

مَجْلَدُ النَّقَضِ

المكتب الفني

مَجْلَدُ عَمَلِ

الأحكام الصادرة من الجمعية العمومية

والدائرة المدنية

العدد التاسع

العدد الأول : من يناير إلى مارس سنة ١٩٥٨

طبعة الأميرية الفرعية بدار القضاء العالي

١٩٥٨

**الأحكام الصادرة
من
الجمعية العمومية**

جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : حسن داود ، ومحمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود مياد ، ومحمد قزاد جابر ، واسحق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، ومحمود محمد مجاهد ، وعثمان رمزي ، واحمد قوشه ، وفهميم يحيى جتلى ، والسيد عفيفي ، و ابراهيم عثمان يوسف ، ومحمد عطية اسماعيل ، ومحمد زعفراني سالم ، ومحمد رفعت المستشارين .

(١)

الطلب رقم ١ سنة ٢٦ ق "تنازع الاختصاص" :

- (أ) تنازع الاختصاص . أحوال شخصية . استئناف . دعوى "شطبها" . قوة الأمر المقضى . أثر شطب الاستئناف المرفوع عن حكم شرعى .
- (ب) تنازع الاختصاص . طلب وقف تنفيذ أحد الحكيمين المتناقضين ، شرطه أن يكونا نهايين . المادة ١٩ فقرة ثانية من قانون نظام القضاء .
- (ج) تنازع الاختصاص . اختصاص . استئناف . خصومة "انقضاؤها" . أحوال شخصية . انقضاء الخصومة بمضى خمس سنوات طبقا للمادة ٣٠٧ مرافعات . سقوط الحق في الاستئناف بفوات ميعاده طبقا للمادتين ٣٠٨ و ٣٠٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . وجوب التمسك بهذه المسائل أمام القضاء المختص قبل نظرها أمام محكمة تنازع الاختصاص .

١ - مفاد نص المادة ١١٢ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ أن قرار شطب الاستئناف لا يلقى

إجراءات الاستئناف ولا تتول معه الآثار المترتبة على رفعه وقيامه بل كل ما يؤدي إليه هذا الشطب هو استبعاد الدعوى من جدول القضايا وعدم الفصل فيها مع بقائها وبقاء كافة الآثار المترتبة عليها . وعلى ذلك فإن الحكم الشرعى المستأنف لا يكون قد أصبح نهائيا .

٢ — متى كان الثابت أن الحكم الشرعى لم يستوف شرط النهائية فإن الطلب الذى يرفع إلى محكمة النقض بهيئة جمعية عمومية عن النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ هذا الحكم وحكم آخر صادر من المحاكم المدنية يكون غير مقبول طبقا لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٩ من قانون نظام القضاء التى تشترط لقبول الطلب أن يكون هناك حكاية نهائية متناقضتان صادر أحدهما من إحدى المحاكم والآخر من محكمة القضاء الإدارى أو من إحدى محاكم الأحوال الشخصية .

٣ — لا تفصل محكمة النقض بهيئة جمعية عمومية فيما يثار بشأن انقضاء الخصومة فى الاستئناف لمضى أكثر من خمس سنوات على شطب الاستئناف طبقا لنص المادة ٣٠٧ من قانون المرافعات أو سقوط الحق فى الاستئناف لفوات ميعاده وفقا لأحكام المادتين ٣٠٨ و ٣٠٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وإنما يجب أن يتمسك صاحب الشأن بهذه المسائل أمام القضاء المختص حتى يستقر هذا القضاء فى أمرها على رأى قبل نظرها أمام محكمة تنازع الاختصاص .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر ومرافعة محامى الطرفين والنيابة العامة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع تحصل حسبما يبين من الأوراق فى أن المرحومة فاطمة أحمد عبد الكريم كانت تملك حصبة شائعة مقدارها ١١ قيراطا و ١٢ سهما من أصل ٢٤ قيراطا فى ثلاث منازل بمدينة الاسكندرية تكون فى مجموعها عقارا واحدا تصرفت فيه بالبيع بمقدورى مؤرخ فى ٢٨ من ابريل سنة ١٩٤٢ إلى

ولدها سيد علي حسن أبو زيد المدعى عليه لقاء ثمن قدره ٩٠٠ جنيه . وفي ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ أصدرت عقدا رسميا بهبة هذه الحصة إلى أولاد المدعى عليه القصر المشمولين بولايته . وفي ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ توفيت المرحومة فاطمة أحمد عبد الكريم من أولادها محسن المدعى الأول وأحمد مورث باقي المدعين وسيد المدعى عليه وابنة تدعى زينب ، وتنزع هؤلاء الورثة على تركة المتوفاة ولكن سيد علي حسن أبو زيد استمسك بأنها لم تخلف تركة إذ قد تصرفت في كل أموالها بمقتضى عقد الهبة لأولاده القصر . وإزاء هذا الخلاف أقام حسن والمرحوم أحمد علي أبو زيد الدعوى رقم ١٤ سنة ٤٣ — ١٩٤٤ أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية الشرعية ضد المدعى عليه سيد علي حسن أبو زيد بصفته وليا شرعيا على أولاده القصر بطلب بطلان عقد الهبة الصادر في ١٩٤٢/١١/٢٤ استنادا إلى أن الموهوب مشاع مما يحتمل القسمة ولم يفرز إلى أن توفيت الواهبة فبطلت الهبة وأصبح الموهوب ملكا لورثة الواهبة مما يوجب أمر المدعى عليه حائز التركة بتسليمه ما يخصهما فيها — ودفع المدعى عليه هذه الدعوى بدفعين الأول — عدم الاختصاص لأن النزاع في الملكية يخرج من ولاية المحاكم الشرعية . الثاني — أن الموهوب لا يحتمل القسمة . وأن الأعيان الموهوبة ملك له بمقتضى عقد بيع صادر له من والدته أردفته به قد هبة لأولاده بموافقة . وتعتبر هذه الموافقة منه على الهبة بمثابة هبة من جانبه . وأنه قصد بعقد الهبة الاقتصاد في رسوم التسجيل . وفي ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية الشرعية في الدعوى المذكورة حضوريا : أولا — برفض ما دفع به المدعى عليه . ثانيا — ببطلان عقد الهبة الصادر بها العقد المؤرخ في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ وأمره بأن يؤدي للمدين نصيبهما المذكور بالدعوى وإلزامه بالمصاريف ، و ٢٠٠ قرش أتعاب محاماة . ثالثا — عدم سماع الدعوى على المدعى عليه بصفته حارسا قضائيا .

استأنف المدعى عليه هذا الحكم أمام المحكمة العليا الشرعية وقيد استئنافه برقم ٢٠ سنة ٤٦ — ١٩٤٧ — وأقام أيضا الدعوى رقم ١٦٢٣ سنة ١٩٤٧ مدني كلي أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية الوطنية ضد ورثة المرحومة فاطمة أحمد عبد الكريم ومن بينهم زينب علي حسن أبو زيد . وطلب الحكم بصحة

ونفذ عقد البيع الابتدائي الصادر من مورتهم له بتاريخ ٢٨ من أبريل سنة ١٩٤٢ عن حصة مقدارها ١١ ط و ١٢ س من تركة المورثة الموصفة الحدود والمعامل بعقد البيع وبمريضة الدعوى ... وطعن المرحوم أحمد علي أبو زيد من المدعى عليهم بالتزوير في عقد البيع موضوع الدعوى وفي إنذار مرسل من المدعى للمورثة وموقع عليه بنجتها بالاستلام وفي إقرار عرفي مؤرخ ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ موقع عليه منها أيضا . وأوقفت الدعوى الأصلية حتى يفصل في دعوى التزوير . وفي هذه الأثناء كان الاستئناف المرفوع إلى المحكمة الشرعية يتداول بالجلسات إلى أن تقرر شطبه بجلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ بناء على طالب المستأنف سيد علي أبو زيد وموافقة أحمد علي أبو زيد الذي كان حاضرا من المستأنف عليهما . إلى أن تنتهي القضية الوطنية . وأمام القضاء الوطني قضى برفض دعوى التزوير ابتدائيا وتأييد الحكم استئنافيا ، وعجبت دعوى المرفوع وحكمت فيها محكمة الاسكندرية الابتدائية بجلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ حضوريا بصحة ونفذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ٢٨ من أبريل سنة ١٩٤٢ الصادر من المرحومة فاطمة أحمد سيد عبد الكريم للمدعى سيد علي حسن أبو زيد والمتضمن بيعها له حصة عقارية مقدارها ١١ قيراطا و ١٢ سهما في كامل أرض ومباني العقار المبين بالحدود والمعامل بالعقد المذكور وبصحيفة افتتاح الدعوى نظير ثمن مقبوض قدره ٩٠٠ جنيه وألزمت المدعى عليهم بالمصروفات ومبلغ ٥٠٠ قرش أتعابا للمحاماة والنفاذ . وقد بني هذا الحكم على أساس أن الإقرار الصادر من المورثة بتاريخ ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ قاطع الدلالة في أن عقد الهبة لم يكن إلا ستارا لتخفيض رسوم التسجيل وأنه لم يقصد به فسخ عقد البيع وإحلال عقد الهبة محله فإذا أخفق المدعى في الوصول إلى غايته عن طريق عقد الهبة فإن ذلك لا يحرمه من العودة إلى المطالبة بحقه الأصلي الثابت بعقد البيع وعلى ذلك فإن عقد الهبة صح أو بطل لا أثر له على عقد البيع ويظل عقد البيع قائما منتجا آثاره رغم صدور عقد الهبة .

استأنف الورثة المحكوم عليهم وهم أحمد وحسن وزينب علي حسن أبو زيد هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافهم برقم ١٥٤ سنة ٨ ق

وقف فيه بجلسته ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ برفضه وتأييد الحكم المستأنف وإلزام المستأنفين بالمصروفات و ٣ جنهات مقابل أتعاب المحاماة .

وفي ١٠ من مارس سنة ١٩٥٦ قدم المدعون طلبا للسيد رئيس محكمة النقض مبناه أن هناك تناقضا بين حكيم نهائين صادرين من قضاين مختلفين وأن أولاهما بالاعتبار هو الحكم الشرعي لصدوره من هيئة تملكه ولأنه حاز قوة الشيء المحكوم فيه لصدوره سابقا على الحكم المدني ولأن التناقض قائم بين الحكيم الشرعي والمدني إذ قضى الأول بطلان الهبة لينقل المال إلى الورثة بينما قضى الحكم الثاني بابطال الهبة ليصحيح عقد البيع ويبطل الميراث .

ومن حيث إن المدعي عليه دفع في مذكرته بعدم قبول الطلب استنادا إلى أن الحكم الشرعي لم يصبح نهائيا إذ تنص المادة ١١٢ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن قرار الشطب لا يسقط حقا يكتسبه المدعي كما أن الحكم الشرعي الابتدائي لم يعان - هذا فضلا عن أن الحكيم الشرعي والمدني يختلفان في اشخاصهما وفي موضوعهما فقد رفعت الدعوى الشرعية على المدعي عليه بصفته وإياها على أولاده القصر في حين أنه أقام الدعوى المدنية بصفته الشخصية . وموضوع الحكم الشرعي هو بطلان الهبة اورودها على عين شائعة أما موضوع الحكم المدني فهو بطلان الهبة لصورتها وبصحة ونفاذ عقد البيع وهو الأمر الذي لم يطرح على القضاء الشرعي .

ومن حيث إن المدعين ردوا على دفاع المدعي عليه بأن الاختلاف في الأشخاص اختلاف شكلي لا يؤثر على الجوهر إذ المدعي عليه له صفة شخصية وصفة الوارث والمهم في الخصومة أن يكون واضح اليد على تركة المتوفاة بأية صفة فإذا قضى من المحكمة الشرعية بنقل ملكية المتوفاة لورثتها ضد واضح اليد ثم قضى بعد ذلك بأن ملكيتها انتقلت إلى ولدها واضح اليد وقع التناقض لا يرفعه إلا قضاء الجمعية العمومية لمحكمة النقض وفقا لنص المادة ٢/١٩ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ - وأن الحكم الشرعي أصبح نهائيا طبقا لنص المادة ٣٠٧ من قانون المرافعات لمضى أكثر من خمس

سنوات على شطبها ولمضى أكثر من ثلاثين يوما على صدوره حضوريا وفقا لنص المادتين ٣٠٨ ، ٣٠٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

ومن حيث إن النيابة العامة أبدت رأيها في مذكرتها بعدم قبول الطلب لأن مبناه هو الفقرة الثانية من المادة ١٩ من قانون نظام القضاء وليست الفقرة الأولى منها كما ظن المدعى عليه إذ المقصود هو إعطاء أولوية التنفيذ للحكم الشرعى دون الاعتداد بالحكم المدنى — وأن الفقرة الثانية من المادة ١٩ تتطلب لقبول الطلب نهائية كلا الحكمين وتناقضهما والمقصود بالنيابية حيازة الحكم لقوة الأمر المقضى فيه — وتتوافر له هذه الصفة إذا كان غير قابل للطعن فيه بطرق الطعن العادية وهى المعارضة والاستئناف . والواضح في خصوص هذا النزاع أن الحكم الشرعى لم يصبح نهائيا لأن المدعى عليه استأنفه ولم يفصل في هذا الاستئناف وشطبته لا يمنع من تجديده لتقول محكمة الاستئناف كلمتها فيه وفقا لنص المادة ١١٢ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية — هذا بالإضافة إلى أن المحكمة الشرعية قد تجاوزت ولايتها باعتبارها عقدا هبة باطلا لأن العيب الموجه لهذا العقد لا يتعلق بانقاده أو صحته أو نفاذه وإنما هو عيب يرد على انتقال الملكية فحسب مما تختص به المحاكم المدنية ، الأمر الذى يترتب عليه ألا تكون للحكم الشرعى حجية ينافى بها حكم المحكمة المدنية الصادر بعد ذلك لصالح المدعى عليه .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الشهادة الرسمية المقدمة من المدعين أن الاستئناف رقم ٢٠ سنة ١٩٤٦ و ١٩٤٧ المرفوع من المدعى عليه عن حكم محكمة الاسكندرية الابتدائية الشرعية تقرر شطبها بجلسته ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ كما يبين من الصورة طبق الأصل لمحضر الجلسة المذكورة المقدمة من المدعى عليه أن هذا الشطب تم بناء على طلب المستأنف (المدعى عليه) وموافقة احمد على أبو زيد أحد المستأنف عليهما .

ومن حيث إن المادة ١١٢ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ نصت في فقرتها الأولى على أن "قرار شطب الدعوى لا يسقط حقا يكتسبه المدعى بإعلانها لحصمه كقطع المدة المقررة لعدم سماع الدعوى أو حفظ الحق في مدة الاستئناف أو المعارضة" ،

ومفاد هذا النص أن قرار الشطب لا يلغى إجراءات الاستئناف ولا تزول معه الآثار المترتبة على رفعه وقيامه بل كل ما يؤدي إليه هذا الشطب هو استبعاد الدعوى من جدول القضايا وعدم الفصل فيها مع بقائها وبقاء كافة الآثار المترتبة عليها . وعلى ذلك لا يكون الحكم الشرعى — المقول بتمارضه مع الحكم المدنى النهاى — قد أصبح نهائيا . ولا يغير من هذا النظر ما أثاره المدعون من القول بانقضاء الخصومة فى الاستئناف لمضى أكثر من خمس سنوات على الشطب طبقا لنص المادة ٣٠٧ من قانون المرافعات أو سقوط الحق فى الاستئناف لقوات ميعاده وفقا لأحكام المادتين ٣٠٨ ، ٣٠٩ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية لأن هذه المسائل سواء تعلقت بالقانون أو الواقع لا تفصل فيها محكمة النقض بهيئة جمعية عمومية وإنما يلزم أن يستقر القضاء المختص فى أمرها على رأى قبل نظرها أمام محكمة تنازع الاختصاص . أى يجب أن يتمسك بها صاحب الشأن أمام محكمة الموضوع فتفصل فيها وفقا لما يقضى به القانون . ولما كانت الفقرة الثانية من المادة ١٩ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٥٣ تشترط لقبول الطلب الذى يرفع إلى هذه المحكمة عن النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ الأحكام المتعارضة أن يكون هناك حكان نهائيان متناقضان صادر أحدهما من إحدى المحاكم والآخر من محكمة القضاء الإدارى أو من إحدى محاكم الأحوال الشخصية . وإذا كان الثابت أن الاستئناف الذى رفعه المدعى عليه عن الحكم الشرعى لم ينته إلى قضاء يجعل أمره مستقرا على وجه نهائى فإنه لا سبيل للقول باستيفاء الحكم الشرعى شرط النهائية اللازم توافره لقبول الطلب الحالى . ومن ثم يمتنع الحكم بعدم قبول الطلب دون حاجة لمبحث ما أثاره المدعى عليه وما أثارته النيابة فى غير هذا النطاق .

جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : حسن دارد ، ومحمود إبراهيم اسماعيل ، ومحمود عباد ، ومحمد قواد جابر ، واسحق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، ومحمود محمد مجاهد ، وعثمان رمزي ، وأحمد فوشه ، وفهيم يسى جندى ، والسيد عفيفي ، وإبراهيم عثمان يوسف ، ومحمد عطيه اسماعيل ، ومحمد زعفراني سالم ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٢)

الطالب رقم ١ سنة ٢٧ ق "تنازع الاختصاص" :

(أ) تنازع الاختصاص . طلب تعيين المحكمة المختصة . محل تطبيق الفقرة الأولى من المادة ١٩ من قانون نظام القضاء .

(ب) تنازع الاختصاص . طلب وقف تنفيذ أحد الحكمين النهائيين المتناقضين . محل تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩ من قانون نظام القضاء . مثال .

١ - محل تطبيق الفقرة الأولى من المادة ١٩ من قانون نظام القضاء في حالة التنازع الإيجابي على الاختصاص أن تكون دعوى الموضوع الواحد منظورة أمام جهتي التقاضي المختلفتين وأن تكون كلتاها قضيت باختصاصها بنظرها ، وفي حالة التنازع السلبي أن تكون كل منهما قضيت بعدم اختصاصها بنظرها وعندئذ يقوم سبب لطلب تعيين المحكمة التي تنظره وتفصل فيه . أما إذا كان التنازع على الاختصاص قد انتهى بالحكم فيه نهائيا فقضت إحدى الجهتين دون الأخرى باختصاصها فإنه لا يكون ثمة موجب للطلب لانعدام سببه بانقضاء محله .

٢ - محل تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩ من قانون نظام القضاء أن يكون الحكمان المطلوب وقف تنفيذ أحدهما قد حسم النزاع في موضوعه وتناقضا تناقضا من شأنه أن يجعل تنفيذهما معا متعذرا . فإذا كان قد صدر حكم

من القضاء المستعجل بعدم اختصاصه بنظر دعوى طرد مستأجر من قطعة أرض للحكومة لعدم قيام ظرف الاستعجال كما صدر حكم آخر من محكمة القضاء الإداري على هذا المستأجر بالطرد فإنه لا يكون ثمت تناقض بين الحكمين بالمعنى الذي تقصد إليه الفقرة الثانية من المادة ١٩ سابقة الذكر لأن الحكم الصادر من القضاء المستعجل لم يقض في موضوع دعوى الطرد أما الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري فإنه يكون وحده الذي حسم النزاع الموضوعي وهو وحده القابل للتنفيذ دون الحكم الآخر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر ومرافعة محامي الطرفين والنيابة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل حسبما يبين من الأوراق في أن الطالب استأجر من وزارة الشؤون البلدية والقروية - المدعى عليها الأولى - قطعة الأرض رقم ٢٢ الكائنة بالشارع رقم ٤٧ بمصيف رأس البر ليقم عشة عليها ، فأقام فيلا مبنية صرحت له إدارة المصيف في سنة ١٩٥٢ بتأجيرها للصيغتين ثم تعاقد مع إدارة المصيف على استئجار قطعة الأرض عن موسم الاصطياف في سنة ١٩٥٤ ولما أراد استئجارها عن موسم سنة ١٩٥٥ رفضت إدارة المصيف تأجيرها له ثم قطعت توصيل المياه إلى الفيلا فاضطر إلى رفع دعوى أمام محكمة دمياط طالب فيها الحكم بصفة مستعجلة بإعادة توصيل المياه فقضى بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى وعندئذ رفعت عليه وزارة الشؤون البلدية والقروية دعوى أمام محكمة دمياط أيضا طالبة الحكم بصفة مستعجلة بطرده من قطعة الأرض لمخالفته لشروط الترخيص باستغلالها فقضى بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى لعدم توفر صفة الاستعجال فيها - القضية رقم ٢٩ سنة ١٩٥٦ مدني مستأنف دمياط - لحا بعد ذلك المدعى عليها إلى محكمة القضاء الإداري ورفعا على الطالب الدعوى رقم ١٨٩٤ سنة ١٠ ق محكمة القضاء الإداري وطلبا فيها الحكم بطرده من قطعة الأرض سالفة الذكر وإلزامه بإزالة ما عليها من مبان ، فدفع الطالب بعدم

اختصاص القضاء الإداري بنظر الدعوى وبعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها من القضاء المدني بالحكم الصادر في القضية رقم ٢٩ سنة ١٩٥٦ مدني مستأنف دمياط ، وفي ١٠ من مارس سنة ١٩٥٧ قضى برفض الدفيعين وفي موضوع الدعوى بطرد الطالب من قطعة الأرض ، فقدم الطنب الحالي طالبا الحكم بوقف تنفيذ هذا الحكم لتناقضه مع الحكم الصادر من القضاء المستعجل في القضية رقم ٢٩ سنة ١٩٥٦ مدني مستأنف دمياط ، ويقول بياننا لذلك إن محكمة القضاء الإداري لا اختصاص لها بنظر النزاع إذ العقد المبرم بينه وبين المدعى عليها الأولى هو عقد مدني مما يختص القضاء المدني بالنظر فيما يقوم بين طرفيه من نزاع بشأنه ، وقد نظر القضاء المدني في هذا النزاع فعلا في الدعوى التي رفعها على المدعى عليها الأولى أمام القضاء المستعجل بمحكمة دمياط بإعادة توصيل المياه ، ثم نظره مرة أخرى في القضية رقم ٢٩ سنة ١٩٥٦ مدني مستعجل دمياط التي رفعها هي عليه طالبة طرده من قطعة الأرض وقضى برفض دعواها ، وما كان للدعى عليهما أن يتذكرا للقضاء المدني بعد إذ احتكما إليه من قبل باعتباره القضاء المختص بالفصل في النزاع فإرفعا دعواهما من جديد أمام محكمة القضاء الإداري ، ومن ثم كان الحكم الصادر من هذه المحكمة برفض الدفع بعدم الاختصاص والدفع بعدم قبول الدعوى لسابقة الفصل فيها مخالفا للقانون وقد ترتب على نظر المحكمة موضوع النزاع أن حكمت بطرده من قطعة الأرض وهو ما يتناقض مع ما سبق أن قضت به محكمة دمياط في القضية رقم ٢٩ سنة ١٩٥٦ مدني مستعجل دمياط من عدم اختصاصها بنظر النزاع لعدم توفر صفة الاستعجال فيه إذ يؤدي ذلك هو رفض الحكم بالطرد ، هذا وقد طلب الطالب إلى رئيس هذه المحكمة أن يأمر بوقف التنفيذ مؤقتا حتى يقضى في موضوع الطالب فأصدر رئيس المحكمة قرارا بالرفض .

وحيث إن المدعى عليهما دفعا بعدم قبول الطلب استنادا إلى أنه لا تناقض بين الحكمين إذ التناقض في فقه المادة ١٩ من قانون نظام القضاء هو التناقض الذي يستحيل معه تنفيذ الحكمين معا امتحالة مادية وقانونية والحال ليس كذلك في خصوصية هذه الدعوى إذ الحكم الصادر من القضاء المستعجل هو حكم وقفي

غير حاسم للنزاع في موضوعه ، أما الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري قاضيا بطرد الطالب من قطعة الأرض فهو وحده القابل للتنفيذ ، وقد أبدت النيابة العامة رأيها مؤيدة المدعى عليهما في هذا النظر .

وحيث إن المادة ١٩ من قانون نظام القضاء تنص في الفقرة الأولى منها على أنه : ” إذا رفعت دعوى عن موضوع واحد أمام إحدى المحاكم وأمام محكمة القضاء الإداري ... ولم تتخل إحداها عن نظرها أو تخلت كلتاها عنها يرفع طالب تعيين المحكمة التي تفصل فيها إلى محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية ... ” كما تنص الفقرة الثانية من هذه المادة على ” اختصاص هذه المحكمة كذلك بالفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من إحدى المحاكم والآخر من محكمة القضاء الإداري ... ” وبين من هذه النصوص أن محل تطبيق الفقرة الأولى في حالة النزاع الإيجابي على الاختصاص أن تكون دعوى الموضوع الواحد منظورة أمام جهة التقاضي وأن تكون كلتاها قضت باختصاصها بنظرها ، وفي حالة النزاع السلبي أن تكون كل منهما قضت بعدم اختصاصها بنظرها وعندئذ يقوم سبب لطلب تعيين المحكمة التي تنظره وتفصل فيه أما إذا كان النزاع على الاختصاص قد انتهى بالحكم فيه نهائيا فقضت إحدى الجهتين دون الأخرى باختصاصها كما هو الحال في خصوصية هذه الدعوى فإنه لا يكون ثمة وجوب للطلب لانعدام مسببه بالقضاء محله ، ولا يقبل من الطالب في هذا المقام قوله إن محكمة القضاء الإداري قد أخطأت إذ قضت باختصاصها لأن هذه الهيئة ليست جهة طعن ولا تمتد ولايتها لتفويض الموجب من الأحكام ، كذلك لا يفيد الطالب تمسكه بالفقرة الثانية من المادة ١٩ سالف الذكر إذ محل تطبيقها أن يكون الحكم قد حسم النزاع في موضوعه وتناقضا تناقضا من شأنه أن يجعل تنفيذهما معا متعذرا وهو مالا وجود له في هذه الدعوى فالحكم الصادر من القضاء المستعجل بحكمة دمياط في القضية رقم ٢٩ سنة ١٩٥٦ والذي قضى بعدم اختصاصه بنظر النزاع لعدم قيام ظرف الاستعجال لم يقض في موضوع دعوى الطرد ، أما الحكم الصادر

من محكمة القضاء الإداري فقد نظرو في موضوع النزاع وقضى فيه بطرد الطالب وهو وحده الذي حسم النزاع الموضوعي وهو وحده القابل للتنفيذ دون الحكم الآخر ومن ثم فلا تناقض بين الحكمين بالمعنى الذي تقصد إليه الفقرة الثانية من المادة ١٩ .

وحيث إنه يبين من ذلك أن الطلب لا يستند في موضوعه إلى أساس من القانون فيتعين رفضه .

جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٨

بإدارة السيد حسن داود المستشار . وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومحمود مهدي ،
واسحق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، وأحمد قوشة ، وقهيم يسي
جندى ، وإبراهيم عثمان يوسف ، ومحمود حلي خاطر ، ومحمد زعفراني سالم ، والحسيني العوضي ،
ومحمد رفعت المستشارين .

(٣)

الطلب رقم ٥٦ سنة ٥٦ ق "رجال القضاء" :

استقالة . قبول استقالة الطالب بشرائها التي لم يكن من بينها استمساكه بالسيرة في الطلب .
اعتبار الطلب غير قائم .

متى كان قد صدر قرار جمهوري بقبول استقالة الطالب بشرائها المبينة في
كتاب الاستقالة ولم يكن من بينها استمساك الطالب باستمرار المير في الطلب
وما يترتب عليه من حقوق — فإنه يترتب على هذا القبول إنهاء رابطة التوظيف
ويصبح الطلب غير قائم طبقا لما جرى عليه قضاء محكمة النقض .

المحكمة

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية فهو مقبول شكلا .

ومن حيث إن الطالب قرر بتاريخ ١٤ من مايو سنة ١٩٥٤ في قلم كتاب
هذه المحكمة بأنه يطعن في المرسوم الصادر في ٣ من أبريل سنة ١٩٥٤ والمنشور
بالجريدة الرسمية بالعدد رقم ٢٩ بتاريخ ١٢ من أبريل سنة ١٩٥٤ فيما تضمنه من
عدم ترفيقه إلى درجة وكيل محكمة استئناف أسيوط أو ما يماثلها للأسباب التي
أوردها في التقرير .

ومن حيث إن الطالب قدم بتاريخ ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ طلبا إلى وزارة العدل أبدى فيه رغبته في اهتزال الخدمة على أن يصرف له مرتب السنتين التاليتين لقبول استقالته مشاهرة دون احتساب السنتين في المعاش ولم يشرف في كتاب الاستقالة إلى الدهوى الحالية ، وقد صدر قرار جمهورى رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٧ فى ٧ من يناير سنة ١٩٥٧ بقبول الاستقالة على أن يصرف إليه الفرق بين مرتبه حينئذ مضافا إليه إعانة الغلاء وبين المعاش المستحق له مضافا إليه إعانة الغلاء مشاهرة لمدة سنتين على أن لا تحتسب المدة المضافة فى المعاش .

وقد طلبت وزارة العدل ورأت معها النيابة رفض الطالب .

وحيث إنه لما كان إيجاب الطالب قد صادف قبولا من وزارة العدل وصدر قرار جمهورى بقبول شرائط الطالب كاملة كما بينها فإنه يترتب على هذا القبول إنهاء رابطة التوظيف وتبعا لذلك يكون الطالب قد ارتضى نهائيا تسوية حالته على الأساس الذى بينه فى كتاب الاستقالة مع ما قرنه به من شرائط ليس بينها استمساكه بالسير فى هذا الطاب وما يترتب عليه من حقوق . ومن ثم يصبح هذا الطاب بعد إذ قبل الطالب مختارا قطع هذه الرابطة بعصفة نهائية غير قائم طبقا لما جرى عليه قضاء هذه المحكمة (الطعن رقم ٨ سنة ٢١ ق و ٩٨ سنة ٢٣ ق و ١٢ سنة ٢٤ ق) .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين رفض هذا الطالب .

جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود عياد ، واسحق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، وأحمد قوشه ، وفهم يسي جندى ، و ابراهيم عثمان يوسف ، ومحمود حلي خاطر ، ومحمد زعفراني سالم ، والحسيني العوضي ، ومحمد رنمت المستشارين .

(٤)

الطلب رقم ١١٧ سنة ٢٦ ق "رجال القضاء" .

(أ) ترقية . • عدم التزام وزارة العدل بعرض حالات جميع القضاة على مجلس القضاء الأعلى قبل وضع أية حركة قضائية لا اختياراً أكثرهم أهلية .

(ب) أهلية . • أقدمية . • ترقية . • اعتبار الأقدمية عنصراً من عناصر الأهلية . • عدم جواز محاسبة السلطة المختصة على ما رتبته على هذا العنصر من تقدير بالنسبة لباقي العناصر في الحركة المطعون فيها .

١ - لم تستلزم المادة ٢١ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ أن تعرض وزارة العدل على مجلس القضاء الأعلى حالات جميع القضاة ومن في حكمهم قبل وضع أية حركة قضائية ليختار منهم أكثرهم أهلية ، وليس في أعمال القاعدة التي قررتها تلك المادة ما يوجب هذا العرض وأن يكون إغفاله مدعاة لتعيب القرار الذي يصدر بدون حصوله بأي عيب شكلي ، ذلك أنه فضلاً عن أن البطلان المترتب على إغفال إجراء من الإجراءات لا يقع إلا حيث يكون هذا الإجراء جوهرياً وواجباً بنص القانون فإن لمجلس القضاء طبقاً للمادة ٣٦ من القانون المشار إليه أن يطلب من الجهات الحكومية وغيرها كل ما يراه لازماً من البيانات والأوراق .

٢ - الأقدمية هي إحدى عناصر الأهلية ولا سهيل إلى محاسبة السلطة المختصة على ما رتبته على هذا العنصر من تقدير بالنسبة لباقي العناصر في الحركة

المطعمون فيها إذ لم يحدد القانون لكل عنصر من عناصر الأهلية نسبة معينة ،
وللسطة المختصة وهي بسبيل إجراء الحركات القضائية أن تعمل الموازنة بين
هذه العناصر لتقدير درجة الأهلية طبقا لما تدعو إليه المصلحة العامة ما دامت
لا تخالف القانون في تحقيق هذه الأهلية وتقدير درجتها .

المحكمة

حيث إن الطالب قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الأوراق تتحصل في أن الأستاذ ...
... القاضي طمن بتاريخ ١١/٨/١٩٥٦ في القرار الجمهوري الصادر بتاريخ
١٩٥٦/٧/٣١ والمنشور بالجريدة الرسمية في ١٩٥٦/٨/٦ طالبا إلغاءه هو والقرارات
الوزارية الممكنة له فيما تضمنته من عدم ترقية إلى درجة وكيل محكمة أو ما يعادلها
واعتبار أقدميته قبل الأستاذ ... الخ وارتكن في ذلك إلى ثلاثة
أسباب يتحصل أولها في أن القرار المطعون فيه إذ أغفل ترقية رغم أنه قد استكمل
عناصر الأهلية والأقدمية يكون قد خالف المادة ٢١ من المرسوم بقانون رقم
١٨٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ التي تقضي بأن يجري
الاختيار من بين القضاة إلى الوظائف الأخرى على أساس درجة الأهلية وعند
التساوي تراعى الأقدمية ويتحصل السبب الثاني في أن القرار مشوب بعيب شكلي
يوجب بطلانه إذ لم تعرض وزارة العدل اسم الطالب على مجلس القضاء قبل وضع
الحركة القضائية التي صدر بها القرار المطعون فيه — ويتحصل السبب الثالث
في أن وزارة العدل قد أساءت استعمال سلطاتها إذ أغفلت ترقية الطالب وأجرت
ترقية الأمانة و ... و ... و ... و ... و ...
... مع أنه يمتاز عنهم في الأهلية حسبما تشهد التقارير
المقدمة عنه بالمقارنة إلى تقاريرهم .

وحيث إن وزارة العدل ردت على هذا الطلب بأن الطالب لم يبلغ في الأهلية
درجة زملائه الذين تخطوه في الترقية بالقرار المطعون فيه إذ لم ينل مثلهم في تقدير

أهليته درجة فوق المتوسط مرتين قبل تاريخ هذا القرار — وقد أبدت النيابة العامة رأيها على الوجه المبين في المذكرة المقدمة منها .

وحيث إن ما ينعمه الطالب على القرار المطعون فيه من عيب شكلي لعدم عرض اسمه على مجلس القضاء قبل وضع الحركة التي صدر بها القرار هو نعي مردود بأن المادة ٢١ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ إذ نصت على أن يجري الاختيار في الوظائف الأخرى — غير قضاة المحاكم الابتدائية — على أساس درجة الأهلية وعند التساوي تراعى الأقدمية لم تستلزم أن تعرض وزارة العدل على مجلس القضاء الأعلى حالات جميع القضاة ومن في حكمهم قبل وضع أية حركة قضائية ليختار منهم أكثرهم أهلية وليس في أعمال القاعدة التي قررتها المادة المذكورة ما يوجب هذا العرض وأن يكون إغفاله مدعاة لتعيب القرار الذي يصدر بدون حصوله بأى عيب شكلي ذلك أنه فضلا عن أن البطلان المترتب على إغفال إجراء من الإجراءات لا يقع إلا حيث يكون هذا الإجراء جوهريا وواجبا بنص القانون فإن لمجلس القضاء طبقا للمادة ٣٦ من القانون المشار إليه أن يطلب من الجهات الحكومية وغيرها كل ما يراه لازما من البيانات والأوراق .

وحيث إن ما ينعمه الطالب من إساءة وزارة العدل لسلطتها إذ رقت دونه القضاة المشار إليهم في تقرير الطعن رغم امتيازهم في الأهلية هو نعي مردود بأن هؤلاء القضاة جميعا يسبقون الطالب في الأقدمية إذ قد استقر وضعه في مكانه بعد أن تخطوه في الترقية مع من شملهم قرار ١٩٥٥/٢/٩ المطعون فيه من الطالب مع الطعن في مرسوم ١٩٥٤/١٢/١ وقرار ١٩٥٥/٨/١٠ بالطالبات رقم ١٠، ٤٤، ١٣٥ سنة ٢٥ ق المفضى برفضها في ١٩٥٧/٦/٢٢ وكلها سابقة على القرار المطعون فيه ولما كانت الأقدمية هي إحدى عناصر الأهلية ولا سبيل إلى محاسبة السلطة المختصة على مارتبته على هذا العنصر من تقدير بالنسبة لباقي العناصر في الحركة المطعون فيها إذ لم يحدد القانون لكل عنصر من عناصر الأهلية نسبة معينة وكان للسلطة المختصة وهي بسبيل إجراء الحركات القضائية أن تعمل الموازنة بين هذه العناصر

لتقدير درجة الأهلية طبقا لما تدعو إليه المصلحة العامة مادامت لا تخالف القانون في تحقيق هذه الأهلية وتقدير درجتها وكان المرشحون للترقية في القرار المطعون فيه هم غير هؤلاء القضاة وليس المرشحون في كل حركة سواء فإن مقارنة الطالب بالقضاة المذكورين لا تستند إلى أساس سليم .

وحيث إنه بالاطلاع على ملف الطالب الخاص وما احتواه من تقارير وعلى البيانات الرسمية المستخرجة من ملفات زملائه المتأخرين عنه في الأقدمية الذين تخطوه في الترقية بالقرار المطعون فيه ومقارنة أهليته بأهليتهم يبين أن وزارة العدل إذ أغفلت ترقية الطالب بهذا القرار لم تسيء استعمال سلطتها ولا خالفت القانون في شيء .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطالب المقدم من الطالب على غير أساس متعين رفضه .

جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومحمود
شهاب ، ومصطفى كامل ، واسحق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ،
وأحمد قوشة ، وفهيم يميني جندى ، ومحمد يتولى عتلم ، ومحمود حلي خاطر ، ومحمد زعفراني سالم ،
والحسين العوضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٥)

الطلب رقم ٦٩ سنة ٢٥ ق "رجال القضاء" :

- (أ) إجراءات الطلب - ميعاده - بداية هذا الميعاد .
- (ب) أقدمية - كيفية تحديد أقدمية القضاة المعيّنين من خارج السلك القضائي .
- (ج) أقدمية - تحديد أقدمية المعيّنين في وظائف القضاء من مجلس الدولة - خضوعه لقانون
استقلال القضاء لا لقانون مجلس الدولة .

١ - يبدأ ميعاد طلب الإلغاء من تاريخ إعلان القرار إلى تولى الشأن أو
من تاريخ ما يقوم مقام الإعلان وهو تاريخ نشره بالجريدة الرسمية أو تاريخ العلم
به - فإذا كان القرار الصادر بتعيين الطالب قاضيا من الدرجة الأولى قد نشر
في الجريدة الرسمية وقرر الطالب الطعن فيه بعد ميعاد الثلاثين يوما المحددة قانونا
للطعن فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

٢ - تحدد أقدمية القضاة المعيّنين من خارج السلك القضائي في قرار التعيين
فإذا كان الطالب لم تحدد له أقدمية معينة في قرار التعيين فإن أقدميته تعتبر من
تاريخ هذا القرار وذلك طبقا لما تقضى به المادة ٢٢ من قانون استقلال
القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ .

٣ - متى كان الطالب مندوبا من الدرجة الأولى بمجلس الدولة وعين قاضيا
من الدرجة الأولى فإن تحديد أقدميته في الوظيفة الأخيرة يخضع للقواعد التي
أوضحها المادة ٢٢ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ دون
المادة ٧٧ من القانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ .

المحكمة

من حيث إن الوقائع تحصل حسبما يبين من الأوراق في أن الطالب عين في وظيفة مندوب من الدرجة الأولى بمجلس الدولة المعادلة لوظيفة قاض من الدرجة الأولى وذلك اعتباراً من ١٩٥٣/١٢/٢٣ ثم صدر القانون ١٦٥ سنة ١٩٥٥ بشأن إعادة تنظيم مجلس الدولة ونص في المادة ٧٧ منه على إعادة تعيين أعضاء المجلس ونقل من لا يعاد تعيينه إلى وظائف مماثلة لوظائفهم في القضاء أو النيابة وذلك بدرجاتهم ومراتبهم وقد صدر قرار من مجلس الوزراء في ١٩٥٥/٤/٦ بتعيينه قاضياً من الدرجة الأولى واعتبرته وزارة العدل كالمعين مبتدئاً في هذه الوظيفة وتغاضت عن أقدميته فتقدم إليها بطلب في ٤ من مايو سنة ١٩٥٥ يلتزم فيه صراحة أقدميته فأخطرت وزارة العدل بقرار مؤرخ ١٩٥٥/٥/١٩ بلغ إليه في ١٩٥٥/٥/٢١ رفضت بمقتضاه إرجاع أقدميته في وظيفة قاض من الدرجة الأولى إلى ١٩٥٣/١٢/٢٣ فطعن في هذا القرار بتاريخ ١٦ من يونيو سنة ١٩٥٥ لانتوائه على عيب التعسف في استعمال السلطة ومخالفته أحكام المادة ٧٧ سالفة الذكر ودليل ذلك أن المشرع أو أراد عدم الاحتفاظ بدرجات وأقدميات موظفي مجلس الدولة الفنيين المنقولين إلى القضاء طبقاً لأحكام القانون رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٥ لنص صراحة على ذلك كما فعل عند نقل رجال القضاء المختلط إلى القضاء الوطني بموجب أحكام القانون ٧٨ سنة ١٩٤٩ الصادر بتاريخ ١٩٤٩/٧/٥ - ولقد راعى مجلس الوزراء عند نقل زملائه الاحتفاظ لهم بأقدمياتهم كما احتفظ بأقدمية من نقل من مجلس الدولة إلى إدارة قضايا الحكومة والنيابة فعدم احتساب أقدميته ينطوي على إنزال درجته خلال الفترة من ١٩٥٣/١٢/٢٣ إلى ١٩٥٥/٤/٦ من قاض من الدرجة الأولى إلى قاض من الدرجة الثانية .

وحيث إن وزارة العدل طلبت عدم قبول الطعن شكلاً لرفعه بعد الميعاد إذ أنه لم يصدر قرار من وزارة العدل في ١٩٥٥/٥/١٩ برفض احتساب أقدميته إنما حرر التفتيش القضائي إلى الطالب كتاباً في ١٩٥٥/٥/١٩

يحبّله فيه فيما يختص بتحديد أقدميته على المادة ٢٢ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ وكان يجب أن يوجه الطعن إلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من أبريل سنة ١٩٥٥ والمتضمن تعيين الطاعن قاضيا من الدرجة الأولى والمنشور في الجريدة الرسمية في ١١/٤/١٩٥٥ ، وقد رد الطاعن على ذلك الدفع أن ميعاد الطعن لا يبدأ إلا من تاريخ الإعلان ولا يقوم النشر في الجريدة الرسمية مقام الاعلان ووزارة العدل لم تعلنه بقرار تعينه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أنه لم يصدر قرار من وزارة العدل في ١٩/٥/١٩٥٥ برفض طلب احتساب أقدميته إنما حررت إدارة التفتيش القضائي بالوزارة إلى الطالب كتابا يحمله فيه فيما يختص بتحديد أقدميته على المادة ٢٢ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ .

وحيث إنه لذلك فإن الطعن يعد موجهًا إلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ من أبريل سنة ١٩٥٥ والمتضمن تعيين الطالب قاضيا من الدرجة الأولى إذ أن أقدمية القضاة المعيّنين من خارج السلك القضائي تحدد في قرار التعيين وما دام القرار لم يحدد أقدمية معينة للطالب فإن أقدميته تعتبر من تاريخ هذا القرار وهذا ما تلقى به المادة ٢٢ من القانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ .

وحيث إن ميعاد طلب الالغاء يبدأ من تاريخ إعلان القرار إلى ذوى الشأن أو من تاريخ ما يقوم مقام الاعلان وهو تاريخ نشره بالجريدة الرسمية أو تاريخ العلم به . وحيث إن القرار الصادر بتعيين الطالب قاضيا من الدرجة الأولى نشر في الجريدة الرسمية في ١١/٤/١٩٥٥ وقرر الطالب الطعن فيه في ١٦/٦/١٩٥٥ أي بعد ميعاد الثلاثين يوما المحددة قانونا للطعن فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

وحيث إنه فضلا عما تقدم فإن تحديد الأقدمية خاضع للقواعد التي وضعتها المادة ٢٢ من قانون استقلال القضاء ١٨٨ سنة ١٩٥٢ دون المادة ٧٧ من القانون رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٥ وتحديد الأقدمية وفقا للفقرة ٧ من المادة ٢٢ سألقة الذكر جوازي للوزارة تمساره في حدود ما تقتضيه المصلحة العامة .

جاسمة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود مهنا ،
نور مطلق كامل ، والشيخ عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، وأحمد
قوشه ، ونعيم يسى جندى ، ومحمد متولى عتلم ، ومحمود دخلي خاطر ، ومحمد زعفراني سالم ، والحسين
الموضى ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٦)

الطالب رقم ١٥ سنة ٢٦ ق "رجال القضاء" :

ترقية . محاكم شرعية . سلطة وزارة العدل في إرجاء شغل الوظائف التي خلت بالمحاكم
الشرعية قبل انقضاء أجلها في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ .

إن جهة الإدارة هي التي تختص وحدها بتقرير الوقت الذي تقوم فيه بشغل
الوظائف الحالية في إدارات الحكومة ومصالحها المختلفة مستهدية في ذلك
بالاعتبارات التي تراها مؤدية إلى تحقيق المصلحة العامة ولا معقب عليها فيما تقرره
في هذا الخصوص — فإذا كانت وزارة العدل قدرات لاعتبارات قدرتها
وتتصل بالمصلحة العامة إرجاء شغل الوظائف التي خلت بالمحاكم الشرعية قبل
انقضاء أجلها في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ فلا محل للنعي عليها في ذلك .

الحكمة

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع تتحصل في أن الطالب قرر في ٢٨ يناير سنة ١٩٥٦ بالطعن
في القرار برفض ما طلبه من ترقية إلى وظيفة رئيس محكمة بالمحاكم الشرعية المملوكة
قبل ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ — وأسس الطالب طلبه على أنه خلت بالمحاكم

ملاحظة : صدر حكان آخران هذا المعنى في ذات الجلسة في الطلين رقم ١٨ و ١٩
سنة ٢٦ ق "رجال القضاء" .

الشرعية قبل أن ينفذ القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الذي بمقتضاه ألغيت تلك المحاكم اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٥٦ عدة وظائف رئيسية وأنه وزملاء له طلبوا من وزير العدل إجراء حركة قضائية لشغل تلك الوظائف فلم يستمع إلى طلبهم وبقيت تلك الوظائف خالية حتى نفذ القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ وكان من نتيجة ذلك أن نقل الطالب إلى القضاء الوطنى بالدرجة التى كان يشغلها قبل خلو تلك الوظائف . وأنه لو أن وزير العدل شغل الوظائف التى كانت خالية قبل إلغاء المحاكم الشرعية لكان من المتعين أن يرقى إلى إحدى وظائف رؤساء المحاكم الشرعية التى كانت خالية وأن فى سكوت وزير العدل عن إجراء حركة قضائية بالمحاكم الشرعية حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ لشغل تلك الوظائف ما ينطوى على إساءة استعمال السلطة . وانتهى الطالب إلى طلب إلغاء قرار وزير العدل بعدم شغل الوظائف التى كانت خالية بالمحاكم الشرعية حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ وما ترتب على ذلك من آثار . وأضاف الطالب فى مذكرة الشارحة والمذكرات التالية أن القيود التى وضعها القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ فى خصوص ترقية رجال القضاء الشرعى بعد نقلهم إلى القضاء الوطنى وقد كانت تحت نظر وزير العدل عندما أغفل شغل الوظائف التى خلت بالمحاكم الشرعية حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ — تلك القيود من شأنها أن تبرز مدى ما فى سكوت الوزير عن شغل تلك الوظائف من إساءة استعمال السلطة .

وحيث إن وزارة العدل دفعت الطلب بأن جهة الإدارة ترخص بتقرير ملائمة الوقت لإجراء الترقيات فى الوظائف الحالية وأن مصلحة العمل بالمحاكم تقتضى إجراء حركة قضائية واحدة إلا إذا دعت إلى غير ذلك ضرورة قصوى .

وحيث إن هذا الذى دفعت به وزارة العدل صحيح ، ذلك أن جهة الإدارة هى التى تختص وحدها بتقرير الوقت الذى تقوم فيه بشغل الوظائف الحالية فى إدارات الحكومة ومصالحها المختلفة مستهدية فى ذلك بالاعتبارات التى تراها مؤدية إلى تحقيق المصلحة العامة ولا معقب عليها فيما تقرره فى هذا الخصوص —

ولما كانت وزارة العدل قد أبانت في دفاعها أن مصلحة العمل في المحاكم تقتضي إجراء حركة قضائية واحدة كل عام إلا إذا دعت إلى غير ذلك ضرورة قصوى وأنها في عدم شغلها للوظائف التي خلت بالمحاكم الشرعية قسبيل ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ كانت تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة على النجوى الذي قدرته في حدود سلطتها فإن الطالب يكون متعين الرفض .

جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود عباد ، ومصطفى كامل ، واسحق هيد السيد ، ومجد عبد الرحمن يوسف ، ومجد عبد الواحد علي ، وأحمد قوشه ، وفهيم يسى جندى ، ومجد متولى عتلم ، وأحمد زكي كامل ، ومحمود حلى خاطر ، ومجد زهفراني سالم ، والحسينى العوضى ، ومجد رفعت المستشارين .

(٧)

الطلب رقم ٦٤ سنة ٢٦ ق رجال القضاء :

إجراءات الطلب « ميعاده » . اختصاص . مراتب . نيابة عامة . الطعن في قرار وزير العدل الصادر قبل تعديل صيغة المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ فيما لم يتضمنه من منح الطالب المربوط المخصص لدرجة مساعد النيابة رغم علم الطالب بهذا القرار . عدم قبول الطلب شكلا .

متى كان الطالب لم يقرر بالطعن — أمام محكمة النقض — في قرار وزير العدل الصادر قبل تعديل صيغة المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ فيما لم يتضمنه من منحه المربوط المخصص لدرجة مساعد النيابة إلا بعد الميعاد رغم علم الطالب بصدور هذا القرار فإن الطلب يكون غير مقبول شكلا .

المحكمة

من حيث إن وقائع هذا الطلب على ما يبين من صحيفته ومن سائر الأوراق تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٩ قرر الطالب الطعن في قرار وزير العدل المؤرخ ١٩٥٣/١/١٠ الخاص بتعيين الطالب وكان معاوننا للنياحة في وظيفة مساعد نيابة اعتبارا من ١٩٥٢/١٠/٣١ — فيما لم يتضمنه من منحه مربوط (٢٤٠ — ٣٠٠ ج) المخصص لدرجة مساعد النيابة ابتداء من ١٩٥٢/١٢/١٤ وهو تاريخ العمل بمجدول المرتبات الملحق بقانون استقلال القضاء .

رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ . فبقى مرتبه ثابتا على حاله منذ أن تعين معاونا للنيا
حتى رقى وكيلا للنائب العام من الدرجة الثالثة بأن أعملت الوزارة في شأن
الفقرة الثانية من المادة ١٣٥ من قانون موظفي الدولة ٢١٠ لسنة ١٩٥١
التي تنص على منيع معاون النيابة مرتبا قدره خمسة عشر جنيها شهريا بملاو
قدرها أربعة وعشرين جنيها كل سنتين إلى أن يعين وكيلا للنيا من الدرجة
الثالثة .

وأسس طلبه على قانون استقلال القضاء في ملحقه الخاص بالمرتبات . وقال
إنه هو الواجب التطبيق لا قانون الموظفين وطلب لذلك تسوية حالته باستحقاقه
مرتبا قدره ٢٤٠ جنيها سنويا اعتبارا من ١٤/١٢/١٩٥٢ .

ثم استورد الطالب يقول إنه على هدى هذه الأسس التي يتمسك بها تقدم
كثيرون من زملائه من قبل إلى اللجنة القضائية المختصة بوزارة العدل يطالبون
بما يطالب به اليوم فقضت لمصلحتهم .

طلبت وزارة العدل رفض الطلب استنادا إلى أن نص المادتين ١١ و ٧٨
من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٢٢١
لسنة ١٩٥٥ قد تسوى بين معاون النيابة وبين مساعدها من حيث الدرجة
والمرتب والعلاوة والقواعد الخاصة بها . هذا إلى أن القواعد الملحقة بجدول
المرتبات المالحق بذلك القانون أحالت بالنسبة لمعاون النيابة على الفقرة الثانية
من المادة ١٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة التي
تقضى بأن يعين معاون النيابة بمرتب قدره ١٥ جنيها ويمنع علاوة الدرجة إلى أن
يعين وكيلا من الدرجة الثالثة .

أما النيابة فقد دفعت بعدم قبول الطلب شكلا لتقديمه بعد الميعاد لأن
المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ نصت على أنه تتبع
في تقديم الطلبات والفصل فيها القواعد والإجراءات المقررة للنقض في المواد
المدنية .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أن القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ الذي صدر معدلا لصيغة المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ قد نص على أن "تختص محكمة النقض بإلغاء قرارات مجلس الوزراء والقرارات الوزارية المتعلقة بأي شأن من شئون القضاء عدا النقل والندب كما تختص دون غيرها بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم أو لورثتهم" وجاءت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون صريحة في بيان أن هذه الصيغة الجديدة للمادة ٢٣ إن هي إلا إيضاح وتفسير قصده المشرع بالصيغة السابقة إذ قالت "ولما كان النص على اختصاص هذه الهيئة بالفصل في طلبات إلغاء المراسيم والقرارات المتعلقة بإدارة القضاء قد يبدو قاصرا عن تناول الشئون المالية كالمرتبات والمكافآت والمعاشات المستحقة لرجال القضاء أو لورثتهم وما إليها فقد رأى أيضا لذلك تعديل النص على نحو يكفل لرجال القضاء والنيابة ومن في حكمهم عرض طلباتهم التي تمس أي شأن من شئون القضاء على هذه الهيئة دون غيرها" كما نص أيضا على أنه تتبع في تقديم الطلبات والفصل فيها القواعد والإجراءات المقررة للنقض في المواد المدنية . لما كان ذلك وكان قرار وزير العدل الصادر في ١٠/١/١٩٥٣ قد أبلغ إلى النيابة التي يعمل بها الطالب في ١٥/١/١٩٥٣ وعلمه بصدوره موفور على الأخص من صرفه مرتبه عقب صدور القرار المذكور ومع ذلك فإنه لم يقرر بالطعن فيه إلا في ٢٩/٣/١٩٥٦ . ومن ثم يتعين قبول الدفع والقضاء بعدم قبول الطالب شكلا .

الأحكام الصادرة
من
الدائرة المدنية

جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمد فؤاد جابر المستشار ، وبحضور السادة : استحق عبد السيد ، ومحمد عبد
الواحد علي ، واحمد قوشه ، ومحمد متولى عظم المستشارين .

(١)

الطعن رقم ٢٥٠ سنة ٢٣ ق :

تموين . تسعير جبرى . ضرائب . اصنلاء . زيت . قانون " دستورية القوانين " .
صدور قرار من لجنة التسعير بفرض مبلغ معين على كل أقة من الزيت زيادة على التسعير تستولى
عليه الحكومة إذا كان الزيت لأغراض صناعية . صدور هذا القرار فى ظل الدستور الملغى .
اعتبار ذلك نوعا من الضريبة المفروضة بغير الطريق الدستورى الصحيح .

مضى كانت لجنة التسعير قد قررت فى ظل الدستور الملغى فرض مبلغ معين
عن كل أقة من الزيت زيادة على التسعير الواردة فى جدول التسعير التجريبية
تستولى عليه الحكومة إذا كان الزيت لأغراض صناعية . فإن هذا القرار يكون
باطلا لمخالفته لذلك الدستور حتى لو صدر قرار اللجنة تنفيذا لقرار من مجلس
الوزراء إذ ليس من اختصاصه فرض ضريبة أو رسم ، ولا يقدح فى ذلك أن
يكون القرار الوزارى رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ قد صدر من وزير التموين
بالاستيلاء على الزيت الموجود بالمعاصر فى جميع بلاد القطر المصرى إذ أن هذا

الاستيلاء صدر عاما فهو استيلاء مجرد ولم يقترن بالتسليم الفعلي للزيت المستولى عليه ولم يصاحبه جرد وصفى بحضور ذوى الشأن فيه أو بعد دعوتهم بخطاب مسجل طبقا للمادة ٤٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فهو لا يعدو أن يكون إجراء تنظيميا قصد به تحقيق العدالة في التوزيع على المستهلكين ومنع المضاربة في هذه السلعة ، وليس من شأنه نقل ملكية الزيت إلى الحكومة فلا شأن لها به ولا باقتضاء جزء من ثمنه وإلا كان ذلك نوحا من الضريبة المرسومة بغير الطريق الدستوري الصحيح طبقا للمادة ١/١٣٤ من الدستور الملغى .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تخلص — كما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن — فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٢٥٩ سنة ١٩٤٧ كلى على المطعون ضدهما لدى محكمة القاهرة الابتدائية طالبا الحكم — أولا — بإلزام المطعون ضدهما بأن يردا له مبلغ ١٠٧٦ ج و ٩٣٤ م مع فوائد القانونية من تاريخ امتناعهما عن دفعه بواقع ٥ ٪ سنويا له لغاية تمام السداد . ثانيا — بإلزام المطعون ضده الأول بأن يدفع له مبلغ ١٠٠٠ ج على سبيل التعويض . ثالثا — بإلزام المطعون ضدهما متضامين بأن يردا له مبلغ ٥٠٦٨ ج و ٤٤٠ م مع فوائد القانونية من تاريخ القبض لغاية تمام السداد بواقع ٥ ٪ سنويا . رابعا — بإلزام المطعون ضده الأول بتنفيذ استلام ٤٥ طنا من الصابون وتقرير أحقية الطاعن فى صرف كميات الزيت والصودا اللازمة لصناعتها . خامسا — بإلزام المطعون ضدهما بالمصروفات والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ الممجل بلا كفالة ، وقال شرحا لهذه الطلبات أن وزارة الحربية والبحرية كانت طرحت فى سنة ١٩٤٦ مناقصة

توريد صابون فرسا العطاء على الطاعن وأخطر في ٦ من يوليو سنة ١٩٤٦ بقبول عطائه والمتضمن أن يصرف له الزيت والصودا الكاوية اللازمة لصناعة الكمية موضوع العطاء ومقدارها ٤٥٠ طنا للجيش المصرى و١٤٠ طنا للجيش المراتب وأنه لما توقف إصدار الأذونات من جانب وزارة التجارة والصناعة له يصرف الزيت والصودا ترتب على ذلك تأخره في التوريد فأوقعت المطعون ضدها الأولى عليه غرامة مقدارها ١٠٧٦ ج و ٩٣٤ م ثم عدل هذا المبلغ في مذكرته الأخيرة أمام محكمة أول درجة إلى ٧٩٦ ج و ٣١٩ م ، كما قال إن مصانعه تعطلت هن العمل من ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ حتى ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ طول الوقت الذى توقفت فيه شركة الملح والصودا عن صرف الزيت والصودا له بناء على أوامر وزارة التجارة والصناعة وقدر تعويض ذلك بألف جنيه ، وقال إن المطعون ضدها الأولى اشترت على حسابه ٤٥ طنا من الصابون زعما منها أنه تأخر في توريدها مع أنه لم يكن كذلك ولذلك طلب أصليا إلزام المطعون ضدها بأن يصرف له كمية الزيت والصودا اللازمة لصناعتها ليصنعها ويوردها حسب شروط العطاء واحتياطيا إلزام المطعون ضدها الأولى بأن تدفع له ٩٠ ج تعويضا عن شراء هذه الكمية من الغير ، كما قال إن الزيت ما كان يصرف له من المعاصر إلا بعد أن يورد لخزينة وزارة التجارة والصناعة مبلغ ١٩ مليا عن كل أقة من الزيت يصدر الإذن بها زيادة على الثمن المحدد بالتسعيرة الجبرية الذى يقوم بسداده لمصيرة الزيت باعتبار هذا الزيت لازما للصناعة وأن مبلغ الـ ١٩ مليا التى كانت تتقاضاها الحكومة لاحق لها فيها ويبلغ جملة ما دفعه هو ٤٦٣٦ ج و ٩٤٠ م قيمة ما صمم عليه في مذكرته الختامية أمام محكمة أول درجة معدلا به طلبه الثالث الوارد بصحيفة دعواه . دفعت المطعون ضدها الثانية بعدم جواز سماع الدعوى بالنسبة للمبلغ المذكور استنادا إلى المرسوم بقانون رقم ٤١٢ لسنة ١٩٤٥ — ومحكمة أول درجة قضت بتاريخ ١٣ من مايو سنة ١٩٤٦ حضوريا : أولا — برفض الدفع بعدم سماع الدعوى . ثانيا — بإلزام المطعون ضدها الأولى بأن تدفع للطاعن مبلغ ٧٩٦ ج و ٣١٩ م والفوائد سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ٢٨

من ديسمبر سنة ١٩٤٦ حتى الحصاد والمصروفات المناسبة مع المقاصة في أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات. استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٧٧٦ سنة ٦٨ ق طالباً الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والقضاء له بما لم يحكم له به من طلباته مع مصروفات الدرجتين وأتعاب المحاماة عنهما - وبمجلسه ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ لدى محكمة الاستئناف قدم الحاضر من المطعون ضدهما استئنافاً مقابلاً قيد برقم ٨٨٣ سنة ٦٨ ق بطلب إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به لمصلحة الطاعن - وبتاريخ ١٧ من مايو سنة ١٩٥٣ قضت محكمة الاستئناف بحضورها بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضهما وبتأييد الحكم المستأنف وألزمت كل مستأنف بمصروفات استئنافه مع المقاصة في أتعاب المحاماة . فقرر الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض في خصوص استرداد مبلغ ٤٦٣٦ ج و ٩١٠ م التي دفعها بصفة فرق سعر عن الزيت بواقع ١٩ مليماً للآفة . وعرض هذا الطعن على دائرة فحص الطعون بمجلسه ٣ من أبريل سنة ١٩٥٧ فقررت إحالته على هذه الدائرة . وأصرت النيابة على رأيها الوارد بمذكرتها .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه في الوجه الأول من السبب الأول مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ذلك أن الرسم الذي حصل منه بواقع ١٩ مليماً للآفة من الزيت هو في حقيقته عبارة عن ضريبة بالمخالفة للادة ١٣٤ من الدستور الذي كان قائماً وقتذاك ، وفي شرح هذا الوجه يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه حصر نقطة النزاع في أنها تقوم على معرفة هل مبلغ التسعة عشر مليماً الذي دفعه الطاعن عن كل آفة من الزيت صرفها بموجب التصريح الممطى له في ١٦ من أغسطس سنة ١٩٤٦ هو ضريبة مستترة أو هو جزء من الثمن المحدد بالتسعير الجبري ، ثم قرر أن جدول التسعير الجبري عن الأسبوع من ١٤/٦/٤٧ إلى ٢١/٦/٤٧ بعد أن حدد سعر آفة الزيت للمستهلك أورد في خانة الملاحظات أنه يزداد ١٩ مليماً عن الزيت المنصرف للصناعات . وقال الحكم إن هذه الزيادة جزء من التسعير الجبري حددته اللجنة في حدود اختصاصها ما دامت الزيادة واردة

في جدول التسعيرة الجبرية في بند خاص ، ومن ثم لا تعتبر رسما ولا ضريبة ، مع أن هذا القرار لم يصدر عن لجنة التسعيرة بل عن مجلس الوزراء في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ وهو لا يملك فرض رسم ولا ضريبة فهو قرار باطل ، ولو كان صادرا من لجنة التسعيرة لكان أدعى للبطلان لمخالفته في الحالين للدستور ، وأنه قدم قسائم مداد هذا المبلغ لخزانة الحكومة عما صرفه من الزيت ولو كان الأمر أمر تسعيرة لدفع المبلغ للمصرة التي صرف منها الزيت مع ثمنه الذي دفعه إليها .

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في ضوء هذا الشطر من النزاع على ما أقام حكم محكمة الدرجة الأولى قضاؤه عليه من أسباب أعاد الإشارة إليها وقد أقيم حكم محكمة أول درجة على قوله : " وحيث إنه ثبت من الاطلاع على جدول التسعير عن الأسبوع من ١٤/٦/١٩٤٧ إلى ٢٠/٦/١٩٤٧ أنه بعد أن حددت أسعار الزيت ورد في خانة الملاحظات مانصه (يحدد سعر زيت بذرة القطن الذي يصرف للصناعات تسليم المعاصر بزيادة ١٩ مليما في الأقة عن الأسعار المدرجة) ، وقد ثبت أن خزانة الحكومة هي التي كانت تقتضي ذلك المبلغ من المدعى - وحيث إنه لا يمكن القول بأن هذا المبلغ الذي حددته لجنة التسعير هو ضريبة فهو جزء من السعر الذي ارتأت اللجنة تحديده ورأت تيسيرا على الناس أن تخفضه بالنسبة لهم وأن تزيده بالنسبة لأصحاب المصانع على أن تقتضي الخزانة الزيادة وذلك بتحديد إذن صادر من لجنة التسعير وفي حدود اختصاصها ولا يغير من الأمر أن يأخذ التاجر الزيادة أو أن تقتضيها الحكومة والزيادة لا يمكن القول بأنها ضريبة يجب إقرارها بقانون ولا بأنها رسم إذ هي تختلف طبيعتها عن الضريبة والرسم " . ومفاد ذلك أن الحكم المطعون فيه اعتبر الزيادة هي ضمن السعر المحدد رسميا مادامت قد وردت في جدول التسعيرة الجبرية وأنها لا بد أن تكون قررتها لجنة التسعيرة في حدود اختصاصها حتى ولو كانت تتقاضاها الحكومة خلافا للثمن الأصلي الذي يدفع للمعاصر .

ومن حيث إن هذا الذي قال به الحكم المطعون فيه خطأ في القانون ذلك أن اختصاص لجنة التسعير الجبري قد تحدد بموجب المرسوم بقانون رقم ٩٥

لسنة ١٩٤٥ الذى أجاز فى مادته الأولى "لوزير التموين لشئان تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها من مواد الحاجيات الأولية وخامات الصناعة والبناء ولتحقيق العدالة فى توزيعها أن تتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا كل أو بعض التدابير الآتية : فرض قيود على إنتاجها وتداولها واستهلاكها أو نقلها وتقييد منح الرخص الخاصة بإنشاء أو تشغيل المحال التى تستخدمها فى تجارتها أو صناعتها وتحديد أقصى صفقة يمكن التعامل بها فيها أو الاستيلاء على أية واسطة من وسائل النقل أو معمل أو مصنع أو محل صناعى أو عقار أو أى منقول أو أى شىء من المواد الغذائية أو المستحضرات وتكليف أى فرد بتأدية أى عمل من الأعمال وتحديد الأسعار فيما يتعلق بالأصناف التى تستولى عليها وزارة التموين وتشرف على توزيعها بالاتفاق مع وزارة التجارة والصناعة". وقد صدر المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ خاص بشئون التسعير الجبرى. وتنص مادته الأولى على إنشاء لجنة تسعيرة فى كل محافظة ومديرية برئاسة المحافظ أو المدير ويصدر بتشكيلها قرار من وزير التجارة بالاتفاق مع وزير الداخلية وتقوم هذه اللجنة أسبوعيا بتحديد أقصى الأسعار للأصناف الغذائية ومواد الحاجيات الأولية ومنها الزيت وأن تحديدها للأسعار يكون ملزما لجميع الذين يبيعون كل أو بعض المواد وفى الأسبوع الذى وضعت له فى دائرة المحافظة أو المديرية ، كما نص القانون على إنشاء لجنة مركزية اوضع أسس تحديد الأسعار والنظر فى الشكاوى ومراقبة حركة الأسعار على اللحوم ، كما أجاز لوزير التجارة والصناعة بقرارات يصدرها اتخاذ تدابير منها تحديد حد أقصى للربح فأصدر قرارا رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٤٥ بتشكيل لجان الأسعار ، كما أصدر قرارا رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ بوضع الأحكام الخاصة بتنظيم تبادل الزيوت النباتية عن طريق لجنة تختص بوضع القواعد التى تكفل تمويل البلاد بها وتنظيم توزيعها على المستهلكين وعلى الصناعة ، ومؤدى ذلك جميعه أن وزير التموين ولجنة التموين العليا ولجان التسعير الجبرى لا يملك أيها فرض رمم أو ضريبة وإنما الاختصاص محصور فى تحديد السعر الذى يلتزم البائع بالبيع فى حدوده وتحديد أقصى الربح

ومراقبة التسعيرة فإذا حدد سعرا للبائع وزيادة تقتضيها الحكومة بجانب البائع لم تكن هذه الزيادة جزءا من السعر وإنما هي فرض مضروب على المشتري لا لمصلحة البائع بجزء من ثمن المبيع وإنما لتقاضيها الحكومة زائدا على الثمن الذي يستحقه البائع . ولما كانت المادة ١٣٤ من الدستور السابق نصت على أنه :
" لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تعديلها ولا إلغاؤها إلا بقانون ، ولا يجوز تكليف الأهالي بتأدية شيء من الأموال أو الرسوم إلا في حدود القانون " فإن قرار اللجنة التسعيرة إذ فرض مبلغ تسعة عشر مليا عن كل أقة من الزيت زيادة على التسعيرة الواردة بالجدول — تستولى عليه الحكومة إذا كان الزيت لأغراض صناعية — إن هذا القرار يكون باطلا لمخالفته للدستور حتى لو صدر قرار اللجنة تنفيذا لقرار من مجلس الوزراء إذ ليس من اختصاصه فرض ضريبة أو رسم ، ولا يقدح في ذلك أن يكون القرار الوزاري رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ قد صدر من وزير التوطين بالاستيلاء على الزيت الموجود بالمعاصر في جميع بلاد القطر المصري (المادتان ٣٢، ٣٣ منه) إذ أن هذا الاستيلاء صدر عاما فهو استيلاء مجرد ولم يقترب بالتسليم الفعلي للزيت المستولى عليه ولم يصاحبه جرد وصفي بحضور ذوي الشأن فيه أو بعد دعوتهم بخطاب مسجل طبقا للمادة ٤٥ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ — فهو لا يمدو أن يكون إجراء تنظيميا قصديا لتحقيق العدالة في التوزيع على المستهلكين ومنع المضاربة في هذه السلعة وليس من شأنه نقل ملكية الزيت إلى الحكومة فلا شأن لها به ولا باقتضاء جزء من ثمنه والا كان ذلك نوعا من الضريبة المرسومة بغير الطريق الدستوري الصحيح طبقا للمادة ١/١٣٤ من الدستور الملغى الذي كان ساويا وقت فرض هذه الزيادة فالحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على صحة هذه الزيادة قانونا يكون قد أخطأ في القانون ويتعين نقضه .

جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمد فؤاد جابر المستنار، وبحضور السادة : استحق السيد محمد عبد الواحد
على ، واحد قوشه ، ومحمد متولى عظم المستشارين .

(٢)

طعن رقم ٣٣٤ سنة ٢٣ ق :

(أ) تموين . استيلاء . المقصود في معنى المواد ٤٤ و ٤٥ وما بعدها من المرسوم
بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

(ب) تموين . استيلاء . حديد . ضرائب . قانون "دستورية القوانين" . نظام هام . اقتضاء
الحكومة حصيلة من ثمن الحديد المستولى عليه اعتنادا إلى قرار وزير التموين رقم ٧٣
لسنة ١٩٤٥ الصادر بشأن الاستيلاء على الحديد . اعتبار هذه الحصيلة نوعا من الضريبة
أو الرسوم المفروضة بغير الطريق الدستوري الصحيح طبقا للدستور الملغى .

(ج) تموين . صدور قرار من اللجنة العليا للتموين في ١٧/١٠/١٩٤٥ وقرار من لجنة الحديد
في ٢٤/١٠/١٩٤٥ بتحديد أسعار الحديد المستولى عليه . عدم اختصاص أى من
اللجنتين بإصدار قرارها .

(د) تموين . لجنة الحديد . تمثيل رئيس اتحاد التجار المستوردين في هذه اللجنة . عدم
التزام التجار بآراء أو مقترحات اللجنة في شأن تحديد أسعار الحديد تأمينا على
هذا التمثيل .

(هـ) قانون "رجعية القوانين" . تموين . القول بمرئى قرار وزير التموين الصادر
في ٢٦/٢/١٩٤٦ على المسألة بمقولة إنه جاء تقريرا للواقع . خطأ .

١ - الاستيلاء المقصود في معنى المواد ٤٤ و ٤٥ وما بعدها من المرسوم
بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بحسب مفهوم نصوصها إنما هو الاستيلاء الفعلي
المقترن بالتسليم للأواد المستولى عليها وبعد جردها جردا وصفيا في حضور ذوى
الشأن أو بعد دعوتهم للحضور بخطاب مسجل وليس هو مجرد صدور قرار
بالاستيلاء في ذاته .

٢ — متى تبين أن الحكومة قد فرضت في ظل الدستور الملغى اقتضاء جزء من ثمن الحديد المستولى عليه لتغطية مصاريف توزيع تدعيمها واستندت في اقتضاء هذه الحصيلة على قرار وزير التموين رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٥ دون أن يصدر بهذه الحصيلة قانون يحدد أساسها ووجوبها والملازمين بدفعها وطريقة تخصيصها فإن ذلك يكون نوعاً من الضريبة أو الرسوم المفروضة بغير الطريق الدستوري الصحيح وفقاً للمادة ١/١٣٤ من الدستور الملغى ويجوز لكل ذي مصلحة أن يتمسك بأن فرض اقتضاء هذه الحصيلة غير قائم على سند تشريعي سليم أصلاً ذلك بالنظام العام — ذلك لأن قرار وزير التموين رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٥ والصادر بتنفيذا للرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالتسعير الجبري قد تضمن الاستيلاء استيلاء عاماً على كميات الحديد المخزونة بالمخازن أو الموجودة بالدوائر الجمركية أو الكميات التي يتم استيرادها مستقبلاً فهو استيلاء مجرد ولم يفتقر بالتسليم الفعلي للحديد المستولى عليه ولم يصاحبه جرد وصفى بحضور ذوي الشأن أو بعد دعوتهم لذلك فهو لا يعدو أن يكون إجراء تنظيمياً قصده تحقيق العدالة في التوزيع على المستهلكين ومنع المضاربة في هذه السلعة بعد تحديد سعرها والكميات الواجب صرفها منها ، وإيس من شأن هذا الاستيلاء أن ينقل ملكية الحديد المستولى عليه أو حيازته إلى الحكومة ولا شأن لها به ولا باقتضاء حصيلة من ثمنه .

٣ — إن قرار اللجنة العليا للتموين الصادر بتاريخ ١٧/١٠/١٩٤٥ وكذلك قرار لجنة الحديد الصادر في ٢٤/١٠/١٩٤٥ بشأن تحديد أسعار الحديد المستولى عليه بقرار وزير التموين رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٥ — هذان القراران لم يصدر أيهما ممن هو مختص بإصداره وهو وزير التموين دون غيره وذلك وفقاً للفقرة السادسة من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

٤ — إيس من شأن تمثيل رئيس اتحاد التجار المستوردين في لجنة الحديد أن يلزم التجار بآراء أو مقترحات اللجنة في خصوص تحديد أسعار الحديد المستولى عليه .

٥ - الأصل في القوانين وما في حكمها ألا تكون ذات أثر رجعي إلا ما استثنى بنص خاص . ومن ثم فلا محل للقول بسريان قرار وزير التكوين الصادر في ١٩٤٦/٢/٢٦ على الماضي بمقولة إنه جاء تقريراً للواقع .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

... ومن حيث إن واقعة الدعوى - على المستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٣٣٩ سنة ١٩٤٨ كلى مصر ضد الشركة المطعون عليها في شخص مديرها الخواجة ساهاج البترميكان بطلب الحكم عليه بالزامه بأن يدفع لها مبلغ ٤٨٢ ج و ٢١٥ م والمصروفات فائلة إن الشركة المطعون عليها وزعت كميات من الحديد استوردته وكان هذا التوزيع بمقتضى تصريحات من مكتب توزيع الحديد وأن للحكومة من ثمن ما وزعته الشركة ٥ جنيهات عن كل طن وأن جملة ما وزعته الشركة من الحديد يبلغ ٣٨٣, ٢٥٠ طناً وكان المستحق في ذمتها للحكومة ١٢٥١ ج و ٩١٥ م دفعت بعضه وتبقى في ذمتها مبلغ ٤٨٢ ج و ٢١٥ م الذي تطلب الحكم به . وعند نظر الدعوى أصدرت المحكمة حكماً تمهيدياً بنذب مكتب الخبراء المحاسبين بوزارة العدل إيمان الحصيلة الواجب دفعها للحكومة بعد الاطلاع على تقرير محاسبة البنوك المقدم في الدعوى وعلى بيان كميات الحديد التي وزعتها الشركة بموجب تصريحات صادرة إليها من مكتب توزيع الحديد في المدة من ١/٩/١٩٤٥ إلى ١٥/٢/١٩٤٦ وبيان ما صار دفعه من الشركة للحكومة والباقي بذمتها ، وعند مباشرة مكتب الخبراء بأمرية اتفق الطرفان على أنه لا خلاف بينهما على كميات الحديد المنصرفة ولا في قيمة المدفوع للحكومة وعندئذ عدلت الطاعنة أساس دعواها بجلسة ١٩٥١/٣/٢٦ بطلب الحكم لها على الشركة المطعون عليها بما تستحقه

الحكومة من ثمن كميات الحديد التي وزعتها الشركة بغير تصريحات وفي السوق الحرة مستندة في ذلك إلى قرار الاستيلاء الرقم ٧٣ سنة ١٩٤٥ الذي تضمن النص على استيلاء الحكومة على كميات الحديد والصلب المستوردة من الخارج سواء ما تم استيراده فعلا بواسطة اتحاد مستوردي الحديد أو المخزون أو الموجود بالدوائر الجمركية أو ما يستورد في المستقبل ، على أن تقوم وزارة التموين بتنظيم توزيع تلك المواد . وبعد أن استعرضت المحكمة الابتدائية ما تقدم خلصت إلى القول بأن القرار الذي تعتمد عليه الطاعنة في إلزام الشركة المطعون عليها بأداء الحصيلة المطالب بها هو قرار غير منشور بالحرية الرسمية وعلى فرض صدوره فهو إنما ينطوي على ضريبة وهو أمر مخالف لنص المادة ١٣٤ من الدستور التي لا تجيز فرض ضريبة أو تعديلها أو إلغائها إلا بقانون ، هذا إلى أن الطاعنة لم تثبت أن الشركة وزعت حديدا يزيد مما وزعته بمقتضى تصريحات ثم سداد الحصيلة عنها ، وقضت بتاريخ ٢٣/٤/١٩٥١ برفض الدعوى فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة ، وقيد استئنافها برقم ٦٦ سنة ٦٨ ق تجارى طالبة فيه إلغاء الحكم المستأنف والحكم لها بطاقتها الابتدائية تأسيسا على أن قرار لجنة التموين العليا الصادر بتاريخ ١٥/٨/١٩٤٥ ينص صراحة على أن للحكومة الحق في الحصيلة المطالب بها بغض النظر عما إذا كان التوزيع بمقتضى تصريحات من مكتب توزيع الحديد أو غيرها وأن المحكمة الابتدائية أخطأت حين زعمت أن قرار الاستيلاء غير موجود وأن ما قالته المحكمة من أن دعوى الطاعنة ينتقصها الدليل على أن الشركة المطعون عليها وزعت الحديد المطالب بالحصيلة من ثمنه لأن مستندات الطاعنة والمستخرجة من دفاتر الشركة ذاتها تؤيد الطاعنة في دعواها فضلا عن أن الشركة ذاتها لم تنكر بيع كميات الحديد المطالب بالحصيلة عنها ، وهذه المستندات عبارة عن صورة طبق الأصل من محضر اجتماع اللجنة الفنية للحديد والصلب تاريخه ١٥/٨/١٩٤٥ والذي تقرر فيه تحديد ثمن الطن ٤٥ جنيها يستحق المستورد منه ثمن الحديد مضافا إليه ٥٠ ٪ من قيمة مقابل الربح والمصروفات والرسوم الجمركية والباقي يحصل لتغطية مصروفات التوزيع والمكتب الذي ينشأ لتوزيع الحديد ، وصورة مذكرة مقدمة للجنة التموين العليا بتاريخ ١٧/١٠/١٩٤٥ تضمن تحديد

أقصى سعر للحديد بواقع ٤٥ جنيه للطن في الاسكندرية و ٤٧ جنيها في الجهات الأخرى يدخل ضمنها ٥ جنيهات لحساب الحكومة عن كل طن ، وصورة محضر آخر لاجتماع اللجنة الفنية للحديد بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٤٥ يتضمن إقرار الحصيلة المذكورة ومحضر آخر لمكتب توزيع الحديد بتاريخ ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ يتضمن تصريح وزارة التموين بالافراج عن الحديد مما يترتب عليه إمكان البيع بغير تصريحات بشرط مراعاة الثمن المحدد "٤٥ جنيها للطن" بما فيه ٥ جنيهات حصيلة الحكومة وأخيرا تمسكت بالقرار الوزاري الصادر في ١٦/٢/١٩٤٦ المتضمن تحديد ١٠٪ من ثمن البيع بحصلها البائع من المشتري على ذمة مكتب التوزيع دون أن تقدمه . ومحكمة الاستئناف بعد استعراض ما تقدم وما تمسك به الطرفان من أوجه الدفاع قضت بتاريخ ٢ من أبريل سنة ١٩٥٣ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف تأسيسا على أن هذه الحصيلة لا تعدو أن تكون ضريبة ، مهما كان الوصف الذي أريد إسباغه عليها ولا يمكن اعتباره رسما لأن ذلك يتنافى مع المادة ١٣٤/١ من الدستور الملغى والقرار ٧٣ سنة ١٩٤٥ الصادر تطبيقا للرسوم بقانون رقم ٩٥ ، ٩٦ سنة ١٩٤٥ لا يبيع لوزير التموين فرض مثل هذه الحصيلة وبمجرد إضافة هذه الحصيلة للأسعار ليس من شأنه تصحيح الوضع الذي اتخذته الطاعنة إلى آخر ما جاء بأسباب الحكم فطعن الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض وبعد أن قدمت النيابة مذكرة برأيها طالبة رفض الطعن عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فرأت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية لنظره بجلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ وفيها صمدت النيابة على رأيها كما صمم الطرفان على طلباتهما .

ومن حيث إن هذا الطعن قد بني على سببين يتحصل أولهما - في مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وذلك من ثلاثة أوجه :

الأول - أن الحكم المطعون فيه اعتبر الحصيلة التي تطالب بها الطاعنة ضريبة أو رسما في حين أنها جزء من الثمن الذي تستحقه الحكومة باعتبارها مالكة للحديد ومحتكرة له على أثر استيلائها عليه استيلاء عاما بمقتضى القرار الرقيم ٧٣ سنة ١٩٤٥ وأنها ناطت الشركة المطعون عليها "المالكة الأصلية للحديد" ببيعها لحساب الطاعنة وتحت إشرافها سواء أكان هذا البيع بتصريحات أم بدونها . الثاني - اعتبار الحكم

المطعون فيه الحصيلة المشار إليها ضريبة مستترة فرضت بغير الطريق الدستوري رغم أنها تقررت بقانون الميزانية لسنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ إذ تضمن هذا القانون اعتماد باب للإيرادات المخصصة لخفض تكاليف المعيشة وتنظيم عمليات التوزيع والحصيلة المطالب بها باعتبارها موردا من موارد الإيرادات تندرج حتما تحت هذا الباب وتصبح مقروعة بمقتضى قانون الميزانية ذاته . الثالث - قبول دفع المطعون عليها بعدم مشروعية المطالبة بهذه الحصيلة وهي ليست صاحبة الحق في التمسك بهذا الدفع لأن الشركة المطعون عليها حصلت هذه المبالغ من المستهلكين بوصفها وكالة عن الطاعة أو نائبة عنها فليس لها أن تثير هذا الدفع في وجهها إذ أن هذه المبالغ وقد وقع عبؤها على المستهلكين فلا يكون لغير هؤلاء أن يتمسك بعدم مشروعيتها واعتبار الحكم أن هذا الدفع مما يتصل بالنظام العام يجوز لكل ذي مصلحة إبدائه يعتبر أمرا مخالفا للقانون .

ومن حيث إن هذا النعي مردود في جميع وجوهه بأن الاستيلاء المقصود في معنى المواد ٤٤ و ٤٥ وما بعدها من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بحسب مفهوم نصوصها إنما هو الاستيلاء الفعلي المقترن بالتسليم للواد المستولى عليها وبعد جردها جردا وصفيا في حضور ذوى الشأن أو بعد دعوتهم للحضور بخطاب مسجل وليس هو مجرد صدور قرار بالاستيلاء في ذاته - ولما كان يبين من الأوراق أن قرار وزير التوزيع رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٥ والصادر تنفيذا للمرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمرسوم بقانون ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالتسعير الجبرى - قد تضمن الاستيلاء استيلاء عاما على كميات الحديد المخزون بالمخازن أو الموجودة بالدوائر الجمركية أو الكميات التى يتم استيرادها مستقبلا وأن هذا الاستيلاء كان مجردا ولم يقترن بالتسليم الفعلي للحديد المستولى عليه ولم يمسح به جرد وصفى بحضور ذوى الشأن أو بعد دعوتهم لذلك فهو لا يبدو أن يكون إجراء تنظيميا قصد به تحقيق العدالة في التوزيع على المستهلكين ومنع المضاربة في هذه الساعة بعد تحديد سعرها والكميات الواجب صرفها منها وإيس من شأن هذا الاستيلاء أن ينقل ملكية الحديد المستولى عليه أو حيازته إلى الحكومة ولا شأن لها به ولا باقتضاء جزء من ثمنه لتغطية مصاريف التوزيع

التي تدفعها وإلا كان ذلك نوعا من الضريبة أو الرسوم المفروضة بغير الطريق الدستوري الصحيح وفقا للمادة ١/١٣٤ من الدستور الملغى الذي كان ساريا وقت فرض هذه الحصيللة والحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى هذا النظر فلا يكون قد خالف القانون ويكون تحدث الطاعنة عن ملكيتها للحديد عن طريق الاستيلاء ونياية المطعون عليها عنها في بيعة أو تحصيل جزء من ثمنه لا مسوغ له كما لاوجه لقول الطاعنة إن هذه الحصيللة قد أدرجت في ميزانية سنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ وشملها قانون الميزانية عن السنة المذكورة فيكون اقتضاؤها مستندا إلى قانون الميزانية ذاته ذلك أن قانون الميزانية عن سنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ رقم ٥٣ سنة ١٩٤٥ والصادر بتاريخ ١١/٨/١٩٤٥ لم يشمل على هذه الحصيللة وأن ما قدمته الطاعنة بأوراق الطعن للاستدلال به ليس سوى مجرد بيان تقديري وغير رسمي للكتب الفني بالوزارة الطاعنة لتقديمه للجهات المسؤولة لمراعاته عند وضع ميزانية الطاعنة عن السنة المذكورة وهو لا ينهض أساسا لسلامة فرض هذه الحصيللة أو استحقاقها أو تحصيلها إلا أن يصدر بها قانون يحدد أساسها ووعاءها والملمزمين بدفعها وطريقة تحصيلها ومتى تقرر ذلك كان فرض اقتضاء هذه الحصيللة غير قائم على سند تشريعي سليم وجاز لكل ذي مصلحة أن يتمسك بذلك لصلته بالنظام العام مما يتعين معه رفض هذا السبب .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد أقيم على وفائع غير صحيحة فضلا عن قصور أسبابه وتناقضها ذلك أنه أقام قضائه على "أن الكشف المبين لمبيعات الشركة المطعون عليها تضمن أن هذه المبيعات تمت حتى ١٩٤٦/٢/٢٥ وهو تاريخ إلغاء المصروفات الإدارية وأن مبيعات الشركة المذكورة باعتراف الموظف الحكومي المختص كانت عن المدة من سبتمبر سنة ١٩٤٥ إلى فبراير سنة ١٩٤٦ وأنه لذلك تكون أحكام ذلك القرار لاحقة للجانب الأكبر من تلك المبيعات فإن الحكم يكون قد ربط بين قرار فبراير سنة ١٩٤٦ ، وبين مبيعات الشركة التي تمت قبله في حين أنه لا رابطة بينهما - وأن أساس المطالبة هو قرار لجنة التمويل العليا الصادر في ١٧/١٠/١٩٤٥ وقرار اللجنة الفنية لتحديد الصادر في ٢٤/١٠/١٩٤٥ هذا إلى أن كشف

المبيعات وإن تضمن عدة عمليات من المدة من ١/٩/١٩٤٥ الى ٢٤/١٠/١٩٤٥ إلا أن هذه المبيعات سددت عنها الحصيلة والقول بأن المبيعات الواردة بالكشف مسابقة على قرار ٢٦/٢/١٩٤٦ ، الخاص بإلغاء المصروفات الإدارية غير منتج ما دامت الطاعنة لا تطالب بمبالغ مستحقة من مبيعات لاحقة لصدور قرار إلغاء المصاريف الإدارية المشار اليه هذا الى أن قرار لجنة الحديد بفرض هذه الحصيلة وإن لم يكن له قوة الإلزام بالنسبة للجمهور فهو ملزم لتجار الحديد ممثلين في شخص رئيس اتحادهم الممثل في اللجنة والذي يجعل قرار اللجنة كأنه صادر منهم ولا حاجة لاستصدار قرار أو أمر آخر هذا فوق أن قرار ١٦ من فبراير سنة ١٩٤٦ جاء تقريراً لواقع الأمر بما يتعين معه نقض الحكم .

ومن حيث إن هذا النفي مردود بأنه غير منتج متى نقدر انعدام الأساس الذي بنيت عليه هذه الحصيلة - على ما سلف بيانه - كما لا يجدي الطاعنة تأسيسها لهذه الحصيلة أخيراً على قرار اللجنة العليا للتموين الصادر بتاريخ ١٧/١٠/١٩٤٥ أو اللجنة الفنية للحديد الصادر في ٢٤/١٠/١٩٤٥ لأن كلا من هذين القرارين لم يصدر عن هو مختص بإصدارهما وهو وزير التكوين دون غيره وذلك وفقاً للسادة الأولى فقرة ٦ من المرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ ولا مساع للقول بتمثيل رئيس اتحاد التجار المستوردين في اللجنة وإلزامهم بقرارها لأن هذا التمثيل ليس من شأنه أن يلزم التجار بأراء أو مقترحات استشارية ولا محل للقول بسرمان قرار وزير التكوين رقم ٦٣ سنة ١٩٤٦ الصادر في ٢٦/٢/١٩٤٦ على الماضي لأنه جاء تقريراً للواقع ذلك لأن الأصل في القوانين وما في حكمها ألا تكون ذات أثر رجعي إلا ما استثنى بنص خاص - ومن ثم يتعين رفض هذا السبب .

جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود عياد المستشار، وبحضور السادة : محمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد
على ، ومحمد متولى عتلم ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٣)

طعن رقم ٣٥٤ سنة ٢٣ ق :

(أ) تقادم مسقط " انقطاعه " . محكمة الموضوع . استخلاص الاقرار الذى من شأنه
قطع تقادم الدين . موضوعى . مثال .

(ب) واء . مقاصة . التزام " اقتضائه " . حكم " تسبيب كاف " . انتهاء الحكم الى
إجراء مقاصة قضائية . تزيده خطأ الى أنها مقامة قانونية . لا عيب .

(ج) وفاء . مقاصة . التزام " اقتضائه " . فوائد . عدم جواز إضافة فوائد عن الدين
الذى تجرى به المقاصة بعد التاريخ المعتبر مبدأ لتنفيذ المقاصة . م ١٩٢ و ١٩٣
مدنى قديم .

(د) فوائد . قانون . عدم مريان المرسوم بقانون ٢٠ لسنة ١٩٣٨ على الفوائد الاتفاقية.
المحكوم بها قبل تاريخ العمل به .

(هـ) خبير . محكمة الموضوع . سلطاتها فى الأخذ بتقرير الخبير كله أو بعضه .

(و) نقض . إعلان الطعن . محل مختار . إعلان الخصم بتقرير الطعن فى مرطن مختار .
وجوب ايداع صورة الحكم المطعون فيه المعلنة إليه وإلا كان الطعن باطلا وقضت به
المحكمة فى غيبة المطعون عليه . م ٣٨٠ مرافعات .

١ — متى كان الدائن قد رفع الدعوى يطالب بدينه واستخلاص الحكم من
إدماج الدائن دينا لمدينه فى ذمته فى الحساب الذى أوضحه فى عريضة دعواه
ومن طلبه استئزال هذا الدين مما له فى ذمة المدين — أن ذلك يعتبر إقراراً
من الدائن من شأنه قطع مدة تقادم دين مدينه فى ذمته فإن ذلك يكون استخلاصاً
موضوعياً سائناً ولا مخالفة فيه للقانون .

٢ — متى كانت المقاصة التي انتهى إليها الحكم تنطوي في حقيقتها على مقاصة قضائية قدرت المحكمة في سبيل إجرائها كلا من الدينين ومسمى المنازعة فيه وأثرها عليه ثم أجرت المقاصة بموجبها بعد ذلك — فإنه لا يؤثر في ذلك ما استطرد إليه الحكم زيدا من توافر شروط المقاصة القانونية .

٣ — المقاصة طبقا لنص المادة ١٩٢ من القانون المدني القديم هي نوع من وفاء الدين تحصل بقدر الأقل من الدينين كنص المادة ١٩٣ من ذلك القانون . وهذا الوفاء الذي يحصل بالمقاصة يستلزم قانونا لتحديد الدين الذي تجرى به المقاصة في التاريخ المعتبر مبدأ لتنفيذها مضافا إليه فوائده السابقة على هذا التاريخ فإذا كان الحكم قد أضاف فوائد لاحقة للتاريخ المذكور فإنه يكون قد أخطأ .

٤ — متى كان قد حكم بالفوائد الانفاذية قبل تاريخ تنفيذ المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٨ في ١٩٣٨/٣/٢١ تنفيذا لاتفاق سابق فلأنها تكون بمنأى عن أحكام هذا المرسوم بقانون .

٥ — لمحكمة الموضوع — في حدود سلطتها التقديرية — أن تأخذ بتقرير التحجير كله أو ببعض ما جاء به وتطرح بعضه لأنها غير مقيدة بأراء أهل الخبرة إذ هي لا تقضى إلا على ما تظمن إليه دون أن يشوب حكمها في ذلك أى تناقض .

٦ — جرى قضاء محكمة النقض بأنه يجب على من يعان خصمه بتقرير الطعن في موطن مختار أن يثبت أن هذا الخصم قد اختار هذا الموطن في إعلان الحكم وذلك بإيداعه قلم كتاب محكمة النقض مع ما يجب إيداعه من الأوراق في خلال العشرين يوما التالية لتاريخ الطعن صورة الحكم المطعون فيه المعانة إليه فإن لم يفعل كان الطعن باطلا وتقضى المحكمة بذلك في غيبة المطعون عليه .

الملكية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتناقص فى أن مورث الطاعنين المرحوم أمين الحينى كان قد افترض مبلغا من النقود من المطعون عليهم الخامس والسادس ومورثى المطعون عليهم الباقين ورهن لهم فى مقابل ذلك سبعة أفدنة بموجب عقد مؤرخ ٢٠ من يولييه سنة ١٩٢٣ حرر فى صورة عقد بيع . وبتاريخ ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٣٩ رفع الطاعنون على المطعون عليهم الدعوى رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ مدنى كلى المنيا بطلب تثبيت ملكيتهم للأطيان المذكورة على اعتبار أن حقيقة العقد رهن لبيع ، وباستهلاك دين الرهن الذى ذكر فى العقد أنه ثمن للبيع ومقداره ١٤٠٠ جنيه وبراءة ذمتهم منه ، وإلزام المطعون عليهم بأن يدفعوا لهم مبلغ ١٩٤ جنيه قيمة الباقي لهم من ريع تلك الأطيان لغاية سنة ١٩٣٨ مع براءة ذمتهم أيضا من مبلغ ٤٥٦ جنيه ثمن قطعان كان قد قبضه مورثهم من المطعون عليه السادس ولم يقم بتوريده . وبتاريخ ٢٧ من فبراير سنة ١٩٤١ تنازل الطاعنون عن هذا الطلب الأخير وطلبوا الحكم لهم على المطعون عليهم بمبلغ ٦٥٠ جنيه قيمة ما قرروا أنه مستحق لهم لغاية سنة ١٩٣٨ . وبعد أن أحالت المحكمة الدعوى على التحقيق حكمت بتاريخ ٢٥ من فبراير سنة ١٩٤٣ بتثبيت ملكية الطاعنين للسبعة أفدنة سالفة الذكر على اعتبار أن عقد ١٩٢٣/٧/٣ حقيقة رهن لبيع ، وحكمت فى الوقت نفسه بنسب خبير حسابي للانتقال لدائرة المطعون عليهم للاطلاع على دفاترها ومطابقتها على كشف الحساب المؤرخين ١٩٢٧/١٢/٢١ ، ١٩٢٨/١/٢٢ المرسلين من المرحوم حسين عبد الرازق إلى الأستاذ ثابت ثروت والمقدمين من الطاعنين وتحديد بدء العلاقة بين مورث الطاعنين والمطعون عليهم وما استلمه منهم وما سدده لهم من مبالغ وتقدير ريع الأطيان المرهونة منذ بدء وضع يد المطعون عليهم عليها

وإجراء عملية استهلاك عن دين الرهن وبيان ما هو باق للطاعنين أوفى ذمتهم من الديون ولدى مباشرة الخبير مأموريته طلب المطعون عليهم خصم مبلغ ٤٥٦ ج ثمن القطن السابق الإشارة إليه وقدموا حكما صدر بتاريخ ١٠/٣/١٩٢٧ في القضية رقم ١٠٤ سنة ١٩٢٧ مدنى كلى بنى سوييف قضى بالزام مورث الطاعنين بأن يدفع للمطعون عليه السادس هذا المبلغ وفوائده بواقع ٩ ٪ سنويا ، وعارض الطاعنون فى هذا الطلب استقوط الحكم المذكور بحضى المدة وأدرجه الخبير ضمن الحساب ، فقدم الطاعنون تقريراً من خبير استشارى استبعد فيه هذا المبلغ من الحساب وقدر للأرض ريعاً يزيد على الربيع الذى قدره الخبير السابق . وبتاريخ ١١/١/١٩٥١ حكمت المحكمة ببراءة ذمة الطاعنين من مبلغ ١٤٠٠ ج الوارد بمقد ٣/٧/١٩٢٣ وبالزام المطعون عليهم بأن يدفعوا للطاعنين مبلغ ٩٦٨ ج و ٩٢٥ م والمصاريف المناسبة ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المطعون عليهم هذا الحكم بتاريخ ٢٦/٥/١٩٥١ وقيد استئنافهم برقم ٤٧٩ سنة ٦٨ ق استئناف القاهرة وطالبوا بإلغاء الحكم المذكور ورفض دعوى الطاعنين ومن ضمن ما تمسكوا به فى صحيفة الاستئناف وجوب خصم قيمة الحكم رقم ١٠٤ سنة ١٩٢٧ كلى بنى سوييف . وبتاريخ ٢٣/٦/١٩٥٣ حكمت المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنين وإلزامهم بمصاريف الاستئناف ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة فقرر الطاعنون بتاريخ ٩/١١/١٩٥٣ الطعن فى هذا الحكم بالنقض وأعلنوا المطعون عليهم بتقرير الطعن بتاريخ ١٧/١١/١٩٥٣ فى مكتب الأستاذ أحمد زفلول المحامى وأودعوا أصل ورقة إعلان الطعن بتاريخ ٢٥/١١/١٩٥٣ ثم أودعوا إعلان الحكم المطعون فيه إليهم بتاريخ ٣١/١٢/١٩٥٣ وقدمت النيابة العامة مذكرة دقت فيها بعدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة لمن عدا المطعون عليهما الخامس والتاسع وطلبت فى موضوعه بالنسبة لهذين الأخيرين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه فى خصوص السببين الثانى والرابع . وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٣/١١/١٩٥٧ وصحمت النيابة على مذكرتها فقررت الدائرة إحالته على هذه الدائرة لنظره بجلسته ١٩/١٢/١٩٥٧ وفيها صحمت النيابة على رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع الذى أبدته النيابة أنه لما كان الطاعنون قد أعلنوا المطعون عليهم بتقرير الطعن فى موطنهم المختار فى إعلان الحكم المطعون فيه وهو مكتب محاميه الأستاذ أحمد زغلول فإنه كان يتعين عليهم إيداع ورقة إعلان ذلك الحكم مع أصل إعلان الطعن فى ميعاد العشرين يوما التالية للتقرير بالطعن طبقا لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة ولكنهم لم يودعوا تلك الورقة إلا بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٣١ بعد مضي أكثر من عشرين يوما على التقرير بالطعن ، ولما كان هذا الإيداع إجراء جوهريا فإنه يترتب على عدم حصوله بطلان الطعن بطلانا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وفى غيبة الخصوم دون أن يكون لذلك أثر على قيام الطعن بالنسبة للطعون عليهما الخامس والتاسع اللذين كانا من بين من أعلنوا بتقرير الطعن فى مكتب الأستاذ أحمد زغلول المحامى لأنهما قد تنازلا عن التمسك بهذا الدفع بقبولهما التكلم فى موضوع الطعن والرد عليه فى مذكرتيهما ولأن الحكم الابتدائى لا نص فيه على التضامن وموضوعه مما يقبل التجزئة حتى يستفيدا رغم ذلك من هذا البطلان .

وحيث إن هذا الدفع فى محله ذلك أنه يبين من الاطلاع على ورقة إعلان الحكم المطعون فيه أن المطعون عليهم اتخذوا فيها مكتب الأستاذ أحمد زغلول المحامى موطنًا مختارا لهم كما يبين من الاطلاع على الأوراق بأن الطاعنين قرروا بالطعن فى ١٩٥٣/١١/٩ وأن تقرير الطعن أعلن به المطعون عليهم بتاريخ ١٩٥٣/١١/٥ فى ذلك الموطن المختار وأن الطاعنين لم يودعوا قلم الكتاب أصل ورقة إعلان الحكم المتضمن اعتبار مكتب الأستاذ أحمد زغلول المحامى محلا مختارا لهم إلا بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٣١ أى بعد مضي أكثر من عشرين يوما على تاريخ التقرير بالطعن . ولما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن إجازة إعلان الطعن فى الموطن المختار كنص المادة ٣٨٠ من قانون المرافعات مناطه أن يكون الخصم قد اختار ذلك الموطن فى إعلان الحكم المطعون فيه إلى خصمه . ولما كان من المتعين — وفقا لما جرى به قضاء هذه المحكمة — على من يعان خصمه بتقرير الطعن فى موطن مختار أن يثبت أن الخصم قد اختار هذا الموطن فى إعلان الحكم وذلك بإيداعه قلم كتاب محكمة النقض مع ما يجب إيداعه من الأوراق فى خلال

العشرين يوما التالية لتاريخ الطعن صدرة الحكم المطعون فيه المعلنة إليه فإن لم يفعل كان الطعن باطلا وتقضى المحكمة بذلك في غيبة المطعون عليه (تقضى ١٩٥٤/١١/١٨ طعن رقم ٢٣٧ سنة ٣١ ق) . ولما كان ذلك فان الطعن الخالي يكون باطلا بالنسبة لمن عدا المطعون عليهما الخامس والتاسع ، أما بالنسبة لهذين الأخيرين فانه يبين من الأوراق أنها قدما مذكراتهما وقصرا دفاعهما على موضوع الطعن مما يعتبر تنازلا منهما عن التمسك بهذا البطلان ويجعل الطعن صحيحا وقائما في مواجهتهما .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للمطعون عليهما المذكورين .

وحيث إن الطعن بني على سبعة أسباب يتحصل أولها — في أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون ذلك لأنه على الرغم من إقراره الحكم الابتدائي على ما انتهى إليه من التزام المطعون عليهم بمبلغ ٩٣٨ جنيها و ٩٢٥ مليا على التفصيل الوارد به أخذا بتقرير الخبير الاستشاري هاد فانهى هذا الالتزام بمقولة إن اسماعيل عبد الرازق يدين المرحوم أمين الحيني مورث الطاعنين في مبلغ ٤٥٠ جنيها بحكم صدر له بتاريخ ١٠ من مارس سنة ١٩٢٧ وأن قيمة هذا المبلغ وفوائده تربو على المبلغ المقضى به ابتدائيا للطاعنين وأن محكمة أول درجة أخطأت في عدم احتساب هذا المبلغ ثم أجرى المقاصة بين دين الطاعنين ودين اسماعيل عبد الرازق مع أن المادة ١٩٧ من القانون المدني القديم تنص على أن المقاصة لا تقع إلا إذا كان الدينان خاليين من النزاع ومستحقى الطلب وكانا من النقود أو من أشياء أخرى من جنس واحد بشرط أن يكونا واجبي الأداء في محل واحد . ودين اسماعيل عبد الرازق الذي أجريت بموجبه المقاصة يعتوره النزاع من جملة وجوه . ذلك أن الحكم الصادر به قد سقط بمضى المدة إذ أنه لم ينفذ عقب صدوره إلا في يوم أول أكتوبر سنة ١٩٢٧ . بأنعاب محاماة فقط وبعد ذلك بقي بدون تنفيذ حتى طلب المطعون عليهم لأول مرة في عريضة استئنافهم بتاريخ ١٩٥١/٥/٢٦ إجراء المقاصة بموجبه وقد مضى بين هذين التاريخين حوالى أربعة وعشرين عاما سقط

بمضيها الحكم المذكور بمضي المدة . وعلى فرض أن المطعون عليهم قد تمسكوا
أمام الخبير المعين في الدعوى بتاريخ ١٩٤٣/٨/٢ بنخص قيسة هذا الحكم بما هو
مطلوب للطاعنين كما ورد في الحكم المطعون فيه ، وعلى فرض أن إدراج قيمة
الحكم المذكور ضمن كشفى الحساب المؤرخين ١٩٢٧/١٢/٢١ ، ١٩٢٨/١/٢٢ ،
المرسلين من المرحوم حسين عبدالرازق الى الأستاذ ثابت ثروت يعتبر إقرارا بهذا الدين
كما ذهب إليه ذلك الحكم فإن الخمسة عشر عاما التي يسقط بها هذا الحكم قد
مضت سواء من تاريخ تنفيذه أو من تاريخ كشفى الحساب المذكورين الى تاريخ
تعيين الخبير في ١٩٤٣/٢/٢٥ . وقال الطاعنون إن ما قرره الحكم المطعون فيه
من عدم سقوط دين اسماعيل عبد الرزاق بمضي المدة لإقرارهم به في عريضة
دعواهم المؤرخة ١٩٣٩/١٠/١٢ وطالبهم خصمه مما هو مطلوب لهم من المطعون
عليهم ولا دراجهم هذا الدين في كشفى الحساب سالف الذكر المقدمين من الطاعنين
في الدعوى الأمر الذى يقطع فى نظر الحكم المطعون فيه مدة التقادم . هذا الذى
قرره الحكم يقول الطاعنون إنه غير صحيح لأن الإقرار الذى يقطع مدة التقادم
هو الذى يعترف فيه المدين بمشغولية ذمته بالدين . ولأن طالب براءة الذمة
لا يعتبر قاطعا للتقادم أو اعترافا بالدين خصوصا وأن هذا الطلب قد وقع فى بحر
المدة القانونية أى قبل تكامل مدة السقوط . أما كشفى الحساب فهما من عمل
المدين (المطعون عليهم) لا يؤخذ ما فيهما حجة أو إقرارا على الطاعنين فضلا
عن مضي المدة القانونية من تاريخ هذين الكشفين حتى تاريخ طلب المقاصة
من المطعون عليهم — على ما سبق الإشارة إليه — ثم أضاف الطاعنون أن دينهم
كان هو الآخر محل نزاع من المطعون عليهم يتمتع معه بإجراء المقاصة بموجبه ،
كما أن الحكم المطعون فيه قد خالف الحكم التمهيدى الصادر بتاريخ ١٩٤٣/٢/٢٥
الذى تأيد استئنافيا بالاستئناف رقم ٦٢١ سنة ٦٠ ق إذ أن ذلك الحكم حدد
العلاقة التى طالب من الخبير تصفيتها وهى المبالغ التى استلمها المرحوم أمين الحيفى
من المرحوم حسين عبدالرازق بالعمد المؤرخ في ١٩٢٣/٧/٣ فاستبعد بذلك المبلغ
الذى استلمه المرحوم أمين الحيفى من اسماعيل عبد الرزاق فلم يكن من الجائز
إلحاق هذا المبلغ بعد ذلك فى الدعوى ، كما وأن ذلك الحكم وقد أخذ بتقرير

الخبير الاستشاري في تأييده للحكم الابتدائي المبني على هذا التقرير قد تناقض مع نفسه بأجرائه خصم مبلغ دين اسماعيل عبد الرازق مما هو مطلوب للطاعنين لأن الخبير الاستشاري قد رفض خصم هذا المبلغ وإدخاله ضمن الحساب لأنه عمالة مستقلة عن الرهن موضوع النزاع. ويتحصل السبب الثاني في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتحديد يوم ١٩٤٣/٢/٢٥ تاريخ صدور الحكم التمهيدي بتصفية الحساب بين الطاعنين والمطعون عليهم بدءا للمقاصة قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك لأنه في هذا التاريخ كان دين الطاعنين متنازعا فيه ولم يزل متنازعا فيه حتى تاريخ الحكم المطعون فيه في ١٩٥٣/٦/٢٣. ولا تصح المقاصة القانونية إلا إذا كان الدينان خاليين من النزاع - ويتحصل السبب الثالث في أن الحكم المطعون فيه قد أجرى حساب الفوائد عن دين اسماعيل عبد الرازق بواقع ٩ ٪ لمدة خمس سنوات سابقة على ١٩٤٣/٢/٢٥ ثم بواقع هذا السعر من المدة اللاحقة لذلك حتى تاريخ صدور الحكم المطعون فيه مع أن الفوائد قد عدت إلى ٨ ٪ ابتداء من ١٩٣٨/٣/٢١ بمقتضى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٨ ثم إلى ٧ ٪ ابتداء من ١٩٤٩/١٠/١٥ طبقا لنص المادة ٢٢٧ من القانون المدني الجديد. وعلى ذلك يكون الحكم قد أخطأ تطبيق القانون. ويتحصل السبب الرابع في أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ أغفل تحديد دين اسماعيل عبد الرازق في التاريخ الذي اعتبره مبدأ لتنفيذ المقاصة وهو يوم ١٩٤٣/٢/٢٥ والفوائد المستحقة عليه لهذا التاريخ حتى على السعر الخاطئ الذي أخذه ذلك الحكم ثم إجراء المقاصة على هذا الأساس في هذا التاريخ بقدر الأقل من الدينين كما تقضى بذلك المادة ١٩٣ من القانون المدني القديم. ويتحصل السبب الخامس في أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ اعتبر يوم ١٩٤٣/٢/٢٥ مبدأ لتنفيذ المقاصة مع أنه في هذا التاريخ كان دين اسماعيل عبد الرازق قد سقط بمضى المدة. ويتحصل السبب السادس في أن الحكم أخطأ تطبيق القانون ذلك لأنه أضاف إلى دين اسماعيل عبد الرازق البالغ مقداره ٤٥٠ جنيتها فوائدا بلغ مقدارها ٦٧٦ جنيتها وقد نصت المادة ٢٣٢ من القانون المدني على أنه لا يجوز في أية حالة أن يكون مجموع الفوائد التي يتقاضاها الدائن أكثر من رأس المال

ويتحصل السبب السابع في تعيب الحكم بخالفة القانون ذلك لأنه أجرى المقاصة بين دين اسماعيل عبد الرازق ودين الطاعنين مع أن دين الطاعنين مطلوب من المطعون عليهم جميعا ودين اسماعيل عبد الرازق مطلوب لهذا الأخير فقط ، ويشترط لأجراء المقاصة القانونية أن يكون الدينان متقابلين بمعنى أن يكون كل من المتعاملين دائئا أصلا ومدينا أصلا للآخر .

وحيث إن ما ينمى الطاعنون في الأسباب الأول والثاني والخامس مردودا أولا بأن النزاع الذى أثاره الطاعنون حول دين اسماعيل عبد الرازق المحكوم له به ضد مورثهم بتاريخ ١٠ من مارس سنة ١٩٢٧ يدور حول سقوط ذلك الحكم بمضى المدة وقد تصدى الحكم المطعون فيه لهذا النزاع وفصل فيه فقال عند استعراض الوقائع ” إن المستأنف عليهم (الطاعنون) حينما رفعوا دعواهم أوجبوا هذا الدين ضمن الحساب الذى أوضحوه في عريضة الدعوى المعلنة للمستأنفين (المطعون عليهم) في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٢٩ — وطلبوا استنزاله مما لهم في ذمة المستأنفين . ” ثم قال : ” وحيث إنه عن الدفع بسقوط الدين بمضى المدة الطويلة الذى تمسك به المستأنف عليهم أمام الخبير وفي مذكراتهم الأخيرة فانه في غير محله لأن إقرارهم بهذا الدين وطلبهم الوفاء به ينجم مما لهم في ذمة المستأنفين ، كما توضح منهم ذلك في عريضة الدعوى . هذا الإقرار قاطع لادة ، وقد استمر المستأنفون يطالبون بالوفاء به بطريق المقاصة من وقت أن حضروا أمام الخبير حتى نهاية مراحل الدعوى ” . وهذا الذى انتهى إليه الحكم المذكور من اعتبار دلالة إدماج الطاعنين دين اسماعيل عبد الرازق ضمن الحساب الذى أوضحوه في عريضة دعواهم وطلبهم استنزاله مما لهم في ذمة المطعون عليهم إقرارا منهم بدين اسماعيل عبد الرازق من شأنه قطع مدة تقادمه هو استخلاص موضوعى سائق ولا مخالفة فيه للقانون . ومردود ثانيا — بأن الحكم لم يخطئ في إجراء مقاصة هذا الدين مع دين الطاعنين بعد أن بت في منازعة المطعون عليهم فيه وقدره ، ذلك لأن المقاصة التى أجراها الحكم المذكور ليست هى المقاصة القانونية المنصوص عليها في المواد ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ من القانون المدنى الملغى والتى تنع بقوة القانون

وتستلزم خلو الدين من النزاع وإنما هي مقاصة قضائية خول للقاضي أن يجريها إذا تخلف شرط من شروط المقاصة القانونية كشرط الخلو من النزاع بعد تقدير هذا النزاع ومدى أثره على الحق موضوع المقاصة لا يؤثر في ذلك ما استطرد إليه الحكم المطعون فيه تزييدا في مقام الرد على استبعاد الحكم الابتدائي لدين اسماعيل عبد الرازق من الحساب من قوله إن هذا الدين صادر به حكم تجرى به المقاصة بحكم القانون كما تقضى بذلك المسادتان ١٩٢ و ١٩٣ من القانون المدني القديم . لا يؤثر ذلك في الحكم متى كانت المقاصة التي انتهى إليها الحكم المذكور تنطوي في حقيقتها على مقاصة قضائية قدرت المحكمة في سبيل إجرائها كلا من الدينين ومدى المنازعة فيه وأثرها عليه ثم أجرت المقاصة بموجبها بعد ذلك . ومردود ثالثا - بأنه لا محل لما يتجدى به الطاعنون من أن طلبهم في عريضة دعواهم براءة ذمتهم من دين اسماعيل عبد الرازق لا يعتبر اعترافا به ولا قاطعا للتقادم بشأنه ذلك لأن الحكم المطعون فيه لم يبين قطع التقادم على طلب الطاعنين براءة ذمتهم من هذا الدين وإنما بناء على إقرارهم به في عريضة دعواهم وطلبهم الوفاء به بنخصه مما لهم في ذمة المطعون عليهم . ومردود رابعا - بأنه لا محل للنعي على الحكم المطعون فيه بأنه إذ أجرى المقاصة قد خالف الحكم التمهيدي الصادر بتاريخ ١٩٤٣/٢/٢٥ بمقولة إن هذا الحكم التمهيدي قد استبعد دين اسماعيل عبد الرازق من مأمورية الخبير عند ما طلب منه تصفية المبالغ التي استلمها المرحوم أمين الحيني من المرحوم حسين عبد الرازق خاصا بالعقد المؤرخ ١٩٢٣/٧/٣ ذلك لأنه تبين من الاطلاع على الصورة الرسمية للحكم التمهيدي المذكور المقدمة من الطاعنين أن المحكمة أرادت : " معرفة مدى العلاقة التي كانت بين المرحوم أمين افندي الحيني والمدعى عليهم (المطعون عليهم) ومراجعة الحساب الخاص بهم في دفاتر الدائرة منذ بدأت العلاقة حتى وقع الدعوى ومعرفة ما استلمه من مبالغ من المرحوم حسين بك عبد الرازق وما سدده للدائرة ومراجعة المبالغ الواردة بالكشفيين المرفقين بخطابي المرحوم حسين بك عبد الرازق لحضرة محمد ثابت ثروت بك في ١٩٢٧/١٢/٢١ و ١٩٢٨/١/٢٢ على دفاتر الدائرة لمعرفة مدى انطباق البيان الوارد بها على ما هو واضح بالدفاتر . . " ولهذا انتدبت

المحكمة خبيراً حسابياً لأجراء ما تقدم وللانتقال للاطلاع على دفاتها منذ بدء العلاقة المالية بينهما حتى تاريخ الخطابين المقدمين وتسوية حساب المبالغ التي استلمها مورث المدعين والمبالغ التي سدها للدائرة “ — ولما كان يبين من الوقائع الواردة بهذا الحكم أن اسماعيل عبد الرازق هو أحد المدعى عليهم وأنه — أى الحكم — قرر نذب الخبير لمعرفة علاقة مورث الطاعنين بالمدعى عليهم جميعاً ومن بينهم اسماعيل عبد الرازق . وكان يبين من الوقائع كذلك أن دين هذا الأخير كان مدرجاً بكشف الحساب المؤرخ ١٩٢٨/١/٢٢ الذى كلف الخبير بتحقيقه ومراجعته على الدفاتر . لما كان ذلك فلا محل للقول بأن الحكم التمهيدى المشار إليه قد استبعد دين اسماعيل عبد الرازق . لا يؤثر فى ذلك أن يكون الحكم التمهيدى قد أدخل ضمن مأمورية الخبير بيان المبالغ التي استلمها مورث الطاعنين من حسين عبد الرازق . أما ما ينعاه الطاعنون من أن الحكم المطعون فيه قد تناقض مع نفسه لأنه أجرى خصم دين اسماعيل عبد الرازق من دين الطاعنين فى حين أن الخبير الاستشارى الذى أخذ الحكم المذكور بتقريره قد رفض إجراء هذا الخصم فردود بأن للمحكمة — فى حدود سلطتها التقديرية — أن تأخذ بتقرير الخبير كله أو ببعض ما جاء به وتطرح بعضه لأنها غير مقيدة بأراء أهل الخبرة إذ هى لا تقضى إلا على ما تظن من إليه دون أن يشوب حكمها فى ذلك أى تناقض .

وحيث إنه فى خصوص السبب الرابع فيبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه اعتبر فوائد دين اسماعيل عبد الرازق التي تدخل المقاصة هى المستحقة عن خمس سنوات سابقة على تاريخ الحكم التمهيدى بتعيين الخبير فى ١٩٤٣/٢/٢٥ وما استحق بعد ذلك حتى تاريخ صدور الحكم المطعون فيه فى ١٩٥٣/٦/٢٣ مجموع ذلك مبلغ ٦٢١ ج أضافها إلى مبالغ الدين ثم أجرى المقاصة بمجموع هذين المبلغين مع صافي الربح المستحق للطاعنين حتى آخر سنة ١٩٤٣ — ولما كان الحكم المذكور قد اعتبر يوم ١٩٤٣/٢/٢٥ مبدأ لتنفيذ المقاصة وكانت المقاصة طبقاً لنص المادة ١٩٢ من القانون المدنى القديم نوعاً من وفاء الدين تحصل بقدر الأقل من الدينين كنص المادة ١٩٣ من ذلك القانون فإن هذا الوفاء الذى

يُحصل بالمقاصة يستلزم قانوناً تحديد دين اسماعيل عبد الرازق في تاريخ ١٩٤٣/٢/٢٥ وفوائده عن الخمس سنوات السابقة على هذا التاريخ كما ورد في الحكم المطعون فيه ثم اجراء المقاصة بين هذا الدين مضافاً إليه تلك الفوائد ودين الطاعنين الثابت في ذمة المطعون عليهم حتى ذلك التاريخ وذلك بقدر الأقل منهما وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ أضاف إلى دين اسماعيل عبد الرازق عند اجراء المقاصة بموجبه في ١٩٤٣/٢/٢٥ فوائد عن هذا الدين لاحقة للتاريخ المذكور ويتعين نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن ما ينهيه الطاعنون في السبب الثالث من زيادة الفائدة التي أجرى الحكم المطعون فيه حسابها لدين اسماعيل عبد الرازق عن الحد القانوني المقرر لها بالمرسوم بقانون رقم ٢٠ سنة ١٩٣٨ فردود بأن هذا المرسوم قد نص صراحة على أنه لا يسرى حد الفائدة التي يجوز الاتفاق عليها المقرر بهذا المرسوم بقانون أو بمقتضى أحكام على الاتفاقات المعقودة قبل تاريخ العمل به . والفائدة التي أضافها الحكم المطعون فيه لدين اسماعيل عبد الرازق محكوم له بها بتاريخ ١٩٢٧/٣/١٠ في القضية رقم ١٠٤ سنة ١٩٢٧ مدنى كلى بنى سويف تنفيذاً لاتفاق سابق فهمى بلا شك سابقة على تاريخ تنفيذ ذلك القانون في ١٩٣٨/٣/٢٩ بمنأى من أحكامه . أما النعى بزيادة الفائدة المضافة بموجب الحكم المطعون فيه إلى دين اسماعيل عبد الرازق عن الحد القانوني المقرر لها بالمادة ٢٢٧ من القانون المدنى الجديد فغير منتج ذلك لأن حكم هذه المادة لا يسرى إلا ابتداء من ١٩٤٩/١٠/١٥ وقد اتضح مما سبق بيانه في خصوص السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في إضافة أية فوائد لدين اسماعيل عبد الرازق عن المدة اللاحقة ليوم ١٩٤٣/٢/٢٥ الذى اعتبره مبدأ للمقاصة . كما يكون غير منتج كذلك لنفس هذا السبب نعى الطاعنين في السبب السادس بزيادة الفوائد المضافة إلى دين اسماعيل عبد الرازق لغاية ١٩٥٣/٦/٢٣ على أصل ذلك الدين على خلاف ما تقتضى به المادة ٢٣٢ من القانون المدنى الجديد .

وحيث إنه في خصوص السبب السابع فقد ورد في الحكم المطعون فيه بشأنه "وحيث إن المستأنف عليهم (الطاعنون) يقولون في مذكرتهم الأخيرة إن الدين

المطلوب عمل المقاصة عنه هو لحضرة اسماعيل عبد الرازق وحده لا شأن لباقي المستأنفين به وهذا القول مردود عليه بأن معاملة مورثهم كانت مع المستأنفين أو مورثهم وأنهم قبلوا خصم هذا الدين من ريم الأطيان المتنازع عليها كما ورد في عريضة الدعوى الابتدائية . ومفاد ذلك أن الحكم المذكور قد انتهى إلى أن حقيقة دين اسماعيل عبد الرازق هو لجميع المطعون عليهم وأن هؤلاء هم الطاعنين قد قبلوا خصم هذا الدين من ريم الأطيان المتنازع عليها . ولما كان هذا استخلاصا موضوعيا سائغا له سنده وما يبروه من الواقع فإنه يجعل الدينيين اللذين حصلت بموجبهما المقاصة متقابلين ويكون نعى الطاعنين في هذا السبب سرفوضا .

جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود عياد ، محمد منولى عتلم ،
ومحمد زعفران سالم ، ومحمد رفعت المستشارين .

طعن رقم ٣٨٢ سنة ٢٣ القضائية :

(٤)

(أ) معارضة . قانون . إجراءات التقاضى . إعلان صحيفة المعارضة فى ظل قانون المرافعات
القديم . سريان هذا القانون على إجراءاتها وأحكامها .

(ب) معارضة . حكم غيابي . بيان أسباب المعارضة فى صحيفة المعارضة فى الحكم الغيابي
الاستثنائي . عدم وجوبه طبقا للسنتين ٣٦٧ و ٣٦٣ مرافعات قديم ووجوبه
طبقا للسادة ٣٨٩ مرافعات جديد .

١ - متى كانت صحيفة المعارضة فى الحكم الغيابي قد أعلنت للمعارض ضده
فى ظل قانون المرافعات القديم فإنها تخضع فى إجراءاتها وأحكامها لهذا القانون .

٢ - لم يوجب المشرع - طبقا للسنتين ٣٦٧ و ٣٦٣ من قانون المرافعات
القديم أن تشمل صحيفة المعارضة فى الحكم الغيابي الاستئناف على بيان أسباب المعارضة
كما أوجب ذلك فى الاستئناف إذ الاستئناف يتضمن طعنا موجها إلى حكم محكمة
الدرجة الأولى مما يوجب ذكر أوجهه بينما المعارضة ترفع إلى ذات المحكمة التى
أصدرت الحكم الغيابي لأنها أصدرت حكمها دون أن تسمع دفاع الغائب وهى
لم تنته بحكمها إلى رأى قاطع فى الدعوى ولم تستنفذ ولايتها عليها ويجوز لها العدول
عنه إذا ما اقتنعت بدفاع المعارض وذلك مما لا يوجب بيان أسباب المعارضة
فى صحيفة . وذلك بخلاف قانون المرافعات الحالى إذ نص صراحة فى المادة
٣٨٩ على وجوب اشتغال صحيفة المعارضة على الأسباب ورتب البطلان جزاء
لتخالفه اتباع هذا الاجراء .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق — تتحصل في أن عبدالعزیز علی أحمد أحمد أبوشقرة أقام بصحيفة معانة في ٣ من يونيو سنة ١٩٤٦ الدعوى رقم ١٣٤٦ سنة ١٩٤٦ مدنى الفيوم أمام محكمة بندر الفيوم ضد ورثة المرحوم علی أحمد أحمد أبوشقرة ومن بينهم المرحومة بمبة بنت أحمد ورثة الطاعنين وضد ورثة المرحومین عبدالله علی وجودة علی والسيدة زينب يوسف أغا (مورثة المطعون علیه الأول) حسان السيد محمد هبله وطلب الحكم عليهم : بصحة التعاقد الحاصل بينه وبين المدعى عليهم الثمانية الأولين بالعقد العرفى المؤرخ ١٩٤٥/٧/١٥ المتضمن بيعهم إلیه المنزل الموضح الحدود والمعالم بالعقد المذكور وبالصحيفة إلی آخر ما ورد فى طلباته واستند المدعى (عبدالعزیز علی أحمد) فى إثبات دعواه إلی عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٤٥/٧/١٥ الصادر له من المدعى عليهم الثمانية الأولين وإلی مخالصة مؤرخة فى ١٩١٧/١٢/٨ ثابتة على ظهور عقد البيع الوقائى المسجل السابق صدوره من المورث إلی السيدة زينب يوسف أغا منسوب لها صدورها منها تتضمن استلامها الثمن المبين بعقد البيع الوقائى وردّها العين المبيعة للبائع — ودفعت وهيبة دياب راضى وفهيمية سيد هبله من ورثة المرحومة زينب يوسف أغا بأنهما تجهلان توقيع مورثتهما على التخالص المحرر على ظهور عقد البيع الوقائى . وفى ٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ حكمت محكمة بندر الفيوم فى هذه الدعوى حضوريا لبعض المدعى عليهم وغيابيا للبعض الآخر ومن بينهم حسان سيد محمد هبله ١ : أولا — بصحة التعاقد الحاصل بين المدعى عليهم هذا الثلاثة الآخرين (ورثة زينب يوسف أغا) وبين المدعى المتضمن بيعهم له المنزل المحدد بعريضة الدعوى وبالعقد المذكور مع إلزامهم بالمصاريف المناسبة لهذا الطلب وشملت الحكم بالنفاذ ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات .

ثانياً - إلغاء ومحو التسجيل الحاصل بمقتضى عقد البيع العرفي المؤرخ ٢٣/١٠/١٩١٣ والمسجل في ٢٩/١١/١٩١٣ المتضمن بيع المنزل وفاتياً من علي أحمد إلى زينب يوسف . بلغ ٣٧٠٥ قرش وألزم المدعى عليهم الثلاثة الأخيرين بمصاريف الدهوى وشتمات الحكم بالنفاذ . مارض حسان السيد محمد هبله (المطعون عليه الأول) وهو أحد ورثة المرحومة زينب يوسف أغا في هذا الحكم . وطعن في ٩ من فبراير سنة ١٩٤٨ بالتزوير في المخالصة المحررة على ظهر عقد البيع الوفاي المؤرخة في ٨/١٢/١٩١٧ المذسوب صدورها لمورثته . وفي ١١ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ حكمت محكمة بندر الفيوم بقبول دهوى التزوير شكلاً ورفضها موضوعاً وإلزام المدعى (حسان السيد محمد هبله) بالمصاريف و ١٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة للمدعى عليه الأول (عبد العزيز علي أحمد أبو شقرة) و ٢٠٠٠ قرش غرامة للخرينة . استأنف حسان السيد محمد هبله هذا الحكم أمام محكمة الفيوم الابتدائية بهيئة استئنافية وقيد استئنافه برقم ١٩٤ برقم ١٩٤ سنة ١٩٤٨ . وفي ٣١ من مايو سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة المذكورة حضورياً للاستئناف عليهم الثلاثة الأولين وللاستئناف عليهما الثامن والأخير وغيابياً للباقيين في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبرد وبطلان المخالصة المطعون فيها بالتزوير والمؤرخة ٨/١٢/١٩١٧ وألزم ورثة علي أحمد أبو شقرة وهم المستأنف عليهم التسعة الأولين بالمصاريف عن الدرجتين و ٣٠٠ قرش أتعاب محاماة عنهما . ولما كان هذا الحكم قد صدر غيابياً ضد المرحومة بمبة أحمد (مورثة الطاعنين) فقد عارضت فيه بصحيفة أعانت في ٢٣ و ٣٠ من يولييه سنة ١٩٤٩ طابعت فيها وللأسباب التي ستبديها بجلاسة المرافعة الحكم على المعارض ضده الأول (حسان السيد محمد هبله) في مواجهة باقي المعارض ضدهم بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم الاستئنافي الغيابي المعارض فيه بجميع أجزائه وتأييد الحكم المستأنف ١٣٤٩ سنة ١٩٤٦ مدني بندر الفيوم الصادر بتاريخ ١١/١٠/١٩٤٨ مع إلزام المعارض ضده الأول بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين . وتداولت الدعوى بالجلسات حتى تقرر بجلسة أول يناير سنة ١٩٥١ انقطاع سير الخصومة لوفاة المعارضة المرحومة

(بمبة أحمد) فمجلها ورثتها (الطاعنون) باعلان مؤرخ في ٩ و ١٥ من أبريل سنة ١٩٥١ وتدارلت الدعوى بعد ذلك أيضا بالجلسات وبجلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٥٢ دفع الحاضر عن المعارض ضده الأول (حسان السيد محمد هبله) ببطالان المعارضة لخلو صحيفتها من الأسباب مستندا إلى نص المادة ٣٨٩ من قانون المرافعات الجديد . وفي ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة بقبول المعارضة شكلا وببطالان صحيفة المعارضة وألزمت المعارضة بالمصاريف . فقرر الطاعنون الطعن في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ وفيها طلب الطاعنون والنيابة العامة إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية فقررت إحالته إليها انظره بجلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ وطلبت النيابة أمام هذه المحكمة نقض الحكم .

ومن حيث إن مما ينهه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببطالان صحيفة المعارضة لخلوها من الأسباب تأسيسا على أن المادتين ٣٦٣ ، ٣٦٧ من قانون المرافعات القديم تستلزمان أن تشتمل صحيفة المعارضة في الأحكام الغيابية الاستثنائية على أسباب المعارضة وإلا كانت لاغية خطأ في تأويل القانون — ذلك أن المادة ٣٦٧ من قانون المرافعات القديم الذي يحكم واقعة الدهوى وإن نصت على أن المعارضة ترفع بواسطة تكليف الخصم بالحضور أمام المحكمة بالكيفية والأوضاع المقررة فيما يتعلق بأوراق طلب الاستئناف إلا أنها لم ترتب جزاء على مخالفة هذا الإجراء ولا يجوز توقيع جزاء بغير نص .

ومن حيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه ببطالان صحيفة المعارضة على أساس ما أورده بأسبابه من أن "قانون المرافعات القديم يفرق بين المعارضة في الحكم الغيابي الابتدائي وبين المعارضة في الحكم الغيابي الاستثنائي ، فلا يشترط أن تحتوى الأولى على الأسباب في صحيفتها ويستلزم في الثانية أن تشتمل صحيفتها على أسباب المعارضة وإلا كانت لاغية . وأنه وفقا لهذه القواعد التي تسرى على المعارضة الحالية تكون صحيفة المعارضة باطلة وفقا لنص المادتين ٣٦٣ و ٣٦٧ من قانون المرافعات القديم " .

ومن حيث إن الثابت من وقائع هذا النزاع أن صحيفة المعارضة في الحكم الغيابي الاستثنائي أعلنت للمعارض ضدهم في ٢٣ و ٣٠ من يوليو سنة ١٩٤٩ فهي بذلك تخضع في إجراءاتها وأحكامها لقانون المرافعات القديم كما قرر المحكم المطعون فيه .

ومن حيث إن المادة ٣٦٧ من القانون المذكور بينت طريقة رفع المعارضة في الأحكام الصادرة في الغيبة في الدعاوى المستأنفة فنصت في فقرتها الأولى على وجوب تقديمها في ظرف العشرة أيام التالية لإعلان تلك الأحكام وإلا سقط الحق فيها . ونصت في فقرتها الثانية على أنها ترفع بواسطة تكليف الخصم بالحضور أمام المحكمة بالكيفية والأوضاع فيما يتعلق بأوراق طلب الاستئناف . وبينت المادة ٣٦٣ من قانون المرافعات القديم كيفية رفع الاستئناف فنصت على أنه "يرفع بورقة تعلن بالكيفية والأوضاع المقررة فيما يتعلق بأوراق المحضرين ويلزم أن تكون الورقة مشتملة على البيانات العمومية ويذكر فيها زيادة على ذلك تاريخ الحكم المستأنف والأسباب التي بني عليها الاستئناف وأقوال وطلبات من رفعه وتاريخ الجلسة التي تمتددت لحضور المستأنف عليه أمام المحكمة الاستئنافية وإلا كان العمل لاغيا" . ويبين من نص المادة ٣٦٧ من قانون المرافعات القديم أنها وإن كانت قد أحالت في فقرتها الثانية على المادة ٣٦٣ من القانون إلا أن هذه الإحالة تقف عند عبارة "بالكيفية والأوضاع المقررة فيما يتعلق بأوراق المحضرين" ، وهو ما نص عليه في الشطر الأول من المادة ٣٦٣ مرافعات قديم دون الشطر الثاني منها الذي يقضى بأن تكون ورقة الاستئناف مشتملة على البيانات العامة وأن يذكر فيها زيادة على ذلك تاريخ الحكم المستأنف والأسباب التي بني عليها الاستئناف وأقوال وطلبات من رفعه وإلا كان العمل لاغيا . مما يفيد أن المشرع لم يوجب ذكر أسباب المعارضة في صحيفة الحكم كما أوجب ذلك في الاستئناف إذ الاستئناف يتضمن طعنا موجهًا إلى حكم محكمة الدرجة الأولى مما يوجب ذكر أوجهه بينما المعارضة ترفع إلى ذات المحكمة التي أصدرت الحكم الغيابي لأنها

أصدرت حكمها دون أن تسمع دفاع الغائب وهي لم تنته بحكمها الغيابي إلى رأى قاطع في الدعوى ولم تستنفذ ولايتها عليها ويجوز لها العدول عنه إذا ما اقتنعت بدفاع المعارض وذلك مما لا يوجب بيان أسباب المعارضة في صحيفةها . يؤيد هذا النظر أن المشرع لما اتجه عند إصداره قانون المرافعات الجديد إلى وجوب اشتمال صحيفة المعارضة على الأسباب نص على ذلك صراحة في المادة ٢٨٩ ورتب البطلان جزاء لمخالفة اتباع هذا الإجراء .

وحيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به من بطلان صحيفة المعارضة .

جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود عباد ، ومحمد متولى
عظم ، ومحمد زعفراني سالم ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٥)

طعن رقم ٣٤٣ سنة ٢٣ ق :

(أ) قوة الأمر المقضى . نظام عام . بيع "شرط الدفع بالذهب" . تغليب قوة الأمر
المقضى على النظام العام عند التعارض . مثال بشأن حكم حاز قوة الأمر المقضى
بالنسبة لما انتهى إليه من عدم انطواء عقد البيع على شرط الدفع بالذهب .

(ب) بيع "الثمن" . حكم "تسبيب معيب" . الاتفاق على الوفاء بشئ المبيع بما يعادل
الليرة العثمانية الذهبية من النقد السوري أو الجنيهات المصرية حسب سعر القطع الرسمي
يوم التسجيل . تمسك البائع بأنه ليس لليرة العثمانية سعر قطع في مصر وأنه يجب
المقابلة على أساس سعر القطع في سوق دمشق . أخذ الحكم بسعر الليرة في مصر دون
بيان ما إذا كان هذا هو سعر القطع الرسمي لها . قصور .

(ج) عقد . بيع . التزام . شرط جزائي . خلو عقد البيع النهائي من الشرط الجزائي الوارد
بالعقد الابتدائي أو الاحالة إليه . وجوب الاعتداد بالعقد النهائي دون العقد الابتدائي .
(د) عقد "تفسيره" . بيع . محكمة الموضوع . ملطتها في استخلاص نية المتعاقدين .

١ — إذا تعارضت قوة الأمر المقضى مع قاعدة من قواعد النظام العام
كانت هي الأولى بالرعاية والاعتبار. وهل ذلك فمضى اتفاق في عقد البيع على الوفاء
بالثمن بما يعادل الليرة العثمانية الذهب من النقد السوري أو الجنيهات المصرية
وانتهى الحكم إلى أن هذا الاتفاق لا ينطوى على شرط الدفع بالذهب وحاز
الحكم قوة الأمر المقضى في هذا الخصوص فإنه لا يجوز المجادلة فيه بعد ذلك
بحجة تتعلق بطلان هذا الشرط بالنظام العام .

٢ — متى كان الظاهر من عقد البيع أن الوفاء بالثمن يكون إما وفقاً لما
يعادل الليرة العثمانية الذهب من النقد السوري أو الجنيهات المصرية حسب

سعر القطع الرسمي يوم التسجيل وتمسك البائع أمام محكمة الموضوع أنه ليس لليرة العثمانية الذهبية في مصر سعر قطع معروف وأن السعر الحقيقي الذي يجب المحاسبة عليه هو سعر القطع لها في السوق السورية بدمشق فاعتبر الحكم لها سعرا معيناً في مصر وأجرى تقدير الثمن على هذا الأساس دون أن يوضح ما إذا كان السعر الذي أخذ به هو سعر القطع "الرسمي" لليرة العثمانية كما يقضى الاتفاق فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور المبطل له .

٣ — العقد النهائي — دون العقد الابتدائي — هو الذي تستقر به العلاقة بين الطرفين ويصبح قانون المتعاقدين . ومن ثم فإذا تبين أن عقد البيع النهائي قد خلا من النص على الشرط الجزائي الوارد في عقد البيع الابتدائي أو الإحالة إليه فإن هذا يدل على أن الطرفين قد تخليا عن هذا الشرط وانصرفت نيتهما إلى عدم التمسك به أو تطبيقه .

٤ — متى استخلص الحكم نية المتعاقدين وما انعقد اتفاقهما عليه بما يتفق مع ما توحى به عبارات عقد البيع الابتدائي وتؤيده صيغة عقد البيع النهائي من أن البيع كان شاملاً للأرض المبيعة وما عليها من مبان إذ وصف المبيع في العقد المذكور بأنه عبارة عن مخزن وصيدلية ودكاكين ومقهى وأوكاندة فإن ذلك يكون استخلاصاً سائغاً مما يدخل في سلطة المحكمة الموضوعية . ولا محل للنعي على الحكم بأنه أخطأ في تفسير العقد الابتدائي بمقولة إن البيع لم يشمل تلك المباني وأنه يحق للبائع المطالبة بثمن أنقاضها .

الحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقوم والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع الدعوى — على ما يبين من الحكم المطعون فيه واصلت أوراق الطعن تتلخص في أنه بتاريخ ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ باع مصطفى عبد الله العلي (الطاعن) إلى صلاح الدين الشوربجي (المطعون عليه) بمقتضى

عقد محدد في القاهرة أرضا كائنة بدمشق عاصمة سوريا مساحتها ٤٨١,٥ مترا مربعا على أربعة قطع أرقام ١١٤٣ و ١١٤٤ و ١٣٤٦ و ١٣٤٨ . بسعر المتر الواحد ٣٣ ليرة عثمانية ذهبية تجارية وازنة تدفع بمسايعادها من النقد السوري أو الجنيهات المصرية حسب سعر القطع الرسمي يوم التسجيل وإتمام المعاملات القانونية بموجب تحويل مقبول على البنك العثماني في القاهرة لاسم البائع على أن يستبعد من العقار المبيع ما يوازي مائة متر وكسور مزروع دخولها في التنظيم اتفق في العقد على أن يكون ثمنها من حق البائع وأن يعمل المشتري توكيلا له للطالبة به وحصره . كما أبيع للمشتري أن يشرك غيره معه في الصفقة . وقام المشتري بدفع مبلغ ١٧٠٠٠ جنيه من الثمن وقت التعاقد ثم دفع مبلغ ١٦٠٠٠ جنيه على دفعتين . وأدخل المشتري معه كلا من سامي ومهدي القبانى بحق النصف في الصفقة . وتقرر العقد النهائي عنها بدمشق في يوم ١٣/٣/١٩٤٥ وتسجل في اليوم التالى . وقام المتدخلان في الصفقة بدفع نصيبهما من الثمن للبائع أما المطعون عليه فتوقف عن دفع باقى نصيبه ورفع الطاعن الدهوى رقم ٢٤١٥ سنة ١٩٤٥ مدنى كلى مصر لمطالبته برد مبلغ ٣٢٠١٩ جنيها و ٩٠٠ ملجم قيمة ما استلمه منه من ثمن نصيبه في الصفقة مقوما بسعر الذهب زيادة عما يجب عليه دفعه على أساس السعر العادى وبمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه تعويض متفق عليه في العقد عن إخلاله بالتزاماته في عقد البيع . ورفع الطاعن من جانبه على المطعون عليه الدهوى رقم ٢٤٢٧ سنة ١٩٤٥ مدنى كلى مصر لمطالبته بمبلغ ٧٠٣٧٠ جنيها و ٥٣٠ مليا عدلت إلى مبلغ ٦٩٧٢٢ جنيها و ٧٣٠ مليا منها بمبلغ ١٢٥٠٦ جنيها و ١٣٠ ملجم باقى ثمن نصيبه في الصفقة بحق النصف على أساس السعر الوارد في عقد البيع لليرة التركية الذهبية ومنها ثمن الأتقاض التى كانت على الأرض المباعة و ثمن ١٨١,٥ مترا مربعا حرمت ملكيتها للمنافع العمومية ولم يعمل المطعون عليه توكيلا للطاعن للطالبة بثمنها وطلب احتياطيا بطلان عقد البيع وإلزام المطعون عليه بأن يدفع له مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه قيمة التعويض المتفق عليه في العقد . وبعد أن ضمت المحكمة الدعويين المذكورين حكمت بتاريخ ٥ من أبريل سنة ١٩٥١ برفض الدعوى رقم ٢٤١٥ سنة ١٩٤٥ المرفوعة من المطعون عليه وإلزامه بمصاريفها وفي

الدعوى رقم ٢٤٢٧ سنة ١٩٤٥ المرفوعة من الطاعن حكمت بالزام المطعون عليه بأن يدفع له مبلغ ١٢٥٠٦ جنيهات و ١٣٠ مليا والفوائد بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية للسداد ... الخ . فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٧٠ سنة ٦٨ ق . طالبا تعديله والحكم له بالمبلغ السابق طلبه ومقداره ٦٩٧٢٢ جنيهها و ٧٣٠ مليا واحتياطيا الحكم بطلان عقد البيع مع إلزام المطعون عليه بأن يدفع له مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه قيمة التعويض المتفق عليه . كما استأنف المطعون عليه الحكم المذكور بالاستئناف رقم ٧٣١ سنة ٦٨ ق طالبا إلزام الطاعن بطالباته السابقة . كما رفع بهذه الطلبات استئنافا فرعيا قيد برقم ١٠٢ سنة ٦٩ ق في استئناف الطاعن . وبعد أن ضمت المحكمة الاستئنافية الاستئنافيين الأصليين حكمت فيهما بتاريخ ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٣ بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المطعون عليه بأن يدفع للطاعن مبلغ ١٠٥٦٠ جنيهها وفوائده بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في أول سبتمبر سنة ١٩٤٥ لغاية السداد والمصاريف المناسبة لهذا المبلغ عن الدرجتين ومبلغ ٣٠ جنيهها أتعابا للأحامية منهما وبتاريخ ٢٩/١٠/١٩٥٣ قرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بالنقض وقدم المطعون عليه بتاريخ ٧/١٢/١٩٥٣ مذكرة طلب اعتبارها نقضا فرعيا نعى على الحكم المطعون فيه تقديره ثمن العقار المبيع على أساس سعر الذهب وطلب نقضه لهذا السبب لبطلان الاتفاق على سعر الذهب وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها قبول الطعن شكلا ونقض الحكم المطعون فيه في خصوص السبب الخاص بثن الزيادة في وضع يد المطعون عليه من الأرض التي كانت قد تركت للمنافع العمومية وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٠/١١/١٩٥٧ وفيها قرر وكيل ورثة الطاعن (الذين حلوا محله بعد وفاته) نزوله عن السببين الأول والثاني من أسباب الطعن الواردين بتقرير الطعن والخاصين بالدفع بعدم قبول الاستئناف شكلا أى فيما يختص بشكل الاستئناف وما يترتب عليه وأصر على باقى أسباب الطعن . كما أصرت النيابة على مذكرتها وفي تلك الجلسة قررت الدائرة إحالة الطعن على هذه الدائرة لنظره بجلسة ٢٦/١٢/١٩٥٧ وفيها كرر الطاعن نزوله عن سببي الطعن سالفى الذكر وتنازل المطعون عليه عن التمسك بالنقض الفرعى وإن

كان أصر في دفاعه على موضوعه باعتباره مما يمس النظام العام . كما صممت النيابة على رأيها .

وحيث إنه فيما عدا سبب الطعن المذكورين المتعلقين بشكل الاستئناف وما يترتب عليه . فإن الطعن يقوم على ستة أسباب . يتحصل السبب الأول منها - في خطأ الحكم المطعون فيه في تفسير عقد البيع وهو قانون المتعاقدين . ذلك أن الحكم قد بنى على احتساب سعر الليرة العثمانية بالجنية المصري في السوق المصرية في حين أن عقد البيع المحرر بين الطرفين بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٢٦ قد تم الاتفاق فيه على أن يدفع الثمن " بما يعادله من النقد السوري أو الجنيهات المصرية حسب سعر القطع الرسمي يوم التسجيل وإتمام المعاملات القانونية بموجب تحويل مقبول على البنك العثماني بالقاهرة " وليس لليرة العثمانية سعر قطع رسمي في السوق المصرية بل سوقها الرسمي في دمشق . وقد قدم الطاعن الشهادات الرسمية من الحكومة السورية ومن الغرفة التجارية بدمشق بسعر القطع الرسمي لليرة العثمانية يوم تسجيل عقد البيع النهائي . كما قدم شهادات من بنوك القاهرة تفيد بعدم وجود سعر رسمي لها في السوق المصرية ولم يقدم المطعون عليه ما ينفي ذلك . ويتحصل السبب الثاني - في جيب تسيب الحكم المطعون فيه ذلك أنه قد أخذ بالسعر الأقل لليرة العثمانية في مصر كما هو مذكور في المستندات المقدمة من الطاعن في حين أن تلك المستندات لم تقدم لبيان سعر الليرة في مصر . إذ ليس لها سعر رسمي ثابت في السوق المصرية . وإنما قدمت للرد على ما ادعاه المطعون عليه من أن سعر الليرة يجب أن يقدر بثمن مقدار ما فيها من ذهب وللتدليل على أن سعر الليرة هو سعر تقرري في السوق الحرة كسلعة قائمة بذاتها بصرف النظر عما تحويه من عنصر الذهب . ويتحصل السبب الثالث - في خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون وتفسيره . ذلك أنه قد رفض القضاء للطاعن ثمن الجزء الذي أخذ من الأرض للمنافع العامة على أساس أن القانون السوري يبيع للحكومة السورية الاستيلاء بلا ثمن للمنافع العامة على ريع العقارات المبيعة وقد اعتبر الحكم العقارات المبيعة كلها عقارا واحدا في حين أنها عقارات متعددة - كما يتضح من عقد البيع النهائي - وقد قدم الطاعن شهادة رسمية تفيد اعتبارها كذلك وأن

ما يصح أن يؤخذ للنافع بلا ثمن هو الربع من كل عقار منها مستقلاً بذاته الأمر الذي يلزم الحكومة السورية بدفع ثمن كل ما يؤخذ للنافع العامة متى زاد على الربع عملاً بحكم المادة السادسة من قانون الاستيلاء السوري . وقال الطاعن إن الحكم المطعون فيه قد ذهب كذلك إلى أن الجزء الذي وافقت البلدية على صرف ثمنه هو ٦٠ مترًا مربعًا عبارة عن مساحة العقار رقم ١١٤٤ لم يقبض المطعون عليه من البلدية ثمنه وقد قبل أن يعطى الطاعن توكيلاً بقبض ثمنه من بلدية دمشق . وفات الحكم أن عدم دفع البلدية ثمن ما أخذ منه للنافع العامة لا يصح اتخاذه دليلاً على أنها كانت محقة في عدم دفع الثمن عملاً بأحكام القانون . والواقع أنه لو أن المطعون عليه قام بتنفيذ ما تعهد به في العقدين الابتدائي والنهائي من عمل توكيل للطاعن للطالبة بثلث الجزء المستقطع للنافع العامة لأصبح لهذا الأخير حق اقتضاء هذا الثمن . ولذا وجب إلزامه بدفع قيمته لأن امتناعه عن عمل التوكيل كان العقبة الوحيدة في حصول الطاعن على ذلك الثمن — ويتحصل السبب الرابع — في عيب تسبب الحكم المطعون فيه ذلك أنه رفض القضاء للطاعن بثلث مساحة مقدارها ٣٧٢٠ مترًا مربعًا من أصل المساحة البالغ مقدارها ١٨٢٠١٠ مترًا مربعًا المقول بأنها أخذت للنافع العامة وهي عبارة عن الفرق بين ما أخذ فعلاً للنافع العامة من أرض العقارات المباعة وبين ما كان مقدراً لها في العقد النهائي اعتماداً من الحكم على أن هذا الفرق لا يزيد على ١٢ مترًا مربعًا وأن المقدار الحقيقي للأرض المباعة لا يعرف إلا بعد الفصل في النزاع القائم بشأن الجدار الفاصل بين العقار رقم ١٣٤٨ والعقار رقم ١١٤٣ مع أن النزاع المذكور قد فصل فيه كما هو ثابت من المستندات الرسمية المقدمة من المطعون عليه نفسه وكان من الواجب على المحكمة أن تقضي في هذا الطاب على هذا الأساس ولا تؤجل الفصل فيه حتى يفصل في هذا النزاع — ويتحصل السبب الخامس — في خطأ الحكم المطعون فيه في تفسير عقد البيع الابتدائي بما يعتبر مسخاً له ذلك أن الطاعن طالب من المحكمة الاستئنافية أن تقضي له بثلث أنقاض المباني التي كانت قائمة على الأرض المباعة لأن البيع لم يشملها فرفضت المحكمة هذا الطلب بمقولة إن عقد البيع الابتدائي ليست فيه أدنى إشارة إلى المباني القائمة ولا معنى لذلك إلا أنه كان في تقدير الطرفين أنها ليست ذات شأن ... ولا معدى في هذه الحالة من تفسير سكوت المتعاقدين بأن البيع كان شاملاً للأرض وما عليها وأن الطرفين لم يقيا وزناً للمباني باعتبار

أنها قديمة ومتداعية وأن تكاليف هدمها قد تعادل ما يجني منها في حين أن هذا لا يتفق مع المنطق ولا مع المقبول عقلا في تفسير العقد ونعرف نية المتعاقدين إذ أن من المقرر قانونا أن عقد البيع يجب أن يشمل بيانا كافيا للبيع ولا جدال في أن البيع قد انعقد بين الطرفين على المساحة القائمة عليها المباني ولم يذكر في العقد أن المباني تابعة للأرض المبيعة — وقد كان في تقدير المتعاقدين أن البيع لا يشملها، ولا أدل على ذلك من إقرار المطعون عليه في خطابه المؤرخ ١٩٤٥/٢/٢٤ إلى شريكه في الصفقة الذي أساءت المحكمة الاستئنافية تقدير قيمته الاستدلالية. كما لا أدل عليه من الإنذار المرسل من الطاعن إلى المطعون عليه بتاريخ ١٩٤٥/٥/٣١ يطلب منه فيه رفع يده ويد شركائه عن العقارات المنشأة على الأرض المبيعة لهدمها والتصرف في أنقاضها ولم يرد هذا الأخير على هذا الإنذار بإنكار ما ادعاه الطاعن — ويحصل السبب السادس — في خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون وتفسيره ذلك أن الحكم المذكور رفض القضاء للطاعن بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض المتفق عليه بين الطرفين في عقد البيع الابتدائي بمقولة إن شرط التعويض وإن كان قد شمله عقد البيع الابتدائي إلا أن العقد النهائي الذي يحكم علاقة الطرفين ويتضمن شروطهما الأخيرة قد خلا من الإشارة إلى عقد البيع الابتدائي أو الإحالة إليه أو الاحتفاظ بما ورد فيه من أحكام وبذا يصبح العقد الابتدائي مفسوخا ولا يعمل به. والضرر الناشئ عن عدم دفع الثمن بعد تحرير العقد النهائي يعرضه الحكم للطاعن بفوائد ذلك التأخير. وهذا الذي ذهب إليه الحكم المذكور قلب للأوضاع القانونية المنطقية إذ من المقرر أن العقود لا تفسخ إلا بالرضا أو بحكم القضاء. ولم يتضمن عقد البيع النهائي اتفاقا على فسخ العقد الابتدائي بل على العكس تضمن نصا على العمل به بما ورد في آخره من تعهد الفريق الثالث (المطعون عليه وشركاؤه) بتنفيذ مضمون المادة الثانية من عقد البيع الابتدائي. ومتى كان المطعون عليه قد قصر في الوفاء بالتزاماته الواردة في عقد البيع الابتدائي وقد ترتب على تقصيره ضرر للطاعن لأنه حرمه من الانتفاع بباقي ثمن المبيع وبثمن ما أخذ للنافع العامة وثن الانقاص واضطر الطاعن لإزاء ذلك إلى الدخول في التقاضي وتحمل مصاريفه ومشاقه مدة طويلة. متى كان الأمر كذلك وجب الحكم للطاعن بالتعويض المتفق عليه ولا يغني عن ذلك الحكم بالفوائد القانونية.

وحيث إنه فيما يتعلق بالنهي الوارد في السببين الأول والثاني فإنه يتضح من عقد البيع الابتدائي المحرر بين الطاعن والمطعون عليه أنه تضمن في البند الأول منه أن البيع بثمن قدره للتر المربع الواحد "مبلغ ثلاثة وثلاثين ليرة عثمانية ذهبية تجارية وازنة تدفع بما يعادلها من النقد السوري أو الجنيهات المصرية حسب سعر القطع الرسمي يوم التسجيل وإتمام المعاملات القانونية بموجب تحويل مقبول على البنك العثماني في القاهرة لاسم الفريق الأول" وقد انتهى الحكم المطعون فيه إلى أن هذا الاتفاق لا ينطوي على شرط الدفع بالذهب . خلافا لما دفع به المطعون عليه من بطلانه لهذا السبب وقضى برفض دعوى المطعون عليه التي أقامها في هذا الشأن فأصبح قضاؤه في ذلك — بعد نزول المطعون عليه عن نقضه الفرعي — حائزا لقوة الأمر المقضي لا يجوز المجادلة فيه بعد ذلك بحجة تتعلق بطلان هذا الشرط بالنظام العام لأن قوة الشيء المقضي إذا تعارضت مع قاعدة من قواعد النظام العام كانت هي الأولى بالرعاية والاعتبار .

وحيث أن الحكم المطعون فيه في صدد بحث هذا الاتفاق وتقدير الثمن قال "وواقع الحال في شأن العقد الابتدائي المؤرخ ٢٦/١٢/١٩٤٤ أن نية طاعديه انجهت إلى تحديد ثمن المنز من الأرض المبيعة مقوما بالنقد السوري أو الجنيه المصري ولكل من العملتين سعرها في الدولة التي تتداول فيها وفي الخارج وهي تتحدد في هذه الحالة بسعر القطع وحيث أنه بالنسبة لتقدير سعر الليرة العثمانية المنصوص عليها في العقد فإنه وإن كانت النشرات أو المكاتبات التي قدمتها البائع تنصرف كلها إلى شهر مارس سنة ١٩٤٥ فإن أحدا لم يدع أن هنالك تفاوتاً بين هذه الأسعار وسعرها وقت تحرير العقد الابتدائي . ولما كانت الأسعار التي تقدمت للحكمة تختلف من أربعة جنيهات إلى ١٧ قرشا فهي تأخذ بالسعر الأول لأنه أصح للدين" . ولما كان يبين أن الطاعن قد تمسك في مذكرته المقدمة للحكمة الاستئناف بلحظة أول مارس سنة ١٩٥٣ المقدمة صورتها الرسمية ضمن الأوراق أنه ليس لليرة العثمانية الذهبية في مصر سعر قطع معروف كما هو الحال بالنسبة للجنيه المصري أو الجنيه الإنجليزى اللذين كان التعامل جاريا بهما في مصر من قبل وأن السعر الحقيقي الذي يجب المحاسبة عليه هو سعر القطع لليرة

العثمانية في السوق السورية بدمشق . وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر أن الثمن يجب أن يدفع بالليرة العثمانية الذهبية مقومة بالنقد السوري أو الجنيه المصري وكان قد اعتبر — فيما سبق — سعر الليرة العثمانية في مصر أربعة جنيهاً مصرية وإحدى تقدير الثمن على هذا الأساس دون أن يوضح ما إذا كان هذا السعر الذي تأخذه هو سعر القطع الرسمي لليرة العثمانية كما يقضى الاتفاق إذ ظاهر منه أن الوفاء بالثمن يكون إما وفقاً لما يعادل الليرة العثمانية الذهب من النقد السوري أو الجنيهاً المصرية حسب سعر القطع الرسمي يوم التسجيل . فإن قضاءه في هذا الخصوص يكون مشوباً بالقصور المبطل له ويتعين لذلك نقض الحكم المذكور لهذين السببين . وحيث أنه في خصوص ما ينعاه الطاعن في السبب الثالث فإنه يبين من الإطلاع على البند الثاني من عقد البيع الابتدائي المحرر بين الطاعن والمطعون عليه بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٢٦ أنه قد تضمن ما يأتي : " حيث أن عملية التسجيل تشمل كافة الأراضي الميمنة بعاليه بما في ذلك ما ستأخذه البلدية وفقاً لقرار التنظيم وهذا القسم عائد في الحقيقة للفريق الأول البائع والبدل الذي ستأخذه البلدية هو حق من حقوقه لا يجوز للطرف الثاني المداخلة بتأنيده مع البلدية مطلقاً وضمناً لذلك قد تمهد الفريق الثاني بأن يحضر توكيلاً خاصاً لحضرات الأساتذة المحامين حسن بك الغزاوي ورياض بك العابد ونادر أفندي الرهونجي — لمتابعة العملية أمام المجلس البلدي وكافة جهات القضاء والإدارة لتقدير الثمن ويحول في التوكيل المذكور لحضرات الوكلاء حق بيع وفراغ المساحة المستكملة لاسم البلدية وقبض قيمتها أو إجراء المصالحة معها على القيمة وكالة غير قابلة للعزل بأي حال من الأحوال " . كما ورد في البند الثالث من العقد النهائي تأكيداً لذلك . " وقد تمهد أفراد الفريق الثالث (من بينهم المطعون عليه) بتنفيذ مضمون المادة الثانية من العقد العرفي المؤرخ ١٩٤٤/١٢/٢٦ " .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن خلاص إلى أن مساحة الجزء الذي تزعمت ملكيته للنافع العامة هي ١٨٢,١٠ متراً مربعاً قال " إنه كان متفقاً حقيقة في العقد الابتدائي على أن الجزء الذي يؤول إلى المنفعة العامة يكون مقابله من الثمن حقا خالصا للبائع وأن المشتري يعمل التوكيل اللازم لحماية البائع

للنيابة عنه في الحصول على الثمن المذكور ولكن ذلك مشروط بداهة على أن تدفع البلدية ثمنها للأرض التي تستولى عليها ثم استورد الحكم قائلا بأن البلدية لم تدفع شيئا لأن ما نزع ملكيته يقل عن ربع العقار المبيع وقانون الاستملاك السوري يجيز للبلدية في هذه الحالة نزع الملكية بدون مقابل وناقش الحكم دفاع الطاعن الخاص بعدم سريان هذا القانون عليه لأن المبيع ليس عقارا واحدا وإنما هو جملة مقاررات مختلفة يزيد المنزوع ملكيته من كل منها عن رבעه تلزم البلدية بدفع ثمنه ناقشه بقوله "وسواء كان مقاما على هذه الأرض دكان أو دكاكين وكان لكل دكان أو مبنى رقم خاص به في سجلات البلدية لتحصيل العوائد المستحقة عليه أو كان كله مبنى واحد سواء هذا أو ذاك فإنه لا يؤثر في حقيقة الحال من أن الأرض قطعة واحدة قلت محاضرها أو كثرت وتعددت أو تنوعت وقد نزعت البلدية ملكية أرض لا مباني إذ من المسلم به أن المشتري اشترى ليقم مبنى ضخما فمكان لا بد من إزالة الانقراض وقد أزيلت فعلا واستولت البلدية على الجزء الذي يلزمها للخدمة العامة وهذا الجزء يقل — كما سبق القول — عن ربع المساحة المعينة أصلا في العقد الابتدائي ولهذا لم تدفع البلدية لها مقابلا كما يستفاد من المستند رقم ١ حافظة المشتري رقم ١٧ دوسيه الثابت منه أن ما أقتطع من العقار ١١٤٣ هو ١٤١,٨٠ مترا وهو أقل من ربع مساحة العقار البالغة ٧٣١,٤٠ مترا. ولا يدفع عنه مقابل" وانتهى الحكم بذلك إلى عدم أحقية الطاعن في المطالبة بثمن ما نزع ملكيته من القطعة رقم ١١٤٣ — أما ما نزع ملكيته خلاف ذلك من المبيع فهو القطعة رقم ١١٤٤ — قال الحكم إنه يبين من المستند صالف الذكر أن مساحةها ٥٦٠ مترا وأنها نزع ملكيتها كلها ومن حق المالك أن يحصل على ثمنها وأن البلدية لم تكن قد دفعت شيئا حتى تاريخ تلك المكتوبة في ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٠ إلى أن قال "وبما أن من واجب المشتري عمل توكيل لمحامي البائع للحصول على هذا المقابل وقد صرح في مذكرته وفي محضر الجلسة بأنه على استعداد لإجراء هذا التوكيل فعليه إعداد التوكيل في الوقت الذي يطلبه البائع تمكينا له من الحصول على مقابل هذه القطعة. ولا محل لما يطلبه البائع من الزام

المشتري يدفع مقابل هذا الجزء على أساس الثمن الوارد في عقد البيع لأن العقد المذكور يلزم المشتري بالتوكيل . وبديهي أن الغرض من التوكيل هو الحصول على ما ستدفعه البلدية وقد يختلف من الثمن المتفق عليه في العقد . ولم يثبت أن التأخير في عمل التوكيل أضر بالبائع وفوت عليه حقه .

وحيث إنه لما كان البند الثاني من العقد الابتدائي قد تضمن تعهدا من المشتري — أكده في عقد البيع النهائي — وهو تعهد غير معلق على أى شرط بأن يحرر أو كلاء الطاعن الميينة أسماؤهم في العقد توكيلا أشير في ذلك العقد إلى حدوده ومداه للحصول على المقابل الذى ستدفعه البلدية للجزء الذى نزع ملكيته للمنافع العامة . وكان المطعون عليه لم يقم بعد بعمل هذا التوكيل حتى بالنسبة للقطعة رقم ١١٤٤ رغم ذكر موضوعه في العقد ومداه . فإن الحكم المطعون فيه وقد انساق وراء المطعون عليه في مناقشة موضوع متقابل ما استولى عليه في المنافع العامة وحق البلدية في هدم دفعه مع أنه لا شأن لهذا الأخير ولا للحكمة في ذلك وإنما الشأن فيه للطاعن يتولى على مسئولية مطالبة البلدية به بالكيفية التى يراها بعيدا عن هذه الخصومة بعد حصوله على التوكيل الذى تعهد المطعون عليه بعمله له . إذ انساق الحكم خطأ وراء ذلك بمقولة إنه لا جدوى من عمل هذا التوكيل واكتفى من المطعون عليه بما أبداه من استعداد لإجرائه بالنسبة للقطعة رقم ١١٤٤ وعدم حصول ضرر للطاعن من التأخير في عمل هذا التوكيل . مع أن الضرر قائم بتأخير حصوله على ثمن هذه القطعة بسبب تأخيره في مطالبة البلدية بهذا الثمن لتأخير صرف صدور التوكيل إليه . هذا الحكم يكون قد أهدر قيمة التعهد المتفق عليه في عقدى البيع الابتدائي والنهائي بين الطاعن والمطعون عليه وألجم القول فيما يجب أن يترك للجهة المختصة بذلك في سوريا وخالف القانون بخالفة إرادة المتعاقدين ويتعين نقضه لهذا السبب .

وحيث إنه فيما يتعلق بما ورد في السبب الرابع من أسباب الطعن . فإن مبناه أن الحكم المطعون فيه بعد أن ناقش مقدار المساحة التى يقول الطاعن بأن المطعون عليه يضع يده عليها زيادة على المساحة التى شملها عقد البيع النهائي وانتهى

من هذه المناقشة إلى أن تلك الزيادة مقدارها ١٢,١٠ متراً فقط وليس ٣٧ متراً وكسور كما يدعى الطاعن قال عن ثمنها "أما في خصوص ثمن هذه الزيادة فترى المحكمة أنه من سبق الحوادث إجابة البائع إلى طلبه وذلك لأنه قد ورد في عقد البيع النهائي أن مساحة العقار ١٣٤٨ تقريباً ريثما يبت في الدعوى القائمة لدى محكمة الاستئناف بشأن الجدار الفاصل بين هذا العقار والعقار رقم ١١٤٣ ولم يتقدم أحد من الخصوم بأى بيان بما انتهت إليه هذه الدعوى وقد يكون لهذه الخصومة تأثير في حقيقة مساحة الجزء المبيع من هذا العقار فلذلك يكون من مقتضيات الحيطة أن تحفظ المحكمة للبائع الحق في هذا الطلب حتى تتجلى الحقيقة ويفصل في النزاع الحالى الخاص بمقدار المساحة المباعة في هذا العقار . ولما كان يبين من المستندات المقدمة من المطعون عليه لهذه المحكمة بالحافظة رقم ٤ بمحضر الإيداع رقم ٦ دوسيه أن من بينها شهادتين كانتا مقدمتين من المطعون عليه لمحكمة أول درجة وكانتا تحت نظر محكمة الاستئناف ضمن المفردات في القضية رقم ٢٤٢٧ سنة ١٩٤٥ مدنى كلى مصر — إحدى هاتين الشهادتين عبارة عن طلب مقدم من مهدي القباني وشركائه إلى مدير السجل العقارى بدمشق لبيان حصة مصطفى بن عبد الله العلي في العقار رقم ١١٤٣ من منطقة الحصنة والسنتجقدار وبيان مقدار مساحة العقار المذكور الأصلية وبيان مساحته " بعد الفصل في الدعوى المقامة بشأن الجدار الفاصل بين هذا العقار والعقار رقم ١٣٤٨ من المنطقة المذكورة . وقد أجيب على هذا الطلب بتاريخ ١٩٥١/٥/٢١ بما تضمنه " أن العقار المذكور رقم (١١٤٣) أصبح بين سامى ومهدي القباني وصبحى وصالح الدين الشوربجى على السوية بينهم وأن مساحة العقار المذكور كانت بالأصل ٧٥٤ متراً مربعاً ثم بموجب العقد المؤرخ ١٩٤٧/٨/٥ رقم ٣٠١٨ تعدلت المساحة بافراز تم من هذا العقار وإدغامه مع العقار رقم ١٣٤٨ حكماً وأصبحت مساحة العقار رقم ١١٤٣ هي ٧٣١,٤٠ متراً مربعاً — والشهادة الثانية عبارة عن طلب مقدم من مهدي القباني وشركائه إلى مدير السجل العقارى بدمشق أيضاً لبيان مقدار حصة مصطفى العلي التي كان يملكها من كل من العقارين رقم ١٣٤٦ و ١٣٤٨ من منطقة الحصنة والسنتجقدار وبيان مساحة كل

من العقارين المذكورين . وقد أجيب على هذا الطلب بتاريخ ١٨/٥/١٩٥٠ بما تضمن "أن مساحة هذا العقار (رقم ١٣١٨) كانت مائة واثنى عشر مترا مربعا ونصف المتر المربع . وموضوع عليها إشارة بأن هذه المساحة تقريبية لوجود دهوى بشأن الجدار الفاصل بين العقار المذكور والعقار رقم ١١٤٣ . وقد ثبتت مساحة العقار بموجب محضر العقد المؤرخ ١٩٤٧/٨/٥ رقم ٣٠١٨ وصححت وأصبحت مساحته مائة وخمسة وثلاثين مترا مربعا وثمانية ديسمترات مربعة" . لما كان ذلك ، وكانت هاتان الشهادتان تحت نظر محكمة الاستئناف ضمن مفردات القضية رقم ٢٤٢٧ سنة ١٩٤٥ مدنى كلى مصر المضمومة لملف الاستئناف قبل صدور الحكم المطعون فيه . فإن إغفال الحكم المذكور أمر هاتين الشهادتين وعدم إبداء رأيه فى دلالتيهما على الفصل فى الدعوى القائمة بشأن الجدار الفاصل بين العقارين سالفى الذكر وإرجاءه تبعا لذلك أمر الفصل فى طلب ثمن الزيادة التى يطالب بها الطاعن حتى يقدم البيان الدال على الفصل فى تلك الدعوى . يعتبر قصورا يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه لهذا السبب .

وحيث إن نعى الطاعن فى السبب الخامس مردود بأنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه . أنه فى صدد مناقشة النزاع على الأتقاضى قال "وحيث إن عقد البيع الابتدائى ليست فيه أدنى إشارة إلى المبانى القائمة ولا معنى لذلك إلا أنه كان فى تقدير الطرفين أنها ليست ذات شأن وكان حريا بهما أن ينصا عليها ويبينا ما لها وإذا كانت من حق البائع فما الذى يجب عمله لازالتها ونقلها ... ولا معدى فى هذه الحالة من تفسير سكوت المتعاقدين بأن البيع كان شاملا للأرض وما عليها وأن الطرفين لم يقيما وزنا للمبانى باعتبار أنها قديمة ومتداعية . وأن تكاليف هدمها يعادل ما يجنى منها" . وهذا الذى ذكره الحكم المطعون فيه استخلاصا لنية المتعاقدين وما انعقد اتفاقهما عليه لا مخالفة فيه للقانون ويتفق مع ما توحى به عبارات عقد البيع الابتدائى وتؤيده صيغة عقد البيع النهائى من أن البيع كان شاملا للأرض والمبانى إذ وصف المبيع فى العقد المذكور بأنه عبارة عن مخزن وصيدلية ودكاكين ومقهى ولو كانته مما يدل على أن هذا الاستخلاص

سائق وله سنده من واقع الدعوى وأوراقها يدخل في سلطة المحكمة الموضوعية أما خطاب المطعون عليه إلى شريكه بتاريخ ١٩٤٥/٢/٢٥ فهو — كما رأى الحكم المطعون فيه — لا يغير هذا الفهم . كما أن إنذار الطاعن الذي أرسله إلى المطعون عليه بعد تحرير العقد النهائي بشأن الانقضاء لا يمكن أن يكون له في ذاته تأثير على مضمون ذلك العقد في هذا الشأن لأنه من عمله وحده .

وحيث إنه في خصوص نعي الطاعن في السبب السادس فقد ورد في الحكم المطعون فيه بعد أن أشار إلى استسالك الطاعن بالشرط الجزائي الوارد في عقد البيع الابتدائي "إن العقد الابتدائي كان يتضمن اتفاقاً على البيع وشروطه فإنه لا يتضمن الشروط الأخيرة التي تكون موضوع العقد النهائي وهي التي تحكم علاقة الطرفين لأنها شريعة المتعاقدين . فإذا ما وضعت هذه الشروط في صيغتها النهائية دون إحالة إلى عقد البيع الابتدائي أو إشارة إليه أو احتفاظ بما ورد فيه من أحكام فإن العقد النهائي هو المرجع الأخير ومتى انعقد على هذا النحو فقد أصبح العقد الابتدائي مفسوخاً ولا يعمل به" . ولما كان يبين من الاطلاع على عقد البيع النهائي أنه قد خلا من النص على الشرط الجزائي الوارد في عقد البيع الابتدائي أو الإحالة إليه . فإن هذا يدل على أن الطرفين قد تخليا عن هذا الشرط وانصرفتا نيتهما إلى عدم التمسك به أو تطبيقه ويكون ما انتهى إليه الحكم في هذا الشأن لا يخالفه فيه للقانون لأن العقد النهائي دون العقد الابتدائي هو الذي تستقر به العلاقة بين الطرفين ويصبح قانون المتعاقدين (نقض ١٩٤٤/٣/٢٣ رقم ٨٤ سنة ١٣ ق) غير أنه لما كان العقد النهائي قد أحال في البند الثالث منه على البند الثاني من عقد البيع الابتدائي الخاص بتعهد المطعون عليه بعمل توكيل للطاعن بخصوص مطالبة البلدية بثمان ما نزع ملكيته من العقار المبيع للمنافع العامة ونص فيه على ضرورة قيام المطعون عليه بتنفيذ هذا التعهد فإن الشرط الجزائي بهذه المثابة يكون في خصوص ما أحيل فيه على العقد الابتدائي تابعا له وباقيا ببقائه . ولما كانت المحكمة — قد انتهت فيما سبق إلى قبول السبب الثالث في خصوص عدم قيام المطعون عليه بتنفيذ تعهده بعمل التوكيل المتفق عليه في عقد البيع الابتدائي فإنه يتعين نتيجة لذلك قبول هذا السبب بقدر اتصال الشرط الجزائي وتعلقه بالتعهد الخاص بعمل التوكيل ونقض الحكم في هذه الخصوصية .

جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضرة السادة : محمد متولى عثمان ، ومحمد زهفراني
حامم ، والحسيني العوضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٦)

طعن رقم ١٠ سنة ٢٦ ق "أحوال شخصية" :

(أ) أهلية "عوارض الأهلية" . حجر . الغفلة . جواز الاستدلال على انتفاءها بأقوال
المطلوب الحجر عليه إذا كشفت هذه الأقوال عن سلامة الإدراك والتقدير .

(ب) أهلية . السفه والغفلة . حجر . حكم "تسبيب كاف" . نفي قيام حالتي السفه
والغفلة عن المحجور عليه لأسباب سائغة . انعدام الجدوى من النفي على الحكم فيما
استطرد إليه تزييدا من مناقشة بعض فروض وردت في دفاع طالب الحجر .

(ج) أهلية . السفه والغفلة . حجر . حكم "تسبيب كاف" . قيام الحكم برفض طلب
الحجر على أساس أن تصرفات المطلوب الحجر عليه كانت بعوض وكذلك على أساس
أن هذه التصرفات كانت تبرعية وليس فيها ما يلبي عن قيام حالتي الغفلة والسفه . انعدام
النفي على الحكم في الأساس الأول لقضائه .

١ — إن الغفلة لا تنحل بالعقل من الناحية الطبيعية وإنما تقوم على فساد التدبير
وترد على حسن الإدارة والتقدير ، وهي على هذا الوصف وإن كان يرجع في إثباتها
أو نفيها لذات التصرفات التي تصدر من الشخص إلا أنه ليس ثمة ما يمنع من أن
تستمد محكمة الموضوع أيضا الدليل إثباتا ونفيا من أقوال المطلوب الحجر عليه
في التحقيقات ومن مناقشتها له فإذا ما كشفت هذه الأقوال عن سلامة الإدراك
والتقدير أمكن الاستدلال بها على انتفاء حالة الغفلة دون أن يؤخذ على هذا
الاستدلال الخطأ في مفهومها أو في تطبيق هذا المفهوم .

٢ — متى كانت محكمة الموضوع قد نفت عن المطلوب الحجر عليه قيام حالتي
السفه والغفلة استنادا إلى أن تصرفاته كانت بعوض وفاء لدين شغلت به ذمته

وأنه لم يقم لدى المحكمة دليل مقنع على التبرع وإلى أن إيصاءه للكنيسة ليس فيه ما يخالف مقتضى الشرع والعقل لمشروعية هذا التصرف ولإضافته إلى ما بعد الموت واحتفاظه بحق الرجوع فيه — فإن هذه الأسباب سائغة وتؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها المحكمة من رفض طلب الحجر . فإذا كانت المحكمة قد استطردت بعد ذلك وناقشت تزييدا بعض الفروض التي وردت في دفاع طالب الحجر فلا جدوى من النعمى على ما يكون قد ورد في مناقشة هذه الفروض من أخطاء .

٣ — لا جدوى من تعيب الحكم فيما أقام عليه قضاءه من رفض طلب الحجر على اعتبار أن التصرفات التي صدرت من المطلوب الحجر عليه كانت بعوض في حين أنها لم تكن بعوض متى كان الحكم قد أقام قضاءه أيضا على اعتبار هذه التصرفات قد صدرت منه على وجه التبرع ولم ير فيها ما ينيء عن قيام حالي الغفلة والسفه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة . .

... ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث أن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أنه بتاريخ ٦ من يولييه سنة ١٩٥٥ قدم الطاعنون طلبا إلى السيد رئيس محكمة الأحوال الشخصية بالقاهرة ذكروا فيه أن والدهم القمص بطرس عوض الله يملك أطيانا زراعية بكفر ابنهس مركز قويسنا لا يعرفون مقدارها ولا قيمتها ، كما أنه يملك قطعتي أرض فضاء بناحية منشية البكرى والمعادي وأنه بلغ الثمانين من العمر وقد أصبح سهل الانقياد حتى أن السيدة فائزة مرقص حقا تمكنت من التأثير عليه واستصدرت منه بتاريخ ١٩٥٥/٦/٦ عقدا ببيع قطعة الأرض الكائنة بمنشية البكرى ولم يمض على ذلك سوى أسبوعين حتى استصدرت منه بتاريخ ١٩٥٥/٦/٢١ عقدا آخر ببيع قطعة الأرض الكائنة

بالمعادي . وأن هذه التصرفات تدل على السفه فضلا عن الغفلة ، وقد أنفق ثمن المبيع في غير مقتضى الشرع والعقل ولم يكن هناك مبرر للبيع لأن إيراد أملاكه يكفي لتفقات معيشته وعائلته فضلا عن أنه كان لديه رصيد تقدي بالبنوك وأنه ترمى إلى ملهم أخيرا أنه سحب هذا الرصيد وأودعه باسم تلك السيدة التي تسلطت على إرادته في المدة الأخيرة تسلطا جعله يهجر بيته وأولاده ويقيم بمسكنها ، ولما كانوا يخشون من تصرف والدهم في باقى أملاكه بما يضر بمصالحته ومصالحتهم ، فانهم يطلبون اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوقيع الحجر عليه للسفه والغفلة وتعيين قيم لإدارة شؤونه . وأحيل الطلب إلى النيابة لحقيقته وأعادته إلى المحكمة بمذكرة رأت فيها توقيع الحجر على القمص بطرس عوض الله للسفه وتعيين الأستاذ لوقا بطرس عوض الله قيا عليه بلا أجر . وقيدت القضية برقم ٢٢ ب سنة ١٩٥٥ على القاهرة . وحددت النيابة الوقائع المنسوبة إلى المطلوب الحجر عليه والتي استندت إليها في طلب توقيع الحجر بالتصرفات الآتية :

أولا : قيامه ببيع قطعتي الأرض المملوكتين له والكائنتين بمنشية البكرى والمعادي إلى السيدة فايزة مرقص حنا دون أن يقبض ثمن المبيع .

ثانيا : تحويله مبالغ ٣٠٠٠ جنيه من حسابه ببنك مصر إلى حساب السيدة فايزة مرقص حنا بالبنك المذكور .

ثالثا : إيصاله بكل أمواله بعد وفاته إلى بطارية الأقباط الأرثوذكس بالقاهرة وكنيسة ماري جرجس بالظاهر . وأن تصرفه على هذا النحو يخالف مقتضى العقل والشرع .

وعرض الطالب على محكمة القاهرة للأحوال الشخصية فدفع المطلوب الحجر عليه بعدم قبوله لتقديمه من أولاده بقصد التشفى والانتقام لأنه عرض عليهم في بدء التحقيق أن يبيعهم كل ممتلكاته بئنا منجزا مع احتناظه بحق الانتفاع حال حياته وبذلك يكون قد تحقق الغرض لديهم من المحافظة على أمواله حال حياته ومصالحتهم بعد مماته ولكنهم رفضوا هذا العرض وساروا في الطلب . كما طالب رفض الطالب موضوعا .

وبجلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ قضت محكمة أول درجة حضورياً .

أولاً : برفض الدفع بعدم قبول الدعوى .

ثانياً : وفي الموضوع برفض طلب الجبر وألزم الطالبين بالمصروفات و ٢٠ جنيتها مقابل أتعاب المحاماة .

استأنفت النيابة وطالبو الجبر هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة (دائرة الأحوال الشخصية) طالبين إلغاء الحكم المستأنف وتوقيع الجبر على القمص بطرس عوض الله . وقيد الاستئنافان برقمى ٣ و ٤ سنة ١٩٥٦ أحوال شخصية .

وبجلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٥٦ قضت محكمة الاستئناف حضورياً بقبول الاستئنافين شكلاً وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف وألزم المستأنفين من أولاد المستأنف ضده وهم لوقا بطرس ومن معه بمصاريف استئنافهم و ٢٠ جنيتها مقابل أتعاب المحاماة للمستأنف ضده وألزم الخزانة العامة بمصاريف استئناف النيابة .

وقد طعن الطاعنون على هذا الحكم بطريق النقض ومرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ وطلب الطاعنون إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية . وصممت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها وطلبت رفض الطعن . وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة . وفي ١٩٥٦/١٢/٢٠ أمر السيد رئيس المحكمة قلم الكتاب بإعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليه وحدد له خمسة عشر يوماً التالية لإعلانه لإيداع مستنداته ومذكرة بدفاعه وللنيابة الواحد وعشرين يوماً لتقديم مذكرة تكميلية بما تراه . وفي ١٩٥٦/١٢/٢٤ أعلن قلم الكتاب المطعون عليه بتقرير الطعن . وفي ١٩٥٧/١/٩ قدم الطاعنون مذكرة شارحة أحوالها فيها على ماورد بتقرير الطعن . وفي ١٩٥٧/١/٢٢ قدم محامى المطعون عليه — بعد أن طلب مدّ ميعاد تقديم مذكرته أجيب إليه — قدم مذكرة بدفاعه دفع فيها بعدم قبول الطعن شكلاً

لبطلان إجراءاته لعدم إعلان تقرير الطعن من الطاعنين وعدم إيداع أصل الإعلان في قلم الكتاب خلال المواعيد المحددة في المادة ٤٣٢ مكررا من قانون المرافعات ، كما طلب رفض الطعن موضوعا وقدمت النيابة مذكرة ثانية طلبت فيها رفض الدفع وأصررت على وجهة نظرها التي أبدتها في مذكرتها الأولى وانتهت إلى طلب رفض الطعن .

وبجلسة المرافعة الأخيرة تنازل المطعون عليه عن الدفع وصمم على طلب رفض الطعن ، وأبدت النيابة رأيا بطلب رفض الطعن .

ومن حيث إن الطعن بنى على سببين يتحصل أولهما في النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون وتأويله من وجهين :

الوجه الأول : أن الحكم أخطأ في تعيين مفهوم فكرة السفه والغفلة وتعيين معيارهما ذلك أنه خلط بين الغفلة وبين ضعف القوى العقلية إذ أقام قضاءه على قاعدة عامة استند إليها ورددها في جميع أسبابه محصلها أن الجحر لا يقع على من كان مستكلا لقواه العقلية ثم قرر الحكم أن أقوال المطلوب الجحر عليه في التحقيق وأمام المحكمة لا تنبئ عن غفلة أو ضعف في قواه العقلية بل تم عن استكمال لهذه القوى في حين أن الغفلة ليست مرادفة لضعف القوى بحيث يكون حكمهما في القانون واحدا إنما هي حالة يتم عليها التصرف ذاته لا يهتدى فيه المرء إلى الراجح أو يقبل فيه فاحش الغبن . وهي بهذه المثابة وإن كانت صورة من صور ضعف بعض الملكات إلا أنها ليست ناشئة عن ضعف القوى العقلية ولا تدخل في معناه . وأن الحكم أغفل الحديث أصلا عن السفه رغم أن طلب الجحر مقام على السببين وذلك جريا على القاعدة التي ارتأها من أنه لا يجوز توقيع الجحر إلا على من لم يستكمل قواه العقلية أو أهليته المدنية فخلط بذلك بين الجنون والعته ومداره عدم اكتمال القوى العقلية وبين السفه ومداره تبذير المال على خلاف مقتضى العقل والشرع . وبهذا الخلط أهدر الحكم المطعون فيه السفه والغفلة كسبب للجحر وجعل النص عليهما في القانون لغوا فأخطأ في تطبيق القانون وتأويله

وقد ترتب على ذلك أن أغفل الحكم التحدث عن التصرفات المنسوبة للطالوب
الجور عليه فلم ينزل عليها حكم القانون في السفه والغفلة وبذلك شابه قصور محلي.
الوجه الثاني : أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق فكرتي السفه والغفلة
وخالف القانون في الغرض من الجور إذ أقام قضاء على قاعدة عامة ثابتة تحصل
في أن للشخص العاقل الرشيد الحق في التصرف في ماله كما يشاء بغير معقب عليه
متى كان يصدر في هذا التصرف عن مصلحة يراها هو جديرة بالعناية ، وأن
الجور لم يشرع لاعتبارات شخصية تتصل بآمال مستقبلية في اقتسام تركة شخص
على قيد الحياة ، وأن التصرف الذي يصدر بقصد الحرمان من الميراث جائز قانونا
وشرعا لا سبيل للطعن عليه مادام أن الحق في الميراث لم يولد بعد . ويقول
الطاعنون إن هذا الاستناد خاطيء لأن المعيار في فكرتي السفه والغفلة
هو معيار قانوني مادي يكون التصرف فيه على غير مقتضى العقل والشرع وقد
استبدل به الحكم معيارا شخصيا بحتا . وترتب على هذا النظر الذي ذهب إليه الحكم أن
التفت عن التصرفات المنسوبة إلى المطعون عليه فلم يحقق أسباب النعي عليها
وانصرف عن تقدير الأدلة على سلامة هذا النعي وإنزال حكم القانون عليها بفناء
مشوبا بالقصور المحلي ، كما أن الحكم إذ قرر أن لواء التصرف بغير معقب عليه
وأن الجور لم يشرع لاعتبارات شخصية تتعلق بآمال مستقبلية في التركة قد أخطأ
في تطبيق القانون وتأويله في مشروعية الجور والغرض منه — ذلك أن الغرض
من الجور وفق ما ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ هو
المحافظة على مصالح الأسرة وغيرها من المصالح المشروعة كمصالح الدائنين . وأن
الجور وفق ما ورد بهذه المذكرة ينبغي بوجه عام على إساءة استعمال الحقوق
واستعمال الحق لا يكون مشروعا إذا لم يقصد به سوى الإضرار بالغير أو إذا
كانت المصالح التي استهدف تحقيقها قليلة الأهمية لا تتناسب مع ما يصيب الغير
من ضررها طبقا لنص المادة ٥ من القانون المدني .

ومن حيث إن هذا السبب بوجهيه مردود — أولا — بأنه يبين من مطالعة
الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أشار إلى أساس طلب الجور بحسب ما صورته
النيابة والطاعنون أورد بأسبابه بصدد هذا النعي ما يأتي :

ومن حيث إن أقوال المطلوب المجر عليه بحضر الغيبة وأمام المحكمة تدل على التقدير والإدراك التام لتصرفاته ولا تنبئ عن غفلة أو ضعف في قواه العقلية ، فقد كانت إجابته متعلقة بما يسأل عنه وتحتوى على تبيان ما يطلب منه ببيان في وضوح لا ينم إلا على تمام استكمال قواه العقلية وقد ذكر مبررات هذه التصرفات فقال إنه كان مدينا للسيدة فائقة مرقص حنا وزوجها في مبلغ يربو على ٨٠٠٠ جنيه بسبب ما أنفق في تجهيز بنتيه وشراء قطعة أرض فضاء بالمطادى بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه والاتفاق على زوجته إبان مرضها الذي طال أمده وقد تكبد في سبيل علاجها ما يقرب من ألفي جنيه وأنه في نظير ذلك الدين باع إلى السيدة فائقة قطعة الأرض الفضاء المشار إليهما بالثمن الوارد في العقدين وهو الثمن الحقيقي لها وأنكر إيداعه أى مبلغ بنك مصر أو بغيره من البنوك باسم تلك السيدة وقال إن المبلغ الذى سحبه من بنك مصر فى يوم ١٧ من يونيه ١٩٥٥ (وصحتها سنة ١٩٥٣) والذي قيل إنه أودعه باسم السيدة المذكورة فى ذلك اليوم قد سلمه إلى صاحبه التى كانت أودعته عنده أمانة فى يوم ٣٠ من مايو سنة ١٩٥٥ وصحتها ١٩٥٣ . ومن حيث إنه عن الادعاء بوقوع المستأنف ضده تحت سيطرة ونفوذ وسلطان السيدة فائقة مرقص حنا وأثر هذه السيطرة فى إجراء التصرفات التى تدرع بها فإنه فضلا عما كشفت عنه الوقائع من أنه لم يتقدم من المستأنفين ما يقطع بطريقة يقينية بعدم صحة قول المستأنف ضده من أنه باع إلى تلك السيدة قطعة الأرض المشار إليهما ليدفع عن نفسه ديونا كان قد استدانها منها وزوجها — وفق ما سلف ببيان — كما لم يتقدم منهم ما يقطع فى أن المستأنف ضده قد وهب تلك السيدة بمبلغ ٣٠٠٠ ج . وأن المحكمة لا تطعن إلى أقوال سامى يعقوب من أن الزوج قد أخبره بصحة تلك الواقعة — فإنه على فرض أنه لم يكن هناك دين أصلا وأن الرجل باع بلا ثمن ووهب السيدة المذكورة المبلغ المشار إليه ، فهذا على فرض صحته لا مانع يمنع منه شرعا ولا قانونا ومتى كان الثابت أنه مستكمل لقواه العقلية فهو وشأنه فى التصرف بماله وله أن يهب ما يشاء من ماله لمن يشاء بلا رقيب وأن يعطى الهبة ما يشاء من الصور القانونية فله أن يجعلها فى صورة عقد بيع سواء قبض ثمنه أو لم يقبض وسواء

أكان الثمن موافقا لثمن المثل أم دون ذلك متى كانت أسباب الغفلة معدومة ومتى كان واضحا أن المسالك يصدر في تصرفه لمصاحبة يراها هو جديرة بالعناية في نظره . ولم يشرع الحجر إلا لاعتبارات متعلقة بالنظام العام وتتطلب حماية الأشخاص الذين لم يستكملوا قواهم العقلية أو أهليتهم المدنية لا من أجل اعتبارات شخصية متصلة بآمال مستقبلية في اقتسام تركة شخص على قيد الحياة .

ومن حيث إنه على ضوء المبادئ السالفة يكون ما حدث من تصرفات المطلوب الحجر عليه والتي لا تخرج عن دائرة السيدة فايقة مرقص حنا وذلك ببيعها جزءا يسيرا من أملاكه الواسعة التي هي ثمرة كده ومهما كانت ماهية هذه التصرفات بعوض أو بغير عوض لا تستدعي الحجر عليه لسفه أو غفلة متى كان واضحا أنه قد صدر في تصرفاته عن مصاحبة يراها جديرة بالعناية في نظره اعترافا منه لتلك السيدة وزوجها بتعهدهما مصالحه ورعاية شؤونه وإن قيل إن المقصود بهذا التصرف هو حرمان أولاده من ميراث القدر الذي حصل التصرف فيه فهذا على فرض صحته لا مانع يمنع منه شرعا ولا قانونا ولا يضرع التحدث عن الإرث في صدد تصرف منهجزم صادر من عاقل رشيد حال حياته . ومن حيث إنه عن إيحاء المستأنف ضده بكامل ما يملك للأشخاص فلا يستوجب الحجر عليه لأنه لا يتنافى مع العقل والشرع .

ومن حيث إنه لما تقدم ولما تضمنه الحكم المستأنف من أسباب لا تتعارض مع ما تقدم تكون المحكمة الابتدائية قد أصابت الحق ويتعين تأييد ما قضت به “ وبين من هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه أنه نفى الغفلة عن المطعون عليه وتحدث عنها ورددها في عبارات كثيرة انتشرت في أسبابه كحالة من حالات الحجر مغايرة لضعف القوى العقلية فلم يخطئ الحكم فهم أن الغفلة لا تخل بالعقل من الناحية الطبيعية وإنما تقوم على فساد التدبير وترد على حسن الإدارة والتقدير وهي على هذا الوصف وإن كان يرجع في إثباتها أو نفيها لذات التصرفات التي تصدر من الشخص إلا أنه ليس ثمة ما يمنع من

أن تستمد محكمة الموضوع أيضا الدليل إثباتا ونفيا من أقوال المطلوب الجرح عليه في التحقيقات ومن مناقشتها له فإذا ما كشفت هذه الأقوال عن سلامة الإدراك والتقدير أمكن الاستدلال بها على انتفاء حالة الغفلة دون أن يؤخذ على هذا الاستدلال الخطأ في مفهومها أو في تطبيق هذا المفهوم . وصرود ثانياً — بأن الحكم المطعون فيه لم ينفصل التحدث عن السفه بل أشار إليه في أسبابه عندما ناقش تصرفات المطعون عليه وخلص من هذه المناقشة إلى أن هذه التصرفات سواء كانت بعوض أو بغير عوض لا تستدعي الجرح عليه لسفه أو غفلة ثم أحال الحكم في ختام أسبابه إلى أسباب الحكم الابتدائي التي لا تتعارض مع ما أورده . وبهذه الإحالة أصبحت أسباب الحكم الابتدائي متممة لأسباب الحكم الاستثنائي فيما لا يتعارض معها . وقد أورد الحكم الابتدائي في هذا الخصوص ما يأتي من المحكمة بصدد الفصل في طلب توقيع الجرح للسفه ترى أن دائرة البحث لا تتعدى تصرفات المطلوب الجرح عليه الثابتة بثبوت لاشك فيه وإجراء حكم القانون عليها لبيان إن كانت هذه التصرفات دالة على السفه من عدمه .

وحيث إنه فضلا عن عدم ثبوت واقعة التبرع بمبلغ الثلاثة آلاف جنيه للسيدة فايقة على النحو الثابت بهذا الحكم فإن المحكمة تذهب بعيدا وترى أنه على فرض ثبوت التبرع للسيدة فايقة بالمبلغ المذكور مضافا إلى ثمن قطعتي الأرض فإن هذا المجموع وقدره ١١٠٠٠ جنيه لا يتجاوز الثلث من مجموع أموال المطلوب الجرح عليه الجائز الوصية فيه وقدره ستون ألف جنيه ومن ثم يكون هذا السبب أيضا غير صالح لتقرير قيام حالة السفه بالمطلوب الجرح عليه إذ أن ما بقي له بعد هذه التصرفات من مجموع أمواله ما يتجاوز الثلثين وهو قدر كبير لا ترى معه المحكمة أن المطلوب الجرح عليه أخذ في تبذير أمواله ذات اليمين وذات الشمال في نزوات طارئة أو تحت تأثير ينحشى معه ضياع ثروته حتى يصبح حالة على المجتمع ومن ثم يكون هذا السبب من أسباب الجرح على غير أساس متعينا القضاء برفض طلب الجرح من أجله .

ومن حيث إنه عن القول بتبرع المطلوب الجرح عليه بكل أمواله بعد مماته إلى البطوريركية والكنيسة فإن المحكمة ترى أن هذا التصرف مضاف إلى ما بعد

الموت ولا تخرج هذه الأموال من ملكية الموصى حال حياته وله حق الرجوع عن الوصية حال حياته في أمواله كلها أو بعضها وقد عدل فعلا عن الإيصاء ببعضها بالتصرفات المطعون عليها " وهو مردود - أخيرا - بأن محكمة الموضوع نفت عن المطعون عليه قيام حالتي السفه والغفلة وأقامت قضاءها بصفة أصلية استنادا إلى أن التصرف للسيدة فايقة كان بعوض وفاء لدين اشتغلت به ذمة المطعون عليه لها ولزوجها . وأنه لم يقم لديها دليل مقنع على تبرعه لها بمبلغ الثلاثة آلاف جنيه التي كانت مودعة باسمه في بنك مصر وإلى عدم اطمئنانها إلى أقوال سامي يعقوب بتحقيقات النيابة في خصوص هذه الواقعة وإلى أن إيصاءه للكنيسة ليس فيه ما يخالف مقتضى الشرع والعقل لمشروعية هذا التصرف ولا ضافته إلى ما بعد الموت واحتفاظه بحق الرجوع فيه وهذه الأسباب التي استندت إليها محكمة الموضوع سائغة وتؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها من رفض طلب الجور فإذا كانت قد استطردت بعد ذلك وناقشت تزييدا بعض الفروض التي وردت في دفاع الطاعنين فلا جدوى من النعمى على ما يكون قد ورد في مناقشة هذه الفروض من أخطاء .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسييب ومسح للوقائع الثابتة وفساد في الاستدلال وخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الحكم استند إلى ما قرره من أنه لم يثبت بطريقة يقينية عدم صحة قول المطعون عليه من أنه باع قطعتي الأرض سدادا لدين عليه للسيدة فايقة مرقص حنا وأن الطاعنين لم يقدموا دليلا على أنه وهبها بمبلغ الثلاثة آلاف جنيه وأنها لا تطمئن إلى أقوال سامي يعقوب في التحقيقات في حين أن ملف الدعوى حفل بمستندات بعضها رسمي وبعضها بنحط القمصن تقطع بأنه لم يستند من السيدة فايقة أو غيرها شيئا وأن هذه السيدة وزوجها لم يكونا قادرين على أن يقرضا أحدا شيئا وأنه ظاهر من تحقيقات النيابة أنه في علاقته بالسيدة فايقة كان مسلوب الإرادة فاقد السلطان على نفسه وأن الثابت من مناقشته أمام محكمة الاستئناف أنه رجل أدركته الشيخوخة وضعف فيه الرأي وأصبح يعيش في جور من الخزعبلات . وأنه لم يقرر الحقيقة عندما ذكر أنه استدان منها إذ أن

عقده الاستدانة على حد قوله كانت في خلال سنة من منتصف سنة ١٩٤٦ حتى سنة ١٩٤٨ لتجهيز ابنتيه ومرض زوجته وشراء أرض المعادى مع أنه ثبت من الكشف الصادر من بنك باركليز أنه كان له رصيد خلال هذه المدة يربو على الثلاثة آلاف جنيه فليس من المعقول أن يلجأ إلى الاستدانة ولا يمس هذا المبلغ وأن جهاز ابنتيه حسب الفواتير المقدمة لم يتجاوز ٦٠٠ ج وأن زوجته كانت ذات مال ورثته عن أبيها فلم تكن في حاجة لأن يستدين زوجها القمص لعلاجها من مرضها وأن الشهود الذين سمعوا في التحقيقات ومن بينهم أخو وأخت عياد خير زوج السيدة فايقة أجمعوا على أن حالة الزوجين رقيقة لا تسمع لهما بإقراض الغير وأن التعاصر الزمني بين المبلغ المسحوب من حساب القمص بالبنك وإيداعه في ذات اليوم بنفس البنك لحساب السيدة فايقة يدل على حصول هذه المبلغ من القمص لها . ولكن الحكم نفت عن كل هذا الدفاع وهذه المستندات اكتفاء منه بالأسباب التي سبقت الإشارة إليها . كما أن استناد الحكم إلى قانون المحاكم الحسبية في جواز إيصال المحجور عليه لجهات البر مشوب بفساد الاستدلال ومخالف للقانون لفارق بين حالة ذلك المحجور عليه وسالة المطعون ضده بسبب توافر رقابة المحكمة الحسبية في حالة إيصال المحجور عليه .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بما سبق بيانه عند مناقشة السبب السابق من أن محكمة الموضوع نفت عن المطعون عليه قيام حالتي الغفلة والسهو وأقامت قضاءها بصفة أساسية استنادا إلى أن تصرف المطعون عليه للسيدة فايقة كان بعوض وفاء لدين شغلت به ذمته لها ولزوجها وأن الطاعنين لم يقدموا دليلا مقنعا على تبرعه بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه وأنها لا تطعن إلى أقوال سامي يعقوب في خصوص هذه الواقعة وأن إيصال المطعون عليه للكنيسة ليس فيه ما يخالف الشرع أو العقل لمشروعية هذا التصرف . وإذا كانت محكمة الموضوع قد رجحت بذلك أدلة المطعون عليه واقتنعت بها وأقامت قضاءها على ما أورده من أسباب سائفة تؤدي إلى مارتبته عليها فقد كان ذلك منها في حدود سلطتها الموضوعية في تقدير الدليل الذي لا سبيل لمناقشتها فيه . ولا يعيب حكمها أنه لم يرد على كل جزئية من دفاع الطاعنين إذ هي غير ملزمة بذلك مادام أن حكمها محمول على

ما أوردته من أسباب مقبولة بحسب ما سبق بيانه . هذا فضلا عن أنه لا جدوى من تعيب الحكم فيما أقام عليه قضاءه من رفض طلب الحجر على اعتبار أن التصرفات التي صدرت من المطعون عليه كانت بعوض متى كان الحكم قد أقام قضاءه أيضا على اعتبار هذه التصرفات قد صدرت منه على وجه التبرع ولم يرفيها ما ينبيء عن قيام حالتي الغفلة والسفه .

ومن حيث إنه يبين من جميع ما تقدم أن الطعن لا يستند إلى أساس سليم ويتعين رفضه .

جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود عباد ، ومحمد منولى
عظم ، ومحمد زعفراني سالم ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٧)

طعن رقم ٣٧٦ سنة ٢٣ ق :

إجادة . قانون . قانون إيجارات المساكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . لا محل لتطبيقه كلها
انتفت فكرة المضاربة والاستغلال . مثال بالنسبة للساكن التي توجرها الشركة العالمية بقناة السويس
لعاملها .

لم يقصد المشرع بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هو وما سبقه من تشريعات
استثنائية (الأمرين العسكريين رقمي ٣١٥ و ٥٩٨ والمرسومين بقانون رقمي ٩٧
لسنة ١٩٤٥ ، ١٤٠ لسنة ١٩٤٦) سوى حماية المستأجرين من عسف الملاك
الذين أرادوا استغلال الظروف الاستثنائية الناشئة عن حالة الحرب ولا مجال
لتطبيق أحكام تلك التشريعات الاستثنائية كلما انتفت فكرة المضاربة والاستغلال ،
ومن هذا القبيل أن يكون أساس التأجير والباعث عليه تنظيم علاقات خاصة
لصالح العمل بتخصيص المؤسسة مساكن لموظفيها وعملها وحدهم رغبة منها
في انتظام العمل بها وتأجيرها المساكن لهؤلاء الموظفين والعمال لمدة تنقضي
بانقضاء رابطتهم بها . وعلى ذلك فتبيّن أن أحد عمال الشركة العالمية لقناة
السويس البحرية قد وقع على عقد إيجار المسكن المؤجر له من الشركة باعتباره
عاملاً لديها واتفق في العقد على أنه يعتبر مفسوخاً في حالة وفاة المستأجر وفي حالة
ما إذا لم يعد من مستخدمي الشركة بسبب الاستغناء عن خدماته أو ترك خدمتها
برغبته ثم أقامت الشركة بعد إحالته إلى المعاش دعوى تطالب بإخلاء ذلك المسكن
فإن الحكم يكون قد أخطأ إذا قرر سريان أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧
على واقعة الدعوى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تحصل حسبما يبين من الأوراق في أن الطاعنة أقامت
على المرحوم عبد الفضيل متولى أبو ليلة مورث المطعون عليهم دعوى لدى محكمة
بورسعيد الجزئية . قيدت في جدولها برقم ٦١ سنة ١٩٥٢ طلبت فيها الحكم
بطرده من المسكن الذي يشغله بغير سند بملكها والمبينة معالمه بصحيفة افتتاح
الدعوى ، وقالت في بيان دعواها إن المورث كان عاملا في خدمتها وخصته
بالمسكن المشار إليه بناء على ما درجت عليه من تدبير المساكن لعمالها توجرها لهم
ماداموا في خدمتها فإذا انقطعت صلتهم بها لأي سبب من الأسباب انفسخ
التأجير بقوة القانون وأن المورث قد انقطعت صلاته بإحالاته إلى المعاش ابتداء
من أول يناير سنة ١٩٥١ وقد نهت عليه بضرورة إخلاء المسكن في ميعاد
لا يتجاوز ٣١ من يولييه سنة ١٩٥١ — دفع مورث المطعون عليهم بعدم اختصاص
المحكمة الجزئية بنظر الدعوى تأسيسا على أن النزاع إنما تختص بنظره المحكمة
الابتدائية عملا بنصوص المادتين ٢ و ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .
وفي ١٥ من يونيو سنة ١٩٥٢ قضت محكمة الدرجة الأولى برفض الدفع واختصاصها
بنظر الدعوى ، وفي الموضوع بانحراج المورث من المسكن . وعقب وفاته رفع
المطعون عليهم استئنافا عن هذا الحكم ، وفي ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ حكمت
محكمة بورسعيد الابتدائية بهيئة استئنافية بقبول الاستئناف شكلا وبعدم اختصاص
محكمة المواد الجزئية بنظر الدعوى وبإلغاء الحكم المستأنف وبإحالة القضية إلى
دائرة الإيجارات لاختصاصها — قررت الطاعنة الطعن في هذا الحكم بطريق
النقض وأبدت النيابة العامة رأيها بقبول الطعن وبتقضى الحكم ، ثم عرض الطعن
على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ إحالته إلى
هذه الدائرة ، وبالجلسة المحددة أخيرا لنظره صممت النيابة العامة على رأيها .

ومن حيث إن الطاعنة تنعى على الحكم خطأه في تطبيق القانون وتقول في بيان ذلك أولا — أن المحكمة الاستئنافية إذ قررت وجوب تطبيق أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على واقعة النزاع قد استندت إلى ظاهر العقد المبرم بين الطاعنة ومورث المطعون عليهن على اعتبار أنه ورد بعنوانه أنه "عقد إيجار" وأن بنوده تضمنت حقوق الطرفين والتزاماتهما بوصف الطاعنة مؤجرة ومورث المطعون عليهن مستأجرا . وأنها — المحكمة الاستئنافية — وهي بسبيل تحديد العلاقة بين الطرفين — لم تلتفت إلى الغرض من إصدار القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وأغفلت في هذا الخصوص كون المسكن موضوع النزاع من المباني الملحقة بقناة السويس التي خصصت لموظفي الشركة وعمالها الموجودين في خدمتها ضمنا لحسن إدارتها وأن الأجرة المسماة في العقد وهي أجرة زهيدة تكشف عن أن التأجير لم يقصد به الاستغلال . ثانيا — أنه لا سند من القانون أو الواقع لما أثبته الحكم من التزام الطاعنة بتوفير المساكن لمن يحال إلى المعاش من موظفيها وعمالها — أما ما أورده الحكم من أن الشركة تستطيع بوسائلها غير المحدودة أن توفر مساكن أخرى لمن يحال من الموظفين والعمال محل الموظفين والعمال الذين انتهت مدة خدمتهم فإنه يتنافى مع الغرض من إنشاء المساكن وهو تخصيصها للموظفين والعمال ماداموا في خدمة الشركة .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعدم اختصاص محكمة المواد الجزئية بنظر الدعوى على ما ورد به من أن المستأنفات — المطعون عليهن وهن يشغلن مسكنا بالأجر هن ومورثن من قبل يضرهن إخلاؤه إذا لم يتوافر السبب القانوني للإخلاء وهذا الإخلاء يتعارض مع الغرض الذي توخاه الشارع من من هذا القانون — رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ — والذي يطبق على جميع الساكنين وهذه الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية تتضاءل إلى جانبها حجة الشركة بحاجتها لهذا المسكن لعامل آخر إذ هي بوسائلها غير المحدودة وبما لها من دخل كبير تستطيع أن تنشئ ما تشاء من مساكن أخرى خصوصا ولم يثبت أنها تقتصر في تأجير مساكنها على عمالها ومستخدميها العاملين فقط كما هو ظاهر من خطاب مورث المستأنفات الذي نعى فيه على الشركة مبادرتها بطلب إخلاء المسكن

مع أنها لم تخل مساكن جميع الموظفين المحالين إلى المعاش ولم تدحض الشركة ماورد بالخطاب مما يفهم منه أن الشركة تبيع لعمالها وموظفيها بعد إحالتهم إلى المعاش الاستمرار في استئجار مساكنهم وليس في ذلك ما يؤخذ على الشركة بل إنه يتشى مع التزاماتها مع المحالين إلى المعاش ومنها دفع معاشاتهم وتوفير المساكن لهم ولعائلاتهم“ .

ومن حيث إنه وإن كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ قد ورد بها أن أحكام هذا القانون تسرى على الأماكن وأجزاء الأماكن المؤجرة للسكنى ، إلا أنه لما كانت القواعد التي وضعها ذلك القانون قد وردت على خلاف القواعد المقررة في القانون المدني بشأن حقوق المؤجر والمستأجر والتزامات كل منهما فإنه يتعين التعرف مدى تطبيق أحكامه تقدير الهدف من وضعه هو وما سبقه في هذا الخصوص من تشريعات استثنائية الأمرين العسكريين رقمي ٣١٥ و ٥٩٨ والمرسومين بقانون رقمي ٩٧ لسنة ١٩٤٥ ، ١٤٠ لسنة ٤٦ . والمشرع لم يقصد بهذه التشريعات سوى حماية المستأجرين من عسف الملاك الذين أرادوا استغلال الظروف الاستثنائية الناشئة عن حالة الحرب ، وعلى ذلك لا يكون ثمة مجال لتطبيق أحكام التشريعات الاستثنائية كلما انتفت فكرة المضاربة والاستغلال ، ومن هذا القبيل أن يكون أساس التأجير والباعث عليه تنظيم علاقات خاصة لصالح العمل بتخصيص المؤسسة مساكن لموظفيها وعمالها وحدهم رغبة منها في انتظام العمل بها وتأجيرها المساكن لهؤلاء الموظفين والعمال لمدة تنقضي بانقضاء رابطتهم بها . في هذه الحالة وأمثالها لا عمل لتطبيق التشريعات الاستثنائية ، ومما يكشف عن نية المشرع في هذا الخصوص ماورد بالحكم المستأنف من صدور خطاب من الحاكم العسكري العام إلى وكيل الشركة الطاعنة في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٣ قرر فيه أن الأمر العسكري رقم ٣١٥ لا ينطبق على موظفي الشركة المتقاعدين أو المستغنى عنهم وأنه يجوز للشركة طلب إخراجهم من الأماكن المؤجرة إليهم دون حاجة لاستصدار تشريع جديد — ومما يكشف عن هذه النية كذلك أن القانون رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٥٥ نص في المادة الأولى منه على أنه لا تسرى أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على

المساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت الحكومية والمخصصة لسكنى موظفى وعمال هذه المرافق ونص فى المادة الثالثة على جواز إخراج المنتفع من السكن بالطريق الإدارى إذا زال الغرض الذى من أجله أعطى السكن .

ومن حيث إنه يبين مما أورده الحكم المستأنف عن وقائع الدعوى أن مورث الماطعون عليهن وقع على عقد إيجار المسكن باعتباره مأملاً مقيداً لدى الشركة برقم ٦٢٢ وأنه ورد فى البند الثالث من عقد الإيجار أنه فى حالة وفاة المستأجرون حالة ما إذا لم يعد من مستخدمى الشركة بسبب الاستغناء عن خدماته أو ترك خدمته برغبته يعتبر هذا العقد منسوخاً . وعلى ذلك وتطبيقاً لما سبق بيانه يكون الحكم الماطعون فيه قد أخطأ إذ قرر سريان أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على واقعة النزاع ، أما ما أورده الحكم من قيام التزام على الشركة بتوفير مساكن للمعاشين إلى المعاش فإنه لا يستند إلى دليل مقبول فضلاً عن أنه يتنافى مع صريح نص البند الثالث من عقد الإيجار المشار إليه ، كما أنه لا سند من القانون لما انتهى إليه الحكم من إلزام الشركة بتوفير مساكن أخرى لمن يحلون محل الموظفين والعمال المتقاعدين أو المستغنى عن خدمتهم .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم الماطعون فيه وإحالة الدعوى إلى المحكمة الابتدائية للفصل فيها منقذة بهيئة استئنافية .

جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد متولى هنم ، ومحمد زعفراني
سالم ، والحسيني العوضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٨)

طعن رقم ٣٨٣ - سنة ٢٣ ق :

(ا) دعوى . إجراءات التقاضي . تعديل المدعى طلباته بإعلان تم أمام محكمة الدرجة الأولى بعد شطب الدعوى وتجديدها . عدم وجود صحيفة افتتاح الدعوى ومفرداتها السابقة على إعلان التجديد . لا أثر له . النعي ببطلان الحكم الابتدائي بمقولة صدوره لا على صحيفة افتتاح دعوى وإنما على إعلان تجديد لدعوى . لاجدوى منه .

(ب) نقض . تقرير الطعن . أسباب الطعن . استئناف . ورود الأسباب لامل الحكم المطعون فيه وإنما على حكم سابق لم يرد بتقرير الطعن إشارة إلى الطعن فيه . بطلان التقرير . المادتان ٤٠٤ و ٤٢٩ مرافعات .

(ج) نقض « أسباب جديدة » . دعوى « أسامها » . حساب . تغيير المدعى أصحاب دعواه في مرحلتها الابتدائية من دعوى حساب إلى المطالبة بمبلغ معين . عدم قبول التمسك ببطلان هذا الإجراء لأول مرة أمام محكمة النقض .

(د) نقض « أسباب جديدة » . تقادم . ربيع . التمسك بسقوط الحق في طلب الربيع بمضى خمس عشرة سنة وكذلك التمسك بأن الربيع لا يستحق إلا من تاريخ رفع دعوى الملكية إذا أوقفت دعوى الربيع حتى يفصل في الملكية . اعتبارها من الأسباب الجديدة .

(هـ) نقض « إعلان الطعن » . إعلان . عدم إثبات المخضر في محضره صفة مسلم الإعلان عن المعلن إليه النائب . بطلان الإعلان . ٢٤٣ و ٤٣١ مرافعات .

١ - متى كان المدعى قد عدل طلباته في الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى بإعلان تم بعد شطب الدعوى وتجديدها ولم يكن تجديد الدعوى هو الأساس الذى وقفت عنده طلبات المدعى فإن عدم وجود مفردات الدعوى السابقة على إعلان التجديد لا يكون له أثر ، ولا جدوى من النعى بإعلان الحكم الابتدائى بمقولة صدوره لا على صحيفة افتتاح دعوى وإنما على إعلان تجديد لدعوى لم تستكمل مفرداتها .

٢ - إذا كانت وجوه النعى لا ترد على الحكم محل الطعن وإنما تنصب على حكم آخر سابق على الحكم المطعون فيه ولم يشر الطاعن فى تقرير طعنه إلى أنه يطعن على ذلك الحكم السابق فإنه لا يملك الكلام فى هذه الوجوه تطبيقا لنص المادة ٢٩٩ مرافعات ، وليس فى باب النقض فى قانون المرافعات نص بمثل المادة ٤٠٤ التى تقضى بأن استئناف الحكم فى موضوع الدعوى يستتبع حتما استئناف جميع الأحكام التى سبق صدورها ما لم تكن قد قبلت صراحة .

٣ - إذا كان المدعى قد عدل فى أساس دعواه فى مرحلتها الابتدائية وهى دعوى حساب إلى المطالبة بمبلغ معين - وسكت المدعى عليه عن الدفع بإعلان هذا الإجراء أمام محكمة الدرجة الأولى ولم يتمسك بهذا الدفع فى الاستئناف فلا يقبل منه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤ - لا يجوز التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بسقوط الحق فى طلب الريع بمضى خمس عشرة سنة ، ولا بأن الريع لا يستحق إلا من تاريخ رفع دعوى الملكية عن الأعيان المطالب بريعها إذا كانت الدعوى قد أوقفت حتى يبت فى النزاع القائم حول الملكية .

٥ - متى تبين من أصل ورقة إعلان الطعن أن المحضر إذا انتقل إلى موطن المطعون عليه لإعلانه أثبت فى محضره أنه سلم صورة الإعلان إلى شخص معين أثبت أيضا أنه مقيم معه لغيابه دون أن يبين فى محضره صفة هذا الشخص فى تسليم الإعلان - فإن إعلان المطعون عليه بتقرير الطعن يكون باطلا عملا بالمادة ٢٤ من قانون المرافعات والمادة ٤٣١ من هذا القانون قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن السيدة هدى عثمان بصفتها نازرة على وقف أبى الأنوار السادات رفعت دعواها أمام محكمة مصر الابتدائية (الأهلية) بصحيفة معلنة بتاريخ ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٠٤ ضد المرحوم السيد أحمد عبد الخالق السادات تطالبه فيها بتقديم حساب عما اغتصبه من ريع الوقف ابتداء من سنة ١٣٠١ هـ . وإلا فيلزم بمبلغ ٨٤٠٠٠ جنيه ، وقررت تلك المحكمة وقف الدعوى لوجود نزاع فى الملكية — ثم عجلت الدعوى وحكم بشطبها فى ١٦ من أكتوبر سنة ١٩١٦ وبتاريخ ١٧ من يولييه سنة ١٩٢٠ جردها ناظر وقف أبى الأنوار ضد ورثة السيد أحمد عبد الخالق وهن السيدات حفيظه وتفيده وأسمى وزهير وصفيه هانم السادات وذلك بالنسبة لريع الأعيان المقتصبة التى لا نزاع فى ملكيتها لجهة الوقف . وورد فى صحيفة التجديد — أن الأعيان المطالب بريعهما كان قد اغتصبها مورت المعان اليهن من سنة ١٣٠١ هـ . ثم عادت الى الوقف ووضع يده عليها فى سنة ١٩٠٦ — كما ورد فيها أن المعان اليهن (علاوة على هذا) قد تجاروا على اغتصاب منزلى السادات الثابتين للوقف من وقت وفاة مورثهن الحاصلة فى سنة ١٩٠٦ لغاية نوفمبر سنة ١٩١٩ تاريخ استلام (ناظر وقف أبى الأنوار) لهذين المنزلين — فهن مسئولات شخصيا عن ريع المنزلين من هذه المدة — وطلب الناظر بتلك الصحيفة الحكم عليهن بأن يدفعن له مبلغ ٤٢٠٠٠ جنيه مع المصاريف والأتعاب والنفاذ — ثم تقرر بإيقاف الدعوى فى ١٩٢٨/٣/٢٧ حتى يفصل فى ملكية الأعيان المطالب بريعهما — وبتاريخ ٢٨ من يناير سنة ١٩٣١ عجلها ناظر الوقف . وبجلسة ٣ من مايو سنة ١٩٣١ تقرر قبول المستحقين فى وقف أبى الأنوار خصما ثالثا منضميا للدعى فى طلباته — وطلب الناظر التأجيل لتعديل الطلبات . ونفذ هذا

القرار بإعلان تم في ٢٨ من مايو سنة ١٩٣١ وفيه طالب ناظر الوقف — ورثة السيد أحمد عبدالحق السادات بالزامهم بأن يدفعوا له مبلغ ١٨٥٠١ ج و ١٠٠ م من تركته مورثهم مع لزامهم بصفتهم الشخصية بمبلغ ٧٨٠٠ ج وفي تفصيل ذلك ذكر أن المبلغ الأول هو مقابل ريع ما اغتصبه المورث من أعيان بيضاء وهي عقارات مختلفة بمصر وأطيان بزفتى وكذلك المتراين الكائنين بحارة السادات — وذكر عن المبلغ الثاني — أن الورثة استمروا مقتصبين لمتزلي السادات من سنة ١٩٠٦ تاريخ وفاة مورثهم إلى سنة ١٩١٩ . وبتاريخ ٢٥ من يونيو سنة ١٩٣٢ قضت محكمة أول درجة بتعيين خبير لتقدير ريع الأعيان المطالب بريعتها — وبعد أن باشر الخبير عمله قدم تقريراً أظهر في نتيجته أن ما يلزم به المورث مقداره ٣١٧٩ ج و ١٠٠ م وما يلزم به الورثة من مالهم الخاص مبلغ ٤٠٨١ ج و ٦٥٨ م ونظراً لوفاة بعض الورثة المدعى عليهم — واستبعاد بعض الأنصبة مؤقتاً عدل ناظر الوقف (المدعى) طلباته إلى طالب الحكم بمبلغ ١١٣٩٦ ج و ١٠٠ م من تركته المورث — ومبلغ ٣٥٢١ ج على باقي المدعى عليهم من مالهم الخاص — وبتاريخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٤٠ قضت محكمة أول درجة على المدعى عليهم — وفق هذا التعديل الأخير — بما طلبه نظار وقف أبي الأنوار على النحو الآتي :

أولاً — إثبات تنازل المدعين عن مخاصمة ورثة السيد عبدالحمد البكري بصفته وارثاً لست أسما السادات وعن مخاصمة السيدة زهير من ورثته .

ثانياً — بالزام باقي ورثة المرحوم السيد أحمد عبدالحق السادات بأن يدفعوا من تركته للدين بصفتهم الميمنة بصحيفة الدعوى مبلغ ١١٣٩٦ ج و ١٠٠ م والمصاريف المناسبة ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة .

ثالثاً — بالزام المذكورين بصفتهم الشخصية بأن يدفعوا للدين بصفتهم نظار الوقف مبلغ ٣٥٩٦ ج و ٦٥٨ م والمصاريف المناسبة ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات .

استأنف ورثة السيدة أسما السادات هذا الحكم ضد نظار وقف أبي الأنوار إلى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٥٠٤ لسنة ٥٨ ق طالبين قبول

استئنافهم شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم الابتدائي وإلزام المستأنف عليهم
بالمصاريف وأتعاب . كما استأنفته السيدة صفية السادات إلى محكمة استئناف
القاهرة بالاستئناف رقم ٥٢١ لسنة ٥٨ ق طالبة قبول استئنافها شكلا وفي الموضوع
بالغاء الحكم المستأنف بجميع أجزائه ورفض دعوى المستأنف عليهم وإلزامهم
بالمصاريف وأتعاب المحاماة عن الدرجتين . وبجلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٤١
تحضير قورت المحكمة ضم الاستئناف رقم ٥٢١ لسنة ٥٨ ق إلى الاستئناف رقم ٥٠٤
لسنة ٥٨ ق ثم حلت وزارة الأوقاف في النظارة على وقف أبي الأنوار السادات
محل النظر الذين كانوا مدعين ابتداء — وتدخل في الاستئناف كل من عبدالرحمن
الشهيدى وصالح أبو النجاح خصما ثالثا منضميا لوزارة الأوقاف ولم تعارض وزارة
الأوقاف في تدخلهما . وبتاريخ ٢٨ من مايو سنة ١٩٤٤ أصدرت محكمة
استئناف القاهرة حكما تناولت فيه ما أبداه فريقا المستأنفين من دفع ودفاع
وثبت في هذه الوجوه بما ورد في ذلك الحكم — ثم قضت بتعيين خبيرين أحدهما
زراعى والآخر هندسى — الأول لمعينة الأطيان الواردة بعريضة تعديل الطلبات
المعانة في ٢٨ من مايو سنة ١٩٣١ وتقدير ريعها من سنة ١٨٨٩ إلى سنة ١٩٠٦
والثانى لمعينة باقى الأعيان بما فيها منزلى السادات وتقدير ريعها عن المدة التالية
لوفاة المورث السيد أحمد عبدالحاق من سنة ١٩٠٦ إلى ١٢ من نوفمبر سنة ١٩١٩
إن كان لهما ريع يستغل بعد تحقيق كيفية استغلاله وتحقيق وضع اليد وسببه .
وتنفذا لهذا الحكم بأمر الخبيران عملهما وقدا تقريريهما . وبتاريخ
٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ قررت المحكمة انقطاع سير الخصومة لوفاة السيدة
صفية هانم السادات — ثم عجل الاستئناف بعد ذلك بإعلان تاريخه ٣٠ من يوليو
سنة ١٩٥١ — بجلسة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥١ وفيها دفع الحاضر عن المستأنفين
ببطلان الحكم الابتدائى لتأسيسه على عريضة تجديد بعد الشطب وليس على عريضة
افتتاح دعوى — وبتاريخ ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٢ حكمت محكمة الاستئناف
برفض الدفع . ثم أصدرت بتاريخ ١٦ من مايو سنة ١٩٥٣ حكما فى موضوع الاستئناف
برفضهما وتأيد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنفين بالمصاريف وهبلغ ١٠٠٠ قرش
مقابل أتعاب المحاماة . فقررت الطاعنات بصفتن ورثة المرحومة السيدة صفية

السادات — الطعن فيه بالنقض بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٣ — وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون — فنظرته بجلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ — وصحمت النيابة على ما جاء بمذكرتها وطابت رفض الطعن — وبذلك الجلسة قررت دائرة الفحص إحالته إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ٩ من يناير سنة ١٩٥٨ — وفيها صحمت النيابة على ما جاء بمذكرتها .

وحيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للطعون عليه الثاني تأسيسا على أن المحضر لما انتقل إلى منزله لإعلانه بتقرير الطعن لم يجده فسلم صورة الإعلان إلى من يدعى حافظ رفاعي المقيم معه لغيابه — دون أن يثبت صفة متسلم الصورة في حين أن بيان هذه الصفة واجب لصحة الإعلان عملا بالمادة ١٢ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أنه يبين من الاطلاع على أصل ورقة إعلان الطعن أن المحضر إذ انتقل إلى موطن المطعون عليه الثاني لإعلانه — أثبت في محضره أنه سلم صورة الإعلان الخاص به إلى من يدعى حافظ رفاعي المقيم معه لغيابه دون أن يبين في محضره صفة هذا الشخص في تسلم الإعلان — ولما كان بيان هذه الصفة واجبا على مقتضى نص المادة ١٢ من قانون المرافعات فإن إعلان المطعون عليه الثاني بتقرير الطعن يكون باطلا عملا بالمادتين ٢٤ ، ٣١ من قانون المرافعات . ويتعين لذلك اعتبار الطعن غير مقبول شكلا بالنسبة له .

وحيث إن الطعن فيما عدا ذلك قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعنات تعين على الحكم المطعون فيه — مخالفته للقانون حيث قضى بإلزام ناظر الوقف (وهو مورث موروثة الطاعنات) ببيع أعيان الوقف التي كان يضع يده عليها — والحال أن وضع يده على هذه الأعيان إنما كان بوصفه ناظرا على وقف أبي الأنوار السادات . ولا محل مع ثبوت صفة في وضع اليد على هذا النحو — لمساءلته إلا عن تقديم حساب عن إدارته لهذه الأعيان —

لا أن يعتبر غاصبا فيطالب بالريع على أساس الغصب — ولا محل كذلك للحكم على تركته بمقابل ما استغله من الريع — وذلك لأن ناظر الوقف إذا مات مجهلا بيان حساب ريع أعيان الوقف ولا يعرف ورثته ماذا صنع بها فلا ضمان في تركته. كذلك عابت الطاعنات على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في شأن مسئولية مورثة الطاعنات عن ريع المتراين على أساس ملكية وقف أبي الأنوار لهذين المتراين — ووضع يد مورثة الطاعنات وأختها عليهما من سنة ١٩٠٦ إلى سنة ١٩١٩ مع أن هذه الملكية غير ثابتة للوقف المذكور — والحكم الصادران في هذا الخصوص من محكمة مصر الابتدائية في ٢٢ من مايو سنة ١٩١٧ ومن محكمة الاستئناف في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩١٩ ليسا صادرين بالملكية — بل في دعوى وضع يد بإعادة وضع يد — كما أن مورثة المستأنفات، قد أقامت دعوى أمام محكمة مصر الابتدائية الشرعية قضى فيها بجريان أرض المنزل الكبير في وقف أبي الإسماعيل — نظارتها — وأنه قد صدر فضلا عن ذلك حكم من المحكمة الشرعية قاض بأن يد السيد أحمد عبدالحالقي السادات كانت يد ناظر على وقف — نظارة سليمة غير مشوبة بغش — وأن تمت أيضا عقد اتفاق محرر بين ناظر وقف أبي الأنوار ومورثة السيد أحمد عبدالحالقي السادات يقر فيه ناظر الوقف المذكور لهؤلاء الورثة — بعدم تبعية المتراين المذكورين لوقف أبي الأنوار — وأنه ليس لهذا الوقف قبل هؤلاء الورثة حق ولا دعوى — بعين أو ريع — عنهما — ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه مخطئا في قضائه على مورثة الطاعنات بالريع عن هذين المتراين .

وحيث إن النعي في الوجوه المتقدم ذكرها — لا يرد شئ منه على الحكم محل الطعن بالنقض — المعين في التقرير بأنه الحكم الصادر بتاريخ ١٦ من مايو سنة ١٩٥٣ — ذلك أن هذا الحكم لم يعرض في أسبابه لما أثارت الطاعنات في هذه الوجوه ولم يتناولها على صورة ما في قضائه — وإنما عرض لها بالنظر والتحصيص والابت — ذلك الحكم الذي أصدرته ذات محكمة الاستئناف — في تاريخ ١٨ من مايو سنة ١٩٤٤ — لإذ يبين من الاطلاع عليه — أن المستأنفات ومنهن مورثة الطاعنات قد طرحن على محكمة الاستئناف وجوه دفاعهن التي يرددها

الطاعنات في وجوه الطعن السابق إيرادها — وأن المحكمة قد ناقشتها وحسمت الأمر فيها على النحو الوارد في حكمها المذكور — ولم تشر الطاعنات في تقرير طعنهن إلى أنهن يظعن على ذلك الحكم — في هذا الخصوص بظعن ما — ومن ذلك يبين أن وجوه النعي المتقدمة — إنما تنصب على حكم آخر ليس هو محل الطعن بالنقض — لذلك لا تملك الطاعنات الكلام في هذه الوجوه — تطبيقا لنص المادة ٢٩٩ مرافعات التي توجب أن يشتمل تقرير الطعن على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه والا كان باطلا — وليس في باب النقض في قانون المرافعات نص بمائل المادة ٤٠٤ التي تقضى بأن استئناف الحكم في موضوع الدعوى يستتبع حتما استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها ما لم تكن قبلت صراحة .

وحيث إن الطاعنات تنعين على الحكم المطعون فيه أن الدعوى إذ أقيمت ابتداء — من ناظرة وقف أبي الأنوار السادات — على المرحوم السيد أحمد عبد الخالق السادات (الناظر السابق على هذا الوقف) — في سنة ١٩٠٤ — كانت مقامة — بمطالبة بتقديم حساب عن ريع أطيان الوقف التي استغلها غصبا — ثم أوقفت لوفاته — وعجلت ضد ورثته — ثم تقرر فيها بالإيقاف للنزاع في الملكية — ثم عجلها الناظر الجديد على وقف أبي الأنوار — وفي تاريخ ١٢ من أكتوبر سنة ١٩١٦ تقرر شطبها — فعجلها عبد الرحمن الشهيدي — وكان قد عين ناظرا على وقف أبي الأنوار — بإعلان تم في ١٧/٧/١٩٢٠ طلب فيه إلزام ورثة السيد أحمد عبد الخالق بمبلغ ٤٢٠٠٠ ج مبينا فيه أن أساس هذه المطالبة هو اغتصاب الناظر لريع أعيان الوقف حتى وفاته في سنة ١٩٠٦ ووضع يد ورثته على منزلى الوقف من سنة ١٩٠٦ إلى ١٩١٩ وإجراء التعديل في أساس الدعوى على هذا النحو وهي دعوى بطلب حساب إلى المطالبة بمبلغ معين بحملة ودون تفصيل ضد السيدات الثلاث ورثة المرحوم السيد أحمد عبد الخالق — غير مقبول .

وحيث إن النعي بهذا السبب غير مقبول لأنه متعلق بإجراء اتخذ في الدعوى وهي في مرحلتها الابتدائية وكان يتعين إبداءه أمام محكمة الموضوع في الوقت

المناسب فإذا كانت الطاعنات قد سكتن عن الدفع ببطلان هذا الإجراء أمام محكمة الدرجة الأولى ولم يتسكن به في الاستئناف فلا يقبل منهن إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنات تنعين على الحكم المطعون فيه أنه لما صدر الحكم الابتدائي ضد ورثة ناظر الوقف السابق السيد أحمد عبد الخالق السادات قاضيا بالزامهن من تركه مووثن بمبلغ معين — ومن ما هن الخاص بمبلغ آخر — وحلت الطاعنات محلها — فإنه كان من مقتضى هذا الوضع الجديد — أن يكون الإلزام على مقتضاه فلا يقضى عليهن بشيء من الربيع المؤسس على الاغتصاب — حالة أنهن كن قاصرات — ولم يدع أحد عليهن شيئا — ومما يدخل في هذا الباب أيضا ما نعتنه الطاعنات على الحكم المطعون فيه من أنهن أنكرت أمام محكمة الاستئناف وضع يدهن على المنزلين المقول بتبعيتهما لوقف أبي الأنوار — إذ أنهن وارثات لبنات المدعى عليه الأصلي — فهن بذلك أبعد ما يكون عن وضع اليد والاغتصاب والربيع — وقد رفعت محكمة الاستئناف ما طلبنه من سماع الشهود — في شأن وضع اليد على المنزلين — وأيدت حكم محكمة أول درجة بالزام الطاعنات شخصيا — وقد عادت الطاعنات بعد ذلك إلى القول بأن الحكم المطعون فيه وإن لم يقض عليهن بالاسم إلا أنه قضى ضد والدهن صفية — بينما أنه قد ورد في ديباجة هذا الحكم أنهن كن مستأنفات — وأنه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي — فإنه يكون قد قضى بالزام سيدة متوفاة . بعد أن توفيت — بينما كان المتهمين أن يصدر الحكم على وريثها ومن تركتها .

وحيث إن النعي المتقدم بشطريه مردود — بما ورد في الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي — إذ يبين من الاطلاع عليهما أنهما قد فصلا مجريات الدعوى تفصيلا وافيا يظهر منه بجلاء أن الطاعنات لم يحكم عليهن من ما هن الخاص بشيء — خلافا لما أوردته في النعي المتقدم — وعبارة الحكمين لاتدع مجالا للبس في هذا الخصوص — وقد سلم المطعون عليه الأول (المحكوم لصالحه) في مذكرته المرفقة بأوراق الطعن برقم ١ من محضر الإيداع رقم ١٠ بهذا المفهوم في صفحتي ٤ و ٥ من المذكرة .

وحيث إن الطاعنات تنعين على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في القانون -
حين قضى بالريع - على أساس اغتصاب حدث منذ ثلاثين سنة سابقة على
تاريخ ١٩٢٠/٧/١٧ - الذي طالب الريع فيه - مع أن القانون يقضى بسقوط
الحق في طالب الريع بمضي خمس عشرة سنة - هذا فضلا عن خطئه في القضاء
بهذا الريع عن أعيان متنازع في ملكيتها نزاعا رأت المحكمة معه ضرورة وقف
الدعوى حتى يثبت في أمرها - ولا يقضى بالريع - في هذه الحالة إلا من
تاريخ رفع دعوى الملكية فقط .

وحيث إن النعي بما ورد في هذا السبب مردود بأنه سبب جديد -
ولا يجوز للطاعنات أن يطرحنه على محكمة النقض لأول مرة ، ولم تقدم الطاعنات
دليلا من مذكرة أو محضر جلسة يدل على سبق التمسك أمام محكمة الاستئناف بما
ورد في سبب النعي المذكور .

وحيث إن الطاعنات تعين أخيرا على الحكم المطعون فيه خطأه في القانون -
وفي تفصيل ذلك ذكرنا أنه تبين لمن أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الاستئناف
أن مفردات الدعوى الابتدائية منذ رفعها في سنة ١٩٠٤ إلى أن تجددت بعد
شطبها بإعلان ١٧ من يوليو سنة ١٩٢٠ ليست موجودة بالملف - فقررت
المحكمة فتح باب المرافعة اضمحلالها - وكانت قد حجزتها للحكم - ولم تضم هذه
المفردات - لأنها غير موجودة . فطلبت الطاعنات إذ ذاك إلغاء حكم محكمة
أول درجة لأنه حكم باطل صادر في دعوى مفرداتها غير مستكلة - وقد قام
ذلك الحكم أساسا على إعلان التجديد بعد الشطب - لا على صحيفة افتتاح
دعوى - ولكن محكمة الاستئناف صورت وجهة نظر الطاعنات في هذا
الخصوص على أنها دفع منهن ببطلان إعلان التجديد الحاصل في ١٧ من يوليو
سنة ١٩٢٠ - وأصدرت حكما في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٢ قضى برفض هذا
الدفع - وبأن إعلان التجديد لم يكن باطلا - وقد عاد الحكم المطعون فيه إلى
ترديد ما ورد في حكم ٢٥ من مايو المذكور - مشيرا في قضائه إلى أن ذلك
الحكم - قد حاز قوة الشيء المقضي - كما أشار في هذا الخصوص أيضا إلى

الحكم الذي كان قد صدر من قبل من محكمة الاستئناف في ٢٨ من مايو سنة ١٩٤٤ وذكرت الطاعنات أن ماورد بهذه الأحكام ينطوي على أخطاء قانونية — فإن ما أوردته من وجهة نظر في هذا الخصوص ليس مبناه أن تمت بطلانا في إعلان التجديد — وإنما مبناه — أن عدم وجود المفردات من شأنه بطلان الحكم الابتدائي لصدوره في دعوى غير مستكملة المفردات .

وحيث إن هذا النعي مردود — بأن الطاعنات — قد أسسن طلب بطلان الحكم الابتدائي — الذي تقدمن به إلى محكمة الاستئناف — على القول بأن هذا الحكم قد بنى في حقيقة أمره — لأهلى صحيفة افتتاح دعوى كما يحتمه قانون المرافعات — إنما على الإعلان الذي تم في ١٧ من يولييه سنة ١٩٢٠ — وهو إعلان تجديد للدعوى بعد شطبها — ولا يصح أن يقوم الحكم في الدعوى على مثل هذا الإعلان الذي يعتبر استمرارا للسير في إجراءات الدعوى — لا افتتاحا لها — وقد أوضحت الطاعنات مرادهن في هذا الخصوص بما ورد في المذكرة المقدمة منهن لمحكمة الاستئناف — بلجنة ١٦ من مايو سنة ١٩٥٣ — والمقدمة صورتها الرسمية بملف الطعن رقم ٣ من الحافظة رقم ٥/٦ وبما ورد أيضا في مذكرتين أخريين قدمتا إلى محكمة الاستئناف إحداهما بلجنة ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٢ — والثانية بلجنة ٤ من مايو سنة ١٩٥٢ — وصورتاهما الرسميتان مودعتان بملف الطعن رقمي ١٣ ، ١٥ من نفس الحافظة وقد عرضت محكمة الاستئناف لهذا الدفع في حكمها الصادر بتاريخ ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٢ وقضت برفضه وذكرت في أسباب حكمها ” إن الدفع المقدم من المستأنفين ببطلان الحكم لتأسيسه على عريضة ١٧ من يولييه سنة ١٩٢٠ وهي عريضة تجديد بعد شطب وأنه لم يؤسس على عريضة افتتاح الدعوى غير مقبول إذ أن الشطب ما هو إلا استبعاد من الجدول لا يبنى عليه بطلان الإجراءات التي حصلت قبلا — وكل ما يجب هو إعادة قيدها في الجدول وإعادة ليست إلا رجوعا للإجراءات الأولى ويسار فيها من آخر عمل صحيح من أعمال المرافعات في القضية المشطوبة . على أن القانون يوجب إبداء الدفع ببطلان أية ورقة من أوراق المرافعات في الوقت المناسب وإلا ضاع الحق في التمسك به واعتبر البطلان كأن لم يكن

والمدعى عليه الذى تطلبه ورقة تكليف باطلة يعتبر مقرا بصحتها ومتنازلا عن بطلانها بمجرد حضوره الجلسة التى دعى إليها بمقتضى هذه الورقة لأن الغرض من صيغة الدعوى هو حضور المعلن أمام القضاء ولقد تداولت القضية فى الجلسات من سنة ١٩٢٠ حتى يناير سنة ١٩٥٢ فى مراحلها أمام محكمة أول درجة ومحكمة ثانى درجة دون أن يثار هذا الدفع وعلى مقتضى ما تقدم يكون قد سقط حق المستأنفين فى التمسك به أخيرا — ثم عرضت المحكمة بعد ذلك إلى بيان أن إعلان ١٧ من يولييه سنة ١٩٢٠ كانت عريضة دعوى مشتملة على كل البيانات التى يتطلبها القانون فى ورقة التكليف بالحضور ثم أعقبت ذلك بالقول بأنه "من الثابت قانونا أن للأخصام تعديل طلباتهم إلى قفل باب المرافعة . ولقد عدل الخصوم طلباتهم بإعلان ٢٨ من مايو سنة ١٩٣١ وكانت هذه الطلبات موضوع الدعوى من ذلك التاريخ" — وتحدثت عن الأحكام الصادرة من محكمة أول درجة واتخذته أساسا عند الفصل فى الدعوى — ولقد تحدثت عنها هذه المحكمة فى حكمها التمهيدى الصادر منها فى ٢٨ من مايو سنة ١٩٤٤ فى أكثر من موضع فقالت "وقد نفذ المدعى ما تقرر بشأن تعديل الطلبات فاستقرت الدعوى بالإعلان المؤرخ ٢٨ من مايو سنة ١٩٣١ وهذه كلمة نهائية صادرة من محكمة استئناف فلا معقب على ما أرتأته من أن الحكم بنى على هذا الإعلان الأخير ولا محل معه للقول بأن الحكم بنى على عريضة ١٧ من يولييه سنة ١٩٢٠ بعد ذلك القول الذى أصبح له حجية الشئ المقضى فيه ومن ثم يكون الدفع بالبطلان غير جائز القبول" . كما عرضت محكمة الاستئناف أيضا فى حكمها الصادر بتاريخ ١٦ من مايو سنة ١٩٥٣ (المطعون فيه) لما أثارته الطاعنات فى هذا الخصوص مرة أخرى — فذكرت : "أن الحاضر عن المستأنفين فى الاستئناف رقم ٥٠٤ لسنة ٥٨ ق دفع بإلغاء الحكم المستأنف تأسيسا على أنه بنى على إعلان تجديد بتاريخ ١٧ من يولييه سنة ١٩٢٠ فى حين أنه يجب أن يبنى على صيغة افتتاح الدعوى الثابت بأنها أعلنت فى سنة ١٩٠٤ — وحيث إن هذه المحكمة قد حكمت قطعا بتاريخ ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٢ ثم أوردت المحكمة أسباب ذلك — وانتهت إلى القول بأن "كل هذا الذى ذكرته المحكمة فى حكمها الصادر فى ٢٥ من مايو

سنة ١٩٥٢ قد تناول الرد على الدفع بإلغاء الحكم المستأنف لبطلانه فما كان للمستأنفين أن يعودوا بعد ذلك لترديده فقد قطعت المحكمة في هذا الدفع بحكم قطعي لا تملك العدول عنه إذ ما قالته المحكمة في هذا الصدد قد أصبح له حجية الشيء المقضي به . وهذا الذي ورد بهذه الأحكام الثلاثة يفيد أن تجديد الدعوى بعد شطبها بالإعلان الذي تم في ١٧ من يولييه سنة ١٩٢٠ لم يكن هو الأساس الذي وقفت عنده طلبات المدين في الدعوى — بل قد تلا ذلك تعديل للطلبات بالإعلان الذي تم في ٢٨ من مايو سنة ١٩٣١ — ومن ذلك يبين أن النعي على الحكم المطعون فيه بما ورد في السبب المتقدم بغير جدوى — وأن عدم وجود مفردات الدعوى منذ رفعت في سنة ١٩٠٤ إلى أن جددت بإعلان ١٧ من يولييه سنة ١٩٢٠ . — ليس بذى أثر .

جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد متولى عتلم ، ومحمد زعفراني
سالم ، والحسين العوضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٩)

طعن رقم ٣٩٣ سنة ٢٣ ق :

- (أ) دعوى منع التعرض . إجازة . حياة . عدم قبول دعوى منع التعرض المرفوعة من
المستأجر ضد المؤجر . م ٥٧٥ مدني .
(ب) دعوى منع التعرض . وقف . حياة . عدم قبول دعوى منع التعرض من المستحق
في ريع الوقف .

١ - لا يملك المستأجر أن يرفع دعوى منع التعرض ضد المؤجر لأن حيازته
للعقار المؤجر غير مقترنة بنية التملك وعلاقته بالمؤجر إنما تقوم على عقد الإيجار
لا على الحيازة التي تبيح لصاحبها رفع دعوى منع التعرض وهي ليست بمحرم
التسلط المسمى على العقار بل يجب أن تكون مقترنة بنية التملك - ولم يخالف
القانون المدني الجديد القانون المدني القديم في هذا الخصوص . أما ما أباحه
القانون الجديد في المادة ٥٧٥ للمستأجر من رفع دعاوى اليد بجميعها ضد غير المؤجر
فإنه استثناء من القاعدة العامة .

٢ - وضع يد المستحق في ريع العقار الموقوف لا يبيح له رفع دعوى منع
التعرض لأن وضع يده في هذه الحالة لا يقترب بنية التملك .

للمحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداواة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن
تتحصل في أن فائقه أنطون "مورثة المطعون عليهما" أقامت الدعوى رقم ٨٣٩
سنة ١٩٥٠ مدني بندر المنصورة على الطاعن طلبت فيها الحكم بمنع تعرضه لها في
وضع يدها على الحجرة والعشة الكائنتين بسطح المنزل المبين بصحيفة الدعوى
وانتفاعها بالسطح نفسه وبإلزام الطاعن بأن يدفع لها مبلغ أربعة جنيهات على
سبيل التعويض. وأسست دعوها على أن المنزل موضوع الدعوى موقوف وأنها
من بين المستحقين في ريعه وكانت لذلك تضع يدها على الحجرة والعشة كما كانت
تتفع بسطح المنزل حتى تعرض لها الطاعن في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ في وضع
يدها بإغلاق الباب المؤدى إلى السطح — وقد توفيت المورثة أثناء سير الدعوى
فأوقفت إلى أن يعجلها وارثاها المطعون عليهما — دفع الطاعن بأنه يستأجر الطابقين
العلويين من جميع المستحقين في الوقف ومن بينهم مورثة المطعون عليهما ثم عاد
فأجرهما إلى هذه الأخيرة من باطنه وأن دعوى منع التعرض لا تقبل من المستأجر
ضد المؤجر وأضاف أن الحجرة والعشة والسطح المتنازع عليهما مخصصة لجميع سكان
المنزل ولإقامة مزارعي أطيانهم عندما يكونون بمدينة المنصورة. وفي ٢٨ من مايو
سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت مورثة المطعون
عليهما وضع يدها على العقار موضوع الدعوى وضع اليد المستوفى لشروطه القانونية
وأن الطاعن تعرض لها في وضع يدها وصرحت للأخير بالنفي وبعد أن سمعت
المحكمة شهادة شاهدي مورثة المطعون عليهما حكمت في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٢
برفض الدعوى ١٣٩١ سنة ١٩٥١ مدني بندر المنصورة من أن الطاعن استأجر
الطابقين العلويين من المستحقين في الوقف ومن بينهم مورثة المطعون عليهما التي
هادت بدورها فاستأجرت من باطن الطاعن الطابق الأول من نفس المنزل وشغلت
الحجرة والعشة الكائنتين بالسطح باعتبارهما من منافع الطابق المؤجر لها. وأنه
من المسلم أن دعوى منع التعرض لا تقبل من المستأجر ضد المؤجر. فاستأنف
المطعون عليهما هذا الحكم أمام محكمة المنصورة الابتدائية وقيده بالاستئناف
برقم ٣٧ سنة ١٩٥٣. وفي ٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم
المستأنف ومنع تعرض الطاعن للمطعون عليهما في وضع يدهما على الحجرة والعشة ...

وأقامت المحكمة قضاها على أن ما قررت محكمة أول درجة من أن دعوى منع التعرض لا تقبل من المستأجر ضد المؤجر لأن يد المستأجر غير مقترنة بنسبة التملك ليس صحيحا في القانون لأن نص المادة ٩٦١ من القانون المدني الجديد جاء عاما شاملا لكل واضح يد استمر حائزا للعقار مدة سنة كاملة ورفع دعواه خلال السنة التالية لحصول التعرض . وأنه لا محل لإجابة الطاعن إلى ما طلبه من سماع شهوده الذين تخلفوا عن الحضور أمام محكمة أول درجة لما تبينته المحكمة من أن هؤلاء الشهود يقيمون بعيدا عن بلدة المنصورة . وأوردت المحكمة في أسبابها أن المطعون عليهما تنازلا عن المطالبة بالتعويض . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وهرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأبدت النيابة رأيها بقبول السبب الثاني من أسباب الطعن ورفض باقي الأسباب ... وقررت دائرة الفحص بجلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ إحالة الطعن إلى هذه الدائرة بجلسة ٣ من يناير سنة ١٩٥٨ وفيها صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطاعن أقيم على خمسة أسباب يحصل السبب الثاني منها في النعي على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله فيما قرره من أن القانون المدني الجديد في المادة ٩٦١ أعطى لكل حائز لعقار مدة سنة أيا كان سبب الحيازة الحق في أن يرفع دعوى منع التعرض . وفي بيان هذا السبب يقول الطاعن إن القانون المدني الجديد لم يغير من طبيعة دعوى منع التعرض وعناصرها الأساسية وأهمها أن يكون وضع اليد بنية التملك بدليل أن المادة ٩٦١ وردت في الفصل الخاص بأسباب كسب الملكية وبدليل أن المشرع عندما أراد أن يعطى للمأثر الذي لا تقترن حيازته بنية التملك حق رفع إحدى دعاوى اليد "دعوى استرداد الحيازة" نص على ذلك صراحة في المادة ٩٥٨/٣ بما أورده فيها من أنه "يجوز أيضا أن يسترد الحيازة من كان حائزا بالنيابة عن غيره" في حين أنه لما تحدث عن دعوى منع التعرض في المادة ٩٦١ لم يورد بها نصا مماثلا لنص الفقرة الثانية من المادة ٩٥٨ .

وحيث إنه يبين من الوقائع التي أوردها حكم محكمة أول درجة أن مورثة المطعون عليهما ادعت وضع يدها على الحجرة والعشة والسطح موضوع الدعوى

إستنادا إلى أن المنزل موقوف وأنها من بين المستحقين في ريعه ولكن تلك المحكمة استظهرت من الدعوى رقم ١٣٩١ سنة ١٩٥١ مدينى بندر المنصورة التى كانت منظورة مع الدعوى الحالية أن الطاعن استأجر من مورثة المطعون عليهما ومن باقى المستحقين فى الوقف الطابقين العلويين من المنزل ثم عاد فأجر إلى مورثة المطعون عليهما من باطنه الطابق الأول من المنزل وأن تلك المورثة وضعت يدها على الحجرة والعشة الكائنتين بسطح المنزل باعتبارهما من منافع الطابق الذى استأجرته . ومؤدى هذه الوقائع التى لم ينازع فيها الطرفان والتي اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا لما قضى به أن وضع يد مورثة المطعون عليهما على العشة والحجرة والسطح لم يكن مستندا إلى أنها تستحق حق المنفعة فى العقار الموقوف كما أن تلك المقاررات التى وضعت يدها عليها لم ترد فى عقد الايجار الصادر لها من الطاهن ومن ثم فإن دعواها بوصفها دعوى حيازة لا تكون مقبولة من مورثة المطعون عليهما لأن وضع يدها لم يكن مقترنا بنية التملك . ذلك أن الحيازة التى تبيح لمصاحبها رفع دعوى منع التعرض ليست هى مجرد التسلط المادى على العقار بل يجب أن تكون تلك الحيازة مقترنة بنية التملك ولم يخالف القانون المدينى الجديد القانون المدينى القديم فى هذا الخصوص بدليل وضع النصوص الخاصة بالحيازة بين أسباب الملكية فى العقار فى القانون الجديد وبدليل ما نصت عليه المادة ٤٨ من قانون المرافعات من عدم جواز الجمع بين دعاوى الحيازة والدعوى بأصل الحق وهى الدعوى بالملكية أو بأى حق آخر متفرع عنها — أما ما أباحه القانون المدينى الجديد فى المادة ٥٧٥ للمستأجر من رفع دعاوى اليد جميعا ضد غير المتأجر فإنه استثناء من القاعدة العامة وهى أن دعوى منع التعرض لا تقبل إلا من الحائز الذى اقترنت حيازته بنية التملك — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بمنع تعرض الطاعن على ما أورده من أن : ”ما ذهبت إليه محكمة أول درجة من ضرورة أن يكون واضع اليد فى دعوى منع التعرض قد وضع يده بنية التملك فى غير محله إذ لم تشترط ذلك المادة ٩٦١ مدينى إنما جاءت مبادرتها عامة شاملة لكل واضع يد استمر حائزا للعقار مدة سنة كاملة ورفع دعواه خلال السنة التالية لحصول التعرض

فالمستأنفان سواء كان وضع يدهما على العشة والغرفة بصفتهم مستأجرين أو كان وضع يدهما بصفتهم مستحقين للريع فإيهما على أى حال حق رفع دعوى منع التعرض ...“ فإنه يكون قد خالف القانون لما سبق بيانه من أن المستأجر لا يملك أن يرفع دعوى منع التعرض ضد المؤجر لأن حيازته للعقار المؤجر غير مقترنة بنية التملك وعلاقته بالمؤجر إنما تقوم على عقد الإيجار لا على الحيازة . كما أن وضع يد موروثة الماطعون عليهما على فرض أنه يستند إلى استحقاقها في ريع العقار الموقوف فإن ذلك لا يبيح لها رفع دعوى منع التعرض لأن وضع يدها في هذه الحالة لم يقرن كذلك بنية التملك . ومن ثم يتعين نقض الحكم دون حاجة إلى بحث باقى الأسباب .

وحيث إن الدعوى صالحة للحكم فى موضوعها . ولما كان حكم محكمة أول درجة إن قضى بعدم قبول دعوى موروثة الماطعون عليهما فى محله للأسباب السابق لإيرادها ولما استند إليه ذلك الحكم من أسباب فيتعين تأييده .

جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود عياد ، ورجح منولى عظم ،
والحسينى الوض ، ومحمد رفعت المستشارين .

(١٠)

طعن رقم ٣٩٩ سنة ٢٣ ق :

(أ) نقض " الخصوم فى الطعن " . إجراءات التقاضى . استئناف . معارضة . تضامن .
رفع الدعوى على الطاعن وآخر بطالب لإزامهما متضامنين بتعويض . صدور الحكم
الابتدائى ضدهما ورفع استئناف عنه من المحكوم عليه الآخر دون الطاعن واختصاص
الأخير فى الاستئناف . عدم منازعة الطاعن لخصمه فى طلباته سواء أمام محكمة أول
درجة أو أمام محكمة الاستئناف وعدم رفعه استئنافا عن الحكم الابتدائى . عدم
قبول الطعن منه بالنقض . القول بأن عدم منازعته ترجع إلى عدم إعلانه إعلانا
صحيحا فى الدعوى . لا يجدى . سيده المعارضة .

(ب) تضامن . استئناف . إجراءات التقاضى . دعوى . رفع الدعوى على المدعى عليهما
وطالب الحكم عليهما بالتضامن . عدم تمثيل أحدهما للآخر فى إجراءات الخصومة وعدم
اعتبار الاستئناف المرفوع من أحدهما بمثابة استئناف مرفوع من الآخر .

١ - لا يكفى لقبول الطعن فى الأحكام بالنقض أن يكون الطاعن طرفا
فى الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أيضا أن
يكون قد نازع خصمه أمامها فى مزاعمه وطلباته أو نازعه خصمه فى مزاعمه
هو وطلباته ، وأنه تيق على هذه المنازعة مع خصمه ولم يتخل عنها حتى صدر الحكم عليه .
وإذن فمقتضى أن الدعوى رفعت بطلب الحكم على المدعى عليهما متضامنين بتعويض
ولما صدر الحكم الابتدائى ضدهما استأنفه أحدهما واختصم الآخر فى الاستئناف
كما يبين أنه لم تبد من هذا الآخر منازعة ما لخصمه فى مزاعمه وطلباته سواء أمام
محكمة أول درجة أو أمام محكمة الاستئناف كما أنه لم يرفع استئنافا عن الحكم الابتدائى
الصادر فى هذه الخصومة فإن الطعن بالنقض منه فى صورة هذه الدعوى يكون
غير مقبول - ولا يجديه تمسكه بأنه لم ينازع خصمه لأنه لم يعلن فى الإجراءات

أهلنا جميعا إذ سبيل اعتراضه على هذا لا يكون بالطعن بطريق النقض بل بالمعارضة أمام محكمة الموضوع وتختل بالمعارضة للطعن بالنقض لا يتحقق معه في صورة هذه الدعوى ثبوت توافر شرط منازعته لخصمه أمام محكمة الموضوع في طلباته .

٣ - إذا رفعت الدعوى بطلب الحكم على المدعى عليهما بالتضامن فإن كلا منهما يكون مستقلا عن الآخر في الخصومة وفي مسأله فيها والطعن على ما يصدر فيما من أحكام . ولا مجال في هذا الوضع للقول بنبابة المسئولين بالتزام تضامني عن بعضهم البعض في إجراءات الخصومة واعتبار الاستئناف المرفوع من أحدهما بمثابة استئناف مرفوع من الآخر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٤٦ كلى بنى صريف - ضد الطاعن والمطعون عليها الثانية طالبا الحكم بالزامهما بأن يدفعوا له متضامنين مبلغ خمسمائة جنيه والمصروفات والأتعاب مؤسسا دواه على أنه دعى للتجنيد ووجد لائقا للخدمة العسكرية - وأصبح في عداد أفراد الجيش العامل - وأن الطاعن بوصفه طبيبا من أطباء المستشفى العسكري التابع لوزارة الحربية والبحرية - قد باشر - طبقا للقواعد المتبعة في الجيش - بمعالجته - بإعطائه حقنا ضد الأمراض المعدية فأعطاه ثمانى حقن - وعند ما أواد إعطاءه الحقنة التاسعة كسرت الإبرة في ذراعه في ١٤/٣/١٩٤٤ . فأرسل إلى المستشفى العسكري - وبقى به مدة تحت العلاج - ولكن الأمر انتهى بحدوث هامة مستديمة بذراعه تمنعه من تادية أعماله - فرفع الدعوى مطالبا بذلك المبلغ تعويضا له عما أصابه من ضرر نتيجة لهذه الهامة - وتندبت محكمة الدرجة الأولى رئيس قسم الطب الشرعى بنى صريف لفحص ذراعه وبيان ما به من إصابات إلى آخر ما ورد بحكمها الصادر في أول يناير سنة ١٩٤٩ -

فقدم الطبيب الشرعى تقريره . وبتاريخ ١٠ من مايو سنة ١٩٥٢ قضت محكمة أول درجة حضوريا بالزام المدعى عليهما (الطاعن والمطعون عليها الثانية) بأن يدفع متضامنين للمدعى (المطعون عليه الأول) مبلغ مائتى جنيه والمصروفات ومبلغ ٥٠٠ قرش أتعابا للمحاماة — وذكرت فى حكمها أن الطاعن طبيب بوزارة الدفاع وأن ما ارتكبه من خطأ وتسببت عنه العاهة المستديمة قد حدث بسبب تأديته للأعمال الممهودة اليه بها من وزارة الدفاع — وأنه لذلك تكون مسؤولة مع الطاعن بالتضامن طبقا للمادة ١٧٤ من القانون المدنى الجديد والمادة ١٥٢ من القانون المنعقد . فاستأنفت المطعون عليها الثانية هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة بصحيفة أعلنت للمطعون عليه الأول والطاعن فى ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ وطلبت فيها قبول استئنافها شكلا وفى الموضوع الغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى مع الزام المطعون عليه الأول بالمصروفات والأتعاب عن الدرجتين ، وقيد الاستئناف برقم ٧٠٠ لسنة ٦٩ ق وبتاريخ ١٤ من ابريل سنة ١٩٥٣ قضت محكمة الاستئناف حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف مع الزام المستأنفة (المطعون عليها الثانية) بالمصاريف ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . وبتاريخ ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ قرر الطاعن الطعن بالنقض فى هذا الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فنظرته بجلسته ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ وصممت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها وطلبت إحالة الطعن على الدائرة المدنية لنقض الحكم المطعون فيه فى خصوص السبب الأول وقررت دائرة الفحص بتلك الجلسة إحالته على هذه الدائرة وحددت لنظره جلسته ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ وفى هذه الجلسة أبدت النيابة العامة رأيها بعدم قبول الطعن .

وحيث إن ما أبدته النيابة العامة من رأى بعدم قبول الطعن فى محله — ذلك لأنه لا يكفى لقبول الطعن فى الأحكام بالنقض أن يكون الطاعن طرفا فى الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أيضا أن يكون قد نازع خصمه أمامها فى مزاعمه وطلباته — أو نازعه خصمه فى مزاعمه هو وطلباته — وأنه بقى على هذه المنازعة مع خصمه ولم يتخل عنها حتى صدر الحكم عليه — ولما كان يبين

من الوقائع السالف ذكرها — في خصوص حقيقة موقف الطاعن من هذه الخصومة — أنه لم تبد منه منازعة ما لخصمه في مزاعمه وطلباته سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام محكمة الاستئناف — كما أنه لم يرفع استئنافا عن الحكم الابتدائي الصادر في هذه الخصومة — وإذن فإن الطعن بالنقض منه في الصورة المسئلة في الدعوى — يكون غير مقبول — ولا ينال من هذا النظر أن يكون بين الطاعن والمطعون عليها الثانية (وهي التي طعنت في الحكم الابتدائي بالاستئناف) رابطة تضامنية ذلك لأن اختصاص كل من الطاعن والمطعون عليها الثانية أمام محكمة الدرجة الأولى وطلب الحكم عليهما بالتضامن يستلزم استقلال كل منهما في الخصومة وفي مسلكه فيها والطعن على ما يصدر فيها من أحكام — ولا مجال في هذا الوضع للقول بنبابة المسؤولين بالتزام تضامني عن بعضهم البعض في إجراءات الخصومة واعتبار الاستئناف المرفوع من أحدهما — في صدد النزاع المسائل في الدعوى — بمثابة استئناف مرفوع من الآخر ولا يجدي الطاعن تمسكه بأنه لم ينازع خصمه لأنه لم يعلن في الإجراءات إعلانا صحيحا إذ سبيل اعتراضه على هذا لا يكون بالطعن بطريق النقض بل بالمعارضة أقام محكمة الموضوع وتخطى المعارضة للطعن بالنقض لا يتحقق معه في صورة الدعوى الحالية ثبوت توافر شرط منازعة الطاعن لخصمه أمام محكمة الموضوع في طلباته .

جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود عباد ، ومحمد متولى
علم ، ومحمد زعفراني سالم ، ومحمد رفعت المستشارين .

(١١)

طعن رقم ٢١ سنة ٢٤ ق :

(أ) ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . مهنة التدليك الطبي والرياضة البدنية .
اعتبارها من المهن التي تخضع لهذه الضريبة قبل القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .

(ب) ضرائب . المهن غير التجارية . حق وزير المالية رحمه في إضافة مهن أخرى غير
الواردة في المادة ٧٢ ق ١٤ سنة ١٩٣٩ .

(ج) ضرائب . المهن غير التجارية . إلغاء المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩
بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .

٩
١ - تعتبر مهنة التدليك الطبي من المهن التي تخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية وذلك قبل العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وتدخل هذه المهنة في عموم ما نصت عليه الفقرة (الثامنة) من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إذ لم ينص عليها في المادة ٧٢ من هذا القانون ولم يصدر قرار من وزير المالية باعتبارها من المهن غير التجارية .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض بأن رخصة القياس على المهن غير التجارية الواردة في المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ - مقصورة على وزير المالية الذي خوله وحده القانون أن يضيف إلى المهن الواردة في تلك المادة مهنا أخرى بقرارات تصدر منه حسبما يتجلى له وجه الرأي في حقيقة هذه المهن وما تتكشف عنه دواعي العمل .

٣ — ألغى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المادة ٧٢ من القانون رقم ٩٤ سنة ١٩٣٩ ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٠ ومضى في فرض الضريبة بين المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية التي يمارسها المماون بصفة أصلية ويكون العنصر الأساسي فيها العمل .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن وقائع الدعوى — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتألف من أن لجنة تقدير الضرائب أصدرت بتاريخ ١٩/٤/١٩٥٠ قراراً بتحديد أرباح المطاعم عليه بمبالغ معينة عن السنوات من ١٩٤٤ إلى ١٩٤٦ باعتباره من الممولين الخاضعين لضريبة الأرباح التجارية فاعترض على هذا القرار في الدعوى رقم ٢٧ لسنة ١٩٥١ تجارى كلى القاهرة طالبا إلغاء استنادا إلى أنه ليس من أرباب المهن التجارية وإنما هو من أرباب المهن الحرة إذ يمارس مهنة التدليك الطبي والرياضة البدنية التي تقوم على أساس علمي تعتمد فيه على العمل والدراسات الخاصة وتعتبر معه من قبيل مهنة الطبيب والخبير اللتين تخضعان لضريبة الأرباح غير التجارية وبتاريخ ١٦/١١/١٩٥٢ قضت المحكمة بإلغاء القرار المذكور واعتبار المطاعم عليه غير خاضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية عن المدة من سنة ١٩٤٤ إلى سنة ١٩٤٦ تأسيسا على أن المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلاتها قد أوردت بعض المهن الغير تجارية وتركت لوزير المالية أن يعين بقرار منه أمثالا ولم تذكر هذه المهن على سبيل الحصر بل على سبيل التمثيل ولذا يجوز القياس والتشبيه على ما يرد في قرارات وزير المالية من هذه المهن باعتبار تلك القرارات مفسرة ومقرورة لا منشئة وأن مهنة المطاعم عليه على هذا الأساس بحسب طبيعتها والغاية منها تتشابه مع مهنة

الطبيب والخبير فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة تحت رقم ٨ تجارى سنة ٧٠ ق ، وهذه قضت بتاريخ ١٠/١٢/١٩٥٣ بتأييد الحكم المذكور لأسبابه ولأن الطاعنة قد حاسبت المطعمون عليه عن أرباح سنتى ١٩٥١ ، ١٩٥٢ على أنه من ذوى المهن غير التجارية . فطعن الطاعنة بتاريخ ٢٧/١/١٩٥٤ بالنقض فى هذا الحكم وقدمت النيابة العامة مذكرة بطلب نقض الحكم ، ولما عرض الطعن على دائرة المحص الطعون بجماعة ٢٠/١١/١٩٥٧ أصرت النيابة على رأيها وقررت الدائرة إحالته على هذه الدائرة لنظره بجماعة ٢/١/١٩٥٨ وفيها صحت النيابة على رأيها .

وحيث إن مبنى الطعن خطأ الحكم المطعمون فيه ومخالفته للقانون فيما أقام قضاءه عليه من أن ما ورد فى المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها من تعداد لبعض المهن غير التجارية وحق وزير المالية فى أن يعين أمثاله بقرار منه لم يكن على سبيل الحصر بل على سبيل التمثيل وأنه ينبغى التوسع فى مداول تلك المهن مع الأخذ فيها بالتشبيه والقياس والمشاكلة من حيث ظروف ونشاط كل مهنة وأن مهنة المطعمون عليه على هذا النحو تشابه مع مهنة الطبيب وتندرج تحت مهنة الخبير وكلتا هاتين من المهن غير تجارية ذلك أن المادة ٧٢ سالفه الذكر قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ قد حددت بهراحة المهن غير التجارية ولم يكن من بينها مهنة المطعمون عليه ، كما أن القرارات التى أصدرها وزير المالية بعد ذلك بإضافة مهن جديدة غير تجارية لم يشمل أى منها مهنة المطعمون عليه فلحاق هذه المهنة على تلك القرارات مخالف للقانون واجتهاد فى موضع النص غير جائز . أما ما أشار إليه الحكم المطعمون فيه من محاسبة المطعمون عليه عن أرباحه فى سنتى ١٩٥١ ، ١٩٥٢ على أنه من ذوى المهن غير التجارية فهو إن صح لا يصلح حجة لأن الخطأ لا يبرر الخطأ ، ثم هو مردود بأن أوضاع المادة ٧٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد تغيرت بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ واستعفى عنها بأحكام جديدة ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥١ ، فمادها استحقاق الضريبة على أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية التى يمارسها المولون بصيغة مستقلة ويكون العنصر الاساسى فيها العمل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أخذ بأسباب حكم محكمة أول درجة أقام قضاءه على أن ماورد في المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من مهن غير تجارية ليس على سبيل الحصر وإنما هو على سبيل التمثيل — وأن ما يصدره وزير المالية بمقتضى الحق المخول له بتلك المادة من قرارات بتعيين أمثال هذه المهن يعتبر مفسرا ومقررا لا منشئا — يحق للحاكم القياس عليه باعتبارها صاحبة السلطة الأصلية في تفسير مدلول القوانين . وعلى هذا الأساس اعتبر الحكم المطعون فيه أن مهنة المطعون عليه تشابه مع مهنة الطبيب وتندرج تحت مهنة الخبير باعتبار أن العمل هو العنصر الأساسى فيها كلها . وأخرجها بذلك من المهن التجارية وأيد ذلك بأن الطاعة أقرت بما أبداه المطعون عليه في مذكرته من أنها حاسبته من سنى ١٩٥١ ، ١٩٥٢ على أنه من ذوى المهن الغير تجارية . وهذا الذى انتهى إليه الحكم المطعون فيه غير صحيح فى القانون . ذلك أن القانون رقم ١٤ لسنة ٣٩ جعل الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية هى ضريبة القانون العام إذ نص فى الفقرة الثامنة من المادة ٣٢ على سرى أن هذه الضريبة على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها . وتناول فى المادة ٧٢ وهى المادة الأولى من الباب الثانى الخاصة بأرباح المهن غير التجارية أحكام هذه الضريبة فنص على أنه "اعتبارا من أول الشهر التالى لصدور هذا القانون تفرض ضريبة سنوية على أرباح مهنة المحامى والطبيب والمهندس المعمارى والمحاسب . وكذلك على أرباح كل مهنة غير تجارية تعين بقرار من وزير المالية" وقد جرى قضاء هذه المحكمة بأن رخصة القياس على المهن الغير تجارية الواردة فى المادة المذكورة مقصورة على وزير المالية الذى خوله وحده القانون أن يضيف إلى المهن الواردة فى تلك المادة مهنا أخرى بقرارات تصدر منه حسبما يتجلى له وجه الرأى فى حقيقة هذه المهن وما تتكشف عنه دواعى العمل (تقضى ١٩٥٤/٤/٨ طعن رقم ٢٤٨ سنة ٢٢ ق) . ولما كانت مهنة التدليك الطبى والرياضة البدنية من المهن التى تدخل فى صميم ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٢ — إذ لم ينص عليها فى المادة ٧٢ ولم يلحقها قرار من وزير المالية بما نص عليه فيها وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبرها رغم ذلك من المهن

الغير تجارية التي لا تخضع لضريبة الأرباح التجارية فإنه يكون بذلك مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه . ولا يفض من ذلك أن الطاعنة قد حاسبت المطعون عليه عن سنتي ١٩٥١ ، ١٩٥٢ على أنه من ذوى المهن الغير تجارية لأن هاتين السنتين داخلتان في نطاق القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ الذى ألغى المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٠ وسوى في فرض الضريبة بين المهن الحرة وغيرها من المهن غير التجارية التي يمارسها الممولون بصفة أصلية ويكون العنصر الأساسى فيها العمل .

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود عياد المستشار، وبحضور السادة : محمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد زعفراني
سالم ، والحقيني موسى ، ومحمد رفعت المستشارين .

(١٢)

طعن رقم ٢٨١ سنة ٢٣ ق :

(أ) استئناف . الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي تعتبر مستأنفة باستئناف
الحكم الموضوعي . م ٤٠٤ مرافعات .

(ب) قوة الأمر المقضى . استئناف " أحكام يجوز استئنافها " . إفلاس . كفالة .
حكم انتهى في أسبابه إلى تقرير حق الكفيل في الرجوع على المدين المفلس بما آداه
عنه من ديون . اكتسابه قوة الأمر المقضى بمضى ميعاد الاستئناف دون استئنافه .
م ٣٧٨ مرافعات .

(ج) استئناف . قوة الأمر المقضى . ميعاد الطعن . بدايته . م ٢/٣٧٩ مرافعات .

١ - الأحكام المنهية للحصومة كلها أو في جزء منها لا تعتبر مستأنفة باستئناف
الحكم الموضوعي الذي يصدر بعد ذلك في الدعوى إلا إذا رفع عنها استئناف
خاص في الميعاد القانوني وذلك طبقا للسادة ٤٠٤ مرافعات التي لا تنصرف
هيأتها إلا إلى الأحكام القطعية الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي
بها الحصومة كلها أو بعضها .

٢ - متى كان الحكم الابتدائي قد انتهى في أسبابه إلى تقرير جواز رجوع
الكفيل على المدين المفلس بما آداه من ديون لدائنيه وقضى في منطوقه بنسب
خير لبيان المبلغ الذي استفاده المدين مما آداه كفيله عنه فإن الحكم بذلك يكون
قد قضى قضاء قطعي في أصل الحق المتنازع عليه وهو حق الرجوع وأنهى النزاع
بين الطرفين في هذا الخصوص وحصر الحصومة بعد ذلك في بيان المبلغ الذي

استفاده المدين المكفول مما أداه عنه الكفيل . وهذا الحكم القطعي يجوز الطعن فيه على استقلال ونفا لنص المادة ٣٧٨ مرافعات فاذا لم يستأنفه المحكوم عليه ومضى ميعاد استئنافه اكتسب قوة الشيء المحكوم فيه .

٣ — يجرى ميعاد الطعن في حق من أعلن الحكم ومن أعلن إليه الحكم عملاً بالمادة ٣٧٩/٢ مرافعات فاذا كان المحكوم عليه قد أعلن الحكم الابتدائي الذي تضمن في شق منه قضاء لصالحه ومضى ميعاد استئنافه دون أن يستأنفه فليس له أن يحتج بأنه إنما أعلن الحكم بالنسبة للشق الصادر لصالحه وما كان في استطاعته تجزئة إعلان الحكم لتعارض ذلك مع صريح نص المادة المشار إليها .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى ٣٨٠/١٩١ سنة ١٩٥٠ كلى طنطا على المطعون عليه بصحيفة معلقة في ١٢ من مارس سنة ١٩٥٠ قال فيها إنه نظراً لصلته المصاهرة بينه وبين المطعون عليه كفله لدى بعض المحال التجارية التي كان يتعامل معها في تجارة الأقطان . ولما لم يقيم المطعون عليه بالتزاماته قبل تلك المحال وتوقف عن سداد ديونها قضى في ٤ من يونيو سنة ١٩٢٨ بإشهار إفلاسه ثم تصالح مع دائنيه على ترك أمواله لهم وصدرت المحكمة التجارية المختلطة بالاسكندرية على هذا الصلح وأقفلت تقيسته نهائياً في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٢٩ ولكن الدائنين لم يقنعوا بهذا الصلح ورجعوا على الكفلاء بما لم يوفه المدين واتخذوا ضد الطاعن إجراءات نزع الملكية بالنسبة إلى ٨ ف و ١٠ ط مملوكة له بيع منها فعلاً ٦ ف و ٢٠ ط بالمزاد العلني في قضيتي البيع رقمي ١٠٢ سنة ٦ ق مختلط

و ١٥١ سنة ١٩٤٧ كلى طنطا — وأن من حقه الرجوع على مكفوله المطعون عليه بما وفاه عنه من ديون وما تسبب له من أضرار رغم يساره . وانتهى الطاعن إلى طلب الحكم بإلزام المطعون عليه بأن يدفع له مبلغ ٤٥٢٥ جنيها والمصاريف وفوائد هذا المبلغ بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد وشمول الحكم بالإنفاذ — من ذلك ٣٣٠٠ جنيه قيمة ٨ ف و ١٠ ط بواقع ٤٠٠ جنيه للفدان و ١٢٣٥ جنيها ريع ٦ ف و ٢٠ ط مدة سبع سنوات من تاريخ نزع ملكيتها في سنة ١٩٤٣ حتى رفع الدعوى في سنة ١٩٥٠ بواقع ريع الفدان في السنة ٢٥ جنيها . وفي ٦ من فبراير سنة ١٩٥١ عدل الطاعن طلباته في مذكرته المقدمة لقاضي التحضير إلى مبلغ ٣٩٤٥ جنيها مستبعدا ثمن الأطيان التي لم تبع بالمزاد العلني وهي ما زاد على ٦ ف و ٢٠ ط . وفي ١٣ من مايو سنة ١٩٥١ قضت محكمة طنطا الابتدائية حضوريا في الدعوى : أولا — برفض دعوى المدعى (الطاعن) فيما يختص بالريع المطلوب وقدره ١٢٢٥ ج وإلزامه بالمصروفات المناسبة لهذا المبلغ . ثانيا — قبل الفصل في باقي الطلبات بتدب مكتب الخبراء الزراعيين والحسابيين بمديرية الغربية للاطلاع على أوراق الدعوى ومستنداتها وبيان ما حصل عليه دائنو المدعى عليه (المطعون ضده) من ثمن أطيان المدعى المبينة بالمزاد وفاء لديونهم المطلوبة من المدعى عليه ومعاينة الأطيان التي نزلت وبيان ثمنها الحقيقي وقت مرسى المزاد بعد زيادة العشر . واستندت محكمة أول درجة في قضائها إلى القول بأن المدعى بوصفه كفيلا للمدعى عليه حق الرجوع عليه بما أداه عنه من ديون كان يكفلها وفوائدها والمصاريف طبقا للسادة ٥٠٥ من القانون المدني القديم الذي نشأت في ظله هذه العلاقة . وأنه لما كانت عناصر الدعوى غير كافية للفصل فيها فإن المحكمة ترى تدب مكتب الخبراء لاداء الأمورية المبينة بمنطوق حكمها والسابق الإشارة إليها — أما بالنسبة لما يطلبه المدعى من ريع وقدره ١٢٢٥ ج عن أطيانه التي نزلت ملكيتها من سنة ١٩٤٣ لتاريخ رفع الدعوى فلا وجه له بعد أن ضمن طلباته الحكم له بثن الأرض المتروعة ملكيتها حسب قيمتها الحقيقية مع الفوائد من تاريخ المطالبة الرسمية إذ لا يصح الجمع بين طلب الريع وطلب الفوائد . فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة

استئناف طنطا بصحيفة معلنه في ٥ من أغسطس سنة ١٩٥١ طلب فيها الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لما قضى به من رفض طلب الريع وقدره ١٢٢٥ ج مع إلزام المستأنف عليه (المطعون عليه) بأن يدفع له مبالغ ١٢٢٥ ج وفوائده بواقع ٥٪ من المطالبة الرسمية للسداد والمصاريف والأتعاب عن الدرجتين . وأقام الطاعن استئنافه على أساس أنه لم يجمع بين طلب الفوائد وطلب الريع وإنما طلب الريع عن مدة محددة وطلب الفوائد من مدة أخرى خلاف المدة المطالب بالريع عنها . وقيد هذا الاستئناف برقم ١٢ سنة ١ ق - وفي ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ قضت محكمة استئناف طنطا حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف بالمصروفات ومبالغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . وقدبنى هذا الحكم على أساس أنه لاحق للكفيل في الرجوع على المدين المفلس بما أداه عنه نتيجة عقد الكفالة للأسباب التي أوردتها . وقد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ ، وصمم الطاعن والنيابة على ما جاء بذكر كل منهما وطلبا إحالة الطعن على الدائرة المدنية ، فقررت دائرة الفحص إحالته إلى هذه الدائرة بجلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ ، وفيها أبدت النيابة رأيها وطلبت نقض الحكم المطعون فيه .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف القاضي برفض دعوى الريع تأسيسا على القول بعدم أحقية الكفيل في الرجوع على المدين قد أهدر قاعدة قوة الشيء المحكوم فيه وجاء مخالفا للقانون ، ويقول الطاعن في بيان ذلك : إن الحكم الابتدائي بت في مبدأ حق رجوع الكفيل على مدينه المفلس بعد أن تصالح مع دائنيه في حالة ما إذا رجع أحد الدائنين على الكفيل ليستوفي منه ما بقي من دينه . وقرر أن من حق الطاعن بوصفه كفيل أن يرجع على المطعون عليه بما وفاه عنه ، وتنب مكتب الخبراء لبيان ما حصل عليه الدائنون من ثمن أطيان الطاعن وبيان هذا الثمن وقت رسو

المزاد وقضى الحكم المذكور في الوقت ذاته برفض طلب الريع المقدر بمبلغ ١٢٢٥ جنيها مؤسسا هذا الرفض على تصور خاطئ هو الجمع بين الريع والفوائد وقد استأنف الطاعن الحكم في هذا الشطر الأخير دون سواء وتمسك بأن الحكم الابتدائي قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة لما قضى به من جواز رجوع الكفيل على المدين وذلك لأن المطعون عليه قد فوت على نفسه ميعاد استئناف هذا الحكم . وكان يتعين على محكمة الاستئناف ألا تمس أصل الحق احترام القوة الشيء المقضى فيه ولكنها اهتمت أن الحكم الذي قضى بجواز رجوع الطاعن على المطعون عليه لم يحز قوة الشيء المقضى فيه تأسيسا على أن المطعون عليه قد احتفظ عند إعلانه بهذا الحكم بحق استئنافه ، وأن المادة ٤٠٤ من قانون المرافعات تقضي بأن استئناف الحكم الصادر في الموضوع يستتبع حتما استئناف جميع الأحكام السابقة صدورها ما لم تكن قبلت صراحة ، وأن المطعون عليه لم يقبل الحكم في هذا الصدد صراحة أو ضمنا ، وتبنت على ذلك قضاءها بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للريع فأخطأت إذ سوت بين الحكم القطعي المنهي للخصومة كلها أو بعضها وغيره من الأحكام الممهدة لذلك .

ومن حيث إنه يبين من مراجعة الحكم الابتدائي أنه بعد أن استعرض واقعة الدعوى وأثبت دفاع طرفي الخصومة ، أورد بأسبابه " أن المدعى عليه لم يازع في وقائع الدعوى ولا في الأساس القانوني لقيام المدعى بالوفاء لدائنيه عملا بأحكام الكفالة بل حصر صرافته في حق الكفيل في الرجوع على المفلس بما أداه عنه لدائنيه بعد التصديق على الصلح " ثم تناول الحكم بعد ذلك بحث علاقة الكفيل بالمفلس وخلص من هذا البحث إلى القول بأنه : " يبين مما تقدم أن للمدعى بوصفه كفيلا "المدعى عليه" حق الرجوع عليه بما أداه عنه من ديون كان يكفلها وفوائدها والمصاريف طبقا للقانون المدني القديم الذي نشأت في ظله هذه العلاقة " ، ثم قضى الحكم بعد ذلك بنسب مكتب الخبراء لبيان المبالغ التي استفادها المدعى عليه من سداد المدعى في نطاق المأمورية المبينة بالحكم ، كما قضى الحكم برفض طلب الريع تأسيسا على أنه لا يصح الجمع بين طلب الريع وطلب الفوائد بعد أن ضمن الطاعن طلباته الحكم بثمن الأرض

المنزوعة حسب قيمتها الحقيقية مع الفوائد من تاريخ المطالبة الرسمية . ويبين من هذا الذى أورده الحكم الابتدائى أنه وقد انتهى فى أسبابه إلى الأخذ بالرأى القائل بجواز رجوع الكفيل على المدين المفلس بما أداه من ديون لدائى المفلس وقضى فى منطوقه بنذب خبير لبيان المبلغ الذى استفاده المطعون عليه مما أداه عنه كفيله الطاعن لدائيه فانه بذلك يكون قد قضى قضاء قطعيا فى أصل الحق المتنازع عليه وهو حق الرجوع وأنهى النزاع بين الطرفين فى هذا الخصوص وحصر الخصومة بذلك فى بيان المبلغ الذى استفاده المدين المكفول مما أداه عنه الكفيل . وهذا الحكم القطعى يصح الطعن فيه على استقلال وفقا لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات فاذا لم يستأنفه المحكوم عليه ومضى ميعاد استئنافه اكتسب قوة الشئ المحكوم فيه . ولا محل لما ذهب إليه المطعون عليه فى دفاعه من أن الحكم الابتدائى لم يفصل فى حق رجوع الكفيل على المدين لحلو المنطوق من ذلك القضاء . إذ الثابت أن الحكم الابتدائى قضى فى أسبابه بثبوت هذا الحق للطاعن ورتب على ذلك ندب مكتب الخبراء لبيان المبلغ الذى استفاده المطعون عليه مما أداه عنه كفيله الطاعن لدائيه فأيا كان موضع هذا القضاء القطعى من الحكم فهو بات فى أصل الحق الحاسم للخصومة فى هذا الصدد .

ومن حيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أورد بأسبابه ردا على تمسك الطاعن بقوة الشئ المقضى فيه ما يلى : " وحيث إنه لا نزاع فى أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد فصل فى أساس الخصومة بين الطرفين وقرر مبدأ حق المستأنف فى الرجوع على المستأنف عليه بما أداه عنه وبهذا يجوز الطعن فيه استقلالا لأن الأحكام التى لا يجوز استئنافها فى حكم المادة ٣٧٨ مرافعات هى تلك التى تصدر قبل الفصل فى الموضوع ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها وقد تتابع أحكام النقض مؤيدة جواز هذا النظر . وحيث إن جواز الطعن بالاستئناف فى هذا الحكم استقلالا على ما سبق بيانه لا يعنى أن هذا الحكم قد أصبح نهائيا فيما قضى به من حق المستأنف فى الرجوع على المستأنف عليه بما أداه بمقولة إن المستأنف عليه قد فوت على نفسه استئناف

ذلك الحكم بعدم استئنائه في الميعاد الذي مري في حقه وحق المستأنف على السواء
بإعلان الحكم من جانبه للمستأنف لأن ذلك يتعارض مع صريح نص القانون
في المادة ٤٠٤ التي تقضى بأن استئناف الحكم الصادر في موضوع الدعوى
يستتبع حتما استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية ما لم تكن قبلت
صراحة، والمستأنف عليه لم يقبل هذا الحكم بل إنه احتاط للأمر وذكر في إعلان
الحكم المستأنف أنه يحتفظ بحقه في استئناف الحكم فيما قضى به من ندب مكتب
الخبراء بعد الفصل في موضوع الدعوى . وإذا كان القانون قد أجاز الطعن
في مثل ذلك الحكم استقلالاً فليس معنى هذا إهدار حق المحكوم عليه في استئناف
الحكم الصادر في موضوع الدعوى بما يستتبع حتما استئناف جميع الأحكام التي سبق
صدورها في القضية ما لم تكن قبلت صراحة . ومن ثم يكون المستأنف عليه
بالحيار بين أن يرفع استئنافاً عن هذا الحكم استقلالاً وبين الانتظار حتى يفصل
في موضوع الدعوى مادام أنه لم يقبل الحكم الصادر بنذب مكتب الخبراء صراحة
ومتى كان الأمر كذلك فإن تحدى المستأنف بما استقر عليه قضاء النقض بشأن
جواز الطعن استقلالاً في الأحكام المنهية للتخصومة كلها أو بعضها الصادرة
في موضوع الدعوى في غير محله . ويكون القول بأن الحكم إذ قرر مبدأ مسئولية
المستأنف عليه في الرجوع عليه قد حاز قوة الشيء المقضى فيه لا سند له من القانون .
وحيث إنه تأسيساً على ذلك يكون للحكمة أن تبحث أساس حق المستأنف
في الرجوع على المستأنف عليه بما أداه وهي في صدد بحث ما يطلب المستأنف
من إلزام المستأنف عليه بريع الأطيان التي تزمت ملكيتها وفاء للديون التي كفلها
المستأنف لدائني المستأنف عليه غير مقيدة في ذلك البحث بما ذهب إليه حكم
محكمة أول درجة في أسبابه ويبين من هذا الذي ورد بالحكم أن محكمة
الاستئناف انتهت إلى أن المطعون عليه إذا استأنف الحكم الذي قد يصدر
في الموضوع بعد تقديم تقرير مكتب الخبراء فإن هذا الاستئناف يستتبع حتما
استئناف الحكم الصادر بتاريخ ١٣ من ١٠ مايو سنة ١٩٥١ الذي بنى في أساسه على جواز
رجوع الكفيل على المدين مستندة في ذلك إلى تفسيرها لنص المادة ٤٠٤

من قانون المرافعات ورأت في الدفع بقوة الشيء المقضى فيه ما يتعارض مع هذا التفسير .

ومن حيث إن هذا الذي انتهى إليه الحكم المطعون فيه غير صحيح في القانون ذلك أن الحكم فسر عبارة "يستتبع حتما استئناف جميع الأحكام السابقة صدورها في الدعوى" الواردة بالمادة ٤٠٤ من قانون المرافعات بأنها تشمل الأحكام القطعية التي تكون قد بنت في أصل الحق أو في جزء منه في حين أن هذه العبارة بحسب ما هو واضح من المذكرة التفسيرية لهذه المادة تنصرف إلى "الأحكام القطعية التي لا تمنع المحكمة من المضي في نظرها" وهي الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها فالمادة ٤٠٤ من قانون المرافعات إنما تكمل القاعدة الواردة بالمادة ٣٧٨ من هذا القانون المتعلقة بالأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي لا تنتهي بها الخصومة . أما الأحكام المنهية للخصومة كلها أو في جزء منها فلا تعتبر مستأنفة باستئناف الحكم الموضوعي الذي يصدر بعد ذلك إلا إذا رفع عنها استئناف خاص في الميعاد القانوني .

ومن حيث إن الثابت من الوقائع التي أوردها الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه أعلن الحكم الابتدائي إلى الطاعن في ٨ من يولييه سنة ١٩٥١ وقد تضمن هذا الحكم قضاء قطعيًا باتًا في أصل الحق على ما سبق بيانه وأنه قد قضى ميعاد استئنافه دون أن يستأنفه المطعون عليه ، ومن ثم فقد أصبح هذا الحكم نهائيًا وحائزًا لقوة الأمر المقضى فيه في هذا الخصوص . ولا يغير من هذا النظر ما ذهب إليه المطعون عليه من أنه أعلن الحكم المذكور بالنسبة للشق القطعي الصادر لصاحبه القاضي برفض دعوى الريع وما كان في استطاعته تجزئة إعلان الحكم لتعارض هذا القول مع صريح نص المادة ٣٧٩/٢ من قانون المرافعات التي تقضى بأن الميعاد يجري في حق من أعلن الحكم ومن أعلن إليه الحكم .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف القاضي برفض طلب الريع على أساس عدم جواز رجوع الكفيل إلى مدينه المكفول قد أهدر قوة الشيء المحكوم فيه وأخطأ تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود عواد المستشار ، وبحضور السادة : أحمد فوشة ، محمد متولى عتلم ، ومحمد زعفران سالم ، ومحمد رفعت المستشارين .

(١٣)

طعن رقم ٣٩ سنة ٢٤ ق :

(أ) ضرائب . رسم الأيلولة على التركات . المقصود بالديون المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ .

(ب) نقض " أسباب بخالطها واقع " و " أسباب جديدة " . ضرائب . رسم الأيلولة على التركات . عدم جواز التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بتطبيق المادة ١٣ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ على الديون المتنازع على خصمها من قيمة التركة .

١ — إن ما نصت عليه المادة ١٦ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ يفرض رسم أيلولة على التركات من وجوب استبعاد كل دين أو التزام سقط بالتقادم من قيمة التركة ولو لم يتمسك الورثة بذلك — إنما هو خاص بالديون التي على التركة ولا ينصرف إلا إليها دون الديون التي تكون مستحقة للتركة .

٢ — لا يجوز التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بتطبيق المادة ١٣ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ على الديون المستحقة للتركة والمتنازع على استبعادها من قيمة التركة عند تقديرها لأن هذا الدافع يخالطه واقع .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع الدعوى — على ما بين من الحكم المطعون فيه ومائر أوراق
الطعن — تتلخص في أنه بتاريخ ١١ من يولييه سنة ١٩٤٦ توفى أبقراط مرفص
رزوق عن تركته آل ثلثها إلى السيدة ماري رزوق (المطعون عليها الأولى) باعتبارها
موصى لها بالثالث وآل باقيا إلى الأستاذ إلياس رزوق ، مورث باقي المطعون
عليهم وفي سبيل تحصيل رسم الأيلولة عن هذه التركة قدرتها لجنة تقدير التركات
بتاريخ ١٧ من مايو سنة ١٩٤٩ بمبلغ ١٠٦٦٠٢ جنيتها و ٣٠٩ مليا فرفع المطعون عليهم
الدعوى رقم ٩٨١ سنة ١٩٤٩ كلى المنصورة ضد الطاعة بطلب إلغاء هذا القرار
وتقدير التركة بمبلغ ٦٨٩١٦ جنيتها و ٤٠٠ مليم — وبتاريخ ٢٤ من يناير سنة ١٩٥١
قضت المحكمة بتعديل قرار اللجنة سائلة الذكر واعتبار قيمة التركة مبلغ
٨٢٦٤١ جنيتها و ٧٠٤ مليا فاستأنف المطعون عليهم هذا الحكم بالاستئناف
رقم ٤٥ تجارى سنة ٣ ق محكمة استئناف المنصورة طالبين تعديله إلى مبلغ
٦٨٩١٦ جنيتها و ٤٠٠ مليم ، كما استأنفته الطاعة أمام تلك المحكمة بالاستئناف
رقم ٤٧ تجارى سنة ٣ ق طالبة إلغاء ورفض دعوى الطعون عليهم وبتاريخ ٢٣
من نوفمبر سنة ١٩٥٣ قضت المحكمة المذكورة في هذين الاستئنافين بعد ضمهما
برفض الاستئناف المرفوع من الطاعة وفي الاستئناف المرفوع من المطعون عليهم
بتعديل الحكم المستأنف واعتبار قيمة التركة مبلغ ٧٨٧٩٧ جنيتها و ٤١٤ مليا
ومن ضمن ما استبعده من قيمة التركة دين لها على أحمد بك الحلواني مقداره ٦٢٠ جنيتها
بموجب كميالة مستحقاق سنة ١٩٣٠ وفوائده البالغ مقداره ٧٨٠ جنيتها ، فقررت
الطاعة بتاريخ ٩ من فبراير سنة ١٩٥٤ الطعن بالنقض في هذا الحكم . وقدمت
النيابة العامة مذكرة طابت فيها نقض الحكم ، ولما عرض الطعن على دائرة فحص
الطعون بجلاسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ صممت النيابة العامة على رأيها وقررت
الدائرة إحالة الطعن على هذه الدائرة لنظره بجلاسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٥٨ وفيها
أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد محصله خطأ الحكم المطعون
فيه ومخالفته للقانون فيما قضى به من استبعاد دين أحمد الحلواني وفوائده من التركة
عند تقدير قيمتها لسقوطه بمضى المدة تأسيسا على أن المادة ١٦ من القانون

رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ صريحة في وجوب استبعاد كل دين أو التزام سقط بالتقادم ولو لم يتمسك الورثة بذلك وإن هذا النص عام ومطلق بحيث لا يفرق بين الديون التي للتركة أو عليها مع أن المقصود بالديون من عبارة النص في قوله إنه يجب على موظفي مصلحة الضرائب استبعاد كل دين أو التزام سقط بالتقادم ولو لم يتمسك الورثة بذلك إنما هي الديون المستحقة على التركة لا الديون المطلوبة لها . إذ أن الديون المستحقة على التركة هي وحدها التي يتصور ألا يتمسك الورثة بتقادمها لكي يزيدوا من أعبائها ومن مجموع المبالغ المطلوبة عليها والتي تخصم من موجوداتها وأصولها بقصد تخفيض صافي التركة الذي تفرض عليه الضريبة لإضرارها بصالح المصلحة العامة . أما الديون المطلوبة للتركة فلا يتصور أن يدفع الورثة — وهم أصحابها — بسقوطها بالتقادم ضد أنفسهم واستبقا للحوادث . وهذه الديون إنما تدخل في نطاق المادة ١٣ وتندرج تحت عبارة "الديون المشكوك في تحصيلها والمعدومة" التي للمصلحة عليها ولاية الاستبعاد النهائي أو الاستبعاد المؤقت بشرط تعهد الورثة باتخاذ الإجراءات اللازمة للطالبة بها وأن يشرعوا في اتخاذ هذه الإجراءات اللازمة خلال ستة أشهر من تاريخ تعهدهم وإلا زالت عنها صفة الاستبعاد وإن كان الملمعون عليهم لم يتمسكوا بذلك أمام محكمة الموضوع .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قال "ومن حيث إن النزاع ينحصر في نقط ست أولا ... ثانيا ... ثالثا دين التركة قبل أحمد الحلواني استحقاق سنة ١٩٣٠ وفوائده . وعند مناقشة هذه النقطة الثالثة قال الحكم "ومن حيث إن مصلحة الضرائب تنعى على الحكم المستأنف أنه استبعد من قيمة التركة مبلغ ٦٢٠ جنيها وفوائده البالغة ٧٨٠ جنيها وهو عبارة عن دين قبل أحمد الحلواني استحقاق سنة ١٩٣٠ محرز بشأنه كإيالة تأسيسا على أنه سقط الحق فيها بمضي المدة وتطبيقا لنص المادة ١٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ وتعترض المصلحة على ذلك بأن الحكم قد فسر هذه المادة تفسيراً خاطئاً ذلك أن المقصود من هذا النص استبعاد الديون التي تنقضي من قيمة التركة فهي تنطبق على خصوم التركة لا على أصولها ... وهذا الاعتراض لا يستند إلى أساس ذلك أن المادة ١٦ من القانون رقم ١٤٢

لسنة ١٩٤٤ نص على وجوب استبعاد كل دين أو التزام سقط بالتقادم وأولم يتمسك الورثة بذلك وقد جاء النص عاما صريحا دون تفرقة بين الديون التي للتركة أو عليها". وهذا الذي انتهى إليه الحكم المذكور غير صحيح في القانون ذلك أن المشرع فيما أورده في المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ من عناصر تحديد قيمة التركة تمهيدا لتقدير الرسم المستحق عليها قد ذكر "الديون المطلوبة للتركة" والديون التي عليها "بصفة عامة وعبر عن الأولى في النص الفرنسي لتلك المادة بكلمة "Créances" قضى بادمجها في التركة. وعبر عن الثانية بكلمة "Dettes" قضى بخصمها منها. ثم رأى المشرع بعد ذلك ألا يكون هذا الادماج والخصم مطلقين فوضع في المواد التالية للمادة المذكورة قواعد لتنظيم هاتين العمليتين وخص المادة ١٣ بالديون المطلوبة للتركة نص على أن يستبعد منها من قيمة التركة نهائيا أو مؤقتا ما قد يكون مطلوبا من مدينين مفلسين أو ما يكون مشكوكا في تحصيله أو معدوما بالقيود الواردة في تلك المادة وخص المادة ١٤ بالديون والالتزامات التي على التركة نص على خصمها من التركة طالما أنها ثابتة بمستندات تصاح دليلا على المتوفى أمام القضاء. ولكنه استدرك في المادة ١٥ ونص على ألا يكون هذا الخصم إلا في الحدود التي أشار إليها فيها تبعا لما قد يشوب تلك الديون من صورية أو يعتور ثبوتها من شك — ولما كانت المادة ١٦ قد نصت بعد ذلك على أنه "يجب على موظفي مصلحة الضرائب استبعاد الديون الآتية : (١) كل دين أو التزام سقط بالتقادم وأولم يتمسك الورثة بذلك (٢) كل دين أبرم في الخارج إلى أن يصدر به حكم من القضاء المصري أو يصدر به حكم قضائي من الخارج يشمل بالصيغة التنفيذية في مصر" وكان المشرع قد عبر عن كلمة "دين" الواردة في هذه المادة في نصها الفرنسي بكلمة "Dettes" وهي نفس الكلمة التي عبر بها في المادة ١٢ عن الديون التي على التركة. وكان من غير المتصور أن يتمسك الورثة بالتقادم إلا بالنسبة للديون التي على التركة وكانت المادة ١٦ قد وردت في أعقاب المادة ١٥ استطرادا لاستدراك المشرع فيما نص عليه في المادة ١٤ بالنسبة لخصم الديون التي على التركة لما كان ذلك فإن نص المادة ١٦ إنما يكون خاصا بالديون التي على التركة

ولا ينصرف إلا إليها دون الديون التي تكون مستحقة لها . ويكون ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من سريلانها على كلا النوهين من الديون مخالفا للقانون وموجبا لفضله لهذا السبب . أما ما أثارته الطاعنة في سبب الطعن من تطبيق نص المادة ١٣ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ على حالة الدعوى فانه دفاع يخالطه واقع ولم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ، فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة .

جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود عباد المستشار ، وبحضور السادة : ، محمد متولى عتلم ، ومحمد زعفراني
حالم ، والحسين الموضى ، ومحمد رفعت المستشارين .

(١٤)

طعن رقم ٣ سنة ٢٧ ق "أحوال شخصية" :

(أ) نقض . إجراءات الطعن . أحوال شخصية . الأحكام والقرارات الصادرة في مسائل
الأحوال الشخصية والوقف المشار إليها في المادة الثانية من القانون ٦٢٨
لسنة ١٩٥٥ . وجوب اتباع الإجراءات المقررة في المادتين ٨٨١ و ٨٨٢
مرافعات عند الطعن عليها .

(ب) نقض . إجراءات الطعن . إعلان الطعن . إيداع الأوراق والمستندات . أحوال
شخصية . طعن في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . الدفع بطلانه استنادا
إلى عدم قيام الطاعن بإعلان تقرير الطعن خلال الخمسة عشر يوما التالية لصدور قرار
الإحالة وعدم إيداعه أصل ورقة إعلان الطعن والمذكرة الشارحة في الخمسة أيام
التالية . في غير محله . المادتان ٤٣٢ مكررا و ٨٨٢ مرافعات .

(ج) استئناف . أحوال شخصية . استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية
والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية . متى يعتبر مرفوعا . القانون ٧٨
سنة ١٩٣١ والقانون ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ .

١ — إن المادة الثالثة من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ إذ أجازت للتصوم
وللنيابة العامة الطعن بطريق النقض في الأحكام والقرارات المتعلقة بالأحوال
الشخصية والوقف المشار إليها في المادة الثانية من ذلك القانون ، ونصت
على أن يكون الطعن فيها طبقا لنص المادة ٨٨١ من قانون المرافعات — إنما
قصدت بذلك أن تكون إجراءات الطعن في الأحكام والقرارات المشار إليها
هي بذاتها إجراءات الطعن بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية المنصوص عليها
في الكتاب الرابع من قانون المرافعات وهي الإجراءات المقررة في المادتين ٨٨١
و ٨٨٢ من هذا القانون .

٢ — أوردت المادة ٨٨٢ من قانون المرافعات بشأن الإجراءات التي تتبع في مسائل الأحوال الشخصية في المرحلة التالية لصدور قرار الإحالة من دائرة فحص الطعون أحكاما خاصة تخالف الأحكام العامة التي تتبع في نفس المرحلة والمنصوص عليها في المادة ٤٣٢ مكررا . وعلى ذلك تكون الأحكام الخاصة هي الواجب اتباعها — على ما جرى به قضاء محكمة النقض . ومن ثم فإذا تعلق الطعن بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية فإنه لا يكون ثمة محل للدفع ببطلان الطعن استنادا إلى أن الطاعن لم يقوم بإعلان تقرير الطعن خلال الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ صدور قرار الإحالة من دائرة فحص الطعون ولم يودع خلال الخمسة أيام التالية أصل ورقة إعلان الطعن ومذكرة بشرح أسبابه عملا بنص المادة ٤٣٢ مكررا سابقة الذكر .

٣ — يجب تطبيق المواد التي وردت في باب الاستئناف في القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بالنسبة للاستئناف الذي يرفع من الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية وذلك إعمالا لنص المادة الخامسة من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٥ . ويعتبر الاستئناف حرفوا ومقيدا في الميعاد بتقديم صحيفته إلى قلم كتاب المحكمة في الميعاد المحدد في المادة ٣٠٧ من القانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ وبقيده في الجدول في الميعاد المحدد في المادة ٣١٤ من هذا القانون — أما إعلان الصحيفة إلى الخصم فإنه إجراء لم يحدد له القانون ميعادا ويجوز للاستئناف أو لقلم الكتاب أن يقوم به بعد قيد الدعوى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقصور والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع تحصل — حسبما يبين من الأوراق — في أن محمد وهيد الباقي وأسماء وأمينه أولاد سليمان درويش العصار أقاموا على المطعون عليهما

دعوى لدى محكمة دمنهور الابتدائية قيدت في جدولها برقم ١٥ لسنة ١٩٥٦ أحوال شخصية — طلبوا فيها الحكم باستحقاقهم لنصيب في وقف مصطفى سليمان العصار — وفي ٢٩ من أبريل سنة ١٩٥٦ حكمت محكمة الدرجة الأولى برفض دعواهم ورفعوا استئنافا عن هذا الحكم قيد في جدول محكمة استئناف الاسكندرية برقم ٦٣ سنة ١٢ قى شرعى ، ودفع المطعون عليهما بعدم قبول الاستئناف شكلا وذلك تأسيسا على أنه وإن كان رسم الاستئناف قد دفع قبل انقضاء ثلاثين يوما على تاريخ صدور الحكم المستأنف إلا أن الاستئناف لم يعان إليهما إلا بعد انقضاء هذا الميعاد — وفي ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ حكمت المحكمة بقبول الدفع وبعدم قبول الاستئناف شكلا . فقررت نيابة استئناف الاسكندرية الطعن في هذا الحكم بطريق النقض . وبعد أن أبدت النيابة العامة رأيها بقبول الطعن شكلا وبنقض الحكم المطعون فيه حددت لنظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٥٧ وفيها صممت الطاعنة على طلباتها وتقرر إحالة الطعن إلى دائرة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية . وبعد صدور قرار الإحالة أمر السيد رئيس المحكمة بإعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليهما وحدد لهما خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانهما لتقديم مذكرة بدفاعهما مشفوعة بالمستندات أعلن المطعون عليه الأول بالتقرير ولم تعلن به المطعون عليها الثانية ولكنها قدمت في الميعاد مذكرة دفعت فيها ببطلان الطعن وطالبت احتياطيا الحكم برفضه موضوعا . ثم قدمت النيابة العامة مذكرة ثانيا وفيها أبدت رأيها برفض الدفع وبقبول الطعن شكلا وبنقض الحكم المطعون فيه . وبالجلسة المحددة أخيرا أمام هذه الدائرة لنظر الطعن صممت النيابة على رأيها المبين بمذكريتها .

ومن حيث إن ما دفعت به المطعون عليها الثانية من بطلان الطعن مبناه أن الطاعنة لم تقم بإعلان تقرير الطعن خلال الخمسة عشر يوما التالية لتاريخ صدور قرار الإحالة من دائرة فحص الطعون ولم تودع خلال الخمسة أيام التالية أصل ورقة إعلان الطعن ومذكرة بشرح أسبابه عملا بنص المادة ٤٣٢ مكررا من قانون المرافعات . وأنه لم يكن يعنى عن هذا الإجراء قيام قلم الكتاب بإعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليهما استنادا إلى نص المادة ٨٨٢ من هذا القانون ذلك

لأن هذه المادة الأخيرة إنما يعمل بها في مسائل الأحوال الشخصية التي كانت تنظرها المحاكم المدنية قبل إلغاء المحاكم الشرعية وهي المسائل المتعلقة بالولاية على المال والوصاية والقوامة ومسائل الأحوال الشخصية الخاصة بالأجانب ، ولأن المادة الثالثة من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ نصت على أنه "للمحسوم والنيابة العامة الطعن بطريق النقض في الأحكام والقرارات المشار إليها في المادة السابقة وذلك طبقاً لنص المادة ٨٨١ من قانون المرافعات" . ولم ترد في نص المادة الثالثة المنوه عنه إحالة إلى المادة ٨٨٢ من قانون المرافعات . ونقول المطعون عليها الثانية إن مؤدى ذلك أنه يجب التفريق في خصوص إجراءات الطعن بين مسائل الأحوال الشخصية المندرجة تحت نصوص الكتاب الرابع من قانون المرافعات وهي الخاصة بالولاية على المال ومسائل الأحوال الشخصية الخاصة بالأجانب وهذه تتبع في شأن إجراءات الطعن فيها نصوص المادة ٨٨٢ من قانون المرافعات . ومسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت تدخل في اختصاص المحاكم الشرعية وهذه تتبع بشأن الطعن فيها الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٤٣٢ مكرراً من قانون المرافعات التي أحالت إليها المادة ٨٨١ من هذا القانون .

ومن حيث إن هذا الدفع مردود بأن المادة الثالثة من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ إذ أجازت للمحسوم والنيابة العامة الطعن بطريق النقض في الأحكام والقرارات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف المشار إليها في المادة الثانية من ذلك القانون . ونصت على أن يكون الطعن فيها طبقاً لنص المادة ٨٨١ من قانون المرافعات إنما قصدت بذلك أن تكون إجراءات الطعن في الأحكام والقرارات المشار إليها هي بذاتها إجراءات الطعن بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية المنصوص عليها في الكتاب الرابع من قانون المرافعات وهي الإجراءات المقررة في المادتين ٨٨١ و ٨٨٢ من هذا القانون . ولا محل للقول في هذا الخصوص بأن المادة ٨٨١ أحالت فيما أحالت إليه من إجراءات الطعن إلى نص المادة ٤٣٢ مكرراً . ذلك لأن المادة ٨٨٢ أوردت بشأن الإجراءات التي تتبع في مسائل الأحوال الشخصية في المرحلة التالية لصدور قرار الإحالة

من دائرة فحص الطعون أحكاما خاصة تخالف الأحكام العامة التي تنبع في نفس المرحلة والمنصوص عليها في المادة ٤٣٢ مكررا . وعلى ذلك تكون الأحكام الخاصة هي الواجب اتباعها . وهذا ما جرى به قضاء هذه المحكمة في الطعن رقم ٨ سنة ٢٦ ق . أحوال شخصية .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إنه بنى على إن الحكم المطعون فيه أخطأ تطبيق القانون . وتقول الطاعنة في بيان ذلك إن الحكم قرر أن الاستئناف لا يعتبر مرفوعا إلا من تاريخ إعلان صحيفته وذلك تأسيسا على أن القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ قد ألغى المادة ٥٩ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ — لائحة ترتيب المحاكم الشرعية — وهي التي كانت تنص على أن الدعوى تعتبر مرفوعة بمجرد قيدها بالجدول . وأحال في هذا الخصوص إلى قانون المرافعات . وهذا الذي قرره الحكم مخالف للقانون ذلك لأن القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ قد استبقى النصوص الواردة بشأن الاستئناف في لائحة الإجراءات أمام المحاكم الشرعية ولم يبلغ منها سوى المادة ٣٢٨ الخاصة بانعقاد المحكمة الشرعية العليا بهيئة دوائر مجتمعة ، ولما كان المستفاد من نصوص المواد ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣١٠ و ٣١١ من اللائحة المذكورة أن الاستئناف يرفع بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم إذا كان حضوريا وأنه يقيد في الجدول عقب تقديم العريضة ، وكان الحكم المستأنف قد صدر حضوريا في ٢٩ من أبريل سنة ١٩٥٦ واستأنفه المحكوم عليهم في ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٦ وقيد بالجدول في ٢٩ منه فإن الاستئناف يعتبر مرفوعا في الميعاد .

ومن حيث إن هذا النعي في محله — ذلك لأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على ما ورد به من "أن السير في هذا الاستئناف كان في ظل القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ الذي يقضى بالسير فيه على أساس قانون المرافعات وما لم يبلغ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ، وبمقتضى ذلك ألغى من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المادة ٥٩ التي كانت تقضى على أن الدعوى تعتبر مرفوعة أمام المحكمة من يوم

قيدها بالجدول العمومي مع عدم الإخلال بالحقوق التي تترتب على إعلانها ، كما أنه يقتضى ذلك أوجب العمل بالمادة ٣٦٣ من قانون المرافعات القديم التي تنص على أن الاستئناف يعتبر مرفوعا من تاريخ إعلانه للاستئناف عليه... وأنه ثابت بالأوراق أن الحكم المستأنف صدر حضوريا في ٢٩/٤/٥٦ ولم يتم إعلان عريضة الاستئناف اليهما في الثلاثين يوما التالية لتاريخ صدوره فقد أعلنت تلك العريضة إلى المستأنف عليه الأول في ٣١/٥/١٩٥٦ وإلى المستأنف عليها الثانية في ٤/٦/١٩٥٦ فعلا بنصوص المواد ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٢٠ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ يكون هذا الاستئناف مقدما بعد الميعاد . وهذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه مخالف للقانون — ذلك أن المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ نصت على أنه : "تتبع أحكام قانون المرافعات في الاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المليية هذا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والقوانين الأخرى الممكنة لها" . ثم نصت المادة ١٣ من هذا القانون على إلغاء بعض مواد القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ولم يشمل هذا الإلغاء فيما يتعلق بأحكام الاستئناف إلا المادة ٣٢٨ الخاصة بانعقاد المحكمة الشرعية العليا بهيئة دوائر مجتمعة ، ونتيجة لذلك وإعمالا لنص المادة الخامسة المشار إليها تكون المواد التي وردت في باب الاستئناف في القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ هي الواجبة التطبيق — ولما كانت المادة ٣٠٧ من هذا القانون الأخير تنص على أن ميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية خمسة عشر يوما وميعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية ثلاثون يوما ، وكانت المادة ٣١٠ تنص على أنه "يرفع الاستئناف بورقة تعلن للنهيم بطريق الإعلان المنصوص عليه في هذه اللائحة" ، كما نصت المادة ٣١١ على أنه "تقدم ورقة الاستئناف المذكورة لقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف أو قلم كتاب محكمة الاستئناف" . ونصت المادة ٣١٣ على أنه يتعين على كاتب محكمة الاستئناف في الحالين أن يقيد الدعوى في الجدول العمومي المعد لقياسد القضايا متى ورد له أصل الإعلان ثم يقدمها للجلسة المحددة ، ثم أوردت المادة ٣١٤ الجزء المترتب على عدم القيد في المواعيد

المحددة بها وهو سقوط الحق في الاستئناف — ونصت المادة ٣٢٠ على أنه "يرفض الاستئناف إذا قدم بعد الميعاد المقرر لرفعه" — وكان يبين من هذه النصوص أن القانون لم يحدد الميعاد الذي يتعين أن تعلن خلاله صحيفة الاستئناف، وأن المشرع اعتبر أن الاستئناف يحصل بتقديم صحيفته إلى قلم الكتاب في الميعاد المحدد بالمادة ٣٠٧ ورتب على عدم تقديمه في ذلك الميعاد الحكم برفضه. ومؤدى ذلك أن الاستئناف يعتبر مرفوعا ومقيدا في الميعاد بتقديم صحيفته إلى قلم كتاب المحكمة في الميعاد المحدد في المادة ٣٠٧ وبقيده في الجدول في الميعاد المحدد في المادة ٣١٤ — أما إعلان الصحيفة إلى الخصم فإنه إجراء لم يحدد له القانون ميعادا ويجوز للاستئناف أو لقلم الكتاب أن يقوم به بعد قيد الدعوى — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن الاستئناف لا يعتبر مرفوعا إلا بإعلان صحيفته في الميعاد المحدد في المادة ٣٠٧ يكون مخالفا للقانون متعينا نقضه .

جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : محمد متولى عتلم ، ومحمد زعفراني
حالم ، والخبير العوضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

(١٥) .

طعن رقم ١٨ سنة ٢٤ ق :

قوة الأمر المقضى . تنفيذ عقارى . توزيع . موارد " حكم تصرف الوارث بالنسبة لدائني
التركة " . صدور حكم نهائى بأولوية دائن الورثة على دائن المورث فى استيفاء دينه من ثمن
العقارات المرهونة إليه من الورثة تأسيسا على أن التركة لم تكن معسرة وقت تصرف الورثة بالرهن .
عدم جواز إندارجية هذا الحكم فى نزاع لاحق بين هذين الدائنين عند توزيع باقى ثمن تلك
العقارات .

— إذا كان المورث قد رهن بعض عقاراته إلى دائنه كما رهن ورثته بعد وفاته
إلى دائن آخر عقارات أخرى من نصيبهم فى التركة غير العقارات السابق وهى
من مورثهم ثم نزع ملكية هذه العقارات المرهونة منهم وقام فى خصوص توزيع
ثمن بعض هذه العقارات منازعة بين الدائنين قضى فيها نهائيا بأولوية دائن
الورثة فى استيفاء دينه من ثمن تلك العقارات تأسيسا على أن التركة لم تكن معسرة
وقت تصرف الورثة بالرهن المشار إليه فإن الحكم الذى يصدر بعد ذلك بأفضلية
دائن المورث على دائن الورثة عند توزيع باقى ثمن العقارات المذكورة استنادا
إلى أن قاعدة " لا تركة إلا بعد وفاء الديون " مطلقة لا تختمل استثناء —
هذا الحكم يكون قد أهدر قوة الأمر المقضى به ذلك لأن القضاء السابق لم يكتف
بتقرير المبدأ القانونى الذى خالفه فيه هذا الحكم بل تعدى ذلك إلى تطبيق
المبدأ فى خصوص التركة محل النزاع وانتهى فى قضائه إلى صحة التصرف الصادر
من الورثة إلى دائنهم بالرهن ونفاذ هذا التصرف بالنسبة لدائن الوارث تأسيسا
على أن التركة لم تكن معسرة وقت حصول التصرف .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن — فى أن المرحوم عقل محمد بك مورث المطعون عليهم من الثانى إلى الرابعة رهن بعض عقاراته فى سنة ١٩٢٨ إلى شركة الرهن العقارى — المورجيد — التى حل محلها المطعون عليه الأول ثم توفى الراهن وفى سنة ١٩٢٩ قسم ورثته للتركة بينهم وانفقوا على وفاء دين الرهن المشار إليه كل بنسبة ما خصص به من التركة . وفى سنة ١٩٣٣ رهن المطعون عليهم الثانى والثالثة والرابعة إلى الطاعن من أنصبتهم فى التركة عقارات أخرى غير العقارات السابق رهنها من مورثهم إلى شركة الرهن العقارى ثم نزلت ملكية هؤلاء من العقارات المرهونة منهم ورسا مرادها مقسمة إلى أربعة أقسام أودع ثمنها جميعا خزانة المحكمة المختطة . وقامت فى خصوص توزيع ثمن قسمين من هذه الأقسام منازعة بين الطاعن والمطعون عليه الأول وكانت قد صدرت بشأن الثمن قائمتا توزيع مؤقتتان رأى قاضى التوزيع فى القائمة الأولى منهما تفضيل الطاعن فناقض المطعون عليه الأول فيها ورأى قاضى التوزيع فى القائمة الأخرى تفضيل المطعون عليه الأول فناقض الطاعن فيها وكان أساس مناقضة المطعون عليه الأول أنه باعتباره حالا محل شركة الرهن العقارى الدائنة للورث تكون له الأولوية فى استيفاء دينه بالنسبة للتركة جميعها وذلك استنادا إلى قاعدة " لا تركة إلا بعد سداد الدين " — وكان الطاعن يتمسك بالأولوية استنادا إلى عقد الرهن المسجل فى ٨ من أغسطس سنة ١٩٣١ الصادر له من الورثة برهن الأعيان المنزوعة ملكيتها والحسارى توزيع ثمنها وبأن المطعون عليه الأول لا يجوز له التمسك بالقاعدة المشار إليها إلا إذا ثبت أن التركة كانت معصرة فى تاريخ صدور التصرف إلى الطاعن — وبعد أن قررت محكمة الاسكندرية

الابتدائية المختلطة ضم المناقصتين. أصدرت فيهما حكما واحدا بتاريخ ٢٧ من فبراير سنة ١٩٤٥ قضى برفض المناقضة الأولى وبقبول المناقضة الثانية وإلغاء القائمة المؤقتة الصادرة فيها ، استأنف المطعون عليه الأول . وفي ٢٧ من مايو سنة ١٩٤٧ قضت محكمة الاستئناف المختلطة بتأييد الحكم المستأنف ، وقبل الفصل نهائيا في هذا النزاع كان قد فتح توزيع ثالث عن قسم آخر من الأقسام الأربعة صدرت فيه قائمة مؤقتة تضمنت تخصيص الطاعن بالثمن استنادا إلى الحكم الذي صدر في النزاع السابق — ناقض المطعون عليه الأول في القائمة أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة واستمر نظر المناقضة أمامها إلى أن أحيلت إلى محكمة الاسكندرية الابتدائية الوطنية وقيدت في جدولها برقم ١٣٢٣ سنة ١٩٤٩ كلى . وفي ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ قضى برفضها . فاستأنف المطعون عليه الأول وقيد استئنافه في جدول محكمة استئناف الاسكندرية برقم ٣٤٠ سنة ٨ ق وفي ٢٩ من يونيو سنة ١٩٥٣ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإلغاء القائمة المؤقتة وبتخصيص المستأنف — المطعون عليه الأول بالوديعة موضوع التوزيع في حدود الباقي من دينه — قرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وأبدت النيابة العامة رأيها بقبول السبب الأول ، ثم عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلاسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ إحالته إلى هذه الدائرة . وبالجلسة المحددة أخيرا انظره صمم كل من الطاعن والمطعون عليه الأول على طلباته كما صممت النيابة العامة على رأيها .

ومن حيث إن السبب الأول من أسباب الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتفضيل المطعون عليه الأول على الطاعن جاء قضاؤه مناقضا لحكم محكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة الصادر بتاريخ ٢٧ من فبراير سنة ١٩٤٥ والأيد استئنافيا من محكمة الاستئناف المختلطة بحكمها الصادر في ٢٧ من مايو سنة ١٩٤٧ والذي قضى بإسناد المرتبة الأولى في الأفضلية إلى الطاعن وفصل بذلك نهائيا في مسألة نزاع الطرفين في استيفاء ديونهما من أعيان التركة التي ارتتها الطاعن من بعض الورثة ولم تكن مرهونة من المورث إلى من حل محله المطعون

عليه الأول ، ويقول الطاعن إنه وإن كان الحكم من القضاء المختلط قد صدر في شأن توزيع سابقين عن ثمن قسمين آخرين إلا أن قضاءه قد فصل في مسألة كلية شاملة وهي المفاضلة بين الطرفين وتقرير أسبقية أحدهما في استيفاء دينه وهي المسألة التي عرضت في النزاع الحالي بكافة عناصرها التي تضمنها النزاع السابق . وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد خالف نص المادة ٤٠٥ من القانون المدني ويجوز الطعن فيه بطريق النقض سواء دفع أمام محكمة الموضوع بقوة الشيء المقضي فيه أم لم يدفع عملاً بنص المادة ٤٣٦ من قانون المرافعات .

ومن حيث إنه يبين من الحكم الصادر من محكمة الإسكندرية الابتدائية المختلطة في ٢٧ من فبراير سنة ١٩٤٥ وحكم محكمة الاستئناف المختلطة المؤيد له والصادر في ٢٧ من مايو سنة ١٩٤٧ أن النزاع بين الطرفين بشأن توزيع ثمن للقسمين الأولين موضوع المناقشتين السابقتين كان أساسه تمسك المطعون عليه الأول بأولويته في استيفاء دينه من ثمن الأعيان المخلفة من المورث استناداً إلى أنه باعتباره دائناً للمورث قد تملك حقه بالتركة جميعها ما كان منها مرهوناً إليه وما كان غير مرهون . وتمسك الطاعن من ناحيته بأن المطعون عليه الأول لا يجوز له الاحتجاج بهذا الضمان طالما كان من المسلم به أنه ابتداء من تاريخ وفاة المورث كانت تركته موسرة وكان دين شركة "مورجيدج" التي حل محلها المطعون عليه الأول مغطى بالرهن الصادر لمصلحتها . وجاء بأسباب الحكم الابتدائي الصادر في ٢٧ من فبراير سنة ١٩٤٥ ما يلي : "وحيث إن ما جرى عليه قضاء محكمة الاستئناف المختلطة في هذا الصدد هو أن مبدأ فصل الذمة المقرر في الشريعة الإسلامية لا يصبح إعماله إذا كانت التركة موسرة عند افتتاحها أو حتى على الأقل عند تصرف الورثة في أعيانها ، وبالإضافة إلى هذا فقد قضت بأنه لا يجوز الاحتجاج على الدائن بأي امتياز خاص إذ أن التركة تعتبر موسرة إذا كان ضمان هذا الدائن كافياً لوفاء دينه في الزمنين المذكورين — وحيث إن الثابت في هذه الدعوى أنه في لحظة افتتاح تركة المرحوم عقل محمد — بعد إقرار الرهن الضامن للدين محل النزاع ببضعة شهور — وكذلك أيضاً في لحظة تصرف الورثة في أعيان التركة بطريق قسمتها بينهم في أكتوبر سنة ١٩٢٩ — حيث إن الثابت

انه في هذين الزميين كان الرهن كافيا لضمان الدين ... وحيث إنه مع توافر هذه الظروف فإن شركة المورتيجيدج لم تستطع أن تحتفظ امتيازها كدائنة للتركة لها ضمان هام على جميع أعيانها — وجاء بأسباب حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٢٧ من مايو سنة ١٩٤٧ مايلي: "ومن ثم فإن المستأنف — المطعون عليه الأول — قد أضحى في مركز خاص هو مركز دائن المورث المزود برهن خاص في مواجهةته تعتبر التركة موسرة — غير مستغرقة — وهو ما يمنعه في الأصل من أن يمدى بحقه في مراجعة الدائنين الآخرين على أساس أن له مرتبة مفضلة عليهم إلا إذا أثبت أنه في تاريخ التصرف كانت قرينة اليسار مخالفة للحقيقة ومن المؤكد في الواقع بادی ذی بدء أن عبء الإثبات يقع على عاتق الدائن صاحب الضمان الخاص الذي تقوم ضده القرينة السابق الإشارة إليها ، وأنه من ناحية ثانية يجب للبحث فيما إذا كانت التركة موسرة أو غير موسرة أن يعتد في ذلك بتاريخ التصرف إن جاز عدم الوقوف عند تاريخ الوفاة . والذي لا شك فيه أنه لا يجوز الوقوف بحال عند تاريخ التنفيذ بالرهن ويلاحظ أن المستأنف — المطعون عليه الأول — لم يقدم الدليل الذي يقع على عاتقه ومن ثم فإن دفاعه يظل عقيما " — وبين من هذا الذي ورد بالحكمين أنه قد قضى في النزاع السابق بأولوية الطاعن في استيفاء دينه من ثمن الأعيان المرهونة إليه ضمنا لهذا الدين من المطعون عليهم الثاني والثالثة والرابعة بالعقد المسجل في ٨ من أغسطس سنة ١٩٣١ وذلك تأسيسا على أن التركة لم تكن معسرة وقت التصرف بالرهن المشار إليه .

ومن حيث إنه يبين من وقائع الدعوى التي أوردتها الحكم المطعون فيه هو والحكم المستأنف أن الطاعن طلب تخصيصه بثلث القسم الثالث من الأعيان التي كانت مرهونة إليه ونزعت ملكيتها وذلك تأسيسا على الحكمين الصادرين ابتداءيا واستئنافيا في النزاع السابق مما يفيد تمسكه بقوة الأمر المقضي فيه بهذين الحكمين وأن الثامنة المؤقتة قد صدرت لمصلحة الطاعن استنادا إليهما وقد ورد بالحكم المطعون فيه بيانا للنزاع الحالي مايلي: "ومن حيث إنه لا نزاع بين طرفي الخصومة في أن الأعيان التي حصل التنفيذ عليها وتحصلت الوديعة من ثمنها إنما هي من

ضمن ما تخلف عن المورث عقل مجد ، كما أنه لا نزاع كذلك في أن البنك المستأنف المطعون عليه الأول ، إنما هو دائن للمورث المذكور ولذلك طلب تخصيصه بما تحصل من ثمن الأعيان المباعة وفاء لدينه — كما أن البنك التجاري ، المستأنف ضده الأول ، إنما هو دائن شخصي لأحد الورثة بدين مؤمن برهن على بعض أعيان التركة التي اختص منها هذا الوارث بموجب حكم قسمة وإنما الخلاف بينهما في تطبيق القاعدة الشرعية وهي لا تركة إلا بعد وفاء الديون وهل تخضع عقيد الملاءة والاعسار عند تصرف الوارث بالرهن . وبين من ذلك أن النزاع الحالي لم يكن إلا ترديدا للنزاع السابق إبداءه عند نظر المناقضتين السابق الفصل فيهما من القضاء المختلط .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه اقام قضاءه بتخصيص المطعون عليه الأول بالوديعة موضوع التوزيع على ماورد به من "أن عقيد هذه القاعدة — قاعدة لا تركة إلا بعد وفاء الديون — هو بمثابة افتيات عليها... وأن المستأنف المطعون عليه الأول — مادام لم يستوف دينه الذي له قبل المورث تكون له الأولوية على دائن الوارث حتى يستوفى الأول كامل دينه ... وأن الحكم المستأنف إذ ذهب إلى أن دين المستأنف عليه الأول يعتبر مفضلا على دين المستأنف بحجة أن التركة عندها ارتهن المستأنف عليه الأول من أحد الورثة لم تكن في حالة إعسار يكون قد أخطأ إذ أدخل قيما على القاعدة الشرعية بينما هي مطلقة لا تحمل استثناء" . وفي هذا الذي قضى به الحكم المطعون فيه إهذار لقوة الأمر المقضى به — وذلك لأن قضاء محكمة الاستئناف المختلطة المشار إليه لم يكتف بتقرير المبدأ القانوني الذي خالفه فيه الحكم المطعون فيه بل تعدى ذلك إلى تطبيق المبدأ في خصوص تركة المرحوم عقل مجد وانتهى في قضائه إلى صحة التصرف الصادر من الورثة إلى الطاعن بالرهن ونفاذ هذا التصرف بالنسبة للمطعون عليه الأول تأسيسا على أن التركة لم تكن معسرة وقت حصول التصرف كما سبق بيانه .

ومن حيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

ومن حيث إن موضوع الاستئناف صالح للفصل فيه .

ومن حيث إنه للأسباب السابق بيانها ولما ورد بأسباب الحكم المستأنف يتعين رفض الاستئناف .

جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : محمد متولى عتلم ، ومحمد زعفران سالم ،
والحسينى موسى ، ومحمد رفعت المستشارين .

(١٦)

طعن رقم ٥٨ سنة ٢٤ ق :

(أ) استئناف "ميعاده" . مواعيد . امتداد ميعاد الاستئناف إلى أول يوم من أيام العمل
بعد العطلة الرسمية . م ٢٣ مرافعات .

(ب) استئناف "الاستئناف الوصفى" . نقض "أسباب قانونية يخالفها واقع" . التمسك
بعدم قبول الاستئناف الوصفى لعدم رفع استئناف عن الموضوع بالطريق الذى رسمه
القانون ٢٦٤ سنة ١٩٥٣ المعدل للمادة ٤٠٥ مرافعات . هو دفاع يخالفه واقع .

١ - إذا وقع آخر ميعاد الاستئناف خلال عطلة رسمية (عطلة عيد الأضحى)
فإن الميعاد يمتد إلى أول يوم من أيام العمل بعدها عملاً بالمادة ٢٣ من قانون
المرافعات .

٢ - التمسك بعدم قبول الاستئناف الوصفى لعدم رفع استئناف عن الموضوع
بالطريق الذى رسمه القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ المعدل للمادة ٤٠٥ مرافعات .
هو دفاع يخالفه واقع يتعين معه أن تقول فيه محكمة الموضوع كلمتها .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى ٢٧٨ سنة ١٩٥٢ تجارى كلى القاهرة .

على الطاعة طلب فيها الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ١٧٣٦ جنيها و ٨٧١ مليا وفوائده بواقع ٧ ٪ من تاريخ الاستحقاق في ١٩٥١/٦/٦ حتى السداد .. ثم مدد المطعون عليه المبلغ المطالب به إلى ١٥٧٥ جنيها و ٥٨٧ مليا دفعت الطاعة بعدم اختصاص القضاء التجاري بنظر الدعوى وبعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان . وفي ٢٥ من يونيو سنة ١٩٥٣ قضت المحكمة برفض الدفيعين وبإلزام الطاعة بأن تدفع إلى المطعون عليه مبلغ ١٥٧٥ جنيها و ٥٨٧ مليا وفوائده بواقع ٥ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٩٥٢/٢/٢٣ حتى السداد والمصروفات و ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة — فاستأنفت الطاعة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد برقم ٥٢٨ سنة ٧٠ ق ، ورفع هذا الاستئناف بورقة أعلنت إلى المطعون عليه على يد محضر وطلبت الطاعة الحكم بصفة مستعجلة بالغاء وصف النفاذ ، وبعد تحضير الدعوى الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان واحتياطيا هدم اختصاص القضاء التجاري بنظر النزاع ومن باب الاحتياط الكلى رفض الدعوى — فدفع المطعون عليه بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد وعدم قبول الاستئناف الوصفى لأن الطاعة لم ترفع استئنافا عن الموضوع طبقا للأوضاع التي رسمها القانون رقم ٢٦٤ سنة ١٩٥٣ . وفي ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ قضت محكمة الاستئناف بعدم قبول الاستئناف شكلا . وأقامت قضاها هلى أن الحكم المستأنف أعلان للطاعة في ١٣ من يولييه سنة ١٩٥٣ وأن صحيفة الاستئناف أعلنت إلى المطعون عليه في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٣ ، ومن ثم يكون الاستئناف قد رفع بعد مضي أكثر من أربعين يوما ، وبذلك يكون قد رفع بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٠٢ من قانون المرافعات — فطعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأبدت النيابة رأيها بنقض الحكم ، وقررت دائرة الفحص في جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ إحالة الطعن إلى هذه الدائرة لجلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٥٨ وفيها صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون إذ اعتبر أن ميعاد الاستئناف وهو أربعون يوما قد انتهى في ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٥٣ قبل إعلان صحيفة الاستئناف الذي تم في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٣ في حين أن هذا الميعاد قد امتد بحكم المادة ٢٣ من قانون المرافعات إلى يوم ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٣ الذي رفع فيه الاستئناف بسبب عطلة عيد الأضحى .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن صحيفة الاستئناف قد أعلنت إلى المطعون عليه في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٣ مع أن الحكم المستأنف كان قد أعلن للطاعة في ١٣ من يولييه سنة ١٩٥٣ أي بعد مضي ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٤٠٢ من المرافعات وهو أربعون يوما . وهذا الذي أقيم عليه الحكم ينطوي على مخالفة القانون ، ذلك أن عطلة عيد الأضحى في سنة ١٩٥٣ كانت تنتهي في ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٥٣ وإذا وقع آخر ميعاد للاستئناف خلال هذه العطلة فإن الميعاد يمتد إلى أول يوم من أيام العمل بعد العطلة وهو يوم ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٣ عملا بالمادة ٢٣ من قانون المرافعات . ومن ثم يتعين نقض الحكم . أما ما أثاره المطعون عليه من عدم جدوى الطعن تأسيسا على أنه كان قد دفع بعدم قبول الاستئناف الوصفي لأن الطاعة لم ترفع استئنافا عن الموضوع بالطريق الذي رسمه القانون رقم ٢٦٤ سنة ١٩٥٣ المعدل للمادة ٤٠٥ من المرافعات ، فردود بأن هذا الذي أثاره المطعون عليه يخالفه واقع مما يتعين معه أن تقول فيه محكمة الموضوع كلفتها .

جلسة ٣٠ من فبراير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود عباد المستشار ، وبحضور السادة : محمد متولى عتلم ، ومحمد زعفرانى سالم ،
والحسينى العوضى ، ومحمد رفعت المستشارين .

(١٧)

طعن رقم ٤٠ سنة ٢٤ ق :

دعوى منع التعرض . الحكم بمنع تعرض المدعى عليه فى الطريق موضوع النزاع وبإزالة البناء
الذى أقامه فيه إذا لم يرفع دعواه بالحق فى خلال أجل معين . لاختلافه فى ذلك لنص المادة
٢/٤٨ مرافعات .

إذا كان الحكم قد قضى بمنع تعرض المدعى عليه فى الطريق موضوع النزاع
و كذلك بإزالة البناء الذى أقامه فيه المدعى عليه إذا لم يرفع فى خلال أجل معين
دعوى بملكيته للطريق ونفى حق ارتفاق المرور عليه للمدعى فإن هذا الحكم لا يجعل
تنفيذ الإزالة مرهونا بنتيجة الفصل فى دعوى الحق بل يجعله مرهونا بأمر آخر
منقطع الصلة بتلك النتيجة وهو قيام المدعى عليه برفع الدعوى بالحق خلال أجل
معين وليس فى هذا القضاء مخالفة لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٨ مرافعات .
ذلك أنه وإن كانت ولاية قاضى الحيابة "فى دعوى منع التعرض" تتسع لإزالة
الأفعال المسادية التى يجربها المدعى عليه باعتبار أن قضاءه فى هذه الحالة هو من
قبيل إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل حصول التعرض إلا أن له فى هذا
الخصوص أن يقدر موجبات الإزالة فيقضى بها أو يقرون قضاءه فى خصوصها
بأجل يحدده للمدعى عليه ليرفع فى خلاله الدعوى بالحق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - في أن الطاعنين أقاموا - مع أخرى - الدعوى رقم ٨٠٨ لسنة ١٩٥١ مدنى قويسنا - ضد المطعون عليهما وآخر - طلبوا فيها الحكم بوقف الأعمال الجديدة التى أوشك المدعى عليهم أن يقيموها - ببناء حائط يسد على المدعين طريقا لهم عليه حق المرور والمطل - ويستعملونه لهذا الغرض منذ سنة ١٩٣٢ - وبصحيفة أعلنت في ٦ من سبتمبر سنة ١٩٥١ - عدل المدعون طلباتهم إلى طاب الحكم بمنع تعرض المدعى عليهم لهم في هذا الطريق وإعادة وضع يدهم وإزالة البناء - الذى كانوا على وشك إقامته ثم أقاموه بالفعل - ودفع المدعى عليهم بأنهم أقاموا البناء في أرضهم المملوكة لهم - وأن المدعين وإن كانوا قد ألفوا المرور في الطريق المذكور إلا أن ذلك كان تسامحا منهم . وبتاريخ ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٥١ قضت محكمة قويسنا الجزئية بنسب مكتب الخبراء للانتقال إلى العين محل النزاع وتطبيق مستندات الطرفين عليها لمعرفة مالكيها وتحقيق وضع اليد ومدته وسببه ومداه - وما أقامه المدعى عليهم من بناء وتاريخ إقامته - وبعد أن باشر مكتب الخبراء العمل المنوط به وقدم تقريره - قضت محكمة الدرجة الأولى في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ برفض الدعوى مع إلزام المدعين بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف الطاعنون هذا الحكم إلى محكمة شبين الكوم الابتدائية بالاستئناف رقم ١٢ لسنة ١٩٥٢ مدنى مستأنف شبين الكوم بصحيفة أعلنت في ١٧ من يناير سنة ١٩٥٣ طالبين قبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ومنع تعرض المستأنف عليهم وإزالة ما أقاموه من بناء وتمكينهم من الانتفاع بالشارع .

المذكور وكف منازعة المستأنف عليهم لهم . وبتاريخ ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ حكمت محكمة شبين الكوم الابتدائية (بهيئة استئنافية) بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ومنع تعرض المستأنف عليهما (المطعون عليهما) في الطريق موضوع النزاع المبين بصحيفة الدعوى وبتقرير الخبير والحكم بإزالة البناء الواقع به وذلك بعد مضي شهرين من تاريخ النطق (بهذا الحكم) إذا لم يقم المستأنف عليهما (المطعون عليهما) برفع دعوى في هذه المدة بملكيتهم للطريق ونفى حق ارتفاق المرور عليه للاستأنفين (الطاعنين) وألزمت المستأنف عليهما (المطعون عليهما) بثلاثة أرباع المصاريف عن الدرجتين ونحماية قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . وبتاريخ ١١ من فبراير سنة ١٩٥٤ قرر الطاعنون الطعن بالنقض في هذا الحكم . وبعد أن قدم المطعون عليهما دفاعهما وأودعت النيابة مذكرة برأيها طالبة فيها رفض الطعن — عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ فصممت النيابة على ما جاء بمذكرتها وطلبت رفض الطعن ، وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن على هذه الدائرة لنظره بجلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٥٨ — وفيها صممت النيابة على رأيها السابق إبداءه .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد ينمى الطاعنون فيه على الحكم المطعون فيه أنه مشوب بخالفة القانون والخطأ في تطبيقه . وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إن الحكم المطعون فيه — بعد أن أورد في أسبابه أن دعوى منع التعرض مستوفاة شرائطها القانونية — وأنه يتعين لذلك إلغاء الحكم المستأنف ومنع تعرض المستأنف عليهما (المطعون عليهما) للطاعنين في المرور من الطريق موضوع النزاع — عرض لما طلبه الطاعنون من إزالة للبناء الذي تم إنشاؤه أثناء نظر الدعوى — فذكر أن هذا الطلب ولو أنه مما يجوز للقاضي أن يأمر به ليكفل للدعى حماية وضع يده إلا أنه رخصة متروكة لنظر القاضي فله أن يجعل نفاذه موقوفا في موعد يحدده للدعى عليه ليرفع في أثناءه دعوى الملكية — وتأسيسا على هذا النظر رأت المحكمة أن تحدد للطعون عليهما مدة شهرين ليرفعا في أثناءها دعوى الملكية ونفى حق المرور وإلا كان " للطاعنين " بعد انقضاء هذا الأجل أن ينفذوا

الحكم بإزالة البناء — وفي هذا الشرط الأخير من قضاء المحكمة خالف الحكم المطعون فيه القانون — إذ لا يجوز للدعى عليه في دعوى الحيازة — طبقا لنص المادة ٤٨ من قانون المرافعات — أن يرفع دعوى الملكية أو نفى حق الارتفاق قبل تنفيذ الحكم الذى يصدر في دعوى الحيازة إلا إذا تخلى بالفعل عن الحيازة لنفسه — وبذلك تكون محكمة الموضوع قد عطلت تنفيذ حكم منع التعرض بتعليق الإزالة على نتيجة الفصل في دعوى الحق .

وحيث إن هذا النعى مردود — بأن الحكم المطعون فيه — إذ عرض في أسبابه لما طلبه الطاعنون من إزالة البناء الذى تم إنشاؤه أثناء نظر الدعوى — قد أورد في هذا الخصوص "وحيث إن المستأنفين طلبوا الحكم بإزالة البناء الذى تم إنشاؤه أثناء نظر الدعوى والذى حال بينهم وبين المرور — وهذا الطلب ولو أنه مما يجوز للقاضى أن يأمر به ليكفل للدعى حماية وضع يده إلا أنه من المقرر أيضا أن هذه رخصة متركبة لنظر القاضى فله أن يجعل نفاذ هذا الأمر موقوفا في موعد يحدده للدعى عليه ليرفع في أثناءه دعوى الملكية ولذا ترى المحكمة أن تحدد للمستأنف عليهما مدة شهرين من تاريخ النطق بهذا الحكم ليرفعا في أثناءها دعوى الملكية ونفى حق المرور وإلا كان للمستأنفين بعد انقضاء هذا الأجل أن ينفذوا الحكم بإزالة البناء المقام في الطريق موضوع النزاع" ثم جرى قضاؤه في المنطوق وفق ما جاء بالأسباب — ومن ذلك يبين أن الحكم المطعون فيه لم يجعل تنفيذ الإزالة مرهونا بنتيجة الفصل في دعوى الحق — كما ذهب إليه الطاعنون في سبب الطعن — بل جعله مرهونا بأمر آخر منقطع الصلة بتلك النتيجة ألا وهو قيام المطعون عليهما برفع الدعوى بالحق في خلال أجل معين — ومؤدى ذلك أنه إذا رفعت تلك الدعوى في خلال ذلك الأجل يعتبر أنه لم يكن ثمة قضاء بالإزالة وإذا لم ترفع كان موجب الإزالة قائما والتنفيذ به متأثرا — وليس في قضاء الحكم المطعون فيه — على هذا النحو مخالفة ما انصت الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من قانون المرافعات — ذلك أن نص هذه الفقرة يجرى بأن الدعوى بالحق لا تقبل من المدعى عليه في دعوى الحيازة قبل الفصل في تلك الدعوى وتنفيذ الحكم الذى يصدر فيها إلا إذا تخلى بالفعل عن

الحيازة لخصمه فإذا كان الحكم معلقاً بتنفيذه على شرط مقترن بأجل — كما هو الشأن في قضاء الحكم المطعون فيه بالإزالة — فإن رفع الدعوى بالحق من جانب المدعى عليه — في خلال الأجل المحدد بالحكم يكون إعمالاً لمقتضاء وتحقيقاً للشرط المعلق عليه تنفيذ الإزالة — ويتحقق الشرط بمنع التنفيذ — وهو عين ما هدف إليه الحكم المطعون فيه وقضاؤه على هذا النحو لا يخالف القانون — ذلك أنه وإن كانت ولاية قاضي الحيازة "في دعوى منع التعرض" تسمح لإزالة الأفعال المسادية التي يجرها المدعى عليه باعتبار أن قضاءه في هذه الحالة هو من قبيل إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل حصول التعرض إلا أن له في هذا الخصوص أن يقدر موجبات الإزالة فيقضي بها — أو يقرن قضاءه في خصوصها بأجل يحدده للدعى عليه ليرفع في خلاله الدعوى بالحق — كما جرى به قضاء الحكم المطعون فيه — ومن ثم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود عياد ، ومحمد متولى
عتلم ، ومحمد زعفراني سالم ، والحسين العوضي المستشارين .

(١٨)

طعن رقم ١٠ سنة ٢٤ ق :

(أ) عمل "التحكيم في منازعات العمل" . اختصاص . اختصاص هيئة التحكيم بنظر طلب
العمال تقرير بدل انتقال لهم . قول رب العمل إن البديل ألغى من زمن بعيد .
لأشأن لهذا القول بمسألة الاختصاص . ق ٣١٨ سنة ١٩٥٢ .

(ب) عمل "التحكيم في منازعات العمل" . حكم "تسبيب معيب" . دفاع . تمسك الشركة
صاحبة العمل أمام هيئة التحكيم بعدم قبول طلب تقرير بدل انتقال للعمال الذين التحقوا
بخدمتها بعد إلغاء البديل . إغفال الإشارة إلى هذا الدفاع أو الرد عليه في القرار .
قصور .

١ — المستفاد من نص المسادة الأولى من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢
أنه متى كان النزاع بين رب العمل وجميع عماله أو فريق منهم يتعلق بطبيعة
العمل أو بشروطه كانت هيئة التحكيم مخنصة بنظره وذلك بغض النظر
عما تنتهي إليه من قضاء في موضوعه . فإذا كانت نقابة العمال قد تقدمت إلى
هيئة التحكيم بتقرير بدل انتقال للعمال واستندت إلى وجود نص في لائحة العمل
يقضى بذلك فإن هذا يدل في وضوح على ارتباط هذا النزاع بشروط العمل .
ولا يمنع من اختصاص الهيئة بنظره ما دفعت به الشركة صاحبة العمل من أن
هذا البديل قد ألغى من زمن بعيد لأن هذا دفاع في موضوع الطلب ولا شأن له
بمسألة الاختصاص .

٢ — متى كانت الشركة صاحبة العمل قد تمسكت في مذكرتها المقدمة إلى
هيئة التحكيم بأن طلب تقرير بدل الانتقال للعمال لا يقبل ممن التحق منهم بخدمتها

بعد إلغاء هذا البديل فأغفل الحكم الإشارة إلى هذا الدفاع والرد عليه — وهو دفاع كان من المحتمل لو التفتت إليه هيئة التحكيم أن يتغير معه رأيها في تقرير بديل الانتقال للعمال الذين عينوا بعد إلغاء الشركة للبديل — فان القرار يكون مشوباً بالقصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من القرار المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن المطعون عليها قدمت ضد الطاعنة شكوى إلى مكتب العمل ببور سعيد فى ٥ من مايو سنة ١٩٥٣ تضمنت أمرين أولهما هدم تنفيذ الشركة نصا ورد فى لائحة العمل يقضى بإضافة ١٠ ٪ إلى أجور العمال الذين يضطرون بسبب إقامتهم فى بورسعيد ووجود مقر عملهم فى بور فؤاد إلى عبور القنال بوسائل النقل المعدة لذلك . والثانى امتناع الشركة عن تطبيق نظام العمل الذى كان ساريا قبل تطبيق قرار لجنة التوفيق الصادر فى ٢٧ من مارس سنة ١٩٤٨ والذى بمقتضاه كانت يومية الثمانى ساعات تبدأ فى الساعة السابعة صباحا وتنتهى فى الساعة الثالثة والنصف مساء تتخللها عشرون دقيقة للراحة والغذاء — لم يستطع مكتب العمل تسوية النزاع وديا فأحاله باتفاق الطرفين إلى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة . وفى ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ أصدرت الهيئة قرارها : أولا — بتقرير حق عمال الشركة الذين يقيمون ببور سعيد وتكلفتهم الشركة العمل ببور فؤاد فى بديل انتقال بواقع ١٠ ٪ من أجرهم اليومى العادى ليومية العمل بأكلها : ثانيا — برفض الطلب الثانى الخاص بمواعيد العمل — وفى ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ طعنت الشركة فى هذا القرار بطريق النقض . وبعد استيفاء الإجراءات من جانبها قدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم جواز الطعن تأسيسا على أن

القرار المطعون فيه صدر من هيئة إدارية ولا يندرج تحت أى نوع من أنواع الأحكام والقرارات التى أباح القانون الطعن فيها بطريق النقض — عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ وفيها حكمت بإجماع الآراء برفض الدفع وأجلت نظر الطعن حتى تبدى النيابة رأيها في موضوعه وبعد أن قدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأيها برفض الطعن قررت دائرة فحص الطعون بجلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ إحالته إلى هذه الدائرة . وبالجلسة المحددة أخيرا لنظره صممت الطاعنة على طلباتها وصممت النيابة على رأيها .

ومن حيث إن الطعن موجه من ناحية إلى ما قضى به القرار في أسبابه من اختصاص هيئة التحكيم بنظر الطلب الأول ومن ناحية أخرى إلى ما قضى به القرار في موضوع هذا الطلب .

ومن حيث إن مبنى الطعن في شقه الأول أن النزاع الذى تضمنه الطلب يدخل في اختصاص القضاء العادى وتقول الطاعنة في بيان ذلك إن النزاع الذى تختص بنظره هيئة التحكيم وفقا لنص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ ومذكرته الإيضاحية هو النزاع الذى يتسم بطابع العجلة وتربطه بالعمل صلة مباشرة وأن النزاع الحالى إنما يدور حول بدل انتقال زال منذ سنة ١٩٣٣ وأنه لا يغير من هذا النظر ما ورد في المادة المشار إليها من سرعان أحكام القانون على كل نزاع خاص بالعمل وشروطه ... وذلك لأن المشرع لم يقصد بعبارة " كل نزاع " أن تكون هيئة التحكيم مختصة بكل نزاع يرفع إليها وإنما قصد بها تقرير اختصاص الهيئة بنظر المنازعات القانونية والاقتصادية على السواء بشرط أن تتوافر في المنازعات صفة الاستعجال الأمر الذى كان يتعين معه أن تتحقق هيئة التحكيم من توافر هذه الصفة في النزاع المطروح أمامها .

ومن حيث إن هذا النعى مردود بما أقام عليه القرار قضاءه في هذا الخصوص من : " أن نص المادة الأولى من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ صريح في سرعان أحكامه على كل نزاع خاص بالعمل أو بشروطه يقع بين واحد أو أكثر من أصحاب العمل وجميع مستخدميهم أو عمالهم أو فريق منهم مع استثناء

المنازعات الناشئة عن علاقة الحكومة أو مجالس المديريات أو المجالس البلدية والقروية بموظفيها أو مستخدميها أو عمالها والمنازعات الناشئة عن علاقة خدام المنازل بمخدوميهم. ولا مشاحة في أن يدل الانتقال على ما يقول به العمال جزء من أجرهم فرضته الشركة على نفسها في لائحة سنة ١٩١٩ فمطلب العمال شرط من شروط العمل يتعين بحثه لمعرفة إن كان خليقا بالتقرير أم أنه لا يتصل بأجر العامل على ما تقول به الشركة وأن علة فرضه قد هفت عليها السنون فبحث تلك العلاوة ولا محل للنحدث عن صفة الاستعجال في أنزعة العمال إذ أن روح المشرع في المرسومين بقانونين رقمي ٣١٧ و ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ تنم على إلباس كل خلاف يقوم على العمل وشروطه صفة الاستعجال فقضت مواعيد الحضور وإجراءات الفصل وتدخلت حتى في موعد إعلان الشرائع بعد صدوره ، ومن ثم تكون هذه الهيئة مختصة بنظر النزاع المطروح عليها . وهذا الذي ورد بالقرار لا يخالف فيه للقانون ذلك أن نص المادة الأولى من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ يستفاد منه أنه متى كان النزاع بين رب العمل وجميع عماله أو فريق منهم يتعلق بطبيعة العمل أو بشروطه كانت هيئة التحكيم مختصة بنظره وذلك بغض النظر عما تنهى إليه من قضاء في موضوعه والمطعون عليها إذ تقدمت إلى هيئة التحكيم بالطلب الأول قد استندت إلى وجود نص في لائحة العمل يقضي بتقرير بدل الانتقال — الأمر الذي يدل في وضوح على ارتباط هذا النزاع بشروط العمل. ولا يمنع من اختصاص الهيئة بنظره ما دفعت به الشركة من أن هذا البديل قد ألغى من زمن بعيد لأن هذا دفاع في موضوع الطلب ولا شأن له بمسألة الاختصاص .

ومن حيث إن مما تنعاه الطاعنة على القرار فيما قضى به في موضوع الطلب قصور تسمييه — وتقول في بيان ذلك إن ما ورد في اللائحة العامة الصادرة في سنة ١٩١٩ إنما كان أسامه الخطاب الصادر من المدير العام في ٧ من يونيو سنة ١٩١٩ والذي جاء به أن هذا البديل هو تعويض للعمال عن إطالة فترات الذهاب والإياب المناسبة بدء العمل في الورش الجديدة ببورقواد كما ورد به أن هذا البديل يجب أن يزول تدريجيا كلما توفرت المساكن العالية التي اعترمت الشركة إقامتها على الشاطئ الأسوي . ومفهوم ذلك أن العمال لم يكن في استطاعتهم

السكنى في بور فؤاد بسبب حالتها العمرانية وقتئذما اقتضى إقامتهم في بور سعيد وانتقلهم إلى بور فؤاد حيث توجد الورش الحديدية . ولما كانت الشركة قد وفرت المساكن تدريجيا للعمال بمدينة بور فؤاد فضلا عن أنها تيسيرا لتعمير المدينة - تنازلت في سنة ١٩٢٥ إلى الحكومة المصرية عن جزء كبير من الأراضى الفضاء فلما قررت تخفيض البدل إلى ٥ ٪ في سنة ١٩٣١ ثم ألغته كله في سنة ١٩٣٣ لزوال العلة التى اقتضت تقريره بعد أن أصبحت بور فؤاد مدينة عامرة بمنازل السكنى ومعابد الأديان ومباجج التسلية وتحولت المواصلاات البدائية بين القارتين إلى مواصلاات هيئة سريعة مريحة وقد تمسكت الطاعنة أمام هيئة التحكيم بما سبق بيانه ولكن القرار المطعون فيه حين عرض للبحث في النزاع اقتصر على القول بأن خطاب المدير العام المؤرخ ٧ من يونيو سنة ١٩١٩ يوحى بأن البدل كان تعويضا عن الوقت الذى يضيعه العامل في الانتقال إلى بور فؤاد . ورتب - القرار - على ذلك أنه ما دام الوقت لا يزال ضرورة يقتضيها انتقال العامل من شاطئ إلى شاطئ فإن البدل يكون واجب الأداء . وظاهر من ذلك أن القرار أغفل الإشارة إلى باقى ما ورد فى الخطاب المشار إليه كما أغفل الرد على ما تمسكت به الطاعنة من زوال العلة التى اقتضت تقرير البدل ، وتضيف الطاعنة إلى ما تقدم وجها آخر للقصور محصله أن القرار أغفل الرد على ما تمسكت به من دفاع جوهرى يقوم على أن تقرير البدل لا يقبل على الأخص من العمال الذين التحقوا بالخدمة بعد إلغاء البدل فى سنة ١٩٣٣ وظلوا يعملون على أساس هذا النظام الحديد عشرين عاما .

ومن حيث إن هذا النعى صحيح فى وجهيه : فى الوجه الثانى لأنه يبين من الصورة الرسمية للذكرة المقدمة من الطاعنة إلى هيئة التحكيم بجلاسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ أنه ورد بها ما يلى : " فإذا جاز من باب التسليم بالجدل المحض الحديث فى حق العمال فى مكافأة الانتقال فلا شبهة فى أن هذا الحديث لا يقبل من العمال الذين التحقوا بالخدمة على أساس النظام الحديد ومحصله أن العامل لا يستحق مكافأة على الانتقال وعلى أساس هذا النظام ظلوا يعملون عشرين عاما " وهو دفاع كان من المحتمل لو التفتت إليه هيئة التحكيم أن يتغير معه رأيها

في تقرير بدل الانتقال للعمال الذين هينوا بعد إلغاء الشركة للبدل. ولما كان يبين من القرار المطعون فيه أنه أغفل الإشارة إلى هذا الدفاع والرد عليه فإنه يكون مشوبا بالقصور - والنعي صحيح في وجهه الأول - ذلك أنه ورد بأسباب القرار ما يلي :

”وحيث عن موضوع الطلب الأول فالنات من الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة الخامسة من اللائحة العامة لا احتساب ساعات العمل والمقدم من الشركة والمسلم بين الطرفين أنها صدرت سنة ١٩١٩ أنها فرضت للعمال ببور سعيد الذين يسكنون شاطئ أفريقيات ويعملون في منطقة شاطئ آسيا بدل انتقال بنسبة ١٠٪ من الأجر اليومي العادي ليومية العمل بأكملها . ولا مشاحة في أن هذا الالتزام من جانب الشركة كما يوحى به النص إنما هو إضافة على الأجر اليومي للعامل مقابل انتقاله من شاطئ إلى شاطئ ولم تقل الشركة إن العامل كان ينتقل وقتئذ على حسابه ووسائله الخاصة وإنما تقول إنها كانت تنقله بوسائل حسنها . وظاهر أن هذا البدل كان كما توحى نصوص اللائحة السابق بها البيان وعبارات خطاب مدير الشركة والمؤرخ ٧ من يونيو سنة ١٩١٩ أن هذا البدل كان تمويضا للعامل عن إطالة فترات الذهاب والاياب التي سببتها له وجود الورش الجديدة في بورفؤاد أي تمويضا عن الوقت الذي يضيعه العامل في الانتقال إلى بورفؤاد . وما دام هذا الوقت لا يزال ضرورة يقتضيها انتقال العامل من شاطئ إلى شاطئ فالبدل واجب الأداء . ومن حيث عما قالت به الشركة من أن هذا البدل كان منحة للعمال لظروف وأسباب خاصة انقضت فانقضى معها البدل وحاصل تلك الظروف هي إنشاء الورش على الشاطئ الأسيوي قبل أن تنشأ مدينة بورفؤاد وتعمرها منازل للسكن ومعابد للاديان ومباني التسلية ثم حالة المواصلات البدائية بين القارين وقد انتهت إلى مواصلات هيئة سريعة مريحة . فظاهر مما سبق البيان أن هذا البدل لم يمنح لشيء من ذلك وإنما منح مقابل وقت يقضيه العامل في الانتقال وهي حلة لا تزال قائمة تستتبع اقتضاء البدل ولا تملك الشركة إلغاءه من جانبها وحدها ...” ولما كانت نصوص اللائحة خالية من بيان حلة تقرير البدل فإن إحالة القرار في هذا الخصوص إنما تنصرف إلى العبارات التي وردت في خطاب مدير الشركة المؤرخ في ٧ من يونيو سنة ١٩١٩ .

ويبين من صورة هذا الخطاب المقدمة بملف الطعن والتي كانت تحت نظر هيئة التحكيم أنه ورد بها ما يلى " حضرة كبير المهندسين اضطررتم بسبب بدء العمل فى الورش الحديدية إلى احتساب ساعة عمل إضافية للعمال الذين يعملون بها كسبيل لتعويضهم عن إطالة فترات الذهاب والإياب التى سببتها لهم تلك العوامل الحديدية ، وإنى أرى أن هناك داعى لإبقاء مبدأ المكافأة ولكن إذا ما أدت نسبة ساعات العمل الإضافية إلى مجادلات تبدو أن وسيلة احتساب ساعة عمل إضافية ليست مما يجب أن تلجأ إليها لتسوية الأمر ولذا فإنه من الأنسب النظر فى تقرير بدل تخصص للانتقال بنسبة ١٠ فى المائة من أجر أصحاب الشأن . وليكن مفهوما أن هذا البدل يجب أن يزول كلما توفرت المساكن العالية التى سنقيدها على الشاطئ الأمريوى " .

ولما كان يبين من هذا الذى ورد بالأسباب ومن الصورة الرسمية للذكرة التى قدمتها الطاعنة إلى هيئة التحكيم أنها تمسكت بما ورد فى خطاب مدير الشركة برمتها مسئولة بما ورد فى الفقرة الأخيرة منه وبثبوت توفير المساكن بمدينة بور فؤاد واتساع عمراتها على أن بدل الانتقال كان تقرر بصفة مؤقتة وعلى أنه منذ سنة ١٩٣٣ قد زالت العلة التى اقتضت تقريره مما رأت معه الشركة إلغاء البدل وكان القرار المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع كما أغفل الإشارة إلى الفقرة الأخيرة من الخطاب المشار إليه فإنه يكون معيبا ولم يكن يكفى لحمل قضائه ما ورد به من أن البدل كان قد تقرر كتعويض للعامل مقابل الوقت الذى يقضيه فى الانتقال إلى بور فؤاد وأن هذا الوقت لا يزال ضرورة يقتضيها الانتقال — لم يكن هذا كافيا لحمل قضائه ذلك لاحتمال أن يكون البدل إنما تقرر بصفة مؤقتة وأن علة تقريره هى عدم وجود المساكن وقتئذ ببور فؤاد على ما تقول به الطاعنة .

ومن حيث أنه لما تقدم يتعين نقض القرار بالنسبة لما قضى به فى موضوع لطلاب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن فى هذا الخصوص .

جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود عياد ، وأحمد قوشة ،
ومحمد متولى عتلم ، والحسينى العوضى المستشارين .

(١٩)

طعن رقم ٤٢ سنة ٢٤ ق :

(أ) أهلية . قاصر . عقد . مواريث " ما يعتبر ما لا يورث " . خلف عام . بيع .
إعلان نسي . حق القاصر فى طلب إبطال التصرفات المالية الدائرة بين النفع والضرر .
انتقال هذا الحق لورثته بعد وفاته . م ١١١ مدنى .

(ب) نقض " التوكيل فى الطعن " . محاماة . وجوب تقديم توكيل الطاعن للمحامى الذى
قررت الطعن وإلا كان الطعن باطلا . م ٤٢٩ مرافعات .

(ج) نقض " الخصوم فى الطعن " . عدم قبول الطعن المرجع إلى أحد المطعون عليهم متى
كان الطاعن قد تنازل عن مخاصمته أمام محكمة أول درجة وأثبتت تلك المحكمة هذا
التنازل ولم يختصم فى المرحلة الاستئنافية .

١ — متى كانت التصرفات المالية الدائرة بين النفع والضرر — مثل التصرف
بالببيع — قابلة للإبطال لمصاحبة القاصر — كما هو حكم المادة ١١١ من القانون
المدنى — فإن للقاصر فى حال حياته أن يباشر طلب الإبطال بواسطة من يمثله
قانونا ، كما أن هذا الحق ينتقل بعد وفاته لوارثه بوصفه خلفا عاما له يحل محل
سلفه فى كل ماله وما عليه فتؤول إليه جميع الحقوق التى كانت لسلفه . وإذا كان
موضوع طلب الإبطال تصرفا ماليا فإنه بهذا الوصف لا يكون حقا شخصيا
محضا متعلقا بشخص القاصر بحيث يتمتع على الخلف العام مباشرة .

٢ — متى كان المحامى الذى قرر الطعن لم يقدم توكيلا عن الطاعن فإن الطعن
يكون باطلا وفقا لما يقضى به صريح نص المادة ٤٢٩ مرافعات التى توجب
أن يحصل الطعن بتقرير يكتب فى قلم كتاب محكمة النقض ويوقعه المحامى المقبول

أماها الموكل عن الطالب — فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه كان باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه .

٣ — متى تبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه وهل الحكم الابتدائي أن أحد المدعى عليهم لم يختصم إلا أمام محكمة الدرجة الأولى وأن المدعى قد تنازل عن مخاصمته في تلك الدرجة وأثبتت المحكمة الابتدائية تنازله عن مخاصمته كما أنه لم يختصم في المرحلة الاستئنافية فلا محل لتوجيه الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه إليه ويكون الطعن غير مقبول بالنسبة له ذلك أن الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوما في النزاع الذي فصل فيه بالحكم المطعون فيه وأن المطعون عليه المذكور كان بمنأى عن الخصومة التي صدر فيها هذا الحكم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — في أن الطاعن عن نفسه وبصفته ولى أمر ابنه القاصر طه إبراهيم محمد أقام الدعوى رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٥١ مدنى كلنى بنى سوييف ضد المطعون عليهما الثانى والثالث — وأخرى تدعى زينب سيد حسين — وطلب بصحيفتها الحكم بتثبيت ملكيته إلى ١٥ قراطا و ١٥ سهما شيوعا في ٢ فدان و ١٥ قراطا و ٤ أسهم بمدينة الحدود والمعالم بالصحيفة مؤسسا طلبه على أن زوجته المرحومة عزيزة جاد يوسف توفيت في ١٩٥١/١٠/٣١ وتركت له بصفته زوجها ولولده القاصر منها المشمول بولايته واولدتها زينب سيد حسن القدر المرفوع به الدعوى ميراثا عنها — ثم حدث أن تصرفت هذه الأخيرة في نصيبها الموروث لها عن بنتها عزيزة إلى حفيدها القاصر طه إبراهيم محمد مهدى . فأصبحت كل التركة المخلفة عن عزيزة ملكا لزوجها المدعى ولولده القاصر المشمول بولاية أبيه ، غير أنه لما أراد

أن يضع يده على هذه التركة نازعه فيها (المطعون عليهما الثانى والثالث) بدعوى أن المورثة المذكورة كانت قد تصرفت فى هذه الأعيان بالبيع لهما — وإذا كانت هذه المورثة قاصرا وتوفيت وهى لم تبلغ بعد سن الرشد — فعلى فرض أنها تصرفت بالبيع فإن تصرفها يكون باطلا . وأنه تأسيسا على ذلك تكون الأعيان المطالب بها ملكا لورثتها — وهما الطاعن وولده — وقد عدل الطاعن طلباته بعد ذلك بأن أضاف إلى طلب تثبيت الملكية — طلب الحكم بإبطال عقدى بيع منسوب صدورهما لمورثته — أولهما مؤرخ فى ١٩٥٠/٦/٨ ومسجل فى ١٩٥٠/١٠/٢ — وثانيهما مؤرخ ١٩٥٠/١٠/٣١ — مع محو جميع ما يترتب عليهما . وأثناء نظر الدعوى توفيت زينب سيد حسن . فأدخل الطاعن — المطعون عليه الأول — فى الدعوى بصفتة وارثها — ثم تنازل عن مخاصمته — بعد أن أبدى أنه لا ينازعه فى شيء مما يطلب الحكم له به .

وبتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩٥٣ قضت محكمة أول درجة — أولا — بإثبات تنازل المدعى (الطاعن) عن مخاصمة المدعى عليه الثانى (المطعون عليه الأول) ثانيا — تثبيت ملكية المدعى إلى ١٥ قيراطا و ١٥ سهما شيوعا فى ٢ فدان و ١٥ قيراطا و ٤ أسهم وتسليمها إليه وكف منازعة المدعى عليهما الثالث والرابع المطعون عليهما الثانى والثالث) له فيها وإبطال عقدى البيع (المشار إليهما فيما سلف) الصادرين من مورثة الطاعن إلى هذين المطعون عليهما وألزمتهما بالمصاريف وثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة .

وبتاريخ ٨ من يوليه سنة ١٩٥٣ استأنف المطعون عليهما الثانى والثالث هذا الحكم — ضد الطاعن — إلى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٥١٦ لسنة ٧٠ قضائية وطلبا قبول استئنافهما شكلا وفى الموضوع إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن — مع إلزامه بالمصاريف والأتعاب من درجتى التقاضى — وبتاريخ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ قضت محكمة الاستئناف بهذه الطلبات .

وبتاريخ ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٤ قرر الطاعن الطعن بالنقض فى هذا الحكم . ونظر الطعن بدائرة فحص الطعون بجلاسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ . وصحمت

النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها وطلبت الإحالة إلى الدائرة المدنية - وبذلك الجلسة أصدرت دائرة الفحص قرارها بإحالة الطعن إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٥٨ ، وفي هذه الجلسة صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها .

وحيث إن النيابة العامة دفعت بالمذكرة المقدمة منها - ببطلان تقرير الطعن بالنسبة للطاعن بصفته الشخصية لعدم التوقيع عليه من محام مقبول - ثابتة وكالته من الطاعن قبل التقرير - موضحة أن المحامي الذي قرر الطعن ووقعه نيابة عن الطاعن ابراهيم محمد مهدي عن نفسه وبصفته ولي أمر ولده طه ابراهيم محمد - ليس بيده توكيل من ابراهيم محمد مهدي بصفته الشخصية - والتوكيل الصادر له قاصر على صفته كولي أمر لولده طه .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أنه يبين من الإطلاع على تقرير الطعن أن المقرر به والموقع عليه هو الأستاذ حزين سعد المحامي نائبا عن الأستاذ أمين خليفه بمقتضى التوكيل المصدق عليه من مكتب توثيق بنى سويف بتاريخ ١٩٥٤/٢/٩ رقم ١٣٣ سنة ١٩٥٤ من قبل ابراهيم محمد مهدي عن نفسه وبصفته ولي أمر ولده القاصر طه ابراهيم محمد الشهير بصلاح . ويبين من الإطلاع على التوكيل المشار إليه في التقرير - وهو مودع برقم ٢ في ملف الطعن أنه صادر للأستاذ أمين خليفه المحامي - من ابراهيم محمد مهدي بصفته ولي أمر ولده القاصر طه ابراهيم محمد دون ذكر لما يستفاد منه أنه صادر بصفته الشخصية أيضا - لما كان ذلك - وكان المحامي الذي قرر الطعن لم يقدم توكيلا عن الطاعن بصفته الشخصية - فان الطعن منه بهذه الصفة يكون باطلا وفقا لما يقضى به صريح نص المادة ٤٢٩ من أفعات التي توجب أن يحصل الطعن بتقرير يكتب في قلم كتاب محكمة النقض ويوقعه المحامي المقبول أمامها الموكل عن الطالب - فاذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه كان باطلا وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها بطلانه ويكون الطعن المقدم لهذه المحكمة مقصورا بعد ذلك على ابراهيم محمد مهدي بصفته ولي أمر ابنه القاصر طه ابراهيم محمد .

وحيث إن النيابة دفعت أيضا بعدم قبول الطعن بالنسبة للطعون عليه الأول (جابر جاد يوسف) لرفعه على غير ذي صفة إذ أن هذا المطعون عليه كان مختصا

فقط في مرحلة التقاضي أمام محكمة الدرجة الأولى — وقد نزل الطاعن عن خاصيته فيها وقضت تلك المحكمة بإثبات تنازله عن خاصيته — ولم يكن بعد ذلك خصما في النزاع المطروح على محكمة الدرجة الثانية التي أصدرت الحكم المطعون فيه .

وحيث إن — هذا الدفع في محله — ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه — وعلى الحكم الابتدائي المطعون عليه الأول لم يختصم إلا أمام محكمة الدرجة الأولى — وأن الطاعن قد تنازل عن خاصيته في تلك الدرجة وأثبتت المحكمة الابتدائية تنازله عن خاصيته — كما أنه لم يختصم في المرحلة الاستئنافية — ولما كانت الخصومة في الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوما في النزاع الذي فصل فيه بالحكم المطعون فيه — وكان المطعون عليه الأول بمنأى من الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه — فلا محل لتوجيه الطعن بالنقض في هذا الحكم إليه . ويتعين لذلك الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليه الأول .

وحيث إن الطعن — فيما عدا ذلك — قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مبنى الطعن هو خطأ الحكم المطعون فيه في القانون — بقضائه برفض الدعوى المقامة من الطاعن تأسيسا على أن مورثته وإن كانت قاصرا حين وفاتها — وحين أصدرت عقدي البيع المطلوب الحكم بإبطالهما — للمطعون عليهما الثاني والثالث — إلا أن الحق في طاب الإبطال حق شخصي لا يكون إلا للقاصر ولا ينتقل للثالث العام وعلى ذلك فلا يكون للطاعن عن نفسه وبصفته أن يطلب الإبطال — وقد خالفت محكمة الاستئناف بهذا النظر الخاطئ حكم القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله — ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف بعد أن أقرت في أسباب حكمها بصدور عقدي البيع المطلوب إبطالهما من مورثة الطاعن وهي قاصر — وبأن عقد البيع من العقود الدائرة بين النفع والضرر قد أقامت قضاءها برفض دعوى الطاعن — على

ما أوردته في حكمها — من أنه " وإن كان من الجائز إبطال تصرفات القاصر الدائرة بين النفع والضرر حال حياته بناء على طلبه أو طلب وصيه فإنه لا يجوز تخلف العام طلب إبطال تلك التصرفات لأن حق الإبطال هو من الحقوق الشخصية المحضة . وحيث إن المستأنف عليه (الطاعن) هو من الخلف العام فلا يجوز له إذن طلب إبطال عقدي البيع المؤرخ أولهما في ١٩٥٠/٦/٨ والمسجل في ١٩٥٠/١٠/٢ والمؤرخ ثانيهما في ١٩٥٠/١٠/٣١ — ولذلك تكون دعواه على غير أساس وتكون محكمة أول درجة قد أخطأت في حكمها المستأنف ويتمين إلغاء هذا الحكم " . وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه مخالف للقانون — ذلك أنه متى كانت التصرفات المالية الدائرة بين النفع والضرر — قابلة للإبطال لمصلحة القاصر كما هو حكم المادة ١١١ من التقنين المدني — فإن للقاصر في حال حياته أن يباشر طلب الإبطال بواسطة من يمثله قانونا — كما أن هذا الحق ينتقل بعد وفاته لوارثه بوصفه خلفا عاما له يحل محل سلفه في كل ما له وما عليه — فتؤول إليه جميع الحقوق التي كانت لسلفه — وإذا كان موضوع طلب الإبطال تصرفا ماليا فإنه بهذا الوصف لا يكون حقا شخصيا محضا متعلقا بشخص القاصر بحيث يمتنع على الخلف العام مباشرته . كما ذهب إليه الحكم المطعون فيه خطأ .

وحيث إنه لذلك يتمين نقض الحكم المطعون فيه .

جاسمة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : محمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد
زعفران سالم ، والحسينى موسى ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٢٠)

الطعن رقم ٤٧ سنة ٢٤ ق :

معارضة "أحكام يجوز المعارضة فيها" . إجراءات . إعلان . إعدار . حكم غوايى . وصف
الحكم بأنه حضورى عملا بالمادة ٩٦ مرافعات . المعارضة فيه وتمسك فى صحيفة المعارضة
بإعلان ورقة التكليف بالحضور وبإعلان إعلان الأعدار . جواز المعارضة . م ١٤١
و ٣٨٥ مرافعات .

إذا وصف الحكم بأنه حضورى عملا بحكم المادة ٩٦ من قانون المرافعات
فعارض فيه أحد المحكوم عليهم وتمسك فى صحيفة المعارضة بإعلان ورقة التكليف
بالحضور — طبقا لما يوجبه نص المادة ١٤١ مرافعات — كما تمسك بإعلان
إعلانه بالأعدار فإن المعارضة فى هذا الحكم تكون جائزة إذ التمسك بإعلان
ورقة التكليف بالحضور وبإعلان إعلان الأعدار من شأنه أوضح أن يعتبر الحكم
الصادر ضد المعارض حكما صادرا فى غيبته وبذلك تجوز فيه المعارضة منه طبقا
لنص المادة ٣٨٥ مرافعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر
أوراق الطعن — فى أن المطعون عليه أقام ضد الطاعن وآخرين الدعوى رقم ٩٦١

سنة ١٩٤٩ كلى المنصورة - طالبا إلزامهم بأن يدفعوا له مبلغ ٣٧٥ ج و ١٦ م قيمة الربيع المستحق له قبلهم من يوم ١٩٤١/١١/٢٥ لغاية يوم ١٩٤٥/١١/٢٥ وما يستجد من الربيع حتى التسليم مع المصاريف والأتعاب والنفاد بلا كفالة .
وبتاريخ ١٩٤٧/٥/٣١ قضت المحكمة بنذب خبير لتحقيق وضع اليد الفعلى وتقدير الربيع وبعد أن باشر عمله قدم تقريراً - قدر فيه الربيع بمبلغ ٦٠٧ ج و ٥٣٢ م حتى نهاية سنة ١٩٤٨ . وبتاريخ ١٩٤٩/٥/١٤ أصدرت تلك المحكمة حكماً آخر بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه وضع يد الطاعن وباقي المدعى عليهم على الأطيان المطالب بريمها - ولم ينفذ هذا الحكم - حيث لم يعلن المطعون عليه شهوداً - وبجلسة ١٩٥٠/٥/٢٢ قضت محكمة أول درجة حضورياً بإلزام المدعى عليهم الأول والثالثة والخامس والسادس والحادى عشر والثانى عشر بأن يدفعوا للمطعون عليه مبلغ ٦٠٧ جنيهاً و ٥٣٢ ملياً وذلك بالتضامن بينهم مع إلزامهم بالمصروفات ٣٠٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة، ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات - وقد رفع من هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة استئنافان أصليان أقامهما ضد المطعون عليه فريق من المدعى عليهم أمام محكمة أول درجة لم يكن الطاعن من بينهم - ولدى نظر الاستئناف الأول بجلسة أول أبريل سنة ١٩٥١ تمخيز طلب المطعون عليه التمهيز له بإعلان باقى الخصوم الذين كانوا بالدعوى الابتدائية فأجيب إلى طلبه غير أنه رفع بالإعلان استئنافاً فرعياً أكد به بالذاكرة المقدمة بجلسة أول أبريل سنة ١٩٥١ تمخيز - وفيها طلب رفض الاستئناف الأصلى - ورفع استئنافاً فرعياً طلب قبوله شكلاً وموضوعاً إلزام جميع المستأنفين والأخصام الذين طلب إدخالهم فى الدعوى بالتضامن بقيمة الربيع وقدره ٦٠٧ جنيهاً و ٥٣٢ ملياً مع الفوائد القانونية بواقع ٥٪ من ١٩٤٦/١٠/١٦ حتى تمام الوفاء والمصاريف والأتعاب عن الدرجتين - وبإعلان مؤرخ ١٩٥١/٤/٢٨ صمم على هذه الطلبات وأضاف إليها قيمة الربيع المستحق له من سنة ١٩٤٨ وما يستجد لغاية استلامه الأطيان استلاماً فعلياً . وبجلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٥٢ قررت المحكمة ضم الاستئناف الثانى للأول - وبتاريخ ٥ من مارس سنة ١٩٥٢

حكمت محكمة استئناف المنصورة حضوريا بقبول الاستئنافات الثلاثة شكلا وفي موضوع الاستئناف الفرعى المرفوع من المطعون عليه بالزام الطاعن وثلاثة آخرين معه بأن يدفعوا (للمطعون عليه) المبلغ المحكوم به ابتدائيا وقدره ٦٠٧ ج و ٥٣٢ م وفوائد هذا المبلغ بواقع ٤٪ سنويا من ١٩٥٠/٥/٢٠ (كذا بالصورة طبق الأصل المقدمة بملف الطعن) حتى الوفاء مع المصاريف المناسبة من الدرجتين و ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما خالف ذلك من الطلبات .

وبتاريخ ١٨ من مايو سنة ١٩٥٢ رفع الطاعن - وآخر - معارضة في هذا الحكم ضد (المطعون عليه) طلبا فيهما قبول معارضتهما شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وتأييد الحكم المستأنف القاضى برفض الدعوى مع إلزام (المطعون عليه) بالمصاريف والأتعاب . ودفع (المطعون عليه) بعدم جواز المعارضة تأسيسا على أن الحكم المعارض فيه قد صدر حضوريا - وأن المعارضين كانا على علم تام بالإجراءات التى اتخذت ضدتهما فى الحكم المعارض فيه بمقتضى أوراق المحضرين المعلنة لهما إعلانا صحيحا - فقد أعلننا بصحيفة الاستئناف بتاريخ ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥١ مخاطبا مع (أحمد محمد القصبي) المقيم معهما وتحدد لحضورهما جلسة ٢ من يونيو سنة ١٩٥١ ولما لم يحضرا بتلك الجلسة وتأجلت القضية لجلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥١ لإعلانهما مع التنبيه عليهما بأن الحكم الذى يصدر يعتبر حضوريا وقد تم إعلانهما بذلك فى تاريخ ١٨ من يونيو سنة ١٩٥١ مع أحمد محمد القصبي المقيم معهما لغيابهما . وأنه مما يقطع بعلم المعارضين بالإجراءات التى اتخذت ضدتهما فى الحكم المعارض فيه وبأوراق المحضرين المعلنة لهما أن المعارض الأول (الطاعن) قدم عريضة فى ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٢ إلى المحكمة يطلب فيها فتح باب المرافعة ليقدم مذكرة . إذ كانت المحكمة قد حجزت القضية للحكم بجلسة ٥ من مارس سنة ١٩٥٢ وهذا يؤكد علمه بسير الدعوى وما اتخذ فيها من إجراءات .

وبتاريخ ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ حكمت المحكمة حضوريا "بقبول الدفع المقدم من المعارض ضده (المطعون عليه) بعدم جواز المعارضة المقدمة من المعارضين في الحكم موضوع الدعوى لاعتباره حكما حضوريا لا يقبل الطعن فيه بالمعارضة وبعدم جوازها وألزمت المعارضين بالمصروفات ومبلغ ثمانية قرش مقابل أتعاب المحاماة للمعارض ضده .

وبتاريخ ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٤ قرر الطاعن الطعن بالنقض في هذا الحكم وبعد أن قدم المطعون عليه دفاعه فيه وأبدت النيابة رأيها بمذكرة طلبت فيها نقض الحكم المطعون فيه — عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ — وشرحت النيابة وجهة نظرها كما جاء بمذكرتها وطلبت الإحالة — وبجلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٥٨ قررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٥٨ — وفيها صممت النيابة على ما سبق لها إبدائه من رأى .

وحيث إن مبنى الطعن — على ما يستفاد من التقرير — أن الطاعن قد أسس معارضته في حكم محكمة استئناف المنصورة الصادر بتاريخ ٥ من مارس سنة ١٩٥١ على القول بأن ذلك الحكم وإن كان قد وصف بأنه حضوري إلا أنه في حقيقته حكم غيابي إذ أن الطاعن لم يحضر في الخصومة التي انتهت بهذا الحكم ولم يعلن إعلانا صحيحا بصحيفة الاستئناف الفرعى التي قيل بإعلانه بها في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥١ وكذلك لم يعلن بالامذار الذي قيل بتوجيهه إليه في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥١ — وأن هذين الإعلانين قد وقعا باطلين إذ أن المخاطب معه فيهما وهو أحمد محمد القصبي الذي تسلمهما وأخفاهما عن الطاعن لم يكن له الحق في استلامهما لأنه لا يقيم معه في منزل واحد، وأن الشهادة المؤرخة ١٩ من مايو سنة ١٩٥٣ المقدمة منه والموقع عليها من عمدة وشيخ بلدة كفر الشيخ عطية تفيد أن لكل منهما منزلا خاصا يقيم به وأن أحمد محمد القصبي لا يساكنه — وقد التفتت محكمة الاستئناف عن تحقيق ما تمسك به "الطاعن" — من بطلان هذين الإعلانين — مع أنه إن صح كانت الإجراءات باطلة — وكان الحكم غيابيا —

واستندت في قضائها بعدم جواز المعارضة إلى أنها لم تتبين بطلاناً في إعلان صحيفة الاستئناف إلى (الطاعن) ولا في الإصدار — وأنه وقد اعتبرت المحكمة الحكم حضورياً في حق (الطاعن) — فليس سبيل المعارضة مفتوحاً أمامه ليظعن عن طريقه ببطلان هذين الإعلانين — بل إن له أن يسلك إلى ذلك الظعن سبيله القانوني — أما أن المحكمة لم تتبين بطلاناً في الإعلانين المشار إليهما من قبل — فإن ذلك ما كان ليصرفها عن واجبها في تحقيق بطلانهما .

وحيث إن هذا النعي في محله — ذلك أن الحكم المطعون فيه أورد في أسبابه أن المعارضة التي رفعها الطاعن — قامت في مبناها على أن المحكمة وصفت الحكم المعارض فيه بأنه حضوري مع أنه وزميله في المعارضة لم يعلنوا إعلاناً صحيحاً بالاستئناف الفرعي ولم يحضرا أمام المحكمة ولم يعلما بالإجراءات التي انتهت بصدد ذلك الحكم إلا عند إعلانهما به بتاريخ ٣ من مايو سنة ١٩٥٣ — وأردف ذلك ببيان الدفع بعدم جواز المعارضة — الذي تقدم به المطعون عليه — وما تأسس عليه هذا الدفع — من أن صحيفة الاستئناف الفرعي وكذلك الإصدار قد أعلنوا إعلاناً صحيحاً لأنني الطاعن (أحمد محمد القصبي) المقيم معه لغيابه ثم عرض لما تمسك به كل من المعارضين والمعارض ضده في هذا الخصوص في قوله ، ” بما أن الطرفين قد اختلفا في صحة الإعلانين المشار إليهما وهما إعلان صحيفة الاستئناف الفرعي بتاريخ ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥١ والإصدار المؤرخ في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥١ ، إذ ادعى المعارضان أن المعارض ضده أعلنهما بإعلانين باطلين لا يترتب عليهما أي أثر وذلك لحصول هذين الإعلانين لأحمد محمد القصبي الذي تسلمهما وأخفاهما عنهما خلاوة على أنه لم يكن له الحق في استلامهما لأنه لا يقيم معهما في منزل واحد وأنه مما يؤيد هذا النظر الشهادة المؤرخة ١٩ من مايو سنة ١٩٥٣ والمقدمة منهما والموقع عليهما من عمدة وشيخ بلدة كفر الشيخ عطية والتي تفيد أن كلا منهما له منزل خاص يقيم فيه وأن أحمد محمد القصبي لا يساكن أيهما وله منزل مستقل من كل منهما ، وذهب المعارضان في القول إلى أنه لم يفتن أحد لهذا الإعلان ، واستمرت القضية في سيرها حتى صدر فيها الحكم المعارض فيه لمصاحبة المعارض ضده وأن أحدهما وهو المعارض الأول علم بسير الدعوى رغم عدم إعلانه فطلب

فتح باب المرافعة بعريضة قدمها إلى المحكمة بتاريخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٢ وحرص على أن يذكر في ذلك الطلب أنه لم يعلن — على أن المعارض ضده تمسك بصحة الإعلانين المذكورين — ، ومن ذلك يبين أن الطاعن — قد تمسك لدى محكمة الاستئناف — في المعارضة المرفوعة منه — ببطلان الإعلانين المشار إليهما وبوجه البطلان فيهما — وقد التفتت محكمة الاستئناف عن النظر في هذا الدفاع وقضت بعدم جواز المعارضة تأسيسا على ما أوردته في حكمها من أنها "عند إصدارها للحكم المعارض فيه لم تبين بطلانا في إعلان صحيفة الاستئناف إلى المعارضين بتاريخ ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥١ ولا في إعادة إعلانهما بتاريخ ١٨ من يونيو سنة ١٩٥١ مع إخبارهما بأن الحكم الذي يصدر يعتبر حضوريا في حقهما ، ومن ثم فلا تقبل المعارضة في ذلك الحكم الذي فصحت به المحكمة في الدعوى واعتبرته في حق المعارضين حضوريا عملا بأحكام المادة ٩٦ من قانون المرافعات الحالي — هذا وقد نصت المادة ٣٨٥ من القانون المذكور على أنه تجوز المعارضة في كل حكم يصدر في القضية إذا لم يعتبره القانون بمثابة حكم حضورى ولا سبيل للمعارضين إذا أرادوا الطعن على بطلان الإعلانين المشار إليهما وما ترتب عليهما من إجراءات بما في ذلك الحكم الصادر في الدعوى إلا أن يسلكا الطريق القانوني الذي أوجبه المشرع ... " وهذا الذي ذكرته محكمة الاستئناف يشوب حكمها بقصور التسيب لأنها أغفلت تحقيق دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى — وقد سلك الطاعن — في طرح هذا الدفاع — السبيل المفروض عليه قانونا — إذ تمسك في صحيفة المعارضة ببطلان ورقة التكليف بالحضور وهى صحيفة الاستئناف الفرعى — طبقا لما يوجبه نص المادة ١٤١ من قانون المرافعات — التى تنص على أن "الدفع ببطلان أوراق التكليف بالحضور يجب إبدائه في صحيفة المعارضة أو الاستئناف وإلا سقط الحق فيه" كما أنه تمسك ببطلان إعلانه بالإعذار — والتمسك ببطلان إعلان ورقة التكليف بالحضور وببطلان إعلان الإعذار — من شأنه لو صح أن يعتبر الحكم الصادر ضده حكما صادرا في غيبته ، وبذلك تجوز فيه المعارضة منه طبقا لنص المادة ٣٨٥ من قانون المرافعات . ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود هياذ ، ومحمد منولى
عظم ، ومحمد زعفرانى سالم ، والحسينى العوضى المستشارين .

(٢١)

طعن رقم ١٢ لسنة ٢٤ ق :

حكم "بياناته" . . خلو الحكم من بيان أسماء اثنين من المستشارين الذين سمعوا المرافعة
واشتركوا فى الحكم . بطلانه . م ٣٤٩ مرافعات .

إن عبارة القضية الذين أصدروا الحكم التى وردت فى الفقرة الثانية من
المادة ٣٤٩ مرافعات إنما تعنى القضية الذين فصلوا فى الدعوى لا القضية
الذين حضروا تلاوته . فإذا كان الحكم لم يبين أسماء اثنين من المستشارين الذين
سمعوا المرافعة واشتركوا فى الحكم فإنه يكون مشوباً بالبطلان لخلوه من بيان
أسماء القضية الذين أصدروا الحكم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل فى أن الطاعن استصدر أمراً من قاضى الأمور الوقتية بمحكمة
الاسكندرية الابتدائية بتوقيع المحجز التعفظى على أموال المطعون عليهما الأواين
تحت يد باقى المطعون عليهم ضمناً لسداد مبلغ ١٣٩٧٢ جنيهاً و٣٦٢ ملياً استناداً
إلى إقرار يحمل تاريخ ١٨ من يناير سنة ١٩٥٤ صادر من المطعون عليه الأول

بصفته وكيلًا عن زوجته المطعون عليها الثانية الوصية على أخيها لوسيان دره .
وبصفته مديرا لشركة إيزاك الحاريف بضمان وتضامن المطعون عليها الثانية .
وتضمن هذا الإقرار التعهد بأداء المبلغ المبين به إلى مصلحة الضرائب وأن هذا
المبلغ هو قيمة نصيب الطاعن في الضريبة المستحقة على تركة والده جاك دره .
كما تضمن الإقرار التعهد برد المبلغ إلى الطاعن في حالة عدم دفعه إلى مصلحة
الضرائب في خلال تسعين يوما من تاريخ الإقرار . وقد نفذ الطاعن أمر الحجز
فأعلنه إلى المحجوز عليهما والمحجوز لديهم . وفي ٨ من يونيو سنة ١٩٥٤ تظلم
المطعون عليهما الأول والثانية من أمر الحجز في الدعوى رقم ١١٤٤ سنة ١٩٥٤
كلى الاسكندرية وطلبا إلغاءه . وفي ٣ من يوليو سنة ١٩٥٤ قضت المحكمة بتعديل
أمر الحجز وتحديد دين الطاعن مؤقتا بمبلغ ١١٧٧ جنيها و ٨٨٨ مليا وبتأييد الأمر
بتوقيع الحجز تحت يد الغير مع قصره على هذا المبلغ وملاحقته القانونية ... فاستأنف
المطعون عليهما الأول والثانية هذا الحكم وطلبا إلغاءه وإلغاء الحجز المتوقع بناء
على طلب الطاعن تحت يد باقى المطعون عليهم واعتباره كأن لم يكن وإلغاء الإجراءات
والآثار المترتبة عليه . وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٥٣ سنة ١٠ ق الاسكندرية .
وفي ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإلغاء
ورفع الحجز المتوقع بناء على طلب الطاعن تحت يد المطعون عليهم من الثالث إلى
الأخير بمقتضى الأمر الصادر في ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٤ واعتباره كأن لم يكن
وإلغاء كافة الإجراءات والآثار المترتبة عليه ... فطعن الطاعن في هذا الحكم
بطريق النقض ، ورفض الطعن على دائرة الفحص الطعون وأبدت النيابة العامة رأيها
بنقض الحكم وقررت دائرة الفحص بجلسة ٧ من يناير سنة ١٩٥٨ إحالة الطعن
إلى هذه الدائرة بجلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٥٨ وفيها صممت النيابة على وجهة
نظرها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبعة أسباب يتحصل السبب الأول منها فى النعى
على الحكم المطعون فيه بالبطلان استنادا إلى أن الحكم خلا من بيان أسماء القضاة
الذين سمعوا المرافعة واشتركوا فى الحكم مخالف بذلك ما يقضى به القانون

في المادة ٣٤٩ مرافعات التي رتب بطلان على إفعال أى من البيانات التي أوجبت أن يشتمل الحكم عليها .

وحيث إن هذا النعى صحيح . ذلك أنه يبين من صورة الحكم المطعون فيه المودعة بحافظة الطاعن أن الحكم صدر بالعبارة الآتية : بالجلسة المدنية المشكلة تحت رئاسة السيد الأستاذ محمود مرسى وكيل المحكمة وعضوية السيدين الأستاذين عيسوى دبوس وحسن سلامة المستشارين وبحضور محمد سمير سيد مكرزير الجلسة . ثم ختم الحكم بعد منطوقه بالعبارة الآتية : صدر هذا الحكم وتلى علنا بالجلسة العلنية المنعقدة بسراى المحكمة في يوم الأحد ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ الموافق ٢٦ صفر سنة ١٣٧٤ تحت رئاسة السيد محمود مرسى أما المستشاران اللذان حضرا المداولة ولم يحضرا النطق فقد وقعا مسودة الحكم الأصلية . ومؤدى هذا أن الحكم لم يبين أسماء اثنين من المستشارين الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم . ولما كانت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات تنص على أنه " يجب أن يبين في الحكم المحكمة التي أصدرته — وتاريخ إصداره — ومكانه وما إذا كان صادرا في مادة تجارية أو مسألة مستعجلة وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته ... والقصور في أسباب الحكم الواقعية والنقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفقاتهم وكذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية يترتب عليه بطلان الحكم " . لما كان ذلك فإن الحكم يكون مشوبا بالبطلان نخلوه من بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم . ذلك أن عبارة القضاة الذين أصدروا الحكم التي وردت في الفقرة الثانية من المادة ٣٤٩ مرافعات إنما تعني القضاة الذين فصلوا في الدعوى لا القضاة الذين حضروا تلاوته وذلك بدليل ماورد في نفس الفقرة بشأن البيان الذي يجب أن يحويه الحكم من عضو النيابة فذكر أنه ذلك الذي أبدى رأيه في القضية . على أن قصد الشارع يبدو واضحا من مجموع النصوص التي أوردها في الفصل الأول من الباب العاشر المعنون " في إصدار الأحكام " وبالأخص المادة ٣٤١ مرافعات التي تتحدث عن كيفية إصدار الأحكام إذ نصت على أن " تصدر الأحكام بأغلبية الآراء ... " ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٥٨

بقيادة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود عياد ، محمد متولى عظم ،
محمد وعفرائى سالم ، والحسينى العوضى المستشارين .

(٢٢)

طعن رقم ٩ سنة ٢٤ ق :

حكم "تسبب معيب" . إيجاب . شركة "تقدير الأرباح فيها" . إثبات . طلب الشريك
مبلغا معيناً كتقدير جزافى لأرباحه بشرط الدفع فوراً وتحديد الغرض من هذا الإيجاب . رفض
الإيجاب . سقوطه . اعتماد الحكم عليه فى قضائه . خطأ .

إذا رفع أحد الشريكين دعوى مطالبا بنصيبه فى أرباح الشركة وعرض
إنهاء للنزاع أن يدفع إليه شريكه مبلغا معيناً كتقدير جزافى لأرباحه وقيد هذا
الإيجاب بشرط الدفع فوراً وحدد الغرض منه فلم يقبل شريكه ذلك فإن هذا
الإيجاب يكون قد سقط لتخالف شرطه والغرض منه ورفض قبوله ، فإذا كان
الحكم رغم ذلك قد أخذ بهذا الإيجاب الساقط وقيد به الموجب فإن الحكم
يكون قد اعتمد فى قضائه على دليل معدوم مما يجعل قضاءه مخالفا للقانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الرقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتصل فى أن الطاعن أقام الدعوى الابتدائية رقم ١١٧٥ سنة ١٩٤٩ تجارى كلى
الاستئنافية ضد المطعون عليهم الأولى يطالب إلزامها بأن تدفع له مبلغ ٢٥٢٢٣ جنيتها

والفوائد بواقع ٦٪ ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٣ حتى تمام السداد ومقابل
أتعاب المحاماة والنفوذ ، وأسس دعواه على أنه قام اتفاق بينه وبين شركة
أسكندرية لتجارة الأقطان على سبيل المشاركة بحق النصف لكل منهما قوامه
إنعام صفقة بيع ٣٠٠٢ بالة من القطن جيزة ٧ إلى شركة سيجما التجارية
الأمريكية . وبعد أن تم شراء الصفقة أخذت الأسعار في الارتفاع مما شجع
الشريكين على فسخ التعاقد مع الشركة الأمريكية . ولما تم الفسخ طالب
المطعون عليها الأولى بإجراء تصفية صفقة الأقطان المشتراة وأداء نصيبه
من الأرباح ولكنهما أنكرتا عليه حقه إلى أن اتفقا على حسم هذا الخلاف عن طريق
التحكيم فاختارا هيئة المحكمين وحررا مشارطة بتاريخ ١٢/١١/١٩٤١ متضمنة
تحديد نقطتي الخلاف المطلوب الفصل فيهما وهما : ١ - هل لأدمون نجرين
حقوق وعليه التزامات قبل شركة أسكندرية لتجارة الأقطان بالنسبة لعملية
القطن موضوع النزاع - ٢ - في حالة إصدار القرار بالإيجاب ما هي الطريقة
التي تتم بها التصفية وشروطها وما حصة كل منهما ونسبة ما يجب أدائه
في مصاريف البرقيات والإدارة والتأمين وغير ذلك مما صرف منذ بداية العملية
حتى نهاية تصفيتها ، وقد أصدرت هيئة التحكيم حكمها في ١٤/٩/١٩٤٢ وهو
يقضى بالنسبة للشق الأول من النزاع بأن للطاعن الحق في نصف الأرباح
الناتجة عن بيع القطن - وبالنسبة للشق الثاني بأنه يستحق قبل الشركة مبالغ
٢٨٥١ جنيها و١١٥ مليا عن حصته بواقع النصف طبقا لسعر السوق في ديسمبر
سنة ١٩٤١ يخصم منه نصف مصاريف البرقيات التي تكبدها الطرفان ،
فقطع على هذا الحكم بالنسبة لشقه الثاني ، وقضت محكمة الاستئناف المختلطة
في ٨/١/١٩٤٨ باعتبار حكم المحكمين باطلا فيما قضى به بالنسبة للشق الثاني
من النزاع وإحالة الخصومة فيه إلى المحكمين من جديد . ونظرا لتنحى
أحد المحكمين تقدم لمحكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة بطلب تعيين محكم
آخر بدلا منه ، فأقامت المطعون عليها الأولى دعوى فرعية بطلب إلغاء حكم
المحكمين بالنسبة للشق الأول . وقضت المحكمة المذكورة في ٢٣/١/١٩٤٨ بتعيين
هيئة تحكيم جديدة ورفض الدعوى الفرعية المقامة من الشركة . فاستأنفت

هذا الحكم . وفي ١٤/٤/١٩٤٩ قضت محكمة الاستئناف المختلطة بتأييد الحكم المستأنف .
فما قضى به من رفض الدعوى الفرعية وبالنائه فيما قضى به من تعيين هيئة محكمين
جديدة وخوات للطرفين حق اختيار إجراءات التقاضى التى تراءى لها — وأنه
استنادا إلى هذا الحكم والحكم السابق صدوره من محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ
٨ من يناير سنة ١٩٤٨ وحكم المحكمين فى شقه الأول أصبح النزاع محصورا بينه وبين
المطعون عليها الأولى فى تحديد المبلغ الناتج من تصفية صفقة القطن وقد قدر
نصيبه فيه بالمبلغ المطالب به . وبصحيفة معلنة فى ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٩
أدخلت المطعون عليها الأولى باقى المطعون عليهم وطلبت الحكم بالزامهم متضامنين
بأن يحلوا محلها فى حصة قدرها ٥٤,٥٣٦ ٪ فى كل ما يمكن أن يحكم به عليها من
أصل وفوائد ومصاريف وخلافه لصالح الطاعن . وفى ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٠
حكمت محكمة الاسكندرية الابتدائية فى الدعوى المذكورة حضوريا : أولا —
بالزام شركة الاسكندرية لتجارة الأقطان بأن تدفع إلى أدمون نجرين مبلغا
وقدره ٥٠٠٠ جنيه والفوائد القانونية بواقع ٥ ٪ ابتداء من المطالبة القضائية
الحاصلة فى ٣ من أبريل سنة ١٩٤٩ حتى السداد والمصاريف القضائية المناسبة
و ١٠ جنيه مقابل أتعاب المحاماة ثانيا — إلزام المدخلين فى الخصومة بأن يتحملوا
نصيبا قدره ٥٤,٥٣٦ ٪ من المبلغ المقضى به على الشركة المدعى عليها من أصل
وفوائد وصروفات وأتعاب محاماه وشمات الحكم بالنفاذ المعجل بشرط أن يقدم
المدعى الكفالة اللازمة . فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف
الإسكندرية ، وقيد استئنائه برقم ١٤٧ سنة ٧ ق وطلب الحكم بقهرله وفى
الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى طلباته الواردة بصحيفة افتتاح دعواه
كما استأنفت المطعون عليها الأولى الحكم أيضا وقيد استئنائها برقم ٢٣١ سنة ٧ ق
وطلبت قبوله شكلا والحكم أصليا — برفض دعوى الطاعن — واحتياطيا —
الحكم بأنه لا يستحق قبلها سوى مبلغ ٢٨٥١ جنيها و ١١٥ مليا يخص منه قيمة
مصاريف البرقيات التى صرفتها الشركة — ومن باب الاحتياط الكلى — فى حالة
تأييد الحكم المستأنف بتأييد الحكم المذكور فيما قضى به من إلزام ورثة جوزيف
باردا والمسيو كروين والمسيو فرانكو بأن يدفعوا للشركة ٥٤,٥٣٦ ٪ من المبالغ

المحكوم بها عليها لصالح آدمون نجرين من أصل وفوائد ومصروفات . وقررت محكمة الاستئناف ضم الاستئناف رقم ٢٣١ سنة ٧ ق إلى الاستئناف رقم ١٤٧ سنة ٧ ق . وفي ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قضت فيهما حضوريا بقبولها شكلا ورفضهما موضوعا وتأييد الحكم المستأنف عدا ما قضى به من سعر الفوائد المستحقة على المبالغ المحكوم به وجعله ٦٪ على المبالغ المذكور من ٣ من أبريل سنة ١٩٤٩ حتى ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ و ٥٪ من ٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ حتى تمام السداد وألزمت كل مستأنف بمصاريف استئنافه وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة . وفي ٩ من يناير سنة ١٩٥٤ قرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض . وبإعلان مؤرخ في ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٤ أدخلت المطعون عليها الأولى باقى المطعون عليهم . ومرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ ، وصمم الحاضر من الطاعن والنيابة العامة على ما جاء بمذكرة كل منهما وطلبا إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية ، فقررت دائرة الفحص إحالته لهذه الدائرة بجلسة ٩ من يناير سنة ١٩٥٨ وتمت المرافعة فيه بجلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٨ حيث صمم كل من الطاعن والمطعون عليها الأولى على طلباته وطلبت النيابة نقض الحكم .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وذلك أن الحكم رغم تقريره باستحقاق الطاعن لنصف الأرباح مما يستتبع الحكم له بهذه القيمة بالغه ما بلغت قضى له بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه تأسيسا على أنه مرتبطط بالعرض الذى سبق أن تقدم به لهيئة المحكمين في ١٢/٣/١٩٤٢ والذي حدد فيه هذا المبلغ في حين أن هذا العرض إن صح اعتباره إيجابيا لا يكون ملزما للموجب إلا إذا صدر القبول فور حصوله ولاوجب أن يعدل عنه طالما أن القبول لم يصدر . وهو إذ تقدم لهيئة المحكمين بعرضه الثلاثة ومنها الحصول من الشركة المطعون عليها على مبلغ ٥٠٠٠ جنيه كتقدير جزافي لأرباحه قصد أن يقبل عرضه فورا وأن يدفع له هذا المبلغ حالا ، كما أثبت نفس الحكم المطعون فيه . ولكن الشركة لم تقبل هذا العرض ومسلكها في مراحل التراجع يقطع بعدم قبولها له بدليل استئنافها الحكم الابتدائي المحمول على هذا النظر . كما أن جميع القرائن

تدل على أن الطاعن قد عدل عن إيجابه وقد تمسك بهذا الدفاع بصحيفة استئنافه وبمذكراته أمام محكمة الاستئناف ولكنها أهدرتة والتفتت عنه .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه استعرض وجهي الخلاف بين الطاعن والمطعون عليهما الأولى ثم أورد بأسبابه في خصوصهما أنه :
” لا يمكن بعد ذلك قبول أى منازعة من طرف الخصوم بالنسبة لهذا الشق الخاص باعتبار نجرين شريكا في الأرباح بواقع النصف ... لا كتساب الشق الأول قوة الأمر المقضى به لصدور حكم استئناف ١٩٤٨/١/٨ ... ومن ثم ينحصر استئناف الطرفين في طريقة تصفية القطن المتنازع عليه وتحديد ما يخص نجرين من أرباح ... ومن حيث إن هذه المحكمة ترى إزاء الحكم الاستئنافي الذى قضى ببطلان الشق الثانى من قرار المحكمين لأنهم خرجوا عن نظام مشاركة التحكيم وصفوا الحساب بين الطرفين بطريقة نظرية على أساس سعر ديسمبر سنة ١٩٤١ وهو السعر المتداول تسعة أشهر قبل تاريخ قرارهم بينما كان القطن بأكمله فى حيازة الشركة . وكان فى إمكانهم تصفيته بطريقة فعلية وقت تاريخ القرار أو فى تواريخ لاحقة له — ترى المحكمة أن نجرين كان قد حدد طلباته وأخطرها الشركة والمحكمين قبل صدور قرارهم وقبل أى تصرف فى القطن وهى إما نائب أحد أعضاء هيئة التحكيم للإشراف على عمليات التصفية الفعلية ثم توزيع النتيجة بواقع النصف لكل من الطرفين بعد خصم المصاريف وإما تسليمه نصف بالات القطن بثنى الشراء مضافا إليها نصف المصاريف أو إلزام الشركة بأن تدفع له مبلغا جزائيا قدره ٥٠٠٠ جنيه ” ومن حيث إن نجرين وقد أظهر جليا رغبته فى حدود حقوقه فلم تجبه الشركة ... متناسية أن نجرين شريك لها وله الحق أن يلتفت بنصف الأرباح ... ” ومن حيث إن الحكم المستأنف قد أصاب الحقيقة عندما أخذ حلا من الحلول الثلاثة التى لم تجب عليها الشركة وقضى لنجرين بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه خصوصا وأن الأخير قد أوضح عندما عرض هذا الحل أنه يقبل أن يدفع له حالا المبلغ المقدور لى يتفادى مخاطر المضاربة بالقطن المشترك ، وكان على الشركة عند عرض الحلول المذكورة وتفاديا لالتزامها بدفع المبلغ المقدر جزائيا والذي ارتبط به نجرين إما أن تعرض على شريكها نصف

مقدار القطن بعد سداد قيمته أو تسعى حالا لتصفيته بالطريقة الرسمية وتدفع
لشريكها حصة في الأرباح بدلا من حجزها القطن وتصفيته بمعرفتها دون إخطار
إلى شريكها أو أى تدخل منه “ . ويبين من هذا الذى أورده الحكم المطعون
فيه أنه رغم تسليمه بحق الطاعن في نصف الأرباح الفعلية لصفقة القطن موضوع
النزاع ، عاد وقد هذه الأرباح بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه تأسيسا على أن الطاعن أصبح
مرتبطا بهذا التقدير بعد أن تقدم به بأحد عروضه الثلاثة لهيئة المحكمين
في ١٢/٣/١٩٤٢

ومن حيث إنه يبين من مطالعة صورة صحيفة الاستئناف وصورة مذكرة الطاعن
لمحكمة الاستئناف لجلسة ٨ من يناير سنة ١٩٥٢ أنه تمسك فيهما بأن هذا العرض
إن صح اعتباره إيجابا من جانبه فقط فقد سقط لأنه لم يصادف قبولا من جانب
الشركة . ولما كان هذا العرض من جانب الطاعن لا يعدو أن يكون إيجابا قبيحا
بشرط الدفع فورا تفاديا لخطر المضاربة بالقطن موضوع النزاع فهو إيجاب لا يلزم
صاحبه إلا إذا اقترن به قبول مطابق له . وإذا كان الثابت من أسباب الحكم المطعون فيه
أنه قرر صراحة أن الطاعن قرن ذلك العرض بشرط الدفع حالا وحدد الغرض منه
وهو تفادى خطر المضاربة على القطن موضوع النزاع وأن الشركة المطعون عليها
لم تقبل ذلك مما كان من مقتضاه سقوط ذلك الإيجاب لتخالف شرطه والغرض منه
ورفض قبوله وكان الحكم رغم ذلك قد أخذ بهذا الإيجاب الساقط وقيد
على الطاعن به — إذ كان ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد اعتمد في قضائه
دليل معبوم مما يجعل قضاءه مخالفا للقانون متعيئا نقضه دون حاجة لبحث
بأى أسباب الطعن .

جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود عباد المستشار ، وبحضور السادة : محمد متولى عليم ، ومحمد زهفرانى سالم ،
والحسين العوضى ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٢٣)

طعن رقم ٢٣ سنة ٢٤ ق

(أ) حكم "تسبيب معيب" . شرط الإحالة على أسباب حكم آخر صدر فى دعوى أخرى .
مثال .

(ب) نقض "إعلان الطعن" . إعلان . إعلان الطعن بالنقض الموجه إلى أحد المجالس
البلدية بالأقاليم إلى إدارة قضايا الحكومة بالقاهرة وتسليم الصورة إليها . صحة
الإعلان . م ١٤ / ٣ مرافعات .

١ — جرى قضاء محكمة النقض بأنه يشترط لدى تصحيح الاحالة على أسباب
حكم آخر صدر فى دعوى أخرى أن يكون هذا الحكم قد سبق صدوره بين نفس
الخصوم وأن يكون قد أودع ملف الدعوى وأصبح بذلك ورقة من أوراقها
وعنصرا من عناصر الإثبات فيها يناضل الخصوم فى دلالاته . فإذا تبين أن
الحكم الذى أحال الحكم المطعون فيه على أسبابه فى مقام الرد على دفاع أحد
الخصوم فى الدعوى لم يكن مقدما فيها وأنه صدر فى دعوى أخرى لم يكن هذا
الخصم طرفا فيها فإن الحكم المطعون فيه يكون قد عاره قصور يبطله .

٢ — متى كانت صحيفة الطعن بالنقض الموجه إلى أحد المجالس البلدية
بالأقاليم قد أعلنت إلى إدارة قضايا الحكومة بالقاهرة وسلمت إليها صورة
الإعلان فإن الإعلان يكون صحيحا طبقا للفقرة الثالثة من المادة ١٤ من قانون
المرافعات المعدلة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ . ولا محل للدفع ببطلان
الإعلان بمقولة إنه كان يجب تسليم الصورة إلى مأمورية القضايا صاحبة
الاختصاص المحلى الذى يتبعه المجلس البلدى المذكور (١) .

(١) قررت المحكمة هذا المبدأ أيضا فى الحكم الصادر فى ذات الجلسة فى الطعن رقم ٤١
سنة ٢٤ ق .

للحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون عليه (مجلس بلدى أسيوط وملوى) أقام الدعوى الابتدائية رقم ٢٧٩١ سنة ١٩٥٠ كلى مصر على الطاعنة والمطعون عليه الأول طلب فيها الحكم بعدم نفاذ البيع المبرم بينهما من قطعة الأرض رقم ١١٢٤ الكائنة بشارع السبكي رقم ٢ بمذنية البكرى وذلك بحقه بصفته مع إلزامهما بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وقال فى بيان دعواه إن المطعون عليه الأول كان يعمل سكرتيرا لمجلس محلى ملوى ثم لمجلس بلدى أسيوط وتوصل باشتراكه مع آخرين إلى اختلاس آلاف من الخنفيات من أموال المجاسين فى المدة بين سنتى ١٩١٩ و ١٩٢٧ — وحكم عليهم من محكمة جنابات أسيوط فى ٢١ من يولييه سنة ١٩٢٩ فى القضية رقم ٣٤ سايرة سنة ١٩٢٧ بالعقوبة الجنائية وبإلزامهم متضامين بأن يدفعوا له بصفته المبالغ التى حددتها الحكم وبإلزام المطعون عليه الأول وحده بأن يدفع له مبالغ ١٠٤٦٦ ج و ٧٦٧ م ... ولما كان هذا الأخير قد شعر بأن اختلاساته قد اكتشفت عمد إلى تهريب أملاكه خوفا من التنفيذ عليها فباع بعضها إلى والدته وباع إلى صهره أحمد صديق قطعة أرض مذنية البكرى رقم ١١٢٤ مما دعا المجلس للنازعة فى صحة هذا التصرف الأمر الذى انتهى بأن قضت محكمة مصر الكلية بحكمها الصادر فى ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٣٣ بصورية عقد البيع الصادر عن هذه الأرض ، وتأيد هذا الحكم استئنافيا فى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٣٥ ورغم هذا عاد المطعون عليه الأول وتصرف فى العقار المذكور لزوجته الطاعنة بعقد مسجل فى ٧ من مايو سنة ١٩٤٧ بطريق الغش وبنية الإضرار بحقوق الحكومة للتهرب من أداء الدين المستحق لها مع علم المتعاقدين بإفسار البائع . وقد دفعت الطاعنة هذه الدعوى بافترضاء الحق فى رفعها بلغى أكثر من ثلاث سنوات على علم الدائن بالتصرف وبسقوط الدين المرفوع

بشأنه الدعوى بمضى المدة الطويلة . وفى ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قضت محكمة مصر الابتدائية فى الدعوى المذكورة حضوريا برفضها وإلزام المدعى (المطعون عليه الثانى) بمصروفاتها وبمبلغ مائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة وذلك تأسيسا على أن حكم المديونية الصادر من محكمة جنبايات أسيوط فى الدعوى رقم ٣٤ سايرة سنة ١٩٢٧ قد سقط بمضى أكثر من خمس عشرة سنة على صدوره دون اتخاذ أى إجراء قانونى من شأنه قطع مدة التقادم . استأنف المطعون عليه الثانى هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاء والحكم له بطلباته الواردة بصحيفة افتتاح دعواه ، وقيد استئنافه برقم ٥٤ سنة ٧٠ ق . وفى ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبإجابة المستأنف (المطعون عليه الثانى) إلى طلباته مع إلزام المستأنف عليهما بالمصروفات عن الدرجتين وبمبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماه عنهما . وقد طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وأبدت النيابة العامة رأيها بنقض الحكم ، ثم عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ وفيها طلبت الطاعنة والنيابة العامة إحالته إلى الدائرة المدنية ، فقررت دائرة الفحص إحالته لهذه الدائرة بجلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٥٨ حيث صمم كل من طرفى الخصومة على طلباته وصحمت النيابة على رأيها السابق بمرانه .

ومن حيث إن المطعون عليه الثانى دفع فى مذكرته ببطلان الطعن استنادا إلى أن إعلانه بالتقرير وقع باطلا ذلك لأن الإعلان قد سلمت صورته إلى إدارة قضايا الحكومة بمدينة القاهرة فى حين أنه كان يجب تسليم الصورة إلى مأمورية قضايا أسيوط صاحبة الاختصاص المحلى الذى يتبعه مجلس بلدى أسيوط ومجلس بلدى ملوى طبقا لنص المادة ١٤ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ .

ومن حيث إن هذا الدفع فى غير محله ذلك أن الفقرة الثالثة من المادة ١٤ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ نصت على أن صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام فيما يتعلق بالدولة والأشخاص العامة تسلم

صورها إلى إدارة قضايا الحكومة أو مأموريتها بالإقليم بحسب الاختصاص المحلى لكل منهما . ومؤدى هذا النص أن إعلان صحيفة الطعن بالنقض إلى إدارة قضايا الحكومة بالقاهرة وتسليم صورة الإعلان إليها يكون صحيحا . ويتعين لذلك رفض الدفع .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه شابه قصور في التسبب يعيبه ويبطله ذلك أنه قضى بإلغاء الحكم المستأنف تأسيسا على ما قرره من عدم سقوط حكم المديونية بمضى المدة ولم يورد أسبابا لهذا الذي انتهى إليه بل اقتصر في أسبابه على الإحالة إلى ما قضى به في الاستئناف رقم ٥٢ سنة ٧٠ ق الذي لم تكن الطاعنة طرفا فيه . وذلك بالرغم من أن الطاعنة استندت في التمسك بسقوط حكم المديونية إلى وقائع وأسانيد أوردتها في دفاعها الأمر الذي لو صح لرتب عليه أن يصبح مدعى الدعوى البوليصة غير دائن بدين مستحق الوفاء فلا يجوز له رفع الدعوى المذكورة .

وحيث إن هذا النعى في محله . ذلك أنه يبين من مطالعة الحكمين الابتدائي والاستئنافي ومن مراجعة صورة مذكرة الطاعنة المقدمة لمحكمة أول درجة أنها تمسكت في دفاعها أمام محكمة الموضوع بدرجتها بسقوط أثر الحكم الصادر لصالح المطعون عليه الثاني في الحناية رقم ٣٤ سنة ١٩٢٧ أسقوط بمضى أكثر من خمس عشرة سنة دون تنفيذه للأسباب التي أوردتها بدفاعها . وقد أخذ الحكم الابتدائي بوجهة نظرها وقضى برفض الدعوى . وجاء بأسباب حكم محكمة الاستئناف في هذا الخصوص ما يلي : " وحيث إن هذه المحكمة قد انتهت في استئناف القضية ٥٢ سنة ٧٠ ق التي كانت معجوزة للحكم بجلسة اليوم إلى إلغاء الحكم المستأنف الصادر في القضية رقم ٢٤٢٤ سنة ١٩٥٠ كلى مصر وأن حكم محكمة جنابات أسبوط صدر بتاريخ ١٩٢٩/٧/٢١ في الحناية ٣٤ سايرة سنة ١٩٢٧ و١٤ سنة ١٩٢٩ سايرة ملوى أسبوط قائم ومتبع لآثاره فيكون الاستناد إلى الحكم المستأنف الذي قضى بإلغائه والقول بأن حق المستأنف بناء على ذلك قد أصبح غير مستحق

الأداء إنما هو استناد إلى حكم قضى بالغائه وقد أصبح حق المستأنف بناء على ذلك مستحق الأداء “ . ويبين من هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه أنه إذ ألغى الحكم الابتدائي وخالفه بشأن سقوط أثر حكم المديونية وقرر قيام هذا الحكم وانتاجه لآثاره استند إلى مجرد إحالته إلى الحكم الذي صدر في الاستئناف رقم ٥٢ سنة ٧٠ ق وهذا الذي استند إليه الحكم لا يصلح ردا على دفاع الطاعنة الذي أثارته وتمسكت به أمام محكمة الموضوع — ذلك أنه يشترط على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لكي تصح الإحالة على أسباب حكم آخر صدر في دعوى أخرى أن يكون هذا الحكم قد سبق صدوره بين نفس الخصوم وأن يكون قد أودع ملف الدعوى وأصبح بذلك ورقة من أوراقها وعنصر من عناصر الإثبات فيها يناضل الخصوم في دلالاته . ولما كان يبين من الأوراق أن الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٥٢ سنة ٧٠ ق الذي أحال الحكم المطعون فيه على أسبابه في مقام الرد على دفاع الطاعنة موضوع هذا النعي لم يكن مقدما في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه وأنه قد صدر في دعوى أخرى لم تكن الطاعنة خصما فيها — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد عاره قصور في التسبب يبطله مما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : محمد متولى عتلم ، ومحمد زعفرانى سالم ،
الحسينى العوضى ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٢٤)

طعن رقم ١ لسنة ٢٤ ق :

(أ) تقادم مسقط "اقتطاعه" . صورية . . اقتطاع تقادم الدين الثابت بسند تنفيذى .
دعوى الصورية التى يرفعها الدائن بصورية عقد بيع صادر من مدين لآخر . لا تعتبر
قاطعة للتقادم وعدم دفعها لا يعتبر إقرارا ضمنيا قاطعا للتقادم .

(ب) تقادم مسقط "اقتطاعه" . المطالبة القضائية التى تقطع التقادم . م ٨٢ مدنى قديم
و ٣٨٣ مدنى جديد .

(ج) تقادم مسقط "اقتطاعه" . الغاية مما ورد فى المادة ٣٨٣ مدنى جديد من أن أى
عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير فى إحدى الدعاوى يعتبر قاطعا للتقادم .
م ١٥٢ و ١٥٣ مرافعات .

١ — لا ينقطع تقادم الدين الثابت بسند تنفيذى — سواء فى ظل القانون المدنى
القديم أو بالتطبيق للمادة ٣٨٣ من التقنين المدنى الجديد — إلا بالتهنية الذى يصدر
من الدائن الذى بيده السند التنفيذى لمدينه أو بالمجزع عليه أو بالإقرار الذى يصدر
من المدين بحق الدائن صريحا كان ذلك الإقرار أو ضمنيا . ومن ثم فإن ادعاء ذلك
الدائن بصورية عقد بيع صادر من مدينه لآخر ورفع دعوى بطالب الحكم بهذه الصورية
والقضاء بذلك لا يعتبر من الأعمال القاطعة للتقادم بحسب القانون ، ولا يشفع
فى اعتبار دعوى الصورية قاطعة للتقادم القول بأنها ليست من قبيل الاجراءات
التحفظية . وأنها أقوى منها لأنها إنما تمهد للتنفيذ ذلك لأن دعوى الصورية
شأنها كشأن باقى الدعاوى والطرق التى قررها الشارع فى التقنين المدنى للمحافظة

على الضمان العام للدائنين ولا صلة لها بالطرق التنفيذية التي تكفل ببيانها قانون المرافعات ولا يمكن اعتبارها - مع التسليم بأنها تمهد للتنفيذ - بمثابة التنبيه القاطع للتقادم وهو ذلك التنبيه الذي نص عليه قانون المرافعات واعتبره من مقدمات التنفيذ . ونتيجة لما تقدم فإن عدم دفع تلك الدعوى لا يمكن اعتباره إقراراً ضمنياً قاطعاً للتقادم .

٢ - المطالبة القضائية التي تقطع التقادم - طبقاً لنص المادة ٨٢ مدنى قديم والمادة ٣٨٣ مدنى جديد على حد سواء - هي مطالبة الدائن المدين بحقه أمام القضاء أى بإقامة دعوى بحقه إذا لم يكن ثمت سند تنفيذى بيده . فإذا كان بيد الدائن سند تنفيذى فلا حاجة به للمطالبة القضائية .

٣ - لم يستحدث المشرع بالمادة ٣٨٣ من التقنين المدنى حكماً جديداً وإنما قن ما استقر عليه القضاء فى شأن الأعمال القاطعة للتقادم وغايته من قوله "إن أى عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير فى إحدى الدعاوى يعتبر قاطعاً للتقادم" أن تشمل الأعمال القاطعة للتقادم الطلبات العارضة المقدمة من الدائن إذا كان مدعى عليه وذلك بالتطبيق للمادة ١٥٢ مرافعات ، وتدخله فى دعوى سبق رفعها بالتطبيق للمادة ١٥٣ مرافعات .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٤٢٤ لسنة ١٩٥٠ كلى القاهرة على المطعون عليه بصحيفة معلقة فى ١٠/٨/١٩٥٠ . وطلب فيها الحكم بسقوط أثر الحكم الصادر من محكمة جنايات أسيوط بتاريخ ١٩٢٩/٧/٢١ - فى الجناية رقم ٣٤ لسنة ١٩٢٧ أسيوط لمضى أكثر من خمسة عشر عاماً منذ صدوره دون تنفيذه، وقال شرحاً لها

لأنه بتاريخ ١٤/٥/١٩٥٠ نفذ مجلس بلدى أسيوط وملوى الحكم المشار إليه بالجزء على المنقولات الكائنة بمسكنه وفاء لمبلغ ٢٧٠٦٤ جنيهًا و ٢٨٥ مليًا وحدد يوم ١٣/٦/١٩٥٠ لبيع المحجوزات ، ونظرا لأن الحكم سالف الذكر قد سقط بمضى المدة الطويلة لمرور أكثر من ١٥ سنة على تاريخ صدوره دون تنفيذه قبل انقضاء هذه المدة . فقد استشكل فى تنفيذ هذا الحكم أمام القضاء المستعجل فى القضية رقم ١٧٠٨ لسنة ١٩٥٠ مستعجل مصر — فتمضى فيها بتاريخ ٥/٨/١٩٥٠ بقبول الإشكال وبوقف إجراءات البيع حتى يفصل نهائيا فى موضوع النزاع الخاص بسقوط أثر الحكم بمضى المدة الطويلة — فرفع الدعوى المذكورة خلال الأجل الذى حددته القضاء المستعجل بالطلبات السالف إيرادها — وبين مما أورده الحكم الابتدائى — الصادر بتاريخ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ من محكمة القاهرة الابتدائية — فى هذه الدعوى — أن المطعون عليه دفعها بالقول بأنه بعد أن أصدرت محكمة جنابات أسيوط حكمها المنوه عنه — تعذر تنفيذه لعدم وجود شيء يملكه الطاعن إلى أن أثبتت التحريات الإدارية أنه يملك قطعتى أرض إحداها بالجيزة والأخرى بمنشية البكرى وأنه تصرف فيهما بالبيع لمن يدعى أحمد صديق — وأن أحمد صديق قد أقام من جانبه الدعوى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٢٨ كلى القاهرة بطلب تثبيت ملكيته للأرض الكائنة بالدقى — فرفع المطعون عليه الدعوى رقم ٩٥٧ لسنة ١٩٢٩ كلى القاهرة و ١٤٧٥ لسنة ١٩٣٣ كلى القاهرة ، وفى أولاهما يطلب الحكم بصورية البيع الصادر من الطاعن لأحمد صديق من أرض الدقى — وفى ثانيتهما يطلب الحكم بإبطال عقد البيع الخاص بقطعة الأرض الكائنة بمنشية البكرى . وقد ضمت هذه الدعاوى الثلاث وقضى فيها برفض دعوى أحمد صديق — وبصورية العقد الصادر من الطاعن لأحمد صديق عن قطعتى الأرض المشار إليهما ، وهما العقدان المؤرخان ١٤ من مايو سنة ١٩٢٧ والمسجلان فى ١٦ من مايو سنة ١٩٢٧ — ، واعتبارهما كأن لم يكونا — وقد تأيد هذا الحكم استئنافيا من محكمة استئناف القاهرة فى ٢٠/٦/١٩٣٥ وأنه بتاريخ ٢٠ من يوليو سنة ١٩٤٨ أراد المطعون عليه تنفيذ حكم محكمة الجنابات المنوه عنه — فحضر المحضر فى ذلك اليوم محضر عدم وجود — وأخيرا وقع

بتاريخ ١٤/٥/١٩٥٠ حجزا تنفيذيا على منقولات الطاعن — فاستشكل في التنفيذ وقضى بإيقاف البيع — وقام دفاع المدعى عليه على أن رفع دعوى الضورية — والحكم الصادر فيها — ومحضر مدم الوجود من شأن كل منها قطع مدة التقادم .

وبتاريخ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ — أصدرت محكمة القاهرة الابتدائية حكما في الدعوى قاضيا بسقوط أثر الحكم الصادر من محكمة جنايات أسبوط فيما يختص بالحقوق المدنية المحكوم بها على الطاعن المطعون عليه لمضى أكثر من خمس عشرة سنة من تاريخ صدوره دون اتخاذ أى إجراء تنفيذى قاطع لمدة التقادم — مع إلزام المطعون عليه بالمصروفات ، ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات .

وبتاريخ ٢١/١/١٩٥٣ استأنف المطعون عليه هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٥٢ لسنة ٧٠ ق — قضت محكمة الاستئناف — فى ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى (الطاعن) وإلزامه بالمصاريف عن الدرجتين وبعشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماه عنهما .

وبتاريخ ١٣ من فبراير سنة ١٩٥٤ — قرر الطاعن الطعن بالنقض فى هذا الحكم — وبعد انقضاء المواعيد المحددة للخصوم قدمت النيابة مذكرة برأيها — طلبت فيها من دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية لأن الحكم المطعون فيه مرجح نقضه . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلاسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ — وصحبت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها وطلبت الإحالة — وقررت دائرة الفحص بتلك الجلسة إحالة الطعن إلى هذه الدائرة بجلاسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٥٨ — وفيها طلبت النيابة نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن المطعون عليه دفع بعدم قبول الطعن شكلا — تأسيسا على أن إعلانه بالطعن بالنقض وقع باطلا ذلك أنه كان يتعين — إعمالا للحكم المادة ١٤ مرافعات (المعدلة بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٠) تسليم صورة الإعلان

إلى مأمورية قضايا الحكومة بأسبوط التي أنشئت تنفيذا للمادة ٣ من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٦ وتحدد اختصاصها بالاختصاص المحلى للمحكمة استئناف أسبوط التي يقع ضمن دائرتها موطن المجلس البلدى لكل من أسبوط وملوى (المطعون عليه) ويترتب على ذلك أن تكون مأمورية القضايا بأسبوط هي التي تكون مختصة قانونا باستلام صورة إعلان الطعن — دون الإدارة العامة لقضايا الحكومة التي سلمت إليها صورة إعلان الطعن بالنقض .

وحيث إن هذا الدفع مردود — ذلك أن الفقرة الثالثة من المادة ١٤ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ نصت على أن صورة الإعلان فيما يتعلق بالأشخاص العامة تسلم للنائب عنها قانونا فيما يخص الصحف الدماوى وصحف الطعون والأحكام . فتسلم الصورة إلى إدارة قضايا الحكومة أو مأمورياتها بالأقاليم حسب الاختصاص المحلى لكل منها . ويؤدى هذا النص أن إعلان صحيفة الطعن بالنقض إلى إدارة قضايا الحكومة بالقاهرة وتسليم صورة الإعلان لها يكون صحيحا ويتعين لذلك رفض الدفع .

وبما أن الطعن بالنقض قد استوفى أوضاعه الشكلية ، فيكون مقبولا شكلا .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون وللثابت فى الأوراق . وفى بيان ذلك يقول الطاعن إنه من الوقائع الثابتة أنه كان سكرتيرا لمجلس محلى ملوى ثم أسبوط واتهم بأنه استولى على مال من هذين المجلسين فى سنة ١٩٢٧ . وبعد أن حقق معه قدم مع آخرين لمحكمة جنايات أسبوط فحكمت عليه هذه المحكمة بالعقوبة وبالتعويض للمجلسين البلديين فى ١٩٢٩/٧/٢١ — ولم يعلم الطاعن بسعى المطعون عليه لتنفيذ هذا الحكم إلا بعد أن أعلنته زوجته السيدة سنية مجد توفيق بدعواها التى علم منها أن المطعون عليه قد وقع حجرا بهذا الحكم فى ١٩٥٠/٥/١٤ على منقولاتها الخاصة فتقدم للقضاء المستعجل بأشكال فى تنفيذ هذا الحكم لسقوطه بمضى المدة الطويلة — فتضى فيها بوقف إجراءات التنفيذ وأشارت المحكمة إلى أنه

في تاريخ ١٩٤٨/٦/٢٠ حرر محضر هدم وجود قررت فيه من تدعى فاطمة محمد حسين أن الطاعن لا يقيم في المنزل الذي أريد الحجز فيه عليه وأنه لا يملك فيه أى منقولات — وذكر الطاعن أنه إذا كان دين المجاس قد ابتداء في سنة ١٩٢٧ فإن مدة التقادم تبدأ في السريان من هذا التاريخ أما مدة تقادم الحكم الصادر في ١٩٢٩/٧/٢١ بالمدىونية وهى خمس عشرة سنة فيبدأ سريانها من يوم صدوره — وما لم ينفذ هذا الحكم في خلال هذه المدة فإن أثره ينعدم وتزول الميزة القانونية الناتجة عن صدوره — وكل ما يطالب من المدين هو أن يثبت أن الحكم لم يجر تنفيذه طوال مدة التقادم — وأنه كان من الثابت أن دعوى الصورية التى أقامها المطعون عليه ضد الطاعن وأحمد صديق كانت قد رفعت قبل أن يصدر حكم المدىونية في ١٩٢٩/٣/٢١ . فإن هذه الدعوى لا يمكن أن تقطع مدة التقادم بالنسبة لهذا الحكم — إذ أن العمل الذى يقطع المدة هو الذى يأتى بعد نشوء الحق المطالب به — هذا إلى أن التقادم لا يقطع إلا بعمل من أعمال التنفيذ المنصوص عليها قانونا — وليست دعوى الصورية أو الحكم الصادر فيها من أعمال التنفيذ — والقول بخلاف ذلك ليس مما يتفق مع قواعد القانون التى تفرق بين ما يقطع مدة التقادم بالنسبة للحق وما يقطعه بالنسبة للحكم الصادر عن هذا الحق — وقد أوضح الطاعن في التمهيد لهذا السبب من أسباب النemy على الحكم المطعون فيه أن العمل القاطع للتقادم — لا بد أن يكون ناشئا من إجراء قانونى مباشر من الدائن للدين خاصا بالمطالبة بالدين وأنه لى تكون المطالبة القضائية فاطمة للتقادم يمين أن يوضح الدائن بطريقة قاطعة تأييد حقه ضد من يسرى التقادم لمصاحته — وأن كل الإجراءات الوقتية والأعمال التحفظية التى لا تتخذ بطريقة حالة محققة لا يبنى عليها قطع التقادم — ثم أضاف الطاعن عباراته هذه بالقول بأن محكمة الاستئناف أهدرت في حكمها بالمطعون فيه كل هذه المبادئ القانونية .

وحيث إن هذا النemy على أساس — ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف أقامت قضاءها برأى دعوى الطاعن على ما ذكرته في أسباب حكمها من أنها : " ترى للفصل في هذا النزاع بحث ما إذا كانت

الدعوى رقم ٩٥٧ لسنة ١٩٢٩ كلى مصر والدعوى رقم ١٤٧٥ لسنة ١٩٣٣ كلى مصر المرفوعتين من مجلس محلى أسيوط وملوى ضد أحمد صديق وهى افندى حراد بصفتة قيا على عبد العاطى محمد قاطعتين للمدة أم لا . وقد طلب فى الأولى الحكم باعتبار العقد المؤرخ ١٩٢٧/٥/١٤ المسجل فى ١٩٢٧/٥/١٦ سوريا واحتياطيا الحكم بإبطاله باعتباره حاصلا لإضرار بالحكومة ، وطلب فى الثانية الحكم بإبطال عقد البيع الخاص بالقطعة الثانية الكائنة بمذشية البكرى والمؤرخ ١٩٢٧/٥/١٦ باعتباره سوريا وأنه كأن لم يكن واحتياطيا بإبطال العقد المذكور لحصوله إضرار بالحكومة - وقد قضى فى هاتين الدعويتين وفى دعوى أحمد صديق ضد مديرية أسيوط ومجلس محلى ملوى وأسيوط وعبد العاطى محمد (٣٩٩ سنة ١٩٢٨ كلى مصر) وقد ضمت هذه القضايا وفصل فيها بحكم واحد بتاريخ ١٩٣٢/١١/٢٦ برفض الدعوى الأخيرة وبصورىة العقدين الصادرين من عبد العاطى محمد إلى أحمد صديق واعتبارهما كأن لم يكونا إلى آخر الحكم ، وذكرت المحكمة أنها وقد أخذت بنظرية الصورىة فلا محل بعد ذلك للبحث فى نظرية إبطال التصرفات ، وقد تأيد هذا الحكم استئنافيا بتاريخ ١٩٣٥/٦/٢٠ ثم قالت المحكمة : وحيث إن هذه المحكمة ترى الأخذ بالرأى القائل بالتوسع فى معنى المطالبة التى يترتب عليها قطع التقادم بمعنى أن أية مطالبة أمام القضاء يترتب عليها انقطاع التقادم متى تبين أنها مظهره لنية صاحب الحق فى التمسك بحقه المهدد بالسقوط (يراجع فى هذا الصدد دالوز التعليقات الجديدة على المادة ٢٢٤٤ فرنسى بند ص ٨٨٢) من الجزء الرابع من طبعة سنة ١٩٠٧ وقد جاء به :

”وإنه لا محل للقول بأنه يشترط للمطالبة التى تقطع التقادم أن تكون مترتبة وواقعة على نفس الحق الذى يسرى عليه التقادم لأن المشرع أراد أن يترتب هذا الأثر على أية مطالبة أمام القضاء تكون مناقضة لسريان ذلك التقادم ومظهره لنية صاحب الحق فى تمسكه بحقه المهدد بالسقوط وإصراره على الوصول إليه (حكم محكمة مصر الابتدائية فى ١٩٢٦/١٢/٩ محاماة . السنة ٧ رقم ٣٥١ ص ٥٠٣ ... ”

”وليس أصرح فى إظهار نية المستأنف (مجلس محلى أسيوط وملوى) من رفع

الدعويين ٩٥٧ لسنة ١٩٢٩ ، ١٤٧٥ لسنة ١٩٣٣ كلى مصر وتمسكه بصورية العقدين الصادرين من المستأنف عليه (الطاعن) وطلب إبطال التمسك بالحاصل منه مما يدل على إصرار المستأنف على اقتضاء حقوقه وتمسكه به . ورفع الدعويين المشار إليهما هي وسيلة قانونية لاستخلاص الدين والوفاء به — وقد كان المستأنف عليه خصما في الدعويين طيلة مرحلة التقاضى فهذه المطالبة القضائية لا شك في أنها تقطع التقادم كما أن عدم دفع المستأنف عليه لهاتين الدعويين وعدم إنكاره الدين يعتبر إقرارا ضمنيا لقطع التقادم ، مثل الإقرار الصريح — وقد نصت المادة ٣٨٣ مدنى جديد على أنه ينقطع التقادم بالمطالبة القضائية ولو رفعت الدعوى إلى محكمة غير مختصة وبالتنبيه والمجاز وبالطلب الذى يتقدم به الدائن لقبول حقه فى تفليس أو توزيع وبأى عمل يقوم به الدائن لتمسك بحقه أثناء السير فى إحدى الدعوى ، كما نصت المادة ٢٨٤ فقرة أولى مدنى جديد على أن ينقطع التقادم إذا أقر المدين بحق الدائن إقرارا صريحا أو ضمنيا .

”وحيث إنه فيما يتعلق بالقول بأن الدعويين المرفوعتين من المستأنف هما من قبيل الاجراءات التحفظية فهذه المحكمة لا تراهما كذلك فهما خاصتان بأعمال أقوى من الأعمال التحفظية وهما تمهيدان للتنفيذ على المستأنف عليه (الدكتور السنهورى الموجز فى الالتزامات ص ٤٥٨ بند ٤٥٥) “ .

”وحيث إنه يتضح من مجموع ما تقدم أن الدعويين المشار إليهما قاطعتان للتقادم وقد تأيد الحكم الصادر فيهما استئنافيا فى ١٩٣٥/٦/٢٠ . ولما كانت مدة التقادم لم تكتمل حتى ١٩٤٩/١٠/١٥ تاريخ العمل بالقانون المدنى الجديد فانه طبقا للمادة السابعة منه تسرى النصوص الجديدة المتعلقة بالتقادم من وقت العمل بها على كل تقادم لم يكتمل — ولما كانت المادة الثالثة من ذلك القانون تقضى باحتساب المواعيد بالتقويم الميلادى فتكون نهاية مدة التقادم فى ١٩٥٠/٦/٢٠ — ولما كان من المسلم به حصول تنفيذ فى ١٩٥٠/٥/١٤ كان من أثره أن أقام المستأنف عليه إشكالا أمام القضاء المستعجل كان محدد لنظره جلسة ١٩٥٠/٦/٥ — وهذه الاجراءات تقع جميعها قبل نهاية تكامل التقادم فيكون الحكم

الصادر ضد المستأنف عليه من محكمة جنابات أسيوط في ١٩٢٩/٧/٢٧ في القضية رقم ٢٤ سنة ١٩٢٧ سايرة أسيوط ١٤٦ سنة ١٩٢٩ سايرة ملوى قائما منتجا لآثاره ولا محل والحالة هذه لبحث أثر التنفيذ ضد الشركاء والآخرين ونظرية النيابة المتبادلة ويتعين إلغاء الحكم المستأنف“ .

وحيث إنه يبين من الحكم أن محكمة الاستئناف لم تؤسس حكمها على ما صرحت به في الأسباب إلا على أساس واحد قررت فيه أن دعوى العورية التي أقامها المطعون عليه ضد الطاعن وأحمد صديق تعتبر قاطعة للتقادم — وأن عدم دفع هذه الدعوى يعتبر إقرارا ضمنيا من الطاعن — قاطعا هو الآخر للتقادم .

ومن حيث إن هذا الذي أقامت عليه محكمة الاستئناف قضاءها مخالف للقانون — ذلك أن دعوى الطاعن — كما هو ثابت من الوقائع موضوعها طلب الحكم بسقوط أثر الحكم الصادر في ١٩٢٩/٧/٢١ لمضى أكثر من خمس عشرة سنة دون أن يتخذ بموجبه إجراء تنفيذي ، وأن تقادم الدين الثابت بسند تنفيذي لا ينقطع سواء في ظل القانون المدني القديم أو بالتطبيق للمادة ٣٨٣ من التقنين المدني الجديد إلا بالتنبيه الذي يصدر من الدائن الذي بيده السند التنفيذي لمدينه — أو بالنجز عليه أو بالإقرار الذي يصدر من المدين بحق الدائن صريحا كان ذلك الإقرار أو ضمنيا — وإذا كان ذلك وكان الادعاء بصورية عقدي البيع الصادرين من الطاعن لأحمد صديق وإقامة الدعوى من المطعون عليه بطلب الحكم بهذه الصورية والقضاء بذلك لا يعتبر من الأعمال القاطعة للتقادم بحسب القانون — فإن تأسيس الحكم المطعون فيه قضاءه في هذا الخصوص على خلاف هذا النظر يكون مخالفا للقانون ولا يدفع هذه المخالفة ما ذهب إليه ذلك الحكم من أن دفع الدعوى بالصورية يعتبر مطالبة قضائية قاطعة للتقادم — والقول من جانبه تأييدا لهذا النظر أنه يرى الأخذ بالرأى القائل بالتوسع في معنى المطالبة فيترتب القطع على أية مطالبة قضائية متى تبين أنها مظهرة لنية صاحب الحق في التمسك بحقه المهدد بالسقوط والتنويه في هذا الخصوص بما ورد في المادة ٣٨٣ من التقنين المدني الجديد من اعتبار أي عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير في إحدى الدعاوى — قاطعا للتقادم والاستناد إلى ذلك في انطواء دعوى الصورية

في مداوئها ، ذلك أن المطالبة القضائية التي تقطع التقادم — طبقا لنص المادة ٨٢ من القانون المدني القديم والمادة ٣٨٣ من التقنين المدني الجديد — على حد سواء — هي مطالبة الدائن المدين بحقه أمام القضاء أى بإقامة دعوى بحقه — إذا لم يكن ثمت سند تنفيذي بيده — فلا غناء فيما جئنا إليه الحكم المطعون فيه من القول بالتوسع في معنى المطالبة — ولا جدوى منه — إذ الواقع الثابت في هذه الدعوى هو أن بيد الدائن سندا تنفيذيا فلا حاجة به للمطالبة القضائية ولا جدوى كذلك من القول بأن دعوى الصورية — هي واحدة من الدعاوى التي يتمسك فيها الدائن بحقه أثناء سيرها — وأنها بذلك تكون قاطعة للتقادم ذلك أن المشرع لم يستحدث بالمادة ٣٨٣ من التقنين المدني حكما جديدا وإنما قن ما استقر عليه القضاء في شأن الأعمال القاطعة للتقادم — وغايته من قوله : ” إن أى عمل يقوم به الدائن لتمسك بحقه أثناء السير في إحدى الدعاوى يعتبر قاطعا للتقادم “ أن تشمل الأعمال القاطعة للتقادم للطلبات العارضة المقدمة من الدائن إذا كان مدعى عليه وذلك بالتطبيق للمادة ١٥٢ مرافعات — وتدخله في دعوى سبق رفعها — بالتطبيق للمادة ١٥٣ مرافعات . ولا يشفع للحكم المطعون فيه ما قرره — تدعيها لوجهة نظره — من أن دعوى الصورية ليست من قبيل الإجراءات التحفظية وأنها أقوى منها لأنها إنما تمهد للتنفيذ — ذلك أن دعوى الصورية شأنها كشأن باقى الدعاوى والطرق التي قررها الشارع في التقنين المدني — للمحافظة على الضمان العام للدائنين — ولا صلة لها بالطرق التنفيذية التي تكفل بيانها قانون المرافعات ولا يمكن اعتبارها — مع التسليم بأنها تمهد للتنفيذ بمثابة التنبيه القاطع للتقادم — وهو ذلك التنبيه الذي نص عليه قانون المرافعات واعتبره من مقدمات التنفيذ . وإذا كان ذلك وكان النظر القانوني السليم — على ما سبق بيانه — هو اعتبار دعوى الصورية المقامتين من المطعون عليه ضد الطاعن وأحمد صديق غير قاطعتين للتقادم — فإن عدم دفع هاتين الدعويتين لا يمكن اعتباره — بالتالى ونتيجة لما تقدم — إقرارا ضمنيا قاطعا للتقادم .
وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : أحمد قوشه ، ومحمد منولى عثم ، ومحمد زعفرانى سالم ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٢٥)

طعن رقم ٦ لسنة ٢٤ ق :

(أ) ضرائب . إجراءات . لجنة التقدير . عدم مراعاتها بمواد إعلان الممول بالحضور أمامها . ورفضها طلب الممول بالتأجيل . بطلان قرارها الصادر بتقدير الأرباح .

(ب) نقض " أسباب قانونية " . تعلق النعى بسبب قانونى كانت عناصره الواقعة مطروحة على محكمة الموضوع . جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ — مخالفة إجراءات اللجان الإدارية وقراراتها للأصول العامة وانحرافها عن الأصول المقررة — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — يجعل هذه القرارات باطلة . فإذا كانت لجنة التقدير لم تراعى ما أوجبه المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من إعلان الممول بالحضور أمامها قبل ميعاد انعقادها بخمسة أيام على الأقل ورفضت طلب التأجيل الذى أبداه الممول فإن قرارها بتقدير الأرباح يكون باطلاً ولو لم يرد بذلك نص فى القانون المذكور ودون ما حاجة إلى الاستناد فى ذلك إلى قواعد قانون المرافعات وأحكامه ، ذلك لأن لجنة التقدير وإن كانت لجنة إدارية إلا أن العيب الذى شاب إجراءاتها هو عيب جوهرى يمس أصلاً من الأصول العامة التى حرص المشرع فى القانون المشار إليه على توفيره وصيانته للممولين وهو حق الدفاع .

٢ — متى تبين أن النعى وإن كان لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع إلا أنه متعلق بسبب قانونى كانت عناصره الواقعية مطروحة على محكمة الموضوع فيجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى إجراءاته الشكلية .

وحيث إن وقائع الدعوى — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتلخص في أن مصلحة الضرائب أخطرت المطعون عليهما في ١٩٥٠/٦/٢٢ بالنموذج رقم ١٩ ضرائب بتقدير أرباح الشركة التي يديرانها عن المدة من ١٩٤٠ إلى سنة ١٩٤٤ وحددت لها فيه عشرين يوما لإبداء ملاحظاتها على هذا التقدير ، وفي اليوم التالي (١٩٥٠/٦/٢٣) أخطرتهم بالنموذج رقم ٢٠ ضرائب بأنها لم تقتنع بملاحظاتها على التقدير المذكور وأنها لا زالت عند رأيها فيه وحددت لها عشرة أيام لقبول التقدير وإلا أحالت الأوراق على لجنة التقدير وفي نفس اليوم أحالت الأمر إلى تلك اللجنة لاتخاذ قرار فيه ، واللجنة المذكورة أرسلت في نفس اليوم (١٩٥٠/٦/٢٣) إخطارا إلى المطعون عليهما بتحديد جلسة ١٩٥٠/٦/٢٩ لنظر الموضوع . تسلم هذا الإخطار إلى المطعون عليه الأول في يوم ١٩٥٠/٦/٢٤ ، وفي تلك الجلسة حضر المطعون عليه المذكور وطالب التأجيل لأن الفترة التي مضت بين إخطاره بالجلسة وميعادها لم تكف للاطلاع ولأن النموذج رقم ١٩ ضرائب وصله يوم ١٩٥٠/٦/٢٢ والنموذج رقم ٢٠ ضرائب وصله يوم ١٩٥٠/٦/٢٤ ولم يعط الفرصة المنصوص عليها في النموذجين المذكورين وطالب أيضا إعلان الشرعيين الآخرين بمعرفة اللجنة . وفي نهاية الجلسة قررت اللجنة قصر الفصل في الخلاف القائم بين المأمورية والمنشأة على تقدير أرباح المدة من أول يناير سنة ١٩٤٤ إلى ١٩٤٤/٦/٣٠ وقدرت أرباحها بمبلغ ٥١٤٦ جنيه ورأس المال الحقيقي المستثمر في أول سنة ١٩٤٤ بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه وأرجأت الفصل في باقي مدد الخلاف لجلسة أخرى تحدد فيما بعد . فطعن المطعون عليهما في هذا القرار أمام محكمة ينها الابتدائية

في القضية رقم ١١٢ سنة ١٩٥٠ تجازى بعريضة طلبا فيها الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع أصليا بسقوط الحق في المطالبة بمضى المدة واحتياطيا بتعديل تقدير لجنة التقدير واعتبار الأرباح من النصف الأول من سنة ١٩٤٤ مبلغ ٧٣٩ ج و ٤٧٥ م ورفع الغرامة المتوقعة عليهما . وبجلسة ١٩٥٢/٥/٥ وفي المذكرة الختامية المقدمة من الطاعنين بجلسة ١٩٥٢/٥/٢٦ طالب وكيل الطاعنين الحكم ببطلان الاجراءات وبطلان قرار اللجنة المترتب على هذه الاجراءات وحفظ حقه في الدفع بسقوط حق المصلحة في المطالبة بالضريبة . وبتاريخ ١٩٥٢/٥/٢٦ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع ببطلان الاجراءات وبإلغاء قرار لجنة التقدير المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢٩ واعتباره كأن لم يكن استنادا إلى أن المدة التي مضت بين تاريخ إخطار المطعون عليهما بمعرفة لجنة التقدير بالجلسة المحددة لنظر الموضوع وتاريخ تلك الجلسة أقل من الخمسة الأيام التي نصت المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على وجوب مضيقها بين تاريخ الإعلان وتاريخ الجلسة المحددة . وطبقا لقواعد قانون المرافعات يكون هذا الإعلان باطلا هو وما ترتب عليه من إجراءات . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة تحت رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٥٢ ق وطلبت إلغاء الحكم المذكور والحكم بصحة قرار لجنة التقدير وتأييده ورفض دعوى الطعن الأصلية . وبتاريخ ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ حكمت المحكمة المذكورة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . فطعننت المصلحة في هذا الحكم بالنقض بتاريخ ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٤ ، وبعد تبادل مستندات ومذكرات الطرفين قدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن ، ثم عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٥٨ ، وصحمت النيابة على رأيها ، وقررت الدائرة إحالة الطعن على هذه الدائرة لمظهره بجلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مبنى الطعن مخالف للحكم المطعون فيه للقانون وخطؤه في تطبيقه وتأويله من أربعة وجوه : الأول - أنه على فرض تطبيق قواعد المرافعات على واقعة الدعوى فإن المطعون عليهما لم يتمسكا بالدفع ببطلان الإجراءات في

صحيفة الطعن ، وإنما جاء هذا الدفع متأخرا وفي جلسة المرافعة الأخيرة أوفي مذكرة ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٢ وبذلك يكون قد سقط الحق فيه إذ يجب إبداءه قبل الدفع بعدم قبول الدعوى وقبل أى طلب أو دفاع فيها . والثاني — أنه مع تسليم الحكم المطعون فيه بأن حضور المطعون عليهما أمام اللجنة أزال البطلان إلا أنه أسنده إلى سبب جديد آخر هو عدم استجابة اللجنة إلى طلب التأجيل لاستكمال ميعاد الحضور بينما يدل نص المادة ١٤٠ على أن التأجيل لاستكمال ميعاد الحضور علاج للبطلان — وليس وجه بطلان جديدا . والثالث — أنه لا بطلان بغير نص أو قرار . وليس في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أو لائحة التنفيذية نص على البطلان سواء لعدم مراعاة مواعيد إبداء الملاحظات على تقديرات المأمورية الواردة في النموذجين رقم ١٩ ، ورقم ٢٠ ضرائب قبل إحالة النزاع على لجنة التقدير أو لعدم مراعاة مواعيد الحضور أمام تلك اللجنة . كما أنه لم يترتب على عدم مراعاة هذه المواعيد أو استكمالها ضرر للمطعون عليهما طالما أنهما لم يقبلتا تقديرات المأمورية ونازعا فيها أمام المحكمة ، هذا فضلا عن أن تلك المواعيد إنما هي مواعيد تنظيمية أريد بها مجرد تنظيم إجراءات الربط والمطالبة التمهيدية فهي رخصة للمصاحبة ولا يتعلق بها حق للممول ... والرابع — أن لجنة تقدير الضرائب ليست هيئة قضائية تفصل في خصومة وإنما هي لجنة إدارية فلا محل لتطبيق قواعد المرافعات على واقعة الدعوى وعلى إجراءات إدارية بحث لأنه لو كان المشرع قد أراد تطبيق هذه القواعد واتباعها لنص على ذلك صراحة وأحال عليها ، ولكن المشرع أراد في الواقع التحلل من القيود الشكلية والإجراءات التي تضمنها قانون المرافعات بشأن الحضور والإعلان قصدا في الوقت وتمكيناً للجان من إنجاز عملها على وجه السرعة دون أن يكون في ذلك ضرر على الممول الذي إن فاته أن يبدى أمام اللجنة دفاعه فإن في وسعه أن يستكمل ما فاتته من ذلك أمام المحاكم .

وحيث إن ما تنعاه الطاعنة في الوجه الأول وإن كان لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع إلا أنه متعلق بسبب قانوني كانت عناصره الواقعية مطروحة على محكمة الموضوع ، كما يبين من الحكمين الابتدائي والاستئنافي فيجوز إثارتها لأول مرة أمام هذه المحكمة .

وحيث إنه فيما يختص بموضوع هذا النعى فإنه يبين من الاطلاع على عريضة طعن المطعون عليهما في قرار لجنة التقدير أمام محكمة بنها الابتدائية المقدمة صورتها الرسمية من الطائفة أنه قد ورد فيها "وحيث إن جميع الاجراءات التي اتخذتها مصلحة الضرائب في هذه القضية باطلة وغريبة فضلا عن أن حق المصلحة قد سقط بمضي المدة . وحيث إن غرابة الاجراءات وبطلانها قد بدأ بأن أرسلت المسأورية إلى الطالبين النموذج رقم ١٩ ضرائب بتاريخ ١٩٥٠/٦/٢٢ وفيه تحدد للمول حشرين يوما لابتداء ملاحظاته على تقديراتها ولكنها بدلا من أن تنتظر هذه المدة الممنوحة قانونا للمول أرسلت له في يوم ١٩٥٠/٦/٢٤ النموذج رقم ٢٠ ضرائب تخطره فيه بأنها مصحمة على تقديرها الوارد في النموذج رقم ١٩ وتحدد له عشرة أيام لابتداء رأيه ولكنها في نفس الوقت ودون انتظار مهلة العشرة أيام أرسلت له خطابا تخطره فيه بأنها حددت لنظر قضيته أمام لجنة التقدير "الدائرة الثالثة" جلسة ١٩٥٠/٦/٢٩ وقد ذهب الممول إلى اللجنة وطلب التأجيل حتى يستطيع ابتداء ملاحظاته وخصوصا أن النماذج المذكورة لم يرد بها أسس التقدير ولكن اللجنة رفضت طلبه - وظاهر بجلاء ما في هذه الاجراءات من تعسف وبطلان - إذ أن المهلة الواردة بالنماذج منحت للمول حتى يستطيع تدبر الأمر والدفاع عن نفسه "ثم ورد فيها في موضع آخر . "وحيث إنه بالنسبة لسقوط حق مصلحة الضرائب فقد سقط حق المصلحة رغم التجاؤها إلى اجراءات باطلة غير سليمة للحيلولة دون هذا السقوط "وبعد أن تكلمت العريضة عن موضوع التقدير والغرامة التي أوقعتها اللجنة على المولين انتهت بطلب الحكم أصليا بسقوط الحق في المطالبة بمضي المدة واحتياطيا بتعديل قرار لجنة التقدير ورفع الغرامة ، وهذا الذي ورد في عريضة الطعن هو تمسك صريح من المطعون عليهما ببطلان اجراءات مصلحة الضرائب سواء بالنسبة لعدم مراعاتها المواعيد الممنوحة لها في النموذجين رقم ١٩ ، رقم ٢٠ ضرائب أو لعدم مراعاتها ميعاد تكليفهما بالحضور أمام لجنة التقدير أو لرفض اللجنة طالب المولين التأجيل لابتداء أقوالها ودفاعهما وقد أثار هذا البطلان بصفة خاصة عند مادفما في العريضة بسقوط الحق بمضي المدة بقولها إن هذا السقوط واقع فعلا رغم ما التجأت إليه المصلحة من اجراءات

باطلة لا تحول دون وقوعه . وعلى ذلك يكون النعى بما ورد في هذا الوجه مردودا .

وحيث إن النعى في وجهيه الثالث والرابع مردود . ذلك أن لجنة التقدير وإن كانت لجنة إدارية إلا أن العيب الذي شاب إجراءاتها بعدم مراعاة ميعاد إعلان المطعون عليهما بالحضور أمامها وبما قرره من رفض طلب التأجيل عيب جوهري يمس أصلا من الأصول العامة التي حرص المشرع في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على توفيره وصيانتها للممولين ، وهو حق الدفاع ، فقد كان نص المادة ٥٢ من مشروع القانون المذكور عند وضعه خاليا من تحديد ميعاد يمضي بين تاريخ إعلان الممول بالجلسة المحددة أمام لجنة التقدير وتاريخ تلك الجلسة ولكن اللجنة المالية لمجلس الشيوخ عند ما عرض عليها هذا النص عدلته وأوجبت إعلان المولين بالحضور أمام اللجنة قبل ميعاد انعقادها بخمسة أيام على الأقل وذلك على ما ورد في تقريرها . " حتى يتاح للمول إبداء ما عسى أن يرى إبداءه للجنة إذا شاء سواء بنفسه أو بوكيل عنه محاميا كان أو غير محام وفي جميع ذلك صون لحق المول " . ولما كانت مخالفة إجراءات اللجان الإدارية وقراراتها للأصول العامة وانحرافها عن الأصول المقررة - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يجعل هذه القرارات باطلة (نقض ١٩٥٢/٤/٢٤ طعن رقم ٨٨ سنة ٢٠ ق) وكان قرار لجنة التقدير الصادر بتاريخ ١٩٥٠/٦/٢٩ وهي لجنة إدارية قد شاب ذلك العيب الجوهري السابق الإشارة إليه الذي انحرف به عن الأصول العامة المقررة . فإن ذلك القرار يكون باطلا ولو لم يرد بذلك نص في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ودون ما حاجة إلى الاستناد في ذلك إلى قواعد قانون المرافعات وأحكامه . ولا اعتداد بما تتحدى به الطاعنة من عدم حصول ضرر للطعون عليهما من جراء هذا العيب بحجة أنه إن فاتهم إبداء دفاعهما أمام اللجنة فنى وسعهما استكمال ما فاتهم من ذلك أمام المحكمة إذ الضرر ماثل في شأنهما مما كان منصوبا عليه في المادة رقم ٥٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ الصادر بتاريخ ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٥٠ من اعتبار قرار لجنة

التقدير أساسا لربط الضريبة وصيرورتها بذلك القرار واجبة الأداء ولوطن
في التقدير أمام القضاء .

وحيث إنه وقد استبان مما سبق أن مالحق قرار لجنة التقدير الصادر
بتاريخ ١٩٥٠/٦/٢٩ من بطلان انما يقوم على مخالفته للأصول العامة المقررة
دون أن يستند ذلك البطلان إلى قانون المرافعات وأحكامه فلا يجدى الطاعة
تمسكها بما ورد في الوجه الثاني من أوجه الطعن .

وحيث إنه يبين مما سبق أن الطعن في غير محله ويتمين رفضه .

جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وبحضور السادة : محمود عياد، محمد منولى عنم،
ومحمد زعفراني سالم، والحسيني الموصى المستشارين .

(٢٦)

طعن رقم ٩٥ سنة ٢٤ ق :

بيع "التزامات الطرفين فيه" . حكم "تسيب كاف" . انتهاء الحكم إلى قيام البائع بمرض
المبيع على المشتري عرضا حقيقيا وإلى تخلف المشتري عن دفع الثمن على الرغم من هذا العرض .
النهي بأنه يجب الوفاء بالتزام البائع بالتسليم والتزام المشتري بدفع الثمن في وقت واحد . غير منتج .
متى كانت محكمة الموضوع إذ عرضت في أسباب الحكم لبحث مدى قيام كل
من الطرفين بالتزامات عقد البيع بدأت بحث التزام البائع بالتسليم وانتهت إلى
أنه مرض على المشتري المبيع عرضا حقيقيا ونفت عنه شبهة التقصير في الوفاء
بهذا الالتزام ثم عرضت لالتزام المشتري بدفع الثمن فسجلت عليه تخلفه عن الوفاء بهذا
الالتزام المقابل على الرغم من عرض المبيع عليه عرضا حقيقيا ، فانه يكون غير
منتج النعي على الحكم بأنه يجب الوفاء بالتزامين في وقت واحد ويكون غير
صحيح القول بأن محكمة الموضوع رتبت على تقصير المشتري في الوفاء بالتزامه إعفاء
البائع من الوفاء بالتزامه المقابل .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
المرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تتلخص - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن
أثر أوراق الطعن - في أنه بعقد بيع مؤرخ في ١٢ من يونيو سنة ١٩٥٠

اشترى الطاعنان هما وآخر يدعى جبريل جبرائيليدس من الشركة المطعون عليها ألف طن من الصباج من مخلفات الجيش البريطاني بسعر الطن ثلاثين جنيهًا وبمئتين مقداره ثلاثون ألف جنيه على أن يبدأ شحن الصباج من محطة فئارة خلال عشرة أيام من مخازن الشركة بروض الفرج أو إلى محطة القاهرة وأن يتم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسليم أول دفعة ، ونص في العقد على أن يدفع من الثمن مبلغ ألف جنيه وقت التوقيع على أن يخصم من الدفعة الأخيرة وعلى أن يدفع ثمن كل دفعة وقت تسليمها. وسحب جبريل جبرائيليدس بمبلغ الألف جنيه شيكا لحساب الشركة البائعة على بنك باركليز . وفي ٢٢ من يونيو سنة ١٩٥٠ قدمت الشركة الشيك للصرف ورده البنك للرجوع إلى الساحب ثم أرسلت الشركة إليه خطابا تكلفه فيه بسداد قيمة الشيك خلال ٤٨ ساعة وتخطره بقبولها تأجيل التسليم لمدة عشرة أيام بشرط دفع مبلغ إضافي مقداره ثلاثة آلاف جنيه . وفي ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٠ اتفق الطاعنان معه على أن تكون الصفقة مناصفة بينهما وأشير في عقد الاتفاق إلى أن جبريل دفع للشركة المطعون عليها مبلغ ألف جنيه بصفة عربون وإلى أن الطاعنين دفعا لها مبلغ ألف جنيه أخرى بشيك على البنك الأهلي بأم درمان . وفي ٧ من يوليو سنة ١٩٥٠ أفاد البنك بأن الطاعنين أوقفوا صرف الشيك . وفي ٢١ منه أخطرت المطعون عليها جبريل بأنها شحنت إلى مخازنها بروض الفرج أكثر من ألف طن وطلبت منه اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستلامها . وفي ٨ من أغسطس سنة ١٩٥٠ أبرقت إلى الطاعنين تنذرهم بوجوب دفع باقي الثمن وتسليم البضاعة الموجودة تحت طلبهم في مخازنها . وفي اليوم التالي رد الطاعنان ببرقية قالا فيها إن الشركة تدعي أن الصباج مبيع لتصديره إلى السودان وأنهما يسيان في الحصول على تصريح بتصديره وعلى استعداد لاستلامه . وفي ١١ منه فادت الشركة فأبرقت إليهما بنفي هذا الزعم وتخطرها بأن مواعيد الدفع والتسليم قد انتهت وفي اليوم التالي رد عليها الطاعنان ببرقية قالا فيها إن مواعيد التسليم ممتدة لغاية ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ وأنهما على استعداد لاستلام البضاعة ويحملان الشركة مسئولية التصرف فيها . وفي ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٥٠ أقامت المطعونون عليها دعوى مستعجلة نهت في صحيفة افتتاحها على المشتري

بدفع باقى الثمن وطلبت فيها نذب خبير لبيعه فى حالة عدم استلامه . وفى ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ حرر بين المشتريين والشركة اتفاق ملحق أشير فيه إلى عقد ١٢ من يونيه سنة ١٩٥٠ وإلى الدعوى المستعجلة وورد به أنه لما كان الطاعنان قد دفعا من الثمن مبلغ ألفى جنيه وكان الطرفان يرغبان لإنهاء النزاع صاحبا فان الشركة تمنع المشتريين أجلا نهايته آخر نوفمبر سنة ١٩٥٠ بحيث إذا لم ينته خلاله استلام البضاعة ودفع الباقي من ثمنها خلال هذه المدة فان البيع يصبح لاغيا ومفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة للإذار أو رفع دعوى ويضيق على المشتريين مبلغ العربون ويصبح حقا مكتسبا للبائعة . قدم محضر الصالح إلى محكمة المواد المستعجلة بجلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وفيها قررت المحكمة إلحاقه بمحضر الجلسة وإثبات ما احتواه فيه . وفى ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وجه الطاعنان إلى الشركة إنذارا قالوا فيه إنها هى وجبريل تواطأ على الإيقاع بهما وأوامهما بجدية الصفقة - وبأن جبريل اشترى الصباح حقا ودفع من ثمنه مبلغ ألف جنيه فأنخدعا بذلك ودفعا من الثمن مبلغ ألفى جنيه ثم اتضح لهما عدم جدية الصفقة وذلك لعدم وجود رصيد مقابل للشيك الذى سحبه جبريل وللمبادرة الشركة برفع الدعوى المستعجلة التى طلبت فيها نذب خبير لبيع الصباح بالرغم من أن الطاعنين حصلوا على شهادة من وكالة إدارة السودان تمهيدا لاستخراج الإذن بتصديره ، ونبه الطاعنان فى ذلك الإذار على الشركة بالتسليم خلال ٤٨ ساعة وإلا اضطررا للشراء على حسابها مع تحميلها بفروق الأسعار وبالتعويضات ، وفى نفس اليوم ردت الشركة على الإذار بترقية نفت فيها الوقائع التى وردت به مقرررة أنه ليست له قيمة قانونية لأنه غير مصحوب بعرض حقيقى لباقى الثمن - وفى ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ أقام الطاعنان الدعوى الابتدائية رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥١ تجارى كلى القاهرة على المطعون عليها هى وجبريل جبرائيل يدس بطلب الحكم بإلزامهما بتسليم الصباح صينا أو بدفع تعويض مقداره عشرة آلاف جنيه ثم عدلا طلب التعويض فيما بعد إلى مبلغ خمسين ألف جنيه . وكان محمدا لنظر الدعوى فى بادئ الأمر جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٥١ . وفى ١٥ منه أنذرت الشركة الطاعنين بأنها على استعداد لتسليم الصباح

مقابل دفع باقى الثمن أو عرضه عرضا حقيقيا إلى ما قبل الجلسة . وفى ٣٠ من يناير سنة ١٩٥١ أرسل الطاعنان إلى الشركة برقية قالا فيها إنهما توجها إلى مخازنهما فلم يجدا الصباح . وفى ٨ من فبراير سنة ١٩٥١ عادت الشركة فأذرتهما بالحضور مع محضر لاستلام البضاعة مقابل عرض الثمن بواسطة في ميعاد لا يتجاوز ١٥ من فبراير سنة ١٩٥١ ولما مضى هذا الميعاد دون أن تتلقى ردا من الطاعنين أرسلت إليهما فى ١٧ منه برقية قالت فيها إنها سوف تتصرف نهائيا فى الصباح . وفى ١٩ منه أقام الطاعنان دعوى مستعجلة طلبا فيها نذب خبير للانتقال إلى مخازن الشركة والتحقق من وجود البضاعة فيها ومن مطابقتها للواصفات الواردة فى عقد البيع ، وقد انتهت تلك الدعوى بترك المرافعة فيها بجماعة ٨ من مارس سنة ١٩٥١ وفى ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٢ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية برفض دعوى الطاعنين ، فاستأنفا الحكم ، وأثناء نشر الاستئناف اختصا شركة تاسيتا وذلك تأسيسا على أن الشركة المطعون عليها كانت قد باعت إليها الصباح فى الوقت الذى كانت تقول فيه باستعدادها لتسليمه إلى الطاعنين . وفى ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ حكمت محكمة استئناف القاهرة بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف . فقرر الطاعنان العامن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وأبدت النيابة العامة رأيها برفض الطعن . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجماعة ٨ من يناير سنة ١٩٥٨ وفيها صممت النيابة العامة على رأيها ثم تقرر إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية ، وبالجلسة المحددة أخيرا انظره صمم الحاضر عن الطاعنين على طلباته ، كما صممت النيابة على رأيها السابق بيانه .

ومن حيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب يتحصل أولها فى أن الحكم مشوب بخالفة القانون وفساد الاستدلال . ويقول الطاعنان فى بيان ذلك إن الحكم اعتبرهما مقصرين فى الوفاء بالتزامهما إذ لم يقوموا بعرض الثمن عرضا حقيقيا على المطعون عليها مقابل تسليمهما الصباح المبيع وذلك رغم انذارهما بذلك غير مرة . فى حين أنه ثبت لهكمة الاستئناف أن المطعون عليها كانت خلال المدة المحددة لتنفيذ التعاقد بينها وبين الطاعنين قد باعت الصباح المتعاقد عليه إلى شركة تاسيتا ، الأمر الذى يفيد أن المطعون عليها هى التى نكلت عن تنفيذ التزامها

بتسليم الصاج . ومع ثبوت ذلك ذهب المحكم المطعون فيه إلى أنه وإن كانت المطعون عليها قد باعت الصاج إلى الغير إلا أنها احتفظت بحقوقها في تسليمه إلى الطاعنين ، وقرر — المحكم — أن مؤدى هذا التحفظ أن الصاج كان في واقع الأمر تحت تصرفهما وهو استخلاص غير سائغ لأنه متى كانت البضاعة قد انتقلت بالبيع إلى شركة ناسيتا فإنه لم يكن من شأن التحفظ أن يجعلها تحت تصرف الطاعنين وأن التحفظ لا يفيد على أسوأ الفروض سوى التزام شخص من جانب شركة ناسيتا نحو الشركة المطعون عليها لا يستفيد منه الطاعنان .

ومن حيث إن هذا النعى مردود بما أقام عليه المحكم قضاءه في هذا الخصوص من أنه : "من القول بأن البضاعة المتنازع عليها بيعت إلى شركة ناسيتا أثناء أيام التعاقد فإنه قد تبين من الخطاب المرفق بحافظة هذه الشركة أن الشركة المستأنف عليها الأولى — المطعون عليها — إذ قبلت بيع الكمية المبيعة للمستأنفين المستأنف عليه الثاني قد احتفظت بحقوقها في تسليمها إليهم إذا رأت ذلك . في ذلك ما يقطع بأن البضاعة كانت في واقع الأمر تحت تصرف المتعاقدين" . لما كان يبين من الخطاب المشار إليه بالحكم المطعون فيه والمؤرخ في ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٠ والمقدم من المطعون عليها بملف هذا الطعن ، أنه ضمن اتفاقا على أن تباع الشركة المطعون عليها إلى شركة ناسيتا ٣٣٠٠ طن صاج على أن تكون المطعون عليها شريكة مع شركة ناسيتا في الأرباح والخسائر على أن لا تتصرف شركة ناسيتا في شئ من الصاج إلا بموافقة المطعون عليها . ورد بالفقرة الأخيرة من الخطاب على لسان المطعون عليها ما يلي ترجمته : "لقد بعنا فيما سبق بتاريخ ١٢/٦/١٩٥٠ ألف طن إلى جبريل جبرائيليدس وطه قباني بسعر ٣٠ جنيا للطن والتسليم في روض الفرج أو في محطة القاهرة ولكنهما امتعنا عن الاستلام واستخذ الإجراءات القانونية ضدتهما لذلك فمن المفهوم أن كمية مقدارها ألف طن يجب الاحتفاظ بها وإذا رأينا لأي سبب تسليمها إليهما عن أحرار في ذلك . وفي هذه الحالة تنقص الكمية المتفق عليها (٣٣٠٠ طن) ٣٣٠٠ طن" . وكان الظاهر من هذا الخطاب أن الألف طن لم يتم الاتفاق على بيعها بيعا منجزا إلى شركة ناسيتا بل أوردت المطعون عليها تحفظا من شأنه

أن يحمل الكمية المشار إليها تحت تصرفها وحدها بحيث تستطيع تسليمها إلى الطاعنين إذا شاءت . ولما كان الثابت من الوقائع أن المطعون عليها قد عرضت بعد هذا الاتفاق على الطاعنين غير مرة تسلم الألف طن مقابل دفع باقى ثمنها أو عرضة عرضا حقيقيا فامتنع - لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون مشوبا في هذا الخصوص بخالفة القانون أو بفساد الاستدلال .

ومن حيث إن السبب الثانى يتحصل فى أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن العقد المبرم بين الطرفين هو عقد تبادلى لا يسوغ فيه للمتعاقد المقتصر أن يطالب المتعاقد الآخر بأن يوفى بالتزاماته . ذلك لأن التزامات أحد الطرفين تعتبر مقابلا لتنفيذ التزامات الطرف الآخر ومتى قام الدليل على أن أحدهما قد قصر فلا آخر أن يطالب فسخ التعاقد للتحال من التزاماته وله أيضا أن يدفع بعدم التنفيذ ، ومن آثار هذا الدفع أن المتمسك به لا يجبر على تنفيذ التزامه وله أن يعطل التنفيذ طالما كان سبب ذلك قائما . وهذا الذى أقيم عليه الحكم مخالف للقانون . ذلك لأن البيع المتعاقد عليه هو عقد تبادلى ينشأ الالتزام بالنسبة لكل من طرفيه فى وقت واحد التزم فيه الطاعنان بدفع الثمن كما التزمت المطعون عليها بتسليم الصاج ولكل من الطرفين أن يدفع بعدم التنفيذ مادام الطرف الآخر لم يقم بالتنفيذ ، فالطرفان كلاهما فى ذلك على حد سواء ، وعلى ذلك لم يكن صحيحا ما افترضه الحكم من أن الطاعنين هما المقصران وما رتبته على ذلك من أن الشركة لا تجبر على تنفيذ التزامها وكذلك لم يكن صحيحا ما قرره الحكم من أنه كان يتعين عليهما أن يبرئا ذمتهما بعرض الثمن وإذ هما لم يفعلا كانا مقصرين ويتحملان نتيجة التقصير ذلك لأن العقد أنشأ التزامات انشغلت ذمة الطرفين بوفائها فى وقت واحد .

ومن حيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم الابتدائى أورد فى أسبابه بعد تقرير المبدأ المشار إليه فى سبب الطعن ما يلى : "وحيث إن القانون قد تكفل بطريق إثبات براءة ذمة المدين من التزامه فنص على العرض الحقيقى

يتلوه إيداع ونفسا لأحكام قانون المرافعات أو أى إجراء مماثل يقبله الدائن أو يصدر حكم نهائى بصحته — مادة ٣٣٩ مدنى — ويكون هذا نقداً كان أو غيره على يد محضر — مادة ٧٨٦ مرافعات — وقد قامت الشركة المدعى عليها الأولى من جانبها بمنطوق ومضمون حكم القانون فى هذا الشأن بالرغم من فوات الميعاد المحدد للتسليم بأن عرضت على المدعين البضاعة عرضاً هو بمثابة العرض الحقيقى إذ كلفتها باستلامها من مخازنها فى بحر مدة عينتها تقع ما بين ١٥ ، ١٧/١/١٩٥١ على يد محضر ، وقد كان الواجب يقتضى المدعين بأن يعملوا بمضمون هذا الإنذار ويقطعوا جبهة قول الشركة المدعى عليها الأولى فلما أن يتسلبا البضاعة مقابل دفع الباقي من ثمنها وإما أن يرضعا الشركة موضع التقصير بطريق رسمى إذا لم يجدا البضاعة — أما أن يتجهلا ولا يتخذان هذا السبيل القانونى حتى ١٩٥١/١/٣٠ ويرسلان برفية يديان فيها بتوجههما للاستلام فى الميعاد الذى عينته الشركة فهو إجراء لا يتفق وحكم القانون وهما بعدم اتخاذه قد أفلتا الدليل من يدهما — وقد سنحت لهما الفرصة بعد ذلك مرة أخرى حيث عادت الشركة فى ١٩٥١/٢/٨ تعرض عليهما استلام الصنفه عن يد محضر وتمهلهما أسبوعاً كاملاً آخر فلا يسلكان هذا السبيل ويفلتان الدليل مرة أخرى من يدهما كل ذلك ينهى التقصير نفياً باتاً من جانب الشركة . وعلى العكس فإنها وضعت بتصرفها هذا المدعين موضع التقصير فلم تعرضا الباقي من الثمن عليها عرضاً حقيقياً وإنما اكتفيا بإذارات وبرقيات لا تغنيهما شيئاً فى مثل هذه الحالة . كما أورد الحكم المطعون فيه بشأن اعتبار إنذار ٨ من فبراير سنة ١٩٥١ عرضاً حقيقياً للصاج على الطاعنين : ” إن المادة ٧٨٧ من قانون المرافعات نصت على أنه يحصل مرض ما لا يمكن تسليمه من أعيان فى موطن الدائن بمجرد تكليف الدائن على يد محضر بتسليمه ولا ريب فى أن أحكام هذه المادة تنطبق على حالة الطرفين إذ أن كميات الصاج موضوع النزاع وهى كميات ضخمة لم يكن فى مقدور المستأنف عليها الأولى تسليمها إلا بتكليف المستأنفين بتسليمها على يد محضر على أن يقوموا بدفع الثمن وفقاً للتعاقد . ” ويبين من هذا الذى ورد بأسباب الحكمين أن محكمة الموضوع إذ عرضت لبحث مدى قيام كل من الطرفين بالتزامات عقد البيع

بدأت بمبحث التزام المطعون عليها بالتسليم وانتهت للأسباب السابق بيانها إلى أنها عرضت على الطاعنين الصاج عرضاً حقيقياً ونفت عنها شبهة التقصير في الوفاء بهذا الالتزام ثم عرضت لالتزام الطاعنين بدفع الثمن فسجلات عليهما تخلفهما عن الوفاء بهذا الالتزام المقابل على الرغم من عرض الصاج عليهما عرضاً حقيقياً . وعلى ذلك يكون غير منتج ما ورد في سبب النعي من وجوب الوفاء بالالتزامين في وقت واحد ويكون غير صحيح ما ورد في هذا السبب من أن محكمة الموضوع ربت على تقصير الطاعنين في الوفاء بالالتزامين لإعفاء المطعون عليها من الوفاء بالالتزام المقابل .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم إذ قضى بعدم أحقية الطاعنين في استرداد مبلغ العربون قد خالف القانون، ويقول الطاعنان في بيان ذلك إن الحكم أقام قضاءه في هذا الخصوص على الشرط الوارد في عقد الاتفاق المؤرخ في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ في حين أن هذا الشرط قد سقط بتنازل المطعون عليها عنه — هذا التنازل المستفاد من قبولها مد أجل تسليم الصاج إلى شهر يناير سنة ١٩٥١ ثم إلى شهر فبراير سنة ١٩٥١ وعلى ذلك يتعين الرجوع إلى القاعدة الأصلية التي تجعل الفسخ منوطاً بصدر حكم قضائي ويعتبر الأمر معلقاً بين الطرفين إلى أن يصدر ذلك الحكم .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بما أقام عليه الحكم قضاؤه في استخلاص سائغ من أنه "لا يمكن مسابقة المستأنفين — الطاعنين — فيما ساقاه من أن الخطة التي انتهجتها قبلهما الشركة المستأنف عليها الأولى يستفاد منها التنازل عن حقها في نقض التعاقد دون حاجة إلى دعوى أو إنذار إذ أن هذا حق استمدته من شروط التعاقد ومن أحكام القانون ولا يمكن أن تعتبر متنازلة عنه إلا إذا أقرت بذلك صراحة وهو أمر لم يصدر منها " .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه .

جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود عياد ، ومحمد منولى عتلم ،
والحسينى العوضى ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٢٧)

طعن رقم ١١١ سنة ٢٤ ق :

دعوى . دعاوى الحيازة . عدم جواز الاستناد فى دعوى اليد إلى دليل الملك . م ٢٩
مرافعات قديم و ٤٨ مرافعات جديد .

تحرم المادة ٢٩ من قانون المرافعات القديم الجمع بين دعوى الملك ودعوى
اليد أو الاستناد إلى مستندات الملكية للفصل فى دعوى اليد . وقد نهج قانون
المرافعات الحالى هذا المنهج بما نص عليه فى المادة ٤٨ من عدم جواز الحكم
فى دعاوى الحيازة على أساس ثبوت الحق أو نفيه . فإذا كان الحكم الصادر
فى دعوى اليد قد أحكم عليها دليل الملك وحكم فيها على أساس ذلك الدليل فإن
هذا الحكم يكون قد خالف القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع الدعوى — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر
أوراق الطعن — تتلخص فى أن السيدة أسكندرية إبراهيم ميخائيل مورثة المطعون
عليهم رفعت الدعوى رقم ٢٦٢٩ سنة ١٩٤٠ مدنى إدسوق أمام محكمة ادسوق

الجزئية ضد الطاعنين بمريضة ذكرت فيها أنها تمتلك ١٦ فدانا و ٥ قراريط
أطيانا زراعية . ونظرا لمجاورة مورث الطاعنين لهذه الأطيان من الجهة الشرقية
فقد اغتصب منها ستة أفدنة منذ أسبوع سابق على رفع الدعوى طلبت الحكم
بإعادة وضع يدها عليها وتسليمها إليها . فادعى الطاعنون ملكيتهم لهذه الأطيان
بطريق مشترى مورثهم لها من رياض مجد شتا . وبتاريخ ١٨/٢/١٩٤٥
حكمت المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق لتثبت مورثة المطعون عليهم بكافة
طرق الإثبات بما فيها البيئة وضع يدها على الأرض موضوع النزاع مدة سنة
سابقة على تاريخ رفع الدعوى الحاصل في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ ولينفى
الطاعنون ذلك بنفس الطرق . وبعد أن سمعت المحكمة شهود النفى حكمت
بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٤٥ تمهيدا بنذب خير هندسى لتطبيق مستندات الطرفين
على الطبيعة . وبعد أن باشر الخبير مأموريته قدم تقريره الذى أورد في نتيجته
أن الأرض موضوع النزاع تدخل في مستندات مورثة المطعون عليهم وفي أطيانها
وبتاريخ ١٩/١٢/١٩٤٦ حكمت المحكمة بإعادة وضع يد مورثة المطعون عليهم على
الستة أفدنة موضوع النزاع وألزمت الطاعنين بتسليمها لها . فاستأنف الطاعنون هذا
الحكم بالاستئناف رقم ٩٦ سنة ١٩٥٠ مدنى مستأنف كافر الشيخ أمام محكمة كفر
الشيخ طالبين بإلغاءه ورفض دعوى مورثة المطعون عليهم . وبتاريخ ١٧ من فبراير
سنة ١٩٥٤ حكمت تلك المحكمة منعقدة بهيئة استئنافية بقبول الاستئناف شكلا
وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعنون بتاريخ ٣١ من مارس
سنة ١٩٥٤ فى الحكم المذكور بالنقض . وبعد استيفاء إجراءات الطعن وتبادل
مذكرات الطرفين قدمت النيابة العمومية مذكرة طلبت فيها نقض الحكم .
وبتاريخ أول يناير سنة ١٩٥٨ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت
إحالة على هذه الدائرة انظره بجلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٨ وفيها صممت النيابة
على رأيها .

وحيث إن مما ينهض الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفته لنص الفقرة
الأخيرة من المادة ٤٨ من قانون المرافعات . ذلك أن الحكم الابتدائى الذى
قضى الحكم المطعون فيه بتأييده لأسبابه قد أسس قضاءه بمنع التعرض على

ما أورده الخبير في تقريره من وقوع الأرض موضوع النزاع في مستندات ملكية مورثة المطعون عليهم لا إلى قيام اليد على تلك الأرض وتوفر أركانها القانونية فأسند بذلك حكم اليد إلى دليل الملك الأمر الذي تحرمه المادة ٤٨ سالفة الذكر .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم التمهيدى الصادر بتاريخ ١٩٤٥/١٢/٣٠ بتدب الخبير أن مأموريته كانت محصورة في " تطبيق مستندات الطرفين على الطبيعة وإيضاح النقط الآتية : أولا — هل الأرض المرفوع بشأنها الدعوى تدخل في أطيان المدعية (مورثة المطعون عليهم) أم في أطيان مورث المدعى عليهم (مورث الطاعنين) والبائع له رياض صادق شتا أم لا . ثانيا — هل تدخل في الأرض التي كانت تؤجر من المدعية إلى مورث المدعى عليهم أم لا . ثالثا — هل تدخل ضمن الأرض المرفوع بشأنها الدعوى رقم ٢٠٣٩ سنة ١٩٣٦ مدنى دسوق والتي حكم فيها للمدعية ضد مورث المدعى عليهم وشملها محضر التسليم في الدعوى أم لا " ويبين من الاطلاع على تقرير الخبير بعد أن باشر مأموريته أنه ذيل بالنتيجة الآتية : " مما تدون بمحضر الأعمال طيه وتوضح بهذا التقرير ظهور أن الأرض المرفوع بشأنها الدعوى تدخل في أطيان المدعية (مورثة المطعون عليهم) وتدخل أيضا ضمن الأطيان التي كانت تؤجرها المدعية إلى ابراهيم المصرى (مورث الطاعنين) ويدخل فيها جزء ضمن موضوع نزاع القضية المدنية ٢٠٣٩ سنة ١٩٣٦ ويبين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه أنه قد ورد فيه ما يأتى : " وحيث أن الخبير قد قدم تقريره مستعرضا فيه أصل الملكية والنزاع موضوع الدعوى ووصل فى نتيجة تقريره إلى أن الأرض المرفوع بشأنها الدعوى تدخل فى أطيان المدعية وتدخل أيضا ضمن الأطيان التي كانت تؤجرها إلى ابراهيم المصرى مورث المدعى عليهم ويدخل فيها جزء ضمن موضوع النزاع فى القضية المدنية ٢٠٣٩ سنة ١٩٣٦ دسوق ... وحيث إن ما شهد به شهود اللجنة رقم ٤٦٧٤ سنة ١٩٤٠ المنضمة فى التحقيقات مضافا إليه تقرير الخبير مؤيد لتعرض المدعى عليهم للمدعية دون وجه حق خصوصا وأن مورثهم كان مستأجرا من المدعية وليس مثله أن يتعرض لها مدعيا الملكية ... ويبين مما تقدم أن دعوى المدعية

على أساس فيتعين الحكم لها بطلباتها“. ولما كان تقرير الخبير — على ما سلف — قد اقتصر على تحقيق ملكية الطرفين للأرض موضوع النزاع من واقع مستندات ملكيتهما التي أجرى تطبيقها على الطبيعة لهذا الغرض وانتهى من ذلك بأن هذه الأرض في ملك مورثة المطعون عليهم وتدخل ضمن أطيافها وكان الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه — قد أخذ هذا التقرير دعامة له في تأييد تعرض الطاعنين لمورثة المطعون عليهم وقضى بإعادة وضع يدها على أساسه دون أن يرد في التقرير المذكور بحث في وضع اليد على الأرض المذكورة . فإن الحكم المذكور يكون قد أقم دليل الملك على دعوى اليد ويكون الحكم المطعون فيه إذ لم يأت بأسباب من عنده لتأييد الحكم المستأنف وإنما قضى ”بتأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها ...“ يكون هذا الحكم قد أقم هو الآخر دليل الملك على دعوى اليد وحكم فيها على أساس ذلك الدليل ولما كانت المادة ٢٩ من قانون المرافعات القديم تحرم الجمع بين دعوى الملك ودعوى اليد أو الاستناد إلى مستندات الملكية للفصل في دعوى اليد، وكان قانون المرافعات الحالي قد نهج هذا النهج بما نص عليه في المادة ٤٨ منه من عدم جواز الحكم في دعوى الحيازة على أساس ثبوت الحق أو نفيه ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف ذلك فيتعين نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

جاسية ١٣ من مارس سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : محمد متولى هتلم ، ومحمد زعفرانى سالم ،
والحسينى العوضى ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٢٨)

طعن رقم ١٨ لسنة ٢٤ ق :

(١) قضاء مستعجل . إشكالات التنفيذ . اختصاص . اختصاص القضاء المستعجل بطلب
وقف تنفيذ الحكم المنفذ به لوقوع مقاصة قانونية .

(ب) قضاء مستعجل . حجز . اختصاص . عدم اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بطلب
عدم الاعتماد بلجزئ المؤسس على أن الدين المعجوز من أجله قد انقضى قبل توقيع الجزئ
بطريق المقاصة .

١ - قيام النزاع أثناء نظر الإشكال فى التنفيذ على الحق المقصود حمايته غير
مانع من اختصاص قاضى الأمور المستعجلة بالفصل فى الإجراء المؤقت . ذلك
أن له أن يتناول بصفة وقتية وفى نطاق الإشكال المعروف عليه تقدير جدية هذا
النزاع لا يفصل فيه بحكم حاسم للخصومة ولكن ليتحسس منه وجه الصواب
فى الإجراء الوقتى المطلوب منه فيقضى على هذاه لابعدم الاختصاص بل بوقف
التنفيذ المستشكل فيه أو باستمراره . وتقديره هذا وقتى بطبيعته لا يؤثر على الحق
المتنازع عليه إذ يبقى محفوظا سائما يتفاضل فيه ذور الشأن أمام الجهة المختصة .
فإذا كان الحكم الصادر من القضاء المستعجل قد قض بوقف تنفيذ الحكم المنفذ
به وأقام قضائه على ما استخلصه من المستندات المقدمة فى الدعوى من وقوع
مقاصة قانونية وقدر أن النزاع فى حصول المقاصة غير جدى فإن ما أورده الحكم
من ثبوت المقاصة إنما هو تقرير وقتى ليس من شأنه أن يمس أصل الحق
ومن ثم فلا شبهة فى أن الحكم الصادر من القضاء المستعجل بوقف التنفيذ لا يكون
قد جاوز اختصاصه .

٢ — إذا كانت الدعوى المستعجلة قد رفعت بطاب الحكم بعدم الاعتداد بالججز و زوال آثاره القانونية تأسيسا على أن الدين الذي وقع الججز وفاء له كان قد انقضى قبل توقيع الججز بطريق المقاصة مع دين ثابت للمحجوز عليه — فإن هذه الطلبات بحسب الأساس الذي بنيت عليه الدعوى والتزاع الذي أثير فيها هي طلبات موضوعية والقضاء بها يكون فصلا في ذات الحق لا يملكه قاضي الأمور المستعجلة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن — في أنه بتاريخ أول أبريل سنة ١٩٣٩ صدر حكم من محكمة مصر الابتدائية قضى بالزام المرحوم الشريف علي باشا عبدالله ، وورث المطعون عليهما الأول والثاني بأن يدفع اوقف الشريف محمد بن عون مبلغ ٣١٩٩ جنيها و ٧٤٢ مليا وفوائده بواقع ٥٪ سنويا ابتداء من ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٦ حتى تمام الوفاء مع المصروفات ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . وبعد أن قضى استئنافيا بتأييد ذلك الحكم أوقع الطاعن في ٢٢ و ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٤ حجزا تنفيذيا على الملمطعون عليهما الأول والثاني تحت يد باقي المطعون عليهم وفاء لمبلغ ٧٣٦٨ جنيها و ٥١٥ مليا قيمة المبلغ المحكوم به والمصروفات والفوائد لغاية مارس سنة ١٩٥٤ — وفي ١٣ من أبريل سنة ١٩٥٤ أقام المحجوز عليهما الدعوى رقم ٢٨٠٤ سنة ١٩٥٤ مستعجل القاهرة على الطاعن — الحاجز وعلى المحجوز لديهم وطلبا فيها الحكم بصفة مستعجلة بعدم الاعتداد بهذا الججز وزوال آثاره القانونية وذلك تأسيسا على أن الدين الذي وقع الججز وفاء له كان قد انقضى قبل توقيع الججز بطريق المقاصة مع دين مقداره ٥٥١٥ جنيها ثابت لها قبل الوقف باقراره في كشوف

الحساب الصادرة منه للمستحقين وباقرارات صريحة قضائية صادرة من الممثل القانوني للوقف في القضيتين رقمي ١٢٧٢ سنة ١٩٤٧ مدني كلى القاهرة ٢٠٩٧٠ سنة ١٩٤٨ مستعجل مصر - وعند نظر الدعوى طلب المطعون عليهما الأول والثاني احتياطيا القضاء بوقف تنفيذ الحكم المنفذ به - دفع الطاعن بعدم اختصاص القضاء المستجل بنظر الطلبين - الأصلي والاحتياطي - وفي ٢٩ من أبريل سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الطلب الأصلي وباختصاصها بنظر الطلب الاحتياطي وبقبول الاشكال شكلا وفي الموضوع بوقف تنفيذ الحكم المستشكل في تنفيذه - استأنف المطعون عليهما الأول والثاني وطلبا إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من قبول الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر طلب عدم الاعتداد بالجزء والحكم بقبول هذا الطلب وقيد استئنافهما برقم ١٠٨١ سنة ١٩٥٤ س القاهرة . كما استأنف الطاعن وطلب إلغاء الحكم فيما قضى به من رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر طلب وقف التنفيذ والحكم بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر هذا الطلب والقضاء بالاستمرار في التنفيذ وقيد استئنافه برقم ١١٤٢ سنة ١٩٥٤ س القاهرة . وفي ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع : أولا - بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من قبول الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى فيما يتعلق بطلب عدم الاعتداد بالجزء وباختصاص المحكمة بنظر هذا الطلب . ثانيا - بعدم الاعتداد بالجزء بالنسبة لمبلغ ٤٣٦٩ ج و ٤٦٠ م والفوائد من أصل المبلغ المتوقع الجز من أجله . ثالثا - بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطلب الاحتياطي المتعلق بوقف تنفيذ الحكم الذي وقع الجز بمقتضاه وبوقف تنفيذ الحكم المذكور بالنسبة لمبلغ ٤٣٦٩ ج و ٥١٥ م وفوائده - قرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة قالت فيها بقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٥٨ ، وفيها صممت النيابة على رأيها ، ثم تقرر إحالة الطعن على الدائرة المدنية ، وبالجلسة المحددة لمنظره صمم كل من الطاعن والمطعون عليهما الأول والثاني على طلباته ، وصممت النيابة العامة على رأيها السابق بيبانه .

ومن حيث إن الطعن بنى على أن الحكم إذ قضى باختصاص القضاء المستعجل بنظر الطلبين الأصل والاحتياطي قد أخطأ تطبيق القانون وتأويله . ويقول الطاعن في بيان ذلك إن المادة ٤٩ من قانون المرافعات قد حددت نطاق الاختصاص النوعي لقضاء الأمور المستعجلة وشرطت لانعقاد هذا الاختصاص عدم المساس بأصل الحق ، كما شرطت فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام عدم التعرض لتفسيرها . ولما كان اختصاص ذلك القضاء مقصورا على الأمر بالإجراء الوقفي دفعا لخطر يخشى عليه من فوات الوقت فإنه لا يختص بالحكم بعدم الاعتداد بالجورز التنفيذية لأن قضاءه بذلك يتضمن قضاء موضوعيا بإلغاء الجورز وإبطاله . وهو لا يختص بالقضاء بعدم الاعتداد بالجورز تأسيسا على القول بانقضاء الدين المنفذ به بموجب حكم نهائي لما في ذلك من قضاء مباشر في كيان الدين وجودا وعدما — وإنه إذا كان قد أجزى في بعض الصور أن يقضى القضاء المستعجل بعدم الاعتداد بالجورز التنفيذي فإن اختصاصه في تلك الصور هو اختصاص استثنائي لا يقوم إلا إذا كان شكل الجورز باطلا بطلانا جوهريا أو كان الدين موضوع الجورز منقضا بسبب من أسباب الانقضاء بدليل لا يحتمل النزاع — والحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم الاعتداد بالجورز قد تجاوز اختصاص القضاء المستعجل ذلك لأن الحكم بعدم الاعتداد يعتبر في ذاته قضاء في الموضوع بإلغاء الجورز والتصريح للجورز عليهما بصرف المبالغ المحجوزة . ولأن الحكم قضى في أسبابه المرتبطة بمنطوقه ارتباطا لا يقبل التجزئة بانقضاء دين الحاجز في حدود مبلغ ٤٣٦٩ جنيهها و ٤٦٩ مليا وفوائده وهو قضاء في موضوع الدين ولأن الحكم قد مس أصل الحق وذلك إذ عول في قضائه على مقاصد قانونية متنازع على ثبوتها ، وقد شاب الحكم فيما قرره من ثبوت هذه المقاصد أخطاء قانونية متعددة — أما عن القضاء باختصاص المحكمة بنظر طلب وقف التنفيذ فإن الحكم لم يورد أسبابا له ، وبفرض أن قضاءه هذا محمول على الأسباب الأخرى التي أقيم عليها القضاء باختصاص بنظر الطلب الأصلي فإن هذه الأسباب — وهي لا تعتمد إلا على وقوع مقاصد قانونية هي موضع نزاع جدي — لا تبرر اختصاص القضاء المستعجل بالفصل في طلب وقف التنفيذ لمساس ذلك بأصل الحق .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد ورد به ما يلي - بعد بيان الأسباب التي بني عليها الحكم المستأنف قضاءه بعدم الاختصاص بنظر الطلب الأصلي وبيان الاستئنافين : "ومن حيث إن الثابت (١) أن السيد جلال عبد الحميد أباطه بصفته بوكلا عن ناظر الوقف الملك عبد الله قدم مذكرة في القضية المستعجلة ٢٠٩٧ سنة ١٩٤٨ يعترف فيها بأن مطلوب الشريفين الحسن والحسين عن استحقاقهما في الوقف في المدة من سنة ١٩٣٦ لغاية ديسمبر سنة ١٩٤٧ هو مبلغ ٣٠٦١ ج و ٥٣١ م ذكر بأن إدارة الوقف استصدرت أمر حجز تحت يد وكيل الناظر هل هذا الاستحقاق وفاء لدين الوقف . وقد قدمت إدارة الوقف فعلا أمر الحجز في الدعوى رقم ٢٠٩٧ سنة ١٩٤٨ المقدمة وتاريخه ١٩٤٧/٩/٨ كما هو ظاهر من الرجوع إلى أصل الحافظة . (٢) والناظر أن مجموع ما يستحقه مورث المستأنفين في سنتي ١٩٤٨، ١٩٤٩ هو مبلغ ٩٤٦ ج و ٦١٨ م بموجب الكشفين المقدمين بتوقيع وكيل ناظر الوقف (٣) وقد قدم المستأنفان كشف الحساب الوارد لهما من الحارس والثابت فيه أن استحقاقهما من فبراير سنة ١٩٥١ إلى نهاية سنة ١٩٥٣ - ٣٦١ ج و ٣٢٠ م . هذه المبالغ لا شك في أنها مستوفاة بجميع شروط المقاصة مع دين الوقف ذلك لأنه فيما يتعلق بالمبلغ الأول فإن ناظر الوقف من حقه أن يقبض دين الوقف كما أن توقيعه الحجز على استحقاق المستأنفين تحت يده تتحقق به المقاصة وإبرأ ذمة المستأنفين يقدر هذا المبلغ من الدين المستحق عليهما بلجهة الوقف ولا يؤثر في ذلك إذا كان ناظر الوقف قد ترك لإدارة الوقف مبلغ ٣٠٦١ ج و ٥٣١ م أم لم يترك شيئا على حد ما يستمسك به الحارس لأن شأن هذا المبلغ شأن أي مبلغ آخر يحصله ناظر الوقف ثم لا يورده بلجهة الوقف . فإن جهة الوقف لا تستطيع مطالبة المدين بالمبلغ مرة ثانية . كذلك فيما يتعلق بالمبلغين الثاني والثالث فإن اعتراف ناظر الوقف واعتراف الحارس بوجود هذين المبلغين تحت يدهما يحقق المقاصة - أما ما يتمسك به الحارس من أن الاعتراف الوارد في المذكرة المقدمة من وكيل ناظر الوقف في الدعوى المستعجلة غير ملزم للوقف فلا يعتد به مادام أنه لا ينكر أن السيد جلال عبد الحميد أباطه كان هو الوكيل عن ناظر الوقف ومثله ، كما أنه لم ينكر استصدار جلال عبد الحميد

أباضه بصفته ممثلاً لناظر الوقف أمر المجز السابق الإشارة إليه تحت يد الوقف على ما هو مستحق للمستأنفين ... كذلك ما يقوله الحارس من أن إنهاء الوقف يؤثر على المقاصة لأن أموال الوقف أصبحت ملكاً للمستحقين ولا تصلح المقاصة بينها وبين الدين المستحق للمستأنفين والناشئ عن الاستحقاق فإن هذا الاعتراض مردود بأنه لا يؤول للمالك من الديون المستحقة للوقف على الغير إلا ما بقى من هذه الديون وقت صدور القانون بحل الوقف — وبعد أن أشار الحكم — المطعون فيه — إلى مبالغ أخرى كان المطعون طيها الأول والثاني قد تمسكا في شأنها بالمقاصة قرر: " أن المنازعة من جانب الحراسة في المقاصة بالنسبة لهذه المبالغ منازعة جدية " ثم أقام قضاءه الذي سبق بيانه عند عرض الوقائع على ما تقدم وعلى " أنه من المقرر أنه إذا دفع المدين الدهوى بانقضاء الدين المحجوز من أجله قبل توقيع المجز بسبب من أسباب انقضاء التعهدات كالمقاصة و غيرها وقدم إثباتا لدعواه أوراقا أو مستندات غير متنازع فيها جديا فيختص قاضي الأمور المستعجلة في هذه الحالة بالحكم بالتصريح للمحجوز عليه بصرف المبلغ المحجوز بالرغم من المجز " .

ومن حيث إنه يستفاد من ذلك أن الأسباب التي بنى عليها الحكم المطعون فيه قضاءه برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطلب الأصلي هي بذاتها الأسباب التي استند إليها في القضاء برفض الدفع بعدم الاختصاص بنظر الطلب الاحتياطي وهو طلب وقف التنفيذ وعلى ذلك يكون غير صحيح ما ورد في سبب النعي من أن القضاء بالاختصاص بالنسبة لهذا الطلب الأخير غير محمول على أسباب .

ومن حيث إن قيام النزاع أثناء نظر الإشكال في التنفيذ على الحق المقصود حمايته غير مانع من اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بالفصل في الإجراء المؤقت ، ذلك أن له أن يتناول بصفة وقتية وفي نطاق الإشكال المعروض عليه تقدير جدية هذا النزاع لا ليفصل فيه بحكم حاسم للتصوية ولكن ليتحسس منه وجه الصواب في الإجراء الوقفي المطلوب منه فيقضى على هداه لا بعدم الاختصاص

بل بوقف التنفيذ المستشكل فيه أو باستمراره . وتقديره هذا وقتى بطبيعته لا يؤثر على الحق المتنازع عليه إذ يبقى محفوظا سليما يتناضل فيه ذور الشأن أمام الجهة المختصة . ولما كان يبين مما أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه أن المحكمة الاستئنافية استخلصت من المستندات المقدمة في الدعوى وقوع المقاصة القانونية في حدود المبلغ المقضى بوقف التنفيذ بالنسبة له وقدرت أن نزاع الطاهن في هذا الصدد نزاع غير جدى وأن منازعته بشأن المقاصة فيما عدا هذا المبلغ هي منازعة جدية . ولما كان ما أوردته في حكمها من ثبوت المقاصة بالنسبة للمبلغ الأول هو تقرير وقتى بطبيعته ليس من شأنه أن يمس أصل الحق ، لما كان ذلك فلا شبهة في أن المحكمة إذ قضت بوقف التنفيذ لم تجاوز اختصاصها ، ومن ثم يتعين رفض الطعن في هذا الخصوص .

ومن حيث إنه بالنسبة لما قضى به الحكم المطعون فيه من اختصاص المحكمة بنظر الطلب الأصلي وهو طلب عدم الاعتداد بالجز فإن قضاءه هذا يخالف للقانون - ذلك أن المطعون عليهما الأول والثاني طلبا في دعواهما الحكم بصفة أصلية بعدم الاعتداد بالجز وزوال آثاره القانونية ، وهذه الطلبات بحسب الأساس الذى بنيت عليه الدعوى والنزاع الذى أثير فيها هي طلبات موضوعية والقضاء بها يكون فصلا في ذات الحق لا يملكه قاضى الأمور المستعجلة وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بالاختصاص بنظر هذا الطلب قد أخطأ ويتعين نقضه في هذا الخصوص .

ومن حيث إن موضوع الاستئناف رقم ١٠٨١ سنة ١٩٥٤ س القاهرة صالح للفصل فيه .

ومن حيث إنه لما سبق بيانه يتعين رفض هذا الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من قبول الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر طلب عدم الاعتداد بالجز .

جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود عباد ، عثمان ومضى .
ومحمد متولى علم ، والحسينى النوضى المشارين .

(٢٩)

طعن رقم ٨٩ سنة ٢٤ ق :

(ا) بيع . عقد "تفسيره" . محكمة الموضوع . ساطتها في تفسير شروط البيع في خصوص
تحديد كمية المبيع .

(ب) حكم "تسبيب معيب" . دفاع . إثبات . عقد . تمسك الخصم بدفاع جوهري قد يتغير
به وجه الراى في الدعوى وطلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثباته . عدم التعرض له
في الحكم . قصور . مثال .

١ — متى تبين أن محكمة الموضوع قد فسرت شروط البيع في خصوص
تحديد كمية المبيع تفسيراً سائفاً لم تخرج به عن حد حمل عباراتها على ما يمكن أن تحتمله
ودعمت حكمها في هذا الخصوص بما يؤيده من اعتبارات معقولة فإن ذلك
مما يدخل في الساطة التقديرية لمحكمة الموضوع التي لا رقابة لمحكمة النقض عليها .

٢ — متى كان الخصم قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه تعاقد مع مصلحة
السكك الحديدية على شراء الفحم الرجوع المتخلف من استعمال الفحم الإنجليزي
وأن المصلحة إنما استعملت الأخشاب والكسب وأن المتخلف منهما يكون
تراباً لافخار جوما ، فاختلف بذلك محل التعاقد وطالب إحالة الدعوى إلى التحقيق
لإثبات هذا الدفاع الجوهري الذي قد يتغير به وجه الراى في الدعوى فلم يعرض
الحكم لهذا الدفاع فإنه يكون مشوباً بالقصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

... وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - فى أن وزارة المواصلات أقامت على الطاعن الدعوى رقم ٢١٤٩ لسنة ١٩٤٧ كلى القاهرة - طالبة الحكم بإلزامه بأن يدفع لها ٧١٩ ج و ٨٠٠ م والفوائد بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وأسست دعواها على أن مصلحة السكك الحديدية عرضت للبيع بطريق المزاد فى أواخر سنة ١٩٤٤ كمية من " الفحم الرجوع وترايه " مما يختلف عن الواورات بمنطقة المنيا وماحققتها خلال مدة سنة تبدأ من أول نوفمبر سنة ١٩٤٤ وتنتهى فى ٣١/١٠/١٩٤٥ وقد تقدم الطاعن فى المزاد بعطاء فى ٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ وقبلت المصلحة المذكورة بسعر قدره ٤ ج و ٥٠٠ م للتر المكعب وتم التعاقد بينهما . ثم طلب الطاعن استبعاد فحم منطقة مابوى وبني قرة فأجابته المصلحة إلى ذلك . وبعد أن بدأ الطاعن فى نقل الفحم فى ١٢ من فبراير سنة ١٩٤٥ لم يستمر فى ذلك بصفة منتظمة . وفى أواخر شهر يونيه سنة ١٩٤٥ انقطع نهائيا عن نقل الفحم رغم ما أرسلته إليه من خطابات موصى عليها - فلذلك وطبقا لشروط البيع التى نص فى البندين التاسع والعاشر منها على وجوب نقل المشتري من الفحم فى المواعيد المبينة وإلا استحققت عليه رسوم أرغمية وحق للمصلحة فسخ التعاقد ومصادرة التأمين والتصرف فى الفحم بالطريقة التى تراها مع حقها فى الرجوع على المشتري بالخسائر . لذلك وطبقا لشروط التعاقد اضطرت المصلحة إلى فسخ العقد ومصادرة التأمين - كما أنها باعت الفحم بسعر ٢ ج و ٦٠ م للتر المكعب مما ترتب عليه خسارة قدرها ٧١٩ ج و ٨٠٠ م بسبب تقصير الطاعن فى الوفاء بالزاماته - وطلبت وزارة المواصلات بدعواها الحكم بالطلبات السابق ذكرها . وبساريخ ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٠

حكمت محكمة القاهرة الابتدائية بإلزام المدعى عليه (الطاعن) بأن يدفع للذهبية (المطعون عليها) مبلغ ٣٠ ج و ٢٨٠ م والمصاريف المناسبة ومائتي قرش صاغ مقابل أتعاب المحاماة . وبساريخ ١٩٥٢/٥/٢٥ استأنفت وزارة المواصلات هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٠٩ لسنة ٦٩ ق أمام محكمة استئناف القاهرة وطلبت قبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع إلغاء الحكم المستأنف وتعديله إلى مبلغ ٧١٩ ج و ٨٠٠ م والمصاريف عن الدرجتين والأتعاب . كما استأنفه الطاعن في ١٩٥٢/٢/٢٣ بالاستئناف رقم ١٦٨ لسنة ٧٠ ق أمام تلك المحكمة طالبا إلغاء الحكم وقبول استئنافه شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى مع إلزام وزارة المواصلات بالمصاريف عن الدرجتين . وبساريخ ١٩٥٢/١١/٢٣ قضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وإلزام (الطاعن) بأن يدفع لمصلحة السكك الحديدية مبلغ ٨٥٣ ج و ٨٦٠ م والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٩٤٧/٧/٩ بواقع ٥٪ لغاية ١٩٤٩/١٠/١٤ ثم بواقع ٤٪ من ١٩٤٩/١٠/١٥ إلى تمام السداد وألزمته بالمصاريف ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . وبساريخ ١٣ من مارس سنة ١٩٥٤ قرر الطاعن الطعن بالنقض في هذا الحكم ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلاسة ٢١ من يناير سنة ١٩٥٨ ، وأمامها صممت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها وطلبت إحالة الطعن على الدائرة المدنية - وقررت دائرة الفحص بتلك الجلسة إحالته إلى هذه الدائرة لنظره بجلاسة ٦ من مارس سنة ١٩٥٨ وفيها طلبت النيابة نقض الحكم المطعون فيه في خصوص ما ورد في السبب الأول من أسباب الطعن الخاص بقصور التسبيب بالإضافة إلى ما طلبته في مذكرتها من طلب نقض الحكم المطعون فيه في خصوص السبب الثاني المتعلق بالخطأ في القانون .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه في السبب الثاني خطأه في القانون ومسئله لشروط العقد - وفي ذلك ذكر الطاعن أنه تعاقد مع المطعون عليها - على شراء كمية من الفعجم الرجوع بمقدار المقدار - ٤٥٠ مترا مكعبا تحت العجز والزيادة - وقد خرجت محكمة الموضوع عن حدود ما طعن فيها في تفسير

العقود إلى المسخ — فذكرت أن المبيع ليس هو هذه الكمية المعينة — وإنما هو جميع الفحم الرجوع الذي يتخلف من الواورات خلال مدة العقد بالغة ما بلغت كميته — وهى بهذا أخرجت الاتفاق عن مضمونه وأبدلته بشرط آخر غير مكتوب .

وحيث إن هذا النعى مردود — ذلك أنه يبين من الاطلاع على " شروط بيع الفحم الرجوع بالمتر المكعب " المؤرخة ٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ المحررة بين الطاعن ومصلحة السكك الحديدية — أن المصلحة تعرض ... فى مزاد علنى أو بموجب عطاءات داخل مظاريف مغلقة ... بيع مقدار ٤٥٠ مترا مكعبا تحت الزيادة والعجز فحم رجوع بجلخه وترايه بمنطقة المنيا وملحقاتها ... وذلك لمدة سنة من ١٩٤٤/١١/١ إلى ١٩٤٥/١٠/٣١ بالالتزام بالمتر المكعب — ولما تنازع الطاعن والمطعون عليه فى هذا المقدار المبيع وعرض هذا النزاع على محكمة الاستئناف فصحت فيه وأوردت فى حكمها فى هذا الخصوص ما يأتى : " وحيث إنه عن السبب الأول من أسباب مصلحة السكك الحديدية فإن الحكم المستأنف قد جازبه الصواب فى قصر كمية الفحم المتعاقد عليها بين الطرفين على ٤٥٠ مترا مكعبا فقط وذلك لأنه قد نص فى العقد المذكور على أن هذه الكمية قابلة للعجز والزيادة — ومعنى ذلك أن العقد تم بينهما على كمية الفحم التى تنتج فى فترة العقد — وبعبارة أخرى أن المشتري قد التزم بشراء جميع الفحم وترايه الناتج من الواورات فى مدة العقد والرقم الوارد بالعقد لم يقصد به التحديد بل جاء على سبيل التقدير المبدئى " ، ويبين من ذلك أن محكمة الاستئناف قد فسرت شروط البيع فى خصوص تحديد كمية المبيع — تفسيرا سائغا لم تخرج به عن حد جمل عباراتها على ما يمكن أن تحتمله ودعمت حكمها فى هذا الخصوص بما يؤيده من اعتبارات معقولة . مما يدخل فى السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع التى لا رقابة لهذه المحكمة عليها مما يتعين معه رفض هذا الوجه من أوجه الطعن .

وحيث إن الطاعن ينهى بالوجه الثانى من السبب الأول — على الحكم المطعون فيه — القصور فى التسييب ، ذلك أنه كان قد تمسك أمام محكمة الاستئناف —

في حريضة الاستئناف وفي مذكراته — بأن فسخ العقد المبرم بينه وبين مصلحة السكك الحديدية إنما كان بفعل المصلحة — فقد قيدت تسليمه مخلفات الفحم بقيود لم يكن عليه إلزام بها — وفمرت نصوص العقد تفسيراً خاطئاً — بأن أوجبت عليه دفع "أرضية" عن المتخلفات وهو غير ملتزم بها — وتوقفت لذلك عن تسليمه الفحم بحجة عدم تسديد رسوم الأرضية — وقد أغفلت محكمة الاستئناف الرد على هذا الدفاع مع ماله من أهمية جوهرية تؤثر في مجرى قضائها .

وحيث إن هذا النعي مردود بما أورده الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص إذ ذكر ما يأتي : "وحيث إن المستأنف (الطاعن) يقول بأن مصلحة السكك الحديدية هي التي لم تنفذ تعهدها بتسليم الفحم المباع منها إليه وهذا القول من جانبه لا يتفق مع ما هو ثابت من المستندات المرفقة في الدعوى والمقدمة من مصلحة السكك الحديدية إذ تبين من هذه المستندات أنها أذنته بنحطابات عديدة في فبراير وأبريل ويوليه سنة ١٩٤٥ بنقل كميات الفحم التي تأخر في استلامها فلم يحرك ساكناً (إلى أن أذنته في ١٩٤٥/٩/٢٦) بأنه في حالة عدم نقل الفحم ودفع ثمنه فستضطر إلى فسخ العقد ومصادرة التأمين وإعادة البيع على حسابه ورغمما عن ذلك فقد ظل ساكناً أيضاً ، ومن هذا يتضح أن ما يدعيه المستأنف من عدم توقفه عن استلام الفحم المبيع له قول لا يؤيده أى دليل " ، ويبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يغفل الرد على ما أبداه الطاعن من الدفاع المبين في وجه النعي بل تناوله بالنظر والتحيص . ومن ثم لا يكون مشوباً بشائبة القصور في التسييب — في هذا الخصوص .

وحيث إن الطاعن قد ضمن الوجه الثالث — من السبب الأول — نعيًا على الحكم المطعون فيه — محصله — أنه بالرغم من أنه قد تم الاتفاق بينه وبين مصلحة السكك الحديدية على خصم ٢٦ متراً مكعباً من الفحم الرجوع المتخلف في محطتي ملوى وبني قرة وتمسكه بذلك أمام محكمة الاستئناف — إلا أن محكمة الاستئناف لم تلق بالآ لهذا القول — وأغفلت أمره — وهو دفاع مؤيد بالمستندات ومن شأنه أن يؤثر في الفصل في الدعوى .

وحيث إن ما تضمنه هذا الوجه مردود بما أثبتته الحكم المطعون فيه —
 في أسبابه — في هذا الخصوص — فقد ورد ما يأتي : ” وحيث إن الثابت أن
 كمية الفحم التي تبقت لدى المصلحة هي ٢٩٥ مترا مكعبا يخصم من هذه الكمية
 مقدار ٢٦ مترا مكعبا وهو مقدار الفحم الرجوع من محطتي ملوى وبني قرة الذي
 طلب عطية محمد القرشي استبعاده من فحم الصفقة ووافقته المصلحة على هذا
 الاستبعاد كما هو ثابت من المستندات المقدمة من المصلحة فيكون الباقي
 $٢٩٥ - ٢٦ = ٢٦٩$ مترا مكعبا وهي الكمية التي يلزم عطية محمد القرشي بتعويض
 المصلحة في الفرق بين السعرين — أي $٢٦٩ \times ٢٤٤ = ٦٥١$ جنيها و ٣٦ مليا
 ويخصم من هذا المبلغ قيمة التأمين المدفوع وهو ٢٠٢ جنية و ٥٠٠ مليم فيكون
 المبلغ الملزم بدفعه هو ٦٥٦ جنيها و ٣٦٠ مليا — ٢٠٢ جنيها و ٥٠٠ مليم = ٤٥٣ جنيها
 و ٨٦٠ مليا ” وبيّن من هذا الذي أوردته الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف
 قد عرضت في حكمها المطعون فيه لدفاع الطاعن وأقرته على ما طلبه من خصم
 الفحم المتخلف من محطتي ملوى وبني قرة — وبذلك يكون ما تضمنه وجه النعي
 في هذا الصدد على غير أساس .

وحيث إنه مما ينعماء الطاعن على الحكم المطعون فيه في السبب الأول —
 القصور في التسبيب وفي تفصيل ذلك ذكر الطاعن أنه تمسك في دفاعه أمام محكمة
 الاستئناف ، بأنه في السنة التي تعاقد فيها مع مصلحة السكك الحديدية على شراء
 الفحم الرجوع تعذر على المصلحة استيراد الفحم من الخارج — فكانت تستعمل
 في الوقود الخشب والكسب . وبذلك كان المتخلف من عملية الحريق أربة
 ليست هي موضع التعامل — وطالب إلى تلك المحكمة إثبات ذلك بالتحقيق
 فأفملت طلبه وأهدرت دفاعه — كما أنه تمسك أيضا لدى تلك المحكمة — بأنه
 لا محل للقضاء عليه بتعويض — على أساس فرق السعريين ثمن الفحم الذي رسا
 به عليه المزارد والثمن الذي حصل البيع به لمن يدعى إبراهيم مندور — ذلك أن
 ما بيع لإبراهيم مندور ليس هو الفحم المتعاقد عليه بينه وبين مصلحة السكك
 الحديدية — وإنما هو ذلك التراب المتخلف عن استعمال الخشب والكسب
 في الوقود — وأو كان المطروح في المزارد فخما رجوعا متخلفا من حريق الفحم

الانجليزى لارتفع سعره . وقد أغفلت محكمة الاستئناف دفاعه ولم تتعرض له مع أن من شأنه أن يؤثر في نتيجة الفصل في الدعوى . وفي ذلك ما يشوب حكمها بالقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى في محله — ذلك أنه يبين من الاطلاع على صورة صحيفة الاستئناف المرفوع من الطاعن وصورة المذكرة المقدمة منه لمحكمة الاستئناف أنه تمسك فيهما بما ورد في سبب النعى بشطريه — وورد بالحكم المطعون فيه في هذا الخصوص : ” رحيث إنه فيما يتعلق باستئناف عطيه محمد القرشي : وحاصل السبب الأول من أسبابه أن الحكم الابتدائي أخطأ في قوله بأنه لم يتم بتنفيذ تعهده بمقولة إنه وقت أن تعاقد مع المصلحة على شراء الفحم الرجوع كان يعتقد أنه فحم متخلف من حريق الفحم الانجليزى لا الفحم الهندى المخلوط بالكسب وورق المسح كما تبين له بعد ذلك — وهذا القول من جانب المستأنف (الطاعن) مردود بأنه ليس على ما يدعيه دليل في الأوراق ولم ينص العقد على تحديد نوع الفحم المتعاقد عليه وعلى ذلك فهذا السبب في غير محله ولا محل لإجابة المستأنف (الطاعن) إلى طلبه الاحتياطى الخاص بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات نوع الفحم المتعاقد عليه مادام لم ينص في العقد على هذا النوع “ . ويبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لما أثاره الطاعن في وجه النعى من استعمال مصلحة السكك الحديدية للأخشاب والكسب — ولأن المتخلف عنهما يكون ترابا لا فخا رجوها — وأنه لذلك لا يصح الاحتداد بالسعر الذى بيع به والقضاء بالفرق عليه كتعويض للمصلحة — مع تمسك الطاعن بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف وطلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثباته وهو دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى وفي ذلك ما يشوب الحكم المطعون فيه بالقصور بما يستوجب نقضه .

جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٨

بقيادة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود عياد ، ومحمد عبدالرحمن يوسف ، وابراهيم عثمان يوسف ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٣٠)

طعن رقم ٣٥١ سنة ٢٣ ق :

(أ) نقض ” إيداع الأوراق والمستندات “ . قيام الطاعن بتقديم الصورة المعلقة لـ من الحكم المطعون فيه . كفاية ذلك مهما حوت هذه الصورة من أوجه البطلان ، مثال . م ٤٢٩ مرافعات .

(ب) نقض ” التوكيل في الطعن “ . محاماة ” توكيل المحامي “ . توكيل الطاعن لعدة محامين . جواز انفراد أحدهم بالتقرير بالطعن . المادة ٨٥ مرافعات والمادة ٧٠٧ مدني .

(ج) نقض ” التوكيل في الطعن “ . محاماة ” توكيل المحامي “ . التمسك بعدم جواز انفراد المحامي الذي قرر بالطعن . عدم قبول إيداعه لأول مرة بالجلسة .

(د) حكم ” تسبيب معيب “ شرط الاحالة على حكم آخر في دعوى أخرى وقصور الاحالة عند عدم توافر هذا الشرط فضلا عن اختلاف الخصوم والطلبات في كل من الدعويين .

١ — يوجب القانون على الطاعن أن يقدم صورة طبق الأصل من الحكم لطعون فيه أو الصورة المعلقة فإذا قدم الطاعن الصورة التي أعلنت فقد استوفى يطلبه القانون مهما حوت هذه الصورة من أوجه البطلان إذ هذا البطلان بمجرد ما من كونها الصورة المعلقة وفقا لنص المادة ٤٢٩ مرافعات . وعلى ذلك أنه يكون غير منتج القول ببطلان الصورة المعلقة للطاعن لعدم توقيع المحضر على إعلانها .

٢ — متى كان التوكيل الصادر من الطاعن قد صدر لعدة محامين فإنه يجوز أنفراد أحدهم بالتقرير بالطمع لأن قانون المرافعات قد خرج في الوكالة بالخصومة عن القاعدة العامة التي قررتها المادة ٧٠٧ من القانون المدني فنص في المادة ٨٥ من قانون المرافعات على أنه إذا تعدد الوكلاء جاز لأحدهم الانفراد بالعمل في القضية ما لم يكن ممنوعا من ذلك بنص التوكيل ولا محل لتخصيص عموم نص هذه المادة وقصره على السير في الدعوى بعد إقامتها .

٣ — متى تبين أن المطعون عليه لم يتسك في المذكرة المقدمة منه بعدم جواز انفراد المحامي الذي قرر بالطمع لصدور التوكيل من الطاعن لعدة محامين فإنه لا يقبل منه أن يبدى ذلك لأول مرة بالجلسة أمام محكمة النقض .

٤ — الأصل أن يكون كل حكم مستوفيا بذاته بجميع أسبابه وإذا صح للمحكمة أن تستند إلى أمر تقرر في حكم آخر فشرط ذلك أن يكون الحكم المستند إليه قد سبق صدوره وودعا بمالف الدعوى وأصبح من ضمن مستنداتها وعنصرها من عناصر الإثبات يتناضل الخصوم في دلالاته . فإذا كانت المحكمة قد أقامت حكمها على مجرد الإحالة إلى حكم آخر صادر من المحكمة نفسها في نفس اليوم في دعوى أخرى ففضلا عن اختلاف الخصوم والطلبات في كل من الدعويين دون أن تضمن قضاءها ما يصلح أسبابا لحكمها فإن إحالتها على الحكم الصادر في الدعوى الأخرى تكون قاصرة لا تغني عن تسبيب قضائها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الأوراق — تتحصل في أن مورث المطعون عليه الثاني المرحوم الأستاذ محمد عبد الوهاب البرعى المحامي استأجر بالتضامن مع عبد المجيد محمد شمس أهيان وقف المرحوم اسماعيل بيبرس البالغ مساحتها

١٤١٥ فداناً و ٤ قراريط و ١٦ سهماً من الحارس القضائي على الوقف قسطنطين كراتونيلو لمدة ثلاث سنوات من أول نوفمبر سنة ١٩٣٠ لغاية ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٣٣ بإيجار سنوي قدره ٤٩٧٢ جنياً و ٥٠٠ مليم وقدم المستأجر ٣٩ فداناً و ١٩ قيراطاً و ٦ أسهم من أطيانه ضماناً للإيجار . وفي ٢ من يناير سنة ١٩٤٣ تنازل المطعون عليه الأول بمقتضى عقد رسمي أبرم بينه وبين الطاعن من كامل دين الوقف قبل المستأجر الأستاذ محمد عبد الوهاب البرعي البالغ قدره ٤٩٧٢ جنياً و ٥٠٠ مليم وملحقاته وهو ما كان يستحقه الوقف من الإيجار ويشمل التنازل الضمانات والتأمينات العقارية ، وجاء بالعقد أن هذا التنازل والحلول في نظير مبلغ ٤٩٧٢ جنياً و ٥٠٠ مليم أقر ناظر الوقف بقبضه واستلامه من الطاعن الذي حل محل الوقف في تحصيل مبلغه بلا ضمان ولا رجوع على الوقف إلا فيما يختص بوجود الدين في ذمة المحال عليه . وقد أقام الطاعن الدعوى رقم ٧٥٢ سنة ١٩٤٣ كلى المنصورة ضد (١) الست حسية محمد عبد الوهاب البرعي (٢) الست حكمت محمد عبد الوهاب البرعي (٣) صالح اسماعيل بيبرس بصفتة ناظراً على الوقف (٤) الست فتحية محمد عبد الوهاب البرعي (٥) محمد عبد الوهاب البرعي — وقال في عريضتها إن المدعى عليهما الأولين امتنعا عن دفع المبلغ المستحق له من مال وتركته مورثهما المرحوم الأستاذ البرعي ، وأنه وجه الدعوى لناظر الوقف المدعى عليه الثالث لأنه ضامن وجود هذا الحق الذي تنازل عنه وقبض قيمته ، وقد دفع الرتبة الدعوى بالتخالص وبالسقوط الخمسي وقدموا محاسبة مؤرخة ١٩٣٨/٤/١٦ مسجلة التاريخ في ١٩٣٨/٩/٢٥ تمت بين المدعى عليه ناظر الوقف وبين المورث تضمنت أنه لم ينتفع بالأطيان إلا سنة واحدة استولى فيها الحارس على الحاصلات التي توازي إيجار السنة المذكورة وفي ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ قضت المحكمة حضورياً بالزام صالح اسماعيل بيبرس بصفتة الشخصية بأن يدفع لمدعى مبلغ ٤٩٧٢ جنياً و ٥٠٠ مليم والفوائد بواقع ٥ ٪ سنوياً من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٩٤٣/١٠/٤ لغاية السداد والمصاريف ومبلغ ٥٠٠ قرش أتعاب محاماة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . استأنف المحكوم عليه

صالح اسماعيل بيبرس عن نفسه وبصفته هذا الحكم ، وقيد الاستئناف برقم ٢٣ سنة ١ ق السابق قيده برقم ٢٦٩ سنة ٦٤ ق مصر . كما استأنف الطاعن استئنافا مقابلا وقيد استئنافه برقم ٦٨٨ سنة ٦٥ ق مصر . وفي ٩ من يونيه سنة ١٩٥٣ قضت محكمة استئناف المنصورة بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بصحة الاستئناف المرفوع من صالح اسماعيل بيبرس وبإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى المرفوعة من الأستاذ عبد المجيد التهامي برمتها وإلزامه بمصروفاتها عن الدرجتين ومبلغ عشرين جنيا مقابل أتعاب المحاماة عنهما لصالح اسماعيل بيبرس بصفته ، واستندت في ذلك إلى ما يلي من الأسباب : ” وحيث إن هذه المحكمة قد فصلت اليوم في الاستئناف الرقم ٩٥ سنة ٣ ق الخاص بالدعوى المرفوعة من الأستاذ يوسف صوصه بصفته حارما على وقف اسماعيل بيبرس ببطان عقد التنازل والإحلال المشار إليه وقضت باعتبار هذا العقد باطلا وعدم القيمة بعد أن استبانت بطلان المخالصة المؤرخة في ١٦/٤/١٩٣٨ بالنسبة للوقف بطلانا مطلقا يمنع من الاحتجاج بها عليه وبعد أن تحققت من أن عقد التنازل هو في حقيقته عقد صوري لا وجود له قانونا ولا يترتب عليه أى أثر وقد بنت المحكمة قضاءها هذا على الأسباب المبينة بحكمها . وحيث إنه بناء على ما تقدم ينهار الأساس الذى تقوم عليه الدعوى المرفوعة من الأستاذ التهامي فيما يختص بطلباته ضد الوقف وتناظره وضد ورثة المرحوم الأستاذ محمد عبد الوهاب البرعى ولذا يتعين إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الأستاذ التهامي بشقيها وإلزامه بكامل مصروفاتها “ . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ . عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ وفيها طلب الطاعن إحالة الطعن على الدائرة المدنية وصممت النيابة على ما جاء بمذكرتها طالبة الإحالة فقررت الدائرة إحالة الطعن على الدائرة المدنية وطلب أمامها الطاعن نقض الحكم وطلب المطعون عليه عدم قبول الطعن شكلا واحتياطيا رفضه وطابت النيابة قبول الطعن شكلا ونقض الحكم .

وحيث إن المطعون عليه الأول دفع في المذكرة المودعة بالحفاظة رقم ٩ بعدم قبول الطعن شكلا إذ أن الطاعن لم يقدم صورة رسمية من الحكم المطعون فيه ،

وبالجلسة أصر على دفعه مستندا في ذلك إلى أن الصورة المقدمة خالية من توقيع المحضر في نهايتها ففقدت بذلك صفتها كورقة معلنة .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الطاعن قدم صورة معلنة من الحكم المطعون فيه مؤشرا عليها بأنها طبق الأصل ، ويبين من الاطلاع على هذه الصورة أن المحضر أثبت فيها اسمه وتاريخ الإعلان وأنه أعلن الأستاذ محمد عبد الوهاب البرعى مخاطبا مع شخصه وذلك في مقدم الإعلان ، ولم ينف المطعون عليه أنها الصورة المعلنة من الحكم أو أنها غير مطابقة لأصلها واكتفى بالقول ببطلان هذه الصورة لعدم توقيع المحضر الذي أعلنها وهو قول غير منتج ، إذ القانون يوجب على الطاعن أن يقدم صورة طبق الأصل من الحكم المطعون فيه أو الصورة المعلنة فإذا قدم الطاعن الصورة التي أعلنت له فقد استوفى ما يطلبه القانون مهما حوت هذه الصورة من أوجه بطلان إذ هذا البطلان لا يجردها من كونها الصورة المعلنة وفقا لنص المادة ٢٩٩ مرافعات ، ويكون هذا الدفع على غير أساس .

وحيث إن المطعون عليه الأول دفع بعدم قبول الطعن شكلا إذ أن التوكيل المودع بملف الطعن صادر من الطاعن لعدة محامين من بينهم الأستاذ أحمد رشدي الهامى وكان يجب لصحة الطعن أن يحصل التقرير به من جميع المحامين مجتمعين . إلا أن الأستاذ أحمد رشدي هو الذى انفرد بالتقرير بالطعن .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأن المطعون عليه لم يتمسك به في المذكرة المقدمة منه وقد أبداه لأول مرة بالجلسة ، هذا فضلا عن أن قانون المرافعات قد خرج في الوكالة بالخصومة عن القاعدة العامة التي قررتها المادة ٧٠٧ من القانون المدنى فنص في المادة ٨٥ من قانون المرافعات على أنه إذا تعدد الوكلاء جاز لأحدهم الافراد بالعمل في القضية ما لم يكن ممنوعا من ذلك بنص التوكيل ولا محل لتخصيص عموم نص المادة ٨٥ وقصره على السير في الدعوى بعد إقامتها .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب : يتحصل أولا في النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبيب إذا اكتفى في أسبابه بالإحالة على الحكم الصادر في الاستئناف المرفوعين من الطاعن ومن الست حكمت عبد الوهاب البرعى عن الحكم الصادر من محكمة المنصورة المختلطة في الدعوى التي رفعها الأستاذ يوسف صوصه ضدهما بوصفه حارسا على وقف اسماعيل العدل بپرس يطلب فيها عدم محاجة الوقف المشمول بحراسته بعقد التنازل الرسمي الصادر للطاعن من صالح اسماعيل بپرس بصفته ناظرا على الوقف في ١٩٤٣/١/٣ صدوره من لا يملكه وهما المقيدان برقمي ٩٥ سنة ٣ ق و ١٠٨ سنة ٣٣ ثم برقم ٣٦٨ سنة ٥ اسكندرية إذ أن الأصل أن يكون كل حكم مستوفيا بجميع أسبابه وكان الواجب أن يكون بيان الأسباب في الحكم المطعون فيه لأنه هو الحكم الصادر في الدعوى الأصلية التي تتسع لبحث جميع أوجه النزاع ، أما الدعوى المحال على أسبابها فليست إلا فرعا من الدعوى المطعون في حكمها ففضلا عن اختلاف الخصوم والطالبات في كل منهما .

وحيث إن هذا النعى في محله إذ أن المحكمة أقامت حكمها المطعون فيه على مجرد الإحالة على الحكم الصادر من المحكمة نفسها في نفس اليوم في الدعوى المقيمة برقمي ٩٥ سنة ٣ ق ، ٣٦٨ سنة ٥ ق والأصل أن يكون كل حكم مستوفيا بذاته بجميع أسبابه وإذا صح للمحكمة أن تستند إلى أمر تقرر في حكم فشرط ذلك أن يكون الحكم المستند إليه قد سبق صدوره ومودعا بماف الدعوى وأصبح من ضمن مستنداتها وعنصرها من عناصر الإثبات يتناضل الخصوم في دلالة - هذا فضلا عن اختلاف الخصوم والطالبات في كل من الدهورين فالدعوى المطعون في حكمها تقوم على طلب تنفيذ عقد التنازل الرسمي الصادر للطاعن من صالح اسماعيل بپرس بصفته ناظرا على الوقف في ٣ من يناير سنة ١٩٤٣ وعلى طلب إلزام الناظر المذكور شخصا وبصفته ناظرا على الوقف برد ما قبضه من الطاعن مقابل التنازل كما تقوم على مطالبة ورثة المرحوم محمد عبد الوهاب

البرعى بأداء الدين المتنازل عنه في حين أن الدعوى المحال على أسبابها المقامة من الأستاذ يوسف صوصه بصفتة حارسا على الوقف يقتصر البحث فيها على مدى حاجة الوقف بعقد التنازل، فالدعويان مختلفتان موضوعا وخصوصا وكان من المتعين على المحكمة أن لا تكتفى بأن تحيل في قضائها في هذه الدعوى على الحكم الصادر في الدعوى الأخرى بل كان عليها أن تضمن قضاءها ما يصلح أسبابا لحكمها وهي إذ لم تفعل فقد جاءت إحالتها عليه فاصرة ولا تغنى عن تسبيب قضائها ويتمين لذلك نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود عياد ، ومحمد فؤاد جابر ،
ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٣١)

طعن رقم ٣٦٨ سنة ٢٣ ق :

— نقض ” إيداع الأوراق والمستندات “ . اختصاص . حوالة . وجوب إيداع صورة
الحكم الابتدائي الذي أحال إليه المحكم المطعون فيه في أسبابه ولو كان سبب الطعن واردا على
قضاء محكمة الاستئناف وحده فيما أبدى أمامها لأول مرة . أمثلة . م ٤٣٢ / ٢ مرافعات .

— متى كان المحكم المطعون فيه قد أحال في أسبابه إلى المحكم الابتدائي ولم
يودع الطاعن في المواعيد المقررة في القانون صورة من الحكم الابتدائي فإن
الطعن يكون باطلا طبقا للسادة ٤٣٢ / ٢ مرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١
لسنة ١٩٥٥ على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض . ولا ينقض من ذلك أن يكون
سبب الطعن واردا على قضاء محكمة الاستئناف وحده فيما أبدى أمامها لأول مرة
كالدفع ببطلان الحوالة محل النزاع لصوريتهما أو الدفع بانعدام ولاية المحكمة
الابتدائية بنظر الدعوى ، ذلك لأنه لا يمكن إلزام بانقطاع الصلة فيهما بين المحكم
المطعون فيه وحكم محكمة أول درجة الذي أحيل إليه في أسباب ذلك الحكم
الاستثنائي والقول إنهما بطبيعتهما مستقلان عما قد يكون حواه الحكم الابتدائي
لأن بطلان الحوالة قد يقوم على أسباب أخرى غير الصورية تكفي لحمل الحكم
كما أن الحكم الابتدائي قد يحوى من العناصر الواقعية والأسباب القانونية
ما يرر ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن واقعة الدعوى تحصل - على ما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - فى أن المرحوم الأستاذ عبد الوهاب البرعى مورت الطاعنة الثانية والمطعون عليه الثالث استأجر بالتضامن مع عبد الحميد محمد شمس أحيان وقف المرحوم اسماعيل العدل ببيرس وقدرها ١٤١٥ فداناً ، ٤ قرايط ١٦ ، سهماً من الحارس القضائى على الوقف المذكور "قسطنطين كرانتيويلو" لمدة ثلاث سنوات تنتهى فى ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٣٣ بإيجار سنوى قدره ٤٩٧٢ جنيهاً ، ٥٠٠ مليم وذلك بموجب عقد رسمى مضمون برهن تأمينى مؤرخ ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٣٠ وبعد وفاة المستأجر الأستاذ البرعى عهد ورثته للطاعن الأول بحكم مصاهرته له أن يتولى تسوية ديونه ومنها دين الإيجار المطلوب لجهة الوقف وقدره ٤٩٧٢ جنيهاً ، ٥٠٠ مليم فتم الاتفاق بين ناظر الوقف المذكور وبين الطاعن الأول على أن يقبض الأول بصفته من الثانى المبلغ المذكور وحرر عن ذلك عقد تنازل رسمى مؤرخ ٣ من يناير سنة ١٩٤٣ أقر فيه صالح اسماعيل ببيرس بصفته ناظراً على الوقف بأنه قبض من الطاعن الأول مبلغ ٤٩٧٢ جنيهاً ، ٥٠٠ مليم قيمة دين الوقف على المرحوم الأستاذ البرعى وأنه بذلك يتنازل الطاعن الأول عن الدين ويحله فيه محل الوقف إزاء ورثة المدين المستأجر "البرعى" بجميع تأميناته وضمائنه كما ضمن الناظر فيه وجود الدين المتنازل عنه فى ذمة المدين . ولما تراعى الى الطاعن الأول نبأ تمسك ورثة المستأجر بالتخالف عن هذا الدين المتنازل عنه إليه استناداً إلى ورقة محاسبية نهائية مؤرخة ١٦ من أبريل سنة ١٩٣٨ وثابتة التاريخ فى سبتمبر سنة ١٩٣١ ، كما تمسكوا بسقوط هذا الدين لا تقضاء خمس سنوات على استحقاقه بغير مطالبة . فرفع الطاعن الدعوى رقم ٧٥٢ سنة ١٩٤٣ أمام محكمة المنصورة الوطنية ضد ناظر الوقف بصفته ناظراً على وقف العدل ببيرس وضد ورثة المدين البرعى للمطالبة بقيمة ما دفعه عنهم لجهة الوقف . كما أقام الأستاذ يوسف صوصه

الذي انتهت إليه حراسة أعيان الوقف المذكور الدعوى رقم ٩٩٢ جدول عمومي و ٤٥٧ جدول خصوصي أمام محكمة المنصورة الابتدائية المختلطة طلب فيها بصفته حارسا قضائيا على وقف بيبرس بطلان عقد التنازل الرسمي وعدم الحاجة للوقف به لصدوره ممن لا يملكه لأن حراسته تجعله هو وحده المنوط بشئون الوقف المذكور وقد أدخل في الحصومة بناء على طلب النيابة العامة كلا من المطعون عليه الثالث والطاعنة الثانية مع باقي ورثة المرحوم الأستاذ البرعي — وبتاريخ ٢٥ من مارس سنة ١٩٤٧ قضت محكمة المنصورة الابتدائية المختلطة ببطلان عقد التنازل المشار إليه واعتباره كأن لم يكن ولا يجوز التمسك به ضد الوقف — استأنف الطاعن الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف اسكندرية المختلطة — وقيد بمجلد لها برقم ١٠٧ سنة ٧٣ ق طالبا إلغاء والحكم أصليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيا رفضها . كما استأنفته الطاعنة الثانية بالاستئناف رقم ١٠٨ سنة ٧٣ ق طالبة إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى لانقضاء دين الوقف بالتقادم الخمسي وقد ضم الاستئناف الأول للثاني وأحيل بعد إلغاء المحاكم المختلطة إلى محكمة استئناف المنصورة وقيد بمجلد لها برقم ٩٥ سنة ٣ ق — وبتاريخ ٩ من يونيو سنة ١٩٥٣ قضت محكمة الاستئناف في الاستئنافين برفضهما وبتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعنان على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة برأيها بعدم قبول الطعن ، وبعد عرض هذا الطعن على دائرة فحص الطعون رأت إحالته إلى الدائرة المدنية لنظره بجلاسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ وفيها صممت النيابة على رأيها بعدم قبول الطعن .

وحيث إن المطعون عليه الأول والنيابة دفعا بعدم قبول الطعن شكلا لأن الطاعنين لم يودعا صورة رسمية من الحكم الابتدائي وفقا للمادة ٣٢٢/٢ من قانون المرافعات . ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أحال إلى أسباب الحكم الابتدائي بقوله : ” بناء على ما تقدم وعلى ما جاء بالحكم المستأنف يكون هذا الحكم سديدا . ويتمين رفض الاستئناف وتأييد ذلك الحكم “ ، ومقتضى ذلك أن أسباب الحكم الابتدائي قد صارت أسبابا متممة لأسباب الحكم المطعون فيه فكان لزاما على الطاعنين أن يودعا صورة رسمية من الحكم الابتدائي وفقا للمادة ٣٢٢/٣

من قانون المرافعات المشار إليها لأن هذا الإيداع إجراء من إجراءات الطعن يترتب على عدم مراعاته ما يترتب على عدم إيداع صورة رسمية للحكم المطعون فيه وأن إيداع صورة رسمية من الحكم المطعون فيه لا يكون معتبرا إلا إذا كان شاملا للجزء المتعم له وأن الجزاء المترتب على عدم إيداع صورة الحكم الابتدائي المحال على أسبابه لا يمكن أن يختلف عن الجزاء المترتب على عدم إيداع صورة الحكم المطعون فيه وقد استقر قضاء محكمة النقض على أن إيداع صورة الحكم الابتدائي المتعم للحكم المطعون فيه من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على إغفالها عدم قبول الطعن .

ومن حيث إن الطاعنين تنسكا بأن هناك من أسباب الطعن ما هو وارد على قضاء محكمة الاستئناف وحده إذ عرض عليها لأول مرة الدفع بصورية عقد الحوالة كما عرضت لبحث الدفع بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية المختلطة بنظر الدعوى لانعدام ولايتها ، وقد فصلت محكمة الاستئناف في هذين الدفعين في سياق أسباب حكمها المطعون فيه وهو ما يفقد صلة ذلك الحكم الاستئنافي بالحكم الابتدائي في شأن هذين الأمرين ويجعله مستقلا عنه في هذا الخصوص استقلالاً يعني عن تقديم الحكم الابتدائي . وعلى ذلك فهما يطلبان رغما عن عدم تقديمهما صورة من الحكم الابتدائي قبول الطعن شكلا بالنسبة لهذين السببين من أسباب الطعن دون غيرهما من الأسباب .

ومن حيث إنه لما كان يبين من مراجعة أسباب الحكم المطعون فيه أنه أورد : ” من حيث إن كلا من الناظر والممارس قد دفع بصورية عقد الحوالة وأن الناظر لم يقبض من مبلغ الحوالة شيئا . . وأن الوقف لم يقدم منه إطلاقا . . ” ثم استلورد الحكم بقوله : ” إن الدفع بالصورية لم يبيد لمحكمة الدرجة الأولى ولكن هذا التأخير لا يسقط الحق فيه لأنه من وسائل الدفاع ، وقد درجت محاكم الاستئناف في ظل قانون المرافعات القديم على جواز إيداعه لأول مرة أمامها . . وأن الممارس من حقه أن يستند في إثبات هذه الصورية بالقرائن . . ” كما أورد الحكم في خصوص الدفع بعدم الاختصاص : ” إن الطاعنين لم يقدموا

في هذه القضية مذكرات بدفاعهما واكتفى الأستاذ التهامي بتدوين دفاعه فيها بالمذكرة رقم ٢٥ في القضية الثانية " إلى أن قال الحكم : " إن الطاعن الأول ذهب إلى أن الحكم المستأنف قد وقع باطلا معدوم الحجية لصدوره من جهة قضائية استثنائية لا ولاية لها فيما قضت فيه مما يوجب اطراحه وعدم الاعتداد به أمام القضاء الوطني وهذا المذهب خاطيء . . . لأن الطاعن لم يواجه المحكمة المختاطة الابتدائية والاستئنافية بعدم ولايتهما في نظر الدعوى ولم يقدم هذا الدفاع للمحكمة الحالية كدفع وإنما ساقه عرضا في مذكراته المشار إليها . . . " وهذا الذي أورده الحكم في خصوص الدفيعين المشار إليهما — مع التسليم بأنهما أبديا لأول مرة أمام محكمة الاستئناف — لا يغض من وجاهة الدفع بعدم قبول الطعن ولا يحمل الطعن مقبولا فيما ورد فيه من أسباب على قضاء محكمة الاستئناف في خصوص هذين الأمرين إذا اقتصر الطاعنان على تقديم الحكم الاستئنافي دون الحكم الابتدائي ذلك أن أسباب الحكم المطعون فيه في شأن هذين الأمرين المشار إليهما لا تكفي بذاتها لاستقلاله عن الحكم الابتدائي لأن الإحالة إلى أسباب الحكم الابتدائي تستتبع حتماً وبجورها ضرورة إيداع صورة رسمية من الحكم الابتدائي كأجراء حتمه القانون وافترض منه افتراضا لا سهيل لحذف فيه يعتمد من وقائع خاصة في أية دعوى الصلة التكميلية التي لا انفصام لها بين الحكيم والتي لا يتصور معها إمكان استقلال الحكم الاستئنافي عن الحكم الابتدائي — وأما ما سبق أن قررته هذه المحكمة في الطعن رقم ٣٨ سنة ٢٣ في فردده أن ما قبل الطعن فيه شكلا إنما كان موجها إلى إجراءات الحكم الاستئنافي وحدها كعدم تلاوة التقرير عند نظر الدعوى أو عدم صلاحية الهيئة التي فصلت فيها وهي أمور بطبيعتها لا صلة بينها وبين الحكم الابتدائي ولا يمكن أن يتصور أن في أسباب الحكم المستأنف ما يكل الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بشأنها ، وأما الصورتان محل الطعن الحالي وهما بطلان الحوالة لصوريتهما وانعدام ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى فأمران لا يمكن الجزم بانقطاع الصلة بينهما بين الحكم المطعون فيه وحكم محكمة أول درجة الذي أحيل إليه في أسباب ذلك الحكم الاستئنافي والقول إنهما بطبيعتهما مستقلان عما قد يكون حواه الحكم الابتدائي

ذلك أن بطلان الحوالة قد يقوم على أسباب أخرى غير الصورية تكفى لحمل الحكم كما أن الحكم الابتدائي قد يحوى من العناصر الواقعية والأسباب القانونية ما يبرر ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى — لما كان ذلك وكانت المادة ٢/٤٣٢ من قانون المرافعات توجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض خلال عشرين يوما من تاريخ التقرير بالطعن صورة رسمية من الحكم المطعون فيه وصورة من الحكم الابتدائي إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه بقوله : ” بناء على ما تقدم وعلى ما جاء بالحكم المستأنف يكون هذا الحكم سديدا ويتعين رفض الاستئناف وتأييد الحكم “ وكان الطاعنان لم يودعا في المواعيد المقررة في القانون صورة من الحكم الابتدائي وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن هذا الإيداع يعتبر من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن فيتعين لذلك قبول الدفع والحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عثمان ومزى ، وإبراهيم عثمان
يوسف ، ومحمد زعفراني سالم ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٣٢)

طعن رقم ٧٦ سنة ٢٤ ق :

(أ) تسجيل . بيع " تراحم المشترين " . خلف خاص . عقد " أثره " . تسجيل المشتري
لعريضة دعوى صحة تعاقدته قبل تسجيل المشتري الآخر لعقده ثم تسجيل حكم صحة التعاقد .
اعتبار هذا الحكم أسبق تسجيلاً . إتمام المادة ١٤٦ مدني . لا محل له .

(ب) تقادم مناسب " التقادم الخمسي " . دفاع . حكم " تسبب كاف " . عدم اعتبار البيع
الصادر من مالك سببا صحيحا لتملك المشتري بالتقادم الخمسي . إغفال الحكم دفاع المشتري
المؤسس على ذلك . لا إخلال ولا عيب .

(ج) قوة الأمر المقضي . خاف خاص . عدم امتداد حجية الحكم إليه إلا إذا كان الحكم
سابقا على اكتسابه حقه .

(د) نقض " المصلحة في الطعن " و " ساطعة محكمة النقض " . الحكم بعدم قبول الدعوى
لسبق الفصل فيها بدلا من الحكم برفضها . انعدام المصلحة في الطعن وساطعة محكمة النقض
في تصحيح هذا الخطأ .

١ — يقضى القانون بأنه في حالة تراحم مشترين لعقار واحد من مالك واحد
فإن الأفضلية بينهما تكون لصاحب العقد الأسبق في التسجيل . فمضى تبين أن أحد
المشتريين المتراحمين قد رفع دعوى بصحة تعاقدته وسجل عريضتها قبل تسجيل
عقد المشتري الآخر ثم سجل الحكم الصادر له بصحة التعاقد فان هذا الحكم يعتبر
أسبق تسجيلاً ويفضل عقد المشتري الآخر . ولا محل بعد ذلك لإتمام المادة ١٤٦

من القانون المدني لإجراء حكمها على المشتري بهذا العقد المسجل باعتبار أنه خلف خاص كان يعلم بحكم صحة التعاقد فيسرى عليه ذلك الحكم أو للبحث في أن علمه هذا كان مقترنا بعلمه بحصول تنازل عن الحكم المذكور مما يحد من أثره لأن تسجيل حكم صحة التعاقد يغني في تحقق أثره على الخلف الخاص عن العلم المشترط في المادة ١٤٦ المشار إليها .

٢ — متى كان عقد البيع صادرا من مالك فانه لا يصالح سببا صحيحا لتملك المشتري بالتقادم الخمسى . فاذا أغفل الحكم دفاع المشتري بأنه تملك الأطنان المتنازع عليها بالتقادم الخمسى فلا إخلال في ذلك بحق جوهرى له يمكن أن يؤثر على ذلك الحكم أو يعيبه .

٣ — لا تمتد حجية الحكم إلى الخلف الخاص إلا إذا كان الحكم سابقا على اكتساب الخلف حقه .

٤ — إذا كان الحكم قد قضى بعدم قبول الدعوى لسابقة الفصل فيها بدلا من الحكم برفضها فإن تعيب الحكم في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون تعيبا نظريا لا مصلحة في الطعن فيه وخطأ في القانون يمكن لمحنة النقض أن تصححه وترده إلى الأساس السليم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع الدعوى — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتأخص في أن الطاعنة رفعت الدعوى رقم ٣٦٦ سنة ١٩٥٠ مدنى كل بنى سوينف ضد المطعون عليه بصفته رئيسا لدير الأنبا بولا ببوش بطلب

الحكم بتثبيت ملكيتها الى ٢ فدان ، ٣ قيراط مبيعة لها من الست زينب حسن موسى ومحمد فتحي وذيب بموجب عقد بيع مسجل بتاريخ ١٩٤٤/٤/٢٢ وتسليمها اليها . فطلب المطعون عليه رفض الدعوى لأن تلك الأطنان تدخل ضمن ٦ فدان ، ٣ قيراط مبيعة من البائعين للطاعنة وآخرين للرئيس السابق للدير بمقتضى عقد حكم بصحة التعاقد عنه في الدعوى رقم ١٤٣ سنة ١٩٤٠ مدنى كلى بنى سويف المرفوعة من البائعين ضد رئيس الدير إذ ذاك وسجلت عريضة تلك الدعوى بتاريخ ١٩٤٤/٣/٤ ، كما سجل الحكم الصادر فيها بتاريخ ١٩٤٤/٤/٢٢ فردت الطاعنة على ذلك بأن رئيس الدير كان قد استأنف حكم صحة التعاقد بالاستئناف رقم ٦١٩ سنة ٥٩ قى مصر طالبا الغاءه . وبجلسة ١٩٤٤/١/٣ تنازل عن هذا الاستئناف فى مقابل تنازل البائعين عن حكم صحة التعاقد وبذا أصبح الحكم المذكور كأن لم يكن وأصبحت هى المالكة للأرض موضوع النزاع وتمسكت فوق ذلك بملكيتها لها بالتقدم الخمسى منذ ١٩٤٣/١١/١٥ بسبب صحيح هو عقد البيع الصادر لها وبتاريخ ١٩٥٢/٤/٢٣ حكمت المحكمة للطاعنة بطلباتها على أساس أن النزاع عن حكم صحة التعاقد يزيل أثر تسجيله وتسجيل صحيفة دعواه ويجعل الطاعنة هى المشترية الوحيدة للأرض المتنازع عليها وقالت عن التقدم الخمسى إن البيعين المتنازعين همذرا من مالك واحد تكون الأفضلية بينهما بأسبقية التسجيل . استأنف المطعون عليه ذلك الحكم بالاستئناف رقم ٤٩٨ سنة ٦٩ قى القاهرة طالبا الغاءه ورفض دعوى الطاعنة أو الحكم بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها فى الدعوى رقم ١٥٣ سنة ١٩٤٤ مدنى كلى واستئنافها رقم ٥٥٨ سنة ٦٢ قى القاهرة . وبتاريخ ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى تأسيسا على أن الحكيم رقم ١٥٣ سنة ١٩٤٤ مدنى كلى بنى سويف واستئنافه رقم ٥٥٨ سنة ٦٢ قى القاهرة الصادرين بين طرفى دعوى صحة التعاقد قد انتهى الى قيام حكم صحة التعاقد وعدم تأثير التنازل الحاصل عنه على ذلك الحكم . وأن الطاعنة باعتبارها خلفا خاصا للبائعين لا يطعن عليه طبقا لنص المادة ١٤٦ من القانون المدنى وتعلم بحكم صحة التعاقد

المصادر لهذا الأخير تلتزم بما ألزم به هؤلاء من نقل ملكية الأرض موضوع النزاع للطعون عليه . وبتاريخ ٧ من مارس ١٩٥٤ طعن الطاعنة في هذا الحكم بالنقض ، وبعد تبادل المذكرات والمستندات بين الطرفين قدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن . وبتاريخ ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٨ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأصرت النيابة على رأيها فقررت إحالته على هذه الدائرة لنظره بجلسة ٦ من مارس سنة ١٩٥٨ وفيها صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب محصل أولها مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون ، ذلك أنه اعتبر الطاعنة خلفا خاصا تعلم بالالتزامات البائعين لها على المبيع لما نص عليه في البند السابع من عقد البيع الصادر لها من أنها تعلم بوجود حكم صحة التعاقد الصادر للطعون عليه عن المين المبيعة فتنتقل إليها طبقا لظاهر المادة ١٤٦ من القانون المدني تلك الالتزامات وفاب عن الحكم أن هذا العلم بحكم صحة التعاقد قد اقترن في الوقت نفسه بواقعة أخرى تحد من أثره وهي علم الطاعنة بتنازل من صدر لصالحهم هذا الحكم عنه وعن الدعوى الخاصة به تنازلا رسميا حصل في مجلس القضاء بجلسة ١٩٤٤/١/٣ في الاستئناف رقم ١١٩ سنة ٥٩ ق الذي رفع عن ذلك الحكم مما يجعل علم الطاعنة بحكم صحة التعاقد منصرفا في الوقت ذاته إلى حصول التنازل منه الأمر الذي يصبح معه ذلك الحكم حولا وجود له ، وشرط العلم بالالتزام الوارد في المادة ١٤٦ أن تحققه المحكمة بكافة الطرق القانونية التي تجيز ذلك وكان واجبا على المحكمة أن تلتزمه في جميع نواحي الدعوى المطروحة لا أن تأخذ من ناحية واحدة وتغفل من النواحي الأخرى . ومحصل السبب الثاني - خطأ الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عدم قبول دعوى الطاعنة لسبق الحكم برفض الدعوى رقم ١٥٣ سنة ١٩٤٤ مدني كلي بني سويف واستئنافها رقم ٥٥٨ سنة ٦٨ ق التي كان البائعون للطعون عليه قد رفعوها ضد المطعون عليه بطلب الحكم بصحة العرض والإيداع وبراءة ذمتهم من الدين الذي حرر عقد البيع الصادر منهم له وفاء لهذا الدين على أساس حقوق حكم صحة التعاقد بالتنازل الحاصل منهم من ذلك الحكم مع أن موضوع

هاتين الدعويتين وسببهما والخصوم فيهما يختلف عن موضوع الدعوى الحالية وسببها والخصوم فيها فضلا عن أن العبرة في الأحكام بمنطوقها فهي التي تحوز قوة الأمر المقضي طبقا لنص المادة ٥٠٥ من القانون المدني . ومحصل السبب الثالث - قصور الحكم المطعون فيه في التسبيب وإخلاله بدفاع الطاعنة لما أورده من أن الحاضر عن الطاعنة لم يبد دفاعا مع أن الطاعنة كانت قد تمسكت أمام محكمة أول درجة بملكيته للأرض موضوع النزاع بوضع اليد مدة خمس سنوات منذ ١٩٤٣/١١/١٥ بسبب صحيح هو عقد البيع الصادر لها . كما تمسكت بملكيته بالعقد المذكور وعدم تأثير تسجيل عريضة دعوى صحة التعاقد والحكم الصادر فيها قبل تسجيل عقدها لزوال ذلك الحكم بالتنازل الحاصل عنه في الاستئناف رقم ٦١٩ سنة ٥٩ ق . فرفضت محكمة أول درجة دفاعها الخاص بالتقادم الخمسي لأن عقد البيع الذي تستند إليه في ذلك ليس صادرا من غير مالك وأخذت بدفاعها الثاني وحكمت لها على أساسه بالملكية . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى على خلاف رأى الحكم المستأنف - إلى قيام حكم صحة التعاقد وعدم تأثيره بالتنازل الحاصل عنه ، فكان من الواجب عليه بحث دفاع الطاعنة الآخر الخاص بتملكها للأرض موضوع النزاع بوضع اليد طالما أن الحكم المطعون فيه قد اعتبر الباعين للطاعنة غير مالكيين منذ تاريخ تسجيل عريضة دعوى صحة التعاقد في ١٩٤٤/٣/٤ قبل تسجيل عقد البيع الصادر لها . وهذا الدفاع يعتبر قائما أمام المحكمة الاستئنافية ويجب أن تنظر الدعوى على أساسه طبقا لنص المادتين ٤٠٩ و ٤١٠ من قانون المرافعات وكان لزاما على المحكمة تبعا لذلك تحقيق وضع اليد مدة الخمس سنوات المكسبة للملكية .

وحيث إن النعى في سببه الأول غير منتج ذلك أن الثابت من الحكم المطعون فيه أن الأرض المتنازع عليها بيعت من محمد فتحي حسن وهيب والست زيان حسن موسى وآخرين ضمن أطيان أخرى إلى رئيس الديار بعقد بيع محرر في أبريل سنة ١٩٣٨ حكم بصحة التعاقد عنه في الدعوى رقم ١٤٣ سنة ١٩٤٠ مدني كلي بنى سوييف وقد سجل ذلك الحكم بتاريخ ١٩٤٤/٤/٢٢ وسجلت عريضة دعواه بتاريخ ١٩٤٤/٣/٤ ثم بيعت تلك الأرض في الوقت نفسه من محمود فتحي حسن

وهيب والست زينب حسن موسى إلى الطاعة بعقد بيع سجل بتاريخ ١٩٤٤/٤/٢٢ ولما كان القانون يقضى بأنه في حالة تراحم مشتريين لعقار واحد من مالك واحد فإن الأفضلية بينهما تكون لصاحب العقد الأسبق في التسجيل ، وكان البائع لكل من الطاعة والمطعون عليه واحدا وكان تسجيل حكم صحة التعاقد ينسحب أثره قانونا إلى تاريخ تسجيل عريضة دهوى ذلك الحكم . فإن الحكم المذكور وقد انصرف أثر تسجيله إلى يوم ١٩٤٤/٣/٤ يعتبر أسبق تسجيلا من عقد البيع الصادر للطاعة بتاريخ ١٩٤٤/٤/٢٢ ويفضل ذلك العقد ولا يكون ثمة بعد ذلك محل لإحكام المادة ١٤٦ من القانون المدني لإجراء حكمها على الطاعة باعتبار أنها خلف خاص تعلم بحكم صحة التعاقد فيسرى عليها ذلك الحكم أو للبحث في جدل الطاعة في اقتران هذا العلم بعلمها بالتنازل عن الحكم المذكور لأن تسجيل حكم صحة التعاقد يغنى في تحقق أثره على الخلف الخاص عن العلم المشترك في المادة ١٤٦ من القانون المدني ويكون ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من تفضيل حكم صحة التعاقد الصادر للمطعون عليه على عقد البيع الصادر للطاعة سليما لا يفض منه ما استند إليه في ذلك من نظر قانوني خاطئ .

وحيث إنه في خصوص السبب الثاني فقد ورد في الحكم المطعون فيه ما يأتي :
 "كما يستبين من الاطلاع على الحكم الصادر في القضية رقم ١٥٣ سنة ١٩٤٤ مدنى كللى بنى سويف المؤيد استئنافيا بالحكم رقم ٥٥٨ سنة ٦٢ ق المرفوعة من الورثة المدنيين وهم البائعون ضد رئيس الدير أن الحكم المذكور قد ناقش باستئنافه في أسبابه ما زعمه البائعون من أن المشتري وهو رئيس الدير قد تنازل عن الحكم الصادر في القضية ١٤٣ سنة ١٩٤٠ كللى بنى سويف فقد جاء بحق في هذه الأسباب ما يأتي : "ربما أنه واضح أن المدعى عليه (رئيس الدير) قد تمسك بالحكم رقم ١٤٣ سنة ١٩٤٠ فقد أصبح هذا الحكم نهائيا واجب التنفيذ ولا عبرة بتنازل المدعين عن هذا الحكم وعن الدعوى نفسها فإن هذا التنازل قد جاء لاحقا لصيرورة الحكم المستأنف نهائيا ولا يمكن لحصم أن ينزع من خصمه حقا مكتسبا وينقض ما تم من جهته بمجرد إرادته استغلالا لظروف اقتصادية وارتفاع ثمن الأطنان في الوقت الحاضر ومن سعى في نقض ما تم من جهته فسعيه مردود عليه"

ومؤدى ما سبق أن الحكم المطعون فيه رأى هو الآخر نفس ما رأى الحكم رقم ١٥٣ سنة ١٩٤٤ كلى بنى سويف واستئنافه رقم ٥٥٨ سنة ٦٨ ق من أن حكم صحة التعاقد الصادر فى الدعوى رقم ١٤٣ سنة ١٩٤٠ كلى بنى سويف لازال قائما لم يلحقه تنازل البائعين عنه فى الاستئناف رقم ٦١٩ سنة ٥٩ ق القاهرة لحصول هذا التنازل بعد تمسك المطعون عليه بالحكم المذكور وصيرورته بذلك نهائيا واجب التنفيذ . وهذا الذى صح لدى الحكم المطعون فيه يعتبر بتا مستقلا منه فى مسألة التنازل عن حكم صحة التعاقد وأن هذا التنازل لا أثر له على ذلك الحكم الأمر الذى يؤدى إلى عدم صحة دفاع الطاعنة وعدم أحقيتها فى دعواها ويستقيم به القضاء برفضها وهى ذات النتيجة المستفادة من قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول دعوى الطاعنة . ومن ثم لا يكون للطاعنة جدوى مما تنعى به فى هذا الخصوص من خطأ ذلك الحكم فى اعتبار الحكم الصادر فى القضية رقم ١٥٣ سنة ١٩٤٤ كلى بنى سويف واستئنافه رقم ٥٥٨ سنة ٦٨ ق القاهرة حجة عليها باعتبارها خلفا خاصا للبائعين لها اللذين كانا من ضمن الخصوم فى هذين الحكمين لأنه وإن كانت حجة الحكم لا تمتد إلى الخلف الخاص إلا إذا كان الحكم سابقا على اكتساب الخلف حقه ، وكانت عقد البيع الصادر للطاعنة مسجلا بتاريخ ١٩٤٤/٤/٢٢ قبل صدور الحكم رقم ١٥٣ سنة ١٩٤٤ كلى بنى سويف فى ١٩٤٥/١/٢٤ مما يفيد عدم سريان هذا الحكم عليها فإن هذا الخطأ من الحكم المذكور لا يعدو أن يكون تعيب الطاعنة بخصوصه القضاء بالحكم بعدم قبول الدعوى لسابقة الفصل فيها بدلا من الحكم برفضها تعيبا نظريا لا مصلحة لها فيه وخطأ فى القانون يمكن لهذه المحكمة أن تصححه وترده إلى الأساس السليم .

وحيث إن ما تنعى به الطاعنة فى السبب الثالث غير منتج أيضا ، ذلك أنه وإن كانت محكمة أول درجة لم تأخذ بدفاع الطاعنة الخاص بتملكها الأرض موضوع النزاع بالتقادم الخمسى تأسيسا على أن عقد البيع الصادر لها ليس صادرا من غير مالك فلا يكون سببا صحيحا مؤديا للملك فإن الوضع لم يتغير بالحكم المطعون فيه لأنه وإن اعتبر ذلك الحكم أن الأرض المذكورة قد خرجت من ملكية البائعين للطاعنة بتاريخ ١٩٤٤/٣/٤ تاريخ تسجيل صريضة الدعوى رقم ١٤٣ سنة ١٩٤٥

كلى بنى سوييف فإن عقد البيع الصادر للطاعة وقد صدر لها قبل ذلك بتاريخ ١٩٤٤/٢/٤ — كما يبين من صورة ذلك العقد الفوتوغرافية المقدمة من الطاعة — في وقت كانت الأرض المبيعة فيه لا زالت على ملكية البائعين لها ، هذا العقد لا يعتبر صادرا من غير مالك وبالتالي لا يصلح سوبيا صحيحا لتملك الطاعة بالتقادم الخمسى ويكون إغفال الحكم المطعون فيه لهذا الدفاع لا إخلال فيه بحق جوهرى للطاعة يمكن أن يؤثر على ذلك الحكم أو يعيبه .

وحيث إنه يتعين لها سبق رفض الطعن .

جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وبحضور السادة : محمود عياد، وعثمان رمزي، ومحمد زعفراني سالم ، والحسيني العوضي المستشارين .

(٣٣)

طعن رقم ٨١ سنة ٢٤ ق :

دعوى " طلبات الخصوم فيها " . تضامن . حكم " تسبب معيب " . إبداء المدعى في مذكرته المقدمة لجلسة التحضير إلزام المدعى عليهما بالتضامن وإصراره على هذا الطلب في صلب مذكرته الختامية . عدم القضاء بهذا الطلب بمقولة إن المدعى قرر في ختام مذكرته الختامية بتصميمه على الطلبات الواردة بصحيفة الدعوى الأصلية . مخالفة هذا التحصيل للثابت بالأوراق .

متى كان المدعى قد طلب في مذكرته المقدمة لجلسة التحضير أمام محكمة أول درجة الحكم بإلزام المدعى عليهما متضامنين في طلب صريح جازم ورد المدعى عليهما على هذا الطلب وناقشاه في مذكرتيهما وسلم أحدهما بمسئوليته بالتضامن بالنسبة لبعض المبالغ المطالب بها . وأصر المدعى على طلب التضامن في صلب مذكرته الختامية فإن تقريره في ختامها بتصميمه على الطلبات الواردة بصحيفة الدعوى الأصلية لا يعتبر عدولا منه عن طاب التضامن . فإذا كان الحكم لم يقض بالتضامن بمقولة إن المدعى لم يطلبه في مذكرته الختامية فإن الحكم يكون قد بنى على تحصيل خاطئ لما هو ثابت بالأوراق فعاره بذلك بطلان جوهرى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .
ومن حيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٨٩ سنة ١٩٥٠ مدنى كلى المنيا ضد

المطعون عليهم بطلب إلزام المطعون عليهما الأولين بأن يدفعوا له مبلغ ٩٩٨٢ ج
و ٩٢١ م مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وتثبيت حجز ما للدين لدى الغير
المتوقع تحت يد المطعون عليهما الآخرين وجعله نافذا وشمول الحكم بالنفاذ المؤقت
بلا كفالة . وأسس الطاهن دعواه على أن المطعون عليهما الأولين استلزامه مبلغ
٦٠٠٠ ج بموجب خمسة سندات إذنية مؤرخة في ١٩٤٩/١١/١٧ ، ٢/١٤ ، ٣/٣١ ، ٤/٥ ، ١٩٥٠/٥/٩ وتعهد له بتوريد ١٠٠٠ قنطار قطن زهر أشموني
من محصول سنة ١٩٥٠ في ميعاد أقصاه آخر سبتمبر سنة ١٩٥٠ — وباعاله هذه
الكمية من القطن مضافا إليها ٥٠٠ قنطار أخرى بعقد مؤرخ في ٣١ من مارس
سنة ١٩٥٠ على أن تورد الأقطان جميعها بحلج شركة النيل للتليج بالمنيا في ميعاد
أقصاه ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ — وأنه اتفق في العقد على أن البيع يتم على أساس
كواترات شهر أكتوبر سنة ١٩٥٠ بإضافة ٨٥٠ م على سعر يوم القطع علاوة بریم
عن كل قنطار وأن للبائعين أن يمدوا أجل قطع السعر من كواترات شهر أكتوبر
سنة ١٩٥٠ لكواترات شهر ديسمبر سنة ١٩٥٠ لغاية يوم ١٠/١٢/١٩٥٠ على
أن يلتزما بدفع مصاريف نقل الأقطان ، وأنه في حالة التأخير عن التوريد يحق
للمشتري أن يطالب بفرق التحسين سواء في البریم أو في الكواترات عند القطع
مع تعويض قدره ١ جنيه مصري عن كل قنطار يتأخران في توريده ، وأن يلتزما
بالفوائد والعمولة عن المبالغ المسحوبة بمقتضى العقد الأول المؤرخ ١٩٤٩/١١/١٧
لغاية ١٩٥٠/٣/٣١ تاريخ تحرير العقد الثاني . وفي ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٢ قضت
محكمة المنيا الابتدائية — في الدعوى المذكورة حضوريا : أولا — بإلزام المدعى
عليهما الأولين ملك حنا عبيد وعزب عبده إبراهيم ضامنين متضامنين بأن
يدفعا للمدعى مبلغ ٥٥٠٠ ج والفوائد بواقع ٦ ٪ سنويا بالنسبة لمبلغ
٣٠٠٠ ج من ١٩٤٩/١١/١٧ وبالنسبة لمبلغ ١٠٠٠ ج من ١٩٥٠/٢/١٤
وبالنسبة لمبلغ ١٠٠٠ جنيه من ١٩٥٠/٥/٩ حتى السداد والمصروفات المناسبة
و ١٠٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة
بالنسبة لمبلغ ١٠٠٠ ج — ثانيا : بإلزام المدعى عليه الأول وحده ملك حنا عبيد
بأن يدفع للمدعى مبلغ ١٥٠١ ج والفوائد بواقع ٦ ٪ سنويا بالنسبة لمبلغ ٥٠٠ ج

من ١٩٥٠/٣/٣١ و بالنسبة لمبلغ ٥٠٠ ج من ١٩٥٠/٤/٥ حتى السداد والمصروفات المناسبة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة بالنسبة لمبلغ ١٠٠٠ ج — ثالثا : تثبيت المجزين التحفظيين المتوقعين بتاريخى ٢٥ و ٢٦/١٠/١٩٥٠ تحت يد باقى المدعى عليهم وجعلهما نافذين ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنف المطعون عليه الثانى (عزب عبده ابراهيم) هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٢٤ سنة ٦٩ ق وطلب فى صحيفته الحكم بقبوله شكلا وفى الموضوع — أولا : بالغاء الحكم المستأنف فيما زاد عن مبلغ ٢٥٠٠ جنيه مع فوائده بواقع ٦٪ اعتبارا من ١٧/١١/١٩٤٩ بالنسبة لمبلغ ١٥٠٠ جنيه و ٩/٥/١٩٥٠ بالنسبة لمبلغ ١٠٠٠ جنيه مع مصروفات الدعوى المناسبة الى آخر ما أورده من طلباته المبينة بصحيفة استئنافه — كما استأنف الطاعن (كامل بطرس عوض) الحكم بالاستئناف رقم ٧٢٢ سنة ٦٩ ق وطلب فى صحيفته الحكم بقبوله شكلا وفى الموضوع : أولا — بتعديل الحكم الابتدائى والقضاء بالزام ملك حنا عبيد وعزب عبده ابراهيم (المطعون عليهما الأولين) متضامنين بأن يدفعوا علاوة على المبلغ المقضى به من محكمة أول درجة وفوائده قبلهما مبلغ ٤٤٨٢ جنيها و ٩٢ مليا الى آخر ما أورده أيضا من طلبات أخرى وقررت محكمة استئناف القاهرة بضم الاستئناف الثانى للأول ورفضت فيهما حضوريا بجلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ : — أولا — بقبولهما شكلا ثانيا — فى موضوع الاستئناف ٥٢٤ سنة ٦٩ ق المرفوع من عزب عبده ابراهيم بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تضامن عزب عبده ابراهيم مع ملك حنا عبيد فى المبالغ المحكوم به عليهما وقدره ٥٥٠٠ جنيه وملحقاته وإلزامهما به مناصفة بدون تضامن وتأيبده فيما عدا ذلك وألزم عزب عبده ابراهيم بنصف مصاريف هذا الاستئناف وإلزام بطرس كامل عوض بالنصف الآخر . ثالثا — وفى موضوع الاستئناف رقم ٧٢٢ سنة ٦٩ ق المرفوع من بطرس كامل عوض برفضه وتأيبه الحكم المستأنف وإلزامه بالمصاريف . رابعا — أمرت بالمقاصة فى أتعاب المحاماة . وقد طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٥٨ وصمم كل من الطاعن والنيابة العامة على ما جاء بتذكرته وطلبا إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية فقررت

دائرة الفحص إحالته لهذه الدائرة بجلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٥٨ حيث تمت المرافعة وطلب كل من الطاعن والنيابة العامة نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تضامن المطعون عليهما الأولين في المبلغ المحكوم به عليهما وقدره ٥٥٠٠ جنيه وملاحقاته وإلزامهما به مناصفة بدون تضامن — وإذ رفض طلب الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن عقد ١٩٥٠/٣/٣١ أثر من آثار العقد المؤرخ ١٩٤٩/١١/١٧ ونتيجة له فيسأل عنه عزب عبده إبراهيم مع ملك حنا عبيد بالتضامن تنفيذاً للنص الوارد في البند التاسع من العقد الأول، ورتب الحكم على ذلك اعتبار عزب عبده إبراهيم غير مسئول عن العقد الثانى — إذ قضى الحكم بذلك قد أقام قضاءه في خصوص هذا النعى بشقيه على وقائع تناقض ما هو ثابت بأوراق الدعوى فشابه بطلان جوهرى يستوجب نقضه . ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض طلب التضامن على القول بأن الطاعن لم يطلب فى عريضة الدعوى الأصلية ولا فى مذكرته الختامية المقدمة بجلسة ١٩٥٢/٥/١٨ أمام محكمة أول درجة الحكم بإلزام المطعون عليهما الأولين متضامين فى حين أن عريضة افتتاح الدعوى وإن خلت من طلب الحكم بالتضامن إلا أن الطاعن وجه هذا الطلب للمطعون عليهما الأولين أمام محكمة أول درجة فى مذكرته المقدمة بجلسة ١٩٥١/٦/١٤ تحضير وسلم المطعون عليهما الأولان فى مذكرة كل منهما المقدمتين بجلستى ١١/١ ، ١٢/٣١ ١٩٥١ بتوجيهه وأقر المطعون عليه الثانى بمسئوليته بالتضامن بالنسبة لبعض المبالغ المطالب بها . ولئن انتهت مذكرة الطاعن المقدمة بجلسة ١٩٥٢/٥/١٨ إلى الإحالة إلى الطلبات الواردة بعريضة الدعوى إلا أنه لا تأثير لهذه الإحالة على طلب التضامن الذى أصر عليه الطاعن فى صلب هذه المذكرة . كما أن الحكم المطعون فيه رفض طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات مسئولية المطعون عليه الثانى عن عقد ١٩٥٠/٣/٣١ الموقع عليه من المطعون عليه الأول وحده تأسيساً على ما ذهب إليه من أن توقيع المطعون عليه الثانى على السند باستلامه مبلغ ١٠٠٠ جنيه المحولة على بنك باركليز بتاريخ ١٩٥٠/٥/٩

لا يصح مبدأ ثبوت بالكتابة يجوز إحالة الدعوى إلى التحقيق لأن هذه المعاملة كانت بينه وبين ملك حنا خاصة دون تدخل من جانب بطرس كامل مع أن الثابت أن هذا المبلغ أرسل من الطاعن للطعون عليه الثاني الذي أقر في جميع مراحل النزاع باستلامه و بمسؤوليته عنه شخصيا .

ومن حيث إن هذا النعى صحيح في شقيه - ذلك أنه في خصوص الشق الأول يبين أن الحكم المطعون فيه استند في قضائه برفض طلب التضامن إلى ما أورده بأسبابه من أنه : " ... يبين من الاطلاع على الأوراق أن بطرس كامل لم يطلب التضامن في عريضة الدعوى الأصلية . كما أصر على ذلك في مذكرته الختامية التي قدمها بجلسته ١٩٥٢/٥/١٨ إذ طلب الحكم له بما سبق أن أبداه في صحيفة الدعوى فلم يكن هناك محل لأن تحكم المحكمة الابتدائية بما لم يطلبه منها الخصم . ولا يبرر هذا أن تكون المستندات مشروطة فيها التضامن أو أن يكون الدفاع من الجانبين قد تناول بالمناقشة هذه الشروط في المرافعة أو أن يكون بطرس كامل قد طلب ذلك أمام قاضي التحضير ما دام أن الطلبات الختامية قد خلت من هذا الطلب . ويتعين إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تضامن " ويبين من هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه أنه مع تسليمه بأن المستندات قد نص فيها على التضامن وأن الخصوم تناولوا في مناقشتهم هذا الطلب وأن الطاعن تقدم به أمام قاضي التحضير بمحكمة أول درجة ، مع تسليم الحكم بهذا ، قضى برفض هذا الطلب تاسيسا على خلو صحيفة افتتاح الدعوى منه وتصميم الطاعن في مذكرته الختامية المقدمة بجلسته ١٩٥٢/٥/١٨ على الطلبات الواردة بتلك الصحيفة .

ومن حيث إنه بالاطلاع على الصور الرسمية لمذكرات الطاعن والمطعون عليهما الأولين أمام محكمة أول درجة والمقدمة بحافظة مستندات الطاعن يبين أنه وجه بمذكرته المقدمة بجلسته ١٩٥١/٦/١٤ للطعون عليهما الأولين طلب الحكم بالزامهما متضامنين بالمبلغ المطالب به في صيغة جلية وواضحة . كما يبين من مطالعة الصورة الرسمية لمحضر تلك الجلسة أن الحاضرين عن المطعون عليهما الأولين استأذنت

صورة هذه المذكرة وطلبا التأجيل لتقديم المستندات والرد. فرد المطعون عليه الثانى فى مذكرته المقدمة لجلسة أول نوفمبر سنة ١٩٥١ وسلم بمسئوليته بطريق التضامن من مبلغ ٣٠٠٠ جنيه فقط من المبلغ المطالب به ، كما سلم المطعون عليه الأول فى مذكرته المقدمة لجلسة ١٩٥١/١٢/٣١ بأن الطاعن وجه طلباته بالتضامن .

ومن حيث إنه بالاطلاع على صورة مذكرة الطاعن الرسمية المقدمة لجلسة ١٩٥٢/٥/١٨ أمام محكمة أول درجة يبين أنه أورد فى دفاعه فى صلب هذه المذكرة بالنسبة لطلب التضامن ما يأتى : " ... تعاقدا معنا الاثنان وتعاقدا بصفتهم بائعين أى ماترمين أصلا أى أن كليهما ملتزم أى مدين وليس بكفيل ولا شك أن هناك فرق بين المدين المتضامن مع شريكه وبين الكفيل ... ونص فى البند التاسع على ما يأتى " ... البائعون يضمنون بعضهم بطريق التضامن والتكافل ... والمدعى عليه الثانى ليس ضامنا كما يزعم فى ص ٣ من مذكرته ولكنه مدين أصيل متضامن مع آخر ... " ومفاد هذا الدفاع الوارد بصلب هذه المذكرة أن الطاعن أسسه على مساءلة المطعون عليه الثانى بالتضامن مع المطعون عليه الأول . فإذا كان الثابت مما تقدم أن الطاعن قد وجه للمطعون عليهما الأولين فى مذكرته المقدمة لجلسة ١٩٥١/٦/١٤ تحضير أمام محكمة أول درجة طلب الحكم بالزامهما متضامين فى طلب صريح جازم وأنها ردا على هذا الطلب وناقشا فى مذكرتهما المقدمتين بجلستى ١٩٥١/١١/١ ، ١٩٥١/١٢/٣١ وسلم المطعون عليه الثانى بمسئوليته به بالنسبة لمبلغ ٣٠٠٠ جنيه وكان الطاعن قد أصر على طلب التضامن فى صلب مذكرته الختامية المقدمة لجلسة ١٩٥٢/٥/١٨ فإن تقريره فى ختامها بتخصيمه على الطلبات الواردة بصحيفة الدعوى الأصلية لا يعتبر هدولا منه عن التضامن الذى طلب الحكم به على المطعون عليهما الأولين فى مذكرته المقدمة لجلسة ١٩٥١/٦/١٤ والذى أقرب به المطعون عليه الثانى بالنسبة لبعض المبالغ المطالب بها . إذ كان ذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تضامن المطعون عليهما الأولين بالنسبة للمبلغ المحكوم به عليهما تأسيسا على القول بأن الطاعن لم يطلبه فى مذكرته الختامية قد بنى على تحصيل خاطئ لما هو ثابت بالأوراق ، فعاره بذلك بطلان جوهرى يستوجب نقضه فى هذا الخصوص .

ومن حيث إنه في خصوص الشق الثاني من هذا النعى يبين من الاطلاع على الصورة الرسمية لمذكرة الطاعن المقدمة بالجلسة ١٩٥٣/١٢/٢٢ أمام محكمة الاستئناف أن الدفاع عنه طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق تأسيسا على أن توقيع المطعون عليه الثاني باستلامه مبلغ الـ ١٠٠٠ جنيه في ١٩٥٠/٥/٩ يعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة يميز الإثبات بالبينة . إذ ورد بالمذكرة في هذا الصدد "فكان أن اتصل السيد عزب تليفونيا بالسيد بطرس وطلب إرسال المبلغ بواسطة البنك اكْتفاء بتوقيع السيد ملك وقد تم هذا فعلا وأرسل إليه بطرس المبلغ في ١٩٥٠/٥/٩ واستلمه السيد عزب وابتداء فإن في هذا الاستلام الكتابي مبدأ ثبوت بالكتابة صادو من نفس السيد عزب يميز طلب الإثبات بالبينة بأن هذه المبالغ دفعت من العقد الثاني والمسألة تجارية" .

ومن حيث إنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه استند في رفض هذا الطلب إلى ما أورده في أسبابه من أن المحكمة "لا ترى محلا لإحالة الدعوى إلى التحقيق إجابة لطلب بطرس كامل موضح بمقولة إن الخطاب المرسل منه بتاريخ ١٩٥٠/٥/٨ يعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة إذ أن هذا الخطاب من عمله هو فلا يغنيه شيئا ولم تصدر من عزب إبراهيم أى كتابة من شأنها أن تجعل وجود العقد المدعى به قريب الاحتمال ، ولا يعتبر كذلك الإيصال الموقع عليه منه باستلامه مبالغ الألف جنيه المحول على بنك باركليز إذ أن هذه المعاملة كانت بينه وبين ملك حنا خاصة دون تدخل من جانب بطرس كامل . . . " ويبين من هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه أنه إذ رفض طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لم يعتبر توقيع المطعون عليه الثاني في ١٩٥٠/٥/٩ على الإيصال باستلام مبالغ الألف جنيه المحولة على بنك باركليز مبدأ ثبوت بالكتابة تأسيسا على القول بأن المعاملة كانت بين المطعون عليه الثاني وبين المطعون عليه الأول خاصة دون تدخل من جانب الطاعن . ولما كان الثابت أن هذا المبلغ أرسل من الطاعن للمطعون عليه الثاني طبقا لما هو واضح من إيصال بنك باركليز الخاص بإخطار الدفع وأن المطعون عليه الثاني أقر بذلك أيضا صراحة في مذكرته المقدمة للجلسة أول نوفمبر سنة ١٩٥١ أمام محكمة أول درجة إذ ورد بها في هذا

الصلد: "... فالمبلغ الباقي وقدره ١٠٠٠ ج وهو المسئول عنه شخصيا — هذا المبلغ الذي أرسله المدعى للمدعى عليه في ٩ من مايو سنة ١٩٥٠ كما هو ثابت من الورقة ٧ من مستنداته وهي عبارة عن إخطار الدفع الحاصل من بنك باركليز".
لما كان ذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ لم يعتبر توقيع المطعون عليه الثاني في ٩/٥/١٩٥٠ باستلامه مبلغ الألف جنيه المحولة على بنك باركليز مبدءا ثبوت الكتابة تأسيسا على القول بأن المعاملة كانت بين المطعون عليهما الأولين خاصة دون تدخل من الطاعن ورتب الحكم على ذلك رفض طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق يكون قد اعتمد فيما انتهى إليه في هذا الخصوص على واقعة تناقض الثابت بأوراق الدعوى مما يعيبه ويبطله ويستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عياد ، محمد متولى حلم ،
والحسين العوضى ، محمد رفعت المستشارين .

(٣٤)

طعن رقم ٣٨ سنة ٢٦ ق "أحوال شخصية" :

(أ) أحوال شخصية . طلاق . حضانة . نقض "المصلحة في الطعن" . الحكم بالتطليق
لخطأ الزوجين معا طبقا للقانون المدني الفرنسي وبحضانة الزوج لابنه . انعدام
مصلحة الزوجة في التمسك بالقاعدة العامة الواردة في المادة ٣٠٢ من ذلك
القانون .

(ب) أحوال شخصية . حضانة . محكمة الموضوع . سلطتها في إصدار قرار مؤقت بشأن
حضانة الطفل حين الفصل في دعوى التطليق وفي العدول عن هذا القرار أو استبقائه
عند الفصل في الدعوى . م ٢٣٨ / ٢ ، . من القانون المدني الفرنسي .

(ج) أحوال شخصية . حضانة . نقض "أسباب موضوعية" . نفي الحكم من الأم أهليتها
لحضانة ولدها لأسباب سائفة . الجدل في ذلك . موضوعي .

١ — متى كان الحكم لم يصدر بالتطليق لمصلحة الزوجة وبناء على خطأ
الزوج وحده وإنما صدر لخطأ الزوجين معا طبقا للقانون المدني الفرنسي كما قضى
بكفالة الزوج لابنه ، فإنه لا مصلحة للزوجة في التمسك بالقاعدة العامة الواردة
في صدر المادة ٣٠٢ من ذلك القانون والتي تقضى بأن تكون كفالة الأولاد
حقا للزوج الذي حكم له بالطلاق بمقولة إنه لا يمكن أن تكون الحضانة للزوج
تطبيقا لهذا النص .

٢ — لمحكمة الموضوع أن تصدر قرارا مؤقتا بشأن حضانة الطفل حين الفصل
في دعوى التطليق ولها أن تعدل عن هذا القرار أو أن تستبقيه وفقا لما يترأى

لها عند الفصل في الدعوى على ما هو مستفاد من الفقرتين الثانية والخامسة من المادة ٢٣٨ من القانون المدني الفرنسي .

٣ — متى كان الحكم قد نقي في أسباب سائغة عن الأم أهليتها لحضانة ولدها فإن الجدل في ذلك لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الحكم لمقتضيات حرمان الأم من الحضانة مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تتحصل — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن — في أن الطاعنة قدمت للسيد رئيس محكمة بور سعيد الابتدائية عريضة طلبت فيها الحكم بالتفريق الجسماني بينها وبين زوجها المطعون عليه واتخاذ الإجراءات التحفظية إلى أن يفصل في النزاع وذلك بأن يأذن لها بالإقامة بطفلها الرضيع مؤقتا بمنزل والديها وبأن يأمر بتسليمها الأشياء اللازمة للاستعمال اليومي وبتقدير نفقة وقتية — مؤسسة طلب التفريق الجسماني على أن المطعون عليه أخذ في الإساءة إليها والاعتداء عليها وعلى والدتها بالسب والضرب وحرمانها من ابنها بأن أخفاه عن نظرها وشرع في ترحيله إلى فرنسا مع جدته لأبيه — وقدم المطعون عليه عريضة للسيد رئيس المحكمة المذكورة طلب فيها الحكم بتطبيق الطاعة منه والأمر بتسليمه طفله ليتولى تربيته — مؤسسا طلب التطلاق على سوء سيرة الزوجة — حذد السيد رئيس المحكمة المذكورة جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٢ للتوفيق بين الطرفين وفيها قرر ضم الدهويين وإذ لم تنجح محاولة التوفيق ، قرر إحالة الدهويين إلى الدائرة لتحقيق أسباب طلب التفريق الجسماني وأسباب طلب التطلاق . وفي ٤ من فبراير

سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة بترك الطفل مؤقتا في حضانة والدته (الطاعنة) حتى يفصل في النزاع مع التصريح بجلدته برؤيته مرة كل أسبوع — وقبل الفصل في الموضوع بالإحالة إلى التحقيق لثبوت الطاعنة أن زوجها أساء معاملتها وأهانها إهانة بالغة مما يجعل حياتهما الزوجية متعذرة ومستحيلة ، وإيثبت المطعون عليه أن زوجته سلكت بعد الزواج سلوكا مشينا وأهملت شئون منزل الزوجية مما يجعل الحياة الزوجية مستحيلة . وبعد إتمام التحقيق والمرافعة قضت المحكمة في ٢٤ من يونية سنة ١٩٥٤ برفض دعوى التطلق وبالتفريق الجسماني بين الطرفين لمدة ثلاث سنوات وإبقاء الطفل في حضانة الطاعنة وإلزام الزوج بأن يدفع للزوجة نفقة شهرية مقدارها خمسة عشر جنيا للطفل ابتداء من أول يولية سنة ١٩٥٤ — استأنف الطرفان . وفي ٩ من يونية سنة ١٩٥٦ حكمت المحكمة بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبتطبيق المطعون عليه من زوجته وجعل ولدهما في حضانة والده ورفض دعوى الزوجة مع إلزامها بمصروفات الدعويين عن الدرجتين — طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، بتقرير طلبت فيه نقض الحكم فيما قضى به من حضانة المطعون عليه للطفل وأن تقضى محكمة النقض بحضانة الطاعنة لابنها . ثم قدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأيها برفض الطعن . عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٨ من مايو سنة ١٩٥٧ وفيها قررت إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية . وبالجلسة التي حددت أخيرا أمام هذه الدائرة بعد استيفاء الإجراءات صممت النيابة العامة على رأيها السابق بيانه .

ومن حيث إن الطعن بني على سببين تنعى الطاعنة فيهما على الحكم قصور تسبيبه ومخالفته للقانون . وتقول في بيان السبب الأول إن الحكم المطعون فيه قد خلت أسبابه من تحديد الخطأ الذي ترتب عليه انفصام الحياة الزوجية كما خلت من بيان أي الزوجين تقع عليه تبعة هذا الخطأ . وهذا البيان اللازم لتقرير أي الزوجين أحق بكفالة الطفل .

ومن حيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم قد تضمنت أسبابه القضاء بالتطليق لخطأ الزوجين وهذا ظاهر من قوله : " إن هذه المحكمة تستشف من ظروف الدعوى وملايساتها أن النزاع بين الزوجين قد اشتد وأواره وفدا محتدما وقد كشح كل منهما بوجهه من الآخر إزدراء وتحقيرا ولم يتركاه هنة صغيرة إلا أحصياها وتقاذفا وانساب بينهما التجريح والسباب وفحش القول دون وعى أو إدراك مما يدل على لدد في الخصومة وانقطاع سبل الوفاق بينهما... وأنه على ضوء ما تقدم وعلى هدى الوقائع التي أوردتها محكمة أول درجة في أسباب حكمها والتي يرددها الخصوم في دفاعهما وأخذنا بأحكام المادة ٢٣٢ مدني فرنسي التي تبيح الطلاق بناء على طلب أحد الزوجين إذا كان مبنيا على تجاوز أحدهما حدوده قبل الآخر واستعماله العنف أو إهائته إياه بشرط أن تكون هذه الأفعال مما يعتبر انتهاكا جسيما أو منكرا للواجبات والالتزامات الناشئة عن الزواج بحيث تجعل بقاء الزوجية أمرا لا يمكن تحمله . وليس أدل على توافر هذه الحالات بأسرها في الدعوى الحالية من إسراف الطرفين في التقاضي كما أقرت الزوجة في مذكرتها الأخيرة إذ بلغ عدد الدعاوى التي اختتم فيها الزوجان اثنتي عشرة . وهذا يؤدي بصرح رابطة الزوجية ويعمل على انهيارها وفشلها ويكون مدعاة بحق إلى إنهاء هذه الحياة بتطليق الزوجين من بعضهما الأمر الذي يقتضيه من المحكمة الاستجابة لآليه والقضاء به " .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن المادة ٣٠٢ من القانون المدني الفرنسي المنطبق على واقعة النزاع نصت على أن كفالة الأولاد حق للزوج الذي حكم له بالطلاق ما لم تأمر المحكمة بنسائه على طاب الأسرة أو النيابة العمومية ، وفي ضوء المعلومات المستقاة طبقا للمادة ٢٣٨ فقرة ثالثة بانتقال كفالة الأولاد كلهم أو بعضهم للزوج الآخر أو لغيره حسبما تقتضيه مصلحة هؤلاء الأولاد — وتقول الطاعنة إن الحكم المطعون فيه خالف هذا النص . ذلك أولا لأن الحكم لم يصدر لأطعون عليه بالتطليق لخطأ الزوجة فلا يمكن القول بحضانة الزوج للطفل تطبيقا لهذا النص . وثانيا — لأن المعلومات التي استقتها المحكمة طيبة النص المادة ٢٣٨ فقرة ثالثة ترتب عليها إبقاء الطفل في حضنة الطاعنة مما كان

يقتضى أن يقضى لها هي بحضانتها . هذا إلى أن المحكمة استندت في قضائها بحرمان الطاعنة من الحضانة إلى أسباب لا تمت للقانون بصلة وافترضت للطاعنة مستقبلا معييا تنشغل فيه عن رعاية شؤون ابنها ، وفات المحكمة أن طلب الزوج حضانة الطفل لا يقبل إلا إذا ثبت إهمال الأم لابنها وأن عناية الأم هي من الأمور المسلم بها فضلا عن ثبوته في خصوصية الدهوى ، وأن المحاكم الفرنسية تسير الآن وفقا لأحدث طرق التربية النفسانية على ترك الخيار للطفل نفسه — وتقول الطاعنة أخيرا إن المحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ استند إلى المادة ٣٧٣ من القانون المدني الفرنسي لأن هذه المادة إنما تتحدث عن سلب ولاية الأب ولا سلب لولايته في حالة حضانة الأم لولدها لأن ولاية الأب دائمة له أن يباشرها إلى أن يبلغ الغلام سن الرشد .

ومن حيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول بأنه لا مصلحة للطاعنة في التمسك بالقاعدة العامة الواردة في صدر المادة ٣٠٢ من القانون المدني الفرنسي والتي تقتضى بأن تكون كفالة الأولاد حقا للزوج الذي حكم له بالطلاق — لا مصلحة للطاعنة في التمسك بهذه القاعدة لأن المحكم المطعون فيه لم يصدر بالتطبيق لمصاحبتها هي وبناء على خطأ الزوج وحده وإنما صدر لخطئهما معا على ما سبق بيانه في الرد على السبب الأول — ومردود في شقه الثاني — بأن قرار محكمة الدرجة الأولى الصادر في ٤ من فبراير سنة ١٩٥٤ بإبقاء الطفل في حضانة والدته الطاعنة — إنما كان — كما هو ظاهر من منطوقه — قرارا مؤقتا لحين الفصل في الدعوى للمحكمة أن تعدل عنه أو تستبقيه وفقا لما يترأى لها عند الفصل في دعوى التطبيق وهذا مستفاد من المادة ٢٣٨ مدني فرنسي التي نصت في الفقرة الثانية على أن القاضى ينظر عند الاقتضاء في أمر محل إقامة الزوج المدعى وفي حضانة الأولاد المؤقتة ، ونصت في الفقرة الخامسة على أنه يجوز للمحكمة عند نظر الدهوى أن تعدل عن الاجراءات المؤقتة التي يكون قد أمر بها القاضى — أما الفقرة الثالثة من هذه المادة فقد تحدثت عن اجراءات يجوز للقاضى أن يأمر بها تمهيدا للحكم القطعى الذى يصدر في شأن الحضانة وذلك إذ نصت على أنه " إذا كان للزوجين أولاد للقاضى أن يتدب من يقوم بمهمة جمع

البيانات من حالة الأسرة المادية والأدبية وأحوال معيشة الأولاد وتربيتهم ومن الإجراءات التي تتخذ بالنسبة لحضانتهم نهائيا“ . وعلى ذلك يكون غير صحيح ما ورد في سبب النعي من أن محكمة الموضوع كانت قد أصدرت حكما قطعيا بشأن الحضانة بناء على المعلومات المستقاة طبقا للمادة ٢٣٨ فقرة ثالثة وأن هذا الحكم غير قابل للعدول عنه . والنعي مردود في شقه الأخير بأنه يبين من أسباب الحكم المطعون فيه أنه لم يقض بالحضانة للوالد — المطعون عليه — لمجرد أنه رب الأسرة وصاحب السلطة الأبوية وإنما أشارت إلى المادة ٢٧٣ من القانون المدني الفرنسي بعد أن نفى في أسباب سائفة عن الطاعة أهليتها لحضانة ولدها — أما ما عدا ذلك مما ورد في سبب النعي فلا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الحكم المطعون فيه لمقتضيات حرمان الطاعة من حضانة الطفل . مما لا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

فهرس هجائي

للأحكام الصادرة من الجمعية العمومية والدائرة المدنية

العدد الأول — السنة التاسعة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	الجمعية العمومية
		(١)
		(تنازع الاختصاص)
١	١	أحوال شخصية . استئناف . دعوى "شطبها" . قوة الأمر المقضى . أثر شطب الاستئناف المرفوع عن حكم شرعى
١	١	طلب وقف تنفيذ أحد الحكيم المتناقضين . شرطه أن يكونا نهائيين . المادة ١٩ فقرة ثانية من قانون نظام القضاء ...
		اختصاص . استئناف . خصومة "انقضاؤها" . أحوال شخصية . انقضاء الخصومة بمضى خمس سنوات طبقا للمادة ٣٠٧ مرافعات . سقوط الحق فى الاستئناف بقوات ميعاده طبقا للمادتين ٣٠٨ و ٣٠٩ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية . وجوب التمسك بهذه المسائل أمام القضاء المختص قبل نظرها أمام محكمة تنازع الاختصاص
١	١	طلب تعيين المحكمة المختصة . محل تطبيق الفقرة الأولى من المادة ١٩ من قانون نظام القضاء
٨	٢	طلب وقف تنفيذ أحد الحكيم النهائيين المتناقضين . محل تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩ من قانون نظام القضاء . مثال
٨	٢	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	تظاهرات رجال القضاء
		إجراءات الطلب :
		ميعاده :
١٩	٥	بداية هذا الميعاد
		اختصاص . مرتبات . نيابة عامة . الطعن في قرار وزير العدل الصادر قبل تعديل صيغة المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ فيما لم يتضمنه من منح الطالب المربوط المخصص لدرجة مساعد النيابة رغم علم الطالب بهذا القرار . عدم قبول الطلب شكلا
٢٥	٧	اختصاص : (ر . إجراءات الطلب "ميعاده") .
		استقالة :
١٣	٣	قبول استقالة الطالب بشرائطها التي لم يكن من بينها استمساكه بالسير في الطلب . اعتبار الطلب غير قائم
		أقدمية : (ر . أيضا أهلية) :
١٩	٥	كيفية تحديد أقدمية القضاة المعيّنين من خارج السلك القضائي
١٩	٥	تحديد أقدمية المعيّنين في وظائف القضاء من مجلس الدولة . خضوعه لقانون استقلال القضاء لا لقانون مجلس الدولة

رقم المادة	رقم القاعدة	أهلية :
١٥	٤	أقدمية . ترقية . اعتبار الأقدمية عنصرا من عناصر الأهلية عدم جواز محاسبة السلطة المختصة على ما ترتبه على هذا العنصر من تقدير بالنسبة لباقي العناصر في الحركة المطعون فيها
		ترقية : (س . أيضا . أهلية) :
١٥	٤	عدم التزام وزارة العدل بعرض حالات جميع القضاة على مجلس القضاء الأعلى قبل وضع أية حركة قضائية لاختيار أكثرهم أهلية ...
٢٢	٦	محاكم شرعية . سلطة وزارة العدل في إرجاء شغل الوظائف التي خلت بالمحاكم الشرعية قبل انقضاء أجلها في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥
		محاكم شرعية : (س . ترقية) .
		مرتبات : (س . إجراءات الطلب "ميعاده") .
		نيابة عامة : (س . إجراءات الطلب "ميعاده") .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	الدائرة المدنية
		(١)
		إثبات : (ر . ر . حكم "تسبيب معيب") .
		إجارة : (ر . ر . أيضا . دعوى منع التعرض) :
٨٨	٧	قانون . قانون إيجارات المساكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . لا محل لتطبيقه كما انتهت فكرة المضاربة والاستغلال . مثال بالنسبة للمساكن التي توجرها الشركة العالمية لقناة السويس لعمالها ...
		إجراءات التقاضي : (ر . ر . تضامن . دعوى . ضرائب . معارضة . نقض "الحصوم في الطعن") .
		أحوال شخصية : (ر . ر . استئناف . تنازع الاختصاص . نقض "إجراءات الطعن") .
		طلاق . حضانة . نقض . "المصلحة في الطعن" . الحكم بالتطبيق لخطأ الزوجين معا طبقا للقانون المدني الفرنسي وبحضانة الزوج لابتته . انعدام مصلحة الزوجة في التمسك بالقاعدة العامة الواردة في المادة ٣٠٢ من ذلك القانون
٢٥٩	٣٤	حضانة . محكمة الموضوع سلطاتها في إصدار قرار مؤقت بشأن حضانة الطفل حين الفصل في دعوى التطبيق وفي العدول عن هذا القرار أو استبقائه عند الفصل في الدعوى
٢٥٩	٣٤	حضانة . نقض "أسباب موضوعية" . نفى الحكم عن الأم أهليتها لحضانة ولدها لأسباب سائغة . الجدل في ذلك . موضوعي ...
٢٥٩	٣٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		اختصاص : (سر . تنازع الاختصاص . عمل " التحكيم في منازعات العمل " . قضاء مستعجل . نقض . " إيداع الأوراق والمستندات ") .
		استئناف : (سر . أيضا تضامن . تنازع الاختصاص . قوة الأمر المقضي . نقض " تقرير الطعن " و " الخصوم في الطعن ") :
		الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي تعتبر مستأنفة باستئناف الحكم الموضوعي
١٢٠	١٢	...
		قوة الأمر المقضي . ميعاد الطعن . بدايته
١٢٠	١٢	...
		أحوال شخصية . استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية . متى يعتبر مرفوعا ؟
١٣٣	١٤	...
		ميعاده :
		مواعيد . امتداد ميعاد الاستئناف إلى أول يوم من أيام العمل بعد العطلة الرسمية
١٤٦	١٦	...
		أحكام يجوز استئنافها : (سر . قوة الأمر المقضي) .
		الاستئناف الوصفي :
		نقض " أسباب قانونية يخالفها واقع " . التمسك بعدم قبول الاستئناف الوصفي لعدم رفع استئناف عن الموضوع بالطريق الذي رسمه القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ المعدل لل مادة ٤٠٥ مرافعات . هو دفاع يخالفه واقع
١٤٦	١٦	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		استيلاء : (سر . تموين) .
		إشكالات التنفيذ : (سر . قضاء مستعجل) .
		إعذار : (سر . معارضة " أحكام يجوز المعارضة فيها ") .
		إعلان : (سر . معارضة " أحكام يجوز المعارضة فيها " . نقض " إعلان الطعن ") .
		إفلاس : (سر . قوة الأمر المقضى) .
		التزام : (سر . عقد . وفاء) .
		أهلية :
		قاصر . عقد . مواريث " ما يعتبر مالا يورث " . خاف عام . بيع . بطلان نسبي . حق القاصر في طالب إبطال التصرفات المالية الدائرة بين النفع والضرر . انتقال هذا الحق لورثته بعد وفاته ١٩ ٩٦١
		عوارض الأهلية :
		حجر . الغفلة . جواز الاستدلال على انتفاءها بأقوال المطلوب الحجر عليه إذا كشفت هذه الأقوال عن سلامة الإدراك والتقدير ٦ ٧٦
		السفه والغفلة . حجر . حكم " تسبيب كاف " . نفى قيام حالات السفه والغفلة عن المحجور عليه لأسباب سائغة . انعدام الحدوى من النعي على الحكم فيما استطرد إليه تزييدا من مناقشة بعض فروض وردت في دفاع طالب الحجر ٦ ٧٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة	أهلية (تابع) :
		عوارض الأهلية . (تابع) :
٧٦	٦	السفه والغفلة . حجر . حكم "تسبيب كاف" قيام الحكم برفض طاب الحجر على أساس أن تصرفات المطلوب الحجر عليه كانت بعوض وكذلك على أساس أن هذه التصرفات كانت تبرهية وليس فيها ما ينبيء عن قيام حالي الغفلة والسفه . انعدام النعي على الحكم في الأساس الأول لقضائه إيجاب : (ر . ر . حكم "تسبيب معيب") . (ب) بطلان نسبي : (ر . أهلية) . بيع : (ر . أيضا . أهلية . عقد . قوة الأمر المقضي) . عقد "تفسيره" . محكمة الموضوع . سلطاتها في تفسير شروط البيع في خصوص تحديد كمية المبيع الثن : حكم "تسبيب معيب" . الاتفاق على الوفاء بثن المبيع بما يعادل الليرة العثمانية الذهبية من النقد السوري أو الخنيحات المصرية حسب سعر القطع الرسمي يوم التسجيل . تمسك البائع بأنه ليس لليرة العثمانية سعر قطع في مصر وأنه يجب المحاسبة على أساس سعر القطع في سوق دمشق . أخذ الحكم بسعر الليرة في مصر دون بيان ما إذا كان هذا هو سعر القطع الرسمي لها . قصور ٠٢ (١٨) ٠٢
٢٢٢	٢٩	
٦٢	٥	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		بيع . (تابع) :
		حكم "تسيب كاف" . انتهاء الحكم إلى قيام البائع بعرض المبلغ على المشتري عرضا حقيقيا وإلى تخلف المشتري عن دفع الثمن على الرغم من هذا العرض . النعي بأنه يجب الوفاء بالتزام البائع بالتسليم والتزام المشتري بدفع الثمن في وقت واحد .
٢٠٤	٢٦	غير منتج
		تزامم المشتري : (ر . تسجيل)
		(ت)
		تسجيل :
		بيع "تزامم المشتري" . خلاف خاص . عقد "أثره" تسجيل المشتري لمرضاة دعوى صحة تعاقدته قبل تسجيل المشتري الآخر لعقده ثم تسجيل حكم صحة التعاقد . اعتبار هذا الحكم أسبق تسجيلا . إتمام المادة ١٤٦ مدني . لا محل له .
٢٤٣	٣٢	
		تسجير جبري : (ر . تموين)
		قضاء من : (ر . أيضا . دعوى "طلبات الخصوم فيها" . تخص "الخصوم في الطعن" .
		استئناف . إجراءات التقاضي . دعوى . رفع الدعوى على المدعى عليهما وطلب الحكم عليهما بالتضامن . عدم تمثيل أحدهما تلاخر في إجراءات الخصومة وعدم اعتبار الاستئناف المرفوع من أحدهما بمثابة استئناف مرفوع من الآخر
١١١	١٠	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تقديم مسقط : (نقض "أسباب جديدة") . انقطاعه :
٤٣	٣	محكمة الموضوع . استخلاص الإقرار الذي من شأنه قطع تقديم الدين . موضوعي . مثال صورية . انقطاع تقديم الدين الثابت بسند تنفيذي . دعوى الصورية التي يرفعها الدائن بصورية عقد بيع صادر من مدين لآخر . لا تعتبر قاطعة للتقديم وعدم دفعها لا يعتبر إقراراً ضمنياً قاطعاً للتقديم
١٨٧	٢٤	المطالبة القضائية التي تقطع التقديم
١٨٧	٢٤	الغاية مما ورد في المادة ٣٨٣ مدني جديد من أن أي عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير في إحدى الدعاوى يعتبر قاطعاً للتقديم
١٨٧	٢٤	تقديم مكسب :
		التقديم الخمسي :
٢٤٣	٣٢	دفاع . حكم "تسبيب كاف" . عدم اعتبار البيع الصادر من مالك سبباً صحيحاً لتملك المشتري بالتقديم الخمسي . إغفال الحكم دفاع المشتري المؤسس على ذلك . لا إخلال ولا عيب ... تموين : (مر . أيضا . قانون "رجعية القوانين") . تسعير جبري . ضرائب . استيلاء . زيت . قانون "دستورية القوانين" . صدور قرار من لجنة التسعيرة بفرض مبلغ معين هل كل أقة من الزيت زيادة على التسعيرة تستولى عليه الحكومة إذا كان الزيت لأغراض صناعية . صدور هذا القرار في ظل الدستور الملغى . اعتبار ذلك نوعاً من الضريبة المفروضة بغير الطريق الدستوري الصحيح
٢٨	١	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تموين . (تابع) :
٣٥	٢	استيلاء . الاستيلاء المقصود في معنى المواد ٤٤ و ٤٥ وما بعدهما من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥
٣٥	٢	استيلاء . حديد . ضرائب . قانون "دستورية القوانين" نظام عام . اقتضاء الحكومة حصيلة من ثمن الحديد المستولى عليه استنادا إلى قرار وزير التكوين رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٥ الصادر بشأن الاستيلاء على الحديد . اعتبار هذه الحصيلة نوما من الضريبة أو الرسوم المفروضة بغير الطريق الدستوري الصحيح طبقا للدستور الملغى
٣٥	٢	صدور قرار من اللجنة العليا للتموين في ١٧/١٠/١٩٤٥ وقرار من لجنة الحديد في ٢٤/١٠/١٩٤٥ بتحديد أسعار الحديد المستولى عليه . عدم اختصاص أى من اللجنتين بإصدار قرارها
٣٥	٢	لجنة الحديد . تمثيل رئيس اتحاد التجار المستوردين في هذه اللجنة . عدم التزام التجار بآراء أو مقترحات اللجنة في شأن تحديد أسعار الحديد تأسيسا على هذا التمثيل
		تنفيذ عقارى : (سر . قوة الأمر المقضى) .
		توزيع : (سر . قوة الأمر المقضى) .
		(ح)
		حجر : (سر . أهلية "عوارض الأهلية") .
		حجز : (سر . قضاء مستعجل) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		حساب : (ر . ر . نقض "أسباب جديدة") .
		حضانة : (ر . ر . أحوال شخصية) .
		حكم :
		بياناته :
١٧٣	٢١	خلو الحكم من بيان أسماء اثنين من المستشارين الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم . بطلانه
		تسبيب كاف : (ر . أهلية . بيع . تقادم مكسب "التقادم الخمسى" . وفاء) .
		تسبيب معيب : (ر . أيضا . بيع "الثمن" . دعوى "طلبات الخصوم فيها" . عمل "التحكيم في منازعات العمل") :
١٧٦	٢٢	إيجاب . شركة "تقدير الأرباح فيها" . إثبات . طلب الشريك مبالغاً معيناً كتقدير جزائي لأرباحه بشرط الدفع فوراً وتحديد الغرض من هذا الإيجاب . رفض الإيجاب . سقوطه . اعتماد الحكم عليه في قضائه . خطأ
١٨٢	٢٣	شرط الإحالة على أسباب حكم آخر صدر في دعوى أخرى . مثال
٢٢٣	٢٩	دفاع . إثبات . عقد . تمسك الخصم بدفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى وطلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثباته . عدم التعرض له في الحكم . قصور . مثال

رقم الصفحة	رقم القاعدة	حكم (تابع) :
		تسبيب معيب . (تابع) :
		شرط الإحالة على حكم آخر في دعوى أخرى وقصور الإحالة عند عدم توافر هذا الشرط فضلا عن اختلاف الخصوم والطلبات في كل من الدعويين
٢٣٠	٣٠	حكم غيابي : (س . معارضة " أحكام يجوز المعارضة فيها ") . حوالة : (س . نقض " إيداع الأوراق والمستندات ") . حيازة : (س . دعوى منع التعرض) . (خ)
		خبر :
		محكمة الموضوع . سلطاتها في الأخذ بتقرير الخبر كله أو بعضه
٤٣	٣	خلف خاص : (س . تسجيل . قوة الأمر المقضي) . خلف عام : (س . أهلية) . (د)
		دعوى : (س . أيضا . تضامن . تنازع الاختصاص) :
		إجراءات التقاضي . تعديل المدعى طلباته بإعلان تم أمام محكمة الدرجة الأولى بعد شطب الدعوى وتجديدها . عدم وجود صحيفة افتتاح الدعوى ومفرداتها السابقة على إعلان التجديد . لا أثر له . النعي بإعلان الحكم الابتدائي بمقولة صدوره لا على صحيفة افتتاح دعوى وإنما على إعلان تجديد الدعوى . لا جدوى منه
٩٣	٨	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		دعوى (تابع) :
		أساسها : (ر.ر. تقضى "أسباب جديدة").
		طلبات الخصوم فيها :
٢٥١	٣٣	تضامن . حكم "تسبيب معيب" . إبداء المدعى في مذكرته المقدمة لجلسة التحضير طلبه إلزام المدعى عليهما بالتضامن وإصراره على هذا الطلب في صلب مذكرته الختامية . عدم القضاء بهذا الطلب بمقولة إن المدعى قرر في ختام مذكرته الختامية بتصميمه على الطلبات الواردة بصحيفة الدعوى الأصلية . مخالفة هذا التحصيل للثابت بالأوراق
		دعوى الحيازة :
٢١٢	٢٧	عدم جواز الاستناد في دعوى اليد إلى دليل الملك
٩٠٦	٩	دعوى منع التعرض . إجارة . حيازة . عدم قبول دعوى منع التعرض المرفوعة من المستأجر ضد المؤجر
٩٠٦	٩	دعوى منع التعرض . وقف . حيازة . عدم قبول دعوى منع التعرض من المستحق في ريع الوقف
١٤٩	١٧	دعوى منع التعرض . الحكم بمنع تعرض المدعى عليه في الطريق موضوع النزاع و بإزالة البناء الذي أقامه فيه إذا لم يرفع دعواه بالحق في خلال أجل معين . لا مخالفة في ذلك لنص المادة ٢/٤٨ مرافعات
		دفاع : (ر.ر. تقادم مكسب "التقادم الخمسى" . حكم "تسبيب معيب" . ضرائب . عمل "التحكيم في منازعات العمل") .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ر)
		رسم الأيلولة على التركات : (ر . ر . ضرائب . نقض "أسباب يخالطها واقع") .
		ريع : (ر . ر . نقض "أسباب جديدة") .
		(س)
		سفه :
		السفه والغفلة : (ر . أهلية "عوارض الأهلية") .
		(ش)
		شرط جزائي : (ر . ر . عقوبات) .
		شركة :
		تقدير الأرباح فيها : (ر . ر . حكم "تسييد معيب") .
		(ض)
		صورية : (ر . ر . تقادم مسقط "انقطاعه") .
		(ض)
		ضرائب : (ر . ر . أيضا . تموين . نقض "أسباب يخالطها واقع" و "أسباب جديدة") .
		ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . مهنة التدليك الطبي والرياضة البدنية . اعتبارها من المهن التي تخضع لهذه الضريبة قبل القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠
١١٥	١١	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	مضامين . (تابع) :
١١٥	١١	المهنة غير التجارية . حق وزير المالية وحده في إضافة مهنة أخرى غير الواردة في المادة ٧٢ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩
١١٥	١١	المهنة غير التجارية . إلغاء المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠
١٢٨	١٣	رسم الأيلولة على التركات . المقصود بالديون المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤
١٩٧	٢٥	دفاع . إجراءات . لجنة التقدير . عدم مراعاتها ميعاد إعلان الممول بالحضور أمامها ورفضها طلب الممول بالتأجيل . بطلان قراراتها الصادر بتقدير الأرباح
		(ط)
		طلاق : (سر . أحوال شخصية) .
		(ع)
٦٢	٥	عقد : (سر . أيضا . أهلية . بيع . حكم "تسليم معيب") . بيع . التزام . شرط جزائي . خلو عقد البيع النهائي من الشرط الجزائي الوارد بالعقد الابتدائي أو الإحالة إليه . وجوب الامتداد بالعقد النهائي دون العقد الابتدائي
		تفسيره :
٦٢	٥	بيع . محكمة الموضوع . سلطتها في استخلاص نية المتعاقدين

رقم الفاصلة	رقم الصفحة	
		عقد (تابع) :
		أثره : (س . تسجيل) .
		عمل :
		التحكيم في منازعات العمل :
		اختصاص . اختصاص هيئة التحكيم بنظر طلب العمال تقرير
		بدل انتقال لهم . قول رب العمل إن البديل ألغى من زمن بعيد .
١٥٤	١٨	لا شأن لهذا القول بمسألة الاختصاص
		حكم "تسييب معيب" . دفاع . تمسك الشركة صاحبة
		العمل أمام هيئة التحكيم بعدم قبول طلب تقرير بدل انتقال
		للعمال الذين التحقوا بخدمتها بعد إلغاء البديل . إغفال الإشارة
١٥٤	١٨	إلى هذا الدفاع أو الرد عليه في القرار . قصور
		(ف)
		فوائد : (س . أيضا . وفاء) :
		قانون . عدم سرعان المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٨
٤٣	٣	على الفوائد الاتفاقية المحكوم بها قبل تاريخ العمل به
		(ق)
		قاصر : (س . أهلية) .
		قانون : (س . إجارة . فوائد . معارضة) .
		دستورية القوانين : (س . تموين) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		قانون (تابع) :
		رجعية القوانين :
٣٥	٢	تموين . القول بسريان قرار وزير التموين الصادر في ١٩٤٦/٢/٢٦ على الماضي بمقولة إنه جاء تقريراً للواقع . خطا
		قضاء مستعجل :
٢١٦	٢٨	إشكالات التنفيذ . اختصاص . اختصاص القضاء المستعجل بطلب وقف تنفيذ الحكم المنفذ به اوقوع مقاصة قانونية ...
٢١٦	٢٨	حجز . اختصاص . عدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بطلب عدم الاعتداد بالحجز المؤسس على أن الدين المحجوز من أجله قد انقضى قبل توقيع الحجز بطريق المقاصة ...
		قوة الأمر المقضى : (ر . أيضا . استئناف . تنازع الاختصاص) :
٦٢	٥	نظام عام . بيع " شرط الدفع بالذهب " . تغليب قوة الأمر المقضى على النظام العام عند التعارض . مثال بشأن حكم حاز قوة الأمر المقضى بالنسبة لما انتهى إليه من عدم انطواء مقد البيع على شرط الدفع بالذهب
١٢٠	١٢	استئناف " أحكام يجوز استئنافها " . إفلاس . كفالة . حكم انتهى في أسبابه إلى تقرير حق الكفيل في الرجوع على المدين المفلس بما أداه عنه من ديون . اكتسابه قوة الأمر المقضى بمضي ميعاد الاستئناف دون استئنافه

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		قوة الأمر المقضى . (تابع) :
١٤٠	١٥	تنفيذ عقارى . توزيع . مواريث "حكم تصرف الوارث بالنسبة لدائى التركة" . صدور حكم نهائى بأولوية دائى الورثة على دائى المورث فى استيفاء دينه من ثمن العقارات المرهونة إليه من الورثة تأسيسا على أن التركة لم تكن معسرة وقت تصرف الورثة بالرهن . عدم جواز إهدار حجية هذا الحكم فى نزاع لاحق بين هذين الدائىين عند توزيع باقى ثمن تلك العقارات ...
٢٤٣	٣٢	خلف خاص . عدم امتداد حجية الحكم إليه إلا إذا كان الحكم سابقا على اكتسابه حقه
		(ك)
		كفالة : (سر . قوة الأمر المقضى) .
		(م)
		محاماة : (سر . نقض "التوكيل فى الطعن") .
		محكمة الموضوع : (سر . أحوال شخصية . بيع . تقادم مسقط "انقطاعه" . خير . عقد "تفسيره") .
		محل مختار : (سر . نقض "إعلان الطعن") .
		معارضة : (سر أيضا . نقض "الخصوم فى الطعن") .
		قانون . إجراءات التقاضى . إعلان صحيفة المعارضة فى ظل قانون المرافعات القديم . سريان هذا القانون على إجراءاتها وأحكامها
٥٦	٤	حكم غيابى . بيان أسباب المعارضة فى صحيفة المعارضة فى الحكم الغيابى الاستثنائى . عدم وجوبه طبقا للمادتين ٣٦٧ و ٣٦٣ مرافعات قديم وجوبه طبقا للمادة ٣٨٩ مرافعات جديد...
٥٦	٤	

رقم الصفحة	رقم القائمة	معارضة (تابع) :
		أحكام يجوز المعارضة فيها :
		إجراءات . إعلان . إعدار . حكم غيابي . وصف الحكم بأنه حضوري عملاً بالمادة ٩٦ مرافعات . المعارضة فيه والتمسك في صحيفة المعارضة بإعلان ورقة التكليف بالحضور وبإعلان إعلان الإعدار . جواز المعارضة
١٦٧	٢٠	مقاصبة : (سر . وفاء) .
		مواريث :
		ما يعتبر مالا يورث : (سر . أهلية) .
		حكم تصرف الوارث بالنسبة لدائني التركة : (سر . قوة الأمر المقضي) .
		مواعيد : (سر . استئناف " ميعاده ") .
		(ن)
		نظام عام : (سر . تموين . قوة الأمر المقضي) .
		نقض :
		إجراءات الطعن :
		أحوال شخصية . الأحكام والقرارات الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف المشار إليها في المادة الثانية من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ . وجوب اتباع الإجراءات المقررة في المادتين ٨٨١ و ٨٨٢ ، موافقات عند الطعن عليها
١٣٣	١٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		نقض (تابع) :
		اجراءات الطعن . (تابع) :
		إعلان الطعن . إيداع الأوراق والمستندات . أحوال شخصية . طعن في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . الدفع ببطلانه استنادا إلى عدم قيام الطاعن بإعلان تقرير الطعن خلال الخمسة عشر يوما التالية لصدور قرار الإحالة وعدم إيداعه أصل ورقة إعلان الطعن والمذكرة الشارحة في الخمسة أيام التالية . في غير محله
١٣٣	١٤	
		تقرير الطعن :
		أسباب الطعن . استئناف . ورود الأسباب لا على الحكم المطعون فيه وإنما على حكم سابق لم يرد بتقرير الطعن إشارة إلى الطعن فيه . بطلان التقرير
٩٣	٨	
		الخصوم في الطعن :
		إجراءات التقاضي . استئناف . معارضة . تضامن . رفع الدعوى على الطاعن وآخر يطلب إلزامهما متضامين بتعويض . صدور الحكم الابتدائي ضدهما ورفع استئناف عنه من المحكوم عليه الآخر دون الطاعن واختصاص الأخير في الاستئناف . عدم منازعة الطاعن لخصمه في طلباته سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام محكمة الاستئناف وعدم رفعه استئنافا عن الحكم الابتدائي . عدم قبول الطعن منه بالنقض . القول بأن عدم منازعته ترجع إلى عدم إعلانه إعلانا صحيحا في الدعوى . لا يجدي . سبيله المعارضة
١١١	١٠	

رقم المادة	رقم الصفحة	
		نقض (تابع) :
		الخصوم في الطعن . (تابع) :
١٦١	١٩	عدم قبول الطعن الموجه إلى أحد المطعون عليهم متى كان الطاعن قد تنازل عن مخاصمته أمام محكمة أول درجة وأثبتت تلك المحكمة هذا التنازل ولم يختصم في المرحلة الاستئنافية
		التوكيل في الطعن :
١٦١	١٩	محاماة . وجوب تقديم توكيل الطاعن للمحامى الذى قرر الطعن وإلا كان الطعن باطلا
٢٣٠	٣٠	محاماة "توكيل المحامى" . توكيل الطاعن لعدة محامين . جواز انفراد أحدهم بالتقرير بالطعن
٢٣٠	٣٠	محاماة "توكيل المحامى" . التمسك بعدم جواز انفراد المحامى الذى قرر بالطعن . عدم قبول إيداعه لأول مرة في الجلسة
		إعلان الطعن : (ر . أيضا . نقض "إجراءات الطعن") :
٤٣	٣	عمل مختار . إعلان الخصم بتقرير الطعن في موطن مختار . وجوب إيداع صورة الحكم المطعون فيه المعلنة إليه وإلا كان الطعن باطلا وقضت به المحكمة في غيبة المطعون عليه
٩٣	٨	إعلان . عدم إثبات المحضر في محضره صفة مستلم الإعلان عن المعلن إليه الغائب . بطلان الإعلان
١٨٢	٢٣	إعلان . إعلان الطعن بالنقض الموجه إلى أحد المجالس البلدية بالأقاليم إلى إدارة قضايا الحكومة بالقاهرة وتسليم الصورة إليها . صحة الإعلان

رقم الفاصلة	رقم الصفحة	نقض. (تابع) :
		إيداع الأوراق والمستندات : (ر . أيضا . نقض "إجراءات الطعن")
٢٣٠	٣٠	قيام الطاعن بتقديم الصورة المعلنه له من الحكم المطعون فيه . كفاية ذلك مهما حوت هذه الصورة من أوجه البطلان . مثال ...
٢٣٧	٣١	اختصاص . حواله . وجوب إيداع صورة الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه ولو كان سبب الطعن واردا على قضاء محكمة الاستئناف وحده فيما أبدى أمامها لأول مرة . أمثلة
٢٤٣	٣٢	المصلحة في الطعن : (ر . أيضا . أحوال شخصية) . الحكم بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها بدلا من الحكم برفضها . انعدام المصلحة في الطعن وسلطة محكمة النقض في تصحيح هذا الخطأ
٩٣	٨	أسباب جديدة : (ر . أيضا . نقض "أسباب يخالطها واقع") . دعوى "أساسها" . حساب . تغيير المدعى أساس دعواه في مرحلتها الابتدائية من دعوى حساب إلى المطالبة بمبلغ معين . عدم قبول التمسك ببطلان هذا الإجراء لأول مرة أمام محكمة النقض
٩٣	٨	تقديم . ريع . التمسك بسقوط الحق في طلب الريع بمضي خمسة عشرة سنة وكذلك التمسك بأن الريع لا يستحق إلا من تاريخ رفع دعوى الملكية إذا أوقفت دعوى الريع حتى يفصل في الملكية . اعتبارها من الأسباب الجديدة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	نقض (تابع) :
		أسباب جديدة . (تابع) :
١٢٨	١٣	ضرائب . رسم الأيلولة على التركات . عدم جواز التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بتطبيق المادة ١٣ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ على الديون المتنازع على خصمها على قيمة التركة
		أسباب موضوعية : (ر . أحوال شخصية) .
		أسباب قانونية :
١٩٧	٢٥	تعلق النعي بسبب قانوني كانت عناصره الواقعية مطروحة على محكمة الموضوع . جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
		أسباب يخالفها واقع : (ر . أيضا . استئناف " الاستئناف الوصفي ") .
١٢٨	١٣	ضرائب . رسم الأيلولة على التركات . عدم جواز التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بتطبيق المادة ١٣ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ على الديون المتنازع على خصمها من قيمة التركة
		سلطة محكمة النقض : (ر . أيضا نقض " المصلحة في الطعن ")
٢٤٣	٣٢	الحكم بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها بدلا من الحكم برفضها . انعدام المصلحة في الطعن وسلطة محكمة النقض في تصحيح هذا الخطأ

رقم الصفحة	رقم القاعدة	(و)
		وفاء :
		مقاصة . التزام "انقضاءؤه" . حكم "تسبيب كاف" .
		اتهاء الحكم إلى إجراء مقاصة قضائية . تزيده خطأ إلى أنها
٤٣	٣	مقاصة قانونية . لا عيب
		مقاصة . التزام "انقضاءؤه" . فوائد . عدم جواز إضافة
		فوائد من الدين الذي تجرى به المقاصة بعد التاريخ المعتبر مبدأ
٤٣	٣	لتنفيذ المقاصة
		وقف : (س . دعوى منع التعرض) .
		وكالة : (س . نقض "التوكيل في الطعن") .

تم طبع هذا العدد بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
في ٩ من ذوالقعدة سنة ١٣٧٧ الموافق (٢٨ من مايو سنة ١٩٥٨)

محمد الفاتح عمر
عضو مجلس الإدارة المنتدب

(مطبعة دار القضاء العالي ٦٣٢/٥٧/٢٠٥٠)



محكمة النقض

المكتب الفني

بمجموعة

الأحكام الصادرة من الجمعية العمومية

والدائرة المدنية

السنة التاسعة

العدد الثاني : من أبريل إلى يونيو سنة ١٩٥٨

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي الفرعية

١٩٥٨

الأحكام الصادرة
من
الجمعية العمومية

جلسة ١٤ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : حسن داود ، ومحمود إبراهيم
إسماعيل ، ومحمود عباد ، ومصطفى كامل ، واسحق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ،
ومحمود مجاهد ، وأحمد قوشه ، وفهيم يس جندى ، ومحمود على خاطر ، ومحمد زعفرانى سالم ،
والحسينى العوضى ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٨)

الطلب رقم ٣ سنة ٢٦ ق "تنازع الاختصاص" :

(أ) تنازع الاختصاص . اختصاص . نقض . وقف . صدور حكمين نهائين متناقضين
أحدهما من المحاكم الأهلية والآخر من المحاكم الشرعية . اختصاص محكمة النقض
بالفصل فى النزاع الناجم عن هذا التناقض . مثال .

(ب) تنازع الاختصاص . اختصاص . محاكم شرعية . وقف . اختصاص المحاكم المدنية
دون المحاكم الشرعية بالفصل فى الدعوى التى تقوم على المطالبة بحق من الحقوق المدنية
ضد ناظر الوقف سواء بصفته الشخصية أو بصفته ناظرا . مثال .

(ج) تنازع الاختصاص . التمسك فى طلب تنازع الاختصاص بأن أحد الحكمين المتناقضين
صدر بطريق التواطؤ أو سقط بفسخ المدة لعدم تنفيذه . لا محل له .

١ - متى تبين أنه صدر بين طرفي الخصومة حكمان نهائيان متناقضان أحدهما
من المحاكم الأهلية بإلزام جهة الوقف بدين ما والآخر صادر من المحاكم الشرعية
بعدم التعرض للوقف فى هذا الدين فإن الجمعية العمومية لمحكمة النقض تكون هى
المختصة بالفصل فى النزاع الناجم عن هذا التناقض وذلك وفقا لنص المادة ١٩
من قانون نظام القضاء المعدل بالقانون رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٥٣ .

٢ - كانت المحاكم الأهلية هي المحاكم ذات الولاية العامة في المسائل المدنية ولم يخرج من ولايتها إلا ما سمح المشرع أن يعهد به من هذه المسائل لجهات قضائية أخرى . فالدهوى التي تقوم على المطالبة بحق من الحقوق المدنية ضد ناظر الوقف سواء بصفته الشخصية أو بصفته ناظرا على الوقف هي مطالبة بحق مالى بحث تختص المحاكم المدنية دون غيرها بنظرها . وعلى ذلك فإذا رفعت دهوى على ناظر وقف بصفته الشخصية وبصفته ناظرا على الوقف أمام المحكمة الأهلية ممن قضى له بحصته في الوقف بأن يدفع له مبلغا معيناً مقابل ريع أطيان حكم له بها فإن هذه الدهوى تكون قد رفعت إلى محكمة مختصة لها ولاية الحكم فيها . ولا اختصاص للمحاكم الشرعية في البحث في إلزام أو عدم إلزام الوقف بهذا الدين .

٣ - إن البحث في طلب تنازع الاختصاص يكون مقصوراً حول موضوع الأولوية في التنفيذ من الناحية القانونية مجرداً من أى اعتبار آخر أى أى الحكيم صدر من جهة لها ولاية الحكم في النزاع . ومن ثم فلا محل في هذا الطلب لبحث ما يتسك به أحد الطرفين من أن أحد الحكيم صدر بطريق التواطؤ أو أنه سقط بمضى المدة لعدم تنفيذه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر ومرافعة محامى الطرفين والنيابة العامة وبعد المداولة .

حيث إن حاصل الطلب — كما يبين من أوراقه والمستندات المقدمة فيه — أنه في ١٤ من أغسطس سنة ١٨٩٨ وقفت منجدة بنت ابراهيم وهبه ٦٧٢ ف و ٢١ ط و ١٣ س على نفسها مدة حياتها ثم من بعدها على شقيقتها اسطفانه وهيلانه أختها لأبيها وعلى غيرها ممن عينته بكتاب الوقف وجعلت النظر على الوقف لبطرس ابراهيم ووالده ابراهيم خليل . وتوفيت في أول أكتوبر سنة ١٨٩٨ وانحصر ارثها في شقيقتها اسطفانه وفي أختها لأبيها فايقة وهيلانه — وبموت الواقفة وضع الناظران يدهما على جميع ما وقفته الواقفة فرفعت السيدتان اسطفانه

وهيلانه ضد الناظرين (بطرس ابراهيم — و ابراهيم خليل) الدعوى الشرعية رقم ١٦٩ سنة ١٩٠١ كلى محكمة المنصورة الشرعية بثبوت وفاة منجده وانحصار الموروث عنها فى شقيقتها اسطفانه وأختها لأبيها هيلانه وفايقه وبصحة وقف منجده لثلاث مائة فتمته ونفاذه فيه فقط وبعدم نفاذه فى الاثنين الباقيين فقضى لهما ذلك بتاريخ ١٥/١٠/١٩٠١ مع أمر الناظرين برفع أيديهما عن نصيب كل منهما وتسليمه لهما فعارض بطرس ابراهيم فى الحكم وقضى فى المعارضة بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٠٤ بمنع المعارض من معاوضته ولم تتمكن اسطفانه وهيلانه من تنفيذ الحكم لصددوره فى مواجهة الناظرين دون المستحقين فعادتا الى رفع الدعوى ثانية أمام محكمة الزقازيق الأهلية وصدر فيها حكم من محكمة الاستئناف الأهلية فى ٢٣/٢/١٩٠٨ بعدم صحة الدعوى فى وجه الناظر وحده دون المستحقين وبأن المحاكم الشرعية ليست مختصة بنظر النزاع المتعلق بالبطلان لصددور عقد الإيقاف فى مرض الموت فلجأت المدعيتان الى القضاء المدنى ورفعتا الدعوى رقم ٢١٩ سنة ٣٢ استئناف القاهرة فى مواجهة بطرس ابراهيم بصفته ناظرا على الوقف وبصفته مستحقا فيه وبانوب ابراهيم خليل بصفته مشرفا على الوقف ومستحقا فيه وعلى باقى المستحقين بإبطال الوقف فيما زاد عن الثلث وتثبيت ملكيتهما إلى نصيبهما الشرعى فيه وإلزام المدعى عليهم بتسليمه إليهم ودفع الربيع لهما من سنة ١٨٩٨ حتى التسليم بواقع الفدان ثلاثة جنيهات مصرية صافية بعد الأموال الأميرية مع إلزام المدعى عليهم بالمصاريف فقضى لهما بتاريخ ١٢/٥/١٩١٥ من محكمة استئناف القاهرة (حضوريا بإبطال الوقف فيما زاد عن الثلث وتثبيت ملكية السيدتين اسطفانه وهيلانه بلى ابراهيم يوسف وهبه فى ٤٤٨ ف و ١٢ ط و ٨ من شائعة فى ٦٧٢ ف و ٢١ ط و ١٣ من الموصحة بالمريضة وألزم باقى الخصوم بالتسليم والمصاريف عن الدرجتين مع حفظ حقهما فى الربيع بدعوى على حدة) وقد صار تسليم الأقطان إليهما فعلا بموجب محضر تسليم تاريخه ١٧/٧/١٩١٥ أرادت السيدتان المطالبة بالربيع فرفعتا الدعوى رقم ٦٧ سنة ١٩١٨ كلى المنصورة الابتدائية الأهلية على بطرس ابراهيم وبانوب ابراهيم بصفتهما الشخصية وبصفتهما ناظرين على الوقف وطالبتا الحكم بالزامهما بمبلغ ٢١٩٦٠ قرشا

قيمة الربع والفوائد والمصاريف وفي أثناء سير الدعوى توفيت السيدتان وحل محلهما ورثتهما كما تدخل يوسف خياط المتنازل إليه عن نصف الربع كما تدخلت السيدة فايقه ابراهيم (الأخت الثالثة) خصوما ثلثا فدفعت الناظران بعدم قبول الدعوى بالنسبة للوقف فقضى في الحكم التمهيدى الرقم ٢٧ مايو سنة ١٩٢٠ برفض الدفع وبندب الخبراء لعمل الحساب بين الخصوم ابتداء من أكتوبر سنة ١٨٩٨ إلى ١٧ يولييه سنة ١٩١٥ — فباشر الخبراء المسامورية وأثبتوا في تقريرهم أن بطرس ابراهيم وضع يده وحده على الأقطان جميعها من سنة ١٨٩٨ إلى سنة ١٩١٣ وأن بانوب ابراهيم انضم إليه من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩١٥ ، وحكم على المدعى عليهما في ١٩٢١/٤/٢٦ حضوريا أولا — (بالزام المدعى عليه الأول بأن يدفع للمدعيتين والخصمين الثالثين مبلغ ١٠٩٢٧ جنيها و ٧٣ مليا والمصاريف المناسبة ، وإلزام المدعى عليه الثانى بأن يدفع لهم أيضا مبلغ ١٤١٦ جنيها و ٢٤ مليا والمصاريف المناسبة . ثانيا — أن يكون نصيب يوسف خياط في المبلغين النصف ونصيب الست فايقه أم ابراهيم الثمن والباقي للمدعيتين وألزم المدعى عليهما كذلك بمبلغ ١٠٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة) . وقد أعلن هذا الحكم ولم يستأنف . ونظرا لأن هذا الحكم لم يحدد في شطوطة صفات المدعى عليهما فقد اضطر المحكوم لصالحهم إلى رفع دعوى التفسير رقم ١٤٥ سنة ٢٧ محكمة المنصورة الابتدائية الأهلية في مواجهة ناظر الوقف وقتئذ — وقضى في ١٩٢٨/١/٣ باعتبار الحكم المطلوب تفسيره الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١٩٢١/٤/٢٦ في القضية المدنية رقم ٢٧ سنة ١٩١٨ كلى ملزما لبطرس افندى ابراهيم وبانوب افندى ابراهيم بصفتهم ناظرين لوقف الست منجده وبصفتهم الشخصية وإلزام المدعى عليه (ناظر الوقف) بالمصاريف . فاستأنف الناظر هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة برقم ٣٩٦ سنة ٤٥ ق . وقضى فيه بتاريخ ١٩٢٨/٥/١٥ بعدم جواز الاستئناف وألزمته بالمصاريف . وفي خلال هذه الفترة توفيت السيدة جليلة أنطون من ورثة المرحومة اسطقانة فرفع زوجها المسيو ديمترى بانديكيس دعوى أمام المحكمة المختلطة . بوضع أموال وقف السيدة منجده تحت الحراسة فصدر الحكم بالحراسة ابتدائيا في القضية رقم ٤١٠

سنة ٩٥ ق بتاريخ ١٢/١٢/١٩٣٩ فاستأنفه الناظر وقتئذ (وهبه ابراهيم)
وفي خلال نظر الاستئناف لجأ الناظر إلى المحكمة الشرعية ورفع ضد بعض من صدر
الحكم لصالحهم ومن بينهم ديمتري بانديكيس الدعوى رقم ١٣ كل سنة ٤٠ - ٤١
محكمة المنصورة الابتدائية الشرعية تأسيسا على أن إلزام جهة الوقف بدين ما
لا يكون صحيحا إلا إذا كان هذا الدين متعلقا بأعمال الوقف قبل الوقف
أو متعلقا به حتى للغير قبل الوقف وأن هذه الأطيان لم تكن مدينة بدين ما قبل
الوقف فقضى بتاريخ ١٥/٢/١٩٤٤ حضوريا لجورج يوسف خياط
وغيايبا للباقيين بمنع تعرض المدعى عليهم للمدعى بصفته ناظرا على وقف السيدة
منجده بمبلغ ١٢٣٤٣ جنيتها الصادر بها الحكم رقم ٦٧ سنة ١٩١٨ كل المنصورة
والمعين من أجلها الحارس القضائي مع إلزام المدعى عليهم بالمصاريف ومبلغ
١٠ جنيهات مقابل أتعاب المحاماة. فاستأنف جورج يوسف خياط الحكم وقيد
الاستئناف برقم ١٢٨ سنة ١٩٤٤ وقضى فيه بتاريخ ٢٣/٥/١٩٤٤ باعتبار
الاستئناف كأن لم يكن ولم يستأنفه المحكوم عليهم الآخرون رغم إعلانهم به وقد
عرض هذا الحكم على محكمة الاستئناف المختلطة عند نظر الاستئناف المرفوع
من الناظر في دعوى الحراسة السابق الإشارة إليها فاطرحته المحكمة وقضت بتاريخ
١٣/٦/١٩٤٤ (بعدم صحة الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف القاضي بالحراسة
مع إلزام المستأنف بالمصاريف) وبتاريخ ٢٦/٤/١٩٥٥ قضت محكمة الأمور
المستعجلة لبندر المنصورة في الدعوى رقم ٩٩ سنة ١٩٥٥ بإقالة الحارس القضائي
وتعيين نيافة مطران الدقهلية عارسا قضائيا على الأطيان موضوع النزاع لإدارتها
وإيداع صافي ريعها خزانة المحكمة على ذمة المستحقين في الوقف الأهلي وفي الوقف
الخيرى إلى أن تفصل المحاكم الموضوعية المختصة في دعوى حقوق كل من المودع
على ذمتهم وقد أصبح هذا الحكم أيضا نهائيا بفوات ميعاد استئنافه فرفع وهبه
ابراهيم ناظر الوقف ضد الصادر لصالحهم حكم الريع رفع الإشكال رقم ١٦٣١
سنة ١٩٥٤ مركز المنصورة بطلب وقف تنفيذ الحكم رقم ٦٧ سنة ٩١٨ كل
المنصورة والحكم رقم ١٤٥ سنة ٢٧ كل المفسر له حتى يفصل في أمر قيامهما
من مدعه من المحكمة الموضوعية المختصة فقضى بتاريخ ٢١/٦/١٩٥٤ حضوريا

وبصفة مستعجلة بوقف التنفيذ الحاصل من المستشكل ضدهم بتاريخ ١٥/٦/١٩٥٢ بناء على الحكم رقم ٦٧ سنة ١٩١٨ كلى المنصورة والحكم رقم ١٤٥ سنة ٢٧ المفسر له ووقف تنفيذ تلك الأحكام بالنسبة للأعيان الموقوفة والمبينة بحجة الوقف المؤرخة في ١٤/٨/١٨٩٨ حتى يفصل في أمر قيامها من المحكمة الموضوعية المختصة وألزم المستشكل ضدهم بالمصاريف فاستأنف المستشكل ضدهم الحكم وتفيد الاستئناف برقم ٤٨٣ سنة ١٩٥٤ مدنى استئناف المنصورة وقضى فيه بتاريخ ١٤/٤/١٩٥٤ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . وفى أول مايو سنة ١٩٥٦ قدم الطالبون الطالب الحالى لرئيس محكمة النقض ضد الناظر والحارس طلبوا فيه عرض النزاع على الجمعية العمومية لتقضى المحكمة باعتبار الحكم الصادر من محكمة المنصورة الابتدائية الشرعية فى القضية رقم ١٣ كلى سنة ١٩٤٠ — ١٩٤١ كأن لم يكن وزوال كافة آثاره وتنفيذ الحكم الصادر من محكمة المنصورة الابتدائية الأهلية فى القضية المدنية رقم ٦٧ سنة ١٩١٨ والحكم المفسر له الصادر فى القضية رقم ١٤٥ سنة ١٩٢٧ مدنى كلى المنصورة مع إلزام المدعى عليهما بالمصاريف .

وحيث إن أساس طلب الطالبين يتحصل فى أن الحكم الصادر من محكمة المنصورة الابتدائية بالريع هو حكم صادر منها فى حدود ولايتها لأن دعوى الريع هى دعوى تعويض عن الغصب فهى بطبيعتها دعوى متعلقة بحق مدنى يخضع لأحكام القانون المدنى ويكون الاختصاص بنظرها للمحكمة المدنية التى هى محكمة القانون العام — دون غيرها — وأن المحكمة الشرعية فيما قضت به من عدم التعرض لجهة الوقف بمبلغ الريع المحكوم به من المحكمة المدنية قد تجاوزت ولايتها وانتهوا فى طلباتهم الختامية إلى القول بأن الحكم الصادر من المحكمة الشرعية لا يصح الاعتداد به لصدوره منها فى غير حدود ولايتها إذ لا ولاية لها فى المسائل المدنية .

وحيث إن المدعى عليه الأول (الناظر) ومن معه طالبوا برفض طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الشرعية لصدوره منها فى حدود ولايتها ذلك

أن حكم الدين لم يمثل فيه المستحقون ولم يؤخذ فيه موافقة المحكمة الشرعية بمديونية الوقف بالنسبة للخصمة الخيرية وأن هذا الدين — وقد صدر بالتواطؤ لضياغ حق المستحقين — من شأنه أن يؤدي إلى بيع الوقف ذاته هذا بالإضافة أن حكم الدين والحكم المفسر له قد سقطا بمضى المدة لعدم تنفيذهما .

وحيث إن النيابة العامة — انتهت في طلباتها الختامية إلى طالب وقف تنفيذ الحكم الشرعى تأسيسا على أن دعوى الربيع هى دعوى تعويض عن الغصب — وهى بتأبيعتها دعوى متعاقبة بحق مدنى يخضع لأحكام القانون المدنى الذى تستقل بتطبيقه المحاكم المدنية وقد وجدت المحكمة المرفوعة إليها الدعوى عناصر الفصل فيها متوافرة كما استبانت هدم قيام أى نزاع حول ملكية ما كان مغتصبا من الأطيان ففصلت فى موضوعها . ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم قد استند فيما استند إليه إلى الحكم الصادر فى القضية رقم ٢١٩ سنة ٣٢ ق استئناف القاهرة لأن الاستناد إلى دليل معيب ليس من شأنه أن يهدر حجيته أو ينال من قوة الأمر المقضى .

وحيث إنه يبين مما تقدم أنه قد صدر بين طرفى الخصومة حكمان نهائيان متناقضان أولهما الحكم رقم ٦٧ سنة ١٩١٨ كلى المنصورة الابتدائية الأهلية الصادر فى ٢٦/٤/١٩٢١ والحكم المفسر له رقم ١٤٥ سنة ٢٧ كلى المنصورة فى ٣/١/١٩٢٨ الذى قضى بإلزام جهة الوقف بأن تدفع ١٢٣٤٣ جنيها والحكم الآخر هو الحكم الرقم ١٣ سنة ٤٠ — ٩٤١ المنصورة الابتدائية الشرعية الذى قضى بعدم التعرض للوقف فى هذا المبلغ وقد أصبحت هذه الأحكام جميعها نهائية وبذلك تكون الجمعية العمومية لمحكمة النقض هى المختصة بالفصل فى النزاع الناجم عن هذا التناقض وذلك وفقا لنص المادة (١٩) من قانون نظام القضاء المعدل بالقانون رقم ٤٠٠ سنة ١٩٥٣ .

وحيث إن المحاكم الأهلية — كانت وقت صدور هذه الأحكام هى المحاكم ذات الولاية العامة فى المسائل المدنية — ولم يخرج من ولايتها إلا ما سمح المشرع أن يعهد به من هذه المسائل لجهات قضائية أخرى — فالدعوى التى تقوم على مطالبة بحق من الحقوق المدنية ضد ناظر الوقف سواء بصفته الشخصية

أو بصفته ناظرا على الوقف — هي مطالبة بحق مالى بحسب تختص المحاكم المدنية دون غيرها بنظرها — ومتى تقور ذلك تكون الدعوى التى رفعت على ناظرى الوقف بصفتهما الشخصية وبصفتهما ناظرين على الوقف أمام محكمة المنصورة الأهلية ممن قضى لهم بملكية حصته فى وقف بأن يدفعوا لهم مبلغ ١٢٣٤٣ جنيها مقابل ريع الأطيان التى حكم لهم بها والذى صدر فيها الحكم رقم ٩٧ سنة ١٩١٨ المنصورة الابتدائية الأهلية والحكم المفسر له ١٤٥ سنة ٢٧ كلى المنصورة — هذه الدعوى تكون قد رفعت إلى محكمة مختصة لها ولاية الحكم فيها ويكون الحكم الصادر منها قد صدر وهى تملك هذا الاختصاص . ولا اختصاص للمحاكم الشرعية فى البحث فى إلزام أو عدم إلزام الوقف بهذا الدين وهى ذلك يكون الحكم رقم ٣ سنة ٤٠ — ١٩٤١ الصادر من محكمة المنصورة الشرعية ضد بعض من صدر الحكم الأهلى لصالحهم بمنع تعرضهم لناظر الوقف بصفته ناظرا لوقف السيدة منجده فى مبلغ ١٢٣٤٣ جنيها المحكوم لهم بها — قد صدر من جهة لا ولاية لها فى إصداره . ومن ثم يكون طلب المدعين الحكم بعدم الاعتداد بالحكم الصادر من المحكمة الشرعية لانعدام ولايتها على أساس صحيح ويتعين للأسباب المتقدمة إجابته . أما ما يثيره المدعى عليهم بشأن صدور حكم الريع بطريق التواطؤ أو سقوط هذا الحكم والحكم المفسر له بمضى المدة لعدم تنفيذها فإن مثل هذه الدفوع ليس محلها طلب تنازع الاختصاص الحالى الذى يقتصر الأمر فيه حول موضوع الأولوية فى التنفيذ من الناحية القانونية مجردا من أى اعتبار آخر أى أى الحكيم صدر من جهة لها ولاية الحكم فى النزاع .

جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود صياد ، ومصطفى كامل ، ورايح عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، وفهري يسى جندى ، والسيد عفيفي ، ومحمد زعفراني سالم ، والحسين العوضي المستشارين .

(٩)

الطلب رقم ٧٦ سنة ٢٦ ق "رجال القضاء"

إجراءات الطلب . مرتبات . نيابة . الطعن بعد الميلاد في قرار وزير العدل فيما لم يتضمنه من منح الطالب المربوط المخصص لدرجة مساعد النيابة رغم علمه بالقرار . عدم قبول الطلب شكلا .

متى كان الطالب لم يقرر بالطعن في قرار وزير العدل فيما لم يتضمنه من منحه المربوط المخصص لدرجة مساعد النيابة إلا بعد مضي الثلاثين يوما المحددة للطعن بالنقض طبقا للسادة ٤٢٨ مرافعات على الرغم من علمه بالقرار منذ أن صرفه مرتبه على الأساس الذي لا يرتضيه عقب صدور القرار المطعون فيه فإن الطلب يكون غير مقبول شكلا (١) .

الشكوة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

حيث إن الطالب قرر في ١٩٥٦/٤/٢٨ بالطعن في قرار وزير العدل الصادر في ١٩٥٣/٤/١٨ الخاص بترقيته إلى درجة مساعد نيابة فيما لم يتضمنه من منحه مربوط تلك الدرجة طبقا لما ورد بجدول مرتبات رجال القضاء الملحق بقانون استقلال القضاء . وقد دفعت النيابة بعدم قبول هذا الطلب شكلا لتقديمه بعد الميلاد .

(١) قررت المحكمة هذا المبدأ أيضا في الحكم الصادر في ذات الجلسة في الطلب رقم ٧٧ سنة ٢٦ ق "رجال القضاء" .

وحيث إن المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ بإصدار قانون
نظام القضاء نصت على أن "يتبع في تقديم الطلبات والفصل فيها القواعد
والإجراءات المقررة للنقض في المواد المدنية". لما كان ذلك وكان القرار المطعون
فيه صادر في ١٨/٤/١٩٥٣ وأبلغ للنيابة التي يعمل بها الطالب في ٢٢/٤/١٩٥٣
وقد علم به على وجه التحقيق منذ أن صرف مرتبه الشهري — على الأساس الذي
لا يرتضيه — عقب صدور القرار بترقيته ومع ذلك فهو لم يطعن في هذا القرار إلا في
٢٨/٤/١٩٥٦ أى بعد مضي الثلاثين يوما المحددة للطعن بالنقض طبقا لنص
المادة ٤٢٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ومن ثم فإنه يتمين قبول
الدفع والقضاء بعدم قبول الطلب شكلا وإلزام الطالب بالمصروفات .

جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود عياد ،
واسحق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، وأحمد قوشة ، وفهيم يسى جندى ، ومحمود حبيب
خاطر ، ومحمد زعفراني سالم ، والحسين العوضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

(١٠)

الطلبات أرقام ٦١ و ١١٤ سنة ٢٤ و ١٦ و ٥٧ و ١٢٤ و ١٩٤
سنة ٢٥ و ١٢٥ سنة ٢٦ و ٣٧ سنة ٢٧ ق "رجال القضاء"

أهلية . تفتيش . تقدير الطالب في تقرير التفتيش بدرجة "يشارف فوق المتوسط" . مؤداه
عدم بلوغه درجة فوق المتوسط .

إن تقدير الطالب في تقرير التفتيش بدرجة "يشارف فوق المتوسط" إنما
ينصرف بحسب مدلوله إلى أنه وضع بين درجة "متوسط" ودرجة "فوق
المتوسط" ومؤدى ذلك أنه لم يبلغ هذه الدرجة الأخيرة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة
والمدافعة .

من حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الأوراق في أنه صدر مرسوم
في ١٠/٤/١٩٥٤ بتعيينات وتنقلات وانتدابات قضائية طعن فيه الطالب وطلب
الحكم بإلغائه فيما تضمنه من تخطيطه في الترقية إلى درجة وكيل محكمة من الفئة (ب)
أو ما يعادلها وقيد طلبه هذا برقم ٦١ سنة ٢٤ ق . وفي ٢٢ من يولييه سنة ١٩٥٤
صدر مرسوم آخر بتعيينات وتنقلات وانتدابات قضائية طعن فيه الطالب وطلب
الحكم بإلغائه فيما تضمنه من تخطيطه في الترقية إلى الدرجة المذكورة وقيد طلبه هذا

برقم ١١٤ سنة ٢٤ ق . وفي أول ديسمبر سنة ١٩٥٤ صدر مرسوم ثالث بتعيينات وتنقلات وانتدابات قضائية طعن فيه الطالب وطلب الحكم بالغائه فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى الدرجة المشار إليها وقيد طلبه هذا برقم ١٦ سنة ٢٥ ق . وفي ٩ من فبراير سنة ١٩٥٥ ، ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٥ ، ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ صدرت قرارات من رئيس مجلس الوزراء بتعيينات وتنقلات وانتدابات قضائية طعن الطالب في كل منها عقب صدوره وطلب في بادئ الأمر الحكم بالغائها فيما تضمنته من تخطيه في الترقية إلى درجة وكيل محكمة إلا أنه عاد فعدل طلباته إلى طلب الحكم بالغائها فيما تضمنته من تخطيه في الترقية إلى درجة رئيس محكمة على اعتبار أن هذا الإلغاء هو نتيجة حتمية لإلغاء المراسيم الثلاثة الأولى فيما تضمنته من تخطيه في الترقية إلى درجة وكيل محكمة وقيدت هذه الطلبات على التوالي برقم ٥٧ سنة ٢٥ ق و ١٢٤ سنة ٢٥ ق و ١٩٤ سنة ٢٥ ق . وفي ٣١ من يوليو سنة ١٩٥٦ صدر قرار جمهوري بتعيينات وتنقلات وانتدابات قضائية طعن فيه الطالب فيما تضمنه من عدم وضعه في ترتيب أقدميته الطبيعي في درجة رئيس محكمة وقيد طلبه هذا برقم ١٢٥ سنة ٢٦ ق . وفي ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٥٧ صدر قرار جمهوري بتعيينات وتنقلات وانتدابات قضائية طعن فيه الطالب وطلب الحكم بالغائه فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى درجة مستشار وذلك كنتيجة حتمية لإلغاء المراسيم والقرارات السالفة ذكرها وقيد هذا الطلب برقم ٣٧ سنة ٢٧ ق . وقد قررت المحكمة ضم الطلبات السبعة الأخرى إلى الطلب الأول .

ومن حيث إن النيابة العامة لاحظت في خصوص الطلبات الخمسة الأولى أن الطالب قد اختصم في كل منها رئيس مجلس القضاء الأعلى وأبدت رأيها بعدم جواز مخاصمته وترى المحكمة أن هذه المخاصمة غير مقبولة لأن مجلس القضاء الأعلى لا شأن له في الخصومة القائمة بين الطالب والجهة الإدارية — وزارة العدل — ولأن الآراء التي يبديها هذا المجلس ليست في حد ذاتها قرارات إدارية .

وحيث إنه فيما عدا ذلك فإن الطلبات جميعها قد استوفت أوضاعها الشكلية .

ومن حيث إن الطعن في كل من المراسيم الثلاثة الأولى بني على مخالفة القانون — ويقول الطالب في بيان ذلك إنه عين وكيلًا للنائب العام في سنة ١٩٤٣ ثم عين قاضيا من الدرجة الثانية في سنة ١٩٤٥ ثم رقي قاضيا من الدرجة الأولى في سنة ١٩٤٨ وأنه كان دائما موضع التقدير في عمله وعلى ذلك يكون تخطيه في الترقية مخالفا للسادة ٢١ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ التي نصت في فقرتها الأخيرة على أن يجري الاختيار لوظائف وكلاء المحاكم وما يعادلها على أساس درجة الأهلية وعند التساوي تراعى الأقدمية .

ومن حيث إن وزارة العدل ردت بأنها راعت عند وضع الحركات القضائية المطعون في مراسيمها المذكورة درجة الأهلية وبأن الطاعن لم يبلغ درجة أهلية من تخطوه في الترقية بهذه المراسيم — وقررت المحكمة في سبيل تحقيق الطعون تكليف وزارة العدل بتقديم الملف السري للطالب وبيانات مستخرجة من السجلات السرية لزملائه الذين تخطوه في الترقية — فقدمت وزارة العدل الملف والبيانات المشار إليها ثم قدمت النيابة العامة مذكرة انتهت فيها إلى أن تقدير أهلية الطالب ودرجة كفايته على ضوء تقارير التفتيش واعتراضاته ومقارنة أهليته بدرجة أهلية من رقوا دونه — كل ذلك أمر متروك لتقدير المحكمة .

ومن حيث إن حاصل ما تضمنه دفاع الطالب بعد تقديم الملف والبيانات أنه أجرى مقارنة بين درجة أهليته ودرجة أهلية بعض زملائه الذين تخطوه في الترقية وأبدى اعتراضات بشأن تقارير إدارة التفتيش القضائية عن أعماله قبل صدور مرسوم أول ديسمبر سنة ١٩٥٤ وتتلخص هذه الاعتراضات فيما يلي : أولا — أن التقرير المؤرخ في ١٩٥٢/٢/٧ قدر فيه الطالب بدرجة "يشارف فوق المتوسط" في حين أن مقدمات هذا التقرير لا تؤدي إلى تقديره بالدرجة المشار إليها بل تؤدي إلى تقديره بدرجة "فوق المتوسط" فضلا عن أن القرار الوزاري الصادر بتاريخ ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٢ بتنظيم إدارة التفتيش القضائية نص على أن تفاوت القضاة في كفايتهم يكون بين الدرجات الآتية : كفاء — فوق المتوسط — متوسط — أقل من المتوسط — الأمر الذي يستفاد منه أن درجة يشارف فوق

المتوسط — هي بذاتها درجة "فوق المتوسط". ثانياً — إن التقرير المؤرخ في ١٩٥٤/٤/٦ إنما وضع أثناء بحث مجلس القضاء الأعلى لحركة أبريل سنة ١٩٥٤ وقدم إلى المجلس قبل أن يخطر به الطالب ولما أخطربه أبدى اعتراضاته بشأنه فضلاً عن أنه يبين من مراجعة هذا التقرير أن مقدماته لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها — وهي تقدير الطالب بدرجة "متوسط" هذا إلى أن من قام بإجراء التفتيش موضوع هذا التقرير قد أخطأ إذ نسب إلى الطالب قلة إنتاجه وعدم التساوي في توزيع القضايا وتحوير أسباب الأحكام بين أعضاء الدائرة التي كان يرأسها — وقدم الطالب رداً على هذا الذي نسب إليه شهادة من محكمة الجيزة الابتدائية عن القضايا التي فصل فيها من الدائرة التي كان يرأسها الطالب من المدة من أول فبراير سنة ١٩٥٣ لغاية آخر أبريل سنة ١٩٥٣ مبيناً بها عدد القضايا الموزعة على كل من أعضاء الدائرة ونوعها .

ومن حيث إنه تبين لهذه المحكمة من الاطلاع على الملف السري للطالب وما احتواه من تقارير ومقارنة ذلك بالبيانات المستخرجة من السجلات السرية لزملائه المشار إليهم أنه لم يكن في تخطيطه في الترقية بالمراسم الثلاثة — الصادرة في ١٩٥٤/٤/١٠ ، ٢٢ يولييه سنة ١٩٥٤ وأول ديسمبر سنة ١٩٥٤ — ما يخالف القانون . أما ما أثاره الطاعن في دفاعه من الاعتراضات التي سبق بيانها فمردود في شطره الأول بأن تقدير الطالب في تقرير ٧ فبراير سنة ١٩٥٢ بدرجة "يشارف فوق المتوسط" إنما ينصرف بحسب مدلوله إلى أنه وضع بين درجة "متوسط" ودرجة "فوق المتوسط" ومؤدى ذلك أنه لم يبلغ هذه الدرجة الأخيرة . هذا إلى أنه لم يتبين للمحكمة من الاطلاع على هذا التقرير وجود أي تعارض بين نتيجته ومقدماته . ومردود في شطره الآخر بأن التقرير المؤرخ في ١٩٥٤/٤/٦ تناول عمل الطالب في الفترة من أول مارس سنة ١٩٥٣ لغاية آخر مايو سنة ١٩٥٣ في حين أن الشهادة التي يستدل بها الطالب على عدم صحة مانسب إليه تناولت المدة من أول فبراير سنة ١٩٥٣ لغاية آخر أبريل سنة ١٩٥٣ أي أنها شملت فترة لم يتناولها تقرير التفتيش كما أغفلت فترة تناولها هذا التقرير . فضلاً عن أن ماورد

بهذه الشهادة قاصر على بيان عدد القضايا التي فصل فيها ونوعها وليس من شأنه
نفي ماورد في هذا الخصوص بصلب التقرير مما لا ترى هذه المحكمة محلا لبيانه
حتى لا ينكشف من أمور القضاة ما يجب أن يظل منطويا .

ومن حيث إنه لما تقدم تكون الطلبات رقم ٦١ سنة ٢٤ق، ١١٤ سنة ٢٤ق،
١٦ سنة ٢٥ ق على غير أساس ويتعين رفضها كما يتعين رفض باقي الطلبات لأن
أصلها — كما سبق بيانه — هو إلغاء المواسيم موضوع الطلبات الثلاثة الأولى .

جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٥٨

بإقامة السيد حسن دارد المستشار، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومحمود ميا ،
واسحق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، وأحمد قوشة ، وفهم يسى جندى ، وإبراهيم
هثان يوسف ، ومحمود هلى خاطر ، ومحمد زعفرانى سالم ، والحسين العوضى ، ومحمد رفعت
المستشارين .

(١١)

الطلب رقم ١٦ سنة ٢٦ ق "رجال القضاء"

ترقية . محاكم شرعية . سلطة وزارة العدل فى إرجاء شغل الوظائف التى خلت بالمحاكم الشرعية
قبل انقضاء أجلها فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ .

مضى كانت وزارة العدل قد رأت لاعتبارات قدرتها وتتمثل بالصالح العام
إرجاء شغل الوظائف التى خلت بالمحاكم الشرعية قبل انقضاء أجلها فى ٣١ من
ديسمبر سنة ١٩٥٥ فإنها لا تكون قد أساءت استعمال السلطة فى شئ . ذلك
أن جهة الإدارة تستقل بتقدير الوقت المناسب لشغل الوظائف فى إدارات
الحكومة مستهدية فى ذلك بما تراه محققا للصالح العام دون معقب عليها فيما تراه
وتقرره فى هذا الخصوص (١) .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار وبعد المرافعة
والمداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الفرار المظنون فيه وسائر الأوراق تفصل
فى أن الطالب عين موظفا قضائيا بالمحاكم الشرعية فى ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٤

(١) صدر حكم مماثل فى ذات الجلسة فى الطلب رقم ١٧ سنة ٢٦ ق "رجال القضاء" .

وفي ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ أجرت وزارة العدل حركة قضائية تناولات تعيينات وترقيات للحكمة العليا الشرعية ورؤساء ونواب وقضاة الدرجة الأولى بالمحاكم الشرعية فتخلف عن هذه الحركة حتى أول يناير سنة ١٩٥٦ تاريخ تنفيذ القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ المجلد بالقانون ٦٢٤ سنة ١٩٥٥ بتوحيد نظام القضاء ثلاثة عشر وظيفة لقاض من الدرجة الثانية كان يجب أن تشغل بمن يرقون إليها من بين الموظفين القضائيين ولما كان ترتيب الطالب في الأقدمية وقتئذ الثاني بين هؤلاء الموظفين فقد طلب إلى وزير العدل ترقيته إلى إحدى وظائف قضاة الدرجة الثانية الشاغرة فلم يستجب الوزير إلى طلبه رغم استحقاقه للترقية وترتب على ذلك أنه عند تنفيذ القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ أن أصبحت أقدميته بين رجال القضاء الموحد بعد معاوني النيابة جميعا كما ترتب عليه عدم جواز ترقيته إلى وظيفة قاض قبل مضي مدة تسع سنوات وفقا لأحكام ذلك القانون ، فطعن الطالب في قرار وزير العدل بعدم ترقيته إلى وظيفة قاض بالمحاكم الشرعية اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ قائلا إن هذا الامتناع ينطوي على إساءة استعمال السلطة وطلب إلغاء هذا القرار والحكم باستحقاقه للترقية اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ وما يترتب على ذلك من آثار .

وحيث إن وزارة العدل دفعت بأن شغل الوظائف الشاغرة وتقدير الوقت والظروف الملائمة لذلك مما تترخص به جهة الإدارة فهو من الاطلاقات المخولة لها دون معقب عليها فيه .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أن جهة الإدارة تستعمل بتقدير الوقت المناسب لشغل الوظائف في إدارات الحكومة مستهدية في ذلك بما تراه محققا للصالح العام دون معقب عليها فيما تراه وتقرره في هذا الخصوص ، لما كان ذلك وكانت وزارة العدل قد رأت لاعتبارات قدرتها وتتصل بالصالح العام إرجاء شغل الوظائف التي خلت بالمحاكم الشرعية قبل انقضاء أجلها في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ لأنها لا تكون قد أساءت استعمال السلطة في شيء ومن ثم يتعين رفض الطلب .

جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود عباد ،
ومصطفى كامل ، واسحق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، وفهم يسى جندى ، ومحمد
زهراني سالم ، والحسيني عوض المستشارين .

(١٢)

الطلب رقم ٦٠ سنة ٢٦ ق "رجال القضاء" :

أقدمية . تعيين محام من الدرجة الثانية بإدارة قضايا الحكومة بعد العمل بالقانون ٢٢١
لسنة ١٩٥٥ في درجة وكيل نيابة التي مربوطها من ٣٦٠ - ٥٤٠ ج بعد زميل له في التخرج
ويسبقه في الدرجة التي عين فيها في سلك النيابة . لا خطأ .

متى تبين أن الطالب كان محاميا من الدرجة الثانية التي مربوطها ٣٦٠ -
٤٨٠ ج بإدارة قضايا الحكومة ولم عين وكيلا للنيابة بعد العمل بالقانون
رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ حددت أقدميته بعد زميل يسبقه في تاريخ التخرج
ويسبقه في الدرجة التي عين فيها في سلك النيابة وهي درجة وكيل نيابة التي
مربوطها من ٣٦٠ - ٥٤٠ ج فإن الوزارة لا تكون قد خالفت القانون في شيء
وإن كان تعيين الطالب في الدرجة المماثلة بإدارة قضايا الحكومة سابقا على
القانون ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ المذكور .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار وبعد المرافعة
والمداولة .

من حيث إن الطلب قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الأوراق — تتحصل في أن الأستاذ ... حصل على ليسانس الحقوق في مايو سنة ١٩٥٠ وعين مندوبا من الفئة ب بإدارة قضايا الحكومة في ١٩٥١/٣/٤ — وتدرج في الترقية حتى عين في ١٩٥٥/٤/١٧ محاميا من الدرجة الثانية التي مربوطها ٣٦٠ — ٤٨٠ ج ثم صدر قرار جمهوري بتاريخ ١٩٥٦/٢/٨ بتعيينه وكيلا للنائب العام فظعن في هذا القرار بتاريخ ١٩٥٦/٣/٦ طالبا إلغاء فيما تضمنه من جعل أقدميته تالية للسيد ... وكيل النيابة وارتكن إلى أن مناط تحديد أقدميته يجب أن يكون بتاريخ تعيينه محاميا في الدرجة ٣٦٠ — ٤٨٠ ج بإدارة قضايا الحكومة وهو ١٩٥٥/٤/١٧ مما يضمن معه تحديد أقدميته بين وكلاء النيابة الذين عينوا في ١٩٥٥/٤/٢٥ في الدرجة الثانية في نفس المربوط المعادل لمربوط درجته بإدارة قضايا الحكومة وبذلك يسبق ... ووكلاء النيابة من الدرجة الثالثة الذين أدمجت درجتهم مع الوكلاء من الدرجة الثانية في درجة واحدة بموجب القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ إذ أن هذا الإدماج لا يغير من الأقدميات شيئا إذ يظل من كانوا في الدرجة الثانية قبل هذا الإدماج سابقين في الأقدمية لوكلاء النيابة الذين كانوا في الدرجة الثالثة وأصبحوا معهم في الكشف الموحد ومن ثم يكون تحديد أقدميته متأخرة عن وكلاء النيابة من الدرجة الثالثة المذكورين وقع مخالفا للقانون لأن درجته باعتباره محاميا في إدارة قضايا الحكومة من الدرجة الثانية معادلة لدرجة وكلاء النيابة من الدرجة الثانية وتكون أقدميته بين هؤلاء — وردت وزارة العدل على هذا الطلب بأنها في تحديدها لأقدمية الطالب في الوضع الذي صدر به القرار المطعون فيه لم تخالف القانون في شيء. وأبدت النيابة العامة رأيا بأن الطلب لا يستند إلى أساس صحيح .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على البيانات الرسمية المقدمة من وزارة العدل أن السيد ... ومن يتقدمه من وكلاء النيابة من الدرجة الثالثة اعتبروا بموجب القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ في درجة وكيل نيابة التي مربوطها من ٣٦٠ — ٥٤٠ ج ابتداء من ١٩٥٥/٤/٢٥ وأن الطالب عين وكيلا للنائب العام بتاريخ ١٩٥٦/٢/٨

وحددت أقدميته بعد السيد وان كان قد سبق تعيينه في درجة مماثلة بإدارة قضايا الحكومة في ١٧/٤/١٩٥٥ . ولما كانت المادة ٧٩ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ تحيل في تقرير أقدمية أعضاء النيابة إلى الطريقة المقررة لأقدمية رجال القضاء وفقا للمادة ٢٢ من ذلك القانون وكانت هذه المادة تنص على أن أقدمية أعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة "يجوز" أن تحدد عند تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات وكان مفاد هذا النص على ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو أن يكون تحديد أقدمية هؤلاء من تاريخ تعيينهم في الدرجات المماثلة لدرجات القضاء أو النيابة أمرا جوازا يحق لوزارة العدل أن تمارسه في حدود ما تقتضيه المصلحة العامة . لما كان ذلك فان الوزارة إذ لم تحدد أقدمية الطالب من تاريخ تعيينه في درجته المماثلة في إدارة قضايا الحكومة في ١٧/٤/١٩٥٥ ووضعته بعد زميل يماثله في تاريخ التخرج ويسبقه في الدرجة التي عين فيها في سلك النيابة لا تكون قد خالفت القانون في شيء ويكون الطلب على غير أساس متعينا ورفضه .

جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود عباد ،
واسحق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، وأحمد فوشه ، وفهميم يحيى جندى ، ومحمود حلى خاطر
ومحمد زه راني سالم ، والحسين العوضي ، ومحمد رفعت المنشارين .

(١٣)

الطلب رقم ٦١ سنة ٢٦ ق "رجال القضاء"

أقدمية . تعيين محام في وظيفة قاض بعد زميل له استوفى مثله شرط الصلاحية في التعيين
في وظيفة قاض وعين قبله في القضاء . لا خطأ .

متى كان المحامي قد استوفى شرط الصلاحية في التعيين في وظيفة قاض بمرور
أربع سنوات متوالية على اشتغاله بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف طبقا للأداة ٣ فقرة هـ
من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ المعدلة بالقانون ٢٢١ لسنة ١٩٥٥
وهند تعيينه في القضاء وضع في الأقدمية بعد زميل له استوفى هذا الشرط في
نفس التاريخ وعين في القضاء قبله فان القرار المطعون فيه يكون مطابقا للقانون.

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر ، وبعد المرافعة
والمداولة .

حيث إن الطلب قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الأوراق تتحصل في أن الأستاذ ...
القاضي قرر بتاريخ ١٩٥٦/٣/١٠ بالطعن في القرار الصادر من مجلس الوزراء
والمنشور بالجريدة الرسمية في ١٩٥٦/٢/١٣ طالبا إلغاءه فيما تضمنه من تحديد
أقدميته وارتنك في ذلك إلى أن القرار المطعون فيه إذ حدد أقدميته بعد

الأستاذ القاضي قد خالف القانون ذلك أن المفروض قانونا أن تتحدد أقدميته بين زملائه الذين يمثلونه في تاريخ القيد بجدول المحامين العام أو في بدأ العمل القانوني ومدته إلا أن القرار المطعون فيه قد وضعه في الأقدمية بعد الزميل المذكور الذي تخرج في سنة ١٩٤٢ وقيد بجدول المحامين العام في ١٩/٩/١٩٤٢ في حين أنه يسبقه في التخرج والقيد إذ تخرج في سنة ١٩٣٩ وقيد بجدول المحامين العام في ٢٩/١٠/١٩٣٩ — وردت وزارة العدل على هذا الطلب بأن الفيصل في تحديد أقدمية المعينين من المحامين في القضاء ليس بتاريخ القيد بجدول المحامين العام بل بتاريخ صلاحيته للتعين في القضاء بمضي أربع سنوات من تاريخ قيده بجدول المقبولين للرافعة أمام الاستئناف فتحدد أقدميته بين زملائه الممثلين له في تاريخ هذه الصلاحية — وأبدت النيابة العامة رأيا بأن الطلب على غير أساس لأن القرار المطعون فيه في تحديده لأقدمية الطالب جاء مطابقا لفهم الصحيح للمادة ٢٢ من قانون استقلال القضاء .

وحيث إنه بالرجوع إلى المادة ٢٢ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ والتي تحدثت عن قواعد تحديد الأقدمية في مختلف الأحوال يبين أنها قد نصت في فقرتها الأخيرة على أنه "بالنسبة للمحامين فتحدد أقدميتهم بين أغلبية زملائهم من داخل الكادر القضائي" وهي قاعدة جديدة استنها المشرع وعدل بها عن القاعدة القديمة التي نصت عليها المادة ٢٤ من قانون استقلال القضاء الملغى رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ والتي كانت تقضي "بأن يكون تحديد الأقدمية حسب مدة الخدمة في المصالح الأخرى أو تاريخ القيد بجدول المحامين العام" ومن ثم فإن ما يرتكز إليه الطالب من وجوب تحديد أقدميته بحسب تاريخ قيده بجدول المحامين العام قد ألغى ولا سند له من القانون المنطبق على واقعة الدعوى ذلك أن النص الجديد وقد ألغى القاعدة السابقة المشار إليها وأحل بدلها أن تحدد أقدمية المحامين المعينين في القضاء بين أغلبية "زملائهم" من داخل الكادر القضائي قصد أن يجعل من المساواة في الأقدمية مع من هم في داخل الكادر القضائي أساسا عادلا لزمانة حقة تستند إلى صلاحية المحامي للتعين في القضاء وحيروته بهذا التعيين زميلا

متكافئا لمن سبقه في التعيين بداخل الكادر القضائي في تاريخ صلاحيته هو لهذا التعيين فتساوى الأقدار بين من كان مشغلا بالمحاماة وبين من اشتغل قبله بالقضاء هل أساس تماثل من الصلاحية للتعين في المناصب القضائية فتتحقق بينهم الزمالة التي قصدت إليها المادة ٢٢ سالفة الذكر من تحديد أقدمية المحامين بين "أغلبية زملائهم" من داخل الكادر القضائي إذ بغير ذلك تحتل موازين العدالة والمساواة بين من كان أهلا لتولي منصب القضاء وممارس وظيفته فعلا داخل الكادر القضائي في تاريخ سابق وبين المحامي الذي لم يكن في ذات التاريخ صالحا للتعين في نفس المنصب طبقا لشرائط القانون وهو ما أراد الشارع تفاديته بإلغاء القاعدة السابقة المرتكئة إلى تاريخ القيد بجدول المحامين العام وإحلال قاعدة الزمالة في الصلاحية على ما سلف بيانه .

وحيث إنه لما كان ذلك وكان الطالب لم يستوف شرط الصلاحية في التعيين في وظيفة قاض إلا في ١٣/١٢/١٩٥٤ بمرور أربع سنوات متوالية على اشتغاله بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف طبقا للمادة ٣ فقرة هـ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ المعدلة بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ وكان زميله الأستاذ — على ما يبين من كشف الأقدمية المقدم من وزارة العدل — قد استوفى هذا الشرط في نفس التاريخ وعين في القضاء قبله في ٢١/١٢/١٩٥٤ فإن القرار المطعون فيه إذ وضعه في الأقدمية بعد هذا الزميل مباشرة يكون مطابقا للقانون .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطالب على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود
مهدي ، واصحق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، وأحمد قوشه ، وفهيم يسي بجندي ،
وابراهيم عثمان يوسف ، ومحمود حلي خاطر ، ومحمد زعفراني سالم ، والحسيني العوضي ، ومحمد
رفعت المستشارين .

(١٤)

الطلبان رقما ١١٣ لسنة ٢٦ و ٢٧ سنة ٢٧ ق "رجال القضاء"

(أ) أهلية . تقرير مجلس القضاء لقاعدة مقتضاها أنه لا يجوز أن يرشح للترقية إلا من يكون
حاصلا على تقريرين متوالين استقرت حاله فيهما في درجة "فوق المتوسط" . الالتزام
الوزارة لهذه القاعدة . لا خطأ .

(ب) أهلية . مدلول عبارة "يزيد قليلا عن المتوسط" عند تقدير درجة كفاية القاضي .

(ج) أهلية . تنفيذ . المقصود بما نص عليه المشرع في المواد ١٠ و ١١ و ١٣ من
قرار ١٧/٤/١٩٥٢ بتنظيم التنفيذ القضائي عند تقدير درجة أهلية القاضي .

١ — للجهات المختصة وهي بسبيل إجراء الحركات القضائية أن تضع قواعد
تلتزمها عند تقدير درجة أهلية القاضي على أن يكون التزام هذه القواعد مطلقا
بين القضاة جميعا وغير مخالف للقانون . فإذا كان مجلس القضاء قد وضع قاعدة
مقتضاها أنه لا يجوز أن يرشح للترقية إلى درجة وكيل محكمة إلا من يكون حاصلا
على تقريرين متوالين استقرت حالته فيهما في درجة "فوق المتوسط" فإن للوزارة
أن تلتزم هذه القاعدة وأن تعمل بموجبها فإذا كانت قد فعلت ذلك بالنسبة للطلاب
فإنها لا تكون قد خالفت القانون في شيء .

٢ — إن مدلول عبارة "يزيد قليلا عن المتوسط" عند تقدير درجة كفاية
القاضي هو أن درجة أهليته لم تبلغ درجة "فوق المتوسط" .

٣ — متى كانت الوزارة قد أخطرت القاضى بإيداع تقرير التفتيش ملفه و
ترسل إليه الملاحظات التى أوحظت على عمله إلا بعد مدة تزيد على سنة من تاريخ
إيداع التقرير فلم أجدى اعتراضه عليها فى خلال خمسة عشر يوما وفقا للقانون
التفتت عنها إدارة التفتيش ولم تنظر فيها ولم تعدد بها . فإن الوزارة لا تكون قد
راعت أحكام المواد ١٠ و ١١ و ١٣ من قرار ١٧ أبريل سنة ١٩٥٢ بتنظيم
التفتيش القضائى ذلك أن المشرع قد قصد بما نص عليه فى هذه المواد أن يوفر
للقاضى الضمانات التى تكفل تقدير درجة أهليته تقديرا مبررا من العيوب بعد
إذ يكون قد اطلع على تقريره وأبدى اعتراضاته على ما تضمنه من ملاحظات
على عمله فينظر فى هذه الاعتراضات ويستوضح القاضى والمفتش على السواء أمرها
إذا استدعى الحال بيانا أو إيضاحا وما كان للوزارة أن تهمل تلك الضمانات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر و
المرافعة والمداولة .

من حيث إن الطالبين قد استوفيا أوضاعهما الشكلىة .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من القرارين المطعون فيهما وسائر الأوراق
تتحصل فى أن الطالب عين قاضيا من الدرجة الثانية اعتبارا من أول أبريل
سنة ١٩٤٨ . وفى شهر يونيه سنة ١٩٤٩ وضعت إدارة التفتيش القضائى بوزارة
العدل تقريرا عن أعماله قدرت فيه كفايته بدرجة (يزيد عن المتوسط) فارق
فى شهر سبتمبر سنة ١٩٥٠ إلى وظيفة قاض من الدرجة الأولى وظل يعمل بعد
ذلك ست سنوات متوالية دون أن يجرى تفتيش على أعماله حتى أصبح ترتيبه
فى كشف الأقدمية الرابع والخمسين بين قضاة الدرجة الأولى . وعندئذ أجرت
الوزارة تفتيشا على أعماله فى الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٥٥ ووضعت
تقريراً قدرت فيه كفايته بدرجة (وسط) وفى ٣١ من أغسطس سنة ١٩٥٦
صدر قرار جمهورى بتعيينات وترقيات بين رجال القضاء تمناه فى الترقية إلى

موجة وكيل محكمة أو ما يعادلها . فطمعن في هذا القرار بالطمعن رقم ١١٣
سنة ٢٢٩ ق رجال القضاء طالبا إلغاء فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى هذه الدرجة
لاستحقاقه للترقية إلى هذه الدرجة قبل زميله الأستاذ الذي كان
يلجأ في الأقدمية . وفي شهر يونيه سنة ١٩٥٧ أجرت الوزارة تفتيشا آخر على أعمال
الطالب ووضعت تقريرا قدرت كفايته فيه بدرجة (فوق المتوسط) ثم صدر
بعد ذلك قرار جمهوري في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٧ بتعيينات وترقيات
قضائية تخطاه في الترقية أيضا . فطمعن في هذا القرار كذلك بالطمعن رقم ٢٧ سنة ٢٢٧ ق
رجال القضاء طالبا إلغاء فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى درجة وكيل محكمة
أو ما يعادلها لاستحقاقه للترقية إلى هذه الدرجة قبل زميله الأستاذ
وقد ضم الطعن الثاني إلى الأول ليصدر فيهما حكم واحد .

وبحيث إن الطالب يبني طعنه على القرارين الجمهوريين المطعون فيهما
على سببين حاصلهما أن هذين القرارين صدرا على خلاف ما يقضى به القانون
فضلا عما شابهما من سوء استعمال السلطة وذلك في أربعة أوجه . الأول منها :
أن وزارة العدل استندت في تخطي الطالب في الترقية إلى قاعدة وضعها مجلس
القضاء الأعلى مقتضاها أنه لا يجوز أن يرشح للترقية إلا من يكون حاصله على
مقايير متواليين استقرت حالته فيهما في درجة (فوق المتوسط) وهذه القاعدة
لا مستند لها من القانون ولا يصح للوزارة أن تلتزمها أو تتقيد بها . والوجه الثاني :
أنسب الوزارة إذ قامت بالتفتيش على أعمال الطالب لأول مرة في شهر يونيه
سنة ١٩٤٩ قدرت كفايته بدرجة (يزيد قليلا عن المتوسط) وهي درجة
لا يعرفها قانون استقلال القضاء ولا يعرفها قرار وزير العدل الصادر في ١٧ من
أبريل سنة ١٩٥٢ بتشكيل إدارة التفتيش القضائي إذ أن درجات تقدير الكفاية
المشار إليها في القرار المذكور هي درجة (المتوسط — فوق المتوسط) ومن
ثم تكون الوزارة قد خلقت درجة فرعية لا يعرفها القانون ، ولا علاج لهذا
الوضع الخاطئ إلا باعتبار المعنى المقصود بعبارة يزيد قليلا عن المتوسط هي أن
درجة التقدير هي درجة (فوق المتوسط) إذ هي الدرجة التي عنها القرار .
والوجه الثالث : أن قانون استقلال القضاء وقرار وزارة العدل بتشكيل إدارة

التفتيش القضائي يقضيان بوجوب التفتيش على أعمال القاضي مرة على الأقل كل سنة وقد سكنت الوزارة عن التفتيش على أعمال الطالب مدة تربو على سبع سنوات إذ كان التفتيش الأول على أعماله في شهر يونيو سنة ١٩٤٩ فقدرت فيه أهليته بدرجة (يزيد قليلا عن المتوسط) وكان التفتيش التالي بمس ذلك في سنة ١٩٥٥ وقدرت فيه درجة أهليته بدرجة (متوسط) كما سلف القول .

وحيث إن هذا النعي مردود في وجهه الأول بأن المادة ٢١ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء تنص في فقرتها الأخيرة على أنه : « فيما يخص وظائف القضاة من الدرجة الثانية ووظائف النيابة من الدرجة الأولى يجري الاختيار في الوظائف الأخرى على أساس درجة الأهلية وهذا التساوي تراعى الأقدمية » .

غير أن القانون لم يورد تعريفا للأهلية ومن ثم كان للجهات المختصة وهي بسبيل إجراء الحركات القضائية أن تضع قواعد تلتزمها عند تقدير درجة أهلية القاضي على أن يكون التزام هذه القواعد مطلقا بين القضاة جميعا وغير مخالف للقانون ومن ثم كان للوزارة أن تلتزم القاعدة التي وضعها مجلس القضاء وأن تعمل بموجبها وهي إذ فعلت ذلك بالنسبة للطالب فإنها لا تكون قد خالفت القانون في شيء . ومردود في وجهه الثاني بأنه وإن كانت درجة (يزيد قليلا عن المتوسط) ليست من الدرجات التي نصت عليها المادة ٢١ من القانون الوزاري الصادر في ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٢ إلا أن الطالب لا حجة له في الاعتراض ذلك لأنه لم يدفع بأن درجة أهليته كانت ترتفع عن مستوى هذا التقدير بل يقوم اعتراضه على أن هذه الدرجة لا يعرفها القرار الوزاري ولذلك فهو يطلب رفع التقدير إلى الدرجة التي يعرفها وهي درجة (فوق المتوسط) وهذا قول لا وجه للحق فيه إذ مدلول تلك العبارة هو أن الطالب لم تبلغ أهليته درجة (فوق المتوسط) ، ومردود في وجهه الثالث بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أنه وإن كانت المادة السادسة من قرار وزارة العدل الصادر بتشكيل إدارة التفتيش تنص على أن ينتقل المفتشون ... مرة على الأقل كل سنة لفحص عمل

القاضي إلا أنه ليس ثمت ما يمنع في حالة عدم تحقق ذلك أن يكون ما جاء في ملف القاضي من تقارير وبيانات وأوراق كافية لتقدير درجة أهليته تقديرا يطمأن إليه ويمكن معه مقارنة درجة أهليته بدرجة أهلية زملائه مقارنة تقوم على أساس صحيح .

وحيث إن حاصل الوجه الرابع أن القرارين الجمهوريين المطعون فيهما قد خالفا القانون ذلك أن المواد ٣٩ من المرسوم بقانون ١٨٨ سنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء والمواد ١٠ و ١١ و ١٢ من قرار وزارة العدل بتشكيل إدارة التفتيش تقضى بوجوب أن يحاط القضية علما بكل ما يلاحظ عليهم وأن يهمل القاضي لإبداء اعتراضاته على ما يوجه إليه من ملاحظات وبعد فحص الملاحظات والاعتراضات يودع ملف القاضي ما يعتمد من الملاحظات ثم تقدير كفايته بعد ذلك فلم تلتزم الوزارة ما تقضى به هذه النصوص في صدر التفتيش على أعمال الطالب في سنة ١٩٥٥ وحرر عنه تقرير قدرت أهليته فيه بدرجة وسط فقد أرسل إليه رئيس التفتيش القضائي كتابا بتاريخ ٢٦ من يولييه سنة ١٩٥٦ يخاطره فيه بإيداع تقرير التفتيش على أعماله في خلال المدة من أول أكتوبر حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٥ وأنه يمكنه الاطلاع عليه بالوزارة . ولكن رئيس التفتيش لم يرسل إليه الملاحظات التي لوحظت على عمله لىبدي اعتراضاته عليها وفقا للقانون . ثم صدر القرار الجمهوري في ٣١ من أغسطس سنة ١٩٥٦ متخطيا إياه في الترقية . وبعد ذلك بمدة تربو على سنة وبالتحديد في ٣٠ من يولييه سنة ١٩٥٧ أرسل إليه مدير التفتيش الملاحظات التي كان يجب إرسالها إليه قبل إيداع التقرير أو على أثر إيداعه وقبل اجراء الحركة القضائية على أي حال ، ويقول الطالب أنه بعد أن وصلت إليه تلك الملاحظات أبدى اعتراضاته عليها ورساها إلى الوزارة في ١٣ من أغسطس سنة ١٩٥٧ . ولكنها التفتت عنها ولم تنظر فيها حتى الآن وانتهى من ذلك إلى قوله إن مخالفة القانون على هذا الوجه يجعل التقرير غير نهائي يجب إعادة النظر فيه في تقدير درجة الأهلية التي استندت إليه . ثم عرض الطالب لما حواه هذا التقرير فقال إن النتيجة التي انتهى إليها في تقدير درجة أهليته وهي (متوسط) لا تتفق ومقدماتها وأن ماورد

في صلب التقرير ينتهي به إلى درجة (فوق المتوسط) وطالب إلى المحكمة أن تعيد النظر في ذلك على ضوء ما ورد بالتقرير في جانب اعتراضاته على الملاحظات التي وجهت إليه وما قدمه من أحكام أصدرها وضمنها حافظة مستنداته مستشهدا بها على أن كفايته تعلو على درجة (متوسط) وتصل به إلى درجة (فوق المتوسط).

وحيث إن وزارة العدل طالبت رفض الطلب في الطعنين لسبب واحد هو أنه لم يتوافر للطالب ما استلزمه مجلس القضاء الأعلى من وجوب استقرار حالة المرشح للترقية في درجة فوق المتوسط وذلك بأن يكون التقريران الأخيران المتواليان تهيئان بالوصول إلى هذه الدرجة . وقد أبدت النيابة العامة رأيها برفض الأوجه الثلاثة الأولى التي سلف بيانها والرد عليها . أما بالنسبة للأوجه الرابع فقد انتهت النيابة في مذكراتها إلى أن الوزارة قد خالفت المادة العاشرة من قرار وزارة العدل الصادر في ١٧ أبريل سنة ١٩٥٢ إذ أخطرت الطالب بإيداع التقرير مافيه في ٢٦ من يولييه سنة ١٩٥٦ ثم صدر القرار الجمهوري الأول المطعون فيه بتاريخ ٣١ يولييه سنة ١٩٥٦ قبل مضي خمسة عشر يوما المنصوص عليها في تلك المادة والمحددة للاطلاع على التقرير وإبداء الاعتراضات على الملاحظات وبالتالي يكون التقرير الذي قدر الطالب بدرجة متوسط تقريراً غير نهائي ويحق للمحكمة أن تتولى بنفسها التقدير على ضوء الاعتراضات التي قدمها والتي سلفت الإشارة إليها .

وحيث إن المادة ٣٩ من القانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء المعدل بالقانون ٢٢١ سنة ١٩٥٥ قد نصت على أن إدارة التفتيش القضائي بوزارة العدل تقوم بالتفتيش على أعمال القضاة وأنه يجب أن يحاط القضاة علما بكل ما عليهم وقد أصدر وزير العدل في ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٢ قراراً وزارياً بتنظيم هذا التفتيش فنصت المادة السابعة منه على أن المفتش يضع تقريراً يتضمن الملاحظات القضائية والإدارية التي ظهرت له من التفتيش ورأيه في كفاية القاضي . ثم نصت المادتان ١٠ و ١١ على أن رئيس التفتيش يرسل صورة من الملاحظات القضائية إلى القاضي صاحب الشأن للاطلاع عليها

وبإبداء اعتراضاته في شأنها في خلال خمسة عشر يوما وأن يفحص رئيس التفتيش ورؤساء المحاكم الهندويين بإدارة التفتيش الاعتراضات التي يبدئها القاضي فيودع ملفه ما يعتمد من الملاحظات وما لا يعتمد يرفع من التقرير ويحفظ . ثم أشارت المادة ١٢ إلى أن ما يراه المفتش في كفاية القاضي وعنايته بعمله واستقامته ونزاهته يعرض على الهيئة السابقة ولهذه الهيئة بعد تلقي اعتراضات القاضي أن تأمر بإعادة التفتيش وزيادة البعث واستيضاح القاضي أو المفتش الذي أجرى التفتيش فيما ترى لزوما لاستيضاحه فيه وبعد تقدير درجة كفاية القاضي يودع التقرير ملفه مع اعتراضاته .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على ملف القاضي وما قدمه من مستندات أن أحد المفتشين أجرى التفتيش على أعماله في المدة من أول أكتوبر حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٥ ووضع تقريراً ضمنه الملاحظات التي لاحظها على عمله . وفي يوم ١٢ من يولييه سنة ١٩٥٦ قدرت كفايته بدرجة (وسط) وفي اليوم نفسه أمر رئيس التفتيش بإيداع هذا التقرير الملف السري للطالب وبإخطاره بذلك وإرسال صورة من المذكرات أي الملاحظات إليه . فأخطر بتاريخ ٢٦ من يولييه سنة ١٩٥٦ بكتاب جاء به أن التقرير قد أودع ملفه وأن له أن يطلع عليه إذا أراد ولكن صور الملاحظات لم ترسل إليه إلا بتاريخ ٣٠ من يولييه سنة ١٩٥٧ أي بعد مدة تزيد على سنة من تاريخ أمر رئيس التفتيش بإرسالها إليه إذ كان ذلك في ١٢ من يولييه سنة ١٩٥٦ كما سلف القول ، وقد قدم الطالب ضمن مستنداته مذكرة مؤرخة في ١٣ من أغسطس سنة ١٩٥٧ باعترضاته على تلك الملاحظات ثابت بها أن صورة منها سلمت إلى إدارة التفتيش وأنها قيدت بدفاتر الوزارة إلا أنه لم يرد بملف الطالب ما يدل على إيداعها به أو أن إدارة التفتيش قد نظرت فيه .

وحيث إنه لا جدال في أن المشرع قصد بما نص عليه في المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من قرار ١٧ أبريل سنة ١٩٥٢ أن يوفر للقاضي الضمانات التي تكفل تقدير درجة أهليته تقديراً مبرعاً من العيوب بعد إذ يكون قد اطلع على تقريره

وأبدي اعتراضاته على ما تضمنته من ملاحظات على عمله فينظر في هذه الاعتراضات ويستوضح القاضى والمفتش على السواء أمرها إذا استدعى الحال بياناً أو إيضاحاً ، وظاهر مما تقدم أن الوزارة لم ترع أحكام تلك المواد فقد أخطرت به بإيداع التقرير ملفه ولم ترسل إليه ملاحظات إلا بعد مدة تزيد على سنة من تاريخ إيداع التقرير فلما أبدي اعتراضه عليها في خلال خمسة عشر يوماً وفقاً للقانون التفتت عنها إدارة التفتيش ولم تنظر فيها ولم تعتمد بها وما كان للوزارة أن تهدر تلك الضمانات ولما كان ذلك وكان يبين لهذه المحكمة من الاطلاع على التقرير وعلى الاعتراضات التي اعترض بها الطالب على ما تضمنته من ملاحظات أن درجة أهليته تقدر بدرجة (فوق المتوسط) ومن ثم فهو لا يقل أهلية للترقى عن زملائه الذين تخطوه في الترقية بالقرار الجمهورى الصادر فى ٢٧ من أغسطس سنة ١٩٥٧ إذ يكون له قبل إجراء الحركة القضائية تقريران متتاليان بدرجة (فوق المتوسط) ويتعين إزاء ذلك إلغاء القرار المذكور فيما تضمنته من تخطى الطالب فى الترقية إلى درجة وكيل محكمة أو ما يعادلها ، أما بالنسبة للطالب رقم ١١٣ سنة ٢٦ ق بالظمن فى القرار الجمهورى الصادر فى ٣١ من أغسطس سنة ١٩٥٦ فإن الوزارة فى تخطيها للطالب لم تخالف القانون ومن ثم يتعين رفضه .

ومن حيث إن ما يطلبه الطالب فى خصوص الحكم بأن تكون أقدميته سابقة على زميل معين لا محل له لأنه خارج عن ولاية هذه المحكمة وهو نتيجة لازمة للحكم بإلغاء القرار فيما تضمنته من تخطيه فى الترقية .

جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود عواد ، ومصطفى كامل ، واسحق عبيد السيد ، ومجد عبد الرحمن يوسف ، وفهيم يسى بجندى ، ومجد زعفراني سالم ، والحسينى العوضى المستشارين .

(١٥)

الطلبان رقم ١٥١ سنة ٢٦ ورقم ٣ سنة ٢٧ ق "رجال القضاء" :

(أ) إجراءات الطلب "ميعاده" ، عدم قبول الطلب شكلا إذا تقرر بالظن في القرار بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية . المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء والمادتان ٣٧٩ و ٤٢٨ مرافعات .

(ب) أقدمية . الظن في قرار جمهوري فيما تضمنه من تحديد أقدمية الطالب عند تعيينه في القضاء . عدم قبول هذا الطلب شكلا . الظن في قرار لاحق على أساس الاستجابة للطلب السابق في تحديد الأقدمية . غير منتج .

١ - متى كان الطالب لم يقرر بالظن في القرار الجمهوري إلا بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية فإن الطلب يكون غير مقبول شكلا . ذلك أن المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء توجب إتباع القواعد والإجراءات المقررة للنقض في المواد المدنية بالنسبة لطلبات رجال القضاء وأعضاء النيابة وتوجب المادتان ٣٧٩ و ٤٢٨ مرافعات أن يكون ميعاد الظن بالنقض ثلاثين يوما يبدأ من تاريخ إعلان الحكم المطعون فيه وقد جرى قضاء هذه المحكمة بأن نشر القرار بالجريدة الرسمية يقوم مقام الإعلان . ولا جدوى للطالب في التمسك بأنه كان مريضا متى كان ميعاد الظن قد انقضى قبل ابتداء مرضه باحتساب هذا الميعاد من تاريخ نشر القرار المطعون فيه .

٢ - متى كان الطالب قد قرر بالظن في القرار الجمهوري الصادر بتعيينه قاضيا فيما تضمنه من تحديد أقدميته ومن إفعال ترتيب هذه الأقدمية بين أغلبية

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

من حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الأوراق — تتحصل في أن الأستاذ القاضي قرر بتاريخ ١٩٥٦/٩/٢٩ بالطعن في القرار الجمهوري الصادر بتاريخ ١٩٥٦/٧/٣١ والمنشور بالجريدة الرسمية في ١٩٥٦/٨/٦ والمبالغ إليه في ١٩٥٦/٨/١٩ طالبا إلغاء هذا القرار فيما تضمنه من تحديد أقدميته ومن إغفال ترتيب هذه الأقدمية بين أغلبية زملائه بداخل السلك القضائي الخ وقيد هذا الطلب برقم ١٥١ سنة ٢٦ ق وقد ارتكن فيه إلى أن القرار المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه إذ حدد أقدميته على خلاف ما تقتضي به المادة ٢٢ من قانون استقلال القضاء من اعتبار أقدمية المحامين المعيّنين في القضاء بين أغلبية زملائهم من داخل السلك القضائي إذ أنه حصل على ليسانس الحقوق سنة ١٩٤٠ وقيد بمجدول المحامين في تلك السنة ورغم ذلك فقد حددت أقدميته بين نزيحي سنة ١٩٥٠ دون أغلبية زملائه من القضاة المتخرجين معه في نفس السنة ولا عبرة بما تنذر به وزارة العدل من مراعاة تاريخ قيده بمجدول المحامين أمام الاستئناف دون تاريخ تخرجه وقيده بمجدول عموم المحامين لأن شرط القيد في الاستئناف هو من مسوغات التعيين في القضاء ولا دخل له في تحديد الأقدمية . وبتاريخ ١٩٥٧/٢/١١ قرر الطالب بالطعن في القرار الجمهوري الصادر في ١٩٥٧/١/٧ والمنشور بالجريدة الرسمية في ١٩٥٧/١/١٠ طالبا إلغاء هذا القرار فيما تضمنه من تحديد أقدمية السادة و و و سابقة على أقدميته الخ وارتكن في هذا الطلب إلى أن الاستجابة إلى طلبه

في الطعن السابق من شأنها تحديد أقدمية سابقة على هؤلاء المعينين في القرار المطعون فيه بهذا الطعن وقد قيد طلبه برقم ٣ سنة ٢٧ ق وتقرر بضمه للطلب السابق .

وحيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطلب الأول شكلا لتقديمه بعد الميعاد القانوني وأبدت رأيها بالنسبة للطلب الثاني بأنه متعين الرفض لأنه مترتب على الطلب الأول وهو غير مقبول شكلا وقد استقر وضع الطالب في أقدميته طبقا لقرار تعيينه المطعون فيه بالطلب الأول .

وحيث إن الدفع بعدم قبول الطلب الأول شكلا هو دفع في محله ذلك أن المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء توجب اتباع القواعد والإجراءات المقررة للنقض في المواد المدنية بالنسبة لطلبات رجال القضاء وأعضاء النيابة وتوجب المادتان ٣٧٩ ، ٤٢٨ من قانون المرافعات أن يكون ميعاد الطعن بالنقض ثلاثين يوما يبدأ من تاريخ إعلان الحكم المطعون فيه ولما كان نشر القرار المطعون فيه بالجريدة الرسمية يقوم مقام الإعلان على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة وكان هذا القرار قد نشر في الجريدة الرسمية في ١٩٥٦/٨/٦ ولم يقرر الطالب بالطعن فيه إلا بتاريخ ١٩٥٦/٩/٢٩ أي بعد الميعاد القانوني فإن الطلب المذكور يكون غير مقبول شكلا ولا جدوى للطلب فيما تمسك به من أنه كان مريضا في المدة من ١٩٥٦/٩/٢١ لغاية ١٩٥٦/٩/٢٨ إذ أن ميعاد الطعن كان قد انقضى قبل ابتداء مرضه باحتساب هذا الميعاد من تاريخ نشر القرار المطعون فيه على ما سلف بيانه .

وحيث إن الطلب رقم ٣ سنة ٢٧ ق قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن هذا الطلب غير متج في موضوعه إذ أقيم على أساس الاستجابة لطلبه السابق في تحديد الأقدمية أما وقد تقرر أن ذلك الطالب غير مقبول شكلا فإن أقدمية الطالب تكون قد استقرت طبقا للقرار الصادر في ١٩٥٦/٧/٣١ ومن ثم يتعين رفض الطلب الثاني رقم ٣ سنة ٢٧ ق .

جلسة ١٤ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود مباد ،
ومصطفى كامل ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد قوشة ، وفهيم يني
جندى ، ومحمود حلي خاطر ، ومحمد زعفراني سالم ، والحسين العوضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

(١٦)

الطلبات أرقام ٤٢ و ٩٣ و ١٢٧ سنة ٢٤ و ٢٦ سنة ٢٥ ق
”رجال القضاء“

ترقية . الاستناد في تخطي القاضى في الترقية إلى وظيفة قاض من الدرجة الأولى أو ما يعادلها
إلى ما هو ثابت بملف خدمته . لا خطأ .

التدرج في الوظائف العامة مرده الاختيار القائم على المصلحة العامة فإذا قام
لدى جهة الإدارة من الأسباب ما يدل على عدم توافر درجة الأهلية في الموظف
كان لهذه الجهة نزولاً على مقتضيات المصلحة العامة أن تتخطاه في الترقية إلى
من يليه . فإذا كانت وزارة العدل قد استندت في تخطي القاضى في الترقية إلى
وظيفة قاض من الدرجة الأولى أو ما يعادلها إلى ما هو ثابت بملف خدمته فإنها
لا تكون قد خالفت القانون .

الحكمة

من حيث إن الطلب قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الطلب ومن سائر الأوراق تحصل في
أن الطالب التحق بالنيابة العامة في وظيفة وكيل نيابة من الدرجة الثالثة بالمرسوم
الصادر في فبراير سنة ١٩٤٧ ثم رقى إلى وكيل نيابة من الدرجة الثانية في ديسمبر
سنة ١٩٤٧ فوكيلاً للنيابة من الدرجة الأولى في سنة ١٩٤٨ ثم عين قاضياً من الدرجة

الثانية في أكتوبر سنة ١٩٥٠ وكان سابقا في ترتيب الأقدمية على الأستاذ القاضي حتى صدر مرسوم ٢٢ أبريل سنة ١٩٥٤ فأُظفل ترقيته الى وظيفة قاض من الدرجة الأولى رغم ترقية اثنين وعشرين قاضيا ممن يلونه في ترتيب الأقدمية. فقرر بالطن فيه بتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٥٤ طالبا إلغاءه فيما تضمنه من إغفال ترقيته الى وظيفة قاض من الدرجة الأولى أو ما يعادلها وإلغاء جميع ما يترتب على هذا المرسوم من آثار والحكم بأحقية الطاعن للترقية الى هذه الدرجة على أن تكون أقدميته فيها سابقة على الأستاذ وإلغاء ما عساه أن يصدر مستقبلا قبل الفصل في هذا الطلب من مراسيم أو قرارات يكون من نتائجها عدم ترقية الطاعن إلى الدرجة التي يستحقها وإلزام المطعون ضدهما (مجلس الوزراء - وزارة العدل بالمصروفات ومقابل أنعاب المحاماة .

ومن حيث إن الطاعن بنى طعنه على المرسوم الصادر في ٢٢ من أبريل سنة ١٩٥٤ يخالفه للقانون وأنه مشوب بساءة استعمال السلطة من وجوه عدة : — أولا أن الوزارة لم تراعى ما نصت عليه المادة ٢١ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن استقلال القضاء من تشكيل لجنة بوزارة العدل لترقية القضاة الى الدرجة الأولى وإخطار من رؤى تركه في الترقية بعدم إدراج اسمه في كشف الأقدمية من قضاة الدرجة الثانية أو من في درجتهم ليتظلم إذا شاء أمام لجنة الترقية التي عليها أن تدعو المتظلم لسماع أقواله بعد إطلاعه على أسباب تركه . فلم يخطر الطاعن بعدم إدراج اسمه في كشف الأقدمية ولم يمكن من التظلم أمام اللجنة بل فوجيء بصدر المرسوم المطعون فيه وتخطيه في الترقية دون إخطار أو تحقيق . ثانيا : — أن التقارير على أعمال الطاعن أثناء عمله بالنيابة العامة كلها تشهد بكفائته وأهليته أما تقاريره في القضاء فقد قدم عنه تقريران أولهما عن عمله خلال عامي ١٩٥٠ — ١٩٥١ وقد كان يعمل في محاكم متعددة بدائرة محكمة المنصورة الابتدائية بالرغم من حداثة عهده بعمل القضاء والثاني قدم في يناير سنة ١٩٥٤ وتناول عدة أخطاء نسبها إليه ليست إلا من الهنات التي لا تحول دون ترقيته . والوجه الثالث الذي بنى عليه

الطعن أن الوزارة تأخذ على الطاعن أنه تقدم بشكوى قيدت برقم ٢٤ أحوال بندر قسم ثان الجيزة في ١١/٢٦/١٩٥٢ ذكر فيها وقائع نسبها الى أصحابه وزوجته ما كان يصح له ذكرها مع أن تحقيقات الشكوى تؤكد سلامة موقفه وأنه كان ضحية عصابة سلبته ماله باسم الزواج .

وفي ٢١ من أغسطس سنة ١٩٥٤ قرر الطاعن (في طعنه رقم ٩٣ لسنة ٢٤ ق رجال القضاء المنظم) بالطعن في المرسوم الصادر بتاريخ ٢٢ من يولييه سنة ١٩٥٤ طالبا الغاءه فيما تضمنه من إغفال ترقيته الى وظيفة قاض من الدرجة الأولى أو ما يعادلها وإلغاء جميع ما يترتب على هذا المرسوم من آثار والحكم بأحقية الترقية الى هذه الدرجة على أن تكون أقدميته فيها سابقة على الأستاذ

وفي ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ قرر أيضا بالطعن في المرسوم الصادر بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٤ (موضوع الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٤ ق رجال القضاء المنظم) فيما تضمنه من إغفال ترقيته الى وظيفة قاض من الدرجة الأولى أو ما يعادلها وإلغاء ما يترتب على هذا المرسوم من آثار والحكم بأحقية الترقية الى هذه الدرجة على أن تكون أقدميته فيها سابقة على الأستاذ

وفي ٦ من مارس سنة ١٩٥٥ قرر أيضا بالطعن في المرسوم الصادر بتاريخ ٩ من فبراير سنة ١٩٥٥ والمنشور بالجريدة الرسمية في ١٤ منه (موضوع الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٥ ق رجال القضاء المنظم) فيما تضمنه من إغفال ترقيته الى تلك الوظيفة أو ما يعادلها وإلغاء ما يترتب على هذا المرسوم أيضا من آثار والحكم بأحقية الترقية إليها على أن يكون ترتيبه فيها سابقا على الأستاذ — واستند في طعنه على المراسيم الأخيرة الى نفس الأسباب التي بنى عليها طعنه في المرسوم الأول .

وحيث إن وزارة العدل ردت بأن اسم الطاعن كان مدرجا في كشف من رأت اللجنة ترقيتهم بالاقدمية قبل إصدار حركة إبريل ويوليو سنة ١٩٥٤ فلم

يكن ثمت داع لإخطاره ما دامت اللجنة قد أدرجته فعلا . أما تخطيطه في الترقية في هذين المرسومين فقد راهت الوزارة وجود اعتبارات أخرى ثابتة بملفه السرى أدت الى هذا التخطيط وبالنسبة لموسم أول ديسمبر سنة ١٩٥٤ و ٩ فبراير سنة ١٩٥٥ فقد قررت لجنة الترقية عدم إدراج اسمه في كشف الأقدمية مراعية في ذلك درجة كفايته والرقائع الثابتة في ملفه السرى وأخطوته بذلك وفقا للقانون .

وقدمت النيابة مذكرتها التي انتهت فيها الى أنه يبين من الاطلاع على الملف السرى للطالب وجود شكاوى وتحقيقات عن أمور خاصة وأخرى بسبب العمل ترى ترك تقديرها لهيئة المحكمة وأن سلطة جهة الادارة في الترقية مرده الاختيار القائم على المصلحة العامة .

وحيث إن ما ينعاه الطالب على المراسيم والقرارات التي سالف بيانها مردود بأن التدرج في الوظائف العامة مرده الاختيار القائم على المصلحة العامة وأنه إذا قام لدى جهة الادارة من الأسباب ما يدل على عدم توافر درجة الأهلية في الموظف كان لهذه الجهة نزولا على مقتضيات المصلحة العامة أن تتخطاه الى من يليه والحال في هذه الدعوى أن وزارة العدل المطعون عليها استندت في تخطي الطالب في الترقية الى وظيفة قاض من الدرجة الأولى أو ما يعادلها الى ما هو ثابت بملف خدمته وقد تبين للمحكمة من الاطلاع على هذا الملف وما احتواه من تقارير وأوراق أخرى أن الوزارة إذ تخطت الطالب لم تخالف القانون مما يتعين معه رفض الطلبات .

جلسة ١٤ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داور المستشار، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود عياد ، ومصطفى كامل ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمود محمد مجاهد ، واحمد قوشه ، وفهيم يسى جندى ، ومحمود هانى خاطر ، ومحمد زعفرانى سالم ، والحسينى العوضى ، ومحمد رفعت المستشارين .

(١٧)

الطالب رقم ٨٩ سنة ٢٤ ق "رجال القضاء"

أقدمية . تعيين محام بإدارة قضايا الحكومة قاضيا من الدرجة الثانية وصدور قرار من وزير العدل بتحديد أقدميته . تظلمه من هذا القرار ورفض التظلم . صدور مرسوم بعد ذلك بترقية بعض زملائه السابقين عليه في كشف الأقدمية . الطعن على هذا المرسوم بمقولة ظهور خطأ في تحديد أقدمية الطالب بالنسبة لواحد ممن يسبقونه في الأقدمية . لا أساس له .

متى تبين أن الطالب كان محاميا بإدارة قضايا الحكومة ولمّا عين قاضيا من الدرجة الثانية أصدر وزير العدل قرارا بتحديد أقدميته ووضعها في كشف الأقدمية تاليا لأحد قضايا الدرجة الثانية ولجميع زملائه الذين يسبقون هذا الأخير في الأقدمية وأبلغ هذا القرار للطالب وتظلم منه وتقرر رفض تظلمه ثم صدر بعد ذلك مرسوم بترقية بعض زملائه المذكورين إلى وظيفة قاض من الدرجة الأولى فإنه لا يكون ثمت أساس للطعن على هذا المرسوم بمقولة ظهور خطأ في تحديد أقدمية الطالب بالنسبة لواحد ممن يسبقونه في الأقدمية لأن أقدميته تكون قد استقرت برفض تظلمه من قرار تحديد الأقدمية بالنسبة إلى جميع زملائه السابقين على من وضع بعده في كشف الأقدمية والذين استقرت أقدميتهم نهائيا ولم يستجد في شأنهم ما يحول الطالب إعادة النظر في أقدميته بالنسبة لهم أو المساس بالمرکز القانونى الثابت لهم .

الحكمة

من حيث إن الطالب قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الطالب ومن سائر الأوراق تحصل في أن الطالب تخرج في كلية الحقوق بجامعة القاهرة في يونيو سنة ١٩٤٢ وقيد اسمه .. بدول المحامين في ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ واشتغل بالمحاماة إلى أن عين مندوبا من الفئة (ب) بإدارة قضايا الحكومة في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ ثم رقي إلى مندوب من الفئة (أ) في ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٣ ثم رقي محاميا من الدرجة الثالثة في ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ ثم محاميا من الدرجة الثانية في ١٨ من أغسطس سنة ١٩٤٨ ثم محاميا من الدرجة الأولى في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ وفي ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ صدر مرسوم بتعيينه قاضيا من الدرجة الثانية وأبلغ في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥١ بقرار أصدره السيد وزير العدل في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥١ بتحديد أقدميته في كشف أقدمية قضاة الدرجة الثانية بعد الأستاذ القاضي — ويقول الطالب إنه بتحديد أقدميته على هذا الوجه قد تخلف عن زملائه في إدارة قضايا الحكومة وفي القضاء وأنه لذلك تظلم إلى وزارة العدل في ٤ و ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥١ طالبا تعديل أقدميته وقد رفض تظلمه على أساس أن مدة خدمته بالعمل القانوني بلغت تسع سنوات وأن مدة خدمة الأستاذ بلغت تسع سنوات ونصف وأن السيد وزير العدل أصدر قراره بتحديد أقدميته تاليا للأستاذ على هذا الاعتبار — فیر أنه وصل إلى علم الطالب أخيرا أنه صدر حكم من الجمعية العمومية للحكمة النقض بتاريخ ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ تقرر فيه أن أقدمية الأستاذ القاضي ترجع إلى بدء اشتغاله بالعمل القانوني في ٢٣ من مارس سنة ١٩٤٤ وهو تاريخ تعيينه محاميا من الدرجة الثالثة بوزارة الأوقاف وبذلك تكون مدة خدمته بالعمل القانوني حتى تاريخ صدور قرار الأقدمية في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥١ مدة ست سنوات ونصف وليست تسع سنوات ونصف كما جاء بالقرار المذكور ولذلك بادر بالطعن في المرسوم المطعون فيه المنشور بالجريدة الرسمية في ٢٩ من يولييه

سنة ١٩٥٤ طالباً إلغاءه فيما تضمنته من تخطي الطالب في الترقية إلى وظيفة قاض من الدرجة الأولى أو ما يعادلها وجعل أقدميته تالية للأستاذ القاضي وهو السابق مباشرة للطالب في مدة خدمته وكذلك إلغاء قرار وزير العدل المكل له بالحكم بأحقية الطالب في الترقية إلى وظيفة قاض من الدرجة الأولى أو ما يعادلها والقضاء له بفرق المرتب والإزام وزارة العدل بالمصروفات .

ومن حيث إن الطالب بنى على سببين : يتحصل الأول منهما في مخالفة القانون ذلك أن المرسوم والقرار المطعون فيهما قد خالفا حكم القانون فيما تضمناه من تخطي الطالب في الترقية إلى وظيفة قاض من الدرجة الأولى أو ما يعادلها إذ وقع قرار تحديد أقدميته باطلا لا لعدم سببه ذلك أن مدة خدمة الأستاذ القاضي الذي وضع قبله في كشف الأقدمية لم يكن تسع سنوات ونصف كما جاء في القرار وإنما كانت ست سنوات ونصف كما هو ثابت من حكم الجمعية العمومية لمحكمة النقض الصادر بتاريخ ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ في الطلب رقم ٢٩ سنة ١٩٥٣ رجال القضاء وبذلك يكون الطالب سابقا عليه وعلى زملائه الذين وضموا قبله في كشف الأقدمية ولما كان المرسوم المطعون فيه قد تضمن ترقية هؤلاء الزملاء فإنه يطالب بإلغاءه فيما تضمنته من تخطيه في الترقية إلى هذه الدرجة .

ويقول في الوجه الثاني من أسباب الطعن إن الوزارة أساءت استعمال السلطة إذ تخطت الطالب في الترقية امتنادا إلى خطأ جسيم وقعت فيه أثناء تحديد أقدميته بالقياس إلى الأستاذ وهو قياس غير صحيح وكانت يتعين أن تحدد أقدميته بما يتفق والواقع الصحيح بالقياس إلى أحد الزملاء الذين تزيد مدة خدمتهم القانونية على مدة خدمته وقت صدور قرار وزير العدل في ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥١ بتحديد الأقدمية .

ومن حيث إن وزارة العدل ردت بأن الطالب عين من خارج السلك القضائي قاضيا من الدرجة الثانية وحددت أقدميته في كشف أقدمية قضاة الدرجة الثانية بموجب القرار الصادر من وزير العدل في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٥١ وقد أبلغ إليه وتظلم منه في ٤ و ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥١ ورفض تظلمه . وأنه لذلك فلا وجه

لما يشيره الطاعن من أن أقدميته لم تحدد على الوضع الصحيح بعد أن استقر وضعه في كشف الأقدمية منذ نوفمبر سنة ١٩٥١ ومضت مواعيد الطاعن في القرار ومطلبت رفض الطلب وإلزام الطالب بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وقد تمت النيابة مذكرتها التي انتهت فيها إلى رفض الطالب لأن أقدمية الطاعن قد استقرت بعد الأستاذ كما استقرت أقدمية زملائه السابقين عليه وأنه لا تجوز مناقشة هذه الأقدمية بعد تحديدها .

وحيث إن النعي بوجهيه مردود بأن قرار تحديد الأقدمية قد وضع الطالب في كشف الأقدمية قاليا للأستاذ ولجميع زملائه الذين يسبقون هذا هذا الأخير في الأقدمية وقد أبلغ القرار للطاعن وتظلم منه ونظر تظلمه وتقرر ورفضه . وبذلك استقرت أقدمية الطالب بالنسبة إلى جميع زملائه السابقين على الأستاذ والذين استقرت أقدميتهم نهائيا ولم يستجد في شأنهم ما يخلو الطالب إعادة النظر في أقدميته بالنسبة لهم أو المساس بالمركز القانوني الثابت لهم مهما قيل من ظهور خطأ في تحديد أقدمية الطاعن بالنسبة لواحد من زملائه في كشف الأقدمية — وما دام أنه لا نزاع في أن من شملهم المرسوم المطعون فيه بالترقية كانوا يسبقون الطالب في الأقدمية فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ١٤ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومحمود عيسى ومصطفى كامل ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمود محمد مجاهد ، وحمد قوشة ، وفهم يس جندى ، ومحمود حلى خاطر ، ومحمد زعفراني سالم ، والحسين العوضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

(١٨)

الطلب رقم ٣٣ سنة ٢٧ ق "رجال القضاء"

أهله . تفتيش قضائي . تقدير كفاية القاضي بدرجة "وسط" . عودة لجنة التفتيش إلى الانعقاد وفحص اعتراضات القاضي عن الملاحظات الموجهة إليه . استبعاد بعض الملاحظات وبقاء اللجنة على رأيها فيما يتعلق بالتقدير . النفي على هذا الرأي بصدره بعد القرار المطعون فيه . انعدام جدواه . قرار التفتيش القضائي الصادر في ١٧/٤/١٩٥٢ .

متى كانت لجنة التفتيش — الموكول إليها بموجب القرار الصادر بتاريخ ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٢ الخاص بإدارة التفتيش القضائي — قد عادت إلى الانعقاد وفحصت اعتراضات القاضي على تقرير التفتيش على أعماله وقررت أنه على الرغم مما ارتأته من رفع بعض الملاحظات السابق توجيهها إليه منه فلأنها لازالت عند رأيها السابق في تقدير كفايته بدرجة "وسط" فلا يجدي النفي بأن هذا الرأي قد جاء لاحقاً لصدور القرار المطعون فيه طالما أن الرأي المذكور لا شائبة ولا انحراف فيه عن جادة الصواب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار وبعد المرافعة والمداولة ومن حيث إن الطالب قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الطلب وسائر الأوراق تتلخص في أنه بتاريخ ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٥٧ صدر قرار جمهوري بتعيينات وتنقلات

قضائية نشر بالوقائع الرسمية بالعدد رقم ٦٨ بتاريخ ٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٧
تضمنت ترقية ثمانية من زملاء الطالب التاليين له في الأقدمية دونه إلى درجة
وكيل محكمة فقرر الطالب بتاريخ ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٧ الطعن في هذا القرار
بطريق النقض طالبا إلغاء فيما تضمنه من تخطيطه في الترقية إلى درجة وكيل محكمة
أو ما يعادلها واستحقاقه للترقية إليها اعتبارا من تاريخ صدور القرار الجمهوري
المذكور على أن تكون أقدميته بعد السيد الأستاذ
وقبل السيد وكيل المحكمة مع إلزام رئاسة مجلس الوزراء ووزارة العدل
(المطعون عليهما) بالمصروفات وبني طعنه على مخالفة القرار المذكور
للنظام وإساءة وزارة العدل السلطة بمقتضاه في تخطيطه في الترقية ومخالفة تأويل
القوانين ومظهر مخالفة القرار للقانون لدى الطالب أربعة أمور ثلاثة منها متصلة
بثلاثة تقارير تفتيش عن عمله قدرت كفايته في كل منها بدرجة (وسط) بناء
على ملاحظات قضائية أشير في التقرير الأول من هذه التقارير الخاص بالمدة
من أول فبراير سنة ١٩٥٣ إلى منتصف أبريل سنة ١٩٥٣ أنها حررت بها مذكرة
خاصة ولم يثر على هذه المذكرة وأرسات إليه الملاحظات الخاصة بالتقريرين
الأخيرين بعد تقدير كفايته على ضوءها وإيداع التقريرين ملفه السري قبل تلقى
اعتراضاته على هذه الملاحظات وفحصها خلافا لما توجه به نصوص القرار الوزاري
الصادر بتاريخ ١٧/٤/١٩٥٢ الخاص بإدارة التفتيش القضائي التي توجب قبل
تقدير كفاية القاضي وإيداع التقرير ملفه الرسمي إرسال الملاحظات القضائية
إليه وتلقى اعتراضاته عليها وفحصها وبذا يكون القرار الجمهوري وقد بني على هذه
التقارير الثلاثة مخالف للقانون لمخالفة إجراءات إيداعها وتقدير كفايته منها
لقرار الوزاري الخاص بالتفتيش فضلا عن أن الملاحظات الخاصة بالتقريرين
الأخيرين قد فحصت بعد صدور الحركة القضائية بالقرار المطعون فيه ورفعت
بعض تلك الملاحظات وعدل بعضها فأصبحت نتيجة هذين التقريرين على
ما أسفرت عنه نتيجة فحص الملاحظات لا تؤدي إلى التقدير الثابت فيهما عن
كفايته خصوصا وأن الأستاذ وكيل التفتيش القضائي استقل بالاطلاع
ببعض أحكام قدمها الطالب إلى التفتيش القضائي مما يستحق التنويه وأبدي

رأيه فيها بمفرده دون عرضها على اللجنة التفتيش التي قامت بفحص اعتراضاته على تقرير المدة من ١/٣/١٩٥٦ وهذا يبطل لقرارها في شأن هذه الاعتراضات. والأمر الرابع مخالفة القرار المطعون فيه لنص المادة ٢١ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء التي تنص على أن الاختيار يجري في الوظائف الأخرى عدا القضاة على أساس درجة الأهلية وعند التساوي تراعى الأقدمية وقد توافرت للطالب عناصر الأهلية بما لا يقل عن زملائه الذين تخطوه في الترقية ولا تنال الملاحظات القضائية من أهليته على ما سبق الإشارة إليه . أما مظهر إساءة استعمال السلطة فلا أن وزارة العدل قد استندت إلى هذه التقارير الثلاثة في تخطي الطالب في الترقية مع ما شاب تلك التقارير من مخالفة للقانون وقال الطالب في نعيه على القرار موضوع الطعن بخالفة القوانين وتأويلها بأن ما وجه إليه من ملاحظات قضائية تدل على عدم كفايته القانونية في نظر تلك التقارير قد رد عليه باعتراضات وإن كانت الوزارة قد أقرت بعضها دون البعض فإنه يقرر أن رأيه في تلك الملاحظات هو الصحيح المطابق للقانون وأن رأى الوزارة في تلك الملاحظات هو المخالف للقوانين وتأويلها .

وحيث إن وزارة العدل طلبت رفض الطلب على أساس أن الطالب لم يحصل عند الحركة الصادر بها القرار الجمهوري المطعون فيه على تقريرين متعاقبين بدرجة (فوق المتوسط) فلم يكن بذلك قد توفرت له شرط الأهلية على ما استقر عليه مجلس القضاء الأعلى إذ قدر عمله في المدة من أول يناير سنة ١٩٥٥ إلى آخر فبراير سنة ١٩٥٥ بدرجة (وسط) وقدر عمله في تفتيش لاحق عن المدة من ١/٣/١٩٥٦ إلى آخر أبريل سنة ١٩٥٦ بدرجة (وسط) أيضا . وأنه وإن كان قد رفعت بعض الملاحظات القضائية التي وجهت إليه في هذين التقريرين بعد فحص اعتراضات الطالب عليها وعدل البعض الآخر إلا أن ذلك — كما قررت لجنة التفتيش — لم يغير الرأي في درجة كفايته المقدرة له من قبل . وقدمت النيابة مذكرة نفت فيها عن القرار المطعون فيه مخالفة القانون أو إساءة استعمال السلطة بمقتضاه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الملف السرى للطالب أن تقرير التفتيش على عمله في المدة من أول يناير سنة ١٩٥٥ لغاية آخر فبراير سنة ١٩٥٥ قدرت فيه كفايته بدرجة

(وسط) وأودع ملفه السرى بتاريخ ١٩٥٦/١/١٥ ووجهت إليه فيه بعض ملاحظات قضائية أخطرها بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢ كما أن تقرير التفتيش على عمله في المدة من أول مارس سنة ١٩٥٦ لغاية أبريل سنة ١٩٥٦ قدرت فيه كفايته بدرجة (وسط) وأودع التقرير ملفه السرى بتاريخ ١٩٥٧/٦/١٩ ووجهت إليه فيه بعض ملاحظات قضائية أخطرها بتاريخ ١٩٥٧/٧/٣١ . وقد اعترض الطالب على الملاحظات التي وجهت إليه في التقرير الأول بتاريخ ٨ من فبراير سنة ١٩٥٦ وعرضت اعتراضاته على لجنة من التفتيش القضائي يرأسها السيد مدير عام التفتيش القضائي . وبتاريخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ رأت رفع بعض تلك الملاحظات وتعديل البعض الآخر وإقرار الباقي وكانت الطالب بتقديم بعض أحكام في فترة التفتيش مما تستحق التنويه . بعد أن اطلمت على ما قدمه لها من هذه الأحكام نوهت بأن ما حصل لا يغير من وجه الرأي في تقدير كفاية الطالب بدرجة (وسط) . كما اعترض الطالب على الملاحظات التي وجهت إليه في التقرير الثاني بتاريخ ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٥٧ وعرضت اعتراضاته على لجنة من التفتيش يرأسها السيد مدير عام التفتيش القضائي بتاريخ ١٩٥٧/١٢/٢ ورأت رفع ملاحظة واحدة ورفض باقي الاعتراضات وأقرت تقدير الطالب الوارد بالتقرير .

وحيث إن ما ينهأ الطالب من مخالفة الإجراءات التي نص عليها القرار الصادر بتاريخ ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٢ الخاص بإدارة التفتيش القضائي من ضرورة إخطار القاضي الذي يفتش على عمله بالملاحظات القضائية وفحص ما قدمه من اعتراضات على تلك الملاحظات قبل تقدير كفايته وإيداع تقرير التفتيش ملفه الرسمي . هذا النعي مردود بأن لجنة التفتيش الموكول إليها بموجب ذلك القرار تقدير كفاية القاضي قد عادت إلى الانعقاد وفحصت اعتراضات الطالب على تقرير التفتيش وقررت أنه على الرغم مما ارتأته من رفع بعض الملاحظات السابق توجيهها إليه منها فإنها لازالت عند رأيها السابق في تقدير كفايته بدرجة (وسط) وإذ كان هذا الرأي من اللجنة المذكورة على ما يبين لهذه المحكمة من مراجعة الملاحظات القضائية ما رفع أو عدل منها وما لم يرفع — قد اتفق بحق مع رأيها السابق فلا يجدي الطالب النعي عليه بأنه قد جاء لاحقاً الصادر

القرار المطعون فيه طالما أن الرأي المذكور — على ما سبق — لا شائبة ولا انحراف فيه عن جادة الصواب مما يدل على أن قرار اللجنة الأول في تقدير كفاية الطالب كان يعبر عن الواقع المستفاد من حقيقة عمله الأمر الذي ينأى بالقرار المطعون فيه عن مخالفة القانون. ولا يقدح في ذلك ما يتحدى به الطالب من بطلان قرار اللجنة الخاص بتقرير التفتيش عن المدة من أول مارس سنة ١٩٥٦ لغاية آخر أبريل سنة ١٩٥٦ لصدوره قبل الاطلاع على الأحكام التي أرسلها إلى إدارة التفتيش وللاستقلال السيد الأستاذ بالاطلاع على هذه الأحكام بعد صدور ذلك القرار وانفراده دون اللجنة بإبداء الرأي فيها . ذلك أن اللجنة عندما أصدرت ذلك القرار لم تكن في حاجة لتكوين رأيها في كفاية الطالب إلى الاطلاع على أحكام أخرى يقدمها إليها الطالب مما يرى أنها تستحق التنويه ولذا لم تطلب منه أن يقدم لها شيئاً من تلك الأحكام كما فعلت عند فحص الاعتراضات الخاصة بتقرير التفتيش الآخر عن المدة من أول يناير سنة ١٩٥٥ لغاية آخر فبراير سنة ١٩٥٥ إذ طلبت منه قبل إصدار قرارها في تلك الاعتراضات أن يقدم لها بعضاً من تلك الأحكام . فلا صلة بين تلك الأحكام التي أرسلها الطالب من تلقاء نفسه إلى إدارة التفتيش وبين قرار لجنة التفتيش في فحص اعتراضاته على تقرير التفتيش الخاص بالمدة من أول مارس سنة ١٩٥٦ حتى يربط بين هذا القرار وتلك الأحكام . كما لا يجدى الطالب ما ينهض على تقرير تفتيش المدة من أول فبراير سنة ١٩٥٣ لغاية منتصف أبريل سنة ١٩٥٣ طالما أن هذا التقرير لم يكن — على ما يبين من مذكرة وزارة العدل — من ضمن ما عولت عليه الوزارة في تخطي الطالب في الترقية وإنما كان عمادها في ذلك هو عدم حصول الطالب في كل من التقريرين اللاحقين على درجة (فوق المتوسط) . وحيث إنه يبين مما تقدم ومن مراجعة البيانات الخاصة بزملاء الطالب الذين نخطوه في الترقية والمستخرجة من واقع السجل السرى ومقارنة هذه البيانات بما هو ثابت في ملفه السرى من بيانات وأوراق — أن القرار المطعون فيه لم يخالف القانون ولا ينطوي على أساءة استعمال السلطة ولا مخالفة فيه للقوانين أو تأويلها . ومن ثم يكون الطالب في غير محله متعينا رفضه .

جلسة ١٤ من يونيو سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود إبراهيم اسماعيل ، ومحمود عباد ،
ومصطفى كامل ، وإسحق عبد السيد ، وعبد عبد الرحمن يوسف ، وعبد عبد الواحد علي ، وفهم يمين
جندى ، والحسين العوضى المستشارين .

(١٩)

الطلب رقم ٣٤ سنة ٢٧ ق "رجال القضاء"

نقض . الخصوم في الطلب . النائب العام . عدم قبول توجيه الطلب إليه .

لا يقبل توجيه الطلب إلى النائب العام وهو أحد أعضاء مجلس القضاء الأعلى
إذ لا شأن لهذا المجلس في الخصومة القائمة بين الطالب وبين الجهة الإدارية .
ذلك بأن الدولة تعتبر طبقاً لنص المادة ١٤ من قانون المرافعات ممثلة بالوزارة
ومديرى المصالح المختصة والمحافظين والمديرين وأن الآراء التى يبدونها مجلس القضاء
الأعلى ليست فى حد ذاتها قرارات إدارية .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطلب قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن وقائع هذا الطلب - على ما يبين من الأوراق - تحصل
فى أن الطالب قرر بتاريخ ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٧ بالظعن فى القرار الصادر
من رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٥٧ بتعيينات وتنقلات
قضائية بالمحاكم المنشور بعدد الوقائع المصرية رقم ٦٨ لسنة ١٩٢٩ الصادر
فى ٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٧ وفى القرارات الوزارية المكملة فيما تضمنته من

تخطيه في الترقية من قاض من الدرجة الأولى إلى درجة وكيل محكمة ابتدائية أو ما يمثّلها وبني طعنه على مخالفة القانون فيما تنص عليه المادة ٢١ من قانون استقلال القضاء من أن الترقيات بين القضاة تجري على أساس درجة الأهلية وعند التساوي تراعى الأقدمية — غير أن القرار المطعون فيه وما يكمله من قرارات أخرى — قد خالفت القانون إذ رقي دونه زملاء له كلهم تالين له في الأقدمية مع تساويه معهم في الأهلية . كما بناء على إساءة استعمال السلطة إذ لم يكن لهذا التخطي مبرر — وقد توفرت لديه — أسباب الترقية وتحققت له مسوغاتها — وطلب لما تقدم إلغاء هذا القرار والقرارات المكملة له فيما تضمنته من هذا التخطي وإلزام الحكومة بالمصروفات .

وحيث إن وزارة العدل ودت على طلب الطاعن بأنه وإن كانت كفايته قدرت في التقريرين الأخيرين بدرجة "فوق المتوسط" إلا أن تخطيه في الترقية يرجع إلى أنه لم تتوافر له عناصر الأهلية الأخرى للاعتبارات الثابتة في ملف خدمته كما قرر ذلك مجلس القضاء الأعلى بمذكرته المؤرخة ١٩٥٧/٨/٥ — ولاحظت النيابة العامة في المذكرة المقدمة منها برأيها أن الطالب اختصم النائب العام في طلباته في حين أن توجيه الطعن إليه وهو أحد أعضاء مجلس القضاء الأعلى غير مقبول . وأبدت رأيها في موضوع الطلب بأن تقدير السبب الذي استندت إليه الوزارة في تخطي الطالب في الترقية في القرار المطعون فيه متروك للمحكمة .

ومن حيث إن توجيه الطلب إلى النائب العام — وهو أحد أعضاء مجلس القضاء الأعلى غير مقبول إذ لا شأن لهذا المجلس في الخصومة القائمة بين الطالب وبين الجهة الإدارية على ما هو مبين بطلباته ذلك بأن الدولة تعتبر طبقاً لنص

المادة ١٤ من قانون المرافعات ممثلة بالوزارة ومديرى المصالح المختصة والمهافظين والمديرين وأن الآراء التى يبدونها مجلس القضاء الأعلى ليست فى حد ذاتها قرارات إدارية .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على ملف الطالب وما احتواه من تقارير عن أعماله وأوراق أخرى ... أن تخطى الطالب فى الترقية بمقتضى القرار الجمهورى المطعون عليه والقرارات المكملة له — له ما يبرره إذ لا يشوبه سوء استعمال السلطة وليس فيه مخالفة للقانون .

جلسة ٢١ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل
واسحق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمود محمد مجاهد ، وأحمد قوشه ، وفهم يسى
جندى ، ومحمود حلى خاطر ، والحسينى العوضى المستشارين :

(٢٠)

الطلب رقم ١٨ سنة ٢٧ ق "رجال القضاء"

استقالة . معاشات . حق للقاضى فى الاستقالة فى أى وقت ووجوب تسوية معاشه فى هذه
الحالة على أساس مرتبه الأخير .

للقاضى حق الاستقالة من وظيفته فى أى وقت حقا مطلقا من أى قيد ودون
حرمان من المعاش أو المكانة ويجب تسوية معاشه فى هذه الحالة على أساس
مرتبه الأخير وذلك وفقا لما تقضى به المادة ١٣ من قانون استقلال القضاء
رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ وعلى أساس الفقرة ٦ من المادة ١٥ من المرسوم بقانون
٣٧ لسنة ١٩٢٩ . ولا يجوز لوزارة العدل الاستناد إلى المادة ١١٠ من قانون
نظام موظفى الدولة فيما نصت عليه من حق إرجاء الاستقالة إذ لا شأن لرجال
القضاء بما وضعت هذه المادة من قيود وأوضاع خاصة بشأن استقالة غيرهم
من الموظفين .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة
والمدافعة .

من حيث إن الطلب قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — تتحصل على ما يبين من الأوراق — فى أن الطالب
كان مستشارا بمحكمة استئناف القاهرة . وبتاريخ ١٨/٢/١٩٥٧ صدر قرار وزارى

بإحالة إلى المعاش لبلوفه سن الستين اعتبارا من ١٥/٣/١٩٥٧ وتسلم مركى معاشه في ٢٩/٤/١٩٥٧ متضمنا ربطه على أساس متوسط مرتبه في السنة الأخيرة وقدره ١٤٢٠ جنيها و ٤٢٩ مليا وتبلغ قيمة المعاش على هذا الأساس مبالغ ٧٩ جنيها و ٧٠١ مليم شهريا — فتقدم الطالب في ٩/٥/١٩٥٧ بطلبه هذا معترضا على الأساس الذي ربط عايه معاشه مبينا في وقائع طلبه وفي المذكرة المقدمة منه أنه تقدم في ٢/٢/١٩٥٧ إلى السيد وزير العدل باستقالة مكتوبة . طالباً تسوية معاشه من تاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٥٧ على أساس ما ورد في المادة ١٣ من قانون استقلال القضاء . وقد أشر السيد الوزير على طلبه هذا في ١٧ فبراير سنة ١٩٥٧ بإرجاء النظر فيه — بسبب حالة العمل بحاكم الاستئناف — وذكر الطالب أن ما أشر به السيد الوزير على طلبه لا يعتبر قرارا بإرجاء قبول الاستقالة مطابقا في مدلوله لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ١١٠ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ (بشأن نظام موظفي الدولة) وتأسيسا على ذلك تكون هذه الاستقالة معتبرة مقبولة بحكم ذلك القانون — إذ لم يفصل فيها خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها — وأضاف الطالب إلى ذلك أنه إذا فرض واعتبرت تأثير السيد الوزير على الاستقالة قرارا منه بإرجاء قبولها وأن علة الإرجاء هي مراعاة صالح العمل بحاكم الاستئناف فإن الأمر في هذا الخصوص قد تكشف في أول مارس سنة ١٩٥٧ حيث وزعت الجمعية العمومية لمستشاري محكمة استئناف القاهرة العمل بين مستشاريها ابتداء من تاريخ أول مارس سنة ١٩٥٧ فلم تعهد له بأي عمل في هذا التوزيع — والأعمال التي كان يقوم بها قد تولاهها سواء من زملائه المستشارين وقد كان هذا تصرفا طبيعيا تقتضيه مصالحة العمل ذاتها إذ لم يكن من الصالح العام أن يعهد إليه بعمل ما في الأسبوعين الأولين من شهر مارس سنة ١٩٥٧ وهما السابقان على بلوفه سن الستين لما يترتب على ذلك من إعادة فتح باب المرافعة في القضايا التي تحجز للحكم في فترة وجوده خلال هذين الأسبوعين هاملا بالمحكمة . وتأسيسا على ما تقدم طلب الطالب الحكم بتعديل قرار ربط معاشه على أساس آخر مرتب كان يتقاضاه وهو ١٥٠٠ ج في السنة وبذلك يعتبر معاشه الشهري ٨٣ ج و ٩٥٨ م وإلزام وزارة العدل بأن

تؤدي له هذا المبلغ شهريا . وقد ضمن الطالب طلبه طلبا آخر هو إلزام وزارة العدل بأن تدفع له مبلغ ١٤ ج و ٦٣٠ م — وقد أقامه على ما ذكره من أنه كان قبل نقله للقضاء — موظفا بوزارة الأوقاف — وكانت تلك الوزارة تستقطع من مرتبه شهريا مبلغ ٢٠٩ مليم (قسما لمدى الحياة) ثم لما نقل إلى وظائف القضاء استمر هذا الاستقطاع — وأخذت وزارة العدل تخصم هذا المبلغ من مرتبه وذلك بالرغم من صدور القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ وهو يقضى بوضع حد لهذا الاستقطاع اعتبارا من ١٩٥١/٦/١ — وبذلك يكون جملة ما يحق له طلب استرداده — عما استقطع منه بغير وجه حق ابتداء من ذلك التاريخ حتى مارس سنة ١٩٥٧ ١٤٦ جنيرا و ٦٣٠ مليا طلب إلزام وزارة العدل بأن تدفعها له كما طلب إلزامها في شق طلبه بالمصروفات . وقد ردت وزارة العدل بمذكرة المودعة برقم ٦ على هذه الطلبات — طالبة رفضها — موضحة في خصوص الشق الأول أن الاستقالة التي تقدم بها — لم يصدر قرار بقبولها — بل إن الوزير أعمل في شأنها الرخصة المخولة له بمقتضى القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ — فأصدر قرارا بأرجاء قبولها — واستمر الطالب في الخدمة إلى أن صدر القرار الوزاري رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥٧ برفع اسمه من سجل قيد رجال القضاء العالي وإحالة إلى المعاش لبلوغه سن الستين اعتبارا من ١٩٥٧/٣/١٥ وقد استمر الطالب في الخدمة حتى صدر هذا القرار . وقد بلغت مدة خدمته حتى ذلك

يون شهر سنة

التاريخ ٧ ٨ ٣٣ استحق عنها معاشا قدره ٧٩,٧٠١ ج على أساس متوسط المرتب في السنة الأخيرة وهو ١٤٢٠,٤٢٩ ج طبقا للفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ . وذكرت الوزارة فيما يتعلق بالشق الثاني من الطلب أن المبلغ الذي كانت تستقطعه شهريا من مرتبه كان يخصم لحساب وزارة الأوقاف . فهي المسئولة دونها عن رده للطالب . وأبدت النيابة رأيا في الطلب بالمذكرة المرفقة برقم ١٠ برفض الطلب في شطره الأول وبالحكم للطالب بما طلبه في الشطر الثاني .

وحيث إنه بالنسبة للطلاب الأول من الطلبات فإنه ظاهر من الوقائع السالف
أيرادها ومن الأوراق المودعة بالملف أن الطالب حور في ١٣/١/١٩٥٧ خطابا
إلى وزير العدل ذكر فيه أنه يتقدم باستقالته من منصبه ابتداء من ١٦/٢/١٩٥٧
لأسباب صحية وأنه يطلب تسوية معاشه من هذا التاريخ على أساس المادة ١٣
من قانون استقلال القضاء . وقد عرض هذا الخطاب على وزير العدل فأشرف
عليه في ١٧/٢/١٩٥٧ بما يأتي : " لسبب حالة العمل بمحاكم الاستئناف يرجا
النظر في هذا الطلب " . وفي تاريخ ١٨/٢/١٩٥٧ أى في اليوم التالى أصدر
وزير العدل القرار رقم ١٧٥ لسنة ١٩٥٧ وقد ورد به " نظرا إلى أن السيد
الأستاذ المستشار بمحكمة استئناف القاهرة معاملى بقانون المعاشات
رقم ٣٧ سنة ١٩٢٩ وبما أن سيادته من مواليد ١٥ مارس سنة ١٨٩٧ ويبلغ
من السنين المقررة للبقاء فى الخدمة يوم ١٤ مارس سنة ١٩٥٧ قرر رفع اسم
السيد الأستاذ المستشار بمحكمة استئناف القاهرة من سجل قيد رجال
القضاء العالى بالأحالة إلى المعاش اعتبارا من ١٥ مارس سنة ١٩٥٧ التاريخ التالى
لبلوغه سن السنين وعلى مراقب المستخدمين تنفيذ هذا القرار " . وتنفيذا له ربط
معاش الطالب على أساس متوسط مرتب السنة الأخيرة وقدره ٤٢٩ و ٤٢٠ ج
تطبيقا للفقرة الأولى من المادة ١٥ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ وبذلك
كان معاشه الشهرى مبلغ ٧٩,٧٠١ ج .

وحيث إنه للفصل فى هذا الطلب وما تدفع به وزارة العدل بتعين البحث
فما إذا كان حق القاضى فى الاستقالة من وظيفته هو حق مطلق فتاتزم الوزارة
باجابته إلى ما يطلبه من التخلّى عن وظيفة القضاء وترتيب الآثار التى يقررها
القانون لهذه الاستقالة دون إرجاء أو اعتراض أم أن هذا الحق مقيد بما يراه
الوزير من مقتضيات مصلحة العمل وبالأوضاع الميئنة بالمساعدين ١١٠ و ١١١
من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة .

وحيث أنه من المسلم به أنه إلى ما قبل صدور قانون استقلال القضاء رقم ٦٦
لسنة ١٩٤٣ لم يكن للقضاة — شأنهم فى ذلك شأن سائر موظفى الدولة

حق الاستقالة من وظائفهم إلا بعد مضي خمس وعشرين سنة كاملة في الخدمة أو عند بلوغ سن الخمسين مع قضاء خمس عشرة سنة كاملة في الخدمة تحت جزاء الحرمان من المعاش أو المكافأة إذا حصلت الاستقالة في غير تلك الأحوال (المادتان ٢٨٤ و ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية) فلما صدر القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ مستهدفا توفير الضمانات اللازمة لاستقلال القضاء باعتبار أن ذلك — على ما ورد في مذكرته الإيضاحية من مقاصد الدستور وأن من طبيعة القضاء ذاته أن يكون مستقلا وأن في قيام القاضى بأداء وظيفته مستقلا مطمئنا على كرسيه آمنا على مصيره أكبر ضمان لحماية الحقوق العامة والخاصة وأن هذا الاستقلال يستمد أصوله من طبيعة القضاء ومن أعماق نفوس القضاة — نصت المادة ١٤ من ذلك القانون ضمن ماقرره من مظاهر استقلال القضاء على أنه استثناء من حكم المادتين ١٥ و ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ — لا يترتب على استقالة القاضى سقوط حقه في المعاش أو المكافأة ويسوى معاشه أو مكافأته في هذه الحالة وفقا لقواعد المعاشات والمكافآت المقررة للموظفين المفصولين بسبب إلغاء الوظيفة أو الوفرة — وبذلك خول القانون القاضى حق الاستقالة من وظيفته في أى وقت حقا مطلقا من أى قيد ودون حرمان من المعاش أو المكافأة ولم يكتف بتقرير هذا الحق بل زاد عليه ما يكفل له تسوية معاشه في حالة الاستقالة على أساس أفضل مما يسوى به في حالة بلوغه سن الستين — إذ كان يسوى معاشه حينئذ باعتبار متوسط الماهية في السنة الأخيرة بفعل تسويته في حالة الاستقالة وفقا للقواعد المقررة للموظفين المفصولين بسبب إلغاء الوظيفة أو الوفرة أى على أساس الماهية الأخيرة نفسها (مادة ١٥ من قانون المعاشات رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩) فكشف المشرع بذلك على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية عن توحيه ”رعاية رجال القضاء“ بسبب طبيعة وظيفتهم وما تستلزمه من استقلال ينبع من أعماق نفوسهم فكانت الحكمة من هذا النص واضحة جلية وهى أن يكون القاضى فى كمال حريته وهو يؤدي وظيفته فلا يكره على البقاء فيها يوما واحدا أو أكثر مما تطيقه نفسه ويرضاه ضميره وهما مصدر استقلاله الذاتى الذى اتخذ منه المشرع الدعامه الأولى لقانون

استقلال القضاء — ومن ثم كان من الطبيعي أن يقرر له القانون من بين ضمانات استقلاله ضمان حريته في العمل بتقرير حقه في الاعتزال وقتما يشاء بغير رقيب عليه في ذلك سوى نفسه وضميره وهو آمن على معاشه أو مكافأته ومطمئن إلى ما عوضه القانون — عن انتظار بلوغ سن التقاعد الذي استثمر عجزه عن انتظاره بما أتاه له من تحسين في أساس تسوية المعاش أو المكافأة .

وحيث إن هذا وغيره مما قرره قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ وما تلاه من تعديلات لم يمسسه القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة فيما قرره من قيود وأوضاع لحق الاستقالة أو لقواعد التعيين والترقية وغيرها من الشؤون التي عرض لها قانون استقلال القضاء ذلك أن قانون نظام موظفي الدولة قد نص صراحة في المادة ١٢١ على أن " لا تسرى أحكام هذا القانون على ... طوائف الموظفين الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين " وبذلك لا ينطبق على رجال القضاء أي حكم من أحكام هذا القانون في أي شأن من الشؤون التي عرض لها قانونهم الخاص فيما عدا ما نصت عليه المادة ١٣٥ من ذلك القانون في شأن مرتبات معاوني النيابة في قولها " استثناء من حكم الفقرة ٤ من المادة ١٣١ (وهي التي استبعدت رجال القضاء من طائفة هذا القانون) ... يعين معاون النيابة بمرتبة قدره ١٥ جنيها ويمنح علاوة الدرجة إلى أن يعين ويكلا للنيابة من الدرجة الثالثة " وهو حكم خاص بهذه الفئة من رجال النيابة رأى المشرع استثناءهم من القواعد المقررة لهم بجدول مرتبات رجال القضاء وهو استثناء يؤكد الأصل المقرر في المادة ١٢١ صالفة الذكر من عدم سريان أحكام قانون نظام موظفي الدولة على أي شأن من الشؤون التي تناولها قانون استقلال القضاء — ولا يعترض على ذلك بالنسبة لحق الاستقالة بأن قانون استقلال القضاء لم يعرض لكيفية تنظيم تقديمها وقبولها — ذلك بأن ما نص عليه ذلك القانون في شأن الاستقالة هو أنها حق مطلق على ما سلف بيانه كما أنه ما دام قانون استقلال القضاء قد ص على الاستقالة فلم يعد ممكنا أن يرجع في شأنها إلى قانون نظام موظفي الدولة —

كما أن ذلك غير ممكن بالنسبة لما اشتمل عليه ذلك القانون من أوضاع وقيود مختلفة بالنسبة للترقية والتعيين وغيرهما مما عرض له قانون استقلال القضاء . ومن ثم فإن استناد وزارة العدل إلى المادة ١١٠ من هذا القانون فيما نصت عليه من حق إرجاء الفصل في الاستقالة هو استناد في غير محله إذ لا شأن لرجال القضاء بما وضعت هذه المادة من قيود وأوضاع خاصة بشأن استقالة غيرهم من الموظفين .

وحيث إن المشرع أصدر في ١٢/٩/١٩٥٢ القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء ألغى به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ واستعاض عنه بذلك القانون — وقد جرت المادة ١٣ منه بنفس النص الوارد في المادة ١٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ بشأن استقالة القاضى استقالة مطلقة غير مقيدة بأى قيد على ما سألنا بيانه وتسوية معاشه في هذه الحالة على أساس المرتب الأخير وما نصت عليه هذه المادة هو وحده الذى يحكم واقعة الدعوى . وتأسيها عليه يكون الطالب معتبرا مستقيلا من التاريخ الذى حددته في استقالته — وهو يوم ١٦ فبراير سنة ١٩٥٧ إلا أنه وقد ورد في طلباته القضاء باعتباره مستحقا للمعاش على أساس المرتب الأخير اختيارا من ٢ مارس سنة ١٩٥٧ فيتعين إجابته إلى ما طالب — وفقا لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ١٣ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ فيما تقرره من أنه "يسوى معاشه ... في هذه الحالة وفقا لقواعد المداشات والمكافآت المقررة للموظفين المفصولين بسبب إلغاء الوظيفة أو الوفر" وعلى أساس الفقرة ٦ من المادة ١٥ من المرسوم بقانون ٣٧ لسنة ١٩٢٩ يتعين تسوية معاشه على أساس آخر مرتب كان يتقاضاه وهو ١٥٠٠ جنيه في السنة إذ تقرر تلك الفقرة من المادة "أما معاشات الموظفين المرفوتين بسبب إلغاء الوظيفة أو الوفر فتكون تسويتها على أساس الماهية الأخيرة" .

وحيث إنه بالنسبة للشهر الثانى من الطلبات — فإن وزارة العدل لم تنازع في أنها كانت تخصم من مرتب الطالب الشهرى ٢٠٩ مليم وكذلك لم تبد منها منازعة ما فى أنه بصدد القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥١ يتعين وقف الاستقطاع ابتداء من ١/٦/١٩٥١ . ومن ذلك يبين أن للطالب حقا فى استرداد المبالغ

المستقطعة منه بدون وجه حق وعلى خلاف القانون المذكور. إذ تقضى المادة الثانية منه " بأن كل مستخدم أو موظف أو صاحب معاش عين في ملك المستخدمين الدائمين قبل العمل بهذا القانون وطلب احتساب مدد خدمته في المعاش ... في مقابل سداد الاحتياطي عنها يعامل فيما يتعلق بعدد الأقساط الباقية في ذمته للخرانة وفقا للجدول المرفق رقم (هـ) إذا كان ممن اختاروا سداد قيمة الاحتياطي مدى الحياة ... " وقد سلمت وزارة الأوقاف في خطابها المرفق ضمن ملف الخدمة المؤرخ ١٩٥٧/٤/٦ بذلك وأصدرت قرارا بهذا المعنى بلغته لوزارة العدل .

وحيث انه لا وجه لما تقول به وزارة العدل من أن المسئول عن رد المبالغ المستقطعة ابتداء من تاريخ ١/٦/١٩٥١ هو وزارة الأوقاف — ذلك لأن صلة الطالب بهذه الوزارة قد انقطعت بنقله إلى وزارة العدل واندماجه في سلك القضاء منذ ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٣ كما يبين من أوراق ملف الطالب المنضمة لأوراق الطالب — فأصبح واجبا على هذه الوزارة أن توفيه مرتبه كاملا فلا تستقطع منه — على خلاف القانون — شيئا ما لحساب أى جهة — وهي شأنها مع وزارة الأوقاف .

وحيث إنه لما تقدم تامين إجابة الطالب لطلبه وإلزام وزارة العدل بالمصروفات .

الدائرة المدنية
نقابات

جلسة ١٠ من ابريل سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود عباد ، وميثان ومزى ،
ومحمد متولى عتلم ، ومحمد زعفراني صالم المستشارين .

(٣٥)

طعن رقم واحد سنة ٢٨ ق "انتخاب صيادلة" :

- (ا) صيادلة . انتخاب مجلس النقابة . الناشر على ورقة الانتخاب بغير العلامة التي رخصها
لجنة الانتخاب ضمنا لسرية الانتخاب . بطلان الورقة .
- (ب) صيادلة . انتخاب مجلس النقابة . نقض . وجوب أن يكون الطعن في انتخاب مجلس
نقابة الصيادلة من الناخبين الذين حضروا الجمعية العمومية وإلا كان الطعن منه غير مقبول .
شكلا . ق ٦٢ لسنة ١٩٤٩ .

١ — متى كانت اللجنة المشرفة على عملية انتخاب أعضاء مجلس نقابة الصيادلة
وفوز الأصوات قد رأت وضع القواعد التي تحدد إبداء الرأي بما يكفل سرية
الانتخاب وقامت بطبع تلك القواعد في رأس قوائم الانتخاب باللغتين العربية
والفرنسية فأوجبت أن تسود الدائرة على يسار المرشح المراد انتخابه وأن يكون
التسويد بالقلم الرصاص وربت البطلان على مخالفة ذلك ولم يعترض أحد
من الجمعية العمومية فإن اتباع تلك القواعد تتحقق به سرية الانتخاب التي
يتطلبها القانون وهي قواعد لا عنت فيها . وعلى ذلك فإذا كان الناخب قد أشر

إمام اسم المرشح بعلامة (x) أو بعلامة (✓) أو بعلامة (—) أو بعلامة (≡) فإن في هذا التأشير مخالفة للقواعد الصريحة التي وضعتها اللجنة ومن شأنه الإخلال بسرية الانتخاب وبطلان ورقة الانتخاب .

٢ — متى تبين أن الطاعن في انتخاب مجلس نقابة الصيادلة لم يكن من بين الناخبين الذين حضروا الجمعية العمومية فإن الطعن منه يكون غير مقبول شكلاً .
مادة ٥١ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ .

الشكوى

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال الحاضر عن مستشار الدولة لوزارة الصحة والسيد نقيب الصيادلة ووكيل الطاعنين ومرافعة النيابة وبعد المداولة .
حيث أن الطعن بالنسبة للطاعنين عدا الثالث قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الطاعن الثالث لم يكن من الناخبين الذين حضروا الجمعية العمومية على ما جاء بكتاب نقابة الصيادلة فيكون الطعن بالنسبة له غير مقبول شكلاً عملاً .
بالمادة ٥١ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ .

وحيث أن الوقائع حسبما يبين من أوراق الطعن — تتحصل في أن أعضاء الجمعية العمومية لنقابة الصيادلة دعوا إلى الاجتماع في ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٨ وكان مما عرض عليهم انتخاب عضوين لمجلس النقابة عن الصيادلة الذين قيدوا لأقل من ١٥ سنة وانتخاب خمسة أعضاء عن الذين قيدوا منذ أكثر من ١٥ سنة . وبعد أن تم الانتخاب أعلنت نتيجة فرز أصوات الأعضاء الناخبين وفي ١٢ من مارس سنة ١٩٥٨ قرر الطاعنون الطعن في تلك النتيجة وطلبوا الحكم باعتماد بعض أوراق الانتخاب التي استبعدتها لجنة الفرز وتعديل نتيجة الانتخاب على هذا الأساس — وقد بنى الطاعنون طعنهم على أن لجنة الفرز قد استبعدت عدداً من الأصوات بحجة أن علامة الاختيار لم تثبت على بعض قوائم الانتخاب بالطريقة التي حددتها التعليمات المدونة برأس هذه القوائم وهي تسويد الدائرة

المقابلة لاسم من أريد انتخابه بالقلم الرصاص — وأن ما ذهبت إليه اللجنة في هذا الخصوص قد جانب الصواب: أولا — لأن القانون رقم ٦٢ سنة ١٩٤٩ لم ينص على علامة معينة لإثباتها على قوائم الانتخاب ومن ثم فلا يمكن أن يترتب على عدم استعمال العلامة التي عينتها اللجنة أى بطلان ما دام أن العلامة التي أشر بها الناخب لا تترك مجالا للشك في تحديد الشخص الذي اختاره . ثانيا — إن تعدد العلامات أو اختلافها لا يفقد الانتخاب سرية خصوصاً وأن العلامات التي استعملت الأوراق المؤشر عليها بها علامات دائجة وجرى العرف على استعمالها في تحديد اسم من يراد انتخابه وهي العلامات (X و م و —) . ثالثاً — إن من ضمن المصداقة الذين اشتركوا في عملية الانتخاب عدد من الأجانب من الجنسيات الإيطالية واليونانية والتركية الذين لا يعرفون اللغتين العربية والفرنسية وهما اللغتان اللتان اختارتهما لجنة الانتخاب واستعملتهما في بيان التعليمات الخاصة بالانتخاب على القوائم المعدة لذلك .

وحيث أن الطاعنين بعد أن اطلعوا على قوائم الانتخاب التي استعملت حصروا طعنهم في الأوراق التي تحمل الأرقام ١٨٤ و ٢٠١ و ٢٥٢ و ٢٧٦ و ٤٠٩ وهي أوراق اعتبرتها لجنة الفرز صحيحة وفي الأوراق التي تحمل الأرقام ٣٦٤ و ٤٨٦ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ وهي أوراق اعتبرتها لجنة الفرز باطلة وقال الطاعنون إن الورقة ١٨٤ تحمل إشارة تنتفى معها السرية ومن ثم يجب اعتبارها باطلة . وأن الورقة رقم ٢٥٢ يجب أن تبطل كذلك في خصوص المرشحين الذين أمضوا أقل من ١٥ سنة لأن التأشير بتسويد الدائرة بالنسبة لمرشحي هذه الطائفة قد تم في ثلاثة دوائر في حين أنه كان مطلوباً انتخاب اثنين فقط من هذه الفئة — وأن الأوراق التي تحمل أرقام ٢٠١ و ٢٧٦ و ٤٠٩ اعتبرتها لجنة الفرز صحيحة مع أن العلامة التي استعملت لإثبات رأى العضو الناخب فيها هي علامة X في حين أن اللجنة اعتبرت بعض الأوراق التي أشر عليها بنفس العلامة باطلة كما حدث بالنسبة للورقتين اللتين تحملان رقمي ٤٩١ و ٤٩٢ وانتهى الطاعنون إلى أنهم يقررون لجنة الفرز فيما انتهت إليه من صحة

الأصوات التي أثبتت على الأوراق الثلاثة التي تحمل أرقام ٢٠١ و ٢٧٦ و ٤٠٩ . ولكنهم يخالفونها فيما انتهت إليه بالنسبة للورقتين رقمي ٤٩١ و ٤٩٢ ويرون أن استعمال علامة X فيها أمام أسماء من أريد انتخابهم ليس من شأنه إبطالهما - وأضاف الطاعنون أن الورقة رقم ٣٦٤ قد سوت فيها الدوائر الخاصة بمن اختارهم صاحب تلك الورقة ولكنه لم يكتف بذلك بل أشر أمام أسماء هؤلاء الذين اختارهم بعلامة س من الجهة اليمنى وأن هذه الإشارة ليس من شأنها الإخلال بالسرية ومن ثم تعتبر هذه الورقة في نظرهم صحيحة - وأن الورقة التي تحمل رقم ٤٨٦ قد أشر فيها أمام أسماء من يراد انتخابهم بعلامة (-) وأن هذه العلامة أيضا لا تكشف عن صاحب الورقة وليس من شأنها الإخلال بسرية الانتخاب - كما أن الورقة رقم ٤٩٠ قد استعملت فيها علامة س وهي بدورها ليس من شأنها الإخلال بسرية الانتخاب .

وحيث أن نقيب المبادلة أبدى رأيه بأن الأوراق التي تحمل علامة X إما أن تعتبر كلها صحيحة وإما أن تعتبر جميعها باطلة - كما أبدى مستشار الرأي بوزارة الصحة رأيه بأنه وإن كان القانون لم يحدد طريقة معينة لإثبات آراء الناخبين على قوائم الانتخاب إلا أنه ما دام أن تلك القوائم تحمل تعليمات معينة لإثبات الرأي فإن مخالفة تلك التعليمات ووضع أي علامة تخالف تلك التي حددتها التعليمات من شأنه ألا يوفر السرية التي يتطلبها القانون ومن ثم يجب اعتبار مثل تلك الأوراق باطلة - وقد أيدت النيابة وجهة النظر التي ذهب إليها مستشار الرأي .

وحيث أن القانون رقم ٦٢ سنة ١٩٤٩ لم يبين كيفية انتخاب أعضاء مجلس النقابة بمعرفة الجمعية العمومية - ولكن لما كان لابد من تنظيم تلك العملية ووضع ضوابط لها فإن أعضاء لجنة الانتخاب الذين اختارهم مجلس النقابة للإشراف على عمليتي - الانتخاب وفوز الأصوات - قد رأوا وضع القواعد التي تحدد كيفية إبداء الرأي بما يكفل سرية الانتخاب وقامت اللجنة بطبع تلك القواعد في رأس قوائم الانتخاب باللغتين العربية والفرنسية وجاء نص تلك

القواعد على النحو الآتي : ١ — تسود الدائرة على يسار خمسة من أسماء المرشحين المراد انتخابهم من المقيدين منذ ١٥ سنة فأكثر أما المرشحون عن المقيدين لأقل من ١٥ سنة فتسود الدائرة على يسار اسمين فقط من المراد انتخابهم ٢ — تسود الدائرة بالقلم الرصاص منعا من حدوث الطبع أو الشلطة ٣ — يلغى الصوت في حالة زيادة العدد المنتخب عن المطلوب أو في حالة عدم اتباع التعليمات السابقة أو في حالة وضع علامة مميزة لشخصية الناخب أو أى علامة أخرى بالورقة خلاف تسويد الدائرة وترى المحكمة أن اتباع تلك القواعد تتحقق به سرية الانتخاب التي تتطلبها القانون وهي قواعد لا غنت فيها ولم تكن موضع اعتراض من أحد من الجمعية العمومية على ما يبين من صورة محضر جلسة تلك الجمعية .

وحيث أنه بتطبيق القواعد السابقة الذكر على ما جاء بقوائم الانتخاب يبين أن قرار لجنة الفرز ببطان الأوراق التي تحمل أرقام ٣٦٤ و ٤٨٦ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ لم يجانب الصواب لأن الناشر أمام أسماء المرشحين بعلامة X أو بعلامة V أو بعلامة — وهو ما حصل في هذه الأوراق فيه مخالفة للقواعد الصريحة التي وضعتها لجنة الانتخاب ومن شأن تلك المخالفة الإخلال بقاعدة وضعتها الهيئة المشرفة على الانتخابات وأقوتها الجمعية ورتبت على مخالفتها البطالان وذلك ضمنا للسرية الراجية في الانتخاب. ومن ثم يكون النقص في خصوص تلك الأوراق في غير محله . أما عن الأوراق التي تحمل أرقام ١٨٤ و ٢٠١ و ٢٥٢ و ٣٧٦ و ٤٠٩ وهي أوراق وأت لجنة الفرز أنها جميعها فإنه يبين من مراجعة أولي هذه الأوراق أن صاحبها قد وضع ثلاثة خطوط صغيرة متوازية على الرقم "٩" في خانة المرشحين الذين أمضوا أكثر من ١٥ سنة ولا شك أن تلك الخطوط تعتبر علامة وقد حذر — كما سبق القول — وضع أى علامة على الورقة غير تسويد الدوائر وذلك هيئنة لسرية الانتخاب بذلك تكون القائمة المذكورة باطلة في شقيها "طائفة المرشحين ممن مضى على قيدهم ١٥ سنة فأقل وطائفة المرشحين ممن مضى على قيدهم أكثر من ١٥ سنة" وكذلك الحال بالنسبة للورقتين اللتين تحملان رقمي ٢٠١ و ٤٠٩ إذ أن العلامة التي استعملت في تحديد المرشحين الذين وقع عليهم الاختيار هي علامة X وقد سبق القول أن

استعمال تلك العلامة أو أى علامة أخرى مخالفة لتلك التى أثبتت فى رأس قوائم الانتخاب من شأنه إبطال الورقة التى تحملها لمخالفة ذلك للتعليمات التى وضعت للناخبين ولأن من شأن استعمالها الإخلال بسرية الانتخاب — أما فى خصوص الورقة التى تحمل رقم ٢٥٢ فإنه يبين منها أن الشق الخاص بالمرشحين ممن أمضوا أكثر من ١٥ سنة لم يلحقه بطلان إذ سوت فى هذا الشق أربع دوائر ولكن البطلان وقع فى الشق الآخر الخاص بالمرشحين ممن أمضوا ١٥ سنة فأقل إذ سوت فى هذا الشق ثلاث دوائر مع أنه كان مطلوباً انتخاب اثنين فقط من هذا الفريق — وكذلك الحال فى خصوص الورقة التى تحمل رقم ٢٧٦ وإن كان البطلان الذى لحق الشق الخاص بالمرشحين ممن قضوا أقل من ١٥ سنة فى تلك الورقة مرجعه إلى أن العلامة التى استعملت فى تحديد المرشحين من تلك الطائفة هى علامة X وقد سبق القول إن استعمال تلك العلامة فيه مخالفة للقواعد التى وضعتها لجنة الانتخاب — كما أن من شأنه الإخلال بسرية الانتخاب .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على محضر لجنة الفرز عن المرشحين ممن أمضوا ١٥ سنة فأقل أن الدكتور إبراهيم رياض كامل قد نال ١٧٣ صوتاً ولكن ما انتهت إليه المحكمة من بطلان الأوراق التى تحمل أرقام ١٨٤ و ٢٠١ و ٢٥٢ والى حسب للشرح المذكور بمقتضاها ثلاثة أصوات فى تلك الأوراق الباطلة فإن حقيقة الأصوات الصحيحة التى يجب احتسابها له هى ١٧٠ صوتاً — كما يبين من محضر لجنة الفرز المذكور أن الدكتور حسين أمين والى قد نال ١٥٠ صوتاً فى حين أن من بين تلك الأصوات صوتاً باطلاً هو ما تحمله الورقة رقم ٤٠٩ ومن ثم تكون الأصوات الصحيحة التى نالها ١٤٩ صوتاً — ويبين من نفس المحضر أيضاً أن الدكتور أحمد إبراهيم لطفى قد نال ١٤٥ صوتاً فى حين أن من بين الأصوات التى احتسبت له صوتان باطلان هما المشيتان على الورقتين ٢٠١ و ٢٥٢ وبذا تكون الأصوات الصحيحة التى نالها ١٤٣ — ويخلص من ذلك أن الدكتور إبراهيم رياض كامل وحسين أمين والى هما اللذان نالا أكثر الأصوات فى فريق المرشحين ممن قضوا ١٥ سنة فأقل ويكون ما انتهت إليه لجنة الفرز من إعلان حصولهما على أكثر الأصوات لم يجانب العيوب .

وحيث انه عن قرار لجنة الفرز في خصوص فريق المرشحين الذين قضوا أكثر من ١٥ سنة فانه يبين من محضر تلك اللجنة أن الدكتور رودلف عطا الله فلتس نال ١٥١ صوتاً وأن الدكتور سعد ويصا حنين البرديسي نال نفس العدد من الأصوات وأن اللجنة اقترعت بينهما فخرج أولهما في القرعة وأعلنت اللجنة انتخابه — وبمراجعة أوراق الانتخاب التي انتهت المحكمة إلى اعتبارها باطلة في خصوص هذا الفريق من المرشحين تبين أن الدكتور رودلف عطا الله فلتس لم ينل أصواتاً في تلك الأوراق الباطلة ومن ثم يبقى عدد الأصوات الذي أثبتته له لجنة الفرز على حاله في حين أن الدكتور سعد ويصا حنين المصري قد نال صوتين في الورقتين الباطلتين ١٨٤ و ٢٠١ ومن ثم تكون الأصوات الصحيحة التي نالها هي ١٤٩ — ولم يكن لذلك ما يدعو إلى إجراء القرعة بين هذين المرشحين — ولكن لما كانت القرعة قد خرجت على الدكتور رودلف عطا الله فلتس وهو من كان يجب إعلان انتخابه لحصوله على أصوات تزيد عن الأصوات التي نالها الدكتور البرديسي فان الخطأ الذي وقعت فيه لجنة الفرز في هذا الخصوص لم يؤثر على نتيجة الانتخاب .

وحيث ان ما أورده الطاعنون عن جهل بعض الناخبين باللغتين العربية والفرنسية وما استتبعه هذا الجهل من عدم الإلمام بالقواعد التي وضعت لإثبات الآراء في أوراق الانتخاب فقول مرسل لم يقدم عليه الطاعنون دليلاً وهو على فرض صحته لا يغير من الأمر إذ كان على هؤلاء الناخبين لكي يستعملوا حقهم في الانتخاب على وجه صحيح أن يعملوا على تفهم التعليمات التي وضعت في رأس قوائم الانتخاب وأن ينفذوا ما جاء بها .

وحيث انه ينحصر من هذا أن الطعن على غير أساس متعين الرفض .

الأحكام الصادرة
من
الدائرة المدنية

جلسة ٣ من أبريل سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود عباد ، وفنان ومزي ،
ومحمد زعفراني سالم ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٣٦)

طعن رقم ٩١ سنة ٢٤ ق

(أ) صورية • عقد • حبوب الرضا • تواطؤ • اختلاف الطعن على العقود بالصورية من
مجرد الطعن بالتواطؤ •

(ب) تسجيل • بيع • تراحم المشترين • لإثبات " إقرار " • انتقال الملكية إلى المشتري
الذي سجل عقده بالتسجيل ولو ثبت عليه بالتصرف السابق الذي لم يسجل ووقع كشاهد
على العقد السابق •

(ج) نقض " الخصوم في الطعن " • دعوى " دعوى الضمان " • قيام المدعى برفع الدعوى
ضد المدعى عليه وطلبه الحكم في مواجهة ضامن أدخله بتثبيت ملكيته إلى أطيان
متنازع عليها وصدور الحكم ضد المدعى عليه • حق المدعى عليه عند الطعن في الحكم
في اختصاص المدعى دون الضامن •

١ — الطعن على العقود بالصورية الذي يجب على محكمة الموضوع بحثه
والبت فيه يجب أن يكون صريحا في هذا المعنى ولا يفيد مجرد الطعن بالتواطؤ

لاختلاف الأمرين مداولاً وسكناً لأن الصورية تعني عدم قيام العقد أصلاً في نية صاحبيه أما التواطؤ بين المتعاقدين فإنه غير مانع بذاته من جدية العقد ومن رغبتهما لإحداث آثار قانونية له .

٢ — متى كان المشتري الثاني قد سجل عقد شرائه وطعن المشتري السابق الذي لم يسجل عقده بصدور العقد الثاني المسجل بطريق التواطؤ ورغبة من البائع في الرجوع عن البيع له تأسيساً على أن المشتري الثاني كان قد وقع كشاهد على عقده هو فأغفل الحكم الرد على هذا الدفاع الذي لا يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإن ذلك لا يعيب الحكم بالقصور ذلك لأن توقيع المشتري الثاني كشاهد على العقد الذي لم يسجل لا يعتبر إقراراً منه بانتقال ملكية المبيع إلى من صدر له ذلك العقد وإن صح هذا التوقيع دليلاً على علم صاحبه بنسب التصرف إلى الغير فإنه لا يحول دون نسب ملكية المبيع بعد ذلك بمقتضى عقده الذي يادر إلى تسجيله فصح سنداً لنقل الملكية إليه ولو كان في ذلك متواطئاً مع بائعه .

٣ — إذا كان المدعى قد رفع الدعوى ضد المدعى عليه وطلب الحكم في مواجهة ضامن أدخله في الدعوى بتثبيت ملكيته إلى أطيان متنازع عليها فطعن المدعى عليه على الحكم الصادر ضده فلا عيب إن قصر طعنه على خصمه الأصلي الذي رفع عليه الدعوى دون الضامن الذي أدخله المدعى في الدعوى إذ الشأن في اختصاصه إنما يرجع إلى المدعى .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن حاصل وقائع هذا الطعن — كما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق — هو أن المطعون عليه المرحوم محمد علي الدالي اختصم الطاعنين وآخرين — لم يدخلوا في الطعن — بالدعوى رقم ١٢٦ كلى سوماج سنة ١٩٤٤ طالب فيها الحكم بثبوت ملكيته إلى فقدان الميين الحدود والمعالم

بصحيفةها وبعد البيع المؤرخ ٢٠ من يولييه سنة ١٩٣٥ والمسجل في ٤ : من أغسطس سنة ١٩٣٥ وكف منازمة الطاعنين وتسليمه إليه مع إلزامهم المهر وفات ، ثم طلب المدعى التصريح له بإدخال كل من محمد أبو المجد محمد حمد ومحمد عكاشة ومحمد محمد عكاشة ومتولى أحمد خاطر — وهم البائعون له الذين لم يدخلوا في هذا الطمن . كي يقضى عليهم احتياطيا برد الثمن إذا ما فشل في طلبه الأصيل قبل من عداهم فأجيب إلى طلبه — واستند المدعى في دعواه إلى عقد البيع آنف الذكر عن فدانين و ٣ قراريط و ٦ أسهم من بينها الفدان موضوع النزاع وإلى وضع يده على كامل المساحة المبعة إليه من تاريخ الشراء حتى سنة ١٩٤٣ وإلى أوراد مال وعقود إيجار عن المدة من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٣ . وتمسك الطاعنون بأن الأرض محل النزاع ملك لهم اشتروها من نفس البائعين إليه بعقود هادرة في سنوات ١٩٢٣ ، ١٩٢٤ ، ١٩٢٨ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ وهي وإن لم تكن ثابتة التاريخ ولا مسجلة إلا أنها اقترنت بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملك ، وأن رافع الدعوى لم يضع يده على تلك المساحة في أى وقت من الأوقات . ومحكمة صو هاج الابتدائية بعد إحالة الدعوى إلى التحقيق وسماع شهود الطرفين ليثبت المدعى اكتسابه ملكية العين موضوع النزاع بوضع اليد المدة القصيرة وليثبت خصومه اكتسابهم ملكيتها بوضع اليد المدة الطويلة ولينفى كل فريق ما يثبت الآخر — انتهت في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ إلى رفض الدعوى فيما يتعلق بالطلب الأصيل وقضت للدعى قبل البائعين له برد الثمن مؤسمة قضاها على ما اطمأنت إليه من أقوال شهود المدعى عليهم وضع يد هؤلاء على العين المذكورة المدة الطويلة المكسبة للملك بجميع شرائطها وعلى أن عقد شراء المدعى — الماطعون عليه — المسجل في سنة ١٩٣٥ إنما قد عمل خدمة للدعوى وليكون وسيلة لرجوع البائع الأصيل عن عقود البيع العرفية الصادرة إلى المدعى عليهم . فاستأنف الماطعون ضده هذا الحكم مختصا بجميع من كانوا ممثلين في الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى طالبا إلغائه والقضاء له بطلبه الأصيل . ومحكمة استئناف أسيوط في ١٧ من مارس سنة ١٩٥٣ قضت بإلغاء الحكم المستأنف وبثبوت ملكية المستأنف — الماطعون عليه — إلى الفدان المبين الحدود والمعالم بالصحيفة وكف منازحته فيه

وتسليمه إليه - فطعن المستأنف عليهم في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير في الميعاد بقلم كتاب هذه المحكمة متضمننا إعلان جميع الخصوم الماثلين في مراحل النزاع عدا الضمان البائعين للطعون عليه .

وبجلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٥٨ لدى دائرة فحص الطعون المدنية صمم وكيل الطاعنين على ما جاء بالتقرير والتمس الإحالة وصحمت النيابة على ما جاء بمذكرتها وطلبت رفض الطعن ، فقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه المحكمة ، وبجلسة ٦ من مارس سنة ١٩٥٨ التمت النيابة رفضه .

وحيث إن المطعون عليه دفع في مذكرته ببطلان الطعن شكلا لعدم إدخال باقي الخصوم الذين كانوا ماثلين أمام محكمة الاستئناف وهم خصوم جديون صدر الحكم المطعون فيه في مواجعتهم بالملكية وأصبح نهائيا بالنسبة لهم .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأن الخصوم الذين لم يعلنهم الطاعنون في الطعن إنما هم هؤلاء الذين أدخلهم المطعون عليه ضمنا له والشأن في اختصاصهم في الطعن إنما يرجع إليه . ولا هي الطاعنين إن قصروا طعنهم على خصمهم الأصيل الذي رفع عليهم الدعوى وهو المطعون عليه .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مبنى السببين الأول والثالث من الطعن هو قصور الحكم عن البيان قصورا ينطوي على الإخلال بدفاع الطاعنين مع الخطأ في القانون إذ تمسك الطاعنون أمام محكمة الدرجة الأولى بصورية عقد المطعون عليه المسجل في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٣٥ ، فأخذت المحكمة المذكورة بدفاعهم هذا وضمنت حكمها ما يكشف صراحة عن هذا النظر ثم أعاد الطاعنون هذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف ورددوه في مذكرتهم أمامها ومع ذلك ألغت محكمة الاستئناف الحكم الأول دون أن ترد على هذا الدفاع الجوهرى الذى ظاهروه أمامها بحجج أورددوها في مذكرتهم مما يجعل قضاء الحكم المطعون فيه مشوبا بقصور البيان والإخلال بالدفاع فضلا عن الخطأ في القانون فيما ذهب إليه في قضائه من أنه

”لامنازعة في ملكية البائعين للمستأنف — المطعون عليه — للأرض عندما باعوها إلى هذا الأخير وأنه بذلك تكونت الملكية قد انتقلت إليه بالعقد المسجل في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٢٥ ولم يكسبها أحد سواه“ — وذلك رغم قيام الدفع بصورية هذا العقد صورية تدايسية مطلقة تجعله مبدوم الوجوه لا يصلح سنداً لنقل هذه الملكية .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكمين الأول والمطعون فيه . ومن الاطلاع على صور مذكرات الطاعنين في الدرجتين أنه الطاعنين لم يتمكنوا فيها بصورية عقد المطعون عليه المسجل اكتفاء منهم بالقول بإبرامه بطريق التواطؤ بين عاقيه دون ما بيان لمساهمة ذلك التواطؤ ومراءء فاكتفى الحكم الأول بأن قال عنه بدوره ”إن ظاهر الأوراق أنه عمل خدمة لهذه الدعوى وليكون وسيلة لرجوع البائع الأصلي في عقود البيع العرفية الصادرة إلى الطاعنين“ .

وحيث إن الطعن على العقود بالصورية الذي يجب على محكمة الموضوع بحثه والبت فيه يجب أن يكون صريحاً في هذا المعنى ولا يفيد مجرد الطعن بالتواطؤ ذلك لاختلاف الأمرين مبدولاً وحكماً لأن الصورية تعنى عدم قيام العقد أصلاً في نية عاقيه ، أما التواطؤ بين المتعاقدين فإنه غير مانع بذاته من صورية العقد ومن رغبتهم إحداث آثار قانونية له . والطعن الذي تقدم به الطاعنون أمام محكمة أول درجة إنما كان طعناً بصور العقد بطريق التواطؤ بين البائعين له والمطعون عليه رغبة من البائعين في الرجوع في البيع لهم ، وهو ما فهمته محكمة أول درجة . ولما كان الطاعنون لم يتمكنوا في مرحلة الاستئناف بأكثر مما سبق أن رددوه في هذا الصدد أمام المحكمة الأولى فإن النعي بعد ذلك على الحكم المطعون فيه بالقصور عن الرد على صدور العقد من تواطؤ بين المشتري — المطعون عليه — وبين البائعين له رغبة منهم في الرجوع عن البيع لا يتغير به وجه الرأي في الدعوى إذ أنه على فرض قيام التواطؤ فإن الملكية قد انتقلت إلى المطعون عليه بتسجيل عقده متى كان من الثابت أنه لم يرض على وضع يد الطاعنين على الأرض بمقتضى عقودهم العرفية من سنة ١٩٢٣ المدة الطويلة المكسبة للملكية عندما اشتراها المطعون عليه من نفس بائعيهم بعقده المسجل في سنة ١٩٣٥ .

وحيث إن حاصل ما ينعمه الطاعنون في السبب الثاني هو خطأ الحكم في الاسناد ، إذ استند الحكم المطعون فيه فيما استند إليه إلى أنهم لم يسلّموا أية ورقة يستفاد منها سابق وضع يدهم على الأرض كورد مال أو إيجال رفاء شيء من الأموال الأميرية في حين أنهم تمسكوا في مذكرتهم الاستئنافية بأن تحت يدهم أورادا ثلاثة أرفقوها بتلك المذكورة ، مما يعيب الحكم في هذا الشأن بخطأ الاسناد ومخالفة الثابت في الأوراق .

وحيث إنه وإن كان صحيحا ما يأخذه الطاعنون في هذا الصدد على الحكم المطعون فيه إلا أنه لما كان عماد الحكم المذكور في القضاء بثبوت ملكية المطعون عليه لأرض النزاع هو انتقال هذه الملكية إليه وخلوصها له وحده بمقتضى عقده المسجل الناقل لها المتخلف شرائط وضع يد منازعته فيها المدة الطويلة ، وكانت أوراد المال التي قدموها هي فقط من ثلاث سنوات سابقة على شرائه ، فإن هذا المأخذ على الحكم يكون غير منتج لأن هذه الأوراد الثلاثة لا تحمل دلالة وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية الذي هو قوام دفاع الطاعنين فضلا عن أن الحكم تبنى وضع يد الطاعنين وفي هذا ما يكفي لنفي ما يمكن أن يستفاد من هذه الأوراد التي لا تفيد أكثر من مجرد قرينة بسيطة على وضع اليد يصح إثبات عكس ما تفيد به بأي دليل آخر ومن ثم يكون هذا الوجه من الطعن في غير محله أيضا .

وحيث إن مبنى السبب الرابع والأخير هو ما يقوله الطاعنون من أنهم قد كشفوا في دفاعهم عن أن المطعون عليه وقع كشاهد على عقد شراء أحد الطاعنين العرفي — عقد هبة الرحمن عبد النبي الرقيم ١٥ من يناير سنة ١٩٢٩ — ، وأن هذا التوقيع يتضمن إقرارا منه بانتقال الملكية من المالكين الأصلاء إلى عبد النبي المذكور فلم يرد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع ، بل عمد إلى القول بأن التواريخ العرفية بعقود الطاعنين ليست حجة على المطعون عليه لأنها غير ثابتة مع أن توقيعه على عقد ١٥ من يناير سنة ١٩٢٩ يجعل تاريخه حجة عليه

وتكتمل به حتى يوم رفع الدعوى المدة الطويلة المكسبة للملكية العقار فيكون الحكم المطعون فيه باغفاله الرد على هذا الدفاع وتقريره ماقرره بشأن عدم حجية تواريج عقودهم قد أخل بدفاعهم كما بجانب القانون .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن توقيع المطعون عليه بوصفه شاهدا على ذلك العقد لا يعتبر إقرارا منه بانتقال ملكية القدر الوارد به — وهو ٢٢ — منهما — إلى من صدر إليه . فإن صح هذا التوقيع دليلا على علم صاحبه المطعون عليه بسبق التصرف إلى الغير في القدر الذي يطالب بتثبيت ملكيته إليه فإنه لا يحول دون كسب ملكية ذلك القدر بعد ذلك بمقتضى عقده الذي بادر إلى تسجيله فصح سندا لنقل الملكية إليه ولو كان في ذلك متواطئا مع بائعه طالما أن الطاعنين لم يكونوا آنذاك قد تملكوه بعد بطريق آخر ، ويكون دفاعهم في هذا الشأن غير جوهري ولا يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فلا تثريب على الحكم المطعون فيه إن هو أغفل الرد عليه بعد أن أقام قضاءه على خلوص الملكية للمطعون عليه بمقتضى عقده المسجل وعلى عدم تملك الطاعنين للاطمئنان محل النزاع بوضع السيد المدة الطويلة المكسبة ، لفقدان شرائطها باطراح أقوال مشهود وضعيدهم لاعتبارات أخرى سلمت من نعي الطاعنين مما يجعل هذا السبب بوجهيه غير منتج في أولها وغير صديد في الثاني .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن برمته غير صديد ويتعين رفضه .

جلسة ٣ من ابريل سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود حباد ، وعثمان رمزي ،
ومحمد ، تولى عنهم ، والحسيني العرضي المستشارين .

(٣٧)

الطعن رقم ١٠٠ سنة ٢٤ ق

(أ) موظفون ، جيش ، استبداع ، إحالة الضابط إلى الاستبداع لمضى ثلاث سنوات
في رتبة الاميرالاي دون ترقية وإعادة إلى الخدمة العامة وترقيته . أمر جوازي .
الأمر العسكري الخصوصي رقم ٩٤ ، سنة ١٩٢٥

(ب) موظفين ، جيش ، استبداع ، عيوب الرضا ، إكراه ، اختصاص لجنة ضباط
الجيش باقتراح عدم ترقية ضابط في الاستبداع إلى رتبة اللواء وعدم إعادته الخدمة
العامة واقتراحها مكافأته بمنحه رتبة اللواء وتسوية معاشه على أساس هذه الرتبة إن
طلب ذلك . قبول الضابط هذا الاقتراح ، لا إكراه . مرسوم ٢١ مارس
سنة ١٩٤٦ .

(ج) موظفون ، جيش ، استبداع ، عدم التزام لجنة الضباط بإحالة الضابط على اللجنة
الطبية وهي في سبيل النظر في أمر إعادته إلى الخدمة العامة أو تركه في الاستبداع .

١ — مؤدى الفقرة "هـ" من الأمر العسكري الخصوصي رقم ٩٤ سنة ١٩٢٥
أن إحالة الضابط إلى الاستبداع لمضى ثلاث سنوات في رتبة الأيميرالاي دون
ترقية جوازية وأن إعادته من الاستبداع وترقيته إلى رتبة أعلا عند خلو محل
يسمح بذلك أمر جوازي أيضا .

٢ — خولت المادة السادسة من المرسوم الصادر في ٢٢ من مارس
سنة ١٩٤٦ لجنة الضباط في الجيش الاختصاص باقتراح تعيين الضباط وترقيتهم
وإحالتهم إلى الاستبداع أو المعاش أو رقتهم أو إعادتهم إلى الخدمة وكذلك

رتبة أئمتهم . فإذا كانت تلك اللجنة قد استعملت حقها فاقترحت عدم ترقية ضابط في الاستعداد إلى رتبة اللواء وعدم إعادته إلى الخدمة العامة فإنها لا تكون قد خرجت عن حدود اختصاصها وتكون قد مارست حقها الأول لها قانونا . وإذا كانت اللجنة قد رأت بعد أن قررت ذلك أن تقترح مكافأة هذا الضابط بمنحه رتبة اللواء وتسوية معاشه على أساس هذه الرتبة إن هو طاب ذلك فاستجاب إلى هذا الاقتراح فلا يصح القول بأن طلبه صدر تحت تأثير الإكراه لأنه يشترط في الفعل الذي يعتد من قبيل الإكراه أن يكون غير مشروع .

٣ . لجنة الضباط بالجيش ليست مازمة قانونا بحالة الضابط إلى اللجنة الطبية فإن كانت قد رأت اتخاذ هذا الإجراء للاسترشاد بنتيجته وهي في سبيل النظر في أمر إعادة ضابط إلى الخدمة العامة أو تركه في الاستعداد فإنها تكون قد رأت الاستئناس برأي اللجنة الطبية ولا عليها إذا هي أخذت برأي الأقلية في اللجنة الطبية .

المحاكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقور والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من اسلك المطعون فيه وسائل أوراق الطعن — تتصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى ٣٣٦٥ سنة ١٩٤٩ كلى القاهرة على الطاعة طلب فيها الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض ثم عمل طلباته إلى مبلغ ٤٧٣٦٦ جنيها و ٩٢٤ مليا . وأسس دعواه على أنه تخرج في المدرسة الحربية في سنة ١٩١٢ وكان تربيته الأول ثم التحق بالجيش ولزمه الاستيفاء في عمله وشهد له بذلك من عمل تحت إشرافهم وتتابع تقارير الشاه عليه وظل يرقى في رتب الجيش المختلفة حتى وصل إلى رتبة الأميرالاي

في سنة ١٩٤٢ ثم عين قائدا لمدرسة الضباط العظام ثم أحيل إلى الاستبداع في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ بحجة أنه أمضى في رتبة الأميرالاي ثلاث سنين دون أن يرقى إلى الدرجة الأعلى وكان في ذلك الحين أقدم ضابط برتبة الأميرالاي وكانت حالته إلى الاستبداع بقصد تفويت فرصته في الترقية إلى رتبة اللواء بدليل أن قاعدة الإحالة إلى الاستبداع لمضى ثلاث سنوات في الرتبة دون ترقية لم تراخ مع الأميرالاي أحمد سالم إذ لوروعيت هذه القاعدة معه لأحيل إلى المعاش في ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٤٥ ولكنه لم يحل إلى المعاش بل رقى إلى رتبة لواء دون أن تكون هناك رتبة لواء خالية. وأضاف المطعون عليه أنه في ٢٧ من أبريل سنة ١٩٤٦ خلت رتبة لواء وأنه تظلم إلى كبير الياوران فاجتمعت لجنة الضباط وقررت إعاقته من الاستبداع وتعيينه قائدا للمنطقة الجنوبية توطئة لترقيته إلى رتبة اللواء ولكن رئيس هيئة أركان حرب الجيش اعترض على ذلك بحجة أن حالة المطعون عليه الصحية لا تسمح بإعادته إلى الخدمة . فأحيل إلى الكشف الطبي وبالرغم من أن التقرير الطبي أثبت لياقته إلا أن التقرير لم يعرض على لجنة الضباط وانتهى الأمر بأن خيرين تسمية معاشه على أساس رتبة اللواء بعد ترقيته إليها أو تركه في الاستبداع حتى يحال إلى المعاش في رتبة الأميرالاي ، فقبل أن يكون الضمدين مكرها وقع على طلبه بقبول معاملته بالافتراح الأول ، فأجيب إلى طلبه ورقى إلى رتبة اللواء وأحيل إلى المعاش في اليوم التالي . وانتهى إلى أنه أصيب باضرار مادية وأدبية نتيجة لهذه الإجراءات قدرها بالمبلغ المطالب به . دفعت الطاعنة بأنه ليس صحيحا أن لجنة الضباط قررت إعادة المطعون عليه إلى الخدمة بل الصحيح أنها استعرضت حالته من ناحية عمله ومن الناحية الصحية . وقررت في حدود اختصاصها عدم صلاحيته للخدمة العامة واقترحت تسمية حالته على النحو الذي وافق عليه المطعون عليه والذي أجابته إليه الطاعنة ودفعت الطاعنة ما ذكره المطعون عليه عن اللواء أحمد سالم وقررت أنه رقى إلى رتبته تلك وفق القانون . وفي ١٥ من يونيو سنة ١٩٥٢ قضت محكمة أول درجة بالزام الطاعنة بأن تدفع إلى المطعون عليه مبلغ ثلاثة آلاف من الجنيهات . وأقامت قضاها على ما استخلصته من ملف خدمة المطعون عليه وما حواه من تقارير .

تشيد بكفائته . وأنه في سنة ١٩٤٢ عين قائدا لمدرسة الضباط العظام — وأنه في ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٤٥ اقترحت لجنة الضباط احواله إلى الاستيداع استنادا إلى أنه أمضى ثلاث سنين في رتبة الأميرالاي فصدر الأمر بذلك . وأنه في ١٨ من مايو سنة ١٩٤٦ استدعته لجنة الضباط لعرضه على اللجنة الطبية توطئة لاعادته إلى الخدمة العاملة — ولكن اللجنة انتهت إلى التوصية بتركه في الترقية وإلى اعلانه بأنه ليس من المنتظر اعادته إلى الخدمة وأوصت بسبب طول خدمته بمكافأته على أساس منحه رتبة اللواء إذا طلب احواله إلى المعاش بتسوية معاشه على هذا الأساس — وأن المطعون عليه على أثر ذلك تقدم بطلب يتفق مع ما اقترحت اللجنة وذكر فيه أنه لن يطالب بالبقاء في الخدمة ولن يطالب بالحكومة بتعويض وتمت تسوية حالته وفق هذا الطلب — وقال الحكم إن الطلب الذي قدم من المطعون عليه لم يصدر منه عن رضا صحيح بل كان بطريق الاكراه لأن الطاعة ملقت ترقية على تقديم هذا الطلب فلم يكن أمامه إلا قبوله أو البقاء في الاستيداع حتى يمال إلى المعاش برتبة الأميرالاي فاختر أخفى الضررين بعد أن اتبعت اللجنة الطريق الذي رسمته بأحواله إلى الكشف الطبي ثم أغفلت ما أثبتته هذا الكشف من لياقته للخدمة وأظهرت نيتها بعدم ترقية مما اضطر معه إلى تقديم الطلب تحت ضغط الظروف السابق بيانها والتي يمكن أن تؤثر في أية ارادة مهما قويت . وأضاف الحكم أن الهنات التي أخذت على المطعون عليه في خدمته تافهة وقد مضى عليها وقت طويل وحظي بالترقية بعدها أكثر من مرة — وأورد الحكم أن ما قرره لجنة الضباط من عدم ترقية المطعون عليه بسبب حالته الصحية يخرج عن ولايتها لأن اختصاص تلك اللجنة لا يتناول الشؤون الصحية للضباط . كما أن ما انتهت إليه في خصوص حالة المطعون عليه الصحية يناقض ما ورد بالكشف الطبي الموقع عليه فضلا عن أن القانون رقم ٥٩ سنة ١٩٣٠ قد نظم الطريقة التي يحال بها الضباط إلى المعاش بسبب العاهة أو المرض . وانتهى الحكم إلى أن حالة المطعون عليه إلى الكشف الطبي ثم هدم الأخذ بنتيجة ذلك الكشف كل ذلك مشوب بالتعسف وكان من أثره أن يحرم المطعون عليه من الحصول على رتبة الباشوية ثم حرم من الفرق بين المرتب

والمعاش . استأنفت الطاعنة هذا الحكم كما استأنفه المطعون عليه ، وقيد الاستئناف الأول برقم ٧٢٩ سنة ٦٩ ق القاهرة وقيد الثاني برقم ٨٧٣ سنة ٧٠ ق القاهرة — وفي ١٦ من يناير سنة ١٩٥٤ حكمت محكمة الاستئناف بقبول الاستئنافين شكلا ورفضهما موضوعا واستندت في ذلك إلى ما أورده الحكم الابتدائي من أسباب — فطنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . وهرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأبدت النيابة رأيها بنقض الحكم . وفي ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٨ قررت دائرة الفحص إحالة الطعن على هذه الدائرة بجلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٥٨ وفيها صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون والخطأ في تطبيقه وفساد الاستدلال ، وفي بيان ذلك نقول أولا — إن الحكم اخطأ حين قرر أن المطعون عليه كان واقعا تحت تأثير الإكراه عندما تقدم إليها بطلب إحالته إلى المعاش مع تسوية معاشه على أساس رتبة اللواء . ذلك أن لجنة الضباط عندما اقترحت عدم ترقية المطعون عليه إلى رتبة اللواء وعدم إعادته إلى الخدمة العاملة في الجيش إنما استعملت حقها المخول لها قانونا — وإذا كانت تلك اللجنة قد أضافت إلى ما اقترحت في هذا الخصوص اقتراحا آخر بمكافأة المطعون عليه على نحو معين وكان المطعون عليه قد استجاب إلى هذا الاقتراح الأخير وقدم طلب التسوية على أساسه فإنه لا يمكن القول بأن هذا الطلب قد قدم تحت تأثير الإكراه إذ كان في استطاعة المطعون عليه أن يرفض ما عرض عليه من مكافأة وأن يقاضى الطاعنة عن عدم إعادته إلى الخدمة العاملة وعدم ترقيته إلى رتبة اللواء — ثانيا — أن الحكم أخطأ فيما قرره من أن لجنة الضباط قد تجاوزت حدود اختصاصها وسلطانها في الإجراءات التي اتخذتها مع المطعون عليه من إحالته إلى اللجنة الطبية للنظر في أمر صلاحيته للعودة إلى الخدمة العاملة ثم الالتفات عن الأخذ بما قرره اللجنة الطبية في خصوص حالته الصحية . ذلك أن المرسوم الصادر في ٢١ من يناير سنة ١٩٢٥ المعدل بالمرسوم الصادر في ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٦ قد خول لجنة الضباط حق اقتراح تعيين الضباط وإحالتهم إلى الاستبعاد أو المعاش ورفقهم أو إعادتهم إلى الخدمة فإذا ما اقترحت تلك اللجنة اقتراحا بما

يدخل في حدود اختصاصها فإن ما قرره الحكم من أنها تجاوزت اختصاصها يكون قد خالف القانون وأنه لا يفضى من ذلك ما أورده الحكم في خصوص ما اتبعته تلك اللجنة مع المطعمون عليه من إحالته إلى اللجنة الطبية وعدم أخذها بما انتهت إليه تلك اللجنة في شأن حالته الصحية . ذلك أن لجنة الضباط وهي بسبيل ممارسة حقها في اقتراح إعادة المطعمون عليه إلى الخدمة العاملة أو تركه في الاستيداع من حقها أن تتبين حالته من جميع النواحي سواء منها ما اتصل بكفايته الفنية والعسكرية أو ما اتصل بحالته الصحية . وإذا كانت اللجنة قد خلصت من مجموع ما ورد بمواف خدمة المطعمون عليه ومن حالته الصحية إلى اقتراح عدم إعادته إلى الخدمة العاملة وعدم ترقية فأنها لا تكون قد تجاوزت اختصاصها مادام أن الإعادة إلى الخدمة من الاستيداع ليست حقا للضباط المستودع إذا خاضع في الرتبة التي تملو رتبته لأن تلك الإعادة جوارية على ما نصت عليه الفقرة (هـ) من المادة الثانية من الأمر العسكري الخاص رقم ١٩٤ سنة ١٩٢٥ — ثالثا — إن الحكم أخذا عندما أدخل في تقديره للتعويض ما فات المطعمون عليه بعدم الانعام عليه برتبة الباشوية . ذلك أن القانون الذي كان يعطى من يرقى إلى رتبة اللواء الحق في الباشوية قد ألغى بالقانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤٦ الذي ألغى الرتب المدنية جميعها في الجيش . وقد صدر هذا القانون في اليوم الذي قدم فيه المطعمون عليه طلب إحالته إلى المعاش . وكانت لجنة الضباط تباشر عملها قبل صدور هذا القانون وانتهت إلى ما انتهت إليه في شأن المطعمون عليه ولم يكن هناك ما يلزمها بأن تنجز عملها قبل صدور ذلك القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد ما جاء بمواف المطعمون عليه مما يشيد بكفايته أقام قضاءه على أن المطعمون عليه كان مكرها عند ما قدم طالب تسوية حالته بترقيته إلى رتبة اللواء وإحالته إلى المعاش لأنه كان مخيرا بين أن يقدم هذا الطاب وبين أن يبقى في الاستيداع برتبة الأميرالاي فاختر أهون الضررين . وأن لجنة الضباط إذ أحالته على الكشف الطبي ثم التفتت عن الأخذ بنتيجة ذلك الكشف تكون قد تجاوزت اختصاصها لأن اختصاص تلك اللجنة قاصر على النظر في المسائل الفنية العسكرية ولا اختصاص لها في الشؤون الطبية

وكان واجبا عليها وقد أحوالت المطعون عليه إلى الكشف الطب أن تعمل ما انتهى إليه ذلك الكشف من صلاحية المطعون عليه للعمل في الجيش .

وحيث إن هذا الذي أقام الحكم عليه قضاءه مخالف للقانون . ذلك أن الفقرة " هـ " من الأمر العسكري الخاص رقم ١٩٤ سنة ١٩٣٥ تقضى بأن الضابط إذا قضى ثلاث سنوات في رتبة الأميرالاي ولم يبلغ في خلالها سن الإحالة إلى المعاش ولم يرق في نهايتها إلى رتبة أعلى جازت إحالته إلى الاستبداع فإن خلا محل في الجيش في رتبة أعلى من رتبته وكان مستحقا للترقية جازت إعادته إلى الخدمة وترقيته إليها وإلا بقي في الاستبداع إلى أن يحال إلى المعاش - ومؤدي هذه الفقرة أن إحالة الضابط إلى الاستبداع لمضى ثلاث سنوات في رتبة الأميرالاي ، دون ترقية جوازية وأن إعادته من الاستبداع وترقيته إلى رتبة أعلى عند خلوه محل يسمح بذلك أمر جوازي أيضا - ولما كانت المادة السادسة من المرسوم الصادر في ٢٢ من مارس سنة ١٩٤٦ بأعادة تشكيل مجلس الجيش ولجنة الضباط قدخوات تلك اللجنة الأخيرة الاختصاص باقتراح تعيين الضباط وترقيتهم وإحالتهم إلى الاستبداع أو المعاش أو رفعتهم أو إعادتهم إلى الخدمة وكذلك رد أقدميتهم ، وكانت لجنة الضباط في خصوص هذه الدعوى قد استعملت حقها فاقترحت عدم ترقية المطعون عليه إلى رتبة اللواء وعدم إعادته إلى الخدمة العاملة فانها لا تكون قد خرجت عن حدود اختصاصها وتكون قد مارست حقها المنول لها قانونا . وإذ كانت تلك اللجنة قد رأت - بعد أن قررت عدم إعادة المطعون عليه إلى الخدمة العاملة وعدم ترقيته - أن تقترح مكافأته بمنحه رتبة اللواء وتسوية معاشه على أساس هذه الرتبة - إن هو طلب ذلك - وكان المطعون عليه قد استجاب إلى هذا الاقتراح بعد أن قدر مصالحته في قبوله فإن ما قرره الحكم من أن رضا المطعون عليه المستفاد من الطالب الذي تقدم منه بتسوية حالته على أساس ترقيته إلى رتبة اللواء وإحالته إلى المعاش لا يعتد به قانونا ولا يصح إعمال أثره لصدوره تحت تأثير الإكراه - هذا الذي قرره الحكم مخالف للقانون لأنه يشترط في الفعل الذي يعد من قبيل الإكراه أن يكون غير مشروع وهو ما لا يتوافر في قرار لجنة الضباط في خصوص المطعون عليه لأن

٢٠(٦) م

هذا القرار صدر من اللجنة في حدود اختصاصها وكانت الأسباب التي يستند إليها لها أصل ثابت في ملف المطاعم عليه سواء من ناحية كفايته أو من ناحية حالته الصحية — أما ما أقام عليه الحكم قضاءه من مخالفة لجنة الضباط لقرار اللجنة الطبية فردود بأن لجنة الضباط لم تكن ملزمة قانوناً بإحالة المطاعم عليه إلى اللجنة الطبية فإن كانت قد رأت اتخاذ هذا الإجراء للاسترشاد بنتيجته وهي في سبيل النظر في أمر إعادة المطاعم عليه إلى الخدمة العاملة أو تركه في الاستيداع فإنها تكون قد رأت الاستئناس برأي اللجنة الطبية وذلك بسبب ما لاحظته من ملف المطاعم عليه من الناحية الصحية لسبق إصابته بذبحة صدرية . ولما كان الأطباء الذين وقعوا الكشف الطبي على المطاعم عليه قد اختلفت آراؤهم في تقرير مدى صلاحيته للعودة إلى الخدمة العاملة فلا على لجنة الضباط إذا هي أخذت برأي الأقلية في اللجنة الطبية ولا يمكن الزمى على قرار لجنة الضباط في هذا الخصوص بعيب إساءة استعمال السلطة ما دام أنه يستند إلى أصل ثابت في ملف المطاعم عليه — لما كان ذلك — فإن الحكم المطاعم فيه قد خالف القانون ويتعين لهذا نقضه ولا جدوى بعد ذلك من بحث ما تنعاه الطاعنة على الحكم في خصوص تقدير التعويض .

وحيث إن الدهوى صالحة للحكم في موضوعها .

وحيث إن دهوى المطاعم عليه لا أساس لها من القانون للأسباب المتقدمة ومن ثم يتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاه برفض الدهوى .

جلسة ٣ من أبريل سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود عباد ، وعثمان رمزي ،
ومحمد متولى عظم ، والحسينى العوضى المستشارين .

(٣٨)

طعن رقم ١٠٢ سنة ٢٤ ق

ضرائب . قانون . وجوب اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة في سنة ١٩٤٨
مادام الربط في هذه السنة لم يصبح نهائيا وقت سريان المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢
ولو كان التقدير مطعوننا عليه من جانب الممول وحده .

المقصود بالربط النهائى المشار إليه في المادة ٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠
لسنة ١٩٥٢ ذلك الربط الذى لم يعد قابلا للطعن فيه أمام أية جهة من جهات
الاختصاص سواء في ذلك لجان الطعن أو المحاكم على اختلاف درجاتها ويصبح
ما عداه خاضعا لأحكام المادة الأولى من ذلك المرسوم بقانون ولو أدى ذلك
إلى مخالفة قاعدة عدم إضرار الطاعن بطعنه . فإذا كان الممول قد رفع استئنافا
عن الحكم الصادر ضده بشأن تقدير أرباحه من سنة ١٩٤٨ وفى مرحلة الاستئناف
نشر المرسوم بقانون المشار إليه فإن الضريبة لا تكون قد ربطت ربطا نهائيا
بالنسبة لأرباح تلك السنة ويتعين إعمال نص المادة الأولى منه واتخاذ أرباح
الممول المقدرة من سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة في سنة ١٩٤٨ إذ يكفي أن
يكون التقدير في هذه السنة مطعوننا فيه من جانب الممول وحده لكي يسرى عليه
حكم المرسوم بقانون المذكور من تاريخ سريانه وتنتهى بصددوره ولاية المحكمة
على النزاع القائم بشأن أرباح سنة ١٩٤٨ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه وسائر أوراق هذا الطعن أن وقائعه تتمثل في أن المطعون ضده وهو تاجر حدايد خردة أقام الدعوى ابتداء ضد الطاعنة بطلب الحكم بتخفيض رقم المبيعات حسبما هو وارد بالاقرارات المقدمة واستبعاد مبلغ ٦٦ ج من أرباحه وهو قيمة ما أضافته المأمورية كإيراد عن التأجير من الباطن وتخفيض معدل مجمل الربح إلى ١٠٪ وهو المعدل المتعارف عليه لمثل هذا النوع من المنشأة وتعديل مبلغ المصروفات بما يتناسب ونشاطه . وكانت المأمورية قد قدرت أرباحه بـ ١٥١٩ ج و ١٧٢٧ ج و ٢٠٣٤ ج و ١٨٢٠ ج و ١٧٣١ ج عن سنوات النزاع من سنة ١٩٤٤ - ١٩٤٨ على التوالي وعدلتها اللجنة إلى ٨١٦ ج و ١٠٥٢ ج و ٨١٤ ج و ٧٣١ ج و ٦٣١ ج ، إلا أن المطعون ضده رفع دعواه معترضا على هذا التقدير . فقضت محكمة القاهرة الابتدائية في ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥١ برفضها وبتأييد قرار اللجنة . فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم مرددا نفس الطلبات الأولى - ومحكمة استئناف القاهرة في ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ قضت بحضورها بتعديل الحكم المستأنف وتقدير أرباح المستأنف على أساس تخفيض نسبة مجمل الربح عن سنتي ١٩٤٤ و ١٩٤٥ إلى ٢٣٪ وتخفيضها عن السنوات ١٩٤٦ و ١٩٤٧ إلى ١٨٪ . وتأييد الحكم فيما عدا ذلك . وفي ٣١ من فبراير سنة ١٩٥٤ أعلن هذا الحكم إلى مصلحة الضرائب فقررت في ٢٣ من مارس سنة ١٩٥٤ الطعن فيه بطريق النقض بتقرير في قلم كتاب هذه المحكمة .

وحيث إن حاصل سبب الطعن هو مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وتقول الطاعنة شرحا لذلك إن النزاع في الدعوى تناول أرباح السنوات

١٩٤٤-١٩٤٨ وكان الحكم الابتدائي قد أيد قرار اللجنة في تقديرها لأرباح ١٩٤٧ بمبلغ ٧٣١ ج وأرباح ١٩٤٨ بمبلغ ٦٣١ ج بواقع ٢٠ ٪ لجعل الربح وأنه في أثناء قيام الاستئناف صدر المرسوم بقانون ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ فطلبت الطاعة في مذكرتها المقدمة بلحسة ٢٩ من فبراير سنة ١٩٥٣ الحكم بانتهاء ولاية المحكمة على النزاع بالنسبة لأرباح سنة ١٩٤٨ إلا أن الحكم المطعون فيه رفض تطبيق أحكام المرسوم بقانون سالف الذكر وقضى بتخفيض صافي أرباح ١٩٤٨ إلى ١٨ ٪ بدلا من ٢٠ ٪ بدعوى أن الربط بالنسبة لمصلحة الضرائب أصبح نهائيا من سنة ١٩٤٨ لعدم الطعن من جانبها في تقديره فلا تسرى عليه أحكام هذا المرسوم مع أنها صريحة في وجوب اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير أرباح سنة ١٩٤٨ بصرف النظر عن حقيقة الأرباح في هذه السنة — سواء قلت أو زادت عن سابقاتها — كما يستوى أيضا أن تكون المصلحة ذاتها قد قبلت قرار اللجنة أو الحكم الابتدائي أو طعننت عليه مادام النزاع كان قائما بشأنه فلم يكن الربط نهائيا وقت صدور المرسوم بقانون فيكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بغير ذلك قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله .

وحيث إن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ تنص على أنه "استثناء من أحكام الفصل الخامس من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ تتخذ الأرباح المقدرة من سنة ١٩٤٧ بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١" ونص في مادته الثانية على أنه : "لا يسرى هذا القانون على الحالات التي ربطت فيها الضريبة ربطا نهائيا من أية سنة من السنين من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١" .

وحيث إن الغرض الذي استهدفه المشرع بإصدار هذا القانون وأفصح عنه في مذكرته الإيضاحية هو التغلب على الوضع الناشئ من تراكم حالات الفحص والتقدير أمام مصلحة الضرائب وتزايد المتأخر منها بتصفية الماضي دفعة واحدة والتفرغ لمواجهة المستقبل مما يمكن المصلحة المذكورة من محاسبة المولين عنه

محاسبة تستند إلى الأرباح الفعلية لا الحكيمة فلا يستثنى من قاعدة اتخاذ الإيراد الحكي أساسا للتقدير إلا الحالات التي تم فيها ربط نهائي عن أية سنة من السنوات ١٩٤٨ - ١٩٥١ سواء كان هذا الربط بناء على اتفاق المصلحة والممول على رقم الأرباح أو بناء على تقدير المأمورية أو قرار اللجنة أو حكم المحكمة متى صار رأيا نهائيا لعدم الطعن فيه ، فيكون المقصود بالربط النهائي المشار إليه بالمادة ٢ من المرسوم بقانون ذلك الربط الذي لم يعد قابلا للطعن فيه أمام أية جهة من جهات الاختصاص سواء في ذلك بلجان الطعن أو المحاكم على اختلاف درجاتها ويصبح ما عداه خاضعا لأحكام المادة الأولى ولو أدى ذلك إلى مخالفة قاعدة عدم إضرار الطاعن بطعنه ذلك أنه مادام المشرع قد رسم قاعدة لتقدير وهاء الضريبة فإن هذه القاعدة تكون واجبة الاتباع من تاريخ سريان القانون الذي نظمها ويتعين على المصلحة من تلقاء نفسها إعمال أحكامه على كافة الحالات التي لم يصبح الربط فيها نهائيا وقت العمل به .

وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ نشر بالجريدة الرسمية في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ ، والدعوى في مرحلة الاستئناف فلم تكن الضريبة بالتالي قد ربطت بعد ربطا نهائيا بالنسبة لسنة ١٩٤٨ ، فإن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن الربط يعتبر نهائيا بالنسبة لمصلحة الضرائب لأنها لم تطعن في التقديرات المطروح أمرها ومنها سنة ١٩٤٨ ورفضه إعمال نص المادة الأولى من هذا المرسوم بقانون استنادا منه إلى نهائية التقدير بالنسبة للطاعة على هذا الأساس لا يتفق والتطبيق للقانوني السليم لأن الربط لا يعتبر في هذه الحالة نهائيا إذ يكفي أن يكون التقدير من تلك السنة مطعونا فيه من جانب الممول وحده لكي يسرى عليه حكم المرسوم بقانون المذكور فتتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة عن سنة ١٩٤٨ وتنتهي بصدوره ولاية المحكمة على النزاع القائم بشأن أرباحها .

وحيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن موضوع الاستئناف رقم ٢٠٢ سنة ١٩٤٧ قضائية استئناف القاهرة بالنسبة لأرباح سنة ١٩٤٨ صالح للحكم فيه .

وحيث إنه للأسباب المتقدمة يتعين الحكم بانتهاء الخصومة بالنسبة لأرباح سنة ١٩٤٨ — لا اعتبارها حكما مماثلة لأرباح سنة ١٩٤٧ مع إلزام المطعون عليه بالمصروفات الاستئنافية المناسبة .

جلسة ١٠ من ابريل سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود عباد ، وهيثم ومنزى ،
ومحمد متولى ، ومحمد زعفرانى سالم المستشارين .

(٣٩)

طعن رقم ٨٣ سنة ٢٤ ق

(أ) جمعيات . طوائف . طائفة رؤساء البوغاز بالاسكندرية . التزام مجلس الإدارة فيها
وجمعياتها العامة باتباع نصوص لائحتها فيما يتعلق بتقرير الإحالة على المعاش .

(ب) جمعيات . طوائف . عقد " تفسيره " . تفسير المادتين ١٤ و ٤١ من لائحة
طائفة رؤساء البوغاز بالاسكندرية .

(ج) جمعيات . طوائف . عدم جواز القياس على حالات الإحالة على المعاش الواردة
في المادة ١٤ من لائحة طائفة رؤساء البوغاز بالاسكندرية .

(د) نقض " سبب جديد " . جمعيات . طوائف . عدم جواز التحدى لأول مرة أمام
محكمة النقض بأن ماورد بالمادة ٤١ من لائحة طائفة رؤساء البوغاز بالاسكندرية
من تحويل مجلس الإدارة منح الإعانات دون قيد يفيد إطلاق حقه في تقرير المعاش .

١ - متى كانت نصوص لائحة طائفة رؤساء البوغاز بالاسكندرية خالية
من جواز تقرير الإحالة على المعاش سواء من مجلس الإدارة أو من الجمعية العمومية
إلا في الحالات المبينة باللائحة كان على المجلس والجمعية العمومية التزام نصوصها
إلا أن تعادل نصوص اللائحة تعديلا يجوز للمجلس أو للجمعية العمومية تقرير
معاش في غير تلك الحالات .

٢ - متى كان الحكم قد انتهى في تفسيره لنصوص لائحة طائفة رؤساء
البوغاز بالاسكندرية إلى أن حالات الإحالة على المعاش قد بينتها وحددها

ملاحظة : قررت المحكمة هذه المبادئ أيضا في الأحكام التي أصدرتها في ذات الجلسة في الطعون
أرقام ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ سنة ٢٤ ق .

المادة الرابعة عشرة من اللائحة وأن المادة ٤١ منها إنما وردت في بيان من يملك تقرير الإحالة فقررت أنه مجلس الإدارة فإن هذا التفسير هو ما توحى به نصوص المادتين المذكورتين ولا محل للنعي على المحكم بالخطأ في التفسير أو بمسح التعاقد .

٣ — لا يجوز القياس على حالات الإحالة على المعاش الواردة في المادة الرابعة عشرة من لائحة طائفة رؤساء البوغاز بالاسكندرية لأن القول بجواز القياس يتعارض مع ثبوت ورود هذه الحالات على سبيل الحصر .

٤ — متى كان لم يسبق التمسك أمام محكمة الموضوع بأن ماورد بالمادة ٤١ فقرة ١١ من لائحة طائفة رؤساء البوغاز بالاسكندرية من تحويل مجلس الإدارة منفع الاطانات دون قيد يفيد إطلاق حقه في تقرير المعاش فإنه لا يجوز التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع تتحصل — حسبما يبين من المحكم المطلاعون فيد ومن سائر أوراق الطعن في أن الطاعن أقام على المطلاعون عليها الدعوى رقم ٢٠٨٩ سنة ١٩٤٩ مدنى كلى الاسكندرية طالب فيها المحكم بإلزامها بأن تدفع له قيمة التراسها على الأساس الذى قدرته وهو نصف حصته شهريا ابتداء من أول يوثيه سنة ١٩٤٩ . وقال في بيان دعواه إنه كان عضوا في الطائفة منذ سنوات طويلة وأنه بحكم نظام التوريث المتبع فيها وبحكم اشتراكه في خدمتها قد تدرج في مختلف درجات الرؤساء إلى أن شغل درجة رئيس طائفة من الدرجة الأولى وبعد أن قضى فيها عدة سنوات شرعت الحكومة المصرية في تمصير مناصب المرشدين البحريين في شركة قناة السويس ورأت الطائفة معاونة الحكومة بتدب الطاعن وثلاثة من زملائه مرشدين تحت التمرين بالشركة وذلك خلال

الشهور الأخيرة من سنة ١٩٤٨ . وأنه - أي الطاعن - استجاب لهذه الرغبة وترك بلدته وطائفته التي كان له قبلها حقوق استمدها من نظام التوريث الذي جرت عليه الطائفة ومن عمله وجهاده في سبيلها وذلك على أساس تعهدتها بأن تدفع له نصف حصته شهريا وعلى أساس هذا الاتفاق والالتزام قبل العمل كمرشد بحرى بشركة قنال السويس وأن الطائفة نفذت الالتزام فعلا بأن دفعت له نصف الحصة عن الشهور من يناير إلى مايو سنة ١٩٤٩ ثم امتنعت عن دفعها بعد ذلك مما دعاه لرفع دعواه - واستند الطاعن إلى خطاب مؤرخ في ١١ من نوفمبر ١٩٤٨ موقع عليه من رئيس مجلس إدارة الطائفة وأعضائه ورد به أن الطائفة وافقت على محاسبته في حالة تشييته نهائيا بشركة قنال السويس على أساس نصف حصة اعتبارا من تاريخ استلامه العمل بالشركة، وإلى خطاب مؤرخ في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ وموقع عليه من رئيس المجلس ورد به أن الطائفة قررت اعتباره في المعاش ابتداء من أول ديسمبر سنة ١٩٤٨ . وأنها ستجري محاسبته على أساس نصف حصة بحسب اللائحة . كما تمسك الطاعن بأن جميع أعضاء الطائفة قد وقعوا على الدفتر الخاص بقبض المرتبات مما يفيد موافقتهم على ما قرره مجلس الإدارة . وأضاف الطاعن إلى ما تقدم أن ما رتب له ليس معاشا ولكنه تعويض ومكافأة له عن إخلاصه وكفاءته طول مدة عمله ووعى فيه تشجيعه على قبول عمله الجليل خدمة للوطن ، وأن الطائفة لا تعدو أن تكون شركة بين أفراد بلحب الربح لها رأس مال ثابت وأن مجلس الإدارة إذ قرر للطاعن نصف الحصة لم يتجاوز سلطته وإنما باشرها وفقا للسادة ٤١ من اللائحة . وأن توقيعات أعضاء الطائفة جميعهم بالموافقة لا تخرج عن كونها إقرارا من الأصيل بصحح عمل النائب عنه إذا صح أن النائب قد جاوز سلطته وأنه لا يجدى التحدى في هذا الخصوص بالشكليات التي يتعين مراعاتها في شأن انعقاد الجمعية العمومية للطائفة ذلك لأن هذه الشكليات لا يقصد بها إلا ضمان حضور أغلبية معينة من الأعضاء فضلا عن أن الطائفة جرت على عدم مراعاة هذه الشكليات - دفعت المطعون عليها فرعيا بعدم اختصاص القضاء العادى بنظر الدعوى بمقولة إن عملية الارشاد بميناء الاسكندرية هي مرفق هام نظمه

القانون رقم ١٣٠ سنة ١٩٤٨ وأصبح المرشد بموجب موظفا عموميا يقوم بخدمة عامة ولهذا تكون محكمة القضاء الادارى هي المختصة بالفصل فى المنازعات الخاصة بمرتبات المرشدين ومعاشاتهم ومكافآتهم — ودفعت الطائفة المطعون عليها — الدعوى موضوعيا بأنها لا تعتبر شركة لأنه ليس لها رأس مال وبأن الإحالة إلى المعاش يحكمها ويحدد أحوالها نص المادة ١٤ من لائحة الطائفة وهو يقضى بالإحالة الاجبارية عند بلوغ العضو سن الستين أو إصابته بضعف صحى أو عارض يعجزه عن العمل أو فصله بسبب عدم كفاءته أو سوء سيره وسلوكه ، كما يجوز الإحالة الاختيارية إذا بلغ العضو سن الخامسة والخمسين — وتمسكت المطعون عليها — بأن الطاعن لم تتوافر بشأنه حالة من الأحوال المذكورة وأنه إنما ترك العمل باختياره ليلتحق بعمل آخر فزير النفع وافر الكسب وبأن لائحة الطائفة لا يجوز تعديلها إلا بموافقة الجمعية العمومية وبشروط شديدة وأغلبية استثنائية وفقا لنص المادة ٤٢ منها ولهذا يكون باطلا ما يصدره رئيس الطائفة أو مجلس الإدارة من تقرير معاش فى غير الأحوال المتقدمة . وبأن هذا البطلان لا يصححه استلام الطاعن نصف الحصة عن خمسة شهور — ثم أقامت المطعون عليها — دعوى فرعية طلبت فيها إلزام الطاعن برد ما استلمه ومقداره ١٢٠ جنيها — وفى ٢٢ من ابريل سنة ١٩٥١ حكمت محكمة الدرجة الأولى برفض الدعوىين الأصلية والفرعية مؤسسة قضاءها برفض الدعوى الأصلية على أن الإحالة إلى المعاش التى يختص مجلس إدارة الطائفة بتقريرها مقيدة بالأحوال التى وردت على سبيل الحصر فى المادة ١٤ من اللائحة فإذا تجاوز اختصاصه كان قراره باطلا . وأن دفتر صرف المرتبات إنما أعد ليكون بمثابة إيصال عن استلام العضو مرتبه ولهذا لا تعتبر توقيعات أعضاء الطائفة عليه موافقة منهم على تقرير شئ للطاعن ولا تغنى هذه التوقيعات عن الاجراء المنصوص عليه فى المادة ٤٢ من اللائحة وهو ضرورة انعقاد الجمعية العمومية إذا طلب تعديل حكم من أحكامها وعلى ذلك لا يكون من شأن التوقيعات المشار إليها تصحيح بطلان قرار مجلس الإدارة . وأن الطاعن لم يقدم دليلا على ما ادعاه من أن الطائفة هى التى رشخته للعمل بشركة قنال السويس وبني عليه اعتبار

أن نصف الحصص إنما تقرر له بصفة تعويض بل المرجح أنه ترك عمله في الطائفة
بمحض اختياره ابتغاء مزايا أكثر صلاحية له . أما قضاء محكمة الدرجة الأولى
برفض الدعوى الفرعية فكان أساسه أن المبلغ الذي صرف للطاعن هو نوع
من الهبة الباطلة لا يجوز استرداده أو الرجوع فيه بعد تنفيذه بالقبض . استأنف
الطرفان — وفي ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف
شكلا ورفض الاستئناف المرفوع من الطاعن ، وفي الاستئناف المرفوع
من المطعون عليها بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعن بأن يدفع لها مبلغ
١٢٠ جنيها وفوائده القانونية ابتداء من ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ حتى الوفاء .
وفي ١٠ من مارس سنة ١٩٥٤ قرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق
النقض بتقرير طاب فيه الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم
المطعون فيه والقضاء في موضوع الاستئناف الأصلي بطلبات الطاعن في دعواه
الأصلية وفي موضوع الاستئناف المقابل بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به
من رفض الدعوى الفرعية . قدمت المطعون عليها مذكرة وطلبت فيها الحكم
برفض الطعن في شطره الأول والحكم أصليا ببطلانه في شطره الثاني واحتياطيا
برفضه أيضا . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأيها برفض الدفع
وبقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا — وعرض الطعن على دائرة فحص المطعون
فقررت بجلسته ٤ من فبراير سنة ١٩٥٨ إحالته إلى الدائرة المدنية بجلسته
٢٧ من مارس سنة ١٩٥٨ وفيها صمم كل من الطاعن والمطعون عليها
على طلباته كما صممت النيابة العامة على رأيها السابق بيانه .

ومن حيث إن ما دفعت به المطعون عليها من بطلان الطعن في شطره الثاني
مبناه أن الطاعن لم يضمن تقرير الطعن أسباب النعي على الحكم فيما قضى به
في الدعوى الفرعية من أحقية الطائفة في استرداد مبلغ ال ١٢٠ جنيها مع أن قضاء
الحكم في هذا الخصوص يقوم على أسباب خاصة به غير الأسباب التي أقام عليها
قضائه برفض الدعوى الأصلية .

ومن حيث إن هذا الدفع مردود بأن الحكم المطعون فيه لم يضمن قضاءه
في الدعوى الفرعية أسبابا خاصة بها بل أقام قضاءه فيها على ذات الأسباب

التي أقام عليها قضاء دبر رفض الدعوى الأصلية وهذا واضح من قول الحكم في حيثيته الأخيرة — ” من الاستئناف المقابل — وحيث إن محكمة أول درجة أقامت قضاءها في الدعوى الأصلية على بطلان قرار مجلس الإدارة الذي يتمسك به المدعى المستأنف عليه — بطلانا لا يصححه الدفع الذي تم عن الشهور الخمسة من يناير لغاية مايو سنة ١٩٤٩ وقد كان هذا المنطق السليم يقضى باعتبار القرار كأن لم يكن وزوال آثاره وإعادة ما كان إلى ما كان بأن تلزمه بوصفه مدعى عليه في الدعوى الفروعية رد ما قبضه من الهيئة دون حق ، ولكنها لم تشأ مسابقة المنطق القانوني إلى نهايته بسبب أقل ما يقال فيه إنه متعارض مع هذا المنطق ولا سند له من الأوراق “ .

وحيث إنه لذلك يتعين رفض الدفع .

وبما أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية فيتعين الحكم بقبوله شكلا .

ومن حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب يتحصل أولها في أن المادة ١٤ من لائحة الطائفة الصادرة في سنة ١٩٣٩ بينت بعض الحالات الشائعة للإحالة إلى المعاش ، ثم نصت المادة ١٤ فقرة تاسعة على اختصاص مجلس الإدارة بتقرير الإحالة إلى المعاش إجباريا أو اختياريا أو بسبب مرض أو هاهة . وهذا النص الأخير أوسع نطاقا من نص المادة ١٤ ويتسع لصور من صور الإحالة إلى المعاش غير تلك التي عدتها المادة ١٤ وما دام النص الأخير في اللائحة قد أطلق بنوع خاص حالات الإحالة الاختيارية فلا وجه لتخصيصها بما نصت عليه المادة الرابعة عشرة وما دام أن ممثل الشخص المعنوي له أن يترخص في التصرف بما تتحقق به مصلحة من يمثله فيما عدا ما يكون قد منع منه صراحة بالقانون أو بنظام الجمعية وفيما عدا التصرفات التي تتنافى بطبيعتها مع أهداف الجمعية ورسالتها فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على أن بيان حالات الإحالة إلى المعاش قد ورد على سبيل الحصر في المادة ١٤ يكون قد أخطأ تفسير اللائحة ومسح التعاقد المتمثل في نصوصها . ويتحصل السبب الثاني في أن اللائحة ورد بها من النصوص ما يفيد أن من يحال إلى المعاش بسبب

عدم كفاءته أو سوء سيره وسلوكه يعطى مرتب معاش بمقداره نصف حصة —
وكان يصح أن يقاس على هذه الحالة حالة من يحال إلى المعاش باتفاق الطائفة
وترشيحها إياه لعمل آخر بسبب كفاءته — وهى حالة الطاعن — كما أنه كان
يصح أن يطبق على حالته حكم المادة ٤١ فيما ورد به من تحويل مجلس الإدارة
حق منح الإعانات دون تحديد أو قيد . والقول بغير ذلك فساد فى الاستدلال
ومخالفة لقواعد التفسير المعتبرة . ويتحصل السبب الثالث فى أن التعدى بحرفية
نصوص اللائحة توسلا للقول ببطان قرار صادر ممن يمثل الشخص الاعتبارى
ولو كان هذا القرار متمشيا مع روح القانون ومقتضى العرف والعدالة . هذا
القول يخالف القواعد الأصولية التى تقضى بأن العقد لا يقتصر على إلزام المتعاقد
بما ورد فيه ولكن يتناول أيضا ما هو من مستلزماته وفقا للقانون والعرف
والعدالة .

ومن حيث إن هذا النعى فى كافة وجوهه غير صحيح ، ذلك لأن الحكم
الابتدائى المؤيد لأسبابه فى هذا الخصوص بالحكم المطعون فيه جاء به ما يلى :
” وحيث إن الذى يستخلص من استعراض وجهة نظر طرفي الخصومة حسبما
سبق البيان هو أن وجه الخلاف بينهما ينحصر فى تفسير المادتين ١٤ ، ٤١
من لائحة الطائفة ، فالمادة ١٤ قد نصت على أن الإحالة للمعاش تكون فى أحد
الأحوال الآتية : ١ — إذا بلغ العضو سن الستين على أنه يجوز له إذا بلغ
الخامسة والخمسين من عمره أن يطلب إحالته على المعاش حسب اختياره وهى
مجلس الإدارة تقرير الإحالة فى هذه الحالة ٢ — إذا أصيب العضو بضعف
صحى أو بعارض يعجزه عن العمل بشرط أن يثبت هذا المعجز بأجماع ثلاثة
أطباء على الأقل ينتدبهم مجتمعين مجلس الإدارة ٣ — إذا فصل رئيس البوغاز
بسبب عدم كفاءته أو سوء السير والسلوك . أما المادة ٤١ فلانها قد نصت على
ما يختص به مجلس إدارة الطائفة من مسائل من بينها تقرير الإحالة على المعاش
إجباريا أو اختياريا أو بسبب مرض أو إصابة . وحيث إن المدعى — الطاعن —
يقول تفسيرا لهاتين المادتين أن مجلس الإدارة يختص بتقرير الإحالة على المعاش

بدون قيد أو شرط ، أما المدعى عليه فيقول إن مجلس الإدارة يختص بذلك في حدود ما نصت عليه المادة ١٤ من حالات الإحالة على المعاش — ومن حيث إن المادة ١٤ قد ذكرت على وجه التحديد الحالات التي على أساسها يمكن الإحالة على المعاش وهي واردة على سبيل الحصر ، ومن ثم فلا يجوز أن تتمدها ، وإنما إذا توفرت في الشخص إحدى تلك الحالات فإن تقرير الإحالة لا يصدر إلا من مجلس الإدارة المختص بفحص تلك الحالة ليستوثق مما إذا كان المطلوب إحالته إلى المعاش قد توفرت فيه شروطها من عدمه ، فإذا ما تجاوز مجلس الإدارة حدود اختصاصه المرسومة في المادة ١٤ من اللائحة المذكورة فيكون قراره غير مطابق لأحكام اللائحة وبالتالي يقع باطلاً — وبين من هذا أن الحكم المطعون فيه انتهى في تفسيره لنصوص اللائحة إلى أن حالات الإحالة على المعاش قد بينتها وحددتها المادة الرابعة عشرة من اللائحة وأن المادة ١٤ إنما وردت في بيان من يملك تقرير الإحالة فقررت أنه مجلس الإدارة . ولما كان هذا التفسير هو ما توحى به نصوص المادتين المذكورتين فلا محل للنهي على الحكم بالخطأ في التفسير أو بمسح التعاقد ، كما أن القول بجواز القياس على الحالات الواردة في المادة الرابعة عشرة يتعارض مع ثبوت ورود هذه الحالات على سبيل الحصر — أما ما يتمسك به الطاعن من أن ما ورد بالمادة ١٤ فقرة ١١ من تخويل مجلس الإدارة منح الامانات دون قيد يفيد إطلاق حقه في تقرير المعاش . فهو نعي جديد لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام هذه المحكمة .

ومن حيث أن السبب الرابع يتحصل في أن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه — استنادا إلى حرفية نصوص اللائحة — من أنه لم يكن لمجلس الإدارة والجمعية العمومية أن يترخضا في تقرير معاش للطاعن — هذا الذي ذهب إليه الحكم مؤداه أنه لا يتصور وجود شخص أو جماعة تملك تقرير المعاش — الأمر الذي يتنافى مع المنطق والقانون والعدالة .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأنه متى كانت نصوص اللائحة خالية من جواز تقرير الإحالة على المعاش سواء من مجلس الإدارة أو من الجمعية العمومية

إلا في الحالات المبينة باللائحة كان على المجلس والجمعية العمومية التزام نصوصها إلا أن تعدل نصوص اللائحة تعديلا يجيز للمجلس أو للجمعية العمومية تقرير معاش في غير تلك الحالات — وهذا ما أشار إليه الحكم المطعون فيه بقوله : ” وحيث إنه فيما يتعلق بالمسألة الثالثة فإنه مهما قيل في شأن التوقيعات التي لأفراد الطائفة على دفتر صرف المرتبات بعد صدور قرار مجلس الإدارة وتنفيذه ووضوح مظاهر هذا التنفيذ في الدفاتر فما لا ريب فيه أن الجمعية العمومية لا تملك هي الأخرى تقرير هذا المعاش الخاص أو المكافأة أو التعويض ... فالجمعية العمومية بحسب نصوص اللائحة لا تملك إصدار قرار يخالف حكما من أحكام اللائحة وإن كانت تملك تعديل أى حكم من هذه الأحكام بالشروط والأوضاع المقررة فيها . فكل قرار تصدره الجمعية العمومية يخالف لنظام الجمعية يقع باطلا بطلانا يستفيد منه ويتمسك به كل ذى مصلحة . مثله في ذلك مثل القرار الذى يصدره مجلس الإدارة متجاوزا حدود اختصاصه ، وبما أن المستأنف — الطاعن — كان عضوا في الجمعية فلا يستطيع التنصل من تبعه هذا البطلان ... وإذن فلا تجدى موافقة الأعضاء متفرقين على قرار مجلس الإدارة إجماعية كانت هذه الموافقة أو غير إجماعية لو صح أن تستفاد هذه الموافقة من التوقيعات التي لهم على دفتر صرف المرتبات من باب أولى مادام قرار الجمعية العمومية غير مجد فيما لو صدر منها تلقائيا إذ أن هذه الموافقة تنطوي على مخالفة لنظام الجمعية شكلية وموضوعية “ .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن موضوعا .

جلسة ١٠ من ابريل سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور المادة ، محمد متولى قلم ، ومحمد زعفراني
صالح ، والحسين العوضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٤٠)

طعن رقم ٩٧ سنة ٢٤ ق :

مقد "وكن الرضا" . ايجاب . بيع . التزام الموجب بالبقاء على ايجابه مدة معينة . عدم
جواز العدول من هذا الإيجاب أو تعديله إلا في الفترة السابقة على وصوله الى علم من وجه اليه .
مثال في بيع . المادتان ٩١ و ٩٣ مدني .

مؤدى المادتين ٩١ ، ٩٣ من القانون المدني أن التعبير عن الإرادة لا ينتج
أثره إلا من وقت اتصاله بعلم من وجه اليه . فإذا كان الموجب قد التزم في
إيجابه بالبقاء على هذا الإيجاب مدة معينة فإن هذا الإيجاب لا يلزم الموجب إلا
من وقت اتصال علم من وجه اليه به وإلى هذا الوقت يعتبر أن الإيجاب
لا يزال في حوزة الموجب فله أن يعدل عنه أو أن يعدل فيه لأن التعديل ما هو
إلا صورة من صور العدول لا يملكه إلا في الفترة السابقة على وصول الإيجاب
إلى علم من وجه اليه . وعلى ذلك فتبين أن طالب الشراء أبدى في طلبه
الموجه إلى عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة البائعة رغبته في شراء قدر من
الأطيان المملوكة لها بثمان مائة وبشروط معينة وضمن الطلب أنه لا يصبح
نافذ الأثر بين الطرفين إلا بعد موافقة مجلس إدارة الشركة كما تعهد فيه بأن
يغال مرتبها بعطائه في حالة إشهار مزاد بيع الأطيان حين إبلاغه قرار الشركة
باهتمام البيع من عدمه . فتحقق بذلك علم الشركة بمجرد وصول الطلب إلى عضو
مجلس الإدارة المنتدب . فإن هذا الإيجاب يعتبر نافذ الأثر في حق الموجب
لا يجوز العدول عنه أو تعديله حتى تثبت الشركة في طلبه بالقبول أو الرفض
وذلك عملاً بنص وص الطلب ونزولاً على حكم المادتين ٩١ ، ٩٣ المشار إليهما .

ولا يجدى الموجب التمسك بأن الموافقة المعتبرة في إتمام التعاقد هي موافقة مجلس إدارة الشركة دون غيره من موظفي الشركة ما دام أن النزاع يدور فقط حول معرفة من الذى نكل من الطرفين عن إتمام التعاقد لأن مجال البحث في هذا الذى يتمسك به الموجب هو في حالة ما إذا كانت الشركة تتمسك بتمام التعاقد والمطالبة بتنفيذه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتوصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى ٢٠٤٢ سنة ١٩٥٢ كلى القاهرة طلب فيها إلزام الطاعنة بأن تدفع له مبلغ ٧٠٠ جنيه والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد وأسس دعواه على أنه كان في ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ قد أبدى رغبته في شراء ٧١ فداناً وكسور من أملاك الطاعنة بجهة كفر الدوار بثمان قدره ٢٩٥ جنيناً للفدان وأثبتت هذه الرغبة على نموذج مطبوع أصدته الطاعنة ونص في البند الثانى منه على أن الإيجاب الصادر منه لا يكون نافذاً إلا بعد موافقة مجلس إدارة الشركة الطاعنة على البيع وإخطاره بالقبول على أن يكون الإخطار بأخذ إقرار كتابي عليه أو إرسال خطاب مسجل إليه .
وأضاف المطعون عليه أنه دفع إلى الطاعنة عند إبداء الرغبة المبلغ المطالب به كتأمين وأنه لما منحت له فرصة معاينة الأطيان رأى أن يقيّد العرض الصادر منه بشروط أساسية قدر أهميتها لإتمام الصفقة وبعث بخطاب الى الطاعنة في ٣١ من مارس سنة ١٩٥٢ ضمنه تلك الشروط — إلا أن الطاعنة أخطرت بخطاب يحمل تاريخ ٥ من أبريل سنة ١٩٥٢ ووصل إليه في يوم ٧ من نفس الشهر أنها وافقت على العرض الذى تقدم منه في ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢

بشروطه ولم تشر في هذا الخطاب إلى خطابه إليها في ٣١ من مارس سنة ١٩٥٢ وإن كانت قد أوردت به وجهة نظرها في ثلاثة من الشروط التي تضمنتها ذلك الخطاب . وأنه على أثر ذلك وفي ١٢ من أبريل سنة ١٩٥٢ أرسل إلى الطاعة خطابا أعلان فيه تمسكه بشروطه المعدلة للعرض المقدم منه وأنذرها بأنه في حالة عدم موافقتها على تلك الشروط خلال خمسة عشر يوما فإن العرض المقدم منه يصبح غير ذي موضوع ويكون عليها في هذه الحالة أن ترد له مبلغ التأمين . وأنه تلقى بعد ذلك من الطاعة خطابا محررا في ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٢ أعلنت فيه تمسكها بالعرض المقدم منه في ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ بشروطه وأنها تأسف لعدم قبول الشروط التي وردت في خطابه إليها المؤرخ ٣١ من مارس سنة ١٩٥٢ وذكرت أن هذا الخطاب الأخير وصل إليها بعد أن حررت له خطاب ٥ من أبريل سنة ١٩٥٢ بموافقتها على العرض المقدم منه وأشارت في خطابها المذكور إلى ما تضمنه البند الثالث من الطلب المقدم منه في ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ من التزامه بأن يظل مرتبطا بهذا الطلب بشروطه في حالة إشهار مزاد بيع الأطنان حتى يبلغ بقرار الطاعة باعتماد البيع أو رفضه وذكرت أن جلسة المزاد عقدت بمقر التفتيش في ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٢ وانتهى المطعون عليه إلى أن الطاعة وقد رفضت قبول ما عرضه من تعديلات في خطاب ٣١ من مارس سنة ١٩٥٢ الذي وصل إليها قبل أن يصل إليه الخطاب المؤرخ ٥ من أبريل سنة ١٩٥٢ الصادر منها بالموافقة على العرض الأول المقدم منه فلأنها تكون ملزمة برد مبلغ التأمين المدفوع منه . دفعت الطاعة الدعوى بأن المطعون عليه لم يكن يملك تعديل شروط الإيجاب الصادرة منه في ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ وأن مجلس إدارتها قد وافق على هذا الطلب في أول أبريل سنة ١٩٥٢ وأخطر المطعون عليه بتلك الموافقة في ٥ منه وأسست الطاعة دفاعها على ما ورد بالبند الثالث من خطاب ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ . وفي ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٣ قضت المحكمة برفض الدعوى وأقامت قضاها على أن الشروط التي أضافها المطعون عليه بخطاب ٣١ من مارس سنة ١٩٥٢ تعتبر تعديلا أو رجوعا في الإيجاب الصادر منه وهو ما لا يملكه ، واستندت المحكمة في ذلك إلى البند الثالث سالف الذكر

وانتهت إلى أن المطعون عليه هو الذى أخل بالتزامه . استأنف المطعون عليه هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٥٤٣ سنة ٧٠ ق . وفى ٣١ من يناير سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وقضت للمطعون عليه بطلبائه — وأقامت قضاءها على ما استخلصته من البند الثانى من طلب الشراء المحور فى ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ الذى تضمن أن قبول الطاعنة لا يكون إلا من مجلس إدارتها ، وأن هذا القبول يجب أن يبلغ إلى المطعون عليه إما بأخذ إقرار كتابى عليه أو بخطاب مسجل مما يفصح عن أن هذا التعاقد تحكمه المادة ٩٧ من القانون المدنى لأنه تعاقد بالمراسلة . وأن مؤدى ما ورد بهذا البند أن البيع لا يعتبر أنه تم بمجرد عرض طلب الشراء على مجلس الإدارة بل يجب أن يوافق المجلس على البيع وأن تبلغ هذه الموافقة إلى المطعون عليه وهو ما لم يحصل بدليل أن المستخرج الذى قدمته الطاعنة فى محضر جلسة مجلس الإدارة جاء به أن المجلس أخذ علما بالمبيعات التى تمت بتفتيش سيدى غازى وأن عبارة أخذ علما لا يمكن أن تفسر بأنها القبول الذى نص عليه فى البند الثانى سالف الذكر لأن معناها الظاهر لا يخرج عن أن المجلس أحيط بالعرض المقدم من المطعون عليه وأن المجلس لم يبد فى الأمر رأيا بالقبول أو الرفض . وأن خطاب الطاعنة إلى المطعون عليه المؤرخ ٥ من أبريل سنة ١٩٥٢ يستفاد منه أن الطاعنة لم توافق على الشروط التى استازمها المطعون عليه لاتمام التعاقد والتى ضمنها خطاب المحور فى ٣١ من مارس سنة ١٩٥٢ الذى امتنعت الطاعنة عن تقديمه والذى ترجح المحكمة أنه وصل إلى الطاعنة قبل أن ترسل إلى المطعون عليه خطابها المؤرخ ٥ من أبريل سنة ١٩٥٢ بدليل امتناعها عن تقديمه ولأن الخطاب لا يستغرق وصوله إلى الطاعنة أكثر من يومين . وخلصت المحكمة من كل ذلك إلى أن طلب الشراء وما أدخل عليه من تعديل بخطاب ٣١ من مارس سنة ١٩٥٢ أصبح غيرذى أثر نافذ بين الطرفين بخطاب ٥ من أبريل سنة ١٩٥٢ — وقد طعن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأبدت النيابة رأيها بقبول الطعن ، وقررت دائرة الفحص بجلسته ١٥ من يناير سنة ١٩٥٨ إحالته إلى هذه الدائرة لجلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٨ وفيها صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطمن أقيم على سببين : يتحصل أولهما : في النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون إذ أغفل حكم المادة ٩٣ مدني التي تنص على أنه "إذا عين ميعاد للقبول ألزم الموجب بالبقاء على إيجابه إلى أن يتحقق الميعاد . وقد يستخلص الميعاد من ظروف الحال أو من طبيعة المعاملة" . ذلك أن الفقرة الثالثة من إيجاب المطعون عليه في ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ ورد بها أنه في حالة إشهار الطاعة مزاد بيع الأرض يظل المطعون عليه مرتبطاً بهطائه لحين إبلاغه قرار الشركة باعتناء البيع من عنده . وأن الطاعة أشهرت مزاد الأطنان فعلاً في ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٢ وأخطرت المطعون عليه بهذا الميعاد ثم عرض الأمر على مجلس الإدارة في أول أبريل سنة ١٩٥٢ فوافق على العرض وأخطر المطعون عليه بهذه الموافقة في ٥ من أبريل سنة ١٩٥٢ وكان هذا الاخطار في حدود الأجل المعتول لأن هذا الأجل لم يكن ينتهي بمجرد إشهار المزاد بل يبقى الأجل ممتداً لفترة معقولة . وأن إلزام المطعون عليه بالبقاء على إيجابه حتى يحل ذلك الأجل يعني في دلالة القانون استحالة الرجوع فيه أو التعديل في شروطه لمخالفة ذلك نص المادة ٩٣ مدني . كما أن الحكم قد مسخ عبارة البند الثاني من طلب الشراء مسخاً انحراف به عن معناه السليم لأن خطاب ٥ من أبريل سنة ١٩٥٢ المرسل من الطاعة إلى المطعون عليه قد ورد به أن الشركة وافقت على الطلب المقدم منه وهذا الإخبار واضح الدلالة على أن مجلس الإدارة هو الذي وافق لأنه هو وسعده المتحدث باسم الطاعة في التصرّفات . وبهذا الإخبار يتحقق المقصود من البند الثاني من طلب الشراء . وأن العبارة التي وردت بحضور جلسة مجلس الإدارة من أنه أخذ هلمنا بالمبيعات التي تمت يجب أن تحمل في تفسيرها على مجموع تلك العبارة لأن المتحدث من المبيعات التي تمت ومن سعر الفدان لا يمكن أن ينصرف إلا إلى الموافقة على البيع . وأن الحكم إذا افترض أن مجلس الإدارة أرجأ الموافقة على طلب الشراء وأقام قضاءه على هذا الافتراض يكون قد وقع في خطأ مزدوج لأنه لا يصح في المسائل المدنية أن يبنى الحكم إلا على الدليل القائم ولأن الحكم يكون قد أقام قضاءه على حقيقة لا دليل عليها وأعمل أثرها في قضائه ، ويتحصل

السبب الثاني في النعي على الحكم بالقصور وفساد الأساس استنادا إلى أن الطاعنة قد تمسكت في دفاعها أمام محكمة أول درجة وأمام محكمة الاستئناف بمؤدى الفقرة الأخيرة من البند الثالث من طلب الشراء المؤرخ ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ من أن يظل المطعون عليه في حالة إشهار مزاد بيع الأطنان مرتبطا بعطائه حتى يصدر قرار مجلس الإدارة بقبول البيع أو رفضه مما يستتبع عدم أحقيته في تعديل هذا العطاء أو سحبه قبل أن يصدر هذا القرار . وأن محكمة أول درجة قد أخذت بدفاع الطاعنة في هذا الخصوص، ولكن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهري مما يعيبه بالقصور - كما أن الحكم حين تحدث عن خطاب المطعون عليه المؤرخ ٣١ من مارس سنة ١٩٥٢ والذي قالت عنه الطاعنة إنه لم يصل إليها إلا بعد قبولها لإيجاب المطعون عليه وتصدير هذا القبول إليه في ٥ من أبريل سنة ١٩٥٢ قد رجع ادعاء المطعون عليه بوصوله هذا الخطاب إلى الطاعنة قبل تصدير قبولها استنادا إلى أن الخطاب يستغرق يوما أو يومين في البريد ليصل إلى الطاعنة وبذلك يكون الحكم قد بنى على دليل افتراضى وهو ما لا يجوز قانونا بل يجب أن يقام الحكم على ما تحققه المحكمة من أدلة في الدعوى وفي هذا ما يعيب الحكم بفساد الأساس .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على ما ورد بالبند الثاني من طلب الشراء المقدم من المطعون عليه والمؤرخ ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ الذى تضمن أن قبول الطاعنة لا يكون إلا من مجلس إدارتها كما أن هذا القبول يجب أن يبلغ إلى المطعون عليه سواء بأخذ إقرار كتابى عليه أو بخطاب سجل . وأن مؤدى هذا البند أن التعاقد بين الطرفين تتممه المادة ٩٧ معنى لأنه تعاقد بالمراسلة وأن أعمال هذا البند يؤدى إلى أن البيع لا يعتبر أنه تم بمجرد عرض طلب الشراء على مجلس الإدارة بل يجب أن يوافق المجلس على البيع وأن تبلغ الموافقة إلى المطعون عليه وهو ما لم يحصل إذ لم يوافق مجلس الإدارة على البيع وكل ما حدث استخلاصا من ظاهر العبورة المستخرجة من محضر جلسة مجلس الإدارة في أول أبريل سنة ١٩٥٢ أن هذا المجلس أخذ علما بالمبيعات التى تمت ومن بينها الصفقة موضوع النزاع وأن عبارة "أخذ علما" لا يمكن أن تحمل إلا على ظاهر لفظها

وهو أن المجلس علم بالعرض المقدم من المطعون عليه ولم يصدر المجلس قراراً بالقبول أو الرفض مما قد يستفاد منه أنه رأى إرجاء بحثه للموافقة عليه أو رفضه إلى جلسة أخرى وأن خطاب ٥ من أبريل سنة ١٩٥٢ المرسل من الطاعة إلى المطعون عليه والذي أخطرته فيه بقبول ما عرضه في خطاب ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ بشروطه مؤداه أن الطاعة لم توافق على التعديلات التي أدخلها المطعون عليه على هذا العرض بالخطاب المؤرخ ٣١ من مارس سنة ١٩٥٢ الذي رجحت المحكمة وصوله إلى الطاعة قبل أن يهبط خطاب ٥ من أبريل سنة ١٩٥٢ بدليل أنها ناقشت في هذا الخطاب الأخير كثيراً من التعديلات التي أوردتها المطعون عليه في خطابه دون أن تشير إليه وبدليل امتناع الطاعة عن تقديم خطاب ٣١ من مارس سنة ١٩٥٢ ولأن وصول هذا الخطاب إليها لا يستغرق في البريد أكثر من يوم أو يومين — وأنه نتيجة لذلك يكون طلب الشراء المقدم من المطعون عليه بما أدخل عليه من تعديلات بخطاب ٣١ من مارس سنة ١٩٥٢ قد أصبح غير ذي أثر نافذ بين الطرفين خصوصاً وأن الطاعة أذرت المطعون عليه في ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٢ بإلغاء الصفقة ومن ثم فإن إيجاب المطعون عليه وما أدخل عليه من تعديلات لم يصادف قبولا بل قبولاً بالرفض الصريح بإلذار ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٢ ويكون على الطاعة أن ترد العربون إلى المطعون عليه .

وحيث إن المادة ٩١ من القانون المدني تنص على أن "ينتج التعبير أثره في الوقت الذي يتصل فيه بعلم من وجه إليه . ويعتبر وصول التعبير قرينة على العلم به ما لم يقر الدليل على عكس ذلك" كما تنص المادة ٩٣ من نفس القانون على أنه "إذا عين ميعاد للقبول التزم الموجب بالبقاء على إيجابه إلى أن ينقضي هذا الميعاد . وقد يستخلص الميعاد من ظروف الحال أو من طبيعة المعاملة" .

وهو أدى هاتين المادتين أن التعبير عن الإرادة لا ينتج أثره إلا من وقت اتصاله بعلم من وجه إليه . فإذا كان الموجب قد التزم في إيجابه بالبقاء على هذا الإيجاب مدة معينة فإن هذا الإيجاب لا يلزم الموجب إلا من وقت اتصال علم من وجه إليه به وإلى هذا الوقت يعتبر أن الإيجاب لا يزال في حوزة الموجب فله أن يعدل عنه أو أن يعدل فيه لأن التعديل ما هو إلا صورة من صور العدول لا يملكه الموجب إلا في الفترة السابقة على وصول الإيجاب إلى علم من وجه إليه .

وحيث إنه يبين من طلب الشراء المؤرخ ١٩ من مارس سنة ١٩٥٢ أنه موجه من المطعون عليه إلى عضو مجلس إدارة الشركة الطاعنة متضمنة رغبته في شراء قدر من الأطنان المملوكة للطاعنة بثمان مائة وبشروط معينة . وتضمن البند الثاني من هذا الطلب النص على أنه لا يصبح نافذ الأثر بين الطرفين إلا بعد موافقة مجلس إدارة الشركة الطاعنة وتعهده المطعون عليه بمقتضى الفقرة الأخيرة من البند الثالث بأن يظل مرتبطا بمطابته في حالة إشهار مزاد بيع الأطنان "لحين إبلاغه قرار الشركة باعتماد البيع من عدمه" . ومؤدى هذا أن المطعون عليه عند ما وجه إيجابه إلى الطاعنة قد ضمن هذا الإيجاب التزامه بأن يظل مرتبطا به فترة من الزمن في حالة عرض الأطنان للبيع بالمزاد — ولما كانت الأطنان قد عرضت للبيع فعلا وحدد لبيعها بالمزاد يوم ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٢ فإن المطعون عليه لم يكن يملك قانونا العدول عن إيجابه أو التعديل فيه بل يظل عملا بالفقرة الأخيرة من البند الثالث مرتبطا بإيجابه حتى تبت الطاعنة في طلبه بالقبول أو الرفض — ولا يجدى المطعون عليه ما تمسك به من أنه لم يعلن بجلاسة المزاد إذ ليس في الإيجاب المقدم منه ما يلزم الطاعنة بإخطاره بتلك الجلسة — وإذا كان الإيجاب الصادر من المطعون عليه قد وجه إلى عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة الطاعنة وكان هذا الأخير يملك قانونا تلقى ما يوجه إلى الطاعنة من عروض فإن علم الطاعنة بهذا الإيجاب يعتبر متحققا بمجرد وصوله إلى عضو مجلس الإدارة المنتدب ومن ثم وعملا بالمادة ٩١ مدنى يعتبر هذا الإيجاب نافذ الأثر في حق المطعون عليه لا يجوز العدول عنه أو تعديله من ذلك الوقت عملا بالبند الثالث منه ونزولا على حكم المادة ٩٣ مدنى — ولما كان المطعون عليه قد عدل الإيجاب الصادر منه بخطابه المؤرخ ٣١ من مارس سنة ١٩٥٢ وأصر على هذا التعديل بعد أن أخطرته الطاعنة بموافقتها على العرض المقدم منه بخطابها المؤرخ ٥ من أبريل سنة ١٩٥٢ وذلك بالخطاب المرسل منه إليها في ١٢ من أبريل سنة ١٩٥٢ في حين أنه لم يكن يملك هذا التعديل قانونا من وقت وصول إيجابه إلى علم الطاعنة بتسليمه إلى عضو مجلس الإدارة المنتدب فإنه بذلك يكون قد عدل عن إيجابه وإذا كان عمله هذا قد خالف ما يقضى به القانون فإنه يكون

غير محق في المطالبة برد العربون المدفوع منه عملا بالبند الثالث من الإيجاب والذي نص فيه صراحة على أن هذا العربون يصبح من حق الطاعنة إذا امتنع المطعون عليه عن تنفيذ العقد أو نكل عن إتمام التعاقد — كما لا يجدي المطعون عليه ما تمسك به من مؤدى البند الثاني من أن الموافقة المعتبرة في إتمام التعاقد هي موافقة مجلس إدارة الشركة الطاعنة دون غيره من موظفي الشركة وأن العبارة التي وردت بمحضر جلسة مجلس الإدارة لا تنجز في ظاهرها من هذه الموافقة إذ هي لا تتضمن أكثر من أن مجلس الإدارة أخذ علما بالإيجاب الصادر من المطعون عليه . وذلك أن مجال هذا البحث هو في حالة ما إذا كانت الشركة الطاعنة تمسك بتمام التعاقد والمطالبة بتنفيذه — أما والتراع في هذه الدعوى يدور حول معرفة من الذي نكل عن إتمام التعاقد وهل كان المطعون عليه على حق في تعديل الإيجاب الصادر منه والاصرار على عدم إتمام الصفقة إلا بهذا التعديل أو لا فإن البحث الذي آثاره المطعون عليه في هذا الخصوص وجاراه فيه الحكم المطعون فيه يكون غير منتج في الدعوى إذ سيان أن تفيد العبارة المدونة في محضر جلسة أول أبريل أن مجلس الإدارة علم بالإيجاب أو وافق عليه متى كان من الثابت أن المطعون عليه نكل بغير حق في ٣١ من مارس عن إيجابه — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه وقد التفت عن حكم القانون في المادتين ٩١ و ٩٣ وأقام قضاءه على أن المطعون عليه كان على حق في تعديل الإيجاب الصادر منه — يكون قد خالف القانون ويتمين لهذا نقضه .

وحيث إن الدعوى صالحة للفصل فيها ولما سبق بيانه وللأسباب التي استند إليها الحكم الصادر من محكمة أول درجة فإنه يتمين رفض الاستئناف وتأيد هذا الحكم .

جلسة ١٠ من أبريل سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود مهاد ، ومحمد زعفراني
سالم ، والحديثي العرضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٤١)

طعن رقم ١١٧ سنة ٢٤ ق :

لقضاء مستعجل . اختصاص . عدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر طلب تمكين
طالب من متابعة الدواصة بمعهد قرر فصله . حقه بما له من سلطة تحويل الطلبات في القضاء بقيد
اسم الطالب بجداول امتحانات المعهد . م ٤٩ مرافعات .

— مناط اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الأمور التي يخشى عليها من
فوات الوقت وفقا للسادة ٤٩ مرافعات هو قيام الاستعجال وأن يكون المطلوب
إجراء مؤقتا لا فصلا في الحق ، وهو وإن كان في حل من أن يتناول مؤقتا وفي
نطاق الدعوى المستعجلة تقدير مبلغ الجدل في المنازعة إلا أن حقه في هذا التقدير
مفيد ألا يتضمن الإجراء المؤقت الذي يصدره مساسا بأصل الحق أو فصلا
حاسما للنهوض في موضوعه الذي يجب أن يبقى سليما يتداعى فيه الطرفان أمام
محكمة الموضوع . وعلى ذلك فإن القضاء المستعجل يكون غير مختص بنظر طلب
تمكين طالب من متابعة الدواصة بمعهد قرر فصله لتعلق هذا النزاع بأصل الحق
وإن كان له أن يقضى بما له من سلطة تحويل الطلبات بقيد اسم الطالب بجداول
امتحانات المعهد لأن هذا القضاء ليس إلا إجراء وقتيا لا يمس الموضوع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

.. ومن حيث إن واقعة الدعوى — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٤٧٠ سنة ١٩٥٤ ضد الطاعن عن نفسه وبصفته أمام محكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة بصحيفة معلقة في ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٤ أورد فيها بياناً لها أن ابنه منصور التحق بكلية فيكتور يا منذ سنة ١٩٤٣ ورغم تقدمه في دراسته وبلوغه السنة النهائية أصدر الطاعن في ١٨ من يناير سنة ١٩٥٤ قراراً بفصله لا شيء سوى أن ابنه المذكور قد طالب السماح له بتأدية الفرائض الدينية فأوثر ذلك صدر الطاعن وجعله يترتب الفرص للإيقاع به — وأنه لما كان هذا الفصل يعتبر إجراء تعسفياً دون مسوغ يبرره وأن منهج الدراسة في الكلية يختلف عنه في أية مدرسة أخرى مما يوجب به أفدح الأضرار وينبغي به في عرض الطريق عقب دراسة متواصلة دامت أحد عشر عاماً فإنه يطلب الحكم بصفته مستعجلة باعتبار أمر الفصل الصادر بتاريخ ١٨ من يناير سنة ١٩٥٤ معذوم الأثر وكان لم يكن وإلغاء كافة ما ترتب عليه وإعادة التلميذ منصور محمد محمود حسن إلى دراسته بالكلية مع إلزام الطاعن بالمصروفات والأتعاب والنفاذ على أن يكون التنفيذ بمسودة الحكم الأهلية . وهذا المطعون عليه طلبات أمام محكمة أول درجة بمحكمة ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٤ في مواجهة الطاعن إلى طالب الحكم بتمكين ابنه منصور من مواصلة الدراسة بالكلية . الخ وقد دفع الطاعن دعوى المطعون عليه بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظرها تأسيساً على أن الرابطة التي قامت بينه وبين المطعون عليه رابطة تعاقدية التزامه فيها هو التزام بعمل ينحصر في تعليم الطالب المذكور وتنقيفه ومثل هذا الالتزام يتحول إلى تعويض في حالة الإخلال به إن صح وقوع الإخلال ولا يقبل التنفيذ العيني جبراً عليه لأن هذا التنفيذ يتضمن تدخلاً من جانبه وفي

قهره على ذلك مساس بحريته الشخصية . وأنه إذا كانت القضاء الموضوعي لائالك الحكم بطايات المطعون عليه لهذا السبب فان القضاء المستعجل لا يملك ذلك من باب أولى . وان طابات المطعون عليه تمس أصل الحق فلا تختص المحكمة بنظرها . كما رد على الدعوى موضوعا بأن قرار الفصل كان بعيدا عن التعسف أو التعسف لأن الطالب دأب على الشغب وعدم إطاعة أوامر المدرسة وأنه سبق أن نبه مرارا على المطعون عليه بما كان يرتكبه ابنه من إخلال بالنظام كما أنه أخطره في المرة الأخيرة بأن واجب المدرسة يقتضيها وضع حد لهذا الإخلال وأنها ستعتمد إلى فصل الطالب إن لم يلتزم جانب الطاعة مع حسن السيرة . ولكن الطالب تمادى في العصيان فحق عليه قرار الفصل . وفي ٣٠ من يناير سنة ١٩٥٤ أصدرت محكمة أول درجة حكما في هذا النزاع قاضيا في أسبابه برفض الدفع بعدم الاختصاص المؤسس على عدم جواز التنفيذ العملي وعدم اختصاصها بالحكم بتمكين الطالب من العودة للكلية لمواصلة دراسته لتعلق النزاع بأصل الحق ثم حكمت في المنطوق بصفة مستعجلة بقاء اسم الطالب منصور محمد محمود حسن بمجدول كلية فيكتوريا بالمعادي على أن يكون التنفيذ بمسودة الحكم وأبقت الفصل في المصروفات وأصرت بالمقاصة في أتعاب الجامعة تأسيسا على أن خروج طلب التمكن من ولايتها لا يمنعها من اتخاذ تدبير وقتي لدفع خطر محتمل الوقوع في سبيل المحافظة على حقوق الطالب متى كان هذا الإجراء لا يمس أصل الحق . وقد استأنف المطعون عليه هذا الحكم أمام محكمة القاهرة الابتدائية بالاستئناف رقم ٣٤٦ سنة ١٩٥٤ بصحيفة أعلنت في ٩ من فبراير سنة ١٩٥٤ طلب فيها قبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع إلغاء الحكم بالاستئناف والقضاء باختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى وتمكين الطالب من العودة إلى معهد الكلية لمواصلة دراسته مع إلزام المستأنف عليه (الطاعن) بالمصروفات والأتعاب عن الدرجتين .

وفي ٥ من أبريل سنة ١٩٥٤ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية حضوريا في الاستئناف المذكور : أولا — بقبول الاستئناف شكلا . ثانيا —

بالغاء الحكم المستأنف فيما تضمنته أممابه من الحكم بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر طلب التمكين . ثالثا — باثبات اختصاصه بنظره . رابعا — بتمكين الطالب من العودة لمواصلة الدراسة بالمعهد وأداء الامتحان به . خامسا — بارجاء الفصل في مصروفات الاستئناف حتى ينتجسم النزاع نهائيا في الموضوع . سادسا — بالترخيص للاستئناف (المطعون عليه) بتنفيذ الحكم بموجب مسودته . وبغير إعلان .

فقرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض وطلب وقف تنفيذه مؤقتا حتى يفصل في الطعن ، وعرض هذا الطاعن بجلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٥٤ على هذه المحكمة حيث قصر محامى الطاعن طلبه على الشطر الأول من الحكم فيما قضى به من تمكين الطالب من العودة لمواصلة الدراسة بالكلية دون الشطر الثاني الخاص بالقيود بجداول الامتحانات بالكلية — فقررت المحكمة وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه في شقه الأول حتى يفصل في الطعن — وعرض الطعن بعد ذلك على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٥٨ بعد أن حل الأستاذ السيد محمد يوسف محل الطاعن وصمم على دفاعه الوارد بمذكرته وطلب إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية وطلبت النيابة رفعه فقررت دائرة الفحص إحالة الطعن لهذه الدائرة بجلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٨ حيث تمت فيها المرافعة وأصر الطاعن على طلباته وعدلت النيابة عن رأيها وطلبت نقض الحكم المطعون فيه .

ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتمكين الطالب منصور محمد محمود حسن من العودة لمواصلة الدراسة بالمعهد قد خالف القانون — ذلك أن اختصاص القاضى المستعجل يتحدد بأن يكون المطلوب منه إجراء لا فصلا في أصل الحق وألا يحتاج فيما يأمر به من إجراء إلى المساس بالحق . وعلى ذلك يكون غير مختص بما طلبه المطعون عليه لأن في الحكم به تنفيذا عينيا للالتزام إذ يمثل في الإجراء المطلوب وهو عودة الطالب للدراسة كل خصائص القضاء في الحق بحيث لا تبقى حاجة للحكم في الموضوع — كما أن الحكم تغفل

في صميم الدليل وأقام قضاؤه على بحث موضوعي مفصل أدان فيه الكلية . أساءتتها
ورماهم بالتعسف وهو ما لا يختص به وما يستبر قضاؤه فيه على غير ما رسم
القانون لولايته .

ومن حيث إنه بالاطلاع على الحكم المطعون فيه يبين أنه أورد بأسبابه في
خصوص هذا النعي ما يأتي : ” ومن حيث إن المعهد الذي يمثل المستأنف عليه
وان كان لم يتقدم بأية لائحة للجزاءات إلا أن هذه المحكمة ترى من ظروف
الدعوى وفي حدود تقديرها الوقتي أن فصل الطالب بعد أن قضى في معهده أحد
عشر عاماً لا ينبغي صدوره إلا في الأحوال التي تبلغ فيها المخالفة من الجسامة
حداً يتناسب مع خطورة النتائج المترتبة على هذا الفصل . وحيث إن ما نسبته
المستأنف ضده إلى الطالب تبريراً لفصله من المعهد قد انحصر في الأمور الأربعة
الآتية : ١ — تخلفه عن الذهاب إلى المعهد يوماً أو يومين دون ترخيص .
٢ — أنه دخل مكاناً غير مأذون له دخوله ٣ — أنه امتنع عن التقاط كراسة
له ٤ — مخالفة أمر لأحد المدرسين . وحيث إن هذه المحكمة لا ترى فيما تقدم
وللوهلة الأولى ودون ما حاجة لإجراء أي تحقيق أن تلك الأمور تنهض مبرراً
لفصل طالب هو في سنته النهائية وذلك للأسباب الآتية : أولاً — أن الطالب
سبق أن هُتِبَ بالفصل أسبوعاً عن المخالفة الأولى ولا يصح أن يجازى عنها
مرة أخرى . ثانياً — أن الأمرين الثاني والثالث ليسا من الجسامة بحيث
يبرران فصله نهائياً من معهده . ثالثاً — أما الأمر الأخير الذي صيغ في عبارة
مخالفة أحد المدرسين فإن رواية الطالب عنه تتحصل في أنه سئل كتابة عن
موضوع سبق أن أهدى هو وزملائه من استذكاره فلم يسره إلا أن يقدم للمدرس
ورقة الإجابة بيضاء فلما حوسب عن ذلك كان دفاعه أنه لا يعلم شيئاً عن الموضوع
وأنه لا يرتضى لنفسه الغش فأجيب بفصله أسبوعاً وقيل له أن ذلك ثمن لأمانته
فلما ووجه المعهد بهذا من المستأنف رفع عنه الجزاء . ولما طرح أمر ذلك بين
يدي هذه المحكمة لم يستطع المستأنف عليه دحضه . وحيث إن ما أثاره المستأنف
ضده عدا ذلك في مذكرته الختامية جاء مرسلاً ومتأخراً لا يسع هذه المحكمة في
تقديرها الوقتي سوى الالتفات عنه . لأنه جاء دون دليل يظاھر . ولما كان

اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الأمير التي يخشى عليها من فوات الوقت وفقا للاحادة ٤٩ من قانون المرافعات منطاطه قيام الاستعجال وأن يكون المطلوب إجراء مؤقتا لا فصلا في أصل الحق . وهو وإن كان في حل من أن يتناول مؤقتا وفي نطاق الدعوى المستعجلة تقدير مبلغ الجدل في المنازعة إلا أن حقه في هذا التقدير مقيد بالألا يتضمن الإجراء المؤقت الذي يصدره مساسا بأصل الحق أو فصلا حاسما للخصومة في موضوعها الذي يجب أن يبقى سايا يتداعى فيه الطرفان أمام محكمة الموضوع . لما كان ذلك يكون الحكم المطعون فيه فيما انتهى إليه من إثبات اختصاصه بنظر طلب التمكين وإجابة المطعون عليه إلى هذا الطلب قد أنشأ بهذا الإجراء حالة نهائية بين الطرفين لم تمس الموضوع فحسب بل فصل فيه بقضاء حاسم له نخرج بذلك عن ولايته وجاء مخالفا للقانون متعيينا نقضه .

ومن حيث إن موضوع الاستئناف صالح للحكم فيه .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي أنه قضى بعدم اختصاصه بنظر طلب التمكين لتعلق النزاع بأصل الحق . وأن الحكم المذكور بما له من سلطة تحويل الطلبات قضى بقيد اسم الطالب بجداول كلية فيكتوريا ولم يكن هذا القضاء إلا إجراء وقتيا لا يمس الموضوع .

ومن حيث إن الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يعترض على هذا القضاء إذ طلب رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف .

وحيث أنه للأسباب المتقدمة يكون القضاء المستعجل غير مختص بنظر طلب تمكين المطعون عليه بصفتة من متابعة الدراسة .

جلسة ١٠ من أبريل سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عثمان رمزي ، ومحمد متولى ، وعلم ،
والحسين العوضي ، ومحمد وفعت المستشارين .

(٤٢)

طعن رقم ٤٥ سنة ٢٦ ق "أحوال شخصية" :

استئناف . أحوال شخصية . عدم التزام المستأنف أن يضمن تقرير الاستئناف في مسائل
الأحوال الشخصية أسبابا ولا قلم الكتاب بإعلان المستأنف عليه بملخص تقرير الاستئناف وأسبابه .
المواد ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧٧ مرافعات .

إذا كان الاستئناف خاصا بحكم صادر في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية
فإن المستأنف ليس ملزما قانونا أن يضمن تقرير الاستئناف أسبابا ولا يقع على
هاتق قلم الكتاب إعلان المستأنف عليه بملخص التقرير وأسبابه ذلك أن الشارع
قد خص مسائل الأحوال الشخصية بإجراءات معينة نص عليها في الكتاب
الرابع من قانون المرافعات فحدد في صدر المادة ٨٧٧ من هذا القانون الصورة
التي يرفع بها الاستئناف في هذه المسائل فنص على أن يكون بتقرير ولم يتطلب
أن يتضمن هذا التقرير أسبابا كما فعل في المادة ٨٦٩ عند رفع الطلب ابتداء
وكما قضى في المادة ٨٧٩ بالنسبة للالتماس حيث أحال فيها على المادة ٨٦٩
المشار إليها ولأن إحالة المادة ٨٧٧ على المادة ٨٧٠ مرافعات مقصورة على
ما هو ظاهر من نص المادة على أمرين هما تحديد الجلسة و دعوة ذوي الشأن
إليها . أما ما نص عليه المشرع في المادة ٨٧٠ من أن ورقة التكليف بال حضور
يجب أن تشمل على ملخص الطلب فلا قياس عليه بالنسبة للاستئناف .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقهور والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

من حيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه — وسائر الأوراق — فى أن المطعون عليه تقدم فى ٢٣/٦/١٩٥٥ بطلب إلى محكمة قنا الابتدائية (دائرة الأحوال الشخصية) قرر فيه أن والده (الطاعن) يملك ثروة عقارية كبيرة بعدة نواح بمديرية قنا وأنه قد بلغ من العمر ستيا وأصبح منذ بضعة سنوات فاقد الوعى والإدراك حتى صار الدوبة فى يد بعض المتصلين به مما يلزم معه توقيع الحجر عليه — وطالب فى عريضته إحالة الطلب إلى النيابة العامة للتحقيق تمهيدا للحكم بتوقيع الحجر عليه مع إلزامه بالمصروفات والأتعاب — وقد قامت النيابة العامة بتحقيقه وإعادة إلى المحكمة بمذكرة رأت فيها رفض توقيع الحجر — وبتاريخ ١١ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ قررت محكمة قنا (للأحوال الشخصية) بإحالة الدعوى إلى دائرة الأحوال الشخصية بمحكمة القاهرة حيث موطن المطلوب الحجر عليه (الطاعن) . وبتاريخ ٢٥/٢/١٩٥٦ قررت محكمة القاهرة بئدب الدكتور محمد عبد القادر حامى مدير مستشفى الأصرافى العقلية بالخانكة لتوقيع الكشف الطبى على المطلوب الحجر عليه (الطاعن) وبيان حالته العقلية ومدى إدراكه ، فقام بما عهد إليه به وقدم تقريراً فى ٢٤/٣/١٩٥٦ انتهى فيه إلى أن المطلوب الحجر عليه غير مصاب بمرض عقلى أو منه أو غفلة ويمكنه إدارة شئونه بنفسه . وبتاريخ ١٦/٧/١٩٥٦ قررت تلك المحكمة استدعاء المطلوب الحجر عليه (الطاعن) لمناقشته شخصياً — ونفذ هذا القرار وناقشته المحكمة بجلاسة ١٩٥٦/٧/٣٠ على ما هو مبين بالأوراق — وبتاريخ ٣٠ من يولية سنة ١٩٥٦ أصدرت المحكمة الابتدائية قرارها برفض طلب الحجر وألزمت طالبه بالمصروفات و ٣٠٠ قرش أتعاباً للحاماة .

وبتقرير حروبهم كتاب محكمة الدرجة الأولى في ١٣ من أغسطس سنة ٥٦ استأنف المطعون عليه هذا القرار إلى محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف بجدول الأحوال الشخصية برقم ٥٦ لسنة ١٩٥٦ . وبتاريخ ١٢/٥/١٩٥٦ أصدرت محكمة الاستئناف قرارها قاضيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم وتوقيع الحجر على الطاعن للعقلة وألزمت القوامة بالمصروفات وألف قرش أتعاب محاماة وأعادت القضية للمحكمة الابتدائية لتعيين القيم .

وبتاريخ ٢٣/١٢/١٩٥٦ قرر الطاعن الطعن بالنقض في هذا الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وصممت النيابة العامة على ما أبدته من رأى برفض الطعن وقررت دائرة الفحص بجلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية . وأعلن تقرير الطعن للمطعون عليه تنفيذا لما أمر به السيد رئيس المحكمة ، فأبدى دفاعه بمذكرة طلب فيها رفض الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة صممت فيها على ما تضمنته مذكرتها السابقة وأبدت رأيها أمام هذه الهيئة بالتصميم على ما سبق أن رأته من رفض الطعن .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب — وفي أولها ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه وقوع بطلان جوهرى في الاجراءات أثر في الحكم وضمن الطاعن تقرير الطعن وجهين لهذا البطلان — وتنازل بالجلسة عن التمسك بالوجه الثانى منهما وهو خاص بالنعى على الحكم المطعون فيه بعدم إعداد تقرير ملخص عن الدهوى وبالتالى عدم تلاوته قبل بدء المرافعة الشفوية .

وحيث إن الوجه الأول من السبب الأول حاصله أن إجراءات الاستئناف وقعت مخالفة لما تأمر به المادتان ٨٧٧ ، ٨٧٠ من قانون المرافعات وما نقضى به الأحكام الأساسية لإجراءات الفصل فى الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية — وفى بيان ذلك ذكر الطاعن — أنه لما صدر الحكم الابتدائى قاضيا برفض طلب الحجر استأنفه المطعون عليه بتقرير فى قلم الكتاب خلو من ذكر أى سبب

لاستئنافه ووعد المطعون عليه " كما ورد بالحكم المطعون فيه " بإبداء الأسباب في الجلسة وإذا كانت المادة ٨٧٧ من قانون المرافعات تحل في شأن إعلان التقرير لذوى الشأن إلى المادة ٨٧٠ مرافعات — فقد كان يتعين إعمالها إعلان الطاعن بما يخص للتقرير بالاستئناف وأسبابه — وإذا لم تجر الإجراءات على هذا النحو — فقد تطل تنفيذ أحكام هذه المواد — ووقع التعارض مع الأحكام الأساسية لإجراءات الفصل في الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية — وهي تلك الأحكام التي يراد بها أن تتوافر للاستئناف عليه مكنة الاستعداد للنضال عن حقوقه أمام محكمة الاستئناف .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أن الشارع قد خص مسائل الأحوال الشخصية بإجراءات معينة نص عليها في الكتاب الرابع من قانون المرافعات ونص في المادة ٨٧٧ منه الواردة في الفصل الثاني منه المعقود لإجراءات المرافعة والفصل في الدعوى — على أن : " ترفع المعارضة أو الاستئناف بتقرير قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه وعلى أن تتبع في تحديد الجلسة ودعوة ذوى الشأن إليها ما نص عليه في المادة ٨٧٠ — ويبين من ذلك أن الشارع قد حدد في صدر هذه المادة الصادرة التي يرفع بها الاستئناف — فنص على أن يكون بتقرير — ولم يستلزم أن يتضمن هذا التقرير أسبابا — كما فعل في المادة ٨٦٩ عند رفع الطلب ابتداء — وكما قضى في المادة ٨٧٩ بالنسبة للالتماس حيث أحال فيها على المادة ٨٦٩ الخاصة برفع الطلب ابتداء .

وحيث إنه متى كان المستأنف غير ملزم قانونا أن يتضمن التقرير أسبابا فلا محل لما يقول به الطاعن من أنه يقع على عاتق قلم الكتاب إعلان المستأنف عليه بلخص للتقرير بالاستئناف وأسبابه . ذلك أن إحالة المادة ٨٧٧ على المادة ٨٧٠ مرافعات قاصرة على ما هو ظاهر من عبارة المادة — على أمرين هما تحديد الجلسة ودعوة ذوى الشأن إليها — أما ما نص عليه المشرع في المادة ٨٧٠ من أن ورقة التكليف بالحضور يجب أن تشمل على ملخص الطلب — فلا قياس عليه بالنسبة للاستئناف لما ذكر آنفا من أن الشارع لا يتطلب مع التقرير بالاستئناف أسبابا .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه — بطلانه لخطئه في فهم واقعة الدعوى — وفساد استدلاله — وقصور تسيبيه . وفي خصوص الخطأ في فهم واقعة الدعوى — ذكر الطاعن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بالجور للغفلة على ما ثبت من مناقشة الطاعن — عن ممتلكاته — من أنه في الوقت الذي يغفل فيه ذكر مائتي فدان موروثه له عن أبيه ويغفل عدد المنازل المخلفة له والتي قرر أنها كثيرة — يذكر من هذه الأملاك "ساقيتين" وذكر الحكم تأسيسا على ذلك أن من يكون في مثل هذه الحالة يكون في حالة عدم امتلاك لجميع القوى العقلية واستدل الحكم لهذا المعنى أيضا بما أورده الطاعن في إجاباته عما سئل عنه في خصوص مأمورية الاصلاح الزراعي وما نسب إليه من أنه أجاب بأن "دى عزبة الحكومة — ومش هارفين الحكومة بتعمل ايه". وفي هذا وذاك خالفت محكمة الاستئناف الواقع الثابت في أوراق الدعوى وفي بيان ذلك ذكر الطاعن — أنه لم يغفل في وقت ما ذكر المائتي فدان الموروثة له عن والده كلما اقتضى الأمر ذكرها — فأوردها في إجاباته في النيابة عند تحقيق طلب الجور — وردد ذكرها حينما سئل عنها من جانب مدير مصلحة الأمراض العقلية ولما سئل عن ممتلكاته أمام المحكمة الابتدائية ذكر المملوك له خاصة والمكلف باسمه ، وإذ سئل عن الموروث له ذكرها كذلك — وقد أهدت المحكمة سؤاله عن جميع أملاكه العقارية — فأشار إلى الـ ١٢٣ فدان المملوكة له ملكية خاصة وإلى الساقيتين — والبيوت الموروثة ، ولما طلبت إليه المحكمة تحديدها أشار إليها ثم اختتم إجابته بقوله "إن له أملاكا مع الورثة بخلاف ما ذكرت" . وهي إشارة تعنى الـ ٢٠٠ فدان الموروثة والتي كان قد سئل عنها من قبل فأوردها في إجابته — فهو في كل المواحل لم يغفل أمرها — كما أنه لما سئل عن مأمورية الاصلاح الزراعي — لم يجب بعبارة "دى عزبة الحكومة" كما ورد بالحكم المطعون فيه وإنما أجاب بقوله "دى عملية الحكومة" والفرق واضح بين القولين والمعنيين .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف أقامت قضاءها على ما أفادته من أقوال الطاعن أمام المحكمة الابتدائية — وفي ذلك

ذكرت "ومن حيث إنه يبين من مراجعة أقوال الأخير أمام المحكمة أنه ليس مستكلاً لجميع القوى العقلية فقد سأله المحكمة عدة مرات عن ممتلكاته فقرر أولاً أنه يملك ١٢٠ فداناً فأعادت عليه السؤال وحددت له مصدر الملكية وهو الميراث فأجاب بأنه ورث عن والده ٢٠٠ فدان ، وبعد أن اطردت المناقشة أعادت عليه المحكمة السؤال وطالبت به بأن يحدد جميع أملاكه العقارية فأجاب بأنها ١٢٣ فدان الكائنة بناحية دنقيق وأغفل باقي الأطنان وهي تبلغ المسأتي فدان التي ورثها عن والده — وذلك في الوقت الذي يتحدث من ساقيتين كائنتين في المساحة الأولى ولما استفسرته المحكمة عن المنازل أجاب بأنها كثيرة ولم يذكر عددها . وقد اتبعت محكمة الاستئناف ما حصلته من وقائع المناقشة على هذا النحو — بما قرره من قولها "ومما لا جدال فيه أن من تعي ذاكرته ساقيتين وتغفل أطياناً تقرب من المسأتين ومنازل عديدة أخرى يكون في حالة عدم امتلاك لجميع القوى العقارية" — وسأقت محكمة الاستئناف — بعد ذلك دليلاً آخر من الوقائع تستدل به على حالة الطاعن فذكرت : "ولا أدل على ذلك من أنه سئل بعد ذلك عما إذا كان قد صدر تشريع يحدد الملكية فأجاب بالإيجاب وأن حد الملكية هو عشرة أفدنة فاستترادته المحكمة أيضاً عن مأمورية الإصلاح الزراعي فأجاب "دى عزبة الحكومة" ومش عارفين الحكومة بتعمل إيه — فأعادت الكرة عليه وسأله عما إذا كان للإصلاح الزراعي علاقة بتحديد الملكية فقرر بحق أن الإصلاح يأخذ ما زاد عن الملك الذي حددته الحكومة وكرر ثانية أن المساحة المسموح بها هي عشرة أفدنة" . ويبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه يقوم على أن الطاعن — تعي ذاكرته الأمور التافهة من أملاكه بينما أنها تغفل عما لا وجه لإغفاله لأهميته وعظم شأنه — كما هو الحال في إغفاله للمسأتي فدان المملوكة له ميراثاً — وأنه فوق ذلك غير مهبط بما لا بد لمثله من الإحاطة به — من حد الملكية المقرر بقانون الإصلاح الزراعي — ومن هدف هذا القانون وأغراضه بما قرره من أن حد الملكية عشرة أفدنة وأن مأمورية الإصلاح الزراعي — لا يعرف عنها شيئاً لأن "دى عزبة الحكومة" .

وحيث إن القول من جانب محكمة الاستئناف بأن الطاعن أغفل باقي الأطنان
وهي تبلغ المائتي فدان — وقرر بصدد مأمورية الإصلاح الزراعي أن "دى عزبة
الحكومة" لا يطابق الثابت في محضر جلسة المحكمة الابتدائية بجلسته ١٩٥٦/٧/٣٠
وهو المصدر الذي استمدت منه محكمة الاستئناف ما أثبتته في حكمها من هذه الوقائع
ذلك أنه يبين من الاطلاع على هذا المحضر أن المحكمة الابتدائية سألت الطاعن
عن ممتلكاته فذكر في إجابته "عندى ١٢٠ فداناً مكلفة باسمى بتاريخ ٢٩ من يناير
سنة ١٨٩٠ رقم ١ . ثم سأله هل يشترك أحد معك في هذه الأرض فأجاب
"لا وهى ملك حر لى وهى ١٢٠ فداناً وزادت ثلاثة أفدنة فى نفس الزمام
سنة ١٩٠٥ " فعادت المحكمة وسأله هل ورثت حاجة عن والدك فأجاب "ورثت
٢٠٠ فدان فى جهة بلاد من المركز — مركز قوص نفسه " وقد سأله المحكمة
بعد ذلك : "هل لك أملاك أخرى غير الأطنان" فأجاب "لى برده أملاك جديدة
وأملاك قديمة " ثم سأله حدد بالضبط جميع أملاكك العقارية — فأجاب
ال ١٢٣ فدان قطعة واحدة فى زمام ناحية دنقيق مركز قوص مديرية قنا وفيها
ساقيتين — ولنا بيوت موروثة — وطلبت منه المحكمة إيضاح هذه الأملاك
بالتفصيل فقال المطلوب الحجج عليه بأن جميع الورثة لنا منزل فى درب المشفيات
وهو منزل قديم مبنى ثلاثة أدوار ولنا مندره دورين وحوش نضع فيه المواشى
وليس مسقوف — وهو فى قوص — وليس لى أملاك فى مصر — ولنا أملاك
مع الورثة — وهى بيوت — خلاف ما ذكرت — ثم سئل بعد ذلك ما عدد هذه
المنازل فأجاب كثيرة — ثم سئل "هل لك أملاك أخرى" فأجاب "أيوه
لى خمسة أفدنة أعلى المعاشية ، ١٤ قيراطاً غير صالحة للزراعة — ولى شركة مع
ابن خالتي جوده فى فدان ونصف أخذها الإصلاح الزراعى — ثم سأله المحكمة
عن مأمورية الإصلاح الزراعى فقرر "دى عملية الحكومة واحتامش حارفين

الحكومة بتعمل إيه “ . وبين من ذلك أن الطاهن لم يفعل ذكرباقى أطباءه الموروثة التى تبلغ المائتى فدان — كما أنه لما سئل عن مأمورية الإصلاح الزراعى لم يقل “دى هزبة الحكومة” وإنما قال “دى عملية الحكومة” . وإذا كانت محكمة الاستئناف قد أوردت إجابات الطاهن على خلاف الثابت فى الأوراق فإن تشويه هذه الإجابة قد أثر فى قضائها — فبنت حكمها على فهم مخالف للوقائع الثابتة فى الدعوى — وبذلك يكون الحكم المطعون فيه باطلا متعيينا نقضه دون حاجة للتعرض لباقى أسباب الطعن ووجوهه .

جلسة أول مايو سنة ١٩٥٨

بإدارة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود عياد ، واسحق عبد السيد
ومحمد منولى هتم ، والحسينى العوضى المستشارين .

(٤٣) .

طعن رقم ١٥١ سنة ٢٣ ق :

(أ) دعوى . خصومة "سقوط الخصومة" . قانون . مريان قانون المرافعات الحالى
بشأن مدة سقوط الخصومة متى بدأت المدة فى السريان بعد العمل به . المادتان
١ و ٣٠١ مرافعات .

(ب) دعوى . خصومة "سقوط الخصومة" . الشروط الواجب توافرها فى الإجراء القاطع
لمدة سقوط الخصومة . أمثلة لا تتوافر فيها هذه الشروط .

(ج) دعوى . خصومة "سقوط الخصومة" . محكمة الموضوع . سلطتها فى تقرير أن
الطلب المقدم من المتمسك بسقوط الخصومة إلى قلم كتاب محكمة الاستئناف باستحضار
ملف الاستئناف من محكمة أخرى لا يفيد تنازلا عن طلب السقوط وقبولا بموالة
النظر فى الاستئناف .

(د) دعوى . خصومة "سقوط الخصومة" . نقض "أسباب جديدة" . استصدار
التمسك بسقوط الخصومة أمرا بعد النقض والإحالة بتقدير المصروفات والأتعاب
المحكوم بها لصالحه فى حكم النقض وإعلان هذا الأمر وتنفيذه والتمسك لأول مرة
أمام محكمة النقض بأن هذه الإجراءات تعتبر قاطعة لمدة سقوط الخصومة . غير جائز .
(هـ) دعوى . خصومة "سقوط الخصومة" . معنى أثر سقوط الخصومة فى الأحكام
الصادرة فى القضية .

(و) دعوى . خصومة "سقوط الخصومة" . قناذ . أحكام وقتية . الأحكام التى تحميها
المادة ٤٠٣ مرافعات من أثر سقوط الخصومة .

(ز) دعوى . خصومة "سقوط الخصومة" . استئناف . أثر سقوط الخصومة
فى الاستئناف . المادة ٣٠٥ مرافعات .

(ح) نقض "حالات الطعن" . الطعن بخالفه حكم سابق . إجراءات . قوة الأمر المقضى .
الحكم الصادر بسقوط الخصومة في الاستئناف . ماهيته . عدم اعتباره حكما في موضوع
الخصومة يفتح به باب الطعن بالنقض المنصوص عليه في المادة ٢٦ و مرافعات .

(ط) قوة الأمر المقضى . انعدام حجية الحكم الصادر بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات
ونفى ما تنازع عليه الخصوم حول صحة الإعلان وبطلانه .

(ي) دفاع . طلب مد أجل الحكم لتقديم مذكرات . محكمة الموضوع . عدم التزامها
باجابة هذا الطلب متى امتثلت دفاع الخصوم ومنعتهم الأجل امكافية لتقديم
المذكرات والمستندات .

١ — يؤخذ من نص المادة الأولى من قانون المرافعات الحالى والفقرة
الثانية منها أن المدة المسقطه للخصومة تتحدد بسنة واحدة وفقا لنص المادة ٣٠١
إذا بدأت مدة السقوط في السريان بعد العمل بهذا القانون و لو كانت هذه
الخصومة مرفوعة قبل ذلك ما دام أنه لم يكن قد فعمل في موضوعها إلى وقت
العمل بالقانون المذكور .

٢ — يشترط في الإجراء القاطع لمدة سقوط الخصومة أن يتخذ في ذات
الخصومة الأصلية وأن يكون مقصودا به السير نحو الفصل في الدعوى ، كما يتعين
أن يتخذ في مواجهة الخصم الآخر . فإذا كان النزاع في الدعوى الأصلية يدور
حول تسليم أطيان فلا يعتبر من الإجراءات القاطعة لمدة سقوط الخصومة فيها
قيام المتمسك بالسقوط برفع دعوى أخرى أمام القضاء المستعجل بوضع تلك
الأطيان تحت الحراسة ولا تقديمه لقلم كتاب إحدى محاكم الاستئناف — بعد
نقض الحكم الصادر في الدعوى الأصلية والإحالة — طلبا باستيراد ملف
استئناف هذه الدعوى من محكمة أخرى تمهيدا للفصل في الاستئناف .

٣ — إذا كان المتمسك بسقوط الخصومة بعد النقض والإحالة قد طلب
إلى قلم كتاب إحدى محاكم الاستئناف استيراد ملف الدعوى من محكمة أخرى
وقررت محكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير — لاعتبارات سائغة —
أن هذا الطلب لا يفيد تنازلا صريحا أو ضمنا عن طاب السقوط ولا يعتبر تقديمه

منه رضاء وقبولا بموالاته النظر في الاستئناف فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .

٤ — لا يقبل التعدي لأول مرة أمام محكمة النقض بأن المنسك بسقوط الخصومة بعد النقض والإحالة قد استصدر أمرا بتقدير المصروفات والأتعاب المحكوم بها لصالحه ونام بإعلان هذا الأمر وتنفيذه وأن هذه الإجراءات تعتبر من الإجراءات القاطعة لمدة سقوط الخصومة وتدل على قبوله ورضاه ورغبته في متابعة السير في الدعوى ومن شأنها أن تحول دون طالب الحكم بسقوط الخصومة .

٥ — إن النظر في أثر سقوط الخصومة في الأحكام الصادرة في القضية إنما يعني تلك الأحكام التي تكون قد صدرت في الخصومة الأصلية لتلك التي تصدر في ذات طالب سقوط الخصومة وتهدف إلى تحقيق هذا الطلب .

٦ — لا تنحى المادة ٣٠٤ مرافعات في مجال أعمال أثرها من أثر سقوط الخصومة إلا الأحكام القطعية والإجراءات السابقة عليها وليس من قبيل هذه الأحكام الحكم الصادر بالغاء وصف النفاذ لأنه ليس حكما قطعيا .

٧ — رتب قانون المرافعات في الفقرة الأولى من المادة ٣٠٥ أثرا خاصا بسقوط الخصومة في الاستئناف وهو اعتبار الحكم المستأنف انتائيا — وإعمال هذا الأثر يقتضى أن يكون الحكم الابتدائي قد بقى على حاله ولم تتناوله محكمة الاستئناف بأى تعديل أو إلغاء — ولا يعتبر الحكم الصادر بقبول الاستئناف شكلا من الأحكام التي تمس الحكم الابتدائي بتعديل أو إلغاء . كما أن اعتبار الحكم المستأنف انتائيا يقتضى بطريق اللزوم هدم اعتبار صحيفه الاستئناف قائمة بل إن ذات الحق في الاستئناف يزول فلا يكون للاستئناف أن يرفع استئنافا جديدا حتى ولو لم يكن الحكم المستأنف قد أطن إليه .

٨ — متى كانت محكمة الاستئناف قد قضت بسقوط الخصومة في الاستئناف واعتبار الحكم الابتدائي المستأنف انتائيا فإن هذا القضاء ليس إلا تقويرا

للاثر الذي رتبته الشارع لسقوط الحصومة في الاستئناف في الفقرة الأولى من المادة ٣٠٥ مرافعات . فهو ليس قضاء جديدا من محكمة الاستئناف صادرا في موضوع الحصومة يفتح به باب الطعن بالنقض المنصوص عليه في المادة ٤٢٦ مرافعات باعتباره حكما صادرا على خلاف حكم سابق صادر بين الخصوم أنفسهم ذلك أن الحكم بسقوط الحصومة ليس في واقع الأمر إلا نوعا من البطلان يشوب إجراءات الحصومة متى وقف السير فيها المدة المسقطة لها — لا حكما في الموضوع .

٩ — متى تبين أن الحكم لم يكن حكما قطعيا فاصلا في موضوع الدعوى أو في جزء منه أو في دفع من الدفوع الشككية أو الموضوعية وإنما صدر بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى ما تنازع عليه الخصوم حول صحة الإعلان وبطلانه فإنه لا تثبت لهذا الحكم حجية .

١٠ — متى كانت المحكمة قد استجملت في الدعوى دفاع الخصوم ثم منعتهم الآجال الكافية لتقديم المذكرات والمستندات وكونت عقيدتها مما أبدى في الدعوى وما قدم فيها من مذكرات فلا تكون ملزمة بعد ذلك بإجابة طلب مد أجل الحكم لتقديم مذكرات أخرى — وليس في رفضها لهذا الطلب إخلال بحق الدفاع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشككية .

ومن حيث إن الوقائع تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٤٤/١٠/٣٠ أصدرت محكمة المنصورة الابتدائية حكما في الدعوى رقم ٥١٢ لسنة ١٩٤٤ كلى المنصورة التي أقامها المطعون عليه الأول ضد الطاعن والمطعون عليهما الثانية والثالثة

وأخرى — وقضى هذا الحكم برفض ما قدم في الدعوى من دفع فرع فرعية
وباختصاص المحكمة بنظر الدعوى — وفي الموضوع بتسليم المدعى (المطعون
عليه الأول) الأطنان محل النزاع وألزمت المدعى عليهم (الطاعن والمطعون
عليهما الثانية والثالثة وأخرى) بالمصروفات و ١٠٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة
وبتاريخ ١٩٤٤/١٢/١٨ استأنف الطاعن والمطعون عليهما الثانية والثالثة هذا
الحكم بالاستئناف الرقيم ١٥٦٠ لسنة ٦٢ ق أمام محكمة استئناف القاهرة — طالبين
الحكم بقبول استئنافهم شكلا وفي الموضوع أولا — وعلى وجه السرعة بإلغاء
وصف النفاذ وثانيا — أصليا بإلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم اختصاص
المحاكم الوطنية بنظر النزاع ، ومن باب الاحتياط الحكم بعدم جواز نظر الدعوى
تسبق الفصل فيها ، ومن باب الاحتياط الكلى بإلغاء الحكم المستأنف ورفض
الدعوى مع إلزام رافعها في جميع الأحوال بمصروفات الدرجتين ومقابل أتعاب
المحاماة . وبتاريخ ١٩٤٥/٣/٢٨ قضت محكمة استئناف القاهرة بقبول الاستئناف
شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه
(المطعون عليه الأول) مع إلزامه بمصروفات الدرجتين و ١٠٠٠ قرش مقابل
أتعاب المحاماة . فطعن (المطعون عليه الأول) على ذلك الحكم بالطعن رقم ٧٠
لسنة ١٥ ق . وبتاريخ ١٩٤٦/٥/٩ قضت محكمة النقض بقبول طعنه شكلا وفي
الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى إلى محكمة استئناف القاهرة
للقضاء فيها مجددا من دائرة أخرى مع إلزام المطعون ضدهم بالمصروفات
و ٢٠٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . وبتاريخ ١٩٤٦/٥/٢٥ عجل المستأنفون
(الطاعن والمطعون عليهما الثانية والثالثة) استئنافهم بنفس طلباتهم السابقة .
فقضت محكمة استئناف القاهرة بتاريخ ١٩٤٦/٦/١٢ بقبول الاستئناف شكلا
وبإلغاء وصف النفاذ ثم قضت بتاريخ ١٩٤٧/٦/١١ في الموضوع بإلغاء الحكم
المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه (المطعون عليه الأول) مع إلزامه
بمصروفات الدرجتين و ٢٠٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فرفع هذا الأخير
طعنا بالنقض رقم ١٩١ لسنة ١٧ ق وبتاريخ ١٩٥٠/٦/٢٢ قضت محكمة النقض
بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى إلى

محكمة استئناف المنصورة للفصل فيها مجدداً مع إلزام المطعون ضده (الطاعن قـ
الطعن الحالى) المصروفات و ١٠٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة .
وبتاريخ ١٩٥١/٧/١٧ تقدم المطعون عليه الأول بطلب إلى كبير كتاب محكمة
استئناف المنصورة يطلب فيه استيراد ملف الاستئناف رقم ١٥٦ لسنة ٦٢ قـ
(استئناف القاهرة) من تلك المحكمة لإمكان تحديد جلسة لنظره بمحكمة استئناف
المنصورة — فأرسل الملف إلى هذه المحكمة فى ١٩٥١/٧/١٩ وقيد لديها برقم ٢١٤
لسنة ٣ قـ ليكون تحت تصرف من يريد تعجيل نظر الاستئناف من الخصوم .
وبتاريخ ١٩٥١/٨/٢٦ — عجل الطاعن هذا الاستئناف وأعلنه للمطعون عليهم
جميعاً فى ذلك التاريخ محمداً للحضور جلسة ١٩٥١/١٠/٨ ليسمع بيبرس (المطعون
عليه الأول) الحكم بالطلبات المقدمة فى الاستئناف المقيد برقم ١٥٦
لسنة ٦٣ قضائية مصر والمقيد برقم ٢١٤ لسنة ٣ قـ المنصورة — وفى تلك
الجلسة حضر وكيل المطعون عليه الأول ودفع بسقوط الخصومة فى هذا الاستئناف
وباعتبار الحكم الابتدائى نهائياً ولم يحضر السيدتان المطعون عليهما الثانية والثالثة —
فيه — كما لم يحضر أحد منهما . وقد أقام المطعون عليه فى نفس الفترة من الزمن
دهوى أمام محكمة استئناف المنصورة قيدت بجدولها برقم ٢٤٠ لسنة ٣ قـ وأعلن
بها الطاعن والمطعون عليهما الثانية والثالثة فى ١٩٥١/٨/١ طالباً إليهم الحضور
بجلسة ١٩٥١/١٠/٨ ليسموا الحكم بسقوط الخصومة فى الاستئناف ذاته —
وبجلسة ١٩٥٢/٢/٦ قررت محكمة استئناف المنصورة ضم هذه الدهوى للاستئناف
الرقم ٢١٤ لسنة ٣ قـ — المعجل بمعرفة الطاعن — وتأسست دهوى المطعون
عليه الأول على أن حكم النقض (فى الطعن رقم ١٩١ لسنة ١٧ قـ) قد صدر
بتاريخ ١٩٥٠/٦/٢٢ وأعلن به المحكوم عليهم فى ١٩٥٠/٧/٢٣ وأنه كان بوسعهم
السير فى الاستئناف إلا أنهم لم يفعلوا رغم انقضاء أكثر من سنة ويحق له طبقاً
للمادة ٣٠٣ مرافعات طلب الحكم بسقوط الخصومة وبالتالي باعتبار الحكم
الابتدائى نهائياً عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٠٣ من قانون المرافعات .
وبتاريخ ١٩٥٢/٢/٥ أصدرت محكمة استئناف المنصورة حكماً قضت فيه بإحالة
الدهوى إلى التحقيق ليثبت بيبرس أحمد عابدين (المطعون عليه الأول) بكافة

الطرق القانونية بما فيها البيئة أن السيد أحمد عابدين عمدة سلكا مقيم مع عليه وهنومه بنى المرحوم أحمد حسن عابدين وأنه تسلم نيابة عنهما إعلان حكم النقض في ١٩٥٠/٧/٢٣ لغياهما وأنه سلمهما لياها — في هذا التاريخ — أو في تاريخ معين — على أن يكون للسيد أحمد حسن عابدين التمثيل بذات الطرق — وبتاريخ ١٩٥٠/٤/١٠ قرر وكيل بيمبرس أحمد حسن عابدين (المطعون عليه الأول) أمام السيد مستشار التحقيق بأنه لم يعان شهودا اكتفاء بما هو ثابت بالأوراق ، أما السيد أحمد حسن عابدين فقد أعلن شاهدين سمعت شهادتهما . وبتاريخ ٧ من أبريل سنة ١٩٥٣ أصدرت محكمة استئناف المنصورة — حكما قضت فيه (في الاستئناف الرقيم ٢١٤ لسنة ٣ ق والدعوى رقم ٢٤٠ لسنة ٣ ق) بسقوط الخصومة في الاستئناف المذكور وباعتبار الحكم المستأنف الصادر بتاريخ ١٩٤٤/١٠/٣٠ في القضية الرقيمة ٥١٢ لسنة ١٩٤٤ كلى المنصورة انتهائيا وبإلزام السيد أحمد حسن عابدين بمصروفات الدعوى و بمبلغ عشرين جنيها مصرى مقابل أتعاب المحاماة لبيبرس أحمد عابدين . وبتاريخ ٢ من يونيو سنة ١٩٥٣ قرر الطاعن الطعن بالنقض على هذا الحكم وبعد تقديم المطعون عليه الأول رده على هذا الطعن وتقديم النيابة مذكرتها فيه تطلب رفضه ، عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلاسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ وصحمت النيابة على رأيها السابق في مذكرتها ، وقررت دائرة الفحص بتلك الجلسة إحالته إلى هذه الدائرة انظره بجلاسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ ومنها إلى جلاسة ٦ من فبراير سنة ١٩٥٨ وفيها صحمت النيابة على ما كانت أبدته من رأى في مذكرتها .

وحيث إن السبب الثانى من أسباب الطعن محصله أن الحكم المطعون فيه صادر باطلا لقيامه على إجراءات باطلة أثرت فيه — وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه بعد أن ترفع هو والمطعون عليه الأول أمام محكمة الاستئناف بجلاسة ٨ من فبراير سنة ١٩٥٣ قررت المحكمة حجز القضية للحكم بجلاسة ٧ من أبريل سنة ١٩٥٣ ولتقديم مذكرات من الطرفين خلال الشهر الأول مناهضة على أن يبدأ مدعى السقوط (المطعون عليه الأول) — وللطرفين التبادل في الأسبوعين التاليين — فلم يقدم المطعون عليه الأول مذكرته في الفترة المحددة للتبادل إلا في

يوم ٢١ من مارس سنة ١٩٥٣ ولم تصل هذه المذكرة للطاعن إلا بعد أن انتهت المدة التي كان يملك فيها الكلمة الأخيرة ، وبعد أن وزعت القضية على السادة المستشارين — فتقدم إلى محكمة الاستئناف بطلب لتأمر بمد أجل الحكم والتصريح له بمذكرة يرد بها على ما قدمه خصمه (مدعى السقوط) — بعد الموعد المحدد له — فرفضت المحكمة طلبه قائلة في حكمها إنها لم تر مثلاً لإجابته لأنها سبق أن أمهلت الخصوم ستة أسابيع لتقديم مذكرات ورفضت لهم بتقديم ما لديهم من مستندات وقد قدم السيد أحمد عابدين (الطاعن) مذكرة في ١٤/٣/١٩٥٣ وأدرج فيها طلباته الختامية كاملة — ولو أراد تقديم مذكرة أخرى غير المذكرات المستفيضة الموجودة بالملف من الطرفين لما كان هناك ما يمنعه من ذلك حتى بعد الميعاد وخروج الملف من قلم الكتاب لا يخفى أنه سبق أن اطلع على كل ما يحتويه قبل تقديم مذكرته الأخيرة — وأنه لو كان جاداً في طلبه لاستبدل به المذكرة التي يريد تقديمها — وبأخذ الطاعن على محكمة الاستئناف أنها — برفضها طلبه وحرمانها له من حقه في الدفاع قد شابت الإجراءات بالبطلان وهو بطلان أثر في قضائها إذ لم يكن للطاعن أن يتمكن بأن قلم الكتاب لن يتقيد بالمواعيد التي حددتها المحكمة ولم يكن أمامه من سبيل إلا أن يطالب بحقه القانوني في أن تكون له الكلمة الأخيرة فطالب بمد أجل الحكم ولكن المحكمة لم تنله حقه .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه يبين من الاطلاع على الشهادة المقدمة من الطاعن المودعة بملف الطعن برقم ٤ من الحافظة والصادرة من القلم المدني بمحكمة استئناف المنصورة — أن محكمة الاستئناف قد أصدرت بجلاسة ١٩٥٣/٣/٨ قراراً نصت فيه على ” حجز القضية للحكم ليوم ١٩٥٣/٤/٧ لتقديم مذكرات من الطرفين خلال الشهر الأول مناصفة ابتداءً — بمدعى السقوط ولكل تقديم ما لديه من المستندات مع مذكرته — والأسبوعين التاليين لتبادل المذكرات التكميلية “ وورد بالشهادة أنه خلال المدة الأولى المحددة لتقديم المذكرات ونهايتها يوم ١٩٥٣/٣/٨ قدم بدرس أحمد حسن عابدين مذكرة رقم ١٦ دوسيه ، ثم بدأت المدة التالية الخاصة بتبادل المذكرات التكميلية ونهايتها

يوم ١٩٥٣/٣/٢٢ تقدمت فيها المذكرة رقم ١٧ دوسيه من السيد أحمد حسن عابدين في ١٩٥٣/٤/١٣ ثم تبعتها المذكرة رقم ١٨ دوسيه من بيبرس أحمد حسن عابدين في ١٩٥٣/٣/٢١ — كما يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف عرضت للطلب الذي تقدم به — الطاعن — في يوم ١٩٥٣/٤/٧ والذي يطلب به مد أجل الحكم مع التصريح له بأن يقدم مذكرة بالرد على المذكرة المقدمة من المطعون عليه الأول فذكرت أنها "لم تر محلاً لإجابة هذا الطلب — لأنها سبق أن أمهلت الخصوم ستة أسابيع لتقديم مذكراتهم ورخصت لهم بتقديم ما لديهم من مستندات ، وقد قدم السيد أحمد حسن عابدين مذكرة في ١٩٥٣/٤/١٤ وأدرج فيها طلباته الختامية كاملة ولو أراد تقديم مذكرة أخرى غير المذكرات المستفيضة الموجودة في الملف من الطرفين لما كان هناك ما يمنعه من ذلك حتى بعد الميعاد ، وخروج الملف من قلم الكتاب لا تنفي أنه سبق أن اطلع على كل ما يحويه قبل تقديم مذكرته الأخيرة ولو كان جاداً في طلبه لاستبدل به المذكرة التي يريد تقديمها" ، ويتضح من ذلك أنه لا وجه للقول بالاخلال بحق الدفاع — إذ يبين من الشهادة المستخرجة من القلم المدني بمحكمة الاستئناف ومما ورد بالحكم المطعون فيه أن المحكمة كانت قد استكملت في الدعوى دفاع الخصوم ثم منحهم الآجال الكافية لتقديم المذكرات والمستندات وكونت عقيدتها مما أبدى في الدعوى وما قدم فيها من مذكرات فلا تكون ملزمة بعد ذلك بإجابة طلب مد أجل الحكم لتقديم مذكرات أخرى — وليس في رفضها لهذا الطلب إخلال بحق الدفاع .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الحادى عشر على الحكم المطعون فيه خطأه في القانون — وفي ذلك يقرر أن محكمة الاستئناف قد اعتدت في شأن تحديد المدة التي تسقط بها الخصومة بسنة — بقانون المرافعات الجديد — بينما أنه يتعين تحديدها بثلاث سنوات وفقاً لقانون المرافعات القديم الذي أقيم الاستئناف في ظله — إذ أسكنت صحيفته في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ — وفي ظله أيضاً صدرت في هذا الاستئناف أحكام خمسة قبل العمل بقانون المرافعات الجديد في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ — وإذا كانت الخصومة الاستئنافية وحدة غير متجزئة

فيتعين أن يحكمها — في شأن الاجراءات قانون واحد — هو قانون المرافعات القديم — أما قانون المرافعات الجديد فإنه لا يسرى طبقاً للمادة الأولى منه إلا على ما لم يكن فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل به — ويكفي في شأن أعمال قانون المرافعات القديم أن يكون قد صدر في الدعوى — في ظله حكم ما قبل مريان قانون المرافعات الجديد — وبصرف النظر عما قد يطرأ على هذا الحكم مستقبلاً من تأييد أو تعديل أو إلغاء .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن المادة الأولى من قانون المرافعات (الجديد) تنص على أنه "تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها ويستثنى من ذلك .

١ —

٢ — القوانين المعدلة للواعيد متى كان قد بدأ قبل تاريخ العمل بها .

٣ —

وظاهر أن هذه المادة تقر القاعدة العامة المسلمة في فقه المرافعات وهي مريان قوانين المرافعات على الدعاوى القائمة وتعين المستثنيات التي أخرجها الشارع من هذه القاعدة رعاية لحقوق ثبتت أو لمصالح رآها جدرة بالاستثناء — وعلى مقتضى نصها استثنيت الدعاوى التي حكم في موضوعها من مريان قوانين المرافعات عليها — أما الدعاوى التي لم يكن قد حكم في موضوعها إلى وقت العمل بالقانون الجديد — كما هو الحال بالنسبة لهذه الخصومة الحالية التي كانت مطروحة أمام محكمة الاستئناف قبل صدور قانون المرافعات الجديد — ثم أدركها هذا القانون قبل الفصل فيها فإنها تخضع له . أما ما يذهب إليه الطاعن من أن الدعوى تعتبر في جميع مراحلها وحدة غير متجزئة وأنه لهذا يتعين أن يحكم أوضاعها وإجراءاتها قانون واحد هو الذي رفعت في ظله فهو قول يتجافى مع طبيعة قوانين المرافعات — ذلك أن هذه القوانين المنظمة لأصول التداعي والترافع والحكم بطرق التنفيذ والتحفظ هي في عمومها قوانين منظمة لمراكز قانونية خاضعة

بطبيعتها للتعديل والتغيير من جانب المشرع دون أن يرمى عمله برجمية الأثر .
وتأسيسا على ما تقدم وإعمالا لنص المادة الأولى من قانون المرافعات الجديد
وما ورد في الفقرة (٢) منها - تكون المدة المحددة لسقوط الخصومة في - خصوص
هذه الدعوى - هي سنة - وفقا لنص المادة ٣٠١ مرافعات - ذلك أنه
يؤخذ من نص المادة الأولى من قانون المرافعات - والفقرة الثانية منها
أن المدة المسقط للخصومة تتحدد بسنة واحدة إذا بدأت - بعد العمل
بقانون المرافعات الجديد ولو كانت هذه الخصومة مرفوعة قبل ذلك ، كما هو
الحال في خصوص هذه الدعوى إذ الثابت الذي لا مجادلة فيه أن مدة السقوط
قد بدأت في السريان بعد العمل بقانون المرافعات الجديد (في ١٥ من أكتوبر
سنة ١٩٤٩) ومن ثم يكون سبب النعي على غير أساس متعينا رفضه .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب السابع من أسباب الطعن على الحكم المطعون
فيه خطأه في القانون فيما قرره من أن "مدة السقوط في الأحكام المنقوضة تبدأ
من تاريخ حكم النقض لا من تاريخ إعلانه" ذلك أن المحكوم لصالحه في النقض
ليس هو الطاعن - وإنما هو المطعون عليه الأول - الذي كان قد صدر
حكم محكمة الاستئناف ضده - قاضيا بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى
وإذ كان الطاعن - في خصومة النقض التي انتهت بنقض الحكم المطعون فيه -
في مركز مطعون عليه - فإن مدة السقوط لا تبدأ في السريان إلا من تاريخ
إعلانه بحكم النقض - إعلانا صحيحا في جملة . ولما كانت محكمة الاستئناف
قد خالفت هذا النظر فإن حكمها يكون مشوبا بالخطأ في القانون بما يستوجب
نقضه . وينعى بالسبب الثامن على الحكم المطعون فيه أنه بعد أن قرر جازما
"أن مدة السقوط في الأحكام المنقوضة تبدأ من تاريخ صدور حكم النقض
لا من تاريخ إعلانه" تراجع فيما قرره على هذه الصورة الحاسمة فذكر أنه سواء
بدأ ميعاد السقوط من ١٩٥٠/٦/٢٢ تاريخ صدور حكم النقض أو من تاريخ
١٩٥٠/٧/٢٣ تاريخ إعلانه - فإن مدة السقوط قد استكملت إذ أن المستأنف
(الطاعن) لم يعجل استئنافه إلا في ١٩٥١/٨/٢٦ - وفي هذا التقرير الأخير
ما يشيع في الحكم الشك والتردد في شأن له خطره - وبذلك لا تكون أسبابه

قائمة على البت والتقرير الأكيد — بل مشوبة بالحدس والتخمين والتناقض .
وينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه أنه معيب بالتناقض المخل بسلامة
التسبيب وأنه قد أهدر القاعدة المقررة لقوة الشيء المحكوم فيه . وفي بيان ذلك
ذكر الطاعن أن محكمة الاستئناف قضت في ٥ من مارس سنة ١٩٥٢ بالإحالة
على التحقيق ليثبت المطعون عليه الأول بكافة الطرق القانونية بما فيها البيئة أن
عمدة سلكا يقيم مع المطعون عليهما الثانية والثالثة وأنه تسلم نيابة عنهما إعلان
حكم محكمة النقض في ١٩٥٠/٧/٢٣ لغياب السيدتين المذكورتين وأنه سلمهما
هذا الإعلان وميعاد تسليمه إليهما وصرحت للطاعن بنفس ذلك كله بالطرق عينها —
وأوضح ذلك الحكم في أسبابه أن من حق الطاعن أن يتمسك ببطلان إعلان حكم
النقض حماية لمصلحته ولا يدفع عن نفسه خطر سقوط الخصومة أمام محكمة الاستئناف .
ومن ذلك يبين أن هذا الحكم هو في حقيقة الواقع حكم قطعي بتت فيه المحكمة
في عدم قابلية إعلان حكم محكمة النقض للتجزئة وفي أن مدة سقوط الخصومة
تسرى من تاريخ إعلان الحكم لا من تاريخ صدوره — وفي قيام البطلان
إذا ما ثبت لدى محكمة الموضوع أن الطاعن قد نفى الوقائع التي كلف المطعون
عليه الأول بإثباتها — وإذا كان هذا الحكم متضمنا قضاء قطعي وبه فصلت
المحكمة فيما تنازع عليه الخصوم حول صحة إعلان حكم النقض وابطاله ، وتجزئة
هذا البطلان وعدم تجزئته وأحقية الطاعن في التمسك بهذا البطلان حماية لمصلحته
من سقوط الخصومة أو عدم أحقيته في ذلك إذ كان ذلك فانه لا يسوغ لمحكمة
الاستئناف أن تهدر هذا الحكم الانتهازي لقوة الشيء المحكوم فيه وأن
تنقض دلالته — وتعديل عنه — فتقرر في حكمها المطعون فيه ” أن من حقها
أن تقرر ما تراه صوابا من أن مدة السقوط في الأحكام المنقوضة تبدأ من تاريخ
صدور حكم النقض لا من تاريخ إعلانه “ — وهي إذ فعلت فانه تكون قد وقعت
في التناقض المخل بسلامة تسبيب حكمها — وأهدرت القاعدة المقررة لقوة الشيء
المحكوم فيه بما يستوجب نقض ذلك الحكم .

وحيث إن النفي بهذه الأسباب الثلاثة مردود — بأنه يبين من الإطلاع
على الحكم الصادر بتاريخ ٥ من مارس سنة ١٩٥٢ من محكمة استئناف المنصورة

أنها قد استعرضت ، ما أدلى به طرفا الخصومة لديها من وجوه الدفع والدفاع في شأن طلب سقوط الخصومة الذي دفع به المطعون عليه الأول في الاستئناف الذي عجله الطاعن بتاريخ ١٩٥١/٨/٢٦ وأقام به دهوى مستقلة هي الدهوى رقم ٢٤٠ لسنة ٣ ق وأوضحت في حكمها . أن (الطاعن) طلب رفض الدفع والدهوى المنضمة لأسباب أربعة : السبب الأول منها هو أن حكم النقض وإن كان قد أعلن إليه هو في ٢٣ من يولييه سنة ١٩٥٠ إلا أنه لم يعلن إلى باقي المستأنفين إعلانا صحيحا لأن الصورة التي سلمت إليه في إعلان ذلك الحكم خلت من بيان إعلانها إلى باقي المستأنفين (المطعون عليهما الثانية والثالثة) ثم قدم (المطعون عليه الأول) الصورة المعلقة لباقي المستأنفين (الثانية والثالثة) مما يقطع في أن تلك الصورة لم تسلم إليهما حتى اليوم ومع ذلك فإنه جاء فيها أنها سلمت للعمدة السيد أحمد عابدين ولم يذكر فيها سبب التسليم للعمدة — هل هو لامتناعهما عن الاستلام أو لغلق محلهما أو لأن العمدة يقيم معهما في سكن واحد والأمر يختلف في هذه الأحوال الثلاثة . . . ثم يقول المستأنف تفريعا على هذا كله إنه ما دام أن إعلان باقي المستأنفين قد وقع باطلا ولم يتم حتى اليوم أو على الأقل حتى وقت تحريك الاستئناف بمعرفته في ١٩٥١/٨/٢٦ على ما سبق القول فإن طلب سقوط الخصومة يكون في غير محله ومتعينا ورفضه لأن هذا الطلب غير قابل للانقسام ولأنه لا يمكن تصور سقوط الخصومة بالنسبة لأحد الخصوم وقيامها بالنسبة للباقيين . ثم أوردت باقي الأسباب التي تمسك بها الطاعن وعرضت لما رده المطعون عليه الأول عليها وفي خصوص السبب الأول منها ذكرت أنه رد على هذا السبب بأن الإعلان تم لجميع المستأنفين في ١٩٥٠/٧/٢٣ — وبالنسبة للمستأنفتين الثانية والثالثة فقد تسلمت صورة الإعلان إلى العمدة السيد أحمد عابدين المقيم معهما لغيابهما كدلالة أصل إعلان حكم محكمة النقض الذي أثبت فيه هذا القول وكدلالة إقرار المستأنفتين المذكورتين في محاضر التنفيذ التي تمت في ١٩٥٢/٢/٧ أنهما علمتا بحصول الإعلان في ١٩٥١/٧/٢٣ وبحثتا عن المحضر لدفع المبلغ المستحق عليهما فلم تجداه . وبعد أن أوردت المحكمة ما رده المطعون عليه الأول في دفاعه على باقي ما تمسك به

الطاعن في دفاعه : ذكرت ما يأتي : "ومن حيث إنه فيما يختص بالسبب الأول فإن المقطوع به أن صورة إعلان حكم محكمة النقض مختلف عن الثابت في الأصل المقدم أخيرا لأن الصورة على ماسبق القول خات من سبب تسليم الصورة للعمدة عن المستأنفتين الثانية والثالثة - أما الأصل بخفاء فيه أن العمدة تسلم الصورة لغياب المطلوب لإعلانها وعلى اعتبار أنه يقيم معهما . ومن حيث إن المعول عليه في مثل هذه الأحوال أن الصورة هي التي يجب اعتبارها إذا كان هناك خلاف بينها وبين أصل الإعلان خصوصا وأن المستأنف الأول قدم إقرارين من العمدة ومن شيخ البلد يقرران فيهما أن العمدة لا يقيم مع المستأنفتين المذكورتين لا من قبل الإعلان ولا من بعده ، كما أن إقرار السيدتين في محاضر التنفيذ التي تمت في ١٩٥٢/٢/٧ بعد المرافعة في هذا الدفع بجلسة ١٩٥٢/٢/٦ لا يصحح هذا البطلان الذي يفرضه القانون في المادة ٢٤ مرافعات ومن حق المستأنف الأول أن يتمسك به لمصلحته رغمًا عن عدم استمساك باقي المستأنفين به لأن له مصلحة في ذلك ليدفع عن نفسه خطر السقوط . ومن حيث إن المحكمة ترى قطعا لكل شك في هذا الشأن خصوصا وقد وضع من حكم النقض أن السيدة هلية عابدين تقيم بناحية السبخا مركز أجا في حين أن باقي المستأنفين يقيمون بناحية سلكا مركز المنصورة . ولهذا يتعين إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف عليه الأول والمدعى في الدعوى المنضمة (المطعون عليه الأول) أن العمدة يقيم مع السيدتين المذكورتين في منزل واحد وأنه ساهما الصورتين الخاصتين بهما في نفس اليوم أو في يوم آخر معين هل أن يكون للمستأنف الأول (الطاعن) نفى ذلك بالطرق عينها مع إبقاء الفصل في باقي الأسباب وفي المصاريف" . وأردفت ذلك بمنطوق ورد فيه "حكمت المحكمة حضوريا في الدفع وفي الدعوى المنضمة وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت ... " وبين من هذا الذي سبق إirاده أن حكم ه من مارس سنة ١٩٥٢ لم يكن حكما قطعيا فاصلا في موضوع الدعوى أو في جزء منها أو في دفع

من الدفوع الشكلية أو الموضوعية — ومن ثم لا تثبت له حجية الأمر المقضى —
لذلك كانت محكمة الاستئناف على صواب إذ ذكرت في حكمها المطعون فيه
الصادر بتاريخ ٧ من أبريل سنة ١٩٥٣ ردا على ما تمسك به الطاعن لديها من
حجية الأمر المقضى لحكم هـ من مارس سنة ١٩٥٢ "أن هذه المحكمة لم تقض
في الحكم الفرعى (تقصد حكم هـ من مارس سنة ١٩٥٢) بأن مدة السقوط
تبدأ من تاريخ إعلان حكم النقض لا من تاريخ صدوره". كما يبين من الحكم
المطعون فيه أن محكمة الاستئناف عرضت لما تمسك به الطاعن من أن مدة
سقوط الخصومة أمام محكمة الإحالة لا تبدأ في السريان إلا من تاريخ إعلان
حكم النقض له باعتبار أنه كان مطعوناً عليه في الخصومة أمام محكمة النقض —
وأنه لا سبيل له للعلم بهذا الحكم إلا من طريق إعلانه — فأوردت ابتداءً أن
من حقها أن "تقرر ما تراه صواباً من أن مدة السقوط في الأحكام المنقوضة
تبدأ من تاريخ صدور حكم النقض لا من تاريخ إعلانه لأن الحكم الذى ينقض
يعتبر كأن لم يكن فيعود الخصوم إلى الحالة التى كانوا عليها قبل صدور حكم
النقض" ثم تطرقت بعد ذلك إلى ما تمسك به الطاعن من بطلان إعلان حكم
النقض فذكرت "وحيث إن خلو الصورة المسماة للسيد أحمد حسن عابدين من
الإشارة إلى إعلان أخيه لا يبطلها لأن المحضر اكتفى بأن يضمها الإجراءات
الخاصة بالسيد وحده وهى مطابقة تماماً لأصل الإعلان ، أما الخطأ الذى اتبعها
المحضر فى سبيل إعلان الأختين فقد أشار إليها فى الصورة المعلننة إليهما وفصلها
بأصل الإعلان ويبين منه أن المحضر سلم هذه الصورة (لابن عمهما الشيخ سيد
عابدين المقيم معهما لغيابهما) وتدل هذه العبارة على أن المحضر انتقل إلى محل
إقامة السيدتين المراد إعلانهما وهناك لقيه سيد عابدين فسلمه صورة الإعلان
لا باعتباره عمدة ولكن لقربته بالسيدتين وهو وإن لم يكن ابن عمهما الشقيق
إلا أنه ابن عم فوقانى لهما وقد سلمه المحضر الصورة بدعوى أنه مقيم معهما ولم
يعترض على ذلك شيخ الخفراء الذى كان مرافقاً للمحضر وقتئذ — وقد أقربت
السيدتان بأن سيد عابدين أوصل الإعلان إليهما فى ٢٣/٧/١٩٥٠ يوم أن تسلمه
بالنسبة عنهما — ثم إنهما أعلنتا إعلاناً صحيحاً بأمر تقدير المصروفات

في ١٩٥١/٨/٣٠ ونفذناه في ١٩٥٢/٢/٧ — وكاننا قد أعلننا بدهوى سقوط الخصومة في ١٩٥١/٨/١ وبتعجيل الاستئناف في ١٩٥١/٨/٢٦ وبالاعذار في ١٩٥١/١٠/٢٥ ورغمنا عن كل هذه الاخطارات لم تبدر للسيدتين للان بادرة تم عن سخطهما على حكم النقض أو رغبتهما في موالاة الاستئناف وهكذا انحصرت خصومته في السيد أحمد حسن عابدين الذي لم يعجله إلا في ١٩٥١/٨/٢٦ بعد مضي أكثر من سنة من صدور حكم النقض في ١٩٥٠/٦/٢٢ ومن إعلانه به إعلانا صحيحا في ١٩٥٠/٧/٢٣. — وبين من ذلك أن محكمة الاستئناف قد فصلت فيما دفع به لديها من بطلان إعلان حكم النقض للطعون عليهما الثانية والثالثة — فقررت صحة هذا الإعلان — وهو تقرير لم ينل منه الطاعن في تقرير طعنه بشئ . بل اقتصر نعيه على إهدار محكمة الاستئناف لما كان يتمسك به من حيازة حكم ١٩٥٢/٣/٥ لقوة الشيء المحكوم فيه وهو ما سبق بيان فساد وجهة نظره فيه . كما بين مما سلف إرادته من حكم محكمة الاستئناف أنها قد أوضحت بجلاء أنه مضت مدة أكثر من سنة قبل تعجيل الطاعن الخصومة أمام محكمة الاستئناف بعد النقض والإحالة . سواء احتسبت هذه المدة من تاريخ صدور حكم محكمة النقض أو من تاريخ إعلان هذا الحكم — ويتضح من ذلك أن نعي الطاعن على هذا الحكم بالخطأ في القانون فيما قرره من أن مدة السقوط بعد النقض تبدأ من تاريخ صدور حكم محكمة النقض لا من تاريخ إعلانه . هو نعي لا جدوى من إثارته أو التصدي لمناقشته بعد إذ قرر الحكم المطعون فيه مضي أكثر من سنة أيضا — على إعلان حكم النقض للطاعن والمطعون عليهما الثانية والثالثة إعلانا صحيحا قبل تعجيل الخصومة الاستئنافية في ١٩٥١/٨/٢٦ وهذا التقرير من جانب محكمة الاستئناف ليس فيه تراجع ولا تردد ولا يشوب حكمها بما أسنده إليه الطاعن من التناقض المخل بسلامة الحكم — ذلك أن محكمة الاستئناف قد مدت بهذا الذي أثبتته في حكمها كل ما كان يتذرع به الطاعن لديها من وجوه الدفاع — وأغلقت به عليه كل المسالك التي سلكها لتجنب القضاء بطلبات خصمه .

وحيث إن السبب السادس، حاصله أن محكمة الاستئناف — إذ قررت في حكمها — استنادا إلى المادة ٤٤٤ مرافعات — أن الحكم الذي ينقض يعتبر كأن لم يكن — وأنه إلى أن تقضى المحكمة التي اختصها قرار الإحالة بالفصل مجددا في الدعوى — تعتبر المرافعة فيها منقطعة — ولا يزول الانقطاع إلا إذا عجل الدعوى صاحب المصلحة في نظرها — إذ قررت ذلك فإن حكمها يكون مشوبا بالخطأ في تفسير وتأويل القانون — فليس في نص المادة ٤٤٤ مرافعات ما يؤدي بمفهومه إلى ما قرره محكمة الاستئناف من انقطاع المرافعة أمام محكمة الإحالة . وأن الوسيلة لإزالة هذا الانقطاع تكون بتعجيل من صاحب المصلحة في نظر الخصومة — بل إن كل ما تفيد به عبارة الفقرة الثانية من تلك المادة هو أن محكمة الإحالة لا تتصل بالدعوى المحالة إليها من تلقاء نفسها — ولكن بناء على طلب الخصوم .

وحيث إن النعي بهذا السبب — غير منتج ذلك أنه يبين مما سلف إيراده في الرد على الأسباب السابع والثامن والأول من أسباب الطعن — أن الحكم المطعون فيه — قد أوضح في أسبابه أنه قد انقضت مدة أكثر من سنة على تاريخ صدور حكم النقض — وعلى تاريخ إعلانه — قبل طلب التعجيل الحاصل بناء على طلب الطاعن في ١٩٥٠/٨/٢٦ فلا جدوى من النعي على ما ساقته محكمة الاستئناف لتعزيز وجهة النظر القائمة على أن مدة السقوط تبدأ في السريان من تاريخ صدور حكم النقض — ما دام أن محكمة الاستئناف قد أوضحت أنه قد انقضت مدة أكثر من سنة من تاريخ إعلان هذا الحكم أيضا .

وحيث إن السبب التاسع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالخطأ في تأويل القانون وتطبيقه — ذلك أنه لما صدر حكم محكمة النقض بتاريخ ٢٢ من يولية سنة ١٩٥٠ قام المطعون عليه الأول بإعلانه في ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٠ واستصدر على موجب أمر تقدير في ٢٩ من يوليو سنة ١٩٥٠ وأعلنه أيضا إلى المطعون عليهما الثانية والثالثة — وإلى الطاعن — ثم قام بتنفيذه ضدهم في ٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ — كما أن المطعون عليه الأول أيضا — قد

تقدم في ١٧ من يوليو سنة ١٩٥١ إلى قلم كتاب محكمة استئناف المنصورة طالبا إليه استيراد ملف الاستئناف موضوع الطعن من محكمة استئناف القاهرة لتحكم فيه تلك المحكمة — ثم عجل الطاعن الاستئناف في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٥١ بالإجراءات التي اتخذها المطعون عليه الأول في شأن أمر التقدير — وفي طلب استيراد ملف الاستئناف لنظره بعد النقض والإحالة — تعتبر قاطعة لمدة سقوط الخصومة — إذ هي أعمال إيجابية ناشئة عن الخصومة الأصلية ومتفرعة عنها — وهي دالة على قبول المطعون عليه الأول — ورضاه — ورغبته في متابعة السير في استئنافه — ومن شأنها أن تحول دون طاب الحكم بسقوط الخصومة — إذ أنه لم تمض بين أي التاريخ من هذه التواريخ مدة سنة وقضاء الحكم المطعون فيه على خلاف هذا النظر يكون مجافيا لمقاصد التشريع وقائما على الخطأ في تأويل القانون .

ويتحصل السبب العاشر — في أن المطعون عليه الأول — قد لجأ إلى القضاء المستعجل — بعد الحكم لصالحه من محكمة النقض — بدعوى مستعجلة — طالب فيها وضع الأطيان المتنازع عليها تحت الحراسة القضائية — وقد فصل نهائيا في هذا الطلب من محكمة المنصورة الابتدائية (بهيئة استئنافية) في ٢٠ من مايو سنة ١٩٥١ في مواجهة الطاعن ومن معه — وهذا المسلك الذي سلكه المطعون عليه الأول يعتبر قانونا إجراء قاطعا لسريان مدة سقوط الخصومة ذلك أنه لم تمض سنة كاملة بين تاريخ حكم الحراسة الاستئنافية وتاريخ تعجيل الطاعن الاستئناف في ٢٦/٨/١٩٥١ . وقد أقر الحكم المطعون فيه بأن الحراسة المشار إليها قد تفرعت حقا عن الخصومة الأصلية — ومع ذلك فقد قضى بسقوط الخصومة مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون وتأويله .

وحيث إن النعي بهذين السببين مردود — بأن محكمة الاستئناف قد عرضت في حكمها المطعون فيه لما تمسك به الطاعن أمامها بما ورد فيهما فذكرت في هذا الخصوص ما يأتي : ” وحيث إن المستأنف (الطاعن) ذهب في الاعتراض

الثالث إلى أن المستأنف عليه (المطعون عليه الأول) بقيامه عقب صدور حكم محكمة النقض والتجائه إلى القضاء المستعجل اوضع الأطيان موضوع النزاع تحت الحراسة إنما قام من جانبه بقطع المدة التي يفرضها القانون للحكم بسقوط الخصومة ، وقد حكم في الدعوى المستعجلة نهائيا من محكمة المنصورة الكلية بجلسة ١٩٥١/٥/٢٠ ولأن هذا النزاع قام بين الخصوم أنفسهم وعلى الأرض موضوع النزاع فهو حكم قاطع لمدة السقوط ، لأنه لم يمض من ١٩٥١/٥/٢٠ حتى وقت تحريك الدعوى في ١٩٥١/٨/٢٦ سنة فيكون طلب السقوط في غير محله وغير مستوف لشرائطه . وحيث إن هذا المذهب غير سديد لأن الإجراء الذي يقطع مدة السقوط لا بد وأن يكون متعلقا بالخصومة ذاتها وأن يرمى إلى مواصلة السير فيها لا نتهائها فلا تنقطع تلك المدة بالإجراءات التي يباشرها الخصوم للحفاظ على حقوقهم أو جلب منفعة لهم دون أن يكون لها تأثير مباشر في سير الخصومة الأصلية ، كما أنها لا تنقطع بأي إجراء يتخذه الخصوم لمواجهة أية دعوى أخرى بينهم ولو كانت مرتبطة بالخصومة المطلوب إسقاطها به ودعوى الحراسة المشار إليها قد تفرعت حقا من الخصومة الأصلية إلا أنها غير متعلقة بها ولم تؤد إلى استئناف نظرها للبت فيها ولم يكن هذا هو هدفها فلا تؤثر في مدة السقوط ولا تقطعها وإذا صح أن المستأنف عليه (المطعون عليه الأول) قد أقر في دعوى الحراسة بقيام الخصومة الحالية فإن هذا الإقرار لا يفتيع حقه في طلب إسقاطها ولا يقطع مدة السقوط خلافا للتقدم فإن الإقرار بالحق يقطع مدته “ وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه لا يشوبه خطأ في القانون ذلك أنه يشترط في الإجراء القاطع لمدة السقوط أن يتخذ في ذات الخصومة الأصلية — وأن يكون مقصودا به السير نحو الفصل في الدعوى ولا يتحقق شيء من هذين الأمرين في دعوى الحراسة التي أقامها المطعون عليه الأول كما قرره الحكم المطعون فيه بحق ، كما يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه إذ عرض لما تمسك به الطامن —

في خصوص طلب استيراد ملف الاستئناف من محكمة استئناف القاهرة ذكر في هذا الصدد ما يأتي : "وحيث إن الاعتراض الرابع والأخير مؤسس على أن المستأنف عليه (المطعون عليه الأول) طلب من كبير كتاب محكمة استئناف المنصورة في ١٧/٧/١٩٥١ استحضار ملف الدعوى من محكمة استئناف مصر لأنه يريد نظر هذا الاستئناف وليس لهذا القول من معنى إلا أنه غير متمسك بالسقوط أو أنه متنازل عنه إن لم يكن صراحة فضمننا والتنازل يمنع من العودة إلى طلب السقوط سواء على هيئة دفع أو على هيئة دعوى أصلية .

وحيث إن هذا الاعتراض واهى الأساس لأن المحرر الذي قدمه المستأنف عليه (المطعون عليه الأول) في ١٧/٧/١٩٥١ لكبير الكتاب لا يؤثر في طلب السقوط إطلاقاً لأنه عمل إداري وليس قضائياً وقد تم في غفلة من المستأنف (الطاعن) وبشر عامه ولا يحوى ما يشتم منه تنازل مقدمه عن حقه في طلب السقوط لا صراحة ولا ضمناً ، والتنازل إن لم يكن صريحاً فلا بد وأن يشتق من اشارة تدل عليه دلالة قاطعة لا لبس فيها ولا إبهام — والمستأنف عليه قال إنه طلب الملف لنظر الاستئناف فيما يختص بدعوى السقوط ويبدو بادی الرأي أنه صادق في تعليقه إذ أنه بادر إلى إقامة هذه الدعوى في ٢٦/٧/١٩٥١ بمجرد وصول الملف من محكمة استئناف القاهرة " . وما قرره الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص يقوم في ناحية منه على أساس قانوني سليم مبني على الإجراء القاطع لمدة السقوط يمين أن يتخذ في مواجهة الخصم الآخر — وليس كذلك هذا الطلب الذي وجهه المطعون عليه الأول لكتاب بطلب استيراد ملف الاستئناف تمهيداً للفصل فيه ، ويقوم من ناحيته الثانية على تقدير سائق سليم لمضمون هذا الطلب ودلالته وقد قررت محكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير — وللاعتبارات السائغة التي أوضحتها في الأسباب أن هذا الطلب لا يفيد تنازلاً صريحاً أو ضمناً عن طلب السقوط ولا يعتبر تقديمه منه رضاء وقبولاً بموالة النظر في الاستئناف — وإذ كان ما تأسس عليه الحكم المطعون فيه — في هذا الخصوص — صحيحاً قانوناً وقائماً على اعتبارات سائغة — فإن النفي عليه

بما تقدم إرادته يكون غير سديد أما ما ورد بسبب النعي التاسع خاصا باستصدار المطعون عليه الأول أمر تقدير بالمصروفات والأتعاب المحكوم بها الصالحه في حكم النقض الصادر بتاريخ ١٩٥٠/٦/٢٢ وإعلانه أمر التقدير للطاعن والمطعون عليهما الثانية والثالثة وتنفيذ هذا الأمر - فغير مقبول التحدى به أمام محكمة النقض الأولى مرة إذ لا يبين من الأوراق أن الطاعن قد تمسك بما ورد في هذا السبب أمام محكمة الموضوع .

وحيث إن السبب الرابع حاصله أن الحكم المطعون فيه - قد أخطأ في القانون - إذ مس بقضائه إسقوط الخصومة وبصيرورة الحكم الابتدائي نهائيا - صحيفة الاستئناف المعلقة في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٤ وهي تلك الصحيفة التي ينبغي اعتبارها قاعة لا يلحقها أثر الإسقوط ولا يمتد إليها - ذلك أن نقض الحكم والإحالة - لا تبتدأ به خصومة جديدة أمام محكمة الإحالة - بل يكون السير في ذات الخصومة الاستئنافية - على أساس ما ابتدأت به وهو صحيفة الاستئناف وتكون متابعة السير بصحيفة تعجيل لا بصحيفة استئناف جديدة وليس من شأن القضاء بالنقض إسقاط آثار الصحيفة الثامنة فعلا - بولو كان النقض مستوجبا هذا الأثر - لكان نظر الدعوى أمام محكمة الإحالة مقتضيا لإنشاء صحيفة استئناف جديدة - وقد يكون ميعاد الطعن بالاستئناف قد انقضى - فينغلق على الطاعن هذا السبيل من سبل الطعن إذ يكون استئنافه حينئذ عرضة للحكم بعدم قبوله شكلا .

وحاصل السبب الخامس خطأ الحكم المطعون فيه في القانون - ذلك أن محكمة الاستئناف كانت قد أصدرت أثناء سير الخصومة أمامها حكمين أحدهما نقض بإلغاء وصف النفاذ الذي كان الحكم الابتدائي (المستأنف أمامها) مشمولا به . وثانيهما - حكم قضى في منظوقه بالإحالة إلى التحقيق وفصل في أسبابه فصلا قطعيا - فيما كان يتنازع فيه الطرفان حول صحة وبطلان إعلان حكم النقض إلى المطعون عليهما الثانية والثالثة - وحق الطاعن في التمسك ببطلان هذا الاعلان الموجه لشريكتيه في الخصومة الأصلية والحكم المشار إليهما

قطعيان — فأولهما وإن كان وقتيا إلا أنه انتهای — لصدوره من محكمة الاستئناف —
وقد أصبح تنفيذ الحكم الابتدائی — نتيجة لإلغاء وصف النفاذ — ممنوعا —
وثانيهما وإن كان في شق منه تمهيدى — إلا أنه قطعى في شق آخر منه —
وقيام هذين الحكمين يعتبر حائلا مانعا من صدور المحكمة الابتدائی انتهایا —
وهو ما أخطأت محكمة الاستئناف في لزوم عدم المساس بهما إعمالا لحكم
المادة ٣٠٤ من قانون المرافعات — إذ يتعين إعمال حكم هذه المادة عند
الفصل في طلب سقوط الخصومة أمامها — دون التوقف عند حكم المادة ٣٠٥
مرافعات . وليس بين هاتين المادتين تعارض أو تضارب يمنع من إعمال
حكمهما معا... ويبين مما ورد بالأوراق أن الطاعن يشير في هذا السبب إلى حكمين
أصدرتهما محكمة الاستئناف — الأول بتاريخ ١٢ من يونيو سنة ١٩٤٦ وعن
الخاص بإلغاء وصف النفاذ — والثاني صادر بتاريخ ٥ من مارس سنة ١٩٥٢ .

وحيث إن ما ورد بسبب النعى خاصا بهذا الحكم الثاني مردود بأن هذا الحكم
لم يصدر في الخصومة الأصلية — وإنما صدر أثناء نظر طلب سقوط الخصومة —
وتحقيقا لهذا الطلب — إذ يبين من الاطلاع عليه أنه لما طلب المطعون عليه الأول
سقوط الخصومة تأسيسا على أنه قد انقضت مدة أكثر من سنة منذ صدور حكم
النقض في ٢٢ من يونيو سنة ١٩٥٠ ولم ينشط الطاعن لتعجيل الاستئناف
المرفوع منه لنظره — ورد الطاعن على هذا الطلب بأن العبرة في احتساب مدة
السنة ليست بتاريخ صدور حكم النقض — وإنما هو بإعلان هذا
الحكم إليه — وبأنه وإن كان المطعون عليه الأول يزعم بأن هذا الحكم أعلن
للمطعون عليهما الثانية والثالثة إلا أن إعلانهما به وقع باطلا — وأن له مصلحة
في التمسك بهذا البطلان وتمسك المطعون عليه الأول من جهته بصحة هذا الإعلان —
أصدرت محكمة الاستئناف حكمها سالف الذكر في ٥ من مارس سنة ١٩٥٢
لتحقيق ما تنازع فيه الطرفان — ووضح أن النظر في أثر السقوط في الأحكام
الصادرة في القضية إنما يعنى به تلك الأحكام التي تكون قد صدرت في الخصومة
الأصلية لا تلك التي تصدر في ذات طلب سقوط الخصومة وتهدف إلى تحقيق
هذا الطلب كما هو الشأن بالنسبة لحكم ٥ من مارس سنة ١٩٥٢ .

وحيث إنه بالنسبة لأثر السقوط في الحكم الصادر بتاريخ ١٢ من يونيو سنة ١٩٤٦ (القاضي بإلغاء وصف النفاذ) وأثره بالنسبة لصحيفة الاستئناف (المعلنة بتاريخ ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٤) فإن ما ذكر بالنهي خاصا بهما مردود بما ورد في الحكم المطعون فيه إذ جاء فيه في هذا الخصوص ما يأتي : "وحيث أن الحكم الخاص بإلغاء وصف النفاذ ليس إلا حكما وقتيا قصدا به تحديد مركز الخصوم تحديدا مؤقتا إلى أن يتم الفصل في الموضوع وعندئذ يتلشى ذلك الحكم المؤقت سواء قضى في الموضوع بتأييد الحكم الابتدائي أو بإلغائه ولم تشر المادة ٣٠٤ من قانون المرافعات إلى الأحكام الوقتية لأنها تنبئ على وقائع متغيرة وليس لها استقلال ذاتي وفضلا عن هذا وذاك فهي ليست قطعية في موضوع النزاع فلا يسرى عليها حكم المادة المذكورة . وحيث إن الرأي الراجح هو أنه ما دام أن السقوط — يشمل صحيفة الاستئناف فيمتد إلى جميع الأحكام الصادرة فيه ولو كانت قطعية لأن المشرع خص سقوط الخصومة في الاستئناف بالآثار الواردة في الفقرة الأولى من المادة ٣٠٥ من قانون المرافعات ولا محل بعدئذ لإعمال المادة ٣٠٤ من القانون بآدى الذكر فبمجرد صدور الحكم بالسقوط يخرج النزاع من ولاية محكمة الدرجة الثانية فيمتنع عليها أن تعيد النظر فيه . وحيث إن تشبث المستأنف (الطاعن) بحكم قبول الاستئناف شكلا وبحكم إيقاف التنفيذ مستساغ ما دام أن السقوط يستتبع اعتبار الحكم المستأنف انقضاء في جميع الأحوال طبقا لمصرح نص المادة ٣٠٥ من قانون المرافعات . ويبين من ذلك أن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص ليس مشوبا بخطأ في القانون . ذلك أن الحكم القاضي بإلغاء وصف النفاذ — ليس على أية حال — حكما قطعيا — كما ذهب إليه الطاعن — وإذن فلا وجه للاستناد إلى المادة ٣٠٤ من قانون المرافعات — إذ أنها — لا تنهى — في مجال إعمالها — من أثر السقوط — إلا الأحكام القطعية والإجراءات السابقة عليها — وليس الحكم بإلغاء وصف النفاذ من قبيل هذه الأحكام . أما ما رتبته

قانون المرافعات من أثر خاص بسقوط الخصومة في الاستئناف فقد نص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٣٠٥ — التي تقرر أنه : " متى حكم بسقوط الخصومة في الاستئناف اعتبر الحكم المستأنف انتهائياً في جميع الأحوال " . ومن الجلي أن إهمال هذا الأثر — يقتضى أن يكون الحكم الابتدائي قد بقي على حاله ولم تتناوله محكمة الاستئناف بأي تعديل أو إلغاء — وليس في وقائع هذه الخصومة ما يحول دون إعمال هذا الأثر — والحكم بقبول الاستئناف شكلاً ليس من الأسكام التي تمس الحكم الابتدائي بتعديل أو إلغاء — وواضح أن اعتبار الحكم المستأنف انتهائياً — يقتضى بطريق اللزوم — عدم اعتبار صحيفة الاستئناف قائمة — بل إن ذات الحق في الاستئناف يزول فلا يكون للاستئناف أن يرفع استئنافاً جديداً . حتى ولو لم يكن الحكم المستأنف قد أعلن إليه . ويخلص مما تقدم أن هذين السببين من أسباب الطعن على غير أساس ويتعين رفضهما .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه — أنه بما قرره من سقوط الخصومة ومن صيرورة الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ انتهائياً — قد خالف حكماً آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به — وبذلك بات الحكم المطعون فيه خليقاً بالنقض — وقد فصل الطاعن في سبب النعي وجوه المنازعات التي طرحت على القضاء المختلط والقضايا المختلفة — وما صدر فيها من أحكام بما يخلص منه أن الحكم الأول الذي يقول الطاعن بصدوره حاسماً لكل المنازعات هو الحكم الصادر بتاريخ ٧ من يونيو سنة ١٩٣٨ من محكمة المنصورة الابتدائية المختلطة — في دعوى القسمة المقامة بين الورثة وفي مواجهة الدائنين لمورثهم — وبه حسمت المحكمة المختلطة ما قام بين هؤلاء بعضهم البعض من منازعات ثم اهتمدت المحكمة المختلطة تقرير الخبير المؤسس على اعتبار أن جميع الأطيان الخلفة عن مورث الطاعن والمطعون عليهم — جميعها تركة مشاعة بين الورثة — ودون اعتداد بأي تصرف من المورث لأي واحد من ورثته . وقد أجرت المحكمة المختلطة القرعة على هذا الأساس واختص على أثرها كل من

الورثة المقتسمين بما أخرجته له القرعة — وسجل حكم القسمة في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٣ . ولما استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم قضى في ٢٧ من يناير سنة ١٩٤٣ برفض الدفع بعدم الاختصاص ورفض الاستئناف شكلا بالنسبة إلى الطلبات الموجهة من المطعون عليه الأول للطاعن والمطعون عليهما الثانية والثالثة وأختهما (نجيبه) ورفضه موضوعا بالنسبة لطلبات المطعون عليه الأول الموجهة لباقي الورثة وتأييد الحكم المستأنف — وقد طعن (المطعون عليه الأول) في هذا الحكم بطريق الالتماس فقضى بجلسته ٢٣ من يناير سنة ١٩٤٥ بعدم جواز نظر الالتماس وبتفريم الملتزمس أربعة جنهيات ، ثم نفذ الطاعن الحكم المختلط — وقبله المطعون عليه الأول . ولما كان حكم القسمة المشار إليه آنفا والحكم المؤيدان له جميعها تقوم في أساسها على رفض طلبات المطعون عليه الأول — فقد أصبح غير جائز قانونا لأية سلطة قضائية أخرى أن تطرح من جديد نفس هذه الطلبات التي بت فيها القضاء المختص بتا قطعيا لا معقب عليه . والا كان مبدأ قوة الشيء المحكوم فيه فاقد أثره .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن القضاء باعتبار الحكم الصادر بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٤٤ انتهايا — ليس إلا تقريرا للأثر الذي رتبته الشارع لسقوط الخصومة في الاستئناف في الفقرة الأولى من المادة ٣٠٥ من قانون المرافعات التي تقر أنه : ” متى حكم بسقوط الخصومة في الاستئناف اعتبر الحكم المستأنف انتهايا في جميع الأحوال “ فهو ليس قضاء جديدا من محكمة الاستئناف صادرا في موضوع الخصومة يفتح بصدره — باب الطعن بالنقض المنصوص عليه في المادة ٤٢٦ من قانون المرافعات . باعتباره حكما صادرا على خلاف حكم سابق صادر بين الخصوم أنفسهم — ذلك أن الحكم بسقوط الخصومة ليس في واقع الأمر إلا نوعا من البطلان يشوب إجراءات الخصومة متى وقف السير فيها المدة المسقطه لها — لا حكما في الموضوع . ومن ثم يكون وجه الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث أنه لجميع ما تقدم يكون الطعن في غير محله ويتعين رفضه .

جلسة أول مايو سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود هباد، وعثمان رمزي ،
وابراهيم عثمان يوسف ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٤٤)

طعن رقم ١٠٧ سنة ٢٤ ق :

موظفون . معاشات " من التقاعد " . مجالس بلدية . عدم سريان قانون المعاشات رقم ٥
لسنة ١٩٠٩ على موظفي المجالس البلدية وخضوع هؤلاء للقوانين والمواضع المنظمة لشئونهم ومنها
القرار الوزاري الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٥ بتحديد سن التقاعد بستين سنة .

لا تجرى أحكام قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ على الموظفين أو المستخدمين
أو العمال التابعين إلى مصالح غير مدرجة في الميزانية العامة ومنهم موظفو المجالس
البلدية لاستقلالها بميزانياتها عن ميزانية الدولة منذ إنشائها وإنما يخضع هؤلاء
الموظفون للنصوص القانونية واللائحية المنظمة لشئونهم ومنها القرار الوزاري
الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٥ بإنشاء صناديق توفير لمستخدمي المجالس المحلية
وتنظيم مكافآتهم عند تقاعدهم . فتمتى كان الثابت أن الموظف التحق بخدمة أحد
المجالس القروية في ظل هذا القرار إلى أن شغل وظيفة سكرتير أحد المجالس البلدية
وهي وظيفة مدرجة بميزانية المجالس وذات مرتب شهري وكان مشتركاً بصندوق
الادخار منذ التحاقه بخدمة المجالس البلدية فإن مقتضى ذلك أن تكون إحالته
إلى المعاش عند بلوغه سن الستين عملاً بالمادة ٨ من القرار المذكور . فإذا كان
الحال قد ذهب إلى أن سن التقاعد في هذه الحالة خمس وستون سنة باعتبار
ذلك الموظف من الموظفين الحكوميين المؤقتين الذين لا يجرى عليهم حكم
الاستقطاع ويسرى عليهم قانون المعاشات سابق الذكر فإنه يكون قد خالف
القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع الدعوى حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون ضده كان يعمل سكرتير بمجلس بلدى المنزلة ويبلغ سن الستين في شهر أغسطس سنة ١٩٤٩ وأصدر وزير الصحة قرارا بمد خدمته سنة واحدة تنتهى في ٩ أغسطس سنة ١٩٥٠ ثم أعلنه المجلس البلدى في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٠ بقرار فصله من الخدمة اعتبارا من أول أكتوبر التالى حيث أخليت عهده وصرفت له ماهيته في آخر سبتمبر سنة ١٩٥٠ تاريخ تركه الخدمة بعد أن خصم من تلك المساهية مرتب ٢١ يوما من ٩ إلى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وقدره ٢١ جنيها و ٣٢٨ مليا فأقام دهواه ابتداء ضد الطاعنين وزارة الشؤون البلدية والقروية ومجلس بلدى المنزلة يطلب الحكم بالزامهما بأن يدفعما له مبلغ ١٤٥٥ جنيها و ٣٢٨ مليا وهو قيمة ما يستحقه من مرتب عن المدة الباقية له بواقع ٢٩ جنيها و ٨٧٥ مليا شهريا من تاريخ فصله حتى بلوفه الخامسة والستين وهى سن الإحالة إلى المعاش قانونا باعتباره من المستخدمين المؤقتين الخارجين عن هيئة العمال مضافا إلى ذلك مبلغ ٢١ جنيها و ٣٢٨ مليا عن المدة من ٩ إلى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٠ التى قام خلالها بعمله فيها فقصت له محكمة الدرجة الأولى بطلباته مؤسسة قضائها على أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٩٤٥ تنفيذا للمادة ٥٥ من القانون رقم ١٤٥ سنة ١٩٤٤ الخاص بتنظيم المجالس البلدية والقروية لا يسرى إلا على من هينوا بعد صدوره ولم يكن المدعى من بينهم ولا هو من الموظفين المثبتين الذين يجرى على راتبهم حكم الاستقطاع للمعاش المنصوص عليه في القانون رقم ٣٧ سنة ١٩٢٩ ومن ثم يكون من الموظفين المؤقتين الخارجين عن هيئة العمال فيخضع لأحكام المادة ١٤ من القانون رقم ٥ سنة ١٩٠٩ التى تقضى بأن يكون رفت هؤلاء الذين لاحقى لهم فى المعاش متى بلغوا سن الخامسة والستين

إذ العبرة في تحديد سن التقاعد للوظف هي بجرى ان حكم الاستقطاع على راتبه به صرف النظر من دائمية الدرجة المقيد عليها وعن نظام الادخار الذى أنشئ له باللائحة صندوق التوفير الصادر بها القرار الوزارى فى ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٥ إذ لا يمكن اعتبار هذا النظام بديلا للعاش فاستأنف الطاهان هذا الحكم ومحكمة استئناف القاهرة فى ٢٣ يناير سنة ١٩٥٤ قضت بحضور يا بقبول الاستئناف شكلا وبرفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف ذاهية فى قضائها مذهب الحكم الابتدائى من أن المستأنف عليه عين فى وظيفة قبل صدور القانون رقم ١٤٥ فى سنة ١٩٤٤ واللائحة المنظمة له بقرار مجلس الوزراء فى سنة ١٩٤٥ فاكتسب مركزا ذاتيا خاصا لا يجوز المساس به استنادا إلى تشريعات لاحقة لم ينص فيها على الرجعية وان حق السلطة التنفيذية فى تعديل أحكام اللوائح والقرارات الصادرة فى شأن الوظائف العامة مشروط بعدم جواز الانحراف فى استعمال هذه السلطة للاعتداء على الحقوق المكتسبة من القوانين واللوائح السابقة ، وفى ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٤ أمان المحكوم عليهما بهذا الحكم فقررا فى ٢٧ مارس سنة ١٩٥٤ الطعن فيه بطريق النقض . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلاسة ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٨ فصدمت النيابة العمومية على ما جاء بمذكرة طالية الاحالة لأن الحكم المطعون فيه مبرح نقضه وصدر قرار الدائرة المذكورة باحاليته إلى هذه المحكمة وفيها طلب الطاعنان نقض الحكم وانضمت اليهما النيابة العامة وطلب المطعون عليه رفض الطعن .

وحيث إن مبنى الطعن هو مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون وفى بيان ذلك يقول الطاهان إن الحكم إذ اعتبر المطعون عليه من موظفى الدولة المؤقتين وهو ليس منهم مستندا فى ذلك إلى لوائح الاستخدام العامة وعرفها العام قد أهدر لوائح الاستخدام الخاصة بموظفى المجالس البلدية والقروية وعرفها الخاص التى يخضع لها المطعون عليه والتى تقضى باعتبارهم من الموظفين الذين يحالون إلى المشاش فى سن الستين لشغلهم وظيفة دائمة فى ميزانية المجلس واشترآكه فى صندوق التوفير يكون الحكم إذ فعل ذلك قد خالف القانون فيما نصت عليه المادة الثانية من لائحة صندوق التوفير الصادرة فى ٢٨/٨/١٩١٥ وما نصت عليه المادتان ١٥ و ١٧

من لائحة استخدام موظفي وعمال المجالس البلدية والقروية الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٩ يونيه سنة ١٩٤٥ التي مؤداها أن الموظفين غير المشتركين في صندوق التوفير هم وحدهم دون غيرهم الذين يعتبرون من قبيل الموظفين المؤقتين ويتركون الخدمة في سن الخامسة والستين بينما يعتبر من الموظفين الدائمين كل من يشغل وظيفة دائمة بدرجة في ميزانية المجلس وذات مرتب شهري متى كان مثبتا وجاز له الانتفاع بصندوق التوفير وهذا هو شأن المطعون عليه فتكون إحالته إلى المعاش في سن الستين، واستطرد الطاعنان قائين إن الأوضاع اللاحقية العامة — بعكس الأوضاع التعاقدية — هي مما يخضع له الكافة ومما يجوز المساس به في كل وقت وليس من شأنها أن ترتب في أى وقت حقوقا مكتسبة للغير فيسرى على المطعون عليه قرار مجلس الوزراء في سنة ١٩٤٥ بلائحة استخدام موظفي المجالس البلدية والقروية بمجرد صدوره وبغير حاجة للنص فيه على الرجعية ثم خلاص الطاعنان إلى خطأ الحكم المطعون فيه فيما قضى به للمطعون عليه من مرتب المدة من ٩ إلى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٠ بعد انتهاء مدة خدمته في ٩ أغسطس والشهر المحدد لتسليم ممتلكاته بعد ذلك طبقا للتعليمات فكان عليه الانقطاع عن العمل من تلقاء نفسه في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ .

وحيث إنه لما كانت المادة ٦٧ من القانون رقم ٥ سنة ١٩٠٩ — الذي أعمل الحكم المطعون فيه نصوصه في شأن المطعون عليه تنص على أنه " لا تسرى أحكام هذا القانون إلا على الموظفين والمستخدمين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال والعمال بالأيومية المربوطة ماهياتهم وأجورهم في ميزانية الحكومة العمومية " باستثناء المصالح الست المشار إليها في تلك المادة أما غيرهم من الموظفين أو المستخدمين أو العمال التابعين إلى مصالح غير مدرجة في الميزانية العامة — ومنهم موظفو المجالس البلدية — فلا تجرى عليهم أحكام قانون المعاشات المذكور لاستقلالها بميزانياتها من ميزانية الدولة منذ إنشائها وإنما يخضع هؤلاء الموظفون للنصوص القانونية واللاحقية المنظمة لشئونهم ومنها القرار الوزاري الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٥ بإنشاء صندوق توفير لمستخدمي المجالس المحلية وتنظيم مكافآتهم عند تقاعدهم بفعلات المادة الثانية منه الاشتراك في هذا الصندوق إلزاميا لجميع

المستخدمين الذين دخلون في خدمة المجلس مع استثناء العمال المؤقتين والخدمة الخارجيين عن هيئة العمال والخدمة السائرة في الحدود المبينة بالمادة المذكورة وذلك كله قصد حلال هذا الصندوق محل المعاشات بالنسبة لموظفي الحكومة ثم نصت المادة الثامنة من هذا القرار على أن تكون إحالتهم إلى المعاش في سن الستين وهو نص صريح لا لبس فيه في صدد تعيين سن التقاعد . لما كان ذلك جميعه وكان البادى من الأوراق أن المطعون عليه نقل في سنة ١٩١٨ من مديرية القليوبية إلى مجلس قروي بنسدر قلوب — أى في ظل القرار الوزاري الصادر في ١٩١٥/٨/٢٨ — إلى أن شغل وظيفة سكرتير مجلس بلدى المنزلة وهى وظيفة مدرجة بميزانية المجلس وذات مرتب شهرى وكان مشتركا بصندوق الادخار منذ النجاة بخدمة المجلس البلدية — وكان مقتضى ما تقدم أن تكون إحالتة إلى المعاش عملا بالمادة الثامنة من القرار الوزاري آنف الذكر عند بلوغه سن الستين فان الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه بمسألة الطاعنين وألزمهما بالتعويض المحكوم به وقدره ١٤٣٤ جنيهها عن السنوات الباقية من ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ تاريخ انقطاعه عن العمل حتى بلوغه الخامسة والستين باعتباره من الموظفين الحكوميين المؤقتين الذين لا يجرى عليهم حكم الاستقطاع ويسرى عليهم قانون المعاشات رقم ٥ سنة ١٩٠٩ قد جاء مخالفا للقانون فيتعين نقضه في هذا الصدد .

وحيث إنه في خصوص مبلغ ٢١ جنيا و ٣٢٨ مليا قيمة مرتب المطعون ضده عن المدة من ٩ إلى ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ التى ظل يباشر فيها عمله بالفعل حتى أعلن بقرار فصله فإنه لما كان الثابت أن هذا القرار قد تضمن الفصل اعتبارا من أول أكتوبر سنة ١٩٥٠ وكان المطعون ضده قد باشر أعمال وظيفته حتى آخر سبتمبر سنة ١٩٥٠ فقد استحق الأجر حتى هذا التاريخ ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه إنه قضى له بأجر تلك الفترة يكون غير سديد .

وحيث إن الدعوى صالحة للحكم في موضوعها ، وحيث إنه للأسباب المتقدمة يتعين تعديل الحكم المستأنف وإلزام المستأنفين بأن يدفعوا للمستأنف عليه مبلغ ٢١ جنيا و ٣٢٨ مليا مع المصاريف المناسبة ورفض الدعوى فيما عدا ذلك .

جلسة أول مايو سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود عباد ، وعثمان رمزي ، ومحمد متولى عتلم ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٤٥)

طعن رقم ١٢٧ سنة ٢٤ ق :

(أ) ضرائب . ضريبة المهن التجارية . مرياتها بالنسبة لأرباح مهنة الرقص قبل إلغاء المادة ٧٢ ق ١٤ سنة ١٩٣٩ بالقانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ .

(ب) ضرائب . ضريبة المهن التجارية . قانون "رجعية القوانين" . عدم مريان القانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠ على السنوات الضريبية السابقة .

١ — تسرى ضريبة الأرباح التجارية بالنسبة لأرباح مهنة الرقص وإقامة الحفلات طبقاً للمادتين ٨/٣٢ و ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل التعديل الذي أدخله المشرع بموجب القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ لأن هذه المهنة ليست من المهن التي نصت عليها المادة ٧٢ قبل إلغائها بالقانون الأخير ولم يصدر قرار من وزير المالية بإضافتها إلى تلك المهن .

٢ — إن القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هو تشريع مستحدث لا يسرى على السنوات الضريبية السابقة على ما جرى به قضاء محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليها تزاول مهنة الرقص وتقوم باحياء حفلات تستعين فيها ببعض زميلاتهما — وقد اعتبرت الطاعنة نشاط المطعون عليها مما يخضع لضريبة الأرباح التجارية وأقرتها على ذلك لجنة التقدير فطعنتم المطعون عليها فى قرار اللجنة فى الدعوى ١٠٣٣ سنة ٣٩ تجارى كلى القاهرة وطابت فى تلك الدعوى إلغاء قرار اللجنة التقدير الصادر فى ١٨ من أبريل سنة ١٩٤٩ فى خصوص تقدير الضريبة عن المدة من سنة ١٩٤٣ إلى سنة ١٩٤٧ — وفى ٢٠ من أبريل سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة بإلغاء القرار المطعون فيه واعتبار نشاط الطاعنة خاضعا للضريبة على الأرباح التجارية — فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وفيد الاستئناف برقم ٥٠٣ تجارى سنة ٧٠ ق وفى ٢١ من يناير سنة ١٩٥٤ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف للأسباب التى استند اليها والتى تخلص فى أن المهنة التى أوردتها المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ لم ترد على سبيل الحصر وأنه ينبغى التوسع فى تأويل مدلول ما ورد فيها من مهنة وما يضيفه اليها وزير المالية عملا بالتفويض المخول له قانونا والأخذ فى ذلك بالتشبيه والقياس والمشاكلة وأن مهنة المطعون عليها تندرج أو تتشاكل مع مهنة العازف أو المشغل أو المغنى التى اعتبرها القرار الوزارى رقم ٢٥ سنة ١٩٤٥ مهنا غير خاضعة لضريبة الأرباح التجارية وأن قرارات وزير المالية بإضافة بعض المهن إلى تلك التى وردت فى المادة ٧٢ من القانون تعتبر قرارات تفسيرية — وقد طعنتم الطاعنة فى الحكم الاستئنافى بطريق النقض بتقرير فى ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٤ طلبت فى ختامه

تقضى الحكم المطعون فيه والحكم برفض الدعوى واحتياطيا إحالة الدعوى إلى محكمة استئناف القاهرة للحكم فيها مجددا — وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأباحت النيابة رأيها بنقض الحكم وطلبت إحالة الطعن على الدائرة المدنية والتجارية وقررت دائرة الفحص بجلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٨ إحالة الطعن إلى هذه الدائرة بجلسة ٣ من أبريل سنة ١٩٥٨ وفيها صممت الطاعنة على طلباتها وأصرت النيابة على وجهة نظرها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله النعى على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون — وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن المطعون عليها تراول مهنة الرقص وتقوم بإحياء حفلات نظير أبحر وتستعين في عملها بأربع من بنات جنسها تراولن نفس المهنة وأن مهنة المطعون عليها بذلك تكون خاضعة لضريبة الأرباح التجارية وأن ما انتهى إليه الحكم من تقرير أن المهنة التي وردت بالمادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ سنة ٣٩ قد ذكرت على سبيل التمثيل وأن قرارات وزير المالية بإضافة بعض المهن إلى تلك التي أوردتها المادة سيالفة المذكور قرارات تفسيرية، هذا الذي قررته الحكم مخالف للقانون. ذلك أن المهن التي أوردتها المادة ٧٢ قبل تعديلها بالقانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠ قد وردت على سبيل الحصر لا التمثيل ويبين منها أن مهنة الرقص وإقامة الحفلات التي تمتنها المطعون عليها لم ترد في المادة ٧٢ ولا في قرارات وزير المالية التي أصدرها بمقتضى الحق الخول له في القانون ، وأنه لا محل للاجتهاد ولا للقياس إزاء صراحة نص المادة ٧٢ بدليل أن بعض المهن التي وردت في تلك المادة أو في القرارات الوزارية تشابه ولو كان الأمر أمر قياس لما هنى المشرع بالنص على تلك المهن المتشابهة .

وحيث إن هذا النعى صحيح — ذلك أن القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ قد جعل الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية هي ضريبة القانون العام إذ

نص في الفقرة الثامنة من المادة ٣٢ على سريان هذه الضريبة على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها — ثم تناول القانون في المادة ٧٢ التي وردت في الباب الثاني الخاص بأرباح المهن غير التجارية أحكام هذه الضريبة فنص على أنه "اعتباراً من أول الشهر التالي لصدور هذا القانون تفرض ضريبة سنوية على أرباح مهنة المحامي والطبيب والمهندس المعماري والمحاسب وكذلك على أرباح كل مهنة غير تجارية تعين بقرار من وزير المالية" فدل بهذا النص على أن رخصة القياس على المهن الواردة في المادة المذكورة مقصورة على وزير المالية الذي خول وحده الحق في أن يضيف إلى المهن الواردة بالمادة المذكورة مهناً أخرى بقرارات تصدر منه حسبما يتجلى له وجه الرأي في حقيقة هذه المهن وما تتكشف عنه دواعي العمل إذ كان من غير الميسور للشارع أن يحصر جميع هذه المهن وقت إصدار القانون — ولما كانت مهنة المطعون عليها ليست من المهن التي نصت عليها المادة ٧٢ قبل إلغائها بالقانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠ ولم يصدر قرار من وزير المالية بإضافتها إلى تلك المهن ، وكان التعديل الذي أدخله المشرع بموجب القانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠ هو تشريع مستحدث لا يسرى على واقعة الدعوى على ما جرى به قضاء هذه المحكمة في الطعن ٢٤٨ سنة ٢٢ ق ، ومن ثم فإن الضريبة التي تسرى على أرباح المطعون عليها في السنتين محل النزاع هي الضريبة على أرباح المهن التجارية ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بخلاف ذلك قد أخطأ في تطبيق القانون ويتمين نقضه .

جلسة أول مايو سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عثمان رمزي ، ومحمد متول
علم ، وإبراهيم عثمان يوسف ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٤٦)

طعن رقم ١٣٨ سنة ٢٤ ق :

ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . حكم "نسبب معيب" . دفاع . اتخاذ
أرباح الممول في سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير أرباحه في سنة ١٩٤٨ والامتناد في تقدير أرباح
سنة ١٩٤٧ إلى حكم ابتدائي صادر به مع أنه ألغى استئنافيا وتمسك مصلحة الضرائب بذلك .
إغفال هذا الدفاع في الحكم . قصور . المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ .

متى كان الحكم قد اتخذ أرباح الممول في سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير أرباحه
في سنة ١٩٤٨ نزولا على حكم المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ واستند في
تقدير الأرباح في سنة ١٩٤٧ إلى الحكم الابتدائي الصادر به مع أن هذا
الحكم قد ألغى استئنافيا وتمسكت مصلحة الضرائب بذلك فأغفل الحكم هذا
الدفاع ولم يتناوله في أسبابه بالرد عليه فإن الحكم يكون معيبا بالقصور
لأن هذا دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى او عرضت له
المحكمة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن
تتوصل إلى أن مأمورية الضرائب بالمحلة الكبرى كانت قد قدرت أرباح المطعون

عليه من تجارته في الطوب والحرير والأسمت والرمل عن السنوات ١٩٤٣ و ١٩٤٤ و ١٩٤٨ فلم يقبل تقديرها وأحيل النزاع إلى لجنة التقدير فقدرت أرباحه عن سني النزاع بالمبالغ ٧٠٥ جنيهات و ٥٨٥ جنيهًا و ٨٠٠ جنيه على التوالي ولكن المطعون عليه لم يقبل هذا التقدير أيضا ورفع الدعوى رقم ٣٥٧ سنة ١٩٥٠ تجارى كلى طنطا طالبا إلغاء قرار اللجنة بالنسبة لتقدير أرباحه عن سنتي ١٩٤٣ و ١٩٤٤ إذ كان أمر هاتين السنتين قد انتهى باتفاق مع مصلحة الضرائب اعتبر المطعون عليه بمقتضاه معفى من الضريبة عنهما ، أما بالنسبة لتقدير اللجنة لأرباحه في سنة ١٩٤٨ فقال إنه تقدير مبالغ فيه وأن أرباحه في تلك السنة لم تتجاوز ٢٣٨ جنيهًا و ٦٠٠ مليم وطالب تعديل تقدير اللجنة إلى هذا المبلغ ، قضى في ٣١ من يناير سنة ١٩٥٢ بإلغاء تقدير اللجنة بالنسبة لسنتي ١٩٤٣ و ١٩٤٤ و بتأييده بالنسبة لسنة ١٩٤٨ ، استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٩٢ سنة ٢ ق استئناف طنطا طالبة إلغاءه فيما قضى به بالنسبة لتقدير أرباح المطعون عليه عن سنتي ١٩٤٣ و ١٩٤٤ كما استأنف المطعون عليه باستئناف مقابل قيد برقم ٢٦ سنة ٣ ق بالنسبة لتقدير أرباحه في سنة ١٩٤٨ طالبا تعديل هذا التقدير إلى مبلغ ٢٣٨ جنيهًا و ٦٠٠ مليم ، وفي أثناء نظر الاستئنافين صدر المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ وهو يقضى " باتخاذ الأرباح المقدرة من سنة ١٩٤٧ بالنسبة إلى الموائن الحاضرين لربط الضريبة عليهم بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات ١٩٤٨ - ١٩٥١ ... " فذهبت الطاعنة بأنه لا يحق للمطعون عليه أن يطلب تعديل التقدير بالنسبة لسنة ١٩٤٨ إلى مبلغ ٢٣٨ جنيهًا و ٦٠٠ مليم إذ أن أرباحه في سنة ١٩٤٧ قد تحدت بمبلغ ٧٩٥ جنيهًا بمقتضى حكم صادر في القضية رقم ٣٠ سنة ١ ق استئناف طنطا قضى بإلغاء الحكم الصادر في القضية رقم ٣٠٩ سنة ٥٠ ق كلى طنطا وانتهت من ذلك إلى طلب الحكم برفض الاستئناف المقابل وتأييد الحكم المستأنف بالنسبة لأرباح سنة ١٩٤٨ . وفي ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ قضى برفض استئناف الطاعنة وتأييد الحكم بالنسبة لأرباح سنتي ١٩٤٣ و ١٩٤٤ لسبق الاتفاق بين الطاعنة والمطعون عليه على اعتباره معفى من الضرائب عنهما وبتعديل الحكم بالنسبة لتقدير أرباح سنة ١٩٤٨

واعتبارها بمبلغ ٤٥٠ جنيها مستندة في هذا التعديل إلى صدور المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ وإلى صدور حكم في القضية رقم ٣٠٩ سنة ٥٠ تجارى طنطا محددًا أرباح الطاعن في سنة ١٩٤٧ بهذا المبلغ ، طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٠ من ابريل سنة ١٩٥٤ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فأبديت النيابة رأيها بأحالة الطعن على الدائرة المدنية وقررت دائرة الفحص إحالته إلى هذه الدائرة لنظره بجملة ٣ من ابريل سنة ١٩٥٨ وفيها طلبت النيابة نقض الحكم .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد محصله أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشاب أسبابه قصور يبطله ، ذلك أنه وقد أخذ بحكم المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ الذى يقضى باتخاذ الأرباح المقدرة من سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة عن كل من السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ فقد أخطأ في تطبيقه على واقعة الدعوى إذ عول في تقدير أرباح المطعون عليه في سنة ١٩٤٧ على حكم ابتدائي صدر في القضية رقم ٣٠٩ سنة ٥٠ تجارى طنطا قاضيا باعتبار أرباحه في تلك السنة بمبلغ ٤٥٠ جنيها مع أن هذا الحكم قد ألغى استئنافا بالحكم الصادر في القضية رقم ٣٠ سنة ١ ق استئناف طنطا الذى قضى بتحديد أرباحه في سنة ١٩٤٧ بمبلغ ٧٩٥ جنيها وقد أشار الطاعن إلى ذلك كله في دفاعه ولكن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بهذا الدفاع ولم يرد عليه فشاب أسبابه القصور فضلا عن مخالفته للقانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في حدود ما ينهيه الطاعن على قوله ” وحيث أنه في خصوص الاستئناف المقابل المرفوع من المستأنف ضده أصليا المطعون عليه ... فقد صدر المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ وقضى باتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة على المولين من كل من السنوات ١٩٤٨ — ١٩٥١ وحيث أن الحكم الصادر في القضية ٣٠٩/٩٠ سنة ٥٠ تجارى طنطا ... قدر أرباح المستأنف ضده أصليا بمبلغ ٤٥٠ جنيها وهو ما يتعين اعتبار أرباحه على هذا الأساس من سنة ١٩٤٨ وفقا للقانون ” وبين من ذلك أن الحكم وقد رأى أن ينزل حكم

المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ مل واقعة الدعوى استند في تقدير أرباح المطعون عليه في سنة ١٩٤٧ إلى تقدير الحكم الصادر في القضية ٣٠٩/٥٠٠ تجارى ملغماً لتلك الأرباح بمبلغ ٤٥٠ جنيهاً مع أن هذا الحكم قد أُلغى استئنافاً بالحكم الصادر في القضية رقم ٣٠ سنة ١٩٤٧ بتاريخ ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ والذي قدر أرباح المطعون عليه في سنة ١٩٤٧ بمبلغ ٧٩٥ جنيهاً على ما هو ظاهر من صورته المقدمة من الطاعن، لما كان ذلك وكان دفاع الطاعن أمام محكمة الموضوع يقوم على هذا الأساس كما هو ثابت من صورة مذكرة المقدمة إليه فلم يأخذ الحكم المطعون فيه بهذا الدفاع ولم يتناوله في أسبابه بالرد عليه وفي إغفال ذلك ما يشوب الحكم بقصور أسبابه مما يعيبه ويوجب نقضه إذ هذا دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى لو عرضت له المحكمة .

جلسة أول مايو سنة ١٩٥٨

بإضافة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عثمان رمزي ، ومحمد متولى
عالم ، وإبراهيم عثمان بوصف ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٤٧)

طعن رقم ١٥٩ سنة ٢٤ ق :

مهرائب .. ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . تنازل . قانون . قيام الممول الخاضع للربط
بطريق التقدير بالطعن في تقدير أرباحه في سنة ١٩٤٨ وتنازله عن الطعن بعد صدور المرسوم
بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ . سريان هذا القانون عليه ووجوب اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧
أساساً لتقدير أرباحه في سنة ١٩٤٨ . عدم الاعتداد بتنازله عن الطعن .

حتى كان الممول من الممولين الخاضعين لربط الضريبة عليهم بطريق التقدير
وطعن في تقدير أرباحه في سنة ١٩٤٨ ثم تنازل عن طعنه بعد صدور المرسوم
بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ فإن ربط الضريبة عن أرباح تلك السنة لا يكون
قد أصبح نهائياً وقت صدور هذا المرسوم بقانون ويتمتع بتطبيقه على الممول
المذكور واتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساساً لتقدير الضريبة عليه عن سنة ١٩٤٨ .
لا يغض من ذلك تنازل الممول عن طعنه لأن هذا التنازل قد حصل بعد صدور
المرسوم بقانون سالف الذكر فلم يصادف محله بعد أن أسقط هذا القانون
الطعن بالنسبة لأرباح سنة ١٩٤٨ بمجرد صدوره ولا ينسحب أثره إلى ذلك
الطعن .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن وقائع هذه الدعوى على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر
أوراق الطعن تتأيد في أن المطعون عليه يشتغل في تجارة الخيش وينحصر بذلك

لضريبة الأرباح التجارية والصناعية المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وقد قدم المذكور إقرارات عن أرباحه في السنوات ١٩٤٠، وعن سنة ١٩٤٢ لنهاية سنة ١٩٤٨ من واقع دفاتره ضمن أولها أنه أحرز ربحا مقداره ٢٦٠ جنيها في سنة ١٩٤٠ وضمن الإقرارات الباقية أنه منى بخسارة في باقي السنين فلم ترفض مأمورية الضرائب تلك الإقرارات ولم تعول على دفاتر المطعون عليه وأخضعته لطريقة التقدير بأن قدرت له بمعرفتها ربحا في كل سنة من سني النزاع مبلغا معيننا أخطرته به كما أخطرته بتحديد أرباحه الاستثنائية على أساس ١٢٪ من رأس ماله المستثمر فاعترض المطعون عليه على هذه التقديرات أمام لجنة التقدير متمسكا بدفاتره وبما ورد في إقراراته . وبتاريخ أول مايو سنة ١٩٥١ قررت لجنة الطعن التي حلت بمقتضى القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ محل لجنة التقدير ، تأييد تقديرات المأمورية — فطعن المطعون عليه في هذا القرار أمام محكمة القاهرة الابتدائية تحت رقم ٩٤٦ سنة ١٩٥٠ تجارى كلى طالبا بإلغاء واعتقاد دفاتره وتقدير أرباحه العادية من واقعها وأرباحه الاستثنائية على أساس أرباح سنة ١٩٣٩ — وفي أثناء نظر الدعوى صدر المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ باعتبار أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير أرباح السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ إذا لم يكن ربط تلك السنوات قد أصبح نهائيا ، فتنازل المطعون عليه عن طعنه بالنسبة لأرباح سنة ١٩٤٨ حتى لا يسرى عليها ذلك القانون نظرا لأن المأمورية قدرت أرباحها بأقل من أرباح سنة ١٩٤٧ فلم تأبه المحكمة لهذا التنازل وحكمت بتاريخ ١١ من مايو سنة ١٩٥٣ برفض الطعن وتأييد قرار اللجنة المطعون فيه بالنسبة لسنوات النزاع حتى آخر سنة ١٩٤٧ واعتبار أرباح هذه السنة الأخيرة أساسا لتقدير الضريبة عن سنة ١٩٤٨ فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٥١٦ سنة ٧٠ ق طالبا بإلغاء وبتاريخ ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة من ضمن ما حكمت به بإلغاء الحكم المذكور فيما قضى به من رفض تنازل المطعون عليه عن طعنه في تقدير أرباحه عن سنة ١٩٤٨ والحكم بإثبات تنازله المذكور وإلزامه بالمصروفات الابتدائية عن الطعن في هذا الشق من قرار اللجنة وإلزام

مصلحة الضرائب بالمصروفات الاستثنائية منه . فطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض بتاريخ ٥ من مايو سنة ١٩٥٤ — وقدمت النيابة العمومية مذكرة طلبت فيها نقض الحكم . وبتاريخ ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٨ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأصرت النيابة على رأيها . وفي تلك الجلسة قررت الدائرة إحالة الطعن على هذه الدائرة لنظره بجلسة ٣ من أبريل سنة ١٩٥٨ وفيها صمدت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن يقوم على سبب واحد مبني على مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون وخطؤه في تطبيقه فيما قضى به من إثبات تنازل المطعون عليه عن طعنه من أرباح سنة ١٩٤٨ واعتبار تقدير أرباح تلك السنة تبعاً لذلك نهائياً لا يسرى عليه المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ذلك أنه وإن كانت المادة الثانية من هذا المرسوم بقانون تقضى بعدم سريانه على الحالات التي ربطت فيها الضريبة ربطاً نهائياً من أية سنة من السنين من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ إلا أن النابت في الدعوى أن أرباح سنة ١٩٤٨ لم تكن قد ربطت فيها الضريبة ربطاً نهائياً بدليل قيام الطعن الحالي من جانب الممول (المطعون عليه) فيها فلا يكون هناك وجه أو محل لعدم تطبيق أحكام المرسوم بقانون ولا يعترض بأن المطعون عليه تنازل عن الطعن بالنسبة لأرباح هذه السنة لكي يجعل التقدير بالنسبة لها نهائياً ويخرج عن حكم المادة الأولى من المرسوم بقانون التي تقضى باتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساساً لتقدير أرباح سنة ١٩٤٨ ذلك أن العبرة بنهائية الربط هي في يوم صدور المرسوم بقانون أو في تاريخ العمل به . وفي هذا التاريخ كان الربط محل نزاع من جانب المطعون عليه ولا يقبل منه هذا التنازل وما كان للمحكمة أن تجيبه إليه لأن التعايل على أحكام القانون فيه ظاهر وكذلك على حقوق الخزنة العامة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن الطاعنة لم تعتمد دفاتر المطعون عليه وحساباته وقامت بربط الضريبة عليه عن سنوات النزاع بطريق التقدير وأنه أثناء نظر الطعن أمام محكمة أول درجة صدر المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ الذي قضى بجعل أرباح سنة ١٩٤٧ أساساً لتقدير

الضريبة المستحقة على المولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير عن كل من السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ فتنازل المطعون عليه عن طعنه بالنسبة لأرباح سنة ١٩٤٨ لأن الطاعنة قدرت أرباح هذه السنة بأقل منها في سنة ١٩٤٧ ثم قال الحكم بعد ذلك "وحيث إنه من شأن هذا التنازل أن يعيد الحالة بالنسبة إلى المستأنف عن أرباح سنة ١٩٤٨ إلى ما كانت عليه قبل رفعه الطعن في قرار اللجنة — ولما كانت تلك اللجنة قد قدرت أرباحه عن هذه السنة الأخيرة بمبلغ ٥٠٠ جنيه فقد أصبح ذلك التقدير نهائياً قبل مصادرة الضرائب لما ثبت من تعلق حق المستأنف به وإن كانت أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ تلحق إلى الماضي لطبيعة صياغتها فليس من جراء ذلك أن ترتطم مع قاعدة أساسية مقررة في القانون العام وهي عدم مضادة الطاعن بالطعن المرفوع منه وحده — ومن ثم يكون الحكم المستأنف إذ رفض قبول هذا التنازل قد خالف القانون بما يتعين الغاؤه بخصوص هذا الوجه" ومؤدى ذلك أن الحكم اعتبر أن تنازل المطعون عليه عن طعنه بالنسبة لأرباح سنة ١٩٤٨ يجعل تقدير أرباحه عن تلك السنة نهائياً يخرج به بذلك من نطاق تطبيق المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ إذ لا يجوز — في نظر الحكم — أن يضار الطاعن من الطعن المرفوع منه وحده — وهذا الذي انتهى إليه الحكم المذكور مخالف للقانون . ذلك أن المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قد نص على أنه استثناء من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تتخذ الأرباح المقدرة في سنة ١٩٤٧ بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة عليهم بطريق التقدير أساساً لربط الضريبة عليهم عن كل سنة من السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ . ولا يسرى هذا المرسوم بقانون على الحالات التي ربطت فيها الضريبة وبطاً نهائياً عن أية سنة من السنين من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه — على ما سبق إيراده — أن المطعون عليه من المولين الخاضعين لربط الضريبة عليهم بطريق التقدير وكان الطعن المرفوع من المطعون عليه أمام محكمة أول درجة في تقدير أرباح سنوات النزاع بما فيها أرباح سنة ١٩٤٨ يجعل ربط ضريبة تلك السنة غير نهائى الأمر أن اللذان يتحقق بتوافرها شرط تطبيق أحكام

٢٠(١١)٠٢

المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ . فإن هذا المرسوم بقانون ينطبق على المطعون عليه ويجب أن تتخذ أرباحه في سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير أرباحه عن سنة ١٩٤٨ - لا يفض من ذلك تنازل المطعون عليه عن طعنه بالنسبة لأرباح سنة ١٩٤٨ لأن هذا التنازل قد حصل بعد صدور المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ فلم يصادف محلا له بعد أن أسقط ذلك المرسوم بقانون الطعن بالنسبة لأرباح سنة ١٩٤٨ بمجرد صدوره ولا ينسحب أثره إلى ذلك الطعن . كما أن هذا المرسوم بقانون يعتبر تدخلا من المشرع في حسم النزاع القائم حول ربط السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ لتحديد على مقتضاه حقوق كل من الممول ومأمورية الضرائب بالنسبة لهذا الربط بحيث لا يكون هناك محل بعد ذلك للتحدي بقاعدة عدم مضارة الطاعن من طعنه ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن موضوع الدعوى صالح للحكم فيه .

وحيث إنه يبين مما سبق أن شروط تطبيق المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ متحققة في شأن المطعون عليه بالنسبة لأرباح سنة ١٩٤٨ إذ هو خاضع في ربط الضريبة عليه لطريقة التقدير ولم يكن ربط أرباح سنة ١٩٤٨ وقت صدور المرسوم بقانون سالف الذكر نهائيا فيتعين تنفيذا لذلك المرسوم بقانون اعتبار أرباح المطعون عليه في سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير الضريبة عليه عن سنة ١٩٤٨ وهو ما قضى به الحكم المستأنف مما يلغى معه تأييده في هذا الخصوص .

جلسة أول مايو سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود عباد المستشار ، وبحضور السادة : استحق عبد السيد ، ومحمد متولى منظم ،
ومحمد زعفراني سالم ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٤٨)

طعن رقم ١١ سنة ٢٥ ق "أحوال شخصية" :

(أ) أحوال شخصية . تطلق . أجنب . قانون . طلب التطلق من زوج مالملى الأصل
بريطاني الجنسية لا يقيم في مالطة ولا في غيرها من المستعمرات وإثما يقيم بمصر .
وبخوب تطبيق القانون الانجليزي . المواد ١٣ و ٢٦ و ٢٧ مدني .

(ب) جنسية . الجنسية البريطانية طبقا لقانون الجنسية البريطاني الصادر في سنة ١٩٤٨ .
شملها جميع رعايا المملكة المتحدة والمستعمرات ومنها مالطة .

١ — يبين من نصوص المواد ١٣ و ٢٦ و ٢٧ من القانون المدني أن طلب
التطلق يطبق عليه قانون الدولة التي ينتمى إليها الزوج بجنسيته وأنه إذا كان
الزوج ينتمى وقت رفع الدعوى بالتطبيق إلى جنسية دولة أجنبية تتعدد فيها
الشرائع تعين أن تكون الشريعة التي تطبق أحكامها هي إحدى الشرائع المشار
إليها دون القانون المصري الذي يتمتع تطبيقه في هذه الحالة . فإذا كان الثابت
أن الزوج مالملى الأصل بريطاني الجنسية ولم يكن له موطن في مالطة أو في غيرها
من بلاد المملكة المتحدة أو المستعمرات وكان موطنه هو القطر المصري فإن
القانون الواجب التطبيق في طلب التطلق يكون هو القانون الانجليزي باعتبار
أنه قانون عاصمة الدولة التي ينتمى إليها الزوج بجنسيته .

٢ — تشمل الجنسية البريطانية وفقا لقانون الجنسية البريطاني الصادر
في ١٩٤٨ جميع رعايا المملكة المتحدة والمستعمرات ومنها مالطة .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع الدعوى على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتلخص فى أن المطعون عليه وهو مالطى الأصل بریطانى الجنسية قد تزوج بالطاهنة وهى إيطالية الأصل والجنسية بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٤٢ وبعد عشر سنوات من هذا الزواج دب الشقاق بينهما واستفحل لدرجة حدثت بالمطعون عليه أن يرفع ضد الطاهنة الدعوى رقم ٢٨ سنة ١٩٥٣ أحوال شخصية أجاب أمام محكمة القاهرة يطلب ضم ولديه إليه، وبالطاهنة أن ترفع بدورها ضد الطاهنة الدعوى رقم ٥٧ سنة ١٩٥٣ أحوال شخصية أجاب أمام نفس المحكمة يطلب الحكم بتطليقهما منه وأحقيتهما فى حضانة ولديهما وتقدير نفقة لها ولهما وذلك لقسوته وموه معاملته لها وإهانة كرامتها . وبعد أن ضمت المحكمة الدعوىين حكمت فيهما بتاريخ ٩ من مارس سنة ١٩٥٤ بتطابق الطاهنة من المطعون عليه لخطئه وبأحقيتها فى حضانة ولديهما وبإلزامه بنفقة شهرية لها تطبيقاً لأحكام القانون البريطانى الذى هو قانون الجنسية الزوج فاستأنف هذا الأخير الحكم المذكور بالاستئناف رقم ٤٠٨ سنة ٧١ ق أمام محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاء ورفض طلبى التطابق والنفقة وإسناد حضانة الولدين إليه استناداً إلى أنه مالطى الجنسية يطبق عليه القانون المالى دون القانون البريطانى وبتاريخ ٢٢/٦/١٩٥٥ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما يختص بطلب التطابق ورفض هذا الطلب وحددت جلسة أخرى لاستكمال نظر طلبى الحضانة والنفقة فقررت الطاهنة بتاريخ ٧ من يولييه سنة ١٩٥٥ الطعن فى هذا الحكم بالنقض ولم يقدم المطعون عليه مذكرة بدفاعه وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم ، ثم عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ وصححت النيابة على رأيها وقررت الدائرة إحالة الطعن إلى الدائرة

المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية لنظره بجلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٥٨ وفيها أصررت النيابة على رأيها .

وحيث إن مبنى الطعن خطأ الحكم فيما قضى به من تطبيق القانون المصرى على طلب التطلاق الموجه إلى المطعون عليه باعتبار أن موطنه هو " مصر " مخالفاً بذلك نص الفقرة الثانية من المادة ١٣ والمادة ٢٧ من القانون المدنى إذ توجب الأولى تطبيق القانون البريطانى وهو قانون جنسية المطعون عليه وتحرم الثانية تطبيق أى قانون أجنبى قد يحيل إليه قانون الجنسية المطبق ولو كان هذا القانون هو القانون المصرى . وقد جرح الحكم إلى هذا الخطأ معاملته الزوج المطعون عليه كما لو كان مديماً الجنسية لعدم اهتدائه كما يقول إلى شريعة من الشرائع المتعددة فى أنحاء الامبراطورية البريطانية ينتهى إليها المطعون عليه بجنسيته وتطبيقه — تبعاً لذلك — المادة ٢٤ من القانون المدنى التى تقضى باتباع مبادئ القانون الدولى الخاص بالنسبة للمطعون عليه باعتبار أنه لم يرد بشأن القانون الواجب التطبيق عليه نص فى القانون فى حين أن المطعون عليه بريطانى الجنسية ويسرى فى شأن طلب التطلاق المقدم ضده قانون دولته وقت رفع الدعوى طبقاً لنص المادة ١٣/٢ من القانون المدنى وهو القانون البريطانى وتقول الطاعنة إنه وإن كان هذا القانون قد خلا من قاعدة تقرر أبة شريعة من الشرائع المتعددة فى أنحاء الامبراطورية البريطانية يجب تطبيقها فى مسائل الأحوال الشخصية إلا أن القانون الانجليزى هو الواجب التطبيق على طلب التطلاق باعتبار أنه القانون الأصلى السائد فى بريطانيا ذى الولاية العامة فيها . أما ما قال به الحكم المطعون فيه من عدم وجود صلة للمطعون عليه بالقانون الانجليزى فيناقضه ما جرى عليه العمل فى مصر منذ أجيال بالنسبة لأهالى مالطة الداخلين فى الرعية البريطانية من أن القانون الانجليزى الذى يجيز التطلاق هو الذى يسرى عليهم كما أن ما ذهب إليه الحكم من تطبيق الشريعة الكاثوليكية التى لا تجيز التطلاق باعتبار أنها تهم الزوجين لعقد قرانهما فى كنيسة القديس مرقس بشراً فيه إخضاع الزوجين إلى القوانين الكنسية دون قوانين الجنسية غير جائز قانوناً .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن قرر أن الزوج (المطعون عليه) بريطاني الجنسية وأن النزاع بينه وبين الطاعنة يخضع طبقاً لنص المادة ١٣ من القانون المدني لقانون الدولة التي ينتمى إليها الزوج وقت التطبيق أى القانون البريطاني قال إن الرعوية البريطانية التي ينتمى إليها المطعون عليه تشمل هذا رعايا المملكة المتحدة والمستعمرات رعايا دول تسع أشير إليها في الفقرة الثالثة من قانون الجنسية البريطانية الصادر عام ١٩٤٨ تختلف قوانين هذه الأمصار في أحكامها الداخلية والدولية وأنه ليس في القانون البريطاني قاعدة داخلية تحدد أيًا من قوانين مجموعة الأمم البريطانية هو الذي يطبق دون غيره من القوانين المتعددة فيها كما تقضى بذلك المادة ٢٦ من القانون المدني . وإذا كانت قاعدة الإسناد في القانون الانجليزي هي الموطن في كل ما يتعلق بالأحوال الشخصية فإن المطعون عليه ليس له موطن في مالطة وموطنه هو القطر المصري مما لا يجوز معه تطبيق القانون المالطي عليه والرخصة التي يخولها القانون المصري للقاضي لا تتعدى تبيان أية شريعة من الشرائع المتعددة داخل الامبراطورية هي التي يجب تطبيقها فإذا كان الموطن في بلد أجنبي عن الامبراطورية امتنع على القاضي المصري الالتجاء إلى القانون الأجنبي لأنه لا يمكن الالتجاء إليه إلا عن طريق الاحالة التي ينهى عنها القانون المصري في المادة ٢٧ - إلى أن قال الحكم "ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن الاهتداء بنص المادة ٢٦ من القانون المدني المصري لا يؤدي إلى تبيان الشريعة التي يعمل بها لأنه ليس هناك شريعة بريطانية بل عدة شرائع وليس هناك أية قاعدة داخلية تؤدي إلى تفضيل أحدها على الأخرى لأن الزوج ليس متوطناً في أحد الأمصار التي تدخل في نطاق إحدى الشرائع التي تنتمى إليها رعايا المملكة المتحدة والمستعمرات كما عرفها قانون الجنسية الصادر عام ١٩٤٨...". ثم استورد الحكم قائلاً "ومن حيث إن المادة ٢٤ من القانون ذاته تقضى باتباع مبادئ القانون الدولي الخاص فيما لا يرد في شأنه نص . ومن حيث إن عدم الاهتداء إلى قانون ينتمى إليه الزوج بجنسيته مما يبرر معاملة الزوج كما لو كان عديم الجنسية فالوضع متعدد في الحالتين ولذا يجب الرجوع إلى قانون الموطن وفي حالة عدم وجود الموطن إلى قانون البلد الذي

يقوم فيه الشخص — ولا شك أن اتباع هذا القانون يؤدي إلى النتيجة ذاتها التي استهدفها القانون حين أوجب تطبيق القانون الذي ينتمي إليه الشخص بجنسيته ويحقق الاستقرار في المعاملات بالنسبة لذوى الشأن وكذلك بالنسبة للغير وهي القاعدة التي تملئها طبيعة العلاقة وتنبئ لذوى المصلحة منذ نشوء هذه العلاقة ... ولما كانت مصر من الدول التي تتعدد فيها الشرائع الداخلية الخاصة بالأحوال الشخصية طبقا للملة وكانت شريعة الملة التي يعتنقها الزوجان هي الشريعة الكاثوليكية يتعين الرجوع إلى هذه الشريعة وهي في الواقع الشريعة التي فهم الزوجان أنهما يخضعان لها إذ بلغا في عقد قرانهما إلى كنيسة القديس مرقس بشبرا ... وعند جميع الطوائف الكاثوليكية لا يجوز الطلاق بل يستعاض عنه بالتفريق الجسدي“.

وحيث إنه يبين من هذا الذي ورد بالحكم المطعون فيه أنه ثبت لمحكمة الاستئناف أن المطعون عليه ينتمي إلى جنسية أجنبية معينة هي الجنسية البريطانية ولكنها مع ذلك أجرت عليه حكم عديم الجنسية تأسيسا على أنها لم تهتم إلى قانون ينتمي إليه الزوج ورتبت على ذلك تطبيق القانون المصري باعتبار أن القطر المصري هو محل إقامة المطعون عليه وذلك تطبيقا للمادتين ٢٤ و ٢٥ من القانون المدني — وهذا الذي قرره الحكم مخالف للقانون . ذلك أن المادة ١٣ من القانون المدني نصت على أنه ”ينسرى على التطبيق والانفصال قانون الدولة التي ينتمي إليها الزوج وقت رفع الدعوى“ . ونصت المادة ٢٦ منه على أنه ”متى ظهر من الأحكام الواردة في المواد المتقدمة أن القانون الواجب التطبيق هو قانون دولة معينة تتعدد فيها الشرائع فإن القانون الداخلي لتلك الدولة هو الذي يقرر أية شريعة من هذه الشرائع يجب تطبيقها“ ونصت المادة ٢٧ على أنه ”إذا تقرر أن قانونا أجنبيا هو الواجب التطبيق ، فلا يطبق منه إلا أحكامه الداخلية ، دون تلك التي تتعاق بالقانون الدولي الخاص“ ويبين من هذه النصوص أن طلب التطبيق يطبق عليه قانون الدولة التي ينتمي إليها الزوج بجنسيته وأنه إذا كان الزوج ينتمي وقت رفع الدعوى بالتطبيق إلى جنسية دولة أجنبية تتعدد فيها الشرائع تعين أن تكون الشريعة التي تطبق أحكامها هي إحدى الشرائع المشار إليها دون القانون المصري المتمنع تطبيقه في هذه الحالة ، يؤيد هذا

النظر أنه يبين من مراحل المشروع التمهيدى للقانون المدنى أن رأى كان قد اتجه فى بادىء الأمر إلى وضع نص للمادة ٢٤ من مشروع القانون المدنى يفيد جواز تطبيق القانون المصرى إذا كان وجود القانون الأجنبى الواجب تطبيقه أو مدلول ذلك القانون غير ممكن لإثباته وذلك بالصيغة الآتية " فى جميع الحالات التى يتقرر فيها أن قانونا أجنبيا هو الواجب التطبيق يطبق القانون المصرى إذا كان وجود القانون الأجنبى أو مدلوله غير ممكن لإثباته " . ولكن هذا رأى عدل عنه ووضع نص لتلك المادة هو الذى أصبح نص المادة ٢٧ من القانون المدنى . وقد ورد فى المذكرة الإيضاحية لهذه المادة أن هذا النص لا يميز الأخذ بمبدأ الإحالة ويعمم الحكم الوارد فى المادة ٣١ من لائحة التنظيم القضائى المختلط — فلا يقصره على الأحوال التى نصت عليها اللائحة بل يجعله شاملا لقواعد الاسناد جميعا . وتأسيسا على ما تقدم ومع مراعاة أن الماطعون عليه بريطانى الجنسية وأن الجنسية البريطانية تشمل وفقا لقانون الجنسية البريطانى الصادر فى سنة ١٩٤٨ جميع رعايا المملكة المتحدة والمستعمرات ومنها مالطة وأن بريطانيا دولة متعدد فيها الشرائع فالتشريع التى يتعين تطبيق أحكامها الموضوعية فى حالة الدوى لابد أن تكون إحدى الشرائع السارية فى بريطانيا أو فى المستعمرات تبعا لما يقرره القانون البريطانى . غير أنه لما كان القانون البريطانى هو عبارة عن قوانين المملكة المتحدة والمستعمرات وكانت هذه القوانين متفقة على أن تكون شريعة الموطن هى الشريعة التى يتعين تطبيقها فى مسائل الأحوال الشخصية ، ولما لم يكن الماطعون عليه موطن فى مالطة وفى غيرها من بلاد المملكة المتحدة أو المستعمرات وكان موطنه هو القطر المصرى على ما ورد بالحكم الماطعون فيه — وكان من الممتنع تطبيق القانون المصرى باعتباره قانون موطن الماطعون عليه لامتناع الإحالة كما سبق بيانه — لما كان ذلك ، فإن القانون الواجب التطبيق يكون — طبقا لنص المادتين ١٣ و ٢٧ من القانون المدنى — هو القانون الانجلىزى باعتبار أنه هو قانون عاصمة الدولة التى ينتمى إليها الماطعون عليه بجنسيته .

وحيث إنه يبين مما سبق أن الحكم الماطعون فيه قد خالف القانون ويتعين نقضه .

جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عثمان رمزي ، وإبراهيم عثمان يوسف ، ومحمد زعفراني سالم ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٤٩)

طعن رقم ١٢٦ سنة ٢٤ ق :

(أ) نقض " أسباب متعلقة بالنظام العام " . استئناف . قوة الأمر المقضى . عدم جواز التمسك لأول مرة في المرافعة الشفوية أمام محكمة النقض بأن الاستئناف لم يكن جائزا متى كان النعي واردا في التقرير على موضوع الاستئناف لاشككه الذي يكون قد حاز قوة الأمر المقضى .

(ب) نقض " تقرير الطعن " . إجازة . عدم جواز التعدي بدفع يقوم على تعيب للحكم لم يرد في تقرير الطعن . مثال .

(ج) قوة الأمر المقضى . إجازة . اختصاص . دفع . رفع دعوى لإثبات حالة منزل استولت عليه وزارة المعارف أمام المحكمة الجزئية . دفعها بعدم الاختصاص بمقولة لأنها من اختصاص القضاء المستعجل . رفع دعوى أخرى أمام المحكمة الابتدائية بالمطالبة بالأجرة ودفعها بعدم الاختصاص استنادا إلى القانون ٧٦ لسنة ١٩٤٧ . القضاء نهائيا برفض الدفع الأول لا يحول دون الفصل في الدفع الآخر .

١ — إن جواز التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض في المرافعة الشفوية بالأسباب المتعلقة بالنظام العام مشروط أن تكون تلك الأسباب واردة على ما رفع عنه الطعن في الحكم المطعون فيه ، فإذا قضى هذا الحكم بقبول الاستئناف شكلا ثم قضى قضاءه في الموضوع وكان تقرير الطعن لم يحو إلا نعيًا على ما قضى به الحكم في موضوع الاستئناف فلا يجوز للطاعن في مرافعته أمام محكمة النقض أن يتمسك بأن الاستئناف لم يكن جائزا قبوله بمقولة إن جواز الاستئناف من المسائل

المتعلقة بالنظام العام ذلك لأن ما قضى به من قبول الاستئناف شكلا هو قضاء قطعى لم يكن محلا للطعن لحاز قوة الأمر المقضى وهى تسمو على قواعد النظام العام .

٢ — لا يجوز للطاعن التحدى بدفع يقوم على تعيب الحكم لم يرد فى تقريره متى كان الحكم قد قرر أن الدعوى رفعت بوصفها دعوى عادية لا بوصفها دعوى معارضة فى تقدير لجنة الايجارات طبقا للمادة ٤٨ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ولم يرد من الطاعن نعى فى تقريره على هذا فليس له تعيب الحكم فى ذلك .

٣ — متى كان المدعى قد رفع دعواه أمام المحكمة الجزئية بطلب إثبات حالة منزله الذى استولت عليه وزارة المعارف استنادا إلى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقانون ٧٦ لسنة ١٩٤٧ فدفعت الوزارة بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى بمقولة إنها من الدعاوى التى يختص القضاء المستعجل بالفصل فيها ، وقضى نهائيا برفض الدفع ، ثم رفع المدعى دعوى أخرى أمام المحكمة الابتدائية يطالب الوزارة بأجرة المنزل على أساس تقدير الخبير فى دعوى إثبات الحالة فدفعت الوزارة هذه الدعوى بعدم اختصاص المحكمة بنظرها استنادا إلى القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٧ الذى يوجب فى شأن إجراءات المعارضة فى قرارات بحان التقدير اتباع الأحكام المنصوص عليها فى المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ — فإن كلا من الدفعين يكون مختلفا عن الآخر فى أساسه وصرماه ولا تحول حجية الحكم النهائى برفض أولهما فى حلقة من حلقات النزاع دون التمسك بالدفع الآخر فى الحلقة التالية والفصل فى هذا الدفع لا يعتبر إهدارا لحجية الحكم الأول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائعه — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق —
تتصل في أن المطعون ضدها — وزارة المعارف العمومية — استنادا إلى
القانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ والقانون رقم ٧٦ سنة ١٩٤٧، استولت على منزل
مملوك للطاغن لجعله مدرسة وقدرت له اللجنة ايجار شهريا ثلاثة عشر جنيها ،
فبادر الطاعن قبل اخطاره بقرار التقدير في ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٠ إلى رفع
دعوى إثبات الحالة ٦٦٧ سنة ١٩٥٠ إلى المحكمة الجزئية التي قضت غيابيا
في ٣١ من مايو سنة ١٩٥٠ بنسب خبير لتقدير القيمة الايجارية لهذا المقار
وتأجبات الدعوى حتى ١٣ من فبراير سنة ١٩٥١ ليقدم الخبير تقريره ، وفي هذه
الجلسة الأخيرة دفع الحاضر عن الوزارة المدعى عليها بعدم اختصاص المحكمة
الجزئية بنظر الدعوى على اعتبار أنها من اختصاص القضاء المستعجل فحكمت
محكمة الدرب الأحمر الجزئية حضوريا برفض الدفع وباتهاء الدعوى وأبقت
الفصل في المصاريف مؤسسة قضاها على أن المدعى لم يرفع دعواه بصفة
مستعجلة بل طالب الحكم فيها على وجه الاستعجال مقررًا في مهيتها أن الحالة المراد
اثباتها لاخطر عليها من فوات الوقت — ثم رفع الطاعن الدعوى ١١٤١ سنة ١٩٥١
كلى القاهرة يطالب الوزارة بقيمة ايجار المنزل على أساس تقدير الخبير أى بواقع
سنة وعشرين جنيها شهريا فقضت له المحكمة الابتدائية في ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٢
حضوريا بالزام المطعون ضدها — وزارة المعارف العمومية — اداء مبلغ ٢٣٨ جنيها
قيمة الأجرة المتأخرة حتى آخر فبراير سنة ١٩٥١ وما استجد من أول مارس
سنة ١٩٥١ حتى آخر فبراير سنة ١٩٥٢ بواقع ٢٦ جنيها في الشهر . فاستأنفت
الوزارة هذا الحكم طالبة الغاء والقضاء بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى
واحتياطيا بعدم قبولها . وفي ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ حكمت المحكمة بحكمها المطعون
فيه — بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف و بقبول الدفع
المقدم من المطعون ضدها وبعدم قبول الدعوى وألزمت رافعها بالمصاريف من
الدرجتين ومقابل أتعاب المحاماة للاستأنفة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق
النقض وعرض على دائرة فحص الطعون التي قررت إحالته إلى هذه المحكمة

وبمجلسة المرافعة صمم الطاعن على طلباته وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وانضمت اليها النيابة في هذا الطلب .

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعن على هذا الحكم في تقرير الطعن هو أنه لما كانت محكمة الاستئناف قد قضت بحكمها المطعون فيه بعدم قبول الدعوى استنادا إلى دفع بعدم الاختصاص كانت قد أبدته الوزارة المطعون ضدها أثناء نظر دعوى إثبات الحالة فختم برفض هذا الدفع في مواجهتها وأصبح هذا الحكم نهائيا بسكوتها من الطعن فيه إلى أن عادت فأثارته في دعوى المطالبة بالأجرة أمام محكمة الاستئناف . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وهو يأخذ بهذا الدفع — مع وحدة الخصوم والسبب والموضوع — قد أهدر الحجية التي اكتسبها حكم إثبات الحالة القاضي برفضه فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من مطالعة الحكمين إن الدفع في قضية إثبات الحالة إنما كان بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بنظرها استنادا إلى القول بأنها من الدعاوى التي يختص بالفصل فيها قضاء الأمور المستعجلة في حين أن الدفع في قضية الأجرة التي فصلت فيها محكمة استئناف القاهرة بحكمها المطعون فيه إنما كان دفعا بعدم الاختصاص استنادا إلى القانون رقم ٧٦ سنة ١٩٤٧ الذي يوجب في شأن إجراءات المعارضة في قرارات لجان التقدير اتباع الأحكام المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ برفع المعارضة في تلك القرارات من قبل ذوي الشأن إلى المحكمة الابتدائية خلال أسبوع من تاريخ إخطارهم بها بمقتضى كتاب مسجل على أن يفصل في هذه المعارضات على وجه الاستعجال بحكم غير قابل للطعن بأي طريق من الطرق العادية أو غير العادية .

وحيث إنه لما كان كل من الدفين مختلفا عن الآخر في أساسه ومبرماه فإن حجية الحكم النهائي الصادر برفض أولهما في حلقة من النزاع لا تحول دون التمسك بالدفع الآخر في الحلقة التالية والفصل في هذا الدفع لا يعتبر إهدارا لحجية الحكم الأول .

وحيث إن محامى الطاعن أثار بجلسته فحص الطعون وأمام هذه المحكمة شيئاً جديداً هو خطأ الحكم المطعون فيه إذ قضى بجواز الاستئناف ذلك أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة هو حكم نهائى وأنه يجوز للطاعن التمسك بهذا السبب لأن جواز الاستئناف أمر متعلق بالنظام العام مما يجزله إبداءه فى أى وقت فى مرحلة النقض ذاتها ولهذا المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها وقال فى بيان ذلك إن الحكم المطعون فيه فصل فى الدعوى على أنها دعوى معارضة فى تقدير لجنة الإيجارات طبقاً للقانونين ٩٥ سنة ١٩٤٥ و ٧٦ سنة ١٩٤٧ فإن كانت المادة ٤٨ من أولهما تقضى برفع الدعوى إلى المحكمة الابتدائية خلال أسبوع من تاريخ الاخطار بتقدير اللجنة فقد رفع الطاعن دعواه ابتداء إلى محكمة مصر الابتدائية وهى المختصة بنظرها سواء كدعوى مطالبة عادية بالأجرة أو كمعارضة فى تقدير لجنة الإيجارات ، وسيان أن يكون رفعها بإعلان على يد محضر كمقتضى قانون المرافعات — وهو الأصل — أو بعريضة إلى قلم كاتب المحكمة كنص القانون ٩٥ آنف الذكر . وأنه متى كان ما تقدم فإن الحكم الصادر له بالأجرة من محكمة مصر الابتدائية ضد المطعون عليها على أساس تقدير الخبير فى دعوى إثبات الحالة يكون غير قابل للطعن عليه بأى طريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية فهو بالتالى مما لا يجوز استئنافه ، وكان على الحكم المطعون فيه أن يقضى بالنقض وأولم يدفع به المستأنف عليه (الطاعن) . والحكم إذ لم يفعل يكون قد خالف القانون فى مسألة من النظام العام .

وحيث إن هذا السبب غير مقبول أولاً — لأن جواز التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض فى المرافعة الشفوية بالأسباب المتعلقة بالنظام العام مشروط بأن تكون تلك الأسباب واردة على ما رفع عنه الطعن فى الحكم المطعون فيه فإذا قضى الحكم المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلاً ثم قضى قضاءه فى الموضوع وكان تقرير الطعن لم يحو إلا نعيماً على ما قضى به الحكم فى موضوع الاستئناف فلا يجوز للطاعن فى مرافعته أمام محكمة النقض أن يتمسك بأن الاستئناف لم يكن جائزاً قبوله بمقولة إن جواز الاستئناف من المسائل المتعلقة بالنظام العام ذلك لأن ما قضى به من قبول الاستئناف شكلاً هو قضاء قطعى لم يكن محلاً للطعن

تفاز قوة الأمر المقضى وهي تسمى على قواعد النظام العام - ثانيا - لأن الحكم المطعون فيه قرر أن الدعوى ردها الطاعن بوصفها دعوى عادية لا بوصفها دعوى معارضة في تقدير لجنة الايجارات طبقا للمادة ٤٨ من قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ولم يرد من الطاعن نعي في تقريره على هذا فلا يجوز له التحدى بدفع يقوم على تعيب للحكم لم يرد في تقريره .

وبحيث إنه لكل ما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عثمان رمزي ، وإبراهيم عثمان يوسف ، ومحمد زعفراني سالم ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٥٠)

طعن رقم ١٣٩ سنة ٢٤ ق

(أ) دعوى . استئناف . تحضير . حكم . إجراءات . إغفال إيداع تقرير التلخيص وتلاوته لدى نظر الدعوى أمام محكمة الاستئناف . بطلان الحكم . المادتان ١١٦ و ٤١٦ . مرافعات . .

(ب) نقض " الخصوم في الطعن " المطعون عليه لم يكن طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه . عدم قبول الطعن .

١ - متى تبين من الاطلاع على الحكم وصور محاضر الجلسات التي نظرت خلالها الدعوى أمام محكمة الاستئناف أنه لم يثبت في أى منها إيداع تقرير التلخيص الذي أحيلت به الدعوى إلى جلسة المرافعة وتلاوته فإن إغفال هذا الإجراء وهو من الإجراءات الجوهرية يترتب عليه بطلان الحكم عملا بالمادتين ١١٦ و ٤١٦ مرافعات - على ما جرى به قضاء محكمة النقض .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض بأن الخصومة في الطعن لا تكون إلا بين من كانوا خصوما بعضهم لبعض أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه . فإذا تبين أن المطعون عليه لم يكن طرفا في الخصومة التي صدر فيها ذلك الحكم فإن الطعن لا يكون مقبولا بالنسبة له .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون عليه الأول رفع الدعوى رقم ٥٣ سنة ١٩٤٨ على كل شين الكوم المسجلة صحيفتها بتاريخ ١٧ من فبراير سنة ١٩٤٨ على المطعون عليهما الثانى والثالث واختتم فيها الطاعن طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ٥ من يوليو سنة ١٩٤٧ والمتضمن شراءه ١٧ قيراطا وه أسهم من المطعون عليهما الثانى والثالث بثمن مقداره ٣٤٦ جنيهها و ٦٧٠ مليا والحكم ببطلان تصرفهما فى هذه الأطنان إلى الطاعن وشطب ما ترتب على هذا التصرف من تسجيلات ، فأقر المطعون عليه الثالث بحق المدعى — المطعون عليه الأول — فيما يطالبه وقال إنه ووالده المطعون عليه الثانى باعوا له تلك الأطنان وأنه كان قاصرا عندما وقع على عقد البيع ولكنه أقر البيع بعد بلوغ سن الرشد فى ١٢ من يوليو سنة ١٩٥٠ وقدم إثباتا لذلك إقرارا مؤرخا ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، أما المطعون عليه الثانى فقد أنكر صدور العقد منه وطعن عليه بالزوير — وفى ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ قضى برفض دعوى الزوير . وقال المدعى عليه الثالث — الطاعن — إنه اشترى الأطنان المتنازع عليها من المطعون عليه الثانى من نفسه وبصفته وليا على ولده المطعون عليه الثالث بمقتضى عقد ابتدائى مؤرخ ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ تسجل فى ١٧ من فبراير سنة ١٩٤٨ وقد وضع يده على الأطنان منذ تاريخ شرائها وطعن على العقد الصادر إلى المطعون عليه الأول بأنه عقد صورى فضلا عن بطلانه إذ كان المطعون عليه الثالث قاصرا عند التوقيع عليه . أما إجازته له بعد بلوغ سن الرشد فلا تصحح هذا البطلان ، وفى ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ قضى بما طلب المطعون عليه الأول استنادا إلى أن ادعاء الطاعن بصورية العقد يتنافى مع الطعن عليه بالزوير وأن عقد

المطعون عليه الأول يفضل فقد الطاعن لأنه أسبق منه تسجيلاً وأن إجازة المطعون عليه الثالث لهذا المقعد بعد بلوغه من الرشد تزيل عنه البطلان الذي شابه وقت توقيعه عليه . استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١٦ سنة ٣ ق استئناف طنطا . وفي ٢ من فبراير سنة ١٩٥٤ قضى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه التي بنى عليها ولما أضيف إليها من أسباب أخرى . نطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقد طالب الطاعن وقف تنفيذ الحكم مؤقتاً فقضى له بذلك ثم عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته على هذه الدائرة لنظره بجلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٨ . وفي هذه الجلسة طلبت النيابة نقض الحكم .

وحيث إن المطعون عليه الرابع دفع بعدم قبول الطعن بالنسبة له إذ أنه لم يكن طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، وقد أبدته النيابة في ذلك . وهذا الدفع في محله إذ جرى قضاء هذه المحكمة بأن الخصومة في الطعن لا تكون إلا بين من كانوا خصوماً بعضهم لبعض أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه - الطعن ١٦٥ سنة ١٩ ق بتاريخ ١٥ من مايو سنة ١٩٥٠ - ومن ثم يتعين قبول الدفع .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول منها بطلان في إجراءات المحاكمة يترتب عليه بطلان الحكم ذلك أن المحكمة أغفلت تطبيق ما نصت عليه المادتان ١١٦ ، ١٦٦ من قانون المرافعات من وجوب وضع تقرير مكتوب عن القضية يتلى في الجلسة ويترتب على إغفال هذا الإجراء الجوهرى بطلان الحكم .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن المادة ١١٦ من قانون المرافعات تنص على أنه " تكون الإحالة إلى جلسة المرافعة بتقرير من قاضى التحضير يخلص فيه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم وأسائيد كل منهم ودفوعهم ودفاءهم وما أصدره في القضية من قرارات أو أحكام ويتلى هذا التقرير في الجلسة قبل ٢٠ (١٢) ٢٠٢

بدء المرافعة“ ونصت المادة ١٦٤ على جريان هذه الإجراءات على القضية عند نظرها أمام محكمة الاستئناف ، ويبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه وصور محاضر الجلسات التي نظرت خلالها الدعوى والمقدمة صورتها من الطاعن أنه لم يثبت في أى منها إيداع التقرير المشار اليه في المادة ١١٦ سالفه الذكر وتلاوته ، ولما كان هذا الإجراء هو من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الحكم على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — الطعن ١٧٤ سنة ٢٢ ق — لما كان ذلك فإنه يتمين قبول هذا الوجه من أوجه الطعن دون حاجة إلى التحدث عن الأوجه الأخرى .

جلسة ٥ : من مايو سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : محمد متول عتلم ، ومحمد زعفراني
صالم ، والحسيني الموضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٥١)

طعن رقم ٢٠٣ سنة ٢٣ ق

١ - مسئولية . المسؤولية التقصيرية . إثبات . التزام المضرور بإثبات وقوع الخطأ
الذي نشأ عنه حادث احتراق الطائرة وارتبط معه برابطة السببية .

ب - مسئولية . القضاء برفض دعوى التعويض المؤسسة على المسؤولية التقصيرية على ما
ثبت للمحكمة من أن الضرر نشأ بسبب أجنبي لا يد للدعي عليه فيه . عدم التزام المحكمة
بالتحرى عن وقوع خطأ من المضرور أو من الغير .

ج - مسئولية . فقد . المسؤولية التقصيرية والمسئولية التعاقدية . اندفاع كل من
المسؤوليتين بإثبات السبب الأجنبي في وقوع الحادث . مثال .

د - حكم استثنائي "تسببه" . النعي عليه بالفصول اعتنادا إلى وفائع لم يحصلها ولم يعول
عليها في قضائه . لا محل له .

١ - متى كانت محكمة الاستئناف قد أقامت قضاءها برفض دعوى التعويض
المؤسسة على المسؤولية التقصيرية على أن وقوع الحادث للطائرة - والذي أودى
بحياة طيارها - دون أن يعرف سببه لا يلزم منه اعتبار شركة الطيران مرتكبة
لخطأ يقتضى الحكم عليها بالتعويض إذ يتعين على المضرور أن يثبت وقوع
الخطأ الممين الذي نشأ عنه الحادث وارتبط معه برابطة السببية ، وأنه متى كان
سبب احتراق الطائرة في الجو غير معلوم ولا يمكن إسناده لعيب معين في تركيب
الطائرة فإن مسئوليتها عن التعويض تعتبر متفجرة - فإن هذا التأسيس صالح
لإقامة الحكم وكاف في دفع مسئولية الشركة المذكورة .

٢ — بحسب المحكمة أن تكون قد أقامت حكمها برفض دعوى التعويض المؤسسة على المسؤولية التقصيرية — على ما ثبت لها من أن الضرر الذي أصاب المضرور قد نشأ عن سبب أجنبي لم يكن للدعى عليه يد فيه وليس على المحكمة بعد ذلك أن تتحرى وقوع خطأ من المضرور أو خطأ من الغير .

٣ — متى كانت محكمة الموضوع وهى بسبيل تحقيق مسؤولية شركة الطيران التقصيرية قد عرضت لها أسند اليها من خطأ وما دفعت به هذا الخطأ فأوضحت أن الحادث الذى اعتبر أساسا لدعوى التعويض وهو احتراق الطائرة قد وقع بسبب أجنبي لا يد للشركة فيه يتمثل فى صورة حادث مفاجئ مجهول السبب وغير متصل بأى خطأ من جانب الشركة فإنه لا مصلحة للمضرور فى التمسك بعدم تعرض الحكم للبحث فى المسؤولية التعاقدية التى أسس عليها أسند مبلغى التعويض المطالب بهما باعتبار أنه يمثل حصته الميراثية فى استحقاق مورثه من تعويض قبل الشركة نتيجة لخطئها التعاقدى ذلك لأن السبب الأجنبي يصلح أساسا لدفع المسؤولية التقصيرية وكذلك لدفع المسؤولية التعاقدية .

٤ — لا عمل للنمى على محكمة الاستئناف بالقصور فى التسبب استنادا إلى وقائع لم تكن من تحصيلها ولم تدول عليها فى قضائها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٦٤٢ كلى سنة ١٩٤٧ أمام محكمة مصر الابتدائية (الوطنية) على المطعون عليهما — مبينا فى صحيفة أنه بتاريخ ١٥/٩/١٩٤٦ أصدر وزير الدفاع قرارا بنذب ولده المرحوم محمود شريح

طلعت وكان قائد سرب بسلاح الطيران (الملكي) للعمل بشركة مصر للطيران
بناء على طلب الشركة - ووفقا للشروط والأوضاع التي سبق الاتفاق عليها بينهما
وقد تمهدت الشركة بعدة تمهيدات لمصلحة الطيارين الممارين من وزارة الدفاع
ومن بينهم ابن الطاعن - وقد كان من أكفأ الطيارين - فهو أول خريجي
مدرسة الطيران في دفعة ٢٩ من مايو سنة ١٩٣٩ وقام بدوريات استكشافية
في البحرين الأحمر والأبيض واشترك في المناورات الكبرى التي أجرتها القوات
البريطانية والهندية بمنطقة السويس والاسمايلية كما كلف القيام بدوريات
استكشافية فوق القوات الإيطالية ... الخ . وفي ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٦
كلف بأن يقود إحدى الطائرات من نوع (بتشكرافت) في عودتها من بغداد
للقاهرة فقام بها من بغداد قاصدا إلى دمشق - وقد تأخرت في موعد قيامها
من بغداد ساعة ورپعا بسبب ما كان قد طرأ على جهاز اللاسلكي بها من خلل
مما نتج عنه أن وصلت دمشق متأخرة كذلك عن الموعد المحدد في التعليمات -
وفي أثناء الرحلة من بغداد إلى دمشق عاود الخلل جهاز اللاسلكي - كما ظهر
بالتليفون اللاسلكي بها خلل - وأحاط الطيار الفقيد رجال مطار دمشق بذلك -
ثم قادرت الطائرة مطار دمشق في الساعة ٥ رة مساء في أمان مجتازة أخطار
الهبوط والصعود منه - ولكن حدث - بعد أن اجتاز منطقة الخطر التي
تحف به أن أصاب الطائرة وهي في جو حيفا طارئ تخلف عنه احتراق الطائرة
وتدميرها - وضياع حياة الطيار وعامل اللاسلكي والراكب الوحيد الذي كان
بها مسافرا من دمشق إلى (المأظله) - ولم يبق من عظام الطائرة أثر ولا من
جميع الحشث إلا قطع صغيرة من عضلات وجلد . وبعد أن أورد الطاعن
في الصحيفة - مذكره شهود الحادث وما جاء في التقارير الطبية والفنية -
والآراء المختلفة عن سبب الحادث - قال إنه سواء كان السبب هو اختلال
جهاز اللاسلكي بالطائرة أم العطب الذي آلاتها ومحركاتها عطبا أسفر عنه التهابها
ثم انفجارها في الجوفان أيهما يجعل الشركة مسئولة عن الحادث ويلزمها واجب
التعويض وخاصة وأن الطيار الفقيد كان أمل البلاد المرتجى في هذا المضمار... الخ
وإن الرابطة القانونية التي كانت تربطه بالشركة هي رابطة تعاقدية - وإن وزارة الدفاع

ساهمت في تقصير الشركة بعدم تحريمها صلاحية طائراتها — وكان عليها أن تسهر على سلامة حياة طياريهما وخصوصا وأنها حرمتهم حق الاعتراض على هذه الإهارة وقال إنه بصفته وارثا للفقيد يقدر التعويض المستحق من الشركة بمبلغ ٢٠٠٠٠ ج عشرين ألفا من الجنيهات ويقدر التعويض عن الضرر الأدبي الذي ناله بفقد ابنه والذي لا يمكن جبره بمبلغ عشرة آلاف جنيه وانتهى إلى طلب الحكم أولا — بإلزام الشركة المطعمون عليها الأولى بأن تدفع له بصفته وارثا مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه مع المصاريف والأتعاب ثانيا — إلزام الشركة ووزارة الدفاع (المطعمون عليهما) بأن تدفعا إليه عن نفسه مبلغ ١٠٠٠٠ ج والمصاريف والأتعاب وبتاريخ ٢٤ من مايو سنة ١٩٥١ قضت محكمة الدرجة الأولى بإلزام المطعمون عليها الأولى بأن تدفع للطاعن مبلغ ٣٠٠٠ ج والمصاريف المناسبة ومبلغ ألفى قرش أتعابا للحاماة ورفضت ما زاد على ذلك من الطلبات . فاستأنفت المطعمون عليها الأولى هذا الحكم بالاستئناف المقيّد بمحكمة استئناف القاهرة برقم ٦١٣ لسنة ٦٨ ق طالبة إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى مع إلزام رافعها المصاريف والأتعاب عن الدرجتين ، كما استأنفه الطاعن بالاستئناف رقم ٦٣٥ لسنة ٦٨ ق (استئناف القاهرة) طالبا في موضوع استئنافه تعديل الحكم المستأنف وإلزام المطعمون عليهما بأن يدفعوا له على وجه التضامن مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه والمصاريف والأتعاب عن الدرجتين — وبجلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٥٢ قررت المحكمة ضم الاستئناف الثانى للأول . وبتاريخ ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٣ أصدرت محكمة استئناف القاهرة حكما في هذين الاستئنافين قاضيا بقبولهما شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وإلزام رافعها بمصروفاتها عن الدرجتين وعشرين جنيها أتعابا للحاماة بين شركة مصر للطيران ووزارة الحربية . وبتاريخ ١٦ من يوليو سنة ١٩٥٣ طعن الطاعن في هذا الحكم بالنقض — وبعد استيفاء إجراءاته أبدت النيابة رأيها بالمذكرة المقدمة منها بطلب رفض الطعن ، وعرض الأمر على دائرة فحص الطعون فصممت النيابة على رأيها السابق المبدى بمذكرتها ، وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق بيانه .

ومن حيث إن أسباب الطعن تضمنت تعيب الحكم فيما قضى به من رفض الدعوى في شطريها ، ويقول الطاعن في السبب الثاني من أسباب نعيه على الحكم في خصوص ما قضى به من رفض طلب التعويض عن الضرر الذي أصابه شخصيا إن الحكم مشوب بالقصور في التسبيب ومخالفة الثابت في الأوراق وذلك من وجهين أولهما : أن كلا من الحكمين الابتدائي والاستئنافي قد ثبت فيهما أن جهاز الاسلكي بالطائرة التي وقع لها الحادث كان غير صالح لأداء الغرض المقصود من وجوده والذي تحتمه القواعد المرعية في الملاحة الجوية — سواء عند القيام في أول المرحلة من مطار المأساة — أو عند مغادرتها إلى دمشق أو عند القيام من مطار دمشق ، وأن ذلك مما يوجب مسئولية المطعمون عليها الأولى — ولكن الحكم المطعون فيه نفى هذه المسئولية تأسيسا على ما ورد فيه من أن الطيار الفقيه قد أخطأ بمغادرته مطار دمشق قبل أن يقوم بإصلاح هذا الجهاز — وهو عالم بفساده — ومن أن عدم صلاحية الجهاز المذكور لم يكن مع ذلك يشير في مجرى الكارثة — لفضالة الفترة الزمنية بين ظهور الوجود في الطائرة وبين انفجارها فضالة لم تكن تسمح بالإفادة من هذا الجهاز ” وأن ما قرره الحكم المطعون فيه من خطأ الطيار بفرض ثبوته — لا ينفي وقوع الخطأ أيضا من الشركة ، فكان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يوازن بين هذين الخطأين ليقرر إن كان أيهما قد استغرق الآخر — كما أن القول بإقدام الطيار على الطيران مع علمه بعدم صلاحية الجهاز وعدم العمل على إصلاحه مخالف لما هو ثابت في الأوراق — من أن الشركة المطعمون عليها كانت تقيم دفاعها على أنها تقوم بفحص أجهزة الطائرات قبل قيامها وتحقق من سلامتها بما يفيد أن الطائرة المنكوبة لم تغادر مطار دمشق إلا بعد الفحص والإصلاح . وقد ثبت في أوراق الدعوى أن ذلك الفحص والإصلاح لم يكونا دقيقين لأن هذا الجهاز قد انتابه العطل في كل مرحلة من المراحل التي قطعها الطائرة — ذلك إلى أن القول من جانب الحكم المطعون فيه بأن عدم صلاحية الجهاز لم يضيع على الطيار فرصة الاستعانة به لفضالة الفترة الزمنية بين ظهور الوجود والانفجار ، مناقض لما هو ثابت أيضا في ذات الحكم المطعون فيه من أنه كانت هنالك

قره كافية للاستعانة به إذ أثبت الحكم عند تحصيل الوقائع أن الطائرة بينما كانت تحلق فوق خليج حيفا طراً عليها ما يستدعى تغيير اتجاهها فخلقت فوق جبل الكرمل واجتازت السلسلة الأولى وشاء حفظها العاثر أن تهبطهم بالسلسلة الثانية فحلت بها النكبة وتناثرت أشلاء راكبيها...“ ومن ذلك يتبين أن زمن محنة الطائرة كان سابقاً على ظهور الوباء — بما كان يسمح للجهاز بأداء وظيفته وتجنب الكارثة أو كان صالحاً لما أعد له . ويتحصل ما ورد بالوجه الثاني من هذا السبب في أن الحكم أسند للطيار الخطأ بخالفته لتعليمات الشركة التي تقضى بتحديد الوقت الذي يجوز فيه النزول في مطار دمشق بما لا يقل عن نصف ساعة قبل الغروب — وبأنه ليست له خبرة أو دراية بالطيران في هذه المنطقة الوعرة المتشعبة جبالها — والحال أن سبب الكارثة لا يتصل بأدنى صلة بخالفته لتعليمات المشار إليها — إذ أن الطيار قد نزل إلى مطار دمشق في الوقت الذي نزل فيه إليه وبأرضه أيضاً — سالماً دون أن يقع له أو للطائرة حادث ما — فليس لهذا الخطأ المسند للطيار صلة ما بالحادث محل الدعوى — وهو بالتالي لا ينتفى مسؤولية الشركة — هذا إلى أن تأخره عند النزول إلى مطار دمشق عن الوقت المحدد بالتعليمات إنما كان سرده خطأ الشركة المطعمون عليها وهو خطأ ابتداء من أول رحلة الطائرة من مطار المصاطبة لعدم صلاحية الطائرة لأصحابها التي كان مقرراً أن تقام بالرحلة ولما انتاب جهاز الملاصكي في الطائرة موضوع الحادث من عطل — فضلاً عن أن التزام الطيار بالتوجه إلى دمشق كان بسبب وجود راكبين صرفت لهما الشركة تذكريتين للسفر — وهما عقداً نقل ارتبطت بهما — إحداهما من بغداد إلى دمشق وثانيتهما من دمشق إلى القاهرة — كما أن القول من جانب الحكم المطعمون فيه بخطأ الطيار الفقيده — في الطيران بالمنطقة التي وقع بها الحادث وهو لا خبرة له ولا دراية بالطيران فيها — مخالف لما هو ثابت في الأوراق المقدمة في الدعوى — وهي تقرير قائد السرب (عز الدين رمزي) ومذكرة وكيل وزارة الدفاع وشهادة كبير مفتشي الطيران بالبعثة العسكرية .

وحيث إن هذا النعى بوجهيه مردود — ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف أقامت قضاءها برفض دعوى الطاعن في خصوص ما طلبه من التعويض عما لحق به من ضرر من جراء فقد ابنه — على ما أوردته من أن "خلاصة تقارير الفنيين سواء من كان منهم منتدبا من الوزارة أو من شركة الطيران تكاد تجمع على عدم معرفة السبب الحقيقي للحادث" وأنه "إزاء هذا الغموض الذي اكتشفه ولم تكشف عنه بقايا الطائرة أو غيرها من الآثار المادية أخذ رجال الفن يتلمسون الأسباب لعلمهم بمجدون منفذا بضوء أمامهم الطريق ويخرج بهم من دياجير الظلمة التي أحاطت تلك النكبة المروعة ولهذا لجأوا إلى التخمين والاستنتاج وانتهى بهم الأمر إلى القول بأن الحادث إما أن يكون وقع نتيجة احتراق الطائرة وهي تحقق في القضاء فسقطت على غير هدى — وإما أن يكون قائد الطائرة طرأ عليه ما استدعى تغيير اتجاهه فأثر النزول في مطار حيفا مع أنه مطار صغير وغير معد لنزول الطائرات ليلا ونظرا لأن هذه المنطقة جبلية وعرة فقد صادفته سلسلة الجبال وتمكن من أن يرفق السلسلة الأولى وهي الأقل ارتفاعا بأن أدار المحرك لأقصى سرعة ولكنه ما عثم أن واجهته السلسلة الثانية فارتطمت الطائرة بها وكانت الكارثة" ثم قالت المحكمة إنها "لا ترى داعيا لاستعراض ما جاء في هذه التقارير من تفاصيل سبق أن أشار إليها الحكم الابتدائي وذلك اكتفاء بالنتيجة التي تضمنتها هذه التقارير والتي تقدم ذكرها" — وأعقبت ذلك القول "بأنه مما يجب تسجيله بادئ ذي بدء أن الخطأ لا يفترض افتراضا إلا في أحوال المسؤولية المفترضة قانونا وإست هذه الحالة من بينها فيما عدا ما ورد في دفاع المستأنف (الطاعن) خاصة بالمسؤولية الشيئية ... إلى أن قالت : "لا يجوز في القانون افتراض الخطأ بل يتعين على المضرور أن يثبت وقوع الخطأ وعلى المسؤول أن ينفي وقوعه ويثبت حصوله بسبب أجنبي عنه — ولا يجوز أيضا أن يبنى الحكم على مجرد التخمين والاستنتاج" ومفهوم ما تقدم أن محكمة الاستئناف بعد أن تبينت من التقارير الفنية أن السبب الحقيقي للحادث غير معروف — وأنه محوط بالغموض ولم تكشف عنه الآثار المادية أشارت إلى أن رجال

الفن قد لجأوا الى التخمين والاستنتاج — ثم انتهت الى القول بأن الحكم في صدد المسؤولية التقصيرية لا يصح أن يبنى على شيء من ذلك وإنما يتعين على من يدعى الخطأ أن يثبته — وقد عرضت محكمة الاستئناف بعد ذلك الى ما ورد في هذه التقارير — من الاحتمالين اللذين وردا بهما تصويرا ليكيفية وقوع الحادث — وأول هذين الاحتمالين هو ما تمسك به الطاعن — وثانيهما هو ما تمسكت به المطعون عليها الأولى — وقد مهدت لذلك بالقول بأنه "ومع ذلك فإن مسامرة المستأنف (الطاعن) فيما ذهب اليه — ومجاراة التقارير الفنية فيما انتهت اليه لا يؤدي شيء منها الى ثبوت الخطأ من جانب الشركة ثبوتنا كافيا لكي يكون دعامة للحكم عليها بالتعويض". ثم تناولت الفرض الأول الذي صور فيه الطاعن الحادث بأنه وقع نتيجة احتراق الطائرة في الجو قبل أن تصطدم بالجبل فقالت: "وحيث إنه مع التسليم جدلا، بأن الحادث وقع نتيجة احتراق الطائرة في الجو قبل أن تصطدم بالجبل فإن هذا لا يكشف عن سبب الحريق بل يظل سببه غير معلوم ولا يعرف هل حصل الحريق نتيجة خطأ من القائد أو مرافقيه أو نتيجة عيب في تركيب الطائرة — هل أن فكرة العيب أو الخلل تكاد تكون مستبعدة لأن الطائرة من أحدث الطائرات صنعها ولم يكن مضي على تسيرها سوى أربعة عشر يوما وهي مجهزة بكافة الأجهزة للوقاية من الحريق كما أنها ذات محركين حتى إذا طرأ طارئ على أحدهما حل محله المحرك الآخر، ولعل هذا يشعر بأنه من المجازفة الجري وراء الاستنتاجات التي يملئها الفرض أو الخيال. يضاف الى ذلك أن من المعروف في عالم الطيران أن الطائرة متى ارتفعت في الجو وانطلقت في الفضاء قد تتعرض لأحداث لم تكن في الحسبان ولا تدور في خلد أحد ممن يراقبون حالتها ويتأكدون من صيانتها وصلاحياتها — ذلك أن الاختراعات الحديثة مهما بلغت من التقدم والدقة فلا يغرب عن الخيال أن الطائرة لا تسير على أرض ممهدة وإنما تسبح في الفضاء وتسيطر عليها عوامل الطبيعة وهي ما زالت خصية على الإنسان يحاول دائما أن يتحكم فيها ويتغلب عليها فتأبى إلا أن تقف شاحنة في وجهه فالصراع بينهما دائم مستمر ولم يصبح بسلط الريح حتى الآن مركبا ذلولا بل لا تزال الأحداث تترى هنا وهناك وأسرارها مجهولة وأسبابها

غامضة غير معلومة فمن غير الجائز في مثل هذه الظروف أن يسند الخطأ إلى الشركة مجرد وقوع حادث في الطائرة التي استخدمتها ولم يعرف له سبب". ويبين من ذلك أن محكمة الاستئناف قد أقامت قضاءها برفض دعوى التعويض المؤسسة على المسؤولية التقصيرية على أن وقوع الحادث للطائرة دون أن يعرف سببه لا يلزم منه اعتبار الشركة "المطعمون عليها" مرتكبة لخطأ يقتضى الحكم عليها بالتعويض — إذ يتعين على المقرور أن يثبت وقوع الخطأ المعين الذى نشأ عنه الحادث وارتبط معه برابطة السببية . وأنه متى كانت سبب احتراق الطائرة في الجو غير معلوم ولا يمكن اسناده لعيب معين في تركيب الطائرة فإن مسئوليتها عن التعويض تعتبر مشفية . وهذا التأسيس الذى لم يورد عليه الطاعن مطعنا صالح لإقامة الحكم المطعون فيه — وكاف في دفع مسئولية المطعمون عليها الأولى أما ما أثاره الطاعن في وجه الطعن خاصا بخطأ الشركة في عدم إعداد جهاز الاسلكى إعدادا صالحا لآداء وظيفته — فإن الحكم المطعون فيه قد أوضح في عبارة صريحة أنه "إذا صح أن النار اشتعلت في الطائرة بسبب خلل طرأ على آلاتها فإن الاسلكى لا يمكن أن يكون هو السبب المباشر لهذا الخلل" كما أنه عرض لما يشير به الطاعن في وجه الطعن — من أنه لو كان الجهاز صالحا لاستعان به الطيار في درء المخاطر التى تعرض لها فذكر في هذا الخصوص "أنه يمكن الرد على ذلك ما أجمع عليه شهود الرؤية من أنه لم يمتزج بين ظهور الطائرة وآثار الوهج بادية فيها وبين انفجارها سوى ثوان لا تسمح بتقديم أية صورة" — ومن ذلك يبين أنه لم يكن ثمة مجال للخوض في بحث خطأ الشركة بعدم إعدادها الجهاز إعدادا صالحا — ولا لإجراء موازنة بين هذا الخطأ وخطأ الطيار الفقيد — باقدامه على مغادرة مطار دمشق قبل إصلاح الجهاز — ولا للنظر في مدى استغراق كل من الخطأين للآخر — لم يكن ثمة مجال لهذا البحث لعدم جدواه — بعد إذ حصلت محكمة الموضوع من الوقائع — أن جهاز الاسلكى لم يكن له أثر في حصول الحادث على النحو الذى صور به الطاعن من احتراق الطائرة في الجو قبل اصطدامها بالجبل — وأن الفترة بين ظهور الوهج والانفجار لم تكن إلا ثوان لا تمكن من الاستعانة بهذا الجهاز على أية صورة — أما ما أشار إليه الطاعن في وجه

اللعنى من أن الحكم المطعون فيه قد حصل الوقائع على صورة مناقضة لهذه الصورة بين منها أن زمن محنة الطائرة كان سابقاً على ظهور الوبح — وأن ذلك كان منذ حلفت الطائرة فوق خليج حيفا — ثم طراً عليها ما يستدعى تغيير اتجاهها فخلقت فوق جبل الكرمل واجتازت السلسلة الأولى ثم شاء حظها العاثر أن تصطدم بالسلسلة الثانية فحلت بها النكبة — وأنه في هذه الصورة كان يتيسر الاستعانة بجهاز اللاسلكى أو كان صالحاً — فتتلافى الكارثة — هذا الذى أثاره الطاعن في وجه الطعن مردود بأن محكمة الاستئناف لم تورد ما أوردته في هذا الخصوص — إلا رواية من الحكم المستأنف — إذ يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائى أنه حاق هذه العبارات في مقام بيان دهورى الطاعن ومردا لوقائعها — أما محكمة الاستئناف فانها نهجت في إيراد الأدلة الواقعية منها ما أنحر بدأته بذكر خلاصة تقارير الفنين عن الحادث ، ثم عرضت لما جاء في هذه التقارير من الاحتمالين السابق الإشارة إليهما تعاليلاً لكيفية وقوع الحادث — وليس فيما حصلته محكمة الاستئناف من الوقائع ما يتفق مع تلك العبارات المقتبسة من الحكم المستأنف ولا ما يفيد اعتمادها وإقرارها وإذ كان ذلك فليس ثمت محل للنعى على محكمة الاستئناف بالقصور في التسيب استناداً إلى وقائع لم تكن من تمهيلها ولم تعمل عليها في قضائها — ولا مجال بعد ما تقدم إirاده للنظر فيما نعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه خاصة بما أسندته محكمة الاستئناف للطيار الفقيد من أخطاء أو تكبها إذ بحسبها أن تكون أقامت حكمها على ما ثبت لها من أن الضرر الذى أصاب الطاعن قد نشأ عن سبب أجنبي لم يكن للطاعن عليها الأولى يد فيه وليس على المحكمة بعد ذلك أن تتحرى وقوع خطأ من المضرور أو خطأ من الغير ولا مجال كذلك للنظر فيما نعى به الطاعن في السبب الأول من أسباب طعنه (في صدد التعويض عن الضرر الذى أصابه شخصياً) بخطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق نصوص المرسوم الصادر في ٢٣ من مايو سنة ١٩٣٥ والقرار الوزارى الصادر في ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٣ بشأن ما ورد فيهما من إلزام كل طائرة تقوم بالنقل الدولى في مصر أو مارة بها بأن يكون فيها شخص حاصل على إجازة ملاح ليقوم بأعمال الملاحة فيها إذا كانت تطير بدون هبوط لمسافة تزيد على ١٦٠ كيلومتراً نهاراً أو ٢٥ كيلومتراً ليلاً — لا مجال للنظر فيما ورد في هذا النعى —

لأن التعرض له عقيم — ما دام أن الوقائع التي أثبتتها الحكم المطعون فيه — على ما سبق بيانه — لا تؤدي إلى أن ما أصاب الطائرة كان نتيجة مباشرة لقياس الملاح أو أن الملاح كان في استطاعته أن يمنع الحادث لو كان موجودا .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه — في خصوص ما طلبه من التعويض ميراثا عن ابنه (الطيار الفقيد) — انخفا في القانون من وجهين : حاصل ما ورد بها — أن محكمة الاستئناف قد أقامت قضاءها في خصوص المسؤولية التعاقدية على القول بأنها غير ذات موضوع إذ لم ينشأ للطيار الفقيد حق في التعويض لأنه وقد مات فور الحادث فهو لا يستطيع أن يكسب حقا ينقله إلى وارثه وقد أخطأت محكمة الاستئناف في هذا القضاء الذي أخذت فيه برأى لا يعرض إلا في حدود المسؤولية التقصيرية — لا المسؤولية التعاقدية — وهو على أية حال رأى لا تقره به جمهرة الفقهاء ولا أحكام المحاكم ذلك أن حق المصاب في التعويض ينشأ بمجرد حصول الحادث وهو أسبق من الوفاة حتماً — وهو يكون منها بمنزلة السبب من المسبب فهو سابق عليها — ومهما يكن من قصر الفترة الزمنية بين الحادث ونتيجته — إلا أنه لا يحل مطلقا إهدار حق المصاب في التعويض عما لحقه من جراء إصابته — وفي انتقال حقه في ذلك إلى ورثته وإذا لم يكن المجال في خصوص هذا المطلب إلا مجال المسؤولية التعاقدية ، فقد كان يتعين على محكمة الاستئناف أن تعتمد بما تمسك به الطاعن من أن تمت التزاما على عاتق الشركة بسلامة الطيار نشأ منذ التعاقد — وحقا للطيار في اقتضاء هذا الالتزام عينا أو بما يعادله — نشأ من ذلك الوقت أيضا — وبات معتبرا عنصرا من عناصر ذمته المالية وهو سابق (بطبيعة الحال) على وقوع الكارثة — التي لم يكن وقوعها إلا إخلالا من الشركة بالتزامها بضمان السلامة — وحدوث الوفاة لا يترتب عليه انقضاء هذا الالتزام فإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يسبب قضاءه برفض التعويض في خصوص المسؤولية التعاقدية إلا على الأساس الخاطيء المتقدم فإنه يكون مخطئا في القانون متعينا بقضيه .

وحيث إن النعى بما ورد في هذا السبب في خصوص الدهوى الحالية غير
 مجرد ذلك أن الطاعن قد طالب بدعواه الحكم له بمبلغ التعويض الموضحين من
 قبل على أساس أن أحدهما يقابل ما ناله من ضرر بسبب خطأ تقصيرى وأن
 المبلغ الثانى يمثل حصته الميراثية فيما يستحقه مورثه من تعويض قبل المطعون
 عليها الأولى نتيجة خطئها التعاقدى — وقد عرضت محكمة الموضوع وهى بسبيل
 تحقيق مسئولية المطعون عليها الأولى — التقصيرية — لما أسند إليها من
 خطأ — وما دفعت به هذا الخطأ — فأوضحت — كما سبق بيانه — أن
 الحادث الذى اعتبر أساسا لدعوى التعويض وهو احتراق الطائفة — قد وقع بسبب
 أجنبي — لا يدا للمطعون عليها الأولى فيه — يتمثل فى صورة حادث مفاجئ
 مجهول السبب وغير متصل بأى خطأ من جانب المطعون عليها الأولى — ولما
 كان ذلك وكانت المسئولية التعاقدية تندفع بإثبات السبب الأجنبي فإنه لا جدوى
 من إثارة البحث الذى عرض له الطاعن فى سبب الطعن إذ مهما يكن وجه الرأى
 فيه فإن عدم تعرض الحكم المطعون فيه للبحث فى المسئولية التعاقدية لا تحقق
 به — فى خصوص المنازعة الحالية — أى مصالحة للطاعن — ما دامت
 المسئولية التقصيرية المسندة للمطعون عليها الأولى مندفعة بما يصلح أساسا لدفع
 المسئولية التعاقدية .

وحيث إن الطاعن قد عرض فى تقرير طعنه لما قرره الحكم المطعون فيه
 من انقضاء مسئولية المطعون عليها الثانية — وعيب الحكم المطعون فيه — فى
 هذا الخصوص — بخالفة القانون إذ لم يعتد — فى صدد مسئولية المطعون عليها
 الثانية بتقصيرها فى عدم الإشراف على تنفيذ المرسوم والقرار الوزارى المنظمين
 للملاحة الجوية بالرغم من أنها هى الجهة المكلفة بتنفيذها — وتقصيرها فى أن
 تقتضى من المطعون عليها الأولى التزامها بسلامة الطيران — فى حين أنها مسئولة
 عن سلامته أثناء العمل الذى تدب له قسرا عنه .

وحيث إن هذا النعى مردود بما سبق بيانه فى الرد على باقى أسباب الطعن .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيننا رفضه .

جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : محمد متولى فتلم ، وأبراهيم عثمان يوسف ،
ومحمد زعفرانى سالم ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٥٢)

طعن رقم ٥٥ سنة ٢٤ ق

(أ) وقف . أموال عامة . شرط اعتبار الأماكن المخصصة للعبادة والبر والإحسان من
الأموال العامة . تولى وزارة الأوقاف إدارة أحيان تلك الأماكن بصفتها ناظرة
لا يتخلع عليها صفة المال العام . المادة ٩ مدنى قديم .

(ب) حكم "تسيب معيب" . نقض "حالة الطعن بطلان الحكم" . عدم جواز الاستناد
إلى أسباب الحكم الابتدائى فى إقامة الحكم المطعون فيه إذا كان هذا الحكم قد أقيم
على دعامة جديدة أهدر بها الدعامة التى أقيم عليها الحكم الابتدائى .

(ج) نقض "الخصوم فى الطعن" . دعوى "صفة الخصوم فيها" . وقف "النظر عليه"
توافر صفة ناظر الوقف فى رفع طعن عن الحكم الصادر فى النزاع القائم بين جهة الوقف
ووزارة الأوقاف حول صفة أحيان النزاع وما إذا كانت وقفاً خيرياً أو أموالاً عامة
أر ذات كيان مستقل .

(د) نقض "الخصوم فى الطعن" و "أسباب جديدة" . وقف "النظر عليه" . التمسك
لأول مرة أمام محكمة النقض بأن ناظر الوقف لم تعد له صفة فى تمثيله طبقاً للقانون
رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . غير جائز .

١ — شرط اعتبار الأماكن المخصصة للعبادة والبر والإحسان من الأملاك
العامة طبقاً لنص الفقرة السابعة من المادة التاسعة من القانون المدنى القديم —
هو أن تكون فى رعاية الحكومة تدير شؤونها وتقوم بالصرف عليها من أموال
الدولة . فإذا كان الثابت أن وزارة الأوقاف لم تتول إدارة تلك الأحيان المتنازع
عليها بصفتها الحكومية وإنما بوصفها ناظرة عليها شأنها فى ذلك شأن أى فرد
من الأفراد يعهد إليه بإدارة شئون الوقف فإنه ليس من شأن هذا النظر أن
يتخلع على هذا المال صفة المال العام .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على دعامة جديدة أهدر بها الدعامة التي أقام عليها الحكم الابتدائي قضاءه فإن إحالته إلى أسباب الحكم الابتدائي تصبح لغوا ولا يسوغ الاستناد إلى تلك الأسباب أمام محكمة النقض في إقامة الحكم المطعون فيه .

٣ — متى كان الثابت أن وزارة الأوقاف تنكر على ناظر الوقف تبعية أعيان النزاع للوقف الأهلي الذي يمثله وأن الطرفين يختلفان حول طبيعة وصفة هذه الأعيان وما إذا كانت تعتبر وقفا خيرا أو أنها من الأموال العامة أو أن لها كيانا مستقلا يخرجها عن هذين الوصفين وأن الناظر ينسب لوزارة الأوقاف اعتداءها على أعيان النزاع ونقلها من مكانها واختصاصها قطعة أرض قضاء محيط بها لتقيم على الفراغ الذي تخلف عن كل ذلك نتيجة لهذا الغصب عمارتين سكنيتين تستغلها بلجهة الوقف فإن قيام النزاع على هذه العبوة ينحول للناظر باعتباره ممثلا بلجهة الوقف مخاصمة الوزارة للبت في أمر هذا الخلاف الذي يتصل بكيان وصفة هذه الأعيان . ولا يكون ثمت محل للدفع بعدم قبول الطعن من ناظر الوقف لرفعه من غير ذي صفة تأسيسا على أن الوقف خيرى النظر فيه لوزارة الأوقاف طبقا للقانون ٢٤٧ سنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣

٤ — متى كانت وزارة الأوقاف لم تعترض على صفة ناظر الوقف رغم صدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ والعمل به أثناء نظر الدعوى ولم تتقدم أمام محكمة الموضوع بما تدفع به من أن الأوقاف الأهلية حلت بمقتضى القانون المذكور وأصبحت ملكا للمستحقين وأن الناظر أصبح حارسا للإدارة فقط مما كان يتعين معه رفع الطعن من المستحقين — فإنه ليس لها أن تثير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل فى أن الطاعنين أقاما بصفتها ناظرين على وقف المرحومة السيدة بمبه

خاتون حرم المرحوم محمد (بك) لاطوفلى الدهوى رقم ٣٥٣٤ سنة ١٩٤٨ كلى
ضد المطعون عليها (وزارة الأوقاف) أمام محكمة مصر الابتدائية بصحيفة معلنة
فى ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ طلبا فيها الحكم بالزامها بتسليمهما الأرض المشغولة
بضريح ومدفن الواقعة وزوجها والشيخ يوسف الكائنة بشارع القصر العينى
بما عليها من المباني مستحقة الهدم مع إلزام الوزارة بالمصاريف والأتعاب
والنفاد . وقال الطاعنان فى بيان دعوامهما إن المرحومة السيدة بمبه خاتون
أوقفت الأعيان المبينة بالاشهاد الشرعى المحرر فى ٧ من جمادى الثانية سنة ١٢٤٥ هـ
وقفا أهليا على ورثتها ثم من بعدهم على أولادهم وهكذا حتى ينقضوا وتسجل
هذا الاشهاد بديوان الأوقاف فى ٧ من ذى القعدة سنة ١٣٠٨ هـ وبمقتضى
تقرير نظر مؤرخ فى ٢٠ من ذى الحجة سنة ١٣٢٠ هـ أقيم الديوان ناظرا على هذا
الوقف بالاشتراك مع ناظرية فى ذلك الحين مع جواز انفواده بالنظر وذلك
بسبب اختلاف الناظرين المذكورين ولنسبة الإهمال إليهما فى رعاية شئون
الوقف وعدم إقامة الشعائر الدينية فى بعض نواحيه وأنه بوفاة هاتين الناظرين
تم لديوان الأوقاف الانفراد بالنظر على الوقف وتسلم كافة أعيانه الواردة بالحجة
الأصلية وملحقاتها واستقل بإدارتها إلى أن صدر فى ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٧
حكم من محكمة مصر الابتدائية الشرعية قضى بتعيين الطاعنين ناظرين على الوقف
المذكور بدلا من الوزارة وتسلم أعيانه بمقتضى محاضر مؤرخة فى ٣ ، ٥ ، ٦ ،
١٣ ، ١٧ ، ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٨ غير أنه بمراجعة الأعيان الواردة بهذه
المحاضر وبحجة الوقف وملحقاتها تبين لها وجود نقص بين ما تسلمته الوزارة
وبين ما سلمته لها وضمن هذا الذى لم يسلم ضريح ومدفن الواقعة وزوجها
والعارف بالله الشيخ يوسف وحرم هذه العين ، كما ظهر لهما أن الوزارة أثناء
انفرادها بالنظر على هذا الوقف اعتدت عليه واغتصبت بعض أعيانه بأن أزلت
معالم الضريح والمدفن سالفى الذكر وملحقاتهما وهى سبيل وزاوية ومسكن
ملحق بها وأقامت فى موضعها عمارتين سكنيتين تستغلها لغير جهة الوقف .
وقد دفعت الوزارة دعوى الطاعنين بأن العين موضوع النزاع لا تدخل ضمن
الأعيان الواردة بحجة وقف المرحومة السيدة بمبه خاتون وإنما هى جهة استحقاق

فيه . وبتاريخ أول يونيه سنة ١٩٥٠ قضت محكمة أول درجة بئدب خبير للاطلاع على حجة وقف المرحومة بمبه خاتون وملحقاتها وتطبيق الأعيان الموقوفة على الأرض التي كان مقاما عليها ضريح وزاوية وسبيل الشيخ يوسف بشارع القصر العيني لمعرفة ما إذا كانت تدخل ضمن الأعيان الموقوفة أم أنها جهة استحقاق فقط في ريع هذه الأعيان . وبعد أن باشر الخبير المأمورية وقدم تقريره قضت المحكمة في ٢٢ من مارس سنة ١٩٥١ برفض الدعوى وألزمت المدعين (الطاعنين) بالمصاريف وبمبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . تأسيسا على أنه ثبت لدى المحكمة من حكم محكمة استئناف مصر الأهلية في القضية رقم ٩٧ سنة ٦١ مستأنف مصر ومن تقرير الخبير أن العين موضوع النزاع ليست وقفا تابعا لأوقاف المرحومة بمبه خاتون وإنما هي جهة خيرية لها نصيب في الاستحقاق في ريعه . وقد استأنف الطاعنان هذا الحكم بصحيفة مهلنة في ٧ من يونيه سنة ١٩٥١ بالاستئناف رقم ٥٢٧ سنة ٦٨ ق يطلبان الحكم بقبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بكامل أجزائه والقضاء بطلباتهما المبينة بصحيفة افتتاح الدعوى . وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة الاستئناف أضاف الطاعنان طلبين احتياطين هما - أولا - تعيين خبير لمعاينة الأرض موضوع النزاع وتحديد الأجزاء التي قامت المستأنف عليها بالبناء عليها وتقدير قيمتها وإلزامها بأن تدفع لها هذه القيمة أو تسليمها لها - ثانيا - إلزامها بأن تدفع لها ريعها من تاريخ غصبها إلى حين ردها أو رد قيمتها . وبجلسة ٣ من مايو سنة ١٩٥٣ قضت محكمة استئناف القاهرة في الاستئناف المذكور بحضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين بصفتهم بالمصروفات وبمبلغ ألف قرش أتعابا للمحاماة . فطعن الطاعنان على هذا الحكم بطريق النقض بصفتهم حارسين على الوقف ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة أول يناير سنة ١٩٥٨ . حيث صمم الطاعنان على طلباتهما وصحمت النيابة العامة على ماورد بمذكرتها وطلبا إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية ، فقررت دائرة الفحص إحالته لهذه الدائرة بجلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٨ وتمت المرافعة فيه بجلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥٨ حيث صمم كل من طرفي الخصومة على طلباته وطلبت النيابة نقض الحكم المطعون فيه .

ومن حيث إن المطعون عليها دفعت بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة تأسيسا على أن أعيان النزاع عبارة عن زاوية ملحق بها ضريح وقطعة أرض حرم لها أى جامع وملحقاته وسواء كانت هذه الأعيان تابعة لوقف الشيخ يوسف المشمول بنظر وزارة الأوقاف أو كانت تجرى في وقف بمجه خاتون كما يزعم الطاعنان فهي أوقاف خيرية النظر فيها لوزارة الأوقاف طبقا للقانون رقم ٢٤٧ سنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون ٥٤٧ سنة ١٩٥٣ . وأنه حتى بافتراض أن أعيان النزاع أوقاف أهلية فقد حلت هذه الأوقاف بمقتضى أحكام القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وأصبحت ملكا للمستحقين وأن الطاعنين أصبحا حارسين للإدارة فقط مما كان يضمن معه رفع الطعن من المستحقين .

ومن حيث إن هذا الدفع مردود في شقه الأول — بأنه متى كان الثابت من وقائع النزاع ودفاع طرفي الخصومة أن المطعون عليها تنكر على الطاعنين تبعية أعيان النزاع لوقف السيدة بمجه خاتون الأهل الذي يمثلونه . وأن الطرفين يختلفان حول طبيعة وصفة هذه الأعيان . وما إذا كانت تعتبر وقفا خيريا أو أنها من الأموال العامة أو أن لها كيانا مستقلا يخرجها عن هذين الوصفين وأن الطاعنين ينسبان للمطعون عليها اهتمامها على أعيان النزاع ونقلها من مكانها واغتصابها قطعة الأرض الفضاء المحيطة بها لتقيم على الفراغ الذي تخلف عن كل ذلك نتيجة لهذا الغصب عمارتين تستغلها لغير جهة الوقف — إذ كان ذلك فإن قيام النزاع بين الطرفين على هذه الصورة يحول للطاعنين باعتبارهما ممثلين لوقف السيدة بمجه خاتون مخاصمة المطعون عليها للبت في أمر هذا الخلاف الذي يتصل بكيان وصفة هذه الأعيان . وهو مردود في شقه الثاني بأن المطعون عليها لم تعترض على صفة الطاعنين ولم تتقدم بهذا الدفع أمام محكمة الموضوع رغم صدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ والعمل به أثناء نظر الدعوى أمامها فليس لها أن تشير لأول مرة أمام محكمة النقض .

ومن حيث إن العلن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ أقام قضاءه برفض الدعوى تأسيسا على القول بأن طرفي الخصومة اتفقا على أن أعيان النزاع

وهي الزاوية والسبيل والأضرحة والأرض الفضاء الملحقة بها من الأموال العامة بوصفها أماكن عبادة وبر وإحسان — وعلى أن الحكومة هي صاحبة الشأن في وضع اليد على هذه الأعيان طبقاً لنص المادة التاسعة من القانون المدني القديم وأن كون أعيان النزاع من الأوقاف الخيرية لا يغير من وضعها، وأن وزارة الأوقاف فرع من فروع الحكومة يختص بإدارة أماكن العبادة والأوقاف الخيرية فلا وجه لاستردادها منها . إذ أقام الحكم قضاءه على ذلك قد أخطأ في تطبيق القانون — ذلك أن العبرة في تحديد صفة الأعيان هو بطبيعتها وبما هي مخصصة له لا بما يقرره إن خطأ أو صواباً طرفاً للنزاع . وأن وزارة الأوقاف لم تتول إدارة هذه الأعيان بصفتها الحكومية بل بصفتها ناظرة شأنها في ذلك شأن أي فرد عادي يتولى النظارة على وقفه .

ومن حيث إنه بمطالبة الحكم المطعون فيه يبين أنه أورد بأسبابه ما يأتي :
”وحيث إنه وقد اتفق أطراف الخصومة على أن الأعيان المتنازع عليها منذ إنشائها خصصت للعبادة أو لأعمال البر والإحسان وكانت تستعمل لهذا الغرض وتؤدي فيها الشعائر الدينية أو ترصد لأعمال البر وحدها فلا مفر من معاملتها على هذا الاعتبار بمعنى أنها تدخل في المنافع العامة تزولاً على حكم المادة التاسعة سالفة الذكر وعلى أقوال الخصوم أنفسهم ، ومتى كان هذا شأنها فلا يصح التحدث عن ملكيتها لأن الأموال المخصصة للمنافع العامة غير قابلة للتملك طالما كانت هذه الصفة ملازمة لها ولا يجوز لوقف بمجه خاتون ولو كان لاظوفل هو الذي أنشأ هذه الأعيان بماله الخاص أن يطالب باستلامها لأن المنافع العامة لا تكون في حياة الأشخاص العاديين سواء كانوا أفراداً أو أشخاصاً اعتباريين وإنما هذا الحق هو حق الدولة التي لها السلطة العامة على هذه الأموال وكون هذه الأعيان تعتبر وقفاً منذ إنشائها عملاً بالعرف المتبع والذي جرى على أن لا تضبط لهذه الأوقاف إشارات فإن هذا لا يغير من وضعها فهي تبدأ بوصفها مالا موقوفاً وتستحيل تخصيصها مع الزمن للعبادة وما إليها إلى المنافع العامة فلا يفيد المستأنفين التحدي بأن كتاب الوقف يشير إلى مصدر هذه الأعيان وإنما لم تكن في حاجة إلى كتاب وقف خاص بها وتري

المحكمة أن الحق فيما تقول به الوزارة ولا أهمية لما ورد في عريضة استئناف الحكم الصادر في تلك الدعوى من أن هذه الأموال تابعة لوقف بمجه خاتون فليس مناط البحث في الدعوى بتبعية الأموال موضوع النزاع للوقف المذكور أو لوقف خاص أنشأه محمد بك لظوغي أو لوقف الشيخ يوسف الذي قيل بأنها من أعيانه وإنما مناطه تحديد صفة هذه الأعيان وهل هي أموال عامة أو أموال خاصة — وقد انتهت المحكمة إلى الرأي الذي لامعدي عنه والذي تمليه ملائسات النزاع وهو أن الأضرحة والزاوية والسبيل وما ألحق بها هي من الأموال العامة بوصفها أماكن بر وإحسان فلا سبيل بعد ذلك للخوض في تفاصيل لا تنفي عن الأصل الذي يجب أن ترد إليه الأمور وما دام قد استقر الوضع على هذه الحالة فالحكومة هي صاحبة الشأن في وضع اليد على هذه الأموال ، ووزارة الأوقاف فرع من فروع الحكومة وجزء منها اختص بإدارة أماكن العبادة والأوقاف الخيرية فإذا آلت الأعيان إليها فلا وجه لاستردادها منها بل لا يجوز لها التخلي عنها...“ ويبين من هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه أنه مع تسليمه بأن أعيان النزاع تعتبر وقفاً منذ إنشائه إلا أنه هاد واعتبرها من الأموال العامة المخصصة للعبادة والبر والاحسان استناداً إلى أقوال طرفي الخصومة ثم طبق بعد ذلك نص المادة التاسعة من القانون المدني القديم على واقعة الدعوى . ولما كان مناط تحديد صفة أعيان النزاع هو بطبيعتها وبما هي مخصصة له فعلاً وكان نص الفقرة السابعة من المادة التاسعة من القانون المدني القديم قد جرى : بأن الأملاك الميرية تشمل ”الجوامع وكافة محلات الأوقاف الخيرية المخصصة للتعليم العام أو للبر أو الاحسان سواء كانت الحكومة قائمة بإدارتها أو بصرف ما يلزم لحفظها وبقائها“ وكان يبين من هذا النص أن شرط اعتبار هذه الأموال من الأملاك العامة هو أن تكون في رعاية الحكومة تدير شؤونها وتقوم بالصرف عليها من أموال الدولة — ولما كان الثابت أن وزارة الأوقاف لم تتول إدارة أعيان النزاع بصفتها الحكومية ولكن بوصفها ناظرة عليها شأنها في ذلك شأن أي فرد من الأفراد يعهد إليه بإدارة شؤون الوقف وليس من شأن هذا النظر أن يخضع على هذا المال صفة المال العام ، لما كان ذلك كذلك فإن الحكم المطعون

فيه إذ اعتبر أعيان النزاع من الأموال العامة بوصفها أما كن عبادة وبر وإحسان وأن لوزارة الأوقاف باعتبارها فرعاً من فروع الحكومة الحق في وضع اليد عليها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه . دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن . ولا محل بعد ذلك لما ذهب إليه الدفاع عن المطعون عليها من أن الحكم المطعون فيه أحال في أسبابه التي تناولها الخصوم بالطعن إلى أسباب الحكم الابتدائي الذي أقام قضاءه على أن أعيان النزاع ليست وقفاً تابعاً لأوقاف المرحومة بمبه خاتون بل هي جهة خيرية لها نصيب في الاستحقاق في ريعها أخذاً بما جاء بتقرير الخبير . وأن هذه الأسباب تكفي لحمل الحكم المطعون فيه مما يجعل الطعن عليه غير مجد — لا محل لهذا القول ذلك أن الحكم المطعون فيه وإن كان قد أحال في ختام أسبابه إلى أسباب الحكم الابتدائي التي لا تتعارض مع ما أورده إلا أنه يبين من أسباب الحكم المطعون فيه التي سبقت الإشارة إليها أنه أقام قضاءه على دعامة أخرى جديدة هي بحسب ما انتهى إليه أن الأعيان موضوع النزاع تعد من الأموال العامة التي لا يسمع المطالبة بها والتي يتعين بقاؤها في يد وزارة الأوقاف بوصفها إحدى فروع الحكومة وذلك إذ قرر " أن مناط البحث في الدعوى ليس تبعية الأموال موضوع النزاع لوقف بمبه خاتون أو لوقف خاص أنشأه محمد بك لاظوغلي أو لوقف الشيخ يوسف الذي قيل بأنها من أعيانه وإنما مناطه تحديد صفة هذه الأعيان وهل هي أموال عامة أو أموال خاصة... " فأهدر بذلك الحكم المطعون فيه الدعامة التي أقام عليها الحكم الابتدائي قضاءه فأصبحت إزالته إليه لغوا فلا يسوغ الاستناد إلى تلك الأسباب أمام هذه المحكمة في إقامة الحكم المطعون فيه .

جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود عواد المستشار وبحضور السادة : محمد متولى هنتم ، وإبراهيم عثمان يوسف
ومحمد زعفراني سالم ، ومحمد رفعت المستشارين

(٥٣)

طعن رقم ٦٠ سنة ٢٤ ق

ضرائب . شركات التضامن « تصفية » . إجراءات . التزام كل شريك في شركة
التضامن شخصيا عن حصته في أرباح الشركة وإعلان الإجراءات الموجهة من مصلحة الضرائب
إلى مدير الشركة عن الضريبة المستحقة على الشركاء المتضامين ما لم يكونوا قد أقاموا هذا المدير
في تقديم إقرار الأرباح .

مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل
إضافة فقرة أخيرة إليها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعدلة بالقانون ١٧٤
سنة ١٩٥١ — أن القانون لم يفرض ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على
ماتنتجها شركات التضامن من أرباح وإنما فرض الضريبة على كل شريك
شخصيا عن حصته في أرباح الشركة تعادل حصته في الشركة . ومن ثم فإن
الشريك في شركة التضامن يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول وهو
المسؤول شخصيا عن الضريبة على مقدار نصيبه في الربح يعادل حصته في الشركة .
ونتيجة لذلك يكون على هذا الشريك عبء تقديم الإقرار عن أرباحه في الشركة
كما يجب أن توجه الإجراءات من مصلحة الضرائب إلى الشريك شخصيا . كل
ذلك إلا إذا كان الشريك قد أُناب مدير الشركة أو أحد الشركاء فيها أو الغير
في تقديم الإقرار عن الأرباح إلى مصلحة الضرائب فإن الإجراءات في هذه
الحالة يجب أن توجه إلى هذا النائب بصفته هذه وذلك سواء كانت الشركة
قائمة أو كانت في حالة تصفية — فإذا كان الحكم قد اعتبر أن الشركة هي

المسئولة عن الضريبة ورتب على ذلك صحة الاجراءات التي وجهتها مصلحة الضرائب إلى مدير الشركة عن الضريبة المستحقة على الشركاء المتضامنين ورفض القضاء ببطالان تلك الاجراءات فإنه يكون قد خالف القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وممّاع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبمسند المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن جورج داردز بكيس بصفته شريكاً سابقاً في شركة التضامن المنحلة "إخوان فارسيد" جورج داردز بكيس وشركاهم أقام الدعوى رقم ٧٥٠ سنة ١٩٤٩ تجارى كلى الاسكندرية على مصلحة الضرائب في شخص المطعون عليهما وطلب الحكم بإلغاء قرار لجنة التقدير الصادر في ١٩ من يناير سنة ١٩٤٩ بتأييد تقديرات مأمورية الضرائب عن أرباحه وأرباح الشركة التي كان من بين الشركاء فيها في المدة من ١٩٤١ إلى ١٩٤٤ — وأقام دعواه على أن مأمورية الضرائب وتابعاتها في ذلك لجنة التقدير لم تأخذ بالحسابات المقدمة منه عن أرباح الشركة وبلغات في تحديد الأرباح إلى طريقة التقدير الجزافي — وفي ١٤ من مايو سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة قبل الفصل في الموضوع بنسب خير لفحص حسابات ودفاتر الشركة ومعرفة إن كانت صحيحة فإن لم تكن كذلك يسد أوجه النقص ويبين العناصر المؤدية إلى تقدير أرباح الشركة في المدة موضوع النزاع وبعد أن قدم الخبير تقريره تدخل الطاعنون في الدعوى وطلبوا الحكم ببطالان جميع الإجراءات التي تمت أمام المأمورية ولجنة التقدير وقالوا في بيان وجهة نظرهم إن الشركة التي كانت معقودة بينهم وبين جورج داردز بكيس لاستغلال بعض المطاعم والبارات قد انحلت بفسخها بمقتضى عقد مؤرخ أول سبتمبر سنة ١٩٤٥ ونشر من هذا الفسخ بجريدة المحاكم المختلطة في ٣١ من أكتوبر

سنة ١٩٤٥ ، كما أخطرت مأمورية الضرائب بذلك — وأن الشركة كانت قد أرسلت إلى مأمورية الضرائب إقرارات سنوية عن أرباحها ولكن المأمورية لم تخطرهم لإبداء أقوالهم في خصوص حسابات الشركة المنحلة لا وقت قيامها ولا أثناء تصفيتها ولا في سنة ١٩٤٨ عندما أرسلت المأمورية النموذج رقم ١٩ ضرائب إلى أحد الشركاء ” جورج داردز بكيس “ وهو لا يمثلهم بعد أن انحلت الشركة . ومن ثم تكون إجراءات المأمورية وإجراءات لجنة التقدير مشوبة بالبطلان بالنسبة لهم . دفعت مصلحة الضرائب بأن الطاعنين وشريكتهم جورج داردز بكيس قد أعلنوا إعلانا قانونيا للحضور أمام لجنة التقدير وأن هؤلاء جميعا لم يخطرخوا بانحلال الشركة كما أن إعلان حل الشركة الذي تم في جريدة المحاكم المختلطة لم يبين عنوان الطاعنين ، ومن ثم يكون إعلانهم في مقر الشركة في مواجهة شريكتهم المتضامن جورج داردز بكيس قد وقع صحيحا — وفي ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بقبول الطعن شكلا وبقبول تدخل الطاعنين وبرفض الدفع ببطلان الإجراءات التي تمت طبقا للأسس الموضحة بأسباب الحكم وتأيده فيما عدا ذلك ... وأقامت المحكمة قضاءها على أن حل الشركة يترتب عليه انتقالها إلى مرحلة التصفية ولكن الشركة تبقى قائمة بالقدر اللازم لإتمام التصفية بتحويل موجوداتها إلى نفود ودفع ما قد يكون عليها من ديون ثم اقتسام الباقي بين الشركاء . ومن ثم فإن شخصية الشركة تظل قائمة رغم انحلالها حتى يتم قفل حساباتها . وأن الثابت من المستندات المقدمة من الطاعنين أنه لم يحدد بين الشركاء مدة لإجراء التصفية وأن الشركاء اقتسموا ممتلكات الشركة فيما بينهم مما ترى معه المحكمة أن الشخصية المعنوية للشركة تظل قائمة طالما أن ديونها لم تسدد وإذا كانت الضرائب المستحقة لمصلحة الضرائب لم تسدد بدليل ما أثير بشأنها من النزاع في هذه الدعوى وإذا كانت الشركة التي انحلت من شركات التضامن وبالتالي يكون كل شريك فيها ملزما بديونها ومن حق الدائن مطالبة أي شريك على حدة فإن الإعلان الذي تم من مصلحة الضرائب بمقتضى النموذج ١٩ والنموذج ٢٠ ضرائب في مقر الشركة لأحد الشركاء جورج داردز بكيس ينتج أثره القانوني بالنسبة لجميع الشركاء ما دام أن عقد الشركة لم يتضمن تعيين

مدير لها — وأضافت المحكمة أن المبالغ المطالب استبعادها من المصروفات لم يقدم عنها أى مستند من الطاعنين وشريكتهم إلا للخبير ولا للمحكمة — استأنف الطاعنون هذا الحكم وقيد الاستئناف برقم ١٧١ سنة ٧ ق أمام محكمة استئناف الاسكندرية التي حكمت في ١٠ من ابريل سنة ١٩٥٢ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف للأسباب التي استند إليها — فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة مذكرة انتهت فيها إلى طلب رفض الطعن ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وصممت النيابة على وجهة نظرها وقررت دائرة الفحص بجلسة ١١ من مارس سنة ١٩٥٨ إحالة الطعن على هذه الدائرة بجلسة ١٤ من ابريل سنة ١٩٥٨ وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث ان الطاعنين يتعون في السبب الأول على الحكم المطعون فيه بما محصله أنه قد خالف القانون فيما انتهى إليه من القضاء بصحة الإجراءات التي وجهتها إليهم المطعون عليها . ذلك أن الشركة التي كانوا شركاء متضامنين فيها لم تكن مدينة لمصلحة الضرائب كما أنهم من ناحيتهم كانوا قد قدموا إقراراتهم لها وقاموا بوفاء ما عليهم من ضريبة طبقا لتلك الإقرارات ومع ذلك فإن مصلحة الضرائب أغفلت توجيه إجراءات التقدير والربط إليهم ووجهتها إلى مدير الشركة مع انعدام صفته في تلقى تلك الإجراءات بفاءت تلك الإجراءات باطللة .

وحيث ان هذا النعى صحيح . ذلك أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أقام قضاءه على : ” ان حل الشركة يترتب عليه انتقالها إلى مرحلة التصفية وتبقى الشركة خلال فترة التصفية قائمة بالقدر اللازم لإتمام التصفية بتحويل موجوداتها إلى نقود ودفع ما قد يكون عليها من ديون ثم اقتسام الباقي بين الشركاء كما تبقى للشركة شخصيتها رغم انحلالها حتى يتم قفل حساباتها ولما كان الثابت من المستندات المقدمة من المتدخلين في الدعوى ” الطاعنين “ أنه لم يحدد بين الشركاء مدة لإجراء التصفية وأن الشركاء اقتسموا ممتلكات الشركة فيما بينهم وكانت الضرائب المستحقة لمصلحة الضرائب لم تسدد بدليل

ما أثير بشأنها من نزاع في هذه الدعوى . كما كانت الشركة التي انحلت من شركات التضامن وبالتالي يكون كل شريك فيها ملزما بديونها ومن حق الدائن مطالبة أى شريك على حدة فإن الإعلان الذى تم من مصلحة الضرائب بمقتضى التوفجين ١٩ و ٢٠ ضرائب في مقر الشركة لأحد الشركاء جورج دارتريكيس ينتج أثره بالنسبة لجميع الشركاء مادام أن عقد الشركة لم يتضمن تعيين مدير لها كما لم يتضمن عقد فسخ الشركة تعيين مصنف لها — وهذا الذى أقام المحكم عليه قضاءه غير صحيح في القانون . ذلك أن المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل إضافة نفرة أخيرة إليها بالقانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠ المعدلة بالقانون ١٧٤ سنة ١٩٥١ تنص في فقرتها الثانية على أنه ”وفىما يتعلق بشركات التضامن تفرض ضريبة على كل شريك شخصيا عن حصته في أرباح الشركة تعادل نصيبه في الشركة“ . ومؤدى هذا النص أن القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ لم يفرض ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على ما تنتجه شركات التضامن من أرباح ولكنه فرض الضريبة على كل شريك شخصيا عن حصته في أرباح الشركة تعادل حصته في الشركة ومن ثم فإن الشريك في شركة التضامن يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول وهو المسئول شخصيا عن الضريبة على مقدار نصيب في الربح يعادل حصته في الشركة ونتيجة لذلك يكون على هذا الشريك عبء تقديم الإقرار عن أرباحه في الشركة كما يجب أن توجه الإجراءات من مصلحة الضرائب إلى الشريك شخصيا . كل ذلك إلا إذا كان الشريك قد أُناب مدير الشركة أو أحد الشركاء فيها أو الغير في تقديم الإقرار عن الأرباح إلى مصلحة الضرائب فإن الإجراءات في هذه الحالة يجب أن توجه إلى هذا النائب بصفته هذه وذلك سواء كانت الشركة قائمة أو كانت في حالة تصفية . لما كان ذلك وكان المحكم المطعون فيه قد اعتبر أن الشركة هي المسئولة عن الضريبة ورتب على ذلك صحة الإجراءات التي وجهتها مصلحة الضرائب إلى مدير الشركة عن الضريبة المستحقة على الطاعنين ورفض القضاء ببطلان تلك الإجراءات فإنه يكون قد خالف القانون ويتمين لهذا نقضه .

جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٥٨

بإضافة السيد محمود حماد المستشار ، وبحضرة السادة : عثمان ومزى ، ومحمد منولى عتلم ، ومحمد زعفرانى سالم ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٥٤)

طعن رقم ١١٨ سنة ٢٤ ق

عمل . وقف العامل عن عمله . المقصود بلفظ " العلم " الوارد بالفقرة الخامسة من المادة ٢٧ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ .

مؤدى الفقرة الرابعة من المادة ٢٧ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ هو أن كل قرار يصدر من صاحب العمل بوقف العامل عن عمله بسبب اتهامه فى إحدى الجرائم المشار إليها فيها ينطوى بداهة على علم صاحب العمل بالاتهام الموجه إلى العامل — إذ أن هذا الاتهام هو سبب وقفه — ولما كان تدبير الاتهام للعامل كما قد يقع من صاحب العمل قد يقع من غيره فإن علم صاحب العمل بهذا التدبير الحاصل من الغير هو الذى عناه المشرع بلفظ " العلم " الوارد فى الفقرة الخامسة من المادة ٢٧ المشار إليها . ولا اعتداد بالقول بأن العلم بالتدبير يساوى التدبير نفسه فبأخذ حكمه ذلك لأن كلا الأمرين يختلف عن الآخر فى جوهره ومبناه ولا يمكن أن ينصرف إليهما حكم الفقرة الخامسة المذكورة إلا إذا كان نصها يشملهما سويا .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عاين التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تلتخص — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن المطعون عليه رفع الدوى رقم ١٦٢١ سنة ١٩٥١ تجارى كلى

القاهرة ضد الطاعنين بعريضة ذكر فيها أنه كان يشتغل كاتباً بمصنعهما وتقرر إيقافه عن العمل بتاريخ ١٩/٥/١٩٥٠ بسبب إتهامه بسرقة قطعة قماش من المصنع في قضية اللجنة رقم ٣٧٠٤ سنة ١٩٥٠ شهراً وإذ حكم فيها بتاريخ ٦ من يونيو سنة ١٩٥١ ببراءته من تلك التهمة فقد طلب في ختام تلك العريضة بإلزام الطاعنين بأن يدفعوا له مبلغ ١٢٩٠ جنيهاً و ١٦٠ ملياً من ذلك مبلغ ١٠٠٠ جنيه كتعويض عما لحقه من ضرر بسبب إتهامه بالسرقه والباقي قيمة مرتبه عن مدة إيقافه التي تبدئ من يونيو سنة ١٩٥٠ تاريخ إتهامه حتى آخر شهر سنة ١٩٥١ ومكافاته عن مدة خدمته وفرق زيادة إعانة غلاء المعيشة، وبعد أن أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه الضرر الذي أصابه ومقداره وإثبت الطاعنان أن المطعون عليه رفض دعوتيهما له بالعودة إلى عمله عقب الحكم ببراءته وإبني كل من الطرفين ما كلف خصمه بإثباته، وسمعت المحكمة الشهود تنفيذاً لذلك حكمت بتاريخ ١٣ من يناير سنة ١٩٥٣ برفض الدعوى وإلزام رافعيها بمصاريفها. فاستأنف المطعون عليه ذلك الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه تحت رقم ٢١٨ سنة ٧٠ ق، تجارى طالبا إلغاءه والحكم له بطلباته السابقة. وبتاريخ ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٤ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعنين بصفتيهما بأن يدفعوا للمطعون عليه مبلغ ١٧٧ جنيهاً و ٤٥٠ ملياً والمصاريف المناسبة عن الدرجتين ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة عنهما وذلك قيمة مرتبه عن مدة إيقافه ابتداءً من ١٩ من يونيو سنة ١٩٥٠ لغاية ٢٢ من يولييه سنة ١٩٥١ وهو التاريخ الذي ثبت للمحكمة أن المطعون عليه رفض فيه دعوة الطاعنين له بالعودة إلى عمله تأسيساً على أن الطاعنين كانا يعلمان باتهام المطعون عليه وعلى أن المادة ٢٧ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ تقضى بإلزام رب العمل في هذه الحالة بدفع مرتب العامل عن مدة إيقافه إذا حكم ببراءته من الاتهام الذي وجه إليه. وبتاريخ ٨ من أبريل سنة ١٩٥٤ قرر الطاعنان الطعن في هذا الحكم بالنقض، وبعد تبادل مذكرات الطرفين قدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم. وبتاريخ ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٨ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته على هذه الدائرة لنظره بجلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٥٨ وفيها أصرت النيابة على رأيها.

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد مبناه خطأ الحكم المطعون فيه في تطبيق القانون وفهمه وتأويله فضلاً عن تناقض أسبابه وتناقضها ذلك أن الحكم المذكور قد استند في قضائه على الطاعنين بمرتب المطعون عليه عن مدة إيقافه إلى ما تنص عليه المادة ٢٧ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ من إلزام صاحب العمل بمرتب العامل مدة الإيقاف إذا كان الاتهام بتدبير صاحب العمل أو وكيله ... وأن الطاعنين كانوا يعلمان بالاتهام الموجه للمطعون عليه فيكونان مسئولين بمجرد هذا العلم عن هذا المرتب . مع أن المقصود من لفظ العلم بالاتهام الوارد في نص المادة هو العلم بالتدبير ، ذلك التدبير الذي نفاه حكم اللجنة كما نفاه الحكم المطعون فيه ذاته في صدد رفض طلب التعويض . والقول بغير ذلك يجعل النص عديم الجدوى لأن المفروض أن كل صاحب عمل لا بد يعلم بالاتهام الذي يوجه إلى عماله ومما يؤيد ذلك أن المشرع عند تعديل قانون عقد العمل الفردي بالقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ قد استبعد مسألة العلم من النص الذي أورده في هذا الشأن من المادة ٣٠ منه .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه إذ عرض لمبحث مسئولية الطاعنين عن مرتب المطعون عليه مدة إيقافه وتفسير الفقرة الثالثة من المادة ٢٧ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاصة بذلك قال : "ومن حيث إنه اختلف في تفسير علم صاحب العمل الذي تقصده المادة فمن قائل إن المقصود هو العلم بالتدبير ومن قائل إنه العلم بالاتهام . ومن حيث إن القول باعتبار العلم ههنا بالتدبير معناه عدم التفرقة بين الحالتين حالة التدبير وحالة العلم بالتدبير وهو تكرار لا محل له لأن علم صاحب العمل بالتدبير وسكوته عليه يعتبر إجازة منه لما دبر وهذا يعادل التدبير ويساويه — وما كان الشارع بحاجة إلى النص على ذلك لأنه يعتبر من قبيل تحصيل الحاصل — ولكن المقصود أن صاحب العمل إذا ما علم بالاتهام الموجه للعامل فعليه بحكم ما له من خبرته وحسن وزنه للأمور أن يعمل على وضع الأمور في نصابها الصحيح ، فإذا هو سكت عن ذلك وتغافل وترك الأمر يصل إلى ساحة القضاء وصدر الحكم بالبراءة فقد حقت عليه الأجرة مدة وقف العامل عن عمله إذا كان

قد أوقف وقطعت عنه أجرته قياسا على أنه تغاضى عن اتهام قال القضاء بعدم ثبوته . وحكمة ذلك أنه لا يصح أن يبقى العامل أو يترك في يد لا تحسن التقدير ولا تجيد وزن الأمور وبعبارة أخرى فإن القانون أراد أن يحيط العامل بشيء من الضمان أمام طغيان أصحاب الأعمال وسوء معاملتهم للعمال وقطع أجورهم أو حرمانهم منها مدة من الزمن لشهوة في نفوسهم بناء على اتهامات غير ثابتة . وأورد الحكم تعزيزا لرأيه أن المشرع عندما أصدر قانون العمل اللاحق رقم ٢١٧ سنة ١٩٥٢ حذف عبارة العلم من نص الفقرة الثالثة من المادة ٣٠ من ذلك القانون المقابلة لنص الفقرة الخامسة من المادة ٢٧ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ مما يدل في نظره على أن حالة العلم بالاتهام تختلف تمام الاختلاف عن حالة تدبيره . وهذا الذي انتهى إليه الحكم مخالف للقانون ذلك أن المادة ٢٧ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ قد نصت في فقرتها الرابعة على ما يأتي : " فإذا نسب إلى العامل ارتكاب جناية أو ارتكاب جنحة ماسة بالشرف أو الأمانة... جاز لصاحب العمل أن يوقفه من تاريخ إبلاغ الحادث إلى السلطة المختصة لحين صدور قرار منها بشأنه ... " ونصت في فقرتها الخامسة على ما يأتي : " وإذا كان اتهام العامل بتدبير أو بعلم صاحب العمل أو وكيله المسئول أو رأت السلطة المختصة عدم تقديم العامل للحاكم ، وجب دفع أجره عن مدة الإيقاف " . ومؤدى نص الفقرة الرابعة أن كل قرار يصدر من صاحب العمل بوقف العامل عن عمله بسبب اتهامه في إحدى الجرائم المشار إليها فيها ينطوي بإدانة على علم صاحب العمل بالاتهام الموجه إلى العامل — إذ أن هذا الاتهام هو سبب وقفه — ولما كان تدبير الاتهام للعامل كما قد يقع من صاحب العمل قد يقع من غيره فإن علم صاحب العمل بهذا التدبير الحاصل من الغير هو الذي عناه المشرع بالفظ " العلم " الوارد في الفقرة الخامسة سالفة الذكر — ولا تعمد المحكمة بما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن العلم بالتدبير يساوي التدبير نفسه فيأخذ حكم ذلك لأن كلا الأمرين يختلف عن الآخر في جوهره ومبناه ولا يمكن أن ينصرف إليهما حكم الفقرة الخامسة من المادة ٢٧ إلا إذا كان نصها يشملها سويا .

وحيث إنه يتعين لما سبق نقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود مواد المستشار ، وبحضور السادة : محمد متولى منظم ، و إبراهيم عثمان يوسف ،
و محمد زعفراني سالم ، والحسيني الموضي المستشارين .

(٥٥)

طعن رقم ١٢٢ سنة ٢٤ ق

— إجارة . دفاع . حكم "تسليم معيوب" قصور الحكم إذا أغفل دفاع المستأجر بأن الأرض المطالب بإجرتها ليست هي الأرض التي تم التعاقد عليها .

— متى تبين أن المستأجر دفع دعوى مطالبة بالإجارة بأن الأرض المطالب بإجرتها ليست هي الأرض التي تم التعاقد عليها لاختلاف موقعها وحدودها من موقع وحدود الأرض المتعاقد عليها فإنه يتعين أن تقوم محكمة الموضوع بتحقيق هذا الدفاع لما يترتب من تحققه من تغيير وجه الرأي في الحكم فإذا كانت المحكمة قد التفتت عنه ولم تناوله في أسبابها بالرد عليه فإن في ذلك ما يعيب حكمها بالقصور.

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى الاجراءات الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن المطعون عليه رفع الدعوى رقم ٣٩٥٥ سنة ١٩٥٠ كلى مصر ضد
الطاعن وأخيه الضابط صلاح الدين الموجي قال فيها إنهما استأجرا منه قطعة
أرض بموجب عقد مؤرخ ١٥ من مايو سنة ١٩٤٥ لمدة ستين شهرا ليقيا عليها
أربعة منازل يقومان بتأجيرها على أن يدفع له ٢٠٪ من القيمة الإيجارية شهريا

وقد أقام هذه المنازل فعلا وأجراها ابتداء من أول مايو سنة ١٩٤٩ فدفع إيجار شهرى يونيو و يوليو سنة ١٩٤٩ ثم توقفنا عن الدفع بعد ذلك وطلب الحكم بالزامهما متضامين بأن يدفعوا له مبلغ ٤٠٠ جنيه قيمة متأخر الإيجار من أول أغسطس سنة ١٩٤٩ لغاية أكتوبر سنة ١٩٥٠ مع ما يستجد من الإيجار بواقع ٢٨ جنيها شهريا ابتداء من أول نوفمبر سنة ١٩٥٠ حتى السداد ... دفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وبأن العقد الذى يستند إليه المدعى — المطعون عليه — لم ينفذ وأن أخاء الضابط صلاح الدين لم يقع عليه وأن الأرض التى أقام عليها المنازل ليست مملوكة للطعون عليه وأن قيمتها الإيجارية تقل عن القيمة التى يدعيها ، فقضى بنسب خبر للانتقال إلى الأرض ومعاينة المنازل ورصف حالتها وبيان ما إذا كانت مفروشة أولا وتقدير إيجارها الشهرى وتحقيق تاريخ تأجيرها ، وقد استندت المحكمة فى قضائها هذا إلى أن عدم توقيع أى الطاعن على العقد لا يمنع من تنفيذه وأن الطاعن هو المسئول وحده عما التزم به بمقتضى العقد إذ أنه لم ينازع فى أن الأرض التى أقام عليها المنازل هى الأرض التى حصل التعاقد عليها وإن كان ينازع فى ملكية المطعون عليه لها إلا أن منازعته هذه لا تقبل منه كمستأجر ما دام قد انتفع بالأرض المؤجرة إليه دون تعرض له فى انتفاعه بها ، قدم الخبير تقريراً انتهى فيه إلى أن المطعون عليه يستحق قبل الطاعن مبلغ ٥٧٧ جنيها و ١٢٠ ملياً وهو قيمة إيجار المنازل مضافاً إليه ٣٥٪ باعتبار أنها مؤجرة مفروشة فعلى المطعون عليه طلباته طالبا الحكم له بهذا المبلغ . وفى ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قضى برفض الدفع وقبول الدعوى وبإخراج الضابط صلاح الدين الموجب من الدعوى وبإلزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون عليه المبلغ سالف الذكر ، استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٢٣٢ سنة ٧٠ ق استئناف القاهرة . وفى ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ قضى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه التى بنى عليها . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية لمظهره بجلاسة أول مايو سنة ١٩٥٨ وفى هذه الجلسة طلبت النيابة نقض الحكم .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول منها إخلاله بحق الدفاع وقصور أسبابه ذلك أن دفاعه أمام محكمة الدرجة الأولى كان يقوم على أن الأرض التي أقيمت عليها المنازل ليست هي الأرض التي تعاقد مع المطعون عليه على استئجارها وأن الأرض التي تعاقد مع المطعون عليه على استئجارها ليست مملوكة له وطالب إلى المحكمة أن تعهد إلى الخبير بتحقيق ذلك ولكن المحكمة لم تفهم دفاعه فهما صحيحا إذ تصورت أن مناط هذا الدفاع هو إنكار الطاعن ملكية المطعون عليه للأرض ، وقد تمسك الطاعن بدفاعه أمام محكمة الاستئناف مقررا أن الأرض التي أقيمت عليها المنازل ليست هي الأرض موضوع التعاقد مع المطعون عليه فالتفتت المحكمة عن دفاعه أيضا ولم ترد عليه .

وحيث إنه بين من الاطلاع على الحكم التمهيدى الذى أحال عليه الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه تحدث عن دفاع الطاعن فقال "ومن حيث إن المدعى عليه الثانى — الطاعن — لم يدع ملكية الأرض التي أقام عليها البناء وإنما أنكرها فقط على المدعى — المطعون عليه — ولم يبين من هو مالك هذه الأرض ، ومثل هذه المنازعة لا تقبل من المستأجر ضد المؤجر له ... كما أنه لم ينازع في أن الأرض التي أقام عليها البناء هي نفس الأرض التي تعاقد عليها مع المدعى" . ويبين من الاطلاع على صحيفة استئناف هذا الحكم المقدمة صورتها من الطاعن أنه أقام استئنافه على أسباب جاء بالسبب الثالث منها أن الأرض التي أقيم عليها البناء ليست هي الأرض التي تم التعاقد عليها إذ أن موقعها وحدودها تختلف عن موقع وحدود الأرض المتعاقد عليها وأن الطاعن قرر ذلك بحضور أعمال الخبير في يوم ٢١ من يونيو سنة ١٩٥١ ، فكان يتعين إزاء ذلك أن تقوم محكمة الاستئناف بتحقيق هذا الدفاع لما يترتب على تحقيقه من تغيير وجه الرأى فى الحكم ولكنها التفتت عنه ولم تتناوله فى أسبابها بالرد عليه ثم قضت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه وفى ذلك ما يعيب حكمها بالقصور ويستوجب نقضه دون حاجة إلى البحث فى باقى أسباب الطعن .

جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : محمد متولى عظم ، وأبراهيم عثمان
يوسف ، ومحمد زعفراني سالم ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٥٦)

طعن رقم ١٦٦ سنة ٢٤ ق :

(أ) ضرائب . رسم الأيلولة . أرض ليست من الأملاك الخاضعة لعوائد المباني ورغم
كونها تزرع فإنها تعتبر من الأراضي المعدة للبناء . خضوعها في تقدير قيمتها تمهيدا
لتقدير رسم الأيلولة إلى حكم المادة ٣٧ دون المادة ٣٦ من القانون ١٤٢
لسنة ١٩٤٤ .

(ب) نقض "أسباب جديدة" . ضرائب . رسم الأيلولة . عدم جواز التمسك لأول مرة
أمام محكمة النقض بأن الأرض موضوع النزاع من الأطنان الزراعية وتقدير قيمتها
على أساس الفقرة الأولى من المادة ٣٦ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ .

(ج) ضرائب . رسم الأيلولة . أرض كانت من الأطنان الزراعية في حياة مورث المورث
ثم تغيرت صفتها بعد وفاته وأصبحت أرضا معدة للبناء . عدم جواز تخفيض رسم
الأيلولة المستحق عليها إلى النصف .

١ — لا تنطبق المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ إلا على
الأملاك الخاضعة لعوائد المباني أو الأرض المعتبرة من الأطنان الزراعية —
أما ما عدا هذين النوعين من أحيان التركة كالأراضي المعدة للبناء فإنها تندرج
فيما يختص بتقدير قيمته تحت نص المادة ٣٧ من ذلك القانون . فإذا كان الحكم
قد انتهى في استدلال سائغ إلى أن الأرض موضوع النزاع ليست من الأملاك
المبينة الخاضعة لعوائد المباني وأنها ليست تابعة "للقيلا" المقامة على جزء منها
وإنما "القيلا" هي التابعة لها وأنها ورغم كونها تزرع تعتبر من الأراضي

المعدة للبناء فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون إذا أخضع تلك الأرض من حيث تقدير قيمتها تمهيدا لتحديد رسم الأيلولة عليها إلى حكم المادة ٣٧ دون المادة ٣٦ من القانون المذكور .

٢ — متى كان الوارث لم يتمسك أمام محكمة الموضوع إلا باعتبار الأرض موضوع النزاع من الأملاك الخاضعة لعوائد المباني وتقدير قيمتها على أساس الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من قانون رسم الأيلولة وأنه طلب رد فرق رسم الأيلولة على هذا الأساس ولم يتمسك باعتبارها من الأطنان الزراعية وتقدير قيمتها على أساس الفقرة الأولى من تلك المادة فإن النعي بذلك أمام محكمة النقض يكون جديدا .

٣ — متى كانت الأرض موضوع النزاع في حياة مورث المورث من الأطنان الزراعية وتغيرت صفتها هذه بعد وفاته وأصبحت أرضا معدة للبناء فإن ما انتهى إليه الحكم من خروج حالة تلك الأرض عن نطاق المادة ١٧ من القانون ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ وعدم جواز تخفيض رسم الأيلولة المستحق عليها إلى النصف يكون في محله ولا مخالفة فيه للقانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع هذه الدعوى — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتلخص في أن المرحومة الست مريم صالح توفيت بتاريخ ٤ من يناير سنة ١٩٤٩ عن تركة من بينها نصيبها بحق السدس في أرض مساحتها ١٥ فدان و ٤ قراريط و ٣ أسهم بناحية الطالبية مركز ومديرية الجزيرة ترشها عن

ابنها المرحوم الأستاذ حنا صالح المتوفى بتاريخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٤٥ وتركت
ورثة من بينهم الطاعن وهو ابن ابنها المتوفى قبلها . وعند تحصيل رسم الأيلولة
على التركات قدرت لجنة تقدير التركات بمصلحة الضرائب تركة وورثة الطاعن
بمبلغ ٢٠٥٦١ جنيه و ٨٥٩ مليا بما في ذلك نصيبها في قطعة الأرض سالفة الذكر على
اعتبار أنها أرض معدة للبناء ثمن المتر فيها جنيه ونصف لأنها أدخلت ضمن حدود
مدينة القاهرة وحصصت المصلحة من الورثة مبلغ ٤٠٥ جنيه و ١٩ مليا رسم أيلولة
على هذه التركة . فرفع الورثة ومن بينهم الطاعن الدعوى رقم ٩٨٣ سنة ١٩٥٠
تجارى كلى مصر أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليها معترضين على
تقدير قيمة تلك الأرض باعتبار أنها أرض معدة للبناء وقدروا قيمتها على أساس
الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من قانون رسم الأيلولة على التركات بما يعادل
اثنى عشر مثلاً لقيمتها الإيجارية السنوية التى اتخذت أساساً لربط عوائد المباني
على أن ينخفض رسم الأيلولة إلى النصف طبقاً لنص المادة ١٧ من القانون
المذكور لأن نصيب الورثة في تلك الأرض كانت قد ورثته بدورها ودفعت
هذه ضريبة تركات خلال خمس سنوات سابقة على تاريخ وفاتها وطلبوا نتيجة
لذلك إلزام المطعون عليها بأن ترد لهم مبلغ ٣٩٨ جنيناً و ٥٢٨ ملياً حصلته منهم زيادة
على الرسم الواجب عليهم دفعه قانوناً وبتاريخ ٥ من يناير سنة ١٩٥٢ حكمت
المحكمة برفض الدعوى وتأيد قرار اللجنة المطعون فيه استناداً إلى أن الأرض
موضوع النزاع وإن كان مقاماً عليها مبنى " فيلا " فإنها لا تعتبر ملاحظة بها
(بالفيلا) تأخذ حكمها في التقدير وإنما هي مستقلة عنها والفيلا هي التى تعتبر
ملاحظة بها . فاستأنف الورثة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة تحت
رقم ٦١٥ سنة ٦٩ ق تجارى طالبين إلغاءه والقضاء لهم بطلباتهم السابقة . وبتاريخ
١٤ من يناير سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف
أخذاً بوجهة نظر هذا الحكم الأخير في مسألة تقدير قيمة الأرض موضوع
النزاع ولأن التخفيض المنصوص عليه في المادة ١٧ من قانون رسم الأيلولة
لا ينطبق على حالة هذه الأرض . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض
بتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٥٤ وبعد استيفاء الإجراءات عرض الطعن على دائرة

فخص الطعن حيث أصرت النياية على رأيها الوارد في مذكرتها برفض الطعن فقررت تلك الدائرة بجلسته ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٨ إحالته على هذه الدائرة لنظره بجلسته ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥٨ وفيها صممت النياية على رأيها .

وحيث إن مبنى الطعن مخالفة الحكم للقانون والخطأ في تطبيقه وتأويله من ثلاثة وجوه : الوجه الأول — أنه طبقا لنص المادة الثانية من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطينان لا تخضع لهذه الضريبة الأراضي الداخلة في نطاق المدن المربوط على مبانيها عوائد ما لم تكن تزرع فعلا مما يتعين معه عند ربط الضريبة أو الأموال النظر في مسألة هامة هي هل تزرع تلك الأرض فعلا أم هي خالية ومعدة للبناء، فإن كانت الأرض تزرع فعلا — كما هو الحال في الأرض موضوع النزاع — فيجب النظر فيما إذا كان مقاما على جزء منها بناء أم لا، فإن كانت الأولى فيجب التفرقة فيما إذا كانت الأرض ملحقة بالبناء أو مستقلة عنه . فإن كانت ملحقة بالبناء فرضت الضريبة عليها طبقا لما جاء بالأمر العالى الصادر فى ١٣/٣/١٨٨٤ على أساس أجرة المبنى ويراعى فى تقدير الأجرة الأحواش والجناين المتصلة بالمبنى والتابعة لها رأسا (مادة ٣ من الأمر العالى) . مما يخلص منه أن الأرض لا تفرض عليها عوائد باعتبارها معدة للبناء إلا بالشروط الآتية : ١ — أن تكون داخله فى نطاق المدن المربوط على مبانيها عوائد أملاك ٢ — ألا تكون ملحقة بأبنية مربوط عليها ضريبة مبان ٣ — ألا تكون متزعة بالفعل . والجنان المشكلة لتقدير العوائد على الأملاك هي التى تقدر هذه الشروط . ونظرا لأن الثابت من محضر الأعمال ص ٢٢ من الملف الفردى الخاص بالطاعن أن الأرض موضوع الخلاف متزعة حديقه وأثمارا ومؤجرة إلى محمود حسين يبلغ ٣٠٠ جنيه سنويا فلا يخرج الأمر عن فرضين لا ثالث لهما : إما أن تكون الأرض ملحقة بالفيلا وهو الواقع فعلا إذ ربطت عليها عوائد من مصلحة الأموال المقررة مقدارها ٤٥ جنيها بمعرفة اللجنة المشكلة لهذا الغرض — وإما ألا تكون ملحقة بالفيلا وتخضع فى هذه الحالة لضريبة الأطينان طالما كانت تزرع فعلا . وليس بكاف أن تدخل الأرض موضوع النزاع ضمن حدود مدينة القاهرة لإجراء تقدير لها لم يرسم القانون حدوده مع إغفال حقيقة

واضحة هي أن الأرض تزرع بالفعل واعتبارها أرضا معدة للبناء خاضعة لعوائد المباني . ووجه مخالفة القانون في إغفال هذه الحقيقة هو أن محكمة أول درجة ومن بعدها محكمة الاستئناف قد غيرت أساس ضريبة ربطت بقانون وهي لا يحق لها ذلك طالما كان قانون الربط مازال قائما لم يصدر ما يغيره أو يبدله . والوجه الثاني : أن محكمة أول درجة قد بلأت وتبعتها في ذلك محكمة الاستئناف في تبرير حكمها إلى الفقرة الثانية من المادة ٣٧ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ التي تقول : ” أما فيما يتعلق بمآعدها مما لم يرد ذكره بتلك المادة (مادة ٣٦) فإن اللجان تقوم بالتقدير بعد الاطلاع على ما يقدمه أصحاب الشأن من أوراق ومستندات وبيانات في المواعيد — ووجه مخالفة القانون فيما قضى به الحكم المطعون فيه يتحصل في ”أولا“ أنه لا محل للاستناد إلى المادة ٢/٣٧ إلا إذا كانت التركة لم ترد ضمن المادة ٣٦ — فإذا كانت قد نص عليها في تلك المادة فليس للجان التقدير أية سلطة في التقدير ويجب عليها أن تتبع نص المادة ٣٦ دون غيرها . ولما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون سالف الذكر تقدر ثمن الأرض محل النزاع على أساس اثني عشر مثالا للقيمة الإيجارية التي اتخذت أساسا لربط الضريبة ، وكانت هذه القيمة قد تحددت بمبلغ ٥٤٠ جنيها فكان لزاما على الحكم المطعون فيه ألا يخرج عن هذا الطريق المرسوم ويلجأ إلى طريق التقدير . ثانيا — إنه حتى مع تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٧ فلا يكون التقدير جزافا بل قيد المشرع اللجان في ضرورة الرجوع إلى المستندات التي يقدمها أصحاب الشأن . والمستندات التي قدمها الطاعن إلى لجنة التقدير تقطع وتدل أبغ الدلالة على أن الأرض تابعة ”للقيلا“ ومتصلة بها ويكون الحكم قد خالف القانون في تطبيقه للمادة ٢/٣٧ دون الرجوع إلى المستندات المقدمة من الطاعن .

الوجه الثالث — أن صفة الأرض موضوع النزاع لم تتغير منذ وفاة المورث لمورثة الطاعن فكان لزاما على المحكمة أن تقضي بتخفيض رسم الأيلولة إلى النصف إعمالا لنص القانون وهي إذ لم تفعل ذلك تكون قد خالفت القانون .

وحيث إنه عن الوجه الأول فقد ورد في الحكم الابتدائي المؤيد استئنافاً لأسبابه في هذا الخصوص ما يلي في صدد مناقشة منازعة الطاهن وزملائه من الورثة فيما تقول بصلاحية الضرائب من اعتبار الأرض موضوع النزاع من الأراضي المعدة للبناء لإدخالها ضمن حدود مدينة القاهرة "وحيث إنه بالرجوع إلى نص المادة ٣٩ فقرة ٢ من قانون رسم الأيلوية على التركات نجد أن الأملاك المنصودة في حكم هذه المادة هي الأملاك الخاضعة لعوائد المباني فلكي يتعرف ماهية هذه الأملاك وهل هي الأملاك غير المبنية كما يدعى المدهون أم هي الأملاك المبنية كما تدعى مصلحة الضرائب يجب أن يرجع إلى القانون الذي يفرض عوائد المباني فهذا القانون لم يفصح عن ذلك . وحيث إن عوائد المباني يحكمها الأمر العالي الصادر في ١٨٩١/١٢/١٩ (وصحته ١٨٨٤/٣/١٣) والقانون الصادر في ١٩٠٩/٢/١٥ . وقد قضت المادة الأولى من الأمر العالي الأول "تفرض ضريبة على بيوت السكن واللوكاندات والمخازن والدكاكين والوابورات والمعامل والأملاك ذات الإيراد وبالجملة على أبنية القطر المصري والجنان التابعة لها سواء كانت مسكونة . . . بأصحابها أو بأصحاب المنفعة فيها أو غيرهم بأجرة أو بدون أجرة" وقد نصت المادة الثالثة من الأمر المذكور على كيفية تقدير القيمة الإيجارية للمباني التي تتخذ أساساً لربط ضريبة المباني إذ جاء في الفقرة الثالثة منها "ويراعى في تقدير قيمة الأبنية الأحواش والجنان المتصلة بها التابعة لها رأساً لا الأحواش والجنان التي وإن كانت متصلة بالأبنية إلا أنها تكون مستقلة عنها ومؤجرة أو يمكن تأجيرها على حدة" — ومن الثابت في حكم هاتين المادتين أن . . . الأملاك التي تخضع لعوائد المباني هي الأملاك المبنية والجنان المتصلة بها ولا يدخل فيها الجنان إذا كانت مؤجرة أو يمكن تأجيرها على حدة — وحيث إن هذه الأطنان مؤجرة فعلاً وهذا ثابت من أقوال المدعى الرابع أمام المأمور ولا يعقل أن تكون مثل هذه المساحة تابعة للفيلا التي لا تحتاج لكل هذا القدر بل بالعكس من ذلك فإنه يفهم من أقوال المدعى المذكور أن الفيلا مخصصة لإدارة هذه الأطنان إذ قرر صراحة أن مستأجر الأرض يتردد عليها من حين لآخر مما يقطع بتخصيصها لهذا الغرض — وحيث إنه لذلك تكون مصلحة الضرائب

على حق في تقدير قيمتها على أساس أملك معدة للبناء لا تدخل في عداد الأموال والحقوق المنصوص عليها في المادة ٣٦ من قانون رسم الأيلولة ويحكمها نص المادة ٣٧/٢ من هذا القانون التي جعلت للجان التركات الحق في تقدير قيمتها طبقا لما يقدمه أصحاب الشأن من أوراق أو مستندات أو بيانات . وبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه اعتبر أن الأرض موضوع النزاع ليست من الأملاك المبنية الخاضعة لعوائد المباني وإنما ليست تابعة " للفيلا " المقامة على جزء منها وإنما " الفيلا " هي التابعة لها وأن مصلحة الضرائب على حق في اعتبارها إياها أرضا معدة للبناء .

وحيث إن المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص برسم الأيلولة على التركات تنص على ما يأتي " يكون تقدير قيمة التركة على الأسس الآتية : ١ — تقدر قيمة الأطنان الزراعية بما يعادل عشرة أمثال القيمة التجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة . ٢ — تقدر قيمة الأملاك الخاضعة لعوائد المباني بما يعادل اثني عشر مثالا للقيمة التجارية السنوية المتخذة أساسا لربط العوائد . ٣ — تقدر السندات والأوراق المالية المصرية والأجنبية ... ٤ — تقدر قيمة ملك الرقبة ... ٥ — الاستحقاق في الوقف يكون حكمه ... ٦ — فيما يتعلق بقيمة حق صاحب الحكر " ونصت المادة ٣٧ من ذلك القانون على ما يأتي : " يعهد بتقدير قيمة التركات الخاضعة لرسم الأيلولة إلى المأمورين المختصين ويجرى التقدير على الأسس المقررة في المادة السابقة فيما يتعلق بالأموال والحقوق المبنية فيها . أما ما عدا ذلك فيكون تقديره بمدا لا اطلاع على ما يقدمه أصحاب الشأن من أوراق ومستندات وبيانات في المواعيد — وطبقا للأوضاع التي تقررها اللائحة التنفيذية ... " ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى فيما سبق بالإشارة إليه بما لا يخالف القانون وفي استدلال سائق مقبول إلى أن الأرض موضوع النزاع ليست من الأملاك المبنية الخاضعة لعوائد المباني وإنما — رغم كونها تزرع — تعتبر من الأراضي المعدة للبناء وكانت المادة ٣٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ : لا تنطبق إلا على الأملاك الخاضعة لعوائد المباني أو الأرض المعبرة من الأطنان الزراعية — أما ما عدا هذين النوعين من أعيان التركة — كالأراضي المعدة للبناء — فإنها تندرج فيما

يختص بتقدير قيمته تحت نص المادة ٣٧ من ذلك القانون . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه وقد أخضع الأرض موضوع النزاع من حيث تقدير قيمتها تمهيدا لتحديد رسم الأيلولة عليها إلى حكم المادة ٣٧ دون المادة ٣٦ من القانون المذكور — هذا الحكم لا يكون مخالفا للقانون — ويكون النعى عليه في هذا الخصوص في غير محله ، ولا اعتداد بما أثاره الطاعن في هذا الوجه من النعى من أن الأرض موضوع النزاع يفرض أنها داخلية في نطاق مدينة القاهرة فانها منزرعة فعلا وتخضع طبقا للقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ لضريبة الأطينان الزراعية مما يتعين معه إخضاعها في التقدير لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٦ من قانون رسم الأيلولة ذلك أن النعى بذلك جديد من الطاعن لم يسبق إثارته أمام محكمة الموضوع . والثابت من الحكم المطعون فيه أن كل ما كان يتمسك به الطاعن وزملائه هو اعتبار الأرض موضوع النزاع من الأملاك الخاضعة لعوائد المباني وتقدير قيمتها على أساس الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من قانون رسم الأيلولة وأنهم طالبوا رد فرق رسم الأيلولة على هذا الأساس ولم يتمسكوا باعتبارها من الأطينان الزراعية وتقدير قيمتها على أساس الفقرة الأولى عن تلك المادة .

وحيث إن الوجه الثاني من أوجه النعى مردود في شقه الأول بما سبق بيانه في الرد على الوجه الأول . أما ما ورد في الشق الثاني من هذا الوجه فلا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فيما انتهى إليه الحكم من أن الأرض ليست تابعة "للفيلا" وإنما "الفيلا" هي التابعة لتلك الأرض مما تستقل به محكمة الموضوع دون رقابة عليها في ذلك لهذه المحكمة طالم أن ذلك كان — كما سبق القول — نتيجة لاستخلاص سائغ وتدليل مقبول .

وحيث إن الوجه الثالث مبناه — كما يقول الطاعن — أن الأرض موضوع النزاع هي — على ما قرره الوجه الأول من أوجه النعى — أرض زراعية منذ حياة مورث مورثته ولم تتغير صفتها هذه إلى الآن مما يجعلها خاضعة لتطبيق المادة ١٧ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ . ولما كان قد ثبت مما سبق أن نعى الطاعن في الوجه الأول من أوجه نعيه في غير محله وأن الأرض —

على ما ورد في الحكم المطعون فيه — وإن كانت في حياة مورث مورثة الطاعن من الأطيان الزراعية إلا أن صفتها هذه قد تغيرت بعد وفاته وأصبحت أرضاً معدة للبناء. لما كان ذلك فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من خروج حالة تلك الأرض عن نطاق المادة ١٧ من القانون المذكور وعدم جواز تخفيض رسم الأيلولة المستحق عليها إلى النصف يكون في محله ولا مخالفة فيه للقانون .

وحيث إنه يبين مما سبق أن الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود مواد المستشار ، وبحضور السادة : ابراهيم عثمان يوسف ، وعبد زعفراني
عالم ، والحسني الموضي ، وعبد رفعت المستشارين .

(٥٧)

طعن رقم ١٧٤ سنة ٢٤ ق :

(أ) دعوى . طلبات المصوم فيها . التزام القاضى بالتقيد بحدودها .

(ب) نقض " إعلان الطعن " . إعلان . مخاطبة أحد المطعون عليهم مع زوجته المقيمة معه
وتسليمها بصورة الإعلان الخاصة به . عدم رجوع باقي المطعون عليهم وعدم وجود
من يستلم عنهم وتسليم الصور الخاصة بهم إلى شيخ البلد وإخطارهم بذلك . الدفع
المقدم من المطعون عليهم جميعا ببطلان الطعن لبطلان إعلان التقرير إليهم تأسيسا
على أن ورقة الإعلان لم تتضمن اسم مستلها وامتلأهم على ذلك بصورة من الصور
التي سلمت إلى شيخ البلد . لا محل له .

١ — متى كان الظاهر من أسباب الحكم أن المدعى وجه طلبه برد المبلغ
المطلوب إلى أحد المدعى عليهم وأن المحكمة فهمت دهواه على هذه الصورة ولكنها
قصدت لاسباب أوردتها في حكمها أن تلزم آخر من المدعى عليهم برد ذلك المبلغ
على الرغم من أن الطلب لم يكن موجها إليه فان في ذلك ما يعيب الحكم لخالفته
لقاعدة أصلية من قواعد المرافعات توجب على القاضى التقيد في حكمه بحدود
الطلبات المقدمة إليه .

٢ — متى تبين من أصل ورقة إعلان الطعن أن المحضر انتقل إلى محال إقامة
المطعون عليهم فخاطب زوجة أحدهم المقيمة معه وسلمها بصورة من ورقة الإعلان
ولما لم يجد باقي المطعون عليهم ولم يجد من يستلم عنهم سلم الصور الخاصة بهم
إلى شيخ البلد وأثبت أنه أخطرهم بذلك فدفع المطعون عليهم جميعا ببطلان الطعن

لبطلان إعلان التقرير إليهم إذ لم تتضمن ورقة الإعلان اسم من سلمت إليه الورقة واستدلوا على ذلك بصورة من الصور التي سلمت إلى شيخ البلد وكان من وجهته إليه تلك الورقة غير معلوم على وجه التحديد فإن هذا الدفع يكون مجهول المصدر بجهالة صاحب الحق فيه منهم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى الإجراءات الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون عليهم الثلاثة الأولين رفعوا الدعوى رقم ٣١٩ سنة ١٩٤٩ على المنصورة على الطاعنة والمطعون عليه الرابع — البنك التجارى الإيطالى المصرى — طالبين الحكم بإلزام البنك بأن يرد إليهم مبلغ ٦٩٠ جنيها وقالوا شرحا لدعواهم إن والدهم المرحوم أحمد قنديل وعمهم محمد قنديل — زوج الطاعنة — وثلاثة معهما كانوا مدينين للبنك بمبلغ ١٤٤٠ جنيها اتخذ بشأنه إجراءات نزع الملكية قبلهم فاتفقوا مع عمهم على أن يتفاوض مع البنك فى شأن سداد هذا الدين ثم بلغهم بهذا أنه دفع إلى البنك مبلغ ٧٥٠ جنيها وحصل على عقد بحلول زوجته الطاعنة محل البنك فى الدين وأنه اتفق معه على الاستمرار فى إجراءات نزع الملكية باسم زوجته وقد استمر البنك فى الإجراءات فعلا تنفيذا لهذا الاتفاق مما اضطرهم إلى أن يدفعوا له الدين بأكمله ، وقال المطعون عليهم الثلاثة الأول إن من حقهم أن يطالبوا بالفرق بين ما دفعه زوج الطاعنة ثمتا للدين وبين ما دفعوه للبنك ، وهذا الفرق هو مبلغ ٦٩٠ جنيها ، وفى ٣ من أبريل سنة ١٩٥٠ قضى برفض الدعوى . فاستأنف المدعون — المطعون عليهم الثلاثة الأولون — هذا الحكم وقيد استئنافهم برقم ٣٨٨ سنة ٣ ق استئناف المنصورة وطالبوا أصليا بالحكم بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام البنك الإيطالى المصرى — المطعون عليه

الرابع — بأن يدفع لهم مبلغ ٦٩٠ جنيها واحتياطيا بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات أن دين البنك قد تسدد بدفع مبلغ ٧٥٠ جنيها من عهد قنديل بناء على اتفاق معهم وأنه قد خان عهده معهم متخذاً اسم زوجته الطاعنة ستاراً له وأمام محكمة الاستئناف قرر البنك أن الطاعنة اتفقت معه على أن تحمل محله في الدين في نظير مبلغ ٧٥٠ جنيها على أن يستمر في إجراءات نزاع الملكية التي كان قد اتخذها قبل المدينين فنفذ هذا الاتفاق ثم تسلم من المطعون عليهم الثلاثة الأولين مبلغ الدين ومقداره ١٤٤٠ جنيها . وفي ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قضى بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى وبإلزام الطاعنة بأن ترد إلى المطعون عليهم الثلاثة الأول مبلغ ٦٩٠ جنيها وبإخراج المطعون عليه الرابع من الدعوى مستندة في ذلك إلى ما رآته من أن الطاعنة قد اشترت ديناً متنازلاً عليه فلا يحق لها إلا ثمنه الذي دفعته عملاً بالمادة ٣٥٤ من القانون المدني القديم . فطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقد طلبت ورقة تنفيذ مؤقته تقضى لها بذلك ثم أحيل على دائرة فحص الطعون فقضت بإحالة هذه الدائرة لنظره بجلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥٨ وفي هذه الجلسة صممت النيابة على ما ورد بهذا كرتها طالبة نقض الحكم .

وحيث إن المطعون عليهم الثلاثة الأولين دفعوا ببطلان الطعن لبطلان إعلان التقرير إليهم إذ لم تتضمن ورقة الإعلان اسم من سلمت إليه الورقة وهو بيان من البيانات المنصوص عليها في المادة العاشرة من قانون المرافعات يترتب على إغفاله بطلان ورقة الإعلان وفقاً لما تقضى به المادة ٢٤ من هذا القانون وقدّموا إثباتاً لذلك صورة من الإعلان وصلت إليهم وهي غفل من ذكر هذا البيان .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه يبين من الاطلاع على أصل ورقة إعلان الطعن أن المحضر انتقل إلى محل إقامتهم فحاطب زوجة المطعون عليه الأول المقيمة معه وسامها صورة من ورقة الإعلان ، وأنه لم يجد المطعون عليهما الثاني والثالث ولم يجد من يستلم عنهما فسلم الصورتين الخاصتين بهما إلى شيخ

البلد ، وقد أثبت المحضر في ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٤ أنه قد أخطرها بذلك ، ويتضح من هذا البيان أن صورة ورقة الاعلان التي يحتج بها المطعون عليهم الثلاثة الأولون هي إحدى الصورتين المرسلتين إلى المطعون عليهما الثاني والثالث بطريق البريد فهي خاصة بواحد منهما هو وحده صاحب الحق في التمسك ببطلانها . ولما كان ذلك : كان من وجهت إليه تلك الورقة غير معلوم على وجه التحديد فإن الدفع بالبطلان وهو مقدم من المطعون عليهم الثلاثة الأولين جميعا يكون دفعا مجهول المصدر بجهالة صاحب الحق فيه منهم ومن ثم يتعين رفضه .

وحيث إن مما تنمناه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون ذلك أنه قضى بإلزامها بأن ترد إلى المطعون عليهم الثلاثة الأولين مبلغ ٦٩٠ جنيها ... مع أنهم لم يوجهوا طلباتهم إليها بل وجهوها إلى البنك التجاري الإيطالي المصري — المطعون عليه الرابع — ولما كانت المادة ٧١ من قانون المرافعات تفرض على المدعى أن يبين طلباته في صحيفة دعواه فتتقيد بها المحكمة وتلتزم حدودها ، لما كان ذلك فإن الحكم إذ قضى بإلزامها بدفع المبلغ إلى المطعون عليهم الثلاثة الأولين مع أنهم لم يوجهوا طلباتهم إليها يكون قد خالف القانون .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه بعد أن سررد وقائع الدعوى عرض لطلبات الخصوم فيها فقال إن المستأنفين — المطعون عليهم الثلاثة الأولين — طلبوا الحكم في موضوع الاستئناف بإلزام البنك الإيطالي المصري — المطعون عليه الرابع — بأن يرد إليهم مبلغ ٦٩٠ جنيها والفوائد ... ثم أقام قضاءه في صدد ما تنمناه الطاعنة على قوله ” وبما أنه يبين من عقد الاتفاق المؤرخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٤٩ ... أن المستأنف عليها الأولى — الطاعنة — اشترت من المستأنف عليه الثاني — البنك التجاري الإيطالي — دين محمد قنديل والمحكومين أحمد قنديل والسيدة فريدة أم راشد مورثي المستأنفين والبالغ قدره من أصل وفوائد ومصاريف ... مبلغ ١٣٦١ جنيها و٢١٤ مليا لغاية ٣١ من يناير سنة ١٩٤٩ اشترت المستأنف عليها الأولى ذلك الدين نظير مبلغ ٧٥٠ جنيها وجاء

بهذا العقد أن البائع لا يضمن للشترية تحصيل الدين وهي شأنها مع ا
وشراء الدين بما يوازي نصف قيمته تقريبا وبغير ضمان يدل بلا مراا
المستأنف عليها الأولى اشترت ذلك الدين وهي عالة بما فيه من نزا
الشراء". إلى أن قال: "وبما أنه لا نزاع في أن الثمن الذي اشترت به ا
عليها الأولى ذلك الدين المتنازع عليه هو مبلغ ٧٥٠ جنيتها فليس لها إلا
بالمادة ٣٥٤ من القانون المدني الملغى". وهذا الذي أقام الحكم قف
غير صحيح في القانون لمخالفته قاعدة أصلية من قواعد المرافعات توجب عل
التقيد في حكمة بمحدود الطلبات المقدمة إليه ، وظاهر من أسباب الح
الذكر أن المطعون عليهم الثلاثة الأولين وجهوا طلبهم برد مبلغ ١٠٠
إلى المطعون عليه الرابع وأن محكمة الاستئناف فهمت دعواهم على هذه
ولكنها قصدت للأسباب الواردة في حكمها أن تلزم الطاعنة برد هذا الم
على الرغم من أن طلبهم لم يكن موجها إليها وفي ذلك ما يعيب الحكم وي
نقضه دون حاجة إلى البحث في الأسباب الأخرى .

جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود هياد المستشار ، وبحضور السادة : عثمان رمزي ، وعبد متولى هاشم
وابراهيم عثمان يوسف ، وعبد رفعت المستشارين .

(٥٨)

طعن رقم ٢٠٢ سنة ٢٤ ق

عمل . فصل العامل في غير الحالات الواردة بالمادة ٤٠ ق ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ .
مدعى حصول التعسف بإثباته . م ٢/٦٩٥ مدنى .

فصل العامل في غير الحالات التي أوردتها المادة ٤٠ من المرسوم بقانون
رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ لا يدل بمجرد أنه فصل تعسفى تنطبق عليه المادة ٤٠
من هذا المرسوم بقانون والمادة ٢/٦٩٥ مدنى بل يجب أن يقوم الدليل على
عدم صحة المبرر الذى استند إليه رب العمل فى فسخ العقد وأن يثبت أن الفصل
كان تعسفيا و يلتزم من يدعى حصول التعسف بإثباته .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٩٥٣/٣٨٩ كلى قذ
على الطاعنة طلب فيها الحكم له بمبلغ ٣٧٥٧ ج و ١٧٠ م وأسس دعواه على أنه
التحق بـدنة الطاعنة بعقد غير محدد المدة منذ ٤ من يناير سنة ١٩١٧ وأنه رغم
... (١٥) ...

قيامه بعمله على خير وجه فإن الطاعنة فاجأته بفصله من العمل دون حق في ٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ ، ومن ثم يكون من حقه المطالبة بالمكافأة عن مدة خدمته التي تجاوزت العشرين سنة بما يوازي أجر سنة ونصف سنة . كما أن من حقه المطالبة بأجر شهر إذ فصلته الطاعنة دون أن تنذره قبل الفصل بشهر على ما يقضى به القانون ، كما أن الفصل قد حصل تعسفا من الطاعنة ، فيكون من حقه المطالبة بتعويض عن هذا الفصل التعسفي قدره ٣٢٤٣ ج و ٦٠٠ م ، دفعت الطاعنة بأن المطعون عليه قد التحق بخدمتها من سنة ١٩١٧ بأجر يومي وفصل من عمله أكثر من مرة للوفر ولما فصل في أول مايو سنة ١٩٣٩ استلم مكافأته عن مدة خدمته السابقة بمقتضى مخالصة تم أعيد إلى العمل في ديسمبر سنة ١٩٤٤ في وظيفة ملاحظ خفراء وبقى بها إلى أن فصل آخر مرة في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ لإلغاء الوظيفة التي كان يشغلها ، وأضافت إلى ذلك أن المكافأة التي يستحقها المطعون عليه عن مدة خدمته الأخيرة وفق أحكام القانون هي ٨٧ ج و ٣٨٤ م ولكن لما كانت اللائحة التي وضعتها الطاعنة وأقرتها وزارة الشؤون الاجتماعية ترتفع بهذه المكافأة إلى مبلغ ١٢٥ ج و ٥٣١ م وكان المطعون عليه فوق هذا يستحق أجر سبعة أيام مقابل مدة المهلة فقد عرضت على المطعون عليه مبلغ ١٣١ ج و ٨٣١ م فقبله مع احتفاظه بباقي طلباته ، وبعد أن سمعت المحكمة الدعوى حكمت في ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ بإلزام الطاعنة أن تدفع إلى المطعون عليه مبلغ ١٦٤ ج و ٨٨٠ م وأقامت قضاها على أن المخالصة الصادرة من المطعون عليه في سنة ١٩٣٩ صريحة في براءة ذمة الطاعنة من جميع ما كان للمطعون عليه من حقوق قبل تحريرها ، وإلى أنه وإن كان المطعون عليه يتناول أجره كل شهر إلا أن ذلك لا يخرج به عن همال المياومة وأن المكافأة ومقابل أجر المهلة التي تستحق للمطعون عليه تقل عما قرره اللائحة التي وضعتها الطاعنة والتي قامت الأخيرة بالوفاء بقيمتها للمطعون عليه أثناء نظر الدعوى ، و انتهى الحكم إلى أن المادة ٣٦ من القانون قد أباحت لكل من طرفي عقد العمل غير محدد المدة نسخه بعد إنذار الطرف الآخر في المواعيد التي حددتها ، إلا أن المادة ٣٩ قد نصت على أنه إذا لم يكن للفسخ ما يبرره حق للضرور

من هذا الفسخ المطالبة بتعويض ما أصابه من ضرر ، وأن المبرر الذي ذكرته الطاعنة لفصل المطعون عليه وهو إلغاء وظيفته غير مقبول وفي مقدور الطاعنة عدم الالتجاء إليه طالما أنها لم تغلق مصانعها أو لم تعد في حاجة إلى خفراء تحتاج مراقبتهم إلى ملاحظتهم - وقدّر الحكم ما يستحق المطعون عليه من تعويض عن هذا الفصل بأجر نصف سنة مراعيًا في ذلك نوع العمل ومدة الخدمة - استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسيوط وقيد الاستئناف بجدولها برقم ٤٨ سنة ٢٩ ق .

وفي ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٤ قضت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف وأقامت المحكمة قضاءها على أسباب الحكم المستأنف وأضافت إليها أن المادة ٤٠ من المرسوم بقانون رقم ١٩٥٢/٣١٧ قد أوردت الحالات التي أباح القانون فيها لرب العمل فصل العامل دون سبق إعلان ودون مكافأة أو تعويض على سبيل الحصر وليس من بينها فصل العامل للاستغناء عن خدماته بسبب إلغاء وظيفته ، وأنه لا وجه لما تمسكت به الطاعنة من أن فصل المطعون عليه لهذا السبب يستند إلى اللائحة التي أصدرتها وصدقت عليها وزارة التجارة ومصلحة العمل لأن تلك اللائحة صدرت في سنة ١٨٤٣ وقد نسخت بقوانين عقد العمل الفردي الصادرة بعد ذلك ، وأن الطاعنة فصلت المطعون عليه في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ وأخطرت به كتابًا بهذا الفصل في ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ دون أن تقوم بإذاره على ما يقضى به القانون ومن ثم تكون مسئولة عن تعويض ما أصابه من ضرر - فطعنّت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة مذكرة انتهت فيها إلى طلب نقض الحكم وحرص الطعن على دائرة فحص الطعون في جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٨ وفيها صممت النيابة على رأيها ، وقررت دائرة الفحص إحالة الطعون إلى هذه الدائرة لجلسة أول مايو سنة ١٩٥٨ ، حيث أصدرت النيابة على وجهه نظرها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، يتحصل أولهما ، في النعي على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون والخطأ في تأويله وتطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول

الطاعة إن الحكم بنى على قول حاصله أن المادة ٤٠ من المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ذكرت على سبيل الحصر الحالات التي يجوز فيها لصاحب العمل فسخ العقد دون مكافأة أو تعويض — وأن الفصل بسبب إلغاء الوظيفة ليس من الحالات التي أوردتها تلك المادة وأن الاستناد في فصل المطعون عليه بسبب إلغاء الوظيفة إلى لائحة العمل التي وضعتها الطاعة غير جائز لأن تلك اللائحة قد نسختها قوانين عقد العمل الفردي التي صدرت بعد تلك اللائحة ، وأن هذا الذي بنى عليه الحكم ينطوى على خلط بين الفصل الذي يترتب عليه حرمان العامل من المكافأة والتعويض وبين حالة الدعوى ، وجاء تطبيق المادة ٤٠ سالف الذكر في غير موضعها لأن القانون ميز في فسخ عقد العمل بين ثلاث حالات لكل منها نتائجها المختلفة هي الفسخ مع استحقاق المكافأة وحدها ، والفسخ مع استحقاق المكافأة والتعويض والفسخ الذي يستتبع الحرمان من المكافأة والتعويض معا ، وأن هذه الحالة الأخيرة هي التي هاجمتها المادة ٤٠ من المرسوم بقانون رقم ١٩٥٢/٣١٧ وأوردت الأسباب التي تبرر هذا النوع من الفسخ على سبيل الحصر — ولما كان الفصل بسبب إلغاء الوظيفة وهو الحال في هذه الدعوى مما لا يندرج تحت إحدى الحالات المبينة بالمادة ٤٠ إذ أن النزاع في خصوصه كان يدور حول ما إذا كان هذا الفصل يعد عملاً مشروعاً أو أنه فصل تعسفي ، والأمر في ذلك محكوم بالقواعد العامة المقررة في القانون المدني وبالقواعد التي أوردتها لائحة العمل التي وضعتها الطاعة واعتمدتها مصلحة العمل ووزارة التجارة في سنة ١٩٤٣ أي في تاريخ سابق على آخر مرة التمتع فيها المطعون عليه بالعمل فقد نصت تلك اللائحة على حق الطاعة في فسخ العقد لإلغاء الوظيفة وهذا النص لا يتعارض مع نص المادة ٤٠ من المرسوم بقانون ١٩٥٢/٣١٧ لاختلاف مجال تطبيق كل منهما ومن ثم يكون ما ذهب إليه الحكم من أن قانون عقد العمل الفردي قد نسخ ما أوردته اللائحة في هذا الخصوص مخالف للقانون لأن حكم اللائحة لا يخالف أي نص من قانون عقد العمل الفردي بل هو نص بديهي واجب التطبيق حتى ولو خلت اللائحة من ذكره لأن إلغاء الوظيفة ينطوى على انتهاء العمل المنوط بالعامل فينعدم

بذلك محل العقد ، وأن مؤدى المادتين ٢/٦٩٤ و ٢/٦٩٥ من القانون المدني أن لرب العمل في العقد غير محدد المدة أن ينهى العقد بشرطين ، أولهما ، إخطار العامل بذلك في المدة التي حددها القانون ، والثاني ، ألا يكون استعماله لهذا الحق استعمالاً غير مشروع وأن الإخلال بالشرط الأول جزاء استحقاق العامل لأجره عن مدة الإخطار وجزاء الإخلال بالشرط الثاني استحقاق العامل للتعويض ، كل ذلك مع أحقية العامل في المكافأة عن مدة الخدمة في الحالتين ، والاستعمال غير المشروع لحق الفسخ في حكم المادة ٢/٦٩٥ مدني هو بعينه الفسخ بلامبرر الذي نصت عليه المادة ٣٩ من المرسوم بقانون ٥٢/٣١٧ وأن الفصل بسبب إلغاء الوظيفة لا يمكن أن يندرج تحت أية صورة من صور الفصل التعسفي أو الفصل دون مبرر ، كما أن مما تنعاه الطاعنة في السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه فيما أقامه على أن إلغاء الوظيفة لا يصلح مبرراً للفصل وخلا الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه من أي بيان عن إثبات الخطأ من جانب الطاعنة مع أن عبء إثبات أن الفصل حصل بطريق العسف يقع على عاتق من يدعيه وكان على المحكمة أن تكلف المطعون عليه بإثبات ما ادعاه في هذا الخصوص وإذا لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن المادة ٣٩ من المرسوم بقانون رقم ١٩٥٢/٣١٧ تقضي بأنه إذا لم يكن لفسخ عقد العمل ما يبرره حق للضرورة من هذا الفسخ المطالبة بتعويض ما أصابه من ضرر ، وأن المبرر الذي ذكرته الطاعنة لفصل المطعون عليه هو إلغاء الوظيفة غير مقبول وكان في مقدور الطاعنة عدم الالتجاء إليه طالما أنها لم تغلق مصانعها أو لم تعد في حاجة إلى خفراء تحتاج مراقبتهم إلى ملاحظتهم . كما أن الحكم المطعون فيه قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي وأضاف إليها أن المادة ٤٠ من المرسوم بقانون رقم ١٩٥٢/٣١٧ أوردت الحالات التي يباح فيها لرب العمل فصل العامل دون سبق إعلان ودون مكافأة أو تعويض على سبيل الحصر وليس من بينها الفصل لإلغاء الوظيفة — وأن استنساخ الطاعنة في تبرير حقها في فصل المطعون عليه لإلغاء الوظيفة إلى اللائحة التي أصدرتها في سنة ١٩٤٣ وصدقت عليها مصلحة العمل

ووزارة التجارة مردود بأن هذه اللائحة قد نسخت بصدور قوانين عقد العمل
الفردى فى سنة ١٩٤٤ و ١٩٥٢ — وهذا الذى أقام الحكم المطعون فيه قضاءه
عليه مخالف للقانون — ذلك أن عقد العمل الفردى غير المحدد المدة عقد مؤقت
بطبيعته ومن ثم منى المشرع بتنظيم حالات فسخه فنص فى المادة ٣٦ من
المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ على أنه "إذا كان العقد غير محدد المدة جاز
لكل من الطرفين فسخه بعد إعلان الطرف الآخر كتابة قبل الفسخ بثلاثين يوما
بالنسبة إلى العمال المعيّنين بأجر شهرى وسبعة أيام بالنسبة إلى العمال الآخرين فإذا
فسخ العقد بغير مراعاة هذه المهلة ألزم من فسخ العقد أن يؤدي إلى الطرف
الآخر تعويضا مساويا لأجر العامل عن مدة المهلة أو الجزء الباقى منها" كما نص
فى المادة ٣٧ على أنه "إذا انتهت مدة عقد العمل المحدد المدة أو كان الفصل
صادرا من جانب صاحب العمل فى العقد غير المحدد المدة وجب عليه أن يؤدي
إلى العامل مكافأة عن مدة خدمته . . . " ونص فى المادة ٣٩ على أنه "إذا
فسخ العقد بلا مبرر كان للطرف الذى أصابه ضرر من هذا الفسخ الحق فى
تعويض تقدره المحكمة مع مراعاة نوع العمل ومقدار الضرر ومدة الخدمة
والعرف الجارى بعد تحقيق ظروف الفسخ وذلك مع عدم الإخلال بأحكام
المادتين ٣٦ و ٣٧" ثم أورد فى المادة ٤٠ الحالات التى يجوز فيها لصاحب
العمل فسخ العقد دون سبق إعلان العامل ودون مكافأة أو تعويض . كما أورد
فى المادة ٤١ الحالات التى يجوز فيها للعامل ترك العمل قبل نهاية العقد أو بدون
سبق إعلان فى العقد غير المحدد المدة ، ورتب فى المادة ٤٢ حق العامل فى الحصول
على المكافأة المنصوص عليها فى المادة ٣٧ إذا ترك العمل فى إحدى حالات المادة ٤١
ومؤدى هذه النصوص أن لرب العمل أن ينهى عقد العمل غير محدد المدة بعد
إخطار العامل فى المهلة التى حددتها المادة ٣٦ ، وفى هذه الحالة لا يلزم رب العمل
بغير المكافأة التى يستحقها العامل بالتطبيق لأحكام المادة ٣٧ ، فإذا لم يراع
رب العمل تلك المهلة أو جزءا منها قبل الفصل التزم بدفع أجر مدة المهلة أو جزئها
مع المكافأة . فإذا كان فسخ العقد بغير مبرر على حد تعبير المادة ٣٩ أى كان
فسخا تعسفيا — على ما عبر به القانون المدنى فى المادة ٢/٦٩٥ التزم رب العمل

فوق المكافأة ومقابل أجر مدة المهلة بتعويض العامل عن هذا الفصل التعسفى، ويكون على العامل في هذه الحالة عبء إثبات أن الفسخ حصل بطريق التعسف أما إذا كان ذلك الفسخ راجعا إلى حالة من الحالات التي أوردتها المادة ٤٠ على سبيل الحصر فإن رب العمل يكون في حل من فسخ العقد دون سبق إخطار العامل ولا يكون لهذا الأخير أى حق في أجر مهلة الإخطار ولا في المكافأة عن مدة الخدمة ولا في التعويض عن الفصل — لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد فصلت المطعون عليه مستندة إلى إلغاء وظيفته وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد اعتبر أن مبرر الفصل على هذه الصورة غير مقبول طالما أن الطاعنة لم تغلق مصانعها أو أنها لم تعد في حاجة إلى خفراء تحتاج مراقبتهم إلى ملاحظ لهم — وكان الحكم المطعون فيه قد قرر أن الفصل لإلغاء الوظيفة لا يندرج تحت أية حالة من الحالات التي نصت عليها المادة ٤٠ من المرسوم بقانون ١٩٥٢/٣١٧ ورتب على ذلك أن فصل المطعون عليه لهذا السبب هو فصل تعسفى يستحق من أجله التعويض — ولم يتعرض أى الحكيم لما أثاره المطعون عليه في دفاعه أمام محكمة أول درجة من أن الدليل على أن فصله من عمله فصل تعسفى أن الطاعنة شغلت الوظيفة التي كان يشغلها بغيره بعد فصله منها وهو ما أنكرته الطاعنة — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون كما شابه قصور لأن الفصل في غير الحالات التي أوردتها المادة ٤٠ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ لا يدل بمجرد على أنه فصل تعسفى تنطبق عليه المادة ٣٩ من المرسوم بقانون سالف الذكر المادة ٢/٦٩٥ مدنى، بل يجب أن يقوم الدليل على عدم صحة المبرر الذى استند إليه رب العمل في فسخ العقد وأن يثبت أن الفصل كان تعسفيا ويلتزم من يدعى حصول التعسف بإثباته . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التفقت من هذا النظر فإنه يكون متعين النقض دون حاجة لبحث ما أثارته الطاعنة في السبب الثانى من قصور الحكم في خصوص تحقق الضرر .

جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : عثمان رمزي ، و ابراهيم مئان
يوسف ، ومحمد زعفراني سالم ، والحسين العوضي المستشارين .

(٥٩)

طعن رقم ٢١٤ سنة ٢٤ ق

تسجيل . بيع "تراجم المشترين" . تصرف البائع في العقار المبيع بالبيع إلى مشتر ثان .
قيام كل من المشترين برفع دعوى صحة التعاقد وتسجيلهما الصحفيين في يوم واحد وساعة واحدة
ثم قيام كل منهما بتسجيل حكم صحة التعاقد الصادر له . العبرة في المفاضلة بأسبعية رقم تسجيل
صحيفة الدعوى .

إذا كان البائع قد تصرف في العقار المبيع إلى مشتر ثان وأقام كل
من المشترين دعوى بطلب صحة التعاقد عن البيع الصادر له وسجلت الصحفتان
في يوم واحد وساعة واحدة ثم سجل كل منهما حكم صحة التعاقد الصادر له
فإن السابق واللاحق في التسجيل يتعين حتما بأسبعية الرقم في تسجيل صحيفة
دعوى صحة التعاقد إذ أن الشارع قد عني بوضع نظام لطلبات تسجيل المحررات
ولم يترك الأمر فيه لمحض الصدفة نظرا لما يترتب على أسبعية التسجيل من أثر
في المفاضلة بين المتنازعين على ملكية عقار واحد . ذلك أنه بمقتضى القانونين
رقى ١٨ و ١٩ لسنة ١٩٢٣ لا تنتقل الملكية من البائع لاشرى إلا بتسجيل
التصرف المنشئ للملكية — وهو عقد البيع — فإذا لم يحصل التسجيل فإن الملكية
تبقى على ذمة المتصرف حتى ينقلها التسجيل ذاته للمتصرف إليه . كما أن تسجيل
حكم إثبات التعاقد يحدث نفس الأثر الذي يحدثه تسجيل عقد البيع باعتبار أن
الحكم بإثبات التعاقد إنما هو تنفيذ عيني لالتزام البائع بنقل الملكية وتسجيل
صحيفة تلك الدعوى باعتبارها منظوية تحت دعاوى الاستحقاق الوارد ذكرها
بالمادة السابعة من قانون التسجيل يحفظ لرافعها حقوقه من تاريخ حصوله

بحيث إنه متى حكم له بطلباته فإن الحق الذي قرره الحكم ينسحب إلى يوم تسجيل العريضة — إذا كان قد تأثر بهذا الحكم طبقا للقانون — دون أن يتأثر بما يصدر بعد ذلك من البائع من تصرفات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع تحصل — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن الطاعن بصفته وليا على أولاده اشترى من المطعون عليه الأول — بمقتضى عقد تاريخه ٢٣/١٠/١٩٤٠ فدانين بحوض الحسين رقم ١٢ — قطعة رقم ٣ شائعة فى ٣ س ١٢ ط ٤ ف بزمام البيضية مركز ملوى بثمان قدره ٥٢٠ جنيها ثم باع المطعون عليه الأول نفس هذا القدر ضمن ٦ س ١٨ ط ٦ ف إلى من يدعى بطرس شحاته بعقدين مؤرخين ١٩ من أبريل سنة ١٩٤١ ، أول يونيه سنة ١٩٤١ — وأقام الطاعن الدعوى رقم ٤٣٥٣ سنة ١٩٤١ مدنى ملوى بصحيفة سجلت فى ٢٧/٨/١٩٤١ رقم ٧٥٧ بطلب إثبات صحة التعاقد عن ذلك البيع — كما أقام بطرس شحاته الدعوى رقم ٢٥٢ سنة ١٩٤١ كلى المنيا بصحيفة سجلت فى ٢٧/٨/١٩٤١ تحت رقم ٧٥٨ — وانتهت هذه الدعوى بالصلح بين رافعها والمطعون عليه الأول — على موافقة هذا الأخير على إثبات صحة التعاقد عن ط ٦ ف ٦ ف الموضحة بكشف التعديد — وتاريخ ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٤١ صدقت المحكمة على محضر الصلح المقدم وجعله فى قوة سند واجب التنفيذ — ثم رفعت المطعون عليها الرابعة دعوى شفعة ضد بطرس شحاته والمطعون عليه الأول وطلبت فيها الحكم بأحققتها لأخذ العقار المبيع من المطعون عليه الأول بطرس شحاته بالشفعة — وقيدت هذه الدعوى بمحكمة المنيا الابتدائية برقم ١١٤ لسنة ١٩٤٢ كلى المنيا — وقضى من تلك المحكمة فى ١٨ من أبريل سنة ١٩٤٣ برفض الدعوى واستأنفت المطعون عليها الرابعة هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف

المقيد بجدولها برقم ٩٤٩ لسنة ٦٠ ق ، ف قضى في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ بإلغاء الحكم المستأنف وأحقية المطعون عليها الرابعة للشفعة في ذلك القدر من الأطنان وبتاريخ ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ تنازلت المطعون عليها الرابعة إلى المطعون عليه الثانى بطريق البيع عن أربعة أفدنة منها - وسجل هذا العقد في ١٩٤٨/١٢/٨ وبتاريخ ٢٤ من مارس سنة ١٩٥٠ أقام الطاعن الدعوى رقم ٦٥ لسنة ١٩٥٠ كلى المنيا - على المطعون عليهم طالبا بصحيفتها الحكم بتثبيت ملكيته بصفتها المذكورة إلى ٢ الف المينة الحدود والمعالم بالصحيفة ومنع منازعة المدعى عليهم له فيها وتسليمها اليه مع إلزامهم جميعا متضامنين بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . وورد في وقائعها أنه سجل في المحكمة الشرعية حكم صحة التعاقد الصادر له في ١٩٤٢/٦/٦ - كما أن بطرس شحاته سجل في المحكمة الشرعية محضر الصلح الذى أقر له فيه المطعون عليه بما طلبه من صحة التعاقد عن الأطنان المبعة له والى يدخل فيها الغدافات المبيعان له بتاريخ ١٦/١١/١٩٤١ . وفي ١٩٥٢/٣/٢٩ قضت محكمة المنيا الابتدائية برفض دعوى الطاعن مع إلزامه بمصاريفها و ٥٠٠ قرش أتعابا للمحاماة (للمطعون عليه الثانى) . فاستأنف الطاعن هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٥١٣ لسنة ٦٩ ق - بصحيفة أهلها للمطعون عليهم في ٤ و ٥ و ١٠/٦/١٩٥٢ وطالب الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والحكم له بطلباته الموضحة بصحيفة الدعوى الابتدائية مع إلزام المطعون عليهم متضامنين بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . وفي ١٩ من يناير سنة ١٩٥٤ قضت محكمة استئناف القاهرة بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف (الطاعن) بالمصاريف و ٦٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة للمطعون عليهما الثانى والرابعة . وبتاريخ ١٥ من يونيو سنة ١٩٥٤ قرر الطاعن الطعن بالنقض فى هذا الحكم - وبعد استيفاء إجراءاته قدمت النيابة مذكرة بوجهة نظرها رأت فيها قبول الطعن شكلا وفى الموضوع نقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة أول أبريل سنة ١٩٥٨ وصممت النيابة على ما جاء بمذكرتها . وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة أول مايو سنة ١٩٥٨

وفيما دفع المطعون عليه الثاني ببطلان إعلان الطعن للمطعون عليه الأول بنيابة ملوى قولا منه بأنه كان يتعين على الطاعن قبل تسليم صورة الإعلان إلى النيابة أن يتحرى عن موطن المطعون عليه الأول فيعلنه فيه بعد إذ تبين أنه لا يقيم في الموطن الذي وجه له فيه إعلان الطعن فلا يلجأ إلى تسليم صورة الإعلان للنيابة إلا بعد بذل الجهد والسعى إليه في الموطن الذي اتخذته لنفسه ، وتعذر الاهتداء إلى هذا الموطن ، وقد أبدت النيابة رأيها في الطعن بالتصحيح على ما جاء بمذكرتها المشار إليها آنفا . وفي هذا الدفع بطلب رفضه موضحا أنه لا مصلحة للمطعون عليه الثاني في إبدائه .

وحيث إن الدفع المبدى من المطعون عليه الثاني ببطلان إعلان المطعون عليه الأول غير مقبول . إذ فصحلا عن أنه لا يبين من الوقائع السالف إيرادها أن له مصلحة في إبدائه — فإنه لم يسبق له أن تمسك به في المذكرة المقدمة منه في الطعن — كما أن بطلان الإعلان في صورة الوقائع المسائلة في الطعن الحالي — بفرض وجوده — ليس من النظام العام .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية فيتعين قبوله شكلا .
وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه — خطأه في القانون — وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه لما أقام دعواه بصحة التعاقد عن عقد البيع الصادر له من المطعون عليه الأول سجل صحيفتها برقم ٧٥٧ كما سجل الحكم الصادر له بصحة التعاقد — وثئن كان بطرس شحاته قد سجل هو الآخر صحيفة دعوى صحة التعاقد المرفوعة منه عن عقد البيع الصادر له من نفس البائع (وهو المطعون عليه الأول) ثم سجل حكم صحة التعاقد الصادر له أيضا — إلا أنه يتعين الاعتداد في هذا الخصوص — لا بأسبقية تسجيل حكم صحة التعاقد — بل الأسبقية في تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد — ويتعين أيضا الاعتداد في هذه الأسبقية — بالرقم — إذ السابق برقمه يعتبر سابقا في التسجيل على صاحب الرقم الآخر — ولكن الحكم المطعون فيه جانب هذا النظر وأهدر أثر أسبقية تسجيل صحيفة دعواه — قائلا إنه ما دامت الصحفتان قد سجلتا في يوم واحد وساعة واحدة

فإنه لا وجه للمفاضلة بينهما إلا لمن يكون أسبق منهما بتسجيل حكم صحة التعاقد الصادر له . وعلى هذا الأساس الخاطئ ، المخالف لأحكام قانون التسجيل قضى برفض دعوى الطاعن تأسيسا على أن بطرس شحاته كان أسبق من الطاعن تسجيلا لحكم صحة التعاقد الصادر له وأنه لذلك تكون ملكية الفدانين موضوع الدعوى قد انتقلت له دون الطاعن .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه — أنه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على ما أورده في أسبابه من قوله : ” وحيث إنه تبين من الاطلاع على عريضتي الدعوى — وبين رقمي ٢٥٢ لسنة ١٩٤١ كلى المنيا ، ٤٣٥٣ لسنة ١٩٤١ ملوى أنهما قدمتا لمكتب التسجيل في ١٩٤١/٨/٢٧ في الساعة الحادية عشرة والدقيقة العاشرة أى في يوم واحد وساعة واحدة ودقيقة واحدة بحيث يتعذر تعيين أسبقية زمنية بينهما وهي التي يعول عليها الشارع في الأفضلية في التسجيل ، وقد تكون النمرة التي أصابت عريضة المستأنف (الطاعن) وكونها أسبق من عريضة بطرس شحاته مرجعها الى بعض الصدف إذ يحتمل عندما توضع العقود والمرائض أمام الكاتب المختص أن تكون النمرة السابقة من نصيب الورقة الموضوعية أمامه أخيرا — وما دام أن الثابت أن العريضتين قدمتا في وقت واحد فكان يتعين قيدها تحت رقم واحد وتعتبر العريضتان في واقع الأمر في مرتبة واحدة ولا يترتب على نمرها الترتيبية تقدم إحداهما البتة على الأخرى وتنتقل الملكية لأيهما أسبق تسجيلا للحكم الصادر له بإثبات التعاقد فلا يجد من يصدر له الحكم أخيرا شيئا في ملكية البائع حتى ينتقله باسمه فيصبح مقده وعريضة دعواه معدومة الأثر القانوني بالدسمة المشتري الآخر . والثابت من الأوراق أن الحكم الصادر لبطرس شحاته تسجل قبل الحكم الذي يتمسك به المستأنف (الطاعن) وبذا تكون الملكية قد انتقلت لبطرس شحاته أولا ولم يعد في ملكية البائع شيء من القدر الذي باعه للمستأنف (الطاعن) .“ . وفي التأسيس على هذا النظر مخالفة للقانون — ذلك أنه بعد صدور القانون رقمي ١٨ ، ١٩ لسنة ١٩٢٣ الخاصين بالتسجيل أصدر وزير الحقانية في ١٢ من يولييه سنة ١٩٢٣ قرارا بشأن إمساك دفاتر التسجيل وإنشاء مأموريات

لأقلام الرهون المختلطة - . وفي ٢ من أكتوبر سنة ١٩٢٩ أصدر قراراً جعل به النظام الذي يعمل به أمام المحاكم الشرعية فيما يتعلق بامساك دفاتر التسجيل بها متفقاً مع النظام المبين بقرار ١٢ من يولييه سنة ١٩٢٣ سالف الذكر لتوحيد نظام التسجيل في جميع جهات التقاضي - ثم صدر المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها معديلاً نظام التسجيل بالمحاكم الشرعية بما يوافق قانون التسجيل رقم ٦٨ لسنة ١٩٢٣ والتعليقات الصادرة بشأنه للمحاكم الشرعية في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٢٩ . وقد نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى من قرار ١٢ من يولييه سنة ١٩٢٣ على أن : "جميع المحررات وأجبة التسجيل بما فيها الأحكام وقوائم التسجيلات العقارية تقدم لأقلام الرهون بالمحاكم المختلطة من نسخة أصلية أو أكثر موزعة بالمداد الأسود على ورق خاص يطلب من المصاحبة على نفقة الطالب " . ونص بالفقرة الثانية من تلك المادة على أن : "توضع على النسخة الأصلية أو على كل نسخة من النسخ الأصلية نمرة متتابعة تدل على ترتيبها بحسب تقديمها مع تاريخ اليوم وبيان ساعة التقييد في دفتر العرائض ويوقع عليها كاتب المحكمة " . ونص في الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الثانية من هذا القرار على أن : "توضع النسخة الأصلية أو نسخة من النسخ الأصلية داخل ملف وتحفظ بقلم الرهون " . وعلى أن : "تحتل هذه الملفات محل دفاتر التسجيل الحالية " . أما دفتر العرائض المشار إليه فيما سلف فهو ما نصت عليه المادة ٧٥١ من القانون المدني المختلط وقد ورد بها : "ويكون تحت يد الكاتب المذكور دفتر آخر منو الصحائف وعلى كل منها علامة - كما سبق ذكره - يقيد فيه بيان سندات العقار - ود أو القوائم المطلوب تسجيلها عند تسليمها إليه الأول فالأول " - وتتفق نصوص قرار ٢ من أكتوبر سنة ١٩٢٩ - والرسوم بقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٣١ - في جوهرها - مع ما قصد إليه الشارع من بيان الإجراءات الخاصة بالتسجيل وتوحيد نمطها في جهات التسجيل المختلفة على النحو السالف الذكر . ويستفاد مما تقدم أن طلبات تسجيل المحررات تقدم إلى كاتب المحكمة فيقيد في دفتر العرائض عند تسليمها إليه الأول فالأول . وأن التسجيل يتم بأن توضع

ثمرة متتابعة — على النسخة الأصلية — تدل على ترتيبها بحسب تقديمها ، مع تاريخ اليوم وبيان ساحة القيد في دفتر العرائض . وفي ذلك جميعه ما يفيد أن السابق واللاحق في التسجيل يتعين حتما بأسبقية الرقم وقد عني الشارع بوضع هذا النظام ولم يترك الأمر فيه لمحض الصدفة نظرا لما يترتب على أسبقية التسجيل من أثر في المفاضلة بين المتنازعين على ملكية عقار واحد — ذلك أنه بمقتضى القانونين رقمي ١٨ ، ١٩ لسنة ١٩٢٣ لا تنتقل الملكية من البائع للشترى إلا بتسجيل التصرف المنشئ للملكية — وهو عقد البيع — فإذا لم يحصل التسجيل فإن الملكية تبقى على ذمة المتصرف حتى ينقلها التسجيل ذاته للمتصرف إليه . كما أن تسجيل حكم إثبات التعاقد يحدث نفس الأثر الذي يحدثه تسجيل عقد البيع باعتبار أن الحكم بإثبات التعاقد إنما هو تنفيذ عيني لالتزام البائع بنقل الملكية — وتسجيل صحيفة تلك الدعوى — باعتبارها منطوية تحت دعاوى الاستحقاق الوارد ذكرها بالمادة السابعة من قانون التسجيل يحفظ لرافعها حقوقه من تاريخ حصوله بحيث إنه متى حكم له بطلباته فإن الحق الذي قررته الحكم ينسحب إلى يوم تسجيل العريضة ” إذا كان قد تأثر بهذا الحكم طبقا للقانون ” دون أن يتأثر بما يصدر بعد ذلك من البائع من تصرفات . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر وأهدر ما تمسك به الطاعن من أسبقية في تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد المرفوعة منه — فقد كان لهذا النظر الخاطئ أثره في قضاء الحكم المطعون فيه مما يتعين معه نقضه .

جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود عباد المستشار ، وبحضور السادة : محمد متولى عتلم ، وإبراهيم عثمان يوسف ،
والحسن العوضى ، ومحمد وفعت المستشارين

(٦٠)

طعن رقم ٥ سنة ٢٧ ق "أحوال شخصية"

(أ) نقض "المصلحة في الطعن" أهلية . جبر . وفاة المطلوب الجبر عليه بعد صدور الحكم
المطعون فيه لا تمنع توافر مصلحة طالب الجبر في الطعن على الحكم .

(ب) نقض "نظر الطعن أمام المحكمة" . دعوى "انقطاع الخصومة" . أهلية . جبر .
مق تعتبر الدعوى مهياة للحكم أمام محكمة النقض ويجب الاستمرار في نظرها أمامها ؟
مثال في دعوى جبر . المواد ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٤٤١ مرافعات .

(ج) حكم "إيداع أسبابه" . أهلية . جبر . صدور قرار من محكمة ابتدائية في مادة جبر .
عدم إيداع أسبابه في مدة الخمسة عشر يوما المنصوص عليها في المادة ١٠١٨ مرافعات .
لا بطلان . م ٣٤٦ مرافعات .

(د) أهلية "عوارض الأهلية" . جبر . لسفه والغفلة . تعريفهما .

(هـ) أهلية "عوارض الأهلية" . جبر . دفع "طلب نذب طبيب" . عدم التزام
المحكمة بنذب طبيب لتوقيع الكشف الطبي على المطلوب الجبر عليه والاطلاع على التقارير .
الطبية السابقة وإيداع رأيه فيها . رفض هذا الطلب . لا إخلال بحق الدفاع .

١ — قيام المصلحة في الطعن بالنقض أو عدم قيامها إنما يرجع فيه إلى وقت
صدور الحكم المطعون فيه وما يلابس الدعوى إذ ذاك من ظروف ووقائع يثبتها
الحكم وتكون تحت نظره وعليها يرتكز قضاؤه بحيث يقتصر بحث الطعن فيه في
مختلف وجوهه القانونية على هذا النطاق . فإذا كان المطلوب الجبر عليه على قيد

الحياة يوم صدور الحكم المعلنون فيه فإن وفاته بعد ذلك لا يكون لها تأثير على تحقق مصالحة طالب الحجر وتوافرها في الطعن على ذلك الحكم .

٢ — إن وفاة أحد طرفي الخصومة بعد أن تكون الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها لا يمنع على ما تقتضيه المادة ٢٩٥ من أحكام من الحكم في موضوعها على موجب الأقوال والطلبات الختامية . وتعتبر الدعوى مهياة للحكم أمام محكمة النقض على مقتضى المادتين ٢٩٦ و ٤٤١ من أحكام بعد استيفاء جميع إجراءات الدعوى من إيداع المذكرات وتبادلها بين الطرفين . فإذا كان المطلوب الحجر عليه قد توفي بعد تمام ذلك أمام محكمة النقض فلا تأثير لوفاته في نظر الطعن في الحكم الصادر برفض طلب الحجر .

٣ — متى كان القرار المنع ببطالته صادرا في مادة حجر من محكمة ابتدائية فإن عدم إيداع أسبابه في ظرف خمسة عشر يوما المنصوص عليها في المادة ١٠١٨ من أحكام لا يترتب عليه بطلان ذلك القرار . ذلك لأن المشرع قد رأى في هذا الخصوص عدم الأخذ بحكم المادة ٣٤٦/٢ من أحكام الخاص ببطلان الأحكام إذا لم تودع مسوداتها في المواعيد المحددة لذلك ولم يرد بالمادة ١٠١٨ نص على جزاء البطلان مماثل للنص الوارد في المادة ٣٤٦ سابقة الذكر .

٤ — السفه والغفلة بوجه عام يشتركان في معنى واحد هو ضعف بعض الملكات الضابطة في النفس إلا أن الصفة المميزة للسفه هي أنها تعترى الإنسان فتحملة على تبذير المال وانفاقه على خلاف مقتضى العقل والشرع . أما الغفلة فإنها تعتبر صفة من صوره ضعف بعض الملكات النفسية ترد على حسن الإدارة والتقدير . فإذا كان الحكم إذ قضى بتأييد قرار رفض طلب الحجر لهذين السببين قد أقام قضاءه على ما استخلصه هو والحكم الابتدائي بالأسباب السائغة التي أورداها من أن تصرفات المطلوب الحجر عليه إلى ولده وأحفاده لها ما يبررها وتدل على تقدير وإدراك لما تصرف فيه ولا تليق عن سفه أو غفلة فإن ذلك الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو تأويله .

• - المحكمة ليست ملزمة بإجابة طلب طالب الحجر ندب طبيب آخر لتوقيع الكشف الطبي على المطلوب الحجر عليه والاطلاع على التقارير الطبية السابقة وإبداء رأيه فيها متى كونت اقتناهاها في الدعوى من واقع الأوراق المقدمة فيها وبذا لا يكون في رفض الحكم لهذا الطلب إخلال بحق له في الدفاع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع الدهوى - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتلخص في أن الطاعنتين قدما إلى نيابة كفر الشيخ طلبا بتوقيع الحجر على والدهما محمد عبد العال على البهوتى للسفه والغفلة لأنه يمتلك ثروة مقدارها ثمانون فدانا تقريبا من الأطنان الزراعية ومنزلان وعمارة كبيرة ومهلات تجارية وقد استغل ولده عبد الفتاح محمد عبد المتعال كبر سن والده وشيخوخته واضطراب أعصابه وجعله يتصرف له هو وأولاد شقيقه مجاهد وعبد الغنى في كثير من هذه الثروة حتى لم يبق له منها سوى خمسة وعشرين فدانا ، فقامت النيابة بتحقيق هذا الطلب وعرضت والد الطاعنتين على الطبيب الشرعى بطنطا ثم قدمت الطلب بعد ذلك إلى محكمة كفر الشيخ طالبة توقيع الحجر على المطلوب الحجر عليه للغفلة . وبسبب تعديل اختصاص تلك المحكمة أحيل الطلب على محكمة المنصورة الابتدائية المختصة حيث قيد أمامها برقم ٥٩ سنة ١٩٥٥ ب كلى ، وقدم والد الطاعنتين تقريرا طبيا استشاريا يؤيد سلامة تصرفاته فنذبت المحكمة الطبيب الشرعى بالمنصورة لفحص المطلوب الحجر عليه والاطلاع على التقرير الاستشارى المقدم منه وتقرير الطبيب الشرعى بطنطا لبيان ما إذا كان به عته أو غفلة أو كان بعقله شائبة تستدعى الحجر عليه . وبعد أن قدم الطبيب الشرعى المذكور تقريره قدمت الطاعنتان تقريرا طبيا استشاريا . وبتاريخ أول مايو سنة ١٩٥٦ ،

٢٠ (١٦) ٠٢

ناقشت المحكمة المطلوب الجرح عليه وقررت في نهاية تلك الجلسة رفض طلب الجرح . فاستأنفت النيابة العمومية هذا القرار أمام محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ١٤ لسنة ١٩٥٦ أحوال شخصية طالبة إلغاء وتوقيع الجرح على والد الطاعتين ، ولدى تلك المحكمة انضمت الطاعتان إلى النيابة وطلبتا أصليا الحكم بطلان القرار المستأنف لعدم إيداع أسبابه قلم الكتاب في الميعاد القانوني وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل فيها من جديد وفي حالة التصدي للوضوع الحكم بإلغاء القرار المستأنف وتوقيع الجرح على والدهما للسفاه والغفلة واحتياطيا انتداب كبير الأطباء الشرعيين لمراجعة جميع أوراق القضية وما بها من تقارير طبية لمعرفة أوجه الصواب فيها وإعادة توقيع الكشف الطبي على والدهما ومناقشته وتقديم تقرير عن حالته لمعرفة ما إذا كانت حالته وتصرفاته تصبح أساسا لتوقيع الجرح عليه للسفاه والغفلة من هدمه . وبتاريخ ٨ من يناير سنة ١٩٥٧ قضت المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلا وبرفضه موضوعا وتأيد القرار المستأنف . فطعن الطاعتان في هذا الحكم بطريق النقض بتاريخ ١٧ من يناير سنة ١٩٥٧ وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم في خصوص السبب الأول . وبتاريخ ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٧ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته على الدائرة المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية ، وبعد إعلان تقرير الطعن إلى المظنون عليهما وتقديم مذكرات الطرفين والنيابة — وقد عدلت في مذكرتها عن رأيها السابق وطلبت رفض الطعن — حدد لنظر الطعن أمام هذه المحكمة جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ وفيها قرر وكيل المطلوب الجرح عليه أن موكله توفي ، وقدم توكيلا صادرا له من هبة الفتح محمد هبة المتعال أحد الورثة للحضور في الطعن — وفي الجلسة التالية دفع بعدم قبول الطعن لعدم وجود مصلحة للطاعتين فيه بعد وفاة المطلوب الجرح عليه لأنه لو حكم لمصاحتهما بنقض الحكم فلن يكون من المستطاع نظر الجرح أمام المحكمة الموضوعية لأن هذا الطالب متعلق بشخصه ومرتبط بوجوده على قيد الحياة . وطلبت النيابة العمومية الحكم بانقضاء الدعوى العمومية لوفاة المطلوب الجرح عليه إذ بوفاة تزول ولاية محكمة الأحوال الشخصية على أمواله . ويجلس أول مايو سنة ١٩٥٨ أصرت النيابة على طلباتها.

وحيث إن الدفع مردود ، ذلك أن قيام المصلحة في الطعن بالنقض أو عدم قيامها إنما يرجع فيه إلى وقت صدور الحكم المطعون فيه وما يلابس الدعوى إذ ذاك من ظروف ووقائع يشهدها الحكم وتكون تحت نظره وعليها يرتكز قضاؤه بحيث يقتصر بحث الطعن فيه — في مختلف وجوهه القانونية — على هذا النطاق ولما كانت مصلحة الطاعنتين في الطعن متعلقة يوم صدور الحكم المطعون فيه لوجود والدهما المطلوب الجرح عليه على قيد الحياة حينذاك فإن وفاته بعد ذلك لا تأثير لها على تحقق هذه المصلحة وتوافرها في هذا الطعن — كما أن وفاة أحد طرفي الخصومة بعد أن تكون الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها لا يمنع — على ما تقتضيه المادة ٢٩٥ مرافعات — من الحكم في موضوعها على موجب الأقوال والطلبات الختامية — وتعتبر الدعوى مهياة للحكم أمام محكمة النقض — على مقتضى المادتين ٢٩٦ و ٤٤١ من قانون المرافعات بعد استيفاء جميع إجراءات الدعوى من إيداع المذكرات وتبادلها بين الطرفين — كما هو الحال في هذه الدعوى — فلا تأثير لوفاة المطلوب الجرح عليه بعد تمام ذلك في نظر الدعوى أمامها ومن ثم يكون الدفع في غير محله .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب محصل أولها أن الحكم المطعون فيه قد صدر على خلاف القانون. ذلك أن القرار الصادر من محكمة أول درجة قد صدر في يوم أول مايو سنة ١٩٥٦ الذي كانت القضية معجوزة للحكم فيه من يوم ١٩٥٦/٤/٢٤ ولم تودع أسبابه قلم كتاب المحكمة حتى يوم ١٩٥٦/٥/١٩ طبقاً للشهادة الرسمية المستخرجة عن ذلك. ولما كانت المادة ١٠١٨ من قانون المرافعات الواردة في باب طرق الطعن في القرارات والأوامر الخاصة بالولاية على المال قد نصت على وجوب إيداع أسباب القرارات القطعية في مادة الجرح في ميعاد خمسة عشر يوماً من تاريخ النطق بالحكم . ونصت المادة ١٠١٧ مرافعات على أنه : ” فيما هذا ما قضى به في المواد الآتية تتبع الأحكام الواردة في الباب العاشر والثاني عشر والثالث عشر من الكتاب الأول “ وكانت المادة ٢/٣٤٦ مرافعات الواردة في الباب العاشر من قانون المرافعات قد نصت على بطلان الحكم إذا لم تودع مسودته عقب النطق به إذا صدر في غير جلسة المرافعة

لما كان ذلك فإنه من الواجب تطبيق الجزاء الوارد في المادة ٣٤٦/٣ مرافعات على مخالفة نص المادة ١٠١٨ سالفه الذكر ، وبالرغم من أن الحكم المطعون فيه قد أخذ بهذا النظر فإنه استند إلى مذكرة رئيس الدائرة التي أصدرت القرار من أن المسودة قد حوت يوم ١٩٥٦/٥/١٥ وأودعت قلم الكتاب في اليوم التالي ضاربا بذلك صفحا عما ثبت من الشهادة الرسمية من عدم إيداع المسودة لغاية يوم ١٩٥٦/٥/١٩ تأسيسا على أن قول رئيس الدائرة لا معقب عليه مع أن تلك الشهادة رسمية وحجة بما ورد فيها حتى يطمئن فيها بالتزوير وقضى الحكم المطعون فيه تبعا لذلك برفض الدفع ببطلان القرار الابتدائي لعدم إيداع مسودته في الميعاد مما يجعله مخالفا للقانون متعيينا تقضيه. ومحصل السبب الثاني - أن الطاعتين أسستا طلب توقيع الحجر على المطعون عليه على السفه والغفلة وذلك لما ثبت من مناقشة معاون المجلس الحسبي بطنطاله في يوم ١٩٥٥/٢/٢٨ من أنه لا يعي شيئا من أمواله أو ثروته ولا يعرف كثيرا أو قليلا عما يدور حوله وتأيد ذلك بما أثبتته الطيب الشرعي بطنطا من أن المطلوب الحجر عليه مصاب بضعف شيخونخي عام وأنه متقدم في السن وعنده تعصب في الشرايين وضعف في البصر وأن حالته العقلية تشير إلى انحلال عقل شيخونخي مما يصبح معه غير قادر على إدارة شئونه بنفسه هذا فضلا عما أثبتته الدكتور عبد العزيز حاسبي كبير الأطباء الشرعيين السابق في تقريره من ضرورة جعل تصرفات المطلوب الحجر عليه أساسا لبحث طلب الحجر ومناقشة حالته على هدى هذه التصرفات وما دام أنه لم يعد يدري شيئا عما يجري حوله فإن طلب توقيع الحجر للسفه والغفلة يكون في محله ، وقد سار الحكم المطعون فيه على عكس ما استقرت عليه أحكام هذه المحكمة من توقيع الحجر في مثل هذه الحال قولاً منه "بأنه متى ثبت أن تصرفات المستأنف عليه تدل على تقدير وإدراك لما تصرف فيه ولا تنبئ عن سفه أو غفلة ولها ما يبررها إذ صدرت من عاطفة وبر بابنه عبد الفتاح وأولاد شقيقه اللذين توفيا وتقديرا لما قام به شقيقاه في تركته وإنشاء ثروته" . وفات ذلك الحكم أنه لم يثبت أن المطلوب الحجر عليه قد استفاد شيئا من هذه التصرفات التي قدرها ابنه عبد الفتاح بأخس تقدير وأن هذه التصرفات لا يعتد بها إذا كان من صدرت منه لا يقدر الصالح لنفسه منها من الضار وأنه لا يهتدى إلى الراجح منها لنفسه مهما

كانت الدوافع والمبررات إلى ذلك مما ينفى أن تلك التصرفات قد صدرت عن تقدير وإرادة من المطلوب الجرح عليه ويجعل الحكم المطعون فيه متنافرا مع القانون ومخططا في تطبيقه وتأويله . ويتحصل السبب الثالث — في إخلال الحكم المطعون فيه بحق الطاعتين في الدفاع . ذلك أنهما طلبتا إلى محكمة أول درجة إحالة جميع التقارير الطبية مع المطلوب الجرح عليه إلى كبير الأطباء الشرعيين ليبدى رأيه فيها ويقرر ما إذا كانت حالته الصحية والعقلية تستوجب توقيع الجرح عليه من عدمه مستهديا في ذلك بتصرفاته السابقة وإجابته أمام معاون محكمة طنطا الحسنية وطبيب شرعى طنطا وأمام المحكمة بجلسة المناقشة الحاصلة في ١٩٥٦/٣/٢٠ إلا أن محكمة أول درجة أهدرت هذا الطلب ولم ترد عليه ، كما سايرتها محكمة ثانية درجة في ذلك بتأييدها قرارها لأسبابه وبذا يكون حكمها معيبا متعينا نقضه .

وحيث إن تسبب الأول مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ نفى البطلان من قرار محكمة أول درجة صحيح في نتيجته ذلك أن المادة ١٠١٧ الواردة في باب إجراءات الولاية على المال ضمن الكتاب الرابع من قانون المرافعات الخاص بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية نصت على ما يأتي : ” فيما عدا مانص عليه في المواد الآتية : تتبع الأحكام الواردة في الباب العاشر والثاني عشر والثالث عشر من الكتاب الأول “ . ونصت المادة ١٠١٨ بعد ذلك على ما يأتي : ” يجب أن تودع قلم الكتاب أسباب القرارات القطعية الصادرة في مواد الجرح والمساعدة القضائية و ... و ... في ميعاد ثمانية أيام من تاريخ النطق به إذا صدرت من محكمة مواد جزئية وفي ميعاد خمسة عشر يوما فيما عدا ذلك . ويكتفى في القرارات الأخرى بالتوقيع على محضر الجلسة المشتمل على منطوقها ... “ ومؤدى هاتين المادتين أنه لا يرجع إلى أحكام الباب العاشر (المشتمل على المادة ٣٤٦ مرافعات) إلا فيما لم يرد بشأنه حكم في المادة ١٠١٨ وما بعدها . ويبين من الاطلاع على محضر أعمال اللجنة العامة المشكلة لوضع قواعد المرافعات التي تطبق في مسائل الأحوال الشخصية أمام المحاكم الوطنية أنها قد أغفلت عمدا النص على البطلان بجزاء على عدم إيداع أسباب القرارات الواجب إيداع أسبابها في المواعيد المحددة . فقد ورد في محضر جلستها الثالثة والأربعين المنعقدة

في يوم ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ - ضمن الجزء الثالث من محاضر أعمال تلك اللجنة - عند البحث في القرارات وتسميتها ما يأتي : " ورأت اللجنة كذلك وضع نص يواجه إيداع القرار قلم الكتاب في موعد معين من النطق به على أن يكون هذا الميعاد فيما يتعلق بالقرارات التي لا تحتاج لأسباب ٢٤ ساعة من تاريخ النطق به - على أن تعتبر نسخة القرار الأصلية هي محضر الجلسة الموقع عليه من القاضي . أما القرارات التي تستوجب التسييب فيكون موعد إيداعها سبعة أيام على الأكثر من تاريخ النطق بها وإلا كانت باطلة . وبحث اللجنة فيما إذا كانت تضع البطلان جزاء لهذه المخالفة ورأت أن البطلان قد يضر بمصلحة عديم الأهلية ويفوت الغرض من إصدار القرار في موعد معين . ولذلك رأت أن يكون النص تنظيمياً على أن تكون المؤاخذه إدارية " . مما يدل على أن المشرع قد تعدد عدم الأخذ بحكم المادة ٢/٣٤٦ مرافعات الخاص ببطلان الأحكام إذا لم تودع مسوداتها في المواعيد المحددة لذلك . ولما كان المشرع قد أوجب في المادة ١٠١٨ إيداع أسباب القرارات في مواد الجرح وخلافها مما أشار إليه في تلك المادة في المواعيد المبينة بها حسب المحكمة التي أصدرتها ولم يرد بهذه المادة نص على جزاء البطلان مماثل للنص الوارد في المادة ٣٤٦ مرافعات ، وكان القرار المنع ببطلانه صادراً في مادة حجر من محكمة ابتدائية . فإن عدم إيداع أسبابه في ظرف الخمسة عشر يوماً المنصوص عليها في المادة ١٠١٨ لا يترتب عليه بطلان ذلك القرار .

وحيث إن السبب الثاني مردود بأن الحكم المطعون فيه بعد أن أشار إلى مناقشة محكمة أول درجة للطلوب الجرح عليه تلك المناقشة " التي بان منها بوضوح أنه سليم العقل مستقيم التفكير " قال " وحيث إنه متى ثبت أن تصرفات المستأنف عليه تدل على تقدير وإدراك لما تصرف فيه ولا تنهي عن سفه أو غفلة ولما ما يبررها إذ قد صدرت عن عاطفة وبربانية عبد الفتاح وأولاد شقيقه اللذين توفيا وتقديراً لما قام به شقيقاه في تكوين أمواله وإنماء ثروته " ولما كان السفه والغفلة بوجه عام يشتركان في معنى واحد هو ضعف بعض الملكات الضابطة في النفس إلا أن الصفة المميزة للسفه هي أنها تعترى الإنسان فتحمله

على تبذير المال وإنفاقه على خلاف مقتضى العقل والشرع . أما الغفلة فلأنها تعتبر صورة من صور ضعف بعض الملكات النفسية ترد على حسن الإدارة والتقدير . وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد قرار رفض طالب الحجر لهذين السببين قد أقام قضاءه على ما استخلصه هو والحكم الابتدائي بالأسباب السائفة التي أورداها من أن تصرفات المطلوب المجموع عليه إلى ولده وأحفاده لها ما يبررها وتدل على تقدير وإدراك لما تصرف فيه ولا تنجى عن صفه أو غفلة ، فإن ذلك الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو تأويله .

وحيث إن السبب الثالث مردود بأن المحكمة ليست ملزمة بإجابة طلب الطاعنتين ندب كبير الأطباء الشرعيين لتوقيع الكشف الطبي على المطلوب الحجر عليه والاطلاع على التقارير الطبية السابقة وإبداء رأيه فيها متى كونت اقتناعها في الدعوى من واقع الأوراق المقدمة فيها وبذا لا يكون في رفض الحكم المطعون فيه لهذا الطلب إخلال بحقهما في الدفاع .

وحيث إنه يبين مما سبق أن الطعن على غير أساس فيتعين رفضه .

جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود عباد ، ومحمد زعفراني
حالم ، والحسيني الموضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٦١)

طعن رقم ١٢٣ سنة ٢٤ ق

(أ) نزاع الملكية . تقدير قيمة التعويض في حالة الاستيلاء على جزء من عقار بغیر اتباع
الإجراءات القانونية . ق ٥ سنة ١٩٠٧ .

(ب) نقض "تقديم الأوراق والمستندات" . عدم التزام الطاعن بتقديم صورة من الأحكام
التهديدية . المادة ٤٣٢ مراقبات .

١ — يجب مراعاة ما يكون قد طرأ على قيمة الجزء الذي لم تنزع ملكيته
بسبب أعمال المنفعة العمومية من زيادة أو نقص طبقاً لنص المادة ١٤ من قانون
نزاع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ المعدل بالقانون ٩٤ لسنة ١٩٣١ بخصمه أو إضافته
إلى ثمن الجزء المستولى عليه حسب الأحوال . يتولى في ذلك — على ما جرى به
قضاء محكمة النقض — أن تكون الحكومة قد اتبعت الإجراءات القانونية
في نزاع الملكية أم لم تتبعها لأن نص تلك المادة الذي يوجب عند تقدير التعويض
مراعاة قيمة الزيادة أو النقص في قيمة الجزء الذي لم ينزع ملكيته إنما يقرر حكماً
عاماً في التعويض . ولا يعتد بقول المتزوع ملكيته بأن الخبير أثبت في تقريره أنه
لم تعد فائدة من مشروع نزاع الملكية وإنما أصاب الجزء الباقي الضرر بسببه مادام
أن الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي خلوماً يؤيد هذا القول لأنه يعتبر عارياً
عن الدليل .

٢ — لم توجب المادة ٤٣٢ مراقبات قبل تعديلها بالقانون ٤٠١ سنة ١٩٥٥
وهي بصدد بيان إجراءات معينة لتقديم صورة من الأحكام التهديدية فلا تريب على
الطاعن إذا أغفل تقديم صورة من حكم تهديدي أصدرته محكمة أول درجة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع الدعوى - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن وزارة الأشغال استولت خلال سنتى ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ لمناسبة مشروع الرى الصيفى على جزء من أطيان المطعون عليه مقداره ٨ ف ، ٢ ط ، ٩ س بزمام البلايش وأولاد طوق مركز البلينا دون اتخاذ الاجراءات التى نص عليها قانون نزع الملكية وقدوت لها ثمننا لم يقبله المطعون عليه ورفع الدعوى رقم ٣٤٧٥ ، سنة ١٩٤٨ كلى مصر ضد وزارتى الأشغال والمالية أمام محكمة مصر الابتدائية بطلب الحكم بإلزامهما بأن يدفعوا له متضامتين مبلغ ٣٧٠٠ جنيه ثمن الأرض المذكورة وريعتها مع فوائد هذا المبلغ بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة الرسمية للسداد والمصاريف وبتاريخ ١٩٥٠/٢/٢٧ نذبت المحكمة خبيراً لتقدير ثمن الأرض فى تاريخ الاستيلاء عليها فى سنة ١٩٤٤ وتقدير ريعها من ذلك التاريخ ، فباشر الخبير مأموريته وقدم تقريره بتقدير مبلغ ١١٧٤ جنيهاً ، ٤٧٠ ملياً ثمننا للأرض ومبلغ ٥٣٢ جنيهاً ، ٧٦٢ ملياً ريعاً لها لغاية سنة ١٩٤٩ وكان من بين اعتراضات الحكومة على هذا التقدير أن الخبير لم يراع فى تقدير الثمن خصم ما عاد على الأرض من المنفعة نتيجة لنزع الملكية كما يقضى بذلك قانون نزع الملكية . غير أن المحكمة حكمت بتاريخ ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥١ بإلزام الحكومة بأن تدفع للطعون عليه مبلغ ١٩٤٥ جنيهاً ، ٨٦٢ ملياً وهو عبارة عن ثمن الأرض حسب تقدير الخبير وريعتها لغاية سنة ١٩٥١ حسب تقديره كذلك مع إلزامهما بالمصاريف فاستأنفت الطاعتان هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة تحت رقم ٥٣٥ سنة ٦٩ ق وطلبتا بالنسبة للثمن أن يخص منه قيمة ما عاد على الأرض من المنفعة بسبب نزع الملكية كما طلبتا إلزام المطعون عليه بجزء من المصاريف مناسب لما

لم يحكم له به من طلباته -- وبتاريخ ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف تأسيسا على أنه لا يجوز للحكومة أن تتذرع بأحكام قانون نزع الملكية ما دام أنها قد استولت على الأرض المتزوع ملكيتها دون اتباع الإجراءات القانونية الواردة في ذلك القانون . وبتاريخ ١٥ من مارس سنة ١٩٥٤ طعنت الطاعتان في هذا الحكم بطريق النقض وقدم المطعون عليه مذكرة دفع فيها بعدم قبول الطعن لعدم إيداع الحكم التمهيدى للصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٥٠/٢/٢٧ ولا الحكم المستأنف اللذين أشار إليهما الحكم المطعون فيه كما تقضى المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات . وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها رفض هذا الدفع ورفض الطعن . وبتاريخ ٨ من أبريل سنة ١٩٥٨ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته على هذه الدائرة لنظره بجلسة ٨ من مايو سنة ١٩٥٨ وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن معنى الدفع بعدم قبول الطعن يتحصل فيما يقول المطعون عليه من أن الطاعتين طلبتا في استئنافيهما إلغاء الحكم التمهيدى الصادر بتاريخ ١٩٥٠/٢/٢٧ والحكم الابتدائى المستأنف وأن الحكم المطعون فيه أشار في مواضع عدة من أسبابه إلى هذين الحكمين فأصبعا بذلك جزءا منه لا تقوم له قائمة إلا بهما ويكون الادعاء بخالفته للقانون غير مقبول لعدم تقديم هذين الحكمين طبقا لنص المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات لأنهما دليل الطعن .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأن المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ سنة ١٩٥٥ كانت تنص على أنه : "يجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض خلال عشرين يوما من تاريخ الطعن الأوراق الآتية : — "أولا" ... ثانيا — صورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله وصورة من الحكم الابتدائى إذا كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه . ولما كانت الطاعتان قد قدمت صورة طبق الأصل من الحكم الابتدائى الصادر بتاريخ ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٥١ مع أوراق الطعن في الميعاد

القانونى ولم توجب المادة وهى بصدد بيان إجراءات معينة لتقديم صورة من الأحكام التمهيدية ، فلا تريب على الطاعنة إن هى أفلتت تقديم صورة من الحكم التمهيدى الصادر بتاريخ ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٠

وحيث إن مما تنعاه الطاعنتان على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون ذلك أن وزارة الأشغال كانت قد دفعت لدى محكمة الموضوع بأن بقية أطيان المطعون عليه قد استفادت من مشروع الرى نتيجة تحويله من نظام الحياض الى نظام الرى الصينى و بوجوب مراعاة خصم مقابل هذه الفائدة عند تقدير ثمن الأطيان التى تم الاستيلاء عليها طبقا لأحكام المادتين ١٣ ، ١٤ من قانون نزاع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ ولم تنبه محكمة أول درجة لهذا الدفاع وردت عليه محكمة الاستئناف بأنه لا يجوز التذرع بأحكام قانون نزاع الملكية ما دام أن الحكومة قد استولت على الأرض المتزوع ملكيتها دون اتباع الإجراءات القانونية الواردة فى ذلك القانون وما وردت به المحكمة من ذلك مخالف للقانون لأن إضافة الملك الخاص إلى الملك العام وتخصيصه للمنفعة العامة يتم بالفعل وبالقانون ويستوى أن يكون الاستيلاء قد تم نتيجة لاتخاذ الإجراءات المنصوص عليها فى قانون نزاع الملكية أو تم دون اتخاذ تلك الإجراءات إذ فى جميع الأحوال يجب أن يترتب عليه كافة الآثار القانونية وتجوز عليه أحكام القانون بلا مغايرة ومن غير تفريق بين أحوال اتخاذ الإجراءات القانونية وأحوال عدم اتخاذها .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن القانون رقم ٥ الصادر بتاريخ ١٩٠٧/٤/٢٤ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنافع العمومية والمعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٤ بتاريخ ١٩٣١/٦/١٨ نص فى المادة ١٣ منه على أنه : "يقدر ثمن العقار فى حالة نزاع ملكيته بدون مراعاة زيادة فى القيمة الناشئة أو التى يمكن أن تنشأ من نزاع الملكية . أما إذا كان نزاع الملكية قاصرا على جزء منه فيكون تقدير ثمن هذا الجزء باعتبار الفرق بين قيمة العقار جميعه وبين قيمة الجزء الباقى منه للمالك" . ونصت المادة ١٤ على أنه : "إذا زادت أو نقصت قيمة الجزء الذى لم تنزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العمومية فيجب مراعاة

هذه الزيادة أو هذا النقصان ولكن المبلغ الواجب إسقاطه أو إضافته لا يجوز أن يزيد في أى حال عن نصف القيمة التى يستحقها المالك حسب أحكام المادة السابقة“ . ومؤدى ذلك أنه يجب مراعاة ما يكون قد طرأ على قيمة الجزء الذى لم تنزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العمومية من زيادة أو نقص طبقا لنص المادة ١٤ من قانون نزع الملكية بخصمه أو إضافته إلى ثمن الجزء المستولى عليه حسب الأحوال يستوى فى ذلك — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تكون الحكومة قد اتبعت الإجراءات القانونية فى نزع الملكية أم لم تتبعها لأن نص المادة ١٤ من قانون نزع الملكية للنافع العامة الذى يوجب عند تقدير التعويض مراعاة قيمة الزيادة والنقص فى قيمة الجزء الذى لم ينزع ملكيته إنما يقرر حكما عاما فى التعويض . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعنتين نعتا أمام المحكمة الاستئنافية بأنه لا محكمة أول درجة ولا الخبير قائما بنقصم الفائدة التى هادت على الأرض نتيجة لمشروع نزع الملكية فرفض الحكم المذكور منهما هذا النعى بمقولة إن الحكومة ليس لها أن تتذرع بأحكام قانون نزع الملكية أو تتخذ منه أساسا لدفاعها ما دام أنها قد استولت على الأرض دون اتباع الإجراءات القانونية الواردة فى ذلك القانون ، فإن هذا الحكم يكون — لما سبق بيانه — مخالفا للقانون مما يترتب نقضه دون حاجة لبحث الوجه الثانى من النعى . ولا اعتداد بما أثاره المطعون عليه من أن الخبير قد أثبت فى تقريره أن الأرض لم يعد عليها فائدة من مشروع نزع الملكية وإنما أصابها الضرر بسببه لأن هذا القول عار عن الدليل وقد جاء كل من الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائى خلوا مما يؤيده .

جلسة ٥ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عثمان رمزي ، وإبراهيم عثمان يوسف ، ومحمد زعفراني سالم ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٦٢)

طعن رقم ١٢٠ سنة ٢٤ ق

(أ) ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . العبرة في خضوع الربح الناتج من عمليات شراء وبيع الأوراق المالية لهذه الضريبة . القانون ١٤ سنة ١٩٣٩ .

(ب) ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . محكمة الموضوع . ملطتها في أن تستخلص لأسباب سائغة امتحان أحد الأشخاص مهنة ما واتخاذها حرفة معتادة له . مثال .

(ج) ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . امتحانها الأصل العام الذي يسرى على كل مهنة لم تستثن بنص خاص طبقا لقانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .

١ - يستفاد من نص المادة ٣٠ ومن نص الفقرة الثامنة من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ أن العبرة في خضوع الربح الناتج من شراء وبيع الأوراق المالية لضريبة الأرباح التجارية والصناعية ليست بمجرد تكرار هذه العمليات في السنة الضريبية الواحدة بل العبرة بالاعتراف أي يثبت أن الممول اتخذ هذه الأعمال مهنة معتادة له . فإذا كان الممول لم يقصد من تكرار عمليات البيع والشراء إلا مجرد توظيف ماله فحسب أي يقصد استثماره فإنه بذلك يخرج من نطاق الامتحان . أما إذا كان قد ثبت أن الممول قد اتخذ من عمليات شراء وبيع الأوراق المالية في البورصة

مهنة معتادة له بنية المضاربة للافادة من فروق الأسعار مما يخرجها عن كونها مجرد عمليات متكررة قصد بها توظيف المال واستثماره أو مجرد مضاربة هوسية من غير محترف فإن الأرباح الناتجة عن هذه العمليات تخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية . ولا محل للقول بأن الشخص الذي يشتغل في البورصة وهو لا يتعاقده إلا مع ميسار البورصة دون أن تكون له صلة بأى عميل لا يعتبر محترفا مهما تكررت عملياته في البيع والشراء لأن ميسار البورصة الذي يوسطه المتعامل في عقد صفقاتها بيعا وشراء ليس إلا وكلاء عن هذا العميل يعمل لحسابه بحكم التنظيم القانوني الذي فرضه الشارع للتعامل في البورصة بيعا وشراء للقيم المنقولة .

٢ - إن امتحان أحد الأشخاص مهنة ما واتخاذها حرفة معتادة له هو من المسائل المتصلة بالوقائع والتي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع . فإذا كانت المحكمة قد استخلصت من وقائع النزاع بأدلة سائغة أن المحول قد امتن شراء وبيع الأوراق المالية في البورصة بنية المضاربة للافادة من فروق الأسعار فإنه المحكمة لا تكون قد تجاوزت سلطتها الموضوعية في فهم الواقع في الدعوى .

٣ - جرى قضاء محكمة النقض بأن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ جعل ضريبة الأرباح التجارية والصناعية هي الأصل العام الذي يسرى على كل مهنة لم تستثن بنص خاص بنقض النظر عما إذا كانت هذه المهن تقوم في ذاتها على مزاوله عمل يعتبر مدنيا أو تجاريا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عاين التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشككية .

ومن حيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن مصلحة الضرائب اعتبرت الطاعن من الموالين الخاضعة لأرباحهم

لضريبة الأرباح التجارية والصناعية وفقا لنص الفقرة الثامنة من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وذلك استنادا الى أنه اعتاد شراء وبيع الأوراق المالية بقصد الربح وربطت عليه المأمورية هذه الضريبة في سنى النزاع من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٤٨ وحددت أرباحه خلالها نتيجة لهذا النشاط بمبالغ مختلفة — ولما لم يقبل الطاعن هذه التقديرات أحيل الخلاف إلى لجنة التقدير التي أصدرت قرارها في ١٣/١١/١٩٤٩ مؤيدا قرار المأمورية من حيث الأساس والتقدير. فطعن الطاعن على هذا القرار بالدعوى رقم ١٠٢ سنة ١٩٥٠ تجارى كلى القاهرة طالبا إلغاء والحكم باعتباره غير خاضع لضريبة الأرباح التجارية تأسيسا على أن العمليات التي قام بها في شراء وبيع الأوراق المالية في تلك السنوات لم تكن ممارسة لمهنة عول عليها كمورد رزق له من فروق الأسعار التي تحققها وإنما كان توظيفاً لأمواله الخاصة دون أن تتوافر فيه شروط الاحتراف بالتجارة. وبجلسة ٥ من يونيو سنة ١٩٥٢ قضت محكمة القاهرة الابتدائية في الدعوى المذكورة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء قرار لجنة التقدير الصادر بتاريخ ٢٣/١١/١٩٤٩ واعتبار الطاعن فيما حققه من أرباح نتيجة بيع وشراء الأوراق المالية في سنى النزاع غير خاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وإلزام مصلحة الضرائب بالمصروفات وبمبلغ ٥٠٠ قوش أتعاب محاماة ويخلص ما أقام عليه هذا الحكم قضاءه في أن العمليات التي مارسها الطاعن طوال سنوات النزاع والخاصة بشراء وبيع الأوراق المالية لم تكن وليد مهنة اتخذها لنفسه فيها وعول على فروق الأسعار كمورد رزق له وإنما أمرها لا يعدو كونه توظيفاً لأمواله وبالتالي لا تكون الأرباح التي حققها خاضعة للضريبة التجارية وبذلك تخرج عن نطاق تطبيق الفقرة الثامنة من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠. وقد استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٧٤ سنة ٦٩ ق وطلبت إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى.

وفي ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ قضت محكمة استئناف القاهرة حضوريا في الاستئناف المذكور بقبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف

وباعتبار الطاعن من الخاضعين لضريبة الأرباح التجارية والصناعية ورفض الطعن في قرار لجنة تقدير الضرائب الصادر بتاريخ ١٩٤٩/١١/٢٣ وتأيد القرار المطعون فيه وإلزام الطاعن بالمصروفات عن الدرجتين وبمبلغ ٣٠ جنيهاً أتعاباً للمحاماة عنهما وذلك للأسباب التي تضمنها الحكم المذكور . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٥٨ وطلب الطاعن الإحالة إلى الدائرة المدنية وطلبت النيابة رفض الطعن فقررت دائرة الفحص إحالته إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ١٠ من أبريل سنة ١٩٥٨ وفيها تمت المرافعة وأصر كل من الخصوم على طلباته .

ومن حيث إن الطعن يقوم على سبب واحد مبناه الخطأ في تطبيق القانون من وجهين : ويتحصل الوجه الأول في أن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر تكرار العمليات التي باشرها الطاعن مقطع النزاع في إخضاعه للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن العبرة في الخضوع لهذه الضريبة هي باحتراف المحول للعمل التجاري بقصد الربح إذ يخلص من استعراض نصوص المواد ٣٠ و ٣٢ و ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ أن استثمار الشخص لأمواله في الأوراق المالية وإن تعددت عملياته في البورصة لا يمكن اعتباره مهنة بالمعنى المقصود في هذا الخصوص لأن مزاولة المهنة هي الأساس في الإخضاع لإحدى ضريبتى الأرباح التجارية والصناعية أو المهن الحرة . وأنه كان يتعين على المحكمة أن تتحرى الوقائع المثبتة للامتحان بصرف النظر عن الوقائع المثبتة للتكرار فقد يكون للتكرار دواع غير دواعي الاحتراف . وأن الفقهاء مجمعون على أن الشخص الذي يشتغل في البورصة وهو لا يتعاقد إلا مع سمسار البورصة دون أن تكون له صلة بأي عميل لا يعتبر محترفاً مهماً تكررت عملياته في البيع والشراء .

ومن حيث إنه يستفاد من نص المادة ٣٠ ومن نص الفقرة الثامنة من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦

لسنة ١٩٥٠ اللتين تمحكان واقعة الدعوى أن العبرة في خضوع الربح الناتج من شراء وبيع الأوراق المالية ليست بمجرد تكرار هذه العمليات في السنة الضريبية الواحدة بل العبرة بالاحتراف أى بثبوت أن الممول اتخذ هذه الأعمال مهنة معتادة له . أما إذا كان الممول لم يقصد من تكرار عمليات البيع والشراء إلا مجرد توظيف ماله فحسب أى يقصد استثماره فإنه بذلك يخرج عن نطاق الامتحان .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه وهو في سبيل الفصل في الخلاف القائم بين طرفي الخصومة أورد بأسبابه ما يأتى : "ومن حيث إنه يبين من العمليات التى باشرها المستأنف عليه في سنوات النزاع أخذا بما سجله عنها الحكم المستأنف في أسبابه بإيضاح وتفصيل وافيين أنها عمليات متصلة ومتكررة كان يمارسها من قبل سنة ١٩٣٨ ثم استمر فيها السنوات التالية عليها وباضطراد وقد تناولت على نطاق واسع أسهما وسندات مختلفة بلغت بضعة ألوف من الأوراق من مختلف الأنواع منها ما قيمته الاسمية غير مضمونة وما فائدتها غير ثابتة ولا محققة وأربى ثمنها على عشرات الألوف من الجنيهات وأن العملية شراء ثم بيع ثم شراء وهكذا كانت تتناول فيما تناولته أسهما وسندات بالذات لمؤسسة بعينها كالشيخ فضل ومياه القاهرة والبنك الأهلى الخ وأنها كانت تتكرر في عام بعينه ، وهذا ما يستفاد من مطالعة ما جاء بالكشوف التى كان قدمها المستأنف عليه لمصلحة الضرائب وإجراء المقارنة بين ما كان في حوزته منها في سنة ١٩٣٨ وما آلت إليه بعد تلك السنة صعودا وهبوطا في عددها أخذا بإجراء التطابق بين مجموع المشتريات ومجموع المبيعات فيها - ولا يغير من هذا النظر كون المستأنف عليه تعتمد عدم تقديم كشوف تفصيلية مؤيدة بفواتير البيع أو الشراء في حركة عملياته بعد سنة ١٩٣٩ واجتزأ عن ذلك بتقديم ما خص منها عام ١٩٣٩ وحده إذ أن ما قدمه عن السنة المذكورة يكشف بذاته أن عملياته كانت متصلة ومتكررة وأنها كانت تتم من طريق السماسرة في البورصة والتحويل من وإلى البنوك، والحركة في السنة المذكورة بخصوص إجمالى سيرها فيها تطابق لإجمالى سير الحركات في السنوات التالية ... وحيث إن من شأن اضطراد حركة البيع والشراء في الأوراق المالية على الصورة المتقدم بيانها والتى سجلها الحكم المستأنف ذاته

في أسبابه والتي استمدها من واقع المستندات المقدمة من المستأنف عليه وتكرار تلك العمليات ومثابرته على السير فيها سنوات طويلة وعدم ثبوت أن المستأنف عليه كانت له مهنة أخرى خلالها — كل ذلك من شأنه أن ينفي عن تلك العمليات الطابع الذي أضفاه عليها الحكم المستأنف من كونها عمليات عرضية وأن المقصود بها هو مجرد توظيف أمواله... وأنه وإن كان من المسلم به أن شراء وبيع الأوراق المالية لا يعد بذاته عملا تجاريا وأنه ليس ثمة ما يمنع تصور توظيف المال فيها دون أن تنصرف النية إلى اتخاذها مهنة معتادة إلا أن مناط ذلك أن تحصل العمليات وتكرر على وجه عرضي وغير مقصود بذاته المضاربة في فروق الأسعار وأن يكون الرائد الأسهمي لمن يمارسها هو التعويل فقط على ما تغله تلك الأوراق من فوائد وأرباح تصرف إليه عند استحقاق الكوبونات أما أن تجرى العمليات على النطاق الواسع الذي سجله الحكم المستأنف على الطاعن والذي التزمه سنوات عدة فهذا لا يعد — توظيفاً لئال — وإنما امتحاناً لحرفة البيع والشراء بنية المضاربة للاستفادة من فروق الأسعار". ولما كان يبين من هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه أنه لم يعتمد فيما انتهى إليه قضاؤه من إخضاع الأرباح التي حققها الطاعن نتيجة لنشاطه من عمليات شراء وبيع الأوراق المالية لضريبة الأرباح التجارية والصناعية على مجرد تكرار هذه العمليات — كما ذهب الطاعن في هذا الوجه من الطعن — وإنما أقام الحكم قضاؤه على ما ثبت لديه من مزاوله الطاعن لهذه العمليات على وجه الامتحان وبقصد المضاربة من محترف مما يخرجها عن كونها مجرد عمليات متكررة قصد بها توظيف المال واستثماره أو مجرد مضاربة عرضية من غير محترف . واستدل الحكم على ذلك بالقرائن العديدة التي ساقها باستعراضه تلك العمليات خلال سنوات النزاع أخذاً بما سجله عن وقائعها الحكم الابتدائي الذي استمدها من المستندات التي قدمها الطاعن . ولما كان امتحان شخص مهنة ما واتخاذها حرفة معتادة له من المسائل المتصلة بالوقائع والتي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع وكانت المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية وللا دلة السائغة التي أوردها قد امتنعت من مجموع الوقائع المعروضة عليها أن الطاعن قد امتن شرا وبيع الأوراق المالية في البورصة بنية

المضاربة للإفادة من فروق الأسعار. لما كان ذلك فإنها لم تتجاوز سلطتها الموضوعية في فهم الواقع في الدهوى ثم تكييف هذا الواقع التكييف القانوني الصحيح مما يتعين معه رفض هذا الوجه من الطعن . ولا تجدى بعد هذا المجادلة فيما ورد بالحكم المطعون فيه من أن العمليات التي باشرها الطاعن هي "عمليات تجارية" لأنه سواء كانت هذه العمليات مدنية أو تجارية فالأرباح الناجمة عنها تخضع في كلتا الحالتين لضريبة الأرباح التجارية والصناعية ما دام قد ثبت امتنان الطاعن شراء وبيع الأوراق المالية بقصد المضاربة من سنة ١٩٣٩ ذلك أن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة قد جعل ضريبة الأرباح التجارية والصناعية هي الأصل العام الذي يسرى على كل مهنة لم تستثن بنص خاص بنقض النظرهما إذا كانت هذه المهن تقوم في ذاتها على مناوله عمل يعتبر مدنيا أو تجاريا . ولا محل أيضا لما أثاره الطاعن من أن الشخص الذي يشتغل في البورصة وهو لا يتعاقد إلا مع سمسار البورصة دون أن تكون له صلة بأي عميل لا يعتبر محترفا مهما تكررت عملياته في البيع والشراء إذ أن هذا الاعتراض مردود بأن سمسار البورصة الذي يوسطه المتعامل في عقد صفقاته ببيع وشراء ليس إلا وكلاء عن هذا العميل يعمل لحسابه بحكم التنظيم القانوني الذي فرضه الشارع للتعامل في البورصة شراء وبيعاً للقيم المنقولة .

ومن حيث إن الوجه الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه وقد اعتبر تكرار الطاعن لعمليات البيع والشراء بأمواله الخاصة مضاربة تخضع أرباحها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية قد أخطأ أيضا في تطبيق القانون — ذلك أن المضاربة من الوجهة القانونية هي الشراء بأموال يكون أغلبها مقترضا لجرد الانتفاع بفروق الأسعار وهو أمر يختلف بطبيعته تمام الاختلاف عن إدارة الطاعن لأمواله الخاصة وتوظيفها في أوراق مالية ولا تتعارض هذه الإدارة مع التكرار وعمليات التوظيف ببيعاً وشراء .

ومن حيث إن هذا الذمى مردود بأن الحكم المطعون فيه قد استخلص من وقائع النزاع بأدلة سائغة حسبما سبق بيانه عند مناقشة الوجه السابق أن الطاعن اتخذ من عمليات شراء الأوراق المالية وبيعها في البورصة مهنة معتادة له بنية المضاربة للإفادة من فروق الأسعار—وما انتهى إليه الحكم في هذا الشأن يؤدي لإخضاع الأرباح التي حققها الطاعن نتيجة لهذا النشاط خلال سنوات النزاع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية سواء كان أغلب الأموال التي وظفها في هذا الغرض أو أقلها مقترضا أو كانت كلها مملوكة له خاصة .

ومن حيث إنه من جميع ما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٥ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عثمان رمزي ، وعبد متولى حلم ،
وعبد زعفراني سالم ، والحسين الموضي المستشارين .

(٦٣)

طعن رقم ١٧٣ سنة ٢٤ ق

(أ) دعوى . استئناف . تحضير . إجراءات . إفقال تلاوة تقرير التلخيص أمام محكمة
الاستئناف . بطلان الحكم . المادتان ١١٦ و ٤١٦ مرافعات .

(ب) نقض "إعلان الطعن" . إعلان . عدم تسليم صورة إعلان الطعن للطعن عليه شخصيا
وتسليمها إلى شخص ذكر المحضر أنه قريبه دون إثبات أنه يقيم معه . بطلان الاعلان .
المادتان ١٢ و ٢٤ مرافعات .

١ - متى كان يبين من الاطلاع على صورة الحكم المطعون فيه وصورة
محاضر جلسات المرافعة التي تداولت فيها القضية أمام محكمة الاستئناف أنه لم
يثبت فيها ما يدل على تلاوة تقرير التلخيص الذي أحييت به الدعوى إلى جلسة
المرافعة طبقا لما توجبه المادتان ١١٦ و ٤١٦ مرافعات فإن الحكم يكون باطلا -
على ما جرى به قضاء محكمة النقض .

٢ - متى تبين من مراجعة إعلان تقرير الطعن أن المحضر لم يعلم صورة
الإعلان للطعن عليه شخصيا بل سلمها لشخص ذكر أنه قريبه ولكنه لم يثبت
أنه يقيم معه فإن الاعلان يكون باطلا طبقا لنص المادتين ١٢ و ٢٤ مرافعات .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأورالى وممماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن وقائع هذا الطعن — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق — تتحصل فى أن مورت المطعون ضدهن المرحوم عبدالعظيم بدوى النرو من بعده وورثته المطعون ضدهن الثلاثة الاوليات طلبوا الحكم بالزام وزارة الأشغال العمومية مع مصاحبة المساحة التفصيلية ومديرية الشرقية وتفتيش المساحة المحلى بالزقازيق فى مواجهة باقى المطعون ضدهن أن يدفعوا لمن مبلغ ١٤٤٢ جنيها و ٨٠٠ مليم قيمة ما استولت عليه الحكومة من املاكهن لتنفيذ مشروع مصرف القاوية وتوسيعه ، فنذبت المحكمة خبيرا لبيان نصيب مورثهن فى الأرض التى حصل الاستيلاء عليها فى سنى ١٩٣٧ و ١٩٤٤ ومصدر تملكه وتقدير قيمته ثم انتهت إلى الحكم بالزام وزارة الأشغال أن تدفع إلى الورثة مبلغ ١٢٥٢ جنيها و ٣٢٣ مليا مع المصاريف المناسبة والفوائد القانونية . فاستأنفت الوزارة هذا الحكم طالبة رفض الدعوى فيما زاد عن ٨٩٨ جنيها و ٤٢١ مليا لأن تقرير الخبير جاء مبالغيا فى تقدير القيمة الأصلية إذ ارتفع ثمن الأرض بعد الاستفادة من المشروع الذى نزع من أجله . وفى ٩ من فبراير سنة ١٩٥٤ قضت محكمة استئناف المنصورة بتأييد الحكم الأول . فطعننت وزارة الأشغال العمومية فى هذا الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وطلبت النيابة العمومية فى مذكرتها وبالحلقة رفض الطعن بالنسبة للطعون عليهن الثلاث الأخريات وإحالة إلى هذه المحكمة بالنسبة لباقى المطعون عليهن فصدر قرار دائرة الفحص بالإحالة .

وحيث إنه يبين من مراجعة إعلانات تقرير الطعن الخاصة بمن هذا المطعون عليهن الأربع الاوليات أن المحضر لم يسلم صورا لإعلانات للطعون عليهن المذكورات شخصيا بل سلبها لأشخاص ذكر أنهم أقارب المذكورات

ولكنه لم يثبت أنهم يقيمون معهن وهو بيان واجب طبقا لنص المادة ١٢ مرافعات و يترتب على إغفاله بطلان الإعلان وفقا لنص المادة ٢٤ مرافعات وعلى ذلك يكون إعلان تقرير الطعن باطلا بالنسبة للمطعون هاهن الثلاث الأخريات اللاتي أعلن في صحيفة الدعوى الأصلية ليصدر الحكم في مواجهتهن .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لباقي المطعون هاهن .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه بطلان الحكم لإغفاله إجراء جوهريا من إجراءات الدعوى لعدم تلاوة تقرير مستشار التحضير في جلسة المرافعة وقبل البدء فيها إعمالا لحكم المادتين ١١٦ و ٤٠٦ من قانون المرافعات .

وحيث إن المادتين المذكورتين توجبان أن تكون الإحالة إلى جلسة المرافعة بتقرير من قاضى التحضير يخص فيه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم وأسانيد كل منهم ودفعهم ودفاعهم وما أصدره في القضية من قرارات وأن يتلى هذا التقرير في الجلسة قبل بدء المرافعة ويهدف الشارع من ذلك إلى أن يحيط العضو الذى قام بتحضير القضية باقى أعضاء المحكمة والخصوم علما بوقائع النزاع وبما اتخذ من إجراءات في الدعوى وما أبدى فيها من أقوال وأسانيد فإذا أغفلت المحكمة هذا الإجراء الواجب كان حكمها - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - باطلا - ولما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على صورة الحكم المطعون فيه وصورة محاضر جلسات المرافعة التى تداولت فيها القضية أنه لم يثبت فيها ما يدل على تلاوة التقرير ومن ثم كان الحكم المطعون فيه مشوبا بالبطلان متعيينا نقضه بغير حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٥ من يونيو سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود هياد ، ومهان رمزي ،
ومحمد زعفراني سالم ، والمسيحي العوضي المستشارين .

(٦٤)

طعن رقم ٢٠٥ سنة ٢٤ ق

(أ) حكم " بواناته " . استقالة أحد أعضاء الهيئة التي سمعت المرافعة وقبول هذه
الاستقالة قبل النطق بالحكم . بإعلان الحكم .

(ب) إعلان . الإعلان بلجنة الإدارة . جواز تسليم صورة الإعلان إلى شيخ البلد في أحد
البنادر دون مأمور البندر . م ١٢ مرافعات .

١ — إن النصوص الواردة في قانون المرافعات في الفصل الأول من الباب
العاشر الخاص بإصدار الأحكام تؤدي بمفهومها إلى ضرورة إصدار الأحكام
ممن يتصف بوصف القاضي وإلى لزوم ثبوت هذه الصفة له حتى النطق بالحكم
وذلك لتوافر له إمكانية الإصرار على رأيه أو العدول عنه حتى ذلك الوقت .
فمضى كان الثابت أن أحد أعضاء الهيئة التي سمعت المرافعة قدم استقالته من وظيفته
وصدر قرار وزاري بقبولها ورفع اسمه من سجل قيد رجال القضاء العالي قبل
إصدار الحكم المطعون فيه والنطق به فإن الحكم يكون باطلا .

٢ — الغرض من تسليم صورة الإعلان بلجنة الإدارة طبقا للمادة ١٢
من قانون المرافعات هو أن تتولى هذه اللجنة تسليمها للشخص المطلوب لإعلانه ،
وهذا القصد يتحقق إذا سلمت صورة الإعلان إلى شيخ البلد في أحد البنادر
باعتباره ممثلا هو الآخر بلجنة الإدارة في تلك البلدة ، ولا تدل عبارة نص المادة
المشار إليها على أن تسليم الصورة مقصور على مأمور البندر دون العمدة أو مشايخ
البلد ولا على إيجاب ترتيب معين يسبق فيه مأمور البندر العمدة أو شيخ البلد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع تتحصل — على مايبين من الحكم المطعون فيه
وسائر أوراق الطعن — فى أن المطعون عليه كان قد رفع الطعن رقم ٥٣ لسنة ١٩٥١
على ضرائب شبين الكوم فى قرار لجنة تقدير الضرائب بطنطا القاضى بتقدير أرباحه
عن نشاطه فى السنوات من ١٩٤٢ الى ١٩٤٨ طالبا الحكم بالغائه واعتباره كأن
لم يكن وحصل قلم الكتاب (محكمة شبين الكوم الابتدائية) رسما مهدثيا قدره
٢ جنيه و ٧٠٠ مليم على المبالغ التى زادت عن حد الاعفاء القانونى وقدره ١٥٠٠ جنيها
وبتاريخ ١٨/١٢/١٩٥٠ حكمت المحكمة غيابيا ببطلان صحيفة الدعوى وألزمت
المطعون عليه بالمصاريف — وعمل قلم الكتاب بمحكمة شبين الكوم قائمة
رسوم فى ١٧/١/١٩٥١ بمبلغ ٦ جنيه و ٣٠٠ مليم قيمة فرق الرسم على اعتبار أن
قيمة الدعوى ٤٠٠ جنيه ثم قائمة رسوم أخرى بمبلغ ٢٥ جنيها و ٢٠٠ مليم
فى ١٢/٩/١٩٥٢ — فعارض المطعون عليه فيها — وبجلسة ٢١/٤/١٩٥٣
حكمت محكمة شبين الكوم بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأيد القائمة
المعارض فيها مع الزام المعارض بالمصاريف . وبصحيفة تاريخها ٣٠/٤/١٩٥٣
استأنف المطعون عليه هذا الحكم إلى محكمة استئناف طنطا بالاستئناف رقم ٣٦
لسنة ٣ ق طالبا قبول استئنافه شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المستأنف
الصادر بجلسة ٢١/٤/١٩٥٣ والغاء قائمة الرسوم المعارض فيها مع الزام قلم الكتاب
بالمصاريف ومقابل اتعاب المهاماة عن الدرجتين . وبتاريخ ١٧ من فبراير
سنة ١٩٥٤ حكمت محكمة استئناف طنطا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع
بالغاء الحكم الابتدائى — وكذلك الغاء أمر التقدير الصادر فى ٢٢/٩/١٩٥٢
والزام قلم الكتاب بمصاريف الدرجتين وألف قرش مقابل اتعاب المهاماة .
وبتاريخ ٧ من يونيه سنة ١٩٥٤ قرر الطاعن الطعن بالنقض فى هذا الحكم —
وبعد استيفاء اجراءاته قدمت النيابة العامة مذكرة برايها طلبت فيها رفض

الطعن والزام الطاعن المصاريف ومصادرة الكفالة ، وهرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢ من ابريل سنة ١٩٥٨ — وفيها صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها وطلبت رفض الطعن وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ٨ من مايو سنة ١٩٥٨ وفيها طلبت النيابة العامة أصليا قبول الدفع المبدى في مذكرتها بعدم قبول الطعن شكلا لبطلان إعلان المطعون عليه به واحتياطيا نقض الحكم المطعون فيه — ويبين من الاطلاع على هذه المذكرة أن مبنى الدفع ببطلان إعلان الطعن بالنقض — أن المطعون عليه كان قد بين في ورقة إعلان الحكم الصادر لصالحه من محكمة استئناف طنطا أن له في بندر شبين الكوم محلا مختارا هو مكتب الأستاذ هبة الله هطا المحامى ، فلما توجه المحضر لإعلان الطعن بالنقض في هذا المحل المختار — وامتنع وكيل المكتب عن استلام الصورة قام المحضر بتسليمها لشيخ البلدة في بندر شبين الكوم — وكان يتعين عليه طبقا لنص المادة ١٢ من قانون المرافعات تسليمها لمأمور البندر لا لشيخ البلدة وإذا كان تسليم الصورة قد وقع مخالفا لذلك فإنه يكون باطلا بنص المادة ٢٤ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا الدفع على غير أساس ذلك أن المادة ١٢ من قانون المرافعات بعد إذ حددت الأشخاص الذين تسلم لهم صورة الإعلان عند عدم وجود الشخص المطلوب إعلانه في موطنه أردفت ذلك بقولها : ”فإذا لم يجد منهم أحدا أو امتنع من وجده عن تسلم الصورة وجب أن يسلمها على حسب الأحوال لمأمور القسم أو البندر أو العمدة أو شيخ البلد الذى يقع موطن الشخص في دائرته“ — وإذا كان الغرض من تسليم الصورة لجهة الإدارة في هذه الحالة هو أن تتولى هذه الجهة تسليمها للشخص المطلوب إعلانه — فإن هذا القصد يتحقق إذا سلمت صورة الإعلان إلى شيخ البلد — في شبين الكوم — باعتباره ممثلا هو الآخر لجهة الإدارة — في تلك البلدة — ولا تدل عبارة النص المذكور آنفا على أن تسليم الصورة مقصور على مأمور البندر دون العمدة أو مشايخ البلد ولا على إيجاب ترتيب معين يسبق فيه مأمور البندر أو العمدة أو شيخ البلد ، ومن ثم يتعين رفض الدفع . وإذا أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية فيتعين قبوله شكلا .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول من سببي الطعن — على الحكم المطعون فيه — أنه مشوب بالبطلان — وفي بيان ذلك ذكر الطاعن أن المستشار حامد البهيمى كان أحد أعضاء هيئة المحكمة التي نظرت الاستئناف بجلسته ٣ من فبراير سنة ١٩٥٤ وقد حجزت هذه الهيئة القضية للحكم بجلسته ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٤ — وفي جلسة النطق بالحكم لم يكن المستشار حامد البهيمى من بين أعضاء الهيئة التي نظقت بالحكم وليس في بيانات الحكم ما يفيد أنه كان قد حضر المداولة وأمضى مسودة الحكم — فضلا عن أن المستشار المذكور كان قد استقال في ٤ من فبراير سنة ١٩٥٤ وقبلت استقالته اعتبارا من هذا التاريخ وأخل طرفه في ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٤ وبذلك تنعدم ولايته فلا تكون له صلاحية لإصدار الحكم ويفقد توقيع على مسودة الحكم بفرض توقيع عليه خصائمه.

وحيث إن هذا النعى في محله — ذلك أنه ثابت من الاطلاع على الصورة الرسمية لمحضر جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٥٤ أن الهيئة التي سمعت المرافعة كانت مشكلة من السادة المستشارين محمد مختار عبيد الله رئيسا وحامد البهيمى ومحمد المهدي المسيري أعضاء ، وأن القضية حجزت للحكم بجلسته ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٤ . وثابت أيضا من الاطلاع على الصورة الرسمية للحكم المطعون فيه أن الهيئة التي نظقت بالحكم في ذلك اليوم كانت مشكلة من المستشارين محمد مختار عبيد الله ومحمد المهدي المسيري ومحمد سعيد مقبل — وثابت كذلك من الاطلاع على ملف خدمة المستشار حامد البهيمى المرفق ضمن مستندات الطاعن — أنه قدم استقالته في ٤ من فبراير سنة ١٩٥٤ وصدر قرار وزاري في ٦ من فبراير سنة ١٩٥٤ بقبولها ورفع اسمه من سجل قيد رجال القضاء العالي اعتبارا من ٤ من فبراير سنة ١٩٥٤ . ولما كانت النصوص الواردة في قانون المرافعات في الفصل الخاص بإصدار الأحكام (وهو الفصل الأول من الباب العاشر) تؤدي بفهمها إلى ضرورة

إصدار الأحكام ممن يتصف بوصف القاضى وإلى لزوم ثبوت هذه الصفة له حتى النطق بالحكم — وذلك لتوافره له مكنة الإصرار على رأيه أو العدول عنه حتى ذلك الوقت ، وكان الثابت أن المستشار حامد البهتيمى — على ما سلف بيانه — قد فقد ولاية القضاء اعتبارا من ٤ من فبراير سنة ١٩٥٤ أى قبل إصدار الحكم المطعون فيه والنطق به فى جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٤ — فان الحكم يكون باطلا ويتمين لذلك نقض الحكم المطعون فيه بلا حاجة للنظر فى باقى ما تضمنه هذا السبب وفى السبب الثانى .

جلسة ٥ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد متولى منظم ، وإبراهيم عثمان يوسف ، والحسين العوضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٦٥)

طلعن رقم ٢٠٩ سنة ٢٤ ق

(أ) استئناف . إجراءات . إعداد . إعلان . لأجل لإعداد من لم يحضر من المستأنف عليهم طبقاً للسادة ٩٦ مرافعات إذا لم يكن وجهت إليه طلبات لا أمام محكمة أول درجة ولا أمام محكمة الاستئناف . مثال .

(ب) استئناف " الخصوم في الاستئناف " عدم وجوب شمول الاستئناف لكل من كان خصماً في الدعوى أمام محكمة أول درجة م ٤٠٩ و ٤١٢ مرافعات .

(ج) نقض " الخصوم في الطعن " . اختصاص من لم يكن خصماً في الدعوى أمام محكمة الاستئناف في الطعن بالنقض . غير جائز . المادتان ٤٣٤ و ٤٣٥ مرافعات .

(د) نقض " أسباب جديدة " . إجراءات . استئناف . لإعداد . النحدي لأول مرة أمام محكمة النقض بطلان الإجراءات المؤسس على عدم مراعاة ما نقض به المادتان ٩٦ و ١٦٦ مرافعات أو المؤسس على القول بأنه يجب شمول الاستئناف لكل من كان خصماً في الدعوى أمام محكمة أول درجة استناداً إلى المادتين ٤٠٩ و ٤١٢ مرافعات . غير جائز .

(هـ) عقد " تفسيره " . بيع . حكم " تسييب كاف " . تفسير عقد بيع بما لا يخالف فيه لظاهر عباراته . تزيد الحكم فيما أورده عن مدلول مستند آخر في الدعوى . لا خطأ ولا صيب .

١ - إذا كان أحد المستأنف عليهم لم توجه إليه طلبات لا أمام محكمة أول درجة ولا أمام محكمة الاستئناف فإنه لا موجب في القانون لإعادة إعلانه وإعداده إذا لم يحضر في الاستئناف طبقاً للسادة ٩٦ مرافعات . فإذا كان المدعى قد طلب أمام محكمة أول درجة أن يصدر الحكم في مواجهة هذا الخصم ولما استأنف

الحكم الابتدائي لم يوجه إليه المستأنف أى طلبات فانه لا يكون ثمت بطلان لعدم اتخاذ ما تقتضيه المادة ٩٦ سابقة الذكر فى خصوصه .

٢ - لمن يرى من الخصوم أن له مصلحة فى مخاصمة من لم يختصم فى الاستئناف أن يدخله فى الدعوى إذ لم يوجب القانون شمول الاستئناف لكل من كان خصما فى الدعوى أمام محكمة أول درجة . ولا تؤدى المادتان ٤٠٩ و ٤١٢ مرافعات إلى وجوب شمول الاستئناف لكل من كان خصما أمام محكمة أول درجة .

٣ - مؤدى المادتين ٤٣٤ و ٤٣٥ مرافعات أنه لا يجوز أن يكون خصما فى الطعن بالنقض من لم يكن خصما فى الحكم المطعون فيه . فمضى تبين أن أحد المطعون عليهم لم يكن خصما فى الدعوى أمام محكمة الاستئناف وإن كان قد اختصم أمام محكمة أول درجة فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا بالنسبة له .

٤ - لا يجوز التعدى لأول مرة أمام محكمة النقض ببطلان الإجراءات المؤسس على عدم مراعاة ما أوجبه المادتان ٩٦ و ١٦٦ مرافعات أمام محكمة الاستئناف من إعادة الإعلان من لم يحضر وإعذاره ، ولا بالبطلان المؤسس على القول بأنه يجب أن يختصم فى الاستئناف كل من كان خصما فى الدعوى أمام محكمة أول درجة استنادا إلى المادتين ٤٠٩ و ٤١٢ مرافعات - لأن هذا البطلان مما لا يتصل بالنظام العام .

٥ - متى كان ما أورده الحكم وأقام عليه قضاءه فى تفسير عقد البيع محل النزاع لا مخالفة فيه لظاهر عباراته فانه لا محل للنعى عليه بخالفة القانون . ولا يعيبه ما أورده تزيده عن مدلول مستند آخر فى الدعوى متى كان الحكم يستقيم بدونه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومائر أوراق الطعن - تستلزم فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٨٥ سنة ١٩٥٣ كلى شين الكوم

على المطعون عليهم طلبت فيها الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ الصادر لها من المطعون عليهما الأول والثاني والمتضمن بيعهما لها ربع المنزل المبين بصحيفة الدعوى مقابل ثمن قدره ١١٢٥ جنيها والتسليم والإزام المطعون عليهما المذكورين بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وذلك في مواجهة باقي المطعون عليهم — أقر المطعون عليهما الأول والثاني بصحة العقد ونازها في طلب التسليم وأمسأ منازعتهم على أن الطاعنة قد استلمت الحصة المبيعة فعلا ووضعت يدها على مسكن من المنزل منذ سنة ١٩٤٨ بدليل ماورد بالبند الرابع من العقد وأنها تهدف من وراء طلب التسليم إلى وضع يدها على حصة أخرى لاحق لها فيها وطلبا إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن وضع يدها هو على الحصة التي شملها عقد البيع . وفي ٧ من مايو سنة ١٩٥٣ قضت المحكمة للطاعنة بطلباتها . استأنف المطعون عليهما الأول والثاني هذا الحكم ضد الطاعنة وباقي المطعون عليهم عدا الخامسة عزيزة محمد القط أمام محكمة استئناف طنطا وقيد الاستئناف برقم ٩٢ سنة ٣ ق . وفي ٦ من أبريل سنة ١٩٥٤ قضت محكمة الاستئناف حضوريا للطاعنة وغيابيا لمن عداها من المستأنف عليهم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من التسليم والمصروفات وتأيبده فيما عدا ذلك وألزمت الطاعنة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة من الدرجتين . فطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة مذكرة انتهت فيها إلى طلب رفض الطعن ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وصممت النيابة على وجهة نظرها ، وقررت دائرة الفحص في ١٣ من أبريل سنة ١٩٥٨ إحالة الطعن إلى هذه الدائرة لجلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٨ وفيها أصررت النيابة على رأيها .

ومن حيث إن النيابة دفعت بعدم قبول الطعن بالنسبة للطعون عليها الخامسة عزيزة محمد القط استنادا إلى أنها لم تكن مختصة في الدعوى أمام محكمة الاستئناف .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليهما المذكورة لم تكن خصما في الدعوى أمام محكمة الاستئناف وإن كانت قد اختصمت أمام محكمة أول درجة — ولما كانت المادة ٤٣٤ مرافعات تنص

على أنه : ” يجوز للمدعى عليهم في الطعن قبل انقضاء الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة السابقة أن يدخلوا في الطعن أى خصم في القضية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه لم يعلن بالطعن من رافعه .. “ كما تنص المادة ٤٣٥ على أن ” لكل من كان خصما في القضية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ولم يعلنه رافع الطعن بطعنه أن يتدخل في قضية الطعن ليطلب الحكم برفض الطعن .. “ . ومؤدى هاتين المادتين أنه لا يجوز أن يكون خصما في الطعن من لم يكن خصما في الحكم المطعون فيه ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للمطعون عليها الخامسة ، أما بالنسبة لباقي المطعون عليهم فإن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في النعي على الحكم المطعون فيه ببطلان الإجراءات من وجهين : — الأول — أن محكمة الاستئناف لم تراع ما أوجبه قانون المرافعات في المادتين ٩٦ و ١٦٤ وفي بيان ذلك نقول : الطاعنة إن المطعون عليهما الأولين اختصاصهما هي وباقي المطعون عليهم عدا الخامسة أمام محكمة الاستئناف وأن المطعون عليهم المذكورين لم يحضروا أمام المحكمة فكان واجبا عليها عملا بالمادة ٩٦ أن تأمر بتأجيل الدعوى وتكلف المطعون عليهما الأولين بإعلان من لم يحضر من المدعى عليهم مع إعدائهم بأن الحكم الذي سيصدر يعتبر حضوريا في حقهم . ولكن المحكمة لم تتخذ هذا الإجراء وصدر الحكم المطعون فيه حضوريا بالنسبة للطاعنة وفيأيا بالنسبة لباقي الخصوم . وأنه وإن كان القانون لم يرتب صراحة البطلان جزاء على مخالفة ما تقضى به المادة ٩٦ إلا أن العيب الذي لحق بهذا الإجراء من شأنه أن يفقده إحدى صفاته الخاصة به والميزة له بحيث لا يتحقق الغرض المقصود منه على الوجه الذي أراده القانون ، ومن ثم يكون العيب مؤديا إلى البطلان عملا بالمادة ٢٥ مرافعات . الوجه الثاني — أن المحكمة لم تراع ما يقضى به قانون المرافعات في المادة ٤٠٩ وما بعدها ذلك أن الطاعنة كانت قد اختصمت فيمن اختصمت أمام محكمة أول درجة المطعون عليها الخامسة باعتبارها إحدى البائعين للعقار موضوع دعوى صحة ونفاذ العقد الصادر لها من المطعون عليهما الأولين ولما

صدر لها الحكم من محكمة أول درجة بطلانها استأنفه المطعون عليهما الأولان ولكنهما أغفلا إدخال المطعون عليهما الخامسة في الاستئناف مع أن مؤدى المادة ٤٠٩ وما بعدها أنه يجب أن يختصم أمام محكمة الاستئناف كل من كان خصما في الدعوى أمام محكمة أول درجة . وإذا كانت محكمة الاستئناف لم تراع هذا الإجراء فإن حكمها يكون مشوبا بالبطلان .

وحيث إن هذا النعى مردود في الوجه الأول بأن من صدر الحكم بالنسبة لهم غيابيا في الحكم المطعون فيه لم توجه إليهم طلبات لا أمام محكمة أول درجة ولا أمام محكمة الاستئناف إذ طلبت الطاعة أمام محكمة أول درجة أن يكون الحكم في مواجعتهم . وإذا كانت الخصومة قد انعقدت بين الطاعنة والمطعون عليهما الأولين على طلب التسليم وهو ما لا شأن لهؤلاء الخصوم به فإن اختصاصهم أمام محكمة الاستئناف لم يكن له محل . كما أن المطعون عليهما الأولين لم يوجها في الاستئناف أى طلبات لهؤلاء الخصوم . ومن ثم فإن إعادة إعلانهم وإعذارهم لم يكن له موجب في القانون وبالتالي لا يكون ثمة بطلان لعدم اتخاذ ما يقضى به قانون المرافعات في المادة ٩٦ في خصوصهم . ومردود في الوجه الثانى بأن القانون لم يوجب شمول الاستئناف لكل من كان خصما في الدعوى أمام محكمة أول درجة ولا يحدى الطاعنة تمسكها بما نصت عليه المادة ٤٠٩ مرافعات من أن "الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط" ، ولا بما نصت عليه المادة ٤١٢ من أنه "لا يجوز في الاستئناف إدخال من لم يكن خصما في الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف" . ذلك أن نقل الدعوى بحالتها أمام محكمة الاستئناف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف وعدم جواز اختصاص من لم يكن خصما أمام محكمة الدرجة الأولى في الاستئناف لا يؤدى إلى وجوب شمول الاستئناف لكل من كان خصما أمام محكمة الدرجة الأولى . وكان للطاعنة إذا رأت لها مصلحة في مخاصمة المطعون عليهما الخامسة في الاستئناف أن تدخلها في الدعوى . هذا فضلا عن أن الطاعنة لم تتمسك أمام محكمة الاستئناف بما تثيره في هذا

السبب بوجهيه ومن ثم فإنها لا تملك التحدى به لأول مرة أمام هذه المحكمة لأن البطلان المدعى به مما لا يتصل بالنظام العام .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون . وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إنها كانت تملك مع المطعون عليهما الأولين منزلا مناصفة بينهما وبينهما في سنة ١٩٣٤ وأنها اشترت معهما منزلا آخر مناصفة من عزيزة محمد القط واشترى المطعون عليهما الأولان منزلا باسمهما خاصة وقامت معهما بهدم تلك المنازل وإقامة منزل واحد على أرضها هو المنزل محل النزاع في سنة ١٩٤٧ وقيد هذا المنزل بدفتر العوائد من سنة ١٩٤٨ على أن لها الربع فيه وللمطعون عليهما الباقي وأنها وضعت يدها على نصيبها وهو الربع من سنة ١٩٤٨ . ولما كانت الطاعنة تشارك المطعون عليهما الأولين في تجارة مناصفة بينهما وبينهما وكانوا جميعا قد أقاموا طابعا آخر بالمنزل موضوع الدعوى فإنها تخارجت مع المطعون عليهما عن حصتها في التجارة وأرباحها وكان من نتيجة هذا التخارج أن حررت ثلاثة عقود بينهما وبينهما في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ أولها عقد البيع موضوع الدعوى والثاني عقد تخارج والثالث سند دين لها على المطعون عليهما بما بقي في ذمتهم نتيجة التخارج، وذكر في البند الثالث من عقد البيع أن المنزل مقيسد بعوائد الأملاك باسمها بحق الربع وباسم شريكها بحق الثلاثة أرباع كما نص بالبند الرابع أن الطاعنة تضع يدها على شقة من المنزل مقابل نصيبها وهذا النص مقترنا بما جاء بالبند الثالث صريح الدلالة على أن وضع يدها الذي أشير إليه في العقد هو عن الحصة السابقة التي تملكها ووضعت يدها عليها من سنة ١٩٤٨ ولا شأن لها بالقدر الوارد بعقد البيع — وأن محكمة الاستئناف إذ فسرت ماورد بالبند الرابع من أن التسليم الوارد به ينصرف إلى القدر المبيع تكون قد خالفت عبارات البندين الثالث والرابع الصريحة وانحرفت عن معناها الظاهر فخالفت بذلك قانون الطرفين وهو عقد البيع . وأنه مما يؤيد أن نص البند الرابع لا ينصرف إلى القدر الوارد بعقد البيع أن وضع يدها نشأ في سنة ١٩٤٨ كدلالة قيد هذا الربع باسمها في دفتر العوائد من ذلك التاريخ وباعتراف أحد المطعون عليهما المذكورين أمام محكمة أول درجة . وأنه لا يمكن

أن يكون وضع اليد الذي بدأ في سنة ١٩٤٨ كان نتيجة لعقد البيع الذي حرر في أواخر سنة ١٩٥٢ — هذا فضلا عن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه فيما أقامه على قسيمة عوايد سنة ١٩٥٣ التي قدمها المطعون عليهما الأولان والثابت بها أن للطاعنة ربع المنزل مع أن هذه القسيمة لا تؤدي إلى ما انتهت إليه المحكمة لأن عقد البيع موضوع الدعوى لم يكن قد سجل وبالتالي لم يكن يمكن أن يقيد للطاعنة أكثر من ربع المنزل الذي تضع اليد عليه من سنة ١٩٤٨ .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاؤه في هذا الخصوص على ما أورده من " أن البند الرابع من عقد البيع الذي أقيمت الدعوى بشأنه نص على أن الطرف الثاني " الطاعنة " تقر بأنها واضعة يدها بالسكن في شقة من المنزل مقابل نصيبها . ومؤدى هذا النص أن المشتري استلمت فعلا حقتها في المنزل الذي أبرم هذا العقد بشأنه ولا يقبل تفسير هذا النص بأنه قصد به وضع اليد على الحصة الأخرى التي تدعيها المستأنف ضدها " الطاعنة " ولا يقرها عليها المستأنفان المطعون عليهما الأول والثاني " لأن هذه العبارة لا تحتل مثل هذا التفسير ما دام أن العقد لم يتضمن أى بيان عن ملكية المشتري لهذه الحصة الأخرى أو الربع الآخر من المنزل — ولو أن المتعاقدين قصدوا هذا المعنى الذي تذهب إليه المستأنف ضدها الأولى " الطاعنة " وعنوا بهذه العبارة الربع الآخر من المنزل لما فات محرر العقد أن يضمنه بندا آخر عن تسليم هذه الحصة المبيعة وفقا لما جرت عليه العقود في نصوصها — أما العبارة الواردة في البند الثالث من العقد بشأن قيد المنزل في عوايد الأملاك باعتبار المستأنف ضدها " الطاعنة " تملك الربع من قبل فلا شأن لها بما ورد في البند الرابع عن وضع اليد ولا يجوز الاستناد إليها في تفسير عبارة هذا البند بما لا تحتمله عباراته خصوصا إذا ماورد أن التحويل باسم شخص ليس هو الدليل القاطع على الملكية أو سببها لها وإن كان مظهرا من مظاهرها — على أن هذه الحجّة المستندة إلى التحويل باسم المستأنف عليها " الطاعنة " يهدرها قسيمة عوايد الأملاك الصادرة في ١١/١٠/٥٣ والتي قدمها المستأنفان " المطعون عليهما الأول والثاني " فقد جاء فيها أن المستأنف ضدها الأولى " الطاعنة " مالكة في المنزل بحق الربع

وليس بحق النصف ما دام أن القسيمة متعلقة بالقسط الثالث عن سنة ٥٣ ومحررة بعد تحرير عقد البيع بزهاء عشرة شهور ... والمستأنف ضدها "الطاعنة" وشأنها في مخاصمة المستأنفين "المطعون عليهما الأول والثاني" بدعوى على حدة يطرح فيها ذلك النزاع بخصوص ربيع المنزل الذي تقرر أنها كانت تمتلكه من قبل تحرير عقد ١٩٥٢/١٢/٢١ وتناقش أسانيد وأوجه الدفع فيه" — وهذا الذي أورده الحكم وأقام عليه قضاءه في تفسير البندين الثالث والرابع من عقد البيع لا مخالفة فيه لظاهر عباراتهما فقد جرى نص البند الثالث بأن "هذا الملك مقيد بعوايد أملاك بندير شيين الكوم باسم مصطفى محمد فاتي ومحمد محمد فاتي والست شفيقة محمد جاد الله بحق الربع للست شفيقة" وجرى نص البند الرابع بأنه "ويقر الطرف الثاني "الطاعنة" بأنه واضح يده بالسكنى في شقة من المنزل مقابل نصيبها". ومؤدى هذا البند الأخير أن الطاعنة أقرت بأنها استلمت الحصة التي اشترتها بموجب عقد البيع — وأنه إذا كانت الطاعنة تدعى ملكية حصة أخرى في المنزل لسبب آخر غير عقد البيع موضوع الدعوى فهي وشأنها في المقاضاة هنا بدعوى على حدة كما قرر الحكم المطعون فيه الذي التزم في تفسير العقد ظاهر عباراته لأسباب سائغة — أما ما أورده الحكم عن مداول قسيمة العوايد المحررة في ١٩٥٣/١٠/١١ فتزيد يستقيم الحكم بدونه .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون نتيجة مخالفة الثابت في الأوراق فيما قضى به من إلزام الطاعنة بالمصروفات تأسيسا على أن الطاعنة كانت قد تقدمت بطلب البيانات المساحية من مصلحة الشهر العقاري توطئة لتسجيل العتد إلا أن واحدا من المطعون عليهما الأول والثاني اعترض المهندس الذي انتقل إلى موقع العقار لإثبات البيانات المساحية على ما هو ثابت من الصورة الرسمية لطلب التسجيل المقدم منها لمصلحة الشهر العقاري في ١٧ من يناير سنة ١٩٥٧ والمقدمة بحفظتها بمما اضطرت معه إلى رفع هذه الدعوى ، ومن ثم فإن الحكم إذ ألزمها بالمصروفات استنادا إلى أن المطعون عليهما الأول والثاني لم ينازعا في طلب صحة ونفاذ العقد وأن الطاعنة لم تنذرهما قبل رفع الدعوى وأن منازعة المطعون عليهما اقتضت على طلب

التسليم يكون قد خالف الثابت في الأوراق وانطوى نتيجة لهذا على خطأ في تطبيق القانون

وحيث إن هذا النعي مردود أولا بأن الطاعنة لم تقدم ما يدل على أنها تمسكت بمذلول صورة الطلب المقدم منها لمصلحة الشهر العقاري في ١٧ من يناير سنة ١٩٥٧ أمام محكمة الموضوع ومردود ثانيا بما أورده الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص من أن الطاعنة لم تكن محقة في إحقاق النزاع بشأن الحصة الأخرى التي تدعى ملكيتها لسبب آخر غير عقد البيع في دعوى صحة ونفاذ العقد وأنها أقامت الدعوى دون أن تنذر المطعون عليهما الأول والثاني لمباشرة الإجراءات الموصلة إلى تحرير العقد النهائي وأن هذين الآخرين لم ينازعا في صحة العقد — وهذا الذي أورده الحكم لا يخالفه فيه للثابت في الأوراق ولا ينطوى على خطأ في تطبيق القانون .

وحيث إنه لكل هذا يتعين رفض الطعن .

جلسة ٥ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود عباد المستشار ، وبحضور المادة : عثمان رمزي ، و ابراهيم عثمان يوسف ،
ومحمد زعفراني سالم ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٦٦)

طعن رقم ٢٤٩ سنة ٢٤ ق

عمل . تأمين . عدم جواز الجمع بين المكافاة والتأمين . المادة ٣٩ ق ٤١
سنة ١٩٤٤

لا يجوز عند تقدير مكافاة خدمة العامل الجمع بين المكافاة وما يكون
مودعا لحسابه من رب العمل بموجب بوليصة التأمين طبقا لنص المادة ٣٩
من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ تحقيقا للحكمة التي توخاها الشارع منه ذلك
أنه واضح من صراحة هذا النص أن المشرع حظر أن يجمع العامل بين المبالغ
المدفوعة لحسابه في صندوق التوفير والادخار وبين مكافاة الخدمة وكل
ما خوله له هو الحصول على أكبر القيمتين لحكمة توخاها في ذلك الحين هي عدم
إلحاق من بصاحب العمل حتى لا يحمل المؤسسة بالتزامات قد تؤثر عليها في أداء
وصالها . فاذا كانت الشركة صاحبة العمل وهي في سبيل تنظيم عملها قد اتخذت
نظاما ماليا يؤدي إلى ذات الغرض من نظام التوفير والادخار كما هو الحال
في نظام التأمين فإن الحكمة من إيراد هذا النص تظل قائمة وتنتج أثرها في تحديد
العلاقة بين الطرفين بشأن تقدير قيمة المكافاة . ولا يغير من هذا النظر أن يكون
قد نص في بوليصة التأمين على أن يكون للعامل الحق في مبالغ التأمين والاستمرار
في عملياته على حسابه الخاص إذا قضى مدة معينة في الخدمة إذ لا يترتب على ذلك
أن يكون له الحق في أن يجمع بين مبالغ هذا التأمين ومبلغ مكافاة الخدمة .

للحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقروء والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع هذه الدعوى — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتلخص فى أن المطعون عليه رفع الدعوى رقم ١٩٩ سنة ١٩٥١ كلى الاسكندرية ضد شركة المكابس والمخازن العمومية بالاسكندرية بطلب الحكم بالزامها بأن تدفع له مبالغ ١٦٧٩ ج و ٤٤٢ م والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة ، قيمة ما يستحقه قبلها من مكافأة وتعويض عن فصله التعسفى من عمله فيها ومنحة قررتها الشركة فى أغسطس سنة ١٩٥٠ ومن ضمن ما دفعت به الشركة تلك الدعوى أنها دفعت للمطعون عليه مبلغ ٥٣٣ ج و ١٠٠ م فى بوليصة التأمين الخاصة به طلبت خصمها من المكافأة التى يستحقها طرفها طبقا لنص المادة ٣٩ من قانون عقد العمل الفردى ، فلم تقو المحكمة الشركة على ذلك وحكت بتاريخ ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بالزامها بأن تدفع للمطعون عليه مبلغ ١٦٧٨ ج و ٢٥٣ م فاستأنفت الشركة هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية تحت رقم ٣٩٣ سنة ٩ قضائية طالبة أصليا إلغاء واحتياطيا رفضه فيما زاد على مبلغ ٢٩٣ ج و ٣٧٩ م ومن ضمن ما نعت به على الحكم المذكور عدم امتثاله من المكافأة التى قضى بها ما ساهمت به فى بوليصة التأمين الخاصة بالمطعون عليه . وبتاريخ ٢١ من أبريل سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة : أولا — بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة لما قضى به من مكافأة للمستأنف عليه (المطعون عليه) وقدرها ١٢٦٦ ج و ٢٥٣ م مع المصاريف المناسبة عن الدرجتين ومبلغ خمسمائة قرش نظير أتعاب المحاماة . ثانيا — إلغاء الحكم فيما عدا ذلك مع إلزام المستأنف عليه بباقي المصاريف عن الدرجتين ، وأمرت بالمقاصة فى أتعاب المحاماة عن الدرجة الثانية ، وأقرت

بذلك الحكم الابتدائي فيما ذهب إليه من رفض خصم المبالغ التي ساهمت بها الشركة في بوليصة التأمين الخاصة بالمطعون عليه من المكافأة المستحقة له . فطعننت الشركة بطريق النقض في الحكم المذكور في هذا الخصوص بتاريخ ١٤ من يولييه سنة ١٩٥٤ وقدمت النيابة العامة مذكرة طابت فيها نقض الحكم وبتاريخ ١٦ من أبريل سنة ١٩٥٨ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأصرت النيابة على رأيها فتقررت تلك الدائرة إحالته إلى الدائرة المدنية لنظره بجلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٥٨ وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد هو مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وذلك أن المادة ٣٩ من القانون رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ الخاص بمقد العمل الفردي قد نصت على أنه "إذا كان في مؤسسة صندوق توفير أو ادخار للعمال وكان ما دفعه صاحب العمل في هذا الصندوق لحساب أحد العمال يساوي ما يستحقه العامل من مكافأة طبقا للمادة ٢٣ من هذا القانون أو يزيد عليه فلا يكون للعامل حق المطالبة بهذه المكافأة" ومؤدى هذا النص أن يستترز من المكافأة في حالة زيادتها عن مجموع مدفوعات رب العمل لحساب العامل في الصندوق مجموع ما دفعه رب العمل لحساب العامل على الوجه المذكور ، ومفاد ذلك أن يحصل العامل على أكبر المبالغين دون سواء وقد سلم بذلك ضمنا حكم محكمة أول درجة والحكم المطعون فيه وإن استبعدا تطبيق هذه المادة على وافة النزاع على أساس أن بوليصة التأمين التي دفعت الشركة بمقتضاها للمطعون عليه المبلغ الذي تطالب بخصمه من المكافأة المستحقة له تتضمن نصا من مقتضاها أن الموظف الذي يقضى في خدمة الشركة عشر سنوات له الحق في أن يستمر في عملية التأمين على حساب الخاص مع أن استمرار الموظف في التأمين لحسابه الخاص لا ينفي استترزال مدفوعات الشركة من مكافأة خدمته فهذا الشرط خاص بعلاقة الموظف بشركة التأمين ، أما علاقة الموظف بالشركة التي يعمل بها فيحكمها قانون عقد العمل ولا يمس حقوق أحدهما في هذا المجال ما قد يكون في البوليصة من شروط خاصة بعلاقة المؤمن بالمستأمن في نطاق التأمين . ولما كانت الشركة قد دفعت لحساب المطعون عليه من أقساط التأمين مبالغ مجموعها ٥٣٣ ج و ١٠٠ م وهو

مبلغ جسيم لا يتصور انصراف قصد الشركة إلى التبرع به للمطعون عليه خصوصا وأن نظام التأمين على حياة موظفي الشركة ليس إلا بديلا عن نظام صندوق الادخار الذي كان موجودا بالشركة كما هو ثابت من لائحة التأمين الخاصة بالشركة والمقدمة ضمن مستنداتها . وكان التأمين وصندوق الادخار شيئا واحدا فان الحكم المطعون فيه يكون قد أساء تأويل المادة ٣٩ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ إذ امتنع عن تطبيقها على واقعة النزاع ورفض طلب استئصال مدفوعات الشركة في التأمين من مبلغ المكافأة المستحق للمطعون عليه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قد ورد فيه ما يأتي : " وحيث إن ما تقرره الشركة بشأن خصم المبالغ التي دفعتها للمدعى (المطعون عليه) في بوليصة التأمين وقدرها ٥٣٣ ج و ١٠٠ م من المستحق له كمكافأة كنص المادة ٣٩ من قانون عقد العمل وبدلالة سكوتة (المدعى) عن أمر هذا التأمين تسايا منه باحتساب المبلغ المذكور من المستحق له . وحيث إن هذا القول مردود بأن عقد التأمين منصوص فيه أنه إذا قضى العامل في خدمة الشركة عشر سنوات فإن التأمين يكون من حقه وله الحق في أن يستمر في عملية التأمين على حسابه الخاص أو إلغائها فيقبض مجموع قيمة التصفية نقدا - كما أنه مردود بأن المستفاد من المستندات المقدمة منها بالحفاظة تحت رقم ١١ دوسيه أنها حوات بوليصة التأمين للمدعى للسير فيها على حسابه الخاص ولا يتضمن ذلك قبوله صراحة أو ضمنا خصم ما دفعته الشركة من أقساط التأمين ولا حاجة للتمسك بنص المادة ٣٩ من قانون عقد العمل أمام صراحة الاتفاق المنصوص عليه في بوليصة التأمين من استحقاق العامل لكامل المبلغ " .

وحيث إن المادة ٣٩ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ نصت في فقرتها الأولى على ما يأتي : " إذا كان في مؤسسة صندوق توفير أو ادخار للعمال وكان مادفعه صاحب العمل في هذا الصندوق لحساب أحد العمال يساوى ما يستحقه من مكافأة

طبقا للمادة ٢٣ من هذا القانون أو يزيد عليه فلا يكون للعامل حق المطالبة بهذه المكافأة". وواضح من صراحة هذا النص أن المشرع حظر أن يجمع العامل بين المبالغ المدفوعة لحسابه في صندوق التوفير والادخار وبين مكافأة الخدمة وكل ما خوله له هو الحصول على أكبر القيمتين لحكمة توخاها في ذلك الحين هي عدم إلحاق غبن بمصاحب العمل حتى لا يحمل المؤسسة بالتزامات قد تؤثر عليها في أداء رسالتها، وإذا كانت الشركة الطاعنة وهي في سبيل تنظيم عملها قد اتخذت نظاما ماليا يؤدي إلى ذات الغرض من نظام التوفير والادخار فإن الحكمة التي توخاها المشرع من إيراد هذا النص بعدم جواز الجمع بين قيمة المكافأة والمبالغ المدفوعة من الشركة لحساب العامل بمقتضى هذا النظام المماثل — هذه الحكمة تظل قائمة وتنتج أثرها في تحديد العلاقة بين الطرفين بشأن تقدير قيمة المكافأة وينبني على ذلك أن مانص عليه في بوليصة التأمين من حق العامل في مبالغ التأمين التي يدفعها له رب العمل بموجب بوليصة التأمين هو كحقه في المبالغ التي يودعها رب العمل باسمه (العامل) في صندوق التوفير — لا يترتب عليه — دون حاجة إلى قبول خاص من العامل — أن يكون للعامل الحق في أن يجمع بين مبالغ هذا التأمين ومبالغ مكافأة الخدمة. وذلك تحقيقا لنص المادة ٣٩ سالفة الذكر، وحكمة الشارع التي توخاها منه، وعلى هذا الأساس يكون الحكم المطعون فيه إذ أباح للطعون عليه الجمع بين مكافأة الخدمة، والمبالغ المدفوعة لحسابه في صندوق التأمين بمقولة إن عقد التأمين منصوص فيه على حقه في التأمين والاستمرار في عمله على حسابه الخاص وقبض مجموع قيمة التصفية نقدا وأن تحويل بوليصة التأمين له (للطعون عليه) لا يتضمن قبولا منه بنقص قيمة هذا التأمين من مبالغ المكافأة — هذا الحكم يكون مخالفا للقانون ويتعين نقضه في هذا الخصوص.

وحيث إن موضوع الدعوى صالح للحكم فيه :

وحيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن من ضمن ما طلب المطعون عليه الحكم له به على الشركة الطاعنة مبلغ ١٢٦٦ جنيها و ٢٥٣ مليا قيمة مكافأته

من مدة خدمته بها وقد طلبت الشركة أن يخصم من ذلك المبلغ ٥٣٣ جنيهًا و ١٠٠ ملجم قيمة ما أودعته لحساب المطعون عليه في بوليصة التأمين غير أن محكمة أول درجة رفضت إجراء هذا الخصم وحكمت للمطعون عليه بقيمة المكافأة جميعها ضمن مبلغ ١٦٧٨ جنيهًا و ٢٥٣ ملجم المحكوم به ابتدائيًا للمطعون عليه . فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم وأصرت على وجوب خصم مبالغ التأمين من قيمة المكافأة وقد أصبح النزاع بين الطرفين الآن قاصرا على ذلك .

وحيث أنه قد تبين مما سبق أنه لا يجوز للمطعون عليه أن يجمع بين مكافأة الخدمة وما يكون مودعا لحسابه من الشركة الطاعنة بموجب بوليصة التأمين . ولما كانت المكافأة المستحقة للمطعون عليه عن مدة خدمته في الشركة هي مبلغ ١٢٦٦ جنيهًا و ٢٥٣ ملجم والمبالغ التي دفعتها الشركة لحساب المطعون عليه بموجب بوليصة التأمين هي ٥٣٣ جنيهًا و ١٠٠ ملجم فيتمتع تبعًا لما سبق — خصم هذه من تلك — وعلى هذا النحو تكون المكافأة الواجب الحكم بها للمطعون عليه هي مبلغ ٧٣٣ جنيهًا و ١٥٣ ملجم فقط وهو ما يجب تعديل الحكم المستأنف في هذا الخصوص إليه .

جلسة ٥ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمد مراد المستشار ، وبحضور السادة : محمد متولى عتلم ، ومحمد زعفراني سالم ،
والحسيني الموضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٦٧)

طعن رقم ٣ ، سنة ٢٦ ق " أحوال شخصية "

حكم " تسبب معيوب " . إثبات " بالبينة " . أحوال شخصية . موارد " ثبوت الوفاة والوراثة " . عدم بيان ماهية البينة التي استند إليها الحكم في ثبوت الوفاة والوراثة ومؤداها والحقيقة التي ثبتت للحكمة من هذه البينة . قصور . المادة ٢٤٧ مرافعات .

متى كان الحكم إذ قضى بثبوت الوفاة والوراثة قد أخذ بأصباب الحكم الابتدائي الذي وقف في تسبب قضائه عند حد القول بأن المدعى أثبت دعواه بالبينة الشرعية وأن الدعوى قد ثبتت بذلك دون أن يبين ماهية هذه البينة ومؤداها وما هي الحقيقة التي ثبتت للحكمة من هذه البينة التي أصبت عليها قضاءها فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور في التسبب .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٢ بحكمة المنصورة الابتدائية الشرعية ضد الطاعنة وآخرين من بينهم من يدعى إبراهيم أمباي طالبا الحكم بثبوت وفاة (أم أحمد أحمد يوسف الربيعي) التي توفيت في ٥ من

أكتوبر سنة ١٩٥٢ ووراثته لها وانحصار الإرث فيه باعتبار أنه ابن عمها لأبيها — كما رفع ابراهيم امبابي الدعوى رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٢ بمحكمة المنصورة الابتدائية الشرعية أيضا طالبا فيها الحكم بثبوت وفاة أم أحمد أحمد المذكورة وانحصار الإرث فيه باعتباره ابن ابن عمها الشقيق — وقد ضمت الدعويان معا — وأجابت الطاعنة عليهما بأن إرث المتوفاة قد انحصر فيها دونهما — بصفتها بنت عمها الشقيق — وقدمت إثباتا لذلك اشهاد وفاة ووراثه صادر من محكمة فارسكور الشرعية . وقد كلفت المحكمة الابتدائية — المطعون عليه بإثبات دعواه — بتقديم شهود سمعهم المحكمة — وبتاريخ ١٥ من مارس سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة للطعون عليا بطلباته وبعدم سماع دعوى ابراهيم امبابي . واستأنفت الطاعنة هذا الحكم إلى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ١٨ كلى سنة ١٩٥٦ — وبتاريخ ١٣/١١/١٩٥٦ قضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة بالمصروفات ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة .

وبتاريخ ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ قررت الطاعنة بالطعن بالنقض في هذا الحكم وأبدت النيابة العامة رأيها في المذكرة المقدمة منها إلى دائرة فحص الطعون المرفقة برقم ١٦ من ملف الطعن بطلب إحالة الطعن إلى هذه الدائرة لأن الحكم مرجح نقضه . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٥٨ وصممت النيابة العامة على رأيها المبدى بمذكرتها — وقررت تلك الدائرة إحالة الطعن إلى هذه الدائرة — وأشرق قلم الكتاب بهذا القرار على تقرير الطعن . وعرض الطعن على السيد رئيس المحكمة — فأمر بإعلان تقرير الطعن إلى المطعون وحده لمدة خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانه لإيداع مذكرة بدفاعه مشفوعة بالمستندات التي يرى تقديمها — وللنيابة العامة الواحد والعشرين يوما التالية لإبداء رأيها — وقد أذن هذا الأمر فأعلن قلم الكتاب المطعون عليه في ٥ من مارس سنة ١٩٥٨ بصورة من تقرير الطعن — فأودع محاميه في تاريخ ١٩ من مارس سنة ١٩٥٨ مذكرة طالب برفض الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها صممت فيها على ما سبق لإبداء

من رأى في مذكرتها الأولى وطلبت فيها نقض الحكم المطعون فيه — وقدم
الطعن لجلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٥٨ وفيها أبدت النيابة العامة رأيها بطلب
نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إنه مما نعت به الطاعنة على الحكم المطعون فيه في السهدين الثاني
والخامس قصوره في التسييب وفي بيان ذلك ذكرت الطاعنة أن محكمة الاستئناف
أبدت الحكم المستأنف للأسباب الواردة بحكم محكمة أول درجة وهذه الأسباب
منحصرة في كلمة واحدة هي قولها : "وأثبت دعواه بالبيئة" دون أن تذكر حقيقة
هذه البيئة وفي ذلك قصور في التسييب موجب لنقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه يبين من الاطلاع على الصورة الرسمية
للحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف — وإن كانت قد تناولت بالرد والتفنيد
الأسباب التي اعتمدت عليها الطاعنة في استئنافها والمستندات التي تقدمت بها —
إلا أنها أقامت قضاءها في حقيقة الواقع على أسباب الحكم المستأنف . فصدرت
حكمها بالقول بأنه "من حيث إن الحكم المستأنف صحيح لما ذكرته محكمة أول
درجة وتتخذ هذه المحكمة أسباب الحكم أسبابا لها" — وبعد أن عرضت لدفاع
الطاعنة ومستنداتها وفندتها بأسباب خاصة أردفت ذلك بقولها "ومن ثم يكون
الحكم صحيحا لصحة البيئة الشرعية وصحة أسبابه ولما ذكرته هذه المحكمة من
أسباب" — ويبين من الاطلاع على الصورة الرسمية للحكم المستأنف أن محكمة
أول درجة — بعد أن سردت المراحل التي مرت بها الدعوى وتكليف المدعى
عليه بإثبات دعواه ذكرت أنه قدم شهودا دونت شهادتهم بالمحضر . ثم أعقبت
ذلك بذكر الأسباب التي بنت عليها قضاءها فقالت "من حيث إن المدعى ادعى
دعواه المذكورة وطالب الحكم له على المدعى عليهم بثبوت وفاة المتوفاة المذكورة
وأنحصار ارثها فيه بصفته ابن عمها لأبيها وأمر المدعى عليهم أن يسلموه تركتها
التي تحت أيديهم ومنع تعرض المدعى عليهما الثالث والرابع له في ذلك كما طالب
المدعى عليه وهو المدعى في القضية المضمومة رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٢ الحكم له على
المدعى عليهم بثبوت وفاة المتوفاة المذكورة وأنه وارثها الوحيد بصفته ابن ابن عمها
الشقيق . ومن حيث إن درجة المدعى عليه الذي هو المدعى (ابراهيم امبابي رمضان

الرابع) في القضية المضمومة مؤخره عن درجة المدعى في هذه القضية فكلف المدعى في هذه القضية إثبات دعواه وأثبتها بالبينة الشرعية ولم يطعن وكيل المدعى عليهما الحاضران عليها بطعن مقبول . ومن حيث إنه قد ثبتت الدعوى بذلك والمدعى قد ثبت أنه ابن عم المتوفاة لأبيها وليس لها وارث سواء فاستحق لذلك كل تركتها تعصيا ويتعين الحكم له بطلباته . ولما كانت المادة ٣٤٧ من قانون المرافعات تنص على أنه "يجب أن تكون الأحكام مشتملة على الأسباب التي بنيت عليها وإلا كانت باطلة" . وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي وكان هذا الحكم الأخير قد وقف في تسبيب قضائه عند حد القول بأن المدعى أثبت دعواه بالبينة الشرعية وأن الدعوى قد ثبتت بذلك دون أن يبين ماهية هذه البينة ومؤداها وما هي الحقيقة التي ثبتت للمحكمة من هذه البينة التي أمست عليها قضاءها فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب بما يستوجب نقضه .

جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة : وبحضور السادة : محمود عواد ، عثمان رمزي ،
ومحمد متولى حلم ، ومحمد زعفراني سالم ، المستشارين .

(٦٨)

طعن رقم ٤٥ سنة ٢٤ ق

(أ) ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . مريأتها بالنسبة لأرباح المخرج
السينمائي طبقا للقانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .

(ب) ضرائب . ضريبة المهن غير التجارية . دستور . قانون . لوائح . دستورية
تفويض وزير المالية الوارد بالمادة ٧٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ بإضافة مهن
غير تجارية إلى المهن الواردة في هذه المادة .

(ج) ضرائب . قانون . التعديل الذي أدخل على القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ بالقانون ١٤٦
لسنة ١٩٥٠ ، عدم مريأتها على الماضي .

١ — جرى قضاء محكمة النقض بأن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله
بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ قد جعل الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية
هي ضريبة الأهل العام الذي يسرى على كل مهنة لم تستثن بنص خاص . ومن
ثم فإن هذه الضريبة هي التي تسرى بالنسبة لأرباح المخرج السينمائي طبقا لذلك
القانون لأن مهنة المخرج لم ترد ضمن المهن التي عدتها المادة ٧٢ ولم يصدر من
وزير المالية قرار باعتبارها من المهن غير التجارية التي تخضع لحكم هذه المادة .
ولا محل للقول بأن مهنة الخبير المنصوص عليها في المادة المذكورة تنسحب
على عمل المخرج لأن المشرع إذ أورد بهذه المادة على سبيل الحصر مهنة معينة
باعتبارها غير تجارية ومنها مهنة الخبير قد قصد من هذا اللفظ مدولا خاصا هو
التعمق والتخصص في فن معين واتخاذ الخبرة فيه مهنة . ولو جاز القول بغير

هذا لوجب اعتبار كل محترف لمهنة من المهن خبيراً الأمر الذي يتنافى غرض
الشارع من التخصيص .

٢ — يستفاد من نص المادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ الملغى أنه يخول
السلطة التنفيذية حق إصدار اللوائح التنفيذية في شكل مراسيم يوقعها رئيس
الدولة أو في صورة قرارات وزارية إذا نص القانون على ذلك . فإذا كان
المشرع قد راعى عند تقنينه للمادة ٧٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ أنه من غير
الميسور حصر جميع المهن التي لا تخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية
وهو يهدى إلى وزير المالية بأن يضيف إلى المهن الواردة بالمادة المذكورة مهناً
أخرى بقرارات تصدر منه حسبما يتجلى له وجه الرأي في حقيقة هذه المهن وما يتكشف
منه دواعى العمل فهو دعوة للجهة الإدارية كي تمارس اختصاصها المخول لها
بمقتضى النص العام الوارد في المادة ٣٧ سالفة الذكر أو تهيئة مجال لهذه
الممارسة وليس في هذا افتيات على حقوق السلطة التشريعية . وعلى ذلك فلا يصح
القول بأن تفويض وزير المالية الوارد بالمادة ٧٢ المشار إليها ليس من قبيل
اللوائح التنفيذية المنصوص عليها في المادة ٣٧ من ذلك الدستور وإنما هو
تفويض تشريعي لا يملك الوزير مباشرة لمناطاته لحكم المادة ١٣٤ من ذات
الدستور التي لا تجيز إنشاء ضريبة أو تعديلها أو إلغائها إلا بقانون .

٣ — التعديل الذي أدخله المشرع بموجب القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على
القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ هو تشريع مستحدث لا يسرى على الماضى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق
تتحصل في أن مأمورية الضرائب قدرت أرباح مورث المطعون عليه في المدة
من ١٩٤٤/٦/١ إلى ١٩٤٥/٥/٣١ بمبلغ ٦٢٢٦ جنيتها و ٤٣٨ ملياً عبارة عن مبلغ

٥٠٠٠ جنيه مقابل قيامه بالتمثيل في فيلم (ليلي بنت الفقراء) ومبلغ ١٢٢٦ جنيها و ٤٣٨ مليا صافي ما حصل عليه نظير تنازله عن حقه في الفيلم الخام ، وقدرت أرباحه في المدة من ١٩٤٥/٦/١ إلى ١٩٤٥/١٢/٢٠ بمبلغ ٦٥٠٠ جنيه من ذلك مبلغ ٢٥٠٠ جنيه أتعاب إخراج و ٢٠٠٠ جنيه مكافأة عن الإدارة و ٢٠٠٠ جنيه حصة في الربح — وأخفضت المأمورية الأرباح الناتجة عن جميع ما تقدم لضريبة الأرباح التجارية والصناعية ولما لم يرتض الممول هذا التقدير أحيل الخلاف إلى لجنة التقدير التي أصدرت في ١٩٥٠/٥/٢٧ قرارها بتقدير صافي ربحه الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية في المدة الأولى بمبلغ ١٢٢٦ جنيها و ٤٣٨ مليا وفي المدة الثانية بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه مستبعدة بذلك مبلغ الـ ٥٠٠٠ جنيه مقابل أتعاب التمثيل ومبلغ الـ ٢٥٠٠ جنيه مقابل أتعاب الإخراج من وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وباعتبار هذين المبلغين وعاء للضريبة على أرباح المهن غير التجارية المنصوص عليها في المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وقد عارضت مصلحة الضرائب في هذا القرار أمام محكمة القاهرة الابتدائية بالدهوى رقم ١٤٥٥ لسنة ١٩٥٠ تجارى كلى ضرائب طالبة إلغائه واعتبار أرباح المورث كما قدرتها المأمورية مع إلزامه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . وبتاريخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥١ حكمت محكمة أول درجة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه واعتبار أرباح مورث المطعون عليه الخاضعة لضريبة المهن التجارية في المدة من ١٩٤٤/٦/١ إلى ١٩٤٥/٥/٣١ مبلغ ٦٢٢٦ جنيها و ٤٣٨ مليا وفي المدة من ١٩٤٥/٦/١ إلى ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ مبلغ ٦٥٠٠ جنيه وألزم المورث بالمصروفات ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . وذلك استنادا إلى أن واقعة الدهوى يحكمها القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وأن المهن المعددة بالمادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وردت على سبيل الحصر ولم يصدر قرار من وزير المالية بإضافة مهنة التمثيل ومهنة المخرج إلى المهن الحرة المنصوص عليها بهذه المادة مما يتعين معه إخضاع الأرباح التي تحققت من مزاولته هاتين المهنتين لضريبة الأرباح التجارية والصناعية . فاستأنف المورث هذا الحكم أمام محكمة

استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٦٠ سنة ٦٩ ق طالبا قبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بجميع أجزائه مع إلزام مصلحة الضرائب بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين . وبتاريخ ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الطعن المقدم من مصلحة الضرائب في قرار لجنة التقدير الصادر بتاريخ ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٠ وتأييد هذا القرار وألزمت المستأنف عليها بالمصاريف عن الدرجتين و ٢٥ جنيها أتعابا للمحاماة مؤسسة فقهاءها على أن مهنة الممثل أضيفت إلى المادة ٧٢ بالقرار الوزاري رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٥ - وأن مهنة المخرج لا تخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية المنصوص عليها في المادة ٣٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لأن عنصرها هو العمل الشخصي المبني على الخبرة الفنية وليس لرأس المال دخل فيها . وقد طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض في نطاق ما قضى به من عدم إخضاع مبلغ الـ ٢٥٠٠ جنيه التي حصل عليها المورث مقابل أتعابه عن إخراج فيلم "ليل بنت الفقراء" من وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلاسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ حيث طلبت الطاعنة والنيابة إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية فقررت دائرة الفحص إحالته إلى هذه الدائرة بجلاسة ٦ من فبراير سنة ١٩٥٨ ثم أعلنت الطاعنة ورثة المطعون عليه وتمت المرافعة بجلاسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٨ حيث أصر كل من طرفي الخصومة على طلباته وطلبت النيابة نقض الحكم المطعون فيه .

ومن حيث إن الطعن يقوم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار مبلغ الـ ٢٥٠٠ جنيه الذي تقاضاه مورث المطعون عليهم مقابل إخراج فيلم "ليل بنت الفقراء" لا يخضع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية استنادا إلى القول بأن المادة ٣٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لم تخضع من المهن لهذا النوع من الضريبة غير المهن التجارية والصناعية التي يتضافر فيها العمل ورأس المال معا وأن مهنة المخرج بطبيعته غير تجارية ليس لرأس المال دخل فيها فتخضع أرباحها لضريبة كسب العمل المنصوص عليها في المادة ٧٢ من القانون

— إذ أقام الحكم قضاءه على هذا الأساس قد أخطأ في تطبيق القانون — ذلك أن المشرع قبل تعديل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ جعل ضريبة الأرباح التجارية والصناعية هي الضريبة العامة التي تسرى على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى ولم يستثن من ذلك إلا المهن التي أوردتها المادة ٧٢ على سبيل الحصر والمهن غير التجارية التي تعين بقرار من وزير المالية . ولما كانت مهنة المخرج لم ترد ضمن المهن التي حددتها هذه المادة ولم تعين بقرار من وزير المالية فإنها تخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه باعتماد مهنة المخرج مهنة غير تجارية تخضع أرباحها لضريبة المهن الحرة على ما ذهب إليه من أن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد أخضع المهن التجارية والصناعية أو المتعلقة بالحرف للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية كما أخضع المهن غير التجارية للضريبة على كسب العمل وأن ضابط التمييز بين المهنتين هو حامل رأس المال الذي يتضافر مع العمل في المهن التجارية وينتفى عنه في المهن غير التجارية وأن العنصر الهام في مهنة المخرج هو العمل الشخصي المبني على الخبرة الفنية التي ليس لرأس المال دخل فيها .

ومن حيث إن هذا الذي أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه يخالف للقانون ذلك أن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الذي يحكم واقعة الدعوى قبل تعديله بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة قد جعل الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية هي ضريبة القانون العام إذ نص في الفقرة الثامنة من المادة ٣٢ على «ريان هذه الضريبة على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها في حين أنه عندما يتحدث في المادة ٧٢ عن أرباح المهن غير التجارية قصرها على مهن معينة حددها بالذات وعهد إلى وزير المالية إضافة مهن غير تجارية أخرى بقرار وزاري يصدر منه إذ جرى نص هذه المادة بالآتي : " اعتباراً من أول الشهر التالي لصدور هذا القانون تفرض

ضريبة سنوية على أرباح مهنة المحامي والطبيب والمهندس والمعلم والخبير وكذلك على أرباح كل مهنة غير تجارية تعين بقرار من وزير المالية . وبذلك أهرب الشارع من قصده في أن تكون الضريبة التجارية والصناعية هي الأصل العام الذي يسرى على كل مهنة لم تستثن بنص خاص ولما كان الثابت أن مهنة المخرج لم ترد ضمن المهن التي عدتها المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وأنه لم يصدر من وزير المالية قرار باعتبارها من المهن غير التجارية التي تخضع لحكم هذه المادة ، وكان التعديل الذي أدخله المشرع بموجب القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ هو تشريع مستحدث لا يسرى على واقعة الدهوى — ومن ثم فإن الضريبة التي تسرى على أرباح مورث المطاعم عليهم كمخرج لفيلم "ليلي بنت الفقراء" هي للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بخلاف ذلك قد أخطأ في تطبيق القانون ويتمين نقضه في هذا الخصوص . ولا يغير من هذا النظر ما ذهب إليه الدفاع عن مورث المطاعم عليهم في الرد على وجه العطف من أن تفويض وزير المالية الوارد بذييل المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بإضافة مهن غير تجارية إلى المهن الواردة بصدر هذه المادة ليس من قبيل اللوائح التنفيذية المنصوص عليها في المادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ الملغى وإنما هو تفويض تشريعي لا يملك الوزير مباشرته لمناقضاته لحكم المادة ١٣٤ من ذات الدستور التي تنص على أنه : "لا يجوز إنشاء ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون" كما أنه لا يجوز التعدي بأن السلطة التشريعية قد عهدت إلى الوزير بتفسير مراد الشارع من عبارة "كل مهنة غير تجارية" الواردة بنهاية المادة لأنها بذلك تكون قد سلبت السلطة القضائية حقها في هذا التفسير مما يتعين معه إهمال العبارة الواردة بنهاية المادة واعتبارها غير موجودة . ذلك أن هذا الاعتراض مردود بأنه يستفاد من نص المادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ الملغى أنه يخول السلطة التنفيذية حق إصدار اللوائح التنفيذية في شكل مراسيم يوقعها رئيس الدولة أو في صورة قرارات وزارية إذا نص القانون على ذلك . فإذا كان المشرع قد راعى عند تقييده للمادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أنه من غير الميسور

حصر جميع المهن التي لا تخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وعهد الى وزير المالية بأن يضيف الى المهن الواردة بالمادة المذكورة مهنا أخرى بقرارات تصدر منه حسبما يتجلى له وجه الرأي في حقيقة هذه المهن وما تتكشف منه دواعى العمل فهو دعوة للجهة الإدارية كي تمارس اختصاصها المخول لها بمقتضى النص العام الوارد في المادة ٣٧ سالفة الذكر أو تهيئة مجال لهذه الممارسة. وليس في هذا انتقاث على حقوق السلطة التشريعية . ولا محل أيضا لما ذهب اليه في دفاعه الاحتياطي من أن مهنة الخبير المنصوص عليها في المادة ٧٢ قديمة تنسحب على عمل مورث المطعون عليهم كـمخرج سينمائي لأن لفظ "خبير" إذا أطلق بغير تحديد انصرف الى كل شخص يقوم على ممارسة بعض العلوم أو الفنون . لا محل لهذا القول ، ذلك أن المشرع إذ أورد بهذه المادة على سبيل الحصر مهنا معينة باعتبارها غير تجارية ومنها مهنة "الخبير" قد قصد من هذا اللفظ مداولا خاصا هو التعمق والتخصص في فن معين واتخاذ الخبرة فيه مهنة ولو جاز القول بغير هذا اوجب اعتبار كل محترف لمهنة من المهن خبيرا الأمر الذي ينافي فرض الشارع من التخصيص .

ومن حيث إن موضوع الاستئناف رقم ٦٠ سنة ٦٩ ق استئناف القاهرة صالح للفصل فيه .

وحيث إنه للأسباب المتقدمة يتعين رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من اعتبار مبلغ ٢٥٠٠ جنيه التي نقاضاها مورث المطعون عليهم بوصفه مخرجا لفيلم "ليل بنت الفقراء" خاضعا لضريبة الأرباح التجارية والصناعية .

جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود عباد ، وعثمان
رمزي ، ومحمد متولى عتلم ، وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين .

(٦٩)

طعن رقم ١٠٥ سنة ٢٤ ق .

١ — مسئولية . حكم "تسبيب مسبب" . دفاع . تمسك المضرور بأن المقاول الذى
عهد اليه المالك يجهل أصول المقاولة . عدم الرد على هذا الدافع . قصور .

ب — قفص «إعلان الطعن» . عدم إعلان أحد المطعون عليهم بالطعن فى دعوى لا يوجب
القانون فيها اختصام أشخاص معينين . بطلان الطعن بطلانا لا يمتد إلى من أعلن
بالطعن من المطعون عليهم .

١ — إنه وإن كان الأصل فى القانون أن المسؤولية شخصية إلا أن حالة مسئولية
المتبوع من خطأ تابعه ليست هى الاستثناء الوحيد الذى يرد على هذا الأصل
بل يرد عليه أيضا مسئولية رب العمل عن خطأ المقاول إذا كان هذا الأخير
يعمل بتوجيهه وتحت إشرافه المباثر — على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض —
كما يرد عليه أيضا حالة رب العمل الذى يسعى اختيار المقاول فيعهد بالعمل إلى
مقاول جاهل بأصول مهنة المقاولة والفارق بين مسئولية المالك فى هذا الصدد
ومسئولية المتبوع أن سوء الاختيار فى الحالة الأولى يجب على المدعى إثباته وفى
الحالة الأخرى هو مفترض قانونا اقتراضا لا سهيل لدحضه . فإذا كان
المضرور قد تمسك فى دفاعه بأن المقاول الذى عهد إليه المالك يجهل أصول
هذه المهنة ولم يتناول الحكم هذا الدفاع بما يصلح ردا عليه فإنه يكون قاصر
التسبيب مخالفا للقانون .

٢ — إن بطلان الطعن بالنسبة لمن لم يعلن من المطعون عليهم لا يتعدى أثره إلى من أعلن منهم بالطعن متى كانت الدعوى ليست من الدعاوى التي يوجب فيها القانون اختصاص خصوم معينين ولا تربط المطعون عليه الذي لم يعلن بالطاعن صلة يتأثر بها طعنه .

المادة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنين رفعوا الدعوى رقم ٣٠٢٦ سنة ١٩٤٨ على القاهرة على المطعون عليه الأول طالين الحكم بإلزامه بأن يدفع لهم مبلغ ٢٧٥٠ جنيها ... وقالوا شرحا لدعواهم إن المرحوم اسماعيل سعد خليفه وأختيه الطاعتين الأولى والثانية ... كانوا يملكون منزلا مكوكا من أربعة طوابق قائمة على مساحة ١١٥ مترا مربوطا عليه عوائد أملاك مقدارها ٨ جنيهاً و ٤٥ ملياً ويملك المطعون عليه الأول قطعة أرض مجاورة للمنزل من الجهة الشرقية وهي مسورة بحوائط قام بهدمها . وفي يوم ٧ من أغسطس سنة ١٩٤٧ أجرى حفرا في الجهة الشرقية من أرضه إلى جوار جدار وأساس المنزل وقد عهد بهذا العمل إلى عمال عديدين قاموا بإنجاز العمل في فترة وجيزة حتى صارت الحفرات متسعة وعميقة كل ذلك دون إخطار الملاك المجاورين للأرض حتى اتخذوا الحيلة وقد ترتب على ذلك أن انقض منزل المدعين — الطاعنين — وذهب شخصيته المرحوم اسماعيل سعد خليفه والد القصر المشمولين بوصاية الطاعنة الرابعة وزوجته والدتهم وآخرون فرفع الطاعنون الدعوى المستعجلة رقم ٣٣٥٣ سنة ١٩٤٧ لإثبات حالة منزلهم وما تم في أرض المدعى عليه وبيان سبب سقوط المنزل وتقدير ما أصابهم من ضرر بسبب ذلك فندبت المحكمة خبيراً قدم تقريراً انتهى فيه إلى مسئولية المدعى عليه وقدر ما أصابهم من ضرر بسبب هدم المنزل وتلف ما كان به من منقولات بمبلغ ٥٣٧ جنيهاً

وقد قدر المدعون ما أصابهم من ضرر بمبلغ ٢٧٥٠ جنيها من ذلك مبلغ ١٥٠٠ جنيه قيمة المباني على أساس قيمة الفوائد مضروبة في ١٨٠ نصفه للأختين والنصف الآخر للقصر — كان الطاعن الثالث من بينهم وقتئذ ثم بلغ سن الرشد — يضاف إلى ذلك مبلغ ٢٥٠ جنيها قيمة ما تلف من أثاث للقصر ومبلغ ١٠٠٠ جنيه تعويضا لهم عن فقد والدهم وجملة ذلك هو مبلغ ٢٧٥٠ جنيها وهو ما طلبوا الحكم لهم به — وجه المدعى عليه دعوى الضمان إلى المطعون عليهم الثلاثة الآخرين طالبا الحكم أصليا بإخراجه من الدعوى أو رفضها قبله واحتياطيا إلزام المدعى عليهم في دعوى الضمان متضامنين بطايات المدعين في الدعوى الأصلية — الطاعنين — ومن قبيل الاحتياط الكلى إلزامهم متضامنين بما يقضى به لهم ، وقد استند في توجيه دعوى الضمان إلى أنه قد عهد إلى الأول من الضمان بضمان وتضامن الثاني منهم — المطعون عليهما الثاني والثالث — بإقامة مبان على الأرض المجاورة لمنزل الطاعنين بموجب اتفاق نص فيه على تعهد الأول منهم بالمحافظة على مبان الجيران دون مسئولية عليه هو باعتباره مالكا ، أما الثالث من الضمان — المطعون عليه الرابع — فهو مقاول من باطن المقاول الأصلي وهو الأول منهم . قضى في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ — أولا — في الدعوى الأصلية بإلزام المدعى عليه بأن يدفع إلى المدعين مبلغ ١٣٥٥ جنيها ... وثانيا — وفي دعوى الضمان إلزام المدعى عليهم بأن يدفعوا إلى المدعى مبلغ ١٣٥٥ جنيها . فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٤١٠ سنة ٧٠ ق استئناف القاهرة ، وفي ١٧ من يناير سنة ١٩٥٤ قضى في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليهم الأربعة الأول — الطاعنين — بالمصروفات ... فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته على الدائرة المدنية والتجارية لنظره بجلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٨ وفي هذه الجلسة صحت النيابة على طلباتها .

وحيث إن النيابة العامة دفعت ببطلان الطعن بالنسبة للطعون عليه الثالث لعدم إعلانه بتقرير الطعن .

وحيث إن هذا الدفع في محله إذ يبين من الاطلاع على ورقة إعلان الطعن أن الطاعنين أعلنوا به المطعون عليهم جميعا هذا المطعون عليه الثالث ، ولما كانت المادة ٤٣١ من قانون المرافعات تنص على أنه يجب على الطاعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجهت إليهم الدعوى وإلا كان الطعن باطلا وحكمت المحكمة ببطلانه من تلقاء نفسها ، لما كان ذلك وكان هذا البطلان لا يتعدى أثره إلى من أعلان بالطعن من المطعون عليهم إذ ليست الدعوى من الدعاوى التي يوجب فيها القانون اختصاص خصوم معينين ... كما أن المطعون عليه الثالث الذي لم يعلن لارتباطه بالطاعنين صلة يتأثر بها طعنهم ، لما كان ذلك كله فإنه يتعين قبول الدفع .

وحيث إن الطعن قد استوفى إجراءاته الشكلية بالنسبة لباقي المطعون عليهم .
وحيث إن مما ينهض الطاعنون على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث والوجه الأول من السبب الأول خطأ في تطبيق القانون وقصور أسبابه ، ذلك أنهم تمسكوا في دفاعهم بأن المطعون عليه الأول هو المسئول أمامهم مباشرة إذ أنه بوصفه مالكا للعقار المجاور جاء بأشخاص لا خبرة لهم بأعمال المقاولات إذ هم من فئة الكتبة العموميين فأخذوا يهدمون ويحفرّون وشرعوا في العمل دون الحصول على ترخيص من السلطات الرسمية ودون أن يتخذوا الاحتياطات الواجبة لدفع الخطر عن منزلهم المجاور أو يخطروا مالك هذا البناء لاتخاذ الاحتياطات بنفسه وأن طريقة هؤلاء الأشخاص في الحفريات على جهلهم التام بهذه الأعمال وقد نبههم بعض الجيران إلى الخطر الذي يهدد المنزل المجاور أي منزل الطاعنين فلم يعبأوا ، يقول الطاعنون إنهم تمسكوا بهذا الدفاع فكان رد الحكم عليه أن الأصل في أحكام المسؤولية أنها شخصية لا يتعدى أثرها إلى الغير إلا في حالة واحدة هي مسؤولية المتبوع عن أخطاء تابعه والمقاول لا يعتبر تابعا لمالك العقار ، ولما كان ما ذهب إليه

الحكم لا يصلح ردا على دفاع الطاعنين الذي تمسكوا به فضلا عن أنه لا يتفق وحكم القانون فإنه يكون معيبا بعييب موجب لنقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في صدد ما ينهيه الطاعنون على قوله : "وحيث إن محكمة أول درجة بنت مسائلة المستأنف — المطعون عليه الأول — على سببين الأول أنه المالك للعقار المجاور والثاني أنه كلف المقاول بإجراء الحفر والبناء فهو الذي اختاره ف وقعت إصاية المضرورين نتيجة لإساءة الاختيار التي اقترفها ... وحيث إنه عن السبب الثاني المبني على أن المستأنف كمالك هو الذي كلف المقاول بالعمل وأساء اختياره — هذه المسؤولية التي تتعدى إلى غير من أحدث الضرر لقيام لها قانونا إلا في حالة واحدة وهي الخاصة بمسؤولية السيد عن أعمال خدمه فيما يقع منهم من الخطأ أثناء تأديتهم أعمال وظيفتهم — وهذه هي الحالة الوحيدة التي يفترض فيها القانون قيام المسؤولية دواما ولا جدال في أن المقاول لا يعتبر تابعا أو خادما عند مالك العقار ... " .

وحيث إن هذا الذي أقام الحكم قضاءه عليه بعيد عن ميدان المجادلة بين الطاعنين والمطعون عليهم ولا يصلح ردا على الدفاع الذي تمسك به الطاعنون ومقتضاه — على ما هو ظاهر من صورة مذكرتهم المقدمة لمحكمة الاستئناف — أن مسؤولية المطعون عليه الأول تقوم على أساس أنه أساء اختيار المقاولين — باقي المطعون عليهم — إذ هم من فئة الكتبة العموميين ولو فرض في الجدل أنهم اعتزلوا مهنة الكتبة العموميين واشتغلوا بأعمال المقاول فإن المطعون عليه الأول قد أساء اختيارهم ، وظاهر من هذا الدفاع أن الطاعنين كانوا يتمسكون بأن أساس مسؤولية المطعون عليه الأول أنه أساء اختيار المقاولين الذين عهد إليهم بالعمل فقول الحكم المطعون فيه إن المطعون عليه الأول غير مسئول عن خطأ المقاولين لأنهم ليسوا تابعين له وخطأهم لا يتعدى أثره إليه فلا يسأل عنه قول لا يدفع حجة الطاعنين ذلك أنه وإن كان الأصل في القانون أن المسؤولية شخصية إلا أن حالة مسؤولية المتبوع عن خطأ تابعه ليست هي الاستثناء الوحيد الذي يرد على هذا الأصل بل يرد عليه أيضا مسؤولية رب العمل عن خطأ المقاول إذا كان هذا الأخير يعمل بتوجيهه وتحت

الشرفه المباشر — على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة — كما يرد عليه أيضا حالة
وإب العمل الذي يسمى اختيار المقاتل فيعهد بالعمل إلى مقاتل جاهل بأصول
مهنة المقاتلة والفارق بين مسئولية المالك في هذا الصدد ومسئولية المتبوع أن
هو الاختيار في الحالة الأولى يجب على المدعى إثباته وفي الحالة الأخرى هو مفترض
قانونا افتراضا لاسبيل لدحضه ، لما كان ذلك وكان الطاعنون قد تمسكوا في دفاعهم
بأن للمقاتلين الذين عهد إليهم المظعون عليه الأول وهم المظعون عليهم الثلاثة
الأخرون يجهلون أصول هذه المهنة . ولم يتناول الحكم هذا الدفاع بما يصلح
ردها عليه فإنه يكون قاصر التسييب مخالفًا للقانون مما يوجب نقضه دون حاجة
إلى البحث في باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود حباد ، عثمان وحيد
ومحمد زعفراني سالم ، والحسيني العوضي المستشارين .

(٧٠)

طعن رقم ٢ لسنة ٢٦ ق "أحوال شخصية" .

وقف . وقف خيرى . صحة الوقف الخبرى إذا كان على جهة بريستوى فيها الفريقان الغنى
والفقير . مثال .

بعد الوقف خيريا إذا كان على جهة بريستوى فيها الفريقان الغنى والفقير .
فإذا كان الواقف قد وقف دارا لضيافة الواردين والمترددین عليها واستظهرت
محكمة الموضوع عبارات إشهاد الوقف وفسرت هذه العبارات تفسيراً تحتمل
وتقصت قصد الواقف تفصيا سليما بأنه أنشأ وقفه ابتداء على جهة بريستوى
الوقف عليها قربة إلى الله تعالى لحاجة الضيوف الواردين والمترددین على دار
الضيافة ومنهم الغنى ومنهم الفقير إلى المأوى والطعام والشراب في قرية لا تتوافر
فيها هذه الحاجة ثم انتهت المحكمة إلى تقرير خيرية الوقف — فإنه لا محل للنزاع
على حكمها بخالفة القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتصل في أن الطاعنين أقاموا الدوى رقم ١١١ سنة ١٩٥٤ أمام محكمة القاهرة

الابتدائية الشرعية ضد المطعون عليها متضمنة — أن المرحوم خليفة محمود وقف الأطنان والعقارات المبينة بالإشهاد الصادر منه في ١٠ من أغسطس سنة ١٨٩٦ أمام محكمة البحيرة الشرعية على من هينهم بكتاب وقفه . ومن الأعيان الموقوفة نصف السلامك الكائن بناحية الرحمانية مركز شبراخيت بحيرة إذ جعله وقفا على نفسه مدة حياته ثم من بعده يكون وقفا على الضيوف الواردين والمترددین عليه وذکور ذریته الذین لا یختل فی نسبتهم إلى الواقف أنثی لانتفاع من یتحقق الانتفاع به من الذریة المذكورین على حسب العادة ... إلى آخر ما ذکر بشرط الانشاء ثم خصص الواقف على نصف السلامك هذا ٣ قرار یط من أصل ٢٤ قیراطا تقسم إليها الأطنان الموقوفة البالغة مساحتها ٣٩٨ فداقا و ٣ قرار یط و ١٦ سهما بناحية الرحمانية ومحلة داود مركز شبراخيت تصرف غلة هذه الحصص على عمارته ولوازمه من فرش وأوان وأدوات تلزمه لما كل ومشرب الضيوف الواردين والمترددین علیه ومرتبات الخدم الذین یقومون بالخدمة فیهِ وإطعام وشراب الموقوف علیهم هذا السلامك حسبما تجرى به العادة من غیر إسراف ولا تقیر — وقد توفى الواقف والوقف على حاله وانحصر استحقاق نصف السلامك المذكور وما هو موقوف علیه فی ذریة الواقف وهم المدعون (الطاعنون) بالسوية بينهم طبق شرط الواقف ولا یوجد من ذریة الواقف لغاية ١٤/٩/١٩٥٢ تاریخ العمل بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الخاص بإنهاء الوقف وصیورته ملكا للمستحقین سواهم وذلك بعد خصم المرتبات الخيرية المشروط صرفها فی کتاب الوقف وقدرها ٤٦٨٠ جنيها سنويا . وقد آل النظر أخیرا على هذا الوقف للطاعن الأول بقرار من محكمة الاسكندرية الابتدائية الشرعية فی ٤/٥/١٩٣٨ ثم صار حارسا علیها بعد انتهاء الوقف بحكم القانون ٣٤٢ سنة ١٩٥٢ — وأن وزارة الأوقاف تعرضت لهم فی استحقاقهم لهذا الوقف بحجة أنه وقف خیری آل إليها النظر علیه بقوة القانون — وانتهى الطاعنون إلى طلب الحكم لهم على وزارة الأوقاف باستحقاقهم لنصف السلامك وما وقف علیه من الأطنان بالسوية بينهم بعد خصم المبلغ المرتب تقیرات ومنع تعرض الوزارة لهم فی ذلك . وقد دفعت وزارة الأوقاف دعوى

الطاهنين بأن الوقف موضوع النزاع وقف خيرى لا أهل وأنها أصبحت ناظرة عليه بمقتضى القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٢ وطابت رفض الدعوى وبمجلسه ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى حضوريا تأسيسا على أن الوقف موضوع النزاع هو وقف خيرى وليس وفقا أهليا . فاستأنف الطاهنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٤ سنة ٧٣ ق تصرفات طالبين قبوله شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء لهم بطلباتهم التى أبدوها أمام محكمة أول درجة . وبمجلسه ٢٤ من يونيو سنة ١٩٥٦ قضت محكمة استئناف القاهرة فى الاستئناف المذكور حضوريا بقبوله شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين بالمصروفات وبمبلغ ٥٠٠ قرش أنعابا للحاماة وقد طعن الطاهنون على هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة قضى الطعون فقررت بمجلسه ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٨ إحالته إلى دائرة الميراث المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية . وتحدد لنظر الطعن أخيرا أمام هذه الدائرة جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٨ حيث تمت المرافعة وأصر الطاهنون على طلب نقض الحكم المطعون فيه . وصممت المطعون عليها والنيابة العامة على طلب رفض الطعن .

ومن حيث إن الطعن يقوم على أسباب ثلاثة : ويتحصل السبب الأول فى أن الحكم المطعون فيه إذ جعل معيار التفرقة بين الوقف الخيرى والوقف الأهلى ما ذكره من أن الوقف يكون خيريا إذا كان على جهة يستوى فيها الغنى والفقر ويكون أهليا إذا كان على جهة لا يصح الوقف عليها وحدها قد أخطأ فى تطبيق القانون . ذلك أن المعيار الصحيح لتلك التفرقة هو مصرف الوقف وحده فإن كان المصرف مما يتقرب به إلى الله كان خيريا وإلا كان أهليا والعبرة هى بالبحث والتقصى وراء قصد الواقف فإن كان قد قصد من وقفة اعتبار الفقر والحاجة وخصص الانتفاع لمن قامت به تلك الصفات كان الوقف خيريا — أما إذا لم تكن تلك الصفات ملحوظة عند الإنشاء بل كان الملحوظ اعتبارا آخر فإن الوقف يخرج عن نطاق الوقف الخيرى — وفى خصوص الوقف موضوع النزاع لم تكن صفة الفقر والحاجة فى الضيف هى الدافعة الحافزة

للإنشاء والوقف عليه بل كانت صفته كصديق لأسرة الواقف أو ذريته من الذكور الذين لا يتخلل في نسبتهم إليه أنثى هي التي أهلتها للنزول ضيفا للسلامك مما يخرج هذا الوقف عن قصد التقرب به إلى الله تعالى ، فالواقف قد قصد في الحقيقة من هذا الوقف أن يحمل عبثا ماليا من أعباء وتكاليف ذريته الذكور بالوصف السابق ناظرا لهذا الفرع من ذريته الذين سيحملون اسمه نظرة خاصة ليهوا ذوى جاه وعزة وكرامة . وأضاف الطاعنون في ختام هذا السبب أن الحكم المطعون فيه نسب لهم قولاً لم يقصده إذ ذكر أنهم قالوا إن المقصود من الضيوف هم الأغنياء فقط ورتب على ذلك أن مثل هذا الوقف يعتبر باطلاً ، في حين أنهم لم يقصدوا من عبارتهم التي أوردوها في هذا المقام سوى القول بأن الفقر والغنى لم يكن ملحوظاً في ضيوفهم فمنهم الغنى والفقير وأنه لم يكن ملحوظاً في إضافة الفقراء منهم إهانتهم على الفقر أو سد حاجتهم .

ومن حيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه وهو في سبيل الفصل في الخلاف القائم بين طرفي الخصومة حول صفة الوقف موضوع النزاع وما إذا كان يعتبر وقفاً خيرياً أو أهلياً بدأ بتعريف كل من الوقفين الخيري والأهلي حسب تعريف الفقهاء لها وقور أن : ” الوقف يعتبر خيرياً إذا كان للفقراء والمساكين أو لجهة يستوى فيها الفريقان الغنى والفقير ” . ثم أورد الحكم العبارات التي وردت بشأن الوقف محل النزاع والتي جرى نصها بأن : ” نصف السلامك السكائن بناحية الرحمانية يكون وقفاً على الضيوف الواردين والمترددین عليه وذکور ذريته الذين لا يتخلل في نسبتهم إلى الواقف أنثى لانتفاع من يستحق الانتفاع به من الورثة المذكورين حسب العادة ... ” وفي مقام بحث صفة الوقف محل النزاع وتعرف قصد الواقف قرر الحكم ” أن كلمة الضيوف الواردين والمترددین كلمة عامة تشمل كل ضيف يرد على هذا المكان سواء أكان غنياً أم فقيراً ... وهو من الأوقاف التي تصبح شرماً من غير أن يجعل الواقف وقفه بعد ذلك على جهة بر أخرى لأن هذا مما يستوى فيه الفريقان الغنى والفقير لاحتياج كل منهم في مثل هذه القرية إلى مكان يؤويه وطعام وشراب يرد به جوعه وظمأه لأن هذه القرية ليس فيها أماكن معدة للمبيت بأجر ولا لتناول الطعام والشراب

كذلك فكان احتياج الغنى والفقر لمثل ذلك من الأشياء المعروفة لدى الواقفين... وما ذكره الواقف في إشهداده من تخصيص مبلغ ٤٦٨٠ ج لخيرات معينة لا يمنع من أن يجهل قبل أو بعد ذلك في إشهداده سهاماً معينة لخيرات أخرى زيادة في التقرب إلى الله تعالى ... " ويبين من ذلك أن محكمة الموضوع لم تخرج في تعريفها للوقف الخيري عن معناه وأنها انتهت إلى أنه يصح شرعاً إذا كان على جهة بر يستوى فيها الفريقان الغنى والفقر . ولما كانت قد استظهرت عبارات إشهداد الوقف التي لم يناعز الطاعنون في صحة ما أثبتته الحكم بشأنها وفسرت هذه العبارات تفسيراً تحتمله وتقصت قصد الراقف تقصياً سليماً بأنه أنشأ وقفه محل النزاع ابتداء على جهة بر يصح الوقف عليها قربة إلى الله تعالى لحاجة الضيوف الواردين والمترددین على دار الضيافة ومنهم الغنى ومنهم الفقير إلى المأوى والطعام والشراب في قرية لا تتوافر فيها هذه الحاجة ، لما كان ذلك فإن النعى على حكمها بخالفة القانون يكون نعيًا غير سليم يتعين معه رفض هذا السبب . ولا محل بعد ذلك لما أثاره الطاعنون في ختام هذا السبب من أن الحكم المطعون فيه لم يتفهم قصدهم إذ نسب إليهم قولهم إن المقصود من الضيوف هم الأغنياء فقط لأنه فضلاً عن عدم جدوى هذه المجادلة بعد أن خلاص الحكم إلى تقرير خيرية الوقف محل النزاع بالأسباب السائفة التي أوردتها والتي سبقت الإشارة إليها فإنه يبين من الصورة الرسمية للذكرة المقدمة من الطاعنين لمحكمة الاستئناف بجلاسة ١٩٥٦/٦/٢٤ والمقدمة بحافظة مستندات المطعون عليها - يبين أنه ورد بهذه المذكرة ما يأتي : " أن الضيوف الذين عناهم الواقف هم الأشخاص الذين هم شاكلته وفي مستوى مركزه من الكبراء والوجهاء والأعيان الذين كان يستضيفهم حال حياته وهم على كل حال ليسوا من الفقراء والمساكين أو أبناء السبيل " مما ينتفى معه القول بأن الحكم المطعون فيه أول عباراتهم تأويلًا لم يقصدوه .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه استند في قضائه إلى واقعيتين غير صحيحتين تخالفان ما ورد بكتاب الوقف وهاتان الواقعتان هما : أولاً - أن الحكم المطعون فيه قال إن الموقوف على الذرية هو عشرون قيراط وليس

من بينها الموقوف على السلامك واستتبع الحكم من ذلك أن الموقوف على السلامك هو وقف خيرى وليس على الذرية . وهذا يخالف الواقع لأن في ذاب الوقف وقفين أحدهما ومقداره عشرون قيراطا بعد خصم قيراط أبر الناظر على الموقوف على زوجات وذرية الواقف ذكورا وأنثا والآخر ومقداره ثلاثة قيراط على ذريته الذكور الذين لا تتخلل في نسبتهم إليه أنثى لغرض معين هو الانتفاع فيما يحتاجه استقبال وإكرام الضيف وكلا الوقفين أهل ولوفهم الوقائع على هذا الوجه الصحيح لتغير وجه الراى فى الدهوى . ثانيا - أن الحكم المطعون فيه قال إن وقف السلامك وما وقف عليه جهة بر لا تنقطع مما يدل على أن الوقف كان ابتداء على جهة بر وبذا يكون وقفا خيريا مع أنه ليس بلزوم أن يذكر الواقف بعد انقراض كل مصرف هذه الأيلولة لجهة البر عند انقراض الوقف ما دام قد صدر لإشهاد وقفه وختمه بعبارات تفيد الدوام والاستمرار مما يجعل الوقف مؤبدا على الدوام . كما أخطأ الحكم حينما بنى قضاءه على أن وقف السلامك يكفى فيه ذكره وحده دون أن تذكر جهة أخرى لاعتباره وقفا أبديا ذلك أن السلامك فى حد ذاته مما يقبل الزوال والانقطاع ولا يستقيم الحكم إلا بالتسليم بأن التأييد جاء قبل أو بعد عبارة الواقف الخاصة بإنشاء هذا الوقف - كما سبق البيان - ولو لم يقع الحكم فى هذا الخطأ والذي كان من العمد التى أقام عليها قضاءه لتغير وجه الراى فى الدهوى لصالح الطاعنين - وبالرغم من إثارة الطاعنين لهذا الوجه من الدفاع أمام محكمة الموضوع إلا أنها ردت عليه ردا قاصرا .

ومن حيث إن هذا السبب بوجهيه مردود - أولا - بأن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى تقرير خيرية الوقف محل النزاع قد أقام قضاءه بصيغة أصلية على أسباب سائغة تكفى لحمله وتؤدي إلى النتيجة التى انتهى إليها بحسب ما سبق بيانه عند مناقشة السبب السابق - ومردود ثانيا - بأن الحكم المطعون فيه إذا كان قد أضاف بعد ذلك على سبيل التزيد تأكيد خيرية الوقف موضوع النزاع أسبابا أخرى بعد قوله : " وحيث إنه فضلا عما تقدم ... " وقرر أن الموقوف على الذرية هو عشرون قيراطا فقد استند هذا التقرير من عبارات الوقف التى وردت بإشهاد وقفه وقد جرى نص هذه العبارة كالآتى :

فإذا انقرضت ذرية الواقف جميعا ولم يبق منهم أحد على وجه الأرض وخلت
بقياع الأرض منهم أجمعين وكانت جميع حصص ذرية الواقف وزوجته
أوزوجاته البالغ قدر الجميع عشرين قيراطا مصروفة إلى ذرية أخ الواقف . . .
فإذا كان الحكم قد استخلص من هذه العبارات أن الموقوف على ذرية الواقف
هو عشرون قيراطا فقد كان استخلاصه سليا تؤدي إليه ألفاظ ومعاني هذه
العبارة . ومردود ثالثا — بأن الحكم المطعون فيه لم يستند في هذه الأسباب
النافلة تأكيداً لخيرية الوقف إلى مجرد ما ذكره الواقف في العبارة السابقة
بل أضاف أيضا أسبابا أخرى تحرى فيها قصد الواقف فقرر أنه لو قصد جعل
نصف السلامك وما وقف عليه وفقا لأهليا على ذريته الذين لا تتخلل في نسبهم
إليه أنثى لنص في إشهاد الوقف على أنه عند انقراضهم يؤول نصف السلامك
والأطيان الموقوفة عليه إلى ذرية أخويه ثم بلجهة بر كإفعل بالنسبة للعشرين قيراطا
موضوع الوقف الأهل ولما أطلق للناظر اليد في الصرف على الضيوف الواردين
والمرتدين على السلامك دون مناقشته الحساب في حين أنه بالنسبة للموقوف
على الذرية استلزم أن ينشئ الناظر دفاتر منظمة وأن يقدم الحساب للمستحقين
في كل سنة . وهو مردود أخيرا — بأن لا محل لما أثاره الطاعنون من أن
السلامك مما يقبل الزوال والانقطاع لأن الوقف ليس على هذا المكان ذاته
بهذا الوصف وإنما باختياره مكانا هذا لاستقبال الضيوف الواردين والمرتدين
الذين قصد الواقف توفير حاجتهم من طعام وشراب وإيواء أثناء حلولهم به
كما قرر الحكم المطعون فيه .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسبيب
وإخلال بحق الدفاع — وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إنهم ذكروا في مذكراتهم
المقدمة لمحكمة أول درجة بتاريخ ١٩٥٦/١/٣١ أنه يستفاد من نصوص الوقف
وشروطه أن السلامك وما وقف عليه قاصر على انتفاع أولاد الواقف الذكور
الذين لا تتخلل في نسبهم إليه أنثى ولم يجعل لأية جهة خيرية في ذلك أدنى نصيب
إذ وصف الواقف هذه الذرية بأنها المستحقة لهذا الوقف ولكن المحكمة لم ترد
على هذا الدفاع الجوهرى القاطع في أن الوقف وقف أهل على هذا النوع من الذرية .

ومن حيث إن هذا السبب مردود أولا — بأنه عود للجادلة في صفة الوقف موضوع النزاع الأصري الذي سبقت مناقشته عند الرد على السببين السابقين — ومردود أيضا — بأن الحكم المطعون فيه وهو في مقام التدليل على خيرية الوقف موضوع النزاع أورد بأسبابه ما يأتي : ” والواقف هنا وإن لم يقتصر على كلمة الضيوف الواردين والمترددین — بل أورد فيها بقوله وذکور ذریته الذین لا یغفل فی نسبتهم إلیه أننی لا انتفاع من یتحقق الانتفاع به من الذریة المذکورین إلا أنه لا یقال أن الواقف لم یجعله خاصا بالضيوف بل أشرك بهم ذکور ذریته — لا یقال ذلك — لأنه قال بخصوص انتفاع الذریة بالسلامك إنما یكون حسب العادة — أی كما یقول المستأنفون فی مذکرتهم المؤرخة ١٩٥٤/٦/٢٨ أمام محكمة أول درجة یقبضون فیہ أوقات فراغهم ویستقبلون الضیوف الذین یردون الیه ویترددون علیہ وإذا فایس للذریة الذکور حق استحقاق فیہ بالمعنی المفهوم من كلمة الاستحقاق فی الوقف الأهل — وإلا لما ألق الواقف هذا الاستحقاق برضا الناظر وأغلب المستحقین إذ لم یتجر العادة بذلك مطلقا — وأیضا — فإن الواقف قد جعل الصرف علی الضیوف الواردين والمترددین علی السلامك بمعرفة الناظر كما یراه حسبا تجری به العادة ولا اعتراض علیہ مطلقا من أحد المستحقین أو غیرهم حتی یجرد طلب الحساب ولا تسمع منهم شکوى فی هذا الصدد مع أن الواقف بالنسبة للوقوف علی الأولاد والذریة أوجب أن ینشی الناظر حسبا بالوقوف من دفاتر منتظمة ویقدم الحساب للمستحقین فی نهاية كل سنة — وهذا دلیل واضح علی أن ما خصص للصرف علی نصف السلامك وهو ریم الثلاثة قرار یطو هو للصرف فی عمارة ومصالح ومهمات السلامك المذکور من فرش وأوان وأدوات وما کل ومشرب الضیوف الواردين والمترددین علیہ ومن یكون ناظرا علیہ وماهیات الخدم وایس الشأن فیہ كالشأن فی القسم الخاص بالأولاد والذریة — ومما تقدم یبین أن محل النزاع وقف خیری كما یقول المستأنف ضده لا وقف أهل كما یقول المستأنفون ” . وفي هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه الرد الكافي على ما أثاره الطاعنون في هذا السبب .

ومن حيث إنه من جميع ما تقدم يبين أن الطعن لا يستند إلى أساس سليم ويتمين رفضه .

جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة، وبحضور السادة : محمود عباد ، وهيثم رمزي ،
وابراهيم هيثم يوسف ، والحسيني العوضي المستشارين

(٧١)

طعن رقم ١٧٦ سنة ٢٤ ق

(أ) نقض "المصلحة في الطعن" . تحكيم . المصلحة النظرية البعثة لا تصلح أساسا للطعن .
مثال من حكم قضى في منطوقه ببطولان مشاركة تحكيم دون الحكم باقضاءها .
المادة ٧١٣ مرافعات قديم .

(ب) تحكيم . عقد " تفسيره " . محكمة الموضوع . ملطتها في تفسير مشاركة التحكيم .

(ج) تحكيم . حكم " تسبيب كاف " . عدم التزام المحكمة بإيراد نصوص مشاركة التحكيم
في الحكم إذا تعلق النزاع بواقعة حلوية لم تتضمنها نصوصها .

(د) نقض "أسباب جديدة" . تحكيم . عدم قبول التعدي لأول مرة أمام محكمة النقض
بأنه لا يحق لأحد طرفي مشاركة التحكيم أن يتمسك باقضاءها بمضى الأجل المحدد قانونا
لامدادار الحكم في خلاله إذا كان قد عمل على تعطيل المحكمين من أداء وظائفهم .

(هـ) نقض " تقديم المستندات " . متى يجوز للطاعن تقديم مستندات جديدة في المهاد
الثاني . م ٤٣٢ مرافعات

١ - المصلحة النظرية البعثة لا تصلح أساسا للطعن . فإذا كانت الدعوى
قد رفعت بطلب بطلان مشاركة تحكيم لم يشترط فيها ميعاد للحكم وأسس المدعى
دهواه على مضي الثلاثة شهور المحددة قانونا دون أن يصدر المحكمون أحكاما في
المنازعات المنوط بهم إنهاؤها فقضى الحكم في منطوقه ببطولان المشاركة وتبين
من أسبابه أنه يقوم في حقيقة الواقع على أساس من المادة ٧١٣ من قانون

المرافعات القديمة وأن المحكمة وإن كانت قد عبرت في منطوق حكمها بلفظ البطلان إلا أنها لم ترد به إلا انقضاء المشاركة بانقضاء الأجل الذي حددته القانون ليصدر المحكمون حكمهم في خلاله ، وهذا هو بالذات ما قصد إليه المدعى من دعواه ، ولم يرد في أسباب الحكم إشارة ما إلى أن تمت بطلانا لاصفا بالمشاركة ناشئا عن فقدان ركن من أركان انعقادها أو شرط من شرائط صحتها. فإن النعي على الحكم فيما قضى به في منطوقه من بطلان المشاركة دون انقضائها يكون موجها إلى عبارة لفظية أخطأت المحكمة في التعبير بها عن مرادها وليست مقصودة لذاتها ولا تتحقق بهذا النعي للطاعن إلا مصاحبة نظرية بحتة وهي لا تصلح أساسا للطعن ذلك أن البطلان المؤسس على انقضاء المشاركة ليس من شأنه أن يمس ما يكون قد صدر من المحكمين من أحكام قطعية في فترة قيام المشاركة .

٢ — متى كانت محكمة الموضوع قد أخذت في تفسير مشاركة تحكيم بالظاهر الذي ثبت لديها فأعمال مقتضاه فإنه لا يكون عليها أن تعدل عن هذا الظاهر إلى سواه إلا إذا تبين أن تمت ما يدعو إلى هذا المدول .

٣ — لا يعيب الحكم أن المحكمة لم تورد به نصوص مشاركة التحكيم التي رفعت الدعوى ببطلانها خصوصا إذا كان النزاع متعلقا بواقعة سلبية لم تتضمنها نصوصها ولم ينص على المحكمة بأنها خالفت الثابت في الأوراق بخصوصها .

٤ — لا يقبل التحدى لأول مرة أمام محكمة النقض بأنه لا يحق لأحد طرفي مشاركة التحكيم أن يتمسك بانقضائها لمضي الأجل المحدد في القانون لاصدار الحكم في خلاله إذا كان قد عمل على تعطيل المحكمين عن أداء وظيفتهم .

٥ — جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يقبل من الطاعن مستندات جديدة في الميعاد الثاني بعد انقضاء الميعاد الأول المحدد له لتقديم المستندات المؤيدة لطعنه في خلاله بمقتضى المادة ٣٢٢ مرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ . ما لم يكن المطعون عليه قد أودع مذكرة بدفاعه ففتح بذلك للطاعن باب الرد وما لم تكن المستندات من شأنها تأييد الرد لا تأييد الطعن .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٨ بمحكمة بنها الابتدائية على الطاعن — وورد فى صحيفة بيانها — أنه بتاريخ أول مارس سنة ١٩٤٧ قد عقدت مشاركة تحكيم — اتفق فيها المطعون عليه والطاعن وآخرون من أفراد أسرتهما على تعيين محكمين ثلاثة مفوضين بالصالح للفصل فيما هو قائم بينهم من منازعات — مفصلة فى المشاركة — وقد توفى أحد المحكمين فأصبح عددهم شفعاً لاوتراً كما أنه قد مضت مدة أكثر من ثلاثة شهور دون أن يصدر المحكمون أحكاماً فى المنازعات المنوط بهم انتهائها — مما يفضى إلى بطلان المشاركة بحكم القانون — وأنه أزاء ذلك قام المطعون عليه بتنفيذ حكم محول إليه من عبد الرازق أبو الخير — فى الدعوى رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٣٣ مدنى هابدين ضد الطاعن — وقد كان أمر هذا الحكم من بين المنازعات القائمة بين الطاعن والمطعون عليه المعروف أمر الفصل فيه على المحكمين — فلما استشكل الطاعن فى التنفيذ قضى ابتدائياً فى الإشكال بوقف تنفيذ هذا الحكم وقضى فى الاستئناف بالتأييد — لهذا لم يجد المطعون عليه مناصاً من اللجوء إلى القضاء طالبا الحكم ببطلان مشاركة التحكيم المشار إليها مع إلزام (الطاعن) بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة — وبتاريخ ١٤/٦/١٩٥٠ قضت محكمة أول درجة حضورياً برفض دعوى المطعون عليه وإلزامه بمصاريفها ٥٠٠ قرش أتعاباً للمحاماة . فاستأنف المطعون عليه الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة وقيد برقم ٧٨ لسنة ٧٠ ق — طالبا إلغاء الحكم المستأنف بجميع أجزائه والقضاء ببطلان مشاركة التحكيم المؤرخة ١/٣/١٩٤٧ واعتبارها كأن لم تكن مع إلزام الطاعن بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين وبتاريخ ٩/٣/١٩٥٤ قضت

محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بقبوله وإلغاء الحكم المستأنف وببطلان مشاركة التحكيم المعقودة بين طرفي الدعوى بتاريخ أول مارس سنة ١٩٤٧ واعتبارها كأن لم تكن وإلزام المستأنف عليه (الطاعن) بالمصاريف عن الدرجتين و ١٠٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة عنهما. وبتاريخ ١٣ من مايو سنة ١٩٥٤ قرر الطاعن الطعن بالنقض في هذا الحكم — وبعد استيفاء إجراءاته أبدت النيابة العامة رأيها برفض الطعن ، وعرض على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٨ فصممت النيابة على رأيها المتقدم ذكره وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥٨ وفيها صممت النيابة على رأيها السالف إرادته .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون بقضائه ببطلان مشاركة التحكيم تأسيسا على أن المحكمين لم يصيروا حكمهم في الأجل المحدد لذلك قانونا — إذ لم يجعل الشارع البطلان جزاء لعدم إصدار الحكم في الميعاد وما كان له أن يفعل إذ البطلان إنما يكون جزاء لاختلال ركن من أركان العقد لا لعارض يعرض للعقد بعد نشوئه صحيحا — وقد خلط الحكم المطعون فيه بين أسباب البطلان وأسباب الانقضاء — وأثار كل منهما — ثم يقول الطاعن إن نعيه على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص ليس مبنيا مجرد الجدل الفقهي بل لأن له في التمسك به مصلحة وفائدة ذلك أنه كان قد تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن الحكم المحول للطعون عليه كان من بين المسائل المتنازع عليها والتي عهد إلى المحكمين بالفصل فيها وقد فصلوا في أمره بإلزام الطاعن — من قيمته — بمبلغ ثلاثمائة جنيه فقط — وقد أخفقت محكمة الاستئناف الرد على هذا الدفاع ، فشاب حكمها القصور في التسبيب كما أنه من شأن قضائها ببطلان مشاركة التحكيم أن تزول آثار الأحكام التي يكون المحكوم قد أصدرها — بينما أن انقضاء المشاركة لا ينال منها — ذلك أن قبول المطعون عليه عرض أمر هذا الحكم على هيئة التحكيم للفصل في المنازعة الخاصة بالدين موضوعه — يفيد التنازل عن حجته وعن قوته التنفيذية . وفي هذا أيضا يختلف الأثر بين البطلان والانقضاء . فانقضاء الأجل المحدد لإصدار الحكم

من المحكمين دون إصدار حكم — يفتح الباب للدوى الشأن بالجوء لجهة القضاء العادى لعرض النزاع الذى كان معروضا أمراء على المحكمين عليه وذلك تفصيل فيه بواسطة القضاء — وإذا كان المطعون عليه بعرضه على المحكمين أمر الحكم المحول إليه من عبد الرازق أبو الخير يعتبر متنازلا عن حجة ذلك الحكم ومن قوته التنفيذية — فلم يكن له بعد ذلك من سبيل طبقة المادة ٧١٣ من قانون المرافعات القديم (الذى عقدت المشاركة في ظله) — إلا أن يرفع بمطلوبه دعوى ويستصدر فيها حكما جديدا بدينه — وذلك هو ما تفيد به عبارة النص . أما الدعوى ببطلان مشاركة التحكيم تأسيسا على انقضاء الاجل فغير جائزة القبول .

وحيث إنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد قضى في منطوقه ببطلان مشاركة التحكيم إلا أنه يبين من مطالعة أسبابه — أنه يقوم في حقيقة الواقع على أساس من المادة ٧١٣ من قانون المرافعات القديم — فيما تقرره هذه المادة من أنه "إذا لم يشترط ميعاد للحكم فعلى المحكمين أن يحكموا في ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ تعيينهم في هيئة محكمة محكمين وإلا فيجوز لمن يطلب التمسجيل من الخصام أن يقدم الدعوى إلى المحكمة ..." وقد ورد بأسباب الحكم المطعون فيه : "وحيث إن المشاركة جاءت خالية من تحديد موعد لصدر حكم المحكمين وبذلك أصبح واجبا على المحكمين أن يصدروا حكمهم في ظرف الثلاثة شهور التالية لتعيينهم وهرض النزاع عليهم وهذا قد تم في نفس المشاركة التى حددت فيها أوجهه" ثم أردف ذلك بقوله : "ويترتب على عدم إصدار الحكم في تلك المدة أنه يجوز لأى طرفيها إهدارها والالتجاء إلى القضاء لعرض النزاع عليه والفصل فيه". ومن ذلك يبين أن محكمة الاستئناف قد أعمت في خصوص الدعوى نص المادة ٧١٣ (مرافعات قديم) وأسست قضاءها عليه — وقد أفصححت عن وجهة نظرها في هذا الخصوص بما سلف ذكره من أسبابها وبما ذكرته بعد ذلك من أن الطاعن "لم يجاوز حكم القانون بالتجائه إلى القضاء بعد مضي المدة القانونية دون صدور حكم المحكمين في النزاع — وتكون المشاركة أصبحت في ذات موضوع" — ولما كان يبدو جليا من هذه الأسباب أن محكمة الاستئناف — وإن كانت قد عبرت في منطوق حكمها بلفظ البطلان

إلا أنها لم ترد به إلا انقضاء المشاركة بانقضاء الأجل الذي حدده القانون ليصدر المحكومون حكمهم في خلاله — وهذا هو بالذات ما قصد إليه المدعى من دعواه — ولم يرد في أسباب الحكم إشارة ما إلى أن تمت بطلاننا لاصقاً بالمشاركة ناشئاً عن فقدان ركن من أركان انعقادها أو شرط من شرائط صحتها وبذلك يعد وجه الطعن موجهاً إلى عبارة لفظية أخطأت محكمة الاستئناف في التعبير بها عن مرادها وليست مقصودة لذاتها . لما كان ذلك كذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه في هذا الصدد لا يتحقق به للطاعن إلا مصاحبة نظرية بحتة وهي لا تصالح أساساً للطعن ذلك أن انقضاء المشاركة بالبطلان المؤسس على انقضاء المشاركة ليس من شأنه أن يمس ما يكون قد صدر من المحكمين من أحكام قطعية في فترة قيام المشاركة .

وحيث إن الطاعن ينمى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه البطلان لعيوب في التسبيب من وجوه : أولها : ما قرره من أن مشاركة التعكيم خلو من النص على حرمان المهتمين من الالتجاء للقضاء وأنه لا يجوز طلب تعيين محكمين آخرين إلا في حالة ما يتفق الخصوم على إنهاء النزاع بالتعكيم دون غيره ، وفي ذلك يقول الطاعن إنه كان على محكمة الاستئناف أن تدرك أن تعرف قصد المهتمين لا يصح أن يبنى على مجرد خلو المشاركة من النص على حرمانهم من اللجوء للقضاء بل يكون سبيل تعرف هذا القصد هو محرى مداول النصوص ونقواها مجتمعة وتبين الغرض الاجتماعى منها ، والظروف التى حررت فيها دون الوقوف عند لفظها . وقد كان على الحكم المطعون فيه — أن يثبت تدوينات نصوص المشاركة حتى تستطيع محكمة النقض بسط رقابتها . وثانيها — أن محكمة الاستئناف لم تواجه ما تمسك به الطاعن من دفاع جوهرى كان من شأنه أوضح أن يتغير له وجه الحكم في الدعوى ، وذلك أنه أبدى أمامها أنه لا يحق للطعون عليه أن يتمسك بانقضاء المشاركة لمضى الثلاثة شهور المحددة قانوناً لإصدار الحكم في خلالها — لأنه — أى المطعون عليه قد عمل على تعطيل المحكمين عن أداء وظائفهم إذ أبقى إليهم بمنعهم من المضي في العمل كما أن أحد زملائه من المهتمين وجه إليهم إنذار بنفس المعنى . وقد أغفلت محكمة الاستئناف هذا

الدفاع فلم تشر إليه ولم ترد عليه . وفي ذلك ما يشوب حكمها بالقصور . وثالثها —
أن محكمة الاستئناف أهدرت أيضا دفاعا جوهريا تقدم به الطاعن إليها مفاده
أن وفاة أحد المحكمين في خلال الثلاثة شهور المحددة لإصدار الحكم — من شأنه
أن يوقف سريان هذا الميعاد فيكون لأصحاب الشأن أن يطلبوا تعيين محكم آخر
بدلا من المتوفى عملا بالمادة ٧٠٧ (مرافعات قديم) وقد أففل الحكم هذا الدفاع
فلم يثبت له ولم يرد عليه .

وحيث إن النعى بهذا السبب مردود في وجهه الأول بأنه إذا كانت محكمة
الاستئناف قد ذكرت في حكمها ” إن مشاركة التحكيم جاءت خلوا من النص
على حرمان المحتكمين من الالتجاء إلى القضاء ” فليس فيما قررته مخالفة لقواعد
التفسير — ذلك أن محكمة الاستئناف قد أخذت في هذا الخصوص بالظاهر
الذي ثبت لديها فأعملت مقتضاه — ولم يكن لها أن تعمل من هذا الظاهر
إلى سواه إلا إذا تبين أن ثمت ما يدمو إلى هذا العدول ، كذلك لا يعيب
حكمها أنها لم تورد به نصوص مشاركة التحكيم خصوصا وأن الأمر يتعلق بواقعة
حالية لم تتضمنها نصوصها ولم يمنع عليها بأنها خالفت الثابت في الأوراق بخصوصها .
ومردود في وجهه الثاني بأنه لا يقبل من الطاعن التحدى بما ورد فيه لأول مرة
أمام محكمة النقض إذ لم يتقدم من الطاعن دليل على سبق التمسك به أمام محكمة
الموضوع وأن كان قد ورد بالصورة الرسمية من مذكرة الطاعن المقدمة لمحكمة
الاستئناف المودعة بحافظته الثانية المرفقة برقم واحد إشارة إلى أن المطعون
عليه قد أرسل برقية إلى المحكمين بطلب الامتناع عن مباشرة التحكيم إلا أنه
لا محل للاعتداد بما ورد في هذه المذكرة وذلك لأن هذا المستند قد أودع في يوم
٦ من يولييه سنة ١٩٥٤ — بعد انقضاء الميعاد الأول المحدد للطاعن لتقديم
المستندات المؤيدة لطاعنه في خلاله بمقتضى المادة ٤٣٢ (مرافعات جديدة)

وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه لا يقبل من الطاعن مستندات جديدة في الميعاد الثاني ما لم يكن المطعون عليه قد أودع مذكرة بدفاعه ففتح بذلك للطاعن باب الرد وما لم تكن المستندات من شأنها تأييد الرد لا تأييد الطعن . ومردود في وجهه الثالث بأن النعى في خصوصه مجرد من الدليل والشأن فيه كشأن الوجه الثاني — فضلا عن أنه قد ورد بالحكم الابتدائي أن وفاة أحد المحكمين حدثت في سبتمبر سنة ١٩٤٧ أي بعد فوات أكثر من ثلاثة شهور على تاريخ إعمال مشاركة التحكيم .

وحيث إنه لجميع ما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود مباد المستشار ، وبحضور السادة : عثمان رمزي ، وإبراهيم عثمان بوصف ،
والسيد العوة ، ٤ وعقدت المستشارين .

(٧٢)

طعن رقم ١٩٤ سنة ٢٤ ق

(أ) اختصاص . أعمال إدارية . حجز إداري . ضرائب . رفع الدعوى بعدم أحقية
الحكومة في مطالبة إحدى الشركات التي تملك دارا للسبنا بفروق ضريبة الملاهي وببطلان
الحجز الإداري المتوقع من أجلها . اختصاص المحاكم بالفصل في هذه الدعوى .

(ب) نقض " الخصوم في الطعن " . شركات . الغرض من ذكر البيانات العامة المتعلقة
باسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم في تقرير الطعن . كفاية كل بيان من شأنه
تحقيق هذا الغرض . مثال . م ٢٩٩ مرافعات .

١ — متى تبين أن الدعوى رفعت من إحدى الشركات التي تملك دارا للسبنا
تطلب فيها الحكم بعدم أحقية الحكومة في مطالبتها بفروق ضريبة الملاهي
وببطلان الحجز الإداري المتوقع ضدها فإنه سواء كان النزاع قاصرا على البت
في مسئولية الشركة والتزامها بدفع فروق ضريبة كان عليها أن تحصلها من الرواد
بمقتضى القانون الخاص بضريبة الملاهي أو كان الخلاف يدور حول تفسير
قانون فرض الرسوم البلدية والمرسوم المنظم لأحكامه للفصل فيما إذا كان تحصيل
تلك الرسوم من الجمهور يمد أو لا يعد زيادة على الثمن الأصلي ليستوجب أو
لا يستوجب اقتضاء فروق الضريبة المنبه على الشركة بسدادها فإن تعرض جهة
المحاكم للفصل في طاب الشركة المذكورة عدم أحقية الحكومة في اقتضاء تلك
الفروق وعدم الاحتداد بالحجز الإداري المتوقع من أجلها لا ينطوي على مساس
بوعاء الضريبة أو بأي عمل إداري مما يتمتع على المحاكم إلغاؤه أو تأويله ويكون
هذا النزاع مما يدخل في ولاية القضاء العام .

٢ — الغرض من ذكر البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم في تقرير الطعن إنما هو إعلام ذوى الشأن بمن رفع الطعن ولما كافيًا وكل تبيان من شأنه أن يعنى بذلك يتحقق به هذا الغرض متى كانت عبارة الطعن تتم عن صفة المختص بها أو كان مشارا في أسباب الطعن إلى موضوع النزاع أو صرح الطاعن بهذه الصفة في مذكرته الشارحة . وعلى ذلك فإذا تبين من مطالعة أوراق الطعن أن الطاعن كان ماثلا في الدعويين الابتدائية والاعتنافية باعتباره ممثلا للشركة المسماة باسمه وشركاه وبصفته مديرا لها وأنه أصدر توكيل الطعن الى محاميه وأشار في تقرير طعنه إلى موضوع النزاع مما يكشف عن قصده الطعن في الحكم المطعون فيه والمصادر عليه بصفته المذكورة ويحمل هذا البيان كافيًا لتحقيق الغرض الذى قصده الشارع في المادتين ٤٢٩ ٤٣٠ من قانون إنشاء محكمة النقض فإنه لا يكون تمت محل للدفع بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه من غير ذى صفة باعتبار أن الطعن مرفوع من الطاعن بصفته مديرا للشركة لا بصفته ممثلا لها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عثر التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن وقائع هذا الطعن — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق — تتحصل في أنه تبين لمصاحبة الأموال المقررة عند مراجعتها لحساب الشركة صاحبة سينما رياتو بمدينة بورسعيد وجود أخطاء في الضريبة المدفوعة منها عن المدة من ٢٥ من أبريل سنة ١٩٤٦ إلى ٥ من مايو سنة ١٩٤٨ كضريبة ملائمة طبقا للقانون ٨٥ سنة ١٩٣٣ رتب عليها المصاحبة استحقاقها لفروق بلغ مجموعها ٩٨٧ جنيهًا ٨٩٦ مليمًا وأوقعت من أجلها في ٢٦ من يولييه سنة ١٩٤٨ حجزا إداريا على ما يوجد بالسينما من آلات ومنقولات فقامت الشركة المالكة برفع دعوى موضوعية طلبت فيها الحكم بعدم أحقية الحكومة في مطالبتها بفروق الضريبة وببطلان الحجز الإداري المتوقع ضدها — وأردفتها بأخرى تطلب

فيها من قاضي الأمور المستعجلة إيقاف بيع الأشياء المحجوزة حتى يفصل في الدعوى الأولى التي لم تكن قيدتها فلما قضى لها بإيقاف البيع قامت وزارة المالية بقيد الدعوى الموضوعية طالبة الحكم بعدم اختصاص المحاكم بنظرها واحتياطيا برفضها وقالت الحكومة المدعى عليها في بيان هذا الدفع إن القانون رقم ٨٥ سنة ١٩٣٣ يفرض على أصحاب دور الملاهي أن يحصلوا من الجمهور لحسابها عن كل تذكرة دخول ضريبة تتفاوت قيمتها تبعاً لثمن التذكرة الأصلي حسب الجدول المرفق بالقانون . وأنه صدر بعد ذلك القانون رقم ١٤٥ سنة ١٩٤٤ الخاص بنظام المجالس البلدية والقروية يجيز لتلك المجالس أن تفرض بدورها رسوماً على دور الملاهي الداخلة في دائرة اختصاصها وترك هذا القانون تعيين القواعد الخاصة بتحديد أساس تلك الرسوم وكيفية ربطها وطريقة التقلم منها إلى مرسوم لاحق صدر في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ . ونص في المادة الثالثة منه على أن : "يكون تحديد الرسوم على الملاهي على أساس نسبة مئوية من الثمن الأصلي لتذاكر الدخول ولو كان صرفها بالجبان أو بتمن مخفض" . واستطردت الوزارة تقول إنه على خلاف الحال بالنسبة لضريبة الملاهي فإن صيغة هذا النص تضع عبء الرسوم البلدية على أصحاب تلك الدور دون الجمهور وأنه عند ما صدر في ٢٥ من أبريل سنة ١٩٤٦ قرار وزير الصحة باقتضاء رسم بلدي من دور الملاهي بمدينة بورسعيد تنفيذاً للقانون والمرصوم سألني الذكر أضافت الشركة المدعية مقابل هذا الرسم البلدي وقدره عشرة في المائة إلى ثمن التذكرة الأصلي وحصلته من الرواد فلم يقف أثر هذه الإضافة عند حد تحميل الجمهور بها بل ارتفع بذلك ثمن التذكرة الأصلي وارتفعت تبعاً له فئة ضريبة الملاهي المستحقة لوزارة المالية مما أدى إلى وجود تلك الفروق التي طالبت بها الشركة وأوقعت من أجلها الحجز الإداري طبقاً للأمر العالي الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠ — ثم انتهت وزارة المالية إلى القول بأن القرار الصادر منها باستحقاق الخزنة هذه الضريبة — هو قرار صادر من السلطة المختصة بربط الضرائب وأنه بصدوره متفقاً والقانون واللائح قد اكتسب حصانة يتمتع بها على المحاكم أن تعقب عليه أو أن تلغيه أو تؤواه أو توقف تنفيذه وأن الأمر الصادر منها

بتحصيله من الشركة المدعية وما تبعه من إجراءات وحجز إدارى هو بدوره أيضا تصرف إدارى صدر من سلطة مختصة فتكون منازعة الشركة المدعية بالتالى فى صحة هذا الحجز وطلب إلغائه خارجة عن نطاق ولاية المحاكم القضائية . هذا بينما قام دفاع الشركة على أنها لا تتنازع فى الضريبة نفسها ولا فى وعائها ولا فى ربطها وإنما نزاعها قاصر على عدم مديونيةها بأداء تلك الفروق إذ أخطأت المصلحة فى تكليفها بتحصيل مبالغ أقل مما هو مستحق للجمهور فإن كان ثمة خطأ فى تحديد قيمة الضريبة عن التذكرة أو فروق يجب تحصيلها فلا الشركة مسئولة عن الخطأ ولا هى المدينة بتلك الفروق إلا أن محكمة الدرجة الأولى قبلت الدفع وذهبت فى قضائها بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى إلى القول بأن الخلاف على هذه الصورة يتناول وهاء ضريبة الملاهى وينطوى على المنازعة فى فئتها وفى أساس الالتزام فهو على هذا النحو يخرج عن نطاق ولاية المحاكم لأن المحافظة على تحصيل فروق الضريبة وتوقيع الحجز الإدارى توحيلا لهذا الغرض هو أمر إدارى لا تستطيع المحكمة التعرض له بالتأويل أو بالتعطيل طبقا لأحكام المادتين ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم و ١٨ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ . فاستأنفت الشركة هذا الحكم فائلة إن الحجز الإدارى ليس من الأعمال التى تمارسها السلطة الادارية بصفتها صاحبة ولاية عامة وأن الأوامر الادارية التى تقع مخالفة للقانون تعتبر من أعمال التعدى وأنه يجب التمييز بين الأمر الإدارى وبين وسيلة تنفيذه طالما أن المتظلم من الأمر لم يطعن فى جوهره . فقضت محكمة استئناف المنصورة بحكمها المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضحا وبتأييد الحكم المستأنف . وفى ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٤ طعن الدكتور حامد زكى المحامى عن " كوستا يوانو بن بول يوانو مدير سينما رياتو بوبر سعيد " فى هذا الحكم بطريق النقض . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فصدمت النيابة العمومية على ما جاء بمذكرتها وطلبت إحالة الطعن إلى هذه المحكمة لأنه مرجع نقضه فصدر قرار دائرة الفحص بالإحالة

فى ١٩٥٨/٤/٩ .

وحيث إن المطعون ضدها دفعت بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه من غير ذي صفة باعتبار أن الدعوى رفعت أصلا من "شركة كوستا يوانو وشركاه" صاحبة ميناء رياتو بيبور سعيد وممثلة في شخص مديرها كوستا يوانو بينما الطعن مرفوع من كوستا يوانو بصفته مدير السينا لا بصفته ممثلا للشركة وأنه لا شأن لرافعه - مدير السينا - بهذا النزاع .

وحيث إنه لما كان الغرض من ذكر البيانات العامة المتعلقة بأسماء المصنوم وصفاتهم وموطن كل منهم في تقرير الطعن إنما هو إعلام ذوي الشأن بن رفع الطعن علما كافيا فإن كل تبيان من شأنه أن يعنى بذلك يتحقق به هذا الغرض متى كانت عبارة الطعن تنم عن صفة المختصم بها أو كان مشارا في أسباب الطعن إلى موضوع النزاع أو صرح الطاعن بهذه الصفة في مذكرته الشارحة . لما كان ذلك وكان البين من مطالعة أوراق الطعن أن الطاعن كان ماثلا في الدعوى من الابتدائية والاستئنافية باعتباره ممثلا للشركة المسماة باسمه وشركاه وبصفته مديرا لها وقد أصدرت توكيل الطعن إلى محاميه وأشار في تقرير طعنه إلى موضوع النزاع مما يكشف عن قصده الطعن في الحكم المطعون فيه والصادر عليه بصفته المذكورة ويجعل هذا البيان كافيا لتحقيق الغرض الذي قصده الشارع في المادة ٢٩٩ من قانون إنشاء محكمة النقض فإن الدفع يكون على غير أساس متعينا رفضه .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكاية .

وحيث إن حاصل ما ينهيه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفته المادة ١٨ فقرة ثانية من قانون نظام القضاء والمواد ٤ و ١٢ و ١٣ من القانون رقم ٨٥ سنة ١٩٣٣ فضلا عن التناقض بين منطوق هذا الحكم وأسبابه . وقال الطاعن في بيان ذلك إن المطالبة الموجهة إليه بدفع فروق ضريبة الملاحى من فترة سابقة مع ما تنطوى عليه من أثر رجعى لا يمكن اعتبارها أمرا إداريا أصدرته مصلحة الأموال المقررة بناء على سلطاتها الإدارية . كما لا يمكن اعتبار الأمر

الذى أصدره مدير تلك المصاحبة إلى موظفيه بإجراء تلك المطالبة لتحصيل الفروق وبتوقيع الجيز الإدارى عند الامتناع أكثر من مجرد ممارسته للنشاط التنظيمى داخل المصاحبة فى سبيل القيام بواجبها . وهى ممارسة بعيدة عن وصف الأمر الإدارى الملزم الذى تصدره جهة الإدارة بوصفها سلطة عامة والذى لا يقبل الطعن عليه بغير طريق الإلغاء أمام محكمة القضاء الإدارى . فيستنع على محاكم القضاء العام تأويله أو إيقاف تنفيذه . لأن مجرد المطالبة بدفع فروق ضريبة لا تنشئ أمرا إداريا جديرا بالتمتع بالحصانة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ١٨ من قانون نظام القضاء ويكون الحكم الاستثنائى المطعون فيه قد خالف هذا النص وأخطأ فى تأويله وتطبيقه إذ سائر الحكم الابتدائى فقهى "بأن أمر مصاحبة الأموال المقررة بربط هذا المبلغ باعتباره فرق الضريبة المستحقة لها من دار السينا قبل المستأنف إنما هو أمر إدارى صدر من جهة مخنصة بربط الضريبة" ، ثم لم يقف الحكم عند حد هذا التطبيق الخاطئ بل فرق فى المعاملة بين الأمر الإدارى المطابق للقانون والأمر المخالف للقانون ، إن كان الأول فلا تتعرض له المحاكم وإن كان الثانى قضت بالتعويض عن الضرر . وعلى هدى هذا التمييز بحث الحكم المطعون فيه قانونية الجيز والمطالبة التى أسماها ربط الضريبة فقال بأنها "فى حدود القانون رقم ٨٥ سنة ١٩٣٣ ووفقا لنصوصه كما أن الجيز الإدارى موضوع النزاع قد توقع من الحكومة وفاء لهذا المبلغ طبقا للمادة ١٢ من القانون المذكور على أموال مدينتها المستغل لدار السينا والملزم بمقتضى تلك المادة بسداد العجز فيما يستحق للحكومة من ضريبة الملاهى" . وفات الحكم أن فرق الضريبة المطالب به ليس من نوع العجز الوارد فى المادة ١٢ المذكورة الذى يبيح توقيع الجيز الإدارى المشار إليه فى المادة ١٣ من نفس القانون . كما أن تعرض الحكم فى أسبابه للفصل على هذه الصبوة فى مديونية الطاعن بفرق الضريبة وفى صحة الجيز الإدارى يتناقض مع ما انتهى إليه فى منطوقه من عدم الاختصاص بنظر الدعوى . فضلا عما تضمنته أسبابه أيضا من مسيح الواقعة هامة إذ أسند إلى الطاعن أنه لم ينازع فى مقدار هذا الفرق مع أنه نازع فى التزامه بدفع هذا الفرق برمته بالغ ما بلغ لأن الملزم بدفعه طبقا لقانون ٨٥ سنة ١٩٣٣ هو الجمهور .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن مرد وقائع الدعوى حصل دفاع الطاعن بما مؤداه أنه طبع تذاكر الدخول لدار السينا مبينا عليها ثمن التذكرة الأصلي وأضاف إليها الرسوم البلدية وضريبة الملاهي فكانت هذه المبالغ تحصل جميعها من رواد الدار تحت إشراف المراقبين الحكوميين الذين كانوا يدمغون التذكرة قبل التصرف فيها بالبيع وأن الطاعن كان يورد الضريبة حسب البيان الوارد في التذاكر دون اعتراض من أحد عليه طوال هذه المدة وأنه إن كان في ذلك خطأ فقد أقرته الجهات الرسمية وإن استحال الآن تحصيل فروق الضريبة المدعى بها من الرواد فهو غير مسئول عن تلك النتيجة لأنه لم يكن إلا وكلاء عن الحكومة في تحصيل ما اعتمده مندوبوها وكلفوه بتحصيله وأن الطاعن لا ينزع فيما قرره قوانين الضرائب ولا يعارض في الضريبة ولا يمانع في تحصيلها . ولكن على أن يتم التحصيل من المزمين بها . أما هو فهو غير ملزم قانونا بتلك الضريبة . ومن ثم يكون الجزاء المتوقع عليه باطلا لأنه ليس لدينا بالمبلغ المتوقع من أجله .

وحيث إنه يبين أيضا من الحكم المطعون فيه أن وزارة المالية لم تنزع بدورها فيما نصت عليه المادة الثانية من قانون ٨٥ سنة ١٩٣٣ الخاص بضريبة الملاهي من وجوب تحصيل تلك الضريبة من الجمهور بواسطة مستغلي المسارح مع أجرة الدخول . وأن دعواها التزام الطاعن بها الآن تقوم على أن تحصيله الرسم البلدي من جمهور الرواد ينطوي على زيادة في ثمن الدخول واجب مراعاتها عند احتساب الفئة المقررة لضريبة الملاهي .

وحيث إنه سواء كان النزاع على هذه الصورة فاصرا على البيت في مسئولية الطاعن والتزامه بدفع فروق ضريبة كان عليه أن يحصلها من الرواد بمقتضى القانون الخاص بضريبة الملاهي أو كان الخلاف يدور حول تفسير قانون فرض الرسوم البلدية والمرسوم المنظم لأحكامه للفصل فيما إذا كان تحصيل تلك الرسوم من الجمهور كما فعل الطاعن — يعتد أولا يعتد زيادة على الثمن الأصلي ليستوجب أو لا يستوجب اقتضاء فروق الضريبة المنبه على الطاعن بسدادها . فإن تعرض

إلا أنها لم ترد به إلا انقضاء المشاركة بانقضاء الأجل الذي حدده القانون ليصدر المحكومون حكمهم في خلاله — وهذا هو بالذات ما قصد إليه المدعى من دعواه — ولم يرد في أسباب الحكم إشارة ما إلى أن تمت بطلانا لاصقا بالمشاركة ناشئا عن فقدان ركن من أركان انعقادها أو شرط من شرائط صحتها وبذلك يعد وجه الطعن موجها إلى عبارة لفظية أخطاء محكمة الاستئناف في التعبير بها عن مرادها وليست مقصودة لذاتها . لما كان ذلك كذلك فإن النفي على الحكم المطعون فيه في هذا الصدد لا يتحقق به للطاعن إلا مصاحبة نظرية بخمسة وهي لا تصحح أساسا للطعن ذلك أن القضاء بالبطلان المؤسس على انقضاء المشاركة ليس من شأنه أن يمس ما يكون قد صدر من المحكمين من أحكام قطعية في فترة قيام المشاركة .

وحيث إن الطاعن ينفي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه البطلان لعيوب في التسبب من وجوه : أولا : ما قرره من أن مشاركة التحكيم خلو من النص على حرمان المتهكمين من الالتجاء للقضاء وأنه لا يجوز طلب تعيين محكمين آخرين إلا في حالة ما يتفق الخصوم على إنهاء النزاع بالتحكيم دون غيره ، وفي ذلك يقول الطاعن إنه كان على محكمة الاستئناف أن تدرك أن تعرف قصد المتهكمين لا يصح أن يبنى على مجرد خلو المشاركة من النص على حرمانهم من اللجوء للقضاء بل يكون سبيل تعرف هذا القصد هو تحرى مدلول النصوص ولخواها مجمعة وتبين الغرض الاجتماعي منها ، والظروف التي حرت فيها دون الوقوف عند لفظها . وقد كان على الحكم المطعون فيه — أن يثبت تدوينات نصوص المشاركة حتى تستطيع محكمة النقض بسط رقابتها . وثانيها — أن محكمة الاستئناف لم تواجه ما تمسك به الطاعن من دفاع جوهري كان من شأنه أوضح أن يتغير له وجه الحكم في الدعوى ، وذلك أنه أبدى أمامها أنه لا يحق للمطعون عليه أن يتمسك بانقضاء المشاركة لمضي الثلاثة شهور المحددة قانونا لإصدار الحكم في خلالها — لأنه — أي المطعون عليه قد عمل على تعطيل المحكمين عن أداء وظائفهم إذ أبقى إليهم بمنعهم من المضي في العمل كما أن أحد زملائه من المتهكمين وجه إليهم إنذار بنفس المعنى . وقد أغفلت محكمة الاستئناف هذا

الدفاع فلم تشر إليه ولم ترد عليه . وفي ذلك ما يشوب حكمها بالقصور . وثالثها —
أن محكمة الاستئناف أهدرت أيضا دفاعا جوهريا تقدم به الطاعن إليها مفاده
أن وفاة أحد المحكمين في خلال الثلاثة شهور المحددة لإصدار الحكم — من شأنه
أن يوقف سريان هذا الميعاد فيكون لأصحاب الشأن أن يطلبوا تعيين محكم آخر
بدلا من المتوفى عملا بالمادة ٧٠٧ (مرافعات قديم) وقد أففل الحكم هذا الدفاع
فلم يثبت له ولم يرد عليه .

وحيث إن النعى بهذا السبب مردود في وجهه الأول بأنه إذا كانت محكمة
الاستئناف قد ذكرت في حكمها ” إن مشاركة التحكيم جاءت خلوا من النص
على حرمان المحتكمين من الالتجاء إلى القضاء “ فليس فيما قرره مخالفة لقواعد
التفسير — ذلك أن محكمة الاستئناف قد أخذت في هذا الخصوص بالظاهر
الذي ثبت لديها فأعملت مقتضاه — ولم يكن عليها أن تعدل من هذا الظاهر
إلى سواء إلا إذا تبين أن ثمت ما يدمو إلى هذا العدول ، كذلك لا يعيب
حكمها أنها لم تورد به نصوص مشاركة التحكيم خصوصا وأن الأمر يتعلق بواقعة
حالية لم تتضمنها نصوصها ولم يمنع عليها بأنها خالفت الثابت في الأوراق بخصوصها .
ومردود في وجهه الثاني بأنه لا يقبل من الطاعن التحدى بما ورد فيه لأول مرة
أمام محكمة النقض إذ لم يتقدم من الطاعن دليل على سبق التمسك به أمام محكمة
الموضوع وأن كان قد ورد بالصورة الرسمية من مذكرة الطاعن المقدمة لمحكمة
الاستئناف المودعة بحافظته الثانية المرفقة برقم واحد إشارة إلى أن المطعون
عليه قد أرسل برقية إلى المحكمين بطلب الامتناع عن مباشرة التحكيم إلا أنه
لا محل للاعتداد بما ورد في هذه المذكرة وذلك لأن هذا المستند قد أودع في يوم
٦ من يولييه سنة ١٩٥٤ — بعد انقضاء الميعاد الأول المحدد للطاعن لتقديم
المستندات المؤيدة لطاعته في خلاله بمقتضى المادة ٤٣٢ (مرافعات جديدة)

وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أنه لا يقبل من الطاعن مستندات جديدة في الميعاد الثاني ما لم يكن المطعون عليه قد أودع مذكرة بدفاعه ففتح بذلك للطاعن باب الرد وما لم تكن المستندات من شأنها تأييد الرد لا تأييد الطعن . ومردود في وجهه الثالث بأن النعى في خصوصه مجرد من الدليل والشأن فيه كشأن الوجه الثاني — فضلا عن أنه قد ورد بالحكم الابتدائي أن وفاة أحد المحكمين حدثت في سبتمبر سنة ١٩٤٧ أي بعد فوات أكثر من ثلاثة شهور على تاريخ إعمال مشاركة التحكيم .

وحيث إنه لجميع ما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٥٨

بإقامة السيد محمود عباد المستشار ، وبحضور السادة : عثمان رمزي ، وإبراهيم عثمان يوسف ،
والسيد العرفي ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٧٢)

طعن رقم ١٩٤ سنة ٢٤ ق

(أ) اختصاص . أعمال إدارية . حجز إداري . ضرائب . رفع الدعوى بعدم أحقية
الحكومة في مطالبة إحدى الشركات التي تملك دارا للسبنا بفروق ضريبة الملاحى وببطلان
الحجز الإداري المترفع من أجلها . اختصاص المحاكم بالفصل في هذه الدعوى .

(ب) نقض " الخصوم في الطعن " . شركات . الغرض من ذكر البيانات العامة المتعلقة
باسماء الخصوم ومفاتيحهم وموطن كل منهم في تقرير الطعن . كفاية كل بيان من شأنه
تحقيق هذا الغرض . مثال . م ٢٩٩ مرافعات .

١ — متى تبين أن الدعوى رفعت من إحدى الشركات التي تملك دارا للسبنا
تطلب فيها الحكم بعدم أحقية الحكومة في مطالبتها بفروق ضريبة الملاحى
وببطلان الحجز الإداري المتوقع ضدها فإنه سواء كان النزاع قاصرا على البت
في مسئولية الشركة والتزامها بدفع فروق ضريبة كان عليها أن تحصلها من الرواد
بمقتضى القانون الخاص بضريبة الملاحى أو كان الخلاف يدور حول تفسير
قانون فرض الرسوم البلدية والمرسوم المنظم لأحكامه للفصل فيما إذا كان تحصيل
تلك الرسوم من الجمهور يمد أو لا يعد زيادة على الثمن الأصلي ليستوجب أو
لا يستوجب اقتضاء فروق الضريبة المنبه على الشركة بسدادها فإن تعرض جهة
المحاكم للفصل في طلب الشركة المذكورة عدم أحقية الحكومة في اقتضاء تلك
الفروق وعدم الاعتداد بالحجز الإداري المتوقع من أجلها لا ينطوى على مساس
بوجاء الضريبة أو بأى عمل إداري مما يتمتع على المحاكم إلغاؤه أو تأويله ويكون
هذا النزاع مما يدخل في ولاية القضاء العام .

٢ — الفرض من ذكر البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم في تقرير الطعن إنما هو إعلام ذوى الشأن بمن رفع الطعن لما كافيًا وكل تبيان من شأنه أن يعنى بذلك يتحقق به هذا الفرض متى كانت عبارة الطعن تتم من صفة المختص بها أو كان مشارا في أسباب الطعن إلى موضوع النزاع أو صرح الطاعن بهذه الصفة في مذكرته الشارحة . وعلى ذلك فإذا تبين من مطالعة أوراق الطعن أن الطاعن كان ماثلا في الدعوى الابتدائية والاستئنافية باختياره ممثلا للشركة المسماة باسمه ومركاه وبصفته مديرا لها وأنه أصدر توكيل الطعن الى محاميه وأشار في تقرير طعنه إلى موضوع النزاع مما يكشف عن قصده الطعن في الحكم المطعون فيه والصار عليه بصفته المذكورة ويحمل هذا البيان كافيًا لتحقيق الفرض الذى قصده الشارع في المادتين ٤٢٩ و٤٥٠ من قانون إنشاء محكمة النقض فإنه لا يكون تمت محل للدفع بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه من غير ذى صفة باختيار أن الطعن سرفوع من الطاعن بصفته مديرا للشركة لا بصفته ممثلا لها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن وقائع هذا الطعن — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق — تتحصل في أنه تبين لمصلحة الأموال المقررة عند مراجعتها لحساب الشركة صاحبة سينار يالتو بمدينة بورسعيد وجود أخطاء في الضريبة المدفوعة منها عن المدة من ٢٥ من أبريل سنة ١٩٤٦ إلى ٥ من مايو سنة ١٩٤٨ كضريبة ملاهى طبقا للقانون ٨٥ سنة ١٩٣٣ رتب عليها المصلحة استحقاقها لفروق بلغ مجموعها ٩٨٧ جنيهًا ، ٨٩٦ مليًا وأوقعت من أجلها في ٢٦ من يولييه سنة ١٩٤٨ حجزا إداريا على ما يوجد بالسينا من آلات ومنقولات فقامت الشركة المسالكة برفع دعوى موضوعية طلبت فيها الحكم بعدم أحقية الحكومة في مطالبتها بفروق الضريبة وببطلان الحجز الإدارى المتوقع ضدها — وأردفتها بأخرى تطلب

فيها من قاضي الأمور المستعجلة إيقاف بيع الأشياء المحجوزة حتى يفصل في الدعوى الأولى التي لم تكن قيدتها فلما قضى لها بإيقاف البيع قامت وزارة المالية بقيد الدعوى الموضوعية طالبة الحكم بعدم اختصاص المحاكم بنظرها واحتياطيا برفضها وقالت الحكومة المدعى عليها في بيان هذا الدفع إن القانون رقم ٨٥ سنة ١٩٣٣ يفرض على أصحاب دور الملاهي أن يحصلوا من الجمهور لحسابها عن كل تذكرة دخول ضريبة متفاوتة فتبعا لثمن التذكرة الأصلي حسب الجدول المرفق بالقانون . وأنه صدر بعد ذلك القانون رقم ١٤٥ سنة ١٩٤٤ الخاص بنظام المجالس البلدية والقروية يجيز لتلك المجالس أن تفرض بدورها رسوما على دور الملاهي الداخلة في دائرة اختصاصها وترك هذا القانون تعيين القواعد الخاصة بتحديد أساس تلك الرسوم وكيفية ربطها وطريقة التقطيم منها إلى مرسوم لاحق صدر في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ . ونص في المادة الثالثة منه على أن : "يكون تحديد الرسوم على الملاهي على أساس نسبة مئوية من الثمن الأصلي لتذاكر الدخول ولو كان صرفها بالمجان أو بمن مخفض" . واستطردت الوزارة تقول إنه على خلاف الحال بالنسبة لضريبة الملاهي فإن صيغة هذا النص تضع عبء الرسوم البلدية على أصحاب تلك الدور دون الجمهور وأنه عند ما صدر في ٢٥ من أبريل سنة ١٩٤٦ قرار وزير الصحة باقتضاء رسم بلدي من دور الملاهي بمدينة بورسعيد تنفيذا للقانون والمرسوم سائقي الذكر أضافت الشركة المدعية مقابل هذا الرسم البلدي وقدره عشرة في المائة إلى ثمن التذكرة الأصلي وحصلته من الرواد فلم يقف أثر هذه الإضافة عند حد تحميل الجمهور بها بل ارتفع بذلك ثمن التذكرة الأصلي وارتفعت تبعا له فئة ضريبة الملاهي المستحقة لوزارة المالية مما أدى إلى وجود تلك الفروق التي طالبت بها الشركة وأوقعت من أجلها الحجز الإداري طبقا للأمر العالي الصادر في ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٠ — ثم انتهت وزارة المالية إلى القول بأن القرار الصادر منها باستحقاق الخزانة هذه الضريبة — هو قرار صدر من السلطة المختصة بربط الضرائب وأنه بصدوره متفقا والقانون واللوائح قد اكتسب حصانة يتمتع بها على المحاكم أن تعقب عليه أو أن تلغيه أو تؤاخره أو توقف تنفيذه وأن الأمر الصادر منها

بتحصيله من الشركة المدعية وما تبعه من إجراءات وحجز إدارى هو بدوره أيضا تصرف إدارى صدر من سلطة مختصة فتكون منازعة الشركة المدعية بالتالى في صحة هذا الحجز وطلب إلغائه خارجة عن نطاق ولاية المحاكم القضائية . هذا بينما قام دفاع الشركة على أنها لا تنسازع في الضريبة نفسها ولا في وعائها ولا في ربطها وإنما نزاعها قاصر على عدم مديونيةها بأداء تلك الفروق إذ أخطأت المصلحة في تكليفها بتحصيل مبالغ أقل مما هو مستحق للجمهور فإن كان ثمة خطأ في تحديد قيمة الضريبة عن التذكرة أو فروق يجب تحصيلها فلا الشركة مسئولة عن الخطأ ولا هي المدينة بتلك الفروق إلا أن محكمة الدرجة الأولى قبلت الدفع وذهبت في قضائها بعدم اختصاص المحاكم بنظر الدعوى إلى القول بأن الخلاف على هذه الصورة يتناول وهاء ضريبة الملاهى وينطوى على المنازعة في فئتها وفي أساس الالتزام فهو على هذا النحو يخرج عن نطاق ولاية المحاكم لأن المحافظة على تحصيل فروق الضريبة وتوقيع الحجز الإدارى توصلان لهذا الغرض هو أمر إدارى لا تستطيع المحكمة التعرض له بالتأويل أو بالتعطيل طبقا لأحكام المادتين ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم و ١٨ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ . فاستأنفت الشركة هذا الحكم قائلة إن الحجز الإدارى ليس من الأعمال التى تمارسها السلطة الادارية بصفتها صاحبة ولاية عامة وأن الأوامر الادارية التى تقع مخالفة للقانون تعتبر من أعمال التعدى وأنه يجب التمييز بين الأمر الإدارى وبين وسيلة تنفيذه طالما أن المتظلم من الأمر لم يطعن في جوهره . فقضت محكمة استئناف المنصورة بحكمها المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وبتأييد الحكم المستأنف . وفى ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٤ طعن الدكتور حامد زكى الهامى عن " كوستا يوانو بن بول يوانو مدير سينما رياتو ببور سعيد " في هذا الحكم بطريق النقض . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فصححت النيابة العمومية على ما جاء بمذكرتها وطالبت إحالة الطعن إلى هذه المحكمة لأنه مرجع نقضه . فصدر قرار دائرة الفحص بالإحالة فى ١٩٥٨/٤/٩ .

وحيث إن المطعون ضدها دفعت بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه من غير ذي صفة باعتبار أن الدعوى رفعت أصلا من "شركة كوستا يوانو وشركاه" صاحبة سينا ريال تو بپور سعيد وممثلة في شخص مديرها كوستا يوانو بينما الطعن مرفوع من كوستا يوانو بصفته مدير السينا لا بصفته ممثلا للشركة وأنه لا شأن لرافعه - مدير السينا - بهذا النزاع .

وحيث إنه لما كان الغرض من ذكر البيانات العامة المتعلقة بأسماء المصوم وصفاتهم وموطن كل منهم في تقرير الطعن إنما هو إعلام ذوي الشأن بن رفع الطعن علما كافيا فإن كل تبيان من شأنه أن يعنى بذلك يتحقق به هذا الغرض متى كانت عبارة الطعن تنم عن صفة المختصم بها أو كان مشارا في أسباب الطعن إلى موضوع النزاع أو صرح الطاعن بهذه الصفة في مذكرته الشارحة . لما كان ذلك وكان البين من مطالعة أوراق الطعن أن الطاعن كان ماثلا في الدعوى من الابتدائية والاستئنافية باعتباره ممثلا للشركة المسماة باسمه وشركاه وبصفته مديرا لها وقد أصدرت توكيل الطعن إلى محاميه وأشار في تقرير طعنه إلى موضوع النزاع مما يكشف عن قصده الطعن في الحكم المطعون فيه والصادر عليه بصفته المذكورة ويجعل هذا البيان كافيا لتحقيق الغرض الذي قصده الشارع في المادتين ٤٢٩ مرافعات و ١٥ من قانون إنشاء محكمة النقض فإن الدفع يكون على غير أساس متعينا رفضه .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكاية .

وحيث إن حاصل ما ينص عليه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالف للمادة ١٨ فقرة ثانية من قانون نظام القضاء والمواد ٤ و ١٢ و ١٣ من القانون رقم ٨٥ سنة ١٩٣٣ فضلا عن التناقض بين منطوق هذا الحكم وأسبابه . وقال الطاعن في بيان ذلك إن المطالبة الموجهة إليه بدفع فروق ضريبة الملاهي عن فترة سابقة مع ما تنطوي عليه من أثر رجعي لا يمكن اعتبارها أمرا إداريا أصدرته مصلحة الأموال المقررة بناء على سلطانها الإداري . كما لا يمكن اعتبار الأمر

الذى أصدره مدير تلك المصلحة إلى موظفيه بإجراء تلك المطالبة لتحصيل الفروق وبتوقيع الججز الإدارى عند الامتناع أكثر من مجرد ممارسته للنشاط التنظيمى داخل المصلحة فى سبيل القيام بواجبها . وهى ممارسة بعيدة عن وصف الأمر الإدارى الملزم الذى تصدره جهة الإدارة بوصفها سلطة عامة والذى لا يقبل الطعن عليه بغير طريق الإلغاء أمام محكمة القضاء الإدارى . فيمتنع على محاكم القضاء العام تأويله أو إيقاف تنفيذه . لأن مجرد المطالبة بدفع فروق ضريبة لا تنشئ أمرا إداريا جديرا بالتمتع بالحصانة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ١٨ من قانون نظام القضاء ويكون الحكم الاستثنائى المطعون فيه قد خالف هذا النص وأخطأ فى تأويله وتطبيقه إذ سائر الحكم الابتدائى فقهى "بأن أمر مصلحة الأموال المقررة بربط هذا المبلغ باعتباره فرق الضريبة المستحقة لها من دار السينا قبل المستأنف إنما هو أمر إدارى صدر من جهة مختصة بربط الضريبة" ، ثم لم يقف الحكم عند حد هذا التطبيق الخاطئ بل فرق فى المعاملة بين الأمر الإدارى المطابق للقانون والأمر المخالف للقانون ، إن كان الأول فلا تتعرض له المحاكم وإن كان الثانى قضت بالتعويض عن الضرر . وعلى هدى هذا التمييز بحث الحكم المطعون فيه قانونية الججز والمطالبة التى أسماها ربط الضريبة فقال بأنها "فى حدود القانون رقم ٨٥ سنة ١٩٣٣ ووفقا لنصوصه كما أن الججز الإدارى موضوع النزاع قد توقع من الحكومة وفاء لهذا المبلغ طبقا للمادة ١٢ من القانون المذكور على أموال مدينها المستغل لدار السينا والملزم بمقتضى تلك المادة بسداد العجز فيما يستحق للحكومة من ضريبة الملاهى" . وفات الحكم أن فرق الضريبة المطالب به ليس من نوع العجز الوارد فى المادة ١٢ المذكورة الذى يبيح توقيع الججز الإدارى المشار إليه فى المادة ١٣ من نفس القانون . كما أن تعرض الحكم فى أسبابه للفصل على هذه الصورة فى مديونية الطاعن بفرق الضريبة وفى صحة الججز الإدارى يتناقض مع ما انتهى إليه فى منطوقه من عدم الاختصاص بنظر الدعوى . فضلا عما تضمنته أسبابه أيضا من مسخ لواقعة هامة إذ أسند إلى الطاعن أنه لم ينازع فى مقدار هذا الفرق مع أنه نازع فى التزامه بدفع هذا الفرق برمته بالغا ما بلغ لأن الملزم بدفعه طبقا لقانون ٨٥ سنة ١٩٣٣ هو الجمهور .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن مرد وقائع الدعوى حصل دفاع الطاعن بما مؤداه أنه طبع تذاكر الدخول لدار السينا مينا عليها ثمن التذكرة الأصلي وأضاف إليها الرسوم البلدية وضريبة الملاهي فكانت هذه المبالغ تحصل جميعها من رواد الدار تحت إشراف المراقبين الحكوميين الذين كانوا يدمغون التذكرة قبل التصرف فيها بالبيع وأن الطاعن كان يورد الضريبة حسب البيان الوارد في النذاكر دون اعتراض من أحد عليه طوال هذه المدة وأنه إن كان في ذلك خطأ فقد أقرته الجهات الرسمية وإن استحال الآن تحصيل فروق الضريبة المدعى بها من الرواد فهو غير مسئول عن تلك النتيجة لأنه لم يكن إلا وكلاء عن الحكومة في تحصيل ما اعتمده مندوبوها وكلفوه بتحصيله وأن الطاعن لا ينازع فيما قرره قوانين الضرائب ولا يعارض في الضريبة ولا يمانع في تحصيلها . ولكن على أن يتم التحصيل من الملزمين بها . أما هو فهو غير ملزم قانونا بتلك الضريبة . ومن ثم يكون الجوز المتوقع عليه باطلا لأنه ليس مدينا بالمبلغ المتوقع من أجله .

وحيث إنه يبين أيضا من الحكم المطعون فيه أن وزارة المالية لم تنازع بدورها فيما نصت عليه المادة الثانية من قانون ٨٥ سنة ١٩٣٣ الخاص بضريبة الملاهي من وجوب تحصيل تلك الضريبة من الجمهور بواسطة مستغلي المسارح مع أجرة الدخول . وأن دعواها التزام الطاعن بها الآن تقوم على أن تحصيله الرسم البلدي من جمهور الرواد ينطوي على زيادة في ثمن الدخول واجب مراعاتها عند احتساب الفئة المقررة لضريبة الملاهي .

وحيث إنه سواء كان النزاع على هذه الصورة قاصرا على البت في مسئولية الطاعن والتزامه بدفع فروق ضريبة كان عليه أن يحصلها من الرواد بمقتضى القانون الخاص بضريبة الملاهي أو كان الخلاف يدور حول تفسير قانون فرض الرسوم البلدية والمرسوم المنظم لأحكامه للفصل فيما إذا كان تحصيل تلك الرسوم من الجمهور كما فعل الطاعن — يعدّ أولا يعدّ زيادة على الثمن الأصلي ليستوجب أو لا يستوجب اقتضاء فروق الضريبة المنبه على الطاعن بسدادها . فإن تعرض

جهة المحاكم للفصل في طلب الشركة صاحبة السبيل عدم أحقية الحكومة في اقتضاء تلك الفروق وعدم الاعتداد بالجزء الإداري المتوقع من أجلها لا ينطوي على أساس بوجاهة الضريبة أو بأي عمل إداري مما يتمتع على المحاكم إلغاؤه أو تأويله . لأن الأمر الإداري الذي يتمتع بهذه الحصانة هو الأمر الفردي الذي تصدره جهة الحكومة في سبيل المصلحة العامة . وفي حدود القانون بصفتها صاحبة السلطة العامة أو السيادة العليا . بل إنه لا يحول دون اختصاص المحاكم بالقضاء العام وجوب التصدي للفصل في مشروعية إحدى اللوائح أو تفسير ما غمض من نصوصها لأن المادة ١٨ من قانون نظام القضاء المقابلة للمادة ١٥ من لائحة الترتيب والتي تخرج من ولاية المحاكم وقف الأمر الإداري أو تأويله أو إلغاؤه إنما تشير إلى الأمر الإداري الفردي دون الأمر الإداري العام الذي يتضمن قواعد تنظيمية عامة وملزمة لتسرى على عدد غير محدود من الأفراد .

وحيث إنه لما كان ما تقدم وكانت أعمال السلطة التنفيذية الشبيهة بأعمال الأفراد . وهي الأعمال التي تجريها الحكومة في إدارة أموالها . تعتبر من وسائل التنفيذ . ومنها ما عهد به المشرع في أحوال معينة إلى مندوب السلطة الإدارية بدلا من قلم المحضرين . وفقا لنظام خاص يسهل على الحكومة تحصيل ما يتأخر لها لدى الأفراد من أموال . فإنه مما يدخل في ولاية المحاكم التعرض للجزء الإداري بالإلغاء أو الإيقاف دون أن يؤثر في ذلك مبدأ الفصل بين السلطات .

وحيث إنه على ضوء ما تقدم يكون النزاع في هذه الدعوى مما يدخل في ولاية المحاكم القضاء العام . ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم المستأنف قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الاستئناف رقم ٨١ تجاري سنة ٣٠ ق المنصورة صالح للفصل فيه . وحيث إنه لما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء برفض الدفع وباختصاص المحاكم بنظر الدعوى .

جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : عثمان رمزي ، ومحمد منولى هنتم ،
وابراهيم عثمان يوسف ، والحسين العوضى المستشارين .

(٧٣)

طعن رقم ٢٣٧ سنة ٢٤ ق

تسجيل . بيع "تراحم المشترين" . تمسك المشتري الثانى بأسبقية فى تسجيل صحيفة دعواه
بصفة التعاقد على تسجيل صحيفة دعوى المشتري الآخر بصفة التعاقد والتأخير بالحكم الصادر فيها .
إهدار الحكم لذلك . خطأ . قانون التسجيل ١٨ لسنة ١٩٢٣

تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد باعتبارها من دعاوى الاستحقاق الواردة
ذكرها بالمادة السابعة من قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ يحفظ لرافعها
حقوقه من تاريخ حصول هذا التسجيل بحيث إنه متى تم الحكم له بطلباته فإن
الحق الذى يقرره الحكم ينسحب إلى يوم تسجيل العريضة إذا كان قد تأثر
بهذا الحكم طبقاً للقانون . فإذا كان الحكم قد جانب هذا النظر وأهدر ما
تمسك به المشتري الثانى من أسبقية فى تسجيل صحيفة دعواه بصفة التعاقد على
تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد التى رفعها المشتري الآخر وأثر بالحكم الصادر
فيها فإن الحكم يكون قد خالف القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى إجراءاته الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتوصل فى أن الطاعن رفع الدعوى رقم ٢٢٠ سنة ١٩٤٥ كلى مصر طالباً

الحكم بصحة ونفاذ عقد بيع ابتدائي مؤرخ ١٢ من أبريل سنة ١٩٤٥ صادر إليه من المطعون عليه الثاني يتضمن شراءه ٤ قرار يطلو ١٦ منها شيوعا في منزل واقع بدائرة قسم الموسيقى مقابل ثمن مقداره ٣٥٠ جنيه وكانت الحصصة المبيعة قد آلت إلى البائع بطريق الميراث عن والده . ولما كان عقد تملك مورثه مودعا لدى زوجته المطعون عليها الأولى فقد أرسل إليها إنذارا بتاريخ ٢٨ من مايو سنة ١٩٤٥ طالب إليها أن تسلمه هذا العقد ليتمكن من السير في إجراءات تسجيل عقد شرائه فردت عليه بإنذار في ٣ من يونيو سنة ١٩٤٥ حذرت فيه من السير في إجراءات التسجيل لأنها سبق أن اشترت الحصصة المبيعة من المطعون عليه الثاني نفسه بمقتضى عقد مؤرخ ١٨ من مارس سنة ١٩٤٥ فاضطر الطاعن إلى رفع هذه الدعوى وسجل عريضتها في ٢١ من يونيو سنة ١٩٤٥ تحت رقم ٤٧٩١ ، تدخلت المطعون عليها الأولى في الخصومة ودفعت الدعوى بأنها سبق أن اشترت الحصصة المبيعة من البائع للطاعن في ١٨ من مارس سنة ١٩٤٥ بعقد بيع ابتدائي رفعت بمقتضاه الدعوى رقم ١٨٦٥ سنة ١٩٤٥ مدنى الموسيقى وسجلات عريضتها في ٢١ من يونيو سنة ١٩٤٥ برقم ٤٨١١ طالبة الحكم بصحة ونفاذ هذا العقد فقضى لها بذلك وسجلت الحكم في ٢٣ من فبراير سنة ١٩٤٦ ومن ثم فمقدها يفضل عقد الطاعن ، وفي ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٢ قضى بصحة ونفاذ عقد الطاعن . فاستأنفت المطعون عليها الأولى هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٨٢٢ سنة ٦٩ ق استئناف القاهرة . وفي ٢٠ من أبريل سنة ١٩٥٤ قضى بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . فطعن الطاعن في الحكم بطريق النقض ، وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته على هذه الدائرة لنظره بجلاسة ٥ من يونيو سنة ١٩٥٨ وفي هذه الجلسة صممت النيابة على مذكرتها طالبة نقض الحكم .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول من أسباب الطعن مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه لمخالفته لما تقضى به أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري إذ تنص الفقرة الثانية من المادة ١٥ من هذا القانون على أنه يجب تسجيل دعاوى صحة التعاقد على حقوق عينية ، وقد قررت المادة ١٧ من هذا القانون الأثر الذى يترتب على تسجيل صحيفة

الدعوى فقالت إنه يترتب على تسجيل الدعاوى المذكورة بالمادة ١٥ أو التأشير بها أن حق المدعى إذا تقور بحكم مؤشربه طبقا للقانون يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق هيئية ، وإعمال هذه النصوص يقتضى اعتبار عقد الطاعن أفضل من عقد المطعون عليها الأولى ، ولكن الحكم المطعون فيه على الرغم من أخذه بها ذهب إلى عكس ما تقتضى به وبذلك يكون مخطئا في تفسير القانون وتطبيقه .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن محكمة أول درجة كانت قد أقامت قضاءها بتفضيل عقد الطاعن على عقد المطعون عليها الأولى تأسيسا على أن أحكام قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ الذى يحكم واقعة الدعوى تقتضى بأن تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد التى يرفعها المشتري تحفظ حقه من تاريخ حصول هذا التسجيل بحيث إنه متى حكم فيها لمصلحته وتأشربهذا الحكم طبقا للقانون فإن الحق الذى قرره الحكم ينسحب إلى يوم تسجيل صحيفة الدعوى دون أن يتأثر بما يصدر بعد ذلك من تصرفات ، وقالت المحكمة إن الثابت من وقائع الدعوى أن الطاعن سجل صحيفة دعواه قبل أن تسجل المطعون عليها الأولى صحيفة دعواها ومن ثم فعقد شرائه يفضل عقدها وقد ورد الحكم المطعون فيه على هذا القضاء بقوله : "ومن حيث إن المحكمة الابتدائية فاتها أن العقد الصادر للمستأنفة - المطعون عليها الأولى - قد سجل فعلا تبعا للحكم الصادر بصحته ونفاذه ، وأن نص المادة ١٧ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاصة بالشهر العقارى يرجع حجية الحكم إلى تاريخ صحيفة الدعوى وأن هذه الحجية لها أثرها قبل الجميع ماعدا الغير الذى كسب حقه قبل التأشير ولا يعتبر المستأنف - الطاعن - من الغير لأن عقده لم يسجل بعد وتاريخ عقده لاحق لتاريخ عقد المستأنفة فالنزاع ليس بين مشتريين من بائع واحد يتمسك كل منها بعقد عرفى له ذات الحجية حتى يمكن أن يقال بفضل الألفية فى التسجيل بتسجيل صحيفة دعواه بل أصبح بين مشتر سجل عقد البيع الصادر له فيكون حجة قبل الجميع ومشتري آخر لم يسجل العقد الصادر إليه ولا يقبل من هذا الأخير طلب تسجيل الحكم بصحة ونفاذه عقده لأن عقده أصبح غير ذى موضوع لانتقال الملكية فعلا من البائع له بعد

صدور الحكم بصحة العقد الأول وتسجيله وانتقال الملكية إلى المشتري الأول“ وهذا الذي ذهب إليه الحكم خير صحيح في القانون ذلك أن القانون الذي يحكم واقعة الدعوى هو قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ كما قالت محكمة أول درجة وليس القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الذي طبقه الحكم المطعون فيه غير أن هذا الخطأ الذي وقع فيه الحكم لا يؤثر على وجه النقي إذ أن أحكام القانونين واحدة في خصوص ما ينعاها الطاعن ، وقد نصت المادة السابعة من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ على أنه إذا لم يكن المحرر الأصلي قد سجل فإنه يجب تسجيل الدعوى التي تقوم ضده سواء أكانت من دعوى البطلان أم الفسخ... وكذا دعوى استحقاق أي حق من الحقوق العينية العقارية فإنه يجب تسجيلها أو التأشير بها ثم بيئت المادة ١٢ من هذا القانون أثر تسجيل صحف الدعوى المذكورة فقالت “يترتب على تسجيل الدعوى المذكورة بالمادة السابعة أو التأشير بها أن حق المدعى إذا تقرر بحكم مؤشربه طبق القانون يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية ... ابتداء من تاريخ تسجيل الدعوى أو التأشير بها“ ومفاد هذه النصيحة أن تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد باعتبارها من دعوى الاستحقاق الوارد ذكرها بالمادة السابعة من قانون التسجيل يحفظ لرافعها حقوقه من تاريخ حصول هذا التسجيل بحيث إنه متى تم الحكم بطلانيته فإن الحق الذي يقرره الحكم ينسحب إلى يوم تسجيل العريضة إذا كان قد تأثر بهذا الحكم طبقاً للقانون ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر وأهدر ما تمسك به الطاعن من أسبقيته في تسجيل صحيفة دعواه فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه دون حاجة إلى البحث في باقي أسباب الطعن.

وحيث إن موضوع الاستئناف صالح للحكم فيه .

وحيث إنه لما تقدم وللا سباب التي بنى عليها الحكم المستأنف يكون هذا الحكم في محله ويتمين تأييده .

جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضرة السادة : عثمان رمزي ، ومحمد متولي هلم ،
د. إبراهيم عثمان يوسف ، ومحمد زعفراني سالم المستشارين .

(٧٤)

طعن رقم ٢٥٢ سنة ٢٤ ق

(١) عمل . فسخ . مرض العامل . عدم انقضاء عقد العمل بسبب مرض العامل ما لم يتم
الدليل على أن رب العمل أعرب عن نيته في الفسخ بسبب ذلك .

(ب) عمل . فسخ . محكمة الموضوع . حلتها في استخلاص نية رب العمل في إنهاء عقد
العمل بسبب مرض العامل مما يقدم إليها من الأدلة .

١ — لا يعتبر مرض العامل بذاته — قبل صدور قوانين العمل الفردي وبعد
صدورها — من الأسباب التي تؤدي إلى انقضاء العقد بين العامل ورب العمل
بقوة القانون ومن تلقاء نفسه . بل يجب أن يقوم الدليل في الدعوى على أن
رب العمل أعرب عن نيته في غير تعسف في إنهاء العقد بسبب هذا المرض .
فإذا لم يتم الدليل على رغبة رب العمل في فسخ العقد بل كانت الوقائع تدل
على استمراره فإنه لا يكون ثمة سند للقول بحصول فسخ ضمنى له .

٢ — إنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تستخلص نية رب العمل في إنهاء
عقد العمل بسبب مرض العامل من الأدلة التي تقدم إليها إلا أنه يشترط أن
يكون هذا الاستخلاص سائفا . فإذا كانت المحكمة قد اعتبرت قيام رب العمل
بأداء الأجر كاملا للعامل طيلة مرضه الذي امتد سنوات دليلا على رغبته
في فسخ العقد بينما هو صريح الدلالة على العكس فإن هذا الاستخلاص يكون
غير مستساغ .

المادة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق أن مورث الطاعنين المرحوم ستافرو راباس كان قد التحق بخدمة الشركة المطعون عليها فى سنة ١٩٠٠ ووصل مرتبه فى الشهر إلى ٦١ جنيها و ٧٠٠ مليا بما فيه العلاوات إلى أن أصيب فى ديسمبر سنة ١٩٤٠ بانفجار فى الشريان وانقطع عن العمل بسبب مرضه الذى انفصل به حتى وفاته فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٤٤ وظل يتقاضى مرتبه من الشركة إلى أن توفى فأقام ورثته الطاعنون الدعوى ٣٤٦٢ سنة ١٩٥٠ كلى مصر بصحيفة أعلنت إلى المطعون ضدها فى ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ يطلبون الحكم بإلزامها أن تؤدى إليهم — على أساس التعهد الصادر منها والمودع بمكتب العمل فى ٣ من يولييه سنة ١٩٤٣ خاصا بأجور ومكافآت عمالها بمصنع طره — مبلغ أربعة آلاف جنيه هو ما يستحقه مورثهم من مكافأة عدلوها أثناء نظر الدعوى إلى ٢١٩٠ جنيها و ٦٤٠ مليا مع الفوائد للقانونية من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد . وفى ١٢ من مايو سنة ١٩٥٢ قضت محكمة مصر الابتدائية حضوريا بإلزام المطعون ضدها بأن تدفع إلى الطاعنين المبلغ المطالب به مع فوائده بواقع ٤ ٪ من تاريخ الحكم حتى السداد مؤسسة قضاءها على أن مورث الطاعنين وقد كان رئيسا لليكانيكين يعتبر هو وصراءوسوه فى هداد العمال الفنيين الذين يحق لهم التمسك بما جاء بكتاب المطعون ضدها صالف الذكر الرقيم ٣ من يولييه سنة ١٩٤٣ والمتضمن للشروط التى التزمت المطعون ضدها — قبل وفاة المورث — بمعاملة عمال مصنعها بمقتضاها بدلا من الاتفاقيات السابقة وأن المكافأة تحتسب باعتبار آخر مرتب كان يتقاضاه العامل وعلى أساس ١٥ يوما من كل سنة من العشر سنوات الأولى من خدمته وأجرة ٢ يوما من كل سنة من العشر سنوات الثانية وأجرة ثلاثين يوما من كل سنة تاتى بعد ذلك ،

واستطرد الحكم الأول يقول إنه وإن كان انقطاع العامل عن العمل لمرضه يعطى صاحب العمل الحق في فسخ عقد العمل واعتباره منتهيا إذا ما استطال به المريض إلا أن هذا الحق لا يعدو أن يكون رخصة بفسخ العقد إذا شاء استعمالها صاحب العمل فيخطر العامل بذلك وإلا حق للعامل اعتبار عقد العمل ساريا بغير فسخ كما هو الحال في هذه الدعوى التي استمرت الشركة تؤدي إلى مورت الطاعنين كامل مرتبه حتى وفاته دون أن تنذره أو تخطر به بفسخ العقد فيكون ما صرف له من مرتبات ومصاريف علاج من حقه طبقا لشروط العمل السارية على كافة العمال بالمصنع فلا محل لحكم شيء منها من المكافأة عن مدة الخدمة وهي أربعة وأربعون عاما وعلى أساس أن آخر مرتبه له ٦١ جنيها و ٧٠٠ مليم باقرار الشركة المطعون ضدها . فاستأنفت الشركة هذا الحكم قائلة إن المرحوم متافروا باس لم يكن في خدمتها وقت صدور لائحة ٣ من يوليو سنة ١٩٤٣ لا انقطاعه عن العمل بسبب مرضه الغير قابل للشفاء من ديسمبر سنة ١٩٤٠ وأنه لم يكن كاملا تسري عليه أحكام تلك اللائحة بل كان موظفا مكلفا بالادارة الفنية للمصنع وأن التعويض الذي كان يستحقه قد تسدد جميعه باتفاقه مع الشركة عن طريق استمرار دفع مرتبه كاملا من بدء مرضه حتى وفاته فبلغ ما قبضه في تلك الفترة ٢٥٢٩ جنيها و ٧٠٠ مليم بخلاف مصاريف العلاج وقدرها ٢٢٠ جنيها وأن استحقاق الورثة للتعويض طبقا للائحة ٣ من يوليو سنة ١٩٤٣ مشروط بأن يكون هؤلاء الورثة قصرا أو بنات غير متزوجات بينما كان الطاعنون جميعا بالغين ومتزوجين في وقت الوفاة فلا يستحقون تعويضا . فقبلت المحكمة الاستئناف شكلا وقضت في موضوعه بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض دعوى الطاعنين مع إلزامهم بمصاريف الدرجتين ومقابل إلتعاب المحاماة . فقرر محامي الطاعنين في ١٥ من يوليو سنة ١٩٥٤ بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض قبل إعلانه إليهم . وبعد استيفاء الاجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٨ وصحمت النيابة على ما جاء بمذكرتها طالبة إحالة الطعن إلى هذه المحكمة ونقض الحكم المطعون فيه ، فصدر قرار دائرة الفحص بالإحالة وأمام هذه الهيئة صمم الطرفان والنيابة على طلباتهم .

وحيث إن الظاهرين يقيمون طعنهم على سببين أولهما — أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء عقد العمل ضمنا قبل وفاة مورثهم استنادا إلى مجرد انقطاعه عن العمل بسبب المرض دون أن يقوم في الأوراق دليل على حصول التفاسخ مخالف للقانون وأخطا في تطبيقه وتأويله من حيث الأخذ بقواعد الإثبات والسير في تحقيق الأدلة كما أنه وقد بنى قضاءه على ما استنبطه من حصول هذا التفاسخ حالة أن تفاسخ ما لم يحصل — يكون فاقد الأساس القانوني لا بتفاته على واقعة وهمية لأصل لها في الأوراق . ثانيا — أن الحكم أخطا في تفسير لائحة المصنع الصادرة في ٣ من يولييه سنة ١٩٤٣ إذ هو وقف عند حالة من أحوال المكافآت الواردة بالبند الثاني منها وطبقها على واقعة الطعن مع أن هذا البند أورد حالتين غير هذه الحالة وجاءت الأولى منهما مقررة حق العامل في المكافأة مطاقا من كل قيد . فاغفال الحكم لها خطأ في تكييف فهم الواقع في الدعوى بموجبها مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن القانون الواجب التطبيق أصلا في خصوص هذا النزاع هو القانون المدني الذي كان معمولاً به لدى المحاكم المختلطة والذي استندت الشركة المطعون عليها إلى المسادتين ٢٤٢ و ٥٠٢ منه إلا أنه نظرا لقصور هاتين المسادتين عن تبيان آثار فسخ العقود وعدم قيام قانون يحكم عقد العمل آنذاك فقد رجع الحكم المطعون فيه إلى قواعد العدل والإنصاف وأنه لما كان مورث الطاعنين قد انقطع عن العمل بسبب مرضه في ديسمبر سنة ١٩٤٠ إلى أن توفي في ١٨ من يونيو سنة ١٩٤٤ وكانت شركة كوتسيكا وشركاه قد استمرت تؤدي إليه مبلغا يعادل كامل مرتبه طوال هذه الفترة فقد استخلص الحكم المطعون فيه أن نية الشركة قد انصرفت حين الدفع إلى مكافأة المورث وتعويضه عن مدة خدمته وبنت استخلاصها على كون الأجرة مقابل العمل الذي يؤديه العامل فإذا انقطع عن العمل واستعالت عودته إليه سقط عن المؤجر الالتزام بالأجر وقد سقط الالتزام عن المطعون عليها في هذه الدعوى من تاريخ مرض المورث في ديسمبر سنة ١٩٤٠ . وأنه من غير المعقول أن تبرع له الشركة بكامل مرتبه ثلاث سنوات ونصف علاوة على مصاريف

علاجه بينما هي مؤسسة تجارية تستأجر العمال للاستفادة من جهدهم. وأن سكوت الورثة نيف وست سنوات عن رفع دعواهم يكشف عن أنهم كانوا على علم بأن مورثهم إنما كان يتقاضى خلال مرضه تعويضا عن مدة خدمته السابقة. وانتهى الحكم إلى أن البادى من هذه القرائن ومن تصرفات طرف الخصومة هو حصول فسخ ضمنى يقرره القضاء بناء على طلب صاحب المصاحبة فيه وينسحب أثره إلى وقت قيامه وهو الانقطاع للمرض. ثم استطرد الحكم المطعون فيه يقول إنه مع التسليم جدلا بانطباق اللائحة الداخلية للصنع الصادرة في ٣ من يولييه سنة ١٩٤٢ باعتبار أن وفاة المورث لاحقة لصدورها وعلى أساس أن التماس لم يحصل وأن عقد العمل استمر ساريا في فترة المرض حتى حصول الوفاة فإن البند الثاني منها لا يجوز منح الورثة الطاعنين تعويضا إذ ليس منهم قصر ولا بذات غير متزوجات .

وحيث إنه وإن كان التزام رب العمل أداء الأجرة مرتبطا بأداء العامل لعمله وكان هذا الارتباط مؤديا في حالة توقف العامل عن الأداء إلى تقرير الحق لرب العمل في إنهاء العقد مالم يعممه القانون عن ذلك لمدة يقدرها حماية للعامل في فترة مرضه - إلا أن المرض لم يكن بذاته - قبل صدور قوانين عقد العمل الفردى وبعد صدورها من الأسباب التي تؤدي إلى انقضاء العقد بين العامل ورب العمل بقوة القانون ومن تلقاء نفسه بل يجب أن يقوم الدليل في الدعوى على أن رب العمل أهرب عن نيته في غير تعسف - في إنهاء العقد بسبب هذا المرض . كما أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تستخلص هذه النية من الأدلة التي تقدم إليها إلا أنه يشترط أن يكون هذا الاستخلاص سائغا ومن غير المستساغ اعتبار قيام رب العمل بأداء الأجر كاملا للعامل طيلة مرضه الذي امتد سنوات دليلا على رغبته في فسخ العقد بينما هو صريح الدلالة على العكس . ومتى ثبت هذا كان ما حاول الحكم استنباطه بالتالي من أن مادفع للمورث إنما كان التعويض المستحق له . وليس أجره الشهري استنباطا من غير دلائل وينقضه أن لا محل للتعهد عن التعويض عن عقد لم يفسخ بعد . بل دل الوقائع على استمراره .

وحيث إنه متى كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض
دهوى الطاعنين على حصول الفسخ الفصمى الذى لا سند له فإن النعى عليه بالانعدام
أساسه فى فسخه للعقد يكون نعيًا معديداً .

وحيث إن الطاعنين ينعون فى الوجه الآخر خطأ الحكم فى تكييف فهم
الواقع فى الدهوى إذ أخطأ فى تفسير لائحة المصنع الصادرة فى ٣ من يولييه
سنة ١٩٤٣ عند ما عرض لذلك على فرض التسليم جديلاً من ناحيته بعدم حصول
الفسخ وسريان العقد حتى الوفاة .

وحيث إن البين من مراجعة تلك اللائحة أنها تقرر للعامل مكافأة تستحق له
وتحتسب وفقاً لامتداد خدمته عشر أو عشرين سنة أو ما فوق ذلك كما أن هناك
نوعاً آخر من المكافأة رتبته اللائحة لورثة العامل وشرطت استحقاقهم لها أن يكون
هؤلاء الورثة قصراً أو بنات غير متزوجات — وهذه المكافأة المشروطة للورثة
كما هو ظاهر من النص هى مكافأة مستقلة عن تلك التى رتبها للعامل أصلاً والتى
يصح لورثته أن يخلفوه فيها وعلى ذلك يكون تفسيراً لحكم المطعون فيه لهذا البند
من اللائحة بأن كل ما رتب للورثة من حق إنما هو تلك المكافأة المشروطة
والمشار إليها فى الفقرة الثانية يكون مسخاً لظاهر النص مما يتهين معه نقض
الحكم فى هذا الخصوص أيضاً .

جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٥٨

بقيادة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : عثمان ومزى ، ومحمد متولى معلم ،
وابراهيم عثمان يوسف ، ومحمد زعفراني عالم المستشارين .

(٧٥)

طعن رقم ٢٨ سنة ٢٦ ق "أحوال شخصية"

(١) استئناف . أحوال شخصية . وقف . دفاع . اثبات . الأثر الناقل للاستئناف طبقا
للمادتين ٣١٧ و ٣٢١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية : مثال في دعوى استحقاق
في وقف .

(ب) قوة الأمر المقضى . اثبات "بالقرائن" . أحوال شخصية . وقف . الاستناد
إلى قراريين صادقين بالنظر على الوقف والتمكين باعتبار ما جاء فيهما قرينة إلى جانب
قرائن أخرى على عدم انتساب مدعى الاستحقاق إلى مستحق في الوقف . لا خطأ .

١ - مفاد نصوص المادتين ٣١٧ و ٣٢١ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١
الخاص بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن المشرع ترك للتخصوم أنفسهم في
الاستئناف أن يقيموا الأدلة على ما يدعونه دفعا وردا . فإذا كان المستأنف
قد دفع دعوى المستأنف عليه في مواجهته بعدم استحقاقه في الوقف لما يدعيه وقدم
أدله ومستنداته التي استند إليها في استئنافه طالبا إلغاء الحكم المستأنف الذي
قضى باستحقاق المستأنف عليه في الوقف فرد هذا الأخير بما يفيد أنه اكتفى
بالأدلة المقدمة منه لمحكمة الدرجة الأولى ولم يقدم لمحكمة الاستئناف أدلة أخرى
وقضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعواه فلأنه لا يكون
ثمت أساس للزعم على هذا الحكم يخالف القانون أو الإخلال بحق الدفاع .

٢ - متى كانت محكمة الموضوع لم تستند إلى القراريين الصادرين بالنظر
على الوقف والتمكين باعتبار أن لها حججة في اثبات الاستحقاق بل أخذت

بما جاء فيهما باعتباره قرينة إلى جانب القرائن الأخرى التي قامت على عدم انتساب مدعى الاستحقاق إلى مستحق في الوقف المتنازع عليه فإنه لا محل للنسب على الحكم بخالفه القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى إجراءاته الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعنة رفعت الدعوى رقم ٣١٠ سنة ١٩٥٤ القاهرة الابتدائية الشرعية ضد المطعون عليه بصفتة ناظرا على وقفي المرحومين محمد أبو الخير وولده مصطفى المهرر بهما لإشهاد شرعي بتاريخ ١٣ من ذي القعدة سنة ١٣٤٦ قات فيها إن الواقفين وقفا العقارات المبينة في كتاب الوقف على نفسيهما وذريتهما من بعدهما فإذا انقرضت الذرية يكون ريع الوقف لعتقائه بالسوية ثم على أولاد العتقاء ، وقد انقرضت ذرية الواقفين فال الاستحقاق إلى خيرة بنت عبد الله السرداء معتوقة محمد أبو الخير أحد الواقفين ثم توفيت خيرة عن ولديها أحمد وعبد الله من زوجها عبد الله الدخاخي ثم توفي أحمد عن ثمانية أولاد منهم الطاعنة فيخصصها من ريع الوقفين ١,٥ ط من ٢٤ ط وقالت إن المطعون عليه ناظر على الوقف مع أخرى وأنه وضع اليد على أعيانه وطلبت الحكم لها باستحقاقها فصادق المطعون عليه على الوقف وشروطه وتنظيره ووضع يده على أعيانه وأنكر استحقاق الطاعنة قائلا " إنه لا صلة لها بالوقف ، وقدمت الطاعنة إثباتا لدعواها كتاب الوقف وإشهاد وراثته صادر من محكمة الخليفة الشرعية بتاريخ ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٥٤ . أحييت الدعوى إلى التحقيق فسمعت المحكمة شامدي الطاعنة ثم قضت في ٢٣ من يناير سنة ١٩٥٥ بطلبات الطاعنة ، فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم وقيد الاستئناف برقم ١٢ سنة ٧٢ ق استئناف القاهرة ، وقد أقامه على أن محكمة أول درجة أخذت بشهادة شامدي الطاعنة رغم عدم

صحتها وأن المحكمة لم تتمكن من إبداء ملاحظاته وأن لديه مستندات تدفع الادعاء
وقدم إلى المحكمة هذه المستندات وهي قرار نظر وتمكين أولها صادر بتاريخ
١٩ من شوال سنة ١٣٣٤ هـ بإقامة هزيرة عبد الله عبد الله الدخاخي ناظرة
على الوقفين والآحر صادر بتاريخ ١٠ صفر سنة ١٣١٥ هـ بإقامة عبد الله عبد الله
على ناظرا على وقفين غير الوقفين موضوع النزاع . واستدل المطعون عليه بما ورد
في هذين القرارين على أنه لم يكن لخيرة السودانية ولد اسمه عبد الله الدخاخي
وهو من تدعى الطاعنة الانتساب إليه والاستحقاق في الوقفين عنه وأنه لم يكن
لخيرة ذرية خلاف ولدها عبد الله وأنها كانت من فصيلة السود في حين أن الطاعنة
من فصيلة البيض ، وطلبت الطاعنة إلى محكمة الاستئناف تأييد الحكم المستأنف
إذ ثبت لمحكمة أول درجة استحقاق الطاعنة في الوقفين ، وفي ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٦
قضى بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنة ... فطعنت في هذا الحكم
بطريق النقض . عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وطلب الحاضر عن
الطاعنة إحالته على هذه الدائرة وصممت النيابة على مذكرتها طالبة رفض الطعن
وقد نظر الطعن بجلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٥٨ وفي هذه الجلسة أبدت النيابة
رأيها برفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنعى الطاعنة على الحكم المطعون
فيه بالسبب الأول منها خطأ في تطبيق القانون وإخلالا بحق الدفاع ، وتقول
في بيان ذلك إن مقتضى نص المادة ٣١٧ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١
هو أنه إذا كانت محكمة الاستئناف لم تطعن إلى الإثبات الذي قدمته الطاعنة
إلى محكمة أول درجة وأخذت به فأصدرت حكما على موجبيه فإنه كان يتعين
عليها — محكمة الاستئناف — أن تشعر الطاعنة بعدم اطمئنانها وأن تطلب إليها
تقديم إثبات آخر ، وما كانت الطاعنة لتقدم هذا الإثبات دون توجيه بعد إذ
اطمأنت إلى كفاية ما قدمته إلى محكمة أول درجة من إثبات أخذت به ، وقد
فوت المحكمة بفعالها هذا على الطاعنة حقها في الدفاع فضلا عن خطئها في تطبيق
القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن المادة ٣١٧ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ الخاصة بالأئحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها نصت على أن الاستئناف يعيد الدعوى إلى الحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف وأوجبت على المحكمة الاستئنافية أن تعيد النظر فيما رفع عنه الاستئناف على أساس الدفع والأدلة المقدمة إلى محكمة أول درجة وعلى أي دفع أو دليل آخر يقدم في الاستئناف من قبل الخصوم طبقا للمادة ٣٢١ ثم أشارت الفقرة الثانية من المادة ٣٢١ إلى أنه لا يجوز للخصوم أن يبدو أدلة جديدة لثبوت الدعوى أو نفيها . ومفاد هذه النصوص أن المشرع ترك للخصوم أنفسهم أن يقيموا الأدلة على ما يدعونه دفعا وردا ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه دفع دعوى الطاعة في مواجهتها بعدم استحقاقها لما تدعيه وقدم أدلته ومستنداته التي استند إليها استئنافه طالبا إلغاء الحكم المستأنف فردت بقولها : " إن الدعوى بحثت أمام محكمة أول درجة وثبت استحقاقها " بما يفيد أنها — أي الطاعة — اكتفت بالأدلة المقدمة منها لمحكمة الدرجة الأولى ولم تقدم لمحكمة الاستئناف أدلة أخرى . لما كان ذلك يكون على غير أساس ما تنعاه الطاعة في هذا السبب من المخالفة للقانون أو الإخلال بحق الدفاع . وحيث إن حاصل الأسباب الثلاثة الأخرى أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ عول على قرارى النظر والتمكين المقدمين من المطعون عليه باعتبارهما أحكاما قضائية لها قوة الأمر المقضى وذلك لأن قرارات إقامة النظر على الأوقاف ليست إلا عملا ولائيا تتولاه المحكمة من تلقاء نفسها بناء على طلب يقدم من أي كان بلا حاجة إلى دعوى فهي ليست أحكاما قضائية لا يجوز القضاء بخالفتها وما جاء بالقرارين سالفى الذكر من أن الطاعة لا تستحق في الوقف لأن الاستحقاق انحصر في ذرية عبد الله لا يحتاج به عليها .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن محكمة الاستئناف إذ تحدثت عن قرارى النظر سالفى الذكر قالت " ومن حيث إنه يوجد في قرار النظر الصادر في ١٩ شوال سنة ١٣٣٤... أن عبد الله عبد الله الدخاخنى أقيم في النظر على هذين الوقفين في ١١ من شعبان سنة ١٣١٣ وأن الاستحقاق انحصر فيه كما أقيم في النظر على الوقفين

الآخرين الصادرين في ١٥ من ربيع الثاني سنة ١٢٤٨ وانحصر الوقف نظرا واستحقاقا فيه وفي أخرى تدعى نفيسة محمد الأشقر ولم يرد ذكر بهذه المستندات لمن تدعى المستأنف عليها — الطاعنة — بأنها تستحق عنه وهو أحمد عبد الله الدخاخي الذي تزعم بأنه ابن خيرة السودانية وظاهر أيضا أنه لما مات عبد الله عبد الله الدخاخي أقيمت بنته عزيزة في النظر في ١٩ من شوال سنة ١٣٣٤ على الوقفين موضوع النزاع ، وفي قرار تنظرها هذا أن عبد الله عبد الله الدخاخي المذكور لم يترك إلا ثلاثة أولاد هم حسين وأحمد وعزيزة وأن حسين اختار نفسه للنظر على الوقفين واختار الباقيون عزيزة لتكون ناظرة فأقيمت ناظرة ثم آل النظر أخيرا إلى أخيها حسين عبد الله عبد الله الدخاخي كما هو مبين في صورة قرار النظر الصادر في ١٧ من يولييه سنة ١٩٤٢ ... وبعد وفاة حسين عبد الله المذكور أقيم والد المستأنف — المطعون عليه — وأخرى في النظر على الوقفين وظلا ناظرين إلى أن حل الوقف وأصبعا حارسين حتى الآن واستمر محمد هيثم هو الواضع اليد حتى الآن . ومن حيث إنه مع تسلسل النظر على الوقفين المذكورين طوال هذه المدة وتعدد هؤلاء النظار لم يرد ذكر لمن عدا المستحقين الذين اختاروا عزيزة فلو كان هناك مستحق فيهم عند إقامة عزيزة في سنة ٣٣٤ أي من نحو أربعين سنة لأشير إلى استحقاقه ... وقد كان ورثة أحمد عبد الله الدخاخي الذي تقول المستأنف عليها إنها تنسب إليه موجودين على قيد الحياة عند إقامه عزيزة المذكورة " وانتهت المحكمة من ذلك إلى القول بأن : " هذه كلها قراء من أوراق رسمية تدل على أن المدعو أحمد عبد الله ليس ابنا لخيرة السودان ولم يكن مستحقا في الوقفين بعدها ، يضاف إلى ذلك أن والد المستأنف لم يطالب بشيء من الاستحقاق كما أن جدها الذي يدعى أنه ابن خيرة السودان لم يقدم أي دليل على أنه قبض شيئا من استحقاقه أو نازع أخاه في ذا

الاستحقاق بعد وفاة خيرة السودانية التي توفيت في سنة ١٣١٣ وقد مضى من ذلك التاريخ حتى الآن ما يزيد على الأربعين عاما . ويبين من ذلك أن محكمة الاستئناف لم تستند إلى قرارى النظر والتسكين باعتبار أن لهما حججة في إثبات الاستحقاق بل أخذت بما جاء فيهما باعتباره قرينة إلى جانب القرائن الأخرى التي قامت على عدم انتساب الطاعنة إلى مستحق في الوقف ومن ثم يتعين رفض هذه الأوجه أيضا .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عباد ، وعثمان ومزي ،
والحسين الموضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٧٦)

طعن رقم ٢٩ سنة ٢٦ ق "أحوال شخصية"

(أ) موارد . أحوال شخصية . اعلام شرعى . مدى حجته . لائحة ترتيب المحاكم
الشرعية .

(ب) موارد . ثبوت الورثة . إثبات "الإقرار" . عدم مانعة المدعى عليه في اعتبار
المدعى من الورثة إذا ثبت ذلك للمحكمة . عدم اعتبار هذه العبارة لإقرارا بالحق
المدعى به .

(ج) نقض . تقرير العاقل . البيانات الواجب اشتماله عليها .

١ — إن حجية الإعلام الشرعى تدفع وفقا لنص المادة ٣٦١ من لائحة
ترتيب المحاكم الشرعية بحكم من المحكمة المختصة ، وهذا الحكم كما يكون في دعوى
أصلية يصبح أن يكون في دفع أبدي في الدعوى التى يراد الاحتجاج فيها بالإعلام
الشرعى . فإذا كانت الهيئة التى فصلت في هذا الدفع مختصة أصلا بالحكم فيه
فإن قضاءها فيه لا يعتبر إهدارا لحجية الاعلام لا تملك المحكمة قانونا بل هو قضاء
من محكمة مختصة يخالف ما ورد في الاعلام بتحقيق الوفاة والورثة ، وهذا
القضاء أجازة المشرع وحده من حجية الاعلام وذلك إفساحا عن مراده من أن
حجية الاعلام الشرعى بتحقيق الوفاة والورثة الذى يصدر بناء على إجراءات تقوم
في جوهرها على تحقيقات إدارية يصبح أن ينقضها بحث تقوم به السلطان
القضائية المختصة .

٢ — إذا كان المدعى عليه لم يمانع في اعتبار المدعى من الورثة إذا ثبت للمحكمة ذلك فإن البادى من هذه العبارة هو تعليق عدم الممانعة في الحق على ثبوت هذا الحق قضائيا فهي عبارة جدلية لا تتضمن التسليم بطلبات الخصم ولا الاقرار له بالحق المدعى به .

٣ — إن كل ما يتطلبه القانون في تقرير الطعن هو أن يشتمل علادة على البيانات المتعلقة بأسماء المصوم وصفاتهم وموطن كل منهم — على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الأسباب التى بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن . فمضى تبين من مطالعة تقرير الطعن أنه جاء شاملا لجميع تلك البيانات فإنه لا يكون ثمة أساس للدفع ببطلانه لعدم استيفائه ما يتطلبه القانون بمقولة إنه جاء قاصرا مقتضبا ومختصرا اختصارا مخلا لحملوه من شرح النزاع وأسبابه بالتفصيل الواجب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن وقائع هذا الطعن — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق — تحصل فى أن الطاعن رفع الدعوى ٢٣٣ سنة ١٩٥٤ أمام محكمة القاهرة الشرعية يطلب الحكم باستحقاقه لخمس ريع وقف الأمير على كاشف القاوبقى الشهير بالصابونجى الذى كان قد أوقف بتاريخ ١٢ جمادى أول سنة ١٢٦٠ هجرية الأعيان الميينة بكتاب الوقف على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده ذكورا وإناثا بالسوية بينهم مع مشاركة زوجاته اللاتى يموت عنهن ثم من بعد كل منهم على أولاده ثم على أولاد أولاده إلى آخر ما ذكر بكتاب الوقف وشرط النظر على الوقف لنفسه مدة حياته ثم من بعده للأرشد فالأرشد من أولاده مع مشاركة زوجاته اللاتى يموت عنهن . وقال الطاعن فى دعواه إن الواقف توفى عن ابنته آمنة خاتون فقط فأل استحقاق الوقف جميعه إليها ثم توفيت

آمنة خاتون عن ابنتها زبيدة فقط فآل استحقاق الوقف جميعه أيضا إليها ثم توفيت زبيدة عن أولادها الخمسة وهم الطاعن أحمد رفعت وإخوته إبراهيم وعهد وزينب وأمنة المرزوقين لها من زوجها إبراهيم الحريرى فيستحق كل منهم الخمس في الوقف حسب شرط الواقف إلا أنه لما كان المطعون ضده أحمد عبد الرحمن قد تنظر على الوقف أخيرا بقرار من محكمة مصر الشرعية في ٢٧ من أبريل سنة ١٩٤٩ فقد وضع يده على أهيان الوقف واستغلها ثم أصبح حارسا عليها بعد صدور قانون حل الوقف دون أن يؤدي إلى الطاعن نصيبه مما اضطره إلى رفع الدعوى يطلب الحكم له به فقضت محكمة مصر الابتدائية الشرعية للطاعن بطلباته وألزمت المطعون ضده المصروفات والأتعاب وأسرتة بعدم التعرض إليه في ذلك وقالت في حكمها الصادر في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ إن المطعون عليه لم يمانع في الحكم للطاعن بما طلب إذا ثبت له ذلك وقد أثبت الطاعن دعواه بحجة الوقف والبيئة الشرعية التي لم يطعن فيها بطعن شرعى وأن الطاعن وإخوته الأربعة يستحقون ربع الوقف فيخصص الطاعن منه $\frac{1}{4}$ من أربعة وعشرين قيراطا وحكت له بهذا النصيب . فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ وقيد الاستئناف برقم ٦٥ سنة ٧٣ ق استئناف القاهرة أحوال شخصية — وفي ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٦ قضت محكمة الاستئناف بحكمها المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن "المستأنف عليه" وألزمته المصروفات عن الدرجتين مع مقابل أتعاب المحاماة . وفي ١٤ من يونيو سنة ١٩٥٦ قرر محامى المحكوم ضده بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير في قلم كتاب هذه المحكمة ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلاسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٨ فصممت النيابة على ما جاء بمذكرتها طالبة رفض الطعن وقررت الدائرة إحالته إلى هذه المحكمة .

وحيث إن المطعون عليه يدفع ببطلان تقرير الطعن لعدم استيفائه ما يتطلبه القانون . إذ جاء قاصرا مقتضيا ومختصرا اختصارا مخلا بخلوه من شرح النزاع وأسبابه بالتفصيل الواجب لطرحه أمام المحكمة طرحا وافيا يمكن الختم من الرد عليه والمحكمة من الفصل فيه .

وحيث إن كل ما يتطلبه القانون في هذا المهدد هو أن يشتمل تقرير الطعن
علاوة على البيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم — على بيان
الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان الأسباب التي بني عليها الطعن وطلبات الطاعن —
لما كان ذلك وكان اليمين من مطالعة التقرير أنه قد جاء شاملا لجميع تلك البيانات
فإن الدفع يكون على غير أساس ويتم رفضه ويكون الطعن قد استوفى أوضاعه
الشككية .

وحيث إن حاصل ما ينمى الطاعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أهدر
ما للإعلام الشرعى الذى استند إليه من حجية إذ لم يأخذ به مع أنه لا اعتراض
ولا مطعن عليه من الخصم فهو بذلك حجة يعمل بها ويكون الحكم المطعون فيه
إذ أهدره قد خالف القانون مخالفة توجب نقضه . وأضاف الطاعن أن الخصم
لم يمانع في أن يقضى له بطلانيته إذا أثبت أنه من الورثة وقد تم له ذلك على الوجه
المبين بالحكم الابتدائى وهو لذلك يطالب بنقض الحكم المطعون فيه .

وحيث عن القول بعدم ممانعة المطعون ضده في اعتبار الطاعن من الورثة إذا
ثبت للحكمة ذلك ، فإنه فضلا عن أن هذا الوجه لا ينطوى على الطعن بخالفة
القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله أو غير ذلك من الأسباب التى تميز النقض
فإن البادى من هذه العبارة الصادرة من المطعون ضده هو تعليق عدم الممانعة
في الحق على ثبوت هذا الحق قضائيا فهى عبارة جدلية لا تتضمن التسليم بطلبات
الخصم ولا الإقرار له بالحق المدعى به .

وحيث عما ذهب إليه الطاعن في الوجه الآخر من طعنه من النعى على الحكم
المطعون فيه بخالفة القانون لإهداره حجية الإعلام الشرعى الذى قدمه سنداً لدعواه
إذ لم يأخذ به مع أنه لا مطعن عليه فإنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أن
الطاعن استند في إثبات دعواه إلى إعلام شرعى يثبت وفاة الواقف عن ابنته
أمنه خاتون التى آل إليها استحقاق الوقف جميعه ثم وفاة آمنة المذكورة وأيلولة
الاستحقاق جميعه إلى ابنتها زبيدة التى توفيت بعد ذلك عن أولادها الخمسة

ومنهم الطاعن أحمد رفعت . وقد أنكر المطعون عليه على الطاعن دعواه وقرر أن ما ورد في الإعلام الشرعى لا يطابق الحقيقة وأن الواقف الأمير على كاشف الصابونجى مات حقيقا فانتقل الاستحقاق إلى الوقف حسب شرط الواقف إلى زوجته فطومة على العطار وتوفيت فطومة المذكورة عن ولديها من غير الواقف وهما محمد عبد الهادى الحبيبي وعثمان رمضان اللذين آل إليهما الاستحقاق لكل منهما بحق النصف . وقد عين محمد عبد الهادى ناظرا على الوقف بتاريخ ٨ من رجب سنة ١٣٠٥ هجرية واستمر في النظر إلى أن توفي في ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ وآل نصيبه في الاستحقاق إلى كل من ولديه أحمد عبد الرحمن - المطعون عليه - ومحمد عبد الباقي ، ثم عين أولهما ناظرا على الوقف بقرار مؤرخ ٢٧ من أبريل سنة ١٩٤٩ كما توفي عثمان رمضان وآل نصيبه في الوقف إلى ولديه - مصطفى ونفيسة - وانتهت المحكمة في حكمها المطعون فيه إلى أن الإعلام الشرعى الذى قدمه الطاعن لا حجية له في الإثبات ولا يدل على صحة ما جاء فيه إذ لم يصدر في خصومة وإنما هو إظهار أثباته الفاضى الشرعى على لسان مقدم الطلب وبشهادة شاهدين أحضرهما ولذا أراد أن يقوى الإثبات بشهادة الشاهدين اللذين سمعتهما المحكمة لإثبات النسب إلا أن شهادتهما لا يعول عليهما أيضا إذ أنهما شهدا عن وقائع مضى عليها حوالى القرن فهى سماحية لم يثبت صدق المصدر الذى نقلت عنه ، فضلا عن دلالة صيغتها على تلفيقها فقد شهدا بتاريخ وفاة الواقف مع أن هذه الوفاة مضى عليها وقت طويل وهما ليسا من أهل الواقف ولا صلة لهما به ثم فند الحكم بعد ذلك ادعاء الطاعن وراثته فقرر " أنه فضلا عما تقدم فإن كتاب الوقف وقرارات النظر التالية له لا تشير إلى المستأنف ضده (الطاعن) ولا إلى من يدعى أنه تلقى الاستحقاق منهم من قريب ولا من بعيد الأمر الذى يدل على أن هذا الادعاء لا أساس له وأن المستندات السابق الإشارة إليها قاطعة في عدم أحقية المستأنف ضده (الطاعن) في دعواه وبذلك انتهى الحكم المطعون فيه إلى إلغاء الحكم الأول ورفض دعوى الطاعن " .

وحيث إنه يبين مما تقدم أن الحكم المطعون فيه أقيم فيما أقيم عليه على القطع بأن ما ورد في الإعلام الشرعى من تحقق وراثته الطاعن للواقف لا يطابق الواقع

بل هو مدفوع بما أورده الحكم المطعون فيه من أدلة ليست محل نعي الطاعن .
وحيث إن حجية الإعلام الشرعى — بغض النظر عما قرره الحكم المطعون فيه بشأنها — تدفع وفقا لنص المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بحكم من المحكمة المختصة ، وهذا الحكم كما يكون فى دعوى أصلية يصح أن يكون فى دفع أبدى فى الدعوى التى يراد الاحتجاج فيها بالإعلام الشرعى — وهو ما سلكه المطعون عليه أمام محكمة الاستئناف — لما كان ذلك وكانت الهيئة التى فصلت فى هذا الدفع مختصة أصلا بالحكم فيه فإن قضاءها فيه لا يعتبر إهدارا لحجية الإعلام لا تملك قانونا المحكمة المطعون فى حكمها بل هو قضاء من محكمة مختصة يخالف ما ورد فى الإعلام بتحقيق الوفاة والوراثة ، وهذا القضاء أجازوه المشرع وحده من حجية الإعلام بقوله : ” ما لم يصدر حكم شرعى على خلاف هذا التحقيق “ . وذلك إفساحا عن مراده من أن حجية الإعلام الشرعى بتحقيق الوفاة والوراثة الذى يصدر بناء على إجراءات تقوم فى جوهرها على تحقيقات إدارية ، يصح أن ينقضها بحث تقوم به السلطة القضائية المختصة .
ومن حيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود عباد المستشار ، وبحضور السادة : عثمان ومزى ، وعبد متولى هتلم ،
وابراهيم عثمان يوسف ، وعبد رفعت المستشارين .

(٧٧)

طعن رقم ٣٢ سنة ٢٦ ق "أحوال شخصية"

(ا) حكم "القبول المانع من الطعن فيه" . أحوال شخصية . نقض . قوة الأمر
المقضى . الطعن بالنقض من زوجة في الحكم الصادر برفض دعواها بالمطالبة بميراثها
عن زوجها قبل صدور حكمين آخرين في دعويين رفعتها للطلالة بمؤخر الصداق والنفقة .
وقبولها هذين الحكمين . عدم انسحاب أثر هذا القبول إلى الحكم المطعون فيه .

(ب) نقض "تقديم الأوراق والمستندات" . أحوال شخصية . عدم تقديم صورة من الحكم
الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه في مسألة من مسائل الأحوال
الشخصية . عدم قبول الطعن . أمر رئيس المحكمة بضم ملف الدعوى بهد فوات
الميعاد . لا يفتى من هذا الإجراء . المواد ٤٢٩ و ٨٨١ و ٨٨٢ مرافعات .

(ج) حكم "بياناته" . أحوال شخصية . حكم صادر في مسألة من مسائل الأحوال
الشخصية . عدم بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية فيه . بطلان
الحكم . المادة ٣٤٩ مرافعات .

١ - متى كانت الزوجة قد قررت بالطعن بالنقض في الحكم الصادر برفض دعوى
رفعتها للطلالة بميراثها عن زوجها قبل صدور حكمين برفض دعويين أخريين كانت
قد رفعتهما للطلالة بالنفقة و بمؤخر الصداق ولم يصدر منها بعد تقريرها بالطعن
ما يمكن اعتباره تنازلاً صريحاً عنها عن هذا الطعن يؤثر على قيامه أو يسقط حقها
في الاستمرار فيه فإنه لا اعتداد بالقول بأن قبول الطاعنة للحكم برفض مؤخر
الصداق والنفقة يجعل الطعن غير جائز لأن هذا القبول قاصر على هذين الحكمين
لا يتعداهما ولا ينسحب أثره إلى الحكم المطعون فيه .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه صادرا في مادة من مواد الأحوال الشخصية وأحوال في أسبابه على الحكم الابتدائي ولم يقدم الطاعن صورة رسمية من الحكم الابتدائي مطابقة لأصله وقت التقرير بالطعن فإن الطعن يكون غير مقبول . ولا يفنى عن القيام بهذا الإجراء — على ما جرى به قضاء محكمة النقض أن يكون رئيس المحكمة قد استعمل الرخصة المخولة له بالمادة ٨٨٢ مرافعات وأمر بضم ملف الدعوى بعد فوات الميعاد الذي نصت عليه المادتان ٤٢٩ و ٨٨١ مرافعات .

٣ — متى كان الحكم صادرا في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية ولم يتضمن هذا الحكم اسم عضو النيابة الذي أبدى رأى النيابة في القضية ولم يفصح الحكم عن أن عضو النيابة الذي ورد اسمه في ديباجته ممثلا للنياية العامة عند تلاوة الحكم هو صاحب ذلك الرأى . فإن الحكم يكون باطلا طبقا للمادة ٣٤٩ مرافعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتلخص في أن الطاعنة رفعت الدعوى رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٥٤ أمام محكمة القاهرة الشرعية ضد المطعون عليه بطلب الحكم لها عليه بوفاء زوجها المرحوم محمد ابراهيم أبو سيف راضى (ابن المطعون عليه) وأنها من ضمن ورثته بصفتها زوجة له وتستحق الربع في تركته فرضا وأمر المطعون عليه بأداء نصيبها المذكور مما تحت يده من الزكاة وهدم التعرض لها في ذلك مع إلزامه بالمصاريف فدفع المطعون عليه تلك الدعوى بأن الطاعنة قد طالقت بعد دخولها ثلاث طلاقات منفردات آخرها بموجب إشهاد طلاق رسمي مؤرخ ١٩٥٤/٤/٢٦ وأولاها كانت بمدينة لندن نظير إبرائى زوجها من مؤخر الصداق وبحقوق الزوجية بموجب إقرار منها مؤرخ ١٩٥٤/٤/١٣ وهذا الطلاق يقطع سبب الارث شرعا وإن

بقيت الطاعنة في عدته سنين إذ كان زوجها في النزاع الأخير . فانكرت الطاعنة ذلك الطلاق وقالت إنها بقيت على عصمة زوجها إلى أن طلقها في غيبتها بالإشهاد المؤرخ ١٩٥٤/٥/٢٦ ودفعت بعدم جواز سماع دفع المظعون عليه بالطلاق طبقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٩٩ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ التي تقضي بأنه لا تسمع عند الإنكار دعوى الطلاق أو الإقرار به بعد وفاة أحد الزوجين في الحوادث الواقعة بعد سنة ١٩١١ إلا إذا كانت ثابتة بأوراق رسمية أو مكتوبة كلها بخط المتوفى وعليها إمضاءه كذلك ، وأضافت أنه يفرض جواز سماع هذا الدفع من المظعون عليه فإنها لم تكن وقت إقرارها بإبراء زوجها في ١٩٥٤/٤/١٣ رشيدة أي بلغت سن الواحد وعشرين فيكون إقرارها باطلا ويقع الطلاق المترتب على ذلك رجعيا لبطلان بدله وهو المال إذ يعتبر هذا البذل منها تبرعا وهي قبل بلوغ سن الرشد لا تكون أهلا للتبرع — وبتاريخ ٢٧ من يونيو سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة بقبول الدفع بطلاق الطاعنة ورفض دعواها استنادا إلى أن الإنكار المانع من سماع دعوى الطلاق هو الإنكار الغير مسبوق باعتراف والطاعنة معترفة في إقرارها المؤرخ ١٩٥٤/٤/١٣ بالطلاق فلا جدوى لإنكارها بعد ذلك واستنادا إلى أن إقرارها بالطلاق الرسمي المحرر بتاريخ ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٤ يعتبر مسوفا كافيًا لسماع دعوى الطلاق والسير فيها . استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام المحكمة العليا الشرعية طالبة إلغاء والحكم لها بطلباتها الأصلية . ولمناسبة إلغاء المحاكم الشرعية بالقانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ أحالت تلك المحكمة هذا الاستئناف على محكمة استئناف القاهرة حيث قيد بمجلد ولما تمت رقم ٩ لسنة ٧٣ ق قضائية . وهذه حكمت بتاريخ ١٤ من مارس سنة ١٩٥٦ فيما يختص بدفع الطاعنة الخاص بعدم جواز سماع دعوى الطلاق بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض هذا الدفع لا استنادا إلى أن الإنكار المسبوق باعتراف لا يمنع من سماع دعوى الطلاق ولكن استنادا إلى أن الطلاق الثابت بالإشهاد الرسمي المؤرخ في ١٩٥٤/٤/٢٦ يعتبر في حكم المادة ٩٩ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ مسوفا كافيًا لسماع دعوى الطلاق . وحددت انظر موضوع الدعوى بين الطرفين جاسة ١١ من أبريل سنة ١٩٥٦ . وبتاريخ ٣٠ من مايو

سنة ١٩٥٦ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . فطاعت الطاعنة في هذا الحكم بإلغائه بتاريخ ١٦ من يونيو سنة ١٩٥٦ . وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن . وبتاريخ ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٨ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالة على دائرة المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية . وبتاريخ ٨ من فبراير سنة ١٩٥٨ أمر السيد رئيس المحكمة بإعلان المطعون عليه بتقرير الطعن ، وحدد له خمسة عشر يوما لتقديم مذكرة بدفاعه مشفوعة بمستنداته ، وحدد للنياية الواحد وعشرين يوما التالية لإبداء رأيها في الطعن . فقدم المطعون عليه مذكرة دفع فيها أولا بعدم جواز الطعن ، وطلب ثانيا - اعتبار الطعن مقصورا على حكم محكمة الاستئناف الصادر بتاريخ ٣٠ من مايو سنة ١٩٥٦ دون حكمها الصادر قبل ذلك بتاريخ ١٤ من مارس سنة ١٩٥٦ ، فان اعتبر الطعن شاملا لهذا الحكم فانه يكون بغير دليل لعدم تقديم الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المذكور في أسبابه . وطلب في الموضوع إرضاء الطعن . كما قدمت النيابة مذكرة ثانية أصرت فيها على رأيها السابق ثم حدد السيد رئيس المحكمة جلسة ٥ من يونيو سنة ١٩٥٨ أمام هذه الدائرة لنظر الطعن وفيها صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم جواز الطعن أن هناك مسألة كلية شاملة قام النزاع عليها بين الطاعنة والمطعون عليه وهي ثبوت أو عدم ثبوت حصول الطلاق بناء على طلب الزوجة مقابل إبرائها ذمة زوجها من جميع الحقوق الزوجية وأن تلك المسألة قد تفرعت عنها ثلاث جزئيات إحداها كان موضع بحث محكمة القاهرة في الدعوى الحالية رقم ٤٨٦ سنة ١٩٥٤ التي رفعتها الطاعنة للطالبة بالإرث . والثانية كانت موضع بحث محكمة مصر الجديدة في الدعوى رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٦ التي رفعتها الطاعنة للطالبة بمؤخر الصداق . والجزئية الثالثة كانت موضع بحث محكمة مصر الجديدة أيضا في الدعوى رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٦ التي رفعتها الطاعنة للطالبة بالنفقة وقد حكم في قضيتي النفقة ومؤخر الصداق برفضهما بحكمين أصبحا نهائين لعدم استئنافهما بنى كل منهما على رفض دعوى الطاعنة رقم ٤٨٦ سنة ١٩٥٤ التي رفعتها بالإرث بحكم أصبح نهائيا استند إلى ثبوت حصول طلاقها طلاقا بائنا

بعد الدخول بها مقابل إبرائها الزوج من جميع الحقوق الزوجية . وقد قبات الطاعنة هذين الحكمين بما ورد بمنطوقهما وبأسبابهما المتصلة بالمنطوق اتصالا غير قابل للتجزئة . فأصبح كل منهما نهائيا لا في خصوص رفض طلب النفقة وطلب مؤخر المصداق فحسب وإنما في خصوص المسألة الكلية الشاملة التي تفرع عنها هذان الطلبان بحيث أصبح السير في الطعن الحالى يهبطدم بقوة الأمر المقضى ويؤدى إلى احتمال تضارب الأحكام النهائية الصادرة في نفس الموضوع بين نفس الخصوم .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأن الحكم المطعون فيه من الأحكام التى يجوز الطعن فيها بالنقض بنص القانون وليس هناك قبول من الطاعنة لهذا الحكم يمنع من جواز الطعن فيه فلا تعتمد المحكمة في هذا المقام بما يقوله المطعون عليه من أن قبول الطاعنة لحكمي رفض مؤخر المصداق والنفقة يجعل هذا الطعن غير جائز ذلك أن الطعن في الحكم المطعون فيه قد حصل بتاريخ ١٦ من يونيو سنة ١٩٥٦ قبل صدور هذين الحكمين بتاريخ ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ ولم يصدر من الطاعنة بعد تقريرها بالطعن ما يمكن اعتباره تنازلا صريحا منها عن هذا الطعن يؤثر على قيامه أو يسقط حقه في الاستمرار فيه ولا يمكن أن يستفاد ذلك من قبول الطاعنة لحكمي مؤخر المصداق والنفقة لأن هذا القبول بفرض حصوله مقصور على هذين الحكمين لا يتعداهما ولا ينسحب أثره إلى الحكم المطعون فيه .

وحيث إن المطعون عليه يدعى طلبه اعتبار الطعن مقصورا على حكم ٣٠ من مايو سنة ١٩٥٦ على أن محكمة الاستئناف كانت قد أصدرت بتاريخ ١٤ من مارس سنة ١٩٥٦ حكما في موضوع الدفع الذى كانت قد تمسكت به الطاعنة من عدم جواز سماع دفع المطعون عليه بطلاق الطاعنة طلاقا بائنا بتاريخ ١٣/١/١٩٥٤ بمدينة لندن قضى هذا الحكم بتأييد حكم محكمة أول درجة برفض هذا الدفع من الطاعنة ويجوز سماع دعوى الطلاق استنادا إلى وثيقة الطلاق الرسمية المحررة بتاريخ ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٤ ثم أصدرت محكمة الاستئناف بعد ذلك

حكما في موضوع الاستئناف بتاريخ ١٩٥٦/٥/٣٠ برفضه وتأييد الحكم المستأنف وقد انحصر تقرير الطعن بالنقض كما يبين من ديباجته — في هذا الحكم الأخير الذي طلبت الطاعنة نقضه بجميع أجزائه ووقف تنفيذه مؤقتا — فهذا الحكم الأخير وحده هو — كما يقول المطعون عليه — الذي ينصب عليه الطعن بالنقض دون الحكم السابق عليه والصادر بتاريخ ١٩٥٦/٣/١٤ مما يتعين معه — في رأيه — استبعاد هذا الحكم من نطاق الطعن الحالي واستبعاد السبب الأول من أسباب الطعن تبعا لذلك لأنه خاص بقضاء ذلك الحكم في موضوع الدفع بعدم سماع دعوى الطلاق .

وحيث إنه وإن كان تقرير الطعن قد انصب في ديباجته على حكم ٣٠ من مايو سنة ١٩٥٦ وهو الذي طالب في نهاية التقرير وقف تنفيذه ونقضه إلا أن أوجه الطعن قد تناولت مع هذا الحكم حكم ١٤ من مارس سنة ١٩٥٦ السابق صدوره في الدعوى فقد قام السبب الأول من أسباب الطعن على تعيين حكم ١٤ من مارس سنة ١٩٥٦ فيما قضى به من تأييده حكم محكمة أول درجة برفض دفع الطاعنة بعدم جواز سماع دفع المطعون عليه بطلاقها وجواز سماع هذا الدفع لما أفصحته عنه الطاعنة في ذلك السبب من خطأ الحكم المذكور في تأويل معنى الفقرة الثالثة من المادة ٩٩ من لائحة الإجراءات الشرعية المتضمنة شروط سماع هذا الدفع (الدفع بالطلاق) وإصرارها على عدم توافر هذه الشروط مما يجعل ذلك الحكم في نظرها مخالفا للقانون ومن ثم يكون من المتعين اعتبار الطعن موجها إلى حكمي ١٤ من مارس ، ٣٠ من مايو سنة ١٩٥٦ معا .

وحيث إنه في خصوص دفع المطعون عليه بعدم قبول الطعن على حكم ١٤ من مارس سنة ١٩٥٦ لعدم تقديم الحكم الابتدائي الذي أحال إليه هذا الحكم في أسبابه فإن هذا الدفع في محله ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم الصادر بتاريخ ١٤ من مارس سنة ١٩٥٦ أنه قد ورد فيه ما يأتي : ” ومن حيث إن الحكم الابتدائي رفض الدفع بحجة عدم انطباق المادة ٩٩ قولا بأن الإنكار المشار إليه في المادة المذكورة هو الذي لم يسبقه اعتراف ومع ذلك فقد اعتبر

ما ورد في وثيقة الطلاق الرسمية من حصول طلاق ثالث مسبوق بطلقتين المسوخ الشرعى الذى يبرر سماع الدعوى... ومن حيث إن المحكمة تقرر الحكم الابتدائى فى أن ما ورد بوثيقة الطلاق الرسمية من حصوله يكفى لاعتباره مسوفا لسماع الدعوى والسير فيها ... " وهذا الذى ورد فى الحكم المذكور يعتبر إحالة منه فى أسبابه على الحكم الابتدائى فى خصوص جواز سماع الدعوى يستلزم طبقا لنص المادة ٤٢٩ مرافعات ضرورة تقديم صورة رسمية من الحكم الابتدائى مطابقة لأسس وقت التقرير بالطعن ، وتقديم هذه الصورة فى مثل هذه الحالة — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو إجراء جوهرى من إجراءات الطعن يترتب على عدم اتخاذه فى مواعده المحدد اعتبار الطعن غير مقبول. وإذا كانت الطاعة لم تقدم الصورة المذكورة فى الميعاد القانونى فإن طعنها على حكم ١٤ من مارس سنة ١٩٥٦ يكون غير مقبول ولا يجدى الطاعة ضم ملف الدعوى الموجود به أصل ذلك الحكم اجابة لطلب وكيلها بجلسة المرافعة الأخيرة لأنه طالما أن تقديم تلك الصورة هو إجراء جوهرى فإنه طبقا لما جرى به قضاء هذه المحكمة لا يغنى عن القيام بهذا الإجراء أن يكون رئيس المحكمة فى مادة من مواد الأحوال الشخصية قد استعمل الرخصة المخولة له بالمادة ٨٨٢ مرافعات وأمر بضم ملف الدعوى بعد فوات الميعاد الذى نصت عليه المادتان ٤٢٩ ، ٨٨١ من قانون المرافعات ويتعين لذلك عدم قبول الطعن على حكم ١٤ من مارس سنة ١٩٥٦ .

وحيث إن الطعن على حكم ٣٠ من مايو سنة ١٩٥٦ قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المذكور أنه قد شابته بطلان جوهرى فى إصداره فلم يذكر فيه اسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه فى القضية وذلك يعتبر خطأ جسيما يترتب عليه بطلان الحكم عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه يبين من الاطلاع على حكم ٣٠ من مايو سنة ١٩٥٦ المظعون فيه أنه قد ورد فيه أنه بعد أن قدم كل من الطرفين مذكرة بدفاعه وبيان وجهة نظره "أبدت النيابة رأيها بمذكرتها المؤرخة ١٧ من مايو سنة ١٩٥٦" دون أن يوضح في الحكم هذا الرأي ولا اسم عضو النيابة الذي أبداه— ولما كانت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات قد نصت على أنه : "يجب أن يبين في الحكم ... أسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية إن كان ... وعدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم وعضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية يترتب عليه بطلان الحكم". وكان رأى النيابة في القضية قد أبدى — على ماورد في الحكم المظعون فيه — في مذكرتها المؤرخة ١٧ من مايو سنة ١٩٥٦ ولم يتضمن هذا الحكم اسم عضو النيابة الذي أبدى هذا الرأي — كما أن هذا الرأي لا يمكن أن يسند إلى السيد / الأستاذ عبد الوكيل جابر عضو النيابة الذي ورد اسمه في ديباجة الحكم ممثلاً للنياية العامة عند تلاوة الحكم لأن الحكم لم يفصح عن ذلك ولأن هذا البيان لا ينصرف إلى أكثر من حضور سيادة العضو المذكور تلاوة الحكم. وهو أمر لاحق لرأى النيابة الذي أبدته في مذكرتها سالفة الذكر بتاريخ ١٧/٥/١٩٥٦ ومستقل عنه فلا يدل هذا البيان في ذاته على أن عضو النيابة المذكور هو صاحب ذلك الرأي . لما كان ذلك فإن هذا الحكم يكون طبقاً لنص المادة ٣٤٩ سالفة الذكر باطلا ومتعيناً نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث سائر أسباب الطعن .

جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود مباد المستشار ، وبحضور السادة : محمد متول عظم ، و ابراهيم عثمان يوسف ،
والحسن عوض ، ومحمد رفعت المستشارين

(٧٨)

طعن رقم ١٥ سنة ٢٧ ق "أحوال شخصية"

أحوال شخصية . طعن من يتعدى إليه الحكم . دفاع " طلب الإحالة إلى التحقيق " . إثبات بالبيته .
حكم . "نسب مريب" . قوة الأمر المقضى . وقف . رفض طلب الإحالة إلى التحقيق دون بيان
سبب مقبول . قصور . مثال في الطعن ممن يتعدى إليه الحكم الصادر باستحقاق في وقف .
إذا طعن على الحكم الصادر من المحكمة الشرعية باستحقاق أحد الأشخاص
لنصيب معين في وقف تأسيسا على أن هذا الحكم تعدى إلى الطاعن بالضرر
بمقولة إنه من ذرية الواقف ويستحق نصيبا في الوقف وطلب إحالة الدعوى
إلى التحقيق لإثبات دعواه فلم تجب محكمة الاستئناف التي أحيل إليها الطعن بعد
إلغاء المحاكم الشرعية هذا الطلب بمقولة إن محله دعوى ترفع ابتداء من الطاعن إن شاء
وقضت برفض الاء تراض موضوعا قضاء من شأنه بما تضمنته أسبابه أن يجعل الدعوى
التي ترفع من الطاعن في هذا الخصوص غير مقبولة بمجرد تمسك خصمه بقوة الأمر
المقضى فإن ما قالت به المحكمة لا يصح ردا على طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق
ويكون الحكم إذ رفض هذا الطلب دون بيان سبب مقبول معيبا بالقصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .
ومن حيث إن الوقائع تتلخص — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن
سائر أوراق الطعن — في أن المرحوم محمد رفعت مورث المطعون عليهم الثلاثة

الأخيرين أقام الدعوى رقم ٥٢ سنة ١٩٢٢/١٩٢١ محكمة القاهرة الشرعية على المطعون عليها الأولى — وزارة الأوقاف — طلب فيها الحكم باستحقاقه لنصيب معين في وقف الحاج صالح بن حسن الجباس وذلك تأسيسا على أن الواقف المذكور توفى وانحصر استحقاق الوقف في ابنه سعودى ثم توفى سعودى هذا وانحصر الاستحقاق في ابنه عبد الهادى ثم توفى عبد الهادى وانحصر الاستحقاق في ذريته ومن بينهم "المدعى" . وفى ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٢٤ حكمت المحكمة باستحقاقه بالنصيب المبين في الدعوى فاستأنفت وزارة الأوقاف . وفى ٥ من مارس سنة ١٩٢٥ حكمت المحكمة العليا الشرعية بتأييد الحكم المستأنف . وفى ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٣ طعن الطاعن لدى المحكمة الشرعية العليا على حكمها تأسيسا على أنه تعدى إليه بالضرر بمقولة "إن سعودى ابن الواقف أعقب ولدين هما عبد الهادى وعلى وأنه — أى الطاعن — من ذرية على ويستحق نصيبا في الوقف وطالب قبول طعنه على هذا الأساس وتقرير ما يقتضيه المنهج الشرعى . أحيل الطعن بعد إلغاء المحاكم الشرعية إلى محكمة استئناف القاهرة وقيد في جداولها برقم ٦٧ سنة ٧٣ ق أحوال شخصية . وفى ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا ورفضه مضمونا . فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة . وبالجلسة المحددة انظره صمم الطاعن على طلباته كما صممت النيابة على ماورد بمذكرتها التى رأت فيها نقض الحكم .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم قصور تسبيبه ويقول في بيان ذلك إنه — أى الطاعن — طلب من محكمة الاستئناف إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات دعواه بالبينة ولكنها رفضت هذا الطالب بمقولة إن محله دعوى أخرى ترفع ابتداء من الطاعن — فى حين أنه كان يتعين على المحكمة وفقا لنصوص لائحة الاجراءات أمام المحاكم الشرعية أن تنظره فيما يقدم لها من أدلة جديدة أو تقرر إلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للسير فيها بالطريق الشرعى .

ومن حيث إنه يبين من أسباب الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف بعد أن انتهت إلى أن ما قدمه الطاعن من دفاع ومستندات لا يكفي للقول بأن سعودى ابن الواقف أنجب ولدا آخر خلاف عبد الهادى قالت "وحيث إنه عن طلب الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق فإن محله دعوى ترفع ابتداء من الطاعن إن شاء" وهذا القول من الحكم لا يصلح ردا على الطلب . ذلك لأن قضاء الحكم برفض اعتراض الطاعن موضوعا وما يحوزه هذا القضاء من قوة الأمر المقضى فيما تضمنته أسبابه من أن سعودى ابن الواقف لم ينجب سوى ولد واحد — هذا القضاء بما تضمنته من شأنه أن يجعل الدعوى التى ترفع من الطاعن فى هذا الخصوص غير مقبولة بمجرد تمسك خصمه بقوة الأمر المقضى . وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ رفض طلب الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق دون بيان سبب مقبول معينا بالقصور مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود عباد المستشار ، وبحضور السادة : هيثم رمزي ، ومحمد متولى عليم ،
والخسنى موسى ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٧٩)

طعن رقم ١٢٨ سنة ٢٤ ق

(١) طرح النهر . إثبات "عبء الإثبات" . ملكية الحكومة لأطيان طرح النهر . وقوع
عبء إثبات انتقال ملكيتها إلى من يدعى الملكية فيها .

(ب) حكم استثنائي "تسببه" . عدم التزام محكمة الدرجة الثانية إذا هي ألغت حكما ابتدائيا
بالرد على جميع ماورد في هذا الحكم من الأدلة .

(ج) إثبات "بالقرائن" . محكمة الموضوع . سلطاتها في أن تستنبط من الوقائع قرائن
مؤدية .

(د) تقادم . حيازة . حكم "تسبب كاف" . دفاع . نفي الحيازة المقترنة ببلية التملك
عن مدعى الحيازة وعن مورثه . اعتبار ذلك ردا ضمنيا على تمسك مدعى الحيازة بالتملك
بالتقادم بنوحيه .

١ - أطيان طرح النهر هي من الأموال المملوكة للحكومة أو على من يدعى
الملكية في تلك الأطيان عبء إثبات انتقال ملكيتها إليه بسبب قانوني .

٢ - إن محكمة الدرجة الثانية ليست ملزمة إذا هي ألغت حكما ابتدائيا بالرد
على جميع ماورد في هذا الحكم من الأدلة مادامت الأسباب التي أقامت عليها
حكمها كافية لحمل قضائها .

٣ - لمحكمة الموضوع أن تستنبط من الوقائع ما تراه من القرائن مؤديا عقلا
إلى النتيجة التي انتهت إليها ولا شأن لمحكمة النقض فيما تستخلصه متى كان
استنباطها سائغا .

٤ — متى كانت محكمة الموضوع قد أوضحت في أسباب حكمها أنه لم تكن لمدعى الحيازة ولا لمورثه حيازة مقترنة بنية التملك مستندة فيما استندت إليه إلى أن المورث كان يستأجر أرض النزاع فإن في هذا ما يعتبر رداً ضمنياً على ما يتمسك به مدعى الحيازة من تملكه تلك الأرض بالتقادم الطويل وبالتقادم القصير مع السبب الصحيح وحسن النية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — تتحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — في أنه بتاريخ ٢٣ من مايو سنة ١٩٣٧ أقام الطاعنون الدعوى رقم ٩٢٣ سنة ١٩٣٧ مستعجل مصر ضد وزارتي المالية والأشغال طلبوا فيها الحكم برد حيازتهم إلى ٢ ف و ١٨ ط و ١١ س مينة بالصحيفة وإيقاف الأهمال الجارية في تلك الأرض وهي جزء من جزيرة المنيل بواسطة مصلحة المباني وتعيين خبير لإثبات الحالة — وأسسوا دعوهم على أنهم ومورثهم من قبلهم كانوا يضعون اليد على تلك الأرض بصفة هادئة مستمرة منذ سنة ١٩١٣ حيث كان مورثهم قد اشتراها بمقد مؤرخ في سنة ١٩١٣ وثابت التاريخ في سنة ١٩١٢ ومسجل في ٣١ من يولييه سنة ١٩٣٣ ممن يدعى بطرس جرجس وكانوا يؤجرونها للغير بمقود إيجار متتالية — وأحياناً يكون المستأجر منهم لتلك الأرض هو فئات المستأجر من الحكومة لباقي أرض الجزيرة — وأن القدر المذكور كانت تستعبده في الحصر السنوي لأرض الجزيرة — باعتباره مملوكاً للآهالي — ولما شرعت الحكومة في بناء مستشفى المنيل أرادت الحكومة أن تجنب نصيب الطاعنين في جهة بعيدة عن الجزء اللازم لمباني المستشفى ثم طردتهم من تلك الأرض بالقوة مما ألجأهم لرفع تلك الدعوى باسترداد حيازتهم لها — وانهت هذه الدعوى صلحاً بين الطرفين — وصدقت محكمة الموسكى على هذا الصلح

بتاريخ ٧ من ديسمبر سنة ١٩٣٧ وفيه أقرت وزارتنا الأشغال والمالية بطلبات الطاعنين فيما يتعلق برد الحيازة وبعدم التعرض لهم في وضع يدهم مع احتفاظ كل طرف بوجهة نظره فيما يتعلق بالملكية . وبتاريخ ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٣٩ أقام الطاعنون الدعوى رقم ١٥٦٩ لسنة ١٩٤٠ مدنى الموسيقى ضد الحكومة بطلب إلزامها بمبلغ ١١٦ جنيهًا و ٤٨٠ مليا — قيمة الربيع المستحق لهم عن مدة الغصب — وأحيلت هذه الدعوى الى محكمة مصر الابتدائية وقيدت بجدولها برقم ١١٨٤ لسنة ١٩٤٠ . وبتاريخ ١٤ من يناير سنة ١٩٤٠ رفعت مصلحة الأموال المقررة (المطعون عليها) الدعوى رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٤٠ كلى مصر ضد الطاعنين بطلب تثبيت ملكيتها الى ٢ ف ١٨٦ ط، ١١ س المبينة بصحيفة تلك الدعوى وتسليمها اليها (وهي ذات الأتيان موضوع دعوى رد الحيازة) مع إلزام الطاعنين بمبلغ ٥١ جنيهًا و ٨٣٧ مليا ريع تلك الأرض عن سنتي ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ ، وقد ضمت لها الدعوى رقم ١١٨٤ لسنة ١٩٤٠ الخاصة بالربيع والمرفوعة من الطاعنين ضد الحكومة . وبتاريخ ٢٧/١/١٩٤٢ — أصدرت محكمة مصر الابتدائية حكما قضت فيه بنذب خير للانتقال الى الأرض موضوع النزاع وتطبيق صورة عقد البيع العرفي المقدم من الطاعنين على الطبيعة ثم البحث فيما قدمته الحكومة من حرط ومستندات لمعرفة متى ظهرت تلك الأرض وانحسر عنها النيل — وما هي سلسلة التصرفات الثابتة في دفاتر المكلف بالمديرية وبالبدة عنها — ولما آلت ملكية ذلك القدر وبأية طريقة آلت تلك الملكية وكيف وضعت المدعية (المقصود الطاعنون ومورثيهم) اليد عليها — وما علاقة بطرس جرجس المقول بأنه البائع لمورث الطاعنين تلك الأرض ومن هو واضع اليد على تلك الأرض منذ ظهورها حتى نشأ النزاع — وصرحت المحكمة للخير بمسؤال من يرى لزوما لسؤالهم من البحيرة وكبار السن بدون حلف توصلا للحقيقة — وبعد أن قدم التقرير — أصدرت محكمة مصر الابتدائية بتاريخ ١٩ من يناير سنة ١٩٥٠ حكما قضت فيه بالنسبة للدعوى رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٤٠ كلى مصر برفض الدعوى المقامة من مصلحة الأموال المقررة ضد الطاعنين . وبتاريخ ٣ من أغسطس سنة ١٩٥٠ استأنفت المطعون عليها

هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٥٥ لسنة ٦٧ ق بمحكمة استئناف القاهرة وطلبت قبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بكامل أجزائه والحكم في الدعوى المقامة منها بقبولها وتثبيت ملكية الحكومة إلى ٢ ف ، ١٨ ط ، ١١ س المدينة الحدود والمعامل بصحيفة افتتاح الدعوى وتسليمها إليها خالية وبإلزام الطاعنين بأن يدفعوا للمطعون عليها مبلغ ٥١ جنيها ، ٨٣٧ مليا قيمة ريع هذا القدر من سنتي ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ وما يستجد من الريع حتى تمام التسليم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وبتاريخ ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٤ قرر الطاعنون الطعن بالنقض في هذا الحكم وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة مذكرة مرفقة برقم ٩ أبدت فيها رأيها برفض الطعن . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلاسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٨ وصممت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها وطلبت رفض الطعن ، وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن الى هذه الدائرة وحددت لنظره جلاسة ٥ من يونيو سنة ١٩٥٨ وفيها صممت النيابة على رأيها السالف ذكره .

وحيث إن الطاعنين يزعمون في الوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب — وفي بيان ذلك ذكرنا أن محكمة الاستئناف أغفلت الإشارة والرد على دفاع الطاعنين القائم على أن مناط الفصل في الخصومة المعروضة هو أحقية الحكومة أو عدم أحقيتها في طلب الحكم بتثبيت ملكيتها لأطيان ثبت من سجلاتها أنها ليست لها بل لغيرها — وأنها خرجت من حوزتها منذ أمد طويل — وإذا كان الطاعنون هم الحائزون لهذه الأرض ومعرف لهم — من جانب المطعون عليها بهذه الحيازة — فإن مقتضى ذلك أنهم لا يكفون قانونا بإثبات ملكيتهم ولا مجال والحالة هذه للبحث في سند تملكهم الذي تطوعوا بتقديمه — وكانوا في غنى عن ذلك لكونهم في مقام المدعى عليه صاحب الحيازة — ولكن الحكم المطعون فيه قد أغفل هذا الدفاع والرد عليه — وجعل للدعوى مناطا آخر هو مناقشة أسانيد ملكية المدعى عليهم (الطاعنين) وبذلك يكون قد أساء التسبيب وأخل به إخلالا موجبا للنقض — كما ينحى الطاعنون أيضا بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون — وذلك إذ أقام

قضائه بتثبيت ملكية المطعون عليها على قصور أسانيد ملكية الطاعنين وهذا النظر مخالف للقانون من جهة أنه أهدر أثر الحيازة المسادية الثابتة للطاعنين والتي تعتبر قرينة على الحيازة القانونية وهي بدورها قرينة على الملكية كما أنه قلب الوضع في عبء الإثبات مع أن من تثبت له الحيازة لا يقع عليه عبء إثبات الملكية بل يقع عبؤها على مدعيها ولا يكلف أيضا بالنفي إلا إذا أفلح مدعي الملكية في إثبات دعواه .

وحيث إن النعي المتقدم مردود بأن محكمة الاستئناف بعد أن أوردت الأسباب التي استندت عليها المطعون عليها في استئنافها لحكم محكمة أول درجة القاضي برفض دعواها - وما تضمنته هذه الأسباب من الاعتراض هل ما قام عليه ذلك الحكم من ثبوت وضع يد الطاعنين ومورثهم على أرض النزاع - ارتكنا إلى المستندات المقدمة منهم وإلى تقرير الخبير المعين في الدعوى - عرضت لهذا التقرير في محتوياته وفي النتيجة التي انتهى إليها وهي أن الطاعنين ومورثهم كانوا واضعي اليد على أرض النزاع وقررت في أسباب حكمها : " أن استنتاج الخبير أن مورث المستأنف عليهم (الطاعنين) كان واضعا يده على القدر موضوع النزاع بصفة مالك هو استنتاج لا سند له من الواقع الذي شهد به شهود المستأنفة (المطعون عليها) في محضر أعمال الخبير ولا من المستندات الرسمية سالفة الذكر ومن ثم يكون تقرير الخبير على هذا الوجه لا يعول عليه بل المعول عليه هو ما أثبتته بنفسه في تقريره ومحضر أعماله من أن أرض الجزيرة التي كان يستأجرها مورث المستأنف عليهم (الطاعنين) من الحكومة هي ملك الحكومة وأن القدر موضوع النزاع الذي عاينه الخبير على الطبيعة بإرشاد طرفي الخصومة ثبت من شهادة الشهود الذين أتت بهم المستأنفة (المطعون عليها) أمام الخبير أنه عبارة عن طرح بحر تكونت منه الجزيرة التي أخذت تؤجرها الحكومة وابتدأ تكوينها من سنة ١٩١٩ وكان أول من استأجرها الشيخ أحمد محمود عمدة المنيل السابق ثم عباس أفندي بدران لغاية سنة ١٩٢٦ ثم مورث المستأنف عليهم (الطاعنين) بعد ذلك وأنه لم يضع يده بصفة مالك - " ثم تناولت محكمة الاستئناف - بعد ذلك - بالنظر والتحقيق ما تمسك به الطاعنون من أنهم يستندون في ملكيتهم للأرض

موضوع النزاع إلى عقد البيع الصادر لمورثهم في ١٩١٣/٨/٧ فأوضحت أن هذه الاستناد على غير أساس : — أولا — لأن القطعة الواقعة فيها القطعة المدعى بملكيتها لم توجد إلا ابتداء من سنة ١٩١٩ ولم تتكامل إلا في سنة ١٩٢٦ — ثانياً لأن عقد البيع الذي تتمسك به المستأنف عليها (تعني الطاعنين) هو عقد عرفي ولم يسجل إلا في ١٩٣٣/٧/٣١ أى بعد تاريخ العقد المزعوم بمدة عشرين سنة ولو كان قد تمحور حقيقة في ١٩١٣/٨/٧ لكان مورث المستأنف عليهم (الطاعنين) بادر إلى تسجيله في سنة تحريره أو بعدها بقليل حرصاً على حقوقه — ثالثاً — لم يقدم المستأنف عليهم عقد شراء مورثهم من بطرس جرجس المقول بأنه محرر في ١٩١٣/٨/٧ وإنما قدموا محضر إيداعه بقلم العقود الرسمية بتاريخ ١٩٣٣/٧/٣١ ومحضر الإيداع هذا هو المسجل بتاريخ ١٩٣٣/٨/١٤ — رابعاً — أن الثابت من الكشف الرسمي المستخرج من مكلفات ناحية منيل الروضة من سنة ١٨٩٢ — سنة ١٩١٩ أنه لم يثر في هذه المدة على تكليف لكل من بطرس جرجس و يواقيم عبد السيد وكذلك ثابت من الكشف الرسمي المقدم من المستأنفة (المطعون عليها) عن المدة التالية من سنة ١٩٢٠ لغاية مايو سنة ١٩٣٧. عدم وجود تكليف للذكورين — خامساً — أن الوردين المقدمين من المستأنف عليها بحفاظة مستنداتها المقدمة بجلاسة ١٩٤٤/٤/٢٩ هما خاصان بأطيان باسم مورثهم بناحية البساتين لامنيل الروضة أما الأوراد الأخرى فإنها باسم ورثة المرحوم شريف باشا عن سنة ١٩٢٨ — سنة ١٩٣٦ ويجوز أنها كانت تحت يده لأنه مستأجر الفدان والأربعة قراريط المحررة عنها هذه الأوراد وكان يدفع المال من الایجار ” . — وبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون عليها بملكيتها لأرض النزاع قد أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن تلك الأرض هي طرح بحر لم يبدأ ظهورها إلا ابتداء من سنة ١٩١٩ ولم تستكمل إلا في سنة ١٩٢٦ وأن حيازة الطاعنين لم تستكمل شرائطها القانونية فلم يكن وضع يدمورثهم على تلك الأرض بصفة كونه مالكاً لها وأن المستندات التي يرتكن إليها الطاعنون لا تحقق لهم ما يدعون من ملكيتها ، ولما كانت أطيان طرح النهر هي من الأموال المملوكة للحكومة فإن على من يدعى الملكية في تلك الأطيان عبء إثبات انتقال ملكيتها إليه بسبب قانوني وقد

وضعت محكمة الاستئناف الدعوى وضعها الصحيح فأثبتت في حكمها ما تحقق لها في الواقع من أن أرض النزاع هي من طرح النهر فهي هي هذا الأساس مملوكة للدولة وقد كان مما دفع به الطاعنون هذه الدعوى أن هذه الأرض في حيازتهم فأوضحت المحكمة في حكمها أن هذه الحيازة مشوبة كما دفعوها بالسند الصادر لمورثهم من بطرس جرجس . فكان لزاما على المحكمة أن تعرض له فتقول كلمتها فيه وقد عرضت له في أسباب حكمها بما سبق بيانه — وعلى ذلك يكون غير صحيح ما ينهه الطاعنون في هذا الخصوص من قصور في التسيب أو خطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن الطاعنين ينهون في باقي وجوه الطعن المبينة بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه تخاذل أسبابه وانفصال النتائج عن المقدمات والاستناد إلى وقائع لا أصل لها في الأوراق ومخالفة للثابت فيها وذكرها في بيان ذلك : أولا — أن الحكم المطعون فيه — إذ قرر تجريحا لتقرير الخبير — أن النتيجة التي انتهى إليها ذلك التقرير مبنية على استنتاج لا يتفق مع ما هو ثابت في دفاتر قوائم المواطى من سنة ١٩٢٦ — ١٩٣٦ قد شابه بطلان في الإسناد . ذلك أن ما أثبت في هذه الدفاتر — يفيد أن الحكومة كانت تستبعد من أرض الجزيرة ٢ فدان و ١٨ قيراط و ٢٢ سهما باعتبار أنها "للا" هالي" وليست لها ، لما قرره الخبير في خصوص هذا المقدار مطابق للثابت في تلك الدفاتر . ثانيا — أنه ورد بتقرير الخبير أن القدر المستبعد وهو محل النزاع كان في يد المورث ثم في يد ورثته من بعده — وأنه — أي الخبير — استند في ذلك إلى ما قرره شهود الطاعنين وإلى مستنداتهم وهي عقود الإيجار وشهادة من رجال الحكومة المحليين ومخاطبة الحكومة لهم في شأن التعويض بمناسبة إنشاء المستشفى وعلى ذلك يكون تجريح الحكم لهذه النتيجة بأنها مجرد استنتاج هو قول مرسل مخالف لما هو ثابت من تلك المصادر التي اعتمد عليها الخبير في نتيجة تقريره . ثالثا — أنه ورد بالحكم المطعون فيه — خلافا لما هو ثابت في الأوراق — أن الخبير قد خرج عن مأموريته — بما ذكره في تقريره من ثبوت الحيازة للطاعنين استنادا إلى إقرار الحكومة في الدعوى ٣١٥١ سنة ١٩٣٧ مدنى الموسيقى بينما كان

من مأمورية الخبير المحددة في الحكم التمهيدى القاضى بنديه — بحث وضع اليد وتعيين من هو واضع اليد على الأرض موضوع النزاع — كما أن الحكم المطعون فيه — قد أسند للخبير — أنه أورد في تقريره ”أن الصلاح الذى قام فى الدعوى رقم ٣١٥١ سنة ١٩٣٧ “يعتبر تسايما من جانب الحكومة بوضع يد (الطاعنين) المستمر الذى يدل على التملك ”بوضع اليد“ — بينما أن الخبير لم يتعرض للآثر المترتب على وضع اليد أو التملك بوضع اليد“. رابعا — أنه ورد بالحكم المطعون فيه أنه ”ثبت من أطلاع الخبير على دفاتر قوائم الموالى فى المسند من سنة ١٩٢٦ إلى سنة ١٩٣٦ أن مورث (الطاعنين) إنما كان مستأجرا لأرض الجزيرة فى بعض السنوات من الحكومة بينما كان ما يخص الأهالى من تلك الأرض وقدره ٢ فدان و ٥ قراريط و ٢٢ سهما معترفا به لهم فى كل سنة وهم قبلان كرامه وأندريا مال كوى ونيقولا اسكالاى والأوقاف وعلى باشا ذوالفقار وورثة شريف باشا وبكر أحمد خليل “. وإذا صرف معنى هذه العبارة إلى أن مورث الطاعنين كان يستأجر أرض النزاع ضمن ما كان يستأجره منها فإن هذا الفهم يكون مناقضا لما ثبت فى تقرير الخبير من أن هذا المقدار كان يستبعد من ملك الحكومة الذى كانت تؤجره — وإذا حمل معناها على أن المراد بها هو أن الأشخاص المكلفة هذه الأرض بأسمائهم — كانوا هم واضعو اليد عليها — فإن هذا أيضا يكون مناقضا لما ورد فى ذات التقرير من أن أصحاب التكاليف تركوا أرضهم ولم يضعوا اليد عليها . خامسا — أن الحكم المطعون فيه استبعد فى قضائه أقوال شهود الطاعنين — وكان الحكم الابتدائى — الذى ألغى استئنافيا — قد اعتمد على أقوالهم — وكان من مقتضى هذا الإلغاء أن يرد على هذا الحكم فى هذا الخصوص — ولا يكفى أن تستند المحكمة إلى أقوال شهود المطعون عليها — وتطرح أقوال شهود الطاعنين بالرغم من أنها لم تجرح أقوالهم أى تجرح سادسا — أن أسباب الحكم المطعون فيه انطوت على تناقض فى شأن واقعة ظهور أرض الجزيرة وتكوينها — فبينما ذكر الحكم فى موضع منه أن المنطقة الواقعة فيها القطعة المدعى بملكيتها لم توجد إلا ابتداء من سنة ١٩١٩ ولم تتكامل إلا فى سنة ١٩٣٦ إذا به يذكر فى موضع آخر أن ”الثابت من الأوراق ومن أقوال الخصوم والشهود بمحاضر أعمال الخبير

أن طرح البحر على شاطئ الجزيرة مستمر في الازدياد من سنة ١٩٠٠ .
 صابعا — أن الحكم المطعون فيه اعتمد في تجريج عقد البيع الصادر لمورث
 الطاعنين من بطرس جرجس الى أن هذا العقد لم يسجل إلا بعد عشرين سنة
 من تاريخه وأن ذات العقد لم يقدم للمحكمة وإنما قدم محضر إيداعه بقلم العقود
 الرسمية وهذا المحضر هو المسجل — ولم تضع محكمة الاستئناف في اعتبارها أن
 العقد صادر قبل تنظيم شؤون الملكية العقارية في سنة ١٩٢٣ إذ كانت الملكية
 تنتقل بين المتعاقدين بلا حاجة للتسجيل فلم يكن المشترون يهتمون بأمر التسجيل
 كما أن تسجيل العقود — بطريق الإيداع ، إنما كان يتم وفقا لقرار وزير
 الحقانية الصادر في ١٩٢٤/٥/٢٤ . وينبني على ما تقدم أن التشكيك في صحة
 العقد — بناء على تأخير تسجيله — وإجراء التسجيل بطريق الإيداع يعتبر
 قصورا في التسبيب . ثامنا — أن الحكم المطعون فيه قرر أنه ثبت من دفاتر
 المكلفات أنه لم يثر للبائع لمورث الطاعنين ولا لهذا المورث على تكليف
 في منطقة النزاع وما قرره الحكم في هذا الخصوص لا يصح أن يستمد منه
 دليل على نفى الملكية إذ أن دفاتر المكلفات القديمة لم تكن عنوانا صحيحا
 للملكية — خصوصا وأن العقار موضوع النزاع لم يكن في حيازة المطعون
 عليها ولا مكلفا باسمها بل هو في حيازة الطاعنين ومورثهم من قبلهم .
 ثامسا — أن الطاعنين تمسكوا بتملكهم أرض النزاع بالتقادم الطويل — والتقدم
 القصير مع السبب الصحيح وحسن النية — وكان مؤدى هذا التمسك أن تأسر
 محكمة الاستئناف بتحقيق وقائع وضع اليد ومدته تحقيقا قضائيا — ولا تكفي
 في هذا الخصوص بأقوال شهود المطعون عليها الذين أبدوا أقوالهم بدون حلف —
 خصوصا وأن أقوالهم جاءت مرسلة غير محددة — ليست فيها العناصر الكافية
 للحكم على وضع اليد ومدته وسببه .

وحيث إن هذا النعي مردود في الوجوه الثلاثة الأولى بأن الحكم المطعون فيه
 وهو بسبيل مرد الخطوات التي سار فيها الخبير عند مباشرته مأموريته وذكر
 ما تقدم به إليه الخصوم في الدعوى — من شهود أولا — ومن مستندات ثانيا —
 وما كان من تقديم المطعون عليها له دفاتر قوائم المواطى — وما ثبت فيها —

منذ سنة ١٩٢٦ حتى سنة ١٩٣٦ - عن مساحة حوض الألفى رقم ١ وما ورد بها
خاصا بما هو مملوك للحكومة وما هو مكلف باسم الأهالى - أخذت على الخبير -
أنه "بعد أن أورد هذه البيانات الرسمية استنتج نتيجة لالتفق مع البيانات وذكر
مانعه : "ومن هذا يفهم أن يواقيم أفندى كان واضعا يده على ٢ فدان
و ٥ قراريط و ٢٢ سهما المكلفة باسم غيره من سنة ١٩٢٣ من دون شك -
وكان مستأجرا في الوقت نفسه أرض الحكومة ابتداء من سنة ١٩٢٤ ولم تثبت
الحكومة أن المكلف باسم من وضعوا اليد في هذه المدة ... " - ثم عرض الحكم
بعد ذلك إلى ما قرره الخبير خاصا بالدعوى رقم ٣١٥١ لسنة ١٩٣٧ الموسكى فأثبت
ماورد في التقرير من قول الخبير "ومما يدل على أن وضع اليد لورثة يواقيم أفندى
مستمر أن في القضية رقم ٣١٥١ لسنة ١٩٣٧ الموسكى أقرت الحكومة لهؤلاء
الورثة بيازتهم" . ووصفت محكمة الاستئناف هذه الاستنتاجات بأنها افتراضية
ومخالفة للثابت في الأوراق الرسمية . وأشارت إلى أن ما استند إليه الخبير
في خصوصهما لا يدخل في المأمورية التي نيظت به - ثم عرضت الدعوى
رقم ٣١٥١ وأوضحت تعقيبا على ماتم فيها أنه من المقرر قانونا أن دعوى رد
الحيازة كغيرها من دعاوى وضع اليد لا شأن لها بالملكية ويكفى لرفع الدعوى برد
الحيازة بمجرد حيازة العين كما لو كان الحائز مستأجرا أو منتفعا بأى شكل من الأشكال
وطرد من الأرض بالقوة فلا محل إذن لاستنتاج الخبير أن الصانع الذى تم في
الدعوى رقم ٣١٥١ ، سنة ١٩٣٧ الموسكى يعتبر تسليما من جانب الحكومة
بوضع يد المستأنف عليهم (الطاعنين) المستمر الذى يدل على التملك بوضع اليد ..."
وفي عبارة تالية ذكرت أن "استنتاج الخبير أن مورث المستأنف عليهم (الطاعنين)
كان واضعا يده بصفة مالك هو استنتاج لا سند له من الواقع ... الذى شهد به
شهود المستأنف (المطعون عليهم) في محضر أعمال الخبير ولا من المستندات
الرسمية سالفة الذكر" . ويبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه قد اطرح تقرير
الخبير - للآخذ التى تكشفت له - وهى تحصل فى أنه جزم بوضع يد مورث
الطاعنين - استنادا إلى وقائع لا تؤدى لصحة هذا الاستنتاج - إذ لا صلة لما هو
ثابت في دفاتر قوائم الموالى من أن جزءا من أرض الجزيرة بأسماء أشخاص

ليس من بينهم مورث الطاعنين ولا البائع اليه — بوضع يد المورث على أرض النزاع — وكذلك لا محل لما ذهب اليه الخبير من استنتاج الحيازة من الدعوى رقم ٣١٥١ سنة ١٩٣٧ مدنى الموسيقى — فان الشأن فيها متروك تقديره للمحكمة ولم يكن أمره منوطا بالخبير — كما أنه لا تريب على المحكم المطعون فيه إذا هو استشف من أقوال الخبير أنه إنما يهدف إلى القول بتملك الطاعنين لأرض النزاع بوضع اليد — استنتاجا من عبارات الخبير التي وردت في تقريره (المقدمة صوره الرسمية) وهي قوله : ”وبما يدل على أن وضع اليد مستمر لورثة يواقيم أفندى أن فى القضية ٣١٥١ لسنة ١٩٣٧ محكمة الموسيقى أقرت الحكومة لورثة يواقيم بحيازتهم“ . أما ما عاب به الطاعنون المحكم المطعون فيه فى الوجه الرابع من التهاثر والتخاذل وبطلان الاستناد فى العبارة التى وردت به ونصها : ”وحيث إنه بعد أن ثبت لمن اطلاع الخبير على دفاتر قوائم الموالى فى المدة من سنة ١٩٢٦ — سنة ١٩٣٦ أن مورث المستأنف عليهم إنما كان مستأجرا لأرض الجزيرة فى بعض السنوات من الحكومة بينما كان ما يخص الأهالى من تلك الأرض وقدره ٢ ف و ٥ ط ٢٢ س معترف به لهم فى كل سنة وهم قبلان كرامة وأندريا مال كوى ونية ولا اسكالاس والأوقاف وعلى باشا ذو الفقار وورثة شريف باشا وبكر أحمد خليل“ — ما عاب به الطاعنون المحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص مردود بأن هذه العبارة — كما يدل عليه ألفاظها وكما يستفاد مما تلاها من عبارات — إنما أريد بها دحض الاستنتاج الذى أثبتته الخبير فى تقريره — من أن مورث الطاعنين — كان واضعا يده على الأرض موضوع النزاع — بصفته مالكا لمجرد أن دفاتر قوائم الموالى قد ورد بها أن للحكومة تكليفا بقدر معين من الأطنان وللأهالى تكليفا بقدر آخر — أرادت محكمة الاستئناف أن تبين فساد هذا الاستنتاج — وأن الممول عليه فى هذا الخصوص هو ما ثبت بالواقع والفعل — فأردفت هذه العبارة بقولها — ”لذلك يكون استنتاج الخبير أن مورث المستأنف عليهم كان واضعا يده على القدر موضوع النزاع بصفته مالكا لاستناد له من الواقع الذى شهد به شهود المستأنفة (المطعون عليهم) فى محضر أعمال الخبير ولا من المستندات الرسمية معالفة الذكر — ومن ثم يكون تقرير الخبير على هذا

الوجه لا يعول عليه بل المعول عليه هو ما أثبتته هو بنفسه في تقريره ومحاضر أعماله من أن أرض الجزيرة التي كان يستأجرها مورث المستأنف عليهم من الحكومة هي ملك الحكومة وأن القدر موضوع النزاع الذي عاينه الخبير على الطبيعة بإرشاد طرفي الخصومة ثبت من شهادة الشهود الذين أتت بهم المستأنفة أمام الخبير أنه عبارة عن طرح بحر تكونت منه الجزيرة وأبتدأ تكوينها من سنة ١٩١٩ —

وأما ما ذهب إليه الطاعنون في الوجه الخامس من القول بقصور الحكم المطعون فيه في التسبيب — لأنه إذ ألغى الحكم الابتدائي الذي أخذ بشهادة شهود الطاعنين لم يعن بالرد على أسبابه في هذا الخصوص — فانه مردود بأن محكمة الدرجة الثانية لا تكون ملزمة "إذا هي ألغت حكماً ابتدائياً" بالرد على جميع ما ورد في ذلك الحكم من الأدلة مادامت الأسباب التي أقامت عليها حكمها كافية لحمل قضائها.

وما نعى به الطاعنون في الوجه السادس مردود بأن الحكم المطعون فيه انتهى إلى ثبوت واقعتين مختلفتين أولاهما بأن طرح البحر على شاطئ الجزيرة مستمر في الازدياد منذ سنة ١٩٠٠ . وثانيتهما خاصة بالقدر موضوع النزاع وقد ورد بشأنه في الحكم المطعون فيه أن المنطقة الواقعة فيها القطعة المدعى بملكيتها لم يبدأ ظهورها إلا من سنة ١٩١٩ ولم تتكامل إلا في سنة ١٩٢٦ — وليس بين هذين التقريرين تناقض . وما ورد في الوجهين السابع والثامن مردود — بأن الحكم المطعون فيه — إذ أورد في أسبابه أن استناد الطاعنين في ملكيتهم لأرض النزاع على العقد المؤرخ ١٩١٣/٨/٧ والصادر لهم من بطرس جرجس — هو استناد على غير أساس — قد أقام قضاءه في هذا الخصوص على جملة قرائن قضائية سائغة استنبطتها المحكمة من الوقائع الثابتة بها وهي أن أرض النزاع لم تظهر في الوجود إلا ابتداء من سنة ١٩١٩ ولم تتكامل إلا في سنة ١٩٢٦ وأن عقد البيع الذي يتمسك به الطاعنون — قد تراخى تسجيله إلى عشرين سنة بعد التاريخ المدون فيه — ومن أن أصل هذا العقد لم يقدم إلى المحكمة وإنما قدم محضر إيداعه — وأن هذا المحضر هو المسجل — ومنها أن أرض النزاع لم تكلف لا باسم مورث الطاعنين ولا باسم البائع اليه — كما ثبت ذلك من كشوف المكلفات منذ سنة ١٨٩٢ حتى سنة ١٩٣٧ — ولا جدال في أن لمحكمة الموضوع

(٢٤) ٢٠

أن تستنبط من الوقائع ما تراه من القرائن مؤديا هقلا الى النتيجة التي انتهت اليها ، ولا شأن لمحكمة النقض فيما تستخلصه متى كان استنباطها سائغا — فلا محل والحالة هذه للنعي على حكمها بقصور التسييب . وأخيرا فإن ما نعى به الطاعنون في الوجه التاسع من قصور الحكم إذ أغفل الرد على تمسك الطاعنين بتملكهم أرض النزاع بالتقادم الطويل وبالتقادم القصير مع السبب الصحيح وحسن النية مردود بأن محكمة الموضوع — بما أوردته في حكمها من أسباب سبق إيرادها — قد أوضحت في أكثر من موضع أنه لم تكن لهم ولا لمورثهم حيازة مقترنة بنية التملك — مستندة فيما استندت اليه إلى أن مورث الطاعنين كان مستأجرا لجميع أرض المواطى في السنوات ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣١ بما فيها الأطيان المكلفة باسم الأهالى — ومقدارها ٢ ف ، ٥ ط ، ١١ س — وفي هذا الذى ورد بالحكم ما يعتبر ردا ضمنيا على تمسك الطاعنين بالتقادم بنوعيه .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عثمان رمزي ، وإبراهيم عثمان يوسف ، ومحمد زعفراني عالم ، والحسيني العوضي المستشارين

(٨٠)

طعن رقم ٢١٩ سنة ٢٤ ق

(أ) إنكار التوقيع . تزوير . عدم التزام منكر للتوقيع بالختم بسلوك سبيل الطعن بالتزوير إلا إذا أقر بصحة الختم أو ثبت للمحكمة صحته من الأدلة التي قدمها المتعسك بالورقة . أثر عدم توافر إحدى هاتين الحالتين . المادتان ٢٦٢ و ٢٩٠ مرافعات .

(ب) إنكار التوقيع . عدم توقيع رئيس المحكمة على الورقة المطعون عليها بالإنكار ، لا بطلان . المادة ٣٦٣ مرافعات .

(ج) إثبات " بالبيئة " . شهادة . محكمة الموضوع . سلطتها في ترجيح أقوال شهود أحد الطرفين .

١ - جرى قضاء محكمة النقض بأنه لا يمتنع على منكر التوقيع بالختم أن يسلك سبيل الطعن بالتزوير إلا إذا أقر بصحة الختم أو ثبت للمحكمة صحته من الأدلة التي قدمها المتعسك بالورقة فإذا لم تتوافر إحدى هاتين الحالتين كان الطعن بالإنكار جائزا وكان للمحكمة أن تفصل فيه وفقا لما تقضى به المادة ٢٦٢ مرافعات التي تجيز الإحالة إلى التحقيق بالمضاهاة أو بشهادة الشهود كما لها ألا تسلك أحد هذين الطريقتين وأن تقضى بعدم صحة الورقة إذا ثبت لها مما قدم إليها من أدلة أنها غير صحيحة وأنها لم تصدر ممن نسبت إليه .

٢ - إنه وإن كانت المادة ٣٦٣ مرافعات تنص على أنه يجب على رئيس المحكمة أن يوقع على الورقة المطعون عليها بالإنكار إلا أن إغفال هذا الإجراء لا يترتب عليه البطلان إذ لم تقرر المادة المذكورة البطلان جزاء على المخالفة .

٣ — متى تبين أن الحكم بعد أن استعرض أقوال الشهود إثباتا ونفيا ووازن بين أقوالهم انتهى إلى ترجيح أقوال شهود أحد الطرفين بأدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها فإن المجادلة في ذلك لا تخرج عن كونها مجادلة في تقدير الدليل وهو ما لا رقابة لمحكمة النقض على محكمة الموضوع فيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعنين رفعوا الدعاوى رقم ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ١٣٠ سنة ١٩٥٢ على الفيوم ضد المطعون عليها وضد أنفسهم بصفتهم ورثة المرحوم ابراهيم حسن حمزه طلبوا فيها الحكم بصحة التعاقد عن أربعة عقود ابتدائية مؤرخة في ٥ من أبريل سنة ١٩٤٥ صادرة إليهم من مورثهم زوج المطعون عليها يتضمن أحدها بيع متراين مساحتها ٦٧٨,٤٣ مترا إليهم جميعا و يتضمن كل من العقود الثلاثة الأخرى بيع أربعة أفدنة وكسور من الفدان إلى كل منهم على انفراد ، وقالوا إن المطعون عليها نازعتهم عندما أرادوا تسجيل هذه العقود مما اضطرتهم إلى رفع تلك الدعاوى ، دفعت المطعون عليها بأنها لا تعلم أن مورثها بصم بخطمه على العقود وحلفت اليمين على عدم علمها بذلك ففضى بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت الطاعنون — أن العقود التي يتمسكون بها صدرت عن مورثهم وأنه بصم بخطمه عليها ثم قضى في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ بضم الدعاوى الأربع إلى بعضها ورفضها وقد استندت المحكمة في ذلك إلى أنها لا تطمئن إلى شهادة الشاهدين اللذين أشهدهما الطاعنون وترجح عليها شهادة شهود المطعون عليها وذلك لأن أحد ذينك الشاهدين هو المحرر للعقود والآخر شاهد عليها ومن صالحهما أن يؤيدا دعوى الطاعنين حتى لا يتحدا بالتزوير كما قالت المحكمة إن التحقيق الذي أبحرته يلقى ظلا من الشك على أن العقود صدرت من ابراهيم حسن حمزه إذ لاحظت

المحكمة أن العقود جميعا مؤرخة بتاريخ واحد على ورق واحد وبخط واحد ومداد واحد مع أن الطبيعى أن تكتب على دفعات متوالية وكذلك يلاحظ أن الورق الذى كتبت عليه لا يزال محتفظا بجودته لا يحمل الآثار التى تدل على امتداد الزمن عليها طوال المدة من سنة ١٩٤٥ حتى الآن ، استأنف الطاعنون هذا الحكم وقيد استئنافهم برقم ١٩٧ سنة ٧٠ ق واستندوا فى استئنافهم إلى ثلاثة أسباب أولها أنهم قدموا إلى محكمة الدرجة الأولى وثيقة زواج رسمية عليها بصمة ختم المورث تطابق البصمات الموقعة بها على العقود ولا تستطيع المستأنف عليها أن تنصل من العقود إلا إذا بينت كيف وصل ختم مورثها إليهم والإلزام بها أن تطعن بتزوير العقود ، وحاصل السببين الثانى والثالث أن المحكمة أخطأت إذ أهدرت شهادة شاهدى المستأنفين — الطاعنين — كما أخطأت إذ استندت إلى ما بدا لها من مظهر العقود ، وفى ٢ من مارس سنة ١٩٥٤ قضى بتأييد الحكم المستأنف للأسباب التى استندت إليها محكمة الدرجة الأولى وما أضافته إليها من أسباب أخرى . فطعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة لنظره بجماعة ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٨ وفى هذه الجلسة صممت النيابة على طلب رفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينحى الطاعنون على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول منها خطأه فى تطبيق القانون من وجهين : حاصل أولها — أن الطاعنين تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بأنهم قدموا وثيقة زواج المطعون عليها من المورث وهى تحمل بصمة ختمه الموقعة بها على العقود موضوع النزاع ، وكان دفاع المطعون عليها مؤداه أن تلك العقود قد اصطنعت بعد وفاته أى أنها ضرورية فكان لزاما عليها وقد استندت فى دفاعها إلى هذا الأساس أن تسلك الطريق الذى رسمه القانون للطعن بالتزوير ، وقد رد الحكم المطعون فيه على ذلك بقوله إنه لا محل لتكليفها بالطعن بالتزوير بعد أن أنكرت توقيع مورثها طبقا للمادتين ٢٦٢ و ٢٧٤ من قانون المرافعات ، ووجه مخالفة ذلك للقانون هو أنه بعد إذ ثبت من وثيقة الزواج التى قدمها الطاعنون أن ختم المورث الموقع به على العقود صحيح كان يتعين على المحكمة أن تكلف المطعون عليها ببيان كيفية

وصول الختم إلى الطاعنين فتمكنوا من التوقيع به على العقود وهذا لا يكون إلا إذا اتخذ سبيل الطعن بالتزوير طبقا للقانون ، وحاصل الوجه الآخر أن رئيس المحكمة لم يوقع على العقود التي أنكرت المطعون عليها توقيع مورثها عليها وفي ذلك مخالفة لما تقضى به المادة ٢٦٣ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعي مردود في وجهه الأول بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أنه لا يتعين على المنكر أن يسلك سبيل الطعن بالتزوير إلا إذا أقر بصحة الختم أو ثبت للمحكمة صحته من الأدلة التي قدمها المتمسك بالورقة فإذا لم تتوفر إحدى هاتين الحالتين كان الطعن بالإسكار جائزا وكان للمحكمة أن تفصل فيه وفقا لما تقضى به المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات التي تبيح الإحالة إلى التحقيق بالمضاهاة أو بشهادة الشهود كما لها ألا تسلك أحد هذين الطريقين وأن تقضى بعدم صحة الورقة إذا ثبت لها بما قدم إليها من أدلة أنها غير صحيحة وأنها لم تصدر ممن نسبت إليه ، ويبين من الاطلاع على الحكم المستأنف المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قد التزم هذه الحدود لأنه لم يثبت أن المنكر أقر بصحة الختم كما أنه لم يثبت للمحكمة أن الختم هو ختم المورث ، فناقشت المحكمة دعوى الإنكار بما قدم في الدعوى من أدلة وقالت : "وحيث إنه ينخلص مما تقدم أن التحقيق الحاصل في هذه القضايا يلقى ظلا كثيفا من الشك على صحة هذه العقود وأنها صدرت من والدهم ، وأنه يلاحظ أن العقود كلها بتاريخ ١٥ من أبريل سنة ١٩٤٥ وأنها حررت على ورق واحد ويخط واحد ويمداد واحد ولون مدادها واحد بل والأقرب إلى الطبيعة أن تحرر هذه العقود على دفعات متفاوتة مع ملاحظة أن الورق الذي حررت عليه يوحى بأنها حررت بعد سنة ١٩٤٥ لأنها ما زالت محتفظة بجودتها وليس عليها أي آثار تدل على امتداد الزمن عليها ... كما أن مدادها حديث لا يبدو عليه أنه مر عليه هذا الزمن الطويل وبالرغم من وجود سوء تفاهم بينهم على زواجه بالمدعى عليها - المطعون عليها - فإنهم لم يرفعوا دعاوهم حال حياة المورث ، وبما أنه يتعين والحالة هذه رفض هذه الدعاوى ... " وهذا الذي أقام الحكم قضاءه عليه يتفق وحكم المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات التي تخول للمحكمة حق تكوين عقيدتها في شأن صحة

بصفة الختم من ظروف الدعوى ومستنداتها ، كما يتفق وحكم المادة ٢٩٠ التي تنص على أن للمحكمة أن تحكم برد أى ورقة وبطلانها إذا ظهر من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة بشرط أن تبين في حكمها الظروف والقرائن التي استبانت منها ذلك ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أنزل حكم القانون الصحيح على واقعة الدعوى فإنه يتعين رفض هذا الوجه . وهو مردود في وجهه الآخر بأنه وإن كانت المادة ٢٩٣ من قانون المرافعات تنص على أنه يجب على رئيس المحكمة أن يوقع على الورقة المطعون فيها بالإنكار إلا أن إغفال هذا الإجراء لا يترتب عليه البطلان إذ لم تقرر المادة المذكورة البطلان جزاء على المخالفة ومن ثم يتعين رفض هذا الوجه أيضا .

وحيث إن حاصل السبب الثاني . أن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بأقوال الشاهدين اللذين استشهد بهما الطاعنون استنادا إلى أن لهما مصلحة في الشهادة لصالحهم إذ أنهما يخشيان أن يتهما بتزوير العقود إذا ما تبين أنها مزورة ، وفي هذا القول انتثات على شهادة كل محرر لعقد وكل شاهد عليه خصوصاً وأن المادة ٢٧٤ من قانون المرافعات تحتم أن ينصرف الإثبات إلى صحة الختم مما يستلزم وجود شاهد وقت التوقيع ، كذلك قال الحكم إنه يرجح شهادة شهود المطعون عليها دون أن يبين هذه الشهادة حتى تراقب محكمة النقض ما إذا كانت تؤدي إلى ما استتبعه الحكم منها ، والواقع أن ما شهد به هؤلاء الشهود يؤيد حق الطاعنين وفي ذلك كله ما يعيب الحكم بقصور أسبابه .

وحيث إنه يبين من أسباب الحكم المستأنف في صدد ما شهد به الشهود في التحقيق أنه بعد أن تلخص ما شهد به كل شاهد قال : ” وبما أنه لم يشهد أحد على صحة هذه العقود سوى على جوده وعبد عبد النعيم ، وبما أن المحكمة لا تشق في شهادتهما لأن أولهما هو محرر العقد والثاني شاهد عليه ولهما في ذلك مصلحة ظاهرة حتى لا يتهما أحد بجريرة التزوير يضاف إلى ذلك أن الثاني قال إنه شريك للمدعى الأول — الطاعن الأول — في الزراعة ، كما أن ثانيهما اعترف أن أخاه كان متزوجا من المدعى عليها — المطعون عليها — ثم طلقها مما يدعو المحكمة إلى الاعتقاد أنه متعامل ... وبما أن المحكمة ترجح شهادة شهود المدعى عليها

على شهود المدعين خصوصاً شاهدتها عيد التواب محمد الشريف لأنه رجل كبير في السن وهو قريب الطرفين” وقد أضاف الحكم المطعون فيه إلى هذه الأسباب تدعيها لها وردا على أسباب الاستئناف قوله : ” وترى هذه المحكمة بما تقدم وما تستخلصه من مراجعة محضر التحقيق الابتدائي أن على جودة أحمد محرر العقود قرر مبدئياً أن صناعته مزارع ، وبعد مناقشته في السبب الذي من أجله استدعاه البائع لتحرير عقود البيع — كما قرر في شهادته — هاد وقال صراحة إنه كان كاتب همومي فضلاً عن أن عبارته وأسلوبه في الشهادة ينم عن التصنع ، كما يكفي لأطراح شهادة الشاهد الثاني ما ثبت من أنه شريك هيد الباقي إبراهيم حسن حمزة أحد المستأنفين — الطاعن الثالث — الصادرة لصالحهم عقود البيع” ويبين من ذلك أن الحكم بعد أن استعرض أقوال الشهود إثباتاً ونفياً ووازن بين أقوالهم انتهى إلى ترجيح أقوال شهود المطعون عليها بأدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ومجادلة الطاعنين في ذلك لا تخرج عن كونها مجادلة في تقدير الدليل وهو مالا رقابة لهذه المحكمة على محكمة الموضوع فيه .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الطاعنين قدموا إلى المحكمة شهادة من عمدة ومشايخ مركز إطسا تثبت صدور العقود موضوع النزاع من مورت الطاعنين وأن كل مشتر وضع يده على ما اشتراه ، فلم يرد الحكم المطعون فيه على هذه الشهادة مما يعيبه بالقصور ويوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الطاعنين لم يقدموا دليلاً على أنهم سبق أن تمسكوا بهذه الشهادة أمام محكمة الموضوع وفضلاً عن ذلك فإن المحكمة ليست ملزمة بتعقب الخصوم في تفصيلات دفاعهم وحسبها أنها أقامت قضاءها على أسباب مؤدية إلى النتيجة التي انتهت إليها إذ في ذلك ما يفيد أنها اطرحت ما هذا ما أخذت به من مناحي الدفاع على أن المجادلة في ذلك لا تخرج عن كونها مجادلة في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ولا رقابة لهذه المحكمة عليها فيه .

وحيث إنه يخلص مما تقدم أن الطعن برمته لا يستند إلى أساس فيتعين رفضه .

جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود عواد المستشار ، وبحضور السادة : محمد متولى عتلم ، وأبراهيم عثمان يوسف ، والحسينى العوضى ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٨١)

طعن رقم ٢٥٦ سنة ٢٤ ق

— قانون "نشره بالجريدة الرسمية" . استئناف . تحضير . دفاع . حكم "تسبيب معيب" .
القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض مواد قانون المرافعات بشأن تحضير القضايا أمام المحاكم الاستئنافية . هل افترض العلم به يكون من تاريخ إدراجه فى الجريدة الرسمية أم من تاريخ توزيع الجريدة فعلا ؟ م ٤٠٥ مرافعات .

— إنه وإن كان القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض مواد قانون المرافعات بشأن تحضير القضايا أمام المحاكم الاستئنافية الصادر فى ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٣ والمدرج فى الجريدة الرسمية فى اليوم ذاته قد نظم إجراءات أوجب على الكافة اتباعها ابتداء من تاريخ العمل به ونص فى المادة الثالثة منه على العمل بالقانون المذكور من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية . إلا أن افترض علم الكافة بالاجراءات التى أوجبها ذلك القانون مرهون بعدم قيام أسباب تحول حتما دون قيام هذا الافتراض . فإذا كان المستأنف قد دفع بأنه قد استحال العلم بذلك القانون حتى تاريخ تقديمه لصحيفة الاستئناف إلى قلم الكتاب بمقولة إن الجريدة الرسمية التى نشر فيها ذلك القانون وإن كانت قد طبعت فى ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٣ إلا أنها لم توزع وتلشر فعلا إلا بعد تاريخ تقديمه لصحيفة الاستئناف فالتفت الحكم عن تحقيق هذا الدفاع فإنه يكون مشوبا بالقصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن المطعون عليه الأول بصفته قيا على والده الدكتور محمد على عرفه أقام الدعوى رقم ٥٣٨ سنة ١٩٥١ كلى القاهرة على الطاعنات والمطعون عليهما الأخيرين طالب فيها بالحكم بأحقية لمبلغ ١٥٨٧ ج و ٦٢٠ م المودع بدفاتر البريد الثلاثة المبينة أرقامها بالصحيفة بمكتب بريد مصر الجديدة باسم الطاعنات وإلزام من ينازع من الخصوم بالمصروفات . وفى ٧ من أبريل سنة ١٩٥٣ قضت المحكمة بطلبات المطعون عليه الأول . فاستأنفت الطاعنات هذا الحكم وقيد الاستئناف برقم ٥١٨ سنة ٧١ ق القاهرة ودفن ربح الرسم من صحيفة الاستئناف فى ٣٠ من مايو سنة ١٩٥٣ وتم إعلان تلك الصحيفة للمطعون عليه الأول فى ١ من يونيو سنة ١٩٥٣ . دفع المطعون عليه الأول ببطلان الاستئناف استنادا إلى أحكام القانون ٢٦٤ سنة ١٩٥٣ الذى صدر فى ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٣ ونشر فى الجريدة الرسمية فى نفس اليوم ونص فيه على العمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية . ردت الطاعنات على هذا الدفع بأن صحيفة الاستئناف أعدت فى ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٣ وأن قلم الكتاب استكمل قبول الرسم إلى يوم ٣٠ من مايو سنة ١٩٥٣ حيث قبل منهن ربح الرسم لأن الجريدة الرسمية التى نشر فيها ذلك القانون لم تكن قد وزعت فعلا ولم يكن لدى قلم الكتاب ما يدل على صدور القانون ونشره - وفى ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٤ قضت المحكمة ببطلان الاستئناف وأقامت قضاها على أن دفاع الطاعنات لا يجدى أمام صراحة نص المادة الثالثة من القانون ٢٦٤ سنة ١٩٥٣ التى أوجبت العمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية عدا الأحكام الخاصة بالاستئناف فلا تسرى إلا على الاستئناف الذى يرفع بمسند العمل به ، وواضح أن الاستئناف فى هذه الدعوى رفع فى ٣٠ من مايو سنة ١٩٥٣ أى بعد العمل

بالقانون المذكور — وأنه لا يعتد بدفاع الطاعنات في أن العبرة بتاريخ توزيع الجريدة الرسمية لا طبعها لأن المادة المشار إليها لا تحتل هذا التأويل وإنما ينصب فقط على التاريخ الذي أدرج فيه القانون في الجريدة الرسمية. وأنه لما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٥ صرافعات المعدلة بذلك القانون نصت على أن الاستئناف إذا لم يحصل على الوجه المشار إليه فيها كان باطلا وتحكم المحكمة ببطلانه من تلقاء نفسها — فطعنات الطاعنات في هذا الحكم بطريق النقض في ١٩ من يولييه سنة ١٩٥٣ وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة مذكرة بوجهة نظرها وهرض الطعن على دائرة فحص الطعون في ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٨ وفيها صممت النيابة على رفض الطعن ، وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة انظره بجلاسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٨ ثم أجل نظره إلى جلاسة ٥ من يونيه سنة ١٩٥٨ وفيها صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن مما تنهاه الطاعنات في السبب الأول من الحكم المطعون فيه قصور تسميته إذ أهفل واقعة اختلاف تاريخ طبع القانون رقم ٢٦٤ سنة ١٩٥٣ في الجريدة الرسمية عن تاريخ توزيعه وقلن في بيان ذلك إنهن تمسكن أمام محكمة الاستئناف بأن الجريدة الرسمية التي نشر فيها ذلك القانون وإن كانت قد طبعت في ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٣ إلا أنها لم توزع من المطبعة إلا بعد حوالي ستة أيام فكان رد المحكمة قاصرا على القول بأن هذا الدفاع لا يجدي لأن العبرة بالتاريخ الذي يدرج فيه القانون في الجريدة الرسمية .

وحيث إن هذا ينبغي صحيح — ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه ببطلان الاستئناف على ما أورده من : "أن الحاضر عن المستأنفات يبرر طريقة رفع الاستئناف على هذا النحو بأن الجريدة الرسمية التي نشر فيها القانون رقم ٢٦٤ سنة ١٩٥٣ وإن كان قد طبعت يوم ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٣ إلا أنها لم توزع وتنشر فعلا إلا بعد حوالي ستة أيام وأنه لغاية يوم ٣٠ من مايو سنة ١٩٥٣ وهو يوم دفع ربح الرسم على عريضة الاستئناف لم تكن الجريدة الرسمية قد وزعت فعلا . وأن هذا القول لا يجدي أمام صراحة نص المادة

الثالثة من القانون سالف الذكر الى اوجبت العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية هذا الأحكام الخاصة بالاستئناف فلا تسرى إلا على الاستئناف الذى يرفع بعد العمل به . وواضح أن الاستئناف الحالى رفع يوم ١٩٥٣/٥/٣٠ أى بعد العمل بالقانون المذكور ولا يمتد بقول الحاضر عن المستأنفات بأن العبرة بتاريخ توزيع الجريدة الرسمية لا طبعها إذ أن نص المادة المشار إليها لا يحتمل هذا التأويل وإنما ينصب فقط على التاريخ الذى يدرج فيه القانون بالجريدة الرسمية" ولما كان القانون رقم ٢٦٤ سنة ١٩٥٣ الصادر فى ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٣ والمدرج فى الجريدة الرسمية فى اليوم ذاته قد نظم إجراءات أوجب على الكافة اتباعها ابتداء من تاريخ العمل به ، ونص فى المادة الثالثة منه على العمل بالقانون المذكور من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية . وكان افتراض علم الكافة بالإجراءات التى أوجبهها ذلك القانون مرهونا بعدم قيام أسباب تحول حتما دون قيام هذا الافتراض . وإذا كانت الطاعنات قد دفعن بأنه قد استحال العلم بذلك القانون حتى تاريخ تقديمهن لصحيفة الاستئناف إلى قلم الكتاب . وكان الحكم المطعون فيه قد التفت عن تحقيق هذا الدفاع فإنه يكون مشوبا بالقصور متعيينا تقضيه دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

فهرس هجائى

للأحكام الصادرة من الجمعية العمومية والنقابات والدائرة المدنية

العدد الثانى - السنة التاسعة

رقم الصفحة	رقم القاعدة	الجمعية العمومية
		تنازع الاختصاص
٢٦٥	٨	اختصاص . نقض . وقف . صدور حكمين نهائين متناقضين أحدهما من المحاكم الأهلية والاخر من المحاكم الشرعية . اختصاص محكمة النقض بالفصل فى النزاع الناجم عن هذا التناقض . مثال ...
٢٦٥	٨	اختصاص . محاكم شرعية . وقف . اختصاص المحاكم المدنية دون المحاكم الشرعية بالفصل فى الدعوى التى تقوم على المطالبة بحق من الحقوق المدنية ضد ناظر الوقف سواء بصفته الشخصية أو بصفته ناظرا . مثال
٢٦٥	٨	التمسك فى طلب تنازع الاختصاص بأن أحد الحكمين المتناقضين صدر بطريق التواطؤ أو سقط بمضى المدة لعدم تنفيذه . لا محل له
		رجال القضاء
		إجراءات :
		إجراءات الطلب :
٧٣	٩	مرتبات . نيابة . الطعن بعد الميعاد فى قرار وزير العدل فما لم يتضمنه من منح الطالب المربوط المخصص لدرجة مساعد النيابة رغم علمه بالقرار . عدم قبول الطلب شكلا

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		إجراءات (تابع) :
٢٩٦	١٥	إجراءات الطلب "مبعاده" . عدم قبول الطلب شكلا إذا تقرر بالطعن في القرار بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية
		اختصاص : (س . تنازع الاختصاص) .
		استقالة :
٣١٥	٢٠	معاشات . حتى القاضي في الاستقالة في أى وقت ووجوب تسوية معاشه في هذه الحالة على أساس مرتبه الأخير
		أقدمية :
٢٨٢	١٢	تعيين محام من الدرجة الثانية بإدارة قضايا الحكومة بعد العمل بالقانون ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ في درجة وكيل نيابة التي مربوطها من ٣٦٠ - ٥٤٠ ج بعد زميل له في التخرج ويسبقه في الدرجة التي عين فيها في سلك النيابة . لا خطأ
٢٨٥	١٣	تعيين محام في وظيفة قاض بعد زميل له استوفى مثله شرط المصاحبة في التعيين في وظيفة قاض وعين قبله في القضاء . لا خطأ
٢٩٦	١٥	الطعن في قرار جمهوري فيما تضمنه من تحديد أقدمية الطاعن عند تعيينه في القضاء . عدم قبول هذا الطلب شكلا . الطعن في قرار لاحق على أساس الاستجابة للطلب السابق في تحديد الأقدمية . غير مستجيب

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		أقدمية (تابع) :
٣٠٣	١٧	تعيين محام بإدارة قضايا الحكومة قاضيا من الدرجة الثانية وصدور قرار من وزير العدل بتحديد أقدميته . تظلمه من هذا القرار ورفض التظلم . صدور مرسوم بعد ذلك بترقية بعض زملائه السابقين عليه في كشف الأقدمية . الطعن على هذا المرسوم بمقولة ظهور خطأ في تحديد أقدمية الطالب بالنسبة لواحد عمن يسبقونه في الأقدمية . لا أساس له
		أهلية :
٢٧٥	١٠	تفتيش . تقدير الطالب في تقرير التفتيش بدرجة " يشارف فوق المتوسط " . مؤداه عدم بلوغه درجة فوق المتوسط
٢٨٨	١٤	تقرير مجلس القضاء لقاعدة مقتضاها أنه لا يجوز أن يرشح لترقية إلا من يكون حاصلًا على تقريرين متواليين استقرت حالته فيهما في درجة " فوق المتوسط " . التزام الوزارة لهذه القاعدة . لا خطأ
٢٨٨	١٤	مدلول عبارة " يزيد قليلا عن المتوسط " عند تقدير درجة كفاية القاضي
٢٨٨	١٤	تفتيش . المقصود بما نص عليه المشرع في المواد ١٠ و ١١ و ١٣ من قرار ١٧/٤/١٩٥٢ بتنظيم التفتيش القضائي عند تقدير درجة أهلية القاضي
٣٠٧	١٨	تفتيش قضائي . تقدير كفاية القاضي بدرجة " وسط " . هودة لجنة التفتيش إلى الانعقاد وخص اعتراضات القاضي عن الملاحظات الموجهة إليه . استبعاد بعض الملاحظات وبقاء اللجنة على رأيها فيما يتعلق بالتقدير . النعي على هذا الرأي بصدوره بعد القرار المطعون فيه . انعدام جدواه . قرار التفتيش القضائي الصادر في ١٧/٤/١٩٥٢

رقم الصفحة	رقم المادة	
		ترقية :
٢٨٠	١١	محاكم شرعية . سلطة وزارة العدل في إرجاء شغل الوظائف التي خلت بالمحاكم الشرعية قبل انقضاء أجلها في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥
٢٩٩	١٦	الاستناد في تخطي القاض في الترقية إلى وظيفة قاض من الدرجة الأولى أو ما يعادلها إلى ما هو ثابت بملف خدمته . لا خطأ
		تفتيش قضائي : (سر . أهلية) .
		محاكم شرعية : (سر . ترقية . تنازع الاختصاص) .
		مرتبات : (سر . إجراءات الطلب) .
		نقض :
		الخصوم في الطلب :
٣١٢	١٩	النائب العام . عدم قبول توجيه الطلب إليه

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية
		نقابات
		انتخاب : (م . صيادلة) :
٣٢٣	٣٥	صيادلة . انتخاب مجلس النقابة . التأشير على ورقة الانتخاب بذير العلامة التي وضعتها لجنة الانتخاب ضمنا لمسيرة الانتخاب . بطلان الورقة
٣٢٣	٣٥	انتخاب مجلس النقابة . نقض . وجوب أن يكون الطامن في انتخاب مجلس نقابة الصيادلة من الطامنين الذين حضروا الجمعية العمومية وإلا كان الطامن منه غير مقبول شكلا

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الأحكام المدنية
		(١)
		إثبات : (سر . أيضا . مسئولية) .
		إثبات بالبينة : (سر . أيضا . أحوال شخصية . حكم "تسبيب معيب" . دفاع) :
		شهادة . محكمة الموضوع . سلطتها في ترجيح أقوال شهود أحد الطرفين
٦٣٣	٨٠	...
		إثبات بالقرائن : (سر . أيضا . قوة الأمر المقضي) :
		محكمة الموضوع . سلطتها في أن تستنبط من الوقائع قرائن مؤدية
٦٢٠	٧٩	...
		إقرار : (سر . تسجيل . موارد) .
		إجارة : (سر . أيضا . قوة الأمر المقضي) :
		دفاع . حكم "تسبيب معيب" . قصور الحكم إذا أغفل دفاع المستأجر بأن الأرض المطالب بأجرتها ليست هي الأرض التي تم التعاقد عليها
٤٧٠	٥٥	...
		أجانب : (سر . أحوال شخصية) .
		إجراءات : (سر . استئناف . دعوى . ضرائب . نقص "حالات الطعن") .
		أحكام وقتية : (سر . دعوى) .

رقم القائمة	رقم الصفحة	
		أحوال شخصية : (س . أيضا . استئناف . حكم " تسبیب معيب " و " بياناته " و " القبول المانع من الطعن فيه " . دفاع . قوة الأمر المقضى . موارد . نقض " تقديم الأوراق والمستندات " :
٤٨	٤٢٥	تطبيق . أجنب . قانون . طلب التطبيق من زوج مالمطى الأصل بريطاني الجنسية لا يقيم في مالطة ولا في غيرها من المستعمرات وإنما يقيم بمصر . وجوب تطبيق القانون الانجليزي ... طعن من يتعدى إليه الحكم . دفاع . " طلب الاحالة إلى التحقيق . إثبات بالبينه . حكم " تسبیب معيب " . قوة الأمر المقضى . وقف . رفض طلب الاحالة إلى التحقيق دون بيان سبب مقبول . قصور . مثال في الطعن ممن يتعدى إليه الحكم المبادئ باستحقاق وقف اختصاص : (س . أيضا . قضاء مستعجل . قوة الأمر المقضى) :
٧٨	٦١٨	أعمال إدارية . حجز إدارى . ضرائب . رفع الدوى بعدم أحقية الحكومة في مطالبة إحدى الشركات التى تملك دارا للسینما بفروق ضريبة الملاهى وبإعلان الجحز الإدارى المتوقع من أجلها . اختصاص المحاكم بالفصل في هذه الدعوى استيداع : (س . موظفون) .
٧٢	٥٧٩	استئناف : (س . أيضا . دوى . قانون . نقض . " أسباب متعلقة بالنظام العام " و " أسباب جديدة ") :
		أحوال شخصية . عدم التزام المستأنف أن يضمن تقصير الاستئناف في مسائل الأحوال الشخصية أسبابا ولا قلم الكتاب بإعلان المستأنف عليه بملخص تقرير الاستئناف وأسبابه .
٤٢	٣٧٤	المواد ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧٧ مرافعات

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		امتناف : (تابع) :
		إجراءات . إظهار . إعلان . لأجل لإظهار من لم يحضر من الامتناف عليهم طبقا للأداة ٩٦ مرافعات إذا لم يكن وجهت إليه طلبات لا أمام محكمة أول درجة ولا أمام محكمة الامتناف .
٥٣١	٦٥	مثال
		أحوال شخصية . وقف . دفاع . إثبات . الأثر الناقل للامتناف طبقا للمادتين ٣١٧ و ٣٣١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . مثال في دعوى استحقاق في وقف
٥٩٧	٧٥	استئناف :
		الخصوم في الامتناف :
		عدم وجوب قبول الامتناف لكل من كان خصما في الدعوى أمام محكمة أول درجة
٥٣١	٦٥	إعذار : (سر . استئناف) .
		إعلان : (سر . أيضا . استئناف . نقض "إعلان الطعن") :
		الإعلان بلجهة الإدارة . جواز تسليم صورة الإعلان إلى شيخ البلد في أحد البنادردون مأمور البندر
٥٢٦	٦٤	أعمال إدارية : (سر . اختصاص) .
		إكراه : (سر . موظفون) .
		أموال عامة : (سر . وقف) .
		إنكار التوقيع :
		تزوير . عدم التزام منكر التوقيع بالختم بسلوك سبيل الطعن بالتزوير إلا إذا أقر بصحة الختم أو ثبت للحكمة صحته من الأدلة التي قدمها المتمسك بالورقة . أثر عدم توافر إحدى هاتين الحالتين
٣٣٦	٨٠	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إنكار التوقيع : (تابع) :
		عدم توقيع رئيس المحكمة على الورقة المطعون فيها بالإنكار .
٦٣٣	٨٠	لا بطلان
		أهلية : (س . أيضا حكم "إيداع أسبابه" . نقض "المصلحة في الطعن" و "نظر الطعن أمام المحكمة" :
٥٠١	٦٠	عوارض الأهلية . حجر . السسفة والغفلة . تعريفيهما ... عوارض الأهلية حجر . دفاع "طلب نذب طبيب" . عدم الترام المحكمة بنذب طبيب لتوقيع الكشف الطبي على المطلوب المحجور عليه والاطلاع على التقارير الطبية السابقة وإبداء رأيه فيها . رفض هذا الطلب . لا إخلال بحق الدفاع
٥٠١	٦٠	إيجاب : (س . عقد "ركن الرضا") .
		(ب)
		بيع : (س . عقد "ركن الرضا" و "تفسيره") . تراحم المشترين : (س . تسجيل) .
		(ت)
		تأمين : (س . عمل) . تحضير : (س . دعوى . قانون) . تحكيم : (س . أيضا . نقض "المصلحة في الطعن" و "أسباب جديدة") :
		عقد "تفسيره" . محكمة الموضوع . سلطاتها في تفسير مشارطة التحكيم
٥٧١	٧١	حكم "تسبيب كاف" . عدم الترام المحكمة بإيراد نصوص مشارطة التحكيم في الحكم إذا تعلق النزاع بواقعة سلبية لم تتضمنها نصوصها
٥٧١	٧١	

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		نزوير : (س . إنكار التوقيع) .
		تسجيل :
٢٣٠	٢٢٩	بيع "تزامم المشترين" . إثبات "إقرار" . انتقال الملكية إلى المشتري الذي سجل عقده بالتسجيل ولو ثبت علمه بالتصرف السابق الذي لم يسجل ووقع كشاهد على العقد السابق
٤٩٤	٥٩	بيع "تزامم المشترين" . تصرف البائع في العقار المبيع بالبيع إلى مشتركان . قيام كل من المشترين برفع دعوى صحة تعاقد وتسجيلهما الصحيفتين في يوم واحد وساعة واحدة ثم قيام كل منهما بتسجيل حكم صحة التعاقد الصادر له . العبرة في المفاضلة بأسبقية رقم تسجيل صحيفة الدعوى
٥٨٧	٧٣	بيع "تزامم المشترين" . تمسك المشتري الثاني بأسبقيته في تسجيل صحيفة دعواه بصحة التعاقد على تسجيل صحيفة دعوى المشتري الآخر بصحة التعاقد والتأشير بالحكم الصادر فيها . إهدار الحكم لذلك . خطأ . قانون التسجيل ١٨ لسنة ١٩٢٣ ...
		تقدم :
٦٢٠	٧٩	حيازة . حكم "تسبيب كاف" . نفى الحيازة المقترنة بنية التملك من مدعى الحيازة وعن مورثه . اعتبار ذلك ردا ضمنيا على تمسك مدعى الحيازة بالتملك بالتقدم بنوعيه
		تقرير التلخيص : (س . دعوى) .
		تنازل : (س . خرائب) .
		تواطؤ : (س . صورية) .
		(ج)
٢٥٠	٣٩	جمعيات : (س . أيضا . نقض "سبب جديد") : طوائف . طائفة رؤساء البوغاز بالاسكندرية . التزام مجلس الإدارة فيها وجمعيتها العامة باتباع نصوص لائحتها فيما يتعلق بتقرير الإحالة على المعاش

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		جمعيات : (تابع) :
٣٥٠	٣٩	طوائف . عقد "تفسيره" . تفسير المادتين ١٤ و ٤١ من لائحة طائفة رؤساء البوغاز بالاسكندرية
٣٥٠	٣٩	طوائف . عدم جواز القياس على حالات الإحالة على المماش الواردة في المادة ١٤ من لائحة طائفة رؤساء البوغاز بالاسكندرية
		جنسية :
٤٢٥	٤٨	الجنسية البريطانية طبقا لقانون الجنسية البريطاني الصادر في سنة ١٩٤٨ . شمولها جميع رعايا المملكة المتحدة والمستعمرات ومنها مالطة
		جيش : (سر. موظفون) .
		(ح)
		حجر : (سر. أهلية . حكم "إيداع أسبابه" . نقض "المصلحة في الطعن" . و "نظر الطعن أمام المحكمة") .
		جزر إداري : (سر. اختصاص) .
		حكم :
		القبول المانع من الطعن فيه :
٦٠٩	٧٧	أحوال شخصية . قوة الأمر المقضي . الطعن بالنقض من زوجة في الحكم الصادر برفض دعواها بالمطالبة بميراثها عن زوجها قبل صدور حكمين آخرين في دعوتين رفعتهما للطالبة بمؤخر الصداق وبالثقة وقبولها هذين الحكمين . عدم انسحاب أثر هذا القبول إلى الحكم المطعون فيه

رقم القاعدة	رقم المادة	
		حكم : (تابع) :
		إيداع أسبابه :
٥٠١	٦٠	أهلية . حجب . صدور قرار من محكمة ابتدائية في مادة حجب . عدم إيداع أسبابه في مدة الخمسة عشر يوما المنصوص عليها في المادة ١٠١٨ مرافعات . لا بطلان
		بياناته :
٥٢٦	٦٤	استقالة أحد أعضاء الهيئة التي سمعت المرافعة وقبول هذه الاستقالة قبل النطق بالحكم . بطلان الحكم
٦٠٩	٧٧	أحوال شخصية . حكم صادر في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . عدم بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية فيه . بطلان الحكم
٤٤١	٥١	تسبيب كاف : (س . أيضا . تحكيم . تقادم . عقد "تفسيره") : حكم استثنائي . تسبيبه . النعي عليه بالقصور استنادا إلى وقائع لم يحصلها ولم يعول عليها في قضائه . لا محل له
٦٢٠	٧٩	حكم استثنائي . تسبيبه . عدم التزام محكمة الدرجة الثانية إذا هي ألغت حكما ابتدائيا بالرد على جميع ما ورد في هذا الحكم من الأدلة
		تسبيب معيب : (س . أيضا . إجارة . أحوال شخصية . دهوى . دفاع . ضرائب . قانون . مسئولية) :
٤٥٣	٥٢	نقض . حالة الطعن ببطلان الحكم . عدم جواز الاستناد إلى أسباب الحكم الابتدائي في إقامة الحكم المطعون فيه إذا كان هذا الحكم قد أقيم على دعامة جديدة أهدر بها الدعامة التي أقيم عليها الحكم الابتدائي

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		حكم : (تابع) :
٥٤٦	٦٧	إثبات بالبينة . أحوال شخصية . مواريت " ثبوت الوفاة والوراثة " . عدم بيان ماهية البينة التي استند إليها الحكم في ثبوت الوفاة والوراثة ومؤداها والحقيقة التي ثبتت للمحكمة من هذه البينة . قصور
		تشكيل المحكمة :
٥٢٦	٦٤	استقالة أحد أعضاء الهيئة بالنسبة للمرافعة وقبول هذه الاستقالة قبل النطق بالحكم . بطلان الحكم
		حيازة : (س. تقدم) .
		(خ)
		خصومة :
		سقوط الخصومة : (س. دعوى) .
		(د)
		دعوى : (س. أيضا . نقض " الخصوم في الطعن " و " نظر الطعن أمام المحكمة ") .
٨٢	٤٣	خصومة " سقوط الخصومة " . قانون . سريان قانون المرافعات الحالي بشأن مدة سقوط الخصومة متى بدأت المدة في السريان بعد العمل به . المادتان ١ و ٣٠١ مرافعات
		خصومة " سقوط الخصومة " . الشروط الواجب توافرها في الإجراء القاطع لمدة سقوط الخصومة . أمثلة لا تتوافر فيها هذه الشروط
١٢	٤٣	...

رقم الصفحة	رقم القائمة	دعوى : (تابع) :
٣٨٢	٤٣	خصومة "سقوط الخصومة" . محكمة الموضوع . سلطاتها في تقرير أن الطلب المقدم من المتمسك بسقوط الخصومة إلى قلم كتاب محكمة الاستئناف باستحضار ملف الاستئناف من محكمة أخرى لا يفيد تنازلاً عن طلب السقوط وقبولاً بموالاته النظر في الاستئناف
٣٨٢	٤٣	خصومة "سقوط الخصومة" . نقض "أسباب جديدة" . استصدار المتمسك بسقوط الخصومة أمراً بصد النقض والإحالة بتقدير المصروفات والأتعاب المحكوم بها لصالحه في حكم النقض وإعلان هذا الأمر وتنفيذه والتمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بأن هذه الإجراءات تعتبر قاطعة لمدة سقوط الخصومة . غير جائز
٣٨٢	٤٣	خصومة "سقوط الخصومة" . معنى أثر سقوط الخصومة في الأحكام الصادرة في القضية
٣٨٢	٤٣	خصومة "سقوط الخصومة" . نفاذ . أحكام وقتية . الأحكام التي تمهيدا للمادة ٣٠٤ مرافعات من أثر سقوط الخصومة
٣٨٢	٤٣	خصومة "سقوط الخصومة" . استئناف . أثر سقوط الخصومة في الاستئناف . المادة ٣٠٥ مرافعات
٤٣٧	٥٠	استئناف . تحضير . حكم . إجراءات . تقرير التلخيص . إغفال إيداع تقرير التلخيص وتلاوته لدى نظر الدعوى أمام محكمة الاستئناف . بطلان الحكم

رقم القاعدة	رقم المادة	
		دعوى : (تابع) :
٤٨٢	٥٧	طلبات الخصوم فيها . التزام القاضي بالتقيد بمحدودها ...
٥٢٣	٦٣	استئناف . تقرير التلخيص . إجراءات . إغفال تلاوة تقرير التلخيص أمام محكمة الاستئناف . بطلان الحكم
		دعوى الضمان : (س . نقض "الخصوم في الطعن") .
		دفاع : (س . أيضا . إجارة . أحوال شخصية . استئناف . أهلية . ضرائب . قانون . مسئولية) :
٢٨٢	٤٣	طالب مد أجل الحكم لتقديم مذكرات . محكمة الموضوع . هدم التزامها بإجابة هذا الطلب متى استكملت دفاع الخصوم ومنعهم الآجال الكافية لتقديم المذكرات والمستندات
		طلب الإحالة إلى التحقيق . إثباتات بالبيينة . حكم "تسبيب معيب" . أحوال شخصية . قوة الأمر المقضى . وقف . طعن من يتعدى إليه الحكم . رفض طلب الإحالة إلى التحقيق دون بيان سبب مقبول . قصور . مثال في الطعن ممن يتعدى إليه الحكم الصادر باستحقاق في وقف
٦١٧	٧٨	دفع : (س . قوة الأمر المقضى) .
		(س)
		رسم الأيلولة : (س . ضرائب . نقض "أسباب جديدة") .
		(ش)
		شركة : (س . نقض "الخصوم في الطعن") .
		شركات التضامن : (س . ضرائب) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		شهادة : (ر إنبات "بالينة") . (ص)
		صورية :
٣٣٠	٣٣٦	عقد . عيوب الرضا . تواطؤ . اختلاف الطعن على العقود بالصورية عن مجرد الطعن بالتواطؤ (ض)
		ضرائب : (ر . أيضا . اختصاص . نقض "أسباب جديدة") :
٣٤٥	٣٨	قانون . وجوب اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة في سنة ١٩٤٨ ما دام الربط في هذه السنة لم يصبح نهائيا وقت سريان المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ واو كان التقدير مطعوننا عليه من جانب المحول وحده ضريبة المهن التجارية . سريانها بالنسبة لأرباح مهنة الرقص قبل إلغاء المادة ٧٢ ق ١٤ سنة ١٩٣٩ بالقانون
٤١٢	٤٥	رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ ضريبة المهن التجارية . قانون "رجعية القوانين" . عدم سريان القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ على السنوات الضريبية
٤١٢	٤٥	السابقة ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . حكم "تسيب معيب" . دفاع . اتخاذ أرباح المحول في سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير أرباحه في سنة ١٩٤٨ والاستناد في تقدير أرباح سنة ١٩٤٧ إلى حكم الابتدائي صادر به مع أنه ألغى استئنافيا وتمسك مصلحة الضرائب بذلك . إبطال هذا الدفاع في الحكم . قصور . المرسوم بقانون
٤١٦	٤٦	رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢

رقم الصفحة	رقم القائمة	مضرائب : (تابع) :
٤٢٠	٤٧	ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . تنازل . قانون . قيام الممول الخاضع للربط بطريق التقدير بالطعن في تقدير أرباحه في سنة ١٩٤٨ وتنازله عن الطعن بمصد صدور المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ . سريان هذا القانون عليه ووجوب اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير أرباحه في سنة ١٩٤٨ . عدم الاعتداد بتنازله عن الطعن
٤٦١	٥٣	شركات التضامن . تصفية . إجراءات . التزام كل شريك في شركة التضامن شخصيا عن حصته في أرباح الشركة وبطلان الإجراءات الموجهة من مصلحة الضرائب إلى مدير الشركة عن الضريبة المستحقة على الشركاء المتضامنين ما لم يكونوا قد أنابوا هذا المدير في تقديم إقرار الأرباح
٤٧٣	٥٦	رسم الأيلولة . أرض ليست من الأملاك الخاضعة لعوائد المباني ورغم كونها تزرع فإنها تعتبر من الأراضي المعدة للبناء . خضوعها في تقدير قيمتها تمهيدا لتقدير رسم الأيلولة إلى حكم المادة ٣٧ دون المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ...
٤٧٣	٥٦	رسم الأيلولة . أرض كانت من الأطنان الزراعية في حياة مورث المورث ثم تغيرت صفتها بعد وفاته وأصبحت أرضا معدة للبناء . عدم جواز تخفيف رسم الأيلولة المستحق عليها إلى النصف
٥١٥	٦٢	ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . العبء في خضوع الربح الناجم من عمليات شراء وبيع الأوراق المالية لهذه الضريبة ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		ضرائب: (تابع) :
٥١٥	٦٢	ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . محكمة الموضوع . سلطاتها في أن تستخلص لأسباب سائغة امتنان أحد الأشخاص مهنة ما واتخاذها حرفة معتادة له . مثال
٥١٥	٦٢	ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . اعتبارها الأصل العام الذي يسرى على كل مهنة لم تستثن بنص خاص طبقاً للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠
٥٥٠	٦٨	ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . سريانها بالنسبة لأرباح الفرج السينمائي طبقاً للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠
٥٥٠	٦٨	ضريبة المهن غير التجارية . قانون . لوائح . دستورية تفويض وزير المالية الوارد بالمادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بإضافة مهن غير تجارية إلى المهن الواردة في هذه المادة
٥٥٠	٦٨	قانون . التعديل الذي أدخل على القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ . عدم سريانه على الماضي ...
		ضريبة المهن التجارية : (مر . ضرائب) .
		(ط)
		طرح النهر :
٦٢٠	٧٩	إثبات . عبء الإثبات . ملكية الحكومة لأطيان طرح النهر . وقوع عبء إثبات انتقال ملكيتها إلى من يدعى الملك فناء

رقم القاعدة	رقم المنفعة	
		طوائف : (ر . جمعيات . نقض "سبب جديد") .
		(ع)
		عقد : (ر . أيضا . جمعيات . صورية . مسئولية) .
		تفسيره : (ر . أيضا . تحكيم) :
		بيع . حكم "سبب كاف" . تفسير عقد بيع بما لا يخالفه فيه لظاهر عباراته . تزيد الحكم فيما أورده من مدلول مستند آخر في الدعوى . لا خطأ ولا عيب
٥٣١	٦٥	
		ركن الرضا :
		إيجاب . بيع . التزام الموجب بالبقاء على إيجابه مدة معينة . عدم جواز العدول من هذا الإيجاب أو تعديله إلا في الفترة السابقة على وصوله إلى علم من وجه إليه . مثال في بيع . المادتان ٩١ و ٩٣ مدني
٣٥٩	٤٠	
		عمل :
		وقف العامل عن عمله . المقصود بلفظ "العلم" الوارد بالفقرة الخامسة من المادة ٢٧ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤
٤٦٦	٥٤	
		فصل العامل في غير الحالات الواردة بالمادة ٤٠ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ . التزام مدعى حصول التعسف بإثباته
٤٨٧	٥٨	
		تأمين . عدم جواز الجمع بين المكافأة والتأمين
٥٤٠	٦٦	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		عمل : (تابع) :
٥٩١	٧٤	فسخ . مرض العامل . عدم انفساخ عقد العمل بسبب مرض العامل ما لم يتم الدليل على أن رب العمل أعرب عن نيته في الفسخ بسبب ذلك
٥٩١	٧٤	فسخ . محكمة الموضوع . سلطتها في استخلاص نية رب العمل في إنهاء عقد العمل بسبب مرض العامل مما يقدم إليها من الأدلة ديوب الرضا : (ر . صورية . موظفون) . (ف)
		فسخ : (ر . عمل) :
		(ق)
		قانون : (ر . أيضا . أحوال شخصية . دعوى . ضرائب) :
		نشره بالجريدة الرسمية :
		استئناف . تحضير . دفاع . حكم "تسيب معيب" .
٦٣٩	٨١	القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض مواد قانون المرافعات بشأن تحضير القضايا أمام المحاكم الاستئنافية . هل اقتراض العلم به يكون من تاريخ إدراجه في الجريدة الرسمية أم من تاريخ توزيع الجريدة فعلا ؟ رجعية القوانين : (ر . ضرائب) .
		قضاء مستعجل :
		اختصاص . عدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر طلب تمكين طالب من متابعة الدراسة بمعهد قرر فصله . حقه بما له من سلطة تحويل الطلبات في القضاء بقسود اسم الطالب بجداول امتحانات المعهد . مادة ٤٩ مرافعات
٣٦٨	٤١	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		قوة الأمر المقضى : (سر . أيضا . أحوال شخصية . حكم " القبول المسامح من الطعن فيه " . دفاع . نقض . " أسباب متعلقة بالنظام العام " و " حالات الطعن ") :
٣٨٣	٤٣	انعدام حجية الحكم الصادر بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وتنفي ما تنازع عليه الخصوم حول صحة الإعلان وإطلانه ...
		إجارة . اختصاص . دفع . رفع دعوى إثبات حالة منزل استولت عليه وزارة المعارف أمام المحكمة الجزئية . دفعها بعدم الاختصاص بمقولة إنها من اختصاص القضاء المستعجل . رفع دعوى أخرى أمام المحكمة الابتدائية بالمطالبة بالأجرة ودفعها بعدم الاختصاص استنادا إلى القانون ٧٦ لسنة ١٩٤٧ . القضاء نهائيا برفض الدفع الأول لا يحول دون الفصل في الدفع الآخر ...
٤٣١	٤٩	إثبات " بالفرائض " . أحوال شخصية . وقف . الاستناد إلى قرارات صادرة بالنظر على الوقف والتمكين باختيار ما جاء فيها قرينة إلى جانب قرائن أخرى على عدم انتساب مدعى الاستحقاق إلى مستحق في الوقف . لا خطأ
٥٩٧	٧٥	(ل) لوائح : (سر . ضرائب) . (م) مجالس بلدية : (سر . موظفون) . محكمة الموضوع : (سر . إثبات بالبينه . إثبات بالفرائض . تحكيم . دعوى . دفاع . عمل) . مرض العامل : (سر . عمل) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		مسئولية :
		المسئولية التقصيرية . إثبات . التزام المضرور بإثبات وقوع الخطأ الذي نشأ عنه حادث احتراق الطائرة وارتبط معه برابطة السببية
٤٤١	٥١	القضاء برفض دعوى التعويض المؤسسة على المسؤولية التقصيرية على ما ثبت للمحكمة من أن الضرر نشأ بسبب أجنبي لا يدعى عليه فيه . عدم التزام المحكمة بالتعويض عن وقوع خطأ من المضرور أو من الغير
٤٤١	٥١	عقد . المسؤولية التقصيرية والمسئولية التعاقدية . اندفاع كل من المسئولين بإثبات السبب الأجنبي في وقوع الحادث . مثال ...
٤٤١	٥١	حكم "تسبب معيب" . دفاع . تمسك المضرور بأن المقاتل الذي عهد إليه المالك يجهل أصول المقاتلة . عدم الرد على هذا الدفاع . قصور
٥٥٧	٦٩	معاشات :
		سن التقاعد : (س . موظفون) .
		مواريث : (س . أيضا . حكم "تسبب معيب") :
		أحوال شخصية . إلام شرعى . مدى حجته . لائحة ترتيب المحاكم الشرعية
٦٠٣	٧٦	ثبوت الورثة . إثبات "الإقرار" . عدم ضمان المدعى عليه في اعتبار المدعى من الورثة إذا ثبت ذلك للمحكمة . عدم اعتبار هذه العبارة لإقرارا بالحق المدعى به
٦٠٣	٧٦	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		موظفون :
		جيش . استيداع . إحالة الضابط إلى الاستيداع لمضى ثلاث سنوات في رتبة الأميرالاي دون ترقية وإعادته إلى الخدمة العاملة وترقيته . أمر جوازي . الأمر العسكري الخاص رقم ١٩٤
٣٣٧	٣٧	سنة ١٩٢٥
		جيش . استيداع . عيوب الرضا . إكراه . اختصاص لجنة ضباط الجيش باقترح عدم ترقية ضابط في الاستيداع إلى رتبة اللواء وعدم إعادته الخدمة العاملة واقتراحها مكافأته بمنحه رتبة اللواء وتسوية معاشه على أساس هذه الرتبة إن طلب ذلك . قبول الضابط هذا الاقتراح . لا إكراه . مرسوم ٢٢ مارس
٣٣٧	٣٧	سنة ١٩٤٦
		جيش . استيداع . عدم التزام لجنة الضباط بإحالة الضابط على اللجنة الطبية وهي في سبيل النظر في أمر إعادته إلى الخدمة العاملة أو تركه في الاستيداع
٣٣٧	٣٧
		معاشات " من التقاعد " . مجالس بلدية . عدم سرعان قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ على موظفي المجالس البلدية وخضوع هؤلاء للتوازين واللوائح المنظمة لشؤونهم ومنها القرار الوزاري الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٥ بتحديد من التقاعد بميتين سنة
٤٠٧	٤٤
		(ن)
		نزع ملكية :
		تقدير قيمة التمويض في حالة الاستيلاء على جزء من مزارع بغير اتباع الإجراءات القانونية . ق ٥ سنة ١٩٠٧
٥١٠	٦١

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		نفاذ : (س . دعوى) .
		نقض : (س . أيضا . حكم " تسبيب معيب ") :
		أسباب جديدة : (س . أيضا . دعوى . نقض " المصوم في الطعن ") :
٣٤٠	٣٩	جميعات . طوائف . عدم جواز التعدي لأول مرة أمام محكمة النقض بأن ما ورد بالمادة ٤١ من لائحة طائفة رؤساء البوغاز بالأسكندرية من تحويل مجالس الإدارة منح الإطانات دون قيد يفيد إطلاق حقه في تقرير المعاش
٤٧٣	٥٦	ضرائب . رسم الأيلولة . عدم جواز التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بأن الأرض موضوع النزاع من الأطباء الزراعية وتقدير قيمتها على أساس الفقرة الأولى من المادة ٢٦ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤
٥٣١	٦٥	إجراءات . استئناف . إمدار . التعدي لأول مرة أمام محكمة النقض بطلان الإجراءات المؤسس على عدم مراعاة ما نقض به المادتان ٩٦ و ١٦٦ مرافعات أو المؤسس على القول بأنه يجب شمول الاستئناف لكل من كان خصما في الدعوى أمام محكمة أول درجة استنادا إلى المادتين ٤٠٩ و ٤١٢ مرافعات . غير جائز
٥٧١	٧١	تمكيم . عدم قبول التعدي لأول مرة أمام محكمة النقض بأنه لا يحق لأحد طرفي مشاركة التكميم أن يتمسك بانقضائها ببعض الأجل المحدد قانونا لإصدار الحكم في خلاله إذا كان قد عمل على تعطيل المتكيمين عن أداء وظائفهم

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		نقض : (تابع) :
		أسباب متعلقة بالنظام العام :
٤٣١	٤٩	استئناف . قوة الأمر المقضى . عدم جواز التمسك لأول مرة في المرافعة الشفوية أمام محكمة النقض بأن الاستئناف لم يكن جائزا متى كان النعي واردا في التقرير على موضوع الاستئناف لا شكه الذي يكون قد حاز قوة الأمر المقضى
		إعلان الطعن :
٤٨٢	٥٧	إعلان . مخاطبة أحد المطعون عليهم مع زوجته المقيمة معه وتسليمها صورة الإعلان الخاصة به . عدم وجود باقي المطعون عليهم وعدم وجود من يستلم عنهم وتسليم الصور الخاصة بهم إلى شيخ البلد وإخطارهم بذلك . الدفع المقدم من المطعون عليهم جميعا ببطالان الطعن لبطلان إعلان التقرير إليهم تأسيسا على أن ورقة الإعلان لم تتضمن اسم مستلمها واستدلالهم على ذلك بصورة من الصور التي سلمت إلى شيخ البلد . لا محل له
٥٢٣	٦٣	إعلان . عدم تسليم صورة إعلان الطعن للمطعون عليه شخصيا وتسليمها إلى شخص ذكر المحضر أنه قريبه دون إثبات أنه يقيم معه . بطلان الإعلان
٥٥٧	٦٩	عدم إعلان أحد المطعون عليهم بالطعن في دعوى لا يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين . بطلان الطعن بطلانا لا يمتد إلى من أمان بالطعن من المطعون عليهم
		التقرير بالطعن :
٤٣١	٤٩	إجارة . عدم جواز التحدى بدفع يقوم على تعيب الحكم لم يرد في تقرير الطعن . مثال
٦٠٣	٧٦	البيانات الواجب اشتماله عليها

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		نقض : (تابع) :
		الخصوم في الطعن :
		دعوى "دعوى الضمان" . قيام المدعى برفع الدعوى ضد المدعى عليه وطلبه الحكم في مواجهة ضامن أدخله بتثبيت ملكيته إلى أطياف متنازع عليها وصدور الحكم ضد المدعى عليه . حق المدعى عليه عند الطعن في الحكم في اختصاص المدعى دون الضامن
٣٣٠	٣٦	المطعون عليه لم يكن طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه . عدم قبول الطعن
٤٣٧	٥٠	دعوى . صفة الخصوم فيها . وقف . النظر عليه . توافر صفة ناظر الوقف في رفع طعن من الحكم الصادر في النزاع القائم بين جهة الوقف ووزارة الأوقاف حول صفة أعيان النزاع وما إذا كانت وقفا خيرا أو أموالا عامة أو ذات كيان مستقل
٤٥٣	٥٢	وقف . النظر عليه . التمسك عليه لأول مرة أمام محكمة النقض بأن ناظر الوقف لم تعد له صفة في تمثيله طبقا للقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . غير جائز
٤٥٣	٥٢	اختصاص من لم يكن خصما في الدعوى أمام محكمة الاستئناف في الطعن بالنقض . غير جائز
٥٣١	٦٥	شركات . الغرض من ذكر البيانات العسامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم في تقرير الطعن . كفاية كل بيان من شأنه تحقيق هذا الغرض . مثال . م ٤٢٩ مصرا فعات ...
٥٧٩	٧٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		نقض . (تابع) :
		المصاحبة في الطعن :
٥٠١	٦٠	أهلية . حجر وفاة المطلوب الجرح عليه بعد صدور الحكم المطعون فيه لا تمنع توافر مصاحبة طالب الجرح في الطعن على الحكم ...
٥٧١	٧١	تحكيم . المصاحبة النظرية البهتة لا تصلح أساسا للطعن . مثال عن حكم قضى في منطوقه ببطلان مشاركة تحكيم دون الحكم بانهضائها . المادة ٧١٣ صرافعات قديم
		تقديم الأوراق والمستندات :
٥١٠	٦١	عدم التزام الطاعن بتقديم صورة من الأحكام التمهيدية ... متى يجوز للطاعن تقديم مستندات جديدة في الميعاد الثاني .
٥٧١	٧١	م ٤٣٢ صرافعات
٦٠٩	٧٧	أحوال شخصية . عدم تقديم صورة من الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . عدم قبول الطعن . أمر رئيس المحكمة بضم ملف الدعوى بعد قوائم الميعاد . لا يغني عن هذا الإجراء ...
		حالات الطعن :
٣٨٣	٤٣	الطعن بخالفة حكم سابق . إجراءات . قوة الأمر المقضى . الحكم الصادر بسقوط الخصومة في الاستئناف . ماهيته . عدم اعتباره حكما في موضوع الخصومة يفتح به باب الطعن بالنقض المنصوص عليه في المادة ٤٢٦ صرافعات

رقم الصفحة	رقم الفاصلة	
		نقض . (تابع) :
		نظر الطعن أمام المحكمة :
٥٠١	٦٠	دعوى "انقطاع الخصومة" . أهلية . حجر . متى تعتبر الدعوى مهياة للحكم أمام محكمة النقض ويجب الاستمرار في نظرها أمامها ؟ مثال في دعوى حجر
		(و)
		وقف : (س . أيضا . استئناف . دفاع . قوة الأمر المقضى . نقض "الخصوم في الطعن") :
٥٠٣	٥٢	أموال عامة . شرط اعتبار الأماكن المخصصة للعبادة والبر والإحسان من الأملاك العامة . تولى وزارة الأوقاف إدارة أعيان تلك الأماكن بصفتها ناظرة لا يخلع عليها صفة المسال العامة
٥٦٣	٧٠	وقف خيرى . صحة الوقف الخيرى إذا كان على جهة بر يستوى فيها الفريقان الغنى والفقر . مثال وقف خيرى : (س . وقف) .

تم طبع هذا العدد بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
في ٢٢ من ربيع الأول سنة ١٣٧٨ الموافق (٦ أكتوبر سنة ١٩٥٨)

محمد الفاتح عمر
عضو مجلس الإدارة المتدب



محكمة النقض

المكتب الفني

مجموعات

الأحكام الصادرة من الجمعية العمومية
والدائرة المدنية

السنة التاسعة

العدد الثالث : من أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٥٨

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي الفرعية

١٩٥٨

**الأحكام الصادرة
من
الجمعية العمومية**

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٨

(٢١)

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ، ومحمود عباد ،
ومصطفى كامل ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، ومحمود حلي خاطر ، ومحمد
زغفراني سالم ، ومحمد رفعت المستشارين .

الطلابان رقما ١٣٧ سنة ٢٦ ، ٢٦ سنة ٢٧ ق "رجال القضاء".

(١) قضاة . ترقية . سبق الاعتراض على تقرير تفتيش . رفضه . لا تجوز المجادلة فيه
بعد ذلك .

(ب) قضاة . ترقية . عدم استقرار حالة الطالب على درجة "فوق المتوسط" بحصوله على
تقريرين متواليين يشهدان له ببلوغها . تخطيه في الترقية . عدم إنطواء القرارات المطعون
فيهما على مخالفة للقانون أو إساءة لاستعمال السلطة .

١ - متى كان الطالب قد سبق له الاعتراض على تقرير تفتيش على أعماله
تخطئه الوزارة بسببه في الترقية وحكمت هذه المحكمة برفضه فلا يجوز له معاودة
الجدل أو البحث بعد ذلك في هذا التقرير .

٢ - متى تبين أن الطالب - وهو وكيل محكمة - إلى تاريخ صدور
القرارين الجمهوريين المطعون عليهما - اللذين أغفلا ترقيته - لم يتوافر له

ما استلزمه مجلس القضاء الأعلى من استقرار حالته على درجة "فوق المتوسط" بحصوله على تقريرين متواليين يشهدان له ببلوغه هذه الدرجة ، وكان يبين من مقارنة حالته بحالة زملائه ممن تخطوه في الترقية أنه لا مخالفة في القرارات المذكورين للقوانين أو اللوائح ولا إساءة فيها لاستعمال السلطة ، فإنه يكون على غير أساس طلبه إلغاءهما متعين رفضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر .

وبعد المرافعة والمداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعها الشكلية .

وحيث إن وقائع هذين الطلبين على ما يبين من تقريرى الطعنين وسائر الأوراق تتلخص فى أنه بتاريخ ٣١ من يولييه سنة ١٩٥٦ صدر قرار رئيس الجمهورية بتعيينات وتنقلات وانتدابات قضائية بالمحاكم رقى بمقتضاه إثنان وعشرون من وكلاء المحاكم ومن فى درجتهم من رؤساء النيابة من زملاء الطالب اللاحقين له فى ترتيب الأقدمية إلى درجة رئيس محكمة أو رئيس نيابة من الفئة الممتازة دونه ، فطعن بتاريخ ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٥٦ فى هذا القرار بالنقض طالباً بإلغاء فيما تضمنه من إضفال ترقية من وظيفة وكيل محكمة إلى رئيس محكمة أو رئيس نيابة من الفئة الممتازة وإلغاء جميع ما يترتب على ذلك القرار من الآثار والحكم بأحقية إلى إحدى هاتين الوظيفتين أو ما يمثلهما على أن تكون أقدميته قبل الأستاذ وإلغاء ما عسى أن يصدر مستقبلاً قبل الفصل فى هذا الطعن من قرارات يكون من نتيجتها عدم ترقية إلى الدرجة التى يستحقها مما يعلو وظيفة رئيس محكمة أو ما يمثلهما أو المساس بأقدميته فيها مع إلزام المطعون عليهما بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وقيد هذا الطلب تحت رقم ١٢٧ سنة ٢٦ ق رجال القضاء وأسس طلبه هذا على مخالفة القرار المذكور

للقوانين واللوائح وإساءة استعمال السلطة المبينة بالمادة ٢٣ من القانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٥ بتعديل بعض نصوص القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ إذ أنه لا يقل كفاءة عن تخطوه في الترقية ، وله تقريران بدرجة "فوق المتوسط" أولها في شهر أغسطس سنة ١٩٥٢ والثاني في ٢٢/٣/١٩٥٤ وأنه وإن كان قد قُش على عمله بعد ذلك عن شهرى سبتمبر وأكتوبر سنة ١٩٥٤ وقدر في هذا التفتيش بدرجة "متوسط" فإن تقرير التفتيش المذكور باطل شكلا وموضوعا وقد طعن على القرارين الجمهوريين اللذين تخطياه في الترقية بسبب هذا التقرير في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٥ ، ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ بالطلبين رقمي ١١٠ و ١٧٥ سنة ٢٥ ق رجال القضاء وأمر مجلس القضاء الأعلى نتيجة لاعتراضه على هذا التفتيش بإعادة التفتيش عليه فقام السيد الأستاذ بتفتيش عمله عن المدة من أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٥٥ بمقتضى تقرير قدرت كفايته فيه بدرجة "متوسط" مما ترتب عليه أن تخطته الوزارة في الترقية في قرار ٣١ من يولييه سنة ١٩٥٦ المطعون فيه ونعى على هذا التفتيش الأخير بأنه حصل بمعرفة الأستاذ الذى سبق أن تخطى الطالب في الترقية في الحركة القضائية الصادرة بتاريخ ٣ من يولييه سنة ١٩٥٣ وأن اللجنة التى قدرت كفايته في تقرير التفتيش كانت تضم خمسة من أعضاء اللجنة التى قدرت كفايته في التقرير السابق الحاصل عن شهرى سبتمبر وأكتوبر سنة ١٩٥٤ كما نعى على التقرير بأنه تضمن بعض ملاحظات قضائية بعضها عن قضايا مستأنفة لا يجوز توجيه ملاحظات فيها لهذا السبب وبعضها خاص بالعضو الأيمن في الدائرة التى يرأسها لا يسأل هو عنها وبعضها حكمت محكمة الاستئناف العليا بتأييد الأحكام الصادرة فيها وقدم شهادة رسمية تؤيد ذلك وقال عن باقى الملاحظات القضائية إنها في غير محلها وناقش في تقرير الطعن تلك الملاحظات ورد عليها - وفي أثناء تداول هذا الطعن أمام التحضير صدر قرار جمهورى آخر بتاريخ ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٥٧ بتعيينات وتنقلات وانتدابات قضائية تضمن ترقية بعض من تخطى الطالب في الترقية بموجب قرار ٣١ من يولييه سنة ١٩٥٦ إلى درجة مستشار كما تضمن ترقية تسعة وعشرين ممن يلونه في كادر وكلاء المحاكم أو من يعادلهم إلى درجة رئيس محكمة أو ما يعادلها

فطعن في هذا القرار بتاريخ ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٧ بالنقض طالباً — أصلياً —
إلغاءه فيما تضمنه من عدم ترقيته إلى درجة مستشار أو ما يعادلها ومن باب
الاحتياط إلغاء القرار المذكور فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى درجة رئيس
محكمة أو ما يعادلها مع إلزام المطعون عليهما بالمصروفات وقيد هذا الطعن برقم ٢٦
سنة ٢٧ ق رجال القضاء وتقرر ضمنه إلى الطعن رقم ١٢٧ سنة ٢٦ ق وبني
الطالب طعنه في هذا القرار على ما بني عليه طعنه في قرار ٣١ من يولييه سنة ١٩٥٦
وامتند إلى ما قدمه من مستندات في هذين الطلبين ثم أصر في مذكرته المقدمة
فيهما على طلباته وأضاف بالنسبة للطلب رقم ٢٦ سنة ٢٧ ق أنه حصل في غضون
سنة ١٩٥٧ على تقريرين أحدهما بتاريخ ٢٦/٦/١٩٥٧ من السيد / الأستاذ
..... أشاد فيه بكفايته والثاني بتاريخ ٢١/٧/١٩٥٧ من السيد
مدير التفتيش القضائي للنيابات عن عمله بناية شبين الكوم في شهر يونيه
سنة ١٩٥٧ وعمله بناية السويس قدرت كفايته فيه بدرجة "فوق المتوسط"
وقارن نفسه ببعض زملائه الذين تخطوه في الترقية بموجب القرارين المطعون
فيهما قائلاً بأنه لا يقل عنهم كفاية كما تمسك بنتيجة تقرير أغسطس سنة ١٩٥٢
وتقرير ٢٢/٣/١٩٥٤ اللذين قدر فيهما بدرجة "فوق المتوسط" بحجة أنها
تناقض نتيجة تقرير التفتيش الحاصل عليه أخيراً عن المدة من أكتوبر إلى ديسمبر
سنة ١٩٥٥ — وقدمت وزارة العدل بيانات رسمية من واقع السجل المرى
لزملاء الطالب الذين تخطوه في الترقية في الطعنين وطلبت رفضهما لأن الاختيار
للترقية إلى درجة رئيس محكمة ابتدائية أو ما يعادلها يكون طبقاً لقانون استقلال
القضاء رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٥ على أساس درجة الأهلية وقالت إن الطالب لم يبلغ
درجة زملائه الذين تخطوه في الترقية إلى هذه الدرجة بالقرارين المطعون فيهما
لأنه لم يتوافر له ما استلزمه مجلس القضاء من استقرار حالة المرشح في درجة
"فوق المتوسط" وذلك بأن يكون التقريران الأخيران المتواليان يشهدان له
بالوصول إلى هذه الدرجة كما قالت إن اعتراضات الطالب على تقرير الأستاذ
..... المؤرخ ١٩٥٦/٤/٧ عرضت على لجنة التفتيش ورفضتها وأصرت
على رأيها في تقدير كفايته في ذلك التقرير. وقدمت النيابة العامة مذكر

أشارت فيها إلى أن الطلبين قد استوفيا أوضاعهما الشكلية وأن طلب الطاعن القضاء بأحقية في الترقية خارج عن ولاية هذه المحكمة إذ ولايتها قاصرة على قضاء الإلغاء كما قالت إن طلب إلغاء ما عسى أن يصدر مستقبلا قبل الفصل في هذا الطعن من قرارات يكون من نتيجتها عدم ترقية الطالب إلى الدرجة التي يستحقها غير مقبول لأنه سابق لأوانه . وعرجت على دفاع الطالب فيما يختص بالطلب رقم ١٢٧ سنة ٢٦ ق بأنه لا يجوز أن يسمع منه أى اعتراض على تقرير التفتيش الحاصل عن شهرى سبتمبر وأكتوبر سنة ١٩٥٤ لأن هذا التقرير كان محلا لاعتراضه في طعن سابق هو الطعن رقم ١٧٥ سنة ٢٥ ق رجال القضاء استعرضت المحكمة فيه هذا التقرير ومطاعن الطالب عليه كما استعرضت فيه من أسباب تخطيه في الترقية وقررت رفض هذا الطلب فلا يجوز العودة للمجادلة في دلالة هذا التقرير . أما فيما يختص بتقرير تفتيش المدة من أكتوبر لغاية ديسمبر سنة ١٩٥٥ فلم تقر النيابة ما اعترض به الطالب على هذا التقرير من بطلانه أو مجافاته للواقع وقالت إن ملف الطالب السرى خال من أية إشارة إلى وجود تقرير تفتيش للأستاذ وأن الكشف المقدم من الطالب بالقضايا التي تأيد الحكم الصادر فيها استئنافا والقضايا التي لم تستأنف لا يحوى أية قضية مما أشير إليه في تقرير التفتيش .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على ملف الطلبين رقمى ١١٠ و ١٧٥ سنة ٢٥ ق رجال القضاء المرفقين بملف هذا الطالب أن الطالب كان قد اعترض فيهما على تقرير التفتيش الحاصل عن عمله في شهرى سبتمبر وأكتوبر سنة ١٩٥٤ والذي تخطيطه الوزارة بسببه في الترقية بموجب القرارات الجمهوريين الصادرين بتاريخ ١٠ من أغسطس سنة ١٩٥٥ ، و ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ فحكمت هذه المحكمة بتاريخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٧ برفضهما ، فلا يجوز معاودة الجدل أو البحث بعد ذلك في هذا التقرير - كما يبين من الاطلاع على ملف الطالب السرى المرفق أن مجلس القضاء الأعلى لم يقرر إلغاء التقرير المذكور كما يقوا الطالب فقط تضمن الملف مذكرة مؤرخة ١٩٥٥/١١/٢٨ من السيد رئيس المجلس تتضمن أن المجلس رأى إعادة التفتيش على عمل الطالب فقام الأست

..... في مارس سنة ١٩٥٦ بالتفتيش على عمله في المدة من أكتوبر
لغاية ديسمبر سنة ١٩٥٥ وقدم تقريراً تضمن بعض ملاحظات عن أخطاء قضائية.
وعرض التقرير بتاريخ ١٩٥٦/٤/٧ على لجنة التفتيش برئاسة السيد مدير التفتيش
القضائي وعضوية الأساتذة و و
..... قدرت كفايته بدرجة "وسط". فقدم الطالب إلى السيد مدير التفتيش
مذكرة باعتراضاته على هذا التقرير هي نفس ما أورده في تقريرى هذين الطعين
من اعتراضات عليه تولى الأستاذ ويكل التفتيش بحث هذه
الاعتراضات والرد عليها وأعد مذكرة بذلك عرضت بتاريخ ١٩٥٦/٧/٩ على
لجنة التفتيش برئاسة السيد مدير التفتيش وعضوية الأساتذة و
..... و فقررت اللجنة بعد الاطلاع على تلك
المذكرة وما رافقها من أوراق وعلى تقرير التفتيش محل الطعن تأييد النتيجة
السابقة التي انتهت إليها بشأن التقرير المذكور. كما يبين من الاطلاع على تقرير
التفتيش السابق الخاص بشهرى سبتمبر وأكتوبر سنة ١٩٥٤ أن التفتيش على
عمل الطالب أجرى بمعرفة الأستاذ لا بمعرفة الأستاذين
..... و كما يقول الطالب وأن لجنة التفتيش التي عرض
عليها هذا التقرير كانت مكونة من السيد مدير التفتيش والأساتذة
و و ولم يشترك من هؤلاء في لجنة تقدير
الطالب في التفتيش التالى الحاصل عن المدة من أكتوبر لغاية ديسمبر سنة ١٩٥٥
خمسة كما يقول الطالب وإنما الذى اشترك منهم في تلك اللجنة هو فقط الأستاذ
..... ولا غضاضة في ذلك ولا فى أن يتولى الأستاذ
التفتيش على الطالب بعد أن قضى ضده برفض طعنه من هذه المحكمة
بتاريخ ١٩٥٤/٥/١ ومن ثم تكون اعتراضات الطالب على هذا التقرير سواء من
ناحية مجافاته للواقع أو من ناحية بطلانه مردودة — ولما كان الطالب إلى
تاريخ صدور القرار الجمهورى المؤرخ ١٩٥٦/٧/٣١ لم يتوافر له ما استلزمه مجلس
القضاء الأعلى من استقرار حاله على درجة "فوق المتوسط" بحصوله على تقريرين
متوالين يشهدان له ببلوغه هذه الدرجة. وكان يبين من مقارنة حالة الطالب

بحالة زملائه ممن تخطوه في الترقية طبقا للبيانات الرسمية المستخرجة من واقع سجلاتهم السرية أنه لا مخالفة في القرار المذكور للقوانين أو اللوائح ولا إساءة فيه لا استعمال السلطة . وإذا كان الثابت من ملف الطالب السرى أنه عقب صدور القرار سالف الذكر لم يحصل الطالب إلا على تقدير واحد بدرجة "فوق المتوسط" وذلك بتاريخ ١٩٥٧/٧/٢١ وكان هذا التقدير بمعرفة اللجنة المشكلة برئاسة السيد النائب العام بناء على تقرير التفتيش الذى أجراه السيد مدير التفتيش القضائى بالنيابة العمومية على عمله بنيابة شبين الكوم الكلية فى يونيه سنة ١٩٥٧ وعمله بنيابة السويس الكلية فى المدة من ١٢ إلى ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٧ — وعلى تقرير من السيد المحامى العام الأستاذ مؤرخ فى ١٩٥٧/٦/٢٦ عن عمله معه فى نيابة استئناف القاهرة فى الثلاثة شهور السابقة على ذلك التاريخ — إذ كان ذلك فإن هذا التقدير لا يتغير معه وضع الطالب السابق لصدور القرار الجمهورى بتاريخ ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٥٧ . ويكون القرار الجمهورى المذكور هو الآخر بمنأى عن مخالفة القوانين أو اللوائح أو سوء استعمال السلطة ويتعين لذلك رفض هذين الطلبين .

جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد حسن داود المستشار ، وبحضور السادة : محمود ابراهيم اسماعيل ومحمود عباد
ومصطفى كامل ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، ومحمود حلي خاطر ،
ومحمد زعفراني سالم ، والحسيني العوضي ، ومحمد رفعت ، وعباس سلطان المستشارين .

(٢٢)

الطالب رقم ١١ سنة ٢٨ ق "رجال القضاء" :

استقالة . معاشات . حق القاضي في الاستقالة في أى وقت ووجوب تسوية معاشه في هذه
الحالة على أساس مرتبه الأخير .

جرى قضاء هذه المحكمة على أن للقاضي حق الإستقالة من وظيفته في أى
وقت حقا مطلقا من أى قيد ودون حرمان من المعاش أو المكافأة ويجب تسوية
معاشه في هذه الحالة على أساس مرتبه الأخير وذلك وفقا لما تقضى به
المادة ١٣ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ وعلى أساس
الفقرة ٦ من المادة ١٥ من المرسوم بقانون ٣٧ لسنة ١٩٢٩ . ولا يجوز لوزارة
العدل الاستناد إلى المادة ١١٠ من قانون نظام موظفي الدولة فيما نصت عليه
من حق إرجاء الفصل في الاستقالة إذ لا شأن لرجال القضاء بما وضعته هذه
المادة من قيود وأوضاع خاصة بشأن استقالة غيرهم من الموظفين .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة
والمدافعة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الأوراق — تتحصل في أن الطالب
وكان مستشارا بمحكمة استئناف المنصورة تقدم في ١٩٥٨/١/٦ باستقالته من وظيفته

اعتباراً من ١٩٥٨/١/١٦ خالية من أى قيد أو شرط وأرسلها للسيد وزير العدل
بخطاب موصى عليه بعلم الوصول مستعملاً حقه القانونى المخول له
بالمادة ١١٠ من القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بموظفى الدولة . والى
تقضى بوجوب الفصل فى الاستقالة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمها وإلا
اعتبرت الاستقالة مقبولة ولكن الوزير بدلاً من الفصل فى هذا الطلب أشر عليه
بإرجاء النظر فيه نظراً لحاجة العمل - وكان من قبل ذلك قد أصدر قراراً
فى ١١٥٧/١٢/٨ بإحالة الطالب إلى المعاش اعتباراً من ١٩٥٨/١/٢٧ وهو تاريخ
بلوغه سن الستين - وكان من أثر ذلك أن أجرت الجهات المختصة ربط معاشه
على أساس متوسط راتبه فى السنة الأخيرة فى حين أنه لو أن استقالته قد قبلت
لصار ربط معاشه على أساس راتبه الأخير وهو ١٣٠٠ جنيه إعمالاً لنص
المادة ١٤ من قانون استقلال القضاء المعدل بالقوانين ١٣ لسنة ١٩٤٦ ،
١١٦ لسنة ١٩٤٨ ، ١٤٤ لسنة ١٩٤٩ ، ٦٨ لسنة ١٩٥٠ ، ١١٠ لسنة ١٩٥١ ،
١٨٨ لسنة ١٩٥٢ ، ١٢١ لسنة ١٩٥٥ التى تنص على "أنه لا يترتب على استقالة القاضى
سقوط حقه فى المعاش أو المكافأة ويسوى ما يستحقه منها فى هذه الحالة وفقاً
لقواعد المعاشات والمكافآت المقررة للموظفين المفصولين بسبب إلغاء الوظيفة
أو الوفرة" . وهذه الحالة هى المنصوص عليها فى المادة ١٥ من المرسوم بقانون
رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات فى فقرتها الثالثة التى توجب تسوية المعاش
على أساس المساهية الأخيرة - لذلك كله تقدم الطالب فى ١٩٥٨/٢/١٦ بطعنه
الحالى مطالباً بتعديل قرار ربط معاشه على أساس الاستقالة المقدمة منه مع
إلزام الوزارة بأن تؤدى إليه معاشه على هذا الأساس المعدل مع إلزامها بالمصروفات
وبنى طعنه هذا على سببين : الأول - مخالفة القانون . وفى بيانه يقول الطالب
إن نصوص القانون السابق الإشارة إليها تقطع فى أحقيته فيما يطلبه فما كان
لوزير أن يؤشر على طلب الاستقالة بإرجاء النظر فيه بدعوى حاجة العمل إليه
لأن الثابت من المستندات التى أودعها حافظته أن العمل الذى كان منوطاً به
عهد به إلى غيره من أول يناير سنة ١٩٥٨ بناء على طلب رئيس محكمة استئناف
المنصورة وإجابة الوزارة لهذا الطلب هذا من ناحية . ومن الناحية الأخرى

فإن القانون يوجب على الوزير الفصل في طلب الاستقالة خلال ثلاثين يوما من تقديمها وإلا اعتبرت الاستقالة مقبولة بقوة القانون — ولما كان معاش الطاعن لم يربط على أساس الاستقالة فإن ذلك يعتبر إهدارا للقانون وخطا في تطبيقه. الثاني : إساءة استعمال السلطة — وفي بيانه يشرح الطالب تصرفات الوزارة معه ابتداء من سنة ١٩٥٢ مما كانت موضع شكواه ومما دعاه إلى الاتجاه إلى التظلم إلى مجلس الدولة في التظلم رقم ٧٧٤ لسنة ٢٠ ق ف قضى لصالحه بتعديل راتبه واستأنفت الوزارة وحكم برفضه من محكمة القضاء الإداري في ١٩٥٥/٤/٢٠ — ولما تخطته الوزارة في الترقية تقدم إلى هذه المحكمة بسبعة طعون (٥٤ ، ١٢١ لسنة ٢٤ ق ، ١٧ و ٤٢ ، ١٣٩ ، ١٩٣ لسنة ٢٥ ق ، ١٢٠ لسنة ٢٦ ق رجال القضاء) وقضى فيها لصالحه في الطعون الأولى ورغم ذلك لم تنفذ الوزارة تلك الأحكام مما اضطره إلى رفع باقي تلك الطعون لحكم لصالحه كذلك — ويؤكد الطالب هذا السبب بأن الوزارة لم تعامله على قدم المساواة مع غيره من رجال القضاء فقد قبل السيد الوزير استقالة السيد رئيس محكمة استئناف القاهرة في يوم تقديمها في ١٩٥٧/٤/١٠ قبل بلوغه سن الإحالة إلى المعاش بأربعة أيام — كما قبل استقالة السيد المستشار بمجرد تقديمها رغم صدور قراراتين من الوزير بإحالتها إلى المعاش من قبل أن يقدمها هاتين الاستقالتين .

ومن حيث إن الوزارة أودعت ملف الطالب وملف زميله السيدين ولم تقدم مذكرة بدفاعها وطلب الحاضر عنها بجلسة المرافعة رفض الطالب على اعتبار أن الوزارة لم تخالف القانون ولم تسيء استعمال سلطتها ولكنها استعملت حقها القانوني المخول لها بمقتضى قانون موظفي الدولة .

ومن حيث إن النيابة تقدمت بمذكرتها التي انتهت فيها إلى أن الوزارة لم تسيء استعمال سلطتها ولكنها أخطأت في القانون وطلبت لذلك إجراء تسوية معاش الطالب على أساس مرتبه الأخير الذي كان يتقاضاه اعتبارا من التاريخ الذي حددته في طلب الاستقالة وهو ١٩٥٨/١/١٦ .

ومن حيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن ما قرره قانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ وما تلاه من تعديلات لم يمس القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة فيما قرره من قيود وأوضاع لحق الاستقالة أو لقواعد التعيين والترقية وغيرهما من الشؤون التي عرض لها قانون استقلال القضاء ذلك بأن قانون نظام موظفي الدولة قد نص صراحة في المادة (١٢١) على أنه "لا تسرى أحكام هذا القانون على ... طوائف الموظفين الذين تنظم قواعد توظيفهم قوانين خاصة فيما نصت عليه هذه القوانين" وبذلك لا ينطبق على رجال القضاء أي حكم من أحكام هذا القانون في أي شأن من الشؤون التي عرض لها قانونهم الخاص فيما عدا ما نصت عليه المادة ١٣٥ من ذلك القانون في شأن مرتبات معاوني النيابة وخدمهم وهو حكم خاص بهذه الفئة من رجال النيابة رأى المشرع استثناءهم من القاعدة المقررة لهم بمجدول مرتبات رجال القضاء . وهو استثناء يؤكد الأصل المقرر في المادة ١٢١ مما لفة الذكر من عدم سريان أحكام قانون نظام موظفي الدولة على أي شأن من الشؤون التي تناولها قانون استقلال القضاء — ولا يعترض على ذلك بالنسبة لحق الاستقالة بأن قانون استقلال القضاء لم يعرض لكيفية تنظيم تقديمها وقبولها — ذلك بأن ما نص عليه ذلك القانون في شأن الاستقالة هو أنها حق مطلق على ما سلف بيانه . كما أنه ما دام قانون استقلال القضاء قد نص على الاستقالة فلم يعد ممكناً أن يرجع في شأنها إلى قانون نظام موظفي الدولة — كما أن ذلك غير ممكن بالنسبة لما اشتمل عليه ذلك القانون من أوضاع وقيود مختلفة بالنسبة للترقية والتعيين وغيرهما مما عرض له قانون استقلال القضاء — ومن ثم فإن استناد وزارة العدل إلى المادة ١١٠ من هذا القانون فيما نصت عليه من حق إرجاء الفصل في الاستقالة هو استناد في غير محله إذ لا شأن لرجال القضاء بما وضعت هذه المادة من قيود وأوضاع خاصة بشأن استقالة فيهم من الموظفين .

ومن حيث إن المشرع أصدر في ١٢/٩/١٩٥٢ القانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء ألغى به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ واستعاض عنه بذلك القانون وجرت المادة ١٣ منه بنفس النص الوارد في المادة ١٤ من

القانون الملغى بشأن استقالة القاضى استقالة مطلقة غير مقيدة بأى قيد على ما سلف بيانه وتسوية معاشه فى هذه الحالة على أساس المرتب الأخير . وما نصت عليه هذه المادة هو وحده الذى يحكم واقعة الدعوى وتأسيسا على ذلك كله يكون الطالب معتبرا مستقيلا من التاريخ الذى حددته فى استقالته - وهو يوم ١٦/١/١٩٥٨ - وعلى أساس الفقرة السادسة من المادة ١٥ من المرسوم بقانون ٣٧ لسنة ١٩٣٩ يتعين تسوية معاشه على أساس آخر مرتب كان يتقاضاه وهو ١٣٠٠ جنيه فى السنة وذلك اعتبارا من التاريخ سالف الذكر إذ تقر تلك الفقرة "أما معاشات الموظفين المرفوتين بسبب إلغاء الوظيفة أو الوفرة فتكون تسويتها على أساس الماهية الأخيرة" .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين إجابة الطالب لطلباته والزام وزارة العدل بالمصروفات .

الأحكام الصادرة
من
الدائرة المدنية

جلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود عباد المستشار، وبحضور السادة : محمد متولى عتلم ، وإبراهيم عثمان يوسف ،
والجسني العوضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٨٢)

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٤ ق :

تقادم مكسب " التقادم الخمسي " . السبب الصحيح . بيع الشريك المشتاع جزءا مفروزا
محددا . صلاحية بيعة لأن يكون صيبا صحيحا .

استقر قضاء هذه المحكمة على أنه إذا باع الشريك المشتاع جزءا مفروزا محدودا
فإن بيعه يصلح لأن يكون سببا صحيحا يمتلك به المشتري ما بيع بوضع اليد عليه
خمس سنوات متى توفر حسن النية - ذلك أن هذا البيع ينقل الملك بطبيعته
ولذاته وبصرف النظر عن كون البائع مالكا للبيع كله أو بعضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع تحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه . وسائر
أوراق الطعن في أن المطعون عليهما الأولى والثانية أقامتا على الطاعن وباقي

المطعون عليهم الدعوى رقم ٣٣٩ سنة ١٩٥٠ كلى بنى سويف وطلبنا فيها الحكم بتثبيت ملكيتهما إلى الربع في السوق المقام على ١ فدان و ١٢ قيراط مبينة الحدود والمعالم بالصحيفة وببطلان التصرف الحاصل بشأنه من المطعون عليه الثالث إلى المطعون عليه الرابع ومن هذا الأخير إلى الطاعن . وشطب التسجيلات الموقعة عليها . وأسست دعواهما على أن مورثهما المرحوم محمد مصطفى سعده توفي عنهما وعن بنتين أخريين هما عز ولطيفة وابن هو المطعون عليه الثالث . وكان مما خلفه تركته عنه ١ فدان و ١٢ قيراطا بحوض المنشر البحري — مقام عليها سوق — وقد اتفق أولاده جميعا بعقد ثابت التاريخ في أول أكتوبر سنة ١٩٢٤ — على أن يكون للبنات الأربع نصف إيراد السوق ولأخيهن النصف الآخر — وفي سنة ١٩٣٢ رفعتا دعوى حراسة على السوق لإدارته وإيداع صافي ريعه بخزينة المحكمة — وانتهت هذه الدعوى صلحا حرر وصدق عليه في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ على أن تختصا بسوق ويختص أخوهما ومعه البنتان الأخريان بثلاثة أسواق . ثم بدا لأخيهما المطعون عليه الثالث أن يحرمهما من حقهما فتصرف بالبيع في العين المقام عليها السوق وسجل هذا العقد وتوالت التصرفات في هذه العين حتى آلت أخيرا إلى الطاعن بمقتضى عقد بيع صدر له من المطعون عليه الرابع — سجل في سنة ١٩٥٠ مما اضطر المطعون عليهما الأولى والثانية لرفع دعواهما بالطلبات السالف ذكرها . وبتاريخ ٤ من يونيه سنة ١٩٥٢ قضت محكمة بنى سويف الابتدائية بتثبيت ملكية المطعون عليهما الأولى والثانية إلى ستة قراريط من ٢٤ قيراطا شيوعا في أرض ومباني السوق بحوض المنشر البحري المقام على ١ فدان و ١٢ قيراطا الموضحة بالصحيفة وبالعقد الاتفاق الثابت التاريخ في أول أكتوبر سنة ١٩٢٤ وكف منازعة الطاعن . والمطعون عليهما الثالث والرابع لهما فيه والتسليم وألزمت المطعون عليه الثالث بالمصاريف ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . وبصحيفة معلنة للمطعون عليهم في ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ استأنف الطاعن هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة وقيد فيها برقم ٦٥٢ سنة ٧٠ ق . طالبا إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المطعون عليهما الأولى والثانية مع إلزامهما بالمصاريف ومقابل أتعاب

المحاماة . وبتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٥٤ قضت محكمة الاستئناف برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف شكلا وبقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وإلزام المستأنف (الطاعن) بالمصاريف و ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . وبتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٥٤ طعن الطاعن في هذا الحكم بالنقض — وبعد استيفاء إجراءاته أبدت النيابة العامة رأيها في المذكرة المقدمة منها بأن الطعن مقبول شكلا بالنسبة لجميع المطعون عليهم هذا الرابع — ودفعت — بالنسبة له بعدم قبول الطعن شكلا — لعدم إعلانه بتقرير الطعن — ورأت في موضوع الطعن إحالته إلى هذه الدائرة لأنه مبرج نقضه في خصوص الشق الأول من السبب الرابع من أسباب الطعن — وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٣ مايو سنة ١٩٥٨ — وفيها صممت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها وقررت دائرة الفحص بتلك الجلسة إحالته إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ٢ أكتوبر سنة ١٩٥٨ وفيها صممت النيابة العامة على رأيها السابق بإيراده .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على تقرير الطعن أن المطعون عليه الرابع لم يعلن به — فيتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا لبطلانه بالنسبة له .
وحيث إنه بالنسبة لباقي المطعون عليهم فقد استوفى الطعن أوضاعه الشكلية .

وحيث أنه مما نعي به الطاعن على الحكم المطعون فيه — في السبب الرابع من أسباب الطعن — أنه دفع دعوى المطعون عليهما الأولى والثانية أمام محكمة الموضوع بأنه قد تملك العين محل المنازعة بعقد بيع مسجل في سنة ١٩٥٠ صادر له من المطعون عليه الرابع والذي كان قد تملكها بدوره بعقد بيع مسجل في سنة ١٩٤٧ صادر له ممن يدعى محمد حسن يوسف — وهذا الأخير قد آلت له الملكية بعقد البيع الصادر له من المطعون عليه الثالث والمسجل في ١٩٤٠/٢/٢٢ وقد وضع يده عليها مدة تزيد على الخمس سنوات مع حسن النية إلى أن تصرف فيها بالبيع إلى المطعون عليه الرابع في سنة ١٩٤٧ وبذلك يكون قد توفرت لمحمد حسن يوسف شرائط التملك بالتقادم الخمسى — ومتى اعتبرت الملكية متحققة لمحمد حسن يوسف على هذا النحو فلأنها تثبت للتصرف إليه منه وهو المطعون عليه

الرابع وتثبت بالتالى للطاعن حيث تلقاها عن هذا الأخير — غير أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى القانون إذ قضى للطعون عليهما الأولى والثانية بملكية العين موضوع النزاع بمقولة إن محمد حسن يوسف لا تتوفر فيه شرائط التملك بالتقادم الخمسى — وذلك لأن عقد البيع الصادر له من المطعون عليه الثالث لا يعتبر سببا صحيحا لأنه صادر له من مالك — بينما يشترط فى السبب الصحيح أن يصدر من غير مالك .

وحيث أن هذا النعى فى محله ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف إذ عرضت لدفاع الطاعن الموضح آنفا قد أوردت بخصوصه " أنه لا أساس لدعوى التملك بمضى المدة القصيرة لأن محمد حسن يوسف مشتر من مالك فتملكه لا ينطبق عليه حكم المدة القصيرة التى لا يجوز التمسك بها إلا لمن اشترى من غير مالك مع توافر الشروط الأخرى " . ولما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه إذا باع الشريك المشتاع جزءا مفروزا محدودا فإن بيعة يصلح لأن يكون سببا صحيحا يملك به المشتري ما بيع بوضع اليد عليه خمس سنوات متى توفر حسن النية — ذلك أن هذا البيع ينقل الملك بطبيعته ولذاته وبصرف النظر عن كون البائع مالكا للمبيع كله أو بعضه — وكان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر — فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه دون حاجة لمبحث باقى وجوه الطعن .

جلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود هياك المستشار، وبحضور السادة: محمد متولى عتلم، وإبراهيم عثمان يوسف،
ومحمد زعفراني سالم، والمحامي العوضي المستشارين .

(٨٣)

طعن رقم ٢١٠ سنة ٢٤ ق

عمل . حق العامل في المكافأة . المادة ٢٣ من ق ٤١ لسنة ١٩٤٤ . حقه في التعويض .
المادة ٦٩٦ مدني . حقان مختلفان في أساسهما وطبيعتهما .

حق المكافأة وحق التعويض حقان مختلفان في أساسهما وطبيعتهما فكافأة
العامل عن مدة خدمته إلزام مصدره المباشر القانون وسببه ما أداه العامل
من خدمات لرب العمل نتيجة للعقد الذي تم بينهما فهي بهذا تعتبر نوعا من الأجر
الإضافي أوجب قانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ في المادة ٢٣
منه دفعه للعامل عند انتهاء العقد بغير خطأ أو تقصير من جانبه فلا يجوز حرمانه
من هذه المكافأة إلا في الأحوال المقررة قانونا — أما التعويض فهو مقابل
الضرر الذي يصيب العامل جزاء فصله بغير مبرر فمناطه سوء استعمال الحق وترتب
الضرر يدور معها وجودا وعدما . وإذن فمتى كان الثابت أن الطاعن إنما طلب
في دعواه الحكم بالمكافأة على أساس قانون عقد العمل الفردي الذي تنص
المادة ١/٢٣ منه — على أنه إذا كان الفصل صادرا من جانب صاحب العمل
وجب أن يدفع للعامل المكافأة عن مدة خدمته تحسب على النحو المبين في هذه
المادة، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى اعتبار الطاعن مفصولا من الخدمة
لا مستقيلا وبالتالي مستحقا للمكافأة القانونية عن مدة الخدمة — ولكنه قضى في الدعوى
على اعتبار أنها دعوى تعويض فحسب وأعمل حكم المادة ٦٦٦ من القانون المدني
الذي يقضى بالتعويض عن الفصل التعسفي ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق
القانون على الوقائع الثابتة في الدعوى وخالفه فيما أثرا من حكم عليها مما يتعين
معه نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أنه بصحيفة معلنة فى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥١ أقام الطاعن الدعوى رقم ٦١٧ سنة ١٩٥١ تجارى كلى مصر ضد المطعون عليه بصفته يطالبه فيها بالزامه بأن يدفع له مبلغ ٣٨٤ جنيها و ٥٠٠ مليم والمصروفات والأتعاب والنفاذ — من ذلك مبلغ ٣٤٦ جنيها و ٥٠ مليم قيمة المكافأة التى يستحقها عن عمله فى الشركة المطعون عليها فى المدة من يونيه سنة ١٩٣٨ حتى يناير ١٩٥١ . ومبلغ ٣٨ جنيها و ٤٥٠ مليم قيمة مرتبه عن شهر يناير سنة ١٩٥١ وقال الطاعن بيانا لدعواه أنه التحق بخدمة الشركة المطعون عليها فى يونيه سنة ١٩٣٨ إلى أن عين مساعدا لرئيس قسم الصيانة بها فى سنة ١٩٤٧ ثم رئيسا لهذا القسم فى أول يناير سنة ١٩٤٨ وقام بعمله فى خدمة الشركة خير قيام وكان مثالا للوظف الكفء كدلالة ترقياته المتلاحقة والثناء على عمله ومجهوره ونشاطه من جهات متعددة — ولكن المطعون عليه رغبة فى التخلص منه أخذ يكيد له ويمتنع كرامته ويسلبه حقوقه ويتمقص من سلطانه حتى وجد الطاعن نفسه كما مهملا فى نظر الشركة وذلك بغية حمله على الاستقالة وقد تأكد له هذا الغرض من خطاب تسلمه من مدير الشركة نسب إليه فيه الإهمال فى عمله مما اضطره إلى تقديم استقالته بكتاب وجهه إلى المدير فى ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ أثبت فيه أنه يقدم هذه الاستقالة لأسباب يعلمها المدير وأنه سترك العمل فى آخر يناير سنة ١٩٥١ وأردف هذا الكتاب بكتاب آخر فى ٢٧ من يناير سنة ١٩٥١ سجل فيه أنه حرر الاستقالة مكرها واحتفظ لنفسه بحقه فى المكافأة وفى التعويض — وأثناء نظر الدعوى قرر الطاعن أنه قبض مرتبه عن شهر يناير ١٩٥١ —

وفي ٦ من يناير سنة ١٩٥٣ قضت محكمة القاهرة الابتدائية في الدعوى حضوريا بالزام المطعون عليه بصفتة بأن يدفع للطاعن مبلغ ٣٤٦ جنيها و ٥٠ مليما والمصاريف و ٦ جنيهات أتعاب محاماة وشملت الحكم بالانفاذ المعجل بشرط الكفالة . فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم وقيد هذا الاستئناف برقم ١١١ سنة ٧٠ ق استئناف القاهرة وفي ٣٠ من يونيه سنة ١٩٥٣ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل في موضوعه باحالة الدعوى إلى التحقيق لينتج المستأنف عليه — الطاعن — سوء معاملة الشركة له من الناحيتين المادية والأدبية لكي تكرهه على الخروج من خدمتها بغير مكافأة ولتثبت الشركة التراخي الذي ادعته في عمله في أيامه الأخيرة ولكل منهما نفي ما يثبته الآخر بالطرق كافة — وبعد أن تنفذ هذا الحكم بسماع شهود الطرفين إثباتا ونفيا قضت محكمة استئناف القاهرة حضوريا في ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٤ بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الشركة المستأنفة (المطعون عليها) بأن تدفع للاستأنف (الطاعن) مبلغ ١٠٠ جنية والمصاريف المناسبة عن الدرجتين وألف قرش أتعابا للمحاماة عنهما . فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأبدت النيابة رأياها بطلب نقض الحكم والإحالة وبجلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٥٨ قررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية لمظاره بجلسة ٢ من أكتوبر ١٩٥٨ وفيها صمم كل من طرفي الخصومة على طلباته وطلبت النيابة نقض الحكم المطعون فيه .

ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون والخطأ في تأويله وتطبيقه ويقول في بيان ذلك إنه أقام دعواه بطلب المكافأة التي يستحقها قانونا عن مدة خدمته في الشركة المطعون عليها ولم تكن دعوى بتعويضه عن فصله فصلا تعسفيا على ما هو واضح من صحيفة افتتاح دعواه ومن أسباب الحكم الابتدائي الذي قضى له بالمكافأة وفقا لحكم المادة ٢٣ من قانون عقد العمل الفردي رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الذي يحكم واقعة النزاع ولم يعدل الطاعن سبب دعواه أو موضوعها أمام محكمة الاستئناف — ولكن الحكم المطعون فيه رغم تسليمه بما سلم به الحكم الابتدائي من أن الطاعن لم يترك عمله مختارا بل إن

رب العمل هو الذى دفعه إلى الاستقالة وحمله عليها مما كان يقتضى تأييد الحكم المستأنف — رغم هذا قضى الحكم المطعون فيه بتعديل الحكم المستأنف إلى مبلغ ١٠٠ جنيه كتعويض عما أصاب الطاعن من أضرار مادية وأدبية عملاً بحكم المادة ٦٩٦ من القانون المدنى ضارباً صفحاً عن مكافأة مدة الخدمة التى طلبها الطاعن وجعلها أساساً لدعواه والتى هى حق لكل عامل يفصل من عمله لا يجوز حرمانه منها إلا فى الأحوال المستثناة التى نص عليها القانون .

ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه فى خصوص ما ينعاه الطاعن على قوله . ”وحيث إن الثابت من أقوال الشهود كما تقدم الحديث عنها تقطع فى أن المستأنف عليه قد نحى عن وظيفة رئاسة قسم الصيانة التى كان قد رقى إليها فى اليوم الأول من شهر يناير سنة ١٩٤٨ وصدر أمر تعيينه فى هذا التاريخ متضمناً حث العمال وأمرهم بإطاعة أوامره بكل دقة — نحى عن هذه الوظيفة بطريقة غير سليمة إذ شلت حركته فأضحى كغيره من سائر المهندسين الرؤوسيين له وباتت التعليمات تصدر لهذا القسم من على الوجه المتقدم البيان . كل ذلك فى الوقت الذى أخذت تنهال فيه كتب الثناء على عمله على النحو الذى سبق تفصيله وبدون أن يأتى ذنباً ولا جريرة مما ضايق الرجل وجعله يشكو هذا الضيق إلى بعض الموظفين معه فى الشركة — ولا خلاف فى أن مدير الشركة ما كان يقصد من ذلك سوى إرغام الرجل على الاستقالة فيسقط بذلك حقه فى المكافأة — ولما جاءت هذه الحيلة بالفشل وجه إليه المدير المذكور كتابه الرقيم ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ والذى نعت فيه بالتراخى ونقص الهمة والمهرب من تحمل التبعات كرئيس عمل والذى على أثره قدم الرجل استقالته فى يناير ١٩٥١ . ومن حيث إنه على هذا الوضع يكون رب العمل هو الذى دفع العامل للاستقالة ولا ريب كذلك فى أن ما عمل معه ووجه إليه من عبارات يكفى لحمله عليها ويترتب على ذلك حتماً استحقاقه للتعويض الذى نصت عليه المادة ٦٩٦ مدنى — ولا صحة لما تقوله الشركة من أنه هو الذى ترك العمل بحريته واختياره بعد أن وفق إلى عمل جديد

كان له أكثر نفعا وأحسن أثرا . ومن حيث إنه ثابت من شهادة الأستاذ عبد المنعم وهبه رئيس حسابات الشركة المصرية للاسمدة والصناعات أن "الطاعن" التحق بخدمة الشركة المذكورة عقب فصله مباشرة اعتبارا من أول فبراير سنة ١٩٥١ وبذلك يكون الضرر الذي أصابه قاصرا أولا على تلك الإهانة الأدبية التي نزلت به بسبب المعاملة التي عومل بها في شركة كاريير والألفاظ الجارحة التي وجهت إليه — وثانيا — أنه بخروجه من خدمة الشركة الأخيرة قد حرم من المكافأة التي كان يستحقها عن مدة خدمته وقد تجاوزت الاثنى عشر عاما في وقت بلغ راتبه ثمانية وثلاثين جنيها ونصفا شهريا — لما هو معلوم من أن الشركة تدخل في حساب مكافآته له يوم خروجه مدة عمله بشركة كاريير". ويبين من هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه أنه بعد أن قرر في جلاء ووضوح أن الطاعن لم يترك عمله بالشركة المطعون عليها بحريته واختياره بل إن مدير الشركة بتصرفاته معه هو الذي دفعه للاستقالة ليسقط حقه في المكافأة بعد أن قرر الحكم ذلك عاد وقضى بتعديل الحكم المستأنف إلى مبلغ ١٠٠ ج كتمويض عما أصاب الطاعن من ضرر عملا بالمادة ٦٩٦ من القانون المدني .

ومن حيث إن الثابت من أسباب الحكمين الابتدائي والاستئنافي أن الطاعن أسس دعواه بطلب المكافأة على قانون عقد العمل الفردي الذي تنص المادة ٢٣/١ منه على أنه إذا كان الفصل صادرا من جانب صاحب العمل وجب عليه أن يدفع للعامل المكافأة عن مدة خدمته تحسب على النحو المبين بهذه المادة . وأن الحكم المطعون فيه تلاقى مع الحكم المستأنف فيما انتهى إليه هذا الحكم من اعتبار الطاعن مفصولا من الخدمة لا مستقيلا واعتباره بالتالي مستحقا للمكافأة القانونية عن مدة الخدمة . ولكن الحكم المطعون فيه قضى في الدعوى على اعتبار أنها مطالبة بتعويض عن الفصل رغم بقاء موضوع الطلب الأصلي على حاله أمام محكمة الاستئناف دون تغيير سببه .

ولما كان حق المكافأة وحق التعويض حقين مختلفين في أساسهما وطبيعتهما فكافأة العامل عن مدة خدمته الترام مصدره المباشر القانون وسببه ما أداه العامل

من خدمات لرب العمل نتيجة للعقد الذى تم بينهما فهي بهذا تعتبر نوعا من الأجر الإضافى أوجب القانون دفعه للعامل عند انتهاء العقد بغير خطأ أو تقصير من جانبه فلا يجوز حرمانه من هذه المكافأة إلا فى الأحوال المقررة قانونا — أما التعويض فهو مقابل الضرر الذى يصيب العامل جزاء فصله بغير مبرر فمنأطه سوء استعمال الحق وترتب الضرر يدور معها وجودا وعدما . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه إذ أعمل حكم المادة ٦٩٦ من القانون المدنى الذى يقضى بالتعويض عن الفصل التعسفى يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون على الوقائع الثابتة فى الدعوى وخالف القانون فيما أنزله من حكم على تلك الوقائع مما يتعين معه نقضه .

ومن حيث إن موضوع الدعوى صالح للفصل فيه .

ومن حيث إنه لا خلاف بين طرفى الخصوم فى أن مدة عمل الطاعن بالشركة المطعون عليها من يونيه ١٩٣٨ حتى يناير ١٩٥١ قد تجاوزت الاثنى عشر عاما وكان أجره الأخير ٣٨ جنيها و ٤٥٠ مليا شهريا .

ومن حيث إنه طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٣ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الذى يحكم واقعة التراجع تكون قيمة المكافأة التى يستحقها الطاعن عن مدة خدمته بالشركة المطعون عليها هى أجر تسعة شهور أى مبلغ ٣٤٦ جنيها ، ٥٠ مليا وهو ما قضى به الحكم المستأنف مما يتعين معه تأييده .

جلسة ٢٣ من اكتوبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : عثمان رمزي ، ومحمد متولى عقلم ،
والحسيني العوضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٨٤)

طعن رقم ١٤٧ سنة ٢٤ ق

دعوى . رسم الاستئناف في الدعاوى المعلومة القيمة . تقديره على أساس الفئات المبينة في
المادة الأولى من قانون الرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ . الرسم المنخفض إلى النصف لاستئناف
الأحكام الصادرة في المسائل الفرعية . تقديره على أساس الفئات المبينة بتلك المادة . لا اعتبار
لعدم اتصال الحكم الصادر في المسألة الفرعية بالموضوع .

إن مؤدى نصي المادتين الأولى والثالثة من قانون الرسوم رقم ٩٠
لسنة ١٩٤٤ أن رسم الاستئناف في الدعاوى المعلومة القيمة يقدر على أساس
الفئات المبينة في المادة الأولى منه تبعا لقيمة تلك الدعاوى ، وأن الرسم
المنخفض إلى النصف . لاستئناف الأحكام الصادرة في المسائل الفرعية — ومنها
الحكم الصادر بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد . إنما يقدر على أساس
الفئات المبينة في تلك المادة لأن هذا النصف منسوب إلى تلك الفئات وذلك
دون اعتبار لعدم اتصال الحكم الصادر في المسألة الفرعية بالموضوع .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع الدعوى على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
«الطعن» تليخص في أن المطعون عليه رفع الدعوى رقم ١٠٨ لسنة ٤٩ تجارى

كلى مصر أمام محكمة مصر الابتدائية ضد مصلحة الضرائب اعتراضا على تقدير أرباحهن عن مقهى ولو كائنة الكاوب المصرى بشارع خان جعفر رقم ٥ قسم الجمالية فى السنوات من سنة ١٩٣٨ إلى سنة ١٩٤٧ بالمبالغ الموضحة فى قرار لجنة التقدير وطلبن فى عريضة تلك الدعوى — الحكم أولا — ببطلان إجراءات الربط والتقدير التى اتخذتها مأمورية ضرائب الجمالية عن أرباحهن واعتبارها كأن لم تكن وإعادة إجراءاتها فى مواجهتهن . ثانيا — وفى الموضوع من باب الاحتياط الكلى بإلغاء التقدير المعلن للمطعون عليهن عن هذه الأرباح مع إلزام مصلحة الضرائب بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . فدفعت المصلحة بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد . وبتاريخ ١٥ من يناير سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة بعدم قبول الطعن شكلا لتقديمه بعد الميعاد وألزمت الطاعنات (المطعون عليهن فى هذا الطعن) بالمصروفات فاستأنفن الأخريات هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بصحيفة قيدت تحت رقم ٣١٨ سنة ٩٧ ق تجارى طلبن فيها قبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع إلغاء الحكم المستأنف بكامل أجزائه والحكم ببطلان إجراءات الربط والتقدير التى اتخذت فى مواجهة ناظر الوقف وإعادة التقدير فى مواجهة المستأنفات (المطعون عليهن) مع إلزام مصلحة الضرائب بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين . وبتاريخ ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفات (المطعون عليهن) بالمصروفات وثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . وبتاريخ ٩ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ استصدر قلم كتاب محكمة الاستئناف قائمة بتقدير مبلغ ٥٧ جنيها و ٥٩٠ مليا باقى رسوم مستحقة عن الاستئناف رقم ٣١٨ سنة ٩٧ ق للتنفيذ به ضد المطعون عليهن المحكوم عليهن بالمصاريف على أساس أن الاستئناف انصرف إلى المنازعة فى أرباح عدة سنوات ضريبية وأن سبب الالتزام . مستقل فى كل سنة عن الأخرى مما يجب معه تحصيل رسم عن كل سنة بذاتها . فعارض المطعون عليهن فى تلك القائمة أمام محكمة استئناف مصر وهذه حكمت بتاريخ ١٦ من أبريل سنة ١٩٥٣ بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع بإلغاء قائمة الرسوم المعارض فيها وألزمت المعارض ضده

(الطاعن) بالمصروفات وما تبقى قرش مقابل أتعاب محاماة فقرر قلم كتاب محكمة استئناف القاهرة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض و بعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العمومية مذكرة طلبت فيها نقض الحكم وبجلسة ٣ من يونية سنة ١٩٥٨ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وصممت النيابة على طلبها فقررت الدائرة إحالة على هذه الدائرة وبالحلقة المحددة أخيرا لنظره أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن مبنى الطعن مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون ويقول الطاعن في بيان ذلك إن نصاب الدعوى يتحدد بقيمة موضوعها أو بالطلبات الواردة في عريضتها يوم رفعها (م ٣٠ مرافعات) يستوى في ذلك أن تكون الدعوى مبتدأة أو مستأنفة (م ٣٩٨ مرافعات) وقد تحددت طلبات المطعون عليهم في الدعوى موضوع النزاع بطلب بطلان إجراءات الربط والتقدير التي أجرتها المصلحة بشأن أر باجهن في مختلف سني النزاع ومن باب الاحتياط إلغاء التقدير المعلن إليهن عن هذه الأرباح . وإذا كان مسلما أن كل سنة ضريبة تعتبر مستقلة عن الأخرى . وأن سبب الالتزام في كل منها مستقل عن الآخر وكانت المادة ٤١ مرافعات والمادة ٧ من قانون الرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ صريحتين في أنه إذا كانت الدعوى ناشئة عن أسباب قانونية مختلفة — كان التقدير باعتبار قيمة كل منها على حدة وكانت المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ معدلة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٦ صريحة هي الأخرى في أنه تقدر رسوم الدعاوى التي ترفع من الممول أو عليه في شأن تقدير الأرباح التي تستحق عنها الضرائب باعتبار قيمة الأرباح المتنازع عليها . فلاشبهة إذن في أن نصاب الدعوى المرفوعة ببطلان إجراءات الربط أو بإلغاء القرار الصادر به يتحدد بقيمة هذه الأرباح في مختلف سني النزاع وباعتبار كل سنة منها مستقلة عن الأخرى . وليس يمنع من ذلك ومن تحديد نصاب الدعوى أو نصاب الاستئناف على هذا الوجه أن يكون الحكم المستأنف صادرا في مسألة فرعية هي الدفع بعدم قبول الدعوى وأن الأرباح لم تكن موضوعا للحكم، هذا إلى أن المادة الثالثة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ قد نصت على أنه يفرض على استئناف الأحكام الصادرة في المسائل الفرعية نصف رسوم الدعوى الأصلية كما نصت على أن الحكم الصادر بالتأييد

هو حكم جديد بالحق الذي رفع عنه الاستئناف — فمن الخطأ إذن ماورد بالحكم المطعون فيه من عدم أحقية قلم الكتاب في فرض رسوم مستقلة عن أرباح كل سنة من سنى التقدير المرفوعة بشأنها دعوى الطعن الأصلية استنادا إلى أن النزاع في الاستئناف كان يدور حول الدفع بعدم قبولها ولم تكن الأرباح موضوعا للحكم وإنما الصحيح أن الدفع بعدم القبول هو دفع موجه إلى دعوى رفعت بطلب إلغاء قرار صادر بتقدير أرباح المطعون عليهم عن جملة سنين فيقدر بقدرها أو بنصف هذا القدر كما هو مقتضى القانون . وإذا كانت الدعوى التي ترفع من الممول أو عليه في شأن تقدير الأرباح هي من الدعاوى ذات الرسوم المخفضة ينص الفقرة السادسة من المادة السادسة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ فلا وجه لإجراء تخفيض جديد عليها في الاستئناف ولمناسبة الفصل في مسألة فرعية أو أولية متصلة بها ذلك أن التخفيض على التخفيض لا يجوز .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بإلغاء قائمة الرسوم على قوله . ” وحيث إن قضاء هذه المحكمة جرى على القول باستقلال السنين الضريبية وباختلاف سبب الالتزام بتعدد السنين كما ذهب إلى ذلك المعارض ضده — إلا أن هذا القضاء كان مشروطا بتمام الفصل في النزاع على الأرباح في السنوات المختلفة فإذا كان موضوع المنازعة أمام محكمة الاستئناف غير متصل بالأرباح باختلاف النظر . وحيث إن الاستئناف المرفوع من المعارضات كان عن حكم قضى بعدم قبول الطعن المرفوع منهن شكلا لرفعه بعد الميعاد فلم تكن المنازعة في الأرباح موضوعا للحكم المستأنف ... وحيث إنه لذلك يكون القول باستحقاق رسوم مستقلة عن كل سنة إذا ما كان موضوع النزاع مقصورا على الفصل في دفع كالحالة التي بصددها البحث — هذا القول تعدده هذه المحكمة بعيدا عن الضوابط “ . وهذا الذي انتهى إليه الحكم المذكور مخالف للقانون ذلك أن المادة الأولى من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ تنص على أنه ” يفرض في الدعاوى معلومة القيمة رسم نسبي قدره ستة قروش على كل مائة قرش من مائتي الجنيه الأولى والثانية وثلاثة قروش على كل مائة قرش من مائتي الجنيه الثالثة والرابعة وقرشان على كل مائة قرش فيما زاد على أربع مائة جنيه ... ويكون تقدير

الرسم ... طبقا للقواعد المبينة في المادتين ٧٦، ٧٥ “ . وتنص المادة الثالثة على أنه ” يفرض على استئناف الأحكام الصادرة في الدعاوى معلومة القيمة رسم نسبي على أساس الفئات المبينة في المادة الأولى ويراعى في تقدير الرسم القيمة المرفوع بها الاستئناف ويخفض الرسم إلى النصف في جميع الدعاوى — إذا كان الحكم المستأنف صادرا في مسألة فرعية ... “ ومؤدى هذه النصوص أن رسم الاستئناف في الدعاوى المعلومة القيمة يقدر على أساس الفئات المبينة في المادة الأولى تبعا لقيمة تلك الدعاوى وأن الرسم المخفض لاستئناف الأحكام الصادرة في المسائل الفرعية ومنها الحكم الصادر بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد ، هذا الرسم المخفض إنما يقدر على أساس الفئات المبينة في تلك المادة لأن هذا النصف منسوب إلى تلك الفئات وذلك دون اعتبار لعدم اتصال الحكم الصادر في المسألة الفرعية بالموضوع .

وحيث إنه لذلك يتمين نقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٨

بإدارة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : عثمان رمزي ، وإبراهيم عثمان يوسف ،
وعبد زعفراني سالم ، وعبد رفعت المستشارين .

(٨٥)

طعن رقم ١٤٦ لسنة ٢٤ ق

دعوى . " نظر الدعوى أمام المحكمة " . تقرير التلخيص . وجوب تلاوته في الجلسة قبل
بدء المرافعة . وجوب إعادة تلاوة تقرير جديد إذا ما تغير أعضاء المحكمة . إغفال هذا الإجراء .
بطلان الحكم .

توجب المادة ١١٦ من قانون المرافعات أن تكون الإحالة إلى جلسة المرافعة
بتقرير من قاضى التحضير يلخص فيه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم وأسانيدهم
كل منهم ودفوعهم وما أصدره فى القضية من قرارات وأن يتلى هذا التقرير
فى الجلسة قبل بدء المرافعة ، وهدف الشارع من ذلك أن يظهر العضو الذى
قام بتحضير القضية باقى أعضاء المحكمة والخصوم على ما اتخذوه من إجراءات
فى الدعوى وما أبدى فيها من أقوال الطرفين وأسانيدهما فإذا ما تغير أعضاء
المحكمة بعد تلاوة التقرير كان لزاما تلاوة تقرير جديد ليعلمه من لم يكن حاضرا
من أعضاء المحكمة عند تلاوة التقرير السابق بما لم يحيط به علما من قبل ، فإذا
أغفلت المحكمة هذا الإجراء الواجب قانونا كان حكمها باطلا . وإذن فتنى كان
الحكم المطعون فيه قد خلا من ذكر حصول هذا الإجراء كما خلت من ذكره
محاضر الجلسات فإنه يكون مشوبا بالبطلان متعينا نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

... وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى إأنه فى يوم ٢٨ من أبريل سنة ١٩٤٣ صدر مرسوم بترع ملكية ٦٢٢,٠٩ مترا من أرض ومباني منزل ومصنع محمد حسين الرشيدى مورث المطعون عليهم وإضافتها للمنافع العامة فى مشروع توسيع شارع الخليج المصرى بالقاهرة وقد قدر قورمسيون تئين الأملاك تعويضاً مقداره ٨١٠٥ جنيهات و ٣٤٠ ملياً بما فى ذلك ما يتكلفه نقل وإعادة تركيب الأدوات الميكانيكية ولما لم يقبل المطعون عليهم هذا التقدير أحيلت الأوراق إلى رئيس محكمة مصر الابتدائية الذى ندب خبيراً لإعادة تقدير التعويض فقدر مبلغ ١١٩٤٨ جنيهاً و ٣٢٥ ملياً أودعت مصلحة التنظيم هذا المبلغ على ذمة المطعون عليهم فرفعوا معارضة فى التقدير قيدت برقم ١٤٢٥ سنة ١٩٤٤ كلى مصر طالين الحكم لهم بمبلغ ٤٤٣٣٣ جنيهاً و ٤٠٠ ملين وكذلك رفعت الطاعنة معارضة أخرى قيدت برقم ٢٨٣٨ سنة ١٩٤٤ طالبة الحكم باعتماد تقرير الخبير الذى ندبه رئيس المحكمة القاهرة فقضى فى ٤ من مارس سنة ١٩٤٥ بضم المعارضتين وبنسبة ثلاثة خبراء لإعادة التقدير على ضوء اعتراضات الطرفين على أن يلاحظ الخبراء التثمين بدون نظر إلى الزيادة الناشئة عن التحسين الذى سببه نزع الملكية ذاتها وقد انتهى الخبراء من ذلك إلى تقدير مبلغ ١١١٩٠ جنيهاً و ٨٠٥ مليات . وفى ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥١ قضى بإلزام وزارة الأشغال الطاعنة بهذا المبلغ . وفى ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ استأنف المطعون عليهم هذا الحكم كما رفعت الطاعنة استئنافاً فرعياً استندت فيه إلى أن محكمة أول درجة لم تلتزم حكم المادتين ١٣ و ١٤ من قانون نزع الملكية عند ما ندبت الخبراء لتقدير ثمن الجزء الذى نزع ملكيته وكان يجب

أن يراعى في التقدير ما عاد من التحسين على الجزء الباقي من العقار بعد نزع ملكية الجزء الآخر. وفي ١٧ من يناير سنة ١٩٥٤ قضى في الاستئنافين الأصلي والفرعي بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته على هذه الدائرة لنظره بجلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ وفيها صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها طالبة نقض الحكم .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه أغفل إجراء جوهريا من إجراءات الدعوى أوجبت المادة ١١٦ من قانون المرافعات إتباعه فقد نصت على أنه في قضايا التحضير تكون الإحالة إلى جلسة المرافعة بتقرير من قاضى التحضير يلخص فيه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم وأسائيد كل منهم ودفعهم ودفاعهم وما أصدره في القضية من قرارات وأحكام ويتلى هذا التقرير في الجلسة قبل بدء المرافعة، وإغفال الحكم لهذا الإجراء يعيبه ويبطله .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه وصور محاضر جلسات المرافعة أن القضية نظرت بجلسة ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ وفي هذه الجلسة تلى التقرير وحجزت القضية للحكم ثم فتح باب المرافعة فيها بعد ذلك فنظرت أمام هيئة أخرى ولم يثبت أن تقريراً جديداً قد تلى أمام هذه الهيئة حتى صدر الحكم في ١٧ من يناير سنة ١٩٥٤ ، ولما كانت المادة ١١٦ من قانون المرافعات توجب أن تكون الإحالة إلى جلسة المرافعة بتقرير من قاضى التحضير يلخص فيه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم وأسائيد كل منهم ودفعهم ودفاعهم وما أصدره في القضية من قرارات وأن يتلى هذا التقرير في الجلسة قبل بدء المرافعة وكان الشارع يهدف من ذلك إلى أن يظهر العضو الذى قام بتحضير القضية باقى أعضاء المحكمة والخصوم على ما اتخذته من إجراءات في الدعوى وما أبدى فيها من أقوال الطرفين وأسائيدهما فإذا ما تغير أعضاء المحكمة بعد تلاوة التقرير كان لزاماً تلاوة تقرير جديد ليعلمه من لم يكن حاضراً من أعضاء المحكمة عند تلاوة التقرير السابق بما لم يحط به علماً من قبل ، فإذا أغفلت المحكمة هذا الإجراء الواجب قانوناً كان حكمها باطلاً ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلا من ذكر حصول هذا الإجراء كما خلت من ذكره محاضر الجلسات فإنه يتعين نقضه دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : عثمان رمزي ، ومحمد زعفراني سالم ،
والحسيني العوضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٨٦)

طعن رقم ٢٧٦ سنة ٢٤ ق

إعلان . حكم "تسيب معيب" . التمسك بإعلان إعلان الحكم المستأنف نخلو ورقة إعلانه
من بيان عدم وجود المعلن إليه حتى يصح تسليم الإعلان لغيره . دفاع جوهرى . المادتان ١٢ ،
٢٤ مرافعات . عدم الرد عليه . قصور في التسيب .

توجب المادة ١٢ من قانون المرافعات على المحضر إذا لم يجد الشخص
المطلوب إعلانه في موطنه أن يسلم صورة الورقة إلى وكيله أو خادمه أو لمن
يكون ساكنا معه من أقاربه أو أصدقائه وأن يثبت في أصل الإعلان وصورته
جميع الخطوات التي تكون قد سبقت تسليم الصورة ، وعدم مراعاة هذه
الإجراءات يترتب عليه على ما جرى به قضاء محكمة النقض بطلان هذا الإعلان
عملا بنص المادة ٢٤ من قانون المرافعات — وإذن فمضى كان الثابت أن الطاعن
قد تمسك أمام محكمة الاستئناف بإعلان الحكم المستأنف نخلو ورقة
إعلانه من بيان عدم وجود المعان إليه حتى يصح تسليم هذا الإعلان لغيره كما
يقضى بذلك نص المادة ١٢ من قانون المرافعات ولأن المخاطب معه ليس وكيله
عنه ، وكان الحكم المطعون فيه لم يناقش هذا الدفاع الجوهرى الذى قد يتغير
به وجه الرأى فى الدعوى ولم يعن بالرد عليه فإنه يكون قد عاره قصور فى التسيب
يبطله مما يستوجب نقضه .

المحكيات

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع كما يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المرحوم عبد الفتاح نصر منازى مورث المطعون عليهما كان يشتغل عاملا (مساعدا ميكانيكى) لدى شركة بشاره وسدراك داود . وفى ٢١ من يولييه سنة ١٩٥٠ دهمته سيارة نقل فقتلته وأقيمت الدعوى الجنائية رقم ١٠٥٥ جنح سنة ١٩٥٠ أنبوب على قائدها عبده حسن سليمان وفيها ادعى المطعون عليهما مدنيا بمبلغ ١٠٠٠ جنيه باعتبارهما وارثى المحبى عليه قبل المتهم والطاعن بوصفه مسئولا عن الحق المدنى . وقضت محكمة جنح أنبوب فى الدعوى المذكورة ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية . فاستأنف المطعون عليهما هذا الحكم بالنسبة للدعوى المدنية وقيد استئنافهما برقم ٧٣ جنح من سنة ١٩٥٢ أسيوط — وأمام محكمة الجنح المستأنفة أسس المطعون عليهما دعواهما قبل الطاعن على القول بأنهما يستحقان التعويض وفقا لأحكام القانون رقم ٨٩ سنة ١٩٥٠ الخاص بإصابات العمال وفى ١/١٢/١٩٥٣ قضت محكمة الجنح والمخالفات المستأنفة فى هذا الاستئناف برفضه وبتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به فمن رفض الدعوى المدنية قبل المدعى عليه عبده حسن سليمان — وبعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية المقامة على سدراك داود وإحالتها للمحكمة المدنية المختصة .

وفى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ قضت محكمة أسيوط الكلية فى الدعوى المذكورة التى قيدت بمجلدها برقم ١٠٤٣ سنة ١٩٥٣ كلى أسيوط حضوريا بالزام المدعى عليه (الطاعن) بأن يدفع للمطعون عليه الأول مبلغ ١٢٥ جنيها والمصاريف المناسبة ومبلغ ١٠٠ قرش أتعابا للحاماة وبإلزامه بأن يدفع للمطعون

عليها الثانية مبلغ ٢٥٠ جنيها والمصاريف المناسبة و ٢٠٠ قرش أتعابا للمحاماة
فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠١ سنة ٢٩ ق أسيوط ودفع
المطعون عليهما بعدم قبوله شكلا لتقديمه بعد الميعاد .

وفي ١٠ من يونيو سنة ١٩٥٤ قضت محكمة الاستئناف بقبول الدفع وبعدم
قبول الاستئناف شكلا لتقديمه بعد الميعاد وألزمت المستأنف (الطاعن) بالمصاريف
وبمبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة .

وقد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة
فحص الطعون بجلسة ٣ من يونيو سنة ١٩٥٨ حيث طلب الطاعن إحاطته إلى
الدائرة المدنية وصممت النيابة على رأيها الذي أبدته بمذكرتها طاية رفض الطعن
فقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة لينظره بجلسة ١٦ من أكتوبر
سنة ١٩٥٨ وفيها أصر كل من الطاعن والنيابة على طلباته .

ومن حيث إن الطاعن ينعى في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه أنه في رده
على دفع المطعون عليهما تمسك أمام محكمة الاستئناف ببطلان إعلان الحكم
المستأنف نخلو ورقة إعلانه من بيان عدم وجود المعلن إليه حتى يصح تسليم
هذا الإعلان لغيره كما يقضى بذلك نص المادة ١٢ من قانون المرافعات ولأن
المخاطب معه "محمد اسماعيل" ليس وكيلا عنه . ولكن محكمة الاستئناف أغفلت
الرد على هذا الدفاع إغفالا تاما فشاب حكمها قصور يبطله .

ومن حيث إنه بمطالبة صورة مذكرة الطاعن المقدمة لمحكمة الاستئناف بجلسة
١٩٥٤/٦/٨ (حافظة ٤ دوسيه مستند ٤) يبين أن الطاعن في رده على الدفع
بعدم قبول الاستئناف شكلا المقدم من المطعون عليهما تمسك أمام محكمة
الموضوع ببطلان إعلان الحكم المطعون فيه لما نراه بهذا السبب من الطعن —
وقد أشار الحكم المطعون فيه إلى دفاعه في هذا الخصوص بقوله "وحيث إن
وكيل المستأنف رد على هذا الدفع بمذكرته الأخيرة فقال ... هذا فضلا
عن أن المحضر الذي قام بالإعلان لم يذكر فيه أنه لم يجد المحكوم عليه حتى يسوغ له

تسليمه إلى وكيله أو خادمه أو من يكون ساكناً معه كنص المادة ١٢ مرافعات بل كل ما قاله هو أنه أعلنه في شخص وكيله الأستاذ محمد اسماعيل مع أنه ليس للمستأنف وكيل بهذا الاسم . ولما كانت المادة ١٢ من قانون المرافعات توجب على المحضر إذا لم يجد الشخص المطلوب لإعلانه في موطنه أن يسلم صورة الورقة إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكناً معه من أقاربه وأصحابه وأن يثبت في أصل الإعلان وصورته جميع الخطوات التي تكون قد سبقت تسليم الصورة . وأن عدم مراعاة هذه الإجراءات يترتب عليه على ما جرى به قضاء محكمة النقض بطلان هذا الإعلان عملاً بنص المادة ٢٤ من قانون المرافعات . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يناقش هذا الدفاع الجوهرى الذى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ولم يعن بالرد عليه فإنه يكون قد طارده قصور فى التسبيب يبطله مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث ما أثاره الطاعن فى السبب الأول من سببي الطعن .

جلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٨

رئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : عثمان رمزي ، ومحمد زعفراني سالم ،
ومحمد رفعت ، وعباس حلي سلطان المستشارين .

(٨٧)

الطعن رقم ٢١٥ سنة ٢٤ ق

- (أ) فوائد . القضاء بها عن مبلغ مطلوب على سبيل التعويض . المادة ١٢٤ من القانون
المدني المملكي . نص المادة ٢٢٦ مدني جديد . نص مستحدث ليس له أثر رجعي .
(ب) حكم . نذب بحجير وتكليفه بمجرد تقدير الريم ليس حكما قطعيا فيما يتعلق بطلب
استحقاق الريم .
(ج) تعويض . حق محكمة الموضوع في تقديره بشرط الاعتماد على أساس مقبول .

١ — نص المادة ٢٢٦ من القانون المدني نص مستحدث ورد ضمن القانون
رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ الذي لم يبدأ العمل به إلا منذ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩
فهو على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ليس له أثر رجعي ، وإذن فمتى كان الحكم
المطعون فيه إذ قضى برفض طلب الفوائد القانونية عن مبلغ مطالب به على سبيل
التعويض عن أرض استولى عليها للنفعة العامة دون اتخاذ الإجراءات المرسومة
في القانون ، قد قرر أنه يشترط للحكم به أن يكون محل الالتزام مبلغا من النقود
معلوم المقدار وقت الطلب عملا بالمادة ٢٢٦ من القانون المدني وهو ما ليس
متوافرا في الدعوى الحالية ، وكان الواقع في الدعوى أن الاستيلاء على أرض
الطاعن قد تم في أول سنة ١٩٤٤ . وفي ظل القانون المدني المملكي الذي كانت
تنص المادة ١٢٤ منه على أنه " إذا كان المتعهد به عبارة عن مبلغ من الدراهم
فتكون فوائده مستحقة من يوم المطالبة الرسمية فقط إذا لم يقض العرف
أو الاصطلاح التجاري أو القانون في أحوال مخصوصة بغير ذلك " ، فإن الحكم
المطعون فيه بما انتهى إليه في هذا الصدد يكون مخالفا للقانون .

٢ — إذا أصدرت المحكمة حكما بنذب خبير وكلفته بمجرد تقدير ريع عقار ، فليس صحيحا القول بأن هذا الحكم هو حكم قطعى فيما يتعلق بطلب استحقاق الريع لا تملك المحكمة العدول عنه إذ ليس فى ذلك ما يوحى بأى رأى للمحكمة فى هذا الطلب .

٣ — إن تقدير التعويض عن الضرر أمر متروك لرأى محكمة الموضوع طالما أنها تعتمد فى ذلك على أساس معقول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتلخص فى أن الطاعن كان يمتلك ٢ ف ١٢ س بجهة إسنامها ١٤ ط حديقة والباقي كان يزرع خضروات وكانت الأرض كلها تروى من شادوف مقام على النيل ، وفى أول سنة ١٩٤٤ استوات وزارة الأشغال فى مشروع تقسيمه قناطر إسنا على ٢٢ ط و ١٩ س من تلك الأرض من ضمنها الحديقة دون أن تتخذ الإجراءات القانونية التى يوجبها قانون نزع الملكية وأزال الشادوف الذى يروى الأرض الباقية وفرع الطاعن الدعوى رقم ٣٩٥ سنة ١٩٤٥ مدنى كلى قنا ضد وزارة الأشغال ومديرية قنا (المطعون عليهما) بطلب ريع الأرض المستولى عليها والأرض الباقية التى تعطل الانتفاع بها بعد إزالة الشادوف ابتداء من سنة ١٩٤٣ — سنة ١٩٤٤ الزراعية إلى ١٩٤٧ — سنة ١٩٤٨ الزراعية وبعد نذب خبير لتقدير الريع فى تلك المدة حكمت المحكمة بإلزام المطعون عليهما بأن يدفعوا مئتين للطاقن مبلغ ٢٩٣ ج و ٨٣٧ م ٥٨ إلى مبلغ ٣٤٣ ج ٨٣٧ م فى الاستئناف رقم ٢٠٩ سنة ٢٥ ق أسبوط الذى رفعه الطاعن عن ذلك الحكم وذلك

قيمة ريع الأرض جميعها في المدة سالفة الذكر وبتاريخ ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ رفع الطاعن الدعوى رقم ٤٩٨ لسنة ١٩٤٨ مدنى كلى قضا ضد المطعون عليهما أمام محكمة قضا يطلب الحكم بإلزامهما بأن يدفعما له مبلغ ٣٤٣٦ ج وفوائده بواقع ١٥ / سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية وذلك قيمة ثمن الأرض المتزوع ملكيتها وما عليها من أشجار ونخيل وثمر السور الذى كان مقاما حول الحديقة مع الحكم له ببيع الأرض الباقية بعد ما استولى عليه ابتداء من سنة ١٩٤٨ - سنة ١٩٤٩ بواقع ٤٠ ج سنويا لغاية الامتداد بسبب رفع الشكوف . وبتاريخ ٤ من أبريل سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة بتدب مكتب الخبراء لمعاينة الأرض المتزوع ملكيتها وتقدير ثمنها وثمر النخيل والأشجار القائمة فيها وتقدير ريع الأرض الباقية التى لم تتدخل فى مشروع نزع الملكية عن سنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ وبعد أن باشر الخبير مأموريته وقدم تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ٥ من مايو سنة ١٩٥٣ بإلزام المطعون عليهما بأن يدفعما للطاعن مبلغ ١٤٩٥ جنيها و ٣٨٣ مليا والمصاريف المناسبة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات وهى قيمة السور والفوائد والريع - فاستأنفت الطاعن الحكم المذكور أمام محكمة استئناف أسنيوط بالاستئناف رقم ٢٢٤ لسنة ٢٨ ق وأضر فيه على طلباته السابقة بما فيها قيمة السور والريع والفوائد - كما استأنفت المطعون عليهما أيضا ذلك الحكم بالاستئناف رقم ٢٣٨ لسنة ٢٨ ق . وبتاريخ ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٤ قضت المحكمة فى الاستئنافين المذكورين بعد ضمهما برفضهما وتأيد الحكم المستأنف . وبتاريخ ١٧ من يونيو سنة ١٩٥٤ قرر الطاعن الطعن فى هذا الحكم بالنقض وبعد استيفاء إجراءات الطعن وتقديم مستندات الطرفين ومذكراتهما قدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم فى خصوص السبب الثانى الملحق بالفوائد وبتاريخ ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٨ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأصرت النيابة على رأيها وقويت الدائرة إحالة الطعن إلى هذه الدائرة ، وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على طلباتها .

وحيث إن الطعن يقوم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن فى أولها : على الحكم المطعون فيه مخالفته للثابت فى الأوراق إذ قال الحكم فى صدد الرد على طلب الطاعن بقيمة السور الذى كان حول الحديقة والذى كان يستند فيه إلى اعتراف الحكومة

في مذكرتها المقدمة لجلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٤٨ في قضية الريع رقم ٣٩٥ سنة ١٩٤٥ بوجود هذا السور أنه تبين للمحكمة من مطالعة تلك المذكرة وخص عباراتها أنه لم يرد بها إشارة للسور المذكور . وهذا القول من المحكمة لا يطابق الواقع كما تبين من مراجعة تلك المذكرة . ويقوم النعي في السبب الثاني على أن الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون ويقول الطاعن في بيان ذلك أنه قد طلب الحكم له بفوائد الثمن بواقع ٥٠٪ من تاريخ المطالبة الرسمية فرفض الحكم الابتدائي القضاء بهذه الفوائد وقال في أسبابه التي أخذ بها الحكم المطعون فيه أن المادة ٢٢٦ من القانون المدني تشترط للحكم بالفوائد أن يكون محل الالتزام مبلغا من النقود معين المقدار وهو ما ليس متوافرا في الدعوى وهذا الذي قرره الحكم غير صحيح قانونا إذ أن طلب الفوائد من تاريخ المطالبة الرسمية هو حق لكل من يدعى طرف آخر مبلغا من النقود مهما كان سبب الالتزام - فضلا عن أن المادة ٤٥٨ من القانون المدني هي الواجبة التطبيق لأن المبلغ المطالب به هو ثمن عقار أخذ للنفعة العامة دون اتخاذ الإجراءات المرسومة في القانون ولم يودع الثمن خزانة المحكمة وهو عقار ينتج ثمرات . . وقد أقرت الحكومة الطاعن على حقه في الفوائد لا من تاريخ المطالبة الرسمية فحسب بل من تاريخ الاستيلاء على العقار بما ورد في مذكرتها المقدمة لجلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٥٠ في القضية رقم ٤٩٨ سنة ١٩٤٨ مدني كل قنا - وينعي الطاعن في السبب الثالث خطأ الحكم في تطبيق القانون . ذلك أنه كان من ضمن طلباته الحكم ببيع المقدار الذي تخلف بورا بسبب إزالة الشادوف الذي كان يروى منه عن سنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ وعدم وجود طريقة لويه واحتياطيا الحكم بمبلغ ٢٠٠ جنيه كتعويض لإنشاء ساقية أو بئر وقد أصدرت المحكمة حكما تمهيدا بنذب خبير كان من مأموريته تقدير ريع ١ فدان، ٢ قيراط، ٣ سهم عن سنة ٤٨ - ١٩٤٩ وقالت في أسباب حكمها أن الطاعن قد لحقه ضرر من تزع ملكية عقاره للنفعة العامة وحرمان باقي أرضه التي لم يتناولها الاستيلاء من الري يستوجب مساءلة الحكومة وملازميتها بتعويض الطاعن عنه وقد رفضت المحكمة الابتدائية الحكم للطاعن بالريع وقالت في أسبابها التي أخذ بها الحكم المطعون فيه أن ما حكم به للطاعن من ريع عن المدة من سنة ١٩٤٤ إلى سنة ١٩٤٨

يكفى لتعويضه عن الضرر الذى أصابه بسبب إزالة الشادوف وأن ما ورد فى الحكم التمهيدى من تكليف الخبير بتقدير الريع عن سنة ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ لا يدل على الأخذ بوجهة نظر الطاعن ومن حق المحكمة العدول عنه طبقا لنص المادة ١٦٥ من قانون المرافعات وهذا الذى ورد فى أسباب الحكم المذكور ينطوى على خطأ فى فهم الواقع كما ينطوى على خطأ فى تطبيق القانون - أولا - لأن الثابت من الحكم رقم ٣٩٥ سنة ١٩٤٥ كلى قنا أن الريع المحكوم به للطاعن كان عن المدة لغاية سنة ١٩٤٨ الزراعية وطلبات الطاعن فى الدعوى الحالية هى عن السنة اللاحقة لتلك المدة أو مبلغ إجمالى كتعويض عن حرمان الطاعن من الوسيلة المعدة لرى أرضه - ثانيا - أن الحكم الصادر فى ٤ من أبريل سنة ١٩٥٠ بتكليف الخبير بتقدير الريع ليس حكما تمهيدا محضا وإنما هو حكم قطعى فيما يتعلق باستحقاق الطاعن لريع سنة ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ لا تملك المحكمة العدول عنه كما جاء فى أسباب حكمها .

وحيث إن ما ينعاه الطاعن فى السبب الأول مردود ذلك أن صورة المذكرة المقدمة منه بملف الطعن والتي يستند إلى اعتراف الحكومة فيها بثن السور الذى يطالب به هذه الصورة عرفية لا يقبل منه الاستدلال بها على ما يدعيه إذ لا اعتداد فى هذا المقام إلا بالصورة الرسمية .

وحيث إن النعى فى السبب الثالث مردود كذلك إذ يبين من الاطلاع على أسباب الحكم الابتدائى التى أخذ بها الحكم المطعون فيه أنه قال عن الريع الذى يطالب به المدعى (الطاعن) عن الأرض التى لم تتناول أعمال المنفعة العامة ومساحتها ١ فدان ، ٢ قيراط ، ٣ سهم تعويضا للضرر الذى أصابها بسبب إزالة الشادوف وحرمانها من الرى بواسطة ان الحكومة وإن كانت مسئولة عن هذا الأمر وملزمة بتعويض الطاعن عنه إلا إن هذا التعويض يكون كما يقول الحكم - "قاصرا على النتائج المباشرة للخطأ الذى وقع من الحكومة - وهذه النتائج تقف عند الحد الذى يستطيع المدعى إيقافها ولا تتعداه فهى قاصرة على ما يعادل نفقات إنشاء وسيلة أخرى لرى أرضه كحفر بئر أو إنشاء

ساقية مضافا اليه ريع الأرض في المدة المناسبة لإيجاد هذه الوسيلة والقول بغير ذلك يؤدي إلى نتائج غير معقولة وهي أن المدعى يستمر في مطالبة الحكومة بريع الأرض دون أن يكون لهذه المطالبة نهاية، اعتمادا على أنها محرومة من الرى بسبب إزالة الشادوف". واستطرد الحكم إلى القول "ومن حيث إن المدعى قد حكم له في القضية المنضمة رقم ٣٩٥ سنة ١٩٤٥ مدنى كلى بمبلغ ٧٩ جنيها، ١٩٥٤ مليا قبضة ريع ١ فدان ٢، قيراط ٣، سهم في السنوات من ١٩٤٤ إلى سنة ١٩٤٨ وترى المحكمة أن هذا المبلغ كاف لتعويضه عن الضرر الذى أصابه بسبب إزالة الشادوف". ثم انتهى الحكم إلى رفض هذا الطلب . ولا رقابة لهذه المحكمة على الحكم المذكور في ذلك لأن تقدير التعويض عن الضرر أمر متروك لرأى محكمة الموضوع طالما أنها تعتمد في ذلك كما والحال في هذه الدعوى — على أساس معقول . وليس صحيحا ما يقرره الطاعن من أن الحكم التمهيدى الصادر بتاريخ ١٩٥٢/٤/٤ ليس حكما تمهيديا محضا وإنما هو حكم قطعى فيما يتعلق باستحقاق الطاعن للريع عن سنة ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ لا تملك المحكمة العدول عنه لأن الحكم المذكور لم يزد في صدد هذا الطلب عن مجرد تكليف الخبير بتقدير ريع الأرض الباقية التى لم تدخل في المشروع ومساحتها ١ فدان ٢، قيراط ٣ سهم عن سنة ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ الزراعية وليس في ذلك ما يوحى بأى رأى للمحكمة في هذا الطلب .

وحيث إن النعى بما تضمنته السبب الثانى في محله ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قال عن طلب الفوائد "ومن حيث إنه عن طلب الفوائد فإنه يشترط للحكم به أن يكون محل الالتزام مبلغا من النقود معلوم المقدار وقت الطلب عملا بالمادة ٢٢٩ مدنى وهو ما ليس متوافرا في الدعوى الحالية ويتعين لذلك عدم إجابة المدعى لهذا الطلب" ولما كان الاستيلاء على أرض الطاعن قد تم في أول سنة ١٩٤٤ في ظل القانون المدنى المسمى الذى كانت تنص المادة ١٢٤ منه على أنه "إذا كان المتعهد به عبارة عن مبلغ من الدراهم فتكون فوائده مستحقة من يوم المطالبة الرسمية فقط إذا لم يقض العقد أو الاصطلاح التجارى أو القانون في أحوال مخصوصة بخلاف ذلك" ولم يرد

نص المادة ٢٢٦ الا بعد ذلك ضمن القانون رقم ١٣١ سنة ١٩٤٨ الذى لم يبدأ العمل به إلا منذ ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ فهو على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — نص مستحدث ليس له أثر رجعى ولا يسرى على واقعة الدعوى . لما كان ذلك . فان الحكم المطعون فيه فيما انتهى اليه فى هذا الصدد يكون مخالفاً للقانون متعيناً تقضيه فى هذا الخصوص .

وحيث إن موضوع الدعوى بالنسبة لطلب الفوائد صالح للفصل فيه .

وحيث إن المبلغ المستحق للطاعن ثمناً للأرض المستولى عليها وأشجار الخديقة والنخيل التى كانت بها قد تحدد نهائياً بالحكم المطعون فيه بمبلغ ١٤٩٥ جنيهاً و ٣٨٣ ملياً وقد اتضح مما سبق أن الطاعن على حق فيما طلبه من فوائد عن هذا المبلغ من تاريخ المطالبة الرسمية هذا الى أن الأرض المستولى عليها بها عليها من أشجار ونخيل مما ينتج منها ثمرات يكون من حق الطاعن طبقاً لنص المادة ٣٣٠ من القانون المدنى الملقى الذى يحكم واقعة الدعوى — أن يتقاضى عن ثمنها فوائد من تاريخ الاستيلاء عليها وهو ما أقرت به المطعون عليها فى مذكرةها المودعة بالقضية رقم ٤٩٨ سنة ١٩٤٨ مدنى كلى قنا فيتعين لذلك تعديل الحكم المستأنف بالنسبة لما قضى به من رفض طلب الفوائد والحكم للطاعن بها على المبلغ سالف الذكر من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة بتاريخ ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ على أن تكون تلك الفوائد بواقع ٥٪ من هذا التاريخ الى ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ وبواقع ٤٪ من بعد ذلك لحين السداد .

جلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٨

بإدارة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود هيا ، وعثمان رمزي ، وإبراهيم عثمان يوسف ، ومحمد زعفراني سالم المستشارين .

(٨٨)

نظمت رقم ١٥٨ سنة ٢٤ ق

تعويض . التعويض عن تفويت الفرصة . تفويت الفرصة على الموظف في الترقية إلى درجة أعلى بسبب إحالة إلى المعاش بغير حق . عنصر من عناصر الضرر التي يجب النظر في تعويض للموظف عنها .

لا يمنع القانون من أن يحسب في الكسب الفائت الذي هو عنصر من عناصر التعويض ما كان المضرور يأمل الحصول عليه ما دام لهذا الأمل أسباب معقولة ، ومن ثم فإن تفويت الفرصة على الموظف في الترقية إلى درجة أعلى من درجته بسبب إحالة إلى المعاش بغير حق وهو في درجته — عنصر من عناصر الضرر التي يجب النظر في تعويض الموظف عنها ، أما القول بأن الضرر الذي يصور في هذه الحالة مرده مجرد أمل لا يرقى إلى مرتبة الحق المؤكد إذ لا يتعلق للموظف حق إلا بتفويت ترقية مؤكدة فردود بأنه إذا كانت الفرصة أمرا محتملا أو مجرد أمل فإن تفويتها أمر محقق ، وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن الطاعن يستحق تعويضا عن إحالة إلى المعاش بغير حق ثم استبعد عند تقدير التعويض ما كان سيبلغه من مرتب وما يحصل عليه من معاش لو أنه بقي في الخدمة إلى سن الستين بمقوله إن العبرة بحالته وقت إحالة إلى المعاش فإنه يكون قد خالف القانون .

المحكمت

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقروء والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى إجراءاته الشكلية ..

وحيث إن الوقائع تتحصل فى أن الطاعن كان موظفاً بوزارة الداخلية وتدرج فى وظائفها حتى عين مديراً لإدارة تحقيق الشخصية فى سنة ١٩٣٧ ويقول الطاعن إنه ما أن تولى العمل فى هذه الوظيفة حتى قام خلاف بينه وبين بعض موظفيها انتهى بأن وقع عليه جزاء بنقص أجر خمسة عشر يوماً من مرتبه أى مبلغ ٢٦ جنيهاً و ٣٦٢ ملياً ثم ندب الطاعن بعد ذلك مديراً لمكتب مراجعة الأحكام العسكرية وكان يتقاضى مرتبه من المبلغ المربوط لوظيفة مدير إدارة المستخدمين بالوزارة ويتابع الطاعن فيقول إنه فى سنة ١٩٤٢ تولت الحكم وزارة كان من سياستها أن تفسح لانصارها طريق شغل الوظائف فقرر مجلس الوزراء فى ٧ من مارس سنة ١٩٤٢ إحالته على المعاش بحجة عدم صلاحيته والشك فى نزاهته وربط له معاشاً مقداره ٤٣ جنيهاً و ٣٥٨ ملياً على أساس المرتب الذى كان يتقاضاه وقتئذ وهو ٦٠ جنيهاً و ٥٠٠ مليماً — ويقول الطاعن إن القرار الصادر بتوقيع الجرائع عليه لا يستند إلى حق فضلا عن أنه باطل لصدوره من وكيل الوزارة الذى لم يكن يملك وقتئذ سلطة توقيع هذا الجزاء ، كما أن القرار الصادر بإحالته إلى المعاش قبل بلوغ سن الستين وقع باطلاً كذلك إذ لم يكن يستهدف الصالح العام بل كان يهدف إلى تمكين أحد أنصار الوزارة من شغل وظيفة مدير إدارة المستخدمين التى كان الطاعن يأخذ مرتبه من المبلغ المربوط لها فى الميزانية وقد شغلها فعلاً وقد رفع الطاعن الدعوى رقم ٢٣٣ سنة ١٩٤٣ كلى مصر على المطعون عليهما طالباً بالحكم أولاً بتعديل المعاش الذى يستحقه بمجمعه ٥٦ جنيهاً و ٢٥٠ ملياً بدلاً من ٤٣ جنيهاً و ٣٥٨ ملياً على أساس المرتب الذى كان يصل إليه لو أنه بقي فى الوظيفة حتى بلوغه سن الستين فى ١٤ من يوليو سنة ١٩٤٥ — ثانياً — بالزام المطعون

عليهما متضامتين بأن يدفعاً له مبلغ ٩٣٠ جنيهاً و ٢٤٨ ملياً وهو الفرق بين المعاش الذي ربط له والمرتب حتى سن الستين — ثالثاً — برد مبلغ ٢٦ جنيهاً و ٣٦٢ ملياً قيمة ما استولت عليه الحكومة بغير حق وهو أجر الخمسة عشر يوماً التي خصمت من مرتبه — رابعاً — إلزامهما بأن يدفعاً له مبلغ ١٠٥٠٠ جنيه تعويضاً عما أصابه من ضرر في سمعته وصحته ومركزه الاجتماعي ، قضى في ٦ من فبراير سنة ١٩٥١ برفض الدعوى فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٨٨٠ سنة ٦٩ ق استئناف القاهرة وفي ٢١ من مارس سنة ١٩٥٤ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام وزيرتي الداخلية والمالية — المطعون عليهما — ستضامتين بأن تدفعا إلى المستأنف مبلغ ألف وخمسمائة جنيه ... ورفض ما عدا ذلك من الطلبات ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض فعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ وأبدت النيابة العامة رأيها بإحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية فتقررت المحكمة إحالته على هذه الدائرة لنظره بجلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ وفي هذه الجلسة صممت النيابة على رأيها طالبة نقض الحكم .

وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول من سببي الطعن خطأ في تطبيق القانون ذلك أنه استند في تقدير التعويض الذي يستحقه الطاعن بمبلغ ألف وخمسمائة جنيه إلى ثلاثة عناصر هي أولاً ما استقطع من مرتبه بغير حق نتيجة للقرآن الباطل الصادر بتوقيع جلاء عليه في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٣٩ ثانياً ما ضاع عليه من فرق بين مرتبه الذي كان يتقاضاه عند ما أحيل إلى المعاش اعتباراً من ٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٢ — وهو مبلغ ٦٠ ج و ٥٠٠ م في الشهر وبين المعاش الذي حصل عليه فعلاً ومقداره ٤٣ ج و ٣٨٥ م في الشهر ابتداء من تاريخ إحالته إلى المعاش حتى بلوغه سن الستين في ١٤ من يوليو سنة ١٩٤٥ ثالثاً التعويض الأدبي عن الآلام التي لحقت به من جراء فصله وما أثاره هذا الفصل حول سمعته من شبهات أضرت به ، وقد بين الحكم المطعون فيه الأساس القانوني الذي استند إليه في تقدير التعويض ولكنه استبعد ما طلبه الطاعن من أنه يجب أن يلاحظ عند التقدير ما كان سيحصل إليه من درجات لو أنه بقي في الخدمة حتى بلوغه سن الستين وفي هذا القول مخالفة للقانون إذ تقضى المادة ٢٢١ من

القانون المدني بأن يشمل التعويض ما فات من كسب فكان يتعين نزولا على حكم هذه المادة أن يدخل الحكم في اعتباره عند تقدير التعويض الذي يستحقه الطاعن ما فات عليه من كسب بسبب حرمانه من الدرجات التي كان سيصل إليها والمعاش الذي يستحقه محسوبا على أساس هذه الدرجات فلو أن الحكم أخذ بهذا المنظر لتجاوز تقدير التعويض المبلغ المحكوم به ذلك أن الطاعن كان سيصل مرتبه حتما إلى مبلغ ٧٥ جنيا شهريا قبل بلوفه سن الستين طبقا لقانون ربط الميزانية العامة للدولة في سنتي ١٩٤٣ و ١٩٤٤ وطبقا لكادر هيئات البوليس الصادر به قرار مجلس الوزراء في ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٤ والقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٤٤ الخاص بنظام هيئات البوليس ولترتب على ذلك استحقاقه لمعاش مقداره ٥٦ ج و ٢٥٠ م في الشهر بدلا من ٤٣ ج و ٣٥٨ م .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه استند في استحقاق الطاعن للتعويض إلى أن القرار الصادر بتاريخ ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٣٩ بتوقيع جزاء عليه بخصم أجر خمسة عشر يوما من مرتبه الشهري لم يكن له ما يبرره وأنه باطل لصدوره ممن لا يملكه كما أن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ من مارس سنة ١٩٤٢ لم يقصد به الصالح العام مما يستحق عنه تعويضا يتمثل في الفرق بين مرتبه الذي كان يتقاضاه ومقداره ٦٠ ج و ٥٠٠ م شهريا والمعاش الذي حصل عليه ومقداره ٤٣ ج و ٣٥٨ م ثم تحدث الحكم عن الضرر الأدبي الذي أصاب الطاعن باعتباره عنصرا من العناصر التي يستحق عنها تعويضا وانتهى من ذلك كله إلى قوله ” وترى المحكمة في تقدير التعويض عن كافة ما سبق ذكره بمبلغ ألف وخمسمائة جنيه ما يعوض المستأنف — الطاعن — عن كافة الأضرار التي لحقت به إذ لا محل لما ذهب إليه من ملاحظة ما كان سيبلغه من درجات أو ما كان سيصل إليه من معاش لو بقي في الخدمة حتى سن الستين إذ العبرة بحالته وقت إحالته إلى المعاش “ .

وحيث إن هذا الذي ذهب الحكم إليه وأقام قضاءه عليه في الشق الأخير منه غير صحيح في القانون ذلك أن تفويت الفرصة على الموظف في الترقية إلى درجة

أصل من درجته بسبب إحالته إلى المعاش بغير حق وهو في درجته عنصر من عناصر الضرر التي يجب النظر في تعويض الموظف عنها أما ما يقول به المطعون عليهما من أن الضرر الذي يصور في هذه الحالة مرده مجرد أمل لا يرقى إلى مرتبة الحق المؤكد إذ لا يتعلق للموظف حق إلا بتفويت ترقية مؤكدة فمردود بأنه إذا كانت الفرصة أمرا محتملا أو مجرد أمل فإن تفويتها أمر محقق والقانون لا يمنع من أن يحسب في الكسب الفائت الذي هو عنصر من عناصر التعويض ما كان المضرور بأمل الحصول عليه ما دام لهذا الأمل أسباب معقولة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قرر أن الطاعن يستحق تعويضا عن إحالته إلى المعاش بغير حق ثم استبعد عند تقدير التعويض ما كان سيبلغه من مرتب وما يحصل عليه من معاش لو أنه بقي في الخدمة إلى سن الستين بمقولة إن العبرة بحالته وقت إحالته إلى المعاش فانه يكون قد خالف القانون .

وحيث إنه يتعين لذلك نقض الحكم دون حاجة إلى النظر في السبب الآخر من سببي الطعن .

جلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : عثمان رمزي ، وإبراهيم عثمان يوسف ،
ومحمد رفعت ، وعباس حلمي سلطان المستشارين .

(٨٩)

طعن رقم ٢٣٠ سنة ٢٤ ق

(أ) إجارة . التزامات المستأجر . حق مستأجر الأرض الزراعية في طلب إنقاص الأجرة وفقا
لنص المادة ٦١٦/٢ . شروطه .

(ب) قوة قاهرة . إجارة . إذعان . الاتفاق على عدم مسئولية المؤجر عما يصيب المحصول
من هلاك بسبب القوة القاهرة . جائز قانونا . عقد الإيجار الذي يتضمنه لا يعتبر
من عقود الإذعان .

(ج) إجارة . آثار الإيجار . المادتين ٥٦٩ ، ٦١٦ من القانون المدني . لا تلازم بينهما
في التطبيق .

(د) خبير . رأى الخبير . عنصر من عناصر الإثبات . حق محكمة الموضوع في تقديره .

(هـ) التزام . تعويض . سلطة محكمة الموضوع في تقديره . مسألة واقعية .

١ — حق المستأجر في طلب إنقاص الأجرة وفقا لنص الفقرة الثانية
من المادة ٦١٦ مشروط بشرطين الأول منهما أن يكون هلاك المحصول بسبب
قوة قاهرة والآخر ألا يكون قد اشترط في العقد عدم مسئولية المؤجر عن الهلاك
لهذا السبب ، وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن إصابة
الزرع بدودة القطن لا يعتبر قوة قاهرة لأنه يشترط في القوة القاهرة أن تكون غير
متوقعة — وهو قول صحيح في القانون ، وكان لا نزاع في أن عقد الإيجار
تضمن اتفاقا بين الطرفين على عدم مسئولية المؤجر عما يصيب المحصول من تلف

يسبب القوة القاهرة فإن النعي عليه خطأه في تطبيق القانون يكون غير قائم على أساس .

٢ - الاتفاق على عدم مسئولية المؤجر عما يصيب المحصول من هلاك بسبب القوة القاهرة اتفاق جائز قانونا ولا مخالفة فيه للنظام العام كما أن عقد الإيجار الذى يتضمن هذا الاتفاق لا يعتبر من عقود الإذعان .

٣ - لا إرتباط بين المادتين ٥٦٩ ، ٦١٦ من القانون المدنى ولا تلازم بينهما فى التطبيق فلكل مجال خاص ذلك أن المادة الأولى منهما تنظم التزامات المؤجر نحو المستأجر فى حالة هلاك العين المؤجرة ذاتها وبصفة عامة سواء أكانت أرضا زراعية أو غير ذلك ، بينما تعنى الثانية بوضع أحكام لهلاك المحصول الناتج من الأرض الزراعية المؤجرة بصفة خاصة ، وإذن فمضى كان النزاع إنما يدور حول هلاك بعض المحصول الناتج من الأرض المؤجرة ولا صلة للهلاك بالأرض ذاتها فإن المادة ٦١٦ سالفه الذكر تكون وحدها هى الواجبة التطبيق .

٤ - رأى الخبير لا يخرج عن كونه عنصرا من عناصر الإثبات لمحكمة الموضوع تقديره دون معقب عليها فى ذلك .

٥ - تقدير الضرر وتقدير التعويض عنه هو من المسائل الواقعية التى تستقل بها محكمة الموضوع دون تعقيب عليها فيه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى إجراءاته الشكائية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون عليه أجرا إلى الطاعن ٦١ فدان أطيانا زراعية بمقتضى عقد

إيجار مؤرخ ٢١ من يناير سنة ١٩٥٠ لمدة سنتين ابتداء من نوفمبر سنة ١٩٤٩ حتى آخر أكتوبر سنة ١٩٥١ بإيجار عيني عن سنة ١٩٥٠ مقداره خمسة قناطير من القطن الزهر رتبة جود للفدان الواحد وفي ١١ من يولييه سنة ١٩٥٠ وجه الطاعن إلى المطعون عليه انذارا تضمن أن هذا الأخير قد أخل بالتزامه في عقد الإيجار إذ امتنع بغير حق عن إعطاء الطاعن ما يحتاج إليه زراعة القطن من مياه الري فأصيبت الزراعة من جراء ذلك بتلف شديد وأعقب ذلك أن الطاعن لم يورد القطن الذي التزم بتوريده في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ فاستصدر المطعون عليه أمرا بالجزء التحفظي على زراعة القطن ورفع الدعوى رقم ٥١٢ كلى المنيا سنة ١٩٥٢ طالبا الحكم بإلزام الطاعن بأن يسلم إليه الإيجار العيني المتفق عليه أو دفع ثمنه بأسعار يوم ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٠ ، وكان الطاعن قد رفع أثناء ذلك الدعوى المستعجلة رقم ٨٢ سنة ١٩٥٠ طالبا إثبات حالة القطن قضى فيها بنسب خبير قام بإثبات الحالة وقدم تقريراً جاء فيه أن الطاعن روى زراعة القطن أربع مرات من مياه وابور ارتوازي للمطعون عليه ثم امتنع هذا الأخير عن الاستمرار في الري فاضطر الطاعن إلى إحضار شفاطات رفع بها المياه من مصرف مجاور لترمة الفقاعي وقد استغرق إحضار الشفاطات مدة طويلة فوتت على الزراعة ريتين في وقت كانت فيه أحوج ما تكون إلى الري وكانت نتيجة ذلك أن أصيبت الزراعة بدودة اللوز والندوة العسلية فلم تنتج إلا ٤٠ ٪ من المحصول الذي كان يمكن أن تنتجه لو لم يصيبها ما أصابها وقدر الخبير المحصول المنتظر من الـ ٦١ فدانا بمقدار ٢٠٨ قنطاراً ، فلما جمع محصول القطن تبين أن النتائج منه هو ١٩٨ قنطاراً و ٥٢ رطل فقط أودعت محليج جاويش بالمنيا وعندئذ عدل المطعون عليه طلباته بأن أضاف إليها طلب الحكم بإلزام المستأجر — الطاعن — بأن يدفع له مبلغ ٢٦٤٥ جنيهاً و ٥٠١ ملياً قيمة القطن الذي لم يورد إلى المحليج ومقداره ١٠٦ قنطاراً و ٤٨ رطلاً وكذلك إلزامه بأن يدفع له الفرق بين ثمن القطن المورد وهو من رتبة تقل عن رتبة جود المتفق عليها وبين ثمنه إذا كان بهذه الرتبة ، قابل الطاعن هذه الطلبات بدعوى فرعية رفعها على المطعون عليه طلب فيها الحكم بأحقية إلى القطن الناتج والذي أودع المحليج ومقداره ١٩٨ ق

و ٥٢ رطلا وبالزام المطعون عليه بأن يدفع له تعويضا مقداره ٤٣٠٨ ج و ٦٠٥ م واحتياطيا إذا لم يقض بأحقيةه للقطن بالزام المطعون عليه بأن يدفع له مبلغ ١٠٢٤٨ جنيها و ٦٣٥ مليا والحكم برفض الدعوى الأصلية ، وفي ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٣ قضى في الدعوى الأصلية بتسليم المطعون عليه ١٢٢ قنطارا من القطن المودع ، وفي الدعوى الفرعية بتسليم الطاعن ٧٦ قنطارا و ٥٢ رطلا و ١٣٤ جنيها و ٢٥ مليا ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٥٤٨ سنة ٧٠ ق واستأنفه الطاعن استئنافا مقابلا قيد برقم ٦٩٤ سنة ٧٠ ق وفي ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٤ قضى في الاستئناف الأصلي بتعديل الحكم المستأنف وأحقية المستأنف المطعون عليه — إلى الـ ١٩٨ قنطارا و ٥٢ رطلا وقضى في الاستئناف المقابل بإلغائه فيما قضى به من أحقية المستأنف — الطاعن — إلى ٧٦ قنطارا و ٥٢ رطلا وتأييده فيما عدا ذلك فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فطلبت النيابة رفض الطعن وقررت المحكمة إحالته على هذه الدائرة لنظره بجلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ وفي هذه الجلسة صممت النيابة على طاب رفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعي الطاعن في أولها على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب من ثلاثة أوجه حاصل الوجه الأول منها أن الحكم قرر مسؤولية المطعون عليه أخذاً بتقرير الخبير في دعوى إثبات الحالة إذ قرر أن زراعة القطن قد تأثرت نتيجة لامتناع المطعون عليه عن مد الطاعن بمياه الري وكانت النتيجة اللازمة لما قرره الحكم أن يقضى بتعويض الطاعن عن كل ما أصابه من ضرر من جراء إخلال المطعون عليه بالتزامه ولكنه خفف من مسؤوليته فقضى بالتعويض في حدود الأجرة العينية المحددة في عقد الإيجار لا في حدود الضرر الحقيقي الذي أصاب الطاعن مستندا في ذلك إلى قول لأحد مشايخ البلد في محضر أعمال الخبير من أن الزراعة كانت قد أصيبت بآفة سماوية ووصف شيخ البلد للإصابة بهذا الوصف مقصود به دودة اللوز والندوة العسيلة وقد قرر الخبير أن إصابة الزراعة بهما كان مسببا عن العطش في وقت كانت أحوج ما تكون فيه إلى الري ومن ثم فالرابطة بين تقصير المطعون عليه وإصابة

الزراعة قائمة ومسببة عن فعله فهو مسئول عنها ، وكذلك استند الحكم إلى دفاع للطاعن أمام محكمة أول درجة مقتضاه أن زراعة القطن كانت قد أصيبت بآفات سماوية فاعتبر الحكم هذا الدفاع اقراراً من الطاعن بأن تلف الزراعة كان مسبباً عن هذه الآفة مع أن الطاعن لم يبد هذا الدفاع إلا في مقام دفع دعوى المطعون عليه بالمطالبة بالإيجار وعلى سبيل الاحتياط في حالة ما إذا لم تر المحكمة مسئولية المطعون عليه أما وقد رأت أنه مسئول عما لحق بزراعة القطن من ضرر فقد أصبح ذلك الدفاع غير ذي موضوع . فلا يصح الاستناد إليه ، ويقول الطاعن أيضاً إن من أوجه قصور أسباب الحكم ما جاء به من أن المطعون عليه لا يسأل عن نقص المحصول بنسبة ٦٠٪ لأن في تقدير مسئوليته على أساس هذه النسبة مبالغ في تقدير الضرر الناتج عن الإخلال بالتزام الري ، وهذه الحجّة تقصر عن دفع ما أثبتته الخبير في تقريره وحاصل الوجهين الثاني والثالث أن الطاعن كان قد تمسك أمام محكمة أول درجة احتياطياً بنظريتي القوة القاهرة والظروف الطارئة فرد الحكم على ذلك بعبارة مختصرة نفى بها قيام القوة القاهرة وأغفل الرد على الشق الآخر من الدفاع المستند إلى نظرية الظروف الطارئة .

وحيث إن هذا النعى مردود في وجهه الأول بما أقام الحكم قضاءه عليه في هذا الخصوص إذ قال "إن الثابت من تقرير الخبير أن الزراعة موضوع النزاع لم تنتج أكثر من ٤٠٪ من إنتاجها الطبيعي وإن السبب كان العطش ودودة اللوز والندوة العسلية ويرى الخبير أن العطش كان هو السبب في فتك دودة القطن ، إلا أنه يتضح من محضر أعماله أنه سئل في ٣ أكتوبر قبل المعاينة بأسبوع إبراهيم حسن مذودة شيخ ناحية دنشا وهاشم الكائنة بها الأرض المؤجرة فقال أن المستأجر خدم الأرض خدمة صحيحة وأن الأرض مصابة بعاهة سماوية هذا العام وهذا الذي قال به شيخ الناحية قد سلم به نفس المستأجر إذ دفع في مذكرته الابتدائية بنظرية الظروف الطارئة بالنسبة لانتشار الإصابات في تلك السنة مما وصفه المستأجر بأنها كانت في ذلك العام حالة وبائية ليس لها مثيل وكرر المذكور نفس المعنى في عريضة دعوى إثبات الحالة ... وقد ذكر المستأجر أيضاً أنه لو كانت الظروف عادية لكان المحصول الذي يتوقعه من القطن

هو عشرة قناطير على الأقل ، فلا يمكن والحالة هذه أن يكون أثر عطش الزراعة هو العامل الأول في نقص المحصول بل يتضح مما تقدم أن عجز المحصول كان آفة لا صلة لها بالرى أو العطش أو حسن الخدمة للزراعة أو سوءها دون أن تعتبر مع ذلك من حالات القوة القاهرة التي يشترط في توافرها أن لا تكون متوقعة ، ويبين من هذا الذي قرره الحكم أن المحكمة بعد أن اطلعت على تقرير الخبير وما ثبت في محضر أعماله انتهت في تقديرها إلى أن عطش الزراعة وإصابتها بالآفات الزراعية كانا عاملين مؤثرين في نقص المحصول ولكنهما مع ذلك غير متصلين أحدهما بالآخر صلة السبب بالمسبب على خلاف ما قرره الخبير من أن العطش كان هو السبب في إصابة زراعة القطن بدودة اللوز والندوة العسلية وإيس في ذلك ما يعيب الحكم إذ أن رأى الخبير لا يخرج عن كونه عنصرا من عناصر الإثبات لمحكمة الموضوع تقديره دون معقب عليها في ذلك ومردود في وجهيه الثاني والثالث بأن الحكم بعد إذ انتهى إلى أن إصابة زراعة القطن بدودة اللوز وبالندوة العسلية ، مقطوع الصلة بالعطش عرض لدفاع الطاعن المستند إلى أن الإصابة بهاتين الآفتين يعتبر قوة قاهرة تعفيه من دفع الأجرة أو ظرفا طارئا يجعل الترامه بها مرهقا له وقد رد الحكم على هذا الدفاع بما يفيد عدم الأخذ به لفقدانه الأساس القانوني الذي يقوم عليه وهو كون الحادث غير متوقع الحصول وهذا القول يتفق وحكم القانون بالنسبة للقوة القاهرة والظروف الطارئة على السواء فلا جدوى من النعى على الحكم لقصور تسبيبه .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم وقد انتهى إلى أن المطعون عليه مقصر في تنفيذ التزامه برى الأطيان المؤجرة إلى الطاعن قدر هذه المسؤولية على أساس الفرق بين ما نتج من الزراعة فعلا وهو ١٩٨ قنطارا و ٥٢ رطلا والإيجار العيني المتفق عليه في العقد وهو ٣٠٥ قنطارا وهذا التقدير لا يستند إلى أساس من القانون إذ ليس في القانون قاعدة تحدد مسؤولية المؤجر المخل بالتزامه بمقدار الأجرة العينية بل القاعدة الصحيحة في القانون هي أن تقدر المسؤولية بمقدار الضرر الناشئ عن الإخلال بالالتزام وهو في صورة هذه الدعوى

الفرق بين ما نتج من الزراعة فعلا وما كان متظنرا أن ينتج منها بعد استبعاد ما أطفته الآفات الزراعية بغير نظر إلى الأجرة العينية .

وحيث إنه يبين من أسباب الحكم التي سلفت الإشارة إليها أن المحكمة عرفت على مبلغ تأثر الزراعة بالآفات الزراعية من أقوال للطاعن نفسه سواء في مذكرته أمام محكمة أول درجة أو ماضمه عريضة دعوى إثبات الحالة حيث قال إن زراعة القطن في عام ١٩٥٠ قد أصيبت في كافة أنحاء القطر بضرر شديد نتيجة لإصابتها بالدودة والندوة العسلية وأنه لو كانت الظروف عادية لكن المحصول الذي يتوقعه هو عشرة قناطير للفدان ثم قال الحكم في مقام تقدير مسئولية المطعون عليه نتيجة إخلاله بالتزامه بالرى "ومن حيث إنه بناء على ما تقدم لا ترى المحكمة ما ذهبت إليه محكمة أول درجة من مسئولية المؤجر - المطعون عليه - عن عجز المحصول بنسبة ٦٠٪ لما يكون في الحكم على أساس هذه النسبة من افتراض ضرر مبالغ فيه لعطش الزراعة خصوصا وأن المستأجر - الطاعن - كان لديه من الوسائل القانونية وغيرها للمبادرة إلى رفع هذا الضرر عن الزراعة في الوقت المناسب وقد اتخذ بعضها بما أقامه من شكايات وعلى ذلك فترى المحكمة اعتبار المؤجر مسئولاً بخطئه السابق الإشارة إليه في حدود ما تعتبره من أثر الآفات الزراعية في ذلك العام بحيث يؤدي بذاته إلى أن لا يزيد المحصول عن خمسة قناطير للفدان ..." ويدل هذا السياق على أن المحكمة قدرت أنه لو لم يقصر المطعون عليه في التزامه بالرى لما أنتج الفدان أكثر من خمسة قناطير أي ٣٠٥ قنطارا للمساحة المؤجرة ومقدارها ٦١ ف بغير نظر إلى الإيجار العيني فلا يضير الحكم بعد ذلك تقدير مسئولية المطعون عليه عن خطئه بالفرق بين ما نتج من الزراعة فعلا وبين هذا الرقم الذي وافق من قبيل المصادفة الإيجار العيني المتفق عليه في عقد الإيجار ، هذا إلى أن تقدير الضرر وتقدير التعويض عنه هو من المسائل الواقعية التي تستقل بها محكمة الموضوع دون تعقيب عليها فيه ومن ثم فالنعي على الحكم بهذا السبب في غير محله متعينا رفضه .

وحيث إن الطاعن ينعي في السبب الثالث على الحكم خطؤه في تطبيق القانون من ثلاثة أوجه حاصل الوجه الأول منها أن الحكم أخطأ فهمه معنى القوة

القاهرة في حكم المادة ٦١٦ من القانون المدني فأخطأ تطبيقها على وقائع الدعوى ذلك أن لعبارة القوة القاهرة الواردة في هذه المادة معنى خاصا يختلف عن معناها العام في المواد الأخرى المتعلقة بالمسئولية العقدية فمعناها في عقد الإيجار مرتبط بنص المادة ٥٦٩ من القانون وهو واضح الدلالة في أن ما يرفع الأجرة عن المستأجر هو فوات المنفعة دون أن يكون ذلك راجعا إلى خطأ منه بقطع النظر عن مسئولية المؤجر عن ذلك وهو واضح الدلالة أيضا في أن الأصل أن المؤجر ملزم فوق ذلك بتعويض المستأجر عما أصابه من ضرر جسيم بسبب فوات المنفعة أى أن رفع الأجرة عن المستأجر يكفي فيه فوات المنفعة عليه دون خطأ منه فلا حاجة به إلى إثبات القوة القاهرة بمعناها الدقيق أما في دفع مسئولية المؤجر عن فوات المنفعة على المستأجر فلا بد من أن يثبت المؤجر القوة القاهرة بمعناها الدقيق وما نصت عليه المادة ٦١٦ من القانون المدني لا يعدو أن يكون تطبيقا لحكم المادة ٥٦٩ المتعلق بهلاك منفعة العين المؤجرة فالمقصود بالقوة القاهرة في هذا الشأن إنما هو فوات المنفعة على المستأجر دون خطأ منه فتدخل في ذلك الآفات السماوية متوقعة كانت أو غير متوقعة ومن ثم يكون الحكم قد أخطأ القانون إذا اعتبر أن دودة اللوز والندوة العسلية لا تعتبران من القوة القاهرة .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لا ارتباط بين المادتين ٥٦٩ ، ٦١٦ من القانون المدني ولا تلازم بينهما في التطبيق ذلك أن المادة ٥٦٩ تحدثت عن الترامات المؤجر نحو المستأجر في حالة هلاك العين المؤجرة ذاتها وبصفة عامة سواء أكانت أرضا زراعية أو غير ذلك فنصت في الفقرة الأولى منها على أن هلاك العين المؤجرة أثناء الإيجار هلاكا كليا يترتب عليه انفساخ العقد من تلقاء نفسه ونصت الفقرة الثانية على أنه إذا كان الهلاك جزئيا أو إذا أصبحت العين في حالة لا تصلح معها للانتفاع الذي أجزت من أجله أو نقص هذا الانتفاع نقصا كبيرا ولم يكن للمستأجر يد في شيء من ذلك فيجوز له إذا لم يقيم المؤجر في ميعاد مناسب بإعادة العين إلى الحالة التي كانت عليها أن يطلب تبعا للظروف إما إنقاص الأجرة أو فسخ الإيجار ذاته دون إخلال بما له من حق في أن يقوم بنفسه بتنفيذ التزام المؤجر وفقا لأحكام المادة ٥٦٨ التي تنص على التزام المؤجر

بأن يتعهد العين المؤجرة بالصيانة لتبقى على الحالة التي سلمت بها ... ، أما المادة ٦١٦ فقد عيّنت بوضع أحكام لهلاك المحصول الناتج من الأرض الزراعية المؤجرة بصفة خاصة فأحكامها هي الواجبة الاتباع في خصوصية هذا النزاع دون أحكام المادة ٥٦٩ وقد نصت المادة ٦١٦ في الفقرة الأولى منها على أنه إذا بذر المستأجر الأرض ثم هلك الزرع كله قبل حصاده بسبب قوة قاهرة جاز للمستأجر أن يطلب إسقاط الأجرة ونصت الفقرة الثانية على أنه إذا لم يهلك إلا بعض الزرع ولكن ترتب على الهلاك نقص كبير في ريع الأرض كان للمستأجر أن يطلب إنقاص الأجرة ، وظاهر من سياق التشريع على هذا الوجه أن لكل من المادتين ٥٦٩ و ٦١٦ مجال خاص فالأولى منهما تنظم التزامات المؤجر نحو المستأجر إذا ما هلكت العين المؤجرة ذاتها بينما تعنى الثانية بتنظيم أحكام هلاك المحصول في الأراضي الزراعية بصفة خاصة فهي وحدها الواجبة التطبيق في خصوصية هذا النزاع إذ هو يدور حول هلاك بعض المحصول الناتج من الأرض المؤجرة ولا صلة للهلاك بالأرض ذاتها .

وحيث إن حق الطاعن في إنقاص الأجرة وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٦١٦ سالفة الذكر مشروط بشرطين الأول منهما أن يكون هلاك المحصول بسبب قوة قاهرة والآخر ألا يكون قد اشترط في العقد عدم مسئولية المؤجر عن الهلاك لهذا السبب وقد أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على أن إصابة الزرع بدودة القطن لا يعتبر قوة قاهرة لأنه يشترط في القوة القاهرة أن تكون غير متوقعة وهو قول صحيح في القانون ولا نزاع في أن عقد الإيجار تضمن اتفاق بين الطرفين على عدم مسئولية المؤجر عما يصيب المحصول من تلف بسبب القوة القاهرة ومن ثم يكون هذا الوجه من أوجه النعي غير قائم على أساس ويتعين رفضه .

وحيث إن حاصل الوجه الثاني أن الحكم أخطأ تطبيق القانون إذ قرر أن إصابة الزراعة بدودة اللوز والندوة العسلية لا تعتبران من القوة القاهرة استنادا إلى أن القوة القاهرة يشترط ألا تكون متوقعة في حين أن الإصابة بهاتين الآفتين

ليست كذلك ووجه الخطأ في ذلك أن الإصابة كانت بشكل وبائي غير متوقع أما الشرط الوارد بالعقد عن عدم مسئولية المطعون عليه عن القوة القاهرة فشرط لا يعتد به إذ هو شرط تعسفي وارد بعقد من عقود الإذعان وقد دفع بذلك أمام محكمة أول درجة فلم ترحل للرد عليه كما أن الحكم المطعون فيه لم يتناوله بالبحث إزاء ما رآه من عدم قيام القوة القاهرة فإذا ما تقرر عدم صحة ما رآه الحكم في هذا الخصوص فإنه يتعين البحث في الدفاع المستند إلى هذا الأساس .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه قد ورد بالحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه "وقد اتفق الطرفان في البند الرابع على أنه لا يسوغ التخلص من دفع الأجرة بسبب تغييرات طقسية أو عموم الحوادث الآفية والقوات القهرية" وهذا الاتفاق جائز قانونا ولا مخالفة فيه للنظام العام كما أن عقد الإيجار الذي تضمن هذا الاتفاق لا يعتبر من عقود الإذعان .

وحيث إن حاصل الوجه الثالث أن واقعة الدعوى توافرت فيها أيضا صفات الظرف الطارئ المنصوص عليه في المادة ١٤٧ من القانون المدني ومن ثم فالطاعن يستحق إسقاط الأجرة أو خفضها على الأقل ولا يحول دون ذلك ما نص عليه في البند الرابع من عقد الإيجار إذ لا يجوز الاتفاق على ما يخالف حكم المادة ١٤٧ سالف الذكر وكان يتعين على الحكم أن يعرض لهذا الوجه من الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود بما سبق الرد به على السبب الأول .

وحيث أنه يبين من ذلك أن الطعن برمته لا يستند إلى أساس فيتعين رفضه .

جلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد زعفراني سالم ، والحسيني العوضي ،
ومحمد رفعت ، وعباس حلي سلطان المستشارين .

(٩٠)

طعن رقم ٢٨٣ سنة ٢٤ ق

بيع " بعض أنواع البئوع " . حكم " تسبيب معيب " . البيع F. O. B. وإن كان يتضمن
أن التسليم يتم في ميناء الشحن بشحن البضاعة إلا أن هذا التسليم المأدى لا يتعارض مع حق المشتري
في التحقق من مطابقة البضاعة المبيعة للعينه المتفق عليها وذلك عقب وصول البضاعة إلى ميناء
الوصول .

إنه وإن كان البيع F.O.B. يتضمن أن يتم التسليم في ميناء الشحن بشحن
البضاعة ، إلا أن هذا التسليم المأدى الذي يحصل في ميناء الشحن لا يتعارض
مع حق المشتري في التحقق من مطابقة البضاعة المبيعة للعينه المتفق عليها بينه
وبين البائع عقب وصول البضاعة إلى ميناء الوصول . وإذا فُتق كانت الطاعنة
قد تمسكت في دفاعها بأن الشركة المطعون عليها لم تقم بتركيب العربات المبيعة
إليها حتى تتحقق الطاعنة من مطابقتها للعينه المتفق عليها بينهما . فلم يعن الحكم
المطعون فيه بحث هذا الدفاع أو الرد عليه مع أنه دفاع جوهري يحتمل أوضح
أن يتغير معه وجه الحكم في الدعوى فإن الحكم المذكور يكون قد عاره قصور يبطله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع هذه الدعوى على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومباثر
أوراق الطعن تتحصل في أن الشركة المطعون عليها رفعت الدعوى رقم ٣٤٥٨

سنة ١٩٥٢ كلى مصر مكر ضد الطاعنة أمام محكمة القاهرة الابتدائية بعريضة ذكرت فيها أنها بتاريخ ١٩٥٠/٣/٩ تعاقدت مع الطاعنة على أن تورد لها ٣٠ عربة قسامة من إنجلترا بسعر العربة ١٥ ج و ٥٠٠ م على أن يكون التسليم على ظهر الباخرة فى ميناء الشحن F.O.B. تلزم الطاعنة بدفع ثمنها بمجرد إخطارها من البنك ب ورود مستندات الشحن إليه وأن المطعون عليها قامت فعلا بشحن البضاعة فى الميناء المتفق عليه وأرسلت مستندات الشحن إلى البنك الأهل بالقاهرة الذى أخطر الطاعنة بوصول البضاعة ولكنها لم تقم بدفع الثمن وتركت البضاعة بخازن الجمارك ولذا طلبت المطعون عليها الحكم بالزام الطاعنة بأن تدفع لها ثمن تلك العربات ومقداره ٤٦٥ ج وفوائده بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد والمصاريف مع التنفيذ . ودفعت الطاعنة الدعوى بأن المطعون عليها لم تقم بتسليمها العربات المبيعة بخازنها بالقاهرة طبقا لنص المادة ٤٩ من شروط العطاء الموقع عليها منها . كما أنها لم تقم بتركيب العربات حتى تتحقق الطاعنة من مطابقتها للعينه و بتاريخ ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥٣ حكمت المحكمة بالزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليها المبلغ المطلوب وفوائده بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة فى ١١/١٢/١٩٥٠ للسداد مع المصروفات ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة استنادا إلى أن نية الطرفين قد انصرفت وقت التعاقد إلى أن يكون البيع F.O.B أى التسليم فى ميناء الشحن وأن شروط العطاء المطبوعة لا تعدل هذه النية . فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة تحت رقم ٥٤٢ سنة ٧٠ ق طالبة إلغاءه ورفض دعوى المطعون عليها . و بتاريخ ١٤ من مارس سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة أخذا بأسباب الحكم المستأنف برفض الاستئناف وتأييد الحكم المذكور و بتاريخ ٧ من أغسطس سنة ١٩٥٤ طعن الطاعنة فى هذا الحكم بالنقض وبعد استيفاء اجراءاته قدمت النيابة العامة مذكرتها طلبت فيها نقض الحكم و بتاريخ ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٨ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأصرت النيابة على رأيها فقررت الدائرة إحالته على هذه الدائرة لنظره بجلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ وفيها صممت النيابة العامة على رأيها . وصممت الطاعنة على طلباتها ، أما المطعون عليها فلم تقدم دفاعا .

وحيث إن مما تنمناه الطاعنة على الحكم المطعون فيه قصور أسبابه ذلك أنها كانت قد تمسكت في دفاعها بأن الشركة المطعون عليها لم تقم بالتزامها كاملاً حيث لم تسلمها البضاعة المبيعة إذ أن عبارة F.O.B المذكورة في عقد الاتفاق المحرر بينهما قد ذكرت بجانب الثمن ولم يقصد بها في الواقع إلا تحديد السعر في ميناء الشحن وأن تكون مصاريف الشحن على الطاعنة . لا أن يعتبر التسليم قد تم ويستحق الثمن بمجرد الشحن أو تسليم مستنداتهِ وبالتالي لم تتحقق الطاعنة من مطابقة البضاعة للعينة والمواصفات المتفق عليها فلا تستحق المطعون عليها الثمن وإنما أرادت هذه الأخيرة إرغام الطاعنة على استلام أدوات ومهمات مفككة بدعوى أنها هي العربات المتفق على توريدها ولكن الحكم لم يعن بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى والرد عليه وفي ذلك ما يعيبه ويبطله .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن الطاعنة تمسكت ضمن ما تمسكت به من دفاع بأن "المقدصر يبيع في وجوب أن يكون التسليم على مقتضى العينات المتفق عليها وهذا يقتضى أن تقوم الشركة بتركيبها (العربات) للاستعمال" ولم يشر الحكم الابتدائى ولا الحكم المطعون فيه إلى هذا الدفاع واقتصر كلاهما على القول بأن نية الطرفين وقت التعاقد قد انصرفت إلى أن يكون البيع F.O.B أى التسليم في ميناء الشحن وأن الشروط المطبوعة التى جاءت بالاشتراطات العامة لمقدمى العطاءات لا تغير ما انصرفت إليه نية المتعاقدين وما اعترفت به الطاعنة من أن الاتفاق قد تم بينها وبين الشركة المطعون عليها على أن التسليم يكون في ميناء الشحن وأن القول بأن ذلك ينصرف إلى السعر فقط وليس إلى التسليم لا ينطبق على الواقع .

وحيث إنه وإن كان البيع F.O.B يتضمن أن يكون سعر البضاعة في ميناء الشحن بغير التزام على البائع بمصاريف نقلها أو التأمين عليها . إذ تكون هذه وتلك على عاتق المشتري كما يتضمن هذا البيع أن يتم التسليم في ميناء الشحن بشحن البضاعة . إلا أن هذا التسليم المادى الذى يحصل في ميناء الشحن لا يتعارض مع حق المشتري في التحقق من مطابقة البضاعة المبيعة للعينة المتفق

عليها بينه وبين البائع عقب وصول البضاعة إلى ميناء الوصول . وإذا كانت الطاعة قد تمسكت في دفاعها بأن الشركة المطعون عليها لم تقوم بتركيب العربات المبيعة إليها حتى تتحقق الطاعة من مطابقتها للعينة المتفق عليها بينهما . فلم يعن الحكم المظعون فيه بحث هذا الدفاع أو الرد عليه مع أنه على ما سبق بيانه دفاع جوهرى يحتمل لو صح أن يتغير معه وجه الحكم في الدعوى فإن الحكم المذكور يكون قد عاره قصور يبطله ويتعين لذلك نقضه .

جلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : إبراهيم هنان يوسف ، ومحمد زعفراني
سالم ، والحسيني العوضي ، وعباس حلي سلطان المستشارين .

(٩١)

طعن رقم ١٨٢ سنة ٢٤ ق

(أ) حكم . " تسبيب كاف " . تسجيل الحكم على الطاعنين عجزهم عن الإثبات وهم المكلفون
بتقديمه . عدم تقديمهم أى دليل في هذا الخصوص . النفي عليه بالقصور . غير صحيح .

(ب) عقد . انحلال القوة الملزمة للعقد . " الدفع بعدم التنفيذ " إخلال المتعاقد بالتزامه عمدا
ولإعراجه عن نيته في عدم الوفاء عينا . دفعه بعدم تنفيذ الالتزام المقابل لالتزامه . لا يقبل .

(ج) التزام . تعريض . إخلال المدين بالتزامه التعاقدى عمدا . مسئولية عن الضرر المتوقع
وغير المتوقع . المواد ١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٢ مدنى ق-م .

(د) التزام . المقاصة . الدفع بها . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد سجل على الطاعنين عجزهم عن إثبات
أن تخزين الأرز موضوع الخصومة كان على ضوء أحكام المرسوم بقانون ١٢٨
لسنة ١٩٣٩ أمرا محظورا على مورثهم خلال عام ١٩٤١ - ١٩٤٢ وفيه حماية
له من الوفاء العيني ، وكان الطاعنون وهم المكلفون بتقديم هذا الإثبات لم يدعوا
في طعنهم أنهم قدموا لمحكمة الموضوع أى دليل في هذا الخصوص ، فإنه يكون
غير صحيح ما ينعاه الطاعنون في هذا الوجه على الحكم من قصور .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من أوراق الدعوى أن مورث
الطاعنين قد أخل بالتزامه عمدا وقصر في الوفاء به . ومحمد تمهده وأعرب في جلاء
ووضوح عن نيته في عدم الوفاء عينا فإنه لا يقبل منه الدفع بعدم تنفيذ الالتزام
المقابل لالتزامه هو والذي أصر على عدم الوفاء به .

٣ — إذا كان يبين من أسباب الحكم المطعون فيه أن إخلال مورث الطاعنين بالتزامه بتسليم كميات من الأرز عينا استمر حتى ارتفع ثمنها وقت رفع الدعوى عن الثمن المتفق عليه في العقد ، وكان هذا الإخلال العمدي على الصورة التي أوردتها الحكم من شأنه أن يوجب إلزامه بالتضمينات ما كان منها متوقعا أو غير متوقع وفقا لأحكام المواد ١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٢ من القانون المدني القديم الذي يحكم واقعة الدعوى ، لما كان ذلك فلا أساس لما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه من أنه مخالف قاعدة المسؤولية التعاقدية التي تقصر — في غير حالة التدليس — التعويض على الضرر المتوقع دون غير المتوقع ، وأنه لم يعتد في تقديره لقيمة التعويض بقيمة الالتزام بالتنفيذ العيني في الوقت المحدد إتفاقا .

٤ — الدفع بالمقاصة بين دينين هو من الدفع التي لا يسوغ إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن المرحوم زكي محمد الشناوي مورث الطاعنين أقام الدعوى رقم ٣٢٧ سنة ١٩٤٢ مدني كلى المنصورة على المطعون عليه بصحيفة أطلت في ١٩٤٢/٤/٢١ قال في بيانها إنه سلم المطعون عليه تصاريح من جهات الادارة بتقل ١٥٣٥ ضريبة أرز شعير لمضارب المورث بالمنصورة لتكون في عهده تحت إشراف وزارة التجوين وخاضعة للاستيلاء في كل وقت فلم يورد سوى ٨٧٦ ضريبة وتبقى في عهده ٦٥٩ ضريبة كما بقي في ذمته مبلغ ٩٠١ جنيها و ٥٧٦ مليا بعد احتساب ثمن الأرز الذي ورده والفوارغ — وانتهى مورث الطاعنين إلى طلب الحكم

بإلزام المطعون عليه بأن يدفع له مبلغ ٩٠١ ج و ٥٧٦ م وإلزامه بتسليم ٦٥٩ ضريبة أرز شعير مقابل استلامه الثمن الجبرى عنها مع إلزامه بالمصاريف والأتعاب وتثبيت الججز التحفظى وجعله نافذا والنفاد - وأقام أيضا مورث الطاعنين الدعوى رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٤٢ مدنى كلى المنصورة على المطعون عليه بصحيفة أطلت فى ١٩٤٢/٤/٢٨ قال فيها إنه بمقتضى عقد توريد وبدل مؤرخ ١٦ من يناير سنة ١٩٤٢ تعهد هذا الأخير بأن يورد له ٦٠٠ ضريبة أرز شعير يابانى لغاية ١٩٤٢/٣/٢٠ على أن يتسلم من المورث مقابل كل ضريبة ٥٧٥ كيلو أرز جلاسيه وأخضر النصف من كل نوع ولكنه لم يقم بتنفيذ تعهده فحق إلزامه بالوفاء عينا مع دفع قيمة التعويض المتفق عليه بالبند السادس من العقد وهو ٥٠ قرشا عن كل ضريبة لا يتم توريدها - و انتهى إلى طلب الحكم بإلزام المطعون عليه بأن يسلم له عينا ٦٠٠ ضريبة أرز شعير يابانى طبقا للواصفات والشروط المبينة بالعقد سالف الذكر وإلزامه أيضا بمبلغ ٣٠٠ ج قيمة الجزاء المشروط بواقع ٥٠ قرشا عن كل ضريبة مع إلزامه بالمصاريف والأتعاب والنفاد وأقام المطعون عليه من جانبه الدعوى رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٣ مدنى كلى المنصورة على مورث الطاعنين - وقال فى صحيفة المأنة فى ٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ أنه بمقتضى العقد المؤرخ ١٦ من يناير سنة ١٩٤٢ تعهد بأن يورد - لمضارب مورث للطاعنين ٦٠٠ ضريبة أرز شعير يابانى لضربها بمضاربه مقابل قيام المورث بتسليمه ٥٧٥ كيلو أرز جلاسيه وأخضر النصف من كل نوع عن كل ضريبة . ونفاذا لهذا العقد قام المطعون عليه من جانبه بتوريد الكمية المذكورة ولكن المورث لم يسلمه شيئا من المقابل - وأن المطعون عليه علاوة على ذلك ورد أيضا لمضارب المورث ٣٠٠ ضريبة أرز شعير يابانى (تساوى) داخل ٣٣٠٠ جوال جديد لحفظها طرفه إلى أن يتم تصريفها بمعرفة المطعون عليه ولكنه امتنع أيضا ودون مبرر عن تسليمه هذه الكمية . وطلب المطعون عليه الحكم بإلزام مورث الطاعنين - أولا - بأن يسلمه عينا ٦٠٠ ضريبة أرز شعير يابانى محصول عام ١٩٤٢ أو المقابل المنصوص عنه بعقد البدل الرقم ١٦ من يناير سنة ١٩٤٢ - وقدره ٣٤٥٠ جوالا أرز أخضر وجلاسيه النصف من كل نوع

٢٠ (٥) ٠ م

باعتبار وزن الجوال ١٠٠ ك — ثانيا — بأن يسلمه أيضا وعينا ٣٠٠ ضريبة
أرز شعير ياباني (تقاوى) محصول عام ١٩٤٢ داخل ٣٣٠٠ جوال جديد —
ثالثا — بأن يسلمه أيضا وعينا ٦٦٠٠ جوال جديد من البالة قيمة عبوة الـ ٦٠٠
ضريبة موضوع عقد البدل أو دفع ثمنها بواقع الجوال ٥٨ م — رابعا — إلزامه
بجميع المصاريف والأتعاب وتثبيت المحرز التحتفظ والنفاذ — وبجلسة ٩٤٢/١٢/٢٧
قررت محكمة أول درجة ضم القضيتين الأخيرتين للقضية الأولى وحكمت تمهيدا
بندب خير محاسب للاطلاع على دفاتر الطرفين التجارية ومستنداتهما وما يقدمانه
له وتصفية الحساب بينهما بعد سماع ملاحظتهما وتحقيق دفاعهما ... الخ
وبعد أن باشر الخبير المأمورية وقدم تقريره قضت المحكمة في ٢٠ من يناير
سنة ١٩٤٥ حضوريا في القضايا الثلاث — بإلزام المطعون عليه بأن
يدفع لمورث الطاعنين مبلغ ٥١٠ ج و ٥٣٥ م والمصاريف المناسبة و ٥٠٠ قرش
أتعابا للحاماة . فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة
بالاستئناف رقم ٥٣ تجارى سنة ٦٢ ق مؤسسا استئنافه على وجوب الوفاء العيني
وفي حالة استحالة يتعين دفع الثمن بالسعر الجبرى وقت رفع الدعوى .
وفي ١٠/٤/١٩٤٧ قضت محكمة الاستئناف حضوريا برفض الاستئناف وتأيد
الحكم المستأنف . فطعن ابراهيم محمد سلام في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن
رقم ١٣١ سنة ١٧ ق . وفي ٢٤ من مارس سنة ١٩٤٩ قضت محكمة النقض
بنقض الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة استئناف مصر التي أحالتها
في ٢٩/١١/١٩٤٩ إلى محكمة استئناف المنصورة وقيدت بجدولها تحت رقم ١١٩
تجارى سنة ١ ق وفي ٢٩ من يناير سنة ١٩٥١ قضت محكمة استئناف المنصورة
حضوريا أولا — بقبول جبران خليل وكيل الدائنين خصما في الدعوى وإحلاله
فيها محل المستأنف . ثانيا — بتعديل الحكم المستأنف على الوجه التالى بإلزام
المستأنف بصفته بأن يدفع للمستأنف عليهم — الطاعنين — مبلغ ٧٨٦٩ جنيها
و ٨٤٥ مليا والمصاريف المناسبة عن هذا المبلغ عن الدرجتين وبإلزام
المستأنف عليهم بأن يسلموا للمستأنف بصفته ٢٤٢٥ جوالا من الأرز الأبيض
(جلاسيه) و ٩٧٤ جوالا من الأرز الأخضر — وفي حالة عدم التسليم يلزمون

بدفع الثمن ومقداره ٨٣٤٩ جنيها و ٦٦٠ مليا بما في ذلك ثمن الأجرة والمصاريف المناسبة عن الدرجتين وذلك من مال مورثهم وبإلزام المستأنف عليهم بأن يسلموا للمستأنف بصفته عينا ٢٧٦ ضريبة و ٨٣ رطلا من الأرز الشعير (تقاوى) وفي حالة عدم التسليم يلزمون بدفع الثمن ومقداره ٣٩٦٠ جنيها و ٤٨٥ مليا بما في ذلك ثمن الأجرة والمصاريف المناسبة عن الدرجتين وذلك من مال مورثهم — وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة . وفي ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٤ قرر الطاعنون الطعن في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة أول أكتوبر سنة ١٩٥٨ وفيها صمم الطاعنون على طلباتهم وطلبت النيابة نقض الحكم المطعون فيه — فقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة — وبعد المرافعة صمم كل من الخصوم على طلباته .

ومن حيث إن الطعن بني على أسباب ثلاثة يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزام مورث الطاعنين بتسليم كميات الأرز عينا للطعون عليه أو قيمتها بحسب الأسعار الجارية يوم رفع الدعوى قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله من وجهين : أولهما أن الحكم خالف قاعدة التقابل بين الالتزامات الناشئة عن عقد ملزم للجانبين — ذلك أن الحكم المطعون فيه وقد سلم بأن لمورث الطاعنين مبلغ ٧٨٦٩ جنيها و ٨٤٥ مليا في ذمة المطعون عليه كان يتعين عليه رفض طلب هذا الأخير تسليم كميات الأرز عينا طالما أنه لم يف من جانبه بالالتزام المقابل وهو أداء المبالغ التي أخذها من المورث على ذمة العملية وهي مضمونة بالأرز المورد وفقا لأحكام عقد التوريد والبدل الرقيم ١٦ يناير سنة ١٩٤٢ التي تخوله الحق في حبس كميات الأرز حتى يستوفي دينه المضمون بهذه الكميات كما أن له الحق في الدفع بعدم التنفيذ استنادا إلى تخلف المطعون عليه عن أداء التزامه المقابل — وكان يتعين على الحكم كذلك عند تقديره قيمة الأرز رفض طلب احتساب هذه القيمة على أساس السعر يوم رفع الدعوى في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ إذ المطعون عليه هو المتسبب في التأخير لعدم وفائه مقدما بما عليه من ديون مضمونة بالأرز المطلوب تسليمه والوجه الثاني — إن قضاء الحكم

المطعون فيه بمسئولية المورث عن الزيادة التي طرأت على أسعار الأرز في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ وهو اليوم الذي اختاره المطعون عليه لرفع دعواه دون السعر المحدد للتسليم وهو يوم ٣٠ من مارس سنة ١٩٤٢ فيه مخالفة لقاعدة المسئولية التعاقدية التي تقتصر في غير حالة التدليس التعويض عن الإخلال بالالتزام عقدي على الضرر المتوقع دون غير المتوقع ولا يجوز قانونا أن تتجاوز قيمة التعويض قيمة الالتزام الأصلي إذ العبرة في تقدير قيمة الالتزام بالتنفيذ العيني هي بالوقت المحدد اتفاقا . ويتحصل الوجهان الأول والثاني من السبب الثاني في أن الحكم المطعون فيه جاء مشوبا بالبطلان لقصوره في التسبيب ويقول الطاعنون في بيان ذلك أولا — أنهم تمسكوا بأن المطعون عليه قصر في الوفاء بالمبالغ التي ثبت وجودها في ذمته فهو بهذا لا يستحق مقابل — ورغم تسجيل الحكم لهذا الدفاع الجوهرى — إلا أنه أغفل الرد عليه إغفالا تاما . وثانيا — أنهم تمسكوا أيضا في دفاعهم بأنه إن قيل باستحقاق المطعون عليه للمقابل فقد صدر من الأوامر العسكرية ما يمنع من تسليم الأرز المضروب بغير تصريح من جهة الإدارة التي كانت قائمة على شئون التموين وقتذاك — غير أن الحكم لم يواجه هذا الدفاع إلا بقوله إنه دفاع "يعوزه الدليل" رغم أن المورث قدم صورا عديدة من محاضر الاستيلاء على الأرز وصورا من أحكام صادرة من محكمة الاستئناف ورد بها أن محصول الأرز عام ٤١ — ٤٢ كان محل حظر الحكومة .

ومن حيث إن النعى المتقدم مردود في كافة وجوهه ، أولا — بأنه يبين من الحكم الصادر من هذه المحكمة (محكمة النقض) بتاريخ ٢٤ من مارس سنة ١٩٤٩ في الطعن رقم ١٣١ سنة ١٧ ق والمقدمة صورته من المطعون عليه بملف الطعن أنه كان مما أقيم عليه الحكم الاستثنائي الأول أن الأوامر العسكرية تحرم تخزين المواد الغذائية ومنها الأرز في المضارب أو في أى مكان آخر — وتبين لمحكمة النقض أن ما عناه الحكم المطعون فيه وقتئذ بالأوامر العسكرية هو المرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ — وكان من بين أسباب نقض ذلك الحكم ما قرره المحكمة من أنه "يؤخذ عليه أن المرسوم بقانون سالف الذكر لم يكن

يحظر على أصحاب المصانع وتجار الجملة التخزين بصفة مطلقة وإنما قيده بشروط منها أن لا يتجاوز المخزون ما هو لازم لحركة صناعتهم أو تجارتهم في خلال مدة لا تتجاوز أربعة أشهر وهذا ما لم يحصل صاحب المصنع أو التاجر من وزير التجارة على ترخيص سابق أوسع مدى". كما يبين من الحكم المطعون فيه أن محكمة الإخالة لم تغفل بحث دفاع الطاعنين بل عرضت له في قولها "ومن حيث إن مورث الطاعنين يرى في المرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ حماية له من هذا الوفاء العيني لأن بقاء الأرز المضروب في المصانع لا يعدو أن يكون تخزينا ممنوعا ومضار به لم تعد في الواقع لتكون مخزنا" — وبعد أن أورد الحكم ما سبق بيانه نقلا عن حكم محكمة النقض قال "ومن حيث أنه لم يثبت بحال أنه كان بمصانع المستأنف عليه من الأرز ما يزيد عن حاجتها للعمل مدة أشهر أربعة ولا أن وزير التجارة رفض منحه ترخيصا أوسع مدى . وما يزعمه من أن وزارة التموين قد قررت الاستيلاء على ما بالمصانع من أرز رغم ما هنالك من اتفاقات بين أصحاب تلك المصانع وبين سائر التجار وأن جهة الإدارة قد قيدت حرية التصرف فيه بطريقة قانونية . كل هذا يعوزه الدليل السليم . . ."

ولما كان يبين من هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه أنه سجل على الطاعنين عجزهم عن إثبات أن تخزين الأرز موضوع الخصومة كان على ضوء أحكام المرسوم بقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٣٩ التي أشار إليها حكم النقض السابق أمرا محظورا على مورثهم خلال عام ٤١-٤٢ . ولما كان الطاعنون وهم المكلفون بتقديم هذا الإثبات لم يدعوا في طعنهم أنهم قدموا لمحكمة الموضوع أى دليل في هذا الخصوص . لما كان ذلك فإنه يكون غير صحيح ما ينهأ الطاعنون في هذا الوجه على الحكم من قصور . ومردود — ثانيا — بما أورده الحكم المطعون فيه بأسبابه من أن "نية مورث المستأنف عليهم في عدم الوفاء عينا في ذلك ظهرت واضحة جلية في صحيفة افتتاح دعواه رقم ٣٢٧ سنة ١٩٤٢ كلى المنصورة المحزنة في ١٤ من أبريل سنة ١٩٤٢ والتي جاء بها أن المستأنف لم يقم بتوريد شيء من أرز البدك إطلاقا وأن ماورده قد استولت عليه وزارة التموين ثم ردد ذلك في صحيفة دعواه رقم ٣٢٦ سنة ١٩٤٢ كلى المنصورة . وكان من آثار هذا

المجود أن اضطر المستأنف لمقاضاته في ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ وكان الأرز في هذا الوقت قد ارتفع إلى ١٣١٠ قرشا للشعير تسليم المضارب و ٢٣٤ قرشا للشوال الأبيض الجلاسيه والأخضر أيضا — وأن عدم الوفاء عينا في الميعاد وهو ٣١ مارس سنة ١٩٤٢ جرت على المستأنف حرمانه من الانتفاع بما يستحقه من مقابل البذل — وقد صادف هذا المجود ارتفاعا في الأسعار على النحو المتقدم قبيل رفع الدعوى وبمباراة أخرى فإن المخالفة في الوفاء العيني ظلت قائمة حتى ارتفع الثمن . ولا ريب في أنه لو كان الوفاء قد تم من قبل ارتفاع الأسعار لحوسب على السعر القديم وعليه فقد حقت محاسبة المستأنف على السعر الجبى الجارى عليه التعامل حين رفع الدعوى في ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٢ “ . ولما كان يبين من هذه الأسباب أن الحكم المطعون فيه قد استخلص من أوراق الدعوى أن مورث الطاعنين قد أخل بالتزامه عمدا وقصر في الوفاء به وبمحمد تعهده وأعرب في جلاء ووضوح عن نيته في عدم الوفاء عينا فإنه لا يقبل منه الدفع بعدم تنفيذ الالتزام المقابل لالتزامه هو والذي أصر على عدم الوفاء به وكان يبين من أسباب الحكم أيضا أن إخلال مورث الطاعنين بالتزامه استمر حتى ارتفع الثمن وقت رفع دعوى المطعون عليه وكان هذا الإخلال على الصورة التي أوردها الحكم من شأنه أن يوجب إلزامه بالتضمينات — ما كان منها متوقعا أو غير متوقع وفقا لأحكام المواد ١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٢ من القانون المدنى القديم الذى يحكم واقعة الدعوى . لما كان ذلك فلا أساس لما ينعاه الطاعنون في هذا الخصوص .

ومن حيث إن الطاعنين ينعون في الوجه الثالث من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه أنه استند في تقدير قيمة الـ ٢٧٨ ضريبة على كونها من الأرز التقاوى إلى غير أصل ثابت في الأوراق إذ لم يعترف المورث بهذا الوصف كما أن ما قاله الخبير في هذا الخصوص لا سند له من الأوراق .

ومن حيث إن هذا النعى مردود — بأن الحكم المطعون فيه استند في اعتبار الـ ٢٧٦ ضريبة و ٩٨٣ رطلا على أنها من الأرز التقاوى إلى تقرير الخبير —

ولما كان الطاعنون لم يقدموا صورة رسمية من هذا التقرير فإن هذا النعى يكون
مارياً عن الدليل .

ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ
في تطبيق القانون — ذلك أنه لم يجر المقاصة بين ما قضى به لمورث الطاعنين
على المطعون عليه وبين ما قضى به للمطعون عليه على المورث في حين أن دين كل
منهما قبل الآن قد صفى بموجب الحكم وأصبح الدينان في قوة واحدة مما كان
يستتبع إسقاط أصغرهما في أكبرهما بطريق المقاصة والحكم بالفرق إن كان
لهذا الفرق سند من القانون .

ومن حيث إن هذا السبب — غير مقبول إذ لم يقدم الطاعنون ما يدل على
أنهم تمسكوا في دفاعهم أمام محكمة الاستئناف بالمقاصة مما لا يسوغ معه إثارة
لأول مرة أمام محكمة النقض .

ومن حيث أنه يبين من جميع ما تقدم أن الطعن على غير أساس
متعين الرفض .

جاسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود عماد المستشار ، وبحضور السادة : عثمان زمزى ، ومحمد زعفرانى سالم ،
والحسينى العوضى ، ومحمد زنتى المستشارين .

(٩٢)

طعن رقم ٢٠٨ سنة ٢٤ ق .

(ا) نقض . ميعاد الطعن . حق الطاعن فى إضافة ميعاد مسافة إلى الميعاد المحدد للطعن
بالنقض .

(ب) التزام . تقادم . سقط . الدفع بسقوط الحق فى المطالبة بالفوائد . من الدفوع المتعلقة
بالموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(ج) التزام . فرائد . وجوب قصره سعر الفائدة القانونية من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩
على ٤ ٪ .

١ — للطاعن بطريق النقض الحق فى أن يضيف على ميعاد الثلاثين يوما
المقررة بالمادة ٤٢٨ من قانون المرافعات للطعن بالنقض ميعاد مسافة بين
محل إقامته الذى أعلن إليه فيه الحكم المطعون فيه وبين مقر قلم كتاب هذه
المحكمة .

٢ — الدفع بسقوط الحق فى المطالبة بالفوائد لمضى أكثر من خمس سنين
هو من الدفوع المتعلقة بموضوع الدعوى فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة
النقض .

٣ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد حدد الفوائد القانونية بسعر ٥ ٪ سنويا
من تاريخ المطالبة الرسمية حتى الصداد وذلك إعمالا لنص المادة ١٢٤ من القانون

المدنى القديم التى تحكم العلاقة بين الطرفين فانه يكون قد أخطأ فى هذا التحديد بالنسبة للدة التى تبدأ من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ بتاريخ العمل بالقانون المدنى الجديد ويتعين إنقاصها إلى ٤٪ من هذا التاريخ وفقا لنص المادة ٢٢٦ منه.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المرحوم صالح صالح قنديل الشهير بشكرى مورث المطعون عليها بصفتها أقام الدعوى رقم ٢٤٤ سنة ١٩٤٧ كلى بنى سوييف على الطاعنين بصحيفة أعلنت فى ٣ من مايو سنة ١٩٤٧ طلب فيها الحكم أصليا بفسخ عقد بيع ٦١ ف و ١٢ ط و ٢١ س الصادر منه للطاعنين بتاريخ ١٩٢٥/٦/٢٩ — واحتياطيا إلزامهم بأن يدفعوا له مبلغ ٣٨٥٠ ج و ٥٠٠ م ومن باب الاحتياط الكلى مبلغ ١٨٨٠ ج و ٣٥٦ م — وبصحيفة أعلنت فى ١٩ من مايو سنة ١٩٤٨ عدل المدعى طلباته إلى طلب الحكم بإلزام المدعى عليهم (الطاعنين) بأن يدفعوا له مبلغ ٣٨٨٢ ج مع فوائده بواقع ٨٪ ابتداء من سنة ١٩٣٩ لغاية تاريخ شرائهم من الدكتور محمد طاهر وحرمة السيدة سعدية أحمد طاهر ثم بواقع ٥٪ من التاريخ المذكور لغاية السداد مع المصاريف والأتعاب والنفاذ . ودفع المدعى عليهم هذه الدعوى بعدم قبولها لا اختلاف الطلبات فى عريضة التصحيح عنها فى صحيفة الافتتاح .

وفى ١٤ من مايو سنة ١٩٤٩ قضت محكمة أول درجة برفض الدفع وبندب الخبير المحاسب بمكتب خبراء بنى سوييف لأداء المأمورية المبينة بأسباب الحكم المذكور . وبعد أن باشر الخبير المأمورية وقدم تقريره قضت محكمة أول درجة حضوريا — أولا — برفض الطعن ببطلان أعمال الخبير — ثانيا — بإلزام المدعى عليهما الأول والثانى من مالهما الخاص والثالث والرابع من مال

وتركة مورثهما المرحوم عبد الحفيظ صالح قنديل بأن يدفعوا للمدعى مبلغ ١٢٠١ ج و ١٦٣ م وفوائده بواقع ٥ ٪ سنويا بالنسبة لمبلغ ٨٣١ ج و ٧٩٥ م ابتداء من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ٣ من مايو سنة ١٩٤٧ وبالنسبة لمبلغ ٢٧٧ جنيها و ٢٦٥ مليا ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٨ وبالنسبة لمبلغ ٩٢ جنيها و ١٠٣ مليا ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٩ والمصاريف المناسبة لما حكم به و ٥٠٠ قرش أتعاب محاماة . ثالثا — ألزمت المدعى عليهم الثلاثة الأول ومن ملهم الخاص بأن يدفعوا للمدعى مبلغ ٢٤٨٣ جنيها و ٩٣٦ مليا وفوائده بواقع ٥ ٪ ابتداء من أول مارس سنة ١٩٤٨ حتى السداد والمصاريف المناسبة و ١٠٠٠ قرش أتعاب محاماة . وقد استأنف الطاعنون هذا الحكم بصحيفة أعلنت في ١٨ من يوليو سنة ١٩٥٣ طلبوا فيها وللأسباب الواردة بها إلغاء الحكم المستأنف وبطلان تقرير الخبير ومحاضر أعماله ورفض الدعوى مع إلزام رافعها بالمصاريف والأتعاب في الدرجتين — وقيد هذا الاستئناف برقم ٥٦٠ سنة ٧٠ قضائية محكمة استئناف القاهرة وفي ٢ من مارس سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل المبلغ المحكوم به تحت بند ثالثا من الحكم المستأنف وجعله ٢٤١٣ جنيها و ٩٦١ مليا والمصاريف المناسبة له عن الدرجتين وتأييد الحكم فيما عدا ذلك مع إلزام المستأنفين بباقي المصاريف الاستئنافية و ١٠٠٠ قرش أتعاب محاماة . فقرر الطاعنون الطعن في هذا الحكم بطريق النقض لأسباب ستة بينها في التقرير . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فأصر الطاعنون على طلباتهم وصحمت النيابة على ما جاء بمذكرتها وطلبت رفض الطعن فيما عدا الشق الثاني من السبب الخامس الخاص بسعر الفائدة فقررت دائرة الفحص في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ بإحالة الطعن إلى الدائرة المدنية وذلك في خصوص السبب الخامس — وحكمت بإجماع الآراء برفض الطعن فيما عدا ذلك وبجلسة المرافعة أمام هذه الدائرة صمم الطاعنون على طلباتهم وتمسكت المطعون عليها بالجلسة بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد التمسك وأصررت النيابة على رأيها .

ومن حيث إن المطعون عليها دفعت بعدم قبول الطعن استنادا إلى أن الطاعنين مسلمون بأن الحكم المطعون فيه أعلن لهم إعلانا صحيبا في ١١/٥/١٩٥٤. بينما قرروا الطعن في ١٢/٦/١٩٥٤ أى بعد ٣٢ يوما متجاوزين الميعاد الذى حددته المادة ٤٢٨ من قانون المرافعات للتقرير بالطعن بطريق النقض .

ومن حيث إن الطاعنين ردوا على هذا الدفع بأن الحكم أعلن لهم ببلدة بنى قاسم مركزيا التى تقع جنوب مدينة بنى سويف بعشرين كيلومترا وأن لهم الحق فى زيادة ميعاد مسافة بين مقر محكمة النقض بالقاهرة وبين بلدتهم التى تم فيها الإعلان بواقع يوم عن كل مسافة ٥٠ كيلومترا وأنه لما كان مقدار هذه المسافة هو ١٤٤ كيلومترا فإن من حقهم طبقا لنص المادة ٢١ من قانون المرافعات إضافة ثلاثة أيام إلى الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٤٢٨ من ذات القانون . وبذلك يكون تقريرهم بالطعن بطريق النقض قد تم فى الميعاد .

ومن حيث إن المادة ٢١ من قانون المرافعات نصت على أنه "إذا كان الميعاد معينا فى القانون للحضور أو لمباشرة إجراء فيه زيد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلومترا بين المكان الذى يجب الانتقال منه وبين المكان الذى يجب الانتقال إليه وما يزيد من الكسور على ثلاثين كيلومترا يزداد له يوم على الميعاد ولا يجوز بأية حال أن يتجاوز ميعاد المسافة أربعة أيام" .

ومن حيث إنه وفقا لهذا النص كان يحق للطاعنين أن يضيفوا إلى ميعاد الثلاثين يوما الذى حددته المادة ٤٢٨ من قانون المرافعات للطعن بطريق النقض ميعاد مسافة بين قلم كتاب محكمة النقض وبين محل الطاعنين الذى تم فيه الإعلان . ولما كان الثابت من صورة الحكم المطعون فيه المقدمة من الطاعنين بالحافظة ٥ دوسيه أنها أعلنت لهم فى يوم الثلاثاء ١١ من مايوسنة ١٩٥٤ بناحية بنى قاسم مركزيا . ولما كانت المطعون عليهم لم تجادل فى أن المسافة بين مقر قلم كتاب محكمة النقض بالقاهرة الذى تقرر فيه بالطعن وبين محل الطاعنين الذى تم فيه إعلان الحكم المطعون فيه هى ١٤٤ كيلومترا - لما كان

ذلك ، فإن للطاعنين أن يضيفوا إلى ميعاد الثلاثين يوما ميعاد مسافة قدره ثلاثة أيام . وبذلك يكون آخر موعد للتقوير بالطعن بطريق النقض هو يوم الأحد ١٣ من يونيو سنة ١٩٥٤ وإذا كان الطاعنون قرروا بالطعن في يوم السبت ١٢ من يونيو سنة ١٩٥٤ فإن طعنهم يكون قد تم في الميعاد القانوني مما يتعين منه رفض الدفع بعدم قبول الطعن .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن السبب الخامس الذي أحيل الطعن في خصوصه من دائرة الفحص إلى هذه الدائرة يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزام الطاعنين بفوائد المبالغ المحكوم بها قد أخطأ في تطبيق القانون من وجهين : الأول أنه قضى بفوائد تقادمت بمضى خمس سنوات مخالفا بذلك نص المادة ٣٧٥ من القانون المدني الجديد التي تنص على تقادم كل حق دورى متجدد بخمس سنوات ولو أقربه المدين . ثانيا - إنه خالف حكم المادة ٢٢٦ من القانون المدني الجديد التي تقضى ألا تزيد فوائد التأخير القانونية في المسائل المدنية عن ٤ ٪ .

ومن حيث إن هذا النعي في شقه الأول غير مقبول - إذ الدفع بسقوط الحق في الفوائد لمضى أكثر من خمس سنين هو من الدفوع المتعلقة بموضوع الدعوى فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ولم يقدم الطاعنون ما يدل على تمسكهم به أمام محكمة الموضوع .

ومن حيث إنه في خصوص ما ينهاه الطاعنون في الوجه الثاني من هذا السبب فإن الحكم المطعون فيه وإن لم يخطئ في القضاء بفوائد التأخير القانونية بواقع ٥ ٪ سنويا عن المبالغ المحكوم بها على الطاعنين ومن التواريخ التي حددها الحكم وذلك إعمالا لنص المادة ١٢٤ من القانون المدني القديم التي تحكم العلاقة بين الطرفين والتي تجيز القضاء بهذا السعر من الفائدة حتى يوم ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ تاريخ انتهاء العمل بالقانون المدني القديم إلا أن الحكم قد

أخطأ إذ قضى في منطوقه باستحقاق هذه الفوائد بواقع ٥٪ سنويا حتى تمام سداد المبالغ المحكوم بها حيث كان يتعين تخفيض سعر الفائدة إلى ٤٪ أربعة في المائة ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ تاريخ العمل بالقانون المدنى الجديد وفقا لنص المادة ٢٢٦ منه . ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا في هذا الخصوص .

ومن حيث إن موضوع الاستئناف ٥٦٠ سنة ٧٠ ق استئناف القاهرة صالح للفصل فيه فيتعين القضاء بالفوائد على الأساس المتقدم .

جاسية ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : عثمان رمزي ، وإبراهيم عثمان يوسف ،
والحسيني الموضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٩٣)

الطعن رقم ٢٨٤ سنة ٢٤ ق .

بيع - "تسليم المبيع" . دفع الثمن . حكم "تسليم مبيع" . إلزام الحكم للشري بأداء ثمن
تقدر من المبيع تأسيسا على أن تسليم البائع له كان تسليما صحيحا . هذا القدر استبدل به غيره برضاء
الطرفين . ليس هو المبيع الذي يلتزم المشتري بأداء ثمنه .

إذا كان الواقع في الدعوى أن الطاعنة (وزارة الصحة) تعاقدت مع المطعون
عليه الأخير هو ومورث باقي المطعون عليهم على توريد مسلي لمستشفياتها وأنهما
وردا لها رسالة أولى وجد بعضها غير مطابق للمواصفات المتفق عليها في عقد
التوريد فرفضت الطاعنة قبولها وأخطرت مفتش صحة مدينة القاهرة بذلك فأمر
بضبط الرسالة . وأخطر النيابة العامة فاستصدرت أمرا من القضاء بتأييد هذا
الضبط ، وأن المطعون عليهما إذا ارتضيا هذا الرفض قاما بتوريد كمية أخرى من
المسلي بدلا من الرسالة الأولى قبلتها الطاعنة ، فإن الحكم المطعون فيه وقد ألزم
الطاعنة بثمن ما ثبت من التحليل صلاحيته من المسلي موضوع الرسالة الأولى
تأسيسا على أن تسليم المطعون عليهما لهذا القدر الذي ثبت صلاحيته يعتبر تسليما
صحيحا للشيء المبيع يوجب على المشتري أداء ثمنه المتفق عليه ، مع أن المسلي
موضوع الرسالة الأولى قد استبدل به غيره ولم يعد هو المبيع الذي تلتزم الطاعنة
بأداء ثمنه طبقا لعقد التوريد ، يكون وقد أسس قضاءه على هذا الفهم الخاطئ
مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن
تتلخص فى أن المرحوم على عبد المعطى (مورث المطعون عليهم الخمسة الأولين)
أقام هو والمطعون عليه الأخير الدعوى رقم ١٦٤٠ سنة ١٩٤٠ مدنى كلى القاهرة
على وزارة الصحة (الطاعنة) بعريضة ذكرا فيها أنهما تعاقدتا مع الوزارة على
توريد المسلى اللازم لجميع مستشفيات القاهرة وضواحيها بالمقادير والمواصفات
المبينة بالعقد وأنهما بتاريخ ١٧/٣/١٩٤٦ وردا لمستشفى قصر العيني ١٩٧ صفيحة
مسلى . إلا أن إدارة المستشفى أخطرتهم بتاريخ ٣٠/٣/١٩٤٦ برفض قبول
هذه الرسالة لما ثبت عقب تحليل عشر عينات من هذه الصفائح من عدم مطابقتها
للمواصفات المشترطة بعقد التوريد وطلبت منهما توريد رسالة أخرى فى موعد
لا يتجاوز ١٩٤٦/٤/٤ فقدمتا لها فوراً مائتى صفيحة مسلى بدلها . وفى هذا التاريخ
أخطرها مفتش صحة مدينة القاهرة أنه استصدر أمرا من قاضى محكمة
السيدة زينب بحجز المسلى حيث أخذ منه بتاريخ ٢/٤/١٩٤٦ عينات للتحليل
فانتظرا إحاطتهما علما بنتيجة التحليل حتى يمكنهما المطالبة باستلام المسلى الذى
يظهر مطابقته للمواصفات ولما طال انتظارهما بدون جدوى رفع على عبد المعطى
الدعوى رقم ٢٥٦٦ سنة ١٩٤٦ مستعجل القاهرة حكم فيها بئدب خبير لتحليل
جميع المسلى موضوع النزاع قدم تقريرا انتهى فيه إلى أن المسلى غير مغشوش
بإضافة مواد غريبة إليه وأن ١٤٥ صفيحة منه كانت صالحة للاستعمال وقت
توريدها فى ١٧/٣/١٩٤٦ نقصت فى ٢٩/١٢/١٩٤٦ (تاريخ التحليل) إلى ٨٥
صفيحة بسبب زيادة الحموضة فيها بمضى الزمن كما رفع الدعوى رقم ١٤٠٧
سنة ١٩٤٧ مستعجل القاهرة التى قضى فيها بتعيين حارس قضائى لاستلام المسلى

وبيعه وقام الحارس ببيع المسلى وأودع صافي ثمنه خزانة المحكمة حتى يفصل في النزاع الموضوعي . وقالوا إن النيابة العمومية كانت قد أبلغت بغش المسلى في حينه فأقامت الدعوى العمومية عليهما وعلى من باع المسلى إليهما حكمت المحكمة فيهما ببراءتهما مما أسند إليهما واتفقوا إلى طلب الحكم بإلزام الوزارة (الطاعنة) بأن تدفع لهما مبلغ ١٥٧٧ جنيها و ٩٧٠ مليا ثمن رسالة المسلى التي تلفت بفعلها ومبلغ ١٠٠٠ جنية لكل منهما على سبيل التعويض المؤقت مع الإذن لهما بصرف المبلغ المودع بخزينة محكمة مصر (في الدعوى رقم ١٤٠٧ سنة ١٩٤٧ مستعجل) مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة — دفعت الطاعنة الدعوى بأن إدارة المستشفى بعد أن أبلغت النيابة بغش المسلى وعدم مطابقتها للمواصفات أخرجت أمر المسلى من بين يديها ووضعت في يد النيابة والقضاء الذي حكم بمصادرة المسلى وتغريم البائع الأصلي فلا مسئولية عليها في شيء . وبتاريخ ٣١ من مايو سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة بإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليه الأخير هو ومورث باقي المطعون عليهم مبلغ ١١٦١ جنيها و ٤٥٠ مليا ثمن الـ ١٤٥ صحيفة التي أثبتت الخبير صلاحيتها مع المصاريف المناسبة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنفت الوزارة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة تحت رقم ٧٠٩ سنة ٦٩ ق طالبة إلغاءه وبتاريخ ٢١ من مارس سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف وبتاريخ ٧ من أغسطس سنة ١٩٥٤ طعن الطاعنة في هذا الحكم بالنقض وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم . وبتاريخ ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأصرت النيابة على رأيها فقورت الدائرة إحالة الطعن على هذه الدائرة لنظره بجلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ وفيها صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون وتقول في بيان ذلك إن الثابت من الوقائع ومن صحيفة الدعوى أن المطعون عليه الأخير هو ومورث باقي المطعون عليهم وردا بتاريخ ١٧ من مارس سنة ١٩٤٦ ١٩٧٦ صحيفة مسلى للمستشفى ثبت من تحليل عشر عينات منها أن خمسة منها غير صالحة

للغذاء الآدمي ونحمة أخرى غير مطابقة للواصفات وأن إدارة المستشفى أخطرتهم بذلك بتاريخ ٣٠ من مارس سنة ١٩٤٦ و بأنها ترفض هذه الرسالة وطلبت منهما تقديم رسالة أخرى بدلا منها فقدم المتعهدان مائتي صفيحة أخرى قبلتها المستشفى ولما كان الأمر بالنسبة للصفائح الأولى ينطوى على جريمة غش ما كولات معاقبا عليها بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فقد أبلغت إدارة المستشفى تفتيش صحة العاصمة لاتخاذ الإجراءات اللازمة فأجرى التفتيش في ٢ من أبريل سنة ١٩٤٦ ضبط ١٨٣ صفيحة من تلك الرسالة وأخذ منها ٢٥ عينة للتحليل — كما أبلغ بتاريخ ٣ من أبريل سنة ١٩٤٦ نيابة السيدة زينب التي استصدرت بتاريخ ٤ من أبريل سنة ١٩٤٦ أمرا من قاضي المحكمة بتأييد عملية الضبط أعلن به المتعهدان يوم صدوره ووضح مما تقدم أن المستشفى رفض قبول الرسالة الأولى البالغ عددها ١٩٧ صفيحة بعد أن ظهرت نتيجة التحليل الأول وأخطرت المتعهدين بهذا الرفض فقبلاه وقاما كطلب المستشفى بتوريد مائتي صفيحة أخرى وانتهت مسئولية المستشفى عن الرسالة الأولى بمسردور أمر الضبط وبتوريد بضاعة أخرى بدلها وكان واجبا على المطعون عليهما أن يتخذا من الإجراءات ما يلزم للإفراج عن البضاعة المضبوطة أو الأجزاء السليمة والغير مغشوشة منها في مواجهة الجهات المختصة لافي مواجهة المستشفى الذي يعتبر وكأنه تخلص منها وعن حيازتها بمجرد رفض استلامها وقبول المتعهدين لهذا الرفض وقيامهما بتوريد كميات أخرى بدلها . وما أورده الحكم من أن تسليم البضاعة السليمة ومقدارها ١٤٥ صفيحة هو تسليم صحيح يلزم المستشفى بأداء ثمنها مردود بأن المطعون عليهما كانا ومن أول الأمر قد أقرا رفض البضاعة من جانب المستشفى وقاما بتقديم بضاعة أخرى وكانا يتعين عليهما بدد ذلك أن يرفعا دعواهما ضد الجهات التي أصدرت أمر الضبط — لا ضد المستشفى — بطلب إثبات حالة البضاعة وفوزها وتسليمهما البضاعة السليمة وما كان يسع المستشفى أن يقوم بتسليمهما المسلي مع قيام أمر الضبط وشموله لكافة الصفائح لأن الأمر في ذلك من شأن النيابة وهي السلطة التي كانت تجري التحقيق في قضية الغش .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأخير هو ومورث باقي المطعون عليهم أقرأ في عريضة الدعوى رقم ١٦٤٠ سنة ١٩٤٩ كلى القاهرة التى رفعها ضد الطاعة أن رسالة المسلى التى ورداها لمستشفى القصر العيني بتاريخ ١٧/٣/١٩٤٦ وجد بعضها غير مطابق للواصفات المتفق عليها فى عقد التوريد وأن إدارة المستشفى رفضت لذلك قبول تلك الرسالة وأخطرت المطعون عليهما بتاريخ ٣٠/٣/١٩٤٦ بذلك وطلبت منهما تقديم رسالة بدلها . فأذعنا لذلك وقدمنا مائتى صفيحة أخرى بدلا منها . وأن إدارة المستشفى أخطرت مفتش صحة مدينة القاهرة بذلك فأمر بتاريخ ٢/٤/١٩٤٦ بضبط الرسالة الأولى وأخطر النيابة العمومية فاستصدرت بتاريخ ٤/٤/١٩٤٦ أمرا من قاضى محكمة السيدة زينب بتأييد هذا الضبط وأقامت الدعوى العمومية على موردى المسلى والبائع لهما بموجب القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ الخاص بجمع الغش والتدليس وذلك فى اللجنة رقم ١٣٩٠ سنة ١٩٤٦ السيدة التى حكم فيها نهائيا بالمصادرة وبتغريم البائع الأصلي للمسلى وإلزامه بنشر الحكم على مصاريقه . ومفاد ذلك أن المسلى موضوع الرسالة الأولى رفضت إدارة المستشفى قبوله وأرتضى المتعهدان هذا الرفض وقاما بتوريد كمية أخرى من المسلى بدلا من الرسالة الأولى قبلتها إدارة المستشفى وأن بقاء المسلى موضوع الرسالة الأولى تحت يدهما بعد ذلك لم يكن بناء على عقد التوريد بل كان تنفيذا لأمر الضبط الصادر عن هذا المسلى من مفتش صحة مدينة القاهرة والمؤيد من قاضى محكمة السيدة زينب . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقر الحكم الابتدائى على ما قضى به من إلزام الطاعة بثمن ما ثبت من التحايل صلاحيته من المسلى موضوع الرسالة الأولى تأسيسا على أن " تسليم المدعين لهذا القدر له (الذى ثبت صلاحيته) لمستشفى القصر العيني يعتبر تسليما صحيحا للشيء المبيع يوجب على المشتري أداء الثمن المتفق عليه بعد أن ثبت خلو الشيء المبيع من الغش ومطابقته للواصفات

المتفق عليها". وكان المستفاد من إقرار المطعون عليه الآخر ومورث باقي المطعون عليهم — على ما سبق بيانه — أن المسلي موضوع الرسالة الأولى قد استبدل به غيره بقبولهما ورضائهما عقب توريده وتسليمه لإدارة المستشفى . فإن هذا المسلي لم يعد هو المبيع الذي تلتزم الطاعنة بأداء ثمنه طبقا لعقد التوريد . لما كان ذلك فإن الحكم المذكور وقد أسس قضاءه على هذا الفهم الخاطئ . يكون مخالفا للقانون بما يتعين نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث السبب الآخر من سببي الطعن .

جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : عثمان رمزي ، والحسيني العوضي ، ومحمد رفعت ، وعباس حليبي سلطان المستشارين .

(٩٤)

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٢٤ ق

- (أ) جمارك . المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ لا يجيز بغير ترخيص من وزير المالية تصدير الحاصلات والبضائع المبينة بالجدول المرفق به . إجازته لوزير المالية تعديل هذا الجدول بقرار منه . القرار الوزاري ٦٧ أضاف "التقرد والأوراق المالية المصرية والأجنبية" . تطبيق الحكم للرسوم بلحقه على النقود الذهبية . صحيح فيما انتهى إليه ولو ذكر خطأ أنها من المواد الممنوعة الواردة في الجدول الأول .
- (ب) جمارك . المادة ٣٣ من اللائحة تنص على جزاءين . المصادرة والغرامة . هذه الأخيرة وحدها هي التي تفترض خضوع البضاعة المهربة للرسم .
- (ج) جمارك . التهريب والتصدير ومحاولة الانحراج في تعبير التشريعات الجزركية . لا يعد من الأفعال الجنائية التي يحدد الشروع فيها على ضوء المادة ٤٥ ع .
- (د) جمارك . المادة ٤٠ من اللائحة الجزركية . مناط تطبيقها .
- (هـ) جمارك "مخالفات التهريب" . حكم "تسبب كاف" . استخلاص الحكم لتوافرية التهريب من الأفعال التي حصرها استخلاصا سائغا . لا قصور
- (و) جمارك . قوة الأمر المقضي . أوامر الحفظ التي تصدرها النيابة بوصفها سلطة تحقيق في نطاق اتصال النوازل الجنائية بلوقائع المطروحة عليها . لهذه الأوامر ما للأحكام من قوة الأمر المقضي . امتداد سلطان قانون آخر — من غير القوانين الجنائية — على الواقعة . أمر الحفظ لا يجوز تلك القوة ولا يحول دون طرح النزاع في صوته الثانية على الجهة الأخرى ذات الاختصاص القضائي . علة ذلك .

١ — نص المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ على أنه لا يجوز بغير ترخيص من وزير المالية تصدير الحاصلات والبضائع المبينة بالجدول المرفق به وأجاز

لوزير المالية تعديل هذا الجدول بقرار منه فصدر القرار الوزاري رقم ٦٧ في ١٨ من مايو سنة ١٩٤٠ بإضافة " النقود والأوراق المالية المصرية والأجنبية " إلى تلك الحاصلات المحظورة تصديرها أو محاولة إنحراجها بغير ترخيص ، وإذن فتمت كانت النتيجة التي خلاص إليها الحكم المطعون فيه من وجوب تطبيق هذا المرسوم بقانون بملاحقة المشتغلين على المعادن المصنوعة وعلى النقود — صحيحة قانونا — فإن اعتبار الحكم المذكور النقود الذهبية خطأ من المعادن المصنوعة الواردة بالملحق الأول لا يعيبه متى كان ثم نص في جدول لاحق يبرره ويصلح سنداً لهذا الاعتبار.

٢ — تنص المادة ٣٣ من اللائحة الجمركية على جزأين أولهما المصادرة وثانيهما الغرامة وهذه الأخيرة وحدها هي التي تفترض خضوع البضاعة المهربة للرسم لأنها تتحدد على أساسه أما المصادرة فلا تفترض ذلك ولا يستلزمه نص المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ .

٣ — ما عبرت عنه التشريعات الجمركية بالتهريب والتصدير ومحاولة الانحراج لا يعد من الأفعال الجنائية التي يتحدد الشروع فيها على ضوء المادة ٤٥ من قانون العقوبات ، وإذن فلا محل للتجدي بنص المادة المذكورة في هذا الخصوص .

٤ — مناط تطبيق المادة ٤٥ من اللائحة الجمركية — كما هو باد من نصها — أن لا يكون تمت سوى مجرد مخالفة لإجراءات التوريد أو التصدير التي أوجب الشارع مراعاتها حتى بالنسبة للبضائع التي لا تخضع لرسم دون أن يكون في الأمر تهريب أو محاولة لإنحراج تلك البضائع .

٥ — إذا كان الحكم قد استخلص من كون الطاعن تاجراً لا يخفى عليه أن الذهب محظور إصداره إلى الخارج بغير ترخيص سابق من وزارة المالية ومن اجتياز الدائرة الجمركية مخفياً في جيبه قراطيس الجنيمات الذهبية زائفة فرصة اشتغال رجال الجمركية بفتيش شخص آخر وفي دخوله جلسة دون أن يقدم نفسه لهم ويكشف عما يحمله . استخلص من ذلك ما يؤكد توفر محاولة الطاعن تهريب الذهب إلى الخارج بشتى الطرق والوسائل الميسورة داخل الميناء ، وكان استخلاص الحكم لتوافرية

التهريب من هذه الأفعال التي حصرها سائغا ، فإن النعى عليه في هذا الصدد بالقصور يكون غير سديد .

٦ - أوامر الحفظ التي تصدرها النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق إنما تصدر عنها في نطاق إتصال القوانين الجنائية بالوقائع المطروحة عليها مما يسبغ على تلك الأوامر في هذه الحالة ما للأحكام من قوة الأمر المقضى . إلا أنه إذا كانت الواقعة موضوع التحقيق الذي حفظته النيابة لأسباب قانونية يمتد إليها سلطان قانون آخر - من غير القوانين الجنائية - فإن أمر الحفظ لا يحوز تلك القوة ولا يحول دون طرح النزاع في صورته الثانية على الجهة الأخرى ذات الاختصاص القضائي إذ لم يكن للنيابة أصلا ولاية البحث في مدى انطباق غير القوانين الجنائية أو أعمال نصوصها ، وإذن فتى كان الواقع في الدعوى أنه إثر دخول الطاعن إلى ميناء بورسعيد اعترضه رجال الجمارك وقاموا بتفتيشه فعثروا معه على أكياس محتوية على نقود ذهبية وكان من جراء ذلك أن قام بوليس الميناء بالتحقيق معه وتبذرت الواقعة جنحة ولما عرض الأمر على النيابة وصفت الواقعة بالمواد ٧ و ٢ و ٩ من ق ٨٠ سنة ١٩٤٧ والمادتين ٧ و ٦ من قرار وزير المالية ٥١ سنة ١٩٤٧ المعدل بالقرار ٥٣ سنة ١٩٤٩ ثم أصدرت فيها قرارا بالحفظ لعدم الجنائية . ثم رأت مصلحة الجمارك . التي يمثلها المظعون عليهما محاكمته على اعتبار أنه شرع في تهريب النقود الذهبية سالفة الذكر بالتطبيق للسادة الثالثة من ق ٩٨ سنة ١٩٣٩ والمواد ٣٣ وما بعدها من اللائحة الجزركية ، فانه لاشأن للقانون الجنائي المشار إليه في وصف النيابة بما أسندته اللجنة الجزركية إلى الطاعن ولا بما تصدره في هذا النطاق من جراء هو المصادرة التي لا تعتبر عقوبة بالمعنى المقصود في القوانين الجنائية ، ومن ثم يكون أمر النيابة بالحفظ قطعيا لعدم تأييم الواقعة إنما صدر عنها في نطاق القوانين الجنائية التي تتحدد بها ولايتها فلا يمتد أثر الحفظ إلى ما عداها ولا يكون لقراراتها قوة الأمر المقضى فيما يجاوز هذا النطاق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق تحصل فى أنه بتاريخ ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٠ وفى أثر دخول الطاعن إلى ميناء بور سعيد اعترضه رجال الجمارك وقاموا بتفتيشه فعثروا معه على ثلاثة أكياس محتوية على ١٥٠ ج من النقود الذهبية وبعض أوراق النقد وكان من جراء ذلك أن قام بوليس الميناء بالتحقيق معه وقيدت الواقعة بجنحة برقم ١٠٣ سنة ١٩٥٠ ولم تعرض الأمر على النيابة وصفت الواقعة بالمواد ٢ ، ٧ ، ٩ من ق ٨٠٢ سنة ١٩٤٧ والمادتين ٦ و ٧ من قرار وزير المالية ٥١ سنة ١٩٤٧ المعدل بالقرار ٥٣ سنة ١٩٤٩ ثم أصدرت فيها قرارا بالحفظ قطعيا لعدم الجناية ثم رأت مصلحة الجمارك التى يمثلها المطعون عليهما مما كتبه على اعتبار أنه شرع فى تهريب النقود الذهبية سائلة الذكر وأصدرت اللجنة الجمركية المختصة ببور سعيد فى ١٠ من مايو سنة ١٩٥٠ قرارها بإدانتها فى هذا الصدد وبمصادرة النقود الذهبية المضبوطة . فعارض فى هذا القرار بالدعوى ٤٥ سنة ١٩٥١ تجارى كلى تأسيسا على أن ما أسند إليه من دخول الميناء مخفيا النقود الذهبية التى ضبطت معه — على فرض صحته — لا يكون جريمة الشروع فى التهريب ولا هو من الأفعال التى تقع تحت طائلة أى قانون عقابى كما أنه لا يخضع لولاية اللجنة الجمركية التى لا اختصاص لها فى مسائل الذهب إذ أصبح أمرها من اختصاص النيابة العامة بمقتضى القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ . وبعد أن استعرضت المحكمة دفاع الجمارك المعارض ضدها من أن الشروع فى تهريب الذهب يخرج عن ولاية القضاء العادى وأن مرد اختصاصه إلى اللجنة الجمركية وأن الذهب محظور تصديره إلا بترخيص من وزير المالية عملا بأحكام الأمر العالى الصادر فى ٧ من نوفمبر

سنة ١٩١٦ والمرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٣٩ . مضت المحكمة تبسط ما صدر من المعارض (الطاعن) وما قرره شاهدها الإثبات مستخلصة ثبوت دخوله منطقة الميناء مخفيا النقود الذهبية التي عثر عليها معه ومنتهية بما ساقته من دلائل وأمارات إلى توافرية التهريب لديه آخذة إياه بمتضى الأمر العالى والمرسوم بقانون سالفى الذكر وبالمواد ٣٣ وما بعدها من اللائحة الجمركية ومستبعدة تطبيق القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ لعدم تعلقه بوقائع الدعوى ومعقبة على تمسك المعارض بحجية قرار الحفظ الصادر من النيابة فى اللجنة رقم ١٠٣ سنة ١٩٥٠ ” بأنه لا أثر لهذا القرار على سلطان اللجنة الجمركية طالما أن تلك اللجنة إنما تستعمل حقوقها المخولة لها بالأمر العالى الصادر فى سنة ١٩١٦ و بالمرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٣٩ مع ثبوت توفر اختصاصها فى شأن النزاع المطروح فلا يحول قرار الحفظ الصادر من النيابة بين اللجنة الجمركية وبين ما اتخذته من محاكمة انتهت بحسب قوانينها إلى إدانة المعارض ” وبذلك خلص الحكم الابتدائى إلى رفض معارضة الطاعن وتأييد قرار اللجنة الجمركية المعارض فيه . فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة التى قضت فى ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ بتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وطلبت النيابة الإحالة للقضاء برفضه فقررت الدائرة إحالته إلى هذه المحكمة لنظره وبالحلاسة صممت النيابة على طلباتها .

وحيث إن الطاعن ينعى فى السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله وفى ذلك يقول إن هذا الحكم أقام قضاءه بتأييد الحكم الابتدائى على نظر حاصله ثبوت مقارفته الشروع فى تهريب ذهب إلى الخارج وأنه حقيق بمعاقبته عن ذلك بالمادتين الأولى والثالثة من المرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٣٩ والمادتين ٣٣ و ٣٥ فقرة ثانية من اللائحة الجمركية وهذا النظر فى رأى الطاعن ينطوى على خطأ فى تطبيق القانون وتأويله — أولا — لأنه ليس صحيحا ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن عبارة ” المعادن المصنوعة ” الواردة بالجدول المرافق للمرسوم بقانون ٩٨ سنة ٣٩ تنصرف إلى الجنيئات الذهبية — ثانيا — لأنه ليس صحيحا فى القانون اعتماد الحكم فى قضائه على

المادتين ٣٣ و ٣٥ من اللائحة الجمركية لأن مناط تطبيقهما أن يكون المال موضوع التهريب مما تستحق عنه رسوم وارد أو صادر وليس هذا شأن النقود الذهبية عملاً بنص المادة التاسعة من نفس اللائحة والمعدلة بالقانون رقم ٨٩ سنة ١٩٣٧ — ثالثاً — لأن الحكم المطعون فيه قد خالف القول الصحيح في تحقق الشروع في الجريمة حين رأى في مجرد وجود الطاعن داخل المنطقة الجمركية حاملاً نقوداً ذهبية دون إخطار عنها ما يقيم عليه جريمة الشروع في التهريب في حين أن هذا الفعل لو صح لا يعدو أن يكون من الأعمال التحضيرية — رابعاً — ولأنه مع افتراض أن ما وقع منه يعتبر شروعا وأنه مما قب عليه باللائحة الجمركية فإن العقوبة ما كان يصح أن تتجاوز الغرامة المنصوص عليها في المادة ٤٠ من تلك اللائحة التي تتناول حالة الشروع " في التوريد أو التصدير بطريقة مخالفة للقواعد المقررة ولو فيما يختص بالبضائع المعفاة في رسوم الوارد والصادر ".

وحيث ان النعي بما ورد في الوجه الأول غير مجد ذلك أن المرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٣٩ نص على أنه لا يجوز بغير ترخيص من وزير المالية تصدير الحاصلات والبضائع المبينة بالجدول المرفق به وأجاز لوزير المالية تعديل هذا الجدول بقرار منه فصدر القرار الوزاري ٦٧ في ١٨ مايو سنة ١٩٤٠ بإضافة " النقود والأوراق المالية المصرية والأجنبية " إلى تلك الحاصلات المحظورة تصديرها أو محاولة إخراجها بغير ترخيص فتكون النتيجة التي خلص إليها الحكم المطعون فيه من وجوب تطبيق هذا المرسوم بقانون بملاحقته المشتملين على المعادن المصنوعة وعلى النقود صحيحة قانوناً لأن اعتبار الحكم المذكور النقود الذهبية خطأ في المعادن المصنوعة الواردة بالملحق الأول لا يعيبه ولا يستوجب نقضه متى كان نص في جدول لاحق يبرره ويصلح سنداً لهذا الاعتبار .

وحيث ان ما ذهب إليه الطاعن في الربط بين مصادرة البضاعة المهربة وبين ضرورة فرض رسوم وارد أو صادر عليها استناداً منه إلى نص المادة ٣٣ من اللائحة الجمركية . هذا القول مردود بأن المادة المذكورة تنص على جزاءين

أولها المصادرة وثانيهما الغرامة وهذه الأخيرة وحدها هي التي تفترض خضوع البضاعة المهربة للرسم لأنها تتحدد على أساسه أما المصادرة فلا تفترض ذلك ولا يستلزمه نص المادة الثالثة من مرسوم ق ٩٨ لسنة ١٩٣٩ .

وحيث ان ما ينعاه الطاعن من مخالفة الحكم للقانون إذا اعتبر مجرد وجود الطاعن داخل المنطقة الجمركية حاملا تقودا ذهبية مكونا لجريمة الشروع في التهريب مع أنه ليس من شأن ذلك في رأى الطاعن أن يؤدي فورا ومباشرة إلى ارتكاب الجريمة . هذا النعى مردود بأن ما عبرت عنه التشريعات الجمركية بالتهريب والتصدير ومحاولة الإنحراج لا يعد من الأفعال الجنائية التي يتحدد الشروع فيها على ضوء المادة ٥٤ من قانون العقوبات فلا محل للتجدي بنص المادة المذكورة في هذا الخصوص . كما أن النعى بما ورد في الوجه الرابع مردود به الآخر بأن مناط تطبيق المادة ٤٠ من اللائحة الجمركية — كما هو باد من نصها — أن لا يكون ثمت سوى مجرد مخالفة لإجراءات التوريد أو التصدير التي أوجب الشارح مراعاتها حتى بالنسبة للبضائع التي لا تخضع لرسم ودون أن يكون في الأمر تهريب أو محاولة لإنحراج تلك البضائع .

وحيث إن الطاعن يقيم طعنه بعدم ذلك على بطلان الحكم لقصور التسيب ولإستناده إلى ما يخالف الثابت في الأوراق والتحقيقات ولعدم الرد على دفاع جوهرى وفي ذلك يقول : أولا — إن الحكم قد خلا من الاعتبارات المثبتة لانعقاد نيته على التهريب وبيان ما وقع منه من أفعال مادية من شأنها أن تؤدي مباشرة إلى وقوع هذا الفعل — ثانيا — إن الحكم المطعون فيه استخلص من امتناع الطاعن عن إبداء دفاعه أمام رجال الجمارك ما يبرر طراح ذلك الدفاع في حين أن ذلك يرجع إلى ما رآه من انتفاء صلاحيتهم لإثباته وقد كانوا يتنازعون فيما بينهم على المكافأة المستحقة عن هذا الضبط . ثالثا — إن الحكم لم يرد على ما تمسك به من أنه لم يكن هناك بواخر مسافرة يوم ضبطه مستدلا على ذلك بما ورد به قرار الحفظ الصادر من النيابة من عدم ثبوت قيام صلة بين الطاعن وبين أحد المسافرين يومذاك . كما أغفل الرد على ما تمسك به من عدم جواز محاكمته أمام

اللجنة الجمركية استنادا إلى أن النيابة أصدرت قرارا بحفظ الدعوى العمومية قبله لعدم الجناية وأن هذا القرار مازال قائما لم يبلغه النائب العام وأن الواقعة المسندة إلى الطاعن واحدة في الحالين . واللجنة الجمركية هيئة ذات اختصاص قضائي والقرار الحفظ ما للأحكام من قوة الأمر المفضى . والدفع به من النظام العام فلم يعن الحكم المطعون فيه بالرد على هذا الدفاع .

وحيث إنه لما كان الحكم الابتدائي الذي أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه قد استخلص من كون الطاعن تاجرا لا يخفى عليه أن الذهب محظور إصداره إلى الخارج بغير ترخيص سابق من وزارة المالية ومن اجتيازه الدائرة الجمركية مخفيا في جيوبه قراطيس الجنيئات الذهبية وانتهازه فرصة اشتغال الباب رقم ١٠ بتفتيش شخص آخر وفي دخوله خلصة دون أن يقدم نفسه لرجال الجمارك ويكشف لهم عما يحمله - استخلص من ذلك ما يؤكد توفر محاولة الطاعن تهريب الذهب إلى الخارج بشتى الطرق والوسائل الميسورة داخل الميناء وكان استخلاص الحكم لتوافر نية التهريب من هذه الأفعال التي حصرها سائغا فإن النعى على الحكم في هذا الصدد بالقصور يكون غير سديد . أما عن أطراح الحكم دفاع الطاعن في خصوص امتناعه عن إبداء أقواله لرجال الجمارك والأخذ بشهادة هؤلاء دون أقوال شاهد النفى فإن الموازنة بين أدلة الثبوت والنفى وتقدير مدى كفايتها ودلالاتها هو من إطلاقات قاضى الموضوع .

وحيث إنه عن النعى بإغفال الرد على ما تمسك به الطاعن من أنه لم يكن هناك بوانحر في الميناء يوم ضبطه مستدلا على ذلك بما أسنده إلى أسباب قرار الحفظ الصادر من النيابة في الجلسة ١٠٣ سنة ١٩٥٠ قسم الميناء من أنه لم يثبت وجود صلة بينه وبين أحد المسافرين يومذاك فإن هذا النعى مردود بأنه فضلا عن أن ما أسنده إلى القرار لا ينفي وجود البوانحر في الميناء فإن الطاعن لم يقدم صورة رسمية لهذا القرار ومن ثم يكون نعيه عاريا من الدليل .

وحيث إنه بالنسبة لما يتمسك به الطاعن من عدم جواز نظر الدعوى أمام اللجنة الجمركية بعد صدور أمر النيابة بحفظ التحقيق قطعيا لعدم الجناية . وببقاء

هذا الأمر قائماً بتفسير إلغاء فإن هذا الدفع مردود بأن الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه قد تناوله بالرد "بأن حفظ النيابة العمومية للدعوى لعدم انطباق الواقعة على القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ لا يكون له أثر على سلطان اللجنة الجزائية طالما أن الأخيرة إنما تستعمل حقوقها المخولة لها بالأمر العالي الصادر من نوفمبر سنة ١٩١٦ والمرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ مع ثبوت توافر اختصاصها في شأن النزاع المطروح فلا يحول الحفظ بين اللجنة وبين محاكمة الطاعن". وهذا الذي أورده الحكم صحيح في القانون. ذلك أن القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ قاصر على تنظيم الرقابة على عمليات النقد المصرفية واستيراد وتصدير أوراق النقد وحظر التعامل في الأجنبي منها ثم صدر القرار الوزاري الرقم ١٤ يوليه سنة ١٩٤٧ بالشروط والأوضاع الخاصة بتنفيذ هذا القانون كما أن الأمر العسكري ٢٤ لسنة ١٩٤٨ إنما يحظر على المسافرين إلى الخارج أن يحملوا معهم بغير ترخيص نقوداً أو قيماً مالية تزيد عن القدر المسموح به بالقرار السابق فلا تندرج الواقعة المسندة إلى الطاعن تحت نصوص هذين التشريعين .

وحيث إن أوامر الحفظ التي تصدرها النيابة بوصفها سلطة تحقيق إنما تصدر عنها في نطاق اتصال القوانين الجنائية بالوقائع المطروحة عليها مما يسبغ على تلك الأوامر في هذه الحالة ما للأحكام من قوة الأمر المقضي . إلا أنه إذا كانت الواقعة موضوع التحقيق الذي حفظته النيابة لأسباب قانونية يمتد إليها سلطان القانون آخر — من غير القوانين الجنائية — فإن أمر الحفظ لا يحوز تلك القوة ولا يحول دون طرح النزاع في صورته الثانية على الجهة الأخرى ذات الاختصاص القضائي إذ لم يكن للنسابة أصلاً ولاية البحث في مدى انطباق غير القوانين الجنائية أو أعمال نصوصها .

وحيث إن الثابت من الشهادة المقدمة من الطاعن أن النيابة العمومية أصدرت أمراً بحفظ الدعوى بوصفها جثة بالمواد ٢ و ٧ و ٩ من ق ٨٠ لسنة ١٩٤٧ و المادتين ٦ و ٧ من قرار وزير المسالية رقم ١٥ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ . وذلك لعدم الجنائية ويبين من ذلك أنه لا شأن للقانون

الجنائي المشار إليه في وصف النيابة بما أسندته اللجنة الجمركية إلى الطاعن بالتطبيق،
للادة الثالثة من ق ٩٨ لسنة ١٩٣٩ والمواد ٣٣ وما بعدها من اللائحة الجمركية،
ولا بما تصدره اللجنة في هذا النطاق من جزاء هو المصادرة التي لا تعتبر عقوبة
بالمعنى المقصود في القوانين الجنائية — وعلى ذلك يكون أمر النيابة بالحفظ
قطعيا لعدم تأييم الواقعة إنما صدر عنها في نطاق القوانين الجنائية التي تتحدد بها
ولايتها فلا يمتد أثر الحفظ إلى ما عداها ولا يكون لقراراتها قوة الأمر المقضي
فيما يجاوز هذا النطاق .

وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

بإدارة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود عياد ، وعثمان رمزي ،
ومحمد زعفراني سالم ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٩٥)

طعن رقم ١٨٦ سنة ٢٤ ق

(١) ضرائب . "ضريبة الأرباح التجارية والصناعية" . الأفراد الذين يشترون عادة
لحسابهم العقارات بقصد بيعها . مناط فرض الضريبة عليهم . ثبوت تكرار عمليات الشراء
والبيع خلال السنة الضريبية . غير لازم .

(٢) ضرائب . "ضريبة الأرباح التجارية والصناعية" . العبرة في خضوع أرباح العمليات
السابقة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية . هي بطبيعة الاستغلال لا بصفة المستغل .

٢ — أخضعت الفقرة السابعة من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
تقبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ — "الأفراد الذين يشترون عادة
لحسابهم العقارات بقصد بيعها" لضريبة الأرباح التجارية والصناعية لما ينطوي
عليه القيام بهذه الأعمال من قصد تحقيق الربح عن طريق المضاربة . وجعل
مناط فرض الضريبة عليهم توافر ركن الاعتياد ، أما القول بأنه يتعين ثبوت
تكرار عمليات الشراء والبيع خلال السنة الضريبية التي تحقق فيها الربح فردود
أولاً — بأن المشرع لم يحدد لتوافر ركن الاعتياد أجلا معيناً بل أطلق النص
مما يستفاد منه إمكان استخلاص هذا التوافر من مجموع الظروف القائمة
في كل حالة على حدة ومردود ثانياً — بأن مبدأ سنوية الضريبة المنصوص عليه
في المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لم يقصد به سوى تعيين فترة
المحاسبة على الضريبة واستقلال كل سنة بحساباتها . وإذن فمقياس كان يبين
حين أسباب الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بإخضاع الأرباح التي حققتها

الطاعن خلال سنوات النزاع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية على ما ثبت لديه من الأدلة السائغة التي أوردها من أنه اعتاد شراء العقارات بنيسة بيعها وبقصد الربح مما يخرجها عن كونها مجرد عمليات عرضية قصد بها مجرد توظيف المال واستثماره وكان إثبات توافر ركن الاعتياد من المسائل المتصلة بالوقائع والتي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع — لما كان ذلك فإنها إذ أخضعت الأرباح التي حققها الطاعن نتيجة لنشاطه من اعتياده شراء العقارات بقصد بيعها لم تخطيء في تطبيق القانون .

٢ — العبرة في خضوع أرباح عمليات شراء العقارات بنيسة إعادة بيعها وبقصد المضاربة — لضريبة الأرباح التجارية والصناعية متى توافر ركن الاعتياد هي بطبيعة الاستغلال لا بصفة المستغل الأمر الذي حدا بالمشرع إلى تقرير حكم خاص بها بغض النظر عما إذا كانت هذه العمليات تجارية أو مدنية و بغض النظر عما إذا كان من قام بها تاجرا أو غير تاجر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

ومن حيث أن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تحصل في أن مصلحة الضرائب اعتبرت الطاعن ممن اعتادوا شراء العقارات والأراضي الفضاء وبيعها بحالتها أو بعد هدمها وإعادة بنائها وأنه يقوم بأعمال المقاولات في العقارات والمباني وغيرها وأخضعت المأمورية أرباحه من هذا النشاط لضريبة الأرباح التجارية والصناعية المنصوص عليها في الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . وفي ٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ أصدرت لجنة التقدير قرارا قدرت فيه أرباحه عن السنوات ١٩٤١ ، ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ، ١٩٤٥ .

بمبالغ معينة وذكر في هذا القرار أن أرباح سنة ١٩٤٤ لا تزال في سبيل التحديد .
فطعن الطاعن على هذا القرار بالقضية رقم ١٦ لسنة ١٩٤٨ تجارى كلى مصر
طالباً بقبول طعنه شكلاً وفي الموضوع بالنقض قرار لجنة التقدير واعتباره غير خاضع
لقانون الضرائب رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ مع إلزام مصلحة الضرائب بالمصروفات
ومقابل أتعاب المحاماة مؤسسا دعواه على أنه لم يحترف مهنة شراء وبيع العقارات
ولم يتكرر منه أى شراء وبيع فى سنة واحدة وأن ما حققه خلال تلك السنوات
هو زيادة فى رأس ماله وليس دخلاً . وبتاريخ ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٩ قضت
محكمة أول درجة بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد قرار لجنة
التقدير الصادر بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧ وألزمت الطاعن بالمصروفات
و ٣٠٠ قرش أتعاباً للمحاماة . ويخلص ما أقيم عليه هذا الحكم فى أنه تبين
للمحكمة من الأوراق أن الطاعن كان يحترف شراء العقارات والأراضى الفضاء
وبيعها بحالتها أو بعد هدمها وإعادة بنائها كما كان يحترف أعمال المقاولات فى
العقارات والمباني وأنه بغض النظر عن خضوع هذه الأعمال لنص
المادتين ٣٠ ، ٣٢/٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ فهى تخضع لنص خاص
ورد بالفقرة الرابعة من المادة ٣٢ المذكورة وهو شراء الأفراد مادة لحسابهم
العقارات والمحال التجارية بقصد بيعها .

وقد استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٣ لسنة ٦٦ ق وطلب
قبوله شكلاً وفي الموضوع إلغاء الحكم المستأنف بكامل أجزائه والقضاء بطلباته
التي أبدأها أمام محكمة أول درجة .

وبتاريخ ٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ قضت محكمة استئناف القاهرة بقبول
الاستئناف شكلاً وقبل الفصل فى الموضوع بتدب خير فى الضرائب لتحقيق
أوجه نشاط الطاعن وما قام به من عمليات بيع وشراء العقارات والمقاولات
وجميع الوقائع والأدلة التى تكشف عما إذا كان يحترف مهنة تسرى عليها
الضريبة وأنه باشر هذه المهنة خلال سنى النزاع الى آخر ما أورده الحكم من
بيان للأمرية التى كلف الخبير بأدائها . وبعد أن باشر الخبير المأمورية وقدم

تقريره قضت المحكمة بجلسته ١٥ من يناير سنة ١٩٥٣ حضوريا بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة لأرباح المستأنف عن السنوات ١٩٤١ ١٩٤٢ ١٩٤٥ و تأييد الحكم المستأنف بالنسبة لأرباح سنة ١٩٤٣ وألزمت المستأنف بنصف المصروفات والمستأنف عليها بالنصف الآخر وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة . فطعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ٢ من أبريل سنة ١٩٥٨ ولم يحضر أحد عن الطاعن وصممت النيابة على ما جاء بمذكرتها وطلبت رفض الطعن وقررت دائرة الفحص إحالته لهذه الدائرة .

ومن حيث إن الطعن يقوم على سببين : حاصل أولهما — أن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار الطاعن خاضعا للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية قد أخطأ في تطبيق القانون — ذلك أن هذه الضريبة إنما تفرض على الدخل وحده وهو الناتج الدورى أو القابل للدورية من مصدر قابل للبقاء ولا تتعداه إلى رأس المال وإذا كان الطاعن لم يحترف مهنة شراء وبيع العقارات ولم يتكرر منه أى شراء وبيع في سنة واحدة فإن الأرباح التى حققها نتيجة لهذه العمليات في سنوات النزاع لا تكون الا أرباحا عرضية أو زيادة في رأس المال مما لا يجوز معه اعتبارها دخلا يخضع للضريبة .

ومن حيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه استعرض العمليات التى قام بها الطاعن من شراء وبيع العقارات خلال سنوات النزاع استمدادا من أوراق الدعوى وتقرير الخبير وأثبت الحكم أن الطاعن في سنة ١٩٤١ باع من هذه العقارات منزلين ربح فيهما ١٦٠٠ جنيه كما باع ستة قراريط في منزل ثالث بلغ ربحه منه ١٦ جنيها — وأنه في سنة ١٩٤٢ قام بإنشاء عملية مخايء زفتى كمقاول من الباطن وبلغ ربحه من هذه العملية ٧٥٨ جنيها و ٢٥٠ مليا وأنه في سنة ١٩٤٣ باع منزلين كما باع ثلاث قطع من الأرض الفضاء وقد بلغ ربحه من هذه الصفقات ٢٠١١ جنيها وأنه في سنة ١٩٤٥ باع ثلاثة منازل بلغ ربحه منها ٣٣١٠ جنيها وبعده هذا الاستعراض أورد الحكم بأسبابه ما يأتى :

”وحيث إنه من استقراء وقائع البيع والشراء على النحو الثابت في الأوراق وفي هذه كوة المستأنف التي تقدم بها إلى الخبير بين أن المستأنف كان يشتري الأرض الغضاء ويبيع بعضها بعد أن يحقق فيها ربحاً ويقوم على البعض الآخر منازل يبيعها بعد إتمام بنائها — منزل رقم ١٨ شارع ابن هنيس — منزل رقم ٦ عطفة نو بار — منزل رقم ٤٤ شارع نورالظلام — منزل رقم ١٣ شارع سلامة حجازي — منزل رقم ٦ شارع مصطفى سامي وعندما اشترى المستأنف المنزل رقم ٦٠ شارع محمد علي قام بإصلاحه وتوسيعه قبل أن يقوم ببيعه . وحيث إن ما قام به المستأنف على الصورة المتقدمة إن دل على شيء فانما يدل على أنه احترف شراء الأراضي وبيعها بعد إقامة مبان عليها والإفادة من هذه العمليات بعد ذلك وأنه كان يشتري المنازل لإصلاحها وتحسينها ليزيد من قيمتها وينتفع بما يجنيه من زيادة في ثمنها فهو لا يشتري العقارات ليبقيها على وجه الدوام والاستمرار وإنما ليتصرف فيها ويشتري غيرها . وحيث إن ما قام به المستأنف من عملية إنشاء مخايء زفتي إنما كان في نطاق عمله الذي احترفه وهو إقامة المباني “ .

ومن حيث ان المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي تحكم واقعة الدعوى قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ قد أخضعت في فقرتها الرابعة ”الأفراد الذين يشترون عادة لحسابهم العقارات بقصد بيعها“ لضريبة الأرباح التجارية والصناعية لما ينطوي عليه القيام بهذه الأعمال من قصد تحقيق الربح عن طريق المضاربة . وجعل مناط فرض الضريبة عليهم توافر ركن الاعتياد — ولا محل لما ذهب إليه الطاعن من أنه يتعين ثبوت تكرار عمليات الشراء والبيع خلال السنة الضريبية التي تحقق فيها الربح . ذلك أن هذا الافتراض مردود أولاً بأن المشرع لم يحدد لتوافر ركن الاعتياد أجلاً معيناً بل أطلق النص مما يستفاد منه إمكان استخلاص هذا التوافر من مجموع الظروف القائمة في كل حالة على حدة — ومردود — ثانياً بأن مبدأ سنوية الضريبة المنصوص عليه في المادة ٣٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لم يقصد به سيوى تعيين فترة المحاسبة على الضريبة واستقلال كل سنة بحساباتها . ولما كان يبين من أسباب الحكم المطعون فيه التي سبقت الإشارة إليها أنه أقام قضاءه بالخضاع للأرباح التي حققها

الطاعن خلال سنوات النزاع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية على ما ثبت لديه من الأدلة السائغة التي أوردها من أنه اعتاد شراء العقارات بنية بيعها وبقصد الربح مما يخرجها عن كونها مجرد عمليات عرضية بقصد بيعها مجرد توظيف المال واستثماره . وكان لإثبات توافر ركن الاعتقاد من المسائل المتصلة بالوقائع والتي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع - لما كان ذلك فإنها إذا خضعت الأرباح التي حققها الطاعن نتيجة لنشاطه من اعتياده شراء العقارات بقصد بيعها لم تخطئه في تطبيق القانون - مما يتعين معه رفض هذا السبب .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل فيما ينعي به الطاعن على الحكم المطعون فيه من خطأ أيضا في تطبيق القانون - وذلك تأسيسا على أن محكمة الموضوع بعد أن قررت في حكمها التمهيدى أن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية بطبيعتها ضريبة سنوية فلا تسرى على ربح عملية بذاتها بل تسرى على مقدار صافي الأرباح التي يجنيها الممول في السنة بأكملها منظورا إليها كوحدة لا تتجزأ عن جميع نشاطه الذي يقع في متناول الضريبة عادت وعند قضائها في الموضوع وغفلت عما قرره من ذلك وقضت بخضوع الطاعن للضريبة على أساس عملياته المختلفة مع أنها متفرقة في سنوات النزاع ومع أنه ليس بتاجر .

ومن حيث إن هذا السبب مردود - أولا - بأنه يبين من أسباب الحكم المطعون فيه التي سبقت الإشارة إليها عند مناقشة السبب الأول أنه لم يخالف مبدأ سنوية الضريبة بل التزم هذه القاعدة ذلك أن الحكم بعد أن انتهى من إثبات توافر ركن اعتياد الطاعن شراء العقارات بنية إعادة بيعها وبقصد المضاربة عين أرباحه عن كل سنة من سني النزاع وأوضح الأسباب التي من أجلها اعتبر كافة العمليات تمت لحسابه الخاص ثم قدر الضريبة على صافي أرباحه في كل سنة على وحدة ومردود - ثانيا - بأن العبرة في خضوع هذا النوع من العمليات لضريبة

الأرباح التجارية والصناعية متى توافر ركن الاعتیاد هی بطبیعة الاستغلال لا بصفة المستغل الأمر الذى حدا بالمشرع إلى تقرير حکم خاص بها بغض النظر عما إذا كانت هذه العمليات تجارية أو مدنية و بغض النظر عما إذا كان من قام بها تاجرا أو غیر تاجر .

ومن حیث إنه یبین من جمیع ما تقدم أن الطعن على غیر أساس متعین .
الرفض .

جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمود عياد ، وهمان رزى ،
ومحمد زعفراني سالم ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٩٦)

طعن رقم ١٨٨ سنة ٢٤ ق

إيجاب . بيع . كل قبول ينطوى على ما يعدل في الإيجاب يكون بمثابة إيجاب جديد .
م ٩٦ مدني .

كان الرأي مستقرا إلى ما قبل العمل بالقانون المدني الجديد على أن كل قبول ينطوى على ما يعدل في الإيجاب يكون بمثابة إيجاب جديد . وهو ما أقره المشرع بما نص عليه في المادة ٩٦ من القانون المذكور . وإذن فمتى كان قبول الشركة المطعون عليها وقد اقترن بشرط جديد لم يتضمنه إيجاب الشركة الطاعنة يعتبر رفضا لهذا الإيجاب ولا يتلاقى معه فلا يتم به التعاقد بينهما ، فإن الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى قيام هذا التعاقد بين الشركة الطاعنة والشركة المطعون عليها بموجب هذا القبول وقضى بمسئولية الشركة الطاعنة عن فسخه يكون هذا الحكم قد خالف القانون بما إنساق إليه من مخالفته للثابت في أوراق الدعوى ممتنع لذلك نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع الدعوى على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق

الطعن تلخص في أن الشركة المطعون عليها رفعت الدعوى رقم ١٩٤٩/١٢١٠ تجارى كلى اسكندرية ضد الشركة الطاعنة أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية بعريضة ذكرت فيها أنه بمقتضى خطابين متبادلين بين الشركتين بتاريخ ١٣/٨/٤٩ عرضت الشركة الطاعنة على الشركة المطعون عليها أن تضع تحت تصرفها مبلغ ١٢٠٠٠٠ دولارا أمريكيا من الدولارات الحرة التداول ناتجة من ثمن قطن باعته الشركة الطاعنة في اليابان وذلك في مقابل علاوة تدفعها لها الشركة المطعون عليها مقدارها ٢٥ ٪ على السعر الرسمي المحدد لبيع الدولارات المتعامل به بواسطة البنوك في مصر على أن تقوم الشركة المطعون عليها بالرد على هذا العرض لغاية يوم ١٥/٨/١٩٤٩ وفي حالة إتمام العملية تقوم تلك الشركة بفتح اعتماد على القيمة المقابلة لهذه الدولارات والعلاوة فقبلت الشركة المطعون عليها هذا العرض في الميعاد وردت بذلك على الشركة الطاعنة بتاريخ ١٥ من أغسطس ١٩٤٩ بخطاب أخبرتها فيه أنها تخصص هذه الدولارات لشراء بضائع أمريكية وأن ذلك متوقف على منحها تراخيص من وزارة المالية باستيراد هذه البضائع . وطالبت من الشركة الطاعنة العمل على استصدار هذه التراخيص . فامتنعت الشركة الأخيرة عن تنفيذ التزامها بحجة أنها لم تقدم في عرضها الحاصل في ١٣/٨/١٩٤٩ باستصدار تراخيص الاستيراد . وقد ترتب على ذلك وعلى عدم تنفيذ الشركة الطاعنة لالتزامها أن زاد سعر الدولار أربعة قروش من سعره المتفق عليه مع الشركة الطاعنة أى مبلغ ٤٨٠٠ جنيه في الصيغة كلها طلبت الشركة المطعون عليها الحكم بإلزام الشركة الطاعنة بدفعه لها مع فوائده بواقع ٦ ٪ من تاريخ المطالبة القضائية للسداد فدفعت الشركة الطاعنة الدعوى بأن قبول الشركة المطعون عليها لعرضها الحاصل في ١٣/٨/١٩٤٩ باطل لا يتلاقى مع هذا العرض فلا ينعقد به الاتفاق لأنه قبول معلق على شرط جديد لم يتضمنه إيجابها هو حصول الشركة الطاعنة على تراخيص الاستيراد مما يعتبر رفضا لهذا العرض وبتاريخ ١٢ من يناير ١٩٥٢ حكمت المحكمة بإلزام الشركة الطاعنة بالمبلغ المطلوب وفوائده القانونية بواقع ٦ ٪ ابتداء من ٨ من سبتمبر ١٩٤٩ حتى ١٤ من أكتوبر ١٩٤٩ وبواقع ٥ ٪ ابتداء من ١٥ من أكتوبر ١٩٤٩ حتى السداد والمصاريف

و مبلغ عشرة جنيهات مقابل أن تعاقب المحاماة مع شمول الحكم بالنفاذ المدعول بشرط الكفالة استنادا إلى أن الشركة الطاعنة نكأت عن تنفيذ التزامها وفسخت العقد بغير سبب مبرر للفسخ فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية بصحيفة قيدت بمجلدوها تحت رقم ٧٦ تجارى سنة ٨ ق طالبة إلغائه ورفض دعوى المطعون عليها وبتاريخ ١٠ من مارس / ١٩٥٤ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف .

قطعت الطاعنة في هذا الحكم بتاريخ ٢٢ من مايو / ١٩٥٤ بالنقض . وبعد استيفاء إجراءات الطعن قدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم وبتاريخ ٨ من أكتوبر / ١٩٥٨ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأصرت النيابة على رأيها فقررت الدائرة في تلك الجلسة إحالة الطعن على هذه الدائرة لنظره بجلسة ٦ من نوفمبر / ١٩٥٨ وفيها صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن مما تنهاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون وللثابت في أوراق الدعوى . ذلك أن الحكم قرر أن المطعون عليها لم تعلق قبولها المرسل إلى الطاعنة بتاريخ ١٥ / ٨ / ١٩٤٩ على شرط حصول هذه الأخيرة على تراخيص الاستيراد وإنما كل ما طالبت به منها في هذا الخطاب هو قيامها باستيفاء الإجراءات الشكلية لاستصدار هذه التراخيص فامتنعت عن ذلك وانتهى الحكم من هذا الفهم الخطأ إلى القول بمطابقة القبول للإيجاب وقيام التعاقد بين الطاعنة والمطعون عليها نتيجة لذلك ومساءلة الطاعنة عن فسخه في حين أن الثابت من صيغة هذا القبول ومن خطابي المطعون عليها إلى الطاعنة بتاريخ ١٩ ، ٢٤ من أغسطس / ١٩٤٩ ومن عريضة دعواها الابتدائية وصحيفة استئنافها أنها علقته قبولها على حصول الطاعنة على تراخيص الاستيراد وهذا القبول وقد ملق على الشرط المذكور الذى لم يرد له ذكر في إيجاب الطاعنة الثابت في الخطابين المتبادلين بينهما وبين المطعون عليها في ١٣ / ٨ / ١٩٤٩ لا يتلاقى مع ذلك الإيجاب خلافا لما انتهى إليه الحكم المطعون فيه إذ يعتبر طبقا لنص المادة ٩٦ من القانون المدنى رفضا له لا ينعقد به الاتفاق ولا يتم به التعاقد ولا لم ينعقد العقد

قلا انفساخ فيه الأمر الذى تنتفى معه المسئولية الموجهة للتعويض بسبب النكول عن تنفيذه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على خطاب الشركة المطعون عليها إلى الشركة الطاعنة بتاريخ ١٥/٨/١٩٤٩ ردا على عرضها الوارد فى خطاب ١٣/٨/١٩٤٩ أنه تضمن ما يأتى "تثبت لكم محادثتنا الشفوية اليوم صباحا وأنا نوافق على شراء ١٢٠٠٠٠ دولار أمريكى وفقا لشروطكم - أننا نخصص هذه الدولارات لشراء بضائع واردة من الولايات المتحدة وذلك بشرط أن تمنحنا وزارة المالية ترخيصات استيراد لهذه البضائع - ونرجو أن تبينوا لنا طريقة الحصول على هذه الترخيصات لنقوم فى الحال بالإجراءات اللازمة" كما يبين من الاطلاع على خطاب الشركة المطعون عليها إلى الشركة الطاعنة بتاريخ ١٩/٨/١٩٤٩ أنه تضمن ما يأتى "استلمنا خطابكم المؤرخ ١٦ الجارى . وكما تبين من نص قبولنا بخطابنا المؤرخ ١٣ الجارى فإننا لانزىم بأن نفتح لكم الاعتماد المحلى بمقابل قيمة الـ ١٢٠٠٠٠ دولار أمريكى حرة مع علاوة قدرها ٢٥ ٪ من السعر الرسمى لبيع الدولار بالبنوك فى مصر إلا "فى حالة إتمام العملية" وإنكم تدركون أن هذه الدولارات لا يمكن استعمالها إلا فى شراء بضائع واردة من الولايات المتحدة الأمريكية ولذلك فإن العملية لا تعتبر قد تمت إلا بعد الحصول على رخص الاستيراد الخاصة بها ... ومع ذلك فإننا على استعداد إذا رغبت فى ذلك بأن نعطى لكم منذ الآن ضمانا صادرا من بنك بفتح الاعتماد المحلى بمقابل قيمة الـ ١٢٠٠٠٠ دولار كما سلف وذلك بمجرد الحصول على رخص الاستيراد الخاصة بالبضائع المزمع شراءها من الولايات المتحدة الأمريكية بتلك الدولارات ... "ويبين كذلك من الاطلاع على خطاب الشركة المطعون عليها إلى الشركة الطاعنة بتاريخ ٢٤/٨/١٩٤٩ أنه تضمن ما يلى "وصلنا الآن خطابكم بتاريخ أمس وأنا على خلاف تام فيما يتعلق بمضمونه ولم يذكر فى أى حديث بيننا أنه بمجرد قبول تفويضكم وبغض النظر عن الحصول على رخصة الاستيراد نلزم بدفع علاوة قدرها ٢٥ ٪ من مقابل قيمة الـ ١٢٠٠٠٠ دولار أمريكية وتصبح تلك العلاوة مكتسبة لكم فورا . ولم يذكر سوى عبارة "إتمام العملية" والذى فهمناه وفهمته من هذه العبارة الحصول على إذن

الاستيراد وهو أمر ليس محتمل الشك بل هو متعلق بمجرد إجراءات". ومفاد عبارات هذه الخطابات الثلاثة أن الشركة المطعون عليها تعلق قبولها دفع علاوة الـ ٢٥٪ للشركة الطاعنة على شرط حصولها على تراخيص استيراد البضاعة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على خطاب الشركة المطعون عليها إلى الشركة الطاعنة المؤرخ ١٣/٨/١٩٤٩ المتضمن بإيجاب الشركة الأخيرة أنه قد ورد فيه "إلحاقا باتفاقنا الشفوي أنكم تعطونا لنا تفويضا بأن تضعوا في الحال تحت تصرفنا ١٢٠٠٠٠ دولار أمريكي للولايات المتحدة حرة مع علاوة ٢٥٪ على سعر البيع الرسمي للدولار بالبنوك على أن نوافيكم بالرد يوم الاثنين ١٥ الجاري وفي حالة إتمام العملية فيكون مفهوما أن نفتح لكم اعتمادا محليا بالقيمة المقابلة. ونرجو أن تثبتوا لنا هذا الخطاب ونقدم لكم سالف الشكر وفائق التحيات".

ويبين من رد الشركة الطاعنة للشركة المطعون عليها على هذا الخطاب في نفس اليوم أنها قالت "استلمنا خطابكم بتاريخ اليوم بخصوص التفويض الذي أعطيناه لكم بمبلغ ١٢٠٠٠٠ دولار أمريكي للولايات المتحدة وذلك بالشروط الواردة فيه وردا عليه ثبت لكم موافقتنا على مضمونه" ويبين من عبارة هذين الخطابين المتضمنين بإيجاب الشركة الطاعنة أنه ليس في أيهما أية إشارة إلى رخص الاستيراد أو تعهد الشركة الطاعنة باستصدارها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أورد ما يأتي "ومن حيث إنه على ضوء ما تقدم يتعين بحث حق المستأنفة (الطاعنة) في فسخ العقد وتقول المستأنفة في هذا الصدد إنه مستمد من التعديلات التي أدخلتها المستأنف عليها (المطعون عليها) في اتفاق ١٣/٨/١٩٤٩ بموجب خطابها المؤرخ ١٥/٨/١٩٤٩ وذلك بأن طقت دفع قيمة الدولارات على حصولها على تراخيص الاستيراد وهو شرط جديد لم يكن محل قبول من المستأنفة بموجب الاتفاق الأول..." وفي صدد مناقشة الحكم للأساس الذي فسخت الطاعنة بمقتضاه التعاقد قال "إنه بالرجوع إلى خطاب المستأنف عليها في ١٥/٨/١٩٤٩ يبين أنه لا يحوى شرطا جديدا بالمعنى الذي ذهبت إليه المستأنفة" ورتب الحكم على ذلك مطابقة القبول الذي تضمنه خطاب ١٥/٨/٤٩

للإيجاب الذي تضمنه خطاب ١٩٤٩/٨/١٣ وبالتالي قيام التعاقد بين الطاعنة والمطعون عليها ومساهمة الشركة الطاعنة عن فسخه — لما كان ذلك ، وكان الثابت مما سبق بيانه أن خطاب الشركة المطعون عليها المؤرخ ١٩٤٩/٨/١٥ إنما تضمن شرطا جديدا لم يرد له ذكر في إيجاب الشركة الطاعنة علقت عليه قبولها هو حصولا على تراخيص الاستيراد وكان الرأي مستقرا إلى ما قبل العمل بالقانون المدني في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ — على أن كل قبول ينطوي على ما يعدل في الإيجاب يكون بمثابة إيجاب جديد وهو ما أقره المشرع بما نص عليه في المادة ٩٦ من القانون المذكور . فإن قبول الشركة المطعون عليها وقد اقترن بشرط جديد لم يتضمنه إيجاب الشركة الطاعنة يعتبر رفضا لهذا الإيجاب ولا يتلاقى معه فلا يتم به التعاقد بينهما ويكون الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى قيام هذا التعاقد بين الشركة الطاعنة والشركة المطعون عليها بموجب هذا القبول وقضى بمسئولية الشركة الطاعنة من فسخه يكون هذا الحكم قد خالف القانون بما أساق إليه من مخالفة للثابت في أوراق الدعوى ويتعين لذلك نقضه دون الحاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن موضوع الدعوى صالح للحكم فيه .

وحيث إنه يبين مما سبق أن إيجاب الشركة الطاعنة المؤرخ ١٩٤٩/٨/١٣ بأن تضع تحت تصرف الشركة المطعون عليها مبلغ ١٢٠٠٠٠٠ دولارا أمريكيا لم يصادفه قبول من الشركة المطعون عليها في الميعاد المحدد له وهو ١٩٤٩/٨/١٥ فلا يكون ثمة تعاقد تم بينهما على هذه الصفقة وتكون الشركة الطاعنة في حل من عدم تنفيذ ما تعهدت به في إيجابها المذكور دون أن تكون عليها أية مسئولية قبل الشركة المطعون عليها عن ذلك ويكون الحكم المستأنف وقد قضى بمسئولية الشركة الطاعنة لهذا السبب في غير محله ويتعين الغاء ورفض دعوى الشركة المطعون عليها قبل الشركة الطاعنة مع إلزامها بمصاريفها عن الدرجتين .

جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

بإدارة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عثمان رمزي ، وابراهيم عثمان يوسف ، ومجد زعفراني سالم ، وعباس علي سلطان المستشارين .

(٩٧)

الطعن رقم ١٩٥ سنة ٢٤ ق :

اختصاص . أعمال إدارية . حجز إداري . ضرائب . رفع الدعوى بعدم أحقية الحكومة في المطالبة بفروق ضريبة الملاحى وبإعلان الحجز الإداري المتوقع من أجلها . اختصاص المحاكم بالفصل في هذه الدعوى .

مضى تبين أن الدعوى رفعت من الطاعن الذي يدير دارا للصينيا بطالب الحكم بعدم أحقية الحكومة في إقتضاء فروق ضريبة الملاحى منه وبعدم الإعتداد بالحجز الإداري المتوقع من أجلها فإن تعرض المحكمة للفصل فيما يطلبه الطاعن لا ينطوى على مساس بوعاء الضريبة أو بأمر إداري يمنع على المحاكم إلغاؤه أو تأويله لأن مقطع النزاع في الدعوى هو البت في مسئولية الطاعن عن فروق الضريبة التي كان عليه أن يحصلها من الرواد بمقتضى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ ومدى ملزوميته بها وما قد يستدعيه الأمر من حسم للتلأف الذي يدور حول تفسير قانون فرض الرسوم البلدية والمرسوم المنظم لأحكامه لبيان ما إذا كان تحصيل الرسوم من الجمهور يعد زيادة على الثمن الأصلي لتذكرة الدخول أو لا يعد كذلك مما يجعل النزاع في حقيقةه خارجا عن نطاق الأمر الإداري الذي تصدره الحكومة في سبيل المصلحة العامة ، لما كان ذلك ، وكان توقيع الحجز الإداري لتحصيل ما يتأخر للحكومة من أموال لدى الأفراد يعتبر عملا من أعمال السلطة التنفيذية الشبيهة بأعمال الأفراد وهي الأعمال التي تجريها الحكومة في إدارة أموالها فإنه مما يدخل في ولاية المحاكم التعرض لمثل هذا الحجز بالإلغاء أو بالإيقاف دون أن يؤثر ذلك في مبدأ الفصل بين السلطات .

المحكيات

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن واقعة الدعوى تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن فى أن مصلحة الأموال المقورة أوقعت فى ٢٦ من يونيه سنة ١٩٤٨ حجزا إداريا على آلات ومنقولات دار "السينما" التى يديرها الطاعن وفاء لمبلغ ١٠٥٢ جنيهًا و ٢٨٤ مليا باعتبار أنها تستحقه قبل الطاعن كفروق ضريبة الملاحى التى أداها فى المدة من ٢٥ من أبريل سنة ١٩٤٦ حتى ٢١ من مايو سنة ١٩٤٨ وبمقولة إنه كان يضيف إلى ثمن تذاكر الدخول "بالسينما" المملوكة له قيمة رسوم البلدية المستحقة على كل تذكرة ويحصلها من الرواد مع أنه هو المكلف بإدائها بوصفه مستغلا لحدى دور الملاحى عملا بأحكام القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ والمرسوم الصادر فى ٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ ولذا فقد كانت هذه الرسوم فى حقيقتها زيادة فى أثمان تذاكر الدخول حصلها لنفسه وتستحق عليها ضريبة الملاحى وفقا للقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ فأقام الطاعن دعويين أمام محكمة بورفؤاد المختلطة إحداها مستعجلة بطلب إيقاف بيع الأشياء المحجوز عليها قضى لصالحه فيها والثانية موضوعية أهمل قيدها — بطلب الحكم بعدم أحقية المطعون عليها فى المطالبة بفروق الضريبة وبطلان الحجز الإدارى الذى أوقع قبله وقد قيدت المطعون عليها الدعوى بعد ذلك أمام محكمة بورسعيد الابتدائية الوطنية برقم ٩٤ لسنة ١٩٥٠ كلى بعد إذ ألغيت المحاكم المختلطة ودفعتهما بعدم اختصاص المحاكم تأسيسا على أن النزاع يقوم فى حقيقته على أساس ربط الضريبة وعلى أن القرار الصادر منها باستحقاق فروق الضريبة هو صادر قرار من السلطة المختصة ومطابق للقوانين واللائح ويكون قد اكتسب بذلك حصانة كاملة وليس للمحاكم أن تعقب عليه أو تلغيه أو تؤوله أو توقف

تنفيذه — وفي أول أبريل سنة ١٩٥١ قبلت محكمة الدرجة الأولى الدفع وقضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالدعوى ٨٠ سنة ٣ تجارى المنصورة ومحكمة الدرجة الثانية قضت فى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٤ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وفى ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٤ طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فصمم الطاعن والنيابة كل على ما جاء بمذكرته وطلباً إحالة الطعن الى الدائرة المدنية فقورت دائرة الفحص بجلسة ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ بأحاليه الى تلك الدائرة وفيها أبدت النيابة العامة رأيا وطليت نقض الحكم المطعون فيه .

ومن حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه — اذ قضى بعدم الاختصاص — قد جاء مخالفا للقانون ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ١٨ من قانون نظام القضاء منعت المحاكم من أن تؤول الأمر الإدارى أو أن توقف تنفيذه غير أن ذلك مشروط بأن تكون المحاكم بصدد أمر إدارى بمعناه الحقيقى والحال فى هذه الدعوى أن المطالبة الموجهة الى الطاعن تتعلق بفروق ضريبة الملاهى عن فترة سابقة على الدعوى وما تبع ذلك من توقيع الجزاء الإدارى عليه ولا يمكن اعتبار ما أصدرته مصلحة الأموال المقررة فى هذا الخصوص ولا ما أصدره مديرها الى موظفيه بأجراء تلك المطالبة لتحصيل هاتيك الفروق وتوقيع الجزاء الإدارى عند الامتناع أمرا إداريا بل لا يعدو أن يكون ممارسة للنشاط التنظيمى داخل المصلحة فى سبيل القيام بواجبها وهو أمر بعيد عن وصف الأمر الإدارى الملزم الذى تصدره جهة الإدارة بوصفها سلطة عامة ويمتنع على محاكم القضاء العام تأويله أو إيقاف تنفيذه الأمر الذى يخرج للتزاع عن نطاق الفقرة الثانية من المادة ١٨ من قانون نظام القضاء .

ومن حيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه استند فى قضائه بعدم الاختصاص إلى أن أمر مصلحة الأموال المقررة بربط المبلغ موضوع التزاع باعتباره فرق الضريبة المستحقة لها قبل المستأنف إنما هو أمر إدارى صدر

عن جهة مختصة بربط الضريبة وفي حدود القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ ووفقا لنصوصه كما أن المحجز الإداري قد توقع من الحكومة وفاء لهذا المبلغ طبقا للمادة ١٣ من القانون المذكور على أموال مدينها وهو المستغل لدار السينا المزم بمقتضى المادة ١٢ من هذا القانون بسداد العجز فيما يستحق للحكومة من ضريبة الملاهي مما يخرج النزاع عن اختصاص المحكمة .

ومن حيث إن هذا الذي ذهب إليه الحكم المطعون فيه غير سديد في القانون ذلك أن تعرض المحكمة للفصل فيما يطلبه الطاعن من عدم أحقية الحكومة في اقتضاء فروق الضريبة منه وعدم الاعتداد بالمحجز الإداري المتوقع من أجلها لا ينطوي على مساس بوعاء الضريبة أو بأمر إداري يمتنع على المحاكم الغاؤه أو تأويله لأن مقطع النزاع في الدعوى هو البت في مسئولية الطاعن عن فروق الضريبة التي كان عليه أن يحصلها من الرواد بمقتضى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ ومدى ملزوميته بها وما قد يستدعيه الأمر من حسم للخلاف الذي يدور حول تفسير قانون فرض الرسوم البلدية والمرسوم المنظم لأحكامه لبيان ما إذا كان تحصيل الرسوم من الجمهور بعد زيادة على الثمن الأصلي لتذكرة الدخول أو لا يعد كذلك مما يجعل النزاع في حقيقته خارجا عن نطاق الأمر الإداري الذي تصدره الحكومة في سبيل المصلحة العامة — لما كان ذلك وكان توقيع المحجز الإداري لتحصيل ما يتأخر للحكومة من أموال لدى الأفراد يعتبر عملا من أعمال السلطة التنفيذية الشبيهة بأعمال الأفراد وهي الأعمال التي تجريها الحكومة في إدارة أموالها فإنه بما يدخل في ولاية المحاكم التعرض لمثل هذا المحجز بالإلغاء أو الإيقاف دون أن يؤثر ذلك في مبدأ الفصل بين السلطات .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى قد خالف القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

ومن حيث إن الاستئناف رقم ٨٠ تجاري سنة ٣ ق المنصورة صالح للفصل فيه ومن ثم فيتعين للأسباب المتقدمة إلغاء الحكم المستأنف والقضاء برفض الدفع وباختصاص المحاكم المدنية بنظر الدعوى .

جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود عهاد المستشار ، وبحضور السادة : نجاد متولى عتلم ، ومحمد زعفرانى سالم ،
والحسين العوضى ، ومحمد رفعت المستشارين .

(٩٨)

طعن رقم ١٩٨ سنة ٢٤ ق

فوائد تأخيرية . حكم "تسبيب كاف" . التأخير فى دفع ثمن أرض مزروع ملكيتها تحددت قيمتها بموجب اتفاق . يوجب دفع فوائد التأخير . المادة ١٢٤ من القانون المدنى القديم — طالبا لم يتفق فى العقد على خلاف ذلك .

إذا كان الواقع فى الدعوى أن وزارة الأشغال اعتمدت مرسوما خاصا بتعديل خطوط تنظيم شارع مستشفى الليدى كرومر — الواقع به أرض النزاع — وصدر مرسوم ملكى بإعتماد هذه الإجراءات — ثم تعاقدت مصلحة التنظيم — المطعون عليها — مع الطاعنين بموجب اتفاق مؤرخ ١٩٣٩/١٢/٢٥ على أخذ القدر الذى استلزمه تنفيذ هذا المرسوم بترع ملكيته نظير ثمن قدره ٣٢٩٩ جنيهها و ٢٠٠ مليم ، فإن حق الطاعنين إنما يتحدد بموجب هذا العقد فى ثمن الأرض المزروع ملكيتها بالقيمة التى حصل الاتفاق عليها فيه ، وإذن فإذا تأخرت المطعون عليها فى دفع الثمن المتفق عليه حتى سنة ١٩٤٨ ، فإن الطاعنين لا يكون لهم فى حالة التأخير إلا فوائد هذا الثمن من تاريخ مطالبتهم الرسمية به إعمالا لنص المادة ١٣٤ من القانون المدنى القديم المنطبقة على واقعة الدعوى — طالبا أنهم لم يتفقوا فى العقد على خلاف ذلك — وهو ما قضى لهم به الحكم المطعون فيه ، ومن ثم لا يكون دفاعهم المنطوى على المطالبة بفرق ثمن الأرض بين تاريخ العقد وما بعد الحرب — دفاعا جوهريا قد يتغير به وجه الرأي فى الدعوى فلا يعيب الحكم إغفال الرد عليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتلخص فى أن الطاعنين رفعوا الدعوى رقم ٨١٣ سنة ٤٩ مدنى كلى القاهرة أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليها (مصلحة التنظيم) بعريضة ذكروا فيها أنهم يملكون أرضا بشارع مستشفى اللىدى كرومر قسم الصيدية زينب وفى سنة ١٩٣٩ رغبت مصلحة التنظيم فى نزع ملكية ٨٣٤/٤٠ مترا منها لتوسيع الشارع المذكور وقدرت ثمنها للتر من هذه القطعة بمبلغ أربعة جنيهات بمقتضى محضر تمين دعوتهم للاطلاع عليه فوافقوا على هذا الثمن وتحرر بينهم وبين المصلحة بتاريخ ١٩٣٩/١٢/٢٥ عقد اتفاق تضمن قبول التقدير على هذا الأساس أصبح بمقتضاه ثمن قطعة الأرض المذكورة ٣٢٩٩ ج و ٢٠٠ م لم تقم المصلحة بدفعه إليهم بل تراخت فى ذلك وردت إليهم مستندات ملكيتهم مما يدل فى نظر الطاعنين عن عدولها عن هذا المشروع — ثم حدث فى سنة ١٩٤٧ أنه لما أراد الطاعنون تسوير الأرض المملوكة لهم بما فيها تلك القطعة اعترضتهم المصلحة وقامت بالاستيلاء فعلا على ٨٣٠ مترا منها فطالبها الطاعنون بالاتفاق معهم على الثمن المناسب للأرض وقت الاستيلاء عليها ولكن المطعون عليها أجابتهم بتاريخ ١٩٤٨/٤/٢٠ بأنهم (الطاعنين) سبق أن قبلوا تقدير الثمن بمبلغ ٣٢٩٩ ج و ٢٠٠ م للقطعة المطلوب نزع ملكيتها باعتبار أنها ٨٣٤/٤٠ مترا . ولما كان هذا الثمن قد قدر فى سنة ١٩٣٩ وعدل عن نزع الملكية فى ذلك التاريخ وتغيرت الظروف بعد ذلك وارتفعت الأسعار فى سنة ١٩٤٧ عنها فى سنة ١٩٣٩ ارتفاعا كبيرا فقد أئذر الطاعنون المطعون عليها فى ١٩٤٨/٧/٤ بضرورة الاتفاق معهم من جديد على ثمن الأرض المستولى عليها بعد أن أصبح الاتفاق السابق مفسوخا

وقاموا برفع هذه الدعوى وتمسكوا فيها بعدول المطعون عليها عن هذا الاتفاق وفسخه تبعاً لذلك وبأنه قد شابه غلط مبطل له لأنهم اعتقدوا وقت الاتفاق أن مرسوم نزع ملكية هذه الأرض قد صدر ولكن تبين أن مرسوماً بنزع ملكيتها لم يصدر بعد وطلبوا في ختام العريضة الحكم بإلزام المطعون عليها بأن تدفع لهم مبلغ ١٢٤٥٠ ج ثمن الأرض المستولى عليها بواقع ١٥ ج للتر الواحد مع الفوائد عن هذا المبلغ بواقع ٥ ٪ سنوياً من تاريخ المطالبة الرسمية للسداد والمصاريف والنفاذ . وطلبت المطعون عليها رفض الدعوى فيما زاد على مبلغ ٣٢٩٩ ج و ٢٠٠ م وهو الثمن المقرر للأرض المطلوب نزع ملكيتها بمقتضى عقد اتفاق ١٩٣٩/١٢/٢٥ الذى تمسكت به ونفت عدولها عن تنفيذ مشروع سنة ١٩٣٩ . وبتاريخ ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ حكمت المحكمة بإلزام المطعون عليها بأن تدفع للطاعنين مبلغ ٣٢٩٩ ج و ٢٠٠ م والفوائد القانونية بواقع ٥ ٪ سنوياً من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة فى ١٩٤٩/١/٢٩ حتى ١٩٤٩/١٠/١٤ وبواقع ٤ ٪ سنوياً من ١٩٤٩/١٠/١٥ حتى السداد مع المصروفات المناسبة ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وذلك استناداً إلى عدم ثبوت حصول فسخ لاتفاق ١٩٣٩/١٢/٢٥ وإلى عدم حصول غلط فيه لسبق صدور مرسوم بتاريخ ١٩٣٤/١٢/٦ باعتماد قرار وزير الأشغال بتعديل خط التنظيم بشارع مستشفى اللىدى كرومر وهذا المرسوم يسوغ للحكومة طبقاً لنص المادة العاشرة من قرار وزير الأشغال الصادر فى ٨ من سبتمبر سنة ١٨٨٩ نزع الملكية . رفع الطاعنون استئنافاً عن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة قيد برقم ٤١٧ سنة ٢٩ ق طالبين تعديله إلى مبلغ ١٢٤٥٠ ج مع الفوائد والمصاريف متمسكين بدفاعهم السابق . وبتاريخ ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنفين (الطاعنين) بالمصاريف وبمبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . وبتاريخ ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٤ طعن الطاعنون بالنقض فى هذا الحكم وقدمت النيابة مذكرة بطلب نقض الحكم . وبتاريخ ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وصحمت النيابة على رأيها وقررت الدائرة إحالة الطعن

م (٨) ٠ م

على هذه الدائرة لنظره بجلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن يقوم على ثلاثة أسباب محصل أولها قصور الحكم في التسيب من وجهين أولها خاص بما تمسك به الطاعنون من حصول فسخ ضمنى لاتفاق ١٩٣٩/١٢/٢٥ والثاني خاص بما تمسكوا به من حصول غلط في هذا الاتفاق يبطله وقالوا شرحا للوجه الأول الخاص بالفسخ الضمنى إن هذا الفسخ يلحق العقود الرضائية بغير حاجة إلى كتابة تنص على وقوعه بل يكفي في التعرف على تحققه أن يكون مدلوله واضحاً كل الوضوح من مسلك المتعاقدين بعد التعاقد وأنهم قد استدأوا على ذلك بالخطاب المودع بالملف الخاص بمشروع الليدى كرومر الذى يتضمن اعتراف المختصين الصريح بعدم صدور مرسوم بنزع ملكية أرض النزاع وعدم إدراج المبلغ اللازم صرفه للطاعنين في الميزانية نظراً لعدم استصدار المرسوم وإرجاء مسألة صرف المبلغ إلى السنة المقبلة والانتفاع بهذا المبلغ في أحوال أخرى أكثر أهمية . كما استدأوا على هذا الفسخ الضمنى بمستندات أخرى مودعة بملف المشروع (المستندين رقم ٥٥ ، ١٠٦) وبأن المصلحة لم تقم باستخراج الشهادات العقارية التى تعتبر إجراء أساسياً لصرف ثمن الأرض المتزوع ملكيتها طوال السنين التالية لاتفاق ديسمبر سنة ١٩٣٩ ولم تفكر في ذلك إلا بعد أن كتب لها الطاعنون في سنة ١٩٤٨ يستفهمون عن الأساس الذى ستجرى عليه المحاسبة باعتبار أن اتفاق سنة ١٩٣٩ لم يعد له وجود ووجه القصور في ذلك أن المحكمة اكتفت في ردها على هذه الوقائع وما يتصل بها من دفاع بعبارة موجزة لا تشفى غليلاً ولا يمكن بمراجعتها معرفة الأساس الذى بنى عليه رفض فكرة الفسخ . وقال الطاعنون شرحاً للوجه الثانى الخاص بحصول غلط في اتفاق ديسمبر سنة ١٩٣٩ إن هذا الدفاع لم يكن بأوفر حظاً من سابقه في رد المحكمة الاستئنافية عليه فقد تمسك الطاعنون في هذا المقام بأنه إذا تبين عدم وجود مرسوم نزع الملكية الذى تعاقد الطرفان متأثرين بوجوده وبسلطانه على إرادتهم فإن مثل هذا الاتفاق يكون قابلاً للإبطال لعيب شاب الرضاء فحسب بل لا يكون ثمت عقد إذ لا تكون الإرادتان قد التقتا وبالتالي

لم يوجد اتفاق على الثمن يصح الاستناد إليه لإلزام الطاعنين بقبوله . وجاء رد الحكم على هذا الدفاع مجملا غاية في الإجمال مفردا في التعميم إلى حد غير مألوف تضييع معه الحكمة من اشتراط تسبيب الأحكام . ولم يتعرض الحكم لموضوع صدور المرسوم بنزع الملكية ولم يتحقق من هذه الواقعة ليرتب على أثرها مسئولية مصلحة التنظيم قبل الطاعنين ، ومحصل ما ينعي به الطاعنون في السبب الثاني أن الحكم وهو بصدده مناقشته لدفاع الطاعنين الخاص بالفسخ الضمني ودلالة عدم دفع الثمن إليهم على وقوع هذا الفسخ قد استند في قضائه على واقعة تخالف الثابت في الأوراق إذ نسب إلى الطاعنين أنهم لم يطالبوا المصلحة بالثمن في حين أنهم أرسلوا للمصلحة خطابين بتاريخ ٥/٣ ، ١٨/١٠/١٩٤٠ مودعين بملف المشروع يطالبونها فيهما بالثمن فلم تهتم المصلحة بالرد عليهم ولم تلقت المحكمة إلى هذين الخطابين أو تعن بالاطلاع عليهما بالملف . وينعي الطاعنون في السبب الثالث بعبور الحكم في أسبابه الواقعية ذلك أنهم كانوا قد أضافوا في مذكرتهم المقدمة للمحكمة الاستئنافية بجلسة ٢٧/١٢/١٩٥٣ إلى دفاعهم دعامة جديدة مؤداها أنه بفرض أن اتفاق ديسمبر سنة ١٩٣٩ قائم ولم يفسخ فإن المطعون عليها قد أخلت بالتزامها فيه وهو قيامها بدفع الثمن المتفق عليه إلى الطاعنين فور التعاقد وقد ترتب على ذلك ضرر جسيم للطاعنين يجعل لهم الحق في تعويض هذا الضرر بالحكم لهم بالفرق بين ثمن الأرض في سنة ١٩٣٩ وثمانها وقت رفع الدعوى كما قدروه ويدخل هذا الفرق ضمن مبلغ الـ ١٢٤٥٠ جنيتها الذي طلبوا تعديل الحكم المستأنف إليه ولكن الحكم المطعون فيه تغافل عن هذا الدفاع ولم شر إليه ضمن أسبابه الواقعية مع أنه دفاع جوهري قد يتغير به وجه الحكم في الدعوى .

وحيث إن السبب الأول من أسباب النعي مردود في وجهه ذلك أنه يبين من الاطلاع على أسباب الحكم الابتدائي التي أقرها وأحال إليها الحكم المطعون فيه أنه قال في صدد مناقشة دفاع الطاعنين الخاص بالفسخ الضمني " ومن حيث إن ما زعمه المدعون (الطاعنون) من أن العقد المؤرخ ٢٥/١٢/١٩٣٩ قد فسخ باتفاق الطرفين قول لم يقيم عليه دليل إذ لم يرد ذكر لهذا الفسخ إطلاقا لا صراحة ولا ضمنا بأية ورقة من الأوراق المتبادلة بين طرفي الخصوم . كما أنه

ليس بالملف الخاص بهذا الموضوع والمقدم من المدعى عليها ما يشتم منه رغبة المدعى عليها في فسخ العقد المبرم بينها وبين المدعين بل إن كل ما احتواه هذا الملف عبارة عن مكاتبات تشير إلى تأجيل تنفيذ المشروع ولا نزاع في أن الفسخ لا يكون إلا قضاء أو رضاء فلا يفترض افتراضا . ومن ثم فلا مناص من احترام عقد الاتفاق المبرم بين الطرفين والأخذ به . وقد أضاف الحكم المطعون فيه إلى ذلك ما يأتي : ” وحيث إنه بالنسبة للسبب الأول من أسباب الاستئناف وهو الخاص بأن الاتفاق فسخ على خلاف ما استخلصه الحكم فإنه بالرجوع للأوراق المتبادلة بين الطرفين بعد التوقيع على الاتفاق يبين منها بأنه لم يرد بها لا تصريحاً ولا تلميحاً أى إشارة تدل على رغبة مصلحة التنظيم في فسخ العقد (يراجع الملف الخاص بالمشروع وكتاب المستأنفين بتاريخ ١٩٤٠/١١/٢٦ وكتاب مدير الحسابات بمصلحة التنظيم بتاريخ ١٩٤١/٤/٧ إلى مفتش التنظيم الذى يستعجل فيه استصدار مرسوم نزع الملكية وخطاب من المذكور إلى باشمهندس نزع الملكية المشار فيه إلى عقد الاتفاق وأن السبب في عدم السير في المرسوم الملكى هو عدم وجود مبالغ بالميزانية وأن المرسوم يتطلب وقتاً للإجراءات (مستند ٦٣ من ملف التنظيم) ثم كتاب باشمهندس نزع الملكية إلى مفتش التنظيم الذى يقول فيه بإدراج مبلغ الثمن المتفق عليه في كشف المبالغ المنظور صرفها لغاية آخر السنة المالية) ويستخلص من هذا بأن ما ذكرته محكمة أول درجة في هذا الخصوص من أنه ليس بالملف الخاص بالمشروع والمقدم من المستأنف عليها ما يشتم منه رغبة في فسخ العقد المبرم بينها وبين المستأنفين وأن كل ما احتواه عبارة عن مكاتبات تشير إلى تأجيل تنفيذ المشروع قد وافق الثابت بالأوراق . ومن المبادئ المقررة أن العقد هو شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه أو تعديله إلا باتفاقهما صراحة أو ضمناً أو قضاء وأنه إذا شابه سبب من أسباب البطلان يجوز إبطاله . كما لا يعتبر هذا التأخير (في تنفيذ العقد) دليلاً على الفسخ الضمنى إلا إذا تأيد بأدلة أو قرائن لا تدع شكاً في حصول الفسخ الضمنى لأن الفسخ المذكور لا يفترض من مجرد التأخير في التنفيذ خصوصاً وأن طلب الفسخ هو حق استثنائى وعلى ذلك يعتبر ما ذكره المستأنفون في هذا الخصوص مردود بما تقدم وبما ذكره

الحكم المستأنف" كما يبين من الاطلاع على أسباب الحكم الابتدائي التي أقرها وأحال إليها الحكم المطعون فيه أنه في صدد مناقشته لدفاع الطاعنين الخاص بحصول غلط في التعاقد لعدم صدور مرسوم بنزع الملكية أنه قال : "وحيث أنه بالنسبة لما أثاره المدعون من أن العقد المذكور قد وقع باطلاً بمقولة إنه بنى على وجود مرسوم بنزع ملكية في حين أنه لم يصدر بعد فإن نص المادة العاشرة من قرار وزير الأشغال رقم ٥٤٩ الصادر في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ بناء على الأمر العالي الصادر بتاريخ ١٨٨٩/٨/٢٦ الخاص بأحكام مصلحة التنظيم صريح في (أن مجرد الإقرار على رسم خطر التنظيم من وزير الأشغال وصدور أمر طال باعتماد هذا الإقرار يسوغان للحكومة أن تنزع شيئاً فشيئاً بالطرق القانونية الأراضي الميمنة بالرسم لزومها لإنشاء الشوارع المعمول عنها الرسم المذكور ومن تاريخ صدور الأمر العالي المشار إليه لا يجوز إقامة أى بناء على الأراضي اللازم نزع ملكيتها) فإذا تبين من المستندات المقدمة بحافظة المدعى عليها ٨ دوسيه أنه بتاريخ ١٩٣٤/٩/٢١ اعتمدت وزارة الأشغال المرسوم الخاص بتعديل خطوط تنظيم شارع مستشفى اللبدي كرومر (وهو الواقع به أرض النزاع) وصدور مرسوم ملكي بتاريخ ١٩٣٤/١٢/٦ باعتماد هذه الإجراءات ثم تعاقدت مصلحة التنظيم بعد ذلك مع المدعين بموجب الاتفاق المؤرخ ١٩٣٩/١٢/٢٥ على أخذ القدر الذي استلزم تنفيذ هذا المرسوم بنزع ملكيته وقدره ٨٣٤/٨٠٠ متراً نظير ثمن قدره ٣٢٩٩ جنيهاً و ٢٠٠ ملجم متى تبين ذلك أصبح لا محل للقول ببطلان هذا الاتفاق لعدم صدور مرسوم بنزع الملكية وقت التعاقد — وحيث إنه لا هبة كذلك بما يزعمه المدعون من أن رضاهم بالاتفاق على ثمن الأرض موضوع النزاع كان مشوباً بغلط موجب لبطلان هذا الرضاء وهو إياها مهم بأن الأرض قد نزع ملكيتها بالفعل — لا هبة بهذا الزعم إطلاقاً إذ أن الثابت من كشف مقامس الأرض المؤرخ ١٩٣٩/٨/٦ ومن محضر التثمين المؤرخ ١٩٣٩/١٠/٣ والموقع عليه من وكيل المدعين ومن الكتاب المرسل من المدعى عليها للمدعين بتاريخ ١٩٣٩/٩/١٧ ما يقطع بفساد هذا الزعم وبأن المدعين كانوا يعلمون وقت التعاقد الحاصل ١٩٣٩/١٢/٢٥ أن المرسوم بنزع ملكية الأرض لم يصدر بعد"

وقد أضاف الحكم المطعون فيه إلى ما سبق لدى مناقشة هذا الوجه من دفاع الطاعنين ما يأتي : ” وحيث إنه بالنسبة لما اعترض به المستأنفون على الحكم في السبب الثاني من أسباب الاستئناف خاصا بالغلط فإنه بالرجوع للملف الخاص بالمشروع يبين منه بأنه قد جاء في محضر نزع الملكية الخاص بالتشمين ما يقطع بأن الأرض لم تنزع ملكيتها وهو المؤرخ ١٩٣٩/١٠/٣ إذ نص به على تثمين الأملاك وأجزاء الأملاك المقتضى نزع ملكيتها للمنفعة العامة وجاء به عبارة ملك الخواجه طاداه المراد نزع ملكيتها لتوسيع الشارع ... ويستخلص من هذا بأن ما ذكرته محكمة أول درجة من أن الثابت من كشف مقاس الأرض المؤرخ ١٩٣٩/٨/٦ ومن محضر التثمين المؤرخ ١٩٣٩/١٠/٣ والموقع عليهما من وكيل المستأنفين ومن الكتاب المرسل من المستأنف عليهم لم يتأريخ ١٩٣٩/٩/١٢ مما يقطع بفساد الزعم الخاص بأن الاتفاق قد تم تحت تأثير ظن خاطيء هو أن مرسوم نزع الملكية قد صدر — قد استخلص من واقع الثابت بأوراق ملف المشروع ومتفقا تماما مع النتيجة التي استخلصها من أن زعم المستأنفين بحصول غلط هو زعم فاسد وغير صحيح ويكون ما ذكره المستأنفون في هذا السبب من أسباب استئنافهم مردود بما تقدم وبما ذكره الحكم في هذا الخصوص “. ويبين مما ورد في هذين الحكمين أن ما ردا به على دفاع الطاعنين بشقيه كاف في حمل النتيجة التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه فلا محل لتعيينه بالقصور في هذا الخصوص .

وحيث إنه عن النعي بما ورد في السبب الثاني فإنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه ورد به في هذا الخصوص ما يأتي ” وحيث إنه بالنسبة للسبب الرابع من أسباب الاستئناف وهو إغفال الحكم الرد على ما ذكره خاصا باستخلاص العدول عن الاتفاق وفسخه من أن الثمن لم يدفع في المواعيد القانونية فترى هذه المحكمة ردا على ذلك السبب أن مجرد عدم دفع الثمن لا يعتبر دليلا أو قرينة على حصول التفاسخ الضمني خصوصا وأن المستأنفين لم يطالبوا بمصالحة التنظيم . والثابت أنه بعد الاتفاق طلب المستأنفون في سنة ١٩٤٠ رد مستنداتهم إليهم فودت وكانت مصالحة التنظيم تسعى في درج الثمن في ميزانيتها كما سبقت الإشارة

إليه في المستندات السابق ذكرها “ . ومؤدى ماسبق أن الحكم إذ رفض دفاع الطاعنين المبني على حصول فسخ ضمنى لعقد الاتفاق بسبب عدم دفع الثمن قد استند إلى أن مجرد عدم دفع الثمن لا يؤدي إلى ذلك . وفي هذا وفيما سبق الإشارة إليه في الرد على الوجه الأول من السبب الأول الخاص بالفسخ الضمني ما يكفي لحمل الحكم في هذا الخصوص . فلا يعيب الحكم ما استورد إليه تزييدا بعد ذلك من قول بأن الطاعنين لم يطالبوا المطعون عليها بالثمن ومن ثم يكون هذا النعى غير مجد ويتعين رفضه .

وحيث إن النعى بما ورد في السبب الثالث مردود . ذلك أنه يبين من الاطلاع على الصورة الرسمية لمذكرة الطاعنين المقدمة منهم بلجنة ١٩٥٣/١٢/٢٧ أمام المحكمة الاستئنافية أنه قد ورد بها في خصوص هذا النعى ما يأتي : ” وبما هو جدير بالذكر توضيح أن مطالبتنا بتطبيق أحكام المسؤولية التعاقدية على المتعاقد ضدها إنما تقوم على أساس افتراض أن العقد محل النزاع قد نشأ صحيحا لا يشوبه عيب من عيوب الرضا وأنه ظل ساريا نافذا بين الطرفين حتى الآن فلم يعترضه فسخ أى أننا نبدي هذا الدفاع في حالة ما إذا رأت المحكمة رغم ما قدمناه من شواهد وأدلة أن العقد صحيح نافذ فعندئذ تتحرك المسؤولية التعاقدية باعتبار أن مصلحة التنظيم وهي إحدى طرفي العقد قد قصرت تقصيرا جسيما بلغ درجة التعمد في عدم تنفيذ التزامها بدفع الثمن فترتب على ذلك ضرر محقق يقدره المستأنفون بأنه يتمثل في الفرق بين سعر أرض النزاع عند الاتفاق (٤ ج) للتر الواحد وسعره بعد الحرب قد بلغ ما يوازي ١٥ ج — وهذا هو ما طالبنا به في العريضة الابتدائية وما نطلب الآن تعديل الحكم المستأنف على أساسه “ . ولما كان أساس هذا الدفاع من الطاعنين أنهم يقرون بقيام عقد اتفاق ١٩٣٩/١٢/٢٥ وعدم فسخه فإن حقهم إنما يتحدد بموجب هذا العقد في ثمن الأرض المتزوع ملكيتها بالقيمة التي حصل الاتفاق عليها فيه وهو مبلغ من المال مقداره ٣٢٩٩ جنيه و ٢٠٠ مليم ولما كانت المادة ١٢٤ من القانون المدني القديم المنطبقة على واقعة الدعوى تقضى بأنه ” إذا كان المتعهد به عبارة عن مبلغ من الدراهم فتكون فوائده مستحقة من يوم المطالبة الرسمية فقط إذا لم يقض العقد أو الاصطلاح التجارى

أو القانون في أحوال مخصوصة بغير ذلك " فإن الطاعنين لا يكون لهم في حالة تأخير المطعون عليها في دفع الثمن المتفق عليه إليهم إلا فوائد هذا الثمن من تاريخ مطالبتهم الرسمية به — طالما أنهم لم يتفقوا في العقد على خلاف ذلك — وهو ما قضى لهم به بالحكم المطعون فيه — ومن ثم لا يكون دفاعهم المنطوى على المطالبة بفرق الثمن بين تاريخ العقد وما بعد الحرب دفاعا جوهريا قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى فلا يعيب الحكم إغفال الرد عليه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عياد ، وإبراهيم عثمان يوسف ،
ومحمد زعفراني سالم ، والحسيني العوضي المستشارين .

(٩٩)

طعن رقم ٢٢٩ سنة ٢٤ ق

(أ) حكم "تسبيب كاف" . فوائد . حسب الحكم أن يكون مسببا في خصوص قضائه في أصل الإلزام ليقام على أسبابه الحكم بالفوائد . لا قصور .

(ب) فوائد . سريان السعر المقرر للفائدة القانونية بالمادة ٢٢٦ من القانون المدني الجديد من تاريخ العمل به . عدم جواز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التي يحكم بردها للمولين اعتبارا من تاريخ نفاذ القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .

١ - لما كانت الفوائد الترام تبعى للالتزام الأصلي المطالب به فحسب الحكم أن يكون مسببا في خصوص قضائه في أصل الإلزام ليقام على أسبابه الحكم بالفوائد ، وإذن فتى كان الطاعن لا يعيب على الحكم المطعون فيه تسبيب قضائه بالمبلغ الأصلي المحكوم به فإن النعي عليه القصور في تسببيه قضاءه بالفوائد يكون على غير أساس .

٢ - حددت المادة ٢٢٦ من القانون المدني الجديد سعر الفائدة في حالة تأخر المدين عن الوفاء بأربعة في المائة سنويا ، كما نصت المادة ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على عدم جواز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التي يحكم بردها للمولين ، وإذن فتى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلزام مصلحة الضرائب برده المبلغ المحكوم به وفوائده بسعر ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد فإنه يكون

قد أخطأ في تحديد سعر الفائدة بالنسبة للدة التي تبدأ من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ تاريخ العمل بالقانون المدنى ومدة سريانها ويتعين نقضه في هذا الخصوص وتخفيض سعر الفائدة المقضى بها إلى ٤٪ ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وبوقف سريانها اعتباراً من ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ تاريخ نفاذ القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل فى أن المطعون عليه رفع الدعوى رقم ٢٧٥٥ سنة ٧٣ ق أمام محكمة مصر الابتدائية المختلطة فى ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ ضد مصلحة الضرائب الطاعنة طالباً الحكم بأحقية فى اختيار أرباحه فى سنة ١٩٣٩ أساساً للمقارنة فى تقدير أرباحه الاستثنائية وإلزام مصلحة الضرائب بأن تدفع له مبلغ ٧٧٨ جنيهاً و ٢٥٠ ملياً وفوائد بواقع ٥ ٪ سنوياً ابتداء من ٢٥ مايو سنة ١٩٤٦ حتى السداد وفى ٣ من يونيه سنة ١٩٣٩ قضى له بهذه الطلبات على أن يكون استحقاق الفوائد ابتداء من تاريخ رفع الدعوى . فاستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ٣٦١ سنة ٦٦ ق استئناف القاهرة وفى ١١ من مايو سنة ١٩٥٠ قضى بإلغاء الحكم ورفض الدعوى . فطعن المستأنف عليه — المطعون عليه فى هذا الطعن — فى الحكم بطريق النقض فنقض وأعيد نظر القضية أمام محكمة الاستئناف فقضت فى ٨ من ابريل سنة ١٩٥٤ بتأييد الحكم المستأنف فطعن مستأنفاً الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض فى خصوص قضائه بإلزامها بالفوائد بواقع ٥ ٪ سنوياً من ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٨ حتى السداد وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فطلبت النيابة إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية فقررت

المحكمة إحالته إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ وقد أصرت النيابة على ما جاء بمذكرتهما طالبة تقض الحكم .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه قصور التسيب والخطأ في تطبيق القانون من ثلاثة أوجه حاصل الوجه الأول أن الحكم وقد قضى بإلزامه بأن يدفع إلى المطعون عليه مبلغ ٧٧٨ جنيها و ٢٥٠ مليا وبالفوائد عن هذا المبلغ بواقع ٥ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد ولم يسبب قضائه بالنسبة للفوائد ولم يبين الوجه في إلزام الطاعن بها .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن المادة ١٢٤ من القانون المدني القديم المقابلة للمادة ١٨٢ من القانون المدني المختلط التي تحكم واقعة التراجع تنص على أن الفوائد تستحق من يوم المطالبة الرسمية ما لم يقض العكس أو الاصطلاح التجاري أو القانون بغير ذلك ومن ثم فإن الحكم إذ قضى بإلزام الطاعن بفوائد المبلغ المحكوم به من تاريخ المطالبة الرسمية لا يكون قد خالف القانون في شيء كما أن الحكم لم يكن به حاجة إلى إيراد أسباب خاصة لقضائه بها ذلك أن الفوائد التزام تبعية للأصل الذي يطالب به المطعون عليه وحسب الحكم أن يكون مسببا في خصوص قضائه في أصل الإلزام ليقام على أسبابه الحكم بالفوائد ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يعيب على الحكم تسبب قضائه بالمبلغ الأصلي المحكوم به فإن النعى عليه بهذا الوجه يكون على غير أساس متعينا رفضه .

وحيث إن حاصل الوجهين الثاني والثالث أن الحكم قد خالف القانون إذ قضى باعتبار سعر الفائدة ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد إذ أن الفوائد المقررة بها ليست فوائد اتفاقية ومن ثم فلا يجوز أن تتجاوز ٤ ٪ سنويا وفقا لنص المادة ٢٢٦ من القانون المدني المعمول به ابتداء من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ كما أن المادة ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لا تجيز الحكم بالفوائد عن المبالغ المحكوم بردها للمولين بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعمول به اعتبارا من ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ .

وحيث إن النعي على الحكم بهذين الوجهين في محله ذلك أن المادة ٢٢٦ من القانون المدني المعمول به ابتداء من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ قد حددت سعر الفائدة في حالة تأخر المدين عن الوفاء بأربعة في المائة سنوياً كما أن المادة ١٠١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ تنص على أنه لا يجوز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التي يحكم بردها للمولين ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى باعتبار سعر الفائدة ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد فإنه يكون قد أخطأ في تحديد السعر بالنسبة للمدة التي تبدأ من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ تاريخ العمل بالقانون المدني وكان يجب تخفيض سعر الفائدة إلى ٤ ٪ كمقتضى المادة ٢٢٦ منه كما أخطأ في منطوقه باستحقاق الفوائد حتى تمام الوفاء بالمبلغ المحكوم به فقد كان يجب الحكم بوقف سريان هذه الفوائد ابتداء من تاريخ نفاذ القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ ومن ثم يتعين نقض الحكم في هذا الخصوص .

وحيث أن موضوع القضية صالح للحكم فيه .

وحيث أنه للأسباب المتقدمة يتعين تعديل الحكم المستأنف على الوجه
أنف الذكر .

جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : محمد متولى عتلم ، ومحمد زعفراني عالم ،
والحسيني العوضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

(١٠٠)

طعن رقم ٢٦٦ سنة ٢٤ ق

(أ) استئناف . ” الأثر الناقل للاستئناف ” . الاستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة ثانية درجة
في حدود طلبات المستأنف .

(ب) إثبات ” قوة الأمر المقضى ” . حكم برفض الدفع بعدم قبول الطعن شكلا حائز لقوة
الأمر المقضى . يمنع من العودة للنسك بالدفع ولو كان متعلقا بالنظام العام .

(ج) ضرائب ” ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ” . مخول المادة ٣٧ من دستور سنة
١٩٢٣ للسلطة التنفيذية حق إصدار لوائح تنفيذية في شكل قرارات وزارية إذا نص
القانون على ذلك . المادة ٧٢ من ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ عهدت لوزير المالية إضافة
مهن أخرى بقرارات تصدر منه . دعوة للجهة الإدارية كي تمارس اختصاصها . لا إقتيات
على السلطة التشريعية .

١ — الاستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة ثانية درجة في حدود طلبات
المستأنف ، وإذن فمتى كان استئناف مصلحة الضرائب مقصورا على ما قضى به
الحكم الابتدائي في الموضوع بتأييد قرار اللجنة وكان الطاعن لم يتمسك لدى المحكمة
الاستئنافية بعدم قبول الطعن في قرار اللجنة شكلا بعد أن صدر حكم ابتدائي
برفضه لم يستأنفه ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يفصل في الاستئناف
إلا في حدود ما طلب من المحكمة الاستئنافية فإنه يكون غير صحيح ما يقول به
الطاعن من تعرض تلك المحكمة للفصل في الدفع وعلى ذلك لا يكون تمت قضاء
من الحكم الاستئنافي في الدفع حتى ينعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون .

٢ - إذا حاز الحكم برفض الدفع بعدم قبول الطعن في قرار اللجنة شكلا قوة الأمر المقضى بعدم استئنائه فلا يحق للطاعن العودة للتمسك بالدفع أمام محكمة النقض ولو كان متعلقا بالنظام العام .

٣ - نصوص المادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ - الذى كان ساريا وقت صدور القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - يستفاد منها تفويض السلطة التنفيذية حق إصدار اللوائح التنفيذية فى شكل مراسيم يوقعها رئيس الدولة أو فى صورة قرارات وزارية إذا نص القانون على ذلك . فإذا كان المشرع قد راعى عند صدور القانون المشار إليه أنه من غير الميسور حصر جميع المهن التى لا تخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وعهد بنص المادة ٧٢ من القانون إلى وزير المالية أن يضيف إلى المهن الواردة بالمادة المذكورة مهن أخرى بقرارات تصدر منه حسبما يتجلى له وجه الرأى فى حقيقة هذه المهن وما تنكشف عنه دواعى العمل فهو دعوة للجهة الإدارية كي تمارس اختصاصها المخول لها بمقتضى النص العام الوارد فى المادة ٣٧ معالفة الذكر أو تهيئة مجال لهذه الممارسة وليس فى هذا اقتيات على السلطة التشريعية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تحصل حسبما يبين من الأوراق فى أن مأمورية ضرائب مصر الجديدة قدرت أرباح الطاعن من عمليات الختان بمبالغ معينة فى المدة من سنة ١٩٤٣ إلى سنة ١٩٤٥ وذلك باعتباره خاضعا للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية فطعن الطاعن فى هذا التقدير أمام لجنة الطعن وأصدرت اللجنة قرارها فى ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٢ باعتباره غير خاضع لتلك الضريبة - ثم طعنت

مصلحة الضرائب في هذا القرار أمام محكمة القاهرة الابتدائية — دفع الطاعن بعدم قبول ذلك الطعن شكلا تأسيسا على أن المصلحة أعلنت بقرار اللجنة في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٢ ولم ترفع الطعن إلا في ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٢ ثم تنازل الطاعن أثناء نظر الطعن عن الدفع وفي أول ديسمبر سنة ١٩٥٣ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا وضمنت حكمها ما يفيد رفض الدفع . فاستأنفت مصلحة الضرائب وفي ١٣ من مايو سنة ١٩٥٤ حكمت محكمة استئناف القاهرة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبإلغاء قرار اللجنة وباعتبار الطاعن من الخاضعين لضريبة الأرباح التجارية والصناعية فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض . وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأيها برفض الطعن . عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالة إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها الوارد بمذكرتها .

ومن حيث إن الطعن بني على سببين ينعي الطاعن فيهما خطأ الحكم في تطبيق القانون وتأويله ويقول في بيان السبب الأول إن المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥١ حددت مياد الطعن في قرار اللجنة بشهر واحد من تاريخ إعلانه ولما كانت مصلحة الضرائب قد أعلنت بالقرار في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٢ ولم تطعن فيه إلا في ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٢ فإن الطعن يكون مرفوعا بعد الميعاد وقد تمسك الطاعن بذلك أمام المحكمة الابتدائية ولكنها قبلت الطعن شكلا وجاءت محكمة الاستئناف فأبقت على هذا الشق من الحكم الابتدائي مخالفة في ذلك نص المادة ٥٤ المشار إليه ويستطرد الطاعن قائلا إنه وإن كان قد تنازل عن الدفع أمام المحكمة الابتدائية بجلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٥٣ إلا أنه دفع من النظام العام يجوز له التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الاستئناف إنما ينقل الدعوى إلى محكمة ثانية درجة في حدود طلبات المستأنف ولما كان يبين من الحكم المطعون

فيه أن استئناف مصلحة الضرائب كان مقصودا على ما قضى به الحكم الابتدائي في الموضوع بتأييد قرار اللجنة وكان الطاعن لم يتمسك لدى المحكمة الاستئنافية بالدفع بعدم قبول الطعن في قرار اللجنة شكلا بعد أن صدر حكم ابتدائي برفضه لم يستأنفه وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يفصل في الاستئناف إلا في حدود ما طلب من المحكمة الاستئنافية فإنه يكون غير صحيح ما يقول به الطاعن من تعرض تلك المحكمة للفصل في الدفع وعلى ذلك لا يكون ثمت قضاء من الحكم الاستئنائي في الدفع حتى ينعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون أما ما يتمسك به الطاعن من جواز إبداء هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض فردود بأن الطاعن كان قد تمسك أمام محكمة الدرجة الأولى بالدفع ثم تنازل عنه وحكمت تلك المحكمة برفضه وحاز الحكم برفض الدفع قوة الأمر المقضي بعدم استئنافه فلا يحق للطاعن العودة للتمسك بالدفع أمام محكمة النقض ولو كان متعلقا بالنظام العام .

ومن حيث إن الطاعن يقول في بيان السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على القول بأن ضريبة المهن غير التجارية لا تسرى إلا على المهن التي وردت في صلب المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أو المهن التي صدرت بها قرارات من وزير المالية وبأن ما خرج عن هذه المهن تسرى عليه ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وبذلك تكون محكمة الاستئناف قد أقرت تفويض وزير المالية في إضافة مهن أخرى إلى المهن التي عدتها المادة ٧٢ — في حين أن هذا التفويض ينتهي إلى تحويل السلطة التنفيذية حتى نقل الممول من وعاء ضريبة نوعية إلى وعاء ضريبة نوعية أخرى وذلك على خلاف نصوص الدستور التي تحول السلطة التشريعية وحدها حق تقرير الضرائب وإلغائها وتعديلها وتحتم أن يكون نص القانون هو المصدر الوحيد والمباشر للضريبة النوعية المستحقة على الممول . وعلى ذلك يكون التفويض الوارد في المادة ٧٢ تفويضا غير دستوري يتعين على المحاكم أن تمتنع عن تطبيقه .

ومن حيث إن هذا النفي مردود بأن نصوص المادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ — الذي كان ساريا وقت صدور القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ —

يستفاد منها تفويض السلطة التنفيذية حق إصدار اللوائح التنفيذية في شكل مراسيم يوقعها رئيس الدولة أو في صورة قرارات وزارية إذا نص القانون على ذلك . فإذا كان المشرع قد راعى عند صدور القانون المشار إليه أنه من غير الميسور حصر جميع المهن التي لا تخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وعهد بنص المادة ٧٢ من القانون إلى وزير المالية أن يضيف إلى المهن الواردة بالمادة المذكورة مهنا أخرى بقرارات تصدر منه حسبما يتجلى له وجه الرأي في حقيقة هذه المهن وما تنكشف عنه دواعي العمل فهو دعوة للجهة الإدارية كي تمارس اختصاصها المخول لها بمقتضى النص العام الوارد في المادة ٣٧ سالفة الذكر أو تهيئة مجال لهذه الممارسة وليس في هذا اقتيات على السلطة التشريعية .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

بمبادرة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : ابراهيم عثمان يوسف ، ومحمد زعفراني
حامم ، والحسيني العوضي ، وعباس حلي سلطان المستشارين .

(١٠١)

طعن رقم ٢٧٨ سنة ٢٤ ق

(أ) حكم "تسبيب معيب" . مثال لحكم مشوب بالقصور .

(ب) خبير . رأى الخبير . حق محكمة الموضوع في الأخذ بتقرير الخبير وما أوردته من
أسباب سائغة تفنيدا لمطاعن الطاعن .

١ — إذا كانت محكمة الموضوع بعد أن كيفت العلاقة بين طرفي النزاع بأنها
علاقة عقدية قائمة على البيع — عادت فوصفت هذا البيع بأنه من نوع خاص —
وأسست ذلك على ما ذكرته من أنه قد اشترط فيه تحديد الربح بنسبة معينة
ورببت عليه أنه لم يلحق بالطاعن ضرر من جراء دفعه زيادة في الثمن إذ لم تتأثر
بذلك نسبة الربح المحددة — دون أن تبين كيف تحصلت لها من الواقع تلك
المقدمة التي ربت عليها تلك النتيجة ، فإن حكمها المطعون فيه يكون مشوبا
بالقصور .

٢ — إذا استندت محكمة الموضوع في قضائها إلى تقرير الخبير وإلى ما أوردته
من أسباب سائغة تفنيدا لمطاعن الطاعن — فإن ما يثيره في وجه الطعن من أن
الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أسانيد غير صحيحة وغير ثابتة بدليل في
الأوراق يكون غير قائم على أساس ولا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا محل
لإثارته أمام محكمة النقض .

المحكمت

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٢٤٨ لسنة ١٩٤٨ كلى مصر . على المطعون عليهما واستقرت طلباته فيها أخيراً على طلب الحكم له عليهما بمبلغ ٦٨٨ ج و ٥٤٣ م والفوائد والمصاريف والأتعاب من ذلك مبلغ ٢٥٨ ج و ٥٤٣ م قال الطاعن بياناً لأساس المطالبة به إن وزارة التموين كانت قد كلفتة (ضمن باقى أصحاب المطاحن) فى ستنى ١٩٤٤ و ١٩٤٥ بنقل الدقيق الذى بقى بمطحنه إلى صوامع بنك التسليف وأنه يستحق قبل الوزارة أجر هذا النقل من داخل المطحن إلى خارجه بواقع ثلاثة مليات من كل جوال زنة خمسين أفة طبقاً للفتة المقدرة بالأمر العسكرى الصادر بتاريخ ١٣ من أبريل سنة ١٩٤٢ فيكون المستحق له لقاء هذا العمل ٢٩ ج و ٣٠٨ م ثم إنه نقل هذه الأجولة من خارج المطحن إلى صوامع بنك التسليف فيستحق لقاء هذا النقل مبلغ ٢٢٩ ج و ٢٣٥ م ويدخل فى عملية النقل المشال والوزن والتستيف فى داخل الصوامع . أما باقى المبلغ الذى يطالب به الطاعن فهو ٤٣٠ ج قال الطاعن فى بيان وجه المطالبة به إنه كان قد اشترى من وزارة التموين بتاريخ ١٧ من مايو سنة ١٩٤٤ ٤٣٠ أردباً من القمح الهندى بسعر الأردب ثلاثة جنيهات وسدد الثمن على أساس هذا السعر — ثم لما أراد فى ٢٢/٥/١٩٤٤ استلام القمح المبيع من شون بنك التسليف ورفض البنك تسليمه إياه إلا بعد اقتضاء جنيهه آخر عن كل أردب وذلك طبقاً لتعليمات وزارة التموين وبدعوى أن القمح الذى اشتراه الطاعن كان مسعراً بسعر ثلاثة جنيهات للأردب وبما أنه صدرت تسعيرة جديدة للقمح فى ١٨/٥/١٩٤٤ رفع السعر بمقتضاها إلى أربعة جنيهات للأردب فاضطر الطاعن

إلى دفع فوق مقداره ٤٣٠ ج ثم أقام هذه الدعوى مطالبا به . وبتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٥٢ أصدرت محكمة القاهرة الابتدائية حكما قضت فيه بنسب خير محاسب للاطلاع على الأوراق ودفاتر الطاعن وفرع بنك التسليف بالشرابية وتحقيق دفاع الطرفين وتصفية الحساب بينهما وبعد أن قدم الخبير تقريره أصدرت المحكمة الابتدائية بتاريخ ٢٧ من أبريل سنة ١٩٥٣ حكما قضت فيه - أولا - بإخراج المطعون عليه الثانى من الدعوى بلا مصاريف . - وثانيا - بإلزام المطعون عليها الأولى (وزارة التموين) بأن تدفع للمدعى مبلغ ٦١ ج و ٢٩٨ م والمصروفات المناسبة ومبلغ ٣٠٠ قرش أتعابا للمحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . ويبين من هذا الحكم أن المبلغ المحكوم به للطاعن هو قيمة أجور نقل الدقيق من مطاحته إلى صوامع بنك التسليف وقد رفضت المحكمة ما طلبه من مصاريف النقل زيادة على هذا المبلغ . كما رفضت الحكم له باسترداد مبلغ الـ ٤٣٠ ج التى دفعها فرقا لثمن القمح . واستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف المقيد بمحكمة استئناف القاهرة برقم ٨٨٩ لسنة ٧٠ ق طالبا الحكم له بطلباته التى تقدم بها إلى محكمة أول درجة وبتاريخ ٢٣/٥/١٩٥٤ حكمت محكمة استئناف القاهرة بتعديل الحكم المستأنف وإلزام وزارة التموين بأن تدفع للمستأنف الطاعن مبلغ ٩٠ ج و ٦٠٦ م والمصاريف المناسبة لذلك عن الدرجتين وأمرت بالمقاصة فى أتعاب المحاماة ويبين من هذا الحكم أن التعديل اقتصر على إضافة مبلغ ٢٩ ج و ٣٠٨ م إلى مصاريف النقل المحكوم بها ابتدائيا . وبقى الحكم الابتدائى على حاله فيما قضى به من رفض طلب استرداد مبلغ الـ ٤٣٠ ج . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بالنقض بتقرير فى ٤ من أغسطس سنة ١٩٥٤ وبعد استيفاء الطعن لإجراءاته أودعت النيابة العامة مذكرة برأيها برفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلاسة ١٠ من يونيو سنة ١٩٥٨ وفيها طلبت النيابة العامة إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة بجلاسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ وفيها صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه أنه قد أقام قضاءه فى خصوص مصاريف النقل من خارج مطبخه إلى صوامع بنك التسليف على أساسيد غير صحيحة وغير ثابتة بدليل فى الأوراق فأخذ فى تقديره لتلك المصاريف بفئة كان أحد متعهدي النقل قد فرضها على نفسه فى سنة تالية لسنة النزاع عن عملية نقل الدقيق من مطاحن روض الفرج إلى محطة الشراية ولم تنفذ هذه العملية وما كان يصح اتخاذ هذه الفئة أساسا للتقدير لاختلاف عملية الطاعن (التى تتضمن فوق النقل الوزن والتسليف) عن عملية ذلك المتعهد التى اقتصر على مجرد النقل ولاختلاف المسافة فى كل من العمليتين اختلافا يدعو إلى مراعاته فى التقدير إذ أن عملية الطاعن كانت النقل من مطاخره فى شبرا وفى امبايه إلى شون بنك التسليف فى الشراية بينما أن عملية ذلك المتعهد كانت منحصرة بين مطاحن روض الفرج ومحطة الشراية .

وحيث إن النعى بهذا السبب مردود بأن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص قد أورد فى أسبابه فى هذا الصدد "أنه فيما يتعلق بتقدير مصاريف النقل تضمن تقرير الخبير أنه لم تكن ثمة قواعد معينة بشأن أجور النقل فى سنتى النزاع ١٩٤٤ و ١٩٤٥ وإنما تحددت الأجور سنة ١٩٤٦ لقاء ١٠٠ مليم للطن الواحد من مطحن المدعى إلى بنك التسليف وفقا لكتاب وزارة التموين المؤرخ فى ٢٨/٤/١٩٤٦ وقد رأى الخبير تطبيق هذا الأجر على عمليات النقل فى السنتين السابقتين ... " ولم يعول الخبير على الفاتورة المقدمة من المدعى والمتضمنة أنه دفع ٢٢٩ ج و ٢٣٥ م أجور نقل ٧٠٩٦ جوالا من الدقيق لأنه لم يطمئن إليها خاصة وأن المدعى لا توجد لديه دفاتر تجارية أو مستندات يمكن مطابقة الفاتورة عليها وإذا صح فى الجدل أن الفاتورة صحيحة فليس ثمة مقتضى لتحمل الوزارة قيمة ما تضمنته " ثم ذكرت المحكمة أنها تأخذ بالنتيجة التى انتهى إليها الخبير فى تقريره للأسباب التى بنى عليها ولا تعول على ما أورده المدعى من اعتراضات لأن الخبير تكفل بدحضها كما ورد بالحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص ... " أما بالنسبة لأجور النقل من الباب إلى بنك التسليف فقد أصاب الحكم المستأنف فى تحديدها بما قدرته لها الوزارة فى سنة ١٩٤٦

التالية مباشرة استتى النزاع وذلك للأسباب التي أوردتها الخبير وأخذ بها ذلك الحكم ولأنه لم يقدّم دليل على اعتراض أصحاب المطاحن على ذلك التقدير في السنة المذكورة ولا عبرة بما أدعاه المستأنف (الطاعن) من أن أجور النقل في تلك السنة قد انخفضت عن السنتين السابقتين بسبب انتهاء الحرب إذ أن ذلك الانخفاض لم يعقب انتهاء الحرب مباشرة وإنما حدث تدريجياً فلم يكن محسوساً في سنة ١٩٤٦ بالدرجة التي تؤثر على التقدير المحكوم به فترى المحكمة الأخذ به أيضاً للأسباب المذكورة. ولما كان يبين من ذلك أن محكمة الموضوع قد استندت في قضائها إلى تقرير الخبير وإلى ما أوردته في حكمها المطعون فيه من أسباب سائغة تفنيدها لمطاعن الطاعن فإن ما يثيره في وجه الطعن لا يقوم على أساس ولا يبدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا محل لإثارته ويتعين لذلك رفضه

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه فضلاً عن مخالفة القانون القصور في التسبيب وذلك حيث قضى برفض ما طلبة الطاعن من استرداد فرق سعر القمح الذي دفعه لم يسبب قضاءه في هذا الخصوص تسبباً كافياً مقنعاً بل وقف في هذا الخصوص عند حد القول بأن عقد بيع القمح موضوع الدعوى هو عقد بيع من نوع خاص . وأنه ما دامت الحكومة قد رفعت سعر الدقيق بعد تسليم القمح للطاعن فليس له أن يتضرر من دفع فرق سعر القمح إذ لم ينله من جراء ذلك ضرر .

وحيث إن هذا النعي في محله . ذلك أنه يبين مما جاء بالحكم المطعون فيه في هذا الخصوص أنه أقام قضاءه على ما ورد فيه من أنه "من جهة طلب استرداد فرق سعر القمح فردود بأن هذا البيع هو من نوع خاص ملحوظ فيه رعاية الصالح العام باشتراط الربح فيه بنسبة معينة ولا ينبغي إلا مع أشخاص معينين وهم أصحاب المطاحن بموجب أذونات على بنك التسليف ومتى كان الأمر كذلك فإذا ما رفعت الحكومة سعر القمح المبيع وسعر الدقيق في آن واحد وبنسبة متوازية فلا يحق للمستأنف أن يتضرر من ذلك طالما وأنه لم ينله أى ضرر من رفع سعر القمح المبيع له وبالتالي فلا حق له في المطالبة بفرق الثمن" ويبين من

ذلك أن محكمة الموضوع بعد إذ كيفت العلاقة بين طرفي النزاع بأنها علاقة عقدية قائمة على البيع عادت فوضفت هذا البيع بأنه من نوع خاص وأسست ذلك على ما ذكرته من أنه قد اشترط فيه تحديد الربح بنسبة معينة ورتبت عليه أنه لم يلحق بالطاعن ضرر من جراء دفع زيادة في ثمن القمع إذ لم تتأثر بذلك نسبة الربح المحددة دون أن تبين في حكمها المطعون فيه كيف تحصلت لها من الواقع تلك المقدمة التي قورت فيها أن البيع مشروط فيه تحديد الربح بنسبة معينة . والتي رتبت عليها تلك النتيجة التي قورت فيها أنه لم يلحق بالطاعن ضرر ومن ثم لا يحق له استرداد ما دفع من الزيادة . بخاء حكمها مشوبا بالقصور مما يتعين معه نقضه في هذا الخصوص .

جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عثمان رمزي ، وإبراهيم عثمان
يوسف ، ومحمد رفعت ، وعباس حلي سلطان المستشارين .

(١٠٢)

الطعن رقم ٢٣٣ سنة ٢٤ ق

(أ) بيع . التزامات البائع "الالتزام بنقل الملكية" . للبائع بعقد لم يشهر الحق في طلب
تثبيت ملكيته إلى المبيع ضد من ينازعه فيه عدا المشتري الذي يلتزم بعدم التعرض له
بمقتضى الضمان المتولد عن العقد .

(ب) شفعة " آثار الحكم بالشفعة " . امتلاك الشفيع للبيع من وقت الحكم له بالشفعة .
حلولة محل المشتري . التزام البائع بالضمان لا يجوز له طلب تثبيت ملكيته إلى العقار
المبيع في مواجهة المشتري بمجرد أنه لم يشهر عقده .

١ — للبائع بعقد لم يشهر الحق في طلب تثبيت ملكيته إلى العقار المبيع ضد
من ينازعه فيه عدا المشتري الذي يلتزم البائع بعدم التعرض له بمقتضى الضمان
الذي يتولد من عقد البيع ولو لم يكن مشهرا .

٢ — تنص المادة ١٨ من قانون الشفعة — التي تحكم واقعة الدعوى —
على أن الحكم الذي يصدر نهائيا بثبوت الشفعة يعتبر سندا للملكية الشفيع وأن
على المحكمة أن تقوم بتسجيله من تلقاء نفسها ومؤدى ذلك أن الشفيع يمتلك المبيع
من وقت الحكم له بالشفعة كما أنه يحل قانونا محل المشتري في كافة ما له من
حقوق وما عليه من التزامات ، ولما كان من أهم التزامات البائع ضمان انتقال
ملكية المبيع إلى المشتري فإنه لا يجوز له طلب تثبيت ملكيته إلى العقار المبيع
في مواجهة المشتري بمجرد أن الأخير لم يسجل عقد شرائه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى وضاعه الشككية .

ومن حيث إن واقعة الدعوى تحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومساثر أوراق الطعن في أن المطعون ضدهن أقمن الدعوى في ١٢٩٦ لسنة ١٩٤٨ و ١٠٦١ لسنة ١٩٤٢ كلى مصر ضد الطاعن وآخرين طالبين فيهما تأييت ملكيتهن لتصديهن في التركة المبين بصحيفتى الافتتاح ثم تنازلت المدعيات عن مخاصمة من عدا محمد الشافعى من المدعى عليهم وضمت المحكمة الدعوى بين لبعضهما وأصدرت في ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٠ حكما حضوريا أولا في الدعوى ١٢٩٦ لسنة ١٩٤٨ كلى مصر بتثبيت ملكية كل من المدعيات فيها إلى ٤ ط من ٢٤ ط في الأطنان والمنازل والمباني الميينة بتقرير الخبير الزراعى فى الصحائف من ١٥ إلى ١٩ عدا ما جاء بالصفحتين رقمي ١٦ و ١٧ من بند ثالثا حرفي ب وج والحكم لكل منهن بمبلغ ٢٠ جنيها و ٧٥ مليا قيمة ما ينقصهما في ريع الأطنان ومعمل الدجاج حسب المبين بتقرير الخبير الزراعى ص ١٩ و ريع الدكان والوكالة والدوار حسب المبين بتقرير الخبير الهندسى ص ٤ ثانيا وفي الدعوى ١٠٦١ لسنة ١٩٤٢ كلى مصر بتثبيت ملكية المدعية آمنه ابراهيم ادريس إلى مقدار نصيبها الشرعى وقدره ٣ ط من ٢٤ ط في الأطنان والمنازل والمباني الميينة بتقرير الخبير الزراعى فى الصحائف من ١٥ — ١٩ عدا ما جاء بالصفحتين ١٦ و ١٧ تحت بند ثانيا حرفي ب وج ثالثا بإلزام المدعى عليه في الدعوى بين بمصاريفها ومبلغ ٥٠٠ قرش أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١٨١ لسنة ٦٨ ق وفي ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قضت محكمة استئناف القاهرة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وإلزام المستأنف بالمصاريف و ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض في ٦ من يولييه سنة ١٩٥٤ وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجملة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ فلم يحضر أحد من الخصوم وصممت النيابة على ما جاء بمذكرتها وطلبت نقض الحكم نقضاً جزئياً بالنسبة للشق الثاني من السبب الثاني من الطعن وقد أحيل الطعن إلى هذه الدائرة وعند نظره تخلف الخصوم كذلك وأصرت النيابة على طلبها .

ومن حيث إن الطاعن بنى طعنه على سببين حاصل أولهما أنه ضمن أسباب استئنائه ما يفيد أن الخبير الذي عين في الدعوى لم يحتسب له ما أنفق من مصاريف ضرورية رغم أنه تقدم له بهذا الطلب الثابت في محضر أعماله ولكن الحكم المطعون فيه رد على ذلك بقوله إن الطاعن لم يتقدم للخبير بهذه المطالب كما أن الحكيم الابتدائي والاستئنائي لم يردا على طلبه الذي تقدم به للخبير كذلك باحتساب مبلغ التعويض الذي قضى على الطاعن به نظير سقوط نخلة على أحد الأهالي وإصابته في الوقت الذي كانت فيه أعيان التركة تحت الحراسة القضائية .

ومن حيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن الطاعن وإن كان قد أوضح حقيقة ضمن أسباب استئنائه أنه أنفق مصاريف لم يحتسبها له الخبير إلا أن الحكم رد على ذلك بما يفيد أن الطاعن لم يتقدم للخبير بأي طلب عن مصاريف قام بصرفها، لما كان ذلك وكان الطاعن يركن في تأييد ما ادعاه إلى ما هو ثابت على لسانه بمحضر أعمال الخبير ولكنه لم يقدم صورة رسمية من تلك المحاضر يؤيد بها ما ينعاه على الحكم في هذا الخصوص ومن ثم كان هذا النعي عارياً عن الدلائل .

ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه قضى بتثبيت ملكية المطعون ضده من ٢٢ ط و ١٢ س من بين ما حكم لمن به مع أنه سبق لمن أن يمن هذا القدر بعقد عرفي إلى آخر وبذلك تكون المحكمة الاستئنائية قد خالفت القانون وطبقته على غير وجهه الصحيح ولا يقدح في هذا النظر أن العقد لم يسجل لأن هذا من شأن المشتري وحده وهو لم يمثل في الدعوى ويقول الطاعن إن من

الخطأ في القانون كذلك أن يقضى الحكم المطعون فيه للورثة كذلك بالاثني عشر قيراطا التي باعها السيدة سنيه محمد عبد الرحمن إلى محمد حسين فوده الأباصيري وقضى للطاعن نهائيا بأخذها بطريق الشفعة وقد قدم المستندات الدالة على أنه أبرأ ذمته من كل ما ألزمه به حكم الشفعة واستندت المحكمة في هذا القضاء إلى أن عقد البيع عرفي وإلى أن الطاعن لم يقدم ما يدل على أنه أوفى بالتزاماته المالية .

ومن حيث إن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من تثبيت ملكية المطعون عليه إلى ٢٢ ط و ١٢ الموماً إليهما في الوجه الأول من السبب الثاني والالتفات عن العقد العرفي الذي شمل هذا القدر والذي أشار إليه الطاعن في طعنه صحيح في القانون ذلك أنه لا يترتب على عقد البيع العرفي انتقال ملكية العقار المبيع إلى المشتري وإن ترتبت عليه باقي الآثار الأخرى — لما كان ذلك وكان من المسلم به أن المشتري من المطعون ضدهن لم يشهر عقد البيع الصادر إليه منهن فإن ملكية ما بيع إليه لا تزال لهن وبالتالي فمن حقهن رفع دعوى تثبيت ملكيتهن لهذا القدر ضد من ينازعهن فيه عدا المشتري الذي يلتزم البائع بعدم التعرض له بمقتضى الضمان الذي يتولد من عقد البيع ولو لم يكن مشهورا ويبين من ذلك أن هذا الغنى على الحكم المطعون فيه غير مقبول كذلك .

ومن حيث إنه عن الوجه الأخير من النعي الخاص بالاثني عشر قيراطا التي أخذها الطاعن بطريق الشفعة فإن الحكم قد تنكب طريق الصواب حين أدخلها في القدر المحكوم به للمطعون ضدهن بمقولة إن البيع كان بعقد عرفي وإن حكم الشفعة لم يسجل وأن الشفيع لم يوف بالتزاماته المالية بخصوص هذا التصرف . ذلك لأن نص المادة ١٨ من قانون الشفعة الذي يحكم واقعة الدعوى قد جرى على أن الحكم الذي يصدر نهائيا بثبوت الشفعة يعتبر سنداً للملكية الشفيع وإن على المحكمة أن تقوم بتسجيله من تلقاء نفسها ومؤدى ذلك أن الشفيع — يملك المبيع من وقت الحكم له بالشفعة كما أنه يحل قانونا محل المشتري في كافة ما له من حقوق وما عليه من التزامات . ولما كان من أهم التزامات البائع ضمان

انتقال ملكية المبيع إلى المشتري فإنه لا يجوز له طلب تثبيت ملكيته إلى العقار المبيع في مواجهة المشتري لمجرد أن الأخير لم يسجل عقد شرائه — لما كان ذلك وكان يبين من المستندات المقدمة من الطاعن أنه قضى له بأحقية إلى أخذ الاثنى عشر قيراطا المبعة من السيدة سنية محمد عبد الرحمن إلى محمد حسين فوده وبطريق الشفعة وأن هذا الحكم قد أصبح نهائيا كما تدل على ذلك الشهادة المستخرجة من قلم الكتاب وأنه قد تخالص في الثمن وملحقاته وباقي التزاماته كما هو واضح مما تأشربه في ذيل الحكم ومن الإيصال المأخوذ على البائعة مما لم يكن يتأتى معه إدخال هذا القدر فيما حكم به للمطعون عليهن وما يستتبع ذلك من تعديل في قيمة الريع المحكوم به ومن ثم كان النعي في خصوص هذا الشرط من الطعن في محله ويتعين من أجل ذلك نقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

بإدارة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : محمد متولى عثمان ، ومحمد زعفراني سالم ،
والحسيني العوضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

(١٠٣)

طعن رقم ٢٣٨ سنة ٢٤ ق

حكم . إصداره "المدالة فيه والنطق به" . خلا الحكم ذاته من بيان أن القاضي الذي لم يحضر النطق
به قد اشترك في المدالة ووقع على مسودته . بطلان الحكم .

لما كانت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات تنص على أنه "يجب أن يبين
في الحكم ، المحكمة التي أصدرته وتاريخ إصداره ومكانه ... وأسماء القضاة الذين
سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته ... والقصور في أسباب الحكم
الواقعية ... وكذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم ... يترتب عليه
بطلان الحكم" ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان أن القاضي الذي
لم يحضر تلاوته قد اشترك في المدالة فيه ووقع على مسودته ، فإن هذا الحكم
يكون مشوباً بالبطلان على ما جرى به قضاء هذه المحكمة . ولا يغير من هذا
النظر ما تمسكت به المطعون عليها من أن الشهادة التي استخرجتها من قلم الكتاب
تفيد أن القاضي الذي لم يحضر النطق بالحكم قد وقع على مسودته ما دام أن
الحكم ذاته قد خلا من هذا البيان ، مما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المدالة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكيم المطعون فيهما وسائر
أوراق الطعن تتلخص في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٦٨ سنة ١٩٤٦ مدني

كللى الدنيا أمام محكمة الدنيا على السيدة زينب عبد الحكيم مخلوف (توفيت وحلت محلها وزارة الأوقاف المطعون عليها) بصفتها ناظرة على وقف أحمد عبد الحكيم مخلوف وعلى آخرين من بينهم ورثة عبد الغنى طراف بعريضة ذكروا فيها أنهم يمتلكون ٢٠ ف و ٢٣ ط و ٢٠ س أطيانا زراعية نازعهم المدعى عليهم في ٢ ف و ١٣ ط و ١ س منها طلبوا الحكم بتثبيت ملكيتهم لها شيوعا في المقدار المذكور - فندبت المحكمة خبيرا في الدعوى لتحقيق الملكية وتطبيق مستندات الطرفين بأمر مأموريته وقدم تقريره بأن من المقدار المطالب به مساحة مقدارها ١٩ ط و ١٠ س تحت يد الناظرة على وقف أحمد عبد الحكيم مخلوف أضيفت للاسم الوقف في المساحة الحديثة سنة ١٩٣٩ بحوض زكى أفندى مجد / - ٣١ الذى لا يملك الوقف فيه شيئا ومنه مساحة مقدارها ١ ف و ١٧ ط و ١٦ س تحت يد صابر عبد الغنى طراف استبدل بهذا الخبير آخر فأحرأيد هذا الأخير في تقريره ما سبق وادعى كل من ناظرة الوقف وصابر عبد الغنى طراف ملكية ما يضع اليد عليه بمضى المدة . وبتاريخ ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة بتثبيت ملكية الطاعنين إلى ١٩ ط و ١٠ س الكائنة بحوض زكى أفندى مجد / ٣١ وتسليم هذا القدر إليهم وكف منازعة ناظرة الوقف لهم فيها والزمته بالمصاريف المناسبة وبمبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة استنادا إلى أن الوقف لا يجوز له التملك بالتقادم وحكمت بالنسبة للمقدار الآخر الموجود تحت يد صابر عبد الغنى طراف بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى وضع اليد عليه استأنفت السيدة زينب عبد الحكيم مخلوف بصفتها هذا الحكم أمام محكمة القاهرة طالبة إلغاؤه بالنسبة لها وقيدا استئنافها تحت رقم ٤٥ سنة ٦٨ ق وبتاريخ ٩ من يونيو سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة بأنه يجوز للوقف أن ينتفع بأحكام القانون المدنى بشأن التقادم المكسب للملكية وأحالت الدعوى إلى التحقيق لتثبت ناظرة الوقف بكافة طرق الإثبات بما فيها البيئة وضع يد الواقف على الأرض المتنازع عليها من سنة ١٩٠٠ إلى تاريخ إنشاء الوقف في سنة ١٩١٧ وأنها بقيت في وضع يد الوقف من هذا التاريخ إلى الآن وضع يد هادى مستمر بنية التملك والمستأنف ضدهم (الطاعنون) نفى ذلك بالطرق عينها وبعد تنفيذ هذا إيلامكم وسماع شهود

الطرفين حكمت المحكمة بتاريخ ٢٣ من مارس سنة ١٩٥٤ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنين قبل ناظرة الوقف وإلزامهم بالمصاريف عن الدرجتين ومبلغ ١٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة فطعن الطاعنون في هذا الحكم في حكم ٩ من يونيو سنة ١٩٥٢ بالنقض وبعداستيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم وبتاريخ ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وأصرت النيابة على رأيها فقررت الدائرة إحالة الطعن على هذه الدائرة لنظره بجلاسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ وفيها صممت النيابة العامة على رأيها .

وحيث إن ممسكين الطاعنون بطلان الحكمين المطعون فيهما ذلك أن الأستاذ محمد جمال الدين أحد المستشارين الذين سمعوا المرافعة في الدعوى قبل إصدار حكم ١٩٥٢/٦/٩ لم يحضر تلاوة ذلك الحكم ولم يذكر اسمه فيه على أنه سمع المرافعة واشترك في المداولة فيه كما تقضى بذلك المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات وهذا إجراء جوهري يترتب على إغفاله بطلان الحكم لا يمنع من ذلك تنفيذه بإسراع شهود الطرفين لأنه فضلا عن أن هذا البطلان متعلق بالنظام العام فإن هذا الحكم غير منه للتصومة لا يجوز الطعن فيه على استقلال كنص المادة ٣٧٨ مرافعات وإذا كان الحكم الثاني الصادر بتاريخ ١٩٥٤/٣/٢٣ قد بني على الإجراءات التي اتخذت بناء على حكم ١٩٥٢/٦/٩ واستند إلى ما أسفرت عنه هذه الإجراءات من تحقيق تم تنفيذه له حصل حكم ١٩٥٤/٣/٢٣ شهادة من سمعوا فيه من الشهود وأسس قضاءه عليها فإن هذا الحكم يكون هو الآخر باطلا لأن ما بني على الباطل باطل .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الصور الرسمية لمحاضر جلسات محكمة الاستئناف — المقدمة من الطاعنين بملف الطعن — أنه قد حصلت المرافعة فيها بجلاسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٥٢ وفيها كانت هيئة المحكمة مؤلفة برئاسة السيد / أمين بسيوني وكيل المحكمة وعضوية السيدين محمد علي جمال الدين ومصطفى كامل

المستشارين وبعد المرافعة قررت المحكمة تأجيل القضية للحكم بجلسة ٥ من مايو سنة ١٩٥٢ وفي تلك الجلسة قررت المحكمة — بنفس الهيئة — مد أجل النطق بالحكم بجلسة ٩ من يونيو سنة ١٩٥٢ وفيها صدر الحكم المطعون فيه بجواز انتفاع الوقف بأحكام القانون المدني بشأن التقادم وتبعاً لذلك قضى الحكم قبل الفصل في الموضوع باحالة الدعوى على التحقيق لاثبات وضع يد الوقف على أرض النزاع ونفيه. ويبين من الاطلاع على الصورة الرسمية للحكم المذكور أن الهيئة التي أصدرت الحكم كانت مشكلة من السادة محمد أمين بسيوني وكيل المحكمة والسيد مصطفى كامل وعطا الله اسماعيل — المستشارين ولم يرد في الحكم أى ذكر للسيد المستشار محمد علي جمال الدين الذي سمع المرافعة في الدعوى وما إذا كان قد اشترك في المداولة فيه وأمضى مسودته أم لا ولما كانت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات تنص على أنه يجب أن يبين في الحكم المحكمة التي أصدرته وتاريخ إصداره ومكانه ... وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته ... والقصور في أسباب الحكم الواقعية ... وكذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم ... يترتب عليه بطلان الحكم“ وكان حكم ١٩٥٢/٦/٩ وهو حكم قطعي بما فصل فيه من أن للوقف أن ينتفع بأحكام القانون المدني بشأن التقادم على خلاف ما قضى به الحكم الابتدائي — قد خلا — على ما سبق الإشارة إليه . من بيان أن السيد المستشار محمد علي جمال الدين الذي لم يحضر تلاوة الحكم قد اشترك في المداولة فيه ووقع على مسودته فإن هذا الحكم يكون مشوباً بالبطلان — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يغير من هذا النظر ما تمسكت به المطعون عليها من أن الشهادة التي استخرجها من قلم الكتاب تفيد أن السيد / محمد علي جمال الدين هو الذي وقع على مسودة الحكم . مادام أن الحكم ذاته قد خلا من هذا البيان ويتعين لذلك نقض الحكم دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ٢٣ من مارس سنة ١٩٥٤ أنه قد صدر تأسيسا على حكم ١٩٥٢/٦/٩ وما قضى به من أحقية الوقف في الانتفاع بأحكام القانون المدني بشأن التقادم وعلى مارجحه من أقوال شهود الطرفين الذين سمعوا في التحقيق الذي أجرى تنفيذا لذلك ولما كان حكم ١٩٥٢/٦/٩ متعينا تقضيه فإنه يتعين أن يلغى تبعا لذلك حكم ١٩٥٤/٣/٢٣ الذي كان حكم ١٩٥٢/٦/٩ أساسا له وذلك طبقا لنص المادة ٤٤٧ من قانون المرافعات .

جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : ابراهيم عثمان يوسف ، ومحمد زعفراني
حالم ، والحسين العوضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

(١٠٤)

الطعن رقم ٢٤٦ سنة ٢٤ ق

(أ) إثبات . طرق الإثبات ” الإثبات بالبيئة ” . متى يجوز لمحكمة الموضوع الاعتماد على أقوال الشهود الذين سمعهم الخبير دون حلف يمين ؟ .

(ب) إثبات . طرق الإثبات ” الإثبات بالبيئة ” . ذكر محكمة الموضوع أن ” الطاعة لم
لم تستشهد بشهود ما ينفون ما قرره شهود الإثبات ” . مؤداه . هذا لا يفيد أن المحكمة
قد فاتها العلم بأن للطاعة شهودا .

(ج) إثبات . طرق الإثبات ” الإثبات بالبيئة ” . حق محكمة الموضوع في تقدير أقوال
الشهود . تقديرها مسألة موضوعية .

١ — لا تثير على المحكمة إذا اتخذت من أقوال الشهود الذين سمعهم الخبير
بغير حلف يمين قرينة ضمن قرائن أخرى على اكتساب مورث المطعون عليهم
ملكية أرض النزاع بالتقادم الطويل ولا يشوب حكمها خطأ في القانون لأنها
هي لم تسمع الشهود ولم يحلفوا أمامها اليمين .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد أن ” الطاعة لم تستشهد بشهود
ما ينفون ما قرره شهود الإثبات ” فإن هذه العبارة لا تفيد أن المحكمة قد فاتها
العلم بأن للطاعة شهودا لم تطلع على شهادتهم ولم توازنها بشهادة شهود الإثبات ،
ولأنما تؤدي بمفهومها إلى أن المحكمة إنما قصدت إلى القول بأن شهادة شهود
الإثبات كانت موضع اطمئنانها وأنه لم يأت أحد من الشهود بما ينفيها ، لهذا
ذكرت أنها تطمئن إلى شهادة هؤلاء الشهود وتراها مؤدية لإثبات دعوى

المطعون عليهم ، ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت في الأوراق على غير أساس .

٣ — تقدير الشهادة مسألة موضوعية لا يصح الجدل فيها أمام محكمة النقض متى كان استخلاص المحكمة سائغا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٧ سنة ١٩١٦ كلى بنى صويف على مورث المطعون عليهم بصحيفة أعلنت في ١١/٨/١٩١٥ طلبت فيها الحكم بتثبيت ملكيتها إلى ٣١ فدانا و ١٢ سهما مبينة الحدود والمعالم بالصحيفة وإلزامه برفع يده عنها وتسليمها ودفع الأيجار المستحق عليها وقدره ٩١ جنيها و ٩ مليات عن المدة التي زرعها فيها وما استجد من الأيجار لغاية يوم التسليم باعتبار إيجار الفدان ٦٠٠ مليم سنويا مع إلزامه بالمصاريف والأتعاب — ثم عدلت الطاعنة طلباتها في ١٢ من يناير سنة ١٩٢٩ إلى طلب تثبيت ملكيتها إلى ٨٤ فدانا و ١٤ قيراطا و ١٤ سهما بالحدود والمعالم المبينة بإعلان هذا التعديل وبيع هذا القدر بواقع ٦٠٠ مليم للفدان في السنة . وكانت محكمة الدرجة الأولى قد أصدرت بتاريخ ١٦ من يولييه سنة ١٩١٦ حكما تمهيدا بنذب خبير للمعاينة الأرض موضوع النزاع وتطبيق مستندات الطرفين عليها وبحث ما إذا كانت قد استصلحت بمعرفة المدعى عليه من زمن قديم وما هو الزمن الذي مضى على إصلاحها والبناء فيها وتقدير عمر المباني مع سماع ملاحظات الطرفين وأقوال شهودهما بغير يمين عن وضع اليد والإصلاح والبناء ومدة كل ذلك وتقديم تقريره بما يراه من نتيجة المعاينة والتحقيق ثم أصدرت بعد ذلك حكما آخر في ١٦ من يولييه سنة ١٩١٧ بنذب ثلاثة من خبراء

لمباشرة المأمورية المذكورة — وفي محضر الأعمال المحرر في ١٠ من أبريل سنة ١٩١٨ أثبت الخبراء ما تم بين طرفي النزاع من قبول المدعى عليه شراء ٣١ فدانا و ١٢ سهما بواقع ثلاثة جنيهات ثمنا للفدان — ومن موافقة الحاضرين عن مصلحة الأملاك على ذلك — وقد اعتبر الخبراء مأموريتهم منتهية عند هذا الحد ورفعوا تقريرهم إلى المحكمة للتصديق على محضر الصلح . ولكن مصلحة الأملاك اعترضت لدى المحكمة بأن مندوبيها لم يكونا مفوضين بهذا العمل فقضت المحكمة الابتدائية في ١٢/٢٣/١٩١٨ بعدم اعتماد عقد الصلح المحرر بمحضر أعمال الخبراء وبإعادة المأمورية إليهم لاتمامها . ثم أصدرت المحكمة بعد ذلك أحكاما متعددة باستبدال من توفي أو اعتذر عن العمل من الخبراء . وفي ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٣٣ حكمت تمهيدا بنذب أمين افندى سامى الخبير لأداء المأمورية الميينة بالأحكام التمهيدية بدلا من الخبراء المعينين فيها وقد باشر هذا الخبير مأموريته وقدم تقريره . وبتاريخ ٢ من مايو سنة ١٩٤٣ قضت المحكمة الابتدائية أولا بتثبيت ملكية المصلحة (المدعية) إلى ٦٠ فدانا و ١ قيراطا و ١٣ سهما الموضحة بالحدود والمعالم بنتيجة تقرير الخبير أمين سامى ورفع يدا المطعون عليهم عنها وتسليمها للمصلحة ثانيا — إلزام المطعون عليهم بأن يدفعوا للمصلحة من تركة مورثهم المرحوم على المصرى ريع ٣١ فدانا و ١٢ سهما باعتبار ريع الفدان الواحد ٢٠٠ ملجم سنويا من تاريخ رفع الدعوى في ٨ من نوفمبر سنة ١٩١٥ لغاية سنة ١٩٢٢ و ريع ٦٠ فدانا و ١ قيراطا و ١٣ سهما من سنة ١٩٢٢ لغاية يونيه سنة ١٩٣١ باعتبار ريع الفدان ٢٠٠ ملجم سنويا . ثالثا — إلزام المطعون عليهم بأن يدفعوا للمصلحة من مالهم الخاص قيمة ريع ٦٠ فدانا و ١ قيراطا و ١٣ سهما من يوليه سنة ١٩٣١ لغاية التسليم باعتبار الفدان ٢٠٠ ملجم سنويا وإلزامهم بالمصاريف ومبلغ ١٠٠ قرش أتعابا للحاماة ورفض ما عدا ذلك من الطلبات . وبتاريخ ١٩ من مارس سنة ١٩٤٤ استأنف المطعون عليهم هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة فقيده بجدولها برقم ٨٠٤ لسنة ٦١ وطلبوا قبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بكامل أجزائه ورفض دعوى المستأنف عليها (الطاعنة) مع إلزامها بالمصاريف عن الدرجتين وأتعاب الحاماة عنهما وبتاريخ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ حكمت محكمة

الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليها وإلزامها بالمصاريف عن الدرجتين ومبلغ ٢٠٠٠ قرش أتعاب محاماة للمستأنفين (المطعون عليهم) وبتاريخ ١٣ من يوايه سنة ١٩٥٤ قررت الطاعنة الطعن بالنقض في هذا الحكم — وبعد استيفاء الطعن اجراءاته أودعت النيابة العامة مذكرة برأيها طالبت فيها نقض الحكم المطعون فيه — وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ وصممت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها وطلبت إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة لنظره بجلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ وفيها صممت النيابة على رأيها سالف الذكر .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون وذلك بتأسيسه قضاءه برفض دعوى الطاعنة على أقوال الشهود الذين سمعهم الخبير أمين سامي والخبراء السابقون عليه — والتي تبينت المحكمة منها أن مورث المطعون عليهم قد تملك أطيان النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية — والتعويل على هذا التحقيق مخالف للقانون — إذ يتعين إجراء التحقيق أمام قاضي الدعوى — وفقا للأوضاع والإجراءات المرسومة في قانون المرافعات لا عن طريق الخبراء الذين يسمعون أقوال الشهود بغير يمين مما يجعل شهادتهم باطلة ولم يكن لمحكمة الموضوع أن تحصل فهم الواقع في الدعوى إلا بالدليل القانوني الذي يجوز الاستدلال به في صورتها .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنة — تأسيسا على ماورد فيه من اكتساب مورث المطعون عليهم ملكية أرض النزاع بوضع اليد عليها المدة الطويلة — وقد أورد في هذا الخصوص أنه ”من حيث إنه مادام وضع اليد المملك بالتقادم المدة الطويلة قد ثبتت من شهادة الشهود وما استخلصته المحكمة من تقارير أهل الخبرة والقرائن المشار إليها آنفا المؤيدة لها — ولم ينقطع وضع اليد هذا لسبب قانوني من أسباب الانقطاع خلافا لما ذهبت إليه محكمة أول درجة في هذا الصدد فلا عبرة بعد هذا بما أشار إليه الخبير أمين سامي ونفس المستأنف عليها“... وإشارة الحكم

المطعون فيه — في خصوص "ما استخلصه من تقارير أهل الخبرة والقرائن المؤيدة لها" عائدة إلى ما سبق له إيراده من قبل في أسبابه من قوله "إن وضع اليد هذا على أرض النزاع واغتصابها مسلم به من المستأنف عليها (الطاعنة) ومقرر من أهل الخبرة في تقاريرهم ومحاضر أعمالهم المقدمة في الدعوى للأسباب المذكورة فيها — ومن بينها معاينة أثر فرش المباني الموجود في الأرض لوايور الرى الذى نقل بعد وضعه إلى جهة أخرى كما هو وارد في معاينة الخبير عبد اللطيف شكرى في ١٩١٧/٢/٩" ومن ذلك يبين أن الحكم المطعون فيه قد اعتمد في قضائه برفض دعوى الطاعنة إلى أدلة وقرائن منها ما استخلصه من أقوال الشهود الذين سمعهم الخبراء بإذن المحكمة وفقا للمادة ٢٢٨ من قانون المرافعات (القديم) فلا تريب على المحكمة إذا اتخذت من أقوال الشهود الذين سمعهم الخبير بغير حلف يمين قرينة ضمن قرائن أخرى على اكتساب مورث المطعون عليهم ملكية أرض النزاع بالتقادم الطويل ولا يشوب حكمها خطأ في القانون لأنها هي لم تسمع الشهود ولم يخافوا أمامها اليمين .

وحيث إن الطاعنة تنعى في الوجه الأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور وفساد الاستدلال لا طراحه مستندات الحكومة وكشوف التملك بدعوى أنه لا محل لها ولا معول عليها — وأنه قد خالف الثابت في الأوراق حين قرآن المصلحة (الطاعنة) لم تستشهد بشهود ينفون ما قرره شهود المطعون عليهم — والحال أن محضر أعمال الخبراء المؤرخ ١٩٢٨/١١/١٧ قد سئل فيه عدد من الشهود الذين تقدمت بهم الطاعنة إليهم . وأجمعوا في شهادتهم على أن مورث المطعون عليهم لم يضع يده على أرض النزاع إلا بعد عملية فك الزمام في سنة ١٩٠٦ ولم يفتن الحكم لهذه الأقوال ولم يعرض لها .

وحيث إن النعى بما ورد في هذا الوجه مردود في شطره الأول بأن قضاء الحكم المطعون فيه مؤسس على اكتساب مورث المطعون عليهم ملكية الأرض موضوع النزاع بوضع يده المدة الطويلة فلا يعيب الحكم اطراحه مستندات الطاعنة التي كانت تستدل بها على أنها كانت هي المالكة أصلا للأطيان قبل

اغتصاب المورث للأرض ووضع يده عليها . ومردود في شطره الثاني — بأن ما ورد في الحكم المطعون فيه من القول ”بأن المستأنف عليها (الطاعة) لم تستشهد بشهود ما ينفون ما قرره شهود الإثبات هؤلاء“ لا يفيد أن محكمة الاستئناف قد فاتها العلم بأن للطاعة شهودا سمعهم الخبراء ودونت أقوالهم في محاضر أعمالهم فلم تطلع على شهادتهم ولم توازنها بشهادة شهود الإثبات — ولكن هذه العبارة تؤدي بمفهومها إلى أن محكمة الاستئناف إنما قصدت إلى القول بأن شهادة شهود الإثبات كانت موضع اطمئنانها — وأنه لم يأت أحد من الشهود بما ينفيها — لهذا ذكرت أنها تطمئن إلى شهادة هؤلاء الشهود — وتراها مؤيدة لإثبات دعوى المستأنفين — كما ذكرت أنه بحسبها أقوال هؤلاء الشهود دليلا على وضع اليد بدون حاجة إلى إعادة التحقيق بمعرفتها من جديد .

وحيث إن الطاعة تنعى بالوجه الثاني من السبب الثاني — على الحكم المطعون فيه القصور في التعقيب لأنه اعتمد في قضائه برفض دعوى الطاعة في أقوال شهود الإثبات الذين جاءت شهادتهم مضطربة مبهمة — لم يحددوا فيها أرض النزاع تحديدا واضحا ولم يبينوا معالمها وحدودها ومن ثم كانت غير متجة في الدعوى كما أنهم في صدد تحديد مدة وضع يد المورث تضاربت أقوالهم مما دعا الخبير أمين سامي إلى عدم التعويل عليها .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه فضلا عن أن تقدير الشهادة مسألة موضوعية لا يصح الجدل فيها أمام محكمة النقض متى كان استخلاص المحكمة سائغا — فإن الطاعة لم تورد لسبب النعي وجه الإبهام في شهادة الشهود ولا التناقض المدعى به وأثر ذلك في الحكم المطعون فيه ومن ثم يكون وجه النعي على غير أساس وحيث إن نعي الطاعة بالوجه الثالث من السبب الثاني حاصله أن محكمة الاستئناف قد أغفلت شأن الإقرار الحاصل من مورث المطعون عليهم بملكية الطاعة لأرض النزاع — الثابت في محضر أعمال الخبراء في سنة ١٩١٨ — فلم تتحدث عن الأثر القانوني لهذا الإقرار — وذلك بصرف النظر عن أنه لم يؤثر في سريان مدة التقادم بالقطع — لحصوله بعد رفع الطاعة للدعوى .

وحيث إن النعى بهذا الوجه مردود بأن الحكم المطعون فيه لم يكن عليه أن
أن يتحدث عن هذا الإقرار وأثره القانوني بعد إذ قضى بإبطال الصلح المشار
إليه في محضر أعمال الخبراء في سنة ١٩١٨ على ما هو ثابت من الوقائع السالف
لمرادها .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس متعينا ورفضه .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، وبحضور الـادة : محمود عماد ، وإبراهيم عثمان
يوسف ، والحسينى العوضى ، ومحمد رفعت المستشارين .

(١٠٥)

الطعن رقم ١١ سنة ٢٤ ق

- (أ) إثبات . محكمة الموضوع . سلطة محكمة الموضوع في تفسير الأحكام التى يحتاج بها لديها
هى السلطة المخولة لها في تفسير سائر المستندات التى تقدم لها .
(ب) حكم "تسيب كاف" . مثال .

١ — سلطة محكمة الموضوع في تفسير الأحكام التى يحتاج بها لديها هى السلطة
المخولة لها في تفسير سائر المستندات التى تقدم لها — فللقاضى إذا ما استند
أمامه إلى حكم أن يأخذ بالتفسير الذى يراه مقصودا منه وليس عليه إلا أن يبين
في حكمه الاعتبارات التى استند إليها في التفسير الذى ذهب إليه .

٢ — إذا كان الواقع في الدعوى أنه بتاريخ ١٨/٥/١٩٢١ تعاقد مورث
المطعمون عليهم مع الشركة الطاعنة على توريد المياه اللازمة لعماراته وقد تم التعاقد
على أساس الاشتراك الشهرى الجزافى — واستمر العمل به إلى أن قام بينه وبين
الطاعنة نزاع مرده أنها أرادت معاملته وفقا لما تسجله العدادات بدلا من
نظام الربط الشهرى الثابت — صدر فيه حكم بتاريخ ٢٦/١/١٩٤١ من محكمة
استئناف الاسكندرية المختاطة قضى بأن تعريفة الاشتراكات الشهرية الملحقة
باتفاقية ٢٧/١/١٨٨٧ واجبة التطبيق على عمارات مورث المطعمون عليهم دون
قيد أو تحفظ خاص بكمية المياه المستهلكة على أساس الاشتراك الشهرى وبصفة
إجمالية جزافية — والقضاء تبعا لذلك بأن يدفع المطعمون عليهم فى الآونة الحاضرة
وبصفة مؤقتة ثمن المياه المستهلكة على أساس عقود الاشتراك الموقع عليها

في ١٨/٥/١٩٢١ مع حفظ حقوقهم في طالب تصحيح حسابهم على أساس اتفاقية ١٨٨٧/١/٢٧ ، وأنه في ٤ من يوليو سنة ١٩٣٨ أبرم اتفاق بين الحكومة والشركة الطاعنة بمقتضاه خوات هذه الأخيرة الحق في فرض نظام الاشتراك بالعداد بالفئات الواردة به على جمهور المستفيعين بدلا من نظام الربط الثابت — صودق عليه بمقتضى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٦ — وكانت محكمة الموضوع قد تحصل لها بأسباب سائغة أقامت عليها قضاءها أن الطاعنة والمطعون عليهم لم يعتدوا باتفاق ٤ من يوليو سنة ١٩٣٨ وأنهم قد سلكوا في المعاملة مسلكا يدل على أنهم قد اعتبروا أن الخصومة قد انحصرت بحكم ١٩٤١/٦/٢٦ الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة واعتمدوه أساسا في علاقتهما عن المدة السابقة على الاتفاق المشار إليه المبرم في ٤ من يوليو سنة ١٩٣٨ والمدة التالية له — حتى صدر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٦ فأقاما علاقتهما على مقتضاه ، فإن في هذا ما يكفي لحمل الحكم ومن ثم فلا جدوى فيما تثيره الطاعنة في سبب النعي من القول بأن ذلك القانون الذي صودق فيه على اتفاق ٤ من يوليو سنة ١٩٣٨ أثر رجعي يجعله نافذا منذ تاريخ إبرامه .

المحكمت

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر .

والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أنه بتاريخ ١٨/٥/١٩٢١ تعاقد مورث المطعون عليهم مع الشركة الطاعنة على توريد المياه اللازمة للعمارات الأربع المملوكة له والمعروفة بعمارات الخديوي الكائنة بشارع عماد الدين بالقاهرة وقد تم التعاقد على أساس الاشتراك الشهري الجزافي — واستمر العمل به إلى أن قام بينه وبين الطاعنة نزاع مرده أن الطاعنة

قامت بتركيب عدادات في العمارات المشار إليها وأرادت معاملته وفقا لما تسجله هذه العدادات — بدلا من نظام الربط الشهري الثابت — فلما رفض أقامت عليه بتاريخ أول مارس سنة ١٩٣٠ الدعوى رقم ٥٨١٩ لسنة ٥٥ ق مختلط بمحكمة مصر المختلطة تطالبه فيها بمبلغ ٨٨٢ ج و ٩١٠ م قيمة ما سجلته العدادات اعتبارا من يوم ١٩٢٩/٣/٢٤ وعدلت هذه المطالبة إلى مبلغ ١٢٢٣ ج و ١٩٠ م ثم إلى مبلغ ١٥١٠ ج و ١٠٠ م — وقضت محكمة مصر المختلطة الابتدائية بتاريخ ١٩٣١/١١/٥ لصالح الطاعنة — بأن لها الحق في تطبيق نظام العدادات وعينت خبيرا لمعاينة العدادات والتحقق من صلاحيتها وانتظام سيرها ثم أصدرت بتاريخ ١٩٣٢/١٢/٢٢ حكما حددت فيه المبلغ الذي تستحقه الطاعنة قبل مورث المطعون عليهم — على الأساس المتقدم ويقضى هذا الحكم بالزامه بأن يدفع لها ١٦٧٧ جنيها و ١٩٠ مليم مع الفوائد . فاستأنف مورث المطعون عليهم الحكمين المتقدم ذكرهما إلى محكمة استئناف الأسمندرية المختلطة بالاستئناف رقمي ١٧٦ لسنة ٥٧ ق مختلط ، ٣٧٦ لسنة ٥٨ ق مختلط وضما معا وصدر فيهما بتاريخ ١٩٤١/٦/٢٦ حكم قضى بإلغاء الحكمين المذكورين — وبأن تعريفة الاشتراكات الشهرية الملحقة باتفاقية ١٨٨٧/١/٢٧ واجبة التطبيق على عمارات المستأنفين (المطعون عليهم) وأن رفض الشركة تطبيقها يعتبر خطأ منها واعتداه على تعهداتها المترتبة على الاتفاقية المذكورة وحكمت بأن تطبيق هذه التعريفة يجب أن تقوم به الشركة بدون أي قيد أو تحفظ خاص بكمية المياه المستهلكة على أساس الاشتراك الشهري وبصفة إجمالية جزائية — والقضاء تبعا لذلك بأن المستأنفين (المطعون عليهم) يدفعون في الآونة الحاضرة وبصفة مؤقتة ثمن المياه المستهلكة على أساس عقود الاشتراك الموقع عليها في ١٩٢١/٥/١٨ مع حفظ حقهم في طلب تصحيح حسابهم على أساس اتفاقية ١٨٨٧/١/٢٧ وفي المطالبة بما دفع زيادة عنها ورفض دعوى الشركة وإلزامها بالمصاريف و ٤٠ ج مقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين . وبتاريخ ١٩٤١/٧/٣١ نبه ورثة ستون على الشركة بدفع فرق ثمن المياه المتجمع في المدة من مارس سنة ١٩٢٩ حتى ١٩٤١/٩/٣٠ وقدره ٣ جنيهات و ٥٧٠ مليا فقامت الشركة

بالدفقة وقد قام ورثة ستون بسداد المستحق عليهم حسب هذا الربط الشهري
الثابت بواقع ٥٦ جنيهًا و ٩٣٠ مليًا شهريًا — وذلك حتى نهاية سبتمبر سنة ١٩٤٦
وبابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩٤٦ تعامل ورثة ستون مع الطاعنة على وفق
ما تسجله العدادات وقد ثارت من جديد بين الطاعنة والمطعون عليهم منازعة
أخرى تتعلق بفترة من الزمان تقع بين ٤ من يولييه سنة ١٩٣٨ و ٢٦ من سبتمبر
سنة ١٩٤٦ — ففي التاريخ الأول (٤ من يولييه سنة ١٩٣٨) أبرم اتفاق بين
الحكومة والشركة الطاعنة — وبمقتضاه خولت هذه الأخيرة الحق في فرض
نظام الاشتراك بالعداد بالفئات الواردة به على جمهور المتفعين بدلا من نظام
الربط الثابت . وفي التاريخ الثاني نشر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٦ بالجريدة
الرسمية وبمقتضاه صودق على اتفاق يولييه سنة ١٩٣٨ واتفاق آخر معدل له أبرم
بين الحكومة والشركة الطاعنة في ١٥ من يونيو سنة ١٩٤٦ ونص في هذا القانون
على أن يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وقد رأت الشركة الطاعنة أن
التصديق على اتفاق يولييه سنة ١٩٣٨ بالقانون سالف الذكر ينحوها الحق في مطالبة
المطعون عليهم بأداء الفرق بين قيمة الربط الشهري الثابت وقيمة ما سجلته العدادات في
خلال الفترة المتقدمة ذكرها و إذ كان المطعون عليهم يرون أنه ليس للشركة الطاعنة وجه
في هذه المطالبة — فقد أقاموا على الشركة الطاعنة الدعوى رقم ٢٦٩٧ لسنة ٧٣ ق
مختلط في ١٨/٨/١٩٤٨ (وقد أحيلت بعد ذلك إلى محكمة القاهرة الابتدائية
وقيدت بها برقم ٢٨١٥ لسنة ١٩٤٩ كلى مصر) — وطلبوا الحكم — أولا —
بأن القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٦ ليس له أى أثر بالنسبة لهم إلا من أول أكتوبر
سنة ١٩٤٦ وذلك فيما يختص بتوريد المياه بالعدادات التخفيضات الموجودة
بأماكنهم المعروفة بعمارات الخديوى الكائنة بشارع عماد الدين وأن تقرر أن
جميع المبالغ التى دفعوها للشركة في ٣٠/٩/١٩٤٦ على أساس الاشتراك الجزافى —
بناء على العقود التى تمت بينهم وبين المدعى عليها (الشركة الطاعنة) هى مبالغ
نهائية ومبرئة للذمة — ثانيا — إلزام المدعى عليها بأن تؤدى لهم مبلغ ١٠١ ج
على سبيل التعويض بسبب موقفها منهم المبني على الكيد والتعسف . وفي أثناء
تظر الدعوى بمحكمة القاهرة الابتدائية (بعد إحالتها إليها) — وبجلسة ٢٤/٤/١٩٥٠

رفعت الشركة الطاعنة دعوى فرعية على المطعون عليهم — بطلب إلزامهم بأن يدفعوا لها مبلغ ٧٤٣٩ ج و ٨١٩ م قيمة الفرق بين ما دفعوه ثمنا لاستهلاك المياه على أساس الربط الشهري الثابت من يوليو سنة ١٩٣٨ إلى سبتمبر سنة ١٩٤٦ وبين ما تستحقه الشركة قبلهم على أساس حساب العدادات مع الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية للسداد وأمس المطعون عليهم دعواهم على أن محكمة الاستئناف المختلط بحكمها الصادر في ١٩٤١/٦/٢٦ قد رفضت دعوى الشركة الطاعنة التي كانت تطالبهم فيها بثن المياه على أساس العداد وقررت في حكمها أن لهم الحق في اختيار طريقة الربط الشهري دون نظام العداد بمقتضى نصوص العقد المبرم بين الشركة والحكومة المصرية في ١٨٦٥/٥/٢٧ — وعلى أنه في أثناء نظر النزاع أمام المحكمة المختلطة أبرم اتفاق ١٩٣٨/٧/٤ الذي يعطى للشركة الحق في فرض نظام العداد على جميع المتفعين في أنحاء القاهرة دون التقيد بنظام الربط الشهري — ثم قالوا إن الاتفاق المذكور لا يسرى عليهم لعدم دستوريته . وأنه في تاريخ ١٩٤٧/٦/٥ حكمت محكمة الاستئناف المختلط (في دعاوى أخرى كانت مقامة من متفعين آخرين ضد الشركة) بأن القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٦ لا يمكن أن يكون له أثر رجعي بالنسبة للمشاركين الذين رفعوا دعواهم قبل صدور هذا القانون والعمل به من ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦ — وأضاف المدعون أنهم دخلوا مع الشركة في نزاع قضائي قبل هذا التاريخ — وورد في الحكم الصادر لصالحهم في ١٩٤١/٦/٢٦ أن على الشركة أن تقبل منهم ثمن المياه على أساس الربط الشهري طبقا لعقود الاشتراك المبرمة في ١٩٣١/٥/١٨ — ومفاد ذلك ألا يكون للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٦ الذي صادق على اتفاق سنة ١٩٣٨ أى أثر بالنسبة لهم إلا من تاريخ تنفيذه في ١٩٤٦/٩/٢ لا من تاريخ إبرام الاتفاق سالف الذكر — وذكروا تبريرا لطلب التعويض أن مسلك الشركة معهم كان كيديا وتعسفيا — لأنها هددتهم بقطع المياه عنهم إذا لم يبادروا بسداد المبلغ الذي تطالبهم به على أساس نظام العداد . وأسست الشركة الطاعنة دعواها الفرعية — ودفاعها في الدعوى المقامة عليها من المطعون عليهم على القول بأن محكمة الاستئناف المختلطة كانت تعلم وقت إصدار حكمها في سنة ١٩٤١ في المرفوع من المطعون عليهم

وجود اتفاق سنة ١٩٣٨ ولكنها لم تتعرض للفصل في دستورية أو سريان ذلك الاتفاق وقد دعاها ذلك لأن تنص صراحة في حكمها على أن يقوم ورثة ستون "بصفة مؤقتة" بدفع قيمة الاستهلاك على أساس الربط الشهري — وأن ما قرره محكمة الاستئناف المختلطة بعد ذلك من مبادئ في حكمها الصادر بتاريخ ١٩٤٧/٦/٥ والتي أعطت بموجبها الحق لبعض المشتركين في استرداد ما دفعوه لا ينطبق على المدعين لأنهم لم يرفعوا على الشركة دعوى تمسكوا فيها ببطلان اتفاقية سنة ١٩٣٨ قبل المصادقة عليها — بل إن الشركة هي التي رفعت عليهم الدعوى في سنة ١٩٣٠ تطلب فيها إلزامهم بالمحاسبة على أساس العدادات وانتهى هذا النزاع في سنة ١٩٤١ — وأن حكم محكمة الاستئناف المختلط الصادر في ١٩٤٧/٦/٥ قصر حق المطالبة باسترداد ما دفع زيادة عن الربط الشهري على الذين أقاموا دعواهم قبل ١٩٤٦/٩/٢ تاريخ نشر القانون المشار إليه في الجريدة الرسمية — أو الذين تدخلوا في الدعوى القائمة قبل ذلك التاريخ — ولم يكن المطعون عليهم من بين هؤلاء — وإذ أنه قد صودق على الاتفاق المبرم في سنة ١٩٣٨ بأثر رجعي بمقتضى القانون ١٢٧ لسنة ١٩٤٦ فإن ذمتهم لا تكون بريئة إلا بأداء الفرق بين حساب الربط الشهري الثابت والربط بالعداد — وذكرت الشركة الطاعنة أن تصرفاتها إزاء المطعون عليهم لم تصدر عن تعسف أو كيد فليس ثمة مسوغ لطلب التعويض وبتاريخ ١٦ من أبريل سنة ١٩٥١ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية . أولا : في الدعوى الأصلية برفضها وألزمت المدعين (المطعون عليهم) بمصاريفها . ثانيا : في الدعوى الفرعية بإلزام المدعى عليهم (المطعون عليهم) بأن يؤدوا للمدعية (الشركة الطاعنة مبلغ ٧٤٣٩ جنيهًا و ٨١٩ مليًا مع الفوائد القانونية لذلك المبلغ بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٩٥٠/٤/٢٤ حتى تمام السداد وألزمتهم مصروفاتها . ثالثا : إلزام المدعين (ورثة جاك ستون) بمبلغ ٥٠٠ قرش أتعابا للحاماة لشركة مياه القاهرة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . وبتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٥١ استأنف المطعون عليهم هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة وقيد فيها برقم ٤٨٦ لسنة ٦٨ ق — وطلبوا الحكم بقبول الاستئناف

شكلا وفي الموضوع بأنه يستند إلى أساس سليم و بالتالى القضاء بإلغاء الحكم المستأنف بكافة أجزائه والحكم بأن القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٦ ليس له أثر فيما يختص بتوريد المياه بالعداد بالنسبة للمستأنفين إلا من أول أكتوبر سنة ١٩٤٦ و بالتالى التقرير بأن المبالغ المدفوعة منهم بما فيها قسط المدة المنتهية في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٦ على أساس الاشتراك الجزافى طبقا للعقود المبرمة بين طرفي الخصومة ولحكم محكمة الاستئناف المختلط الصادر في ١٩٤١/٦/٢٦ هي مبالغ دفعت نهائيا ومبرئة للذمة والحكم بإلزام شركة مياه القاهرة بأن تدفع إلى المستأنفين مبلغ ١٠١ ج على سبيل التعويض عن موقفها ودفاعها المبنيين على الكيد والتعسف .

رابعا : الحكم برفض الدعوى الفرعية المقامة من المستأنف عليها بالمطالبة بمبلغ ٧٤٣٩ جنيها و ٨١٩ مليا لعدم استنادها إلى أساس صحيح . خامسا : إلزام شركة مياه القاهرة بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة عن درجتى التقاضى . و بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٥٣ حكمت محكمة استئناف القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف فيما يختص برفض دعوى براءة الذمة وحكمت بأن القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٦ ليس له أثر فيما يختص بتوريد المياه بالعداد بالنسبة للمستأنفين إلا من تاريخ ١٩٤٦/٩/٢ وأن المبالغ المدفوعة من المستأنفين بما فيها المدفوع منهم لغاية أول سبتمبر سنة ١٩٤٦ على أساس الاشتراك الجزافى طبقا للعقود المبرمة بين طرفي الخصومة ولحكم محكمة الاستئناف المختلط الصادر في ١٩٤١/٦/٢٦ هي مبالغ مبرئة للذمة — وتأييد الحكم المستأنف فيما يختص برفض دعوى التعويض المرفوعة من المستأنفين ضد المستأنف عليها (شركة المياه) وإلزام المستأنفين بالمصاريف الخاصة بها — . وتعديل الحكم فيما يختص بالدعوى الفرعية المقامة من المستأنف عليها وإلزام المستأنفين بأن يدفعوا للشركة مبلغ ٤٦ جنيها و ٤٣٠ مليا والمصاريف المناسبة لهذا المبلغ — وإلزام شركة المياه المستأنف عليها ببقاى المصاريف عن الدعويين الأصلية والفرعية وأتعاب المحاماة عن الدرجتين وقدرتها بمبلغ أربعين جنيها تدفع للمستأنفين . و بتاريخ ١٠ من يناير سنة ١٩٥٤ طعنت الطاعنة في هذا الحكم بالنقض . وبعد استيفاء الطعن إجراءاته أبدت النيابة العامة رأيها بمذكرة طلبت فيها إلى دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى

هذه الدائرة لنقض الحكم المطعون فيه في خصوص السبب الثالث — وعرض الطعن على دائرة الفحص بجلسة ٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ وأثبت في محضر الجلسة على لسان الحاضر عن إدارة قضايا الحكومة أن الحكومة حلت محل شركة مياه القاهرة طبقا للقانون وصممت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة بجلسة ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٨ وفيها صممت النيابة العامة على رأيها السالف ذكره .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه فساد تأويله للحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٩٤١/٦/٢٦ . بما قرره من أن هذا الحكم قد قضى بتصفية النزاع بين شركة المياه وورثة مستون نهائيا — وبما رتبته على هذا التأويل الخاطيء من وجوب محاسبة المطعون عليهم على أساس الربط الشهري الثابت في المدة بين يولييه سنة ١٩٣٨ و ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦ . وقد خالف الحكم المطعون فيه بذلك صريح ما قضى به الحكم المختلط من أن المحاسبة على أساس الربط الشهري الثابت إنما هي ” الآن وبصفة مؤقتة ” — وقد راعت المحكمة المختلطة وقت إصدار هذا الحكم — أن تمت اتفاقا جديدا عقدته الحكومة مع شركة المياه في ٤ يولييه سنة ١٩٣٨ يفرض على الشركة محاسبة المستهلكين على أساس العدادات . فكان من الحتم أن تنص على التوقيت . وليسجم قضاؤها في هذا النزاع مع ما أصدرته في ذات اليوم من أحكام في المنازعات التي تارت بين الشركة وفريق آخر من المتفعين والتي طلبوا فيها استرداد ما دفعوه للشركة على أساس العدادات زائدا عما يستحق عليهم طبقا للربط الشهري الثابت . وتمسكوا في منازعاتهم ببطلان اتفاق سنة ١٩٣٨ . وقد أقر المطعون عليهم أنفسهم هذا التفسير — كما يبين من مطالعة صحيفة الاستئناف المرفوع منهم عن الحكم الابتدائي وعلى أساس ما تقدم من تأويل خاطيء لحكم محكمة الاستئناف المختلطة المشار إليه يكون الحكم المطعون فيه — قد تمثلت فيه مخالفة القانون في المادة ٤٠٥ من القانون المدني ، وحاصل السبب الثاني أن الشركة الطاعنة أبدت إلى محكمة الاستئناف أن تنفيذها للحكم المختلط الصادر في سنة ١٩٤١ لا يصح أن يعتبر تسليما من جانبها بأن النزاع بينهما وبين آل ستون

حول ثمن المياه وكيفية احتسابه قد بت فيه نهائيا — فإن قضاء ذلك الحكم يتضمن شطرين مستقلين مختلفين أولهما — متعلق بكيفية المحاسبة على ثمن المياه — وهذا هو ما راعت المحكمة المختلطة في خصوصه أن يكون على أساس الاشتراك الشهري "بصفة مؤقتة"، وما كان لها أن تقرر أن تكون المحاسبة على هذا الأساس بصفة نهائية بعد إذ قررت في القضايا المماثلة بالوقف حتى يفصل دستوريا في شأن اتفاق سنة ١٩٣٨ — وثانيهما — ينصب على ما ادعاه آل ستون من أن الشركة تمحاسبهم (في نطاق عقد الامتياز المعدل في سنة ١٨٨٧) على فئات أعلى مما ورد بهذا العقد — استنادا إلى عقد سنة ١٩٢١ المبرم بينهما وينبغي إذن أن تكون المحاسبة على أساس الفئات الأولى لا الثانية وأن يكون لهم الحق في استرداد الفرق — وهو ما أقرتهم عليه محكمة الاستئناف المختلطة — ولا تعارض مطلقا بين القول بمعاملة المطعون عليهم بالفئات الواردة في عقد الامتياز — والقول بأن تكون المعاملة على هذا الأساس "بصفة مؤقتة" — صرhone بما يستقر عليه الأمر دستوريا في شأن اتفاق سنة ١٩٣٨ . وقد عرضت محكمة الاستئناف بحكمها المطعون فيه لهذا الذي أدلت به الشركة الطاعنة فلم تواجهه بأكثر من القول بأنه غير مستساغ وغير مقبول وهو رد قاصر ولا مقنع فيه — وغير المستساغ حقيقة وفعلا هو أن ينسب الحكم المطعون فيه إلى الحكم المختلط أنه قد بت في النزاع نهائيا على أساس الربط الشهري الثابت رغم وجود اتفاق سنة ١٩٣٨ بينما تكون نفس المحكمة المختلطة قد رأت في القضايا المماثلة أن توقف البت في طلب الاسترداد وتجعله مرتهنا بما يؤول إليه أمر الخلاف الدستوري في شأن اتفاق سنة ١٩٣٨ — كما أن محكمة الاستئناف إذ عرضت لوجهة النظر التي أبدتها المطعون عليهم في تأويل مضمون الحكم المختلط المشار إليه لم ترد أيضا على القول بأن "هذا التفسير معقول جدا ومطابق للواقع ويتمشى مع طلبات المستأنفين أمام محكمة الاستئناف المختلط وما قضت به هذه المحكمة" — وهذا التسبيب هو الآخر قاصر إذ هو لا يعدو أن يكون مجرد امتحسان — ولا يكفي أساسا لبناء الحكم عليه — كذلك كان الحكم المطعون فيه متخاذل الأسباب إذ استند في قضائه على أن الشركة الطاعنة قد سلمت

في مذكرة المقدمة لمحكمة أول درجة بأن الحكم المختلط قد قضى نهائيا في النزاع بينما أنه أورد في أعقاب هذا القول — أن الشركة قد استدركت فأضافت تحفظا لا تتفق والقول بالتسليم .

وحيث إن النعي بهذين السببين — مردود بأنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف بعد أن استعرضت وجهة نظر الطرفين فيما ادعاه كل منهما في دعواه — وفيما دفع به دعوى خصمه — خلصت إلى القول "بأنه يتعين عليها للفصل في هذا النزاع بحث المسألتين الآتي بيانهما : أولا — مدى الحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلط لمصلحة المستأنفين في ١٩٤١/٦/٢٦ في الاستئنافين ٥٧/١٩٦ ق و ٥٨/٣٧٦ ق وهل فصل نهائيا في النزاع بين المستأنفين ومورثهم وشركة المياه أم أن ذلك الفصل كان مؤقتا وتفسير كلمة "مؤقتا" الواردة في ذلك الحكم . ثانيا — مدى الحكم الاستئنافي المختلط الصادر في ١٩٤٧/٦/٥ وأثره على ورثة سيتون في النزاع القائم بينهم وشركة مياه القاهرة وتفسيره للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٦ وهل لهذا القانون أثر رجعي فيما يختص باتفاق ١٩٣٨/٧/٤ وهل هذه الرجعية مطلقة وهل طعن ورثة سيتون على اتفاقية ١٩٣٨/٧/٤ واعتراضوا عليها أم سلبوا بها" وفي خصوص المسألة الأولى — استعرضت محكمة الاستئناف — ما أثبتته محكمة الاستئناف المختلطة في حكمها الصادر في ١٩٤١/٦/٢٦ — سردا لوقائع الدعوى التي رفعتها شركة المياه على مورث المطعون عليهم — بمحكمة مصر الابتدائية المختلطة — وما حكمت به هذه المحكمة ابتدائيا — وما كان من استئناف جاك سيتون لهذا الحكم — ثم ما قضت به محكمة الاستئناف المختلطة — وأوردت هذا المنطوق بكامل عباراته على النحو الذي سلف إيراده عند سرد الوقائع في هذا الطعن ثم قالت إنه "قد تبين من الاطلاع على صورة هذا الحكم .. أن ما قضت به محكمة الاستئناف المختلطة كان مطابقا تماما لما طلبه الأستاذ صيداوى محامى المستأنفين (المطعون عليهم) وعلى الأخص فيما طلبه خاصا بأن يدفع المستأنفون في الوقت الحاضر ومؤقتا على أساس عقود ١٩٢١/٥/١٨ وحفظ الحق لهم في تعديل الحساب على أساس تعريفة ١٨٨٧/١/٢٧ واسترداد ما يكون قد دفع زيادة . . . " وبعد

أن أثبت الواقع على هذا النحو في شأن ما أبداه الأستاذ صيدناوى أمام محكمة الاستئناف المختلطة . عرضت لما أدلى به المطعون عليهم أمامها — من تفسير لإبداء الطلبات على هذه الصورة من قبل محاميهم فقالت ” وقد قال المستأنفون تفسيراً لهذا الطلب في مذكراتهم أمام هذه المحكمة أن مقدار ما دفعوه طبقاً لعقود ١٨/٥/١٩٢١ زائداً عن تعريفة ٢٧/١/١٨٨٧ لم يكن معلوماً تماماً لهم وطلبوا الحكم مؤقتاً على أساس ١٨/٥/١٩٢١ مع حفظ الحق في تعديل الحساب على أساس تعريفة ٢٧/١/١٨٨٧ واسترداد ما يكون قد دفع زيادة وأنهم فعلاً قاموا عند إعلان الحكم فى ٣١/٧/١٩٤١ بعمل الحساب وإعلان شركة المياه به بمقتضى إعلان بمعرفة المحضر ر. ريستون . أوضحوا به الحساب لغاية آخر سبتمبر سنة ١٩٤١ ويتضح منه أنهم دائنون لشركة المياه بمبلغ ٣ جنيهات و ٥٧٠ ملياً قامت الشركة بدفعه مع المصاريف المحكوم بها ” ثم عقيبت محكمة الاستئناف على هذه الوقائع جميعها بما رآته فى شأنها فذكرت — أن ما أدلى به المستأنفون (المطعونون عليهم) من ” هذا التفسير معتول جداً ومطابق للواقع ويتشئ مع طلبات المستأنفين أمام محكمة الاستئناف المختلطة وما قضت به هذه المحكمة إذ ألغت الحكيم المستأنفين الصادرين لمصلحة شركة المياه وأجابت المستأنفين إلى طلباتهم ورفضت دعوى شركة المياه وألزمتها بالمصاريف وأتعاب المحاماة عن الدرجتين ” — وأضافت تدعيماً لوجهة نظرها فى هذا الخصوص قولها ” ولو كانت محكمة الاستئناف المختلطة قد قصدت ما ذهبت إليه شركة المياه من أن المقصود بعبارة (مؤقتاً وفى الوقت الحاضر) هو أنها أوقفت تصفية النزاع نهائياً إلى ما بعد تصفية الخلاف الدستورى الذى قام حول اتفاقية ٤/٧/١٩٣٨ — لو كان هذا هو ما قصده محكمة الاستئناف المختلطة لما صدر حكمها بهذه التعبيرات الفاصلة الحاسمة بوجوب احترام شركة المياه لاتفاقية ٢٧/١/١٨٨٧ بدون أى قيد أو تحفظ — ولما قضت بإلغاء الحكيم المستأنفين وألزمتها بالمصاريف وأتعاب المحاماة عن الدرجتين ” ثم قالت ” والواقع أن تأويل شركة المياه لعبارة (مؤقتاً وفى الوقت الحاضر) إنما هو تأويل غير مستساغ وغير مقبول وقد ساءت شركة مياه القاهرة فى مذكرتها المقدمة بجلسة ٢٤/٤/١٩٥٠ أمام محكمة أول درجة بالصفحة الخامسة بأن الحكم

الصادر في ١٩٤١/٦/٢٦ قد قضى نهائياً في النزاع المطروح أمام المحكمة برفض دعوى الشركة في محاسبة ورثة سيئون على أساس العدادات ولكنها استدركت بعد ذلك فاضافت عبارة (وسمح لهم بأن يحاسبوا الشركة مؤقتاً على أساس الربط الثابت) وظاهر مما تقدم أن عبارات الحكم لا تسمح بقبول وجهة نظر الشركة وتفسيرها الخاطيء، ويبين مما تقدم أن محكمة الاستئناف قد استظهرت الأمر الذي عاجله الحكم المختلط الصادر في سنة ١٩٤١ وخلصت إلى أن هذا الحكم قد بت في النزاع القائم بين الطاعنة والمطعون عليهم بتا نهائياً بوجوب أن تكون المعاملة بالربط الشهري الثابت لا بالعدادات كما أوضحت محكمة الاستئناف أن المراد بعبارة (مؤقتاً وفي الوقت الحاضر) التي تنازع الطرفان على مدلولها — لا يراد بها قطعاً تعليق البت في الخصومة على نتيجة الفصل فيما ثار من نزاع حول دستورية اتفاق سنة ١٩٣٨ وهو أمر خارج عن الخصومة ولم يطرحه أى من الطرفين عليها ولم ترد إشارة عنه في ذلك الحكم. بل المراد هو الاستجابة لطلبات المستأنفين (المطعون عليهم) التي حددها أمام المحكمة المذكورة محاميهم وقد استدلت محكمة الاستئناف على ما تقدم جميعه بما أوردته في أسباب حكمها من اعتبارات سائغة معقولة مؤدية إلى ما رأت أنه هو حقيقة المقصود من ذلك الحكم فلا محل مع ذلك للنعي على حكمها بالقصور — كذلك لا محل للنعي على قضائها بخالفة القانون بمقولة إنها قد خالفت بهذا النظر قوة الأمر المقضى بالنسبة ” للحكم المختلط “ ذلك أن سلطة محكمة الموضوع في تفسير الأحكام التي يحتج بها لديها هي السلطة المخولة لها في تفسير سائر المستندات التي تقدم لها . فللقاضى إذا ما استند أمامه إلى حكم أن يأخذ بالتفسير الذي يراه مقصوداً منه وليس عليه إلا أن يبين في حكمه الاعتبارات التي استند إليها في التفسير الذي ذهب إليه .

وحيث إن السبب الثالث حاصله أن الحكم المطعون فيه قد خالف أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٦ وأخطأ في تفسيره — وفي بيان ذلك ذكرت الطاعنة أن الحكم الابتدائي الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية قد عرض لنصوص القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٦ فأوضح أن هذا القانون الذي قضى

في مادته الأولى بالمصادقة على اتفاق سنة ١٩٣٨ يجعل هذا الاتفاق ساريا بأثر رجعي سريانا صحيحا من تاريخ إبرامه وأنه لا يجوز استثناء أى فريق من المتفعين من الخضوع لأحكامه في المدة ما بين يولييه سنة ١٩٣٨ و ٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ — وهذا النظر سديد ويتفق مع القاعدة الأساسية التي تحكم نظام المرافق العامة والتي تقضى بوجوب المساواة التامة في المعاملة بين المتفعين بتلك المرفق . وقد جانب الحكم المطعون فيه هذا النظر الصحيح — فقضى على خلافه بأن للمطعون عليهم الحق في ألا يعاملوا بمقتضى أحكام اتفاق سنة ١٩٣٨ إلا ابتداء من تاريخ ٢ من سبتمبر سنة ١٩٣٨ مستندا في ذلك إلى استغياط غير قويم استمده من حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ١٩٤٧/٦/٥ مبناه أنهم يفيدون من ذلك الحكم — ويسرى عليهم ما يسرى على المتفعين الآخرين الذين صدر هذا الحكم المختلط في مصالحهم مع أنه بالرجوع إلى ذلك الحكم يبين منه أنه مع إقراره بأن للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٦ أثرا رجعيا — إلا أن هذا الأثر لا ينصرف إلى طائفة المتفعين الذين رفعوا منازعتهم إلى القضاء قبل يوم ١٩٤٦/٩/٢ — فهؤلاء ينحسر عنهم هذا الأثر الرجعي . إذ لا يجوز للسلطة التشريعية أن تتدخل لدى القضاء في شأن دعوى مطروحة عليه — ويبين من هذا أن محكمة الاستئناف المختلط إنما قصرت هذا الأثر على تلك الطائفة التي كانت قضاياها معلقة أمامها وموقوفة حتى يبت في النزاع الخاص بدستورية اتفاق سنة ١٩٣٨ — ولكن المطعون عليهم لم يكونوا طرفا في هذه القضايا — ولا متدخلين فيها — ولم يتمسكوا بدستورية اتفاق سنة ١٩٣٨ — وليس الأمر في هذا الخصوص أمرا يجوز فيه القياس — حتى يقال — كما ورد بالحكم المطعون فيه — إن مركز هؤلاء المطعون عليهم أفضل كثيرا من مركز المتفعين الذين تمسكوا بدستورية اتفاق سنة ١٩٣٨ — ذلك أن المجال الذي حسرت فيه محكمة الاستئناف المختلطة الأثر الرجعي عن هذه الطائفة من المتفعين . هو مجال استثناء فلا محل لإعمال القياس لانتفاء العلة التي بنى عليها . ذلك إلى ما وقع في الحكم المطعون فيه من خلط في فهم الواقع أدى به إلى أن يسند للطائفة المتناقص في موقفها — فقرر أنها زعمت تارة أن الحكم المختلط

الصادر في سنة ١٩٤١ قد فصل في النزاع مؤقتا وأرجأ الفصل نهائيا إلى ما بعد تصفية الخلاف حول دستورية اتفاق سنة ١٩٣٨ — ثم عادت وزعمت تارة أخرى بعد الفصل في هذا الخلاف أن آل ستون لم يطعنوا قط على هذا الاتفاق وواقع الأمر أن الشركة لم تناقض في موقفها والتزمت دائما دفاعا قائما على صورة واحدة هي أن العلة الوحيدة لهذا الاستثناء الوارد بحكم محكمة الاستئناف المختلطة في سنة ١٩٤٧ هو تمسك المتفعين الذين كانت قضاياهم معلقة أمام ذلك القضاء بعدم دستورية اتفاق يوليو سنة ١٩٣٨ وحماية السلطة القضائية من تدخل السلطة التشريعية في القضايا المرفوعة طبقا لنص المادة ١٢٤ من الدستور "الملغى" ولا مجادلة في أن المطعون عليهم لم يكونوا من هذه الطائفة .

وحيث إن النعي بهذا السبب مردود بأنه غير منتج — ذلك أن محكمة الاستئناف قد أقامت قضاءها لصالح المطعون عليهم على سبب آخر يكفي لإقامته ذلك أن حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ١٩٤١/٦/٢٦ قد صار تنفيذه عن مدة لاحقة على شهر يوليه سنة ١٩٣٨ واستمر هذا التنفيذ من جانب الطرفين وأن النتيجة اللازمة لذلك هي أن الطرفين اتفقا على استمرار المعاملة بالربط الشهري الثابت حتى بعد شهر يوليه سنة ١٩٣٨ وقد تنفذ هذا الاتفاق واستمر العمل به حتى ١٩٤٦/٧/١٦ الذي دفع فيه المستحق للشركة حتى نهاية شهر سبتمبر سنة ١٩٤٦ على أساس الربط الشهري الثابت يبين من ذلك أن محكمة الموضوع قد تحصل لها بهذه الأسباب السائغة التي أقامت عليها قضاؤها أن الطاعنة والمطعون عليهم لم يتدوا باتفاق يوليو سنة ١٩٣٨ وانهم قد سلكوا في المعاملة مسلكا يدل على أنهم قد اعتبروا أن الخصومة قد انحسرت بحكم ١٩٤١/٦/٢٦ الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة واعتمدوه أساسا في علاقتهما عن المدة السابقة على الاتفاق المشار إليه المبرم في ٤ من يوليو سنة ١٩٣٨ والمدة التالية له — حتى صدر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٦ فأقاما علاقتهما على مقتضاه وفي هذا ما يكفي لحمل الحكم فلا جدوى فيما تثيره الطاعنة في سبب النعي من القول بأن ذلك القانون الذي صودق فيه على اتفاق ٤ من يوليه سنة ١٩٣٨ أثرا

رجعيا بجعله نافذا منذ تاريخ إبرامه ولا جدوى كذلك فيما تثيره الطاعنة أيضا .
خاصا بأن المطعون عليهم لم يكونوا طرفا في حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر
في ١٩٤٧/٦/٥ ولا متدخلين في المنازعات التي صدر فيها هذا الحكم . وليس
لهم أن يستفيدوا مما ورد به خاصا باستثناء طائفة من المتفعين من الأثر الرجعي
للقانون المشار إليه آنفا .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس متعينا ورفضه .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود دياب المستشار ، وبحضور السادة : عثمان رمزي ، ومحمد متولى غنم ،
وابراهيم عثمان يوسف ، والحسين العوضي المستشارين .

(١٠٦)

الطعن رقم ٨٢ سنة ٢٤ ق

(١) سورية "سلطة محكمة الموضوع ورقابة محكمة النقض" استخلاص المحكمة استخلاصاً عاماً
من أدلة الدعوى أن العقد صوري . النعى عليها في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

(ب) سورية . الحكم بصورية عقد يزيل أثره . لإسراع الطريق أمام عقد آخر محكوم بصحة
التوقيع عليه للقيام بالإجراءات المؤدية إلى نقل الملكية .

(ج) عقد "تفسير العقد" . محكمة الموضوع . حق محكمة الموضوع في تفسير العقود
واستظهار نية طرفيها مادام نفاذها في ذلك يقوم على أسباب سائغة وطالما أنها لم تخرج
في تفسيرها للعقد واستظهار نية المتنافدين عن المعنى الظاهر لعبارة .

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من الوقائع والأدلة والقرائن
التي ساقها أن العقد موضوع الدعوى صوري حرر بين عاقلين بطريق التواطؤ ،
وكانت تلك القرائن والأدلة تؤدي عقلاً إلى ما انتهى إليه ، فإن النعى على الحكم
في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن خلص إلى صورية العقد المحرر بين
الطاعين ، عقب على ذلك بأن هذا العقد الصوري وقد زال أثره فإن الطريق
ينفسح أمام العقد الصادر للمطعون عليها الأولى والمحكوم بصحة التوقيع عليه
للقيام بالإجراءات المؤدية إلى نقل الملكية ، فإن هذا الذي قرره الحكم لا يشوبه
خطأ في القانون .

٣ — تفسير العقود واستظهار نية طرفيها أمر تستقل به محكمة الموضوع مادام قضاؤها في ذلك يقوم على أسباب سائغة وطالما أنها لم تخرج في تفسيرها للعقد واستظهار نية المتعاقدين عن المعنى الظاهر لعباراته ، فإذا كانت عبارات العقد المحرر بين الطاعنة الأولى والمطعون عليها الأولى على ما أورده الحكم المطعون فيه تؤدي في مدلولها الظاهر إلى أن اتفاقا تم بين الطرفين على القدر المبيع والتمن وشروطه مما يوفر للعقد صفة البيع بكافة شروطه معلقا على شرط إتمام التعاقد بين الطاعنة الأولى وبين مصلحة الأملاك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى اعتبار هذا العقد في القليل وعدا بالبيع ، وكان ذلك لا يؤثر في النتيجة التي خلص إليها لأن الوعد بالبيع يأخذ حكم البيع ، فإن النعي على الحكم بالخطأ في تكييف العقد يكون على غير أساس .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ٣٨٢٤ سنة ١٩٤٨ أمام محكمة القاهرة الابتدائية على الطاعنين والمطعون عليها الثانية طلبت فيها الحكم بإبطال العقد الصادر من الطاعنة الأولى إلى الطاعن الثاني والمؤرخ ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٤ والمتضمن بيعها إليه ثلاثة عشر فدانا الميمنة بصحيفة الدعوى واعتباره كأن لم يكن والغاء التسجيلات المتوقعة على هذا القدر والزام الطاعنين الأولى والثاني بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة — وأسست دعواها على أن الطاعنة الأولى كانت قد قدمت في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٠ طلبا إلى المطعون عليها الثانية " مصلحة الأملاك " أبدت فيه رغبتها في شراء ثلاثة عشر فدانا

بناحية دشطوط مركزيا من الأطيان التي كانت مملوكة لزوجها ونزعت ملكيتها ورست على الشركة العقارية المصرية لحساب الحكومة في ٨ من يونيه سنة ١٩٣٢ وكان ذلك الطلب تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٣٥ بخصوص صيانة الثروة العقارية . وقد وافقت المطعون عليها الثانية على هذا الطلب وحرر عقد بيع ابتدائي بينهما وبين الطاعنة الأولى في فبراير سنة ١٩٤٢ حدد فيه ثمن الصفقة بمبلغ ١٦٧٥ جنيها و ٣٠ مليا سددت الطاعنة الأولى منه مبلغ ١٢٠ جنيها و ٦٤٠ مليا وقسط الباقي على خمسة وثلاثين سنة وكانت الطاعنة الأولى قد اتفقت مع المطعون عليها الأولى به في أول نوفمبر سنة ١٩٤١ على أن تتنازل الأولى إلى الثانية عن نصف القدر المسترد وعلى أن تدفع الثانية إلى مصلحة الأملاك مبلغ ثمانين جنيها قيمة الباقي في ذمة الطاعنة الأولى للمصلحة وتعهدت الطاعنة الأولى في هذا التنازل بأن تنقل إلى المطعون عليها الأولى ملكية نصف القدر المسترد بعد أن يتم تحرير العقد النهائي بين الطاعنة الأولى ومصلحة الأملاك ووقع الطاعن الثاني على هذا العقد بصفته شاهدا كما وقع بهذه الصفة على العقد الصادر من مصلحة الأملاك إلى الطاعنة الأولى في فبراير سنة ١٩٤٢ — وأضافت المطعون عليها الأولى أنها أوفت بما تعهدت به ثم رفعت الدعوى رقم ٣٣٩٥ سنة ٤٣ كلى مصر طلبت الحكم بصحة توقيع الطاعنة الأولى على عقد أول نوفمبر سنة ١٩٤١ فطعن في الأخير بالتزوير وقضى ابتدائيا واستئنافيا برفض دعوى التزوير وقضى لها بصحة التوقيع في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ وكانت قد سجلت صحيفة دعوى صحة التوقيع في ٨ من يناير سنة ١٩٤٥ وأثناء قيام الخصومة في هذه الدعوى الأخيرة حررت الطاعنة الأولى إلى زوجها الطاعن الثاني في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٤ عقدا ببيع الثلاثة عشر فدانا جميعها مقابل ثمن قدره ٣٠٠ جنيها ورفع الطاعن الثاني الدعوى رقم ٢٩٥٩ سنة ١٩٤٧ أمام محكمة السيدة ضد الطاعنة الأولى ومصلحة الأملاك طلب فيها الحكم بصحة ونفاذ عقد ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٤ وسجل صحيفتها في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ فقضى له بما طلب ابتدائيا واستأنفت مصلحة الأملاك فقضى في الاستئناف رقم ٣٦٧ سنة ٤٨ مستأنف مضر بالقضاء الحكم

وبرفض الدعوى — وانتهت المطعون عليها الأولى الى أن عقد ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٤ عقد صوري صورية مطالقة وطلبت لهذا الحكم بإبطاله — ومحكمة القاهرة الابتدائية بعد أن سمعت الدعوى حكمت في ٧ من أبريل سنة ١٩٥٢ برفضها فاستأنفت المطعون عليها الأولى هذا الحكم وقيد الاستئناف برقم ٥٤١ سنة ٦٩ ق استئناف القاهرة — وفي ١٠ من يناير سنة ١٩٥٤ قضت محكمة الاستئناف "بالغاء الحكم المستأنف وأبطال العقد المؤرخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٤" (والتاريخ الصحيح ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٤) الصادر من الطاعنة الأولى الى الطاعن الثاني فيما يختص بنصف الثلاثة عشر فدانا الموضحة الحدود والمعالم بصحيفة افتتاح الدعوى والصادر عنه عقد التنازل المؤرخ في أول نوفمبر سنة ١٩٤١ المحرر بين الطاعنة والمطعون عليها الأولى "وأقامت المحكمة قضاءها على أن عقد ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٤ عقد صوري حرر بطريق التواطؤ بين عاقيه بقصد حرمان المطعون عليها الأولى من تنفيذ الحكم الصادر لها في دعوى صحة التوقيع رقم ٣٣٩٥ سنة ١٩٤٣ كلى مصر. فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض . وبعد إتمام الإجراءات قدمت النيابة مذكرة طلبت فيها إحالة الطعن الى هذه الدائرة لأنه مرجح نقضه وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وصممت النيابة على رأيها وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن الى هذه الدائرة بجلسة ٦ من مارس سنة ١٩٥٨ حيث أجل نظره بجلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٥٨ لإخطار طرفي الخصومة ثم أجل أخيرا الى جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ وفيها صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب يتحصل أولها في النعي على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون . وفي بيان ذلك يقول الطاعنان إن الحكم انتهى في قضائه بصورية العقد الصادر من الطاعنة الأولى الى الطاعن الثاني في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٤ في خصوص نصف القدر المبيع وأقام قضاءه على أسباب تجعل في عدم تناسب الثمن الوارد بالعقد مع القيمة الحقيقية للعقار المبيع وفي أن الطاعن الثاني كان يعلم عند تحرير هذا العقد بالتعاقد السابق بين الطاعنة الأولى والمطعون عليها الأولى بدلالة توقيعه عليه كشاهد — أقام الحكم قضاءه على ذلك في حين

أن الطاعن الثاني التزم في العقد الصادر إليه من الطاعنة الأولى بسداد المستحق من الثمن لمصلحة الأملاك وأنه دفع فعلا من هذا الثمن مبلغ ٧٢١ جنيها و ٨٠ مليا فضلا عن مبلغ الـ ٣٠٠ جنيه التي دفعها للطاعنة الأولى عند تحرير العقد مما لا يمكن معه القول بعدم تناسب الثمن المبين بالعقد مع القيمة الحقيقية للعقار المبيع — كما أن الحكم لم يبين كيف أن علم الطاعن الثاني بالتعاقد السابق مع المطعون عليها الأولى من شأنه أن يجعل العقد الصادر للطاعن الثاني صوريا — وفضلا عن هذا فقد وقع الحكم في تناقض إذ بينما يقرر أن الثمن الوارد بالعقد لا يتناسب مع قيمة العقار إذ به يقرر أن الطاعن الثاني دفع إلى الطاعنة الأولى مبلغ ٣٠٠ جنيه وتعهد بسداد كل ما هو مستحق على الأعيان المباعة لمصلحة الأملاك .

وحيث إن هذا النعي مردود بما أورده الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاءه من " أن الطاعن الثاني كان يعلم تمام العلم بظروف استرداد الطاعنة الأولى ما يخصها من أطيان زوجها المتزوج ملكيتها والملايسات التي أحاطت بعقد البيع الصادر إليها من مصلحة الأملاك وما اشترط فيه من عدم التصرف للغير في شيء من الأطيان المباعة إليها لغاية سداد الثمن وملحقاته وبأن المطعون عليها الأولى سددت عن الطاعنة الأولى مبلغ ثمانين جنيها قيمة الباقي على الأخيرة في فواتد الثمن والتسجيل والذي من أجله التزمت بأن تنقل للمطعون عليها الأولى نصف الثلاثة عشر فدانا التي اشترتها بعلم الطاعن الثاني كل ذلك باعتباره وكيل الطاعنة الأولى وقد استأجر هذه الأرض منها وشهد تحرير عقدي البيع والتنازل سالفى الذكر ووقع عليهما . فإذا ما ثبت ذلك وثبت أن الطاعنة الأولى طعنت على عقد التنازل الصادر منها للمطعون عليها الأولى ابتدائيا واستئنافيا ورغم ذلك فقد قضى نهائيا بصحة توقيعها عليه وبتعيين حارس قضائي على القدر الذي تنازلت عنه للمطعون عليها الأولى ثم حررت للطاعن الثاني عقدا في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٤ يتضمن بيعها له جميع الأطيان مقابل ثمن مقداره ثلاثمائة جنيه في حين أنها اشترتها من مصلحة الأملاك بثمن مقداره ١٦٧٥ جنيها و ٣٠ مليا تكون الأدلة قد توافرت على صورية هذا العقد الأخير وعلى أنه حرر بطريق التواطؤ بين عاقديه بقصد حرمان المطعون عليها الأولى في تنفيذ الحكم الصادر لها وليس أدل

على ذلك في سلسلة المنازعات التي قامت بين هذه الأخيرة وبين الطاعنة الأولى وعلم بها الطاعن الثاني لأن الأرض كانت تحت يده بالايجار وفي عدم تناسب الثمن الوارد بالعقد مع قيمة الصفقة التي يعلم الطاعن الثاني بحقيقة ثمنها لأنه حاصر بيعها للطاعنة الأولى ويعلم أنها تنازلت عن نصفها لأختها المطعون عليها الأولى —
ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من الوقائع والأدلة والقرائن التي مآقها أن العقد موضوع الدعوى صوري حرر بين عاقيه بطريق التواطؤ بقصد حرمان المطعون عليها الأولى من تنفيذ الحكم الصادر بصحة التوقيع على العقد المبرم بينها وبين الطاعنة الأولى وكانت تلك القرائن والأدلة تؤدي عقلا إلى ما انتهى إليه فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون على غير أساس. أما ما نعاه الطاعنان على الحكم من تناقض مرده ما قالاه من أن الحكم أورد أن الطاعن الثاني دفع إلى الطاعنة الأولى مبلغ ٣٠٠ جنيه وتعهده بدفع كل ما هو مستحق من ثمن لمصلحة الأملاك فناقض بذلك ماورد به من عدم تناسب الثمن الوارد بالعقد مع القيمة الحقيقية للعقار المبيع فردود بأن الحكم أورد في أسبابه أن الثمن الذي ذكره الطاعنان في عقدهما لا يتناسب مع قيمة العقار ولم يورد الحكم في تقريراته أن الطاعن الثاني دفع إلى الطاعنة الأولى ذلك الثمن المسمى في العقد .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون إذ قرر أنه حكم صحة التوقيع الصادر للمطعون عليها الأولى من شأنه أن ينقل إليها الملكية ذلك أن أحكام صحة التوقيع ليس من شأنها نقل الملكية ولا أثر لشهرها في خصوص الملكية بل تقتصر حجتها على ما قضت به من صحة التوقيع — وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه لم يقرر لحكم صحة التوقيع الصادر لمصلحة المطعون عليها الأولى أثرا في نقل الملكية إليها بل إن الحكم بعد أن خلص إلى صورية العقد المحررين الطاعنين عقب على ذلك بأن هذا العقد صوري وقد زال أثره فإن الطريق ينفصح أمام العقد الصادر للمطعون عليها الأولى والمحكوم بصحة التوقيع عليه للقيام بالاجراءات المؤدية إلى نقل الملكية وهذا الذي قرره الحكم لا يشوبه خطأ في القانون .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في النعي على الحكم بالخطأ في تكييف العقد المبرم بين الطاعنة الأولى والمطعون عليها الأولى واعتباره ذلك العقد وعدا بالبيع . ذلك أن الوعد بالبيع لا يكون إلا حيث يتراضى الطرفان على إيقاع البيع فعلا بجميع أركانه وأن العقد خلا من كل ذلك وكل ما تضمنه أن للمطعون عليها الأولى الحق في طلب نقل ملكية نصف القدر المسترد إليها وهو بهذا لا يخرج عن أن يكون وعدا بالشراء من جانب المطعون عليها الأولى وحدها - وهذا النعي مردود بأن تفسير العقود واستظهار نية طرفيها أمر تستقل به محكمة الموضوع مادام قضاؤها في ذلك يقوم على أسباب سائغة وطالما أنها لم تخرج في تفسيرها للعقد واستظهار نية المتعاقدين عن المعنى الظاهر لعباراته - ولما كانت عبارات العقد المحررين الطاعنة الأولى والمطعون عليها الأولى في أول نوفمبر سنة ١٩٤١ على ما أورده الحكم المطعون فيه صريحة في اتفاق الطرفين على أن تدفع المطعون عليها الأولى إلى مصلحة الأملاك مبلغ ثمانين جنيها قيمة الباقي على الطاعنة الأولى عن فوائد ورسوم تسجيل على أن يكون للمطعون عليها الأولى بعد تحرير العقد من مصلحة الأملاك إلى الطاعنة الأولى الحق في نقل ملكية نصف القدر المبيع إليها وتحل محل الطاعنة الأولى في التزاماتها قبل مصلحة الأملاك - كما يكون لها جميع الحقوق التي للطاعنة الأولى بمقتضى العقد الذي يتم بينها وبين مصلحة الأملاك عن هذا القدر . وكانت هذه العبارات تؤدي في مداولها الظاهر إلى أن اتفاقا تم بين الطرفين على القدر المبيع والتمن وشروطه مما يوفر للعقد صفة البيع بكافة شروطه معلقا على شرط إتمام التعاقد بين الطاعنة الأولى وبين مصلحة الأملاك وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى اعتبار هذا العقد في القليل وعدا بالبيع يأخذ حكم البيع فإن ذلك لا يؤثر في النتيجة التي خلص إليها لأن الوعد بالبيع يأخذ حكم البيع .

وحيث إن السبب الرابع يتحصل في تعيب الحكم المطعون فيه بالقصور تأميسا على أن الحكم لم يرد على الأسباب التي ساققتها محكمة أول درجة ولا على ما تمسك به الطاعنان في أن شرط عدم التصرف الزائد بالعقد المبرم بين الطاعنة الأولى وبين مصلحة الأملاك لم يقصد به إلى حماية المطعون عليها وإنما فرض

للمدّية حقوق مصلحة الأملاك ومن ثم فلا يحق للمطعون عليها الأولى التمسك به كما أغفل الحكم الرد على ما تمسكاً به من أن الصورية في ذاتها ليست سبباً للبطلان طالما أن التمسك بها لم يبين الغرض المخالف للقانون الذي هدف المتعاقدان إلى تحقيقه بالعقد الصوري ولا على ما أثاراه في أن المطعون عليها الأولى لم تبين أسباب عدم وجود العقد المطعون بصوريته وأن عقد النزول الصادر إليها ليس في شأنه أن يؤثر في العقد المطعون فيه بالصورية . هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه وقد أقام قضاءً على صورية العقد الصادر من الطاعنة الأولى إلى الطاعن الثاني للأسباب السائغة التي أوردها لم يكن ملزماً بالرد على أسباب حكم محكمة أول درجة ولا بتعقب دفاع الطاعنين في شتى مناحيه ما دام أن الحكم أقيم على ما يكفي لجملة .

وحيث إن لكل ذلك يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

بإدارة السيد محمود عباد المستشار ، وبحضور السادة : إبراهيم عثمان يوسف ، ومحمد زعفراني
مالم ، والحسيني العوضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

(١٠٧)

طعن رقم ١٤٣ سنة ٢٤ ق

(أ) دعوى "أنظر الدعوى أمام المحكمة" . تقرير التلخيص . لم يوجب قانون المرافعات
الملغى إعداد تقرير تلخيص من قاضي التحضير . إحالة دعوى إلى المرافعة قبل العمل
بقانون المرافعات الحالي . النعي ببطلان الحكم لإغفاله هذا الإجراء . في غير محله .

(ب) حكر . "تعريف الحكر" أنه . "إنتهاء الحكر" . حكم "تسبيب كاف" .

(ج) حكر . ماهيته . هل هو حق عيني ؟ التحدى بنصوص المادتين ١٠٨٦ ، ١٠٨٧
من مشروع القانون المدني في غير محله .

١ — إذا كان الواقع أن الدعوى قد أحيلت إلى المرافعة قبل العمل بقانون
المرافعات الحالي ولم يكن قانون المرافعات الملغى يوجب إعداد تقرير من قاضي
التحضير وتلاوته بالجلسة ، فإن النعي ببطلان الحكم المطعون فيه لإغفاله هذا
الإجراء الذي توجبه نصوص المادتين ١١٦ ، ٤١٦ من قانون المرافعات يكون
في غير محله .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه . على "أن الاحتكار من
وضع فقهاء الشريعة الإسلامية وهو عندهم عقد إيجار يعطى للمحتكر حق البقاء
والقرار على الأرض المحكورة ما دام يدفع أجر المثل ونصوا على أنه لو خرب بناء
المحتكر أو جف شجره ولم يبق لها أثر في أرض الوقف ومضت مدة الاحتكار
عادت الأرض إلى جهة الوقف ولم يكن للمحتكر ولا لورثته حق البقاء وإعادة
البناء ونصوا أيضا على أنه إذا لم يمكن الانتفاع بالعين المؤجرة ينفسخ العقد

وتسقط الأجرة عن المحتكر عن المدة الباقية . . . وأنه تطبيقاً لهذه النصوص يبين أن العقار المحكروقد نزع ملكيته واستولت عليه الحكومة قد أصبح لا يمكن الانتفاع به وبذلك انفسخ عقد الحكروبانفساخه تعود الأرض للوقف خالية من حق البقاء والقراو ويكون للوقف وحده حق الحصول على ثمن الأرض . . . وأن هذه القواعد لا تختلف في روحها عما نصت عليه المادة ٢٧٠ من القانون المدني — القديم — إذ ورد بها أنه إذا هلك العين المؤجرة هلاكاً كلياً ينفسخ عقد الإيجار حتماً ولا شك أن نزع الملكية نوع من الهلاك التام وما دام أن عقد الاحتكار لا يخرج عن كونه نظير عقد إيجار فإن نزع ملكية الأرض المحكرة وما عليها من بناء يترتب عليه حتماً فسخ عقد الاحتكار ويسقط بذلك ما كان للمحتكر من حق البقاء والقراو ولا يكون له في هذه الحالة إلا ثمن بنائه وأما الوقف فله كل ثمن الأرض “ فإن هذا الذي أقيم عليه الحكم لا مخالفة فيه للقانون على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ولا محل لقياس حالة نزع الملكية للنفعة العامة على حالة الاستبدال لأنه يراعى عند تقدير ثمن الأرض في الحالة الأخيرة أن الأرض مثقلة بما للمحتكر من حق البقاء والقراو عليها وهو عيب ينقص من قيمتها أما في حالة نزع الملكية للنفعة العامة فإن حق البقاء يزول بفسخ عقد الإيجار .

٣ — القول بأن الحكر حق عيني بل هو حق متداخل مع ملكية المالك الأصلي والتحدى بنصوص المادتين ١٠٨٦، ١٠٨٧ من مشروع القانون المدني الجديد ، مردود بأنه يبين مما ورد بالأعمال التحضيرية في باب الحكر أن المشرع إنما أراد تقنين أحكام الشريعة الإسلامية على الوجه الذي أقره القضاء كما يبين منها أن لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ لم توافق على نصوص المادتين ١٠٨٦، ١٠٨٧ من المشروع واستبدلت بهما في بادئ الأمر نص المادة ١٠١٢ من مشروعها وكان هذا النص يجعل الاستبدال إجبارياً على صاحب الرقبة نظير كل قيمة الأرض المحكرة لا نظير ثلث قيمتها ثم قدم إقتراح بحذف المادة ١٠١٢ وإعادة النصوص التي وردت في المادتين ١٠٨٦، ١٠٨٧ من المشروع كما أقره مجلس النواب وقد ورد بتقرير اللجنة الإضافي مايلي ” ولم تر اللجنة الأخذ

بهذا الاقتراح على إطلاقه وإنما أقرت حذف المادة المقترحة حذفها دون أن تستعيض عنها بنص آخر حتى لا تقطع بالرأى فى مسألة تعارضت فيها المصالح والحقوق تعارضاً يستعصى على التوفيق ويحسن أن تترك هذه الحقوق والمصالح على حالها إلى أن يصدر فى شأنها تشريع خاص .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تتحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن فى أن الطاعنة بصفتها نازرة على وقف المرحومة فاطمة هانم كريمة إبراهيم بك شاذى زاده أقامت على المطعون عليهم الدعوى رقم ١٤٥١ سنة ١٩٤١ مدنى كلى مصر وقررت فى صحيفة افتتاحها أن من ضمن أعيان الوقف المشمول بنظارتها ٤ ف و ٥ ط و ١ س كانت فى حيازة الوقف دون منازعة وأن الحكومة استولت بسبب إنشاء شارع المنيل على قطعتين من هذه الأقطيان فى سلتى ١٩٠٤ و ١٩١٢ وتم الاستبدال عنهما دون منازعة من المطعون عليها الأولى وفى سنة ١٩٣٦ استولت الحكومة على قطعة نالئة لإنشاء ميدان ونازعتهما المطعون عليها الأولى فى أحقيتها لثمن هذه القطعة بمقولة أن الأرض تابعة للوقف المشمول بنظارتها — أى بنظارة المطعون عليها — ولأنه لم يكن للوقف المشمول بنظارة الطاعنة عليها سوى حق الحكر ولما طال أمدهذا النزاع رأت الطاعنة حرصاً على مصلحة الوقف أن يجرى توزيع الثمن بينها وبين المطعون عليها الأولى بطريقة عادلة وعرضت المطعون عليها الأولى أن يكون التوزيع بنسبة الثلثين لها والثلث للطاعنة إلا أنها عادت فعدلت عن هذا العرض لمناسبة صدور حكم من محكمة النقض ولما كانت وزارة الأشغال قد قدرت القيمة بمبلغ ٧٠٣٧ جنيهاً و ٨٥٠ ملياً أودعته خزانة المحكمة على ذمة الطرفين

في حين أن قيمتها لا تقل عن ١٢٠٠٠ جنيه فقد أقامت — الطاعنة — الدعوى بطلب الحكم بإلزام وزارة الأشغال بهذا المبلغ وبمبلغ ٣٦٠٠ جنيه قيمة الربيع من تاريخ نزع الملكية حتى سنة ١٩٤١ مع ما يستجد من الربيع بواقع ٦٠٠ جنيه سنويا حتى الوفاء وفي ٢٧ من يونيو سنة ١٩٤٣ حكمت محكمة الدرجة الأولى برفض الدعوى فاستأنفت الطاعنة وفي ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ حكمت محكمة استئناف القاهرة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فقررت الطاعنة بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض . وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأيها برفض الطعن — ثم عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية وباجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها الوارد بمذكرتها .

ومن حيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في النعي ببطلان الحكم المطعون فيه لأنه لم يرد في بياناته ولا بحضور جلسة المرافعة أن تقريرا من قاضي التحضير قد تلى بالجلسة في حين أن هذا الإجراء توجهه نصوص المادتين ١١٦ و ٤١٦ من قانون المرافعات ويترب على إغفاله البطلان .

ومن حيث إن هذا النعي مردود بأنه يبين من وقائع الحكم ومن صور محاضر الجلسات المقدمة من المطعون عليها الأولى أن الاستئناف أحيل إلى المرافعة بجلاسة ٢٠ مايو سنة ١٩٤٦ وفيها قضى بشطب الدعوى وبعد أن جددته المستأنفة — الطاعنة — استمر تداوله بجلسات المرافعة حتى جلسة ٢٨ مارس سنة ١٩٥٣ وفيها قررت المحكمة وقف سير الخصومة باتفاق الطرفين لمدة ستة أشهر وبعد مضي هذه المدة عجلته المستأنفة بجلسة المرافعة وبعد المرافعة حجت القضية للحكم ثم صدر الحكم المطعون فيه — ويبين من ذلك أن الدعوى أحييت إلى المرافعة قبل العمل بقانون المرافعات الحالي ولم يكن قانون المرافعات الملغى يوجب إعداد تقرير من قاضي التحضير وتلاوته بالجلسة .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في النعي على الحكم بخالفه القانون من وجهين وتقول الطاعنة في بيان الوجه الأول إن الحكم أقام قضاءه على أنه لا يجوز

لوقف أن يملك أعيان وقف آخر بوضع اليد المدة الطويلة وهذا الذي انتهى إليه الحكم يخالف ما استقر عليه القضاء ورأى الفقهاء في هذا الخصوص .

ومن حيث إنه ورد بالحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه مايلي ” وحيث إنه عن الخلاف الثاني ومادفعت به المدعية من أنها تملك الأرض موضوع النزاع بمضى المدة إذ ظلت واضعة اليد ٢٠٠ سنة تقريبا ولم تدفع حكرا فإنه مردود بأنه على فرض ذلك فإن وضع يد المدعية على العين موضوع النزاع إنما كان وضع يد مؤقت فهو كالعارية والإجارة ويد الناظر يد طارئة لا تصلح أساسا للتملك ولا تتغير هذه الصفة بإهمال المطالبة بأجر الحكر حتى بمضى ٣٣ سنة . وتغير الصفة لا يكون إلا بنجاسة يظهر بها واضع اليد ظهور المالك الأمر الذي لم يتوافر للمدعية في هذه الدعوى ” — كما ورد بالحكم في موضع آخر ” أنه تبين للحكمة من مجرى الاستبدال الصادرين في ٨/٣٠ سنة ١٩٠٤ و ١٩١٢/١١/٧ أن الوقف المشمول بنظارة الطاعة — لم يكن له على الأرض موضوع النزاع سوى حق المنفعة — الحكر ” — وظاهر من هذا أن محكمة الموضوع قد تبين لها أن الوقف المشمول بنظارة الطاعة إنما وضع يده على الأرض موضوع النزاع بصفته مستحكما لها ولم يثبت لديها أن هذه الصفة قد تغيرت . وهذا الذي انتهى إليه الحكم في خصوص عدم تغير الصفة لم يكن محل نعي أو تعيب من الطاعة وعلى ذلك يكون ماورد في وجه النعي غير متج .

ومن حيث إن الوجه الثاني من هذا السبب يتحصل في أن الحكم أقام قضاءه على أن الحكر عقد إيجار لا يقرر للمستأجر سوى حق البقاء والقرار ما دام يدفع أجر المثل ورتب على ذلك أنه متى نزع ملكية الأرض المحكرة للمنفعة العامة كان ذلك في حكم هلاكها وانفسخ عقد التحكير وبانفساخه تعود الأرض للوقف خالية من حق البقاء والقرار ويكون للوقف وحده حق الحصول على ثمن الأرض وهذا الذي أقام الحكم قضاءه عليه يخالف للقانون — ذلك أن الحكر حق عيني بل هو حق متداخل مع ملكية المالك الأصلي ولهذا جرت وزارة الأوقاف

في تقدير قيمة استبدال العين المحكرة على أن يكون للمحتكر جزء من ثمنها كما أن الحكم أخطأ في اعتبار نزع ملكية الأرض المحكرة نوعاً من أنواع هلاكها ذلك لأن الهلاك اختفاء لمعالم الشيء وزوالها ونزع الملكية هو تخصيص العين للنفعة العامة مع بقاء العين دون زوالها — وقررت الطاعنة تأييداً لوجهة نظرها أولاً — أنه نص في المادة ٢٥٦ (١) فقرة أولى من مشروع القانون المدني الجديد على أن الحكر عقد يكسب المحتكر حقاً عينياً يخوله الانتفاع بأرض باقاة بناء عليها أو استعماله للغرس أو لأي غرض آخر وذلك في مقابل أجرة معينة وقد حذفت هذه الفقرة على ما هو ثابت من مناقشات لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ لوضوح حكمها بالنسبة إلى حقوق المحتكر — ثانياً — أن المشروع كما أقره مجلس النواب كان ينص في المادة ١٠٨٦ على أنه إذا بقي حق الحكر أكثر من خمسين سنة كان لكل من مالك الرقبة والمحتكر أن يطلب شراء حق الآخر في أي وقت بعد انقضاء هذه المدة وإذا طلب كل منهما الشراء أجيب حق المحتكر وحده — وفي المادة ١٠٨٧ على أنه ” في تعيين الثمن الذي يشتري به حق الرقبة وحق المحتكر تتخذ القيمة الإيجارية للأرض بالحالة التي هي عليها أساساً للتقدير ويكون الثمن بقدر الأجرة عشرين سنة... ويكون ذلك ثمناً للعين كلها يختص حق الرقبة منه بالثلث وحق الحكر بالثلثين “ وفي المادة ١٠٨٨ على أن حق الحكر ينتهي بهلاك العين المؤجرة وأنه إذا نزع ملكية الأرض المحكرة للنفعة العامة يوزع التعويض بين حق الرقبة وحق الحكم محسوباً على الأساس المبين بالمادة السابقة ثالثاً — أن القانون رقم ٦٤٩ لسنة ١٩٥٣ قد نص في المادة الأولى على أنه ينتهي حق الحكر على أعيان موقوفة بقرار من وزير الأوقاف بعد موافقة المجلس الأعلى للأوقاف إذا اقتضت المصلحة ذلك وفي هذه الحالة وما لم يحصل اتفاق بين الوزارة والمحتكر على ثمن الأرض المحكرة تباع وفقاً للأحكام المقررة للبيع الاختياري بقانون المرافعات ويختص مالك الرقبة بثلاثة أرباع ثمن الأرض والمحتكر بباقي الثمن سواء كانت الأرض مشغولة ببناء أو غراس أو لم تكن مشغولة بشيء من ذلك .

ومن حيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في هذا الخصوص على ما ورد به من "أن الاحتكار من وضع فقهاء الشريعة الإسلامية وهو عندهم عقد إيجار يعطى للمحتكر حق البقاء والقرار على الأرض المحكورة مادام يدفع أجر المثل ونصوا على أنه لو خرب بناء المحتكر أو جف شجره ولم يبق لها أثر في أرض الوقف ومضت مدة الاحتكار عادت الأرض إلى جهة الوقف ولم يكن للمحتكر ولا لورثته حق البقاء وإعادة البناء ونصوا أيضا على أنه إذا لم يمكن الانتفاع بالعين المؤجرة ينفسخ العقد وتسقط الأجرة عن المحتكر عن المدة الباقية . وأنه تطبيقا لهذه النصوص يبين أن العقار المحكروقد نزع ملكيته واستولت عليه الحكومة قد أصبح لا يمكن الانتفاع به وبذلك انفسخ عقد الحكر وبانفساخه تعود الأرض للوقف خالية من حق البقاء والقرار ويكون للوقف وحده حق الحصول على ثمن الأرض . وأن هذه الواعده لا تختلف في روحها عما نصت عليه المادة ٣٧٠ من القانون المدني - القديم - إذ ورد بها أنه إذا هلكت العين المؤجرة هلاكًا كليًا ينفسخ عقد الإيجار حتما ولا شك أن نزع الملكية نوع من الهلاك التام ومادام أن عقد الاحتكار لا يخرج عن كونه نظير عقد إيجار فإن نزع ملكية الأرض المحكورة وما عليها من بناء يترتب عليه حتماً فسخ عقد الاحتكار - ويسقط بذلك ما كان للمحتكر من حق البقاء والقرار ولا يكون له في هذه الحالة إلا ثمن بنائه وأما الوقف فله كل ثمن الأرض "وهذا الذي أقيم عليه الحكم لا يخالفه فيه للقانون على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ولا محل لقياس حالة نزع الملكية للنفعة العامة على حالة الاستبدال لأنه يراعى عند تقدير ثمن الأرض في الحالة الأخيرة أن الأرض مثقلة بما للمحتكر من حق البقاء والقرار عليها وهو عيب ينقص من قيمتها أما في حالة نزع الملكية للنفعة العامة فإن حق البقاء يزول بفسخ عقد الإيجار أما ما تتحدى به الطاعنة من نصوص وردت في مشروع القانون المدني الجديد فردود بأنه يبين مما ورد بالأعمال التحضيرية في باب الحكر أن المشرع إنما أراد تقنين أحكام الشريعة الإسلامية على الوجه الذي أقره القضاء كما يبين منها أن لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ لم توافق على نصوص المسادتين

١٠٨٦، ١٠٨٧ من المشروع واستبدلت بهما في بادئ الأمر نص المادة ١٠١٢ من مشروعها وكان هذا النص يجعل الاستبدال إجباريا على صاحب الرقبة نظير كل قيمة الأرض المحكرة لا نظير ثلث قيمتها ثم قدم اقتراح بحذف المادة ١٠١٢ وإعادة النصوص التي وردت في المادتين ١٠٨٦، ١٠٨٧ من المشروع كما أقره مجلس النواب وقد ورد بتهـ رير اللجنة الإضافي ما يلي "ولم تر اللجنة الأخذ بهذا الاقتراح على إطلاقه وإنما أقرت حذف المادة المقترحة حذفها دون أن تستعيض عنها بنص آخر حتى لا تقطع بالرأى فى مسألة تعارضت فيها المصالح والحقوق تعارضا يستعصى على التوفيق ويحسن أن تترك هذه الحقوق والمصالح على حالها إلى أن يصدر فى شأنها تشريع خاص" — وعلى ضوء ما سبق بيانه يكون على غير أساس كذلك تمسك الطاعنة تأييدا لوجهة نظرها بنص المادة الأولى من القانون رقم ٦٤٩ لسنة ١٩٥٣ الصادر فى شأن إنهاء الحكرة على الأعيان الموقوفة.

ومن حيث ان الطاعنة تنعى فى السبب الثالث قصور الحكم إذ أغفل الرد على دفاعها الذى أبدته فى مذكرتها المقدمة لجلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ وهو نعى عار عن الدليل إذ لم تقدم الطاعنة بملف الطعن صورة رسمية من المذكرة المشار إليها .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

بزياسة السيد محمود عباد المستشار، وبحضور السادة : عثمان رمزي ، وإبراهيم عثمان يوسف ،
وعبد قهراني سالم ، والحسيني العوضي المستشارين .

(١٠٨)

طعن رقم ١٦٩ سنة ٢٤ ق

(١) حكم "تسبيب كاف" . إقامة الحكم على أسباب صحيحة كافية لخله وتزيده في الأسباب
بعد ذلك مما كان محلا للنفي عليه . لا يعبه مهما كان في هذا التزيد من خطأ .

(ب) عقد "تفسير العقد" أخذ محكمة الموضوع بما تفيد ظاهر عبارات العقد . عدم التزامها
إيراد أسباب لذلك . لا تؤاخذ بأنها لم تعدل عن المعنى الظاهر إلى سواء ما دام لم يوجد
مسوغ للعدول ولم تستبين أن نية المتعاقدين قد انصرفت إلى معنى آخر خلافاً .

(ج) التزام . "تعويض" . حكم "تسبيب كاف" المسألة بالتعويض لا تقوم على الضرر
لحسب . وجوب وقوع ثبوت وقوع الخطأ من جانب المدين . نفي الحكم وقوع خطأ
منه . إثباته من جهة أخرى أن الدائن قد أخل بالتزامه . حسب هذا التأسيس للقضاء برفض
دعوى التعويض .

(د) إثبات . "سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل" الموازنة بين الأدلة والأخذ بدليل
تطمئن إليه المحكمة واطراح دليل آخر . لا يعتبر من قبيل المسخ لواقعة الدعوى .

(هـ) خبير . أخذ محكمة الموضوع بما جاء بتقرير الخبير . عدم التزامها بالرد على الطعون التي
يوجهها الخصوم إلى تقريره . أخذها بما ورد فيه دليلاً كافياً على أنها لم تجد في تلك الطعون
ما يستحق التفاتها إليها .

١ - إذا كان يبين مما جاء بالحكم المطعون فيه أنه محمول في حقيقة الواقع
في شأن دحض مسؤولية المطعون عليها الثالثة - جريدة ... عن توقفها عن
نشر إعلان عن جهاز طبي - على ما تفيد نصصوص عقد الاتفاق المبرم بينها وبين
الطاعن وما تخوله هذه النصصوص للطعون عليها الثالثة من الحق في رفض نشر أي

إعلان لا توافق إدارتها على نشره وعلى إخلال الطاعن بالتزاماته الناشئة عن هذا العقد ، فإن في ذلك ما يكفي لحمل الحكم — ولا يقدح في سلامته أن يكون قد تزيد في الأسباب مما كان محسلا لنعي الطاعن عليه مهما كان في هذا التزيد من خطأ .

٢ — إذا كانت محكمة الموضوع قد أعملت نص عقد الاتفاق الذي يعطى للمطعون عليها الثالثة الحق في إيقاف النشر بدون أى تنبيه أو إنذار إذا تأخر الطاعن عن دفع المبالغ المستحقة عنه — وأخذت بما تفيده ظاهر عباراته ، فإنها بذلك تكون قد التزمت حدود القانون في شأن تفسير العقود . ولم يكن عليها في هذا المقام أن تورد أسبابا لذلك ولا تؤاخذ بأنها لم تعدل عن المعنى الظاهر إلى سواء ما دام لم يوجد مسوغ للعدول ولم تستبين أن نية المتعاقدين قد انصرفت إلى معنى آخر خلافا .

٣ — إذا كانت محكمة الموضوع قد أسست قضاءها برفض طلب التعويض الموجه للمطعون عليها الثالثة والمطعون عليها الأولى — وزارة الصحة — بالتضامن على أن المطعون عليها الثالثة لم تخالف مقتضى العقد المبرم بينها وبين الطاعن . وأنها قد التزمت في تصرفها في خصوص النشر — نصوضه — وأنها إذ توقفت عن النشر لم تكن إلا في حدود الحق المخول لها وأثبتت من الناحية الأخرى إخلال الطاعن بالتزامات الملقاة على طاقه طبقا للعقد المذكور ، فحسبها ذلك التأسيس للقضاء برفض دعوى التعويض المقامة من الطاعن ولم يكن عليها بعد ذلك أن تتقصى وقوع ضرر للطاعن أو تلفت لما ساقه من أسانيد لإثبات هذا الضرر . إذ المسألة بالتعويض لا تقوم على الضرر فحسب بل يتعين كذلك ثبوت وقوع الخطأ من جانب المدين — وقد نفي الحكم المطعون فيه وقوع خطأ منه — كما أثبت من جهة أن الدائن (وهو الطاعن) قد أخل بالتزامه فكان عدم تنفيذ الالتزام بالنشر نتيجة أيضا لخطئه .

٤ — لا تعتبر الموازنة بين الأدلة والأخذ بدليل معين منها تظمن إليه المحكمة وإطراح دليل آخر من قبيل المسخ لواقعة الدعوى .

• — لا تلتزم محكمة الموضوع بالرد على الطعون التي يوجهها الخصم إلى تقرير الخبير ما دام أنها قد أخذت بما جاء في هذا التقرير — إذ أن في أخذها بما ورد فيه دليلا كافيا على أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتها إليها وهي في تقديرها ذلك لا سلطان عليها لمحكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٥١ لسنة ١٩٤٦ كلى مصر وكانت طلباته الختامية فيها الحكم بإلزام شركة جريدة الأهرام ممثلة في رئيس مجلس إدارتها ومدير إدارة الجريدة المطعون عليهما الثاني والثالث هي ووزارة الصحة (المطعون عليها الأولى) متضامنين بأن يدفع له مبلغ ٥٠٠٠ جنيه والمصاريف والأتعاب والحكم أيضا بإلزام وزارة الصحة وآخر هو الدكتور محمد عبدالسلام الجندى — بأن يدفع له متضامنين مبلغ ٤٥٠٠٠ جنيه والمصاريف والأتعاب وقرر في بيان دعواه أنه اخترع جهازا لمعالجة الحويصلات المنوية وتضخم البروستاتا والأمراض السرية المستعصية وسماه جهاز "فهجر" وسجله في الولايات المتحدة الأمريكية وفي المملكة المتحدة واستمر يستعمله بنجاح مدة ستة عشر عاما ويوالى الإعلان عنه في الصحف ومن بينها صحيفة الأهرام التي كانت تنشر الإعلانات له عن هذا الجهاز منذ سنة ١٩٣١ والتي جددت الاتفاق معه أخيرا بعقد محرر في ١٤/٦/١٩٤٥ على النشر له عنه ولكنها بعد أن نفذت الاتفاق لمدة قصيرة عادت فامتنعت عن النشر فأرسل الطاعن إليها خطابا في ١١/٨/١٩٤٥ يطالبها فيه بتنفيذ مقتضى الاتفاق وردت عليه في ١٧/٨/١٩٤٥ بخطاب تخبره فيه بأنها قد أرسلت لوزارة الصحة تستأذنها في النشر ولم يكن

لصحيفة أن تنهج هذا المنهج إذ لم يكن لوزارة الصحة عليها من سبيل في هذا الخصوص سيما وأن الجهة التي توجهت الصحيفة إلى استئذانها وهي إدارة قسم الصيدليات كانت قد حررت من قبل للطاعن خطابا تخطره فيه بأنه ليس لها اختصاص ما بالنسبة للأجهزة والاختراعات الطبية ولكن صحيفة الأهرام ارتكبت إلى الخطاب الذي ورد لها من قسم الصيدليات المؤرخ ١٩٤٥/٩/٣ بعدم الموافقة على النشر وامتنعت نهائيا عن تنفيذ التزامها قبله لذلك ولأن وزارة الصحة اشتركت مع جريدة الأهرام في الخطأ بعدم الموافقة — على النشر — ولما لحق الطاعن من ضرر أدبي ومادى من جراء ذلك فقد طلب بدعواه مبلغ التعويض المتقدم بيانه من وزارة الصحة وشركة الأهرام متضامنين وأوضح الطاعن أيضا أن وزارة الصحة قد ارتكبت في حقه خطأ آخر يستوجب مساءلتها بالتعويض عنه ذلك أنها قدمت ضمن مستنداتها تقريرا مؤرخا ١٩٤٣/١/٤ وضعه مفتش أول قسم الأمراض التناسلية بها وهو الدكتور محمد عبد السلام الجندى — وقد ورد بهذا التقرير أن الاعلان عن الجهاز ليس إلا مظهرة صارخة من مظاهرات للتدجيل والتشويش مع أنه سبق للطاعن أن أجاب معهد الأبحاث إلى علاج حالات المرضى الذين قدمهم له فقرر المرحوم الدكتور محمد خليل عبد الخالق (مدير المعهد) في تقرير له موجه أوكل وزارة الصحة مؤرخ ٧ يناير سنة ١٩٤٠ بنفع الجهاز ووجوب استعماله في الحالات التي أعد لها — لهذا طالب الطاعن وزارة الصحة والدكتور محمد عبد السلام الجندى متضامنين بمبلغ التعويض المذكور آنفا وبتاريخي ١٩٥٠/١٠/٢٦ ، ١٩٥٠/١١/٢٣ قضت محكمة أول درجة بنذب الطبيب الشرعى محمد محمود عماره وحسين عزت طبيب الأمراض السرية ومحمد عبد المنعم العقبي طبيب الأمراض التناسلية بقصر العيني بفحص جهاز الطاعن لمعرفة إن كان استعماله يشفى الأمراض التي يشير إليها دون ضرر — وهل استعماله في معالجة الأمراض السرية والتناسلية أفضل من استعمال الاصبع الخ ما ورد في الحكم القاضى بالنذب — وبعد أن قدم الأطباء المتدبون تقريرهم أصدرت المحكمة الابتدائية في ١٩٥٢/١٢/٤ حكما قضت فيه برفض دعوى الطاعن وإلزامه بالمصروفات — فاستأنف الطاعن هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة

بالاستئناف رقم ١٣٢ لسنة ٧٠ ق طالبا إلغاء والحكم له بطلباته المبينة آنفا مع إلزام المستأنف عليهم بالمصاريف والانتعاب عن الدرجتين وبتاريخ ١٩٥٤/٢/٢٨ قضت محكمة الاستئناف برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف وألزمت الطاعن بالمصروفات فطعن في هذا الحكم بالنقض بتاريخ ١٩٥٤/٥/٩ وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأيها برفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٠ من يونيه سنة ١٩٥٨ فقررت إحالته إلى هذه الدائرة لنظره بجلسته ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ وصحمت النيابة العامة على رأيها السالف الذكر .

وحيث إن الطاعن ينعي بالوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون ذلك أن محكمة الموضوع وهي بصدد النظر في مسؤولية جريدة الأهرام بالتعويض لاخلالها بالتزامها التعاقدى قد رفعت عنها هذه المسؤولية بمقوله إنه لم يثبت أنها تعمدت الإضرار بالطاعن بتوقفها عن نشر الإعلان المتفق على نشره بها مع أنه يكفي في ثبوت المسؤولية وقوع الخطأ من جانب المدين دون نظر إلى ما إذا كان هذا الخطأ متعمدا أو غير متعمد — ويحصل الوجه الثانى من هذا السبب في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق عقد الاتفاق المبرم بين الطاعن وجريدة الأهرام في ١٤/٦/١٩٤٥ على واقعة الدعوى وذلك أولا أنه أقر جريدة الأهرام على توقفها عن نشر إعلانات الطاعن مسوغا ذلك بقيام اشتراك بينه وبينها في المسؤولية عن النشر — مع أن عقد الاتفاق — المبرم بينهما لا يحمل الجريدة أية مسؤولية والقول بهذا الاشتراك في المسؤولية فيه خلط بين التزامها بالنشر مقابل ما تتقاضاه من أجر وبين مسؤولية طالب النشر بوصفه طبييا مسئولا عما ينشره مما قد يكون فيه مساس بأصول مهنته وثانيا أنه ما كان للحكم المطعون فيه أن يذهب إلى ما ذهب إليه من إعطاء جريدة الأهرام الحق المطلق في أن تنشر أو لا تنشر إعلانات الطاعن بمحض مشيئتها اعتمادا على ورود نص في العقد المبرم بينهما يمتنعها مثل هذا الحق — الذى ليس له في واقع الأمر قيمة عملية — إذ هو من العبارات المطبوعة التى تتردد في بعض العقود دون أن يكون مرادا بها أثر إيجابى — وقد أخطأت

محكمة الموضوع في تفسير عقد الاتفاق تفسيراً مخالفاً لنية المتعاقدين بأعمالها مثل هذا النص وقد قلبت به العقد المشار إليه إلى عقد اذعان يخضع في تنفيذه إلى مشيئة طرف معين من طرفيه ويحصل الوجه الثالث من السبب المذكور في أن الحكم المطعون فيه ارتكن في نفي مسئولية — المطعون عليها الثالثة إلى أنها التزمت في تصرفها واجبا مفروضاً عليها بمقتضى القانونين ٦٥ لسنة ١٩٤٠ و٥ لسنة ١٩٤١ يقتضى أن لا تنشر اعلانات خاصة بالأجهزة التي يخترعها الأطباء قبل الحصول على موافقة وزارة الصحة مع أن أول هذين القانونين خاص بالمهن الطبية وتستهدف نصوصه المحافظة على كرامة المهنة — وليس له علاقة ما بجهات النشر ولا يفرض عليها التزاماً في هذا الخصوص ولا يلقي على عاتقها أية مسئولية إذا ما وقعت مخالفة لأحكامه — وثانيهما خاص بالمستحضرات الطبية كالعقاقير وما إليها — وليس الجهاز المعدنى موضوع الاعلان مما يدخل تحت أحكام هذا القانون .

وحيث إن النعى بما ورد في هذه الوجوه الثلاثة مردود بما جاء في الحكم المطعون فيه من أن الثابت من الاطلاع على مستندات طرفي الخصوم ودفاعهما أن موقف جريدة الأهرام من المستأنف (الطاعن) كانت فيه على حق — ولتوقفها عن النشر مبرراته من نفس العقد المبرم بينها وبينه في ١٤/٦/١٩٤٥ وفقاً للاشتراك معه في المسئولية وما يمليه عليها الواجب في أداء رسالتها لقراءتها على الوجه اللائق لسمعتها وكرامتها فلا تنشر اعلاناً عن فوائد اختراع حديث إلا بعد التحقق من نفعه ولا سبيل لها إلى ذلك إلا بأخذ رأى الجهة المختصة — وهي وزارة الصحة — ويؤيد ما تقدم — أولاً أن الامتناع عن النشر هو من حقها المطلق طبقاً لنص البند الأخير من عقد الاتفاق سالف الذكر حيث ورد به — "أنها تحتفظ لنفسها بالحق في رفض كل إعلان لا توافق إدارتها على نشره" — ثانياً — تأخره عن دفع المبالغ المستحقة من النشر في شهرى يونيه ويوليه سنة ١٩٥٤ وقد طالبت مراراً ولم يسدد قيمة الإعلانات إلا بعد أربع سنوات أى في سنة ١٩٤٩ وإخلاله بتعاقده يعطيها الحق طبقاً للعقد في إيقاف النشر بدون أى تنبيه أو إنذار (البند الحادى عشر) ومن ذلك يبين — أولاً — أن محكمة

الموضوع — إذ أعملت نص البند الأخير من عقد الاتفاق المشار إليه آنفا وأخذت بما تفيدته ظاهر عباراته — فإنها بذلك تكون قد التزمت حدود القانون في شأن تفسير العقود — ولم يكن عليها في هذا المقام — أن تورد أسبابا لذلك ولا تؤاخذ بأنها لم تعدل عن المعنى الظاهر إلى سواه ما دام لم يوجد مسوغ للعكس ولم تستبين أن نية المتعاقدين قد انصرفت إلى معنى آخر خلافا — ثانيا — وأن ما تأدى إلى فهم الطاعن من عبارة "وفقا للاشتراك معه في المسؤولية" التي وردت بالحكم المطعون فيه — وما رتبته — الطاعن — على هذا الفهم من تخريج ليس هو مراد الحكم المطعون فيه ولا يستقيم تأويل الطاعن لهذه العبارة مع السياق الذي وردت فيه ولا يعنى الحكم المطعون فيه بهذه العبارة سوى القول بأن كلا من الطاعن والصحيفة في مقام المسؤول عن تصرفاته المتعلقة بمهمته — والعبارة التي وردت في النعي من أن الحكم أقر جريدة الأهرام على موقفها من الطاعن "بمقولة إن توقعتهما عن النشر له مبرراته وفقا للاشتراك معه في المسؤولية" لا تطابق ما ورد في الحكم المطعون فيه مطابقة كاملة — لأن الحكم إنما مسوغ التوقف عن النشر بمبررات من نفس العقد المبرم بينها وبينه ثم عين أن هذه المبررات المستمدة من نفس العقد إنما كانت وفقا للاشتراك معه في المسؤولية فاستناد المبررات هو إلى العقد لا إلى شيء آخر سواه وإذا كان يبين مما جاء بالحكم المطعون فيه حسبا ذكر آنفا أنه محمول في حقيقة الواقع في شأن دحض مسؤولية المطعون عليها الثالثة على ما تفيدته نصوص عقد الاتفاق المبرم بينها وبين الطاعن وما تخوله هذه النصوص للمطعون عليها الثالثة من الحق في رفض نشر أى إعلان لا توافق إدارتها على نشره — وعلى إخلال الطاعن بالتزاماته والناشئة عن هذا العقد فإن في ذلك ما يكفي لحمل الحكم — ولا يقدح في سلامته أن يكون قد تزيد في الأسباب مما كان محلا لنعي الطاعن عليه في الوجهين الأول والثالث — مهما كان في هذا التزيد من خطأ .

وحيث إن محصل الوجه الرابع من السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وذلك إذ نفي مسؤولية وزارة الصحة بالتبعية لانتفاء مسؤولية جريدة الأهرام مع أن مسؤولية هذه الوزارة ذات شقين — فهي

مسئولة لأنها تدخلت في شأن تنفيذ عقد مبرم بين طرفين وأوعزت إلى أحد طرفيه بعدم تنفيذه — وخطؤها في هذا الخصوص تقوم عليه مسؤوليتها بالاشتراك مع جريدة الأهرام متضامين وهي أيضا مسئولة أصلية بإصدارها القرار بعدم الموافقة على النشر وتجاوزها اختصاصها بمنع النشر — كما أنها مسئولة عن خطأ أطبائها فيما تضمنته تقاريرهم من آراء وأقوال نابية تمس الطاعن — في شخصه ومركزه العلمي والأدبي — فاعفاء الوزارة من مسؤوليتها هاتين مخالف للقانون كما أن ارتكان الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص إلى ما قرره من أن موقف وزارة الصحة لا يشوبه الغرض وقصد النكايه هو ارتكان خاطيء قانونا — إذ لا يلزم توفر مثل هذا القصد لتكتمل به عناصر المسؤولية التقصيرية بل يكفي أن يكون ثمت خطأ نتيجة إهمال — وليس بشرط أن يكون هذا الخطأ متعمدا أو بقصد الاساءة والاضرار .

وحيث إن النعى بهذا الوجه مردود بأنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه بعد أن عرض لمسئولية المطعون عليها الثالثة التي طلب الطاعن الزامها بالتعويض بالتضامن مع وزارة الصحة وخلص إلى انتقادها — تناول بالبحث مركز الدكتور محمد عبد السلام الجندى الذى طلب الطاعن الزامه هو الآخر بتعويض مستقل بالتضامن مع وزارة الصحة وخلص كذلك إلى انتفاء مسؤوليته — ثم انتهى بعد ذلك إلى القول " بأنه وقد انتفت مساءلة جريدة الاهرام والمستأنف عليه الأخير فإنه يسقط أيضا وبطريق التبعية مسؤولية وزارة الصحة " — ثم استطرد بعد ذلك إلى النظر في موقف وزارة الصحة من الطاعن وأوضح في أسبابه انتفاء مسؤولية هذه الوزارة تجاهه تأسيسا على أن أحدا من رجالها لم يرتكب خطأ مهنيا جسيما — وأنها إذ أخذت برأى رجالها الفنيين فإنها لم تجانب الصواب إذ كان هذا رأى أيضا موضع تأييد الخبراء الذين هيئتهم محكمة أول درجة وأنها إذ استفتيت في شأن الجهاز الذى اخترعه الطاعن أفست في حدود هذه الآراء الفنية — ولم تتدخل في الأمر إلا عند ما طلب منها الرأى وأن ما أثير من الجدل الفقهي وما وقع من اختلاف في الآراء عن اختراع حديث

لا يمكن أن يكون محل مساءلة — وبين مما ورد بالحكم المطعون فيه — في هذا الخصوص أنه عاج — الوجوه المختلفة التي أسس عليها الطاعن طلباته ولم يغفل أى وجه منها — كما أن النظر الذى قام عليه لا يشوبه خطأ فى القانون ولا يقدح فيه ما عرض له — دفعا لما قال به الطاعن من وجود حمله تشهير وانتقاص من جهده بين رجال وزارة الصحة — لا يقدح فيه ما عرض له من القول بأن هذه الوزارة لم تكن متعجبة عليه وأن موقفها منه لا يشوبه الغرض وقصد النكابة إذ لا يبين من الحكم المطعون فيه إذ لا يبين من الحكم المطعون فيه أنه اعتد بهذا المعنى فى دحض مسؤولية المطعون عليها الأولى .

وحيث أن الطاعن ينعى بالوجه الأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه — أنه إذ قضى برفض دعوى الطاعن — تأسيسا على أنه عجز عن إثبات حصول ضرر له فعلا من جراء عدم قيام جريدة الأهرام بنشر إعلاناته ومن أن ذلك كان نتيجة لازمة لعدم النشر أو للأراء التى أبدأها أطباء وزارة الصحة فإنه لم يعن بالرد على ما أثاره الطاعن فى دفاعه من تحقق وقوع الضرر المسمى والأدبى به — ولم يلتفت إلى ما قدمه فى هذا الخصوص من مستندات تدل على حقوق الضرر به فعلا ويبين منها أنه قد اتفق مدخراته من عمله وألجأه الحال إلى الاستدانة — هذا بالإضافة إلى أن محكمة الموضوع لم توضح فى حكمها أى نوع من الدليل تقبله فى هذا الصدد والواقع من الأمر أنه فى مثل حال الجهاز الذى اخترعه الطاعن وأعدده لمعالجة أمراض أغلبها من نوع الأمراض السرية فإن إيقاف النشر لا بد أن يحدث إحجاما من جمهور المرضى عن استعمال الجهاز واللجوء إلى مخترعه — مما يتأكد معه بدهشة وقوع الضرر، كذلك تقدم الطاعن إلى محكمة الموضوع — بالأسانيد الدالة على الخطأ الذى ارتكبه وزارة الصحة تجاهه وما لحق به من ضرر من جرأته فلم تعرضها التفاتا — وقد أوضح الطاعن فيها أنه كان قد كتب لوزارة الصحة بشأن الإعلان عن جهازه فى يناير سنة ١٩٤٢ فردت عليه بأن هذا الأمر ليس من اختصاص لجنة المستحضرات الطبية وأشارت عليه بالاتصال بنقابة الأطباء — ولكنها بعد ذلك — وفى سنة ١٩٤٥ — أبلغت جريدة الأهرام بعدم موافقتها على النشر على صورة تفيد أن هذا القرار له قوة الأمر — لا أنه مجرد رأى وتجاذبات وزارة الصحة بغير مبرر تقرير

معهد الأبحاث الذي نوه فيه بالجهاز الذي اخترعه الطاعن من أثر في شفاء الحالات المعينة الواردة في ذلك التقرير وأخذت في هذا الشأن بتقرير لجنة من أطبائها أدنى علما من واضع التقرير المشار إليه ثم تلا ذلك أن تراجعت الوزارة عن موقفها وتنصت من منع النشر وقد أغفل الحكم المطعون فيه دلالة الأسانيد المتقدم ذكرها على خطأ المطعون عليها الأولى وعلى الضرر الذي لحق بالطاعن من جرائها مع أنها كافية لإثبات هذين الأمرين وفي الوجه الثاني من هذا السبب نعى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه مسخ واقعة الدعوى — بأن اتخذ من تراجع المطعون عليها الأولى عن موقفها في شأن منع النشر دليلا على سلامة قصدها وتوخاها الصالح العام بينما هو في واقع الأمر اعتراف من جانبها بالخطأ كذلك استند الحكم المطعون فيه في تسوية موقف جريدة الأهرام — من عدم قيامها بنشر الإعلان إلى ما زعمته تلك الجريدة أخيرا — وبعد مرور سنوات من التقاضى — من أن الطاعن تأخر في الوفاء بالتزامه فلم يدفع أجر الاعلانات التي نشرتها له الجريدة بينما إنها كانت من قبل تلقى التبعة في عدم النشر على وزارة الصحة — وفي الوجه الثالث من هذا السبب نعى الطاعن على الحكم المطعون فيه — أنه اعتبر أن موضوع الإعلان الذي تعاقد عليه مع جريدة الأهرام في ١٤ يونيه سنة ١٩٤٥ هو النشر عن جهازه وهو بذلك يخالف ما درجت عليه تلك الصحيفة من قبل من النشر عن عيادته — وقد أخذ الحكم في هذا الخصوص بقول صحيفة الأهرام قضيعة مسامة — ورتب عليه أنه كان من حق تلك الجريدة أن تلتزم الحرص وتلجأ إلى وزارة الصحة طلبا لموافقتها على النشر عن الجهاز — ذلك بينما قام دفاع الطاعن على أن الإعلان موضوع التعاقد لم يتغير عما كان عليه الأمر من قبل إعلانا عن الجهاز وبيعه واستعداد مخترعه لتبرين الراغبين في شرائه وفي الوجه الرابع نعى الطاعن على الحكم المطعون فيه على محكمة الاستئناف أنه تقدم إليها بمطاعنه على تقرير الخبراء الذين ندبتهم محكمة الدرجة الأولى — وهو طعن ينصب بطبيعة الحال على عمل أطباء وزارة الصحة — المدون في تقريرهم المؤرخ ٢ من فبراير سنة ١٩٤٤ — ولكن محكمة الاستئناف أغفلت الإشارة إلى هذه المطاعن — فلم تواجهها ولم ترد عليها — كما أغفلت النظر فيما

تقدم به الطاعن من مستندات هي شهادات أشخاص من ذوى الاعتبار — عولجوا بهذا الجهاز فأفادهم هذا العلاج — ولم تلاق هذه المستندات من محكمة الاستئناف رداً أو تعليقا .

وحيث إن النعى بهذا السبب مردود في الشق الأول منه — بأن محكمة الاستئناف قد أسست قضاءها برفض طلب التعويض الموجه لجريدة الأهرام ووزارة الصحة بالتضامن — على ما سلف بيانه — من أن المطعون طيها الثالثة لم تخالف مقتضى العقد المبرم بينها وبين الطاعن — وأنها قد التزمت في تصرفها في خصوص النشر — بخصوصه — وأنها إذ توقفت عن النشر لم تكن إلا في حدود الحق المخول لها — وأثبتت من الناحية الأخرى إخلال الطاعن بالالتزامات الملقاة على عاتقه طبقاً للعقد المذكور فحسبها ذلك التأسيس للقضاء برفض دعوى التعويض المقامة من الطاعن ولم يكن عليها بعد ذلك أن تقتضى وقوع ضرر للطاعن أو تلتفت لمساقه من أسانيد لإثبات هذا الضرر — إذ المسألة بالتعويض لا تقوم على الضرر فحسب بل يتعين كذلك ثبوت وقوع الخطأ من جانب المدين — وقد نفى الحكم المطعون فيه وقوع خطأ منه — كما أثبت من جهة أخرى أن الدائن (وهو الطاعن) قد أخل بالتزامه فكان عدم تنفيذ الالتزام بالنشر نتيجة أيضاً لخطئه — ومردود في الشق الثانى منه بأن الحكم المطعون فيه قد عرض بأسباب لموقف وزارة الصحة من الطاعن — وناقش أسانيده — ومن ثم لا يكون ما يثيره الطاعن في هذا الشق إلا جدلاً موضوعياً فيتعين اطراحه — ومردود في وجهه الثانى بأن الحكم المطعون فيه بعد أن قطع بنفى مسئولية المطعون عليها الأولى ارتكباناً إلى الأسباب السائغة التى أوردها والتى أوضح فيها أنها لم تكن فى صدد النشر متجنبة كما وأنها كانت فى موقف المستفتى فى أمر يمس الصحة العامة عاد الحكم إلى تأكيد هذا المعنى فقال ”إنها لم تتصدد للاستئناف فى النشر وما كانت لتحول بينه وبين إذاعته أمر جهازه بكافة الوسائل التى ارتآها ولم تتدخل إلا عندما طلب منها ذلك بكتاب جريدة الأهرام“ وليس فيما أورده الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص ما يسوغ وصفه

بأنه مسخ لواقعة الدعوى — وعبارات الحكم صريحة الدلالة في أن وزارة الصحة لم تكن في صدد مسألة النشر في موقف الأمر بالمنع أو المرخص بالنشر — وإنما كانت في موقف إبداء الرأي في أمر طلب إليها فيسه أن تبديه — فما كان لها إلا أن تبديه لمساس الأمر بشؤون الصحة العامة في البلاد كذلك لا يعتبر مسخا ما ذهب إليه الطاعن في ختام هذا الوجه من أخذ محكمة الموضوع بدليل تقدمت به المطعون عليها الثالثة أخيرا — إذ لا تعتبر الموازنة بين الأدلة والأخذ بدليل معين منها تطفئ إلى المحكمة وإطراح دليل آخر — من قبيل المسخ — ومردود في الوجه الثالث — بأن الحكم المطعون فيه قد أورد في خصوصه أن جريدة الأهرام دفعا لمساءلتها وقيامها بواجبها رأت أن ما طلبه المستأنف من النشر عن فوائد جهازه خلافا لما كانت تعلنه عن عيادته وعن بيع الجهاز يتطلب منها الحرص ووجوب الحصول على موافقة وزارة الصحة ومأقره الحكم المطعون فيه — في هذا الصدد — مطابق لما هو ثابت بمستندات الطاعن المقدمة بملف الطاعن والتي كانت تحت نظر محكمة الموضوع إذ يبين من مطالعة هذه المستندات أن محكمة الموضوع لم تخالف بتقريراتها هذه — الثابت بالأوراق — ومردود في الوجه الرابع بأن محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على الطعون التي يوجهها الخصم إلى تقرير الخبير مادام أنها قد أخذت بما جاء في هذا التقرير إذ أن في أخذها بما ورد فيه دليلا كافيا على أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتها إليها وهي في تقديرها ذلك لا سلطان عليها لمحكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جاسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

برياسة السيد محمود عباد المستشار ، وبحضور السادة : عثمان رمزي ، ومحمد زعفراني سالم ،
والحسيني الموضي ، ومحمد رفعت المستشارين .

(١٠٩)

الطعن رقم ١٧٧ سنة ٢٤ ق

حكم « تسبيب معيب » • الدفع ببطلان السند محل المنازعة • م ١٢٥ مدني • دفاع جوهرى •
إغفاله • قصور •

إذا كان الطاعن قد دفع أمام المحكمة المطعون في قضائها ببطلان السند محل
المنازعة لاثباته على الغش والتدليس عملا بالمادة ١٢٥ من القانون المدني وأوضح
تفصيلا ظروف تحريره والقرائن التي استدل بها على الغش والتدليس ، وكان
الحكم المطعون فيه لم يتعرض لهذا الدفاع ولم يتناول بالبحث تلك القرائن ،
وكان هذا الدفاع جوهريا من شأنه لو صح أن يغير وجه الرأى في الدعوى ،
فإن الحكم يكون قد شابه قصور يعيبه ويستوجب نقضه .

المحكمت

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق -
تتوصل في أن الحكم المطعون عليه الثانى خرامبو ستاماتيوس أقام الدعوى
رقم ٨٠٠ سنة ١٩٥١ تجارى كلى الاسكندرية طلب فيها الحكم بالزام المطعون
عليه الثالث يواكيم مارلاس والطاعن الثانى خرامبو تقولا ئيدس بأن يدفع له

بطريق التضامن مبلغ ٦٠٠٠ ج مع الفوائد القانونية والمصاريف والأتعاب
البح وقال شرحا لدعواه إن المدعى عليهما مدينان له في هذا المبلغ بموجب كميالة
مؤرخة ١٥ من يناير سنة ١٩٥١ استحققت في ١٥ من أبريل التالى وموقع عليها
من جان ميخائيليدس بوصفه مدينا أصليا ومن المدعى عليهما بوصفهما كفيلين
Avalisateurs ولم يقيم المدين الأصلي بالوفاء نظرا لإشهار إفلاسه ودفع
الطاعن الثانى بعدم قبول الدعوى تأسيسا على أنه لم يعرض المدعى دينه في تقيسة
المدين الأصلي ثم تقدم الدائن إلى مأمور التقيسة يطالب بقيمة الكميالة فنازعه
الطاعنان يولاجان ميخائيليدس زوجة المفلس وأخوها نحرالمبو ونقولائيدس
بوصفهما دائنين ورفعت المنازعة إلى هيئة المحكمة بالدعوى رقم ٨٢٧ سنة ١٩٥١
تجارى فكان أساسها أن أصل الدين قروض متعددة تتعلق بصيغة من تلك
اشتراها المدين الأصلي بالاشتراك مع الكفيل الثانى يواكيم مارلاس في تاريخ
سابق على تحرير الكميالة التى يمثل أصل الدين مضافا إليه فوائد ربوية فاحشة
وأنه يتحتم خصم ماينجم عن تصفية شركة تلك من قيمة هذا السند سواء في ذلك
ثمن البضائع المباعة للشركة الامبراطورية أو الكمية التى مازالت تحت يد وكيل
الدائنين وطلب الطاعنان في دعوى المنازعة في الدين الحكم بتقديم دفاتر الدائن
التجارية لتحقيق صحة هذه المنازعة كما طلب الطاعن الثانى الحكم باثبات حقه
في الرجوع على الكفيل الآخر يواكيم مارلاس فقررت المحكمة ضم الدعويين
رقمى ٨٠٠ و ٨٢٧ سنة ١٩٥١ وحكمت بتاريخ ٤ من فبراير سنة ١٩٥٢ برفض
دعوى المنازعة في الدين وإلزام المنازعين بالمصروفات . وفى الدعوى رقم ٨٠٠
سنة ١٩٥١ بإلزام المدعى عليهما نيكولائيدس ومارلاس بأن يدفعوا متضامنين إلى
ستاماتيوس مبالغ ستة آلاف جنيه مع الفوائد القانونية بواقع ٥ ٪ ابتداء من
المطالبة القضائية الحاصلة في ٢ من يونيه سنة ١٩٥١ حتى الوفاء فاستأنفت
يولاجان ميخائيليدس ونحرالمبو نيكولائيدس هذا الحكم طالعين رفض دعوى
نحرالمبو ستاماتيوس رقم ٨٠٠ سنة ١٩٥١ وقبول منازعتهم وفى الدعوى ٨٢٧
الحكم بصحتها وبرفض قبول دين ستاماتيوس المذكور في تقيسة جان ميخائيليدس
واحياطيا الحكم بحالة الدعوى على التحقيق لكي يثبت المنازعان أن الدائن

تأجرو بالزامه بالتالى تقديم دفاتره لإثبات أنه دفع قيمة المبلغ الوارد بالسند المطالب به ومن باب الاحتياط الكلى الحكم بالزام مارلاس بما عساه أن يحكم به على المستأنف الثانى — وبجلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٤ قضت محكمة استئناف اسكندرية بحكمها المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف — وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه المحكمة وصحمت النيابة على ما جاء بمذكرتها طالبة نقض الحكم .

وحيث إن مما ينمى الطاعنان على الحكم قصور تسببيه ويقولان فى بيان ذلك إن الطاعن الثانى تمسك أمام محكمة الاستئناف بدفاع جديد يتحصل فى بطلان السند موضوع المنازعة لقيامه على الغش والتدليس عملا بالمادة ١٢٥ من القانون المدنى وأوضح فى المذكرات المقدمة منه آنذاك القرائن التى استدل بها على صحة دفاعه ولكن الحكم المطعون فيه أغفل الإشارة إلى هذا الدفاع مما يعيبه ويبطله .

وحيث إنه لما كان الثابت من الاطلاع على مذكرات الطاعن الثانى المقدمة لمحكمة الاستئناف والتى أودع صورها الرسمية حافظة مستندات بملف الطعن أنه دفع أمام المحكمة المطعون فى قضائها ببطلان السند محل المنازعة . لإثباته على الغش والتدليس وأوضح فيها تفصيلا ظروف تحريره والقرائن التى استدل بها على الغش والتدليس . وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يتعرض لهذا الدفاع ولم يتناول بالبحث تلك القرائن — لما كان ذلك ، وكان الدفاع المذكور جوهرى من شأنه لو صح أن يغير وجه رأى فى الدعوى فإن الحكم يكون قد شابه قصور يعيبه ويستوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد عبد العزيز عبد رئيس المحكمة . وبحضور السادة : محمود عباد ، وعثمان رمزي
ومحمد زعفراني سالم ، والحسيني العوضي المستشارين .

(١١٠)

الطعن رقم ٢٠٧ سنة ٢٤ ق

(أ) دفاع . أخذ المشرع بنظام المرافعة الكتابية إلى جانب المرافعة الشفوية . حق الخصوم
في إبداء طلباتهم بالطريقة التي يرونها .

(ب) محاماة . "أتعاب المحاماة" . دعوى . "مصاريف الدعوى" أدخل المشرع
مقابل أتعاب المحاماة ضمن مصاريف الدعوى . وجوب الحكم بها على المحكوم
عليه بالمصاريف .

(ج) حكم "تسبيب معيب" . "إلزام فوائد" . عدم تبيان الحكم لأصل المبلغ والفوائد
التي احتسبها . إيرادها بجملة . قصور .

(د) إلزام "فوائد" . لا يجوز لاحكام له أن يتقاضى فوائد اتفاقية تزيد على ٧٪ من تاريخ
سريان المادة ٢٢٧ مدني . لا يحد من هذا أن يكون قد صدر حكم بالدين والفوائد
بواقع ٩٪ على أساس اتفاق سابق قبل العمل بأحكام القانون المدني الجديد .

١ - أخذ المشرع بنظام المرافعة الكتابية إلى جانب المرافعة الشفوية
والخصوم أن يبدوا طلباتهم بالطريقة التي يرونها ، فإذا كان الثابت من مطالعة
محاضر الجلسات أنه بعد تبادل المذكرات حضر محامي الطاعن بالجلسة وأن "طرفي
الخصومة صمما على طلباتهما ومذكراتهما" دون أن يثبت في المحضر أن أحدهم
طلب المرافعة الشفوية ، فإن القول من جانب الطاعن بأن عبارة المحضر في صدد
هذا التصميم - وهي بصيغة المثني - لا تنصرف إليه على سبيل الجزم لأن
أطراف الخصومة في الدعوى يزيدون - هو قول مردود بأن الاستثنائيين عن
حكم واحد وهو طرف في كل منهما فتصرف إليه عبارة المحضر حتما في هذا
الخصوص .

٢ — إن المشرع إذ أدخل مقابل أتعاب المحاماة ضمن مصاريف الدهوى التي يحكم بها على من يخسرها فقد دل بذلك على وجوب الحكم بها على المحكوم عليه بالمصاريف .

٣ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد قرر بعبارة مجملة أن الباقي من أصل الدين وفوائده هو مبلغ ٣٨٠ جنيفاً و ٨١٥ ملياً موضوع المطالبة لغاية مايو سنة ١٩٥٠ — دون أن يبين ما هو أصل المبلغ وما هي الفوائد التي احتسبها — وفي ذلك ما يحجب هذه المحكمة عن مراقبة سلامة تطبيقه القانون في صدد الفوائد سواء بالنسبة للسهم أم بالنسبة لعدم جواز احتساب فوائد على متجمد الفوائد فإنه يكون معيباً بالقصور الموجب انقضاه .

٤ — لا يجوز للمحكوم له أن يتقاضى فائدة إتفاقية تزيد على سبعة في المائة من تاريخ سريان المادة ٢٢٧ مدني التي استقر قضاء هذه المحكمة على سريانها من تاريخ صدور القانون على الاتفاقات السابقة على العمل به — ولا يحد من هذا أن يكون قد صدر حكم بالدين مع فوائده الاتفاقية بواقع ٩ ٪ حتى تمام الوفاء — على أساس هذا الاتفاق — قبل العمل بأحكام القانون المدني الجديد

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع الطعن — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وفي سائر الأوراق . — تتحصل في أنه لدين لها في ذمة المطعون ضده الثاني عمر على الفران استصدرت شركة التضامن جورج حموي وورثة شحاته حموي الحكم ٣٧٠ سنة ٥٦ ق مخط اسكندرية في ٢٤ من فبراير سنة ١٩٣١ بالزامه بأن يدفع لها مبلغ ٥٧٠ جنيفاً

مع الفوائد بواقع ٩٪ سنويا وقد نرعت الشركة ملكية مدينها من عقار رسا مزاده عليها بمبلغ ٤٠٠ جنيه ودفع المدين أيضا ٧٦ جنيها و ٩٥٠ مليا حتى مارس سنة ١٩٣٣ ثم حدث بعد ذلك في نوفمبر سنة ١٩٣٧ أن حكم بتصفية الشركة الدائنة وتعيين المرحوم السيد بك طاهر مصفيا لها بأشر أعماله إلى أن توفي سنة ١٩٤٨ وحل محله المصفي الحالي المطعون ضده الأول وكان الباقي من الدين في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٤٢ هو مبلغ ١٧٠ جنيها فأبرم الطاعن في هذا التاريخ بوصفه مديرا للشركة — وبالرغم من قيام حالة التصفية القضائية ووجود المصفي — اتفاقا مع المدين تنازل له بمقتضاه عما زاد عن ١٢٠ جنيها يدفعها المدين مع فوائدها على أقساط إلى أن تم التخالص بينهما على هذا الأساس في سنة ١٩٤٩ بمقتضى مخالصة كتبها الطاعن على صورة رسمية من حكم الدين الصادر من المحكمة المختلطة في مقابل مبلغ ١٢٦ جنيها نقدا بالإضافة إلى سند دين جديد بمبلغ ١٨ جنيها باسم الطاعن شخصا أودعه الطاعن مظهرا منه مع المبلغ المذكور نخزينة التصفية نخضم المصفي مبلغ الـ ١٢٦ جنيها من الدين الأصلي البالغ مع فوائده ٥٠٦ جنيها و ١٨٥ مليا حتى ٥ من مايو سنة ١٩٥٠ ورفع الدعوى يطالب المدين والطاعن متضامنين بالمبلغ الباقي وقدره ٣٨٠ جنيها و ١٨٥ مليا مع الفوائد بواقع ٩٪ سنويا اعتبارا من ٦ من مايو سنة ١٩٥٠ حتى كامل الوفاء على أساس مديونية الأول ومسؤولية المدير الناشئة عن تصرفه في أموال الشركة بعد زوال صفته في تمثيلها فدفع المدين الدعوى بأنه إذ وفي إلى المدير المعروف له بهذه الصفة وهو لا يعلم بالتصفية ولا أعلن بحكمها يكون وفاؤه إليه على هذه الصورة صحيحا فلا يجوز للمصفي المطالبة به مرة أخرى وأن ما تجاوز له الطاعن عنه في الدين إنما تتحمله التصفية أو المدير السابق وأن الدين على أي حال قد سقط بمضي أكثر من خمسة عشر عاما دون مطالبة أما دفاع المدير السابق — الطاعن — فقد قام على صدور تفويض إليه من المصفي الأول ثابت بحضور أعمال جلسة ١٩٣٣/٩/٢٤ يكلفه بتحصيل الديون التي كان يخشى عليها السقوط لتشعب معاملات الشركة وتعذر حصرها وأنه قد قام بتسليم المصفي الجديد ما حصله من مال ومالديه من مستندات وتدخل عيسى شحاته حموى

أحد ورثة الشريك الآخر منضمًا في الدعوى إلى المصنفى أحمد محمود شتا بنفس طلباته فرأت محكمة الدرجة الأولى أن الثابت بحضر أعمال المصنفى السابق لا ينطوى على تفويض للطاعن بتحصيل ديون وأن ما أبرمه في ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٢ مع المدين بالتنازل عن جزء من الدين غير ملزم للشركة فيتمين بالتالى عدم الاعتداد بالتخالف المترتب على هذا الاتفاق لانتفاء صفة الإدارة عن الطاعن منذ صدور حكم التصفية دون أن تجد في ذلك مبررا لمساءلته ورفضت دفع المدين بالسقوط الطويل الأمد لانقطاعه باعترافه بالدين في اتفاق سنة ١٩٤٢ وألزمته وحده بالمبلغ والفوائد ٩ ٪ - سنويا اعتبارا من ٦ من مايو سنة ١٩٥٠ فاستأنفت المدين والمصنفى هذا الحكم وطلب الأول إلغائه ورفض دعوى المصنفى قبله كما طلب هذا الأخير إلزام الطاعن مع المدين بطريق التضامن وفي ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٤ قضت محكمة استئناف اسكندرية بحكمها المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المصنفى بالنسبة للمدين عمر على عمر الفران وبالزام الطاعن أن يدفع المصنفى المبلغ المطالب به مع الفوائد بواقع ٩ ٪ سنويا من أول مايو سنة ١٩٥٠ والمصروفات القضائية عن الدرجتين ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة لكل من المدين والمصنفى والمتدخل عيسى حموى فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وطلبت النيابة إحالته إلى المحكمة لأنه مرجع نقضه جزئيا في سعر الفوائد وبدء مرياتها .

وحيث إن حاصل السبب الأول من أسباب الطعن هو بطلان الإجراءات والعيب في الإسناد وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الأصل في المرافعات أن تكون شفوية فلا يغنى عنه ما يحرره الخصوم من مذكرات وأنه التمس المرافعة في الدعوى فلم تمكنه المحكمة وخلت منها محاضر الجلسات فعالج الحكم هذا الوضع عن طريق الإسناد الذى لا سند له بأن نص في أسبابه على حصول مرافعة لم يمكن منها الخصوم .

وحيث إن الثابت من مطالعة محاضر الجلسات أنه بعد تبادل المذكرات حضر الأستاذ راضى أندراوس عن محامى الطاعن بجلسته ٤ من أبريل سنة ١٩٥٤

وأن طرفي الخصومة صمما على طلباتهما ومذكراتهما دون أن يثبت في المحضر أن أحدهم طلب المرافعة شفويا في الدعوى وقد أخذ المشرع بنظام المرافعة الكتابية إلى جانب المرافعة الشفوية وللخصوم أن يبدو طلباتهم بالطريقة التي يرونها . لما كان ذلك وكان القول من جانب الطاعن بأن عبارة المحضر في صدر هذا التصميم وهي بصيغة المثني لا تنصرف إليه على سبيل الجزم لأن أطراف الخصومة في الدعوى يزيدون، هو قول مردود بأن الاستئنافين عن حكم واحد وهو طرف في كل منهما فتصرف إليه عبارة المحضر حتما في هذا الخصوص وعلى ذلك يكون هذا السبب من أسباب الطعن على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بعد ذلك خطأ الحكم في تطبيق القانون ويقول شرحا لذلك إنه متى كان من الثابت أنه لا يملك التنازل عن بعض الدين بوصفه مديرا للشركة قبل تصفيتها فإن تنازله للمدين لا يكون لازما للشركة فليس من شأنه بالتالي أن يسقط حقها قبل المدين وعلى ذلك يكون ما عول عليه الحكم المطعون فيه من عدم علم المدين بتجريد الطاعن من صفته غير منتج في خصوص مساءلته هو عن المبلغ المطالب به وكان الأخرى بالحكم المطعون فيه أن يتصدى لما أغفل بحثه في مدى سلطة الطاعن قبل زوال صفته وأن يجرى في هذا الشأن حكم المادة ٥٢٧ مدني قديم قبل السعي وراء نص المادة ٥٣٠ من القانون المذكور .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه دفاع جديد إذ أن دعوى تأسيس الشركة الذي يستند إليه الطاعن لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع وقد أقام الطاعن دفاعه أمامها على أنه كان مفوضا من المصطفى السابق بتحصيل الديون وهو ما التفت عنه الحكم لما ذكره من أسباب خلصت من نعي الطاعن فلا يجديهِ التعلل بعد ذلك .
بأحكام المادة ٥٢٧ مدني قديم لتعلقها بالأعمال التي يجرىها الوكيل خارج نطاق الوكالة لا بعد انتهائها .

وحيث إن السبب الثالث من الطعن يقوم على قصور الحكم في التسييب لعدم الرد على ما دفع به الطاعن من أنه إذا لم تكن له صفة النيابة عن المصطفى فهو قد قام على أي حال بعمل من أعمال الفضالة لا يجوز أن تفيد منه الشركة ثم تؤاخذ

عما تنازل عنه في سبيل تحقيق تلك الفائدة فإن ما حصله من بعض الدين كان مشروطا بالتنازل عن البعض الآخر وأجازة الموكل بقبض المدفوع ترفع مسئولية الوكيل عن ترك ما تنازل عنه وأنه لولا مبادرة الطاعن بالمطالبة لسقط الحق وهو مالا يستقيم مع ما أسنده إليه الحكم من خطأ أضر بالشركة كما أن الحكم لم يرد على ما دفع به من أنه سلم المصنفى سنداً بمبلغ ١٨ جنيتها فلا هو خصمه من المبلغ الذى ألزمه به ولا أشار إليه في أسبابه .

وحيث إن هذا السبب مردود بأن الطاعن لم يقدم ما يدل على سبق تمسكه بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف سوى صورة عرفية لما يزعم أن المذكرة المقدمة منه وهى لا تصلح للاثبات إذ لا اعتداد إلا بالصورة الرسمية لما كان ذلك وكان سند الدين المظهر بتوقيع الطاعن والمسحوب لصالحه شخصياً يظل ملكاً له فلا يتحقق به الوفاء لا من الطاعن ولا من المدين الساحب فإن هذا النعى بشقيه يكون متعين الرفض أيضاً .

وحيث إن الطاعن يأخذ أخيراً على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون فيما ضمنه قضاءه بالنسبة للفوائد وأتعاب المحاماة — أولاً — لأنه قضى بفوائد الدين الأصيل عن مدة تزيد عن الخمس سنوات كما قضى بفوائد عن هذه الفوائد مخالفاً بذلك نص المادتين ٣٧٥ و ٢٣٢ مدنى — ثانياً — لأنه فات الحكم أنه قضى على الطاعن بتعويض عن ضرر مزعوم فإن تاريخ استحقاقه فوائد هذا التعويض لا يكون إلا في يوم المطالبة الرسمية الحاصلة في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ وبفائدة ٤ ٪ فقط عملاً بالمادة ٢٢٦ مدنى جديد كما فات الحكم أن المبلغ المطالب به وهو ١٨٥ م و ٣٨٠ ج تدخل فيه الفائدة بواقع ٩ ٪ لغاية ٦ مايو سنة ١٩٥٠ وأن المصنفى طلب القضاء له بالفائدة بعد هذا التاريخ غير أن الحكم جعل مريانها من أول مايو سنة ١٩٥٠ وأجاز في نفس الوقت فائدة اتفاقية تزيد على ٧ ٪ عن المدة اللاحقة لصدور القانون المدنى الجديد — ثالثاً — أن الحكم ألزمه بمقابل أتعاب المحاماة لكل من المطعون عليهما الأخيرين بينما لم يوجه إليه المدين أية طلبات في استئنافه وإنما أدخله فيه استيفاء منه للشكل كما أن المتدخل في الخصومة لم يطالب إلزامه بمقابل أتعاب للمحاماة فيكون الحكم قد قضى بما لم يطلبه الخصوم .

وحيث إنه بالنسبة لما قضى بالحكم من أتعاب المحاماة فإن المشرع إذ أدخل مقابل أتعاب المحاماة ضمن مصاريف الدعوى التي يحكم بها على ممن يخسرها فقد دل بذلك على وجوب الحكم بها على المحكوم عليه بالمصاريف ومن ثم يكون النعي بهذا الوجه غير سديد .

وحيث إنه عما ينعاه الطاعن بالنسبة لقضاء الحكم بفوائد الدين الأصلي عن مدة تزيد من الخمس سنوات و بالنسبة لسعر تلك الفائدة فضلا عن قضائته بفوائد عن متجمد الفوائد ومبدأ سريانها بالنسبة للتعويض المقضى به عليه فإنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى للتصفية بالتعويض المطلوب بعد أن أثبت مسئولية الطاعن عن تصرفه واتخاذ الحكم ماحل بالشركة من خسارة من جراء هذا التصرف أساسا لتقدير التعويض وهذه الخسارة هي مبلغ الدين الذي ضاع على التصفية مع فوائده إلا أنه يبين أيضا أن الحكم المطعون فيه اعتبر أصل الدين ٥٧٠ جنيفيا حصلت منه الشركة ٤٧٦ جنيفيا ثم ورد الطاعن للتصفية مبلغ ١٢٦ جنيفيا نقدا ومفاد ذلك أن الشركة الدائنة قد استوفت أكثر من أصل الدين من غير احتساب الفوائد ولكن الحكم المطعون فيه قرر بعبارة مجملة أن الباقي من أصل الدين وفوائده بعد استئزال المبالغ المتقدم ذكرها هو ٣٨٠ جنيفيا و ٨١٥ مليما و موضوع المطالبة لغاية مايو سنة ١٩٥٠ دون أن يبين ما هو أصل المبلغ وما هي الفوائد التي احتسبها وفي ذلك ما يحجب هذه المحكمة عن مراقبة سلامة تطبيقه القانون في صدد الفوائد سواء بالنسبة للسعر أم بالنسبة لعدم جواز احتساب فوائد على متجمد الفوائد مما يعيبه بالقصور الموجب لنقضه فضلا عما انطوى عليه من خطأ في تطبيق القانون بالنسبة لسعر الفائدة بعد صدور القانون المدني في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ وسريان المادة ٢٢٧ منه إذ يجب من هذا التاريخ أن تحسب الفائدة الاتفاقية بواقع ٧٪ سنويا ذلك أن دين التصفية وإن كان قد صدر به حكم في سنة ١٩٣١

مع فوائده الاتفاقية بواقع المائة تسعة حتى تمام الوفاء إلا أن المحكوم له لا يجوز أن يتقاضى فائدة تزيد عن سبعة في المائة من تاريخ سريان المادة ٢٢٧ مدني التي استقر قضاء هذه المحكمة على سريانها من تاريخ صدور القانون على الاتفاقات السابقة على العمل به ولا يحد من هذا أن يكون قد صدر حكم على أساس هذا الاتفاق .

وحيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لهذه الأوجه الأخيرة
ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

جاسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : عثمان رمزي ، وإبراهيم عثمان يوسف ،
ومحمد زعفراني سالم ، والحسيني المعوضي المستشارين .

(١١١)

الطعن رقم ٢٦٥ سنة ٢٤ ق .

ضرائب . " ضريبة الأرباح التجارية والصناعية " . المرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٢ بشأن ربط الضريبة على الأيراد الحكى . الغرض من إصداره . اعتبار " نتيجة الأعمال " في سنة ١٩٤٧ ربحا كانت أو خسارة أساسا لمعاملة الممول الخاضع لربط الضريبة بطريق التقدير بالنسبة للسنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ .

توحي المشرع من إصدار المرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٢ - على ما جاء بمذكرته التفسيرية - وضع قاعدة تقضى بربط الضريبة على الأيراد الحكى بدلا من الأيراد الفعلي استثناء من القواعد العامة التي تقضى بربط الضريبة على الأرباح الحقيقية وذلك تفاديا للتأخير في ربط الضرائب على الممولين بسبب ازدياد عددهم ازديادا مستمرا وازدياد الأعباء الملقاة على عاتق مصلحة الضرائب بسبب فرض ضرائب جديدة وقد رأى أن خير الحلول هو اتخاذ تقديرات سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة في كل من السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ ، فالتفسير الصحيح للمرسوم بقانون الذي يحقق الغرض من إصداره هو اعتبار " نتيجة الأعمال " في سنة ١٩٤٧ ربحا كانت أو خسارة أساسا لمعاملة الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير بالنسبة للسنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بغير ذلك مفسرا للمرسوم بقانون على أنه يتحدث عن قياس سنة رابحة على أرباح سنة سابقة عليها وأن نية المشرع من إصداره قاصرة على النهي عن فحص وتقدير أرقام الأرباح الفعلية في السنة المقيسة مجتزئا عن ذلك بأرباح حكينة تحققت فعلا وقدرت في السنة المقيسة ،

ورتب على ذلك أنه متى كانت إحدى السنوات المقيسة قد انتهت بخسارة فإنه لايجرى عليها القياس فإنه يكون مخالفا للقانون متعيينا نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليه رفع الدعوى رقم ١٥٦٧ سنة ١٩٥٠ تجارى كلى مصر على الطاعنة قال فيها إن لجنة تقدير الضرائب قدرت أرباحه الخاضعة للضريبة عن السنوات المتداخلة من ٢١ من يونيه سنة ١٩٤٣ إلى ٣٠ من يونيه سنة ١٩٤٨ تقديرا لا يتفق وحقيقة أرباحه الثابتة بدفاتر المنشأة التى يقوم على إدارتها والتي كان يتعين الأخذ بها وطلب أصليا الحكم بإلغاء قرار لجنة التقدير والحكم بأن أرباحه هى الثابتة بدفاتره واحتياطيا الحكم بندب خبير... وفى ١١ من يونيه سنة ١٩٥٣ قضى باعتبار أرباحه فى السنوات الأربعة الأولى ١١٧٦ جنيتها و ٣٦٣ مليا و ٥٩١ جنيتها و ٧٢ مليا و ٤٥٨ جنيتها و ٨٥٣ مليا و ٤٣١ جنيتها و ٤٥٦ مليا على التوالى واعتبار نشاط المؤسسة خاسرا فى سنة ١٩٤٨ بما يوازى مبلغ ١١٣ جنيتها و ٥٤٩ مليا فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم فى خصوص ما قضى به بالنسبة لسنة ١٩٤٨ وقيد استئنافها برقم ٣٧٢ سنة ٧٠ ق استئناف القاهرة وفى ٢٠ من مايو سنة ١٩٥٤ قضى بتأييد الحكم المستأنف فطعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وقد نظر بمجلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ فصممت النيابة على ما جاء بمذكرتها طالبة نقض الحكم .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ذلك أن المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قضى باتخاذ أرباح

سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة على السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ وقد أراد بذلك وضع معيار حكى لتحديد أرباح السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ أيا كانت نتيجة النشاط في السنوات المقيسة يستوى في ذلك أن تكون قد انتهت بربح أو بخسارة يؤيد أو ينقص عن سنة القياس بما لا محل معه لمناقشة حقيقة هذا النشاط أو تحقيقه لمعرفة ما إذا كان قد انتهى بربح أو بخسارة وبما لا محل معه كذلك للقول بأنه متى كانت إحدى السنوات المقيسة قد انتهت بخسارة فإنه لا يجرى عليها القياس .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن الحكم المطعون فيه استند في قضائه إلى أن المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ إنما يتحدث عن قياس سنة رابحة على أرباح سنة سابقة عليها وأن نية المشرع من هذا التشريع قاصرة على النهي عن فحص وتقدير أرقام الأرباح الفعلية في السنة المقيسة مجتزئا عن ذلك بأرباح حكيمية تحققت فعلا وقدرت في السنة المقيسة أي سنة ١٩٤٧ وهذا الذي ذهب إليه الحكم في تفسير القانون والنتيجة التي رتبها عليه لا تتفق والغرض الذي توخاه المشرع من إصدار القانون وهو على ما جاء بمذكرته التفسيرية وضع قاعدة تقضى بربط الضريبة على الأرباح الحقيقية وذلك تفاديا للتأخير في ربط الضرائب على الممولين بسبب ازدياد عددهم إزديادا مستمرا وازدياد الأعباء الملقاة على عاتق مصلحة الضرائب بسبب فرض ضرائب جديدة وقد رأى أن خير الحلول هو اتخاذ تقديرات سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة في كل من السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ ، فالفسير الصحيح للقانون الذي يحقق الغرض من إصداره هو اعتبار "نتيجة الأعمال" في سنة ١٩٤٧ ربحا أو خسارة أساسا لمعاملة الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير بالنسبة للسنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بغير ذلك مخالفا للقانون متعينا نقضه وحيث إن موضوع القضية صالح للحكم فيه ويتعين لنا تقدم إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من اعتبار نشاط المؤسسة خاسرا في سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ والقضاء باعتبار أرباح السنة المذكورة مبلغ ٤٣١ جنيها و ٤٥٦ مليا قياسا على أرباح سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود عباد المستشار ، وبحضور السادة : عثمان رمزي ، ومجد وعفرائي سالم ،
والحسيني العوضي ، ومجد وفعت المستشارين .

(١١٢)

طعن رقم ٣١٤ سنة ٢٤ ق

إعلان . "الإعلان في المحل المختار" . إعلان الحكم في المحل المختار لا يعتبر إعلانا صحيحا
في خصوص بدء سريان مدة الطعن . المحكمة في ذلك . م ١١ ، ٣٧٩ مرافعات .

لا تجوز المادة ١١ من قانون المرافعات إعلان الأوراق في المحل المختار إلا
في الأحوال المبينة في القانون ، وتنص المادة ٣٧٩ من القانون المذكور الواردة
في باب الطعن في الأحكام على أنه تبدأ مواعيد الطعن من تاريخ إعلان الحكم
ما لم ينص القانون على غير ذلك ويكون إعلان الحكم لنفس الخصم أو في موطنه
الأصلي — مما يفيد أن إعلان الحكم في المحل المختار لا يعتبر إعلانا صحيحا
في خصوص بدء سريان مدة الطعن — والمحكمة في ذلك على ما ورد في تقرير
لجنة المرافعات بمجلس الشيوخ أن الأمر قد انتهى إذا استبقى النص على جواز
الإعلان في المحل المختار إلى أن يكون إعلان الحكم في بعض الصور إلى قلم
الكتاب إذ لم يكن الخصم قد اتخذ له محلا مختارا كما يصح أن تكون قد انقطعت
علاقة الخصم بالمحل المختار الذي اتخذته أثناء قيام الدعوى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .
ومن حيث أن الوقائع تتحصل حسب ما يبين من الأوراق في أن المطعون عليه
أقام الدعوى رقم ٤٣٧ سنة ١٩٥١ مدني كلى القاهرة على الطاعن طلب فيها الحكم

بإلزامه بأن يدفع إليه مبلغ ٢٨٨ ج و ٥٠٠ م والمصروفات وأتعاب المحاماة وطلب الطاعن رفض الدعوى وأقام من ناحيته دعوى فرعية طلب فيها الحكم بإلزام المطعون عليه بأن يدفع له مبلغ ١١٩ ج و ١٩٣ م مع المصروفات وأتعاب المحاماة — وفي ١١ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ حكمت المحكمة برفض الدعوى الفرعية ، وفي الدعوى الأصلية بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه مبلغ ١٨٠ ج مع المصروفات المناسبة ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة وبرفض ما عدا ذلك من الطلبات ، فاستأنف الطاعن وعند نظر الاستئناف دفع المستأنف عليه — المطعون عليه — بعدم قبول الاستئناف شكلاً — وفي ٢٧ من يونيو سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة بقبول الدفع وبعدم قبول الاستئناف شكلاً فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة أبدت رأيها بنقض الحكم — عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية ، وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها الوارد بمذكرتها .

ومن حيث إن مما ينعمه الطاعن على الحكم مخالفته للقانون ، ويقول في بيان ذلك إن المطعون عليه استند في الدفع بعدم قبول الاستئناف إلى أنه أعلن الطاعن بالحكم الابتدائي إعلاناً صحيحاً في ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٣ ولم يرفع الطاعن الاستئناف إلا في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ بعد فوات الميعاد وكان رد الطاعن على الدفع أن الإعلان المشار إليه كان إعلاناً باطلاً إذ وجه إليه في محله المختار وقت بدء التقاضي أمام المحكمة الابتدائية في حين أنه كان قد ترك ذلك المحل وأقام في محل آخر بشارع قنطرة غمرة رقم ٥ وهو عنوانه المبين بصحيفة الاستئناف وأنه كان يتعين على المستأنف عليه أن يعلنه بالحكم المستأنف في محل إقامته الجديد . وقد أخطأ الحكم المطعون فيه إذ اعتبر أن الإعلان إلى ذلك المحل المختار هو إعلان صحيح يبدأ من تاريخه ميعاد الطعن بطريق الاستئناف .

ومن حيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد أساس الدفع ورد الطاعن كما هو مبين في سبب النعي أقام قضاءه

على ما ورد به من "أن المادة ٢/١٣ من قانون المرافعات نصت على أنه إذا ألغى الخصم موطنه المختار ولم يخبر خصمه بذلك صح إعلانه فيه . وأنه على ضوء ما رتبته المشرع يبين أن المستأنف ضده قد قام بما يجب عليه قانوناً من إعلان المستأنف في المحل الذي اتخذ موطناً أثناء نظر الدعوى المستأنفة والذي لم يقدم المستأنف عليه ما يدل على أنه أخبر المستأنف بالغائه " — ولما كان نص المادة ١١ من قانون المرافعات لا يميز إعلان الأوراق في المحل المختار إلا في الأحوال المبينة في القانون وكانت المادة ٣٧٩ الواردة في باب الطعن في الأحكام قد نصت على أنه "تبدأ مواعيد الطعن من تاريخ إعلان الحكم ما لم ينص القانون على غير ذلك ويكون إعلان الحكم لنفس الخصم أو في موطنه الأصلي" مما يفيد أن إعلان الحكم في المحل المختار لا يعتبر إعلاناً صحيحاً في خصوص بدء سريان مدة الطعن — وكانت الحكمة في ذلك — على ما ورد في تقرير لجنة المرافعات بمجلس الشيوخ — أن الأمر قد ينتهي إذا استبقى النص على جواز الإعلان في المحل المختار إلى أن يكون إعلان الحكم في بعض الصور إلى قلم الكتاب إذا لم يكن الخصم قد اتخذ له محلاً مختاراً كما يصح أن تكون قد انقطعت علاقة الخصم بالمحل المختار الذي اتخذته أثناء قيام الدعوى .

لما كان ذلك فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه لهذا السبب دون حاجة لمبحث باقي أسباب الطعن .

جاسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٨

برئاسة السيد محمود عياد المستشار ، وبحضور السادة : عثمان رمزي ، والحسيني الموضي ،
ومحمد رفعت ، وعباس حلي مطان المستشارين .

(١١٣)

الطعن رقم ٣٢٩ سنة ٢٤ ق

ضرائب . " لجنة الطعن " . المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالمرسوم
بقانون ٩٧ . هي هيئة إدارية أعطاها القانون ولاية القضاء للفصل في خصومة بين الممول ومصلحة
الضرائب . يجب عليها أن ترتبط بالأصول الهامة والمبادئ العامة للتقاضى . بطلان قرار لجنة الطعن
إذا كان المأمور الفاحص لأرباح الممول قد اشترك في إصداره .

إنه وإن كانت لجنة الطعن — المنصوص عليها في المادة ٥٠ من القانون
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ المعمول به من أول يولييه
سنة ١٩٥٢ — مشكلة على الصورة التي صدر بها قرارها في هذه الدعوى —
هيئة إدارية إلا أنها وقد أعطاها القانون ولاية القضاء للفصل في خصومة بين
الممول ومصلحة الضرائب — وجب وهي بهذه الصفة — أن ترتبط بالأصول
الهامة والمبادئ العامة للتقاضى والتي من مقتضاها أن لا يجلس للفصل في خصومة
من سبق له إبداء الرأى فيها . ومن ثم فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من
بطلان قرار لجنة الطعن تأسيسا على أن المأمور الفاحص لأرباح الممول عن
سنى النزاع قد اشترك في إصداره لا مخالفة فيه للقانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق - تحصل فى أن المطعون عليه طعن فى تقدير مأمورية الضرائب ببور سعيد لأرباحه عن السنوات من سنة ١٩٤٣ حتى سنة ١٩٤٩ فأصدرت اللجنة قرارها فى ٢٠ أغسطس سنة ١٩٥٢ بتخفيض تلك الأرباح وأعلن المطعون عليه بقرارها فطعن فيه بالدعوى رقم ٩٥ سنة ١٩٥٢ تجارى كلى بور سعيد طالبا تعديله ودفع فى أثناء نظر الدعوى ببطلان قرار لجنة الطعن لأن المأمور الذى قام بفحص حساب أرباحه وهو الأستاذ غاندى أحمد سعد الهندى كان أحد أعضاء اللجنة التى فصلت فى طعنه فقضت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع ببطلان قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ٢٠ أغسطس سنة ١٩٥٢ . مستندة فى قضائها هذا إلى أن مأمور الضرائب بوصفه ممثلا للمصلحة يقوم بتقدير الضريبة أما لجنة الطعن فتختص بالفضل فى طعون الممولين على تلك التقديرات فتفضل فى جميع أوجه الخلاف بين الممول والمصلحة حتى ما كان منها متعلقا بالقانون فهى لا تمثل مصلحة الضرائب وإنما هى جهة تقاضى يجب أن يحاط تشكيكها بالضمانات الكافية لتوفير الثقة لدى المتخاصمين أمامها فلا يصح أن يشمل تشكيكها أحدا من موظفى مصلحة الضرائب الذين كان لهم عمل إيجابى فى التقدير المطعون عليه أمامها وأنه قد ثبت للمحكمة من الاطلاع على المستندات التى قدمتها مصلحة الضرائب من ملف الطاعن أن غاندى أحمد سعد الهندى أحد أعضاء لجنة الطعن الصادر قرارها فى ٢٠ أغسطس سنة ١٩٥٢ سبق أن قام بتقدير أرباح الطاعن ومناقشته على النموذج ١٦ ضرائب كما راجع بيانات النموذج ١٥ ضرائب وأن هذه الواقعة لم تدحضها المصلحة ولم تجادل فيها فإما كان يجوز له أن يشترك فى قرار اللجنة

للفصل في الخلاف بين الطاعن ومصلحة الضرائب وقد استأنفت المصلحة هذا الحكم بالاستئناف المقيّد برقم ٩٥ تجارى سنة ٥ ق طالبة إلقاءه والحكم بصحة قرار اللجنة وإعادة الدعوى إلى محكمة بور سعيد الابتدائية للفصل في موضوعها ومحكمة استئناف المنصورة قضت بحكمها المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وبتأييد الحكم المستأنف فطعنت المصلحة في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها طالبة رفض الطعن .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وقصور سببيه وخطأ إسناده وتقول في بيان ذلك إن الحكم قد أقام قضاءه ببطلان قرار اللجنة على أن لجان الطعن تعتبر مرحلة من مراحل التقاضى ويتعين أن يحاط تشكيلها بالضمانات وأغفل الرد على تمسك المصلحة بما هو ثابت في الملف الفردى من عدم اشتراك المأمور الفاحص — غاندى أحمد سعد — فى إصدار قرار اللجنة ولا فى توقيع مسودته مع أن من شأن هذا الدفاع إن صح وهو صحيح أن ينفى وجه الدفع إذ المسيرة بالواقع لا بما عساه أن يقع من خطأ ماضى عند تحرير القرار والحكم المطعون فيه وقد قضى بما قضى به تسليماً منه بالواقعة المدعاة فى حين أنها مخالفة لما هو ثابت فى الأوراق لم يرد على دفاع المصلحة فى هذا الصدد فشابه قصور فى التسميب وخطأ فى الإسناد مما انبنى عليه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه على واقعة الدعوى ثم استطردت الطاعنة تقول إنه على فرض اشتراك المأمور الفاحص فى عضوية اللجنة وفى إصدار القرار المطعون فيه فليس فى ذلك ما يعيب القرار ولا ما يبطله ذلك أن لجان الطعن لجان إدارية أقصى ما يقال فيها إنها ذات اختصاص قضائى فلها من طبيعتها وفى طريقة تشكيلها ما يبعد بينها وبين مختلف الأوضاع الواجب مراعاتها فى تشكيل جهات القضاء وفى القول بغير ذلك وبوجوب اتباع قواعد المرافعات التزام لما لا يلزم وليس فى نصوص القانون ما يؤيده .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ كانت تنص وقت صدوره على أن يتولى إجراء التقدير بلجان مؤلفة من ثلاثة أعضاء من موظفى الحكومة يضم إليهم بناء على طلب الممول — إذا شاء — عضوان من التجار أو رجال الصناعة أو من الممولين الذين يدفعون ضرائب لا يقل مجموعها عن خمسة جنيهات يختارهما الممول نفسه ثم رأى المشرع — تعديل هذا النص عند إصدار القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ فجعل تشكيلها برئاسة قاض يندبه وزير العدل بالاتفاق مع وزير المالية ومن عضوين من موظفى مصلحة الضرائب يختارهما وزير المالية ويجوز بناء على طلب الممول أن ينضم إليهم عضوان يختارهما من بين التجار ورجال الصناعة أو الممولين المدرجة أسمائهم فى كشف يصدره وزير المالية فى أول كل سنة ثم عدلت هذه المادة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ المعمول به من أول يولييه سنة ١٩٥٢ فأصبح نصها "تشكل لجنة الطعن من ثلاثة من موظفى مصلحة الضرائب يعينون بقرار من وزير المالية والاقتصاد ويجوز بناء على طلب الممول أن يضم إليهم عضوان يختارهما الممول من بين التجار ورجال الصناعة أو الممولين" فأصبحت لجنة الطعن تشكل من ثلاثة من موظفى مصلحة الضرائب يعينون بقرار من وزير المالية ويكون من بينهم الرئيس ويجوز بناء على طلب الممول أن يضم إليهم عضوان يختارهما الممول من بين التجار ورجال الصناعة أو الممولين ويبين من ذلك أن اللجنة أصبحت بعد التعديلات التى صدرت منذ سنة ١٩٥٠ لجنة طعن لا لجنة تقدير .

وحيث إنه وإن كانت لجنة الطعن مشكلة على الصورة التى صدر بها قرارها فى هذه الدعوى هيئة إدارية إلا أنها وقد أعطاهها القانون ولاية القضاء للفصل فى خصومة بين الممول ومصلحة الضرائب وجب — وهى بهذه الصفة — أن ترتبط بالأصول الهامة والمبادئ العامة للتقاضى والتى من مقتضاها أن لا يجلس للفصل فى خصومة من سبق له إبداء رأى فيها ومن ثم فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من بطلان قرار لجنة الطعن تأسيسا على أن المأمور الفاحص لأرباح الممول عن سنى النزاع قد اشترك فى إصداره لا مخالفة فيه للقانون .

وحيث إنه وإن كانت الطاعة قد تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأن ورود اسم الأستاذ غاندى سعد ضمن أسماء أعضاء اللجنة التى أصدرت القرار إنما كان نتيجة خطأ مآدى من قلم كتاب لجنة الطعن عند نقل قرارها فى حين أن هذا العضو كان قد تنحى من تلقاء نفسه عند نظرهذا النزاع وحل محله غيره وأضاف الطاعة أن هذه الواقعة ثابتة فى محاضر جلسات اللجنة ومسودة القرار الموقع عليه من الهيئة المذكورة إلا أنه لا يبين من المستندات المقدمة من الطاعة بملف الطعن أنها قدمت لمحكمة الاستئناف صورة محاضر جلسات اللجنة أو مسودة القرار فلا على محكمة الاستئناف إن هى أغفلت الرد على دفاع تمسكت به الطاعة دون أن تقدم دليلا عليه .

وحيث إن لكل ما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه .

فهرس هجائي عام

للأحكام الصادرة من الجمعية العمومية والدائرة المدنية

السنة التاسعة

رقم للمقابلة	رقم للمقابلة	
		الجمعية العمومية
		(١)
		(تنازع الاختصاص)
١	١	أحوال شخصية . استئناف . دعوى " شطبها " . قوة الأمر
١	١	المقضى . أثر شطب الاستئناف المرفوع عن حكم شرعى ...
١	١	طلب وقف تنفيذ أحد الحكيم المتناقضين . شرطه أن يكونا
١	١	نهائيين . المادة ١٩ فقرة ثانية من قانون نظام القضاء ...
		اختصاص . استئناف . خصومة " انقضاؤها " . أحوال
		شخصية . انقضاء الخصومة بمضى خمس سنوات طبقا للمادة ٣٠٧
		مرافعات . سقوط الحق فى الاستئناف بفوات ميعاده طبقا
		للسادتين ٣٠٨ و ٣٠٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . وجوب
		التمسك بهذه المسائل أمام القضاء المختص قبل نظرها أمام محكمة
١	١	تنازع الاختصاص

رقم الصفحة	رقم القاعدة	تنازع الاختصاص (تابع) :
٨	٢	طلب تعيين المحكمة المختصة . محل تطبيق الفقرة الأولى من المادة ١٩ من قانون نظام القضاء
٨	٢	طلب وقف تنفيذ أحد الحكيم النهائيين المتناقضين . محل تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩ من قانون نظام القضاء . مثال
٢٦٥	٨	اختصاص . نقض . وقف . صدور حكيم نهائيين متناقضين أحدهما من المحاكم الأهلية والآخر من المحاكم الشرعية . اختصاص محكمة النقض بالفصل في النزاع الناجم عن هذا التناقض مثال
٢٦٥	٨	اختصاص . محاكم شرعية . وقف . اختصاص المحاكم المدنية دون المحاكم الشرعية بالفصل في الدعوى التي تقوم على المطالبة بحق من الحقوق المدنية ضد ناظر الوقف سواء بصفته الشخصية أو بصفته ناظرا . مثال
٢٦٥	٨	التمسك في طلب تنازع الاختصاص بأن أحد الحكيم المتناقضين صدر بطريق التواطؤ أو سقط بمضى المدة لعدم تنفيذه . لا محل له

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ب)
		تظاهرات رجال القضاء
		إجراءات الطلب :
		ميعاده :
١٩	٥	بداية هذا الميعاد
		اختصاص . مرتبات . نيابة عامة . الطعن في قرار وزير العدل الصادر قبل تعديل صيغة المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ فيما لم يتضمنه من منح الطالب المربوط المخصص لدرجة مساعد النيابة رغم علم الطالب بهذا القرار . عدم قبول الطلب شكلا
٢٥	٧	مرتببات . نيابة . الطعن بعد الميعاد في قرار وزير العدل فيما لم يتضمنه من منح الطالب المربوط المخصص لدرجة مساعد النيابة رغم علمه بالقرار . عدم قبول الطلب شكلا
٢٧٣	٩	عدم قبول الطلب شكلا إذا تقرر بالطعن في القرار بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية
٢٩٦	١٥	اختصاص : (م) . إجراءات الطلب "ميعاده" قاعدة ٧ ص (٢٥) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		استقالة :
١٣	٣	قبول استقالة الطالب بشرائطها التي لم يكن من بينها استمساكه بالسير في الطلب . اعتبار الطلب غير قائم
{ ٣١٥	{ ٢٠	معاشات . حق القاضي في الاستقالة في أى وقت ووجوب
{ ٦٥٠	{ ٢٢	تسوية معاشه في هذه الحالة على أساس مرتبه الأخير
		أقدمية : (سر . أيضا أهلية قاعدة ٤ ص ١٥) :
١٩	٥	كيفية تحديد أقدمية القضاة المعيّنين من خارج السلك القضائي
		تحديد أقدمية المعيّنين في وظائف القضاء من مجلس الدولة .
١٩	٥	خضوعه لقانون استقلال القضاء لا لقانون مجلس الدولة
٢٨٢	١٢	تعيين محام من الدرجة الثانية بإدارة قضايا الحكومة بعد العمل بالقانون ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ في درجة وكيل نيابة التي مر بوطها من ٣٦٠ - ٥٤٠ ج بعد زميل له في التخرج ويسبقه في الدرجة التي عين فيها في سلك النيابة . لا خطأ
٢٨٥	١٣	تعيين محام في وظيفة قاض بعد زميل له استوفى مثله شرط الصلاحيّة في التعيين في وظيفة قاض وعين قبله في القضاء . لا خطأ
٢٩٦	١٥	الطعن في قرار جمهوري فيما تضمنه من تحديد أقدمية الطاعن عند تعيينه في القضاء . عدم قبول هذا الطلب شكلا . الطعن في قرار لاحق على أساس الاستجابة للطلب السابق في تحديد الأقدمية . غير متبع

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		أقدمية . (تابع) :
٣٠٣	١٧	تعيين محام بإدارة قضايا الحكومة قاضيا من الدرجة الثانية وصدور قرار من وزير العدل بتحديد أقدميته . تظلمه من هذا المقرر ورفض التظلم . صدور مرسوم بعد ذلك بترقية بعض زملائه السابقين عليه في كشف الأقدمية . الطعن على هذا المرسوم بمقولة ظهور خطأ في تحديد أقدمية الطالب بالنسبة لواحد ممن يسبقونه في الأقدمية . لا أساس له
		أهلية :
١٥	٤	أقدمية . ترقية . اعتبار الأقدمية عنصرا من عناصر الأهلية عدم جواز محاسبة السلطة المختصة على ما رتبته على هذا العنصر من تقدير بالنسبة لباقي العناصر في الحركة المطعون فيها
٢٧٥	١٠	تفتيش . تقدير الطالب في تقرير التفتيش بدرجة "يشارف فوق المتوسط" . مؤداه عدم بلوفه درجة فوق المتوسط
٢٨٨	١٤	تقرير مجلس القضاء لقاعدة مقتضاها أنه لا يجوز أن يرشح للترقية إلا من يكون حاصلا على تقريرين متوالين استقرت حالته فيهما في درجة "فوق المتوسط" . التزام الوزارة لهذه القاعدة . لا خطأ
٢٨٨	١٤	مدلول عبارة "يزيد قليلا عن المتوسط" عند تقدير درجة كفاية القاضي
٢٨٨	١٤	تفتيش . المقصود بما نص عليه المشرع في المواد ١٠ و ١١ و ١٣ من قرار ١٧/٤/١٩٥٢ بتنظيم التفتيش القضائي عند تقدير درجة أهلية القاضي

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		أهلية . (تابع) :
٣٠٧	١٨	تفتيش قضائي . تقدير كفاية القاضي بدرجة "وسط" . عودة لجنة التفتيش إلى الانعقاد وفحص اعتراضات القاضي عن الملاحظات الموجهة إليه . استبعاد بعض الملاحظات وبقاء اللجنة على رأيها فيما يتعلق بالتقدير . النعي على هذا الرأي بصدوره بعد القرار المطعون فيه . انعدام جدواه . قرار التفتيش القضائي الصادر في ١٧/٤/١٩٥٢
		ترقية : (سر . أيضا . أهلية قاعدة ٥ ص ١٩) .
١٥	٤	عدم التزام وزارة العدل بعرض حالات جميع القضاة على مجلس القضاء الأعلى قبل وضع أية حركة قضائية لاختيار أكثرهم أهلية ...
{ ٢٢ ٢٨٠ }	{ ٦ ١١ }	محاكم شرعية . ساطة وزارة العدل في إرجاء شغل الوظائف التي خلت بالمحاكم الشرعية قبل انقضاء أجلها في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥
٢٩٩	١٦	الاستناد في تخطي القاضي في الترقية إلى وظيفة قاض من الدرجة الأولى أو ما يعادلها إلى ما هو ثابت بملف خدمته . لا خطأ
٦٤٣	٢١	ترقية . سبق الاعتراض على تقرير تفتيش . رفضه . لا تجوز المجادلة فيه بعد ذلك

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		ترقية . (تابع) :
٢١	٦٤٣	عدم استقرار حالة الطالب على درجة "فوق المتوسط" بحصوله على تقريرين متوالين يشهدان له ببلوغها . تخطيه في الترقية . عدم انطواء القرارين المطعون فيهما على مخالفة للقانون أو إساءة لاستعمال السلطة
		تفتيش قضائي : (ر . أهلية . قاعدة ١٠ ص ٢٧٥ وقاعدة ١٤ ص ٢٨٨ وقاعدة ١٨ ص ٣٠٧) .
		محاكم شرعية : (ر . ترقية قاعدة ٦ ص ٢٢ وقاعدة ١١ ص ٢٨٠ ، تنازع الاختصاص قاعدة ٨ ص ٢٦٥) :
		مرتببات : (ر . إجراءات الطلب "ميعاده" قاعدة ٧ ص ٢٥ وقاعدة ٩ ص ٢٧٣) .
		معاشات : (ر . استقالة قاعدة ٢٢ ص ٦٥٠) .
		نقض :
		الخصوم في الطلب :
١٩	٣١٢	النائب العام . عدم قبول توجيه الطالب إليه
		نيابة عامة : (ر . إجراءات الطلب "ميعاده" قاعدة ٧ ص ٢٥) .
		٢٠ (١٠) ٢٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة	الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية
		نقابات
		انتخاب : (ر . صياذلة قاعدة ٣٥ ص ٧٢٣) :
		صياذلة . انتخاب مجلس النقابة . التأشير على ورقة الانتخاب
		بذير العلامة التي وضعتها لجنة الانتخاب ضمافا لسرية الانتخاب .
٣٢٣	٣٥	بطلان الورقة
		انتخاب مجلس النقابة . نقض . وجوب أن يكون الطاعن
		في انتخاب مجلس نقابة الصياذلة من الناخبين الذين حضروا
٣٢٣	٣٥	الجمعية العمومية وإلا كان الطعن منه غير مقبول شكلا

رقم الصفحة	رقم القاعدة	الدائرة المدنية
		إثبات : (ر . ح ك م " ت س ي ب م ع ي ب " قاعدة ٢٩ ص ٢٢٣)
		الإثبات بوجه عام :
		محكمة الموضوع . سلطة محكمة الموضوع في تفسير الأحكام التي يحتاج بها لديها هي السلطة المخولة لها في تفسير سائر المستندات التي تقدم لها
٧٩٣	١٠٥	إثبات بالبيئة : (ر . أ ي ض ا . ح ك م " ت س ي ب م ع ي ب " قاعدة ٦٧ ص ٥٤٦ . دفاع قاعدة ٦٨ ص ٦١٧ ، مسئولية قاعدة ٥١ ص ٤٤١)
		شهادة . محكمة الموضوع . سلطتها في ترجيح أقوال شهود أحد الطرفين
٦٣٣	٨٠	متى يجوز لمحكمة الموضوع الاعتماد على أقوال الشهود الذين سمعهم الخبير دون حلف يمين ؟
٧٨٦	١٠٤	ذكر محكمة الموضوع أن " الطاعة لم تسمع بشهود ما ينفون ما قرره شهود الإثبات " . مؤداه . هذا لا يفيد أن المحكمة قد فاتها العلم بأن للطاعة شهودا
٧٨٦	١٠٤	حق محكمة الموضوع في تقدير أقوال الشهود . تقديرها مسألة موضوعية
٧٨٦	١٠٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إثبات : (تابع) :
		إثبات بالقرائن
٧٦٥	١٠٠	قوة الأمر المقضى . حكم برفض الدفع بعدم قبول الطعن شكلا حائز لقوة الأمر المقضى يمنع من العودة للتمسك بالدفع ولو كان متعلقا بالنظام العام
٦٢٠	٧٩	محكمة الموضوع . سلطتها في أن تستنبط من الوقائع قرائن مؤدية إقرار . (ر . تسجيل . قاعدة ٣٦ ص ٣٣٠ ، موارد قاعدة ٧٦ ص ٦٠٣) :
		سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل :
٨٢٤	١٠٨	الموازنة بين الأدلة والأخذ بدليل تطمئن إليه المحكمة وإطراح دليل آخر . لا يعتبر من قبيل المسخ لواقعة الدعوى إجارة : (ر . أيضا . دعوى منع التعرض قاعدة ٩ ص ١٠٦ ، قوة الأمر المقضى قاعدة ٩ ص ٤٣١ . قوة قاهرة ، قاعدة ٨٩ ص ٦٨٩ قانون . قانون إيجارات المساكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . لا محل لتطبيقه كلما انتفت فكرة المضاربة والاستغلال . مثال بالنسبة للمساكن التي تؤولها الشركة العالمية لقناة السويس لعمالها
٨٨	٧	دفاع . حكم "تسبيب معيب" . قصور الحكم إذا أغفل دفاع المستأجر بأن الأرض المطالب بأجرتها ليست هي الأرض التي تم التعاقد عليها
٤٧٠	٥٥	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إجارة . (تابع) :
٦٨٩	٨٩	التراطات المستأجر . حق مستأجر الأرض الزراعية في طلب إنقاص الأجرة وفقا لنص المادة ٢/٦١٦ . شروطه
٦٨٩	٨٩	آثار الإيجار . المادتين ٥٦٩ ، ٦١٦ من القانون المدني . لا تلازم بينهما في التطبيق
		أجانب : (ر . أحوال شخصية قاعدة ٣٤ ص ٢٥٩) .
		إجراءات : (ر . استئناف قاعدة ٦٥ ص ٥٣١ ، دعوى قاعدة ٥٠ ص ٤٣٧ ، ضرائب قاعدة ٢٥ ص ١٩٧)
		إجراءات التقاضي : (ر . تضامن قاعدة ١٠ ص ١١١ . معارضة قاعدة ٤ ص ٥٦ . نقض " الخصوم في الطعن " . قاعدة ١٠ ص ١١١) .
		أحكام وقتية : (ر . دعوى قاعدة ٤٣ ص ٣٨٢) .
		أحوال شخصية : (ر . أيضا . استئناف قاعدة ١٤ ص ١٣٣ ، نقض " إجراءات الطعن " قاعدة ١٤ ص ١٣٣) :
٢٥٩	٣٤	طلاق . حضانة . نقض " المصلحة في الطعن " . الحكم بالتطبيق لخطأ الزوجين معا طبقا للقانون المدني الفرنسي وبحضانة الزوج لابنه . انعدام مصلحة الزوجة في التمسك بالقاعدة العامة الواردة في المادة ٣٠٢ من ذلك القانون
٢٥٩	٣٤	حضانة . محكمة الموضوع . سلطتها في إصدار قرار مؤقت بشأن حضانة الطفل حين الفصل في دعوى الطلاق وفي العدول عن هذا القرار أو استبقائه عند الفصل في الدعوى

رقم الصفحة	رقم العدد	
		أحوال شخصية : (تابع) :
		حضانة . تقض "أسباب موضوعية" . نفى الحكم من الأم أهليتها لحضانة ولدها لأسباب سائغة . الجدل في ذلك .
٢٥٩	٣٤	موضوعي
		اختصاص : (ر. أيضا . عمل "التحكيم في منازعات العمل" قاعدة ١٨ ص ١٢٤ . قضاء مستعجل قاعدة ٢٨ ص ٢١٦ وقاعدة ٤١ ص ٣٦٨ . قوة الأمر المقضي قاعدة ٤٩ ص ٤٣١ . تقض "إيداع الأوراق والمستندات" قاعدة ٣١ ص ٢٣٧) .
		أعمال إدارية . حجز إداري . ضرائب . رفع الدعوى بعدم أحقية الحكومة في مطالبة إحدى الشركات التي تملك دارا للسكنى بفروق ضريبة الملاهي وببطلان الحجز الإداري المتوقع من أجلها .
{ ٥٧٩	{ ٧٢	اختصاص المحاكم بالفصل في هذه الدعوى
{ ٧٤٧	{ ٩٧	
		إذعان : (ر. قوة القاهرة ، قاعدة ٨٩ ص ٦٨٩) .
		استئناف : (ر. أيضا . تضامن قاعدة ١٠ ص ١١١ . دعوى قاعدة ٤٣ ص ٣٨٢ وقاعدة ٥٠ ص ٤٣٧ وقاعدة ٦٣ ص ٥٢٣ . قوة الأمر المقضي قاعدة ١٢ ص ١٢٠ . تقض "أسباب متعلقة بالنظام العام" قاعدة ٤٩ ص ٤٣١ و "تقرير الطعن" قاعدة ٨ ص ٩٣ و "الحصوم في الطعن" قاعدة ١٠ ص ١١١ و "أسباب جديدة" قاعدة ٦٥ ص ٥٣١) :

رقم المادة	رقم القاعدة	المادة
		استئناف . (تابع) :
١٢٠	١٢	الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي تعتبر مستأنفة باستئناف الحكم الموضوعي
١٢٠	١٢	قوة الأمر المقضي . ميعاد الطعن . بدايته
		أحوال شخصية . استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية . متى يعتبر مرفوعا ؟
١٣٣	١٤	أحوال شخصية . عدم التزام المستأنف أن يضمن تقرير الاستئناف في مسائل الأحوال الشخصية أسبابا ولا قلم الكتاب بإعلان المستأنف عليه بملخص تقرير الاستئناف وأسبابه .
٣٧٤	٤٢	المواد ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧٧ مرافعات
		إجراءات . إعدار . إعلان . لا محل لإعذار من لم يحضر من المستأنف عليهم طبقا للادة ٩٦ مرافعات إذا لم يكن وجهت إليه طلبات لا أمام محكمة أول درجة ولا أمام محكمة الاستئناف .
٥٣١	٦٥	مثال
		أحوال شخصية . وقف . دفاع . إثبات . الأثر الناقل للاستئناف طبقا للادتين ٣١٧ و ٣٣١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . مثال في دعوى استحقاق في وقف
٥٩٧	٧٥	ميعاده :
		مواعيد . امتداد ميعاد الاستئناف إلى أول يوم من أيام العمل بعد العطلة الرسمية
١٤٦	١٦	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		أحكام يجوز استئنافها : (سر . قوة الأمر المقضى . قاعدة ١٢ ص ١٢٠) .
		الخصوم في الاستئناف :
٥٣١	٦٥	عدم وجوب شمول الاستئناف لكل من كان خصما في الدعوى أمام محكمة أول درجة
		الأثر الناقل للاستئناف :
٧٦٥	١٠٠	الاستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة ثاني درجة في حدود طلبات المستأنف
		الاستئناف الوصفي :
١٤٦	١٦	نقض " أسباب قانونية يخالطها واقع " . التمسك بعدم قبول الاستئناف الوصفي لعدم رفع استئناف عن الموضوع بالطريق الذي رسمه القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ المعدل للسادة ٤٠٥ مرافعات . هو دفاع يخالطه واقع
		استيداع : (سر . موظفون قاعدة ٣٧ ص ٣٣٧) .
		استيلاء : (سر . تموين قاعدة ٢ ص ٣٥) .
		إشكالات التنفيذ : (سر . قضاء مستعجل قاعدة ٢٨ صفحة ٢١٦) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إعذار : (سر . استئناف . قاعدة ٦٥ صفحة ٥٣١ . معارضة "أحكام يجوز الطعن فيها ، قاعدة ٢٠ صفحة ١٦٧) .
		إعلان : سر أيضا . استئناف قاعدة ٦٥ ص ٤٣١ . معارضة "أحكام يجوز المعارضة فيها" . قاعدة ٢٠ ص ١٦٧ . نقض "إعلان الطعن" قاعدة ٨ ص ٩٣ وقاعدة ٢٣ ص ١٨٢ وقاعدة ٥٧ ص ٤٨٢ وقاعدة ٦٣ ص ٥٢٣)
٥٢٦	٦٤	الإعلان بلهجة الادارة . جواز تسليم صورة الاعلان الى شيخ البلد في أحد البنادر دون مأمور البندر
٦٧٣	٨٦	حكم "تسبيب معيب" . التمسك ببطلان إعلان الحكم المستأنف تلغو ورقة إعلانه من بيان عدم وجود المعلن اليه حتى يصح تسليم الإعلان لغيره . دفاع جوهرى . المسادتان ١٢ ، ٢٤ مرافعات . عدم الرد عليه . قصور في التسبيب
		الإعلان في المحل المختار :
٨٥٠	١١٢	إعلان الحكم في المحل المختار لا يعتبر إعلانا صحيحا في خصوص بدء سريان مدة الطعن . الحكمة في ذلك
		أعمال إدارية : (سر . اختصاص ، قاعدة ٩٧ ص ٧٤٧) .
		إفلاس : (سر . قوة الأمر المقضى قاعدة ١٢ ص ١٢٠) .
		إكراه : (سر . موظفون . قاعدة ٣٧ ص ٣٣٧) .

رقم المادة	رقم القاعدة	
		إلتزام : (سر . أيضا . عقد قاعدة ٥ ص ٦٢ . وفاء قاعدة ٣ ص ٤٣) :
٦٨٩	٨٩	تعويض . سلطة محكمة الموضوع في تقديره . مسألة واقعية ...
٧٠٣	٩١	تعويض . إخلال المدين بالتزامه التعاقدى عمدا . مسئوليته عن الضرر المتوقع وغير المتوقع ...
٧٠٣	٩١	المقاصة . الدفع بها . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ...
٨٢٤	١٠٨	تعويض . حكم "تسبيب كاف" . المساءلة بالتعويض لا تقوم على الضرر فحسب . وجوب ثبوت وقوع الخطأ من جانب المدين . نفي الحكم وقوع خطأ منه . إثباته من جهة أخرى أن الدائن قد أخل بالتزامه . حسيبه هذا التأسيس للقضاء برفض دعوى التعويض ...
		فوائد : (سر . أيضا . حكم "تسبيب مسيب" ، قاعدة ١١٠ ص ٨٣٩) .
٧١٢	٩٢	تقادم مسقط . الدفع بسقوط الحق في المطالبة بالفوائد . من الدفع المتعلقة بالموضوع . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ...
٧١٢	٩٢	فوائد . وجوب قصر سعر الفائدة القانونية من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ على ٤ ٪ ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		فوائد : (تابع) :
٨٣٩	١١٠	لا يجوز للمحكوم له أن يتقاضى فوائد اتفاقية تزيد على ٧ ٪ من تأخير سريان المادة ٢٢٧ مدني . لا يحد من هذا أن يكون قد صدر حكم بالدين والفوائد بواقع ٩ ٪ على أساس اتفاق سابق قبل العمل بأحكام القانون المدني الجديد
		التزامات البائع :
		الالتزام بنقل الملكية . (ر . ر . بيع قاعدة ١٠٢ ص ٧٧٦) .
		أموال عامة : (ر . ر . وقف قاعدة ٥٢ ص ٤٥٣) .
		إنكار التوقيع :
٦٣٣	٨٠	تزوير . عدم التزام منكر التوقيع بالتحتم بسلوك سبيل الطعن بالتزوير إلا إذا أقر بصحة التحتم أو ثبت للمحكمة صحته من الأدلة التي قدّمها المتمسك بالورقة . أثر عدم توافر إحدى هاتين الحالتين
٦٣٣	٨٠	عدم توقيع رئيس المحكمة على الورقة المطعون عليها بالإنكار . لا بطلان
		أهلية : (ر . ر . أيضا . حكم "إيداع أسبابه" قاعدة ٦٠ ص ٥٠١ . نقض "المصلحة في الطعن" قاعدة ٦٠ ص ٥٠١ و "نظر الطعن أمام محكمة النقض" قاعدة ٦٠ ص ٥٠١) :

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		أهلية . (تابع) :
		قاصر . عقد . مواريث "ما يعتبر مالا يورث" . خلف عام . بيع . بطلان نسبي . حق القاصر في طلب إبطال التصرفات المالية الدائرة بين النفع والضرر . انتقال هذا الحق لورثته بعد وفاته
١٦١	١٩	...
٥٠١	٦٠	عوارض الأهلية . حجر . السفه والغفلة . تعريفهما ... عوارض الأهلية . حجر . دفاع "طلب نذب طيب" . عدم الترام المحكمة بنذب طيب اتوقيع الكشف الطبي على المطلوب الحجر عليه والاطلاع على التقارير الطبية السابقة وإبداء رأية فيها . رفض هذا الطلب . لا إخلال بحق الدفاع ...
٥٠١	٦٠	إيجاب : (سر . أيضا . حكم "تسييب معيب" قاعدة ٢٢ ص ١٧٦ . عقد "ركن الرضا" قاعدة ٤٠ ص ٣٥٩) : بيع . كل قبول ينطوى على ما يعدل في الإيجاب يكون بمثابة إيجاب جديد
٧٤١	٩٦	...
		(ب)
		بطلان نسبي : (سر . أهلية قاعدة ١٩ ص ١٦١) . بيع : (سر . أيضا . أهلية قاعدة ١٩ ص ١٦١ . إيجاب قاعدة ٤٠ ص ٣٥٩ . عقد قاعدة ٥ ص ٦٢ "ركن الرضا" قاعدة ٤٠ ص ٣٥٩ و "تفسيره" قاعدة ٦٥ ص ٥٣١ . قوة الأمر المقضى قاعدة ٥ ص ١٦٢) :

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		بيع . (تابع) :
٢٢٣	٢٩	عقد "تفسيره" . محكمة الموضوع . سلطتها في تفسير شروط البيع في خصوص تحديد كمية المبيع
		التزامات البائع "الالتزام بنقل الملكية"
٧٧٦	١٠٢	للبيع بعقد لم يشهر الحق في طلب تثبيت ملكيته إلى المبيع ضد من ينازعه فيه عدا المشتري الذي يلتزم بعدم التعرض له بمقتضى الضمان المتولد عن العقد
		إلتزامات المشتري "الالتزام بدفع الثمن"
٦٢	٥	حكم "تسبيب معيب" . الاتفاق على الوفاء بثمن المبيع بما يعادل الليرة العثمانية الذهبية من النقد السوري أو الجنيهات المصرية حسب سعر القطع الرسمي يوم التسجيل . تمسك البائع بأنه ليس لليرة العثمانية سعر قطع في مصر وأنه يجب المحاسبة على أساس سعر القطع في سوق دمشق . أخذ الحكم بسعر الليرة في مصر دون بيان ما إذا كان هذا هو سعر القطع الرسمي لها قصور
٢٠٤	٢٦	حكم "تسبيب كاف" انتهاء الحكم إلى قيام البائع بعرض المبلغ على المشتري عرضا حقيقيا وإلى تخلف المشتري عن دفع الثمن على الرغم من هذا العرض . النعي بأنه يجب الوفاء بالتزام البائع بالتسليم والتزام المشتري بدفع الثمن في وقت واحد . غير منتج

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		بيع : (تابع) :
٧١٨	٩٣	حكم "تسبيب معيب" . إلزام الحكم للمشتري بأداء ثمن قدر من المبيع تأسيسا على أن تسليم البائع له كان تسليما صحيحا . هذا القدر استبدل به غيره برضاء الطرفين . ليس هو المبيع الذي يلتزم المشتري بأداء ثمنه
		بعض أنواع البيوع :
٦٩٩	٩٠	حكم "تسبيب معيب" . البيع F.O.B. وإن كان يتضمن أن التسليم يتم في ميناء الشحن بشحن البضاعة إلا أن هذا التسليم المادى لا يتعارض مع حق المشتري في التحقق من مطابقة البضاعة المباعة للعينة المتفق عليها وذلك عقب وصول البضاعة إلى ميناء الوصول
		تزامم المشتريين : (س . تسجيل قاعدة ٣٢ ص ٢٤٣ وقاعدة ٣٦ ص ٣٣٠ وقاعدة ٥٩ ص ٤٩٤ وقاعدة ٧٣ ص ٥٨٧) :
		(ت)
		تأمين : (س . عمل قاعدة ٦٦ ص ٥٤٠)
		تحضير : (س . قانون قاعدة ٨١ ص ٦٣٩) .
		تحكيم : (س . أيضا . نقض "المصاحبة في الطعن" قاعدة ٧١ ص ٥٧١ . "أسباب جديدة" . قاعدة ٧١ ص ٥٧١) .

رقم القاعدة	رقم الصيغة	
		تحكيم : (تابع) :
٥٧١	٧١	عقد "تفسيره". محكمة الموضوع . سلطتها في تفسير مشاركة التحكيم
٥٧١	٧١	حكم "تسييب كاف" . عدم إلزام المحكمة بإيراد نصوص مشاركة التحكيم في الحكم إذا تعلق النزاع الواقعة ملية لم تتضمنها نصوصها
		تزوير : (ر . إنكار التوقيع . قاعدة ٨٠ ص ٦٣٣) .
		تسجيل :
٢٤٣	٣٢	بيع "تراحم المشترين" . خلف خاص . عقد "أثره" . تسجيل المشتري لعريضة دعوى صحة تعاقد قبل تسجيل المشتري الآخر لعقده ثم تسجيل حكم صحة التعاقد . اعتبار هذا الحكم أسبق تسجيلا . إتمام المادة ١٤٦ مدني . لا محل له
٣٣٠	٣٦	بيع "تراحم المشترين" . إثبات "إقرار" . انتفال الملكية إلى المشتري الذي سجل عقده بالتسجيل ولو ثبت علمه بالتصرف السابق الذي لم يسجل ووقع كشاهد على العقد السابق
٤٩٤	٥٩	بيع "تراحم المشترين" . تصرف البائع في العقار المبيع بالبيع إلى مشتر ثان . قيام كل من المشترين برفع دعوى صحة تعاقد وتسجيلهما الصحفيين في يوم واحد ومساء واحدة ثم قيام كل منهما بتسجيل حكم صحة التعاقد الصادر له . العبرة في المفاضلة بأصلية رقم تسجيل صحيفة الدعوى

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تسجيل . (تابع) :
٥٨٧	٧٣	بيع "تراحيم المشتريين" . تمسك المشتري الثاني بأسبقية في تسجيل صحيفة دعواه بصحة التعاقد على تسجيل صحيفة دعوى المشتري الآخر بصحة التعاقد والتأشير بالحكم الصادر فيها . إصدار الحكم لذلك . خطأ . قانون التسجيل ١٨ لسنة ١٩٢٣ ...
		تسعير جبرى : (ر . ر . تموين قاعدة ١ ص ٢٨) .
		تضامن : (ر . ر . أيضا . دعوى "طالبات الخصوم فيها" قاعدة ٣٣ ص ٢٥١ . نقض "الخصوم في الطعن" . قاعدة ١٠ ص ١١١) .
٦١١	١٠	استئناف . إجراءات التقاضى . دعوى . رفع الدعوى على المدعى عليهما وطلب الحكم عليهما بالتضامن . عدم تمثيل أحدهما للآخر في إجراءات الخصومة وعدم اعتبار الاستئناف المرفوع من أحدهما بمثابة استئناف مرفوع من الآخر ...
		تعويض : (ر . ر . أيضا . إلزام قاعدة ٨٩ ص ٦٨٩ وقاعدة ٩١ ص ٧٠٣ وقاعدة ١٠٨ ص ٨٢٤) :
٦٧٧	٨٧	حق محكمة الموضوع في تقديره بشرط الاعتماد على أساس معقول
٦٧٧	٨٧	التعويض عن تفويت الفرصة . تفويت الفرصة على الموظف في الترقية إلى درجة أعلى بسبب إحالته إلى المعاش بغير حق . عنصر من عناصر الضرر التي يجب النظر في تعويض الموظف عنها

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تعويض . (تابع) :
		تقادم :
٦٢٠	٧٩	حيازة . حكم . "سبيب كاف" . نفى الحيازة المقترنة بنسبة التملك من مدعى الحيازة وعن مورثه .. اعتبار ذلك ردا ضمنيا على تمسك مدعى الحيازة بالتملك بالتقادم بنوعيه
		تقادم مستقط : (سر . التزام قاعدة ٩٢ ص ٧١٢ . نقض "أسباب جديدة" قاعدة ٨ ص ٩٣) .
		انقطاعه :
٤٣	٣	محكمة الموضوع . استخلاص الإقرار الذي من شأنه قطع تقادم الدين . موضوعي . مثال
		صورية . انقطاع تقادم الدين الثابت بسند تنفيذي . دعوى الصورية التي يرفعها الدائن بصورية عقد بيع صادر من مدين لآخر . لا تعتبر قاطعة للتقادم وعدم دفعها لا يعتبر إقرارا ضمنيا قاطعا للتقادم
١٨٧	٢٤	المطالبة القضائية التي ترفعها التقادم
١٨٧	٢٤	الغاية مما ورد في المادة ٣٨٣ مدني جديد من أن أي عمل يقوم به الدائن للتمسك بحقه أثناء السير في إحدى الدعاوى يعتبر قاطعا للتقادم

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تقادم مكسب :
		التقادم الخمسي :
٢٤٣	٣٢	دفاع . حكم "تسيب كاف" . عدم اعتبار البيع الصادر من مالك سببا صحيحا لملك المشتري بالتقادم الخمسي . إغفال الحكم دفاع المشتري المؤسس على ذلك . لا إخلال ولا عيب ...
٦٥٥	٨٢	السبب الصحيح . بيع الشريك المشتاع جزءا مفروزا محددًا . صلاحية بيعه لأن يكون سببا صحيحا
		تقرير التلخيص : (سر . دعوى قاعدة ٥٠ ص ٤٣٧ وقاعدة ٦٣ ص ٥٢٣ ، "نظر الدعوى أمام المحكمة" قاعدة ٨٥ ص ٦٧٠ وقاعدة ١٠٧ ص ٨١٦) .
		تموين : (سر . أيضا . قانون "رجعية القوانين" قاعدة ٢ ص ٣٥) .
٢٨	١	تسوير جبرى . ضرائب . استيلاء . زيت : قانون "دستورية القوانين" صدور قرار من لجنة التسعيرة بفرض مبلغ معين على كل أفة من الزيت زيادة على التسعيرة تستولى عليه الحكومة إذا كان الزيت لأغراض صناعية . صدور هذا القرار فى ظل الدستور الملغى . اعتبار ذلك نوعا من الضريبة المفروضة بغير الطريق الدستورى الصحيح
٣٥	٢	استيلاء . الاستيلاء المقصود فى معنى المواد ٤٤ و ٤٥ وما بعدهما من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تموين . (تابع) :
		استيلاء . حديد . ضرائب . قانون "دستورية القوانين" .
		نظام عام . اقتضاء الحكومة حصيلة من ثمن الحديد المستولى
		عليه استنادا إلى قرار وزير التموين رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٥ الصادر
		بشأن الاستيلاء على الحديد . اعتبار هذه الحصيلة نوعا من
		الضريبة أو الرسوم المفروضة بغير الطريق الدستوري الصحيح
٣٥	٢	طبقا للدستور الملغى
		صدور قرار من اللجنة العليا للتموين في ١٧/١٠/١٩٤٥ وقرار
		من لجنة الحديد في ٢٤/١٠/١٩٤٥ بتحديد أسعار الحديد المستولى
٣٥	٢	عليه . عدم اختصاص أى من اللجنتين بإصدار قرارها
		لجنة الحديد . تمثيل رئيس اتحاد التجار المستوردين في هذه
		اللجنة . عدم إلزام التجار بآراء أو مقترحات اللجنة في شأن تحديد
٣٥	٢	أسعار الحديد تأسيسا على هذا التمثيل
		تنازل : (ر . ضرائب . قاعدة ٤٧ ص ٤٢٠) .
		تنفيذ عقارى : (ر . قوة الأمر المقضى قاعدة ١٥ ص ١٤٠) .
		تواطؤ : (ر . صورية . قاعدة ٣٦ ص ٣٣٠) .
		توزيع : (ر . قوة الأمر المقضى قاعدة ١٥ ص ١٤٠) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ج)
		جماورك :
		المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٣٩ لايجيز بغير ترخيص من وزير المالية تصديرا لحاصلات والبضائع المبينة بالجدول المرفق به .
		إجازته لوزير المالية تعديل هذا الجدول بقرار منه . القرار الوزاري ٦٧ أضاف "النقود والأوراق المالية المصرية والأجنبية" .
		تطبيق الحكم للرسوم بملحقه على النقود الذهبية . صحيح فيما انتهى إليه ولو ذكر خطأ أنها من المعادن المصنوعة الواردة
٧٢٤	٩٤	في الجدول الأول
		المادة ٣٣ من اللائحة تنص على جزاءين : المصادرة والغرامة .
		هذه الأخيرة وحدها هي التي تفترض خضوع البضاعة المهربة
٧٢٤	٩٤	للرسم
		التهرب والتصدير ومحاولة الإخراج في تعبير التشريعات
		الجمركية . لا يعد من الأفعال الجنائية التي يتحدد شروع فيها
٧٢٤	٩٤	على ضوء المادة ٤٥ ع
٧٢٤	٩٤	المادة ٤٥ من اللائحة الجمركية . مناط تطبيقها
		قوة الأمر المقضى . أوامر الحفظ التي تصدرها النيابة
		بوصفها سلطة تحقيق في نطاق اتصال القوانين الجنائية بالوقائع
		المطروحة عليها . لهذه الأوامر مالا لحكام من قوة الأمر المقضى .
		امتداد سلطان قانون آخر — من غير القوانين الجنائية — على
		الواقعة . أمر الحفظ لا يجوز تلك القوة ولا يحول دون طرح
		التزاع في صورته الثانية على الجهة الأخرى ذات الاختصاص
٧٢٤	٩٤	القضائي . علة ذلك

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		جمارك . (تابع) :
		مخالفات التهريب :
٧٢٤	٩٤	حكم "تسيب كاف" . استخلاص الحكم لتوافر نية التهريب من الأفعال التي حصرها استخلاصا سائغا . لا قصور ...
		جمعيات : (ر . أيضا . نقض "سبب جديد" قاعدة ٣٩ ص ٣٥٠) .
٣٥٠	٣٩	طوائف . طائفة رؤساء البوغاز بالاسكندرية . التزام مجلس الإدارة فيها وجمعيتها العامة باتباع نصوص لائحتها فيما يتعلق بتقرير الإحالة على المعاش
٣٥٠	٣٩	طوائف . عقد "تفسيره" . تفسير المادتين ١٤ و ٤١ من لائحة طائفة رؤساء البوغاز بالاسكندرية
٣٥٠	٣٩	طوائف . عدم جواز القياس على حالات الإحالة على المعاش الواردة في المادة ١٤ من لائحة طائفة رؤساء البوغاز بالاسكندرية

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		جنسية :
		الجنسية البريطانية طبقا لقانون الجنسية البريطانى الصادر فى سنة ١٩٤٨ . شمولها جميع رعايا المملكة المتحدة والمستعمرات ومنها مالطة
٤٢٥	٤٨	...
		جيش : (سر . موظفون . قاعدة ٣٧ ص ٣٣٧) .
		(ح)
		حجر : (سر . أهلية قاعدة ٦٠ ص ٥٠١ . حكم "إيداع أسبابه" قاعدة ٦٠ ص ٥٠١ . تقض "المصلحة فى الطعن" قاعدة ٦٠ ص ٥٠١ و "نظر الطعن أمام المحكمة" قاعدة ٦٠ ص ٥٠١) .
		حجر : (سر . قضاء مستعجل قاعدة ٢٨ ص ٢١٦) .
		حجر إدارى : (سر . اختصاص قاعدة ٧٢ ص ٥٧٩ وقاعدة ٩٧ ص ٧٤٧) .
		حساب : (سر . تقض "أسباب جديدة" قاعدة ٨ ص ٩٣) .
		حضانة : (سر . أحوال شخصية قاعدة ٣٤ ص ٢٥٩) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		حكر :
		تعريف الحكر :
٨١٦	١٠٧	أثره . انتهاء الحكر . حكم "تسبيب كاف" ماهيته .
٨١٦	١٠٧	هل هو حق عيني ؟ اتحدى بنصوص الساتين ١٠٨٦، ١٠٨٧ من مشروع القانون المدني في غير محله
		أثره : (ر. حكر "تعريف الحكر" قاعدة ١٠٧ ص ٨١٦).
		إنهاء الحكر : (ر. حكر "تعريف الحكر" قاعدة ١٠٧ ص ٨١٦).
		حكم :
		إصداره :
		المدولة فيه والنطق به :
٧٨١	١٠٣	خلو الحكم ذاته من بيان أن القاضي الذي لم يحضر النطق به قد اشترك في المدولة أو وقع على مسودته . بطلان الحكم
		بياناته :
٩٧٣	٢١	خلو الحكم من بيان أسماء اثنين من المستشارين الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم . بطلانه

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		حكم .. (تابع) :
		بياناته : (تابع) :
٥٢٦	٦٤	استقالة أحد أعضاء الهيئة التي سمعت المرافعة وقبول هذه الاستقالة قبل النطق بالحكم . بطلان الحكم
٦٠٩	٧٧	أحوال شخصية . حكم صادر في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . عدم بيان اسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية فيه . بطلان الحكم
		إيداع أسبابه :
٥٠١	٦٠	أهلية . حجر . صدور قرار من محكمة ابتدائية في مادة حجر . عدم إيداع أسبابه في مدة الخمسة عشر يوما المخصوص عليها في المادة ١٠١٨ مرافعات . لا بطلان
		تسببيه
		”تسبيب كاف“ : (سر . أيضا التزام قاعدة ١٠٨ ص ٨٢٤ .
٤٤١	٥١	أهلية قاعدة ١٩ ص ١٦١ . بيع قاعدة ٢٦ ص ٢٠٤ . تحكيم قاعدة ٧١ ص ٥٧١ . تقادم قاعدة ٧٩ ص ٦٢٠ . تقادم مكسب ”التقادم الخمسي“ قاعدة ٣٢ ص ٢٤٣ . جمارك ”مخالفات التهريب“ قاعدة ٩٤ ص ٧٢٤ . حكر ”تعريفه“ قاعدة ١٠٧ ص ٨١٦ . عقد ”تفسيره“ قاعدة ٦٥ ص ٥٣١ . فوائد تأخيرية قاعدة ٩٨ ص ٧٥١ . وفاة قاعدة ٣ ص ٤٣) :
		حكم استثنائي . تسببيه . النعي عليه بالقصور استنادا إلى وقائع لم يحصلها ولم يعول عليها في قضائه . لا محل له
		حكم استثنائي . تسببيه . عدم التزام محكمة الدرجة الثانية إذا هي ألقت حكما ابتدائيا بالرد على جميع ما ورد في هذا الحكم من الأدلة
٦٢٠	٧٩	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	حكم (تابع) :
		تسبب كاف . (تابع) :
٧٠٣	٩١	تسجيل الحكم على الطاعنين عجزهم عن الاثبات وهم المكلفون بتقديمه . عدم تقديمهم أى دليل في هذا الخصوص . النعى عليه بالقصور . غير صحيح
٧٦١	٩٩	فوائد . حسب الحكم أن يكون مسببا في خصوص قضائه في أصل الإلزام ليقام على أسبابه الحكم بالفوائد . لا قصور ...
٧٩٣	١٠٥	مثال للتسبب الكافي إقامة الحكم على أسباب صحيحة كافية لجملة وتزیده في الأسباب بعد ذلك مما كان محلا للنعي عليه . لا يعينه بهما كان في هذا ...
٨٢٤	١٠٨	التزید من خطأ
		”تسبب معيب“ : (ر . أيضا إجارة قاعدة ٥٥ ص ٤٧٠ . بيع ” الثمن “ قاعدة ٥ ص ٦٢ و ” بعض أنواع البيوع “ قاعدة ٩٠ ص ٦٩٩ و ” تسليم المبيع . دفع الثمن “ قاعدة ٩٣ ص ٧١٨ . دعوى ” طلبات الخصوم فيها “ قاعدة ٣٣ ص ٢٥١ دفاع قاعدة ٧٨ ص ٧١٦ . ضرائب قاعدة ٤٦ ص ٤١٦ . عمل ” التحكيم في منازعات العمل “ قاعدة ١٨ ص ١٥٤ . قانون قاعدة ٨١ ص ٦٣٩ . مسئولية قاعدة ٦٩ ص ٥٥٧) :
		إيجاب . شركة ” تقدير الأرباح فيها “ . إثبات . طلب الشريك مهالغا معينا كتقدير جزافي لأرباحه بشرط الدفع فورا وتحديد الغرض من هذا الإيجاب . رفض الإيجاب . سقوطه . اعتماد الحكم عليه في قضائه . خطأ
١٧٦	٢٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	حكم . : (تابع) تسبب معيب . (تابع) :
١٨٢	٢٣	مثال دفاع . إثبات . عقد . تمسك الخصم بدفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى وطلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثباته . عدم التعرض له فى الحكم . قصور . مثال ...
٢٢٣	٢٩	شرط الإحالة على حكم آخر فى دعوى أخرى وقصور الإحالة عند عدم توافر هذا الشرط فضلا عن اختلاف الخصوم والطلبات فى كل من الدعويين
٢٣٠	٣٠	نقض . حالة الطعن بطلان الحكم . عدم جواز الاستناد إلى أسباب الحكم الابتدائى فى إقامة الحكم المطعون فيه إذا كان هذا الحكم قد أقيم على دعامة جديدة أهدر بها الدعامة التي أقيم عليها الحكم الابتدائى
٤٥٣	٥٢	إثبات بالبيئة . أحوال شخصية . مواريث "ثبوت الوفاة والوراثة" . عدم بيان ماهية البيئة التي استند إليها الحكم فى ثبوت الوفاة والوراثة ومؤداهما والحقيقة التي ثبتت للحكمة من هذه البيئة . قصور
٥٤٦	٦٧	مثال لحكم مشوب بالقصور
٧٧٠	١٠١	الدفع ببطلان السند محل المنازعة . المادة ١٢٥ مدنى .
٨٣٦	١٠٩	دفاع جوهرى . إغفاله . قصور
٨٣٩	١١٠	الترام "فوائد" . عدم تبيان الحكم لأصل المبلغ والفوائد التي احتسبها . إيرادها بجملة . قصور

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		حكم . (تابع) :
		الأحكام القطعية:
٦٧٧	٨٧	تدب خير وتكليفه بمجرد تقدير لريع ليس حكما قطعيا فما يتعلق بطلب استحقاق الريع حكم غيايى : (س. معارضة "أحكام يجوز الطعن فيها" قاعدة ٢٠ ص ١٦٧) .
		القبول المانع من الطعن فيه :
٦٠٩	٧٧	أحوال شخصية . قوة الأمر المقضى . الطعن بالنقض من زوجة في الحكم الصادر برفض دعواها بالمطالبة بميراثها عن زوجها قبل صدور حكمين آخرين في دعويين رفعتهما للمطالبة بمؤخر الصداق وبالنفقة وقبولها هذين الحكمين . عدم انسحاب أثر هذا القبول إلى الحكم المطعون فيه
		حيازة : (س. تقادم . قاعدة ٧٩ ص ٦٢٠ . دعوى منع التعرض قاعدة ٩ ص ١٠٦) .
		حوالة : (س. نقض "إيداع الأوراق والمستندات" قاعدة ٣١ ص ٢٣٧) .
		(خ)
		خير :
٢٣	٣	محكمة الموضوع . سلطتها في الأخذ بتقرير الخبير كله أو بعضه ...
٦٨٩	٨٩	رأى الخبير . عنصر من عناصر الإثبات . حق محكمة الموضوع في تقديره

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		خخير : (تابع) :
٧٧٠	١٠١	رأى الخبير . حق محكمة الموضوع في الأخذ بتقرير الخبير أخذ محكمة الموضوع بما جاء بتقرير الخبير . عدم التزامها بالرد على الطعون التي يوجهها الخصوم الى تقريره . أخذها بما ورد فيه دليلا كافيا على أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتا إليها
٨٢٤	١٠٨	خلف خاص : (سر . تسجيل قاعدة ٣٢ ص ٢٤٣ . قوة الأمر المقضى . قاعدة ٣٢ ص ٢٤٣) . خلف عام : (سر . أهلية قاعدة ١٩ ص ١٦١) .
		خصومة :
		سقوط الخصومة : (سر . دعوى . قاعدة ٤٣ ص ٣٨٢)
		(د)
		دعوى : (سر . أيضا . نقض " الخصوم في الطعن " . قاعدة ٣٦ ص ٣٣٠ وقاعدة ٥٢ ص ٤٥٣ و " نظر الطعن أمام المحكمة " . قاعدة ٦٠ ص ٥٠١) .
		المسائل التي تعترض سير "سقوط الخصومة" :
٢٨٢	٤٣	خصومة "سقوط الخصومة" . قانون . سريان قانون المرافعات الحالي بشأن مدة سقوط الخصومة متى بدأت المدة في السريان بعد العمل به . المادتان ١ و ٣٠١ مرافعات ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		دعوى . (تابع) :
٣٨٢	٤٣	خصومة "سقوط الخصومة" . الشروط الواجب توافرها في الاجراء القاطع لمدة سقوط الخصومة . أمثلة لا تتوافر فيها هذه الشروط
٣٨٢	٤٣	خصومة "سقوط الخصومة" . محكمة الموضوع . سلطتها في تقرير أن الطالب المتقدم من المتمسك بسقوط الخصومة إلى قلم كتاب محكمة الاستئناف باستحضار ملف الاستئناف من محكمة أخرى لا يفيد تنازلا عن طلب السقوط وقبولا بموالة النظر في الاستئناف
٣٨٢	٤٣	خصومة "سقوط الخصومة" . نقض "أسباب جديدة" امتص دار المتمسك بسقوط الخصومة أمرا بعد النقض والإحالة بتقدير المصروفات والأتعاب المحكوم بها لصالحه في حكم النقض وإعلان هذا الأمر وتنفيذه والتمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بأن هذه الإجراءات تعتبر قاطعة لمدة سقوط الخصومة . غير ناجز
٣٨٢	٤٣	خصومة "سقوط الخصومة" . معنى أثر سقوط الخصومة في الأحكام الصادرة في القضية
٣٨٢	٤٣	خصومة "سقوط الخصومة" . نفاذ . أحكام وقتية . الأحكام التي تخيها المادة ٣٠٤ مرافعات من أثر سقوط الخصومة
٣٨٢	٤٣	خصومة "سقوط الخصومة" . استئناف . أثر سقوط الخصومة في الاستئناف . المادة ٣٠٥ مرافعات

رقم القاعدة	رقم الصفحة	الموضوع
		دعوى . (تأجيل) :
		رسوم
		رسوم الاستئناف في الدعاوى المعلومة القيمة . تقديره على أساس الفئات المبينة في المادة الأولى من قانون الرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ . الرسم المنخفض إلى النصف لاستئناف الأحكام الصادرة في المسائل الفرعية . تقديره على أساس الفئات المبينة بتلك المادة . لا اعتبار لعدم اتصال الحكم الصادر في المسألة الفرعية بالموضوع
٦٦٥	٨٤	أساسها : (ر.ر. نقض "أسباب جديدة" قاعدة ٨ ص ٩٣) .
		طلبات الخصوم :
٤٨٢	٥٧	طلبات الخصوم . الترام القاضي بالتقيد بمحدودها تضامن . حكم "تسبب معيب" . إبداء المدعى في مذكرته المقدمة جلسة التحضير طلبه إلزام المدعى عليهما بالتضامن وإصراره على هذا الطلب في صلب مذكرته الختامية . عدم القضاء بهذا الطلب بمقولة إن المدعى قرر في ختام مذكرته الختامية بتصميمه على الطلبات الواردة بصحيفة الدعوى الأصلية .
٢٥١	٣٣	تخايف هذا التحصيل للثابت بالأوراق مصاريف الدعوى : (ر.ر. محاماة "أتعاب المحاماة" . قاعدة ١١٠ ص ٨٣٩) .
		نظر الدعوى أمام المحكمة :
		استئناف تحضير . حكم إجراءات . تقرير التلخيص . إغفال إيداع تقرير التلخيص وتلاوته لدى نظر الدعوى أمام محكمة الاستئناف . بطلان الحكم
٤٣٧	٥٠	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		دعوى . (تابع) :
٥٢٣	٦٣	استئناف . تقرير التلخيص . إجراءات . إغفال تلاوة تقرير الذي يخص مام محكمة الاستئناف . بطلان الحكم
٦٧٠	٨٥	تقرير التلخيص . وجوب تلاوته في الجلسة قبل بدء المرافعة . وجوب إعادة تلاوة تقرير جديد إذا ما تغير أعضاء المحكمة . إغفال هذا الإجراء . بطلان الحكم
٨١٦	١٠٧	تقرير التلخيص . لم يوجب قانون المرافعات الملغى إعداد تقرير تلخيص من قاضي التحضير . إحالة دعوى إلى المرافعة قبل العمل بقانون المرافعات الحالي . النعي ببطلان الحكم لإغفاله هذا الإجراء . في غير محله
		دعوى الحيازة :
١٠٦	٩	دعوى منع التعرض . إجارة . حيازة . عدم قبول دعوى منع التعرض المرفوعة من المستأجر ضد المؤجر
١٠٦	٩	دعوى منع التعرض . وقف . حيازة . عدم قبول دعوى منع التعرض من المستحق في ريع الوقف
١٤٩	١٧	دعوى منع التعرض . الحكم بمنع تعرض المدعى عليه في الطريق موضوع النزاع وبإزالة البناء الذي أقامه فيه إذا لم يرفع دعواه بالحق في خلال أجل معين . لا مخالفة في ذلك لنص المادة ٢/٤٨ مرافعات
٢١٢	٢٧	عدم جواز الاستناد في دعوى اليد إلى دليل الملك دعوى الضمان : (ر . نقض "الحصوم في الطعن" قاعدة ١ ص ١١١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		دفاع : (ر) . أيضا . إجابة قاعدة ٥٥ ص ٤٧٠ . استئناف قاعدة ٧٥ ص ٥٩٧ . أهلية قاعدة ٦٠ ص ٥٠١ . تقادم مكتسب "التقادم الخمسي" قاعدة ٣٢ ص ٢٤٣ . حكم "تسبيب معيب" . قاعدة ٢٩ ص ٢٢٣ . ضرائب قاعدة ٢٥ ص ١٩٧ وقاعدة ٤٦ ص ٤١٦ . عمل "التحكيم في منازعات العمل" اعادة ٢٥ ص ١٩٧ . قانون قاعدة ٨١ ص ٦٣٩ . مسئولية قاعدة ٦٩ ص ٥٥٧) . طلب مد أجل الحكم لتقديم مذكرات . محكمة الموضوع . عدم الترامها بإجابة هذا الطلب متى استكت دفاع الخصوم ومنعتهم الآجال الكافية لتقديم المذكرات والمستندات ... طلب الإحالة إلى التحقيق . إثبات بالبينة . حكم "تسبيب معيب" . أحوال شخصية . قوة الأمر المقضى . وقف . طعن من يتعدى إليه الحكم . رفض طلب الإحالة إلى التحقيق دون بيان سبب مقبول . قصور . مثال في الطعن ممن يتعدى إليه الحكم الصادر باستحقاق في وقف ... أخذ المشرع بنظام المرافعة الكتابية إلى جانب المرافعة الشفوية . حق الخصوم في إبداء طلباتهم بالطريقة التي يرونها ... دفع . (ر) . قوة الأمر المقضى . قاعدة ٤٩ ص ٤٣١) . (ر) رسم الأيلولة : (ر) . ضرائب قاعدة ١٣ ص ١٢٨ وقاعدة ٥٦ ص ٤٧٣ . تقض "أسباب جديدة" . قاعدة ٦٥ ص ٥٣١ و "أسباب يخالطها واقع" قاعدة ١٣ ص ١٢٨) .
٣٨٣	٤٣	
٦١٧	٧٨	
١١٠	٨٣٩	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>ربيع : (ر. نقض "أمسياب جديدة" قاعدة ٨ ص ٩٣)</p> <p>(ش)</p> <p>شرط جزائي : (ر. عقد . قاعدة ٥ ص ٦٢) .</p> <p>شركة : (ر. نقض "الخصوم في الطعن" قاعدة ٧٢ ص ٥٧٩)</p> <p>تقدير الأرباح فيها : (ر. حكم "تسبيب معيب" قاعدة ٢٢ ص ١٧٦) .</p> <p>"شركات التضامن" : (ر. ضرائب قاعدة ٥٣ ص ٤٦١)</p> <p>شهادة : (ر. إثبات "بالينة" . قاعدة ٨٠ ص ٦٣٣)</p> <p>شفعة :</p> <p>"آثار الحكم بالشفعة" :</p> <p>امتلاك الشفيع للبيع من وقت الحكم له بالشفعة . حلولة محل المشتري . التزام البائع بالضمان لا يجيز له طلب تثبيت ملكيته إلى العقار الميسع في مواجهة المشتري لمجرد أنه لم يشهر عقده</p> <p>(ص)</p> <p>صورية : (ر. أيضا . تقادم مسقط "انقطاعه" قاعدة ٢٤ ص ١٨٧) :</p> <p>عقد . عيوب الرضا . تواطؤ . اختلاف الطعن على العقود بالصورية عن مجرد الطعن بالتواطؤ</p>
٣٣٠	٣٦	
٢٠ (١٧) ٢٠		

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		صورىة : (تابع) :
٨٠٨	١٠٦	الحكم بصورىة عقد يزىل أثره . إفساح الطريق أمام عقد آخر محكوم بصحة التوقيع عليه للقيام بالإجراءات المؤدىة إلى نقل الملكية
		”مداطة محكمة الموضوع ورقابة محكمة النقض“ :
٨٠٨	١٠٦	استخلاص المحكمة استخلاصا سائفا من أدلة الدعوى أن العقد صورى . النى عليها فى هذا الخصوص يكون على غير أساس
		(ض)
		ضرائب : (ر . أيضا . اختصاص قاعدة ٧٢ ص ٥٧٩ وقاعدة ٧٩ ص ٧٤٧ — تموىن قاعدة ١ ص ٢٨ وقاعدة ٢ ص ٣٥ نقض ”أسباب نخالطها واقع“ قاعدة ١٣ ص ١٢٨ و ”أسباب جديدة“ قاعدة ١٣ ص ١٢٨ وقاعدة ٥٦ ص ٤٧٣) :
		”ضرىبة الأرباح التجارية والصناعىة“ :
١١٥	١١	ضرىبة الأرباح التجارية والصناعىة . مهنة التدلىك الطبى والرىاضة البدنىة . اعتبارها من المهن التى تخضع لهذه الضرىبة قبل القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠
١١٥	١١	المهن غير التجارية . حق وزىر المالىة وحده فى إضافة مهن أخرى غير الواردة فى المادة ٧٢ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩
١١٥	١١	المهن غير التجارية . إلغاء المادة ٧٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة	محتوى
		ضرائب . (تابع) :
١٩٧	٢٥	دفاع . إجراءات . لجنة التقدير . عدم مراعاتها ميعاد إعلان المول بالحضور أمامها ورفضها طلب المول بالتأجيل . بطلان قرارها الصادر بتقدير الأرباح
٣٤٥	٣٨	قانون . وجوب اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة في سنة ١٩٤٨ ما دام الربط في هذه السنة لم يصبح نهائيا وقت سريان المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ولو كان التقدير مطعوننا عليه من جانب المول وحده
٤١٢	٤٥	ضريبة المهن التجارية . سريانها بالنسبة لأرباح مهنة الرقص قبل إلغاء المادة ٧٢ ق ١٤ سنة ١٩٣٩ بالقانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠
٤١٢	٤٥	ضريبة المهن التجارية . قانون "رجعية القوانين" . عدم سريان القانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠ على السنوات الضريبية السابقة
٤١٦	٤٦	ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . حكم "تسيب معيب" . دفاع . اتخاذ أرباح المول في سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير أرباحه في سنة ١٩٤٨ والاستناد في تقدير أرباح سنة ١٩٤٧ إلى حكم ابتدائي صادر به مع أنه ألغى استئنافا وتمسك بمصلحة الضرائب بذلك . إغفال هذا الدفاع في الحكم . قصور . المرسوم بقانون ٢٤٠ سنة ١٩٥٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة	ضرائب . (تابع) :
٤٢٠	٤٧	ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . تنازل . قانون . قيام المحول الخاضع للربط بطريق التقدير بالطعن في تقدير أرباحه في سنة ١٩٤٨ وتنازله عن الطعن بسد صدور المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ . سريان هذا القانون عليه ووجوب اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير أرباحه في سنة ١٩٤٨ . عدم الاعتداد بتنازله عن الطعن
٤٦١	٥٣	شركات التضامن . تصفية . إجراءات . التزام كل شريك في شركة التضامن شخصيا عن حصته في أرباح الشركة وبطلان الإجراءات الموجهة من مصلحة الضرائب إلى مدير الشركة عن الضريبة المستحقة على الشركاء المنضامين ما لم يكونوا قد أنابوا هذا المدير في تقديم إقرار الأرباح
٥١٥	٦٢	ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . العبء في خضوع الربح الناتج من عمليات شراء وبيع الأوراق المالية لهذه الضريبة
٥١٥	٦٢	ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . محكمة الموضوع . سلطاتها في أن تستخلص لأسباب سائغة امتنان أحد الأشخاص مهنة ما واتخاذها حرفة معنادة له . مثال
٥١٥	٦٢	ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . اعتبارها الأصل العام الذي يسرى على كل مهنة لم تستثن بنص خاص طبقا للقانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة	محتوى
		ضرائب . (تابع) :
٥٥٠	٦٨	ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . سريانها بالنسبة لأرباح المخرج السينمائي طبقا للقانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديله بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠
٥٥٠	٦٨	ضريبة المهن غير التجارية . قانون . لوائح . دستورية تفويض وزير المالية الوارد بالمادة ٧٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ بإضافة مهن غير تجارية إلى المهن الواردة في هذه المادة ...
٥٥٠	٦٨	قانون . التعديل الذي أدخل على القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ . عدم سريانه على الماضي ...
٧٣٤	٩٥	ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . الأفراد الذين يشترون عادة لحسابهم العقارات بقصد بيعها . مناط فرض الضريبة عليهم . ثبوت تكرار عمليات الشراء والبيع خلال السنة الضريبية . غير لازم ..
٧٣٤	٩٥	العبرة في خضوع أرباح العمليات السابقة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية . هي بطبيعة الاستغلال لا بصيغة المستغل ...
٧٦٥	١٠٠	تحول المادة ٣٧ من دستور سنة ١٩٢٣ للسلطة التنفيذية حق إصدار لوائح تنفيذية في شكل قرارات وزارية إذا نص القانون على ذلك . المادة ٧٢ من ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ عهدت لوزير المالية إضافة مهن أخرى بقرارات تصدر منه . دعوة للجنة الإدارية كي تمارس اختصاصها . لافقيات على السلطة التشريعية
٨٤٧	١١١	المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن ربط الضريبة على الإيراد الحكى . الغرض من إصداره . اعتبار "نتيجة الأعمال" في سنة ١٩٤٧ ربحا كانت أو خسارة أساسا لمعاملة الممول الخاضع لربط الضريبة بطريق التقدير بالنسبة للسنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		ضرائب . (تابع) :
		”رسم أيلولة“
١٢٨	١٣	رسم الأيلولة على التراكات . المقصود بالديون المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤
٤٧٣	٥٦	رسم الأيلولة . أرض ليست من الأملاك الخاضعة لعوائد المباني ورغم كونها تزرع فإنها تعتبر من الأراضي المعدة للبناء . خضوعها في تقدير قيمتها تمهيدا لتقدير رسم الأيلولة إلى حكم المادة ٣٧ دون المادة ٣٦ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤
٤٧٣	٥٦	رسم الأيلولة . أرض كانت من الأطيان الزراعية في حياة مورث المورث ثم تغيرت صفتها بعد وفاته وأصبحت أرضا معدة للبناء . عدم جواز تخفيض رسم الأيلولة المستحق عليها إلى النصف
		”ضريبة المهن التجارية“ . (س . ضرائب قاعدة ٤٥ ص ٤١٢ وقاعدة ٤٦ ص ٤١٦ وقاعدة ٤٧ ص ٤٢٠ وقاعدة ٦٢ ص ٥١٥ وقاعدة ٦٨ ص ٥٥٠) ..
		لجنة الطعن :
٨٥٣	١١٣	المادة ٥٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المدلة بالمرسوم بقانون ٩٧ . هي هيئة إدارية أعطاها القانون ولاية القضاء للفصل في خصومة بين الممول ومصلحة الضرائب . يجب عليها أن ترتبط بالأصول الهامة والمبادئ العامة للتقاضى . بطلان قرار لجنة الطعن إذا كان المأمور الفاحص لأرباح الممول قد اشترك في إصداره

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ط)
		طرح النهر :
٦٢٠	٧٩	إثبات . عبء الإثبات . ملكية الحكومة لأطيان طرح النهر . وقوع عبء إثبات انتقال ملكيتها إلى من يدعى الملكية فيها ... طلاق . (سر . أحوال شخصية قاعدة ٣٤ ص ٥٥٩) . طوائف : (سر . جمعيات قاعدة ٣٩ ص ٣٥٠ . نقض "سبب جديد" . قاعدة ٣٩ ص ٣٥٠) .
		(ع)
		عقد : (سر . أيضا . أهلية قاعدة ١٩ ص ١٦١ . بيع قاعدة ٢٩ ص ٢٢٣ . جمعيات قاعدة ٣٩ ص ٣٥٠ . حكم "تسبب معيب" قاعدة ٢٩ ص ٢٢٣ . صورية قاعدة ٣٦ ص ٣٣٠ مسئولية قاعدة ٥١ ص ٤٤١) :
٦٢	٥	بيع . التزام . شرط جزائي . خلو عقد البيع النهائي من الشرط الجزائي الوارد بالعقد الابتدائي أو الإحالة إليه . وجوب الاعتداد بالعقد النهائي دون العقد الابتدائي
		"أركانه" ركن الرضا :
		إيجاب . بيع . التزام الموجب بالبقاء على إيجابه مدة معينة . عدم جواز العدول عن هذا الإيجاب أو تعديله إلا في الفترة السابقة على وصوله إلى علم من وجه إليه . مثال في بيع . المبادئ ٩١ و ٩٣ مدني
٣٥٩	٤٠	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		عقد. (تابع) :
٦٢	٥	”تفسيره“ : (سر. أيضا . تحكيم قاعدة ٧١ ص ٥٧١) :
		بيع . محكمة الموضوع . سلطتها في استخلاص نية المتعاقدين
		بيع . حكم ”تسبيب كاف“ . تفسير عقد بيع بما لا يخالفه
		فيه لظاهر عباراته . تزيد الحكم فيما أورده من مدلول مستند
٥٣١	٦٥	آخر في الدعوى . لا خطأ ولا عيب
		محكمة الموضوع . حق محكمة الموضوع في تفسير العقود ،
		واستظهار نية طرفيها ما دام قضاؤها في ذلك يقوم على أسباب
		ملائمة وطالما أنها لم تخرج في تفسيرها للعقد واستظهار نية
٨٠٨	١٠٦	المتعاقدين عن المعنى الظاهر لعباراته
		أخذ محكمة الموضوع بما تفيد به ظاهر عبارات العقد . عدم
		التزامها بإيراد أسباب لذلك . لا تؤاخذ بأنها لم تعدل عن المعنى
		الظاهر إلى سواء ما دام لم يوجد مسوغ للعدول ولم تستبين أن
٨٤٢	١٠٨	نية العاقدین قد انصرفت إلى معنى آخر خلافا
		أثره : (سر. تسجيل قاعدة ٣٢ ص ٢٤٣) .
		”انحلال القوة الملزمة للعقد“
		الدفع بعدم التنفيذ . إخلال المتعاقد بالتزامه عمدا وإعرا به عن نيته في
٧٠٣	٩١	عدم الوفاء عينا . دفعه بعدم تنفيذ الالتزام المقابل لالتزامه . لا يقبل ...
		عمل :
		وقف العامل عن عمله . المقصود بلفظ ”العلم“ الوارد
٤٦٦	٥٤	بالفقرة الخامسة من المادة ٢٧ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		عمل . (تابع) :
		فصل العامل في غير الحالات الواردة بالمادة ٤٠ ق ٣١٧
٤٨٧	٥٨	سنة ١٩٥٢ . التزام مدعى حصول التعسف بإثباته
٥٤٠	٦٦	تأمين . عدم جواز الجمع بين المكافأة والتأمين
		فسخ . مرض العامل . عدم انقضاء عقد العمل بسبب
		مرض العامل ما لم يقيم الدليل على أن رب العمل أعرب عن
٥٩١	٧٤	نيتته في الفسخ بسبب ذلك
		فسخ . محكمة الموضوع . سلطتها في امتحان نية رب
		العمل في إنهاء عقد العمل بسبب مرض العامل مما يقدم إليها
٥٩١	٧٤	من الأدلة
		حق العامل في المكافأة . المادة ٢٣ من القانون ٤١
		للسنة ١٩٤٤ . حقه في التعويض . المادة ٦٩٦ مدني . حقان
٦٥٩	٨٣	مختلفان في أساسهما وطبيعتهما
		”التحكيم في منازعات العمل“ :
		اختصاص . اختصاص هيئة التحكيم بنظر طلب العمال تقرير
		بدل انتقال لهم . قول رب العمل إن البدل ألغى من زمن بعيد .
١٥٤	١٨	لا شأن لهذا القول بمسألة الاختصاص
		حكم ”تسبيب معيب“ . دفاع . تمسك الشركة صاحبة العمل أمام
		هيئة التحكيم بعدم قبول طلب تقرير بدل انتقال للعمال الذين
		التحقوا بخدمتها بعد إلغاء البدل . إغفال الإشارة إلى هذا الدفاع
١٥٤	١٨	أو الرد عليه في القرار . قصور
		عيوب الرضا : (ر . صورية . قاعدة ٣٦ ص ٣٣٠ .
		موظفون . قاعدة ٣٧ ص ٣٣٧) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ف)
		فسخ : (س . ر . عمل — قاعدة ٧٤ ص ٥٩١) .
		فوائد : (س . ر . أيضا . الستام قاعدة ٩٢ ص ٧١٢ . حكم "تسبيب كاف" قاعدة ٩٩ ص ٧٦١ . وفاء قاعدة ٣ ص ٤٣) :
٤٣	٣	قانون . عدم سريان المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٨ على الفوائد الاتفاقية المحكوم بها قبل تاريخ العمل به ... القضاء بها عن مبلغ مطلوب على سبيل التعويض . المادة ١٢٤ من القانون المدني الملغى . نص المادة ٢٢٦ مدني جديد . نص مستحدث ليس له أثر رجعي
٦٧٧	٨٧	سريان السعر المقرر للفائدة القانونية بالمادة ٢٢٦ من القانون المدني الجديد من تاريخ العمل به . عدم جواز الحكم على مصلحة الضرائب بفوائد عن المبالغ التي يحكم بردها للمولين اعتبارا من تاريخ نفاذ القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠
٧٦١	٩٩	"فوائد تأخيرية" : حكم "تسبيب كاف" . التأخير في دفع ثمن أرض متزوع ملكيتها تحددت قيمتها بموجب اتفاق . يوجب دفع فوائد التأخير . المادة ١٢٤ من القانون المدني القديم — طالما لم يتفق في العقد على خلاف ذلك
٧٥١	٩٨	(ق)
		قاصر : (س . ر . أهلية قاعدة ١٩ ص ١٦١) .

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		قانون : (سر) اجارة قاعدة ٧ ص ٨٨ دعوى قاعدة ٤٣ ص ٣٨٢ . ضرائب قاعدة ٣٨ ص ٣٤٥ . فوائد قاعدة ٣ ص ٤٣ . معارضة قاعدة ٤ ص ٥٦ . "نشره بالجريدة الرسمية" : القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض مواد قانون المرافعات . بشأن تحضير القضايا أمام المحاكم الاستئنافية . هل اقتراض العلم به يكون من تاريخ إدراجه في الجريدة الرسمية أم من تاريخ توزيع الجريدة فعلا ؟ "دستورية القوانين" : (سر) . تموين قاعدة ١ ص ٢٨ وقاعدة ٢ ص ٣٥ . "رجعية القوانين" (سر) . أيضا ضرائب قاعدة ٥٥ ص ١٢ وقاعدة ٤٧ ص ٤٢٠ وقاعدة ٦٨ ص ٥٥٠ : تموين . القول بسريان قرار وزير التموين الصادر في ١٩٤٦/٢/٢٦ على الماضي بمقولة إنه جاء تقريرا للواقع . خطأ قضاء مستعجل : إشكالات التنفيذ . اختصاص . اختصاص القضاء المستعجل بطلب وقف تنفيذ الحكم المنفذ به لوقوع مقاصة قانونية حجز . اختصاص . عدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بطلب عدم الاعتداد بالحجز المؤسس على أن الدين المحجوز من أجله قد انقضى قبل توقيع الحجز بطريق المقاصة
٨١	٦٣٩	
٢	٣٥	
٢٨	٣١٦	
٢٨	٣١٦	

رقم الصفحة	رق القاعدة	
		قضاء مستعجل . (تابع) :
٣٦٨	٤١	اختصاص . عدم اختصاص قاضي الأمور المستعجلة بنظر طلب تمكين طالب من متابعة الدراسة بمعهد قرر فصله . حقه بما له من سلطة تحويل الطلبات في القضاء بقيد اسم الطالب بمجداول امتحانات المعهد . مادة ٤٩ مرافعات
		قوة الأمر المقضى : (ر . ر . أيضا . استئناف قاعدة ١٢ ص ١٢٠ . حكم "القبول المانع من الطعن فيه" قاعدة ٧٧ ص ٦٠٩ . جمارك قاعدة ٩٤ ص ٧٢٤ . دفاع قاعدة ٧٨ ص ٦١٧ . نقض "أسباب متعلقة بالنظام العام" قاعدة ٤٩ ص ٤٣١ و "حالات الطعن" قاعدة ٤٣ ص ٣٨٣ .
٦٢	٥	نظام عام . بيع "شرط الدفع بالذهب" . تغليب قوة الأمر المقضى على النظام العام عند التعارض . مثال بشأن حكم حاز قوة الأمر المقضى بالنسبة لما انتهى إليه من عدم انطواء عقد المبيع على شرط الدفع بالذهب
١٢٠	١٢	استئناف "أحكام يجوز استئنافها" . افلاس . كفالة . حكم انتهى في أسبابه إلى تقرير حق الكفيل في الرجوع على المدين المقتلس بما أداه عنه من ديون . اكسابه قوة الأمر المقضى يعضى ميعاد الاستئناف دون استئنافه
		تنفيذ عقارى . توزيع . واريث "حكم تصرف الوارث بالنسبة لدائني التركة" . صدور حكم نهائى بأولوية دائن الورثة على دائن الورث في استيفاء دينه من ثمن العقارات المرهونة إليه من الورثة تأسيسا على أن التركة لم تكن معسرة وقت تصرف الورثة بالرهن . عدم جواز إهدار حجية هذا الحكم في نزاع لا حق بين هذين الدائنين عند توزيع باقى ثمن تلك العقارات .
١٤٠	١٥	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		قوة الأمر المقضى . (تابع) :
٢٤٣	٣٢	خلف خاص . عدم امتداد حجية الحكم إليه إلا إذا كان الحكم سابقا على اكتسابه حقه
٣٨٣	٤٣	انعدام حجية الحكم الصادر بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى ما تنازع عليه الخصوم حول صحة الإعلان وبطلانه
٤٢١	٤٩	إجارة . اختصاص . دفع . رفع دعوى لإثبات حالة منزل استولت عليه وزارة المعارف أمام المحكمة الجزئية . دفعها بعدم الاختصاص بمقولة إنها من اختصاص القضاء المستعجل . رفع دعوى أخرى أمام المحكمة الابتدائية بالمطالبة بالأجرة ودفعها بعدم الاختصاص استنادا إلى القانون ٧٦ لسنة ١٩٤٧ . القضاء نهائيا برفض الدفع الأول لا يحول دون الفصل في الدفع الآخر
٥٩٧	٧٥	إثبات "بالقرائن" . أحوال شخصية . وقف . الاستناد إلى قرارات صادرة بالنظر على الوقف والتمكين باعتبار ما جاء فيهما قرينة إلى جانب قرائن أخرى على عدم انتساب مدعى الاستحقاق إلى مستحق في الوقف . لا خطأ
		قوة قاهرة :
٦٨٩	٨٩	إجارة . إذعان . الاتفاق على عدم مسئولية المؤجر عما يصيب المحصول من هلاك بسبب القوة القاهرة . جائزة قانونا . عقد الإيجار الذى يتضمنه لا يعتبر من عقود الإذعان

رقم القاعدة	رقم الصفحة
(ك)	
كفالة : (ر . قوة الأمر المقضى قاعدة ١٢ ص ١٢٠) .	
(ل)	
لوائح : (ر . ضرائب قاعدة ٦٨ ص ٥٥٠) .	
(م)	
مجالس بلدية : (ر . موظفون قاعدة ٤٤ ص ٤٠٧) .	
محاماة : (ر . نقض "التوكيل في الطعن" قاعدة ١٩ ص ١٦١ وقاعدة ٣٠ ص ٢٣٠) .	
"أتعاب المحاماة"	
دعوى "مصاريف الدعوى" . أدخل المشرع مقابل أتعاب المحاماة ضمن مصاريف الدعوى . وجوب الحكم بها على المحكوم عليه بالمصاريف	١١٠
محكمة الموضوع : (ر . إثبات قاعدة ١٠٥ ص ٧٩٣ إثبات "بالبينة" قاعدة ٨٠ ص ٦٣٣ و "بالقرائن" قاعدة ٧٩ ص ٦٢٠ . أحوال شخصية قاعدة ٣٤ ص ٢٥٩ . بيع قاعدة ٢٩ ص ٢٢٣ . تحكيم قاعدة ٧١ ص ٥٧١ . تقادم مسقط "انقطاعه" قاعدة ٣ ص ٤٣ . خير قاعدة ٣ ص ٤٣ . دعوى قاعدة ٤٣ ص ٣٨٢ . دفاع قاعدة ٤٣ ص ٣٨٣ عقد تفسيره " قاعدة ٥ ص ٦٢ وقاعدة ١٠٦ ص ٨٠٨ . عمل قاعدة ٧٤ ص ٥٩١) .	٨٣٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		محل مختار : (ر . نقض "إعلان الطعن" قاعدة ٣ ص ٤٣) .
		مرض العامل : (ر . عمل : قاعدة ٧٤ ص ٥٩١) .
		مسئولية .
		المسئولية التقصيرية . إثبات . التزام المضرور بإثبات وقوع الخطأ الذي نشأ عنه حادث احتراق الطائرة وارتبط معه
٤٤١	٥١	برابطة السببية
		القضاء برفض دعوى التعويض المؤسسة على المسؤولية
		التقصيرية على ما ثبت للمحكمة من أن الضرر نشأ بسبب أجنبي
		لا يد للمدعى عليه فيه . عدم التزام المحكمة بالتحري عن وقوع
٤٤١	٥١	خطأ من المضرور أو من الغير
		عقد . المسؤولية التقصيرية والمسئولية التعاقدية . اندفاع
		كل من المسئولين بإثبات السبب الأجنبي في وقوع الحادث .
٤٤١	٥١	مثال
		حكم "تسبيب معيب" . دفاع . تمسك المضرور بأن المقاتل
		الذي عهد إليه المالك يجهل أصول المقاتلة . عدم الرد على هذا
٥٥٧	٦٩	الدفاع . قصور
		معارضة . (ر أيضا . نقض "الخصوم في الطعن"
		قاعدة ١٠ ص ١١١) .
		قانون . إجراءات التقاضي . إعلان صحيفة المعارضة
		في ظل قانون المرافعات القديم . سريان هذا القانون على
٥٦	٤	إجراءاتها وأحكامها

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		معارضة . (تابع) :
		حكم غيابي . بيان أسباب المعارضة في صحيفة المعارضة في الحكم الغيابي الاستثنائي . عدم وجوبه طبقا للسنتين ٣٦٧ ٤ ٣٦٣ مرافعات قديم وجوبه طبقا للمادة ٣٨٩ مرافعات جديد ٥٦ ٤
		” أحكام يجوز المعارضة فيها “:
		إجراءات . إعلان . إعدار . حكم غيابي . وصف الحكم بأنه حضوري عملا بالمادة ٩٦ مرافعات . المعارضة فيه والتمسك في صحيفة المعارضة بإعلان ورقة التكليف بالحضور وبإعلان إعلان الإعدار . جواز المعارضة ١٦٧ ٢٠
		معاشات .
		” سن التقاعد “ (ر . موظفون . قاعدة ٤٤ ص ٤٠٧) .
		مقاصة . (ر . التزام قاعدة ٩١ ص ٧٠٣ . وفاء قاعدة ٣ ص ٤٣) .
		مواريث . (ر . أيضا . حكم ” تسبيب مديب “ قاعدة ٦٧ ص ٥٤٦) .
		أحوال شخصية . إعلام شرعي . مدى حجته . لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية ٦٠٣ ٧٦
		ثبوت الوراثة . إثبات ” الإقرار “ . عدم ممانعة المدعى عليه في اعتبار المدعى من الورثة إذا ثبت ذلك للحكمة . عدم اعتبار هذه العبارة لإقرارا بالحق المدعى به ٦٠٣ ٧٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		مواريث . (تابع) :
		”ما يعتبر مالا يورث“ . (ر. أهلية) .
		”حكم تصرف الوارث بالنسبة لدائني التركة“ . (ر. قوة الأمر المقضى قاعدة ١٥ ص ١٤٠) .
		مواعيد . (ر. استئناف ”ميعاده“ قاعدة ١٦ ص ١٤٦) .
		موظفون :
٣٣٧	٣٧	جيش . استبعاد . إحالة الضابط إلى الاستبعاد لمضى ثلاث سنوات في رتبة الأميرالاي دون ترقية وإعادته إلى الخدمة العاملة وترقيته . أمر جوازي . الأمر العسكري الخاص رقم ١٩٤ سنة ١٩٢٥
٣٣٧	٣٧	جيش . استبعاد . عيوب الرضا . إكراه . اختصاص لجنة ضباط الجيش باقتراح عدم ترقية ضابط في الاستبعاد إلى رتبة اللواء وعدم إعادته الخدمة العاملة واقتراحها مكافأته بمنحه رتبة اللواء وتسوية معاشه على أساس هذه الرتبة إن طلب ذلك . قبول الضابط هذا الاقتراح . لا إكراه . مرسوم ٢٢ مارس سنة ١٩٤٦
٣٣٧	٣٧	جيش . استبعاد . عدم التزام لجنة الضباط بإحالة الضابط على اللجنة الطبية وهي في سبيل النظر في أمر إعادته إلى الخدمة العاملة أو تركه في الاستبعاد
٣٣٧	٣٧	معاشات ”سن التقاعد“ . مجالس بلدية . عدم سريان قانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ على موظفي المجالس البلدية وخضوع هؤلاء للقوانين واللوائح المنظمة لشئونهم ومنها القوار الوزاري الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٥ بتحديد سن التقاعد بستين سنة
٤٠٧	٤٤	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	(ن)
		نزاع ملكية :
٥١٠	٦١	تقدير قيمة التعويض في حالة الاستيلاء على جزء من عقار بغير إتباع الإجراءات القانونية . ق ٥ سنة ١٩٠٧ ... نظام عام : (س . تموين قاعدة ٢ ص ٣٥ . قوة الأمر المقضى . قاعدة ٥ ص ٦٢) . تقاض : (س . دعوى . قاعدة ٤٣ ص ٣٨٢) . تقضى : (س . حكم " لسيب معيب " . قاعدة ٥٢ ص ٤٥٣) .
		"إجراءات الطعن" :
١٣٣	١٤	أحوال شخصية . الأحكام والقرارات الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف المشار إليها في المادة الثانية من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ . وجوب إتباع الإجراءات المقررة في المادتين ٨٨١ و ٨٨٢ مراقبات عند الطعن عليها ... إعلان الطعن . إيداع الأوراق والمستندات . أحوال شخصية . طعن في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . الدفع ببطلانه استنادا إلى عدم قيام الطاعن بإعلان تقرير الطعن خلال الخمسة عشر يوما التالية لصدور قرار الإحالة وعدم إيداعه أصل ورقة إعلان الطعن . والمذكرة الشارحة في الخمسة الأيام التالية . في غير محله
١٣٣	١٤	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		نقض . (ناع) :
		”التقرير بالطعن“ :
٩٣	٨	أسباب الطعن . استئناف . ورود الأسباب لا على الحكم المطعون فيه وإنما على حكم سابق لم يرد بتقرير الطعن إشارة إلى الطعن فيه . بطلان التقرير
٤٣١	٤٩	إجارة . عدم جواز التحدى بدفع يقوم على تعيب للحكم لم يرد في تقرير الطعن . مثال
٦٠٣	٧٦	البيانات الواجب اشتماله عليها
		”إيداع الأوراق والمستندات“ : (سر . أيضا . نقض . إجراءات الطعن “ . قاعدة ١٤ ص ١٣٣) :
٢٣٠	٣٠	قيام الطاعن بتقديم الصورة المغلفة له من الحكم المطعون فيه . كفاية ذلك مهما حوت هذه الصورة من أوجه البطلان . مثال
٢٣٧	٣١	اختصاص . حوالة . وجوب إيداع صورة الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه ولو كان سبب الطعن واردا على قضاء محكمة الاستئناف وحده فيما أبدى أمامها لأول مرة . أمثلة
٥١٠	٦١	عدم التزام الطاعن بتقديم صورة من الأحكام التمهيدية
٥٧١	٧١	م ٤٣٢ مرافعات متى يجوز للطاعن تقديم مستندات جديدة في الميعاد الثاني

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		نقض . (تابع) .
٦٠٩	٧٧	أحوال شخصية . عدم تقديم صورة من الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . عدم قبول الطعن . أمر رئيس المحكمة بضم ملف الدعوى بعد فوات الميعاد . لا يفتى عن هذا الإجراء
		”التوكيل في الطعن“ :
١٦١	١٩	محاماة . وجوب تقديم توكيل الطاعن للمحامي الذي قرر الطعن وإلا كان الطعن باطلا
٢٣٠	٣٠	محاماة ”توكيل الطاعن“ توكيل الطاعن لمعدة محامين . جواز انفراد أحدهم بالترير بالطعن
٢٣٠	٣٠	محاماة ”توكيل الطاعن“ . التمسك بعدم جواز انفراد المحامي الذي قرر بالطعن . عدم قبول إبدائه لأول مرة في الجلسة
		”الخصوم في الطعن“ .
١١١	١٠	إجراءات التقاضي . استئناف . معارضة . تضامن . رفع الدعوى على الطاعن وآخر بطلب إلزامهما متضامين بتعويض . صدور الحكم الابتدائي ضدهما ورفع استئناف عنه من المحكوم عليه الآخر دون الطاعن واختصاص الأخير في الاستئناف . عدم منازعة الطاعن لخصمه في طلباته سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام محكمة الاستئناف وعدم رفعه استئنافا عن الحكم الابتدائي . عدم قبول الطعن منه بالنقض . القول بأن عدم منازعته ترجع إلى عدم إعلانه إعلانا صحيحا في الدعوى . لا يجدي . مبيله المعارضة

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		نقض . (تابع) .
		الخصوم في الطعن (تابع) :
١٦١	١٩	عدم قبول الطعن الموجه إلى أحد المطعون عليهم متى كان الطاعن قد تنازل عن مخاصمته أمام محكمة أول درجة وأثبت تلك المحكمة هذا التنازل ولم يختصم في المرحلة الاستئنافية ...
٣٣٠	٣٦	دعوى "دعوى الضمان" . قيام المدعى برفع الدعوى ضد المدعى عليه وطلبه الحكم في مواجهة ضامن أدخله بتثبيت ملكيته إلى أطيان متنازع عليها وصدر الحكم ضد المدعى عليه . حق المدعى عليه عند الطعن في الحكم في اختصاص المدعى دون الضامن
٤٣٧	٥٠	المطعون عليه لم يكن طرفا في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه . عدم قبول الطعن
٤٥٣	٥٢	دعوى . صفة الخصوم فيها . وقف . النظر عليه . توافر صفة ناظر الوقف في رفع طعن عن الحكم الصادر في النزاع القائم بين جهة الوقف ووزارة الأوقاف حول صفة أعيان النزاع وما إذا كانت وقفا خيريا أو أموالا عامة أو ذات كيان مستقل ...
٤٥٣	٥٢	وقف . النظر عليه . التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بأن ناظر الوقف لم تعد له صفة في تمثيله طبقا للقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . غير جائز
٥٣١	٦٥	اختصاص من لم يكن خصما في الدعوى أمام محكمة الاستئناف في الطعن بالنقض . غير جائز
٥٧٩	٧٢	شركات . الغرض من ذكر البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم في تقرير الطعن . كفاية كل بيان من شأنه تحقيق هذا الغرض . مثال . م ٤٢٩ مرافعات ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		نقض . (تابع) .
		”ميعاد الطعن“ :
٧١٢	٩٢	حق الطاعن في إضافة ميعاد مسافة إلى الميعاد المحدد للطعن بالنقض
		”إعلان الطعن“ . (س. أيضا . نقض ”إجراءات الطعن“ قاعدة ١٤ ص ١٣٣) .
٤٣	٣	محل مختار . إعلان الختم بتقرير الطعن في موطن مختار . وجوب إيداع صورة الحكم المطعون فيه المعلنة إليه وإلا كان الطعن باطلا وقضت به المحكمة في غيبة المطعون عليه
٩٣	٨	إعلان . عدم إثبات الضرر في محضره صفة مستلزم الإعلان عن المعلن إليه الغائب . بطلان الإعلان
١٨٢	٢٣	إعلان . إعلان الطعن بالنقض الموجه إلى أحد المجالس البلدية بالأقاليم إلى إدارة قضائيا الحكومة بالقاهرة وتسليم الصورة إليها . صحة الإعلان
٤٨٢	٥٧	إعلان . مخاطبة أحد المطعون عليهم مع زوجته المقيمة معه وتسليمها صورة الإعلان الخاصة به . عدم وجود باقي المطعون عليهم وعدم وجود من يستلم عنهم وتسليم الصور الخاصة بهم إلى شيخ البلد وإخطارهم بذلك . الدفع المقدم من المطعون عليهم جميعا ببطلان الطعن . لبطلان إعلان التقرير إليهم تأسيسا على أن ورقة الإعلان لم تتضمن اسم مستأجرها واستدلالهم على ذلك بصورة من الصور التي سلمت إلى شيخ البلد . لا محل له ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		نقض . (تابع) .
		”إعلان الطعن“ : (تابع) :
٥٢٣	٦٣	إعلان . عدم تسليم صورة إعلان الطعن للمطعون عليه شخصيا وتسليمها إلى شخص ذكر المحضر أنه قريبه دون إثبات أنه يقيم معه . بطلان الإعلان ...
٥٥٧	٦٩	عدم إعلان أحد المطعون عليهم بالطعن في دعوى لا يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين . بطلان الطعن بطلانا لا يمتد إلى من أعلن بالطعن من المطعون عليهم ...
		”حالات الطعن“ .
٣٨٣	٤٣	الطعن بخالفة حكم سابق . إجراءات . قوة الأمر المقضي . الحكم الصادر . بسقوط الخصومة في الاستئناف . ماهيته . عدم اعتباره حكما في موضوع الخصومة يفتح به باب الطعن بالنقض المنصوص عليه في المادة ٤٢٦ مرافعات ...
		المصلحة في الطعن . (ر . أيضا) . أحوال شخصية قاعدة ٣٤ ص ٢٥٩) .
٢٤٣	٣٢	الحكم بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها بدلا من الحكم برفضها . انعدام المصلحة في الطعن وسلطة محكمة النقض في تصحيح هذا الخطأ ...
٥٠١	٦٠	أهلية . حجر . وفاة المطلوب الحجر عليه بعد صدور الحكم المطعون فيه لا تمنع توافر مصلحة طالب الحجر في الطعن على الحكم ...
٥٧١	٧١	تحكيم . المصلحة النظرية البحتة لا تصلح أساسا للطعن . مثال عن حكم قضى في منطوقه بطلان مشاركة تحكيم دون الحكم بانقضائها . المادة ٧١٣ مرافعات قديم ...

رقم القاعدة	رقم المادة	نقض
		نقض .
		«أسباب الطعن» :
		«أسباب جديدة» : (ر . أيضا . دعوى قاعدة ٤٣ ص ٣٨٢
		نقض «أسباب يخالطها واقع» قاعدة ١٣ ص ١٢٨) :
		دعوى «أساسها» . حساب . تغيير المدعى أساس دعواه
		في مرحلتها الابتدائية من دعوى حساب إلى المطالبة بمبلغ معين .
		عدم قبول التمسك ببطلان هذا الإجراء لأول مرة أمام محكمة
٩٣	٨	النقض
		تقادم . ريع . التمسك بسقوط الحق في طلب الريع بمضي
		خمس عشرة سنة وكذلك التمسك بأن الريع لا يستحق إلا من
		تاريخ رفع دعوى الملكية إذا أوقفت دعوى الريع حتى يفصل
٩٣	٨	في الملكية . اعتبارها من الأسباب الجديدة
		ضرائب . رسم الأيلولة على التركات . عدم جواز التمسك
		لأول مرة أمام محكمة النقض بتطبيق المادة ١٣ من القانون
		رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ على الديون المتنازع على خصمها على
١٣٨	١٣	قيمة التركة
		جميعات . طوائف . عدم جواز التحدي لأول مرة أمام
		محكمة النقض بأن ما ورد بالمادة ٤١ من لائحة طائفة رؤساء
		البوغاز بالأمسكندرية من تحويل مجلس الإدارة منح الإعانات
٣٥٠	٣٩	دون قيد يفيد إطلاق حقه في تقرير المعاش
		ضرائب . رسم الأيلولة . عدم جواز التمسك لأول مرة أمام
		محكمة النقض بأن الأرض موضوع النزاع من الأتبان الزراعية
		وتقدير قيمتها على أساس الفقرة الأولى من المادة ٣٦ من القانون
٤٧٣	٥٦	١٤٢ لسنة ١٩٤٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		نقض . (تابع) .
		”أسباب جديدة“ : (تابع) :
		إجراءات . استئناف . إعدار . التحدى لأول مرة أمام محكمة النقض ببطلان الإجراءات المؤسس على عدم مراعاة ما تقضى به المادتان ٩٦ و ٤١٦ مرافعات أو المؤسس على القول بأنه يجب شمول الاستئناف لكل من كان خصما في الدعوى أمام محكمة أول درجة استنادا إلى المادتين ٤٠٩ و ٤١٢ مرافعات . غير جائز
٥٣١	٦٥	تحكيم . عدم قبول التحدى لأول مرة أمام محكمة النقض بأنه لا يحق لأحد طرفي مشاركة التحكيم أن يتمسك بانقضائها بمضى الأجل المحدد قانونا لإصدار الحكم في خلاله إذا كان قد عمل على تعطيل المحكمين عن أداء وظيفتهم
٥٧١	٧١	”أسباب موضوعية“ : (س . أحوال شخصية قاعدة ٣٤ ص ٢٥٩) .
		”أسباب متعلقة بالنظام العام“ .
		استئناف . قوة الأمر المقضى . عدم جواز التمسك لأول مرة في المرافعة الشفوية أمام محكمة النقض بأن الاستئناف لم يكن جائزا متى كان النعى واردا في التقرير على موضوع الاستئناف لا شكله الذي يكون قد حاز قوة الأمر المقضى
٤٣١	٤٩	”أسباب قانونية“ :
		تعلق النعى بسبب قانوني كانت عناصره الواقعية مطروحة على محكمة الموضوع . جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض
١٩٧	٢٥	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		نقض . (تابع) :
		”أسباب يخالطها واقع“ : (ر . أيضا . امتثاناف ”الاستئناف الوصفي“ قاعدة ١٦ ص ١٤٦) :
١٢٨	١٣	ضرائب . رسم الأيلولة على التركات . عدم جواز التمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بتطبيق المادة ١٣ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ على الديون المتنازع على خصمها من قيمة التركة
		”نظر الطعن أمام المحكمة“ :
٥٠١	٦٠	دعوى ”انقطاع الخصومة“ . أهلية . حجر . متى تعتبر الدعوى مهياة للحكم أمام محكمة النقض ويجب الاستمرار في نظرها أمامها ؟ مثال في دعوى حجر
		سلطة محكمة النقض : (ر . أيضا . نقض ”المصلحة في الطعن“ قاعدة ٣٢ ص ٢٤٣) :
٢٤٣	٣٢	الحكم بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها بدلا من الحكم برفضها . انعدام المصلحة في الطعن وسلطة محكمة النقض في تصحيح هذا الخطأ
		وفاء :
		مقاصة . التزام ”اتقضاؤه“ . حكم ”تسبيب كاف“ . اتهاء الحكم إلى إجراء مقاصة قضائية . تزيده خطأ إلى أنها مقاصة قانونية . لا عيب
٤٣	٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		وفاء . (تابع) .
		مقاصة . الترام "انقضاءه" . فوائده . عدم جواز إضافة فوائد عن الدين الذي تجرى به المقاصة بعد التاريخ المعتبر مبدأ لتنفيذ المقاصة
٤٣	٣	
		وقف : (سر . أيضا . استئناف قاعدة ٧٥ ص ٥٩٧ . دعوى منع التعرض قاعدة ٩ ص ١٠٦ دفاع قاعدة ٧٨ ص ٦١٧ قوة الأمر المقضى قاعدة ٧٥ ص ٥٩٧ نقض "الخصوم في الطعن" قاعدة ٥٢ ص ٤٥٣) :
		أموال عامة . شرط اعتبار الأماكن المخصصة للعبادة والبر والإحسان من الأملاك العامة . تولى وزارة الأوقاف إدارة أعيان تلك الأماكن بصفتها ناظرة لا يخلع عليها صفة المسال العام
٤٥٣	٥٢	
		وقف خيرى . صحة الوقف الخيرى إذا كان على جهة بر يستوى فيها الفريقان الغنى والفقر . مثال
٥٦٣	٧٠	
		وقف خيرى : (سر . وقف . قاعدة ٧٠ ص ٥٦٣) .
		وكالة : (سر . نقض "التوكيل في الوطن" قاعدة ٣٠ ص ٢٣٠)

فهرس المواد

(١) الاحكام الصادرة من الجمعية العمومية

قانون المرافعات الحالى

رقم المادة	أرقام القواعد الصادرة بشأنها
١٤	١٩
٣٠٧	١
٣٧٩	١٥
٤٢٨	١٥ و ٩

قوانين ومراسيم وقرارات مختلفة

القانون أو المرسوم أو القرار	أرقام القواعد الصادرة بشأنه
قانون نظام القضاء	١ و ٢ و ٧ و ٨ و ١٥
قانون استقلال القضاء	٤ و ٥ و ١٢ و ١٣ و ٢٠ و ٢٢
القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩	٣٥
القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥	٥
المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بشأن المعاشات	٢٠
المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بشأن	
لائحة ترتيب المحاكم الشرعية	١
القرار الوزارى الصادر فى ١٧/٤/٥٢ بتنظيم	
التفتيش القضائى	١٤ و ١٨

(ب)

(ب) الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية

القانون المدني القديم

رقم المادة	رقم القاعدة	رقم المادة	رقم القاعدة
٩	٥٢	١٢٤	٨٧ و ٩٢ و ٩٨
٨٢	٢٤	١٩٢	٣
١١٩	٩١	١٩٣	٣
١٢١	٩١	٢٧٠	١٠٧
١٢٢	٩١		

القانون المدني الجديد

رقم المادة	رقم القاعدة	رقم المادة	رقم القاعدة
١٣	٤٨	٢٢٦	٨٧ و ٩٩
٢٦	٤٨	٢٢٧	١١٠
٢٧	٤٨	٣٨٣	٢٤
٩١	٤٠	٥٦٩	٨٩
٩٣	٤٠	٥٧٥	٩
٩٦	٩٦	٦١٦	٨٩
١١١	١٩	٦٩٥	٥٨
١٢٥	١٠٩	٦٩٦	٨٣
١٤٦	٣٢	٧٠٧	٣٠

(ج)

قانون المرافعات القديم

رقم المادة	رقم القاعدة	رقم المادة	رقم القاعدة
٢٧	٣٦٧	٧١	٧١٣
٣٧	٤		

قانون المرافعات الجديد

رقم المادة	رقم القاعدة	رقم المادة	رقم القاعدة
١	٤٣	١٥٣	٢٤
١٢	٦٣ و ٦٤ و ٨٦	١٤١	٢٠
١٤	٢٣	٢٦٢	٨٠
٢٣	١٦	٢٦٣	٨٠
٢٤	٨ و ٦٣ و ٨٦	٢٩٠	٨٠
٤٨	١٧ و ٢٧	٢٩٥	٦٠
٤٩	٤١	٢٩٦	٦٠
٨٥	٣٠	٣٠١	٤٣
٩٦	٢٠ و ٦٥	٣٠٤	٤٣
١١٦	٥٠ و ٦٣ و ٨٥ و ١٠٧	٣٠٥	٤٣
١٥٣	٢٤	٣٤٦	٦٠

(تابع) قانون المرافعات الجديد

رقم المادة	رقم القاعدة	رقم المادة	رقم القاعدة
٣٤٧	٦٧	٤٢٩	٨ و ١٩ و ٣٠ و ٧٢ و ٧٧
٣٤٩	٢١ و ٧٧ و ١٠٣	٤٣١	٨
٣٧٨	١٢	٤٣٢	٣١ و ٦١ و ٧١
٣٧٩	١٢	٤٣٢ مكرر	١٤
٣٨٠	٣	٤٣٤	٦٥
٣٨٥	٢٠	٤٣٥	٦٥
٣٨٩	٤	٤٤١	٦٠
٤٠٤	٨ و ١٢	٨٦٩	٤٢
٤٠٥	١٦ و ٨١	٨٧٠	٤٢
٤٠٩	٦٥	٨٧٧	٤٢
٤١٢	٦٥	٨٨١	١٤ و ٧٧
٤١٦	٥٠ و ٦٣ و ٦٥ و ١٠٧	٨٨٢	١٤ و ٧٧
٤٢٦	٤٣		
٤٢٨	٩٢		

(٥)

معاهدات وقوانين ومراسيم ولوائح مختلفة

رقم القاعدة	القانون أو المرسوم
٦١	القانون ٥ لسنة ١٩٠٧
٤٤	القانون ٥ لسنة ١٩٠٩
٧٣	ق ١٨ لسنة ١٩٢٣
٧٦ و ٧٥ و ١٤	ق ٧٨ لسنة ١٩٣١
٩٧	ق ٨٥ لسنة ١٩٣٣
٣	م. ق ٢٠ لسنة ١٩٣٨
٦٨ و ٦٢ و ٥٣ و ٤٥ و ٢٥ و ١١	ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقوانين المعدلة له
١٠٠ و ٩٥	
٩٤	م. ق ٩٨ لسنة ٣٩
٨٣ و ٦٦ و ٥٤	ق ٤١ لسنة ١٩٤٤
٨٤	ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤
٥٦ و ١٣	ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤
٤٩ و ٢ و ١	م ق ٩٥ لسنة ١٩٤٥
٢	م ق ٩٦ لسنة ١٩٤٥
٧	م ق ٩٧ لسنة ١٩٤٥
٧	م ق ١٤٠ لسنة ١٩٤٦
٣٧	مرسوم ١٩٤٦/٣/٢٢
٤٩	ق ٧٦ لسنة ١٩٤٧

(د)

(تابع) معاهدات وقوانين ومراسيم ولوائح مختلفة

رقم القادة	القانون أو المرسوم
٧	ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧
٥٢	ق ١٨٠ لسنة ١٩٥٢
٣٨ و ٤٦ و ٤٧ و ١١١	م. ق ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢
٥٨	م. ق ٣١٧ لسنة ١٩٥٢
١٨	ق ٣١٨ لسنة ١٩٥٢
١٦ و ٨١	ق ٢٦٤ لسنة ١٩٥٣
١٤	ق ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥
١٤	ق ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥
١٠٢	قانون الشفعة
٣٩	لائحة طائفة رؤساء البوغاز بالاسكندرية
٩٤	اللائحة الجمركية

أوامر وقرارات

رقم القادة	الأمر أو القرار
٣٧	الأمر العسكري الخاص رقم ١٩٤ لسنة ١٩٢٥
٧	الأمر العسكري رقم ٣١٥
٧	الأمر العسكري رقم ٥٩٨

(ز)

(تابع) أوامر وقرارات

الامر أو القرار	رقم القاعدة
القرار الوزاري الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٥	٤٤
» » رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٥	٢
» » رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٥	٢
» » رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥	١
قرار اللجنة العليا للتموين في ١٧/١٠/١٩٤٥ ...	٢
لجنة الحديد في ٢٤/١٠/١٩٤٥	٢
القرار الوزاري رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٦	٢

دساتير

الدستور	رقم القاعدة
دستور سنة ١٩٢٣	١٠٠ و ٢ و ١

تم طبع هذا العدد بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية في يوم
الأربعاء ٧ شوال سنة ١٣٧٨ الموافق (١٥ أبريل ١٩٥٩) .

محمد الفاتح محمود
عضو مجلس الإدارة المتقرب

(الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية " مطبعة دار القضاء العالي " ١٧٠٨/٥٨/٣٠٥٠)



Bibliotheca Alexandrina



0542398